

مختصر خليل

مقابلا على الطبقات السابقة ونسختين خطيتين في ملك الحق

للشيخ خليل بن إسحاق الجندبي (ت ٧٧٦هـ)

ومعه

شفاء العليل

في حل مقفل خليل

مقابلا على خمس نسخ خطية أصولها في ملك الحق

تأليف

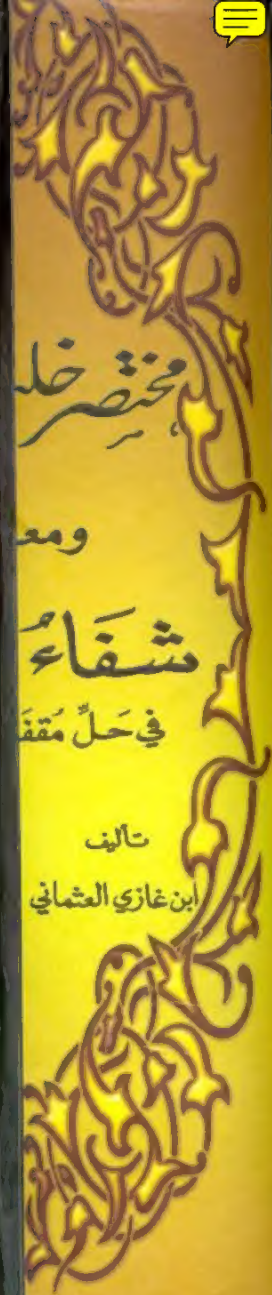
محمد بن أحمد بن غازي العثماني (ت ٩١٩هـ)

دراسة وتحقيق

الدكتور أحمد بن عبد الكريم نجيب

أستاذ الأدب العربي في جامعة القاهرة
في قسم اللغة العربية وآدابها
مركز الدراسات والبحوث في اللغة العربية وآدابها

المركز الأول



مختصر خليل

ومعه

شفاء

في حل مقفل

تأليف

ابن غازي العثماني

دراسة وتحقيق

الدكتور أحمد بن عبد الكريم نجيب





فقر الندی

فقر الندی

فقر الندی

فقر الندی

تجیب و نیه
ارمده و المراسات
و الخايع و النشر
House
Publishing & Programming
Centre
Dubai - Ireland

تجیب و نیه
ارمده و المراسات
و الخايع و النشر
House
Publishing & Programming
Centre
Dubai - Ireland

تجیب و نیه
ارمده و المراسات
و الخايع و النشر
House
Publishing & Programming
Centre
Dubai - Ireland

تجیب و نیه
ارمده و المراسات
و الخايع و النشر
House
Publishing & Programming
Centre
Dubai - Ireland

تجیب و نیه
ارمده و المراسات
و الخايع و النشر
House
Publishing & Programming
Centre
Dubai - Ireland

تجیب و نیه
ارمده و المراسات
و الخايع و النشر
House
Publishing & Programming
Centre
Dubai - Ireland

تجیب و نیه
ارمده و المراسات
و الخايع و النشر
House
Publishing & Programming
Centre
Dubai - Ireland

تجیب و نیه
ارمده و المراسات
و الخايع و النشر
House
Publishing & Programming
Centre
Dubai - Ireland

تجیب و نیه
ارمده و المراسات
و الخايع و النشر
House
Publishing & Programming
Centre
Dubai - Ireland

تجیب و نیه
ارمده و المراسات
و الخايع و النشر
House
Publishing & Programming
Centre
Dubai - Ireland

تجیب و نیه
ارمده و المراسات
و الخايع و النشر
House
Publishing & Programming
Centre
Dubai - Ireland

تجیب و نیه
ارمده و المراسات
و الخايع و النشر
House
Publishing & Programming
Centre
Dubai - Ireland

تجیب و نیه
ارمده و المراسات
و الخايع و النشر
House
Publishing & Programming
Centre
Dubai - Ireland

تجیب و نیه
ارمده و المراسات
و الخايع و النشر
House
Publishing & Programming
Centre
Dubai - Ireland

تجیب و نیه
ارمده و المراسات
و الخايع و النشر
House
Publishing & Programming
Centre
Dubai - Ireland

تجیب و نیه
ارمده و المراسات
و الخايع و النشر
House
Publishing & Programming
Centre
Dubai - Ireland

منشورات

مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث

www.najeebawaih.net

١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

مختصر خليل

وهمه

شفاء الغليل

في حل مقفل خليل

تأليف

محمد بن أحمد ابن غازي العشاني

(المتوفى سنة ٩١٩ هـ)

دراسة وتحقيق

الدكتور أحمد بن عبد الكريم نجيب

الجزء الأول

الناشر



التوزيع في جمهورية مصر العربية
مركز نجيبويه للطباعة والنشر والدراسات

١٦ شارع ولي العهد - حدائق القبة

القاهرة

ت : ٢٤٨٧٥٦٩٠

حقوق الطبع محفوظة للناشر

الطبعة الأولى

١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق المصرية ٢٣٤١٣/٢٠٠٨

الإخراج الفني

محمد حسن عبد الهادي

تصميم الغلاف

محمود حسين محمود

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

أقول بعد حمد الله كما ينبغي لجلاله، والصلاة والسلام على نبيه وصفوته من خلقه محمد،

وعلى صحبه وآله:

إن التأمل في مسيرة فقهاء المالكية المتأخرين يجدهم - في الغالب - واقعين في حصار الاختصار، لا يكادون يعدلون عن مختصر إلا إلى ما يائله أو يجليّه من شروح وحواشٍ وطُرر، وقد أدى ذلك إلى انصرافهم عن المطولات والأمّهات إلى ما استُخلص منها كرسالة ابن أبي زيد القيرواني، ومختصر خليل، و- من بعدهما - نظم ابن عاشر المعروف بالمرشد المعين، وضعف الاهتمام بكتب المتقدمين التي قام عليها المذهب في الأساس، بل وبما تقدّم من الاختصارات في المذهب كالمختصرات الثلاثة للإمام عبد الله بن عبد الحكم المصري (المتوفى سنة ٢١٤ هـ) أوّل من عُرف من المالكية بوضع المختصرات.

وإذا كان للمالكية المندنين والعراقيين والمصريين فضل بناء قواعد المذهب، فإن للمغاربة (أهل القيروان وما تلاها غرباً) والأندلسيين فضل حفظها ورعايتها والعناية بها تأصيلاً وتفريعاً، والتراث المغربي (المخطوط والمطبوع) شاهد على ذلك، وعمادٌ تنكئ عليه في زعمنا أن المغاربة والأندلسيين هم بحق ورثة هذا الفقه، وهم أكثر من قام على خدمته، ورعاية أصوله. وكعادتنا نظلّ معنيين بالتراث المالكي المخطوط حيازةً وعنايةً وحفظاً، فضلاً عن تحقيقه ونشره، وقد وقفنا في هذا السبيل أمام أحد أعلام المغاربة وشيوخ المذهب في القرنين التاسع والعاشر الهجريين، وهو الإمام ابن غازي المكناسي رحمه الله، الذي تزخر بترائه - في أنحاء العالم - كبرى خزانات الكتب وصغارها، ومن الأخيرة خزائني التي حظيت من مخطوطات كتبه بحظ وافر.

ولم يكن اختيار لي كتابه القيم "شفاء الغليل في حل مقفل خليل" عشوائياً، وإن كنت لا أنكر أن لغير القيمة العلمية للكتاب سبب في الاختيار، فإنّ تمتلك صورة مخطوط وأنت في زمن الطباعة مكسبٌ أيّ مكسب، فكيف إن ملكت أصل ذلك المخطوط، أو أكثر من أصل له؟!!

إنَّ من توفيق الله وفضله أن في مكتبتَي خمس نسخ خطية أصلية لكتاب الشفاء جمعتها أثناء رحلاتي في إفريقيَّة والمغرب الأقصى زَمَن الطَّلَب، وها أنا اليوم أضع عن كاهلي عصا الترحال - ولو إلى أجلٍ - فأرى من واجبي تجاه هذا الكتاب بِسَفَرِيهِ النفيسين أن أقدمه إلى المكتبة الإسلامية محققاً يتتبع به القراء والمتفقهة على مذهب إمام دار الهجرة الذي عانى - طويلاً - من الإهمال والتقصير في نفض غبار الزمن عن كنوزه وآثار علمائه ومحققيه.

ويدفعني إلى تحقيقه - أيضاً - ما له من قيمة علمية نلمسها في ثناء المعاصرين للمؤلف واقتباس المتأخرين منه، ورد المختلفين إليه، ما يضيف قيمة إلى الكتاب لتعلقه بمختصر الشيخ خليل في الفقه المالكي، وناهيك بقيمة المختصر ومكانه بين كتب المذهب، فقد ولع به المالكية بعده أيما ولوع، وانبرى كثير منهم لشرحه ويسط مسائله، وكان أهم هذه الشروح وأقدمها الشروح الثلاثة التي ألفها تلميذه أبو البقاء بهرام بن عبد الله الدميري، المتوفى سنة ٨٠٥ هـ، وهي ما عليه المعول عن الشراح المتأخرين، حيث يردون إليها ويصدرون عنها، ويشيرون إلى مؤلفها بقولهم (الشارح) هكذا ب(ال) العهدية، وكفاه منقبةً أن يصبح علماً معهوداً في هذا المقام.

وشروح بهرام - أو بعضُها - التي ظهرت مبكرةً بلغ المغرب الأقصى الشغوف بها وبأمثالها، فوقف على شرح بهرام الصغير المعروف بـ "**الدور في شرم المختصر**" شيخُ الجماعة العلامة ابنُ غازي العثماني، كما وقف من قبلُ على المختصر الخليلي، فلم يكن إعجابه بالشرح أقل من إعجابه بالمختصر نفسه، ثم إنه وجد في كلا الكتائين مواطنَ تحتاج إلى بسط، ومشكلات تحتاج إلى حلٍّ، فتتبع هذه المواضع بنظر البصير، ونقدها نقد الخبير، حتى حصل له من ذلك خير كثير أودعه كتابه الذي بين أيدينا، وهو ما سنعرِّف به ونمهد لتحقيقه من خلال المباحث التالية:

الفصل الأول: ظاهرة المختصرات في الفقه المالكي

المبحث الأول: تمهيد.

المبحث الثاني: موقف مؤيدي المختصرات الفقهية.

المبحث الثالث: موقف معارضي المختصرات الفقهية.

المبحث الرابع: موقف ابن غازي من المختصرات الفقهية وبما ألف حولها.

الفصل الثاني: نظرة علمية حول كتاب "شفاء الغليل في حل مقفل خليل"

المبحث الأول: تحقيق عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلفه.

المبحث الثاني: موضوع الكتاب ومنهج المؤلف في وضعه.

المبحث الثالث: القيمة العلمية للكتاب.

المبحث الرابع: منهج المؤلف.

المبحث الخامس: بعض ما يؤخذ على الكتاب.

الفصل الثالث: في التعريف بالمؤلف

المبحث الأول: اسمه ونسبه ولقبه وكنيته.

المبحث الثاني: مولده ونشأته.

المبحث الثالث: رحلته في طلب العلم.

المبحث الرابع: وظائفه ومهامه.

المبحث الخامس: شيوخه ومروياته عنهم (وهو تهذيب وترتيب لفهرسته المسماة بالتعلل برسوم

الإسناد وتذييله عليها).

المبحث السادس: تلامذته.

المبحث السابع: وفاته وثناء العلماء عليه.

الفصل الرابع: وصف الأصول الخطية المعتمدة في التحقيق و عملنا فيه

المبحث الأول: وصف النسخ الخطية.

المطلب الأول: وصف النسخ الخطية للمختصر الخليلي.

المطلب الثاني: وصف النسخ الخطية لشفاء الغليل.

المبحث الثاني: منهجنا و عملنا في تحقيق الكتاب.

الفصل الأول

ظاهرة المختصرات الفقهية عند المالكية

* تمهيد.

* موقف مؤيدي المختصرات الفقهية.

* موقف معارضي المختصرات الفقهية.

* موقف ابن غازي من المختصرات الفقهية وما أُلّف حولها.

تمهيد

ظهور المختصرات في العلوم الشرعية - بل وغير الشرعية - عند المسلمين من الأمور التي شاعت قديماً، ولم ينفرد بها مذهب دون مذهب ولا عِلْمٌ دون عِلْمٍ، ولك أن تبحث في مصنفات الفقهاء عَمَّا امتاز "برَدّ الكثير إلى القليل، وتضمين القليل معنى الكثير"^(١)، أو في فهارس المخطوط والمطبوع من الأسفار لتقف على كم هائل من العناوين التي تبدأ بكلمة "مختصر" أو "اختصار" فضلاً عَمَّا أخذ الصفة وإن لم يكن في عنوانه ما يدل عليها، وهو غير قليل.

وإذا كنا موقّنين في استقراء عناوين المختصرات الفقهية - على الأقل - وتبع أكثرها في كتب الفهارس فإننا نخلص من ذلك إلى أن غالب المختصرات يندرج تحت أحد الأصناف الأربعة التالية:

الصنف الأول: المختصرات المفردة، وهي كتب جامعة أراد أصحابها الاختصار في تصنيفها تيسيراً وتقريباً، فلم يُلزموا أنفسهم باختصار كتاب معيّن أو النسج على منواله، ولا يجمع المتناثر في بطون الأمهات بين دُفّتيها، ومن هذا الصنف عند المالكية المتقدمين المختصران الصغير والكبير لعبد الله بن عبد الحكم بن أعين، المتوفى سنة ٢١٤ هـ^(٢)، وفيه ما يربو على سبع عشرة ألف مسألة^(٣)، ومثله مختصر أبي مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري

(١) هذه العبارة للحطاب في مواهب الجليل: ٣٤/١ ويريد بها تعريف الاختصار عند الفقهاء.

(٢) هو: أبو عماد، عبد الله بن عبد الحكم بن أعين المصري، المتوفى سنة ٢١٤ هـ، صاحب الإمام مالك رحمهما الله، انتهت إليه رئاسة المذهب بمصر، بعد أشهب، روى عن مالك، والليث بن سعد، وابن عُيينة، وغيرهم. وروى عنه عبد الملك ابن حبيب، وابن المَوَاز، والرَّبِيع بن سليمان. من آثاره ثلاث مختصرات في الفقه المالكي؛ كبير، وأوسط، وصغير.

انظر ترجمته في: الدياج: ٤١٩/١، والبداية والنهاية: ٢٦٩/١٠، وحسن المحاضرة: ١٦٦/١.

(٣) انظر: الدياج المذهب، لابن فرحون: ٤٢٠/١، وشذرات الذهب، لابن العماد: ٣٤/٢، وقد اطلعت على صورة نسخة مخطوطة لمختصره الصغير يحفظ أصلها في المكتبة السليمانية بتركيا تحت رقم (٩٦)، وتقع في (٨٦) ورقة مكتوبة في القرن الثامن الهجري وهي تامة حسنة، ولمختصره الكبير نسخة خطية مكتوبة بخط أندلسي قديم في ٣٣ ورقة من رِقِّ الغزال، وهي محفوظات تحت رقم (٨١٠) في خزنة القرويين العامة، وقد اطلعت على نسخة مصورة عنها في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة.

المتوفى سنة ٢٤٢ هـ^(١) ومن بعده كتاب "التفريع"^(٢) لأبي القاسم ابن الجلاب البصري المتوفى سنة ٣٧٨ هـ^(٣)، وتليه "الرسالة الفقهية"^(٤) لابن أبي زيد القيرواني، المتوفى سنة ٣٨٦ هـ^(٥)،

(١) هو: أبو مصعب، أحمد بن القاسم بن الحارث بن زرارة الزهري، المدني، المتوفى سنة ٢٤٢ هـ، أحد فقهاء المالكية، وقضاة المدينة النبوية، روى عن مالك «الموطأ»، وتفقه بالمغيرة، ومالك بن دينار. وروى عنه الشيخان وغيرهما. لمختصره في مذهب الإمام مالك نسخة فريدة تحفظ في خزانة جامعة القرويين بفاس تحت رقم ٨٧٤ / ٤٠، وتقع في ١٧٤ ورقة، كُتبت في قرطبة، بقلم أندلسي عتيق، مشوب بخط كوفي سنة ٣٥٩ هـ، وقد اطلعت على نسخة مصورة عنها في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة.

انظر ترجمته في: شجرة النور، لمخلوف: ٥٧ / ١، وفهرس مخطوطات خزانة القرويين: ٥٨٨ / ١.

(٢) من أهم المؤلفات الفقهية التي أنتجتها المدرسة البغدادية المالكية في القرن الهجري الرابع، وهو مختصر فقهي جامع يشتمل على واحد وثلاثين كتاباً، أولها كتاب الطهارة، وآخرها كتاب الجامع، ويبلغ عدد مسائله - على ما ذكره العلامة الثاني - ثمانية عشر ألف مسألة، منها اثنا عشرة ألف موافقة لما في المدونة، وستة آلاف ليست فيها، وذكر العلامة ابن عبد السلام أنها ثمانية عشر ألف مسألة عن مالك سوى ما فيه من مسائل الأصحاب، أول من شرحه المسدد بن جعفر ابن الحسين بن أيوب البصري، وهو ابن أخت المؤلف، ثم تعاقب عليه الشراح، ومنهم عبد الله بن إبراهيم بن هاشم القيسي، المعروف بحفيد هاشم، وعبد الله بن عبد الرحمن بن عمر المعري الشارمسي، المتوفى سنة ٦٦٩ هـ، واختصره جماعة منهم محمد بن أبي القاسم البغدادى المتوفى سنة ٧١٢ هـ، وغيره، وقد نشرت كتاب التفريع بتحقيق الدكتور حسين بن سالم الدهماني دار الغرب الإسلامي في بيروت سنة ١٤٠٨ هـ.

(٣) هو: أبو القاسم، عبيد الله بن الحسين بن الحسن بن الجلاب البصري، المتوفى سنة ٣٧٨ هـ انظر ترجمته في: المدارك، لعياض: ٧٦ / ٧، والديباج، لابن فرحون، ص: ٤٦١، وشجرة النور، لمخلوف، ص: ٩٢.

(٤) الرسالة أولى مؤلفات ابن أبي زيد القيرواني، وُصفت بأنها باكورة السعد لأنه كتبها وعمره سبع عشرة سنة، استجابة لرغبة رفيقه وتلميذه مؤدب الصبية ومعلمهم القرآن الكريم أبي محفوظ محرز بن خلف البكري، المتوفى سنة ٤١٣ هـ، عدّها النفراوي في "الفواكه الدواني" من أوائل المختصرات التي ظهرت في المذهب المالكي، إن لم تكن أولها بعد تفريع ابن الجلاب، ومع أن في "الرسالة" ما لم يُرضِ المالكية فاعتبروه مشكلاً فقد ألقى لها القبول عند العامة والخاصة، مع ما فيها من عظيم الإشكال، ودواعي الإنكار من الحساد والأشكال، وهذه كرامة من الله لا تنال بالأسباب، كما يقول زروق الفاسي رحمه الله بعد قوله في وصفها بقوله: "رسالة ابن أبي زيد شهيرة المناقب والفضائل، غزيرة النفع في الفقه والمسائل، من حيث إنها مدخل جامع للأبواب، قرية المرام في الحفظ والكتب والاكتساب"، وقد نظم مشكلات الرسالة العلامة ابن غازي العثماني المتوفى سنة ٩١٩ هـ في نظم بديع لدينا منه أكثر من نسخة مخطوطة.

(٥) هو: أبو محمد، عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن، التفراوي، القيرواني، المتوفى سنة ٣٨٦ هـ، نسبته إلى "نفزة"، وهي مدينة بالجنوب التونسي، وقيل: إحدى قبائل الأندلس، تفقه بأبي بكر بن اللباد، وأبي الفضل الميمني، وابن العسال، وسعدون بن أحمد الخولاني، وغيرهم، ثم ارتحل إلى المشرق فحجّ وسمع من ابن الأعرابي، وإبراهيم بن محمد بن المنذر، وأحمد بن إبراهيم بن حماد القاضي، واستجاز ابن شعبان، والأبهري، والمروزي، وأخذ عنه من أهل القيروان أبو القاسم البراذعي صاحب التهذيب، والليدي، وأبو عبد الله الخواص، وغيرهم، ومن الأندلسيين أبو بكر بن موهب المقبري أول شراح الرسالة، وأبو عبد الله بن الحذاء، وغيرهما. انظر ترجمته في: فهرست ابن النديم، ص: ٢٨٣، والمدارك، لعياض: ٢١٥ / ٦، والديباج، لابن فرحون، ص: ٢٢١، شجرة النور، لمخلوف: ٥٧ / ١، وفهرس مخطوطات خزانة القرويين: ٥٨٨ / ١.

وكتاب "التلقين"^(١) للقاضي عبد الوهاب بن نصر البغدادي المتوفى سنة ٤٢٢ هـ^(٢) إلى أن جاء كتاب "الشامل"^(٣) لأبي البقاء بهرام بن عبد الله الدِّميري المتوفى سنة ٨٠٥ هـ^(٤) فكان من أجل المختصرات في الفقه المالكي.

الصف الثاني: مختصرات الكتب المبسطة، ويغلب أن يكون كلُّ منها اختصاراً لكتاب واحد من الكتب المتقدمة، ويراد منها تقريب الأمهات من طلابها، لتسهيل حفظها واستحضارها وتيسير الوصول إليها على من قُصُرَتْ همَّته، أو ضَعُفَتْ طاقته.

ومن هذا الصنف مختصرات المُلَوَّنَة عند المالكية ومن أقدمها اختصار فضل بن سلمة البجائي الأندلسي^(٥)، واختصار محمد بن عبد الله بن عيشون الطليطلي^(٦) واختصار محمد بن عبد الملك

(١) نشر في بيروت، سنة ١٤١٥ هـ، بتحقيق محمد ثالث سعيد الغاني.

(٢) هو: أبو محمد، عبد الوهاب بن علي بن نصر بن أحمد بن الحسين بن هارون بن مالك بن طوق التغلبي، البغدادي، القاضي، الإمام، قال الخطيب البغدادي: "لم تر المالكية أحداً أقه منه"، خرج من بغداد إلى مصر فأكرمه المغاربة فيها حتى اغتفى، قال ابن خلكان: عندما وصل إلى الديار المصرية وحصل له شيء من المال وحسُن حاله مرض من أكلة اشتهاها، فذكر عنه أنه كان يتقلب ويقول: "لا إله إلا الله عندما عشنا متاً". انظر ترجمته في: تاريخ بغداد، للخطيب: ٣١/١١، ووفيات الأعيان، لابن خلكان: ٢١٩/٣، والبداية والنهاية، لابن كثير: ٣٢/١٢، وشجرة النور، لمخلف، ص: ١٠٣.

(٣) صدر كتاب "الشامل في فقه الإمام مالك" في مجلدين بتحقيقنا عن مركز نجويو للمخطوطات وخدمة التراث، سنة ١٤٢٩ هـ، فالحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات.

(٤) هو: أبو البقاء، بهرام بن عبد الله بن عبد العزيز بن عمر بن عوض بن عمر السلمي، الدِّميري، تاج الدين، نسبة إلى تيمرة قرب دمياط، المتوفى سنة ٨٠٥ هـ، وهو تلميذ خليل بن إسحاق الجندي، كان قاضي القضاة في وقته، وولي التدريس بالشيخونية، له من التصانيف: ثلاثة شروح على المختصر الخليلي كبير وصغير وأوسط، والشامل في الفقه حاذى به مختصر خليل، من مطبوعات مركز نجويو للمخطوطات وخدمة التراث، عام ١٤٢٩ هـ، فله الحمد والمنة، ومغريها من المصنفات. انظر ترجمته في: توشيح الديباج، للقرافي، ص: ٦٢، وكفاية المحتاج، للتبكي: ١٧٧/١، ونيل الابتهاج، له أيضاً: ١٦٠/١، وشجرة النور، لمخلف: ٣٤٤/١، والضوء اللامع، للسخاوي: ١٩/٣، وإنباء الغمر، لابن حجر: ٩٨/٥، وحسن المحاضرة، للسيوطي: ٣٨٣/١.

(٥) هو: أبو سلمة، فضل بن سلمة بن جرير البجائي، المتوفى سنة ٣١٩ هـ، أخذ عن ابن سليان، ويحيى بن عمر، وغيرهما، وأخذ عنه جماعة منهم ابنه أبو سلمة، وأحمد بن سعيد من آثاره مختصر المُلَوَّنَة، ومختصر الواضحة، ومختصر المُوَازِية، وكتاب آخر جمع فيه بين المُوَازِية والمستخرجة العُتْبِيَّة. انظر ترجمته في: المدارك، لعياض: ٢٢١/٥، والديباج، لابن فرحون: ١٣٧/٢، وكنز القريب، للحميدي، ص: ٣٠٨، وشجرة النور، لمخلف: ٨٢/١.

(٦) هو: أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن عيشون الطليطلي، الأندلسي، المعروف بابن السلاخ، المتوفى سنة ٣٤١ هـ، له مصنفات منها: مستند في الحديث، واختصار للمُلَوَّنَة وصفه القاضي عياض بأنه مشهور، انظر ترجمته في: المدارك، لعياض: ١٧٢/٦، جنوة المقتبس، للحميدي، ص: ٨٠، وبغية الملتبس، للزبي، ص: ١١٧.

الحولاني^(١) واختصار ابن أبي زيد القيرواني واختصار ابن أبي زُمَيْنٍ^(٢).

وربما جاء المتأخر باختصار مختصر سابق، كما فعل خلف بن أبي القاسم البراذعي المتوفى سنة ٣٩٣ هـ^(٣) إذ هذَّبَ مختصر شيخه ابن أبي زيد القيرواني في كتاب سَمَاه "تهذيب مسائل المدونة"^(٤) وفاقت شهرته شهرة أصله، حتى اصطُح من بعده على إطلاق لفظ "المدونة" عليه. الصنف الثالث: المختصرات الجامعة، ويراد منها جمع نصوص الأمهات في كتاب واحد، يمتاز بالإيجاز، فلا يقتصر مؤلفه على اختصار كتاب بعينه، بل يتقي من كتب المتقدمين ما يسلكه في عقد الاختصار، وربما استعاض بالتلميح عن التصريح في ذكر مصادره، ومن أمثلة هذا الصنف كتاب "الإرشاد"^(٥) لشهاب الدين عبد الرحمن بن محمد بن عسكر البغدادي^(٦)، آخر مالكية العراق، وقد جمع في مختصره ما في الجلاب والرسالة والتلقين بزيادات.

(١) هو: أبو عبد الله محمد بن عبد الملك الحولاني، النحوي، المتوفى سنة ٣٦٤ هـ، فقيه حافظ للمسائل متصرف فيه له مناظرات فقهية، انظر ترجمته: المدارك، لعياض: ٧/ ٢٠، وبغية المتتمس، للضيبي، ص: ١٠٢.

(٢) هو: أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن أبي زُمَيْنٍ، القرطبي، المتوفى سنة ٣٩٩ هـ، أحد الحفاظ بالأندلس، أخذ عن أحمد بن مُطَرَف، وأبي إبراهيم ابن مسرة، وغيرهما، وأخذ عنه القاضي يوسف وأبو الحسن ابن القصار، وغيرهما، من آثاره "المتخب في الأحكام" و"المهذب" ومختصر المدونة. انظر ترجمته في: المدارك، لعياض: ٧/ ١٨٦، والدياج، لابن فرحون: ٢/ ٢٣٢، وجنوة المقتبس، للحميدي، ص: ٥٣.

(٣) هو: أبو القاسم، خلف بن أبي القاسم الأزدي، القيرواني، المعروف بالبراذعي، المتوفى سنة ٤٣٨ هـ، من كبار أصحاب ابن أبي زيد القيرواني، والقاسبي، ومن حفاظ المذهب، المؤلفين فيه، قيل إن فقهاء القيروان أفتوا برفض كتبه، فخرج من القيروان، واستقر بصقلية وفيها اشتهرت كتبه وراجت، انظر ترجمته في: المدارك، لعياض: ٧/ ٢٥٦، والدياج، لابن فرحون: ١/ ٣٤٩، وشجرة النور، لمخلف، ص: ١٠٥، والفكر السامي، للحجوي: ٢/ ٢٠٩.

(٤) هو كتاب: تهذيب مسائل المدونة للبراذعي المترجم آنفاً، حرص كل الحرص في تهذيبه بالتمسك بألفاظ المدونة وتعبيراتها فأعاد كتابة المدونة بنصوص المدونة نفسها، فاختصاره لا يمس نصوص المدونة إلا بما يقتضيه الاختصار وبعد عن التكرار من تقديم، وتأخير، أو تحوير. انظر: اصطلاح المذهب عند المالكية، للدكتور محمد إبراهيم أحمد علي، ص: ١٥١.

(٥) هو كتاب: إرشاد السالك إلى أشرف المسالك في فقه الإمام مالك، وهو من أبداع كتب المالكية، جعله المؤلف مختصراً، حشاه بمسائل وفروع لم تحوها المطولات مع إيجاز بليغ، وقد شرحه قاضي المالكية في وقته تاج الدين بهرام بن عبد الله الدميري المتوفى سنة ٨٠٥ هـ، في ستة مجلدات، كما شرحه الشيخ زروق الفاسي المتوفى سنة ٨٩٩ هـ، و"الإرشاد" مطبوع، نشرته المكتبة الثقافية في بيروت، وقد أعادت نشره دار الرشاد الحديثة بعناية أخينا الفاضل عبد الكريم قبُول، سنة ١٤٢٤ هـ. انظر: مقدمة الناشر، لطبعة دار الثقافة، ص: ٤.

(٦) هو: أبو زيد، عبد الرحمن بن محمد بن عسكر البغدادي، المالكي، شهاب الدين، المتوفى سنة ٧٣٢ هـ، مدرس المستنصرية، كان فقيهاً عالماً زاهداً سالكاً طريق الزهد والصلاح والعبادة، مشاركاً في علوم كثرة، وكتبه تدل على فضله وعلو كعبه منها: "جامع الخيرات في الاذكار والدعوات" و"المعتمد"، و"النور المقتبس من فوائد مالك ابن أنس". انظر ترجمته في: الدرر الكامنة، لابن حجر: ٢/ ٣٤٤، والفكر السامي، للحجوي: ٤/ ٧٣.

ومن هذا الصنف أيضاً كتاب "جامع الأمهات" المعروف بالمختصر الفرعي عند المالكية، وقد جمع فيه مؤلفه أبو عمرو عثمان ابن الحاجب المتوفى سنة ٦١٤ هـ^(١) من أمهات كتب المذهب ما يربو على خمس وستين ألف مسألة من ستين كتاباً من أمهات ومختصرات كتب المالكية^(٢)، ويليه في الترتيب الزمني وإن فاقه في القبول عند من بعده مختصر الشيخ خليل بن إسحاق الجندي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ الذي أكتب عليه المالكية حفظاً وشرحاً وتعليقاً، بل ونظماً، وشغلهم عما سبقه من كتب المذهب، وجمع خلاصتها فأوعى، حتى قيل إن مسائله تجاوزت مائتي ألف مسألة^(٣).

وقد أخطأ من اعتبر "جامع الأمهات" مختصراً لتهذيب البراذعي باختصار ابن أبي زيد القيرواني للمدونة^(٤)، ويرد هذا الزعم عنوانه فضلاً عن محتواه فهو جمع وترتيب باختصار للمسائل المثورة في بطون أمهات كتب المذهب، وقد نهج مؤلفه في تصنيفه نهج ابن شاس^(٥) في كتابه "عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة"^(٦)، وكتاب ابن شاس لا علاقة له بمنهج من

وعلو كعبه منها: "جامع الخيرات في الاذكار والدعوات" و"المعتمد"، و"النور المقتبس من فوائد مالك ابن أنس". انظر ترجمته في: الدرر الكامنة، لابن حجر: ٣٤٤/٢، والفكر السامي، للحجوي: ٧٣/٤.

(١) هو: أبو عمرو، عثمان بن عمر بن أبي بكر، المعروف بابن الحاجب، كان ركناً في العلوم الأصولية، وتحقيق العربية، متمناً للمذهب، علامة زمانه، ورئيس أقرانه، له "الجامع في الفقه"، انظر ترجمته في: الديباج، لابن فرحون: ٨٦/٢، والفكر السامي، للحجوي: ٢٣١/٢.

(٢) شجرة التور، لمخلوف: ١٦٧/١.

(٣) انظر: الفكر السامي، للحجوي: ٢٤٣/٢.

(٤) من اعتبر "جامع الأمهات" اختصاراً لتهذيب البراذعي الشيخ الحجوي القاسي في كتابه الفكر السامي: ٤٥٧/٢ - ٤٥٨ حيث اعتبر مختصر خليل اختصاراً لجامع الأمهات، وقال معقياً: فو هناك بلغ الاختصار غاية، لأن مختصر خليل مختصر مختصر المختصر بتكرر الإضافة ثلاث مرات.

(٥) هو: أبو عبد الله، عبد الله بن نجم بن شاس، الملقب بالجلال، المستشهد في دمياط سنة ٦١٠ هـ، من أكابر فقهاء المالكية. انظر ترجمته في: الديباج المذهب: ٤٤٣/١، ووفيات الأعيان: ٦١/٣، والفكر السامي: ٢٣٠/٢.

(٦) هو كتاب: عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، لأبي محمد، عبد الله ابن شاس، قيل عنه: هو كتاب جليل، فصيح العبارة، من أكثر الكتب فوائد في الفروع، وهو من أحسن ما صنف المالكية، سلك فيه مؤلفه الترتيب البديع، وأجاد فيه الصنيع، واقتصر على ذلك مع السير من التنبيه على بعض التوجيه، والطائفة المالكية بمصر عاكفة عليه

قَبْلَهُ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ فِي التَّأْلِيفِ، وَإِنْ كَانَ عَلَى مَذْهَبِهِمْ فَقَهَّاءَ، بَلْ وَضَعَهُ - كَمَا قَالَ الذَّهَبِيُّ - عَلَى تَرْتِيبِ الرَّجِيزِ لِلْغَزَالِيِّ الشَّافِعِيِّ^(١).

الصنف الرابع: مختصرات الحفاظ، وهي التي تقتصر على رؤوس المسائل في علم من العلوم كالعقيدة الطحاوية والسنوسية ونحوهما، أو بابٍ أو أبوابٍ أحد العلوم الشرعية، وما أكثرها في الفقه ومنها عند المالكية مختصر الحوفي في الفرائض، والمختصرات المدرجة تحت هذا الصنف أشبه ما تكون بالمقدمات، وربما سُمِّيَ الواحد منها مقدِّمة على الحقيقة لا المجاز، لأنه يتقدم ما يكبره حجماً وعِلماً من المؤلفات، ومن أمثلته عند المالكية كتاب "المقدمة الوغليسية"^(٢). قلتُ: وقد راجت فكرة الاختصار، وحظيت المختصرات دون الأمهات بالانتشار في عصور الجُمُود الفقهي والانحسار، فأكب عليها الناس، واشتغل بها العوام والخواص، فالعوام يحفظونها ولا يتجاوزونها، والخواص يحشُّون عليها ويشرحونها، حتى إنك لتجد للعالم الواحد شرحين أو ثلاثة شروح على بعض المختصرات^(٣)، في مرحلة يصفها الحافظ الذهبي بقوله "ثم من بعد هذا النمط - مرحلة الاجتهاد - تناقص الاجتهاد ووُضعت المختصرات وأخلد الفقهاء إلى التقليد"^(٤).

ومن عَجَبٍ أَنْ تَتَصَدَّرَ الْمُخْتَصَرَاتُ مَصَادِرَ الْفَقْهِ الْمَالِكِيِّ إِلَى جَانِبِ الْمَدُونَةِ، بَلْ تَتَقَدَّمَهَا أحياناً، فَنَرَى الْإِمَامَ الْقُرَافِيَّ يَذْكُرُ ثَلَاثَةَ مُخْتَصَرَاتٍ إِلَى جَانِبِهَا وَهُوَ يُعَدِّدُ الْكُتُبَ الَّتِي يَدُورُ عَلَيْهَا مَذْهَبُ مَالِكٍ شَرْقاً وَغَرْباً فِي سِيَاقِ ذِكْرِ سَبَبِ تَأْلِيفِ كِتَابِ الذَّخِيرَةِ، إِذْ ذَكَرَ الْمَدُونَةَ لِسُحْنُونِ، وَالرَّسَالَةَ لِابْنِ أَبِي زَيْدٍ، وَالتَّلْقِينَ لِلْقَاضِي عَبْدِ الْوَهَّابِ، وَعَقْدَ الْجَوَاهِرِ لِابْنِ شَاسٍ.

(١) انظر: سير أعلام النبلاء، للنهي: ٩٨/٢٢.

(٢) طبعت المقدمة الوغليسية على مذهب السادة المالكية بتحقيق أمل محمد نجيب، مقابلة على ثلاث نسخ خطية في مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث عام ٢٠٠٧ هـ، وعلى الوغليسية شرح علَّقه زروق البرنسي المتوفى سنة ٨٩٩ هـ، وهو من منشورات دار ابن الخزم في بيروت.

(٣) من أمثلة ما ذكرناه شروح بهرام الثلاثة (الكبير والأوسط والصغير) على مختصر شيخه خليل بن إسحاق في الفقه المالكي، وهذه الشروح داخلة في خطة عمل لتحقيقها ونشرها برعاية مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث خلال عام ١٤٣٠ للهجرة، وبالله التوفيق.

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء: ٩١/٨.

وأمام هذا الواقع تباينت آراء العلماء ومواقفهم من المختصرات الفقهية موقفين متقابلين بين مؤيد ومعارض، نبيّتها فيما يلي:

أولاً: موقف مؤيدي الاختصارات الفقهية:

ذهبت طائفة من العلماء إلى الانتصار لفكرة الاختصار، معللين مذهبهم هذا بالضرورات الملجئة إليه، ومردّها في الغالب إلى القراء لا الكتاب، إذ إن الكاتب لو لم ير في الاختصار مصلحة راجحة لما عمد إليه أصلاً، ولذلك يعللون الاختصار بأحوال الطلبة كما في قول الإمام النووي رحمه الله: "ولولا ضعف الهمم وقلة الراغبين وخوف عدم انتشار الكتاب لقلّة الطالبين للمطولات لبسطته فبلغت به ما يزيد على مائة من المجلدات" (١).

بينما لا يُخفي البعض الآخر إعجابه بالاختصار ويرى فيه ميزة من مزايا المؤلف، وفي القدرة عليه منقبة من مناقب المؤلف، قد تحمله على التناخر بقدرته على الاختصار، ولمز من لم يوافقه، كما في قول بعضهم:

قصدت إلى الإجازة في كلامي لعلمي بالصواب في الاختصار
فشأن فحولة العلماء شأني وشأن البسط تعليم الصغار

قلت: إن المختصرات هي التي من شأنها تعليم الصغار، وهو المصرح به عند واضعيها فضلاً عن غيرهم، فقد وضع ابن أبي زيد القيرواني رسالته الفقهية استجابة لأبي محفوظ محرز بن خلف البكري، المتوفى سنة ٤١٣ هـ مؤدب الصبية ومعلمهم القرآن الكريم، وقد كتبها مؤلفها وعمره سبع عشرة سنة، كما ذكره المترجمون له، ولذا وصفت الرسالة بأنها باكورة السعد، وهو الذي أشار إليه في مقدمة الرسالة بقوله: "فإنك سألتني أن أكتب لك جملة مختصرة من واجب أمور الديانة مما تنطق به الألسنة وتعتقله القلوب وتعمل به الجوارح... لما رَغِبْتَ فيه من تعليم ذلك للولدان، كما تعلمهم حروف القرآن، ليسبق إلى قلوبهم من فهم دين الله وشرائعه ماترجى لهم بركته، وتحمد لهم عاقبته".

وقال في ختامها: "لقد أتينا على ما شرطنا أن نأتي به في كتابنا هذا مما يتفجع به إن شاء الله من رغب في تعليم ذلك للصغار، ومن احتاج إليه من الكبار".

وقد استحسّن القاضي عبدالوهاب هذا من المؤلّف حيث قال وهو بصدد شرح قوله: "وأرجى القلوب للخير ما يسبق الخير إليه"، قال: "وهذا حجة لأبي محمد فيما رسّمه في هذا الكتاب من تعليم الولدان".

وقد وضع شهاب الدين ابن عسكر كتابه "إرشاد السالك" لابنه في مقتبل عمره، وقال عن سبب تأليفه: "... وبعد، فإن الولد السعيد لما راهق سنّ الرشاد، وناهز أن يتّظم في سلك أهل السداد، سألتني أن أضع له كتاباً يكون مع كثرة معانيه وجيز اللفظ، سهل التناول والحفظ، فاستخرت الله تعالى، وجمعت له هذا المختصر..."^(١).

وإلى مثل هذا الملح وبمثله صرح آخرون من مصنّفي المختصرات، رحمة الله عليهم أجمعين. وفي الجملة فإن مؤيدي الاختصار يسوقون لتبريره أسباباً عدة أبرزها:

أولاً: تسهيل استحضار المسائل الفقهية التي يكثر وقوعها، وتقريبها من المتفقهة، وفي هذا يقول الحافظ ابن حجر: (يُنْبَغِي تَلْخِيص مَا يَكْثُرُ وَقُوعُهُ مُجَرَّدًا عَمَّا يَنْدُرُ، وَلَا سِيَّامَا فِي الْمُخْتَصَرَاتِ لِيَسْهُلَ تَنَاوُلُهُ)^(٢)، وقد نقل هذا الكلام الحافظ المناوي في الفيض، وأقرّه^(٣).

ثانياً: تلافي ما يؤخذ على الأمهات والكتب المبسطة من التكرار وسوء النظم والترتيب، وهو أهم دوافع التأليف عند ابن شاس وابن الحاجب، حيث قال الأول في مقدمة "عقد الجواهر" بعد أن ذكر إعراض بعض المتفقهة عن مذهب الإمام مالك: « ولم أسمع من أحد منهم، ولا بلغني عنه أنه كره منه سوى تكريره وعدم ترتيبه، حتى اعتقد بعضهم أنه لا يمكن ترتيبه، بل يشق ويتعذر، ولا تنحصر مسائله تحت ضوابط، بل تتباين وتتبر... فكانوا كالمُعْرِض عن المعاني النفيسة لمشقة فهمها، والمضرب عن الجواهر الثمينة لتكلف نظمها... وقد استخرت الله تعالى، وشرعت في نظم المذهب بأسلوب يوافق مقاصدهم ورغباتهم، ويخالف

(١) إرشاد السالك، ص: ٨.

(٢) انظر: فتح الباري: ١٣ / ٢٦٣.

(٣) انظر: فيض القدير، للمناوي: ٥٦٢ / ٣.

ظنهم فيه ومعتقداتهم، فحذفت التكرار الذي عيوا أئمة المذهب إذ لم يحذفوه، وحللت النظام الذي كرهوه، ثم نظمته على ما جنحوا إليه وألفوه^(١) قاصداً محاكاة أبي حامد الغزالي، المتوفى سنة ٥٠٥ هـ في كتاب "الوجيز"^(٢) حيث يُذكر أنه من أجود كتب الفقه تنظيماً وتبويباً، وأقلها تفرعاً وتشعباً.

وقال الحافظ أبو عمر ابن عبد البر^(٣) في مقدمة "مختصر الكافي"^(٤) له: "... إن بعض إخواننا من أهل الطلب والعناية، والرغبة في الزيادة من التعليم، سألني أن أجمع له كتاباً مختصراً في الفقه، يجمع المسائل التي هي أصول وأمّهات، لما يُبنى عليها من الفروع والبنيات في فوائد الأحكام، ومعرفة الحلال والحرام؛ يكون جامعاً مهذباً، وكافياً مقرباً، ومختصراً مبوباً. يُستذكر به عند الاشتغال، وما يُدرك الإنسان من الملل، ويكفي عن المؤلفات الطوال. ويقوم مقام المذاكرة، عند عدم المدرسة؛ فرأيت أن أجيئه إلى ذلك..."^(٥).

ثالثاً: تسهيل حفظ المتون الموصل إلى ضبط والعلوم وإحراز الفنون، حيث جعل بعض أهل العلم الحفظ فيصلاً بين العالم وغيره، ومنهم من قال:

ويعدُّ فالعلم إذا لم ينضبط
بالحفظ لم ينفع ومن ماري غلط

(١) انظر: عقد الجواهر، لابن شاس: ٤ / ١.

(٢) هو كتاب الوجيز في الفقه الشافعي، قال شارحه أبو القاسم الرافعي، المتوفى سنة ٦٢٣ هـ: غزير الفوائد، جم العوائد، وله القدح المعلي والخط الأوفى من استيفاء أقسام الحسن والكمال، قيل إنه من أعظم الكتب الفقهية تبويباً ألفه الغزالي أبو حامد المتوفى سنة ٥٠٥ هـ انظر: فتح العزيز، لأبي القاسم الرافعي: ٧٣ / ١.

(٣) هو: أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، حافظ الغرب الإسلامي في عصره. المتوفى بشاطبة الأندلس سنة ٤٦٣ هـ، تفقه بابن الفريسي، وابن المكي، وغيرهما. وتفقه به جماعة؛ كأبي علي الغساني، وأبي العباس الدلائي. من آثاره: «التمهيد»، و«الاستذكار» و«الكافي». انظر ترجمته في: الدياج، لابن فرحون: ٣٦٧ / ٢، والصلة، لابن بشكوال: ٩٧٣ / ٣، وشجرة النور، لمخلوف: ١١٩ / ١.

(٤) هو كتاب: الكافي في الفقه على مذهب مالك وأصحابه، قال المقرئ: اقتصر فيه على ما بالمفتي الحاجة إليه، وبوبه، وقربه، فصار مغنياً عن التصنيفات الطوال في معناه كما قال ابن عبد البر في أوله: "أن القصد من تأليفه أن يكون جامعاً مهذباً، وكافياً مقرباً" وقد طبع بتحقيق أحمد محمد أحمد ولد مايك الموريتاني، بالقاهرة، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م. انظر: نفع الطيب، للمقرئ: ١٦٣ / ٤، والكافي، لابن عبد البر: ١١٤ / ١، واصطلاح المذهب عند المالكية، للدكتور محمد إبراهيم علي، ص: ٢٠١.

(٥) الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، لابن عبد البر، ص: ٩.

فلا غرو إذن في أن توضع المختصرات بقصد التيسير على الحفاظ، الأمر الذي صرح به البعض، ومنهم شهاب الدين ابن عسكر، الذي وصف كتابه "إرشاد السالك" بأنه "مع كثرة معانيه وجيز اللفظ، سهل التناول والحفظ"^(١)، ومنهم ابن جزى الكلبي، المتوفى سنة ٧٥٨ هـ إذ قال في مقدمة قوانينه واصفاً ما انتهى إليه تأليفه بأنه: "سهل العبارة، لطيف الإشارة، مختصر الألفاظ، حقيقاً بأن يلهج به الحفاظ"^(٢).

وذكر ابن خلدون في مقدمته أن غاية ابن الحاجب من وضع مختصره الفقهي هو تقريب الحفظ^(٣)، وقيل مثل ذلك عن "تهذيب البرادعي" و"عقد الجواهر"، واشتهر قوله عن مختصر خليل.

قلت: أدركت من أهل فاس من يخبر أن المختصر كان يُقسَم إلى أربعين حزباً يحفظها الطلبة في القرويين وغيرها من المدارس العتيقة كما يحفظون الكتاب العزيز^(٤)، أما أهل سوس فقد ذكر المختار السوسي أنهم كانوا قليلي الاعتناء بحفظ مختصر خليل^(٥).

(١) إرشاد السالك، ص: ٨.

(٢) القوانين الفقهية، ص: ٧.

(٣) أكب العلماء والطلبة على حفظ مختصر ابن الحاجب عن ظهر قلب، منذ ألقى الله له القبول في الفوس، ومن ذكر حفظه لجامع الأمهات: عيسى بن مسعود المتكلائي، المتوفى سنة ٧٤٣ هـ وأبو الفضائل، محمد بن علي بن إبراهيم بن عبد الكريم الشافعي المري المتوفى سنة ٧٥١ هـ، وأبو الربيع، سليمان بن يوسف بن مقلح بن أبي الوفاء المقدسي الشافعي، المتوفى سنة ٧٨٩ هـ، وعبد الواحد (أو عبد الوهاب) بن محمد بن علي الزقاق التجيبي الفاسي، المتوفى سنة ٩٦١ هـ. انظر: الدرر الكامنة: ٣٠٤/٥ ولحظ الألفاظ بذييل تذكرة الحفاظ: ١١٥/١ و١١٦ وشجرة النور، لمخلف: ٢١٩/١ وطبقات الحضيكي: ٤٤٥/٢ ونشر الثاني: ٤٦/١ والسلوك للمقريزي: ٤٣٢/٤.

وانظر عن حفاظه من المتأخرين: المعسول، للمختار السوسي: ١١٠/٨.

(٤) حول عناية المالكية بحفظ مختصري خليل وابن الحاجب، انظر: توشيح الديباج، للبدر القرافي، ص: ١١٠ وما بعدها، والفكر السامي، لمحمد الحجوي: ٢٣٥/٢، وللوقوف على أسماء بعض من حفظ المختصر في القرون الأخيرة انظر: سلوة الأنفاس: ٣٩٠/٣، وذيل معالم الإيمان، ص: ١٦٧.

لمعرفة بعض من حفظه من المتأخرين. انظر: المعسول، للمختار السوسي: ٩١/١٢، ومجالس الانبساط، ص: ١٩٩ و٢٤٤.

(٥) انظر: المعسول، للمختار السوسي: ١٥٨/١٧، ولا يوهنك ما ذكره أنهم كانوا منصرفين عن حفظ المختصر بالكلية،

فقد ذكر نفسه رحمه الله عدداً من حفاظ المختصر الخليلي السوسيين. انظر إلى جانب الموضوع السابق من المعسول:

٥٨/٨، ٤٦/٩، ٩١/١٢، ٢٩٩، و٣٨/١٨.

رابعاً: الخوف على العلم من الانقراض بضيايع الأمهات، خاصة وأن أهواء السلاطين في بعض الحقب تصدت لبعض المصنفات بالمنع والحظر وأخذت على أيدي المهتمين بها، وأذكر هاهنا نِقمَتَيْن وقعتا في المغرب على أهم كتب المالكية وأحد أشهر كتب الشافعية، وهما المَدَوْنَةُ وإحياء علوم الدين ؛ أما المَدَوْنَةُ فقد سعى الخليفة الموحي عبد المؤمن بن علي، المتوفى سنة ٥٥٨ هـ إلى صرف الفقهاء عنها، والاستعاضة عنها وعن غيرها من الأمهات بكتاب جديد سُمِّيَ بـ "أعز ما يطلب"^(١)، ولكنه لم يفلح فيما أراد، حتى خلفه ابنه أبو يعقوب يوسف، المتوفى سنة ٥٨٠ هـ فأمر بإحراق المَدَوْنَةُ وسائر كتب الفروع بدوعى عدول الناس عن الكتاب والسنة إلى ما فيها من روايات وأقوال الرجال، ولكن أمره لم ينفذ إلا في عهد يعقوب المنصور، المتوفى سنة ٥٩٤ هـ فأحرقت المَدَوْنَةُ وابتلي الفقهاء في ذلك أشد البلاء، وقد وصف الحال التي آلت إليها الأمور عبد الواحد المراكشي^(٢)، فقال: "وفي أيامه انقطع علم الفروع، وخافه الفقهاء، وأمر بإحراق كتب المذهب بعد أن يجرد ما فيها من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن، ففعل ذلك، فأحرق منها جملة في سائر البلاد كمدونة سحنون، وكتاب ابن يونس، ونواذر ابن أبي زيد، وما جانس هذه الكتب ونحا نحوها، لقد شهدتُ منها وأنا يومئذ بمدينة فاس يؤتى منها بالأحمال وتوضع وتُطَلَقُ فيها النار، وتقدّم إلى الناس في ترك الاشتغال بعلم الرأي والخوض في شيء منه، وتوعّد يعقوب على ذلك بالعقوبة الشديدة"^(٣)، وتكررت عملية الإحراق في عهد ولده محمد الناصر، المتوفى سنة ٦١٠ هـ فأمر بإحراق ما لم تلتهمه النيران في عصر والده من نسخ المَدَوْنَةُ.

(١) هو: كتاب أعز ما يطلب، لأبي عبد الله، محمد بن عبد الله بن تومرت البربري، المصمودي، المدعي أنه علوي حسني، وأنه الإمام المعصوم المهدي، ألف كتاب "أعز ما يطلب" في العقيدة فوافق المعتزلة في شيء، والأشعرية في شيء، وكان فيه تشيع ويقول بعصمة الإمام علي على رأي الإمامية من الشيعة. انظر: سير أعلام النبلاء، للذهي: ٥٤٨/١٩.

(٢) هو: عبد الواحد بن علي التميمي المراكشي، محبي الدين، المتوفى سنة ٦٤٧ هـ ولد بمراكش، وتعلم بفاس والأندلس، ورحل إلى مصر سنة ٦١٣ هـ وحين سنة ٦٢٠ هـ وتجوّل في بعض بلدان المشرق، وأملى كتابه "المعجب في تلخيص أخبار المغرب" إجابة لطلب أحد الوزراء العباسيين سنة ٦٢١ هـ انظر: المقدمة التحقيقية للمعجب في تلخيص أخبار المغرب، للمراكشي، بتحقيق محمد سعيد العريان.

(٣) المعجب في تلخيص أخبار المغرب، للمراكشي: ٢٧٨/١.

ولم يعد للمدونة مجدها السالف كما ينبغي إلا بعد أن أمر السلطان محمد بن عبد الله، المتوفى سنة ١٢٠٣ هـ، باعتمادها إلى جانب والمصنفات المكملة والمقربة لها حصراً للتدريس في جامع القرويين، قاصداً بذلك إحياء المذهب والعودة به إلى أصوله المعتمدة وينايعه الصافية.

وأما الإحياء فقد رفع الحجر عنه في عهد الموحدين عن إجماع قاضي قرطبة أبي عبد الله محمد ابن علي بن حمدين، وجمهور فقهاءها فعاد للظهور مرة أخرى في عصر بني مرين، وظهرت منه نسخ عديدة، ويرجع الفضل في ذلك إلى جماعة من العلماء والفضلاء كانوا ضد الإفتاء والأمر بالإحراق، وانتصروا لأبي حامد، منهم أبو الفضل يوسف بن محمد بن يوسف المعروف بابن النحوي^(١) الذي كتب إلى أمير المسلمين في شأن الأمر الذي أصدره بالإحراق، وفي شأن إفتاء فقهاء قرطبة بمناهضة أمر الإحراق، والفتاء بتأديب المحرق، وتضمينه قيمة ما أتلّف^(٢).

ثانياً: موقف معارضي الاختصارات الفقهية:

في مقابل من تقدم ذكر رأيهم وقف كثير من العلماء موقف المعارضة للمختصرات الفقهية، ومن أشهر من عرف بذلك المؤرخ ابن خلدون^(٣) حيث عنون فصلاً في مقدمته بقوله: "كثرة الاختصارات المؤلفة في العلوم مخلة بالتعليم"^(٤)، ومما قاله تحت هذا العنوان: "ربما عملوا إلى الكتب الأمهات المطولة في الفنون للتفسير والبيان، فاختصروها تقريباً للحفظ، كما فعله ابن

(١) هو: أبو الفضل، يوسف بن محمد بن يوسف التلمسي، المعروف بابن النحوي، قاضي الجماعة بقرطبة، أجازته ابن عبد البر، وكان حافظاً ذكياً، توفي سنة ٥٠٨ هـ انظر ترجمته في: الصلة، لابن بشكوال: ٥٣٩/٢، وبغية الملتبس، للضبي، ص: ١٠٣.

(٢) انظر: المقدمة التحقيقية، لكتاب الحلال والحرام، لراشد ابن أبي راشد الوليدي، بتحقيق عبد الرحمن بن الحسن العمراني، رسالة لنيل دبلوما الدراسات العليا من دار الحديث الحسنية بالرباط ١٣٩٠ هـ ص: ٣٢.

(٣) هو: أبو زيد، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، الإشبيلي أصلاً، التونسي مولوداً، الفقيه المالكي الرحال، المتبحر في سائر العلوم، وقاضي القضاة في عصره، المتوفى سنة ٨٠٨ هـ أخذ عن والده، وأبي العباس القصار، وغيرهما. وعنه ابن مرزوق الحفيد، وابن حجر العسقلاني، والدمايني، وآخرون. من مؤلفاته: شرح البردة، وكتاب "العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر" في التاريخ، استهله بسفر للمقدمة هي من أجل ما كتب علم الاجتماع أو طبائع العمران كما يسميها، ثم أعقبه بستة أسفار أخرى في التاريخ، توجد نسخة منه بخزانة القرويين، مكتوب عليها وثيقة التحيس بخط يد المؤلف رحمه الله، وطبعاته كثيرة متعددة. انظر ترجمته في: توشيح الدياج، ص: ١١٨، وشجرة النور: ٢٢٧/١، وشذرات الذهب: ٧٦/٧.

(٤) انظر: مقدمة ابن خلدون الفصل الثامن والعشرين، ص: ٥٣١.

الحاجب في الفقه... وهو فساد في التعليم وفيه إخلال بالتحصيل، وذلك لأن فيه تخليطاً على مبتدئ، بإلقاء الغايات من العلم عليه، وهو لم يستعد لقبولها بعد" (١).

ويوافق الحجوي المعاصر الإمام الشاطبي فيما ذهب إليه من معارضة للاختصار، فينقل كلامه (٢) "ويزيد عليه ما هو أشد وطأة على مؤيدي الاختصار فيقول رحمه الله:

"إننا نرى في رأي ابن خلدون اتجاهات تربوياً يمكن تعقبه، بأنه حصر الفائدة من المختصرات على كونها تُدرّس على الناشئة وصغار المتعلمين، ولو أننا ألقيناها عليهم بعد استوائهم على سوقهم وتمكّنهم من استحضار حكم حاضر أو حاجة ملحة، لأضحت المختصرات مقرّنة للعلم، غير مضيعة للوقت، ولو أنه اقتصر بما يتج عنها في تعليمها للناشئة وصغار المتعلمين في طور التكوين، لأخرجنا طائفة أخرى هي الأكثر وجوداً وأعظم أثراً يستفعون منها".

وكان الإمام أبو إسحاق الشاطبي، المتوفى سنة ٧٩٠ هـ يرى في الاختصار إفساداً للفقه حينها يقول مبرراً اعتماداً على كتب المتقدمين وعزوفه عن كتب المتأخرين: "اعتمدتُ بسبب الخبرة عند النظر في كتب المتقدمين مع كتب المتأخرين، وأعني بالتأخرين كابن بشير (٣)، وابن شاس (٤) وابن الحاجب (٥) ومن بعدهم، ولأن بعض من لقيناه من العلماء بالفقه أوصاني بالتحامي عن كتب المتأخرين وأتى بعبارة خشنة في السمع لكنها محض النصيحة" (٦).

(١) انظر: مقدمة ابن خلدون الفصل الثامن والعشرين، ص: ٥٣٢.

(٢) انظر: الفكر السامي، للحجوي: ٨١/٤.

(٣) أحد أصحاب المختصرات في فقه المالكية، أكمله في سنة ٥٢٦ هـ ولم أقف على تاريخ وفاته. انظر الديباج المذهب، لابن فرحون: ٨٧/١.

(٤) ابن شاس صاحب "عقد الجواهر الثمينة" في الفقه المالكي، وهو أحد المختصرات المهمة التي اعتمد عليها ابن الحاجب في تبيض مختصره، قال الذهبي: "وكتابه المذكور وضعه على ترتيب الوجيز للغزالي". انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي: ٩٨/٢٢، الديباج المذهب، لابن فرحون: ١٤١/١.

(٥) ابن الحاجب صاحب "جامع الأمهات" في الفقه المالكي، وهو من أهم مختصرات المالكية وشغف به كثير من العلماء، حتى إن ابن دقيق العيد وهو شافعي المذهب تصدى لشرحه، انظر: سير أعلام النبلاء، والديباج المذهب، لابن فرحون: ١٨٩/١.

(٦) الموافقات: ٩٧/١.

قال أبو العباس الونشريشي: والعبارة الخشنة التي أشار إليها كان رحمه الله ينقلها من شيخه أبي العباس أحمد القَبَّاب وهي أنه كان يقول: "إن ابن بشير وابن شاس وابن الحاجب أفسدوا الفقه" (١).

وبهذا تنجلي أسباب معارضة ظاهرة المختصرات في انحصار تأثيرها السلبي على ملكة التعلم، أو تعطيل حركة التجديد، أو مخالفة طريقة السلف.

غير أننا نرى من جانبنا أن المختصرات وإن خالفت طريقة السلف، وهذا أشد ما تتهم به إلا أنها لم تصادف مجتمعاً كمجتمع السلف، ولم تصادف ملكاتٍ كملكات أبنائهم، بل كانت طوراً تتطلبه حركة المجتمع، وعنصراً مهماً يسد ثغرة الفتور.

وهو ما أشار إليه الحجوي في سياقة كلامه عن المختصر الخليلي: "وحاصله أنه من زمن خليل إلى الآن، زادت العقول فتوراً، والهمم ركوداً، وتخلدت الأفكار بشدة الاختصار... فمن زمن خليل إلى الآن، تطور الفقه إلى طور انحلال القوى، وشدة الضعف، والخرف الذي ما بعده إلا العدم" (٢).

ويلخص الحجوي الحالة المرضية التي تردت فيها الأمة بأنها تعود إلى زمن سحيق وليس على ما نظن بأنها بدأت منذ بضع قرون فاتئة، بل هي حالة بدأت أصلاً بتوجه الهمم بأنظارها تدور في فلك المتقدمين حيث اقتصروا على النقل عن تقدم فقط وانصرفت هممتهم لشرح كتب المتقدمين وتفهمها ثم اختصارها، وفكرة الاختصار ثم التباري فيه مع جمع الفروع الكثيرة في اللفظ القليل هو الذي أوجب الهرم وأفسد الفقه؛ بل العلوم كلها - كما يأتي إيضاحه - إذ صاروا قراء كتب لا محصلي علوم ثم في الأخير قصروا عن الشرح واقتصروا على التحشية والقشور، ومن اشتغل بالخواشي ما حوى شيئاً (٣).

والاختصار لا يسلم صاحبه من آفة الإفساد والتحريف (٤).

(١) المعيار المعرب: ١١ / ١٤٢.

(٢) الفكر السامي، للحجوي: ٢ / ٢٤٥.

(٣) المصدر السابق نفسه: ٢ / ٤.

(٤) المصدر السابق نفسه: ٣ / ١٥٤.

والرزية كل الرزية في الاشتغال بالمختصرات فالاختصار والتوسع في جميع الفروع من غير التفات للأدلة هو الذي أوجب الكهولة، بل القرب من الشيخوخة^(١).

وبهذا نكون قد وقفنا على آراء بعض من نقد الظاهرة، واعتبرها طوراً من أطوار الهرم والشيب الذي يتج عنه الذبول والانمحاء.

ولسنا نحاول أن نستقصي الموضوع من أساسه، وإنما نرى من جانبنا أن أصحاب الاتجاهات التجديدية أو المتأثرين بها، هم دعاة نبذ الاختصار، والرجوع إلى ما سطره الأقدمون، فإنه معين على تهذيب الملكة، وأبعد عن غلظ الطبع الذي قد ينشأ من استظهار المختصرات والاكتفاء بها عن غيرها.

كما نود أن نؤكد أن الاختصار قد تحول عن غاية ما وضع له، وانصرف المعلمون إلى الاقتصار عليه وتلقيه لصغار المتعلمين، وتلك غاية لم يقصدها المختصرون، كما برر تنفير معارضيه منه أنه وضع لغير أهله، فلم يعد التسلسل في التلقي معروفاً، ولا ترتيب المصادر عند الطلبة مألوفاً، حيث كثر التعالم، وأخذ بعض المتفقهة يبدأ من حيث يجب أن ينتهي، وقد قال محمد بن عمر النابغة صاحب البوطليحية، المتوفى سنة ١٢٤٥ هـ، يتقد بعض ما كان سائداً في عصره من عدم مراعاة الفوارق بين مستويات الطلبة، وعدم اختيار ما يناسب كلاً منهم للدرس والحفظ والتحصيل:

علامة الجهل بهذا الجيل	ترك الرسالة إلى خليل
وترك الأخضرى إلى ابن عاشر	وترك ذين للرسالة احذر
وترك الأجرومي للآلفية	وترك الآلفية للكافية
إن خليلاً صار مثل الشم	يشمه كل قليل الفهم

وإن كان ما تقدم مأخذ يؤخذها معارضو الاختصارات على الاشتغال بها دون غيرها، فإن في جُعبهم إلى جانبها مأخذ أخرى على منهجية تأليف المختصرات، بغض النظر عن موقف الناس منها، ومن هذه المأخذ وأكثرها ذكراً في كتب القوم:

(١) الفكر السامي، للحجوي: ٨١ / ٤.

أولاً: أن التعصب المذهبي كان من دوافع تأليف بعض المختصرات، كما كان الاختصار على المختصرات باعثاً على التعصب لها أو للمذهب مؤلفها في بعض الأحيان، فالمختصر الذي قام على الإيجاز في الكلام أصلاً لا يمكن أن يستوعب ما في المذهب الواحد من أقوال فضلاً عن آراء أصحاب المذاهب مجتمعة، لذلك يعمد واضعه إلى الاختصار على المشهور أو الأشهر أو ما عليه الفتوى في المذهب؛ وهو ما صرح به شيخ أصحاب المختصرات المالكية خليل بن إسحاق في مقدمة مختصره إذ قال: "سألني جماعة أبأن الله لي ولهم معالم التحقيق، وسلك بنا وبهم أنفع طريق: مختصراً على مذهب الإمام مالك بن أنس - رحمه الله تعالى - لما به الفتوى، فأجبت سؤالهم" (١).

ولم يكتف المتأخرون بالتعصب للمذهب أو لإمامه، حتى وصلوا في مراحلهم المتأخرة إلى التعصب وأي مفسدة أكبر من أن ينتهي التعصب بأهله إلى الاختصار على كتاب واحد لعالم واحد في مذهب واحد، كما فعل متأخرة المالكية بتعصبهم للمختصر الخليلي، حيث قال الإمام ناصر الدين اللقاني رحمه الله: "نحن خليليون إن ضلَّ خليل ضللنا وإن اهتدى اهتدينا" (٢). وهو ما أشار إليه الشيخ بداه البوصيري الشنقيطي في منظومته المسماة بالحجر الأساس لمن أراد شرعة خير الناس بقوله (٣):

فأهل الآراء دُونُوا المدونة	والأمهات عندهم ملونة
وجُمعت بجامع النوادر (٤)	وجمع نجلٍ حاجبٍ فبادر
متصف السابع والثامن فيه	أبو المودة بدا وهو فقيه
وقال فيه ناصر اللقاني	"نحن خليليون" بالإيقان (٥)

(١) مختصر الشيخ خليل في الفقه المالكي: ١١/١.

(٢) الفكر السامي، للحجوي: ٧٩/٤.

(٣) المنظومة منشورة بتمامها في موقع "شذرات شنقيطية" على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

(٤) أي كتاب النوادر والزيادات لأبي عبد الله محمد بن أبي زيد صاحب الرسالة المشهورة. قوله "وجمع نجل حاجب" يعني

مختصر ابن الحاجب وكان في منتصف القرن السابع وكان في القرن الثامن أبو المودة وهي إحدى كنى الشيخ خليل صاحب المختصر المشهور.

(٥) يشير إلى ما اشتهر عنه من قوله: "نحن خليليون إن ضلَّ ضللنا وإن اهتدى اهتدينا".

وربما وضع مؤلف مختصراً للرد من خرج عن المذهب ولو في بعض المسائل إليه، كما فعل أبو محمد ابن شاس، المتوفى سنة ٦١٠ هـ رحمه الله في عقده الموصوف بالاختصار والمعنون بعقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، إذ وضع مختصره كما أشار في مقدمته لأن بعض متفقه عصره كانوا يطلبون التميز بتفقههم بغير مذهب الإمام مالك في محيط مالكي المذهب طلباً للظهور والتميز، فقال رحمه الله ممهداً لكتابه ومعرفاً به: "هذا كتاب بعثني على جمعه في مذهب عالم المدينة، إمام دار الهجرة... ما رأيت عليه كثيراً من المتسبين إليه في زماننا من ترك الاشتغال به، والإقبال على غيره، حتى لقد صار ذلك دأب كثير ممن يرى نفسه، أو يرى من المتميزين" (١).

ونختم بقول ابن القيم ناقداً طريقة المتأخرين المقتصرين على المختصرات: "... وَأَمَّا فُرُوعُهُمْ فَقَنَعُوا بِتَقْلِيدِ مَنْ اخْتَصَرَ هُمْ بَعْضُ الْمُخْتَصَرَاتِ الَّتِي لَا يُذَكَّرُ فِيهَا نَصٌّ عَنِ اللَّهِ وَلَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا عَنْ الْإِمَامِ الَّذِي زَعَمُوا أَنَّهُمْ قَلَّدُوهُ دِينَهُمْ... وَأَجَلُّهُمْ عِنْدَ نَفْسِهِ وَزَعِيمُهُمْ عِنْدَ بَنِي جَنَسِهِ مَنْ يَسْتَخْضِرُ لَفْظَ الْكِتَابِ، وَيَقُولُ: هَكَذَا قَالَ، وَهَذَا لَفْظُهُ" (٢).

ثانياً: أنها لا تفي بها وضعت لأجله، إذ إن ديدن مصنفي المختصرات والمقتصرين لها التأكيد على أنها تقرب الفقه للمبتدئين، وترتبه للضالعين، والواقع أنها مع المبالغة في الإيجاز والإلغاز لم تسعف اللاحقين ولم تزد السابقين، ولذلك انتقدها النقاد أمثال أبي العباس أحمد بن قاسم القباب، المتوفى سنة ٧٨٠ هـ حين عرض عليه ابن عرفة الورغمي، المتوفى سنة ٧٤٨ هـ كتابه "المختصر الفقهي"، فقال له القباب: "ما صنعت شيئاً لأنه لا يفهمه المبتدي، ولا يحتاج إليه المستهي" (٣).

ثالثاً: أنها تميم الحس اللغوي وتذهب بالفصاحة، وتضعف الملكة البلاغية التي ينبغي أن يتحلى بها الطالب، حيث قصرت همة المتفقهين بها "على حفظ ما قل لفظه، ونزر خطه، فأفنوا أعمارهم في حل رموزه، وفهم لغوزه، ولم يصلوا لرد ما فيه لأصوله بالتصحيح، فضلاً عن معرفة الضعيف والصحيح، بل حل مقفل، وفهم مجمل" (٤).

(١) عقد الجواهر الثمينة، لابن شاس: ٣/١.

(٢) انظر: إعلام الموقعين: ١٧٠/٤.

(٣) مقدمة تحقيق عقد الجواهر الثمينة: ٣٢/١.

(٤) الفكر السامي: ٤٥٩/٢.

رابعاً: الإعراض عن الأدلة الشرعية، وتجريد المختصرات من ذكر عِماد الفقه ومستنده كتاباً وسنة وإجماعاً، وهو ما أشار إليه ابن القيم رحمه الله في قوله: "فَلَمَّا طَالَ الْعَهْدُ وَيَعُدُّ النَّاسُ مِنْ نُورِ النُّبُوَّةِ صَارَ هَذَا عَيْنًا عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنْ يَذْكُرُوا فِي أَصُولِ دِينِهِمْ وَقُرْوَ عِ قَالَ اللَّهُ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ" ^(١)، وآلت الأمور إلى حد أصبح فيه المتفقه بالمختصرات لا يحسن أن يتنصر لمسألة لافتقاره إلى الدليل الذي يحتاجه للتقرير أو الترجيح أو الرم على المخالف، وكما قال الحجوي: "إِنَّ النُّحُوَ الَّذِي لَا تَدْعُو ضَرُورَةً لِإِقَامَةِ أُدْلَةٍ عَلَى قَوَاعِدِهِ، افْتَعَلُوا لَهُ أُدْلَةً، فَضَخَمُوهُ وَصَغَّبُوهُ؛ وَالْفَقْهُ الَّذِي يَتَأَكَّدُ بِمَعْرِفَةِ أُدْلَتِهِ، تَرَكَوْهَا وَضَخَمُوهُ بِكَثْرَةِ الْاِخْتِصَارِ، وَكَثْرَةِ الْمَسَائِلِ النَّادِرَةِ" ^(٢).

ثالثاً: موقف ابن غازي من المختصرات وشروحها:

أشرنا فيما تقدّم إلى أن العلماء وقفوا موقفين متقابلين من ظاهرة المختصرات الفقهية، بين معارض يدعوا إلى نبذها والرجوع إلى ما سبقها من الأمهات والكتب المبسطة، وبين مؤيد - قد يرى فيها غاية ما انتهت إليه الحركة الفكرية، وعصارة نتاجها الحاوية لب لباب ما تقدم عليها.

وقد مرت الحركة العلمية عند المالكية - بالتزامن مع مرحلة الاختصارات وبعدها - بمرحلة الاشتغال بوضع الشروح والحواشي على المختصرات الفقهية حتى أعادها بعضهم كتباً مبسطة لطول شرحه عليها، أو إنزالها منزلة الأمهات بكثرة العناية بها، والصدور عنها والرد إليها.

فتكاثر - ابتداءً - وضع المختصرات، وشاع اختصار الأمهات، وأكثر من هذا وذاك اشتغل الناس بشرح الاختصارات، حتى صار الإكباب عليها وعلى شروحها الشغل الشاغل للمتفقه في عصور الضعف والجمود.

ونحن - كغيرنا - نرى في ابن غازي أحد رواد التجديد في عصره ومصره، تدل على ذلك سيرته ومسيرته التي ختمت بوفاته شهيداً بعد أن مرض في رباط كان يربط فيه تحسباً لغارات الإسبان والبرتغاليين ^(٣)، ولا يهاري أحد في الرتبة العلمية الرفيعة التي بلغها رحمه الله، خاصة

(١) انظر: إعلام الموقعين: ٤ / ١٧٠.

(٢) الفكر السامي: ٢ / ٤٦١.

(٣) انظر الفصل الثالث من المقدمة ص: ٨٨.

بعد وفاة شيخه العلامة القوري، المتوفى سنة ٨٧٢ هـ وقرينه الشيخ أبي العباس الونشريسي، المتوفى سنة ٩١٤ هـ ومن انتهى إلى ما انتهينا إليه من معرفة المنزلة العلمية الرفيعة لابن غازي سيتملكه - كما تملكنا - العجب من قلة ما سطر، ووجازة ما ألف، فهو يضرب في كل فن، ومع ذلك نراه أبعد ما يكون عن الانكباب على شرح كتاب متقدم؛ مختصراً كان أو غير مختصر، وما مؤلفاته المتصلة بها كتبه السابقون إلا تكميل أو تحليل، أو بسط لموجز أو حل لمقفل في شرح أو مختصر، فهو وإن كان في التأليف مقلداً إلا أنه في التحرير وحل المبهات مجيد، وموقفه هذا موقف تجديد في جانب مهم من جوانب الثقافة، وهو يقول في التطويل فيما لا طائل خلفه: (وأما ما خرج من ألفاظ الشارح عن لفظ المشروح، فلا يكون مني للتنبيه عليه جنوح؛ لأن ذلك مما يطول، ويشبه الفضول)^(١).

فلعله - رحمه الله - رأى أن الاختصار قد بلغ مالا يزيد عليه، وأن الناس قد وضعوا على المختصرات من الشروح مالا حاجة في فهمها إلا إليه، لولا ثغرات وهفوات في بعضها، فلم يشأ أن يجبر الكواغد بشروح جديدة، بل عمد - عوضاً عن ذلك - إلى أجل الشروح الموضوعه سابقاً وتصدى لها بالتوجيه والتوضيح والتنقيح، ليستغني الطلاب بما فيها عما قد يأتي بعدها أو يلحق بها، ويقطع دابر الاشتغال بوضع تأليف جديدة تدور في فلك الشروح والخواشي الموضوعه عليها، ولم يقصر جهده على التأليف الفقهي، بل تعداها إلى مختلف العلوم، فوضع عليها حواش وذيول تكمل نقصها، وتغني عن التأليف المستجد في فنونها.

ألا ترى أنه وضع حاشيته على صحيح البخاري المسماة "إرشاد الليب إلى مقاصد حديث الحبيب"^(٢) تسمى لتنقيح الزركشي، يشرح فيه ما لا شرح له في "التنقيح" على سبيل الاختصار والاقتصار، وربما أضاف إلى شرح الزركشي زوائد مفيدة ونكات لطيفة، مع أنه كان يدرس الجامع الصحيح، وهو غير عاجز عن وضع مصنف جامع في شرحه^(٣).

(١) انظر: الجزء الأول من النص المحقق، ص: ١١٢.

(٢) انظر الفصل الثالث من المقدمة، ص: ٨٦.

(٣) انظر: القلمة التحقيقية التي كتبها الباحث عبد الله محمد التمساني، بين يدي تحقيق كتاب إرشاد الليب، في رسالته

القلمة لنيل دبلوم الدراسات العليا من دار الحديث الحسنية سنة ١٤٠٠ / ١٤٠١ هـ ص: ٣٧.

وألف أيضاً " تحرير المقالة في مهمات الرسالة "، مع قدرته على التوسع وعدم الاختصار على المهمات.

ومثل ذلك تأليفه في اللغة "إتحاف ذوي الاستحقاق بمراد المرادي وزوائد أبي إسحاق"^(١) الذي وضعه تمييزاً واكتفاءً بما سبقه إليه المرادي وأبو إسحاق الشاطبي في شرح ألفية ابن مالك النحوية، وليس عجزاً عن وضع تأليف مستقل في شرحها.

- وذيل القصيدة الخزرجية في العروض ما أسماه "إمداد أبحر القصيد ببحري أهل التوليد"^(٢).
- ونهج النهج ذاته في كتابه المعروف اختصاراً بتكميل التقييد، وتحليل التعقيد، وعنوانه بتمامه: "إتحاف ذوي الذكاء والمعرفة بتكميل تقييد أبي الحسن، وتحليل تعقيد ابن عرفة"^(٣).

إلى غير ذلك من المؤلفات التي تشير بجلاء إلى أن صاحبنا رحمه الله لم يسع إلى وضع شروح جديدة مقدار سعيه إلى إكمال شروح المتقدمين، بتقييمها وتقويمها حين الاقتضاء، وهو بذلك - بحسب ما رأيت - يقف موقف المتوسط من الشراح، فلا ينتقد شرحاً متقدماً، ولا يشغل نفسه وطلابه بوضع شرح جديد مستقل عما سبقه، بل يكمل ويراجع وينقح، مكثفاً بما وضعه المتقدمون، وكأنه يرى أن الاختصار والشرح على حد سواء قد بلغا الغاية التي لا يمكن تحطيمها، فكفى العلوم اختصاراً، وكفى الاختصارات شرحاً.

وللتمثيل على ما تقدم نكتفي بالإشارة إلى أنه رحمه الله سعى إلى ثلاث غايات في كتابه "شفاء الغليل في حلّ مُقْفَلِ خَلِيلٍ" الذي بين أيدينا؛ أولها: تصويب ما رآه غموضاً في متن المختصر.

وثانيها: تعقب ما رآه خلافاً في شرح بهرام الصغير له بالتصويب والتصحيح.

وثالثها: إكمال شرح بهرام الصغير، بشرح ما ذهل عنه أو سقط منه.

(١) حَقَّقَ الكتاب الباحث أحمد الدويش في أطروحة تقدم بها إلى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وحقق أيضاً بعناية: حسين عبد المنعم بركات، وفي ملكنا والحمد لله نسخة أصلية مخطوطة من الكتاب يعود نسخها إلى سنة ١٠٠٤هـ، وقد وقع خلاف في اسم الكتاب فهو عند بعض المهرسين: "إمتاع ذوي الاستحقاق بمراد المرادي..." وعند البعض: "إمتاع ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وفرائد أبي إسحاق"، وقد أثبتنا أعلاه العنوان المثبت على نسختنا الخطية.

(٢) يأتي الكلام عليه في الفصل الثالث من المقدمة، ص: ٨٤.

(٣) يأتي الكلام عليه في الفصل الثالث من المقدمة، ص: ٨٥.

وبالجملة فإن ابن غازي المتضلع في الفقه واللغة والقراءات، وسائر العلوم العقلية والنقلية، لم يكن معوزاً إلى شروح غيره، ولم يكن بالقاصر عن أن يشرح مختصري ابن الحاجب، و خليل ابن إسحاق، وغيرهما، غير أننا نلاحظ اتجاهات عملياً في تناوله للعلم والتعليم، فمن ناحية؛ مؤلفاته ليست أسفاراً ضخاماً، ومن ناحية أخرى هي تكميل وتسديد لبناء آخر به تكتمل الحلقة.

أما وقد تقرر لدينا أن منهج ابن غازي في التعامل مع الشروح لم يكن قط رفضاً ولا رداً، فمن المناسب أن نشير إلى أنه وقف الموقف نفسه من المختصرات، فلم يضرب صفحاً عنها كما فعل المعارضون، ولم يبالغ في الاشتغال بها والتعويل عليها كما فعل المؤيدون، وناهيك بحسن مديحه للمختصر الخليلي دلالة على أنه يُعجَب بما يُعجَب، إذ يقول في مدحه فيُطَرَّب: "إنَّ مختصر الشيخ العلامة خليل بن إسحاق أفضل نفائس الأعلام، وأحق ما رمق بالأحداق، وصرفت إليه همم الحدائق؛ إذ هو عظيم الجدوى، بليغ الفحوى، مُبين لما به الفتوى، أو ما هو المرجح الأقوى، قد جمع الاختصار في شدة الضبط والتهذيب، وأظهر الاقتدار في حسن السياق والترتيب، فما نسج أحدٌ على منواله، ولا سمحت قريحة بمثاله"^(١).

وأي إنصاف نرجوه أكثر من جمع أطراف الخلاف، واختيار الصواب من أحد الأطراف، كما يفعل ابن غازي، إذ يعتمد الكتب المبسوطة والأمهات، ويرجع في الوقت نفسه إلى ما صُنِّف من المختصرات، فينقل منها ويعزو إليها، وربما قارن بين مختصر ومختصر إلى جانب الأصل المختصر منه كما في قوله: (هكذا اختصرها أبو سعيد... واختصرها ابن يونس)^(٢).

ولو اقتصر نقله على النقد دون الاستدلال لصحَّ أن نجزم بأنه رأى في اختصار الأمهات شططاً كالذي رآه غيره، ولكن ذلك غير معروف عنه.

ومن حيث المبدأ ليس ثمة بأس في الاختصار، وبخاصة إن كان عوناً لوضعه وقارئه على حفظ المتون، والإلمام بالعلوم والفنون، في زمن صفاء النفس وسلامة السليقة المعينين على

(١) انظر: الجزء الأول من النص المحقق، ص: ١١١.

(٢) انظر: الجزء الأول من النص المحقق، ص: ٢٧٤.

الضبط والحفظ، في الأزمنة المتقدمة حيث كان طالب العلم ينهل من كل فن، ويتصل بسبب إلى كل علم، وقد لا يسعه الزمان لإدراك مأربه عند كل ذي شأن، ومن هنا مسّت الحاجة إلى اختصار العلوم، وتبسيط الأمهات.

كما أن ما تعرض له العلماء ودُور الكتب والتعليم على يد المغول والتتر في العراق وغيرها زاد من الإلحاح على السعي إلى حفظ العلوم في صدور الرجال، وأنى لهم أن يحفظوا الأمهات ما لم تُعْتَصِر، والمطولات ما لم تُخْتَصَر.

ولو اقتُصِر في الاختصار على ما لا يتم واجب حفظ المتون وضبط الفنون إلا به لما اعتُرض عليه، ولكن الأمر تعدى ذلك حتى بَلَغ حد استبدال الأمهات بالاختصارات، وتوقف حركة البحث والتأليف ما لم تكن مرتبطة بأحد تلك المختصرات.

الفصل الثاني

نظرة علمية حول كتاب

"شفاء الغليل في حل مقفل خليل"

*تحقيق عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلفه.

*سبب تأليف الكتاب وزمن كتابته.

*القيمة العلمية للكتاب.

*منهج المؤلف.

* ما قد يؤخذ على كتاب "شفاء الغليل".

محمد بن غازي العثماني أولاً: تحقيق عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلفه:

ما من شك في نسبة "شفاء الغليل" إلى مؤلفه الإمام ابن غازي، فقد جاء في مقدمته: (قال الشيخ، الفقيه... أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن محمد علي بن غازي العثماني المكناسي). وقال في فهرسته الأم: "وأما الذي لم أفرغ منه بعد: فالروض الهتون فيمن دخل مكناسة الزيتون، وشفاء الغليل في شرح خليل"^(١).

وفي تذييله على الفهرسة: "وقد كنت ذكرت في آخر التعلل برسوم الإسناد أني لم أكن فرغت من تأليف الروض الهتون وشفاء الغليل وتكميل التقييد وبعد ذلك كملت جميعها والله الحمد"^(٢).

وقد نقل منه جلّ شراح المختصر بعده، وعلّقوا عليه بقول بعضهم: (ما قاله ابن غازي) (ويردّ بها عند ابن غازي) (وانظر ما في ابن غازي) (حاصل ما قاله ابن غازي)^(٣).

كذلك فإن نسخ الكتاب المتوفرة الموجودة في الخزانات العامة والخاصة لا خلاف بينها في نسبة الكتاب إلى مؤلفه ابن غازي رحمه الله، فهو كذلك في خزانة القرويين، والمكتبة العبدلية، والخزانة العامة، وخزانة ابن يوسف وخزانة أزاريف والمحجوية، والتيدسية، وخزانة الذئب بالمغرب، ونسخه في المكتبة الأزهرية، ودار الكتب، والبلدية ومعهد المخطوطات، ومركز نجيبويه كذلك، ونسخه أيضاً في مكتبة الحرم المكي والمكتبة المركزية ومركز الملك فيصل بالمملكة العربية السعودية، فضلاً عن نسخة تشستريتي بأيرلندا، ومعهد المخطوطات بالكويت، كلّ هذا يقطع بنسبة الكتاب لمؤلفه ابن غازي.

وكفى بذلك مع انتفاء ضده وعدم إقدام أحد على ردّه إثبات نسبة "شفاء الغليل" إلى مؤلفه ابن غازي رحمه الله، وجعل مؤلفه ثقلاً في ميزان حسناته يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

(١) انظر: التعلل برسوم الإسناد، للمؤلف، ص: ١٧١.

(٢) السابق، ص: ١٩٢.

(٣) انظر هذه الأقوال في شرح الخطاب، والخرشي والبديوي، والدسوقي، وانظر على وجه الخصوص ما للشيخ محمد عlish في منح الجليل.

ثانياً : سبب تأليف الكتاب وزمان كتابته :

صرح ابن غازي رحمه الله في مقدمة كتابه بالباعث على تأليفه، فقد كان يعاني من قلة ما وصل إلى المغرب من شروح مختصر خليل مع تعددها وعِظم الحاجة إليها لفهم مشكله وحل مقفله، وتعذر الوقوف على الموجود منها لعدم انتشار نسخه بين العلماء فضلاً عن سواهم، فقال رحمه الله: "ما زلت أتمنى أن أقف على شرح مثل هذه المشكلات من كلام شيخ شيوخنا العلامة أبي عبد الله بن مرزوق، والشيخ البساطي والشيخ حلولو، ولم أجِدْ إلى ذلك سبيلاً؛ لأن هذه الشروحات لم تصل لهذه البلاد إلا ليد من هو بها ضنين"، ولم يقف صاحبنا عند حد التمني بل سعى حاول أن يسد الثغرة بنفسه، فاختار من بين شروح المختصر أقدمها تصنيفاً وأكثرها تداولاً في زمنه، وهو الشرح الصغير لأبي البقاء بهرام الدميري ليكون عليه مدار تأليفه، بوضع حاشيته عليه كما قال: "ولقد عُنِيَ تلميذه الإمام أبو البقاء بهرام بحل رموزه، واستخراج كنوزه، وافتراع أبكاره، واقتباس أنواره، واجتلاء ثماره، واجتلاء أقماره بأظرف عبارة، وألطف إشارة، إلا أماكن أضرب عنها صفحاً، أو لم يُجِدْها شرحاً؛ فتحرك مني العزم الساكن، لتتبع تلك الأماكن، فشرحتها في هذا الموضوع بقدر الاستطاعة، وإن كنت في العلم مزجي البضاعة، وأودعته مع ذلك نكتاً جملة، كل نكتة منها تساوي رحلة، وسميته بشفاء الغليل"^(١).

أما زمن التأليف فقد ذكر المؤلف رحمه الله أنه فرغ منه في العشر الوسط من شهر صفر سنة خمسة وتسعمائة للهجرة ونحن وإن لم نقف يقيناً على تاريخ البدء في التأليف فإننا نجزم أنه استغرق فيه ما لا يقل عن تسع سنين، وهو زمن طويل بالنسبة لمادة الكتاب وحجمه، فلعله توقف ثم استأنف التأليف، أو انشغل بتأليف غيره في نفس الفترة، فقد فرغ ابن غازي من وضع فهرسته المسماة "التعلل برسوم الإسناد بعد انتقال أهل المنزل والناد" في سنة ٨٩٦ هـ وأشار في آخرها إلى أنه لم يفرغ بعد من ثلاثة مؤلفات أحدها "شفاء الغليل في شرح خليل"^(٢)، ثم وضع على الفهرسة ذيلاً فرغ من تأليفه سنة ٩٠٥ هـ وذكر فيه أن الكتب الثلاثة؛ ومن بينها "شفاء الغليل" قد كُملت جميعها والله الحمد^(٣).

(١) انظر: الجزء الأول من النص المحقق ص: ١١٢.

(٢) انظر: التعلل برسوم الإسناد، للمؤلف، ص: ١٧١.

(٣) السابق، ص: ١٩٢.

ثالثاً: القيمة العلمية للكتاب:

يمكننا الجزم بالقيمة العلمية العالية لشفاء الغليل من كثرة ثناء العلماء عليه، ونقلهم منه، وتعويلهم عليه في شروح المختصر المتأخرة وغيرها من كتب الفقه المالكي، وما ذلك إلا للخصائص التي امتاز بها الكتاب، ومنهج مؤلفه الرصين المتين فيه.

ومن أهم ما يعلي شأن الكتاب، ويرفع قدره أن المؤلف رحمه الله أعمل فكره ووجه جهده إلى مختصر خليل قبل شرح بهرام، بل أكاد أجزم أن ابن غازي لو وقف على الشرحين الأوسط والكبير لبهرام لما احتاج معهما إلى تأليف كتابه، ففيها حل معظم مشكلات الشرح الصغير التي سعى إلى حلها، اللهم إلا ما كان الباعث على تعقبها نص المختصر نفسه.

ولذلك نرى ابن غازي يُعنى بالمختصر عناية بالغة فينقد ويوجه ويصحح مواضع منه معتمداً في ذلك على المقابلة بين نسخه تارة والرجوع إلى المصادر التي اعتمدها خليل تاراتٍ أخرى. أما ما انتصرف من جهد المؤلف إلى شرح بهرام الصغير فلا يكاد يتجاوز ما رسمه في مقدمته بقوله: "ولقد عُنِي تلميذه الإمام أبو البقاء بهرام بحل رموزه، واستخراج كنوزه،...، إلا أماكن أضرب عنها صفحاتاً، أو لم يُجدها شرحاً؛ فتحرك مني العزم الساكن، لتبج تلك الأماكن، فشرحتها في هذا الموضوع بقدر الاستطاعة... وأودعته مع ذلك نكتاً جملة، كل نكتة منها تساوي رحلة"^(١).

قلت: لقد تبعت المواضع التي ذكر ابن غازي رحمه الله وتبعه لها في مظانها في مصادرها المتوفرة، فرأيت أمانة علمية لا يصدر عن مثلها إلا العلماء الأفذاذ، فكل كلمة في موضعها المشار إليه - اللهم إلا هنات قليلة لا تذكر - وكل قول منسوب إلى قائله في موضعه من كتابه، وهو في ذلك قد يجلب من النصوص ما يناسب المقام، وكأن كتب الأقدمين التي نتعر اليوم في قراءتها وهي مطبوعة في ثوب قشيب أنيق مشكول أحياناً، قد نثرت له نثراً يقتبس منها ما أراد.

وهو المحقق المدقق كما قال معاصره وبلديه زروق، المتوفى سنة ٨٩٩ هـ في شرحه على الرسالة: "وأفادني الأخ في الله المحقق أبو عبد الله بن غازي كان الله له أن وزن الدينار الشرعي بحب القمح ست وتسعون حبة ولا أدري من أين نقله إلا أنه رجل محقق"^(٢).

(١) انظر: الجزء الأول من النص المحقق، ص: ١١٢.

(٢) شرح زروق على الرسالة: ٤٩١/١.

وانظر إلى هذا النص وإلى عدد ما ذكر فيه من أعلام ومصادر:

(وإلى المحاسبة ذهب كثير من مشايخ الأندلسيين ونحوه في كتاب محمد، وفي سماع أبي زيد في "المستخرجة" ...^(١)).

(فإن قلت: لعل المصنف أراد بالأكثر ابن لبابة والتونسي وغيرهما، وينعشه أنه في "التنبيهات" نسب مقابله لكثير من مشايخ الأندلسيين لا لأكثر المشايخ على الجملة؟)^(٢).

(... مما يوضح بعده أن ابن رشد في "المقدمات" ما ذكر مع التونسي غيره، وصوب ما في "الموازاة" وسماع أبي زيد، وقال: هو الذي يأتي على ما في "المدونة" في مسألة الستة كفلاء)^(٣).

ولو تتبعنا مزاي "شفاء الغليل" وتوسعنا في إيراد الأمثلة على كل مزية لطال بنا الكلام، وما بلغنا المرام، ولا ريب أن الناقد البصير، والقارئ النحرير سيقف على أضعاف ما ذكرناه في هذه العجالة، ولذلك نكله إلى فكره ونظره في الكتاب الذي بين يديه والله الموفق.

ومن المناسب - ونحن نشير إلى القيمة العلمية للكتاب - أن نورد بعض ما قاله شراح المختصر المتأخرون عن عصر ابن غازي في معرض إحالاتهم إلى كتابه أو اقتباسهم منه، ومن ذلك قول فالخطاب صاحب مواهب الجليل، والمتوفى سنة ٩٥٤ هـ^(٤) - وقد عدت مواضع ذكر ابن غازي في شرحه فوجدتها قرابة الثلاثمائة موضع - مطمئن لما ينقله ويكتفي به يقول في شرح إحدى المسائل: (مَا ذَكَرَهُ ابْنُ غَازِيٍّ فِي شَرْحِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَافٍ فِي بَيَانِهَا)، و(وَانْظُرْ كَلَامَ ابْنِ غَازِيٍّ فَإِنَّهُ جَامِعٌ حَسَنٌ) (مَا قَالَهُ الشَّارِحُ وَابْنُ غَازِيٍّ كَافٍ فِي ذَلِكَ) (وكذا حله ابن غازي).

* والخرشي صاحب الشرح الكبير والصغير على خليل، والمتوفى سنة ١١٠١ هـ (وهذا التَّفْصِيلُ مُوَافِقٌ لِمَا عِنْدَ ابْنِ غَازِيٍّ الْمُوَافِقُ لِلنَّقْلِ، وَأَمَّا مَا فِي الشَّارِحِ فَهُوَ غَيْرُ حَسَنٍ).

(١) انظر: الجزء الثاني من النص المحقق، ص: ٧٦٩.

(٢) انظر: الجزء الثاني من النص المحقق، ص: ٧٦٩.

(٣) انظر: الجزء الثاني من النص المحقق، ص: ٧٧٠.

(٤) هو: أبو عبد الله، محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن حسين الرعيني، الأندلسي الأصل، ثم المكي، المعروف بالخطاب، المتوفى سنة ٩٥٤ هـ. انظر ترجمته في: توشيح الدياج، للقرافي، ص: ٢١٦، ونيل الابتهاج، للتبكي: ٢/ ٢٨٥، والفكر السامي، للحجوي الثعالبي: ٢/ ٣١٩، وشجرة النور، لمخلوف، ص: ٢٧٠، وشرحه مطبوع طبعته وزارة الأوقاف بتحقيق الدكتور أحمد سحنون سنة ١٤٠٩ هـ.

* أما الشيخ عlish رحمه الله فإنك تجده وقد نقل فقرات لا حصر لها من شرح صاحبنا عزى أكثرها له، وقد سبق قلمه أن نقل هذه الكلمة من شرح المؤلف رحمه الله: (كَمُلَّ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ شِفَاءُ الْغَلِيلِ فِي حَلِّ مُقْفَلِ مُخْتَصَرِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ، فَمَنْ أَضَافَهُ لِشَرْحِ بَهْرَامِ الصَّغِيرِ سَهَّلَ عَلَيْهِ بِحَوْلِ اللَّهِ كُلِّ عَسِيرٍ) ^(١) وهي آخر ما ورد في شرح ابن غازي رحمه الله. !!

رابعاً : منهج المؤلف رحمه الله :
وفيا يلي نشير إلى عمل ابن غازي في المختصر موزعاً على النقاط التالية:

أولاً: توجيه اختلاف نسخ المختصر، ومحاولة تحقيق النص من خلال ما هو معروف عن مؤلفه أبي المودة خليل به إسحاق فيه وفي غيره من المؤلفات، وأشهرها شرحه المسمى بالتوضيح في شرح جامع الأمهات لابن الحاجب رحمه الله ^(٢)، وهو ما جعلنا نجزم بأن ضبط ابن غازي لمختصر خليل جاء بالغ الدقة، وأن تحريره لأقوال أبي المودة كان في غاية التدقيق والتحقيق، ومن الأمثلة الدالة على ذلك قوله معقباً على إحدى عبارات المصنف في باب الكتابة: (وذكره في هذا المختصر تفريع على غير أصل ؛ لأنه قطع فيه أن ضمان غير العقار من البائع، وحمله على المنازعة فيما كان ضمانه من المشتري بشرط عيٍّ وتعسف، ولو سلم لكان مخالفاً لما نسبته في "التوضيح" للمدونة، فتدبره) ^(٣).

وقوله في فصل العرايا من باب البيع: وفي بعض النسخ (وكل خمسة)، بواو الحال والأول أولى ؛ لموافقته لنص "المدونة" ^(٤) اهـ.

وقوله في باب الرهن: (تالف) اسم فاعل من تلف، وقد أفرط في التصحيف من ضبطه بباء الجر الداخلة على (ألف): أحد عقود الأعداد فأحوجه ذلك إلى الاعتذار بأنه على سبيل التمثيل، وإلا فلا فرق بين الألف والمائة وغيرهما ^(٥).

(١) انظر: منح الجليل، للشيخ عlish: ٦٩٩/٩.

(٢) هو كتاب التوضيح، لخليل بن إسحاق الجندي صاحب المختصر شرح فيه مختصر ابن الحاجب الفرعي في الفقه المالكي المعروف بجامع الأمهات وقد طبع بتحقيقنا كاملاً بمركز نجيوه للمخطوطات وخدمة التراث والله الفضل والمنة.

(٣) انظر: الجزء الثاني من النص المحقق، ص: ٦١١.

(٤) انظر: الجزء الثاني من النص المحقق، ص: ٦٩٥.

(٥) انظر: الجزء الثاني من النص المحقق، ص: ٧٢٩.

ويراعي ابن غازي القواعد العلمية في اعتماد النسخ ولا يقدم بعضها على بعض بالتشهي أو الانتقاء المحض، بل يفرق بين النسخ المقرؤة على مؤلفيها وغيرها فيقدم الأولى في الاستدلال، فيقول في كتاب الطهارة: كان في النسخ العتيقة عن ابن يونس: (إذا أزال) بصيغة الرباعي في النسخة المقرؤة على أبي عبد الله بن الفتوح^(١).

ويقول في كتاب البيع: كذا رأيت في نسخة عتيقة من مختصر أبي محمد^(٢).

ويراعي ابن غازي القِدَم والمقابلة حتى في مصادر كتابه كما في قوله في كتاب الأقضية: والذي رأيت في نسخة من "الاستذكار" عتيقة مقرؤة مقابلة بأصل المؤلف^(٣).

وكثيراً ما يتكرر في كلامه: (هكذا في أكثر النسخ) (كذا وقع في أكثر النسخ) (والذي في أكثر النسخ) (ما في أكثر النسخ) (أكثر النسخ التي وقفنا عليها) (كذا هو في أكثر النسخ).

وقد لا يلتزم رحمه الله ما جاء في أكثر النسخ، بل يعدل عنه إلى الأصوب، كما في قوله في كتاب الصلاة: وهو مفهوم كلام المصنف على النسخة التي اخترناها^(٤).

وقوله في كتاب الزكاة: وفي بعض النسخ: والفسخ عوض القمح، ويوجد في بعض النسخ في تحصيله عوض تخليصه وهو أمثل، وإن كان كالحشو^(٥).

وقوله في باب الاعتكاف: هذا على النسخ التي فيها يطل بالياء المثناة من أسفل. وفي بعض النسخ تبطل بالمثناة من فوق^(٦).

وفي كتاب الإقرار: وفي كثير من النسخ: إن لم يرثه بالنفي، وليس بشيء^(٧).

ثانياً: نقض ما يراه خلاف الصواب من كلام صاحب المختصر الذي خالف فيه أصول المذهب، أو نسب إليه غير ما استقرت عليه أصوله، فتراه يقول في بعض عبارات المختصر في

(١) انظر: الجزء الأول من النص المحقق، ص: ١٢٧.

(٢) انظر: الجزء الثاني من النص المحقق، ص: ٦٠٩.

(٣) انظر: الجزء الثاني من النص المحقق، ص: ١٠٠٨.

(٤) انظر: الجزء الأول من النص المحقق، ص: ٢٣٠.

(٥) انظر: الجزء الأول من النص المحقق، ص: ٢٨٥.

(٦) انظر: الجزء الأول من النص المحقق، ص: ٣٠٩.

(٧) انظر: الجزء الثاني من النص المحقق، ص: ٨١٥.

كتاب النكاح: لا أعرف اعتبار ما نقصها لأحد من أهل المذهب... ولعل حرصه على الاختصار حمله على أن عبر عن عشر قيمتها بما نقصها، وفيه بعد وليس بكبير اختصار^(١).

ويقول في باب الطلاق: وزعم المصنف في "التوضيح" أن اللخمي نص فيه على عدم اللزوم بعد أن أشار لقول ابن راشد القفصي باللزوم، فادعى الخلاف فيه، وجرى على ذلك هنا، وذلك كله وهم. قف على نصوص ما ذكرنا يتضح لك ما قررنا، فكان الواجب عليه أن يقطع هنا باللزوم^(٢).

ويقول في كتاب الرهن: أشار به لقول ابن شاس.. وهو نص ما وقفت عليه في "وجيز الغزالي، وقد أصاب ابن الحاجب في إضرابه عنه صفحاً، وأما المصنف فتقله في "التوضيح"...، وأما ابن عرفة فلم يعرج عليه بقبول ولا رد؛ خلاف المؤلف من عادته، وما أراه إلا مخالفاً للمذهب^(٣).

ثالثاً: توجيه اللوهم من كلام الشيخ خليل، ومن ذلك قول ابن غازي متعباً قول المصنف في كتاب الشفعة: (كغَيْرِهِ، وَلَوْ أَقَالَه إِلَّا أَنْ يُسَلَّمَ قَبْلَهَا): لا يخفى على من مارس اصطلاحه في هذا المختصر أن هذا التشبيه راجع للتأويل الثاني فقط، وأن قوله بعد ذلك: (تأويلان) راجع لأول الكلام^(٤).

رابعاً: تقض ما ساقه الشيخ خليل في مختصره لما هو مخالف للمعروف في اللغة المستقرة عليها قواعدها، ومن ذلك قوله في فصل الربا من كتاب البيع: (على عقوق الأُنثَى) المعروف في اللغة: إعقاق. بصيغة الرباعي وكنا أعقت^(٥).

وقوله في كتاب الصلاة: وفي بعض النسخ (مسدل) عوض (مشتري) والمعروف في اللغة سادل من سدل ثلاثياً^(٦).

(١) انظر: الجزء الأول من النص للمحقق، ص: ٤٥٩.

(٢) انظر: الجزء الأول من النص للمحقق، ص: ٥١٠.

(٣) انظر: الجزء الثاني من النص للمحقق، ص: ٧٢٠.

(٤) انظر: الجزء الثاني من النص للمحقق، ص: ٨٩٠.

(٥) انظر: الجزء الثاني من النص للمحقق، ص: ٦٣٤.

(٦) انظر: الجزء الأول من النص للمحقق، ص: ١٧٤.

وقوله في كتاب الحج: وإنما شققت كلام المصنف هنا وإن لم يكن فيه إشكال لسقوطه من بعض نسخ الشارح^(١).

خامساً: توثيق نصوص المختصر الخليلي وما اشتمل عليه من أحكام من خلال أمهات كتب المذهب وأقوال المجتهدين المتقدمين، ومن أمثلة ذلك قول ابن غازي في كتاب الصلاة: قوله: (وإِلَّا تَمَادَى) أي: وإن لم يذكر حتى انحني للركوع تمادى وكذا في المدونة.

قلت: ونص المدونة: (وإن نسي التكبير في الركعة الأولى فذكر قبل أن يركع رجع فكبر وقرأ وسجد بعد السلام، وإن ذكر بعدما ركع تمادى وسجد قبل السلام)^(٢).

ويقول في قول المصنف في أحكام الدماء:

قوله: (مَعْصُومًا لِلتَّلَفِ وَالْإِصَابَةِ) كأنه يعني للتلف في النفس والإصابة في الجرح ففي "النوادر" "لو جرح مسلم مسلماً فارتد المجروح ثم نُزِيَ فيه، فمات فاجتمع الناس على أن لا قود؛ لأنه صار إلى ما أحل دمه"^(٣).

سادساً: مناقشته للمصنف في استدلالاته وتصحيح رد الأقوال إلى قائلها، فهو يقول في كتاب الصلاة:

قوله: (وإِلَّا فَالْأَظْهَرُ جِهَتُهَا اجْتِهَادًا) ظاهره أن هذا الاستظهار لابن رشد، ولم أجده له في "البيان" ولا في "المقدمات"، وإنما وجدته لابن عبد السلام، وهو ظاهر كلام غير واحد^(٤). قلت: وإن كان المؤلف (ابن غازي) رحمه الله متعقب بما بيناه في محله فانظره.

ويقول في كتاب النكاح:

قوله: (وَحَلْفُهُ إِنْ ادَّعَى عِلْمَهُ كَاتِبَاهُ عَلَى الْمُخْتَارِ) كذا هو في النسخ التي رأينا، والصواب إسقاط قوله: "على المختار"، إذ ليس للخمي في هذا اختيار^(٥).

(١) انظر: الجزء الأول من النص المحقق، ص: ٣٣٥.

(٢) انظر: تهذيب المدونة، للبراذعي: ١/ ٣٣١.

(٣) انظر: الجزء الثاني من النص المحقق، ص: ١٠٧٣.

(٤) انظر: الجزء الأول من النص المحقق، ص: ١٧٥.

(٥) انظر: الجزء الأول من النص المحقق، ص: ٤٥٨.

هذا ويكثر أن ترى في "شفاء الغليل" المؤلف عبارة: (صوابه كذا)، أو (الصواب كذا)، فلعله كذا وصحف أو حرف.

سابعاً: تعقبه الشارح بنقد بنائه، ونقض كلامه في بعض مواضع شرحه.

فها هو يقول في فصل الخيار من كتاب النكاح:

وقد نقله - أي بهرام - في "الشامل" كما ذكره هو هنا جرياً على عادته في تقليد المصنف في نقل ما لم يلزمه فيها ولا أحاط به علماً^(١).

ويقول في كتاب البيع: ومن العجب أن الظاهر من كلام الشارح أنه يصل هذا بما قبله وأنه يقرؤه: (ولا كلام لوارث إلا أن يأخذ ماله)، ولوارث بإسقاط الباء، ويعتقد أن ما من قوله: (ماله) موصولة، و(له) صلتها (لوارث) معطوف على (له) وهذا ركيك ويلزم عليه مع ركاكته ثلاث محذورات... الخ^(٢).

خامساً: ما قد يؤخذ على كتاب "شفاء الغليل" عند النقاد:

حيث أبى الله العصمة إلا لكتابه، وما من أحد إلا ويؤخذ من قوله ويرد إلا المصطفى صلى الله عليه وسلم، لا نجد ضيراً في أن تفعل فعل المؤلف رحمه الله في النظر إلى عمله بعين النقد والتقييم، فما حاشيته على شرح بهرام، ولا حواشيه على الكتب الأخرى إلا نقد وتقييم وتقويم لما فيها، ونحن بدورنا قد عشنا مع كتابه زمناً وقفنا فيه على قيمته العلمية الرفيعة التي أشرنا إلى بعض جوانبها سابقاً، ولا نرى بأساً في الإشارة إلى ما قد يستمد الكتاب بسببه، ولست أرى مدخلاً لانتقاده إلا من ثلاثة أمور:

أولها: أن الحاشية لا تشفي غليل من أراد فهم المختصر الخليلي، ولا يتفهم منها عظيم انتفاع من لم يتصلع في الفقه ويتفقه بالمختصر على شيخ أو من شرح غيرها، لأنها لم تستوف جميع نصوصه، ولم تتضمنها - ولو بدون شرح - فجاءت في كثير من المواضع كالأحاجي التي لا يفقهها كثير من الناس، وبالتالي نجزم بأن الكتاب على درجة عالية من التخصص لا يفيد منه إلا خواص الطلبة وأهل العلم.

(١) انظر: الجزء الأول من النص المحقق، ص: ٤٦٠.

(٢) انظر: الجزء الثاني من النص المحقق، ص: ٦٦١.

وثانيها: أن الكتاب شأنه كشأن كتب الفقه يحتاج إلى قراءة تمحيص لما فيه من النصوص الحديثة، إذ تنصرف عناية مؤلفي الكتب الفقهية عادة إلى تحرير المسائل من مظانها، وربما إيرادها مجردة من الأدلة الشرعية، أو إيراد ما استدل به على تقريرها من غير تمحيص ولا تحرر للصحة والثبوت فيها، ولا يعني ذلك أن المصنف رحمه الله ذابضاعة مزجاة في الحديث بل هو ذو كعب عالٍ فيه كما نلمس من حاشيته التي كمل بها تنقيح الزركشي على صحيح البخاري، وسماها "إرشاد اللبيب إلى مقاصد حديث الحبيب" ففيها من الجوهر المكنون ما يذهب سناه يبصر العيون.

وثالثها: يُعكّر على الأمانة العلمية التي تميز بها المصنف ورصع بجواهرها كتابه هفوات معدودة في الاقتباس والعزو، حيث يوافق ابنُ غازي شارح المختصر المعاصر له أبا عبد الله المواق الأندلسي^(١)، المتوفي سنة ٨٩٧ هـ في مواضع ربما اقتبسها من المواق لتقريرها أو ردها، دون الإشارة إلى المواق باسمه أو العزو إلى شرحه من قريب ولا بعيد، الأمر الذي سبقنا إلى التنبيه إليه أئمة أعلام كالإمام القرافي صاحب التوشيح، حيث في ترجمة المواق ما نصه: "وربما ذكر ابن غازي في حاشيته على كلام الشيخ خليل إصلاحاً لكلام الشيخ خليل وعزاه لبعضهم، فيوجد في كلام صاحب الترجمة غير معزو لأحد، فالتبارد أنه له"^(٢).

وللتنبكتي رحمه الله في ذلك كلامٌ يقول فيه: "وقد تبعت حاشية الشيخ ابن غازي فوجدته يعتمد فيها على المواق ويتكلم أحياناً على المواضع التي يئض لها المواق وعلى مواضع أشار لإشكالاتها. وربما ذكر بعض اصطلاحاته وعزاه لبعضهم"^(٣).

وإحساناً لظنِّ بالمصنف رحمه الله لا نراه يغمر قناة المواق بالإشارة إليه بلفظة "بعضهم" فربما كان نقله بواسطة، أو ربما بلغه غير معزو إلى قائل، أو كما أورده يريد رده أو تضعيفه فلم يشأ أن يسمي قائله، ليحصر النقد في القول دون أن يسيء إلى القائل، والله أعلم بعباده. ذا الذي رأيناه عند المؤلف.

(١) هو: أبو عبد الله، محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدي، الغرناطي، المعروف بالمواق، وعمن أخذ عنه ابن الدقون المتقدم ترجمته بين تلامذة ابن غازي، انظر ترجمته في: توشيح الدياج، للقرافي، ص: ٢٢١، ونيل الابتهاج، للتنبكتي، ٢/٢٤٨، وشجرة النور، لمخلوف، ص: ٢٦٢، والضوء اللامع، للسخاوي: ٩٨/١٠، وجنوة الاقتباس، لابن القاضي: ٣١٩/١.

(٢) توشيح الدياج، للقرافي، ص: ٢٢٢.

(٣) انظر: كفاية المحتاج: ١/١٩٨.

الفصل الثالث

في التعريف بالمؤلف^(١)

- * اسمه ونسبه ولقبه وكنيته.
- * مولده ونشأته.
- * رحلته في طلب العلم.
- * وظائفه ومهامه.
- * شيوخه ومروياته عنهم.
- (وهو تهذيب وترتيب لفهرسته المسماة بالتعلل برسوم الإسناد وتذييله عليها).
- * تلامذته.
- * مؤلفاته.
- * وفاته وثناء العلماء عليه.

(١) انظر ترجمته في: التعلل برسوم الإسناد للمؤلف، والروض المتون، له أيضاً، وتوضيح الدياج، للقرافي: ١/١٥٩، ونيل الابتهاج، للتبكي: ٢/٢٧١، وكفاية المحتاج، له أيضاً: ٢/٢١٧، وشجرة النور، لمخلوف: ١/٢٧٦، وجنوة الاقتباس، لابن القاضي: ٢/٣٢٠، والطبقات، للحضيكي: ١/٢٤٦، وسلوة الأنفاس، للكتاني: ٢/٧٢، وإيضاح المكنون، للبغدادى: ٢/٣٨٠، ودوحة الناشر، لابن عسكر، ص: ٤٦، والروض العطر، لابن عيشون، ص: ٢٢٤، والاستقصا، للناصري: ٤/١٦٥، والمنح البادية، للفاسي، ص: ١٧٦، والفهرسة الكبرى، للزكاري، ص: ١٠٧، وهدية العارفين، للبغدادى: ٢/٢٢٦، ودليل المؤرخ، لابن سودة: ١/٥٤، والأعلام، للزركلي: ٥/٣٣٦، ومعجم المؤلفين، لكحالة: ٩/١٦.

أولاً: اسمه ونسبه ولقبه وكنيته:

هو: محمد بن أحمد بن محمد بن محمد^(١) بن علي بن غازي العثماني، المكناسي، كذا ورد اسمه في مستهل شرحه، وفي مقدمة فهرسته، وغيرها من مؤلفاته وهكذا جاء ذكره عند من ترجمه، والعثماني نسبة لأبي عثمان أحد بطون كتابة^(٢)، والمكناسي - مولداً ومنشأً - نسبة لمكناسة الزيتون^(٣)، الفاسي استيطاناً و وفاة^(٤).

ثانياً: مولده ونشأته:

لم يذكر ابن غازي في فهرسته سنة مولده ولعله جرى في ذلك على ما هو معهود من عدم ذكر سنة المولد^(٥).

وقد ذكر أبو العباس المنجور^(٦) في فهرسته سنة ميلاده فقال: "وولادته - على ما أخبرني الشيخ المسن المؤرخ أبو الحسن الصيقال أحد عدول مكناسة - سنة إحدى وأربعين من

(١) زاد القرافي في نسبه فقال: محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن علي بن غازي العثماني المكناسي. انظر

توشيح الدباج، للقرافي، ص: ١٦٠.

(٢) هذا ما ذكره المؤلف في الروض المختون ص: ٧١، ونسبه لابن خلدون، وقد ذكر ابن عيشون في الروض العطر، ص: ٢٢٤، أن بني عثمان عرب بحوزة مكناس.

(٣) قال في الروض المختون، ص: ٧١: وإنما عرف هذا البلد بهذه الإضافة ليمتاز عن مكناسة تازة.

(٤) انظر: الروض العطر الأنفاس، لابن عيشون، ص: ٢٢٤.

(٥) جرى كثير من العلماء على علم ذكر سنة المولد ويذكر عن بعضهم أن لهم في ذلك أسوة بمن تقدم من الأئمة الكبار وينشدون في ذلك:

المرء يسأل دائماً عن سنة والرأي والمال المسود من يسود
فإذا سئلت فلا تجب عن واحد خوف المكذب والمكفر والعسود

انظر: أعيان أولي المجد بذكر آل الفاسي ابن الجدد، لسليمان بن محمد العلوي، ص: ٦٠ طبعة فاس ١٣٤٧ هـ.

(٦) هو: أبو العباس، أحمد بن علي بن عبد الرحمن المكناسي، المعروف بالمنجور، المتوفى سنة ٩٩٥ هـ فقيه مشارك، له شرح على المنهج المنتخب في قواعد المالكية، انظر ترجمته في: فهرسة المنجور، بتحقيق محمد حجي، ودرة الحجال، لابن القاضي المكناسي، ص: ٨٤، وسلوة الأنفاس، للكتاني: ٧٧/٣، والإتحاف، لابن زيدان: ٣١٩/١.

التاسعة" ^(١) أي سنة ٨٤١ هـ ^(٢) وقيل في حدود ٨٤٠ هـ ^(٣).

وبمكناسة ولد كما قال في الروض الهتون: "مسقط رأسي، ومحل أنسي" ^(٤).

وبها نشأ كما قال: "نشأت بهذه المدينة كما نشأ بها أسلافي، وقرأت بها" ^(٥).

وقد نشأ في بيت علم وفضل، والظاهر أن والده كان له حظ من طلب العلم كما يبدو من قوله في الروض: "حدثني والدي رحمه الله أنه كان يسمع ممن أدرك من الشيوخ" ^(٦). "وحدثني والدي رحمه الله أنه كان يراه..." ^(٧).

وأمه رحمة بنت محمد بن أحمد بن أبي عفيف الجنان ^(٨)، التي كان لها جانب من التأثير فيه وقد كانت متزوجة قبل أبيه من الفقيه محمد بن عزوز الصنهاجي ^(٩) ولها منه أبناء وقد رحل هذا

(١) فهرسة المنجور، ص: ٤٤.

(٢) قال ابن القاضي في جذوة الاقتباس: ٣٢٠ / ٢، وفي درة الحجال، ص: ٢٠٦: "ولد بمكناسة سنة ثمان وخمسين وثمانمائة، هكذا وجدت له في الروض الهتون وهو خلاف ما ذكره شيخنا أحمد المنجور في فهرسته ناقلاً له عن بعض الأصحاب كأنه رحمه الله لم يقف على ما له في الروض الهتون، وانتقل من مكناسة سنة إحدى وتسعين وثمانمائة" اهـ قلنا: وهو وهم ظاهر إذ ليس في الروض ذكر لسنة ميلاده والسنة المذكورة هي سنة انتقاله إلى فاس وليست سنة ولادته فلعله تصحف في نسخته من الروض، وفي فهرسته سماعه وملازمته مجالس المزجلدي والمغيلي المتوفين سني ٨٦٤ و ٨٦٣ ولا يصح من ابن الخامسة، وقد تابع ابن القاضي عليه محمد بن عبد الرحمن القاسي في المنح البادية: ٢٣ / ١، وابن زيدان في إتحاف أعلام الناس: ١١ / ٤، وابن سودة في فهرسته المعروفة بسل النصال، ص: ٣٢١، والكتاني محمد عبد الحلي في فهرس الفهارس: ٨٩٠ / ٢.

(٣) انظر: الروض العطر، لابن عيشون، ص: ٢٢٤.

(٤) انظر: الروض الهتون، ص: ٧.

(٥) المصدر السابق، ص: ٧١.

(٦) المصدر السابق، ص: ٣٧.

(٧) المصدر السابق، ص: ٥٩.

(٨) انظر: المصدر السابق، ص: ٥٠ والجنان في عربية أهل المغرب أي البستاني وهم أخوال ابن غازي كما أفاده محقق الروض.

(٩) هو: أبو عبد الله، محمد بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز المعروف بالحاج ابن عزوز الصنهاجي، حفظ الحديث ونبغ في الطب، وأخذ عن جماعة من المشاركة من أجلهم ابن مرزوق الحفيد وهو شيخ شيوخ ابن غازي، انظر ترجمته في: الروض الهتون، للمؤلف، ص: ٦١، والتعلل برسوم الإسناد، ص: ٧١، وإتحاف أعلام الناس، لابن زيدان: ٥٩٧ / ٣.

الزوج إلى المشرق ومات في رحلته^(١) يقول ابن غازي: "وقد كانت أمي حفظت منه حديثاً كثيراً من الصحاح، وكادت أن تحيط حفظاً بالأدعية الواردة في الصحاح، فحفظت منها كثيراً في أيام الصغر، فلم أتعب في حفظه بعد الكبر والله الحمد، وكانت رحمها الله تعالى ملازمة لدرس القرآن العزيز في المصحف، وكان علمها كثيراً من تفسير قصصه وأخباره فنفعتني بذلك في الصغر غاية برد الله تعالى ضريحها، وحدثني عنه بحكايات وفوائد يطول جلبها"^(٢).

ثالثاً: رحلته في طلب العلم:

قال في الروض: "ثم ارتحلت إلى مدينة فاس في طلب العلم، أظنه سنة ثمان وخمسين وثمانمائة"^(٣).

أما رحلته التي تحدث عنها هي التي يغلب على الظن أنها كانت في السابعة عشر من عمره أو الثامنة عشر، وهي سن مناسبة للرحلة في طلب العلم، وقد ذكر أنه سمع من المزجلدي الآتية ترجمته عند ذكر شيوخه والمتوفى سنة ٨٦٤ هـ وقال عن ابن منديل المغيلي المتوفى سنة ٨٦٣ هـ: "لازمت مجلسه بجامع القرويين". وهو قطع في عدم صحة من قال بمولده سنة ٨٥٨ هـ.

رابعاً: وظائفه ومهامه:

عاد ابن غازي لمكناسة الزيتون بعد الرحلة لطلب العلم وجلس للتدريس والإقراء بها وتولى الخطابة فيها بجامعها الأعظم^(٤).

وقد كان أمراً بينه وبين الشيخ الوطاسي الوالي حين ذاك فخرج قاصداً المشرق فاستبقاه أهل فاس؛ فبقي للإقامة بها في سنة ٨٩١ هـ وقد كانت سكناه فيها بحومة البليدة^(٥).

قال محمد بن جعفر الكتاني: "ولي الخطابة بمكناسة، ثم بالمدينة البيضاء من فاس، ثم ولي آخراً الخطابة والإمامة بجامع القرويين من فاس"^(٦).

(١) انظر: الروض المتون، ص: ٥٠.

(٢) انظر: المصدر السابق، ص: ٦١ و ٦٢.

(٣) انظر: المصدر السابق، ص: ٧١.

(٤) انظر: إتحاف أعلام الناس، لابن زيدان: ٣ / ٤.

(٥) انظر: سلوة الأنفاس، للكتاني: ٨٥ / ٢.

(٦) السابق: ٨٣ / ٢.

خامساً : شيوخه ومروياته عنهم^(١) :

بعض من أخذ عنه من الشيوخ ممن له في العلم رسوخ :

[١] الأستاذ الإمام العالم العلم العلامة الشهير، الخطير الكبير، وحيد دهره، وفريد أهل عصره، أبو عبد الله محمد بن الحسين بن محمد بن حمادة الأوربي النيجي الشهير بالصغير. (المتوفى سنة ٨٨٧ هـ)^(٢).

قال: ما رأت عيناى قط مثله خلقاً وخلقاً وإنصافاً وحرصاً على العلم ورغبة في نشره واجتهاداً في طلبه وإدماًناً على تلاوة التزليل العزيز وحسن نغمة بقراءته، وتواضعاً وخشية ومروءة وصبراً واحتمالاً وحياءً، وصدق لهجة وسخاء وإيثاراً ومواظبة على قيام الليل، وتبحراً في القراءات وأحكامها، وبلغ في علم النحو مبلغاً لم يصل إليه أحد من أترابه ولا من أشياخه، مع المشاركة في سائر العلوم الشرعية وحسن الإدراك وقوة الفهم وحب الخير لجميع المسلمين.

حَلَفَ الزَّمَانُ لِأَتَيْنُ بِمِثْلِهِ حَيْثُ يَمِينُكَ يَا زَمَانُ فَكْفَرِ^(٣)
وربما حسده بعض بداءة تلامذته الأغمار فدفع سيئتهم بحسنة وصفح عنهم.

وَإِذَا أَتَيْتُكَ مَذْمُومِي عَنْ نَاقِصٍ فَهِيَ الشَّهَادَةُ لِي بِأَنِّي كَامِلٌ^(٤)

(١) هذا اختصار لفهرسة ابن غازي قمنا فيه بحذف الأسانيد والمكرر من المرويات واكتفينا بالتعريف بأهم الكتب التي تناولها بالدراسة والتحقيق وليس بالمشهور منها كما ترجمنا لأشياخه ولل بعض من أشياخه بالحاشية رغبة في النفع وأبقينا على ترتيبها كما أراد المصنف ولم نزد إلا سني وفاة أشياخه بجانب رأس كل ترجمة. قال في أولها: "يقول العبد الفقير إلى رحمة مولاه الغني به عمن سواه محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن غازي العثماني المكتسبي نزىل مدينة فاس، كلاًها الله تعالى، وسمح له بمنه وفضله.."

(٢) انظر ترجمته في: سلوة الأنفاس، للكتاني: ٧٥/٢، وكفاية المحتاج، للتبكي، ص: ٤٣٦، ونيل الابتهاج، للتبكي: ٢٤٠/٢، وقراءة الإمام نافع، لعبد الهادي حيتو: ٢١/٤، والأوربي نسبة لأوربة بالفتح ثم السكون وفتح الراء والباء: قبيل بربري سكنوا قرب فاس وتطلق أيضاً على قرية من قرى دانية بالأندلس، وعلى مدينة قرب زوهون بمكناس. انظر: معجم البلدان، لياقوت: ٢٧٨/١، ومعلمة المدن والقبائل، لعبد العزيز بن عبد الله، ص: ٦٤.

(٣) البيت للفقير عمارة اليمني في مدح شاور وزير الدولة الفاطمية، انظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان: ٤٤١/٢.

(٤) بيت مشهور للمثني.

لازمته رحمه الله كثيراً وقرأت عليه القرآن العزيز ثلاث ختمات آخرها للقرأة السبعة على طريقة الحافظ أبي عمرو الداني^(١)، وحدثني بذلك عن شيخه أبي العباس أحمد بن عبد الله بن محمد بن أبي موسى الشهير بالفيلاي^(٢)، وأبي الحسن علي بن أحمد الورتناجي الشهير بالوهري^(٣) وأسانيدهما في الأربع عشرة رواية مسطورة في الإجازات القرآنية التي بأيدي الأصحاب^(٤).. ثم الذي أخذته عنه من فنون العلم نوعان: نوع أجازته لي معيناً مسنداً ونوع تفقّهت فيه بين يديه بقراءتي أو بقراءة غيري تتناوله إجازته لي العامة، غير أن بعضه ما له فيه رواية.

فالنوع الأول ثلاثة أضرب: ضرب من رواية شيوخه الفاسيين، ومن رواية شيخه أبي عبد الله محمد بن أبي سعيد بن عبد الله بن أبي سعيد السلوي، وضرب من رواية الفاسيين فقط، وضرب من رواية السلوي فقط. تسمية مصنفات الضرب الأول^(٥):

* حرز الأمان^(٦): عرضته عليه عرضاً جيداً من صدري في مجلس واحد، وباحثه بطول المدة في كثير من دقائقه وسمعتة يقرر كثيراً من نكته.

(١) هو: أبو عمرو، عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر، الحافظ الإمام، القرطبي، المعروف بالداني، المقرئ، أحد الأئمة في علم القراءات، والروايات، والتفسير، توفي سنة ٤٤٤ هـ من مصنفاته: التيسير وجامع البيان. انظر ترجمته في: معرقة القراء الكبار، للذهبي: ٤٠٦/١، وغاية النهاية، لابن الجزري: ٨/٢، وجنوة المقتبس، للحميدي، ص: ٣٠٥، والصلة، لابن الأبار: ٤٠٥/٢.

(٢) انظر ترجمته في: نيل الابتهاج، للتبكي: ١١٨/١، وقد ذكر التبكي أن ابن غازي قد أكثر من النقل عنه في شرح ألفيته محلياً إليه بقوله شيخ شيوخنا.

(٣) انظر ترجمته في: قراءة الإمام نافع عند المغاربة، لحميتو: ٢٢/٤، وذكر: تقصير المصادر التاريخية وغموض تاريخ هذه الحقبة في الجملة هو المسؤول عن قلة تراجم أمثال هذا الشيخ.

(٤) يظهر أن إجازة الشيخ الصغير له كانت معروفة متداولة بأيدي تلامذته وهي مفقودة اليوم. انظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة، لحميتو: ٢٢/٤.

(٥) وهو ما أجازته فيه الصغير معيناً مسنداً من رواية شيخه السلوي وشيوخه الفاسيين.

(٦) منظومة حرز الأمان ووجه التهاني في القراءات السبع (للسبع) الثاني، وهي القصيدة المشهورة بالشاطبية، لأبي محمد، القاسم بن فيره الشاطبي، الضرير، المتوفى سنة ٥٩٥ هـ نظم فيها جل ما احتوى عليه كتاب التيسير للداني وعدة أبيات الشاطبية ١١٧٣ بيت، تناولها بالشرح الكثير ومن أجل شروحها "كثر المعاني" لبرهان الدين الجعبري، انظر: كشف الظنون، لحاجي خليفة: ٦٤٦/١، وهدية العارفين، للبغدادى: ٤٣٩/١.

* التيسير للحافظ أبي عمرو الداني^(١) عرضت عليه صدرأ منه وأجاز لي جميعه.
 * الدرر اللوامع لأبي الحسن بن بري^(٢) عرضتها عليه من صدري في مجلس واحد بعدما قرأناها عليه قراءة تحقيق وتدقيق واستكثار بنقول أئمة هذا الشأن متقدميهم ومتأخريهم، وقيدت عنه عليها نكتاً تلقاها من شيوخه ومباحث من بنيات فكره لم يسبق إليها غيره ولا ألم بها أحد من شارحيها، فلو كانت لي همة باعثة الآن لجمعتها في كتاب لم ينسج على منواله.
 تسمية مصنفات الضرب الثاني^(٣) :

* رسالة أبي محمد بن أبي زيد^(٤) عرضت عليه صدرأ منها ولازمت مجلس تدريسه فيها مدة.
 * مورد الظمان وذيله لأبي عبد الله الخراز^(٥) عرضتهما عليه من صدري وباحثته في مشكلاتهما.

(١) هو كتاب: التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو، عثمان بن سعيد بن عثمان الداني، المتوفى سنة ٤٤٤ هـ وهو مختصر اشتمل على مذاهب القراء السبعة والمشهور والمتشر من رواياتهم وطرقها يذكر عن كل واحد من القراء روايتين نظمه الشاطبي في حرز الأماني، ومن أشهر الشروح عليه التحجير لابن الجزري، المتوفى سنة ٨٣٣ هـ انظر: كشف الظنون، لحاجي خليفة: ١/ ٥٢٠، وهدية العارفين، للبغدادى: ١/ ٣٤٥.

(٢) هو: نظم الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، لأبي الحسن، على بن محمد بن علي الرباطي، المعروف ببلبن بري، المتوفى سنة ٧٠٩ هـ يقع في بضع وسبعين ومائتي بيت، شرحه أبو عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم الخراز الشريشي المتوفى سنة ٧١٨ هـ وسمى شرحه "القصد النافع لبغية الناشئ والبارع في شرح الدرر اللوامع"، وابن المجراد السلوي المتوفى سنة ٨١٥ هـ وسمى شرحه "إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع"، ولدينا منه نسخة خطية بالمركز، وغير هؤلاء. انظر: قراءة الإمام نافع، لحميتو: ٣/ ١٣٣.

(٣) هو ما أجازاه الصغير، معيناً مستنداً ولكن من رواية الفاسيين فقط دون شيخه السلوي.
 (٤) هي: الرسالة الفقهية لأبي محمد، عبد الله بن أبي زيد القيرواني، المتوفى سنة ٣٨٩ هـ في الفقه المالكي شرحها عبد الله بن طلحة، المتوفى سنة ٥١٨ هـ وأبو حفص، عمر بن علي بن سالم اللخمي، الشهير بابن الفاكهاني، المتوفى سنة ٧٣١ هـ وزروق الفاسي وغيره ولدينا بمكتبة المركز (نصيبه للمخطوطات) عدد من نسخ المتن تتفاوت في القدم وبعضها بتعليقات غاية في الإفادة ويزمغ المركز إعادة طبع المتن مشكولاً في القريب إن شاء الله.

(٥) هي: أرجوزة في كيفية رسم المصحف، نظمها أبو عبد الله، محمد بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله الأموي، الشريشي، الشهير بالخراز، المتوفى بفاس الجديد سنة ٧١٨ هـ كان يعمل بالخرازة في أول أمره ثم اشتغل بتعليم القرآن، وقد نظمها سنة ٦٩٨ هـ ولاقت قبولاً عظيماً، وكما يقول الكثور عبد الهادي حميتو: أصبحت من جملة الأركان الركينة التي تكون الثقافة العامة للقارئ الناشئ والمقرئ.. ولقد تنافس الناس في روايتها وحفظها واستظهرها الولدان في المكاتب وعنوا بعرضها على المشايخ، وسارت بها الركبان إلى كل مكان فرويت في المغرب والأندلس والمشرق وهجروا بها كتب أبي داود وأبي عمرو والشاطبي في الرسم "انظر ترجمته في: غاية النهاية، لابن الجزري: ٢/ ٢٣٧، وقراءة الإمام نافع، لحميتو: ٢/ ٣٨٥.

*وأما شرحه على مورد الظمان^(١) فتناوله إجازته لي العامة، وقد ذكر لي رحمه الله تعالى أنه لم يشدد له عزيمة وإنما اختصره من شرح أبي محمد أخطا من غير تأمل في الغالب.

*رجز أبي زكرياء الهوزني في مخارج الحروف وصفاتها^(٢) عرضته عليه.

تأليف الأستاذ أبي وكيل ميمون^(٣) كالتحفة^(٤)، والذرة^(٥)، والمورد الروي في نقط المصحف العلي^(٦)، وقصائده التي خاطب بها أهل مالقة^(٧)، وغيرها، حدثني بها بعد مباحثي له في بعض مشكلاتها عن أبي الحسن الوهري عن أبي وكيل ميمون مصنفها تغمد الله الجميع برحمته.

(١) ما وقت عليه مطبوعاً وتوجد له نسخة خطية بالخزانة الحسنية تحت رقم (١٢٣٩٠).

(٢) هو رجز في مخارج وصفات الحروف يقع في ٨٤ بيتاً نظمها أبو زكريا، يحيى بن محمد بن خلف بن أحمد بن إبراهيم بن سعيد الهوزني، الإشبيلي، المتوفى سنة ٦٠٢ هـ وتوجد لهذا الرجز نسخة خطية بالخزانة المحجوبة، بالسوس، ضمن مجموع تحت رقم (١٦٢). انظر: غاية النهاية، لابن الجزري: ٤٤٣/١، وتاريخ الإسلام، للنهي: ١٠٥/٤٣.

(٣) هو: أبو وكيل، ميمون بن مساعد المصمودي، غلام الفخار، فقيه مقرئ أستاذ، نال شهرة وصيتاً في القراءات بين أبناء عصره، ومات جوعاً بقاس سنة ٨١٦ هـ انظر ترجمته في: درة الحجال، لابن القاضي، ص: ٢٩٨، ونيل الابتهاج، للتبكي: ٣١٣/٢، وسلوة الأنفاس للكتاني: ٢/٣، وقراءة الإمام نافع، لحميتو: ٢٦/٤.

(٤) هي: تحفة المنافع في أصل مقرئ الإمام نافع وهي رجز طويل جعله شرحاً على الدرر اللوامع لابن بري، قال:

أبياتها ألف ونصف الألف	وعشرة واثنتان جاء تكفي
مؤرخا بخمسة وعشرة	بعد ثمانمائة مقدرة
في النصف من شوال في تلك السنة	تم نظامي شاملاً ما ضمنه

وقد قام سعيد بن سليمان الكرامي المتوفى سنة ٨٨٢ هـ بوضع شرح مختصر عليها سماه "شم روائع التحفة" وله نسخة خطية بالخزانة الحسنية، تحت رقم (١٠٨٨١).

(٥) هو نظم: "الذرة الجلية في نقط المصاحف العلية" ضاهى بها "مورد الظمان" وذيله في الضبط نظمها في سنة ٨١٠ هـ في ١٥٧٠ بيتاً كما ذكر ذلك في آخرها، وقد شرحها سعيد بن سليمان الكرامي وسمى شرحه بالاستضاءة بالذرة، وله نسخة خطية في خزنة ابن يوسف بمراكش تحت رقم (٦١٠)، وأخرى بدار الكتب الناصرية تحت رقم (١٦٨٩)، ومكتبة الإسكندرية تحت رقم (٣٤٦٩ج).

(٦) هو نظم: "المورد الروي في ضبط قول ربنا العلي" كما نقل هذا الاسم عن مصنفه ويقع في ٢٢٩ بيتاً اقتصر فيه على المهمات دون التعرض للخلافات.

(٧) وهي أسئلة لبعض علماء الأندلس في بعض أوجه الخلاف صاغها في هيئة أروجاز ورد عليها شعراً أيضاً. انظر: قراءة الإمام نافع، لحميتو: ٢٧/٤.

تسمية مصنفات الضرب الثالث^(١):

*الإقناع لابن الباذش ويقال البيذش^(٢) وكتاب الهداية للمهدوي^(٣)، وشمائل رسول الله صلى الله عليه وسلم للترمذي، وكتاب الشفاء للقاضي أبي الفضل عياض، والموطأ رواية يحيى بن يحيى الليثي، وصحيح الإمام أبي عبد الله البخاري حدثني به قراءة لبعضه وتفقهاً وإجازة لسائره، وصحيح الإمام أبي الحسين مسلم، وكتاب السنن لأبي داود، وكتاب الجامع مع ما في آخره من العلل لأبي عيسى الترمذي، وكتاب السنن لابن ماجه، وكتاب صحيح ابن حبان المسمى بالتقاسيم والأنواع^(٤) وكتاب الجمعة للنسائي، وكتاب الوعد والإنجاز في العجالة المستخرجة للطالب المجتاز، لأبي القاسم ابن الطيلسان^(٥)، وفوائد أبي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي المعروفة بالغيلانيات^(٦)، والفوائد المعروفة بالثقفيات، عشرة أجزاء^(٧)، كتاب الأربعين

(١) هي ما أجاز له الصغير مستنداً معيناً من رواية أبي عبد الله السلوي دون شيوخه الفاسيين.

(٢) هو كتاب: الإقناع في القراءات السبع، لأبي جعفر، أحمد بن علي بن أحمد بن خلف بن الباذش الأنصاري، الغرناطي، المتوفى سنة ٥٤٢ هـ خطيب وإمام محقق محدث، وقد طبع بتحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش بدمشق سنة ١٤٠٣ هـ انظر ترجمته في: غاية النهاية، لابن الجزري: ٨٣/١، وأخبار غرناطة، للسان الدين ابن الخطيب، ص: ٧٧. والدياج المنهب، لابن فرحون، ص: ١٠٦.

(٣) هو كتاب: الهداية في القراءات السبع، لأبي عبد الله، محمد بن إبراهيم المهدي، الأندلسي، الفاسي، الزاهد، المتوفى سنة ٥٩٥ هـ انظر ترجمته في: جذوة الاقتباس، لابن القاضي الكتاني: ٢٧٣/١، والاستقصا، للناصري: ١٩٠/٢، وسلوة الأنفاس، للكتاني: ٣٣٨/٣.

(٤) هو كتاب: التقاسيم والأنواع، المعروف بصحيح ابن حبان، لأبي حاتم، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي، البستي، المتوفى سنة ٣٥٤ هـ جمع فيه أكثر من سبعة آلاف حديث قسمها تبعاً لأنواعها من أوامر التي أمر الله عباده بها، والنواهي والأخبار المحتاج إلى معرفتها، والرابع الإباحات التي أباح ارتكابها، والخامس: أفعال النبي وكل قسم يتنوع إلى أنواع كثيرة، وصل بها إلى أربعمائة نوع ولهذا عرف صحيحه بالتقاسيم والأنواع، وقد صعب على طلبة العلم الانتفاع بهذا الكتاب على هذه الصورة التي وضعه عليها المؤلف فقام بترتيبه الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي المتوفى سنة ٧٣٩ هـ وقد لقي الصحيح المرتب قبولاً عند أهل العلم وقد طبع.

(٥) هو كتاب: الوعد والإنجاز في العجالة المستخرجة للطالب الممتاز، لأبي القاسم ابن محمد بن أحمد الأنصاري، الأوسي، القرطبي، المعروف بابن الطيلسان، المتوفى سنة ٦٤٢ هـ جمع فيه أحاديثاً بأسانيداً لمن سألها جمعها ليرويها عنه. انظر: غاية النهاية، لابن الجزري: ٢٣/٢، ويغية الوعاة، للسيوطي: ٢٦١/٢، وفهرس الفهارس، للكتاني: ٤٧٦/١.

(٦) هو كتاب: الفوائد المتخبة العوالي عن الشيوخ، المشهورة بالغيلانيات، لأبي بكر، محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبد ربه الشافعي، المحدث، المتوفى سنة ٣٥٤ هـ.

(٧) هي أجزاء مستقاة من الحديث، للحافظ أبي عبد الله، القاسم بن الفضل الثقفي الأصفهاني، المتوفى سنة ٤٨٩ هـ.

البلدانية للسلفي^(١)، وكتاب الأربعين حديثاً، لمحمد بن أسلم^(٢)، وكتاب الأربعين السباعية المخرجة على الشرائط المرعية، للحافظ أبي الحسن بن الفضل المقدسي^(٣)، كتاب الأربعين العشارية التي أملاها الحافظ أبو الفضل ابن العراقي بطيبة المكرمة، كتاب علوم الحديث لابن الصلاح، كتاب الفصل بين الراوي والواعي لابن خلاد^(٤). فهذا آخر المعينات من مصنفات الأضرِب الثلاثة والله المستعان.

وأما النوع الثاني^(٥) مما أخذته عنه رحمه الله تعالى فلست أقوم على استحضاره كله الآن، إلا أني لازمت مجلسه سنين في تفسير القرآن العزيز، وكان يتقل عليه كلام ابن عطية^(٦) والسفاقي^(٧)،

(١) هو كتاب: الأربعين البلدانية، لأبي طاهر، أحمد بن محمد السلفي الأصفهاني، المتوفى سنة ٥٧٦هـ جمع فيه أربعين حديثاً عن أربعين شيخاً في أربعين مدينة.

(٢) هو كتاب: الأربعين حديثاً أو أربعين الطوسي، جمعها أبو الحسن، محمد بن أسلم بن سالم بن يزيد الكندي الطوسي، المتوفى سنة ٢٤٢هـ.

(٣) هي أربعون حديثاً سباعية، للسلفي أبي طاهر المتوفى سنة ٥٧٦هـ خرجها أبو الحسن علي بن الفضل بن علي بن مفرج ابن حاتم بن حسن بن جعفر المقدسي، شرف الدين، المتوفى سنة ٦١١هـ انظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان: ٣/ ٢٩٠، وسير أعلام النبلاء، للذهبي: ٢٢/ ٦٦، والبداية والنهاية، لابن كثير: ١٣/ ٦٨.

(٤) كنا في نسختنا الخطية للفهرسة وكنا في المطبوع منها وإنا هو كتاب: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، أول ما صنف في علوم الحديث، لأبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الفارسي، الرامهرمزي، نسبة إلى رامهرمز مدينة مشهورة. انظر: فهرسة ابن خير الإشبيلي، ص: ٤٧٥، وسير أعلام النبلاء، للذهبي: ١٦/ ٧٣، والرسالة المستطرفة، للكتاني، ص: ٥٥.

(٥) أي مرويات الصغير التي أخذها عنه ابن غازي بغير إسناد ولكن بقراءته وقراءة غيره عليه، مما شملته الإجازة العامة له.

(٦) هو: أبو محمد، عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي، المحاربي، المفسر، الفقيه، المتوفى سنة ٥٤٢هـ لقبه الذهبي شيخ المفسرين، وهو صاحب التفسير المشهور المعروف بالمحزر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز، وقد نشرته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية بتحقيق لجنة من المجلس العلمي بفاس. انظر ترجمته في: الصلة، لابن بشكوال: ٢/ ٣٨٦، وبغية الملتبس، للضيبي، ص: ٣٧٦، وسير أعلام النبلاء، للذهبي: ١٩/ ٥٨٧.

(٧) هو: إبراهيم بن محمد القيسي، السفاقي، المالكي، مهر في الفضائل وجمع إعراب القرآن وسماه "المجيد في إعراب القرآن المجيد" توفي سنة ٧٤٢هـ انظر ترجمته في: الدياج المذهب، لابن فرحون، ص: ٩٣، والدرر الكامنة، لابن حجر: ١/ ٦١.

وكثيراً ما يضيف إلى ذلك كلام الزمخشري^(١)، والانتصاف^(٢)، والطبي^(٣) وغير ذلك، ولازمت كذلك مجلس تجويده الممزوج بالإعراب والبيان والتفسير وأحكام القراءات وتوجيهها، ولازمت مجلسي إقرائه لألفية ابن مالك، وكان ينقل عليها كلام المرادي^(٤) مستوفى، ويبحث فيه أبحاثاً نفيسة ويطرز ذلك بكلام أبي الحسين بن أبي الربيع^(٥) وكان مولعاً به مستحضراً له وربما أضاف إلى ذلك من كلام أبي حيان^(٦) وابن هانيء^(٧)، وأبي إسحاق الشاطبي وغيرهم مما يحتاج

(١) هو: أبو القاسم، محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، الخوارزمي، النحوي، المعتزلي، الملقب بجار الله، صاحب "الكشاف" التفسير المعروف المشهور، و"المفصل" و"أساس البلاغة"، وغيرها من المصنفات التي ملأت الدنيا والتي تدل على بابه وقلة نظرائه في العربية، توفي سنة ٥٣٨ هـ. انظر ترجمته في: معجم الأدباء، لياقوت: ١٢٦/١٩، وسير أعلام النبلاء، للذهبي: ١٥٦/٢٠، والكامل، للمبرد: ٩٧/١١، وإنباه الرواة، للقفطي: ٢٦٥/٣، والأنساب، للسمعاني: ٢٩٧/٦، ووفيات الأعيان، لابن خلكان: ١٦٨/٥.

(٢) هو كتاب: الانتصاف من الكشاف، لأحمد بن محمد بن منصور، المعروف بان المنير السكندري، المتوفى سنة ٦٨٣ هـ وقد أثنى على آراء الاعتزال التي بثها الزمخشري في كتابه الكشاف وناقشها. انظر: فوات الوفيات، لابن شاکر: ٧٢/١، وبغية الوعاة، للسيوطي، ص: ١٦٨.

(٣) هو: الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي، شرف الدين، من أهل العراق له علم ودراية بالحديث والتفسير والبيان، من كتبه "التيان في المعاني والبيان" و"الخلاصة في معرفة الحديث" وشرح الكشاف في أربعة مجلدات شرحاً سماه "فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرب"، توفي سنة ٧٤٣ هـ. انظر ترجمته في: بغية الوعاة، للسيوطي، ص: ٢٨٨، والدرر الكامنة، لابن حجر: ١٨٥/٢.

(٤) هو كتاب: توضيح مقاصد الخلاصة الألفية في علم العربية لحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، المصري المغربي، بدر الدين المعروف بابن أم قاسم، المتوفى سنة ٧٤٩ هـ وقد أخذ منه الأشموني في شرحه المشهور على الألفية، انظر: الدرر الكامنة، لابن حجر: ٣٢/٢، وهدية العارفين، للبغداد: ٢٨٦/١، وجامع الشروح والحواشي، لحبشي: ٢٦٠/١.

(٥) هو: أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي، الأموي، الإشبيلي المتوفى سنة ٦٨٨ هـ إمام أهل النحو في زمانه، من مؤلفاته فيه شرح الإيضاح للفارسي، و"القوانين النحوية"، و"البيسط" في شرح جمل الزجاجي، انظر ترجمته في: بغية الوعاة، للسيوطي: ١٢٥/٢، وتاريخ الإسلام للذهبي: ٣٣٥/٥١، والإحاطة، للسان الدين ابن الخطيب: ٢٨٩/١.

(٦) هو: أبو حيان، علي بن محمد بن العباس التوحيدي، شيرازي الأصل، أقام ببغداد والري، اشتهر باعتزاله، وتبحره في علوم اللغة والأدب، له من المصنفات: "الإمتاع والمؤانسة"، و"الرد على ابن جني في شعر المتنبي"، وغير ذلك، انظر ترجمته في: معجم الأدباء، لياقوت: ٥/١٥، ووفيات الأعيان، لابن خلكان: ١١٢/٥، وسير أعلام النبلاء: ١١٩/١٧، وطبقات الشافعية، للسبكي: ٢٨٦/٥، وبغية الوعاة، للسيوطي: ١٩٠/٢.

(٧) هو: أبو عبد الله، محمد بن علي بن هانيء اللخمي، السبتي، له من التصانيف: شرح التسهيل لابن مالك، و"الغرة الطالعة في شعر المائة السابعة"، و"لحن العامة"، وغير ذلك. انظر ترجمته في: بغية الوعاة، للسيوطي: ١٩٢/١، والأعلام، للزركلي: ٢٨٤/٦.

إليه، وكان إذا أشكل عليه شيء توقف فيه وأطال البحث عنه وأحرق عليه مزاجه حتى يقف منه على طائل. وكان قد عود لسانه "لا أدري" تسمعا منه في المجلس الواحد مراراً حتى أنه ربما قالها فيما يدري. وكان ربما يحزر المسألة أتم تحرير ثم يقول: إنما جرحتها ولم أقتلها فعليكم بمطالعتها في باب كذا من كتاب كذا.

وكان رحمه الله تعالى إذا رأى من تلامذته من يطلب العلم بالتراخي ولا يشمر عن ساعد الجد ينشد:

أوردها سعد وسعد مشتمل ما هكذا يا سعد تورد الإبل
وأخذت عنه أيضاً بحثاً وتدقيقاً لامية الأفعال لابن مالك، وبعض كتاب سيبويه^(١)،
وبعض إيضاح أبي علي^(٢)، وبعض تسهيل ابن مالك^(٣)، وبعض مغني ابن هشام^(٤)، وشرحه
على بانت سعاد^(٥)، وبعض شرح أبي شامة على الحرز^(٦)، وبعض بداية الهداية لأبي حامد الغزالي
وغير ذلك، بعض ذلك بقراءتي وبعض ذلك بقراءة غيره.

(١) هو: أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، المعروف بسيبويه، علم النحو واللغة، انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء، للنهي: ٢٣٨/٦، الفهرست، لابن النديم: ٥١/١، ووفيات الأعيان، لابن خلكان: ٤٨٧/١، وأخبار النحويين، للسيرافي، ص: ٤٨.

(٢) هو كتاب: الإيضاح في النحو لأبي علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي، النسوي، البغدادي، المتوفى سنة ٣٧٧ هـ وله أيضاً التكملة في التصريف، الحجة في علل القراءات السبع، المقصور والممدود وغيرها، انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين: ١٣٠، الفهرست، لابن النديم، ص: ٩٥، وتاريخ بغداد، للخطيب: ٢٧٦/٧، ومعجم الأدباء، لياقوت: ٢٣٢/٧، وبغية الوعاة، للسيوطي: ٤٩٦/١.

(٣) هو كتاب: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في النحو لابن مالك الطائي المتقدم ذكره.

(٤) هو كتاب: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبي محمد، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، المتوفى سنة ٧٦١ هـ وقد اشتهر هذا الكتاب في حياته وأقبل الناس عليه، وقد كتبت عليه حاشية وشرحاً لشواهد، انظر: بغية الوعاة، للسيوطي: ٦٩/٢، واكتفاء القنوع، لغندريك، ص: ٣٠٧.

(٥) قصيدة بانت سعاد وهي القصيدة التي أنشدها كعب بن زهير الصحابي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم عند إسلامه، وقد حفظت واستظهرها خلق لا يحصون، وشرحها كثيرون ومن شرحها من الأجلة الناودي بن سودة شيخ الجماعة في وقته والمتوفى سنة ١٢٠٩ هـ ولدينا من شرحه نسخة خطية بالمركز يسر الله تحقيقها.

(٦) هو كتاب: إيراز المعاني من حرز الأماني، لأبي القاسم، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان المقدسي، المعروف بأبي شامة، المتوفى سنة ٦٦٥ هـ انظر ترجمته في: غاية النهاية، لابن الجزري: ٣٦٥/١، وطبقات الشافعية، للسبكي: ٦١/٥، وطبقات الشافعية للأسنوي ١١٨/٢.

وأجازني رحمه الله تعالى كل ما تجوز روايته عنه إجازة عامة، وصدر ذلك منه مراراً كاتباً بينانه ومتلفظاً ومشهداً بلسانه.

ومن أدركه من الشيوخ المهرة بمدينة فاس شيخ الجماعة أبو مهدي عيسى بن علال المصمودي، وأنجب تلامذته الشيخ أبو القاسم التزغدري وأبو عبد الله العكرمي، وأبو محمد عبد الله بن محمد بن موسى بن معطي العبدوسي، وأبو عبد الله بن آملال، وأبو الحسن بن مرشيش، وأبو راشد يعقوب الحلقاوي وأبو العباس الفيلاي وأبو الحسن الوهري، وأبو القاسم البشري، والشيخ اللجائي، وأبو القاسم بن فوحة، وأبو الحسن الأنفاسي^(١)، وأبو سالم إبراهيم المعروف بالحاج^(٢)، وقد شاركته في لقاء هذين الأخيرين وحضرت مجلسهما تغمد الله تعالى الجميع برحمته.

أنشدني رحمه الله تعالى متمثلاً محرضاً على الجد في الاستكثار من العلم^(٣):

والنفس راغبة إذا رغبتها وإذا تُردُّ إلى يسير تقنع

ولذلك مات وهو يطلب العلم وقد نيف على الثمانين رحمه الله تعالى.

وأنشدني أيضاً، قال: أنشدني أبو عبد الله العكرمي، قال: أنشدنا شيخ الشيوخ أبو عبد الله بن عرفة الورغمي التونسي متمثلاً:

يقولون هذا ليس بالرأي عندنا ومن أنتم حتى يكون لكم عند^(٤)

(١) هو: أبو الحسن علي بن عبد الرحمن الأنفاسي، القاسي، خطيب جامع الأندلس وإمامه بفاس، انتفع به جماعة كثيرة في قراءة المدونة، توفي سنة ٨٦٠ هـ انظر ترجمته في: نيل الابتهاج، للتبكي: ٣٧٨/١، وسلة الأنفاس، للكتاني: ١٣٦/٢.

(٢) هو: أبو إسحاق وأبو سالم، إبراهيم بن محمد بن عبد الله المعروف بالحاج، كان مقدماً في إعراب القرآن على غيره من الشيوخ القاسيين، قال ابن غازي: وقد أدركت الحاج المذكور وحضرت مجلسه، وسمعت عليه بعض مورد الظمان. ١ هـ انظر: قراءة نافع عند المغاربة، لحميتو: ١٨/٤ نقلاً عن فهرسة البوعناني.

(٣) البيت لأبي ذؤيب، خويلد بن خالد الهذلي، الشاعر المخضرم من مريته المشهورة:

أَمِنَ الْمَنُونِ وَرِيْهَا تَتَوَجَّعُ وَالْدَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتَبٍ مِنْ يَجْزَعُ

(٤) البيت في درة الحجال، لابن القاضي، ص: ٢٧٤.

وأشدني أيضاً قال: كان أبو محمد العبدوسي مولعاً بالمصراع الرابع من هذين البيتين:

وقائلة قد علتك الهموم وأمرك ممثّل في الأمم

فقلت فزني على حالي فإن الهموم بقدر الهمم^(١)

وكان يقرأ عليه شرح البردة لقطب مغربنا الإمام الحبر البحر العالم الأكبر أبي عبد الله بن

مرزوق، فلما سمع إنشاده:

أعاذلني على إتعاب نفسي ورغبي في الدجى روض السهاد

إذا شام الفتى برق المعالي فأهون فائت طيب الرقاد

طرب رحمه الله لذلك، وحفظ البيتين وجريا على لسانه كثيراً، وذكر لنا مما يناسب ذلك ما

بلغه أن بعض الأعلام وفد على مدينة تلمسان المحروسة فأنزله الإمام أبو عبد الله ابن مرزوق

عنده وأمر أن تصنع له المطاعم وجلس معه يذاكره، فكانا يؤتيان بالطعام فيوضع بين أيديهما فلا

ينالان منه، رب المنزل شغله حرارة العلم والضيف كذلك أو يستحي.

وحدثني أنه بلغه عن أبي عبد الله بن عرفة أنه كان يقعد للتدريس بمدرسته بتونس من بعد

صلاة الغداة إلى الزوال، وكان يقرر فيه فنوناً يتدّتها بالتفسير، وأن الإمام أبا عبد الله بن مرزوق

أول ما دخل عليه وجده يفسر هذه الآية: ﴿وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا

فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾ فكان أول ما فاتحه به أن قال له: هل يصح أن تكون "من" ههنا موصولة؟

فقال ابن عرفة: كيف وقد جزمت؟ فقال: تشبيهاً لها بالشرطية، فقال ابن عرفة: إنها يقدم على

هذا بنص من إمام أو شاهد من كلام العرب، فقال: أما النص، فقال ابن مالك في التسهيل كذا،

وأما الشاهد فقله:

فإنك فيها أنت من دونه تقع فلا تحفرن بئراً تريد أخاً بها

كذاك الذي يبغي على الناس ظالماً تصبه على رغم عواقب ما صنع

فقال ابن عرفة: فأنت إذن أبو عبد الله بن مرزوق؟ قال: نعم، فرحب به.

وحدثني أن الإمام أبا عبد الله ابن مرزوق كان يصرف لفظ أبي هريرة، وأن أشياخ الفاسيين

(١) البيتان، لأبي القاسم، إسماعيل بن عباد، الطالقاني، الوزير، المعروف بالصاحب ابن عباد، المتوفى بالري سنة ٣٨٥ هـ.

بلغهم ذلك فخالقوه فيه، ومال هو وشيخنا أبو عبد الله القوري لمذهب الفاسيين لوجوه طال بحثي معه فيها ليس هذا موضع ذكرها. وكان إذا رأى زهد ولده صاحبنا ومقام أخينا وولدنا الأستاذ العاقل أبي عبد الله في الأخذ عنه ينشد متمثلاً:

لَتَفَرَّعَنَّ عَلَيَّ السِّنُّ مِنْ نَدَمٍ إِذَا تَذَكَّرْتُ يَوْمًا بَعْضَ أَخْلَاقِي^(١)

حدثني رحمه الله تعالى أنه ولد بالحرمر من بلاد نيجة بطن من اثني عشر بطناً من أوربة عام ثلاثة وثمانمائة. وتوفي رحمه الله تعالى بمدينة فاس ليلة يوم الجمعة السادس من شعبان عام سبعة وثمانين وثمانمائة، ودفن بها على مقربة من قبر ولي الله تعالى الشيخ أبي زيد الهزميري برد الله صريحه.

[٢] ومنهم بلدينا الشيخ الفقيه العالم العلم العلامة المفتي المشاور الحجة الأنزه الحافظ المكثّر أبو عبد الله محمد بن قاسم القوري اللخمي المكناسي (المتوفى سنة ٨٧٢ هـ)^(٢).

كان رحمه الله تعالى آية الله تعالى في التبحر في العلم والتصرف فيه واستحضار نوازل الفقه وقضايا التواريخ، مجلسه كثير الفوائد مليح الحكايات. وكان له قوة عارضة ومزید ذكاء مع نزاهة وديانة وحفظ مروءة.

هِيَهَاتَ لَا يَأْتِي الزَّمَانُ بِمِثْلِهِ إِنَّ الزَّمَانَ بِمِثْلِهِ لَبَخِيلٌ^(٣)

لازمت مجلسه في المدونة أعواماً وكان ينقل عليها كلام المتقدمين والمتأخرين من الفقهاء والموثقين، ويطرز ذلك بحكاياتهم وذكر موالدهم ووفياتهم والتنقير عن أنبائهم وضبط أسمائهم، ويشبع الكلام في الأحاديث التي ينزعون بها في انتصارهم لأرائهم، فكان في مجلسه

(١) البيت لجابر بن ثابت الشاعر الجاهلي من قصيدة والبيتان اللذان قبله هما:

إِنْ يَسْأَلُ الْقَوْمُ عَنِّي أَهْلَ مَعْرِفَةٍ فَلَا يُخْبِرُهُمْ عَنْ ثَابِتٍ لَاقٍ
سَدَّ خِلَالِكَ مِنْ مَالٍ تَجَمُّعُهُ حَتَّى ثَلَاثِي الَّذِي كُلُّ امْرِئٍ لَاقٍ

(٢) هو: أبو عبد الله، محمد بن قاسم بن محمد بن أحمد القوري بفتح القاف نسبة لقورة بالقرب من إشبيلية، وانظر ترجمته في:

نيل الابتهاج، للتبكي: ٢/ ٢٣٣، وشجرة النور، لمخلوف: ١/ ٢٦١، ودرة الحجال، لابن القاضي المكناسي، ص: ٢٧٩، والضوء اللامع، للسخاوي: ٨/ ٢٨٠.

(٣) البيت لأبي تمام الطائي، انظر: ديوان أبي تمام الطائي: ١/ ٥١٢.

نزهة للسامعين تبارك الله أحسن الخالقين.

وسمعت عليه كثيراً من الموطأ رواية يحيى الليثي ضبطاً لمتنه وتفقهاً فيما لا بد منه، وسمعت عليه بحثاً وتفهماً: بعض السير لابن إسحاق رواية عبد الملك بن هشام وتهذيبه، وبعض مدارك القاضي أبي الفضل عياض، وبعض مختصر الجوزقي، وبعض وثائق أبي القاسم الجزيري، وبعض مختصر الشيخ خليل بن إسحاق، وبعض المدونة زائداً على ما في مجلس تدرسه العام. وسمعت عليه أيضاً تبحراً وتوسعاً: بعض التفسير، وبعض رسالة الشيخ أبي محمد بن أبي زيد، وبعض كلام المرادي على الألفية، وغير ذلك.

ومن أدرك من الشيوخ المكناسيين أبو موسى عمران بن موسى الجناقي الحافظ راوية الشيخ أبي عمران موسى بن معطي العبدوسي^(١) الذي جمع عنه التقييد البديع على المدونة في عدة مجلدات، وعليه اعتمد في قراءة المدونة، والشيخ المتقن أبو الحسن علي بن يوسف التلاجدوتي وعنه أخذ العربية والحساب والعروض والفرائض، والشيخ الأستاذ أبو عبد الله، محمد بن يحيى ابن جابر الغساني وعنه أخذ القراءات السبع، والشيخ أبو عبد الله محمد بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز المعروف بالحاج ابن عزوز^(٢) أخذ عنه الحديث وكان قد حصلت له فيه رواية في رحلته إلى المشرق وأخذ عنه التاريخ والسير وبعض الطب فيما أظن.

ومن أدرك من الشيوخ السلويين الشيخ ابن غياث، وعنه أخذ علم الطب وكان رحمه الله تعالى مجيداً فيه.

ومن أدرك من الفاسيين الشيخ الفقيه المتقن العالم المحقق أبو القاسم التازغدري ربما سأل واستفاد منه. والشيخ الحافظ الفقيه المحدث أبو محمد عبد الله العبدوسي وهو في الحقيقة مخضرم مكناسي فاسي باحثه كثيراً واستفاد منه مشافهة ومكاتبه وهو الذي أجلسه للتدريس بفاس، كما أجلسه أيضاً للتدريس بمكناسة ولي الله تعالى الشيخ الفقيه الصالح الزاهد أبو محمد عبد الله بن حمد، وهكذا كان شيخنا أبو عبد الله القوري يضبط اسمه بفتح الحاء من غير ألف قبلها، وقبره

(١) هو: أبو عمران، موسى بن محمد بن معطي العبدوسي، الفاسي، إمام حافظ للمدونة له عليها تقييد، انظر ترجمته في: نيل الابتهاج، للتبكي: ٢/ ٣٠٠، وجذوة الاقتباس، لابن القاضي: ١/ ٣٤٦، وشجرة النور، لمخلوف، ص: ٢٣٤.

(٢) الفقيه ابن عزوز تقدم الكلام عليه عند الحديث عن نشأة ابن غازي وهو الزوج السابق لوالدة ابن غازي رحمه الله.

مزاره مشهورة بمكناسة الزيتون، وسمعت أنه تلميذ الشيخ ولي الله تعالى أبي الحسن علي بن وفاء، وكانت وفاته رحمه الله تعالى سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة وشيخنا القوري يومئذ ساكن بمدينة مكناسة.

وأدرك غير هؤلاء ولكن اعتماده على ما ذكرنا، ولم أستجزه رحمه الله تعالى، ولو استقبلت من أمري ما استدبرت لفعلت وكم لو وليت تورث للقلب أنصلا.

وحدثني عن شيخه الحاج أبي عبد الله بن عبد العزيز أنه قال له: سمعت الشيخ العالم المحدث الحافظ الرباني أبا عبد الله محمد بن علي الموصلي البلالي بالديار المصرية يقول: حديث (الباذنجان لما أكل له)^(١) أمثل في الإسناد من حديث: «مَاءٌ زَمْزَمٌ لِمَا شُرِبَ لَهُ»^(٢). قال: وهذا عكس المعروف.

وأنشدني رحمه الله تعالى، قال: أنشدني أبو موسى عمران بن موسى الجاناتي، قال: أنشدني أبو عمران موسى بن معطي العبدوسي لبعضهم:

ما ألف الناس في كل الدواوين مثل المدونة الغراء في الدين
سحنون ألفها للطالين لها يا رب سحنون واجعلني كسحنون

وهما بيتان قديان، وأنشدني لمالك بن المرحل وقال: كان مكتوباً على قبره بروضته خارج باب الجيسة أحد أبواب مدينة فاس حرسها الله تعالى^(٣):

زر غريباً بمغرب نازحاً ما له ولي

(١) حديث باطل لا أصل له؛ قال الزركشي في اللالكى المشورة، ص: ١٥٠: وقد لهج العوام به حتى سمعت قاتلاً منهم يقول: "هو أصح من حديث: «ماء زمزم لما شرب له». وهذا خطأ قبيح. اهـ.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده: ٣/٣٥٧، برقم (١٤٨٩٢)، وابن ماجه، في سننه: ٢/١٠١٨، برقم (٣٠٦٢)، بإسناد قال فيه البوصيري في مصباح الزجاجة: ٣/٢٠٩: هذا إسناد ضعيف لضعف عبد الله بن المؤمل. والحكيم في نواذر الأصول: ٢/٢٢٢، والبيهقي، في السنن: ٥/١٤٨، برقم (٩٤٤٢) كلهم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه وأخرجه البيهقي في شعب الإيوان: ٣/٤٨١، برقم (٤١٢٧) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

(٣) باب الجيسة أو باب عجيسة نسبة إلى الأمير عجيسة بن دوناس المغراوي، أحد ملوك زناته في القرن الخامس الهجري، ثم أسقط الناس حرف العين من عجيسة وجعلوا الألف واللام عوضاً عنها؛ فقالوا: باب الجيسة كما هو معروف. انظر: روض القرطاس، لابن أبي زرع، ص: ٤٢.

تركوه موسداً في تراب وجندل
ولتقل عند قبره بلسان التذلل
يرحم الله عبده مالك بن المرحل

وأنشدنا في سد الذريعة:

إن السلامة من سلمى وجارتها أن لا تحل على حال بواديها
وأنشدنا في جمل الخاتمة وهو من أبيات الإحياء^(١):
سوف ترى إذا انجلى الغبار أفرش تحتك أم حمار
وأنشدنا على قول أبي محمد في رسالته، وأرجى القلوب للخير ما لم يسبق الشر إليه:
أتاني هواها قبل أن أغرّف الهوى فصادف قلباً خالياً فتمكنا
وإفاداته وإنشاداته لا ساحل لها كأنه لا يتنفس إلا بالفوائد، وبعدما ارتحلت عنه لمدينة
مكناسة كنت أكاّته بكل ما يعرض لي فيجيبني كما أحب. تقبل الله تعالى منه بفضله. وكان لسانه
رطباً بلا إله إلا الله تسمّعها جارية على لسانه في أثناء حديثه، نفعه الله تعالى.
وولد في أوائل هذا القرن بمدينة مكناسة الزيتون كلاًها الله تعالى، وتوفي رضي الله تعالى
عنه عام اثنين وسبعين وثمانمائة بمدينة فاس حرسها الله تعالى، ودفن بباب الحمراء جدد الله
تعالى عليه رحمته ورضوانه بفضله.

[٣] ومنهم الفقيه الشيخ الحافظ المحصل المحقق المتقن النظّار المشاور الحجة الأكمل أبو
العباس أحمد بن عمر المزجلدي (المتوفى سنة ٨٦٤ هـ)^(٢).

ما أدركنا بمدينة فاس أعلم منه بالمدونة كانت نصب عينيه يستظهر نصوصها ويمليها عند
الحاجة إليها سرداً، وإذا قعد لإقراءها تسمع منه السحر الحلال ينقل عليها كلام شارحيها
بألفاظهم بلا تكلف ثم يكر على أبحاثهم فيبين من أين أخذوها منها ويقول أنهم فهموها

(١) البيت لبيع الزمان الهملاني، أورده الغزالي مستأنساً في كلامه عن وجوب فور التوبة من كتاب التوبة في الإحياء: ٨/٤.

(٢) انظر ترجمته في: توشيح الدياج، للقرافي، ص: ٣١، وكفاية المحتاج، للتبكي: ١/١١٩، ونيل الابتهاج، للتبكي:

١٢٩/١، وسلوة الأنفاس، للكتاني: ٣/٣٠٦.

ففسروا بعضها ببعض وضربوا أولها بآخرها وآخرها بأولها، وكل الصيد في جوف الفراء. ولم يكن يقرر في مجلسه إلا الفقه الساذج. ولا أذكر أنه سمعته يلحن قط ولا سمعت من يقرر الفقه مثل تقريره أو يحرره كتقريره.

ليس التَّكْحُلُ في العينين كالكَحْلِ في طَلْعَةِ الشَّمْسِ ما يُغْنِيكَ عن زُحْلِ لازمت مجلسه بمدرسة مصباح مدة سمعت منه فيها بعض رزمة البيوع.

ومن أدرك من شيوخ مدينة فاس الشيخ العالم الصالح المتفق على علمه وصلاحه تاج الزهاد وإمام العباد ولي الله تعالى أبو حفص عمر الرجراجي، والشيخ الفقيه الكبير الصالح الزاهد الحاج أبو يعقوب يوسف الأغصاوي، والشيخ الخطيب المشاور الحجة شيخ الجماعة أبو مهدي عيسى بن علال وقد سمع منه وسأله كثيراً، والشيخ العالم العلامة الأوحى أبو القاسم التازغلدي وبه تفقه، وغيرهم من الأئمة.

وكان رحمه الله نزهاً زاهداً مهيباً صلياً في الحق لا تأخذه في الله لومة لائم ولا يبالى بأبناء الدنيا ولا يعدهم شيئاً مذكوراً.

وأخذ شيئاً من القرن الذي قبل هذا، وتوفي بمدينة فاس كلاًها الله تعالى عام أربعة وستين من هذا القرن التاسع جدد الله تعالى عليه رحمته بمنه وفضله.

[٤] ومنهم الشيخ الفقيه الحافظ المكثّر الخطيب المدرّس العلم العلامة أبو علي الحسن بن منديل المغيلي (المتوفى ٨٦٣ هـ) ^(١).

كان رحمه الله تعالى آية الله عز وجل في حفظ النقول وسرد نصوص المذهب وأقاويل الشيوخ على رسالة أبي محمد بن أبي زيد، إذا حرك للكلام في العلم أتى الفيض بالمد. وكان عامة فاس يستفتونه كثيراً ويقلّدونه في دينهم ويصدرون عن رأيه ولا يعدّلونه بغيره:

فالناس أكيس من أن يمدحوا رجلاً من غير أن يجدوا آثار إحسان ^(٢)
بيد أنه كان نسخ بيده أيام صغره تقييد الجزولي وأودعه تصحيفاً كثيراً أخنى عليه رحمه الله

(١) انظر ترجمته في: جذوة الاقتباس، لابن القاضي: ١/ ١٧٨، وكفاية المحتاج، للتبكي: ١/ ١٩١، ونيل الابتهاج، للتبكي: ١/ ١٧٦، وشجرة النور، لمخلوف، ص: ٢٦٤.

(٢) أورد البيت غير منسوب الجاحظ في: المحاسن والأضداد، ص: ٢٧.

تعالى فيه صغر سنه وتركه محبساً بخزانة جامع القرويين، فنقم منه ذلك والعذر له ما ذكرت لك. وكم عائب ليلى ولم ير وجهها فقال له الحرمان حسبك ما فاتنا لازمت مجلسه بجامع القرويين مدة سمعت عليه فيها بعض رسالة أبي محمد بن أبي زيد بنقله على الصفة المذكورة، وسألته واستفدت منه.

ومن أدركه من شيوخ فاس الأستاذ أبو وكيل ميمون والفقير الحافظ أبو مهدي عيسى الدكالي وله عنه حكايات يطول ذكرها، وشيخ الجماعة أبو مهدي عيسى بن علال، والشيخ أبو زيد عبد الرحمن الزخمي^(١)، وبه تفقه فيما أخبرنا به رحمه الله تعالى. وأدرك شيئاً من القرن الذي قبل هذا وتوفي رحمه الله تعالى عام ثلاثة وستين من هذا القرن التاسع بفاس كلاًها الله تعالى.

[٥] ومنهم الشيخ الفقيه الصالح العاقل الزاهد أبو زيد عبد الرحمن بن أبي أحمد بن أبي القاسم القرموني (المتوفى سنة ٨٦٤ هـ)^(٢).

جالسته كثيراً وسألته واستفدت منه وحضرت مجلسه بجامع القرويين في الرسالة، وكان متواضعاً جداً.

ومن أدركه من شيوخ فاس الشيخ الصالح أبو حفص عمر الرجراجي، وشيخ الجماعة أبو مهدي عيسى بن علال والشيخ أبو القاسم التازغدري، والشيخ أبو مهدي عيسى المغراوي، الأستاذ المعمر وعنه أخذ القراءات السبع فيما ذكر لي، ومن شيوخ مكناسة الزيتون الشيخان الفقيهان الصالحان الزاهدان وليا الله تعالى أبو محمد عبد الله بن حمد وأبو عبد الله محمد بن عمر ابن الفتوح التلمساني المنشأ ثم الفاسي ثم المكناسي وبها توفي ودفن، ثم دفن إلى جنب رفيقه في العبادة أبو محمد عبد الله بن حمد.

حدثني أبو زيد المذكور أنه ارتحل إليهما من مدينة فاس أقام معها بمدينة مكناسة تسعة

(١) أورده القرافي في التوشيح ولم يذكر عنه شيئاً. انظر: توشيح الدياج، للقرافي، ص: ١٠٤.

(٢) انظر ترجمته في: توشيح الدياج، للقرافي، ص: ٩٦، ونيل الابتهاج، للتبكي: ١/٢٨٠، وجنوة الاقتباس، لابن

أعوام يتعبد هناك معهما، ومن ثم عرفه والذي رحمه الله تعالى فكانت بينهما صداقة، وكان يكرمني لذلك شكر الله له.

وحدثني أن السبب في انتقال أبي عبد الله بن الفتوح من تلمسان أنه كان من نجباء طلبتها وكان شاباً مليح الصورة حسن الشارة فمرت به امرأة جميلة فجعل يسرق النظر إلى محاسنها من طرف خفي، فقالت له: اتق الله يا ابن الفتوح! يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، فنفعه الله تعالى بكلامها فزهد في الدنيا، وكان من تمام ذلك خروجه من الوطن فلحق بفاس، وهو أول من أشاع فيها مختصر خليل وأخذ في أثناء ذلك عن شيخ الجماعة أبي مهدي بن علال، وكان يقتات بمرتب يأخذه من أحباس المدرسة المتوكلية على إقراء الألفية ثم طلب منه أن يدرس الفقه بمدرسة العطارين وكان يسكن بيت على بابها يشرف على السوق فاستخار الله تعالى في الإجابة لما طلب منه، فرأى في منامه عروساً في عمارية زفت من المدرسة المتوكلية وسيقت إلى مدرسة العطارين بآلات الطرب والناس يقولون: هذه زوج ابن الفتوح، فأشرف عليها في النوم من طاق بيته المذكور. فأخرجت له من العمارية فإذا هي عجوز شمطاء، فقال: هذه الدنيا ومنها فررت. ثم شكاً لبعض النصحاء أنه لا يجد فيمن يصبحه من طلبة العلم من يعينه على الخير والعمل، وكان كما قال الإمام أبو الفضل بن النحوي:

أصبحت في من له دين بلا أدب ومن له أدب عار من الدين
أصبحت فيهم غريب الشكل منفرداً كبيت حسان في ديوان سحنون
فقليل له: إن أردت صحبة من جمع العلم والزهادة فالحق بأبي محمد عبد الله بن حمد
بمكناسة، فلحق به.

وقد ذكر لي عنه شيخنا أبو عبد الله القورني أنه قال: سبب انتقالي من تلمسان مسألتان فقهيتان في حكاية أضربت عنها لطلوها.

وأدرك أبو زيد القرموني المذكور غير من ذكر، وزعم ولده أنه ولد عام واحد من هذا القرن التاسع ولم يدرك من الذي قبله شيئاً. وتوفي عام أربعة وستين من هذا القرن بفاس.

[٦٦] ومنهم الشيخ الأصولي الكلامي المنطقي أبو زيد عبد الرحمن المجدولي المشهور

بالتونسي^(١).

كان قد برز في علم العقول وعنه كان يؤخذ بفاس وكان لسانه لا يعينه على حسن الإلقاء. وكان أخذه عن الإمام أبي عبد الله الأبي عن شيخ الشيوخ أبي عبد الله بن عرفة. ربما حضرت مجلسه واستفدت منه بعض شيء.

[٧] ومنهم الشيخ الفقيه المتفنن أبو زيد عبد الرحمن الكاواني [المتوفى في حدود الستين من القرن التاسع]^(٢)، قدم علينا مدينة مكناسة فأوطنها ودرس بها؛ فقرأت عليه: الرسالة قراءة تحقيق وتدقيق، وقرأت عليه ختمتين في فرائض التلقين فقهاً وعملاً، وبعض الألفية، وسمعت عليه بعض المدونة وبعض تفريع ابن الجلاب، وكان إماماً في أصول الدين فتح بصائرنا فيها وفي أصول الفقه.

ومن أدرك من شيوخ فاس الشيخ الفقيه الحاج أبو يعقوب الأغصاوي، وحدثني عنه أنه لازم خزانة سبته أعادها الله تعالى للإسلام ثمانية أعوام، والشيخ أبو حفص عمر الرجراجي، والأستاذ أبو الوكيل ميمون وسمع عليه بعض تأليفه، والشيخ أبو زيد عبد الرحمن بن صالح المكودي وسمع عليه بمدرسة الصهريج الألفية ينقل عليها كلام المرادي وبياحته، وشيخ الجماعة أبو مهدي بن علال وسمع عليه المدونة، وتلميذه العالم العلم أبو القاسم التازغدري وبه تفقه، والشيخ أبو عبد الله العكرمي وعنه أخذ الأصلين، والله تعالى أعلم، والشيخ أبو يوسف يعقوب السيتاني شارح التلمسانية، وحدثني عنه أنه كان يقرر الفرائض في الهواء فإذا أراد عامله أن يصورها في اللوح ضربه بالقضيب على يده، وحدثني عن هؤلاء المشايخ وغيرهم بحكايات يطول ذكرها، وأدرك بعض القرن الذي قبل هذا، وتوفي رحمه الله تعالى في حدود الستين من هذا القرن، ودفن بخارج باب عيسى أحد أبواب مدينة مكناسة المحروسة.

[٨] ومنهم الشيخ الأستاذ النبيل الذكي أبو الحسن علي بن منون الشريف الحسني

(١) انظر ترجمته في: جذوة الاقتباس، لابن القاضي المكناسي: ٢/٤٠٥، ونيل الابتهاج، للتبكي: ١/٢٨١.

(٢) انظر ترجمته في: توشيح الدياج، للقرافي، ص: ١٠٥، ونيل الابتهاج، للتبكي: ١/٢٨٠، والطبقات، للحضيكي:

٢/٢٧٥، وشجرة النور، لمخلوف: ١/٢٦٦، وذكر أن وفاته كانت بعد التسعين وثمانمائة.

المكناسي الدار (توفي بعد سنة ٨٧٠ هـ) ^(١).

قرأت عليه بها القرآن العزيز ختمات كثيرة وتمرن عليه في الفرائض والوثائق وإعراب القرآن وأوقافه، واستفدت منه كثيراً.

ومن أدرك من المشايخ بمكناسة الفقيه المفتي أبو الحسن علي بن عمر فمن دونه، ومن مشايخ فاس: أبو حفص الرجراجي، وأبو مهدي بن علال، وأبو يعقوب يوسف بن منحوت أستاذ البلد الجديد، وأبو زيد عبد الرحمن الجاديري، وأبو وكيل ميمون ومولاه أبو عبد الله الفخار وعليه جود القرآن العزيز وعنه حدثني بقراءة نافع. وقد قرأت عليه ختمات كما تقدم، وهذا سند عالٍ ساوٍت فيه شيخ شيخنا الأستاذ أبي عبد الله الصغير، والله الحمد، وكانت فيه دعابة رحمه الله تعالى.

ولد رحمه الله فيما يغلب على ظني سنة تسعين من القرن الذي قبل هذا القرن، ومات بعد السبعين من هذا القرن، ودفن بأرضه خارج باب القورجة ^(٢) أحد أبواب مدينة مكناسة جدد الله عليه رحمته.

[٩] ومنهم الشيخ الفقيه الأنبل الذكي الخطيب المصقع الأكمل أبو العباس أحمد بن سعيد الحباك القيجميسي المكناسي (المتوفى سنة ٨٧٠ هـ) ^(٣).

خطب رحمه الله تعالى بالجامع الأعظم من مكناسة مدة، ثم خطب بجامع القرويين من فاس، ثم عاد لمكناسة فخطب بها، كان رحمه الله آية الله تعالى في النبيل والإدراك، معه حظ وافر من الأدب، وله ذوق في التصوف، وكان صنو شيخنا أبي عبد الله القوري نشأ معه وقرأ معه على

(١) انظر ترجمته في: نيل الابتهاج، للتبكي: ٣٧٨/١، وطبقات الحضيكي: ٥٤٢/٢، وإتحاف أعلام الناس، لابن زيدان: ٤٥١/٥.

(٢) زاوية القورجة تقع براس عقبة الزيادين، تناول على طرف منها وزير الحرية السابق الباشا عبد الله بن أحمد وصيرها من جملة روض له، وبقي الطرف الذي به المحراب على حاله، ولما احتل الفرنسيون مكناس جعلوها مركزاً للبلدية والمراقبة والشرطة، ثم بني بها بعد ذلك قصر أنيق، أفاده محقق الروض الهتون، ص: ٣٩.

(٣) انظر ترجمته في: جذوة الاقتباس، لابن القاضي المكناسي: ١٢٧/١، وإتحاف أعلام الناس، لابن زيدان: ٣١٣/١، ومعجم المؤلفين، لكحالة: ٢٣٤/١، وقد ورد في المطبوع من الروض ذكره وقال: (الفغجيميسي) ولم يعلق عليها محققه، وصحح النسبة الأولى بالقاف ابن زيدان نقلاً عن التبكي وذكر ورودها نقلاً من خط ابن غازي بالغين ثم بالياء. انظر: الإتحاف، لابن زيدان: ٣١٤/١.

أشياخه المكناسيين الذين تقدم ذكرهم، وأخذ أيضاً عن أخيه لأبيه الشيخ الفقيه الصالح الرباني أبي عبد الله محمد بن سعيد.

لازمت مجلسه رحمه الله تعالى واستفدت منه كثيراً، وقرأت عليه نحو ثلث شرح ابن عقيل على الألفية تحقيقاً وتدقيقاً ولا سيما في شواهد الشعرية.

وكان نظم بيوع الشيخ ابن جماعة التونسي محررة بما وضع عليها الإمام أبو العباس القباب، في رجز عذب بليغ أجاد فيه ما شاء، فقرأته عليه قراءة تحقيق وتدقيق ويحث وتغلغل كانت سيباً في رجوعه عن بعض أبيات الرجز المذكور وتبديلها بغيرها، فلما فرغت من قراءة الرجز المذكور عليه لفقت أبياتاً وكتبتها بعده وهي:

ألا أيها الظمان ظلت محيراً	فدونك ما يرويك نظماً مجبراً
لنجل سعيد حبر ذا القطر كله	فقد صاغ نظماً بالعلوبة حظراً
وفجر نهراً من زلال نفى الصدى	وطهر أوضار الجهالة إذ جرى
قرأت عليه النظم حتى ختمته	فمن فضله خط الإجازة أسطراً
وقال مجداً قد رويت فروجاً من	تريد وقل فيه مقلاً ومكثراً
كفى خطه من بعد هذا مصداقاً	وما خطه يخفى وسوف إذن ترى
فكتب تحتها أبياتاً بديعة ونصها:	

صدقت وقد أعملت ما قد ذكرته	فقربه عيناً ولا تخش منكراً
فأنت جدير بالإجازة صاعد	منار علوم يرتقي بك ظهراً
وقائل هذا مستعيذاً بربه	من الزهو والإعجاب والفخر والمرا
بأحمد يدري إن جرى رسم شخصه	ووالده يدعى سعيداً لدى الورى
ونسأل مولانا الذي جل أمره	وألهمنا جمعاً لما قد تقررا
سلامتنا يوم الحساب وهوله	بجاه نبي للحظيرة قد سرى
ونال مقاماً قاب قوسين إذ دنا	وحمل أمراً عالي القدر أخطرا

عليه صلاة الله ما لاح نوره وما تلي الذكر الحكيم وجبرا
وفي أحد من بعد ستين قد مضت لتاسع قرن كان ذا القول سطرًا
وإفاداته وإنشاداته كثيرة جداً، ولد رحمه الله بمكناسة في أوائل هذا القرن وتوفي في حدود
السبعين منه بفاس جدد الله تعالى عليه رحمته.

[١٠] ومنهم الشيخ الثبت الذكي الداعية أبو عبد الله محمد ابن الشيخ الأستاذ الحافظ أبي
عبد الله محمد بن يحيى بن جابر الغساني المكناسي الدار^(١).
جالسته بها واستفدت منه كثيراً، وكان معمرًا، ومن أغبط ما أخذته عنه المصافحة المروية
من طريق الخضر.

[١١] ومنهم الشيخ المبارك أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم محمد بن يحيى بن أحمد بن
محمد النفزي الحميري الشهير بالسراج^(٢).

كانت له رواية عن أبيه، عن جده الشيخ الراوية المكثر الحافظ المسند الأكمل أبي زكرياء
المذكور، وقد أجاز لي جميع ما رواه من ذلك آخر ربيع الثاني عام ستة وسبعين وثمانمائة. فمن ذلك:
الحديث المسلسل بالأولية، والحديث المسلسل بالسؤال عن الاسم وتوابعه، وناولني رحمه
الله تعالى فهرسة جده وأجاز لي جميع ما انطوت عليه بعد أن قرأت عليه بعضها، وحدثني بذلك
كله عن أبيه، عن جده صاحبها وذلك بمدينة فاس المحروسة، وهأنا أرسم في هذا الثبت كل ما
فيها من الكتب مكتفياً في سند كل كتاب منها بطريق واحد واصلًا بحكم الإجازة المذكورة
اسمي بأسماء رجالها تعلقاً بأذيالهم وتشبهاً بأحوالهم^(٣).

(١) انظر ترجمته في: توشيح الدياج، للقرافي، ص: ٢١٤، ونيل الابتهاج، للتبكي: ٢/٢٣٩، وكفاية المحتاج له: ١٨٩/٢.

(٢) هو: أبو عبد الله، محمد بن محمد بن يحيى النفزي، الحميري، الشهير بالسراج، ذكره صاحب نيل الابتهاج نقلاً عن ابن
غازي وذكر في نسبته أنه حميدي نميري ولا نظنه إلا تصحيفاً لأن نسبته لنفزة وحمير ثابتة في فهرسة الزكاري وفهرسة
ابن سودة بسندهما من طريق ابن غازي. انظر: نيل الابتهاج، للتبكي: ٢/٢٣٩، وفهرسة الزكاري، ص: ١٠٨، وسل
النصال، لابن سودة، ص: ٢٣٧.

(٣) وقد ذكر المؤلف رحمه الله في فهرسته قرابة السبعين مؤلفاً بأسانيداً اكتفينا بذكر أهمها خشية الإطالة خاصة وأن بعض
منها قد تكرر ذكره، وانظر: التعلل برسوم الإسناد، ص: ٧٤: ١١٢.

التيسير للحافظ، وشرحه: الدر الثير والعذب النмир^(١)، والتبصرة لأبي محمد مكي^(٢)،
الكافي للإمام ابن شريح الرعيني^(٣)، والمفردات^(٤) لأبي عبد الله بن شريح وابنه أبي الحسن
شريح^(٥)، والتكملة المفيدة لحافظ القصيدة لأبي الحسن القيجاطي^(٦)، والحصرية^(٧)،

(١) هو كتاب: الدر الثير والعذب النмир في شرح كتاب التيسير لأبي عمرو الداني، شرحه أبو محمد، عبد الواحد بن أبي
السداد الباهلي، الأندلسي، المتوفى سنة ٧٠٥ هـ وقد حقق في رسالة جامعية قدمها التهامي محمد بوطربوش سنة
١٩٩١ م بكلية الشريعة بفاس، انظر ترجمته في: غاية النهاية، لابن الجزري: ٤٧٧/١، وبغية الوعاة، للسيوطي،
ص: ٣١٧، والأعلام، للزركلي: ١٧٧/٤.

(٢) هو كتاب: التبصرة في القراءات السبع، لأبي محمد، مكي بن حموش بن محمد بن مختار الأندلسي، القيسي، القيرواني، المتوفى
سنة ٤٣٧ هـ وقد شرحها في كتابه الكشف عن وجوه القراءات وعللها وكتاب مشكل إعراب القرآن، والهداية إلى بلوغ
النهاية، كلها في القرآن وعلومه. انظر: معرفة القراء الكبار، للذهبي: ٣١٦/١، وغاية النهاية، لابن الجزري: ٣٠٩/٢،
والديباج المذهب، لابن فرحون: ٣٤٢/٢، وبغية الملتبس، للضبي، ص: ٤٦٩، وترتيب المدارك، لعياض: ٧٣٧/٤.

(٣) هو كتاب: الكافي في القراءات السبع، لأبي عبد الله، محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح الرعيني الإشبيلي
المالكي، الإمام المعمر، شيخ المقرئين، خطيب إشبيلية، المتوفى سنة ٤٧٦ هـ وله من المصنفات أيضاً: الاختلاف بين
الكسائي ونافع وهو نسخة خطية بمكتبة المركز انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار، للذهبي: ٣٥١/١، وغاية النهاية،
لابن الجزري: ١٥٣/٢.

(٤) لعله يريد بها بعض الروايات والطرق للقراءات التي يروها الحافظ الرعيني.

(٥) هو: أبو الحسن، شريح بن محمد بن شريح الرعيني، الإشبيلي، الخطيب المقرئ، روى عن أبيه وهو من شيوخ عياض
وابن خير الإشبيلي، توفي سنة ٥٣٩ هـ انظر ترجمته في: الغنية (فهرسة الشيوخ)، لعياض، ص: ١٥٩، والصلة، لابن
بشكوال: ٢٣٤/١، وبغية الملتبس، للضبي، ص: ٣١٨.

(٦) هي منظومة: التكملة المفيدة لحافظ القصيدة (أي الشاطبية) في مائة بيت، نظم فيها أبو الحسن، علي بن عمر بن حسين
الأندلسي، القيجاطي - نسبة إلى قيجاطة مدينة بالأندلس، الأديب، المقرئ، المتوفى بغرناطة سنة ٧٣٠ هـ - ما زاده على
الشاطبية من التبصرة لمكي، والكافي لابن شريح، والوجيز للأهوازي، انظر: غاية النهاية، لابن الجزري: ٥٥٧/١،
والديباج المذهب، لابن فرحون، ص: ٣٠٠، والكتيبة الكامنة في من لقيناه بالأندلس من شعراء المائة الثامنة، للسان
الدين بن الخطيب، ص: ٣٧، وكشف الظنون، لحاجي خليفة: ٦٤٦/١، وهدية العارفين، للبغدادي: ٧٢٣/١.

(٧) هي نظم في قراءة الإمام نافع في أكثر من مائتي بيت على قافية الراء نظمها أبو الحسن، علي بن عبد الغني الفهري،
القيرواني، المعروف بالحصري، الضرير، الأديب وله حصرية أخرى في الأدب مشهورة أولها:

يَا لَيْلُ الضَّبِّ مَتَى غَلُّهُ أَقِيَامُ السَّاعَةِ مَوْعِدُهُ

وقد تناول الرائية بالشرح محمد بن عبد الرحمن بن الطفيل بن عزيمة الإشبيلي، المتوفى سنة ٥٤٣ هـ وسمى شرحه
"الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية"، وأبو عبد الله محمد بن سليمان المعافري الشاطبي المتوفى سنة ٦٧٢ هـ
انظر ترجمته في: جذوة المقتبس، للحميدي، ص: ٣١٤، والصلة، لابن بشكوال: ٤٣٢/٢، ومعجم الأدباء، لياقوت:
٣٩/١٤، وأدباء مالقة، لابن عسكر، ص: ١٥٧، والحلة السبراء، لابن الأبار: ٥٤/٢.

والخاقانية^(١)، والمقنع^(٢)، والممتع في تهذيب المقنع لأبي عبد الله بن الكهاد^(٣)، ومختصر المقنع لابن البقال^(٤)، والبارع في قراءة نافع لأبي عبد الله بن أجروم^(٥)، ومورد الظمآن في رسم أحرف القرآن لأبي عبد الله الخراز، وجميع تأليف أبي عبد الله الخراز المذكور.

[١٢] ومنهم الشيخ الفقيه القاضي المدرس المفتي أبو محمد عبد الله بن عبد الواحد الوريابجلي (المتوفى سنة ٨٩٤ هـ)^(٦).

جالسته وذاكرته كثيراً واستفدت منه كثيراً في الفقه وأصوله وأصول الدين، وأجاز لي متلفظاً وخاطباً جميع ما حمّله عن شيوخه.

ومن أدركه من شيوخ الفاسيين الشيخ العالم المحقق أبو القاسم التازغدري، والشيخ الفقيه المحدث الحافظ أبو محمد عبد الله العبدوسي، والشيخ العالم المتفنن أبو عبد الله العكرمي، والشيخ الخطيب أبو القاسم محمد بن يحيى السراج، وحدثني عنه بكتاب العملة، وقد ذكرنا بعض طرقه فيها في ترجمة ولده شيخنا أبي عبد الله.

ومن لقي من شيوخ تلمسان المحروسة الإمام العلم العلامة الصدر الأوحى المحقق النظار الحجة العالم الرباني سيدي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن مرزوق العجيسي، وقد حدثني

(١) هي نظم في حسن أداء القرآن لأبي مزاحم، موسى بن عبيد الله الخاقاني، المقرئ، المجود، المتوفى سنة ٣٢٥ هـ انظر: غاية النهاية، لابن الجزري: ٢/ ٣٢٠، وجامع الشروح والحواشي، لحبشي: ١٥٤٨/ ٢.

(٢) هو كتاب: المقنع في معرفة مرسوم مصاحف الأمصار، لأبي عمرو الداني وقد نظم الكتاب الشاطبي أبو محمد القاسم ابن فيرة الشاطبي المتوفى سنة ٥٩٠ هـ في القصيدة المعروفة بعقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد (الشاطبية الصغرى)، وقد طبع المقنع في دمشق سنة ١٩٨٣ م بتحقيق محمد أحمد دهمان.

(٣) هو كتاب: المتع في تهذيب المقنع، اختصر فيه أبو عبد الله، محمد بن أحمد اللخمي، البلشي، الأندلسي، المعروف بابن الكهاد، المتوفى سنة ٧١٢ هـ كتاب المقنع السابق. انظر: شجرة النور، لمخلوف، ص: ٢١٢.

(٤) هو: أبو عبد الله، محمد بن محمد بن علي؛ عرف بابن البقال، التازي الأصل الفاسي الموطن، كان له باع في الفلسفة وغيرها ثم ترك ذلك وأكب على الفقه والقراءات أورد له الونشريسي أجوبة في نوازل فقهية في المعيار، انظر ترجمته في: نيل الابتهاج، للتنبكي: ٢/ ٣٦، وسلوة الأنفاس، للكتاني: ١٧٨/ ٢.

(٥) هو نظم نادر في قراءة الإمام نافع لأبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، الفاسي، النحوي، المقرئ، المشهور بابن أجروم وصاحب "المقدمة الأجرومية" المشهورة في النحو، وعليها قامت شهرته في المشرق والمغرب وقد عثر الدكتور عبد الهادي حميتو عليها في مجموع بالخزانة الصيحية بسلا، وقام بنشرها في موسوعته العظيمة عن قراءة الإمام نافع. انظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة، لحميتو: ٢/ ٣٦٥.

(٦) انظر ترجمته في: جذوة الاقتباس، لابن القاضي: ٢/ ٤٣٩، وشجرة النور، لمخلوف، ص: ٣٤١.

بكثير من مناقبه وصفة إقراءه وقوة اجتهاده وتواضعه لطلبة العلم وشدته على أهل البدع، وما اتفق له مع بعضهم، إلى غير ذلك من شيمه الكريمة ومحاسنه العظيمة، والشيخ العالم الإمام أبو الفضل بن إبراهيم بن الإمام أوقفني على ما كتب له بخط يده عام أربعة وثلاثين وثمانمائة، والشيخ الفقيه المحقق الشريف الحسيب الأفضل أبو الربيع سليمان بن الحسن البوزيدي، والعالم المحقق أبو عبد الله بن العباس، أوقفني على كتبه له بخطه بالإجازة له في جميع ما حملة أو يحمله وجميع مروياته ومسموعاته مما تضمنه برنامج شيوخه، وذكر أنه قرأ معه جملة صالحة من شرح التسهيل لمؤلفه، وبعض جمل الخونجي وساجله في مهمات من مسائل الفقه، فرأى دخلته مملوءة الجراب. انتهى.

وقد أدركت هذا الشيخ لو وفقت للقاءه

وما أنا إلا كالمصلي بقفرة إذا لم يجد ماء تيمم بالتراب

والشيخ الفقيه الحاج الرحال أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد المصمودي الماجري.

وكانت إجازة أبي محمد عبد الله المذكور إياي في آخر ربيع الثاني عام ستة وسبعين وثمانمائة عرفنا الله تعالى ببركته بمنه.

[١٣] ومنهم الشيخ الفقه الصالح العالم العامل الزاهد الورع أبو عبد الله محمد بن يحيى

البادسي^(١).

جالسته كثيراً وصاحبه في السفر مراراً واجتمعت معه ومع غيره على قراءة جمع الجوامع لابن السبكي تفقهاً وبحثاً وعلى المذاكرة في العلم. وحدثني رحمه الله تعالى أنه أجاز له الشيخ الإمام العالم الصالح المؤلف الجامع المعمر أبو زيد عبد الرحمن بن مخلوف الثعالبي في كل ما تجوز له وعنه روايته. فقلت له: يا سيدي أجزلي ما أجازك فيه، فقال لي: يا حسيبي قد أجزت لك جميع ما أجازته لي.

[١٤] ومنهم الشيخ الأستاذ المحقق الصالح الورع أبو الفرج محمد بن محمد بن موسى بن

أحمد الطنجي (المتوفى سنة ٨٩٣ هـ)^(٢).

(١) لم أقف عليه في ما بين يدي من مصادر.

(٢) انظر ترجمته في: توشيح الديباج، للقرافي، ص: ٢١٨، وجذوة الاقتباس، لابن القاضي: ٢٤٣/١، وذكر أن وفاته ٨٨٩ هـ ونيل الابتهاج، للتبكي: ٢/٢٤٥، وسلوة الأنفاس، للكتاني: ١٣٢/٢، وفهرس الفهارس، لعبد الحي

أخذ عن الشيخ المعمر أبي مهدي عيسى المغراوي وعن الشيخ أبي محمد عبد الله العبدوسي وعن الأستاذ أبي عمران موسى بن عبد المؤمن تلميذ أبي الفضل بن المجراد الساوي وعن شيخنا معاً الأستاذ أبي عبد الله الصغير والفقهاء أبي عبد الله القوري وعن الشيخ الفقيه الراوية العلامة أبي سعيد بن أبي محمد عبد الله بن أبي سعيد السلوي وعن ولده الفقيه أبي عبد الله.

وقد جالسته كثيراً للمذاكرة واجتمعنا بجامع القرويين عمره الله تعالى على قراءة صحيح البخاري حتى ختمناه تحقيقاً وتدقيقاً وبحثاً ومطالعة لما نحتاج إليه من الغريب ونحوه. وقرأت عليه أيضاً بعضه وأجاز لي سائره، وقرأت عليه أيضاً بعض صحيح مسلم وأجاز لي سائره، وقرأت عليه فهرسة أبي شامل الشمني^(١) التي عددنا ما انطوت عليه في ترجمة شيخنا الأستاذ أبي عبد الله الصغير، وتفرغت من قراءة ذلك كله بفاس في العشر الأول من المحرم فاتح عام ستة وسبعين وثمانمائة، وأجاز لي جميع ذلك بأسانيده المتقدمة كلها، وحدثني بذلك عن الشيخ أبي سعيد المذكور إجازة له عام ستة وأربعين وثمانمائة، وعن ابنه أبي عبد الله المذكور قراءة لبعض الصحيحين وإجازة في بقيتهما وفي سائر ما انطوت عليه الفهرسة بأسانيدها السالفة، وكانت إجازة أبي عبد الله إياه عام تسعة وخمسين وثمانمائة.

وقد أدركت أبا عبد الله بن أبي سعيد وجالسته ولكن ما كتب الله تعالى لي أن أروي عنه إلا بواسطة هذا الشيخ وبواسطة شيخنا الأستاذ أبي عبد الله الصغير. وما برز من الغيب فهو المختار.

[١٥] ومنهم الشيخ الفقيه المحدث الراوية الرحال أبو محمد عبد القادر زين الدين بن عبد الوهاب بن أحمد البكري المقدسي الشافعي^(٢).

قدم هذه البلاد سنة ثمانين وثمانمائة فذاكر في الفقه وغيره جماعة من أصحابنا، فلما ورد على مدينة مكناسة سلكت معه هذا الأسلوب نتذاكر الفرع فنذكر مذهب مالك فيه ويذكر مذهب الشافعي وربما يمل في ذلك نص المنهاج وكان مستحضره له. واستفاد بعضنا من بعض فوائد جمعة.

(١) هو: أبو شامل، محمد بن محمد بن الحسن بن علي التميمي، الإسكندري، الشهير بالشمني من أصحاب الحافظ العراقي، انظر ترجمته في: فهرس الفهارس، لعبد الحي الكتاني: ١/١٥٨.

(٢) لم أقف عليه في ما بين يدي من مصادر.

وكان له نظر في الحساب فاستجازني في الرجز الذي لفقته فيه المسمى بمنية الحساب فأجزتها له وحمل منها نسخة بخطي. واستجزته فيما حمله عمن لقي بالعراق والحجاز والشام ومصر فأجاز لي جميع ذلك إجازة عامة وكتب لي ذلك بخطه، ولد رحمه الله تعالى بالشام وتوفي ببلاد مزاوره البربر عفا الله عنا وعنه بمنه.

[١٦] ومنهم الشيخ الإمام العالم العلامة تاج المحدثين وإمام المسنين فخر الدين أبو عمرو عثمان بن محمد بن عثمان الديلمي المصري (المتوفى سنة ٩٠٨ هـ)^(١).

وهو حي لهذا العهد والله تعالى أعلم، كان أخونا الأود الخلاصة الصفي الفقيه المحدث الفقير الصوفي أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي الشهير بزروق قد استجازه لي ولأحمد ولدي - وفقه الله تعالى - وللشيخ الفقيه أبي مهدي عيسى الماواسي وللقيه المحصل أبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي وللقيه أبي عمران موسى العقدي ولقاضي الجماعة أبي عبد الله محمد بن محمد بن عيسى بن علال المصمودي رحمه الله تعالى، وذلك عام خمسة وثمانين وثمانمائة. فكتب بخط يده ما نصه: قد أجزت لمن سمي في هذا الاستدعاء المبارك أن يروي عني... قاله وكتبه فقير رحمة الله الغني به عمن سواه عثمان بن محمد بن عثمان بن ناصر الديلمي ثم المصري الأزهري القاهري. انتهى.

وقد أنهى إلينا الأخ المستجيز المذكور نفعه الله تعالى أسانيد بعض هذه المصنفات مع بعض المسلسلات، وفي أسانيد بعض ذلك تشعيب وتطويل، فلنقتصر منه في هذا الثبت على ما خف وسهل، والله سبحانه المستعان.

[١٧] ومنهم الشيخ الإمام العالم العلامة الحافظ الناقد المسند المكثّر الأكمل أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان السخاوي المصري القاهري الشافعي (المتوفى سنة ٩٠٢ هـ)^(٢).

(١) انظر ترجمته في: الضوء اللامع، للسخاوي: ١٤٠/٥ والكواكب السائرة، للغزي: ٢٥٩/١، والنور السافر، للعيدروس، ص: ٤٦.

(٢) انظر ترجمته في: الضوء اللامع، للمترجم نفسه: ٢/٨، والنور السافر، للعيدروس، ص: ١٦، والكواكب السائرة، للغزي: ٥٣/١، وبدائع الزهور، لابن إياس: ٣٢١/٢، والأعلام، للزركلي: ١٩٤/٦.

وهو، والله أعلم، حي لهذا العهد بالديار المصرية، استجازه الأخ الصفي المذكور لنا وللمذكورين في ترجمة الشيخ قبله سنة خمس وثمانين وثمانمائة فكتب أنه أجاز لنا جميع مروياته المصنفة على الأبواب والمسانيد والحروف وسائر الفوائد الثرية والمشیخات والمعاجم وغير ذلك على اختلاف أنواعه وتباين أقسامه وهي كثيرة جداً لا تمكن الإحاطة باستيفائها.

[١٨] ومنهم الشيخ الإمام علم الأعلام وفخر خطباء الإسلام سلالة الأولياء وخلف الأتقياء والأرضياء المسند الراوية المحدث العلامة المتفنن القدوة الحافل الكامل أبو عبد الله محمد ابن سيدنا شيخ الإسلام وخاتمة العلماء الأعلام، الخبر، البحر، الناقد، النافذ، التحرير، المشاور، العمدة، الكبير، ذي التصانيف العديدة والأنظار السديدة أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر ابن مرزوق العجيسي (المتوفى سنة ٩٠١ هـ)^(١).

جدد الله تعالى عليهم رضوانه وأسكنهم جنانه، بعث لي ولولدي محمد وفقه الله تعالى بإجازة عامة مطلقة تامة تحتوي على كل ما يجوز له وعنه روايته من مقروء ومسموع، مفرق ومجموع ومجاز ظاهر أو مكنون في أي فن من الفنون من مثور أو منظوم في منقول أو مفهوم. وأذن لنا أن نروي عنه كل ما صح عندنا أنه داخل تحت روايته متلفظاً بذلك وأمرأً لتعذر بصره بكتابته، وأخبرنا أن له شيوخاً أعلاماً سوى أبيه منهم من أهل بلده تلمسان: الإمام العالم النظار الحجة أبو الفضل بن إبراهيم بن أبي زيد بن الإمام، ومنهم قاضي الجماعة الإمام العلامة المشاور المعمر أبو الفضل أبو القاسم ابن شيخ الجماعة أبي عثمان سعيد العقباني، وغيرهما من أئمة تلمسان حرسها الله تعالى، ومن غير أهل بلده: الأستاذ المقرئ العالم أبو العباس أحمد بن محمد ابن عيسى اللجائي الفاسي، والإمام العالم الولي الصالح المحدث أبو زيد عبد الرحمن بن محمد ابن مخلوف الثعالبي الجزائري، والإمام العالم الفقيه النظار أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم المشدالي البجائي، والإمام قاضي الجماعة العالم المحقق أبو عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم بن عقاب الجذامي التونسي، والإمام العالم الراوية الرحال قاضي الأنكحة أبو محمد عبد الله بن أبي

(١) هو: أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد ابن مرزوق، عرف والده بالحفيد أبي الفضل، وعرف هو بالكفيف، وجده ابن مرزوق من أجلة العلماء وله فتاوى في المعيار. انظر ترجمته في: نيل الابتهاج، للتبكي: ٢/ ٢٦٢، والطبقات، للحضكي: ١/ ٢٤٣.

الربيع سليمان بن قاسم البجيرى التونسي، وشيخ الإسلام الحافظ المحدث الكبير أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر الشافعي العسقلاني.

وكل هؤلاء أجازوه الإجازة العامة الشاملة لجميع ما يجوز لهم وعنهم روايته. وسمع وقرأ على غير ابن حجر منهم، فإن ابن حجر إنما كتب بالإجازة لأولاد مرزوق عام تسعة وعشرين، قال: وأنا إذ ذاك منهم لأن مولدي في منتصف ليلة الثلاثاء غرة ذي القعدة أربع وعشرين وثمانمائة.

فهؤلاء هم الأئمة الذين سَمَّى لنا مجيزنا المذكور فيما بعث به إلي ومن اليّن أن مرويات هؤلاء لو تتبعت بأسانيدھا وتشعب طرقها لم يسعها إلا عدة مجلدات، وقد تناولت إجازته لنا جميعها والله الحمد، على أنه سمى لنا بعض مروياته عن أبيه مقتصرأً منها على بعض مشاهير الكتب تبركاً وتنشيطاً.

سادساً: تلامذته :

لما رأينا أن من الإطالة أن نذكر تلامذة ابن غازي بل هو من العسف أن ندعي أن لنا أن نحصرهم ؛ فمن لقب بشيخ الجماعة وكان على قدره لا يمكن لباحث أن يتبع من تتلمذ له بالحصص، قال التنبكي في النيل: "أخذ عنه خلق لا يحصون"^(١)، وقد يعد من القوات والتقصير أن لا نذكر من تتلمذ لهذا العلم فلنكتف منهم ببعض هؤلاء من النخبة الأعلام^(٢)، ممن كان له باع واشتهر بالفقه أو الرواية أو القراءات أو اللغة دون غيرهم ولنقف على ذكر بعضهم فمنهم:

(١) نيل الابتهاج، للتنبكي: ٢/ ٢٧٢.

(٢) ومن المستغرب أن ينحو الأستاذ الدكتور عبد الهادي حميتو باللائمة على الشيخ عبد الله گنون لأنه اكتفى بإيراد ستة فقط من تلامذة ابن غازي قال: (وذلك ولا شك لا يتناسب مع ما ذكر من عموم الأخذ عنه في الجهات والأقطار ومهما يكن الباعث عليه من طلب للاختصار فمن شأنه أن يفوت على الدارس ذلك التمثل الصحيح الذي يسعى إلى تحصيله)، وقد عدد هو خمسين تلميذاً لابن غازي في موسوعته عن قراءة الإمام نافع: ٤/ ١٤٥: ١٨٣، وما كان أغناه عن هذه الكثرة، خاصة وأنه قد عد فيهم التنبكي صاحب نيل الابتهاج متعللاً بقل ذلك عن الإنحاف - وهو غريب لمن كان في مثل حصافته وتبعه للنقول وتمحيصه للرأي - فالتنبكي المولود ٩٦٣ هـ - كما صرح في ترجمته لنفسه بكفاية المحتاج: ٢/ ٨٥ - أي بعد وفاة ابن غازي بأربعة عقود لا يصلح أن يعد بين تلامذة ابن غازي، وكلنا ذكره أحمد بن سليمان السكيري، المتوفى سنة ٩٨٢ هـ ناقلاً ذلك عن الجنوة وأراه وهماً قبيحاً الجنوة: ١/ ١٣٤، أنه (أخذ عن الفقيه غازي ولد ابن غازي)، أي الابن محمد غازي. ولا أحسب مثل هذه تمر هكنا بين يديه !

- * أبو محمد، عبد الواحد بن أحمد بن يحيى ابن الونشريسي، المتوفى سنة ٩٥٥ هـ^(١)، انتهت إليه رئاسة العلم في فاس في وقته، وجمع بين الفتيا والقضاء والتدريس، وهو من أجل تلامذة ابن غازي وأحبهم إلى قلبه كان يكتب له ما يحتاجه، وكان ابن غازي يقدمه على عديد من ذوي الأسنان^(٢)، وهو نجل صديقه وصنوه أبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي صاحب المعيار.
- * أبو العباس، أحمد بن علي بن قاسم الزقاق، التجيبي، الفاسي، المتوفى سنة ٩٣٢ هـ^(٣)، فقيه من بيت علم وفقه، شرح نظم والده المشهور في الفقه المعروف بلامية الزقاق^(٤).
- * أبو العباس، محمد بن محمد بن أحمد بن غازي ولد الشيخ ابن غازي المتوفى سنة ٩٤٣ هـ^(٥)، المعروف بغازي، أحد ولديه المذكورين بالرواية عنه أجاز له ولجماعة معه بجميع ما اشتملت عليه فهرسته وذيلها، في الإجازة نقلها ابن زيدان في الإتحاف، ونشر صورتها بخط ابن غازي^(٦).
- * أبو الحسن، علي بن موسى بن هارون المطغري، الفاسي^(٧)، المتوفى سنة ٩٥١ هـ كان من فحول العلماء تولى الفتيا والتدريس بفاس، وانتهت إليه رئاسة العلم في وقته فكان شيخ الجماعة بفاس، وإليه تشد الرحال، ذكر أنه لازم ابن غازي تسعاً وعشرين سنة من حين هجرته من مكناسة وقدمه على فاس سنة ٨٩١ هـ إلى عام ٩١٩ هـ سنة وفاته رحمه الله^(٨).

(١) انظر ترجمته في: فهرس أحمد المنجور، ص: ٢٦، ونيل الابتهاج، للتنبكي: ٣٢١/١، وجذوة الاقتباس، لابن القاضي: ٢٠٦/١، وأزهار الرياض، للمقري: ٢٢٤/١، ونفح الطيب، له أيضاً: ٤٠٦/٧، ونشر الثاني، للقادري: ٢٨/١، وطبقات الحضيكي: ٢/٢٠٠، والفكر السامي، للحجوي: ١٠١/٤، والإعلام، للسملالي: ٢٣/٢.

(٢) فهرسة المنجور، ص: ٥٣.

(٣) انظر ترجمته في: جذوة الاقتباس، لابن القاضي: ١٣٣/١، وسلوة الأنفاس، للكتاني: ٣٠٩/٣، والطبقات، للحضيكي: ٢٤/١.

(٤) هي المنظومة المعروفة بتحفة الحكام في مسائل التداعي والأحكام، لأبي الحسن، علي بن قاسم بن محمد التجيبي، المعروف بالزقاق، الفاسي، المتوفى سنة ٩١٢ هـ وتوجد منها نسخة خطية بمركز نجيبوية للمخطوطات وخدمة التراث تحت رقم (٣٢١).

(٥) انظر ترجمته في: جذوة الاقتباس، لابن القاضي: ٣٢١/١، وسلوة الأنفاس، للكتاني: ٧٧/٢.

(٦) انظر: الإتحاف، لابن زيدان: ١٢/٤.

(٧) انظر ترجمته في: درة الحجال، لابن القاضي، ص: ٤٠٨، وكفاية المحتاج، للتنبكي، ص: ٧٤، وفهرس الفهارس، للكتاني: ٤٢٥/٢.

(٨) انظر: فهرسة المنجور، ص: ٤٤.

* أبو العباس، أحمد بن محمد بن يوسف الصنهاجي، الشهير بالدقون، المتوفى سنة ٩٢١ هـ^(١)، خطيب القرويين، كان من أصحاب ابن غازي ومن شاركه في الأخذ عن شيخه أبي عبد الله الصغير.

* أبو علي، الحسن بن عثمان التاملي الجزولي المتوفى سنة ٩٣٢ هـ^(٢)، إمام في القراءات من أهم أصحاب ابن غازي وأوسعهم تأثيراً في بلاد السوس، قال ابن القاضي: "فقيه حافظ مشارك متفنن، انتفع به ببلاد جزولة خلق كثير، أخذ عن أبي العباس أحمد الونشريسي، وأبي عبد الله محمد بن أحمد بن غازي وغيرهما"^(٣).

* أبو عبد الله، محمد بن أبي جمعة الوهراني، المغراوي، المعروف بشقرون، الفقيه، الفاسي، المتوفى سنة ٩٢٩ هـ^(٤). أحد تلامذة ابن غازي، وله فيه رثاء مشهور، وله من الصانيف "الجيش الكمين في الكر على من يكفر عوام المسلمين"، و"جامع جوامع الاختصار والبيان فيما يعرض بين المعلمين وآباء الصبيان"^(٥).

* أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن مجبر المساري، النحوي، الفرضي، المقرئ، المتوفى سنة ٩٨٣ هـ^(٦)، شيخ الجماعة في زمنه بفاس في أكثر من فن، عاش حتى انفرد بالرواية عن الكبار، وأخذ عنه الناس.

* أبو القاسم بن محمد بن إبراهيم الدكالي، المتوفى سنة ٩٧٨ هـ^(٧) أحد أكابر أصحاب ابن غازي من طريقه يسند القراءات من طريق ابن غازي المتأخرون، وذكر أبو العباس المنجور أنه كان صهرا للشيخ أبي عبد الله الهبطي - صاحب الوقف - على ابنته، وأنه كان ممتعاً بسبب ذلك

(١) انظر ترجمته في: توشيح الدياج، للقراقي، ص: ٤٢، ونيل الابتهاج، للتبكي: ١/١٤٦، وسلوة الأنفاس، للكتاني: ٣/٢٤٨.

(٢) انظر ترجمته في: درة الحجال، لابن القاضي، ص: ١٢٤، ومناقب الحضيكي: ١/٢٤٠.

(٣) انظر: درة الحجال، لابن القاضي، ص: ١٢٤.

(٤) انظر ترجمته في: توشيح الدياج، للقراقي، ص: ٨٩، ونيل الابتهاج، للتبكي: ١/٢١٤، وفهرس الفهارس، للكتاني: ١٠٦٥/٢.

(٥) توجد منه نسخة خطية بالخزانة العامة بالرباط، تحت رقم (٢٠٠٨ / ٢٥٥) وأخرى بالخزانة الحسنية تحت رقم (١٥٤١).

(٦) انظر ترجمته في: فهرسة المنجور، ص: ٦٣، وجذوة الاقتباس، لابن القاضي: ١/٢٥٠، وفي نشر المثاني، للقادري:

٤٧/١، واسمه فيه أحمد بن محمد بن مجبر وولادته ٨٩٨ هـ ووفاته ٩٨٥ هـ.

(٧) انظر ترجمته في: فهرسة المنجور، ص: ٦٥، وأبو القاسم اسمه وكنيته أبو محمد.

بالخزانة الغنية التي كانت في هذا البيت مما كان عوناً له على الطلب وهو أجل أصحاب ابن غازي وأكثرهم أصحاباً^(١).

* عبد الله بن عمر المدغري أو المضغري، المتوفى سنة ٩٢٧ هـ^(٢)، نسبة إلى مدغرة سجلهاسة، فقيه فرضي حيسوي، أخذ عن أبي العباس، أحمد الونشريسي، ويعد من كبار الأخذين عن ابن غازي وقد شاركه في الأخذ عن القوري.

* أبو محمد عبد الرحمن بن علي بن أحمد القصري، الفاسي، السفياي، المعروف بسُّقَيْن، المتوفى سنة ٩٥٦ هـ^(٣)، إمام عصره، ووحيد وقته ودهره، أخذ عن ابن غازي وزروق وغيرهما.

* أبو عبد الله، محمد الكفيف الأنفاسي، الأديب، المتوفى سنة ٩٢٨ هـ^(٤)، من أصحاب ابن غازي له فيه أشعار ذكر منها ابن القاضي في "درة الحجال" أبيات أوردناها عند ذكر الشاء عليه.

* أبو الحسن، علي بن عيسى الراشدي المتوفى سنة ٩٦١ هـ^(٥)، الأستاذ النحوي، ذكره المنجور، وقال: قرأ على شيخ الجماعة الإمام أبي عبد الله بن غازي، وجمع عليه القراءان العزيز بالقراءات السبع، وأجازه فيه وفي غيره^(٦).

* أبو عبد الله، محمد بن أبي جمعة الهبطي، الصماتي، الفاسي، الفقيه النحوي، الفرضي، المقرئ، المتوفى سنة ٩٣٠ هـ^(٧)، صاحب كتاب "تقييد وقف القرآن"^(٨) الذي ارتضاه المغاربة في تحديد مواطن الوقف بأنواعه الجائر والواجب واللازم والممنوع في الرسم والأداء في قراءة الإمام نافع.

(١) قراءة الإمام نافع، لحميتو: ١٦٩/٤.

(٢) انظر ترجمته في: جذوة الاقتباس، لابن القاضي: ٤٤٠/٢.

(٣) انظر ترجمته في: نيل الابتهاج، للتبكي: ٢٩٠/١، وسلوة الأنفاس، لمحمد بن جعفر الكتاني: ١٧٩/٢، وفهرس

الفهارس، للكتاني: ٩٨٧/٢.

(٤) انظر ترجمته في: نيل الابتهاج، للتبكي: ٢٧٦/١، وجذوة الاقتباس، لابن القاضي: ٢٤٥/١، ودرة الحجال، له أيضاً،

ص: ٢٠٨.

(٥) انظر ترجمته في: فهرسة المنجور، ص: ٦٧، وقراءة الإمام نافع، لحميتو: ١٦٢/٤.

(٦) فهرسة المنجور، ص: ٦٧ و ٦٨.

(٧) انظر ترجمته في: كفاية المحتاج، للتبكي: ٢٢١/٢، وسلوة الأنفاس، للكتاني: ٣٠٣/١، قراءة الإمام نافع، لحميتو:

١٩٣/٤.

(٨) ولدينا نسخة مخطوطة أصلية منه بحوزتنا بمكتبة مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، وقد طُبِع مؤخراً بتحقيق

الدكتور الحسن وكاك.

سابعاً : مؤلفاته :

قال ابن غازي رحمه الله في فهرسته^(١) عن مؤلفاته:

وأما الكتب التي لفقتها فالذي تم منها: "إنشاد الشريد من ضوال القصيد"، و"منية الحساب"، وشرحها "بغية الطلاب"، و"الجامع المستوفي لجداول الحوفي"، و"تحرير المقالة في مهمات الرسالة"، و"تفصيل عقد الدرر"، وتذييل الخزرجية مشروحاً وهو المسمى "بإمداد أبهر القصيد ببحري أهل التوليد وإيناس الإقعاد والتحرير بجنسهما من الشريد"^(٢)، و"المسائل الحسان المرفوعة إلى خبر فاس وتلمسان"، وإن سهل الله تعالى في إكمال هذا المجموع ببركتكم، فلنسمه "التعلل برسوم الإسناد بعد انتقال أهل المنزل والناد".

وأما الذي لم أفرغ منه بعد: "فالروض الهتون فيمن دخل مكناسة الزيتون"، و"شفاء الغليل في شرح خليل"، و"تكميل التقييد وتحليل التعقيد على المدونة" فإن كان في العمر فسحة وأعانا الله تعالى على إتمامه فسيخرج إن شاء الله تعالى في عدة مجلدات، وأرجو أن تكون منفعة عظيمة بحول الله وقوته.

وقال مستدركاً: وقد كنت ذكرت في آخر التعلل برسوم الإسناد أنني لم أكن فرغت من تأليف "الروض الهتون" و"شفاء الغليل" و"تكميل التقييد" وبعد ذلك كملت جميعها والله الحمد، ثم وضعت على صحيح البخاري "إرشاد اللبيب إلى مقاصد حديث الحبيب" صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم وعظم، وكملته والله المنة"^(٣).

وتتمياً للفائدة نعرف بكل من المؤلفات التي أشار إليها المؤلف رحمه الله فيما تقدم وغيرها مما لم يذكره لمزيد البيان:

(١) انظر: التعلل برسوم الإسناد، للمؤلف، ص: ١٧٠.

(٢) وقد يذكر العنوان اختصاراً بغير شطره الأخير وهو ما جعل البعض يعده مصنفاً مستقلاً والإقعاد عيارة عن اختلاف العروض من بحر الكامل وخصّوه به لكثرة حركات أجزائه. انظر: تاج العروس، للزبيدي: باب الدال المهملة فصل القاف.

(٣) انظر: التعلل برسوم الإسناد، للمؤلف وتذييله عليه، ص: ١٩٢.

١- إنشاد الشريد من ضوَال القصيد^(١)، هو كتاب متوسط الحجم، في القراءات وهو "تقريرات على الشاطبية"^(٢)، وكان واسع الانتشار عند علماء القراءة بفاس، والكتاب في جملته مذاهب واختيارات ابن غازي وشيخه الصغير في الأداء للقراء السبعة من طرق الشاطبية والتيسير، وقد ضمن في الكتاب شرحه لرجزه فصل المقال الآتي.

قال حميتو: "وبه وبأرجوزته في قراءة نافع تسنم الشيخ مكانه في مصاف أئمة هذا الشأن، ونال الخطوة الزائدة عند المتأخرين باعتباره في نظرهم خاتمة المحققين، وإمام المقرئين."^(٣)

٢- منية الحساب^(٤)، هي منظومة في الحساب نظم فيها كتاب "تلخيص الحساب في عمل الحساب"^(٥) لأبي العباس أحمد بن عثمان الأزدي، المعروف بابن البناء المراكشي، الفارسي، المتوفى سنة ٧٢١ هـ يقول في مطلعها:

يقول راجي العفو والمفاز	محمد بن أحمد بن الغازي
وبعد فاقصد بذا الكتاب	نظم المهمات من الحساب
ضمته مسائل التلخيص	وربما أزيد في التمهيد
وربما استغنيت بالتلويح	مخافة الطول على التصريح

وكان الفراغ من نظمه سنة ٨٧٤ هـ.

(١) له نسخة خطية بالخزانة المحجوبة، بالسوس، ضمن مجموع تحت رقم (٢٥٦)، وأخرى في خزانة مسجد مولاي عبد الله الشريف بوزان ضمن مجموع تحت رقم (١٢٣٠)، وقام السيد حسن العلمي بتحقيقها في رسالة نوقشت في شهر يناير ١٤١٠ هـ للحصول على دبلوم الدراسات العليا من دار الحديث الحسنية بالرباط. انظر: فهرس ما لم يفهرس من المخطوطات العربية في الخزانات بالملكة المغربية، ص: ٢٥.

(٢) قال الدكتور عبد الهادي حميتو في موسوعته "قراءة الإمام نافع عند المغاربة ٧٠ / ٤: وهي تسمية في نظري أليق به وأعلق من قول السوداني في النيل - أي نيل الابتهاج بتطريز الدياج - "تكلم فيه على الشاطبية". أو قول الشيخ عبد الله گنون: "ذيل به نظم الشاطبية في علم القراءات"، فضلا عن قول ناشر فهرسته: "هو شرح الشاطبية".

(٣) انظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة، لحميتو: ٧١ / ٤.

(٤) توجد منه نسخة خطية، في مكتبة عبد الله گنون برقم (١٠٤٨٨).

(٥) للكتاب عدة نسخ خطية منها نسخة المتحف البريطاني تحت رقم: (٤١٧ / ١٨٠)، والأسكوريال (٤٤٨)، ودار الكتب المصرية (١٧٩ / ٥)، والأزهرية: (٤٣٨٥ / ٣٨) وأخرى بحوزتنا بمركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث تحت رقم (٣٢٦).

٣- بغية الطلاب شرح (منية الحساب) شرح فيه ابن غازي رجزه السابق، وقال في مقدمته: وبعد فهذا "بغية الطلاب شرح منية الحساب" قصدت فيها بالذات التفسير لجوامع ألفاظها والتتقير عن موانع ألحاظها. وكان الفراغ من الشرح سنة ٨٩٥ هـ وقد طبع بفاس سنة ١٣١٧ هـ.

٤- الجامع المستوفي لجداول الحوفي (أو: إزالة اللثام عن مبتسم فرائض الحوفي الإمام)^(١) هو شرح لجداول في علم الفرائض^(٢) ألفها أبو القاسم أحمد بن محمد بن خلف الحوفي، الإشبيلي، المالكى المتوفى سنة ٥٨٨ هـ^(٣).

٥- تحرير المقالة في مهمات الرسالة^(٤)، وقد يطلق عليها: "النظائر"، أو "نظائر الرسالة" وهي منظومة في نظائر الرسالة الفقهية لابن أبي زيد القيرواني أتى فيها بنظم بديع محكم جمع فيه لما في الرسالة من أشباه ونظائر، قال في مطلعها:

قال ابن غازي واسمه	محمد الله ربي الكريم أحمد
مصليا على النبي المجتبى	وآله والتابعين النجباء
وأستعين الله في مقالة	تحوي نظائراً من الرسالة

(١) للكتاب نسخة خطية بالخزانة الحسنية، تحت رقم (١٠١٣٦)، وبالخزانة الصيحية بسلا تحت رقم (١١٨٥)، وأخرى بخزانة مؤسسة علال الفاسي تحت رقم (٣٩٦ع) وأخرى بخزانة المخطوطات الحسنية بالزاوية الحمزاوية بإقليم الرشيدية تحت رقم (٢٦٢).

(٢) لا يقصد بالفرائض ما اصطلح عليه بالأنصبة المخصوصة بالميراث لكن علم الفرائض هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المتعلقة بالمال بعد موت مالكة تحقيقاً أو تقديراً وموضوعه التركات لأنه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من مؤن تجهيز وقضاء دين وتنفيذ وصية وإرث. انظر: منح الجليل، لعليش: ٩/ ٥٩٤.

(٣) أصله من خوف مصر، والمترجم فقيه، بصير بالشروط والتوثيق، فرضي ماهر له في الفرائض تصانيف كبير ووسط ومختصر، استقصى بأشيلية مرتين فحمدت سيرته، انظر ترجمته في: الدياج، لابن فرحون، ص: ٥٣، وشجرة النور، لمخلف، ص: ١٥٩، والفكر السامي، للحجوي: ٤/ ٦٢.

(٤) للنظم العديد من النسخ الخطية منها بخزانة المخطوطات الحسنية بالزاوية الحمزاوية بإقليم الرشيدية برقم (٧٩٩)، وأخرى بخزانة المعهد الإسلامي الحسنية بتطوان تحت رقم (٢٠٤٣)، وثالثة بمكتبة المكتبة الوطنية بالجزائر تحت رقم (١٠٥٩/٢، ١٠٦٣-١٠٦٤).

وقد شرحها أبو عبد الله محمد بن محمد الخطاب، الرعيني، صاحب مواهب الجليل، المتوفى سنة ٩٥٤هـ^(١).

٦- تفصيل عقد الدرر (أو: تفصيل عقد درر ابن بري)^(٢)، وهو نظم فصل فيه ما أجمله ابن بري في عقد الدرر اللوامع في طرق قراءة الإمام نافع، قال عنه حميتو: "بيان وتفصيل لما أجمله ابن بري من مسائل الوفاق والخلاف المروية عن نافع، إلا أنه لم يقتصر فيها على روايتي ورش وقالون من الطريقين اللتين اقتصر عليهما ابن بري". اهـ^(٣).
قال في مطلعها:

دونك عشر طرق لنافع تنشر طبي الدرر اللوامع
سميتها لما جرت بفكري تفصيل عقد درر ابن بري
وذكر تاريخ الفراغ منها فقال:

تم لتسع بقيت في التاسع من القرون ذا حياء واسع^(٤)
٧- إمداد أبحر القصيد ببحري أهل التوليد وإيناس الإقعاد بجنسها من الشريد^(٥) وهو
تذيل للقصيدة الخزرجية في العروض^(٦).

(١) تقدمت ترجمته عند الكلام على مزايا الكتاب.

(٢) للنظم نسخة خطية بمركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، ونسختان بالخزانة الحسنية تحت رقمي (٥٥٨٠) و(١٠٥١).

(٣) انظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة، للدكتور عبد الهادي حميتو: ٢٤٩/٣.

(٤) توجد منه نسخة خطية بمركز نجيبويه للتراث.

(٥) توجد منه نسخة خطية ضمن مجموع تحت رقم (٢٤) بالخزانة العامة بالرباط، وقد طبع على الحجر بفاس، على أن للعنوان تمة كما في فهارس مخطوطات الخزانة وهي "وإيناس الأقعاد بجنسها من الشريد" وقد ذكر في فهارس الخزانة المحجوبة "وإيناس الأفعال والتحري بجنسها من الرشيد" ولقد ذكر الأستاذ عبد الله التمساني تمة العنوان المذكورة على أنها عنواناً مستقلاً لمصنف لابن غازي في الفصل الثالث من رسالته لنيل دبلومة الدراسات العليا من دار الحديث الحسنية بالرباط في تحقيق كتاب ابن غازي "إرشاد اللبيب إلى مقاصد حديث الحبيب".

(٦) هي القصيدة المسماة "الرامة الشافية في علمي العروض والقافية" لأبي محمد عبد الله بن محمد الأنصاري، الخزرجي، المعروف بأبي الجيش المغربي، المتوفى سنة ٦٢٦هـ وشرحها محمد بن خليل البصري وأبو البقاء محمد بن علي بن خلف الأحمدى وسمى شرحه "الجواهر البهية على الرامة"، وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن مرزوق التلمساني وسماه "مفاتيح المرزوقية في حل أقفال وخبيا الخزرجية. انظر: جامع الشروح والخواشي، لحبشي: ٣٣٥/١. وبحوزتنا بمكتبة مركز نجيبويه للبرمجيات والدراسات والنشر نسختان خطيتان لها.

٨- المسائل (أو الإشارات) الحسان المرفوعة إلى حبر فاس وتلمسان^(١)، هي رسائل في بعض الأسئلة التي راسل بها أبا العباس أحمد بن يحيى الونشريسي المتوفى بفاس سنة ٩١٤ هـ أولها: "كتب الله لك السعادة، وبلغك منها الحسنى والزيادة، تشارك محبكم..."^(٢). وذكر المسائل وردوده عليها في ما استغرق قرابة الثلاثين صفحة من المطبوع.

٩- التعلل برسوم الإسناد بعد انتقال أهل المنزل والناد^(٣)، وهي فهرسة ضمنها تراجم لأهم شيوخه وما أخذ عنهم، وضعها تلبية لطلبي إجازة وردا عليه من تلمسان، وقد ذيل على هذه الفهرسة بذيل أتى فيه بإجازة ابن مرزوق الكفيف، والفهرسة والذيل هما الثبتان الرئيسيان اللذان اعتمدناهما في هذه الترجمة، في ذكر أشياخ ابن غازي.

١٠- الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون^(٤)، هو ثاني أقدم محاولة للكتاب عن تاريخ مدن المغرب كما قال محققه الكتاب^(٥) وقد أورد فيه تاريخ مكناسة الزيتون موطنه ومسقط رأسه وذكر خططها وآثارها والدول التي تعاقبت عليها وترجم لبعض أعلامها.

١١- شفاء الغليل في حل مقفل خليل^(٦).

١٢- تكميل التقييد وتحليل التعقيد أو (إتحاف ذوي الذكاء والمعرفة لتكميل تقييد أبي الحسن وتحليل تعقيد ابن عرفة)^(٧) كتاب يقع في ثلاثة أسفار كبار كمل به تقييد أبي الحسن

(١) ذكرها في مؤلفاته ضمن الفهرسة ولم أقف على نسخة لها في ما بين يدي من مصادر، وقد أوردتها المقرئ في "أزهر الرياض في أخبار القاضي عياض" قال: "وقفت على تأليف لطيف صغير الجرم، مثير العلم للشيخ الإمام العالم أبي عبدالله محمد بن غازي رحمه الله تعالى ألم في آخره بالمسألة المذكورة، فرأيت أن أوردته بطوله، لما اشتمل عليه من الفوائد، وإن كانت أجنبيته عما نحن فيه، ولكن لا يخلو من فوائد جمة".

(٢) انظر: أخبار عياض، للمقرئ، ص: ٣٥٨.

(٣) طبعت بدار المغرب بتحقيق محمد الزاهي سنة ١٩٧٩ م.

(٤) مطبوع بالمطبعة الملكية بالرباط، بتحقيق مؤرخ المملكة الدكتور عبد الوهاب بنمنصور.

(٥) انظر: مقدمة الروض الهتون لمحققه مؤرخ المملكة الدكتور عبد الوهاب بنمنصور، ص: ٥.

(٦) هو كتابنا الذي نحن بصدد تحقيقه.

(٧) وله عدة نسخ خطية منها بالخزانة الأحمديّة بتونس تحت رقم (١٦٤٠)، وخزانة ابن يوسف بمراكش (٥٢٠)، ودار

الكتب الوطنية بتونس تحت رقم (١٥١٥٩)، وأخرى تحت رقم (٨٥) في مؤسسة الملك عبد العزيز بالدار البيضاء.

وقد حبس المؤلف رحمه الله هذا الكتاب على ولديه أحمد ومحمد وعلى أعقابها وأعقاب أعقابها ما تناسلوا وامتدت فروعهم المذكور منهم فقط، فإن انقرضوا إلى آخرهم رجع حبساً على خزانة شرقي جامع القرويين من فاس ليستفيع به =

الزرويلي على المدونة ويشير بحل التعقيد لكلامه على مشكل ابن عرفة في مختصره، وينقل عن بعض معصريه الفاسيين قوله عن هذا الكتاب: "أما التكميل فقد كمله وأما التعقيد فما حلله" ^(١).

١٣- نظم فواصل الممال (أو: كشف قناع الوهم والخيال) ^(٢)، هو رجز في "فواصل الممال في قراءة نافع، وقد تصحف إلى "فواصل المقال" في بعض المصادر، وذكر حميتو أن ابن غازي نفسه قد ذكر هذا الرجز في إجازته لأهل تلمسان فيما أورده أبو جعفر البلوي في ثبته، إلا أنه تصحف إلى لفظ المحال بالحاء، وقد شرحه في "إنشاد الشريد من ضوال القصيد"، وليس له ذكر في فهرسته ^(٣).

١٤- نظم مراحل الحجاز ^(٤) وشرحه.

١٥- الكليات في الفقه (أو: الكليات في المسائل الجارية عليها الأحكام في الفقه المالكي) ^(٥).

١٦- إرشاد اللبيب إلى مقاصد حديث الحبيب ^(٦).

= هناك، على شرط عدم الخروج منها. وكان ذلك بتاريخ أوائل رجب عام ٩١٧هـ وذكر جامع فهرسة القرويين محمد العابد الفاسي وجود نص هذا التحيس على ظهر أول ورقة من السفر الأخير من الكتاب أي الثامن الموجود حتى اليوم بالخزانة بخط المؤلف... ورقمه بخزانة القرويين ١١٢٦، ولم أقف عليه مطبوعاً بعد وقد حقق بعضه في رسالتي دكتوراه في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٤ الميلاديين بكلية الشريعة بفاس.

(١) انظر: نيل الابتهاج، للتنبكي: ٢/ ٢٧٢.

(٢) هي تسمية الرجز نسبة لبيت في هذا النظم وهو:

وهاك في فواصل الممال كشف قناع الوهم والخيال

(٣) انظر: مقدمة التعلل برسوم الإسناد، للمحقق، ص: ١٦، وقد تصحف أيضاً عند ابن زيدان في الإتحاف: ٩/ ٤، وقراءة الإمام نافع عند المغاربة، لحميتو: ٧٣/ ٤.

(٤) انظر: دليل المؤرخ، لابن سودة: ٤١٨/ ٢، وفيه أن هذا النظم له ذكر في السلوة ولم أقف عليه في السلوة، وإنما ذكره التنبكي في نيل الابتهاج: ٢/ ٢٧٣، والحضيكي في الطبقات: ١/ ٢٤٨.

(٥) توجد منه نسخ خطية بالخزانة العامة بالرباط تحت أرقام (٣٨٧ د مكرر) و(١٢٣٩ د) و(١١٤٥ ق)، ونسختان بمكتبة مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث تحت رقمي (٢٧٨ و ٣٥٩) وثالثة ضمن مجموع تحت رقم (١٠٨) وقد طبع بتحقيق الدكتور محمد أبو الأجفان رحمه الله.

(٦) حققه عبد الله التمساني، وطبعته وزارة الأوقاف المغربية: ١٤٠٩هـ.

وهو حاشية صغيرة على صحيح الإمام البخاري جعلها كتكملة على شرح الزركشي التنقيح فذكر ما أغفله، وذكر نكتاً لطيفة كما ذكر في أوله.

١٧- كشف الالتباس والغلط عن أوضاع الخمس خالي الوسط أو "تكملة أوضاع الخمس خالي الوسط وكيفية التصريف به على أحسن نمط"^(١)، هو رجز في علم الأوقاف وسر الحروف أوله:

ألا إن خالي القلب من كل شاغل....

شرحه الحسن بن طيفور بن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن إبراهيم، السموكني في كتاب سماه "هداية المشتاق إلى الدفع والجلب في أسرار مرقاة خالي القلب"^(٢).

١٨- إمتاع ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق^(٣). أما المرادي فهو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، المصري المغربي، بدر الدين المعروف بابن أم قاسم، المتوفى سنة ٧٤٩هـ وله الشرح المشهور على الألفية المعروف بتوضيح مقاصد الألفية والمقصود بأبي إسحاق الشاطبي المتوفى سنة ٧٩٢هـ صاحب الموافقات والاعتصام وهو أحد شراح ألفية ابن مالك، وقد قصد ابن غازي الجمع في كتابه لبعض مشكلات المرادي وطرزه ببعض ما يستملح من نكت أبي إسحاق وقد فرغ منه في سنة ٨٩٨هـ كما ذكر في آخره.

١٩- منظومة في الزكاة^(٤)، وهي أبيات في صفة الذبح وقد شرحها أبو سليمان داود بن أحمد الأغيلي وسمى شرحه "الروض الفائح في بيان صفة الذبائح"^(٥).

(١) توجد منه نسخة خطية بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم (١٦٣١ د) وأخرى تحت رقم (١٥٣١ د) وقد ذكر صاحب جامع الشروح والحواشي ثلاثة مصنفات عن الخمس الخالي الوسط نسبها لابن غازي وهي: تكميل لأوضاع الخمس خالي الوسط وكيفية التصرف على أحسن نمط، وكشف الالتباس والغلط عن أوضاع الخمس خالي الوسط. خ الرباط ١٥٣١ د ونزهة الأقطار في الخمس خالي الوسط، بلدية الإسكندرية ن ٤٦٥٩ ج، وتطوان ٨٥١، ودار الكتب المصرية ٦٣٢ ولا نظنها إلا عناوين متعددة لتنظم واحد وشرحه.

(٢) نسخة خطية بالخزانة العامة بالرباط، تحت رقم (١٣٧٤ د).

(٣) له عدد من النسخ الخطية إحداها بحوزة مركز نجيبويه للمخطوطات.

(٤) توجد نسخة من هذا النظم بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم (٤٧٢ د).

(٥) توجد نسخة من هذا الشرح بالخزانة العامة بالرباط تحت رقمي (٨٦٩ د)، (٢١٨٦ د).

٢٠- إسعاف السائل في تحرير المقاتل والدلائل^(١)، هو شرح لستة أبيات جمعت ما قاله ابن رشد في حكم المتردية والنطيحة وقد أوردتها في كتابه تكميل التقييد وأباح لمن يفرد لها في كراس تسميتها بالاسم المذكور^(٢).

٢١- المطلب الكلي في محادثة الإمام القلي^(٣).

٢٢- منظومة في البدع^(٤) ذكرها ناشر فهرسته^(٥).

٢٣- مذاكرة أبي إسحاق ابن يحيى في حكم الماء المنسوب المحيا^(٦) قال فيها: "فإنك أيها الفاضل الفقيه الحافظ الجهد النبل التحرير كلفتني مذاكرتك في حكم ماء المحيا المعالج بالتقطير، وشرطت أن يكون ذلك على سبيل الإطناب والإسهاب لا على طريق الإيجاز والاقتضاب، فليت دعوتكم..."^(٧).

٢٤- الفوائد المستخرجة من حديث «يا أبا عمير ما فعل النغير»^(٨) وهو جزء جمع فيه قرابة مائتي فائدة استنبطها من الحديث الشريف المذكور وقد أشار إليها في كتابه الروض الهتون^(٩).

ثامناً : وفاته وثناء العلماء عليه :

أولاً : وفاته :

قال التنبكي نقلاً عن عبد الواحد الونشريسي: لم يزل باذل النصيحة للمسلمين محرصاً لهم في خطبه ومجالس إقرائه على الجهاد والاعتناء بأموره، حضر فيه بنفسه مواقف عديدة ورابط

(١) توجد نسخة من هذه الأبيات وشرحها بالخزنة العامة برباط تحت رقم (٥٢١٢٩).

(٢) انظر: المقدمة التحقيقية، لتحرير المقالة في شرح نظائر الرسالة، للحطاب، بتحقيق الدكتور أحمد سحنون، ص: ٧٥.

(٣) ذكره التنبكي في النيل: ٢/ ٢٧٢، وذكر أنه وقف عليه.

(٤) توجد منها نسخة خطية بمكتبة الجامع الأعظم بالجزائر ضمن مجموع تحت رقم (٧٧).

(٥) انظر: المقدمة التحقيقية، للتعلي برسوم الإسناد، للمؤلف بتحقيق محمد الزاهي، ص: ١٥.

(٦) المحيا شراب يصنع من التين، وتوجد نسخة خطية من المذاكرة بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم (٢٧٧٨).

(٧) انظر: المقدمة التحقيقية لتحرير المقالة في شرح نظائر الرسالة، للحطاب، بتحقيق الدكتور أحمد سحنون، ص: ٨٠.

(٨) أخرجه البخاري في الصحيح: كتاب الأدب، باب الحياء: ٥/ ٢٢٧٠، برقم (٥٧٧٨)، ومسلم كتاب الآداب، باب:

استحباب تحنيك المولود عند ولادته: ٣/ ١٦٩٢، برقم (٢١٥٠)، وأحمد في مسنده: ٣/ ١١٩، برقم (١٢٢٢٠).

(٩) انظر: الروض الهتون، للمؤلف، ص: ٤١.

مرات كثيرة وخرج في آخر عمره لقصر كتامة للحراسة فمرض ورجع لفاس فاستمر به إلى أن توفي إثر صلاة الظهر يوم الأربعاء تاسع جمادى الأولى سنة تسع عشرة وتسعمائة ودفن في عدوة فاس الأندلس صباح يوم الخميس واحتفل الناس بجنائزته احتفالاً عظيماً، حضرها السلطان ووجوه دولته فمن دونه، وتبعه ثناء حسن جميل وتأسفوا لفقده تأسفاً عظيماً^(١). اهـ.

وقال محمد بن جعفر الكتاني: وضريح صاحب الترجمة بأول الكغادين مما يلي الروضة المعروفة بروضة أبي مدين، أسفل منها، عن يمين المار في الطريق المتصلة بها، وكان قبر صاحب الترجمة مهملاً لا بناء عليه، ثم إنه في صفر من عام خمسة وأربعين وألف وضع نقش على رأسه ليعلم بأنه قبره؛ وفيه:

فهذا ضريح الإمام الهمام عتيث ابن غازي سراج النظام

ثم بعد ذلك انتدب بعض الفضلاء لقبره؛ فبنى عليه بناء جيداً دائراً بالقبر، وكتب عليه:

مرغ الجيد والزم	تربة ابن غازي الأنوة
وبه الرحمن فسأل	تلف بالقبول حظوة
وينقط كل شطر	بعد ذا وفاة قلوة
روضة سقاه ربي	من قوام السر صفوة
جنة الرضوان وافى	إذ حبا بالجود عفوة

ثم انهدم هذا البناء، وجدد عليه بناء آخر في هذا العصر، وقد أسرع إليه الخراب، وعلاه السقوط والذهاب، وإلى الله سبحانه المرجع والمآب. اهـ^(٢).

ثانياً: ثناء العلماء عليه:

* قال عنه تلميذه عبد الواحد الونشريسي^(٣): شيخنا الإمام العالم الأثير السيد، كان إماماً مقرأً مجوداً، صدرأ في القراءات.. آخر المقرئين وخاتمة المحدثين لم يزل يمرض الناس في خطبه

(١) نيل الابتهاج، للتبكي: ٢٧٢ / ٢.

(٢) انظر: سلوة الأنفاس، للكتاني: ٨٥ / ٢ و٨٦.

(٣) تقدم الكلام عليه بين تلامذة الشيخ.

ومجالس تدريسه على الجهاد والاعتناء به" (١).

* وقال أبو الفضل مسعود بن محمد جموع (٢): "عقب ذكره لترجمته وحديثه عن سمو مكانته قال: "حتى قال فيه القائل:

تكلم في الحقيقة والمجاز
* وقال أبو عبد الله الكفيف الأنفاسي (٤):

حبر تثبت والإنصاف شيمته
أكرم به طاب من خلق ومن خلق

أتى به الدهر فرداً لا نظير له
مثل البخاري لما جاء بالعتي (٥)

* وحلاه التنبكي (٦) فقال: "شيخ الجماعة.. خاتمة علماء المغرب، وآخر محققهم، ذو التصانيف العجيبة" (٧).

* وقال ابن عسكر (٨): "له الشأن الذي لا يدرك، وفضائله أكثر من أن تحصى، وعلومه أعظم من أن تستقصى" (٩).

(١) انظر: كفاية المحتاج، ص: ٢١٨/١.

(٢) هو: أبو الفضل، مسعود بن محمد جموع، الفاسي، ثم السلاوي، المتوفى سنة ١١١٩ هـ مقرئ، نحوي، من العلماء بالسيرة النبوية، أصله من سجلماسة ومولده ومنشؤه بفاس، انتقل إلى سلا وكان عاكفاً على التدريس والتأليف والنسخ وخطه جيد، له من التصانيف "نفائس الدرر من أخبار سيد البشر" ومنه بحوزتنا (دار نجيوه للبرمجيات والدراسات والنشر) نسخة خطية ومصورات من خزائن أخرى يسر الله تحقيقها ونشرها.

(٣) انظر: قراءة الإمام نافع، لحميتو: ٣٩/٤ نقلاً عن كفاية التحصيل.

(٤) قد تقدمت ترجمته بين تلاميذ ابن غازي.

(٥) انظر: قراءة الإمام نافع، لحميتو: ٣٩/٤.

(٦) هو: أبو العباس، أحمد بابا بن أحمد بن أحمد بن عمر التكروري، التنبكي، السوداني، مؤرخ من أهل تنبكت بإفريقيا الغربية، صنهاجي الأصل، من بيت علم وصلاح، وكان عالماً بالحديث والفقه، انظر ترجمته في: كفاية المحتاج، للمترجم نفسه: ٩/١، وصفوة من انشر، للإفراني، ص: ٥٢، وفهرس الفهارس، للكتاني: ٧٦/١، والإعلام، للسملالي: ٩٩/٢.

(٧) انظر: نيل الابتهاج، للتنبكي: ٢٧٢/١.

(٨) هو: أبو عبد الله، محمد بن علي بن عمر الشفشاوني، الشريف الحسني، المعروف بابن عسكر، المتوفى سنة ٩٨٦ هـ تولى الفتيا والقضاء بقصر كرامة، له من المصنفات: "دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر"، انظر ترجمته في: الإعلام، للسملالي: ١٥٤/٥، وفهرس الفهارس، للكتاني: ٤١٦/١.

(٩) انظر: دوحة الناشر، لابن عسكر، ص: ٤٧.

* وحلاه ابن زيدان^(١) فقال: "عالم العصر، وبركة القطر، المتفنن الذي لم يسمح الزمان له بمثيل،... المعظم عند الخاصة والعامة..^(٢).

* وقال أبو عبد الله، محمد المدرع، الفاسي في نظمه لصلحاء فاس^(٣):

كذا ابن غازي المحقق الشهير العالم العلامة البحر الخطير

نعم الإمام الجامع الدراية معتمد السلف في الرواية

له تأليف بدت مشهورة تنبئ عن علاه بالضرورة

* وقال الحجوي^(٤): "صدراً في القراءات والتجويد عارفاً بوجوهها وصدراً في الحديث ورجاله والتفسير والفقه ورياضي كبير وكانت إليه الرحلة في الأقطار الإفريقية"^(٥).

* وقال عبد الله گنون: "خاض معركة عظيمة ضد الجهل وانتشاره فحفظ الله به رفق العلم، وصان سنده عن الانقطاع، فلا تجد إلا متميماً له، آخذاً عنه، متحدثاً بفضائله، مثيلاً على اجتهاده"^(٦).

* ونختم بقول العلامة الحافظ المقرئ أجل المعاصرين المغاربة تأليفاً في علوم القرآن الدكتور عبد الهادي حميتو: "يعتبر الإمام أبو عبد الله ابن غازي خاتمة هذا الرعيل من فحول أئمة

(١) هو: أبو زيد، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن، المعروف بابن زيدان العلوي، السجلماسي، مؤرخ شهير، كان السلطان محمد بن يوسف يخاطبه بابن عمنا، نقيب عائلتنا ومؤرخ دولتنا، ولد ونشأ في مكناسة الزيتون، من تصانيفه: "إنحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس" و"الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة"، انظر ترجمته في: الأدب العربي في المغرب الأقصى، للقباج: ٨١/١، وجريدة المقطم في عددهما الصادر ٥ صفر ١٣٥٧ هـ وصل النصال، لابن سودة، ص: ١٢٤، والأعلام، للزركلي: ٣/٣٣٥.

(٢) انظر: إنحاف أعلام الناس، لابن زيدان: ١١/٤.

(٣) توجد نسخة من هذا النظم بالخرزانة العامة بالرباط تحت رقم (١٧٢٦ د)، وأخرى بخزانة علال الفاسي تحت رقم (١٦٣ ع).

(٤) هو: محمد بن الحسن بن العربي بن محمد الحجوي، الثعالبي، الفاسي، من رجال العلم والحكم، من المالكية السلفية في المغرب، درس في القرويين، وولي وزارتي العدل والمعارف، في عهد الاستعمار الفرنسي، وله كتب مطبوعة، أجملها "الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي"، انظر ترجمته في: والفكر السامي، له: ١٩٩/٤، والأعلام، للزركلي: ٩٦/٦.

(٥) انظر: الفكر السامي، للحجوي: ١٠٠/٤.

(٦) انظر: ذكريات مشاهير رجال المغرب، لعبد الله گنون، ص: ١٥.

المدرسة المغربية الذين جمعوا بين سعة الرواية، وعمق الدراية، وقوة الشخصية، والمشاركة الرفيعة المستوى في دفع الحركة العلمية في أكثر من جانب واختصاص، بالعمل الدؤوب، والإنتاج الأصيل، والتوجيه الحصيف، والتأثير البليغ في قراء العصر وباقي العصور اللاحقة" (١).

رحم الله أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن غازي رحمة واسعة وشملنا وإياه بفضلله ومنه في مقعد صدق عند مليك مقتدر آمين.

(١) قراءة الإمام نافع عند المغاربة، للدكتور عبد الهادي حميتو: ١١/٤.

الفصل الرابع

وصف الأصول الخطية المعتمدة في التحقيق و عملنا فيه

أولاً: وصف النسخ الخطية.

• وصف النسخ الخطية للمختصر الخليلي.

• وصف النسخ الخطية لشفاء الغليل.

ثانياً: منهجنا و عملنا في تحقيق الكتاب.

أولاً: وصف النسخ الخطية :***وصف نسخ المختصر الخليلي.**

النسخة الأولى:

محفوظة الأصل بمكتبتنا بمركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، تحت رقم (٣٦٦) وهي نسخة مكتوبة بالخط المغربي، بالمداد الأسود، وحرف العطف بين المسائل بالمداد الأحمر، وأحياناً باللون الأزرق، وجاءت في ستمائة واثنين وسبعين (٦٧٢) صفحة تقع في ست وثلاثين وثلاثمائة (٣٣٦) لوحة، عدد مسطراتها عشرة أسطر، متوسط عدد كلماتها في السطر الواحد (٧) سبع كلمات، وكتبت الصفحة الأولى بياء الذهب وهي مشكولة كاملة، بها طرر وبعض التعليقات على ألفاظ المختصر، وقد كان الفراغ من كتابتها في يوم الخميس ٢٦ جمادى الآخرة عام ١٢٠٧ هـ على يد محمد بن عبد الكريم الندرومي كما جاء في آخرها.

النسخة الثانية:

وهي محفوظة الأصل كسابقتها في مكتبة مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث تحت رقم (٢٣١) وتقع في سبع وثمانين (٨٧) لوحة عدد صفحاتها (١٧٤) صفحة من القطع المتوسط، كتبت بمداد أسود إلا بعض رؤس المسائل وكلمة الباب والفصل فهي بالمداد الأحمر، وبها طرر وفيها إحالات على مختصر ابن الحاجب، وحاشية ابن غازي، وشرح الخطاب، غير أنها خالية من أي إشارة تدل على ناسخها وتاريخ نسخها، ويبدو أنها مقتطعة من مجموع، وتمتاز بأنها موافقة في كثير من مواضعها لنسخة المؤلف ابن غازي رحمه الله، وقد قدمنا نصها في الغالب على غيرها، إلا فيما نرى فيه مخالفة بيّنة، وقد اعتمدنا نص ابن غازي الذي علّق عليه حاشيته أولاً، ثم نصي نسختينا الخطيتين من المختصر، ثم نص المختصر المطبوع.

***وصف نسخ (شفاء الغليل).**

اعتمدنا في تحقيقنا هذا الكتاب على خمس نسخ أصلية، كلها من القطع الكبير، أصولها محفوظة في حوزتنا بمكتبة مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث.

النسخة الأولى (الأصل):

قد اعتمدنا هذه النسخة أصلاً في التحقيق وهي التي تحمل رقم (١٦٦) بمكتبة المركز، ورمزنا لها في الهامش بالأصل.

وقد جاءت هذه النسخة مكتوبة بخط مغربي واضح، تتكون من ٢٨٧ صفحة (ثلاث

وأربعين ومائة لوحة)، وعدد مسطراتها في الصفحة الواحدة (٣٥) خمسة وثلاثين سطراً، في كل سطر (١٩) تسع عشرة كلمة في المتوسط، كتبت بالمداد الأسود، عدا رؤوس المسائل وأوائل الأبواب والأشعار فقد كتبت بالمداد الأحمر، وجاء نص المختصر في أكثر لوحاتها بخط كبير، وقد كتبت بعض صفحاتها ^(١) بخط مغاير لبقية اللوحات، وقد قلّ سقطها، وجاء في آخرها ما يفيد بأن الفراغ من كتابتها كان في أوائل ذي الحجة من عام (٩٦٤هـ).

النسخة الثانية (ن١):

يحفظ أصلها كسابقته في مكتبتنا الخاصة (مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث) وتحمل رقم (٣٦٦)، كتبت بخط مغربي أسود المداد جاءت في أربعة وسبعين ومائة لوحة، وعدد مسطراتها (٣٣) ثلاثة وثلاثين سطراً، في كل سطر (١٤) أربع عشرة كلمة في المتوسط، وقد كثر سقطها، ووقعت بها أخطاء إملائية كثيرة، والخط في كل لوحاتها واحد؛ مما يدل على أن ناسخها واحد، وهو كما جاء بآخرها: عياد بن محمد بن مرزوق الناصري التوزري الدرعي أواخر ربيع الأول، سنة: (٩٦٤هـ) يبدأ السفر الثاني منها بكتاب البيوع.

النسخة الثالثة (ن٢):

يحفظ أصلها كسابقته في مكتبتنا الخاصة (مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث) وتحمل رقم (٣٦٧) بمكتبة المركز، كتبت بالمداد الأسود، وكتب نص المختصر فيها بالمداد الأحمر، وكتب أوائل الأبواب والفصول ورؤوس المسائل بالمداد الأزرق، تتكون من مائتين وأربعة صفحات (٢٠٤) تقع في اثنتين وخمسين ومائة (١٥٢) لوحة، وعدد مسطراتها: أربعة وثلاثين سطراً (٣٤)، في كل سطر (١٥) خمس عشرة كلمة في المتوسط، يبدأ السفر الثاني منها بباب بيوع الآجال، وهي نسخة جيدة مقروءة واضحة، قليلة السقط والتحريف.

جاء في آخرها: "تم بحمد الله وحسن عونه وتأيده نص" شفاء الغليل في حلّ مقفل خليل" على يد العبد المذنب المرتجي عفو مولاه الفقير إلى ربه الغني به عمن سواه الملتمس حسن الدعاء من كافة أهل الله محمد المسناوي بن العربي بن سعيد بن عيسى بن رح بن يوسف بن إبراهيم الزيادي الطرفاوي... وكان الفراغ من تمامه بعد صلاة الجمعة بمكناسة حرسها الله في الثاني عشر من شوال عام اثنين وتسعين وألف..هـ.

(١) الصفحات الأربعة عشر الأولى كتبت بخط نسخ مغربي مقروء واضح، أما بقية صفحات المخطوط فلم يختلف قلم الناسخ.

النسخة الرابعة (ن ٣):

وهي كسابقاتها محفوظة الأصل بمركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، وتحمل رقم (٣٦٨) بمكتبة المركز، وهي مكتوبة بخط مغربي تتكون من مائتين وأربعة عشرة صفحة (٢١٤)، عدد لوحاتها مائة وسبعة (١٠٧) لوحة، وعدد مسطراتها أربعون (٤٠) سطراً، وعدد كلماتها في السطر الواحد ثمان عشرة (١٨) كلمة في المتوسط، يبدأ السفر الثاني منها بباب بيوع الآجال، وقد كثر سقطها جداً، وبها أخطاء إملائية ونحوية كثيرة لافتة، مما يدل على ضعف ناسخها، هذا فضلاً عن عدم وضوحها بالنسبة للنسخ الأخرى، وقد فرغ منها ناسخها بدير بن مسعود السملالي التميمي في جمادى الأولى سنة: (٩٧٧).

النسخة الرابعة (ن ٤):

وتحمل رقم (٣٦٩) يحفظ أصلها - كسابقتها - في مكتبتنا الخاصة (مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث)، وهي مكتوبة بخط مغربي، أسود المداد، وبعض رؤوس مسائلها وأشعارها وعناوين أبوابها مكتوبة بالمداد الأحمر، عدد مسطراتها ثلاثين سطراً، في كل سطر خمس عشرة كلمة، وهي نسخة مهترئة للغاية، وبها ناكل وخروم، وقد امتدت إليها يد الإصلاح، مما دعانا لتأخيرها عن بقية النسخ، وتمتاز هذه النسخة بطرر تدل على أنها كانت في حوزة عالم بصير، فقد جاء في طررها إحالات على مختصر ابن الحاجب وشرح الخطاب على خليل، وغيرهم، والمواضع المقروءة بها واضحة للغاية، وسقطها قليل في الواضح منها.

ثانياً: عملنا في تحقيق الكتاب :

سلكنا في تحقيق "مختصر خليل" وحاشيته "شفاء الغليل" مسلكاً رجونا من خلاله أن نوفق لضبط الكتّابين على ما أراده مؤلفاهما رحمهما الله تعالى ، وإخراجهما في حلة قشبية تيسر الوصول إلى كنوزهما ، والاعتراف من بحورهما ، مبتدئين في ذلك بمقدمة تحقيقية تضمنت دراسة حول ظاهرة المختصرات في الفقه المالكي ثم تعريفاً بكتاب "الشفاء" ببيان قيمته العلمية وبعض ما قد يؤخذ عليه مع بعض المباحث المتممة ، ثم التعريف بابن غازي المكناسي .

أما الشيخ خليل فلم نفرده بالترجمة مكتفين بترجمته التي صدر ابن غازي بها كتابه ، إذ فيها الكفاية إن شاء الله ، وإن اقتضى المقام تعليقاً أو تعقيباً على ما ذكره ابن غازي جعلناه في الحاشية .

أما عملنا في التحقيق فجاء على النحو التالي :

أولاً: عملنا في تحقيق مختصر الشيخ خليل :

لم نزد في تحقيق متن المختصر على ضبط نصه على ما يغلب على ظننا أنه مراد مؤلفه رحمه الله ، ومررنا في ذلك بمراحل :

المرحلة الأولى : نسخ نص المختصر من أقدم طبعاته التي حصلنا عليها وهي طبعة بولاق سنة ١٢٩٣ هـ وطبعة مطبعة شرف ١٣٠٩ هـ وإثبات ما غلب على ظننا أنه الصواب .

المرحلة الثانية : مقابلة ما أثبتناه من الطبعتين مع نص مخطوطتنا الأصلية رقم (٢٣٠) انتهاءً بإثبات الصواب في المتن وما يقابله في الهامش .

المرحلة الثالثة : مقابلة النص الذي انتهينا إليه في المرحلة الثانية باختيارات ابن غازي المكناسي من بين النسخ وترجيحاته لبعضها على بعض .

المرحلة الرابعة : قراءة النص من جديد قراءة سريعة استأنسنا فيها بنسخة مخطوطة ثانية أهداها إلينا الشيخ عبد الحميد زويتن الفاسي حفظه الله ، ونظراً لوصولها المتأخر إلينا لم نثبت شيئاً مما انفردت به ، ولكننا استعنا بها للتوثق من صحة اختياراتنا ، وهو ما كان والحمد لله .

المرحلة الخامسة : إخراج نص المختصر مشكولاً ، بعد أن صححنا بعض ما وقفنا عليه من أخطاء التشكيل التي تفسد المعنى أو تحيله ، وقدمنا عند الاختلاف في شيء من ألفاظه أو نصوصه ما اختاره ابن غازي ، ثم ما جاء في نسختنا المخطوطة الأولى ، على ما سواهما ، وإثبات نصه كاملاً مع الحاشية (شفاء الغليل) ليتحقق باجتماعهما في كتاب واحد النفع لطالبه .
ثانياً: عملنا في تحقيق "شفاء الغليل" :

يمكننا إيجاز خطوات عملنا في تحقيق الشفاء في الخطوات التالية :

أولاً : نسخ النص من النسخة الأصل ، وهي المرموز لها بالحرف (ن) ، والمشار إليها بالأصل أحياناً ، وكتائته وفق قواعد الإملاء المعاصرة ، وتحليته بعلامات الترقيم والوقف في مواطن الحاجة إليها ، وتحديد بدايات صفحات النسخة الأصل في مواضعها من النص المحقق .

ثانياً : إضافة عناوين إذا اقتضت الحاجة لذلك ، وحصر كل منها بمعكوفتين لتمييز ما أضافناه عما ورد في الأصل .

ثالثاً : تصحيح الأخطاء الواقعة من النساخ وإثبات أصوب العبارات في صلب الكتاب ، مع الإشارة في الحاشية إلى ما وجد في النسخ الأخرى مخالفاً لما أثبتناه ، متغاضين عن الفوارق التي لا تؤثر في المعنى .

رابعاً : كتابة الآيات القرآنية وأجزائها بالخط العثماني ، وعزوها إلى مواضعها في كتاب الله تعالى ، بذكر اسم السورة ورقم الآية التي وردت فيها ، بدءاً بالسورة ضمن معكوفتين ، هكذا : [السورة : رقم الآية] ، وجعلنا ذلك عقب ذكر الآية مباشرة ، وليس في الحواشي .

خامساً : تخرج جميع الأحاديث النبوية ، مع التزام ما يلي في التخرج :

أ - اعتمدنا الموطأ والصحيحين في ما ورد فيهما ، ولم نتوسع في تخريجه ، واكتفينا بالإحالة إلى الصحيحين أو أحدهما عن بيان درجته ، اكتفاءً بما تفيد رواية أحد الشيخين له من الجزم بصحة الحديث .

ب - أما إذا لم يكن الحديث في أي من الصحيحين فنخرجه من دواوين المحدثين المعتمدة بتقديم السنن الأربعة ، ثم بقية المصادر مرتبة حسب الأقدم تصنيفاً ، ونورد كلام العلماء فيه ، مع التفصيل في بيان حال رجال الإسناد المتكلم فيهم ، وعلمه إن وجدت ، وتوثيق ذلك كله ، وما أنا في الحكم على الحديث إلا ناقل عن المتقدمين ، أو مستأنس بآراء المتأخرين .

ج - أثناء العزو إلى الكتب الستة نذكر الكتاب والباب الذي ورد فيه الحديث ، مع ما يسهل الرجوع إليه من رقم الحديث التسلسلي ، أو رقم الجزء والصفحة ، أو جميع ما تقدم .

د - عند عزو الحديث أو الأثر إلى غير الكتب الستة نكف عن ذكر اسم الكتاب

والباب اكتفاءً بالإشارة إلى موضع النص بالجزء والصفحة أو الرقم التسلسلي أو هما معاً .

هـ - التعريف بما تيسر التعريف به من الكتب والأماكن المذكورة في النص المحقق ، وشرح غريب الألفاظ ، وبيان معاني المصطلحات ، وتوثيق ذلك كله من مصادره المعتمدة .

و - عزو النقول والاقتباسات الواردة في الكتاب تصريحاً أو تلميحاً ، بالنص أو بالمعنى إلى الكتب المصنفة بقدر الإمكان .

ز - تذييل الكتاب بقائمة بالمصادر المطبوعة والمخطوطة التي اعتمدناها في التحقيق ، ثم فهرس المحتويات .



وإني إذ أقدم هذا الكتاب إلى المكتبة الإسلامية لأحتسب عند الله الأجر لي ولمؤلفه وجميع من ساهم أو آزر في تحقيقه ونشره ، وخاصة منسوبي مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث بفروعه في دبلن والدار البيضاء والقاهرة كتاباً ونُسخاً ومراجعين وباحثين ، وأخص بالشكر والتقدير والعرفان بالجميل الأستاذ الباحث محمد أحمد عزب على مشاركته العلمية في

كل مراحل التحقيق والدراسة، ومسئول الشؤون العلمية في المركز الأستاذ خالد محمد السعيد على ما ساهم فيه من تهذيب فهرسة المؤلف وترجمته، وجزى الله عني خير الجزاء وأجزله الشيخ عبد الحميد زويتن الفاسي الذي أهداني نسخة خطية من مختصر خليل، والشيخ الدكتور محمد الصقلي الذي أهداني نسخة خطية من "شفاء الغليل" وصدرها بنظم مرتجل يحثني فيه على إحياء التراث وتحقيقه ويشد على يديّ لمتابعة نشره^(١).

هذا وما توفيقني إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

وبعد، فهذا أوان وضع القلم، وقد صرّحتُ إليه بعد عامين من الاشتغال بتحقيق هذا الكتاب، ولست أزعم فيه الكمال وتحقيق المثال، لا بلوغ غاية الآمال، ولكنه جهد مُقل، على ضعفٍ في الحول والطول، مستحضراً قول حارثة بن بدر الغداني التابعي رحمه الله:

خَلَّتِ الدِّيَارُ فَسُدْتُ غَيْرَ مُسَوَّدٍ وَمِنَ الْبَلَاءِ تَقَرُّدِي بِالسَّوَدِ

ومقرأً بأني ألقى العباد مسترضعاً "بثدي من العجز وثدي من التقصير" حسبَ تعبير العلامة محمود شاكر رحمه الله.

ولله در الإمام الشاطبي رحمه الله حين يقول: "السعيد من عدت سقطاته والعالم من قلت غلطاته وعند ذلك فحقّ على الناظر المتأمل إذا وجد فيه نقصاً أن يُكْمِل، وليحسن الظنّ بمن حالف الليالي والأيام، واستبدل التعب بالراحة والسهر بالنام، حتى أهدى إليه نتيجة عمره، ووهب له يتيمة دهره فقد ألقى إليه مقاليد ما لديه، وطوقه طوق الأمانة التي في يديه، وخرج عن عهدة البيان فيما وجب عليه".



وكتب

أبو الهيثم الشهبائي

أحمد بن عبد الكريم نجيب

دبّيلن (آيرلاند)

في غرة رمضان لعام ١٤٢٩ هـ

الموافق لأول سبتمبر (أيلول) لعام ٢٠٠٨ م

(١) وهذه هي كلماته حفظه الله:

تقبله عنوان حب ويتنى
فإنه أهل للمفاخر والعلا
بفائس سابقى حافظاً للمودة

شفاء غليل من محمد يرتجى
لأحمد عزاً وازدهاراً وسوددا
سعيد بكم إذ زرتمونني بمنزلي

صور المخطوطات

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

مع سائر الفضائل التي هي عليها بنعمة دكاش الله ورحمته ما تمت بيننا وبينه الصلوة والسلام
 فبصرنا صلواته عليه وسلّم الخروءة والاحتكام. وقض لنا الحلال والحرام. وأورثنا علمه
 في حلال ما حلو وأبى عنا غيبه الظلام. وكشفوا به عن أبحار بواطننا أسرار العظام
 والبركات. وصفا لنا في تلك المطولات الفخام. والمختصرات الصغيرة الأجزاء. جزاهم الله
 ما يغني عننا فضل أجزاها ما عظم وسعها اشكاه. وجهتنا وأبادهم في مستقر رحمة بدار
 ما ينصرون السلام. أما بعد فإني مختصر الشيخ العلامة خليل ابن الجوين أفضل بقاء من الأئمة
 علاؤنا وأحق ما يؤيد لأحرف وصرف له اللهم الخراف إذا هو عظيم الجدوى في
 النجوة من هذه الفتوى. أما هو المخرج الأقوي فإجماع الاختصار في مشهور
 في الشريعة والاصطلاح. وأما في الأقسام في حسن المسأله والترتيب. فلا نسع أهل علم
 بحالها ولا سميت فريد من الله. ولقد أمد الشيخ الأديب البارع ابن الحسن على بركة حماة
 السلوى الخاف وزعمه

اخليلك في رعيته خلة ما مثله يقب الخليل خلة
 وخلة الخليل ارحب تخليلا

والله اعلم بدينه الامام ابو البقاء يفرح بحل مؤنة واستخراج كنوزه واقتراع اخباره واقفاً
أخباره واجتهاد بلائه واجتهاد افكاره بالمرق عبارة والحق اشارة الامام علي ضرب عنهم
هذا اول ما يشرحه في كتاب من العزم القساكن تتبع تلك الامام علي عشر حتمه في الو
ضوح بغير الاستطاعة وان كنت في العلم من جني البصاعة واودعته مع ذلك في
كل لغة منها تساو ورحلة وسمي بقره بشقاء الغليل في كل مقل خست
اعلام خرج من اوهام الشارح عن لغة المشروح فلا يشور من التنبيه عليه جنوح في
ما يشبه الفضول من الله تعالى استوهب التوفيق والهداية الى التوفيق وهو
الوكيل وهو على كل شيء وكيل وعذرايت ان قدم هذا فخر مني الى
بشرية قوي يعرف بار الخزي كما عايناهم لا يلهي باله
شعره سمع لم ير النيل هو مصر وحكمانيه خالصة

النص المفقود

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَبِهِ نَسْتَعِينُ ، رَبِّ سَرِّ يَا كَرِيم . آمين

قال الشيخ ، الفقيه ، الإمام ، العالم ، العلامة ، الحافظ المتقن ، المحقق ، البليغ ، الصالح ،
الفاضل المتبرك به ، الصدر الأوح ، ترجمان الفقهاء ، ورئيس النُهاء ، أبو عبد الله محمد بن
أحمد بن محمد بن محمد علي بن غازي العثماني المكناسي ، غفر الله له ، وتغمده برحمته ،
وتجاوز عنه بمنه وكرمه وفضله ، وأبقى بركته ، ورضي عنه ، ونفعنا به وبأمثاله ^(١) :

الحمد لله الذي منّ علينا بنعمة الإسلام ، وجعلنا من أمة نبينا محمد عليه الصلاة
والسلام ؛ فبين لنا [﴿]الحدود والأحكام ، وفصل لنا الحلال والحرام ، وأورث علماءنا من
معارفه ما جلّو به عنا غياهب الظلام ، وكشفوا به عن أبصار بصائرنا سدف ^(٢) الغمام ،
فصنّفوا لنا في ذلك المطولات الضخام ، والمختصرات الصغيرات الأجرام ، جزاهم الله
تعالى عنا أفضل ما جرى إماماً عن ذوي إتمام ، وجعلنا وإياهم في مستقر رحمته بدار السلام
أما بعد :

فإن مختصر الشيخ العلامة خليل بن إسحاق أفضل نفائس الأعلام ، وأحق ما رفق
بالأحداق ، وصرفت إليه همم الحذاق ؛ إذ هو عظيم الجدوى ، بليغ الفحوى ، مبين لما به
الفتوى ، أو ما هو المرجح الأقوى ، قد جمع الاختصار في شدة الضبط والتهذيب ، وأظهر
الاقتدار في حسن المساق والترتيب ، فما نسج أحدٌ على منواله ، ولا سمحت قريحة بمثاله ،
ولله درّ الشيخ الأديب البارع أبي الحسن عليّ بن أبي حماسة السلوى إذ يقول فيه :

خلّلت من قلبي مسالك نفسه	والروح قد أحكمته تخلّلا
أخلّيلُ إنني قد وهبتك خلة	ما مثلها يهب الخليل خلّلا
فخليل نفسي من يود خليلها	وخلاه ذم إن أحب خلّلا

(١) أدرجت في هذه المقدمة جُلّ ما حوته النسخ الخطيّة من ألقاب ونعوت إلى كنية المؤلف ، واسمه ونسبه رحمه الله ، ولم
أشر إلى الفوارق بينها لعدم الفائدة .

(٢) السدف الظلمة ، وهي المرادة هنا ، وهي أيضا الضوء ، فهي من الأضداد . انظر : لسان العرب ، لابن منظور : ١٤٦/٩ .

ولقد عُني تلميذه الإمام أبو البقاء بهرام^(١) بحل رموزه، واستخراج كنوزه، واقتراع^(٢) أبكاره، واقتباس أنواره، واجتناء ثماره، واجتلاء أقماره بأظرف عبارة، وألطف إشارة، إلا أماكن أضرب عنها صفحاً، [أو لم يُجدها]^(٣) شرحاً؛ فتحرك مني العزم الساكن، لتبعب تلك الأماكن، فشرحتها في هذا الموضوع بقدر الاستطاعة، وإن كنت في العلم مزجي البضاعة، وأودعته مع ذلك نكتاً جملة، كل نكتة منها تساوي رحلة، وسميته بـ: "شفاء الغليل"^(٤) في حل مقفل خليل"، وأما ما خرج من ألفاظ الشارح عن لفظ المشروح، فلا يكون مني للتنبيه عليه جنوح؛ لأن ذلك مما يطول، ويشبه الفضول، ومن الله تعالى أستوهد التوفيق والهداية إلى التحقيق؛ فهو حسبي ونعم الوكيل، وهو على كل شيء وكيل.

وقد رأيت أن أقدم هنا مقدمتين:

الأولى: [٢/أ] في ذكر بعض مناقب المصنف - رحمه الله تعالى -.

الثانية: في أمور استنبطناها من كلامه بالاستقراء.

أما الأولى: فهو خليل بن إسحاق بن يعقوب^(٥)، يُعرف بابن الجندي، كان عالماً

(١) هو: أبو البقاء، بهرام بن عبد الله بن عبد العزيز، الدميمري، المالكي، قاضي القضاة بمصر، حامل لواء المذهب المالكي على كاهله أخذ عن الشيخ خليل وغيره، ودرس بالشيخونية وغيرها، من مصنفاته: "الشامل"، و"المناسك"، و"شرح مختصر خليل"، و"شرح مختصر ابن الحاجب"، و"شرح ألفية ابن مالك"، توفي سنة ٨٠٥ هـ. انظر ترجمته في: كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الدياج، لأحمد بابا التنبكي، ص: ١٣٢، ونيل الابتهاج بتطريز الدياج، للتنبكي: ١/١٥٩، وتوشيح الدياج، للقرافي، ص: ٦٢.

(٢) في (٢ن): (افتضاض)، واقتراع البكر: افتضها. انظر، لسان العرب، لابن منظور: ٨/٢٥٠.

(٣) في (٢ن): (أو لم يجدها)، وفي (٤ن): (يجدها ولم يجدها).

(٤) الغليل: حرارة العطش، وربما سُميت حرارة الحزن والحب غليلاً. الغليل: حرّ الجوف لَوْحاً وَاَمْتِعَاضاً. والغليل: الغش والعداوة والضغن والحقد والحسد. انظر: لسان العرب، لابن منظور: ١١/٤٩٩.

(٥) المعروف في نسب خليل رحمه الله: خليل بن إسحاق بن موسى، ف (يعقوب) خطأ، قال الخطاب: ذكر ابن غازي موضع (موسى) (يعقوب)، ويوجد كذلك في بعض النسخ، وهو مخالف لما رأيته بخطه. انظر: مواهب الجليل، للخطاب: ١/٣٠. على أن الحرشي في شرحه نسبته ليعقوب أيضاً، وناقش العدوي الأمر فطالعه هناك، انظر: شرح الحرشي: ١/٣٤.

وأشار إلى ذلك الدسوقي في حاشيته على الشرح الكبير: ٩/١، أقول: ووضع في نسبه (يعقوب) صاحب "درة الحجال" أيضاً، ولعله تابع ابن غازي. انظر: درة الحجال، لابن القاضي، ص: ١٣٣.

عاملاً مشغلاً بما يعنيه ، حتى حُكي عنه : أنه أقام عشرين سنة لم ير النيل وهو بمصر ، وحكي عنه أنه جاء يوماً لمنزل بعض شيوخه ، فوجد كَنيف^(١) المنزل مفتوحاً ، ولم يجد الشيخ هناك ، فسأل عنه ؟ فقيل له : إنه شوّشه أمر هذا الكَنيف ، فذهب يطلب من يُستأجر على تنقيته ، فقال خليل : أنا أولى بتنقيته ، فشمر ونزل يُنْقِيهِ ، فجاء شيخه فوجده على تلك الحال ، والناس قد حلّقوا عليه ينظرون إليه تعجباً من فعله فقال : من هذا ؟ فقالوا : خليل ؛ فاستعظم الشيخ ذلك ، وبالع في الدعاء له عن قريحة ونية صادقة ، فنال بركة دعائه ، ووضع الله تعالى البركة في عمره . فسبحان الفتّاح العليم .

وحدثنا شيخنا أبو زيد الكاواني^(٢) ، عن رأي خليلاً بالديار المصرية : يلبس الثياب القصار ، أظنه قال : ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر .

وسمعت شيخنا العلامة أبا عبد الله القوري^(٣) يحكي أنه بلغه عنه أنه كان من أهل المكاشفات ، وأنه مرّ بطباخ دَلَس الناس ببيع لحم الميتة ، فكاشفه وزجره ؛ فأقرّ وتاب على يديه .

أخذ رحمه الله تعالى عن الشيخ الفقيه الصالح أبي محمد^(٤) عبد الله المنوفي^(٥) ... وغيره ،

(١) الكَنيف : الحِلاّء . انظر : لسان العرب ، لابن منظور : ٣٠٨ / ٩ وما بعدها .

(٢) هو : أبو زيد ، عبد الرحمن الكاواني ، الفاسي ، مفتيها ، الفقيه العالم المصنّ ، الإمام في الأصول ، توفي سنة ٨٦٠ هـ . انظر ترجمته في : كفاية المحتاج ، لأحمد بابا : ٢٧٦ / ١ ، ونيل الابتهاج ، للتبكي : ٢٨٠ / ١ ، وطبقات الحضيكي : ٢٧٥ / ٢ ، وشجرة النور ، لمخلوف ، ص : ٢٦٦ ، غير أنه ذكر وفاته سنة : ٨٩٠ هـ .

(٣) هو : أبو عبد الله ، محمد بن قاسم بن محمد بن أحمد اللّخمي نسباً ، المكناسي داراً ومسكناً ومولداً ، الأندلسي سلفاً ، القوري شهرة ولقباً ، الفاسي نقلة ومزاراً ، قال عنه تلميذه ابن غازي : كان فقيهاً عالماً علامة مفتياً مشاوراً حجة حافظاً . انظر ترجمته في : كفاية المحتاج ، ص : ١٨٤ ، وتوشيح الديباج ، ص : ٢٠٢ ، وسلوة الأنفاس : ١١٥ / ٢ .

(٤) في (١ ن) : (عن) ، وهو غير مستقيم .

(٥) هو : عبد الله المغربي ، المصري ، المشهور بالمنوفي ، أخذ عن الشيخ شمس الدين التونسي ، والزواوي ، والأفقيسي ، وكان من الصلحاء ، وانقطع بالمدرسة الصالحية ، فكان لا يخرج إلا إلى صلاة الجماعة أو الجمعة ، وامتنع من الاجتماع بالسلطان ، وعين لكثير من المناصب فلم يجب ، واشتهر بالديانة والصلاح والعبادة والزهادة . انظر : ترجمته في : الدرر الكامنة ، لابن حجر : ٩٧ / ٣ .

وتوفي ثالث عشر أحد شهري ربيع سنة ست وسبعين وسبعمائة^(١)، وفي هذه السنة توفي الشيخ أبو عمران موسى بن محمد بن معطي العبدوسي^(٢)، وأبو عبد الله بن الخطيب السلماني^(٣).

وأما المقدمة الثانية : فمن عادته أنه لا يمثل بشيء إلا لنكتة ، من رفع إيهام ، أو تحذير من هفوة ، أو إشارة لخلاف ، أو تعيين لمشهور ، أو تنبيه بالأدنى على الأعلى ، وعكسه ، أو محاذاة نص الكتاب أو نحو ذلك ، مما يستطعمه من فتح له في فهمه .

ومن قاعدته : أنه إذا جمع نظائر وكان في بعضها تفصيل آخره ، وقيد بأحد طرفي التفصيل ، ثم يتخلص منه لطرفه الآخر مع ما يناسبه من الفروع فيحسن تخلصه غاية ، ويتنظم الكلام ، ويأخذ بعضه بحجزة بعض .

(١) حرّر الخطاب هذا الأمر فقال : "سنة سبع وستين وسبعمائة ، كذا ذكر القاضي تقي الدين وابن حجر ، وذكر ابن غازي أنها في سنة ست وسبعين أي وفاة المصنف وهما أعلم من ابن غازي بذلك " . وما وهم فيه ابن فرحون أيضاً قال فيه الخطاب : وأما تاريخ الوفاة الذي ذكره ابن فرحون في ترجمة الشيخ خليل فإنما هو تاريخ وفاة الشيخ عبد الله المنوفي ، وقد وهم بعض محققي المختصر فنقل كلام ابن فرحون بنصّه دون تحرير ، فوقع في خطأ ابن فرحون . انظر : المختصر ط المكتبة العصرية ، ص : ٨ ، وفي شرح الزرقاني مناقشة لهذا الأمر ، ورجّح أنها سنة ٧٧٦ هـ ، وانظر : شرح الزرقاني ، ط ، الكتب العلمية : ٣ / ١ ، والدياج المذهب ، لابن فرحون ص : ١٨٦ ، وانظر : الدرر الكامنة ، لابن حجر : ٢ / ٢٠٧ .

(٢) هو : أبو عمران ، موسى بن محمد بن معطي الفاسي ، الشهير بالعبدوسي ، أخذ عن عبد العزيز القروي ، وعن أبي زيد عبد الرحمن بن عفان الجزولي ، وكان يحضر مجلسه الفقهاء والصلحاء والمدرسون وحفاظ المدونة . انظر ترجمته في : كفاية المحتاج ، ص : ٢٤٢ ، ودرة الحجال ، لابن القاضي ، ص : ٢٩٤ .

(٣) هو : أبو عبد الله ، محمد بن عبد الله بن سعيد بن علي السلماني ، الغرناطي ، القرطبي ، المعروف بلسان الدين ابن الخطيب ، الإمام الأوحد الفذ صاحب الفنون المنوعة والتأليف العجيبة ، ذو الوزارتين ، توفي قتيلاً سنة ٧٧٦ هـ ، من مصنفاته : "الإحاطة فيما تيسر من تاريخ غرناطة" ، و"سد الذريعة في تفصيل الشريعة" ، و"الوزارة ومقامة السياسة" ، و"الكتيبة الكامنة في شعراء المائة الثامنة" ، وغيرها . انظر ترجمته في : كفاية المحتاج ، لأحمد بابا ، ص : ٨٣ ، والدرر الكامنة ، لابن حجر : ٥ / ٢١٣ ، ودرة الحجال ، لابن القاضي ، ص : ٢٩٤ .

ومن قاعدته غالباً أنه : إذا جمع مسائل مشتركة في الحكم والشرط نسّقها بالواو ، فإذا جاء بعدها بقيد علمنا أنه منطبق على الجميع ، وإن كان القيد مختصاً ببعضها أدخل عليه كاف التشبيه ، فإذا جاء بالقيد علمنا أنه لما بعد الكاف .

وأما نسجه على منوال ابن الحاجب^(١) في بعض اصطلاحه فواضح^(٢) .

(١) هو : أبو عمرو ، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ، الدويني ، المصري ، الفقيه المالكي ، تبحّر في الفنون ، وكان الأغلب عليه علم العربية ، توفي سنة ٦٤٦ هـ ، من تصانيفه : "الإيضاح شرح المفصل للزنجشري" ، و"الكافية في النحو" ، و"مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجلد" ، و"جامع الأمهات" . انظر ترجمته في : الدياج المذهب ، لابن فرحون ، ص : ١٨٩ ، والطبقات ، لابن قنفذ ، ص : ٣١٩ ، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة ، للفيروزآبادي ، ص : ١٤٠ ، وطبقات القراء ، للذهبي : ٥١٦/٢ ، وغاية النهاية ، لابن الجزري : ٥٠٨/١ .

(٢) يقصد المؤلف هنا أن المصنف رحمه الله قد تابع ابن الحاجب في كثير من عباراته فمثلاً يقول المؤلف في قول خليل : (ولا أَكْثَرُ رَأَتْ أَوَّلَ الدَّمِ وَانْقَطَعَ) يقول : هذه نفس عبارة ابن الحاجب ، وقوله : (أَوْ قَصَدَ تَلَذُّذًا) يقول : اتبع في هذه العبارة ابن الحاجب ، وقوله : (وَقَسَدَ بِتَغْيِينِ الْمُعْمُولِ مِنْهُ أَوْ الْعَامِلِ) كنا في النسخ الصحيحة كعبارة ابن الحاجب ، كما أن خليلاً نهج في اختياراته الفقهية نهج ابن الحاجب ، والمطالع لما عند المؤلف هنا سوف يقف على ذلك بجلاء . وأما اصطلاح خليل رحمه الله فتابع لابن الحاجب في كثير منه ، كتعبير ابن الحاجب عن المدونة : (بفيها) ، وهو نفس تعبير خليل رحمه الله ، واصطلاح (الأصح) ، و(المشهور) ، و(الأظهر) يعبر بها عن ترجيح يراه ابن الحاجب في المسألة ، وهي نفس اصطلاحات خليل رحمه الله ، وإن كان يختلف عنه قليلاً فيما تطلق عليه .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَقُولُ الْفَقِيرُ الْمُضْطَرُّ لِرَحْمَةِ رَبِّهِ ، الْمُنْكَسِرُ خَاطِرُهُ لِقَلَّةِ الْعَمَلِ وَالتَّقْوَى ، خَلِيلُ ابْنِ إِسْحَاقَ [ابْنِ مُوسَى عَفَا اللَّهُ عَنْهُ يَمْنَهُ] ^(١) [الْمَالِكِي] ^(٢) الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا يُوَافِي مَا تَزَايَدَ مِنَ النِّعَمِ ، وَالشُّكْرُ لَهُ عَلَى مَا أَوْلَانَا مِنَ الْفَضْلِ وَالْكَرَمِ ، لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْهِ هُوَ كَمَا أَتْنَى عَلَى نَفْسِهِ ، وَنَسَّأَلُهُ اللَّطْفَ وَالْإِعَانَةَ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ ، وَحَالَ حُلُولِ الْإِنْسَانِ فِي رَمْسِهِ ^(٣) .

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، عَلَى مُحَمَّدٍ سَيِّدِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ ، الْمَبْعُوثِ لِسَائِرِ الْأُمَمِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ وَأَمَّتِهِ أَحْضَلِ الْأُمَمِ . وَبَعْدُ :

فَقَدْ سَأَلَنِي جَمَاعَةٌ أَبَانَ اللَّهُ لِي وَلَهُمْ مَعَالِمُ التَّحْقِيقِ ، وَسَلَكَيْنَا وَبِهِمْ أَنْفَعَ طَرِيقٍ ، مُخْتَصِرًا عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، مُبَيِّنًا لِمَا بِهِ الْفِتْنَى ، فَأَجَبْتُ سُؤْلَهُمْ بَعْدَ الْاسْتِخَارَةِ .
مُشِيرًا بِ (فِيهَا) لِلْمُدَوَّنَةِ .

قوله : (مُشِيرًا بِفِيهَا لِلْمُدَوَّنَةِ) ^(٤) يريد وينحو : رُويت ، وُحِلت ، وُظَاهَرها ، وَأُقِيمَ

منها .

وَبِ (أَوَّلِ) إِلَى اخْتِلَافِ شَارِحَيْهَا ^(٥) فِي فَهْمِهَا .

قوله : (وَبِأَوَّلِ إِلَى اخْتِلَافِ شَارِحَيْهَا فِي فَهْمِهَا) أي : ومُشِيرًا بِبَادَةِ (أَوَّلِ) لِيَنْدَرِجَ

(١) ما بين المعكوفتين زيادة من أصل المختصر المحفوظ لدينا .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من أصل المختصر لدينا .

(٣) الرمس : طمس الأثر ، وما هيل التراب عليه . انظر : لسان العرب ، لابن منظور : ١٠١ / ٦ .

(٤) يعني : المدونة ، لعبد الرحمن بن القاسم توفي سنة : ١٩١ هـ ، تلميذ الإمام مالك ، وأحد رواة الموطأ ، وهي من أعظم الكتب في فروع مذهب المالكية ، وللمالكية عليها شروح عديدة ، والمراد أن خليلاً إذا قال : (فيها) فمراده : في المدونة ، كقوله : (وفيها كَرَاهَةُ الْعَاجِ) ، وقوله : (وفيها ثِدْبٌ تَأْخِيرُ الْعِشَاءِ قَلِيلاً) وقوله : (وفيها الْبُكَاءُ بِالْغَرِيمِ) .

(٥) من شراح المدونة : ابن عبدوس المتوفى سنة ٢٦٠ هـ ، وابن محرز المتوفى سنة ٢٩٩ هـ ، وقاسم بن خلف الجبيري المتوفى سنة ٣٧٨ هـ ، وابن زمين المتوفى سنة ٣٩٩ هـ ، وعمر بن أبي الطيب القيرواني المتوفى سنة ٤٣٠ هـ ، وابن المرباط الطلمنكي المتوفى سنة ٤٨٥ هـ ، وخليل بن إسحاق الجندي صاحب المختصر المتوفى سنة ٧٦٧ هـ ، وأبي عمران العبدوسي المتوفى سنة ٧٧٦ هـ . . . وغيرهم ممن شرحها ، أو علّق على شرحها ، أو تهذّبها . انظر : جامع الشروح والحواشي ، لعبد الله محمد الحبشي : ٣ / ١٩١٢ وما بعدها .

نحو : تأويلان وتأويلات ، وهذا النوع من الاختلاف إنما هو في جهات محمل لفظ الكتاب ، وليس في آراء في الحمل على حكم من الأحكام فتعد أقوالاً .

وَي (الاختِيار) لِلْخُمِيِّ^(١) ، لَكِنْ إِنْ كَانَ يَصِيغَةُ الْفِعْلِ فَذَلِكَ لاختِيارِهِ هُوَ فِي نَفْسِهِ ، وبِالاسْمِ فَذَلِكَ لاختِيارِهِ مِنَ الْخِلَافِ ، وَي (التَّرْجِيم) لِابْنِ يُونُسَ^(٢) كَذَلِكَ . وَي (الظُّهُور) لِابْنِ رُشْدٍ^(٣) كَذَلِكَ وَي (الْقَوْل) لِلْمَازَرِيِّ^(٤) كَذَلِكَ .

قوله : **(وَي الاختِيار لِلْخُمِيِّ.. إلى آخره)** إنما جعل الفعل لاختيار الأشياء في أنفسهم ، والاسم والوصف لاختيارهم من الخلاف المنصوص لمن قبلهم ؛ لأن الفعل يدل على الحدوث ، والوصف يدل على الثبوت ، وخصّهم بالتعيين لكثرة تصرفهم [٢/ب] في الاختيار .

وبدأ باللخمي ؛ لأنه أجراًهم على ذلك ؛ ولذا خصه بمادة الاختيار^(٥) .

(١) هو : أبو الحسن ، علي بن محمد الربيعي ، القيرواني ، المعروف باللخمي ، نزل سفاقس ، كان فقيهاً فاضلاً ديناً متفتناً ، له تعليق كبير على المدونة سمّاه "التبصرة" أورد فيه آراء خرج بها عن المذهب ، توفي سنة ٤٧٨ هـ . انظر ترجمته في : ترتيب المدارك ، للقاضي عياض : ٧٩٧/٤ ، والديباج المذهب ، لابن فرحون ، ص : ٢٠٣ ، وشجرة النور ، لمخلوف ، ص : ١١٧ .

(٢) هو : أبو بكر ، محمد بن عبد الله بن يونس التميمي ، الصقلي ، الإمام الحافظ ، الفقيه الفرضي ، الملازم للجهاد ، الموصوف بالنجدة ، توفي سنة ٤٥١ هـ . انظر ترجمته في : ترتيب المدارك ، لعياض : ١١٤/٨ ، والديباج المذهب ، لابن فرحون ، ص : ٢٧٤ ، وشجرة النور الزكية ، لمخلوف : ١١١/١ .

(٣) هو : أبو الوليد ، محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد ، القرطبي ، القاضي ، شيخ المالكية ، من تصانيفه "المقدمات الممهدات" ، و"البيان والتحصيل لما في المستخرجة من التوجيه والتعليل" ، و"اختصار المبسوطة" ، و"اختصار مشكل الآثار" للطحاوي ، وغيرها ، توفي سنة ٥٢٠ هـ . انظر ترجمته في : الديباج المذهب ، لابن فرحون ، ص : ٢٤٨ ، وشجرة النور الزكية ، لمخلوف : ١٢٩/١ ، والصلة ، لابن بشكوال : ٥٧٦/٢ ، والوفيات ، لابن قنفذ ، ص : ٢٧٠ .

(٤) هو : أبو عبد الله ، محمد بن علي بن عمر بن محمد ، التميمي ، المازري ، القيرواني ، الفقيه المالكي ، المعروف بالذكي ، أحد الأئمة الأعلام ، كان فاضلاً متقناً ، وكان أفقه المالكية في عصره ، حتى عدّ في المذهب إماماً ، وصار الإمام لقباً له ، فلا يعرف بغير الإمام المازري ، توفي سنة ٥٣٦ هـ ، من مصنفاته : "المعلم بفوائد مسلم" ، و"إيضاح المحصول في برهان الأصول" ، و"نظم الفرائد في علم العقائد" ، و"تعليق على المدونة" ، و"شرح التلقين" . انظر ترجمته في : وفیات الأعيان ، لابن خلكان : ٢٨٥/٤ ، والديباج المذهب ، لابن فرحون : ١٤٧/١ ، وسير أعلام النبلاء ، للذهبي : ١٠٥/٢٠ ، شجرة النور الزكية ، لمخلوف : ١٢٧/١ .

(٥) والمراد أن : (اختار) في كلام خليل يعني به اللخمي كقوله في باب إزالة النجاسة : "واختار إلحاق رجل الفقير" ، وقوله : في باب الصلاة : "واختار في الأخير خلاف الأكثر" .

وخصّ ابن يونس بالترجيح ؛ لأن أكثر اجتهاده في الميل مع بعض أقوال من سبقه ، وما يختاره لنفسه قليل .

وخصّ ابن رشد بالظهور لاعتماده كثيراً على ظاهر الروايات فيقول : يأتي على رواية كذا وكذا ، وظاهر ما في سماع كذا وكذا^(١) .

وخصّ المازري بالقول ؛ لأنه لما قويت عارضته في العلوم ، وتصرف فيها تصرف المجتهدين كان صاحب قول يعتمد عليه :

إِذَا قَالَتْ خَذَامُ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ خَذَامُ^(٢)
ولا حجر في اصطلاح ولا تسمية^(٣) .

توفي أبو الحسن اللخمي سنة ثمان وسبعين وأربعمائة ، وأبو بكر بن يونس سنة واحد وخمسين وأربعمائة ، وأبو الوليد بن رشد سنة عشرين وخمسائة ، وأبو عبد الله المازري سنة ست وثلاثين وخمسائة ، وقد نيّف على الثمانين سنة .

(١) مما يوضح ذلك ما قاله ابن رشد في كتاب الوضوء الأول ، من سماع أشهب وابن نافع ، من رسم التنوير والجنائز والنبائح : هاهنا في الخبز الذي عجن واللحم . . . وقال في رسم سلف من سماع ابن القاسم . . . وهو نحو ما في سماع يحيى من كتاب الصيد . . . وخلاف لما في سماع موسى بن معاوية . . . وليس بخلاف لما في آخر السماع . . . والمسألة التي في آخر السماع . . . إلخ ، وهذا في شرح سماع واحد . والأمر يطول على المتبع له ، فانظره إن شئت في البيان والتحصيل ، وراجع ما سقناه عنه في نفس المصدر : ١٠٦/١ .

(٢) البيت نسبة الزمخشري للميمس بن ظالم الأعصري ، وقال ابن منظور : وأنشد أبو علي لوثيم بن طارق ، ويقال للّجيم ابن صعب ، وفي موضع آخر نسبة للّجيم فقط ، ونسبه السيوطي لزهير بن جنّاب الكلبي ، ونُسب أيضاً لديسم بن طارق من شعراء الجاهلية ، ونسب لعجل بن لجيم ، وهو في تاج العروس للّجيم . وهو من بحر الوافر ، وحذام هي حذام بنت الريان ، وهو من أمثال العرب المشهورة المستدل بها في اللغة ، وله بدل صدقوها أنصتوها . انظر : لسان العرب ، لابن منظور : ٩٩/٢ ، ٣٠٦/٦ ، المزهر ، للسيوطي : ٤٠٣/٢ .

(٣) انفرد المؤلف هنا من بين شراح المختصر ببيان السبب الذي لأجله خصّ المصنف هؤلاء الأربعة بتلك المصطلحات ، وعنه نقلها الخطاب في شرحه .

وقد عرّف عياض ^(١) بالأولين في "المدارك" ^(٢) وبالأخرين في : "الغنية" ^(٣) ؛ غير أنه

لم يذكر وفاة ابن يونس ؛ وإنما أفادنيها شيخنا العلامة أبو عبد الله القوري .

وَحَيْثُ قُلْتُ : (خِلَافٌ) فَذَلِكَ لِاخْتِلَافٍ فِي التَّشْمِيرِ ، وَحَيْثُ ذَكَرْتُ (قَوْلَيْنِ) أَوْ (أَقْوَالَ) فَذَلِكَ لِعَدَمِ اطِّلَاعِي فِي الْفَرْعِ عَلَى أَرْجَحِيَّةٍ مَنصُوصَةٍ .

فإن قلت : لم قال أولاً : (وَحَيْثُ قُلْتُ : خِلَافٌ) ؟ فعبر بالقول ، ورفع لفظ خلاف ، وقال

ثانياً : (وَحَيْثُ ذَكَرْتُ قَوْلَيْنِ أَوْ أَقْوَالَ) فعبر بالذكر ، ونصب (قَوْلَيْنِ) و (أَقْوَالَ) ؟

قلت : لما كان ذكره الأقوال أعم من أن يتلفظ بها أو يقول مثلاً ؛ وهل كذا أو كذا ثالثها

كذا ، ورابعها كذا ، لم يصلح الرفع على الحكاية ، ولا القول المناسب ؛ لذلك فلو قال

وحيث قلت أقوال ؛ لخرج ما لم يتلفظ به بصيغة القول كالثالث رابعها ، بخلاف (خِلَافٌ) ؛

فإن حكايته بعد القول لا تُخْرِجُ معنى يريد إدخاله .

فإن قلت : لا يطرد ذلك بهذا إلا في الأقوال لا القولين .

قلت : بل هو جارٍ في القولين أيضاً كقوله في باب الرهن : (وَرَجَعَ صَاحِبُهُ بِقِيَمَتِهِ أَوْ

بِمَا أَدَّى مِنْ ثَمَنِهِ ، نَقَلْتُ عَلَيْهِمَا) . ولو لم يوجد له في القولين لقلنا : لما يبين وجه اصطلاحه

فيهما دفعة كانت الشبهة تبعاً للجمع ، قيل : وبحمل المستفتي على معين من الأقوال

المستوية جرى العمل ، وقد ذكر اللخمي في ذلك قولين في باب صلاة السفر فقال :

(١) هو : أبو الفضل ، عياض بن موسى بن عياض بن عمرو ، اليخَصِيي ، السِّنِّي ، القاضي ، عالم المغرب ، وإمام أهل

الحديث في وقته . كان من أعلم الناس بكلام العرب وأنسابهم وأيامهم ، فقيهاً محدثاً . توفي سنة ٥٤٤ هـ . من مصنفاته :

"الشُّفَا بتعريف حقوق المُضْطَقَّى" ، وبه اشتهر ، و"الإعلام بحدود قواعد الإسلام" ، و"مشارك الأنوار على صحيح

الآثار" ، و"ترتيب المدارك وتقريب المسالك في ذكر فقهاء مذهب مالك" ، و"إكمال المعلم شرح صحيح مسلم" . انظر

ترجمته في : الديباج المذهب ، لابن فرحون : ١ / ١٦٨ ، وسلوة الأنفاس ، للكتاني : ١ / ١٦٢ ، وجذوة الاقتباس ،

لابن القاضي المكناسي : ٢ / ٤٩٨ ، والإعلام ، للسملالي : ٩ / ٣١٩ .

(٢) هو : كتاب "ترتيب المدارك وتقريب المسالك" ، للقاضي عياض ، جمع فيه أسماء أعيان المالكية وأعلامهم ، وبين

طبقاتهم وأزمانهم ، وجمع فضائلهم وآثارهم ، انظر : كشف الظنون ، لحاجي خليفة : ١ / ٣٩٥ .

(٣) كتاب الغنية ، للقاضي عياض ، وضعه في أسماء شيوخه الذين أخذ عنهم ، بدأه بذكر من اسمه محمد ، وبلغ عدد من

ترجم لهم ثمانية وتسعين شيخاً . انظر : كشف الظنون ، لحاجي خليفة : ٢ / ١٢١٣ .

وإذا كان في البلد فقهاء ثلاثة كل يرى غير رأي صاحبيه وكل أهل للفتوى ، جاز للعامي أن يقلد أيهم أحب ، وإن كان عالم واحد فترجحت عنده الأقوال جرت على قولين : أحدهما : أن له أن يحمل المستفتي على أيهما أحب

والثاني : أنه في ذلك كالناقل يخبره بالقائلين وهو يقلد أيهم أحب ، كما لو كانوا أحياء^(١) .

وَأَعْتَبِرْ مِنَ الْمَفَاهِيمِ مَفْهُومَ الشَّرْطِ فَقَطْ .

قوله : (وَأَعْتَبِرْ مِنَ الْمَفَاهِيمِ مَفْهُومَ الشَّرْطِ فَقَطْ) إنها خصّ مفهوم الشرط دون

سائر مفهومات المخالفة العشرة المجموعة في قولنا :

صِفْ واشْتَرِطْ عَلَلْ وَلَقَبْ ثُبَا وَعُدَّ طَرَفَيْنِ وَحَضَرَ أَعْيَا

أي : غاية لأن مفهوم الشرط أقواها ؛ إذ يقول به بعض من لا يقول بغيره ، إلا مفهوم الغاية ، فإنه يقول به بعض من لا يقول بمفهوم الشرط ، إلا أنه قليل ولا يتأتى معه اختصار ؛ فلذا تركه ، وأما مفهوم الموافقة فمتفق عليه ، وهو معتبر عنده كقوله في باب الحجر : (وللولي رد تصرف مميّز) ؛ إذ غير المميز أخرى . فإن قلنا : إنه من باب النص أو القياس الجلي ، على رأي من يقول بهما ، فلا إشكال ، وإن قلنا : إنه من المفهومات فهو أخرى من مفهوم الشرط ، فكأنه اعتبره [٣/ أ] في نفس ما نحن بصددده^(٢) .

(١) هذه مسألة طال فيها بحث العلماء ، وتعددت فيها أقوالهم ، وهي تشبه مسألة اختلاف الفتوى على المستفتي ، التي قال فيها النووي : إذا اختلف عليه فتوى مفتين ففيه خمسة أوجه للأصحاب ، أحدها : يأخذ بأغلظهما ، والثاني : بأخفهما . والثالث : يجتهد في الأولى ، يأخذ بفتوى الأعلّم الأورع ، . . . والرابع يسأل مفتيا آخر فيأخذ بفتوى من وافقه ، والخامس : يتخير فيأخذ بقول أيهما شاء . انظر : آداب الفتوى ، للنووي ، ص : ٧٨ ، وقال ابن القيم : فإن اختلف عليه مفتيان فأكثر ، فهل يأخذ بأغلظ الأقوال أو بأخفها أو يتخير أو يأخذ بقول الأعلّم أو الأورع أو يعدل إلى مفتٍ آخر فينظر من يوافق من الأولين فيعمل بالفتوى التي يوقع عليها ، أو يجب عليه أن يتحرى ويبحث عن الراجح بحسبه ؟ فيه سبعة مذاهب ، أرجحها السابع ، فيعمل كما يعمل ثم اختلف الطريقين أو الطبييين أو المشيرين كما تقدم . انظر : إعلام الموقعين ، لابن القيم : ٤ / ٢٦٤ ، وانظر أدب الفتوى ، لابن الصلاح ، ص : ١٣٤ ، وصفة الفتوى ، لابن حنبل ، ص : ٨٠ ، وانظر : الموافقات ، لأبي إسحاق الشاطبي : ٤ / ١٣٢ ، وما بعدها .

(٢) مفهوم الموافقة : هو ما كان حكم المسكوت عنه موافقا لحكم المنطوق . انظر الإحكام ، للآمدي : ٢ / ٢٥٧ ، ومفهوم الغاية : هو مد الحكم إلى أو حتى . انظر : إرشاد الفحول ، للشوكاني ، ص : ٣٨٧ . مفهوم الشرط : ما علق من الحكم على شيء بأداة شرط ، كأن . انظر : إرشاد الفحول ، ص : ٣٨٦ . والنص : كل لفظ دل على الحكم بصريحه على وجه لا احتمال فيه . انظر : اللمع ، للشيرازي ، ص : ١٤٣ .

ومن البين أنه لا بد أن يستثني مما ذكر أنه لا يعتبره مفهوم الوصف الكائن في التعريفات ؛ فإنها فصول أو خواص يؤتى بها للإدخال والإخراج ؛ ليترد المعرف ينعكس ، ولا مرية أن الماهية المحكوم عليها بالحكم تنعدم بانعدام جميع أجزائها أو بعضها ، فينعدم الحكم ، وهذا موجود في كلامه وفي بعض الحواشي ، وأظنها مما قيد عن : الشيخ أبي عبد الله محمد بن عمر بن الفتوح ، يعتبر المصنف مفهوم الشرط لزوماً ، ويعتبر غيره من المفاهيم جوازاً ، يظهر ذلك بتأمل كلامه . انتهى . وقبله شيخنا العلامة أبو عبد الله القوري رحمه الله .

قلت : وإنما يحتاج لهذا فيما وصفه بصفة مثلاً ، ولم يصرح بحكم ما خلا من تلك الصفة ، وأما إذا صرح بحكم الخالي منها فلم يقنع بالمفهوم كقوله : (وإن بدهن لاصق) ، ثم صرح في مقابله بحكم غير الملاصق قائلاً : (كدهن خالط) ، وهو كثير في كلامه .

وها هنا وجه إذ تم وسلم كان رقيق الحواشي ، وهو أن يكون أراد باعتبار مفهوم الشرط اعتباراً خاصاً ، زائداً على ما تقتضيه مفهومات الأوضاع اللغوية ، بحيث ينزل مفهوم الشرط دون غيره منزلة المنصوص ، فتصرف إليه القيود والاستثناءات ونحوها ، انصرفها للمنطوقات الملفوظ بها ، وإذا حمل على هذا انحلت به معضلات كثيرة في كلامه كقوله في باب : الجهاد : (وَفِرَارُ إِنْ بَلَغَ الْمُسْلِمُونَ النُّصْفَ وَلَمْ يَبْلُغُوا اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا) ، وقد تكلمنا على بعضها في محالها .

وَأَشِيرُ بِـ (صَحِّم) أَوْ (اسْتَحْسِن) إِلَى أَنَّ شَيْخًا غَيْرَ الَّذِينَ قَدَّمْتُهُمْ صَحِّمَ هَذَا أَوْ اسْتَظْهَرَهُ .

قوله : (وَأَشِيرُ بِصَحِّمٍ أَوْ اسْتَحْسِنَ إِلَى أَنَّ شَيْخًا غَيْرَ الَّذِينَ قَدَّمْتُهُمْ صَحِّمَ هَذَا أَوْ اسْتَظْهَرَهُ) أي : يشير إلى غير الأربعة المذكورين بلفظ (صَحِّم) أو (اسْتَحْسِن) مبينين للمفعول ، لقصد عدم التعيين ؛ ولذا نكر (شيخاً) ، والأقرب إلى الحقيقة أن التصحيح فيما يصححه الشيخ من كلام غيره ، والاستحسان فيما يراه ، مع احتمال الشمول فيهما ، وقد يعبر بالوصف كـ (الأصح) و (الصحيح) و (الأحسن) .

و (بِالتَرَدُّدِ) لِتَرَدُّدِ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي النُّقْلِ ، أَوْ لِعَدَمِ نَصِّ الْمُتَقَدِّمِينَ .

قوله : (وَبِالتَرَدُّدِ لِتَرَدُّدِ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي النُّقْلِ أَوْ لِعَدَمِ نَصِّ الْمُتَقَدِّمِينَ) تردد المتأخرين في النقل اختلاف طرقهم في العزو للمذهب ، فهو كقول غيره : وفي كذا طرق أو طريقان^(١) ، وأما تردهم لعدم نص المتقدمين فهو أقل في كلامه كقوله في السلس : (وَفِيهِ اعْتِبَارُ الْمُلَازِمَةِ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ أَوْ مُطْلَقًا تَرَدُّدٌ) وكقوله : (وَفِيهِ خُفٌّ غُصِبَ تَرَدُّدٌ) وكقوله في الحج : (وَفِيهِ رَأْيٌ تَرَدُّدٌ) وكقوله فيه : (وَفِيهِ إِجْزَاءٌ مَا وَقَفَ بِالْبِنَاءِ تَرَدُّدٌ) .

وينبغي أن يكون قوله : (أَوْ لِعَدَمِ نَصِّ الْمُتَقَدِّمِينَ) معطوفاً على قوله : (فِي النُّقْلِ) ؛ فيكون المعنى : أن تردد المتأخرين مرة يكون في النقل عن المتقدمين ، ومرة يكون لأجل عدم نص المتقدمين ، فهو أولى من جعله معطوفاً على قوله : (لِتَرَدُّدِ الْمُتَأَخِّرِينَ) ، وإن كان متبادراً من جهة اللفظ ، إذ يكون المعنى حيثئذ أنه يشير بالتردد لأمرين : أحدهما : تردد المتأخرين في النقل .

والثاني : عدم نص المتقدمين ، ظاهره ولو لم يتردد المتأخرون في الأمر الثاني ، وليس كذلك ؛ لفقد معنى التردد الذي هو التحير ، إذ لا تحير مع تحرير المتأخرين المقتدى بهم ؛ ولا سيما أمثال من تقدم ذكره ، وعلى التقديرين فلم يعطنا علامة نميِّز بها بين الترددين ، إلا أن الثاني أقل كما تقدم^(٢) .

و [أَشْبِيرُ]^(٣) بِ (لَوْ) إِلَى خِلَافٍ مَذْهَبِيٍّ .

قوله : (وَيَلَوُ إِلَى خِلَافٍ مَذْهَبِيٍّ) يريد : أنه يشير بلو الإغائية المقرونة بواو [النكايه ، المكتفى]^(٤) عن جوابها بما قبلها إلى خلاف منسوب لمذهب مالك وشاهد الاستقراء يقضي بصحته ؛ وإن لم يثبت في بعض النسخ ، ولكن لا يشير بها إلا لخلاف قوي ، ولا يطرّد ذلك

(١) لعل الغير هذا هو ابن الحاجب ، إذا هنا شائع في كلامه .

(٢) فالمسألة على وجهين : عدم نص المتقدمين أصلاً ، والثاني : نصهم واختلاف المتأخرين في نقولهم عنهم ، وهو الأكثر في كلام المصنف .

(٣) ما بين المعكوفين ، زيادة من أصل المختصر المحفوظ لدينا .

(٤) في الأصل : (الكناية المكنى) .

في (وإن) مع أنه كثير من كلامه^(١).

والله أَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعَهُ مِنْ كِتَابِهِ ، أَوْ قَرَأَهُ ، أَوْ حَصَّلَهُ ، أَوْ سَعَى فِي شَيْءٍ مِنْهُ ،
واللهُ يَعْصِمُنَا مِنَ الزَّلَلِ ، وَيُؤَفِّقُنَا فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ ، ثُمَّ أَعْتَذِرُ لِذَوِي الْأَلْبَابِ ، وَمِنَ
التَّفْصِيرِ الْوَاقِعِ فِي هَذَا الْكِتَابِ ، وَأَسْأَلُ لِسَانَ النَّصْرَةِ وَالْخُشُوعِ ، وَخِطَابِ التَّذَلُّلِ
وَالْخُضُوعِ ، أَنْ يَنْظُرَ بَعَيْنِ الرِّضَا وَالصَّوَابِ ، فَمَا كَانَ مِنْ نَقْصٍ كَمَلُوهُ ، وَمِنْ خَطَا
أَصْلَحُوهُ ، فَقَلَمًا يَخْلُصُ مُصَنَّفٌ مِنَ الْمَقَوَّاتِ ، أَوْ يَنْجُو مُؤَلِّفٌ مِنَ الْعَثَرَاتِ .

(١) انتهى هنا المؤلف رحمه الله من ذكر مصطلحات المصنف رحمه الله في تقرير مسأله .

[كتاب الطهارة]

[باب يُرْفَعُ النَّدْتُ وَحُكْمُ النِّجَاسِ]

بِالْمُطْلَقِ ، وَهُوَ مَا صَدَقَ عَلَيْهِ اسْمُ مَاءٍ يَلَا قَبِيذَ [١/٣] وَإِنْ جُمِعَ مِنْ نَدَى ، أَوْ ذَابَ بَعْدَ جُمُودِهِ أَوْ كَانَ سُورَ بَهِيمَةٍ أَوْ حَائِضٍ أَوْ جُنْبٍ أَوْ فَضْلَةٍ طَهَّارَتِهِمَا ، أَوْ كَثِيراً خَلَطَ بِنَجَسٍ لَمْ يُغَيِّرْهُ ، أَوْ شَكَّ فِيهِ مُغَيِّرُهُ هَلْ يَضُرُّ ، أَوْ تَغْيِيرَ مَجَاوِرِهِ ، وَإِنْ يَدُهْنٍ لَاصِقٍ أَوْ يَرَائِحَةٍ قَطْرَانٍ وَعَاءٍ مُسَافِرٍ .

قوله : (أَوْ شَكَّ فِيهِ مُغَيِّرُهُ هَلْ يَضُرُّ ؟) الشك هو : التردد بين أمرين متساويين ، [٣/ب] فيخرج به التردد في ماء بثر الدور ، إذا جهل سبب نيتها ؛ لما يغلب على الظن أن ذلك من [المراحيض المجاورة]^(١) لها ؛ فتترك ما لم توقن السلامة ، بخلاف بثر الصحراء حسياً في سماع أشهب وابن نافع^(٢) .

أَوْ يَمْتَوَلَّدُ مِنْهُ ، أَوْ يَقْرَارُهُ كَمَلَمٍ ، أَوْ يَمَطْرُوهُ فِيهِ وَلَوْ قَصْداً مِنْ تُرَابٍ أَوْ مِلْحٍ ، وَالْأَرْجَمُ السَّلْبُ بِالْمِلْحِ .

قوله : (أَوْ يَمْتَوَلَّدُ مِنْهُ) كالطحلب ما لم يطبخ فيه ، كذا قيده الطرطوشي فيما ذكر ابن فرحون^(٣) .

وَفِي الاتِّفَاقِ عَلَى السَّلْبِ بِهِ إِنْ صُنِعَ تَرَدُّدٌ ، لَا يَمْتَغَيَّرُ لَوْنًا أَوْ طَعْمًا أَوْ رِيحًا يَمَّا يُفَارِقُهُ غَالِبًا مِنْ طَاهِرٍ أَوْ نَجَسٍ كَدُهْنٍ خَالِطٍ ، أَوْ بُخَارٍ مُصْطَكِيٍّ ، وَحُكْمُهُ كَمُغَيِّرِهِ .

قوله : (وَفِي الاتِّفَاقِ عَلَى السَّلْبِ بِهِ إِنْ صُنِعَ تَرَدُّدٌ) ابن عمران في " شرح ابن

(١) في الأصل : (الرائحة المجاورة) ، وفي (ن٣) : (الرائحة المتجاورة) .

(٢) قال في سماع أشهب وابن نافع : (سئل فقيل له : إن بيراً لنا قد أثنى ماؤها ، ونزحناه ، وماؤها بعد متن ؟ فقال : لا أرى أن يتوضأ منه حتى يأتوا ببعض هؤلاء الذين ينظرون إلى الآبار ؛ فإني أخاف أن يكون من قناة مرحاض إلى جانبه . قال : فقلت له : أرايت إن لم يكن ننته من ذلك ؟ فقال : لو علم أن ننته ليس من ذلك ما رأيت بأساً أن يتوضأ به) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ١ / ١٤٠ .

(٣) انظر : النواذر والزيادات ، لابن أبي زيد : ٨٠ / ١ ، قال : (ومن "المجموعة" قال عليّ : لا بأس بالوضوء بالماء يتغير ريحه من حمأ أو طحلب ، إذا لم يجد غيره) ، وانظر : المنتقى شرح الموطأ ، للباجي : ٣١٢ / ١ ، والخصال ، لابن زرب ، ص : ٥٢ ، والمعونة على مذهب عالم المدينة : ٦٢ / ١ ، والمقدمات الممهدات ، لابن رشد : ٢٣ / ١ ، والقوانين الفقهية ، لابن جزي ، ص : ٥٤ .

الحاجب" ^(١): الملح غير المصنوع قسمان : ملح السباخ ، وهو ما يخرج عليه الحر فيجمد فيصير ملحاً .

وملح المعادن ، وهو حجارة ، فإن أراد الفقهاء المعدني هذا الثاني فقط فهو من نوع الأرض كالكبريت والزرنيخ والزاج ، وإن أرادوا مع ذلك ملح السباخ ففيه نظر ؛ فإنه ماء جامد فينبغي أن لا يختلف فيه كالثلج والجليد .

وَيَضُرُّ بَيْنَ تَغْيِيرِ حَبْلِ سَابِيَةٍ .

قوله : (وَيَضُرُّ بَيْنَ تَغْيِيرِ حَبْلِ سَابِيَةٍ) الظاهر من كلام ابن رشد في " الأجوبة " : أن السانية ^(٢) ليست مخصوصة بهذا الحكم ؛ لأنه فرض ذلك في حبل الاستقاء وهو أعم ، ونصّه : " وأما الماء يستقى [بالكوب] ^(٣) الجديد أو الحبل الجديد فلا يجب الامتناع من استعماله في الطهارة إلا أن يطول مكث الماء في الكوب أو طرف الحبل فيه حتى يتغير من ذلك تغيراً يئناً فاحشاً .

وكذا فرضه ابن عرفة عاماً فقال : وفي طهورية المتغير بحبل استقائه ؟ ثالثها : إن لم يكن تغيره فاحشاً ، الأول لابن [زرقون والثاني لابن الحاج] ^(٤) ، والثالث لفتوى ابن رشد في المغيرة وبالكوب .

كَغَدِيرٍ يَرَوُّثُ مَا شَبَّهَ ، أَوْ يَغْرِ يَوْرَقَ شَجَرٍ أَوْ تَبْنٍ .

قوله : (كَغَدِيرٍ يَرَوُّثُ مَا شَبَّهَ أَوْ يَغْرِ يَوْرَقَ شَجَرٍ أَوْ تَبْنٍ) ينبغي أن يكون التشبيه فيهما راجعاً لمجرد التغير ، لا بقيد كونه بيناً كالشبه [به] ^(٥) ، وهذا هو المساعد للمنقول ؛ ألا

(١) قال ابن الحاجب : (وفي الملح ثالثها الفرق بين المعدني والمسخن بالنار) انظر : جامع الأمهات ، ص : ٣٠ .

(٢) السانية : الناضحة ، وهي الناقة التي يُسْتَقَى عليها . انظر : لسان العرب ، لابن منظور : ١٤ / ٤٠٤ .

(٣) في (ن ١) ، و (ن ٢) ، و (ن ٤) : (بالكوب) والمثبت هو الموافق لما في فتاوى ابن رشد : ٨٠٧ / ٢ . والكرب : حبل يُشَدُّ

على عراقيّ الدلو . انظر : لسان العرب ، لابن منظور : ١ / ٧١٤ .

(٤) تباينت النسخ في هذين العلمين ووقع فيهما تصحيف من النسخ ، ما بين رزق ورزوق ، والحاج والحاجب ، والمثبت

عن شراح المختصر الأخرى ، وبعضه قول ابن الحاجب : (والتغير بالمجاورة أو بالدهن كذلك أي طهور) . انظر :

جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٣٩ .

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن ٣) .

تراهم لم يذكروا فيها قولاً بالتفصيل بين البثر وغيره ، كما ذكروه في المشبه به ؛ ولذلك قال ابن عرفة : وفيما غير لونه ورق ، أو حشيش غالب ثالثها : يكره ، الأول للعراقيين ، والثاني للإياني ، والثالث قول السليمانية : تعاد الصلاة بوضوئه في الوقت ، وروى ابن غانم فيما تغير لونه وطعمه ، ببول ماشية ترده ، وروثها : لا يعجبني الوضوء به ، ولا أحرمه . الباجي ^(١) : لأنها لا تنفك عنه غالباً ^(٢) . كقول العراقيين في الورق والحشيش . اللخمي : لأنه كثير تغير بطاهر قليل . وجعل في سلب طهوريته وكرهته قولين .

وَالْأَظْهَرُ فِي بَثْرِ الْبَادِيَةِ يَحِمَا الْجَوَازُ ، وَفِي جَعْلِ الْمُخَالِطِ الْمُوَافِقِ كَالْمُخَالَفِ نَظَرٌ ، وَفِي التَّنْطِهِيرِ يَمَاءٍ جُعِلَ فِيهِ الْفَمُ قَوْلَانِ ، وَكَرِهَ مَاءٌ مُسْتَعْمَلٌ فِي حَدَثٍ وَفِي غَيْرِهِ تَرَدُّدٌ . وَبَيَسِيرٌ كَأَنِّيَّةٍ وَضُوءٍ ، وَغُسْلٌ يَنْجِسُ لَمْ يُغَيَّرْ أَوْ وَلَغَ فِيهِ كَلْبٌ ، وَرَاكِدٌ يُفْتَسَلُ فِيهِ ، وَسُورٌ شَارِبٌ خَمْرٌ ، وَمَا أَدْخَلَ يَدَهُ فِيهِ ، وَمَا لَا يَتَوَقَّى نَجَسًا مِنْ مَاءٍ ، لَا إِنْ عَسَرَ الْإِحْتِرَازُ مِنْهُ ، أَوْ كَانَ طَعَامًا كَمُشَمْسٍ ، وَإِنْ رُوِيَتْ عَلَى فِيهِ وَقْتُ اسْتِعْمَالِهِ عَمِلَ عَلَيْهَا ، وَإِذَا مَاتَ بَرِيٌّ ذُو نَفْسٍ سَائِلَةً يَرَاكِدٍ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ نَدَبَ نَزَمَ يَقْدَرُهَا ، لَا إِنْ وَقَعَ مَبْتَأًا .

قوله : (وَالْأَظْهَرُ فِي بَثْرِ الْبَادِيَةِ يَحِمَا الْجَوَازُ) . قال ابن رشد في "الأجوبة" : سئلت عن آبار الصحاري التي تدعو الضرورة إلى طيها بالخشب والعشب ؛ لعدم ما تطوى به سوى ذلك ، فيتغير لون الماء ورائحته وطعمه من ذلك ، هل يجوز الغسل والوضوء به ؟ فأجبت بأن ذلك جائز ، ثم احتج له ، وذكر في آخر احتجاجه : أن قول بعض المتأخرين في الماء المتغير في الأودية والغدر مما يسقط فيه من أوراق الشجر النابتة عليه ، والتي جلبتها الرياح إليه : لا يجوز الوضوء ولا الغسل به - شاذ خارج عن أصل المذهب

(١) هو : أبو الوليد ، سليمان بن خلف الباجي ، الأندلسي ، القرطبي ، برع في الحديث والفقه ، والكلام ، له عدة تصانيف منها : "المتقى" ، للباجي شرح الموطأ ، و"تفسير القرآن" ، و"فصول الأحكام" ، و"الإشارة" ، وغير ذلك ، توفي سنة : ٤٧٤ هـ . انظر ترجمته في : ترتيب المدارك ، للقاضي عياض : ٨٠٢ / ٤ ، والأنساب ، للسمعاني : ١٩ / ٢ ، الصلة ، لابن بشكوال : ٢٠٠ / ١ ، بغية الملتمس ، لابن عميرة الضبي : ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، الديباج المذهب ، لابن فرحون ، ص : ١٩٧ ، المغرب في حل المغرب ، لابن سعيد المغربي : ٤٠٤ / ١ .

(٢) انظر : المتقى ، للباجي : ٣١٢ / ١ .

فلا ينبغي أن يلتفت إليه ، ولا يعرج عليه . انتهى^(١) . وكأنه أراد ببعض المتأخرين : الإيباني ، ودل آخر كلامه أن فتياه غير قاصرة على ما تطوى به البئر من ذلك ، فإطلاق المؤلف صواب .

وإن زال تغير النجس لا بكثرة مطلق فاستحسن الطهورية ، وعدمها أرجح ، وقيل خبر الواحد إن بين وجهها أو اتفقا مذهباً ، وإلا فقال^(٢) يستحسن تركه ، وورود الماء على النجاسة كعكسه .

قوله : (وإن زال تغير النجس لا بكثرة مطلق فاستحسن الطهورية وعدمها أرجح) كما عزي عدم الطهورية هنا لابن يونس ، كذلك فعل في " التوضيح "^(٣) ، وهو وهم ؛ فإن ابن يونس إنما قال ما نصّه : " اختلف في الماء المضاف : هل إذا زال^(٤) عين النجاسة يزول حكمها ؟ ، والصواب أن لا يزول حكمها ؛ لأن المضاف لا تؤدي به الفرائض ، ولا النوافل " . وليس هذا في معنى مسألتنا ، ولا هو منها في ورد ولا صدر ؛ وإنما هذا في غسل النجاسة بالماء المضاف ؛ ولذلك كان في النسخ [٤ / أ] العتيقة عن ابن يونس : (إذا أزال) بصيغة الرباعي .

وأصل ما قال ابن يونس مبسوط في " تهذيب " عبد الحق ، قال فيه : (أعرف بين أصحابنا اختلافاً في الماء المضاف تغسل به النجاسة : هل إذا زال^(٥) عينها يزول حكمها ؟ أويبقى الحكم ؟ وهو الصواب ؛ لأن هذا الماء المضاف لا تؤدي به الفرائض ولا النوافل ،

(١) انظر : مسائل ابن رشد : ٢ / ٨٦٦ وما بعدها .

(٢) في المطبوعة : (قال المازري) و (قال) تغني عن هذه الزيادة ؛ لأنها مصطلح خليل على المازري .

(٣) يعني كتاب التوضيح ، للمصنف رحمه الله خليل ابن اسحاق ، وهو شرح لمختصر ابن الحاجب الفرعي ، في فروع المالكية جاري تحقيقه بمركزنا .

قال المصنف في التوضيح : (اختلف إذا زال تغير النجاسة بنفسه على قولين ، فمن رأى أن الحكم بالنجاسة إنما هو لأجل التغير ، وقد زال ، والحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا حكم بالطهورية ، ومن رأى أن الأصل أن لا تزال إلا بالماء ، وليس هو حاصلًا حكم ببقاء النجاسة ، وصوب هذا الثاني ابن يونس وابن راشد) انظر : التوضيح ، لخليل بن إسحاق ، ١ / ٢٥٩ ، رسالة دكتوراة مقدمة لجامعة القرويين ، للباحث زماحي أحمد .

(٤) في الأصل : (أزال) .

(٥) هكنا في جميع النسخ ، وإن كان الأولى أن تكون بصيغة الرباعي على تحرير الشارح لنقل ابن يونس ، والله أعلم .

فكذلك لا يزيل حكم النجاسة ، ومن قال إنه يرفع حكم النجاسة ؛ فلضعف^(١) أمرها إذ تزول بغير نية ، وإذا ليس إزالتها بفرض مع اختلاف الناس في المضاف هل تجزيء به الطهارة للحدث ؟

وقد نقل ذلك أبو الحسن الصغير عند قوله في الكتاب : ولا يزيل النجاسة من الثوب والبدن إلا الماء ، وكره مالك لمن في فمه قطرة من دم أن ينزعه بفيه ويمجّه ، بل لم يعرف ذلك الإمام ابن عرفة من نقل ابن يونس ولا غيره^(٢) ممن قبل ابن بشير فقال : وقول ابن بشير في طهورية النجس يزول تغيره بلا نزح : قولان ، لا أعرفه ، فنفي وجدان القولين معاً في المذهب ، وإن كان لا يلزم من عدم الوجدان عدم الوجود .

ولا يلتفت لما حكى الشيخ أبو زيد الثعالبي من ردّ بعضهم على ابن عرفة بقول ابن يونس ؛ لأن الراذ مقلدٌ لخليل في نقله كالشارح . نعم أغفل ابن عرفة ما ذكر ابن رشد في رسم النسمة^(٣) من سماع عيسى^(٤) قال : روى ابن وهب وابن أبي أويس عن مالك في جباب تحفر بالمغرب ، فتسقط فيها الميتة فيتغير لون الماء وريحه ثم يطيب الماء بعد ذلك ؟ أنه لا بأس به ، ظاهره بلا نزح ؛ على أنه ذكر أن أبا محمد جهّل بعضهم في قوله في ماجل^(٥) قليل الماء وقعت فيه فأرة : يطين^(٦) حتى يكثّر ماؤه فيشرب .

قال : فإن فعل شرب وهذا مما زال بكثرة مطلق ، وقد كان صاحبنا الفقيه المحصل أبو العباس أحمد الونشريسي - حفظه الله تعالى - لما بلغه عني هذا التعقب أتاني بجزء من وضع الإمام العلامة أبي عبد الله بن مرزوق على هذا المختصر ، استخرجه من خزانة من هو به

(١) في الأصل : (فليضعف) .

(٢) في (٣ ن) : (قبله) .

(٣) في (١ ن) ، و (٢ ن) : (القسمة) والمثبت هو الموافق لما في السماع المذكور في البيان والتحصيل ، لابن رشد : ١ / ١٥٩ .

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من (٤ ن) .

(٥) الماجل : يتخذ كالحوض الواسع عند مخرج القناة يجتمع فيها الماء ، ثم يتفجر منها إلى المزرعة ، والماجل : الماء الكثير المجتمع ،

والمعنى الأول كونه حوضاً هو مقصود المؤلف . انظر : لسان العرب ، لابن منظور : ٣ / ٣٨ ، و ١١ / ٦١٦ .

(٦) في (٢ ن) : (يصير) .

ضنين ، وأطلعني عليه فإذا به تعقب كلام المؤلف بنحو ما قلناه ؛ فقال لي : احمد الله على موافقة نظرك لنظره ، وتعلق بحفظي من كلام ابن مرزوق ما معناه : أن المؤلف إن كان حمل كلام ابن يونس على نفس ما نحن فيه فهو وهم ، وإن أراد أن يقيسه عليه فهو بعيد ؛ وإنما أطلت الكلام في هذا ؛ لأن بعض فضلاء أصحابنا نازع فيه استبعاداً لتوهيم المؤلف واتباعه ، والحق أحق أن يتبع ^(١) .

فصل [الأعيان الطاهرة]

الطَّاهِرُ مَبْنِيٌّ مَا لَا دَمَ لَهُ ، وَالْبَحْرِيُّ وَلَوْ طَالَتْ حَيَاتُهُ يَبْرٌ ، وَمَا ذُكِّيَ وَجْزُؤُهُ ، إِلَّا مُحَرَّمٌ الْأَكْلُ ، وَصَوْفٌ ، وَوَبْرٌ ، وَزَعْبٌ رَيْشٌ ، وَشَعْرٌ وَلَوْ مِنْ خَنْزِيرٍ إِنْ جُزَّتْ ، وَالْجَمَادُ وَهُوَ جِسْمٌ غَيْرُ حَيٍّ ، وَمُنْفَصِلٌ عَنْهُ إِلَّا الْمُسْكِرُ ، وَالْحَيُّ وَدَمْعُهُ وَعِرْقُهُ وَلُعَابُهُ وَمَخَاطُهُ وَبَيْضُهُ وَلَوْ أَكَلَ نَجْسًا ، إِلَّا الْمَذْرُوعَ ، وَالْخَارِجَ بَعْدَ الْمَوْتِ ، وَلَبَنُ آدَمِيٍّ إِلَّا الْمَبْنِيَّ ، وَلَبَنُ غَيْرِهِ تَائِعٌ ، وَبَوْلٌ ، وَعَذْرَةٌ مِنْ مَبَاحٍ إِلَّا الْمَتَغَذِّيُ بِنَجَسٍ ، وَفَيْءٌ ، إِلَّا الْمَتَغَيِّرُ عَنْ الطَّعَامِ ، وَصَفْرَاءُ ، وَبَلْغَمٌ ، وَمَرَارَةٌ مَبَاحٌ ، وَدَمٌ لَمْ يَسْفَحْ ، وَمِسْكٌ وَقَارْتُهُ ، وَزَرَعٌ بِنَجَسٍ ، وَخَمْرٌ تَحَجَّرَ أَوْ خُلِّلَ .

وَالنَّجَسُ مَا اسْتَنْتَنِي ، وَمَبْنِيٌّ غَيْرُ مَا ذُكِرَ وَلَوْ قَمَلَةً أَوْ آدَمِيًّا ، وَالْأَظْهَرُ طَهَارَتُهُ وَمَا أُبِينُ مِنْ حَيٍّ وَمَبْنِيٍّ مِنْ قَرْنٍ وَعَظْمٍ وَظَلْفٍ وَعَاجٍ وَظَفَرٍ وَقَصْبَةٍ رَيْشٍ وَجِلْدٍ وَلَوْ دَبَّحَ وَرُخِّصَ فِيهِ مُطْلَقًا إِلَّا مِنْ خَنْزِيرٍ بَعْدَ دَبْحِهِ فِي بَابِيسٍ [ب/٢] وَمَاءٍ ، وَفِيهَا كَرَاهَةُ الْعَاجِ ، وَالتَّوَقُّفُ فِي الْكَيْمَفَتِ ، وَمَنِيٍّ وَمَذْيٍ ، وَوَدْيٍ ، وَفَيْءٍ ، وَصَدِيدٍ ، وَرُطُوبَةُ فَرْجٍ ، وَدَمٌ مَسْفُوحٌ ، وَلَوْ مِنْ سَمَكٍ وَذُبَابٍ ، وَسَوْدَاءُ ، وَرَمَادُ نَجَسٍ وَدُخَانُهُ ، وَبَوْلٌ ، وَعَذْرَةٌ مِنْ آدَمِيٍّ ، وَمُحَرَّمٌ وَمَكْرُوهٌ ، وَبِنَجَسٍ كَثِيرٍ طَّعَامٌ مَائِعٌ بِنَجَسٍ قَلٍ كَجَامِدٍ ، إِنْ أُمَكَّنَ السَّرْيَانُ وَإِلَّا فَيَحْسَبُهُ .

وَلَا يَطْهَرُ زَيْتٌ خَوْلَطَ وَلَحْمٌ طَبِخَ وَزَيْتُونٌ مَلَّمَ وَبَيْضٌ صَلَّقَ بِنَجَسٍ ، وَفَخَّارٌ يَغْوَأُ ، وَيَنْتَفَعُ بِمُتَنَجِّسٍ لَا نَجَسَ فِيهِ غَيْرَ مَسْجِدٍ وَآدَمِيٍّ ، وَلَا يَصْلَى يَلْبَاسُ كَافِرٍ ، يَخْلَافُ نَسْجَهُ ، وَلَا يَمَازِي بِنَامٍ فِيهِ مَصْلٌ آخَرٌ وَلَا يَنْثَابُ غَيْرُ مَصْلٍ إِلَّا لِرَأْسِهِ ، وَلَا يَمْحَاذِي فَرْجَ غَيْرِ عَالِمٍ ، وَحَرَمَ اسْتِعْمَالُ ذَكَرٍ مُحَلًى ^(٢) ، وَلَوْ مِنْطَقَةً ، وَآلَةُ حَرْبٍ ، إِلَّا الْمُصْحَفُ .

(١) حرر الشارح هنا المسألة بالفرق بين مسألة : الماء تغير بالنجاسة ثم زال تغيره من تلقاء نفسه ، ومسألة الماء المضاف تزال

منه النجاسة بفعل فاعل .

(٢) أي : حرم على الذكر استعمال الأواني من الذهب والفضة .

وَالسَّبْفُ ، وَالْأَنْفُ ، وَرَبَطَسِنْ مُطْلَقًا ، وَخَاتَمَ الْفِضَّةِ لَا مَا بَعْضُهُ ذَهَبٌ وَلَوْ قَلَّ ، وَإِنَاءٌ
نَقْدٌ ، وَاقْتِنَاؤُهُ وَإِنْ لَامَرَّةً ، وَفِي الْمَغْشَى وَالْمَمُوءِ وَالْمُضْبَبِ وَذِي الْحَلَقَةِ وَإِنَاءُ
الْجَوْهَرِ قَوْلَانِ ، وَجَازٌ لِلْمَرَأَةِ الْمَلْبُوسُ مُطْلَقًا وَلَوْ نَعْلًا لَا كَسْرِيٍّ .

قوله : (وَلَا يَطْهَرُ زَيْتُ خَوْلَطٍ وَلَحْمٌ طَيِّخٌ وَزَيْتُونٌ مُلَحٌّ وَبَيْضُ طَلَقٍ بِنَجَسٍ وَفَخَّارٌ
يَغْوَأُصِرُ) ، أما زيت خولط بنجس ففي تطهيره بطبخه بهاء مرتين^(١) أو ثلاثاً ثالثها إن كثر ،
ورابعها^(٢) إن تنجس بهاء ماتت فيه دابة لا بموتها في الزيت ، فالأول لسماع أصبغ عن ابن
القاسم عن مالك ، وفتيا ابن اللباد ، والثاني للباجي عن ابن القاسم ، والثالث لأصبغ ،
والرابع لابن الماجشون ويحيى ابن عمر ، وأما لحم^(٣) طبخ بنجس أو وقعت فيه نجاسة
ففي تطهيره ثالثها : إن وقعت بعد طيبه ، فالأول لسماع موسى^(٤) من ابن القاسم ، والثاني
لسماع أشهب^(٥) ، والثالث نقله ابن رشد عن الحنفي ، واختاره وتبعه ابن زرقون ، وهو
قصور ؛ لأن عبد الحق وابن يونس نقلاه عن السليمانية .

وأما زيتون مُلَح بنجس فخرجه اللخمي عَلَى الروايتين في اللحم ، وروى إسماعيل
طرحه ؛ لسقوط فارة فيه ، وقال سحنون : إن تنجس زيتون^(٦) قبل طيبه طرح وبعده غسل
وأكل .

(١) في (ن) (٣) : (مرة) .

(٢) في (ن) (٣) : (ورابعهما) .

(٣) في (ن) (٣) : (الحكم) . وغير واضحة في غيرها .

(٤) في الأصل : (عيسى) وغير واضحة في (ن) (٣) ، والمثبت هو الموافق لما في البيان والتحصيل ، لابن رشد : ١٨٩ / ١ .

(٥) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد ونص سماع موسى ١٨٩ / ١ : (وسئل ابن القاسم عما وقع في الجب أو البئر من
النجس ثم يعجن به العجين أو يطبخ به قدر أو يصنع به شيئاً من الطعام ثم يعلم به أيؤكل ذلك الطعام ؟ فقال ابن
القاسم : أما ما عجن به من الطعام فلا يؤكل ، وأما ما طبخ به من اللحم فإنه يغسل ويؤكل اللحم . قال موسى :
وحدثني بعض أهل العلم عن ابن عباس عن القدر يطبخ بهاء أصابه نجس فقال : يهرق المرق ويغسل اللحم ويؤكل
قال : فهذا الحديث قوة لابن القاسم) .

ونص سماع عيسى ١٦٠ / ١ : (وسئل عن فارة وقعت في بير فتمعطت فيه فعجن بها وطبخ اللحم أترى أن يؤكل ؟
قال : لا يعجنني أن يؤكل . قيل له فما يصنع به ؟ قال : لو أطعمه البهائم) .

(٦) في (ن) (٣) : (زيت) .

وأما ^(١) بيض سلق بنجس : فقال ابن القاسم وابن وهب : لا تؤكل بيضة طبخت مع أخرى فيها فرخ لسقيها إياها ، وقال اللخمي : تؤكل السليمة على أحد قولي مالك في اللحم وصوبه ؛ لأن صحيح البيض لا ينفذه مائع

وأما فخار بغواص فحكى الباجي في تطهير آنية الخمر يطبخ ماء فيها : روايتين ، هذا تحصيل ابن عرفة ؛ إلا أنه في النسخ التي بأيدينا عزى مثل قول ابن إلباد لسباع ابن القاسم ، وإنما هو في سماع أصبغ بلاغ عن مالك ^(٢) .

فإن قلت : ما الذي درج عليه المؤلف ؟

قلت : عدم طهورية الجميع مطلقاً فإن قلت قد يتلمح من قوله : (وَلَعَمْرُكَ طَرَفٌ [ب/٤] وَذَيْتُونٌ مَلَمٌ) أن ما وقع فيهما بعد الطبخ والملح لا يضر ، فكأنه على القول الثالث فيهما ؟ قلت : يأبى ذلك اعتياده في " التوضيح " تشهير ابن بشير عدم الطهورية في هذا الأصل قال : وبناء على خلاف في شهادة ^(٣) .

فصل [حكم إزالة النجاسة]

هَلْ إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ عَنْ ثَوْبٍ مُصَلٍّ وَلَوْ طَرَفٌ عِمَامَتِهِ وَبَدَنِهِ وَمَكَانِهِ لَا طَرَفٌ حَصِيرِهِ سُنَّةٌ أَوْ وَاجِبَةٌ إِنْ ذَكَرَ وَقَدَّرَ ؟ ، وَإِلَّا أَعَادَ الظَّهْرَيْنِ لِلْأَصْفَرَارِ ؟ خِلَافٌ .
وَسُقُوطُهَا فِي صَلَاةٍ مُبْطِلٌ .

قوله : (وَسُقُوطُهَا فِي صَلَاةٍ مُبْطِلٌ) أي : وسقوط النجاسة عليه وهو في الصلاة مبطل لها ، قال سحنون : من ألقى عليه ثوب نجس في الصلاة ، ثم سقط عنه فأرى أن يبتديء . قال الباجي : وهذا على رواية ابن القاسم ^(٤) .

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل ، و(ن٣) .

(٢) انظر البيان والتحصيل ، لابن رشد : ١ / ١٩٨ .

(٣) انظر : التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ١ / ٢٨١ .

(٤) انظر في هذه المسألة : المدونة ، لابن القاسم : ١ / ٩٨ ، وتهذيب المدونة ، للبراذعي : ١ / ١٨٩ ، وانظر كلام الباجي في :

المتقى : ١ / ٢٨٥ ، والنوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ١ / ٢١٠ وما بعدها ، والبيان والتحصيل ، لابن رشد : ١ / ٤١ ،

وانظر ما ساقه ابن رشد في المقدمات المهمات في حكم الرعاف : ١ / ٣١ .

كَذِكْرَهَا فِيهَا .

قوله : (كَذِكْرَهَا فِيهَا) أي : كما أن ذكر نجاسة في الصلاة بثوب أو بدن مبطل لها ، وهو مذهب " المدونة " فيقطع . قال في غيرها : ولو كان مأموماً ، وهو تفسير ، وكل هذا إذا كان الوقت متسعاً ، وأما مع ضيقه فقال ابن هارون : لا يختلفون في التهادي إذا خشي فوات الوقت ؛ لأن المحافظة على الوقت أولى من النجاسة .

وعلى هذا لو رآها وخشي فوات الجمعة أو الجنائزة أو العيدين لتهادي لعدم قضاء هذه الصلوات ، وفي الجمعة نظر إذا قلنا إنها بدل ، وقال في " التوضيح " : واقتضى قوله : (كَذِكْرَهَا فِيهَا) أن مجرد الذكر مبطل ؛ فعلى هذا لو ذكرها أو رآها فيها فهم بالقطع ثم نسي فتهادى لبطلت ، وكذا نص عليه ابن حبيب .

قال في " التوضيح " : وهو الجاري على مذهب " المدونة " ، واختار ابن العربي عدم البطلان .

لَا قَبْلَهَا .

قوله : (لَا قَبْلَهَا) أي : لا إن رآها قبل الدخول في الصلاة ، فإن ذلك لا أثر له في البطلان ، ولكنه كمن لم يرها على المعروف فيعيد في الوقت ^(١) .

أَوْ كَانَتْ أَسْفَلَ نَحْلٍ فَخَلَعَهَا وَعُفِّيَ عَمَّا يَحْسُرُ كَحَدَثٍ مُسْتَنَكِمٍ ^(٢) ، وَبَلَّلَ بِأَسُورٍ فِيهِ بَدٌّ إِنْ كَثُرَ الرَّدُّ ، أَوْ ثَوْبٍ وَثَوْبٍ مُرْضِعَةٍ تَجْتَنُّهُدُ ، وَنَدِبَ لَهَا ثَوْبٌ لِلصَّلَاةِ ، وَدُونَ دِرْهَمٍ مِنْ دَمٍ مُطْلَقاً ، وَقَيْمٍ ، وَصَدِيدٍ ، وَبَوْلٍ فَرَسٍ لِحَاظِ يَأْرَضٍ حَرْبٍ وَأَثَرِ ذُبَابٍ مِنْ عَذِرَةٍ ، وَمَوْضِعٍ حِجَامَةٍ ، مُسِيحٍ . فَإِذَا بَرَأَ غَسَلَ وَإِلَّا أَعَادَ فِيهِ الْوَقْتُ ، وَأَوَّلَ بِالنَّسْبَانِ ، وَيَا لِإِطْلَاقِ ، وَكَطِيبِ مَطَرٍ .

قوله : (لَوْ كَانَتْ أَسْفَلَ نَحْلٍ فَخَلَعَهَا) ، يقبل صورتين إحداهما ما في " الذخيرة " عن

(١) انظر : مهلب المدونة ، للبراذعي : ١٨٩ / ١ ، والنوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ٢١٧ / ١ ، ، والمقدمات الممهدة ،

لابن رشد : ٣٣ / ١ ، وجامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٤٢ .

(٢) قال الخطاب : المُسْتَنَكِمُ يصح فيه فتح الكاف وكسرها ، والشك المُسْتَنَكِمُ هو الذي يأتي صاحبه كثيراً في الوضوء

والصلاة وغيرها . انظر : مواهب الجليل : ١٤٣ / ١ .

أبي^(١) العباس الإيباني قال : إذا كان أسفل نعله نجاسة فترعه ووقف عليه جاز كظهر حصير ، والثانية : ما ذكر المازري عن بعضهم : أن من علم بنعله نجاسة وهو في الصلاة فأخرج رجله دون تحريك صحت صلاته .

قلت : لكن يرجح أنه أراد الأولى فقط اقتصاره عليها في " التوضيح " ^(٢) ، وتقييده هنا النجاسة بالأسفلية ، وكونه لم يشترط عدم التحريك ، وعدم مناقضة ما تقدم في سقوطها وذكرها فيها ^(٣) . والله سبحانه أعلم .

وَإِنْ اخْتَلَطَتِ الْعَذْرَةُ بِالْمُصِيبِ ، لَا إِنْ غَلَبَتْ ، وَظَاهَرَهَا الْعَفْوُ ، وَلَا إِنْ أَصَابَ عَيْنَهَا ، وَذَيْلُ امْرَأَةٍ مُطَالَ لِلِسِتْرِ وَرَجُلٍ بَلَّتْ يَمْرَأَنَ يَنْجَسُ بِأَيْسٍ يَطْهَرَانِ بِمَا بَعْدَهُ . وَخُفٌّ وَنَعْلٌ مِنْ رَوْثِ دَوَابٍّ ، وَبَوْلُهَا إِنْ دَلَّكَ لَا غَيْرَهُ . فَيُخْلَعُ الْمَاسِمُ لَا مَاءَ مَعَهُ ، وَبَيْتِيَمٌ ، وَاخْتَارَ اللَّخْمِيُّ ^(٤) الْحَاقَّ رَجُلَ الْفَقِيرِ ، وَفِي غَيْرِهِ لِلْمُتَأَخِّرِينَ قَوْلَانِ ، وَوَاقِعٌ عَلَى مَارٍ ، وَإِنْ سَأَلَ صَدَقَ الْمُسْلِمُ . وَكَسِبُ صَقِيلٍ لِإِفْسَادِهِ مِنْ دَمٍ مُبَاحٍ ، وَأَثَرِ دَمَلٍ لَمْ يَنْكَأْ ، وَنُدْبٍ إِنْ تَفَاحَشَ كَدَمٍ بَرَأَ غَيْثٌ إِلَّا فِي صَلَاةٍ .

قوله : (وَلَا إِنْ أَصَابَ عَيْنَهَا) إنها أخره لثلا ينطبق عليه قوله : (وظاهرها العفو) ، وقد قال في " التوضيح " : يبعد وجود الخلاف في ذلك ^(٥) .

وَيَطْهَرُ مَحَلُّ النَّجَسِ بِأَنْ نِيَّةٍ يَغْسِلُهُ إِنْ عُرِفَ ، وَإِلَّا فَيَجْمَعُ الْمَشْكُوكَ فِيهِ كَكُمَيْهِ بِخِلَافِ ثَوْبِيهِ فَيَتَحَرَّى يَطْهَرُ مِنْفَصِلٌ كَذَلِكَ وَلَا يَلْزَمُ عَصْرُهُ مَعَ زَوَالِ [١/٣] طَعْمِهِ ، لَا لَوْنٍ وَرِيحٍ عَسْرًا ^(٦) وَالْغَسَالَةُ الْمُتَغَيِّرَةُ نَجَسَةٌ ، وَلَوْ زَالَ عَيْنُ النَّجَاسَةِ بِغَيْرِ الْمُطْلَقِ لَمْ يَتَنَجَّسْ مَلَأُ فِي مَحَلِّهَا ، وَإِنْ شَكَّ فِي إِصَابَتِهَا لِثَوْبٍ وَجَبَ

(١) في (ن ٢) ، و(ن ٣) : (ابن) والمثبت هو الصحيح المعروف في اسمه ، توفي الإيباني سنة : ٣٥٢ هـ . انظر : ترجمته في : طبقات الفقهاء ، لأبي إسحاق الشيرازي : ١ / ١٦٠ .

(٢) قال في التوضيح : (قال أبي العباس الأيباني ، إذا كانت أسفل نعله نجاسة فترعه ، ووقف عيه ، جاز كظهر حصير) انظر : التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ١ / ٣١٣ .

(٣) انظر : النواذر والزيادات ، لابن أبي زيد : ١ / ٢١١ ، وجامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٤٢ .

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل ، ويعني عنه قوله : (واختار) ، فهي في مصطلح المصنف للخمى .

(٥) انظر : التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ١ / ٢٩٨ .

(٦) في أصل المختصر لدينا : (عصرأ) .

نَضَحَهُ . وَإِنْ تَرَكَ أَعَادَ الصَّلَاةَ كَالْغُسْلِ ، وَهُوَ رَشٌّ بِالْيَدِ لَا نِيَّةَ لَا إِنْ شَكَّ فِي نَجَاسَةِ الْمُصِيبِ أَوْ فِيهِمَا .

قوله : (**بِخِلَافِ ثَوْبِهِ فَيَنْحَرُّ**) ، هذا الذي صحح ابن العربي ، وفي " النوادر عن سحنون وابن الماجشون يصلي بهما ، وعن ابن ^(١) مسلمة يصلي بها ما لم تكثر ، هذا تحصيل ابن عرفة قال في " التوضيح " : والفرق عَلَى المشهور بين الأواني والثياب خُفَّةُ النجاسة للاختلاف فيها ، بخلاف الأواني ، إذ لا خلاف في اشتراط المطلق في رفع الحدث .

قال : ونَصَّ سند عَلَى أنه يتحرى في الثوبين عند عدم ما يغسلهما به ، خلاف ظاهر كلام ابن شاس وابن الحاجب . انتهى ^(٢) .

وقد أغفلوا كلهم حتى ابن عرفة ما في سماع أبي زيد بن أبي الغمر من كتاب الصلاة ، ونَصَّه : " قال ابن القاسم فيمن حضرته الصلاة في سفر وليس معه إلا ثوبان أصابت أحدهما نجاسة لا يدري أيهما هو ؟ قال : يصلي في أحدهما ثم يعيد في الآخر مكانه .

وقد بلغني عن مالك أنه قال : يصلي في واحد منهما ويعيد ما كان في الوقت إن وجد ثوباً ، كما قال في الثوب يعني الواحد : ولست أنا أرى ذلك ؛ ولكن يصلي في أحدهما ثم يعيد في الآخر مكانه ، ثم لا إعادة عليه في وقت ولا غيره ، وإن وجد غيرهما .

قال ابن رشد : قول ابن القاسم استحسان ؛ لأنه إذا صلى بأحد الثوبين ثم أعاد بالآخر مكانه فقد تيقن أن إحدى صلاتيه قد حصلت بثوب طاهر ، وفيه نظر ؛ لأنه إذا صلى في أحدهما عَلَى أن يعيد في الآخر ، فلم يعزم في صلاته فيه عَلَى أنها فرضه إذا صلى بنية الإعادة ، فحصلت النية غير مخلصة فيها للفرض ، وكذلك إذا أعادها في الآخر لم تخلص النية في إعادته للفرض ؛ لأنه إنما نوى أنها صلاته إن كان هذا الثوب هو الثوب الطاهر ،

(١) في (٢ن) : (أبي) .

(٢) قال ابن شاس : (ولو أصاب بعض ثوبه نجاسة ، ولم يعلم موضعها ، لم يجز التحري ، وغسل جميعه بخلاف الثوبين ؛ لأن أصلهما الطهارة ، فيستند اجتهاده إليها ، والأصل في الواحد النجاسة بعد الإصابة) انظر : عقد الجواهر الثمينة ، لابن شاس : ١١١/١ ، وقال ابن الحاجب : (ويتحرى في الثياب) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٤٢ . وانظر : التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ٣١١/١ .

وقول مالك [أصح^(١)] وأظهر من جهة^(٢) النظر والقياس ؛ لأنه يصلي في أحدهما على أنه فرضه فتجزئه صلاته ، إذ لو لم يكن له غيره فصلى به وهو عالم بنجاسته لأجزأته صلاته ، ثم إن وجد في الوقت ثوباً طاهراً أعاد استحباباً . انتهى .

وانظر : هل يمكن أن يكون معنى قول مالك : يصلي في واحد منهما بعد أن يتحرراه . والإعادة الوقتية لا تنافيه ، فيقرب القولان من القولين ، وفي هذه الرواية مستند لسند في اختصاص التحري بالضرورة^(٣) . والله سبحانه أعلم .

وهَلِ الْجَسَدُ كَالثُّوبِ ، أَوْ يَجِبُ غَسْلُهُ ؟ خِلَافٌ .

قوله : **(وهَلِ الْجَسَدُ كَالثُّوبِ أَوْ يَجِبُ غَسْلُهُ خِلَافٌ)** وسكت عن البقعة

قال ابن عرفة : قال بعض شيوخ شيوخنا : والبقعة تغسل اتفاقاً ؛ ليسر الانتقال المحقق . وقال [٥/أ] بعض شيوخنا الفاسيين : كالجسد ، ونقله عن " قواعد " عياض . انتهى .

قلت : بل ظاهر " قواعد " عياض أن البقعة كالثوب ، [و بغسلها اتفاقاً قطع الشر مساحي]^(٤) .

(١) ما بين المعكوفين ساقط من الأصل .

(٢) في الأصل : (جملة) .

(٣) انظر السماع المذكور في البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٢/١٨٠ ، ١٨١ ، والنوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ١/٩١ ، ١/٢١٥ ، وانظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٤٢ .

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من الأصل .

قال في المتنونة ، لابن القاسم : (سمعت مالكا يقول : النفس في الجسد وفي الثوب سواء) انظر : المتنونة ، لابن القاسم : ١/٣٤ ، وقال في النوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : (يغسل ما أصاب من الجسد) : ١/٧٩ ، وانظر تفصيل المسألة في : المستقى ، للباقي : ١/٣١٨ ، و١/٤٠٨ ، والمعنونة ، للقاضي عبد الوهاب : ١/٥٧ ، وقال في البيان والتحصيل ، لابن رشد : (وهو أصله أي مالك أن ما شك في نجاسته من الأبدان فلا يميز فيه إلا الغسل بخلاف الثياب) هـ : ١/٨١ ، وفي جامع الأمهات ، لابن الحاجب : (النضح) . انظر جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٣٩ .

وَإِذَا اشْتَبَهَ طَهُورٌ بِمُتَنَجِّسٍ أَوْ نَجَسٍ ، صَلَّى بِعَدَدِ النِّجَسِ وَزِيَادَةِ إِنَاءٍ . وَنَدَبَ
غَسَلَ إِنَاءٍ مَاءٍ وَبِرَاقٍ لَا طَعَامَ وَحَوْضَ تَعَبُدًا سَبْعًا يُولُوعُ كَلْبٍ مُطْلَقًا ، لَا غَيْرَهُ عِنْدَ
قَصْدِ الْأَسْنَعْمَالِ بِلَا نِيَّةٍ وَلَا تَتْرِيْبٍ ^(١) ، وَلَا يَتَعَدَّدُ يُولُوعُ كَلْبٍ أَوْ كِلَابٍ .

قوله : (وَإِذَا اشْتَبَهَ طَهُورٌ بِمُتَنَجِّسٍ ، أَوْ نَجَسٍ صَلَّى بِعَدَدِ النِّجَسِ وَزِيَادَةِ إِنَاءٍ) فهم
الشارح هنا ، وفي " الشامل " : أن هذا القول مغاير للقول : بأنه يتوضأ ويصلي حتى تفرغ ،
وهو وهم اغترّ فيه بكلام ابن عبد السلام ، وقد تعقبه ابن عرفة وقال في " التوضيح " : إنما
ينبغي أن يكون محل الأقوال التي ذكر ابن الحاجب إذا لم يتحقق ^(٢) عدد النجس من الطاهر
أو تعدد النجس واتحد الطاهر ^(٣) .

فصل [فرائض الوضوء ، وسننه ، وفوائله]

فَرَايِضُ الْوُضُوءِ غَسْلُ مَا بَيْنَ الْأُذُنَيْنِ وَمَنَايِطِ شَعْرِ الرَّأْسِ الْمُعْتَادِ ، وَالذَّقْنِ ،
وظَاهِرِ اللَّحْيَةِ ، فَيَغْسِلُ الْوَتْرَةَ ، وَأَسَارِيرَ جَبْهَتِهِ ، وَظَاهِرَ شَفَتَيْهِ ، يَتَخَلِيلُ شَعْرَ
تَظْهَرُ الْبَشْرَةُ تَحْتَهُ ، لَا جُرْحًا بَرِيًّا ، أَوْ خَلْقَ غَائِرًا ، وَيَدْيَهُ يَمْرِفَقِيهِ وَبَقِيَّةَ مَعْصَمٍ إِنْ
قُطِعَ ، كَكَفٍّ يَمْنَكِبُ يَتَخَلِيلُ أَصَابِعَهُ لَا إِجَالَةَ خَاتَمِهِ وَنَقْضَ غَيْرِهِ وَمَسْمُ مَا عَلَى
الْجُمُومَةِ يَعْظَمُ صَدْغِيهِ مَعَ الْمُسْتَرْخِي ، وَلَا يَنْقُضُ ظَفْرَهُ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ وَيُدْخِلَانِ
يَدَيْهِمَا تَحْتَهُ فِي رَدِّ الْمَسْمِ ، وَغَسْلَهُ مُجْزِئًا ، وَغَسْلَ رِجْلَيْهِ بِكَعْبِيَةِ النَّاتِيئِينَ
يَمْفَصِلِي السَّاقَيْنِ ، وَنَدَبَ تَخْلِيلَ أَصَابِعِهِمَا ، وَلَا يُعِيدُ مَنْ قَلَمَ ظَفْرَهُ أَوْ حَلَقَ رَأْسَهُ ،
وَفِي لِحْيَتِهِ قَوْلَانِ ، وَالذَّلْكُ ، وَهَلِ الْمُوَالَاةُ وَاجِبَةٌ إِنْ ذَكَرَ وَقَدَرَ ؟ وَبَنَى نِيَّةً إِنْ
نَسِيَ مُطْلَقًا ، وَإِنْ عَجَزَ بَنَى مَا لَمْ يَطْلُ بِجَفَافٍ أَعْضَاءَ يَزْمَنُ اعْتَدَلًا أَوْ سُنَّةً ؟ خِلَافٌ .

(١) يعني عدم ترتيب الآنية بولوع الكلب كما ورد بذلك الحديث في صحيح مسلم برقم (٢٧٩) ، كتاب الطهارة ، باب
حكم ولوع الكلب ، ونص الرواية : (عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " ثم طهور إناء أحدكم
إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاً من بالتراب) ورواية الموطأ برقم (٦٥) ، كتاب الطهارة ، باب جامع
الوضوء ، بغير التراب ونصها : (عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ثم إذا شرب الكلب في إناء
أحدكم فليغسله سبع مرات " والغسل ثم المالكية للتعبد لا لنجاسة الكلب قال الباجي : (وَغَسَلَ الْإِنَاءَ مِنْ وَلُوعِ
الْكَلْبِ عِبَادَةٌ لَا لِنَجَاسَةٍ) ، انظر : المستقى ، للباجي : ٣٥٢ / ١ .

(٢) في (١ ن) : (يتحققون) .

(٣) انظر حكم الماء المشكوك فيه في : النوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ٩١ / ١ ، وجامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص :
٤١ ، ٤٢ ، والتوضيح ، لخليل بن إسحاق : ٣١١ / ١ .

قوله : (**لَا إِجَالَةَ خَاتَمِهِ وَنَقْضُ غَيْرُهُ**) (**نَقْضُ**) بالضاد المعجمة فعل مبني للفاعل أو للنائب وهذا أمثل ما يضبط به وأبعد من التكلف ، والضمير في قوله (**غَيْرُهُ**) للخاتم ، وهو من صيغ العموم ، إذ هو اسم جنس أضيف أي : ونقض ونزع غير الخاتم من كل حائل في يد أو غيرها ، فيندرج فيه ما يجعله الرماة . وغيرهم في أصابعهم من عظم ونحوه ، وما يزين به النساء وجوههن [و أصابعهن] ^(١) من النقط الذي له تجسّد ، وما يكثرن به شعورهن من الخيوط ، وما يكون في شعر الرأس من حناء وحلتيت ^(٢) أو غيرهما ، مما له تجسّد ، أو ما يلصق بالظفر أو الذراع أو غيرهما من عجين ، أو زفت أو شمع أو نحوها .

وكونه لم يذكر شيئاً من هذه الأمور بعينه في هذا المختصر دليل على صحة هذا الضبط ، وإرادة هذا العموم أو بعضه ؛ ولا سيما الحناء فإنه سكت عن تعيينه مع كونه في " المدونة " و " مختصر " ابن الحاجب ، ومشاهير الكتب ، وما كان هكذا لا يسكت عنه غالباً إلا إذا أدرجه في عموم .

فإن قلت : لما تحدّث ابن رشد على الخاتم في رسم مساجد القبائل من سماع ابن القاسم - ذكر في من توضحاً ، وقد لصق بظفره أو بذراعه الشيء اليسير من العجين أو القير أو الزفت قولين ، وقال : الأظهر منهما تخفيف ذلك على ما قاله أبو زيد بن أبي أمية في بعض روايات " العتبية " ومحمد بن دينار في المدونة [المدنية] ^(٣) خلاف قول ابن القاسم في " المدونة " ، وظاهر قول أشهب في بعض روايات " العتبية "

قلت : لا خفاء أن هذا في اليسير بعد الوقوع ، وأما ابتداء فلا بد من إزالته ، وكون ابن رشد ذكر هذا الفرع عند كلامه على الخاتم مما يؤيد ما حملنا عليه لفظ المؤلف ، وأما المداد ^(٤)

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن٣) .

(٢) الحلتيت : نبات يَسْلَطُطُحُ ، والحَلْتِيْتُ : صمغ ، وله بقلة تطبخ . انظر : لسان العرب ، لابن منظور : ٢ / ٢٥ .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن١) ، و (ن٢) ، و (ن٣) .

وكتاب " المدنية " : لعبد الرحمن بن دينار ، المتوفى سنة ٢٠١ هـ وهو الذي أدخل الكتب المعروفة بالمدنية ، سمعها منه

أخوه عيسى ، ثم خرج بها عيسى فعرضها على ابن القاسم . انظر : اصطلاح المذهب عند المالكية ، ص : ٨٥ .

(٤) في (ن١) ، و (ن٢) : (المدارك) .

فقال أبو محمد ^(١) عن ابن القاسم : من توضأ على مداد بيده أجزاءه ، وعزاه في " الطراز " لرواية محمد ، وقال أبو القاسم بن الكاتب : قيده بعض شيوخنا برقته ، وعدم تجسده إذ هو مداد من مضى ، وأجاز في سماع أشهب وابن نافع اختصاب الحائض والمرأة الجنب .
ابن رشد : لأن الخضاب لا يمنع رفع غسلها حدثها ، وفي " الطراز " : إن كان الحناء يبطن الشعر لم يمنع المسح كالتليد ، وقبله ابن عرفة ^(٢) .

وَنِيَّةُ رَفْعِ الْحَدَثِ عِنْدَ وَجْهِهِ أَوْ الْفَرْضِ أَوْ اسْتِبَاحَةِ مَمْنُوعٍ وَإِنْ مَعَ تَبَرُّدٍ أَوْ أَخْرَجَ بَعْضَ الْمُسْتَبَاحِ أَوْ نَسِيَ حَدَثًا لَا [إِنْ] ^(٣) أَخْرَجَهُ أَوْ نَوَى مُطْلَقَ الطَّهَارَةِ أَوْ اسْتِبَاحَةَ ^(٤) مَا نُدِبَتْ لَهُ .

قوله : (أَوْ نَوَى مُطْلَقَ الطَّهَارَةِ) ، يعني : أن من نوى بفعله الطهارة المطلقة ، [مثل أن يتطهر وينوي الطهارة ، ولم ينوي أي الطهارة هي ، أصغرى أو الكبرى أو طهارة الماء أو التراية يعني] ^(٥) فإن ذلك لا يرفع عنه الحدث ؛ لأن الطهارة قسمان : طهارة نجس ، وطهارة حدث ، فإذا قصد قصداً مطلقاً وأمكن انصرافه للنجس لم يرتفع حدثه أي : [لأن النية لم تتعلق جزماً بالعرف المقصود] ^(٦) ، قاله المازري وقبله ابن عرفة ، والمؤلف في " التوضيح " ^(٧) .

(١) [من هنا ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) ٣] .

(٢) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ١ / ١٦ ، ونصها في الحناء : (قال لي مالك في الحناء ، تكون على الرأس ، فأراد صاحبه أن يمسح على رأسه في الوضوء ، قال : لا يجوز أن يمسح على الحناء حتى يتزعها فيمسح على شعره) ، والبيان والتحصيل ، لابن رشد : ١ / ٨٧ ، ٨٨ ، وجامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٤٩ ، ونضه : (ولا تمسح على حناء ولا غيره) .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من المطبوعة .

(٤) في أصل المختصر لدينا : (استباحة ممنوع) .

(٥) ما بين المعكوفتين زيادة من : (ن) ٤ .

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل ، و(ن) ٤ .

(٧) انظر في الكلام على النية : المتقى ، للباقي : ١ / ٣٠٧ ، والنوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ١ / ٤٥ : ٤٨ ، وجامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٤٤ .

أَوْ قَالَ إِنْ كُنْتُ أَحْدَثْتُ فَلَهُ ، أَوْ جَدَّدَ فَتَبَيَّنَ حَدَثُهُ ، أَوْ تَرَكَ لَمْعَةً فَأَنْغَسَلْتُ
بِنِيبَةِ الْفَضْلِ أَوْ فَرَّقَ النِّيَّةَ عَلَى الْأَعْضَاءِ ، وَالْأَظْهَرُ فِي الْأَخِيرِ الصَّحَّةُ وَعُزُوبُهَا بَعْدَهُ
وَرَفْضُهَا مُغْتَفَرٌ ، وَفِي تَقْدِيمِهَا بِيَسِيرٍ ، خِلَافٌ .

وَسُنَنُهُ غَسْلُ بَدَنِهِ أَوَّلًا ثَلَاثًا تَعْبُدًا بِمُطْلَقٍ وَنِيبَةً وَلَوْ نَظِيفَتَيْنِ أَوْ أَحَدَتْ فِي
أَثْنَائِهِ مُفْتَرَقَتَيْنِ وَمُضْمَضَةً وَاسْتِنْشَاقٌ وَبَالِغٌ مَغْطَرٌ وَفِعْلُهُمَا بِسِتِّ أَفْضَلُ ، وَجَازَا
أَوْ أَحَدَهُمَا بِغُرْفَةٍ ، وَاسْتِنْثَارٌ وَمَسْحٌ وَجْهِي كُلِّ أُذُنٍ ، وَتَجْدِيدُ مَائِهِمَا وَرَدُّ مَسْحِ
رَأْسِهِ ، وَتَرْتِيبُ فَرَائِضِهِ ، فَبِعَادِ الْمُنْكَسِرِ وَحْدَهُ إِنْ بَعْدَ جَفَافٍ ، وَإِلَّا مَعَ [٣/ب]
نَاقِيَةٍ وَمَنْ تَرَكَ فَرْضًا أَتَى بِهِ ، وَبِالْصَّلَاةِ وَسُنَّةٍ فَعَلَهَا لِمَا يَسْتَقْبَلُ وَفَضَائِلُهُ مَوْضِعٌ
ظَاهِرٌ ، وَقِلَّةُ مَاءٍ يَلَا حَدَّ كَالْغَسْلِ ، وَتَيَمُّنُ أَعْضَاءٍ ، وَإِنَاءٌ إِنْ فَتَحَ وَبَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ ،
وَشَفْعُ غَسْلِهِ ، وَتَثْلِيثُهُ ، وَهَلِ الرَّجُلَانِ كَذَلِكَ أَوْ الْمَطْلُوبُ الْإِنْفَاءُ ؟ وَهَلْ تَكْرَهُ
الرَّابِعَةَ أَوْ تَمْنَعُ ؟ خِلَافٌ .

وَتَرْتِيبُ سُنَنِهِ أَوْ مَعَ فَرَائِضِهِ وَسِوَاكَ وَإِنْ بِأَصْبَحٍ كَصَلَاةٍ بَعْدَتْ مِنْهُ ،
وَتَسْمِيَةٌ ، وَتُشْرَعُ فِي غَسْلٍ وَتَيَمُّمٍ ، وَأَكْلٍ وَشُرْبٍ وَذَكَاةٍ وَرُكُوبٍ دَابَّةٍ
وَسَفِينَةٍ ، وَدُخُولٍ وَضِدِّهِ لِمَنْزِلٍ ، وَمَسْجِدٍ وَلِبَسٍ وَعَلَقٍ بِأَبٍ وَإِطْفَاءٍ مُصْبَحٍ وَوُطْءٍ ،
وَصُعُودٍ خَطِيبٍ مِنْبَرًا ، وَتَغْمِيضٍ مِيتٍ وَلَحْدِهِ ، وَلَا تُنْدَبُ إِطَالَةُ الْغُرَّةِ وَمَسْحُ الرَّقَبَةِ
وَتَرَكَ مَسْحَ الْأَعْضَاءِ ، وَإِنْ شَكَّ فِي ثَالِثَةٍ فَفِي كَرَاهَتِهَا قَوْلَانِ ، قَالَ : كَشَكَّهُ فِي
صَوْمٍ يَوْمٍ عَرَفَةَ هَلْ هُوَ الْعِيدُ .

قوله : (أَوْ قَالَ إِنْ كُنْتُ أَحْدَثْتُ فَلَهُ) يعني : أن من تطهر وقال : إن كنت أحدثت
فهذا الطهر لذلك الحدث ، ثم تبين أنه كان محدثاً فإنه لا يجزيه . رواه عيسى عن ابن
القاسم ، وقال عيسى من رأيه : يجزيه . فقال الباجي : أما عَلَى القول بوجوب غسل الشاك
فيجزيه اتفاقاً ، وأما عَلَى استحبابه فالقَوْلَانِ ، ونحوه لأبي إسحاق التونسي وعبد الحق .
وقال ابن عرفة : لعل سماع عيسى في الوهم لا الشك ، والظنّ باقٍ في الأول لا الثاني ؛ ولذا
قال اللخمي : من شك هل أجنب أم لا ؟ اغتسل . ويختلف : هل ذلك واجب أو
استحباب ؟ كمن أيقن بالوضوء وشك في الحدث فإن اغتسل ثم ذكر أنه كان جنباً أجزأه
غسله ذلك ، وهو بمنزلة من شك هل أحدث أم لا فتوضأ ثم ذكر أنه كان محدثاً ، وبمنزلة
من شك في الظهر فصلاها ثم ذكر أنه لم يكن صلاها فإن صلاته تلك تجزيه ، وإن قال : أنا

أَتَخَوَّفُ أَنْ أَكُونَ أَجْنَبْتُ وَلَيْسَ لَشَكِّ عِنْدَهُ إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ : يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ وَنَسِيتُ ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ غَسْلٌ ، فَإِنْ اغْتَسَلَ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ جَنْبًا اغْتَسَلَ ، وَلَمْ يَجْزِهِ الْغَسْلُ الْأَوَّلُ . انْتَهَى .

وقد ظهر من هذا : أن الرواية إن كانت في الشك فهي مفرعة على القول باستحباب طهر الشاك ، وإلا فهي في الوهم والتجوز العقلي^(١) .

[باب الاستنجاء]

نُدِبَ لِقَاضِي الْحَاجَةِ جُلُوسٌ ، وَمَنْعَ يَرْخُو نَجَسٍ وَاعْتِمَادُهُ عَلَى رِجْلِ ، وَاسْتِنْجَاءٌ بِيَدِ بَسْرَبِينَ وَبَلَّاءَ قَبْلَ لَفِيٍّ الْأَذَى ، وَغَسَلَهَا بِكَتْرَابٍ بَعْدَهُ ، وَسَتَرَ إِلَى مَحَلِّهِ وَأَعْدَادُ مَزِيلِهِ ، وَوَتْرُهُ وَتَقْدِيمُ قَبْلِهِ وَتَقْرِيجُ فَخْذِيهِ ، وَاسْتِرْخَاؤُهُ ، وَتَغْطِيَةُ رَأْسِهِ وَعَدَمُ التَّفَاتِهِ ، وَذِكْرُ وَرْدِ قَبْلِهِ وَبَعْدَهُ ، فَإِنْ فَاتَ فَفِيهِ إِنْ لَمْ يَعُدْ ، وَسُكُوتُ إِلَّا لَهُمْ وَبِالْفَضَاءِ تَسْتَرُ وَبَعْدُ ، وَاتَّقَاءُ جَحْرِ وَرِيمٍ وَمَوْرِدٍ وَطَرِيقٍ وَظِلٍّ وَشَطٍّ وَمَاءٍ دَائِمٍ ، وَطَلَبُ وَكِتَبِ [نَجَسٍ]^(٢) نَحَى ذِكْرَ اللَّهِ وَيَقْدُمُ بِسَرَاهُ دُخُولًا وَيُؤْمَنَاهُ خُرُوجًا عَكْسَ مَسْجِدٍ وَالْمَنْزِلُ بَيْنَهُمَا ، وَجَازَ يَمَنْزِلُ وَطَاءُ وَبَوْلٌ وَغَائِطٌ ، مُسْتَقْبِلُ قَبْلَةٍ وَمُسْتَدِيرٌ ، وَإِنْ لَمْ يَلْجَأْ أَوَّلَ بِالسَّائِرِ وَبِالْإِطْلَاقِ لَا فِيهِ الْفَضَاءُ ، وَيَسْتَرُ قَوْلَانِ ، تَحْتَمِلُهُمَا ، وَالْمُفْتَارُ التَّرْكُ لَا الْقَمْرَيْنِ وَبَيْتِ الْمَقْدِسِ وَوَجِبَ اسْتِبْرَاءٌ بِاسْتِفْرَافٍ أَخْبَثِيهِ مَعَ سَلَتِ^(٣) ذِكْرُ وَنَتْرُ خَفَا^(٤) ، وَنُدِبَ جَمْعُ مَاءٍ وَحَجَرٍ ، ثُمَّ مَاءٌ وَتَعَبَنَ فِي مَنِيٍّ وَحَبِضٍ وَنِفَاسٍ وَبَوْلٍ أَمْرًا ، وَمُنْتَشِرٍ عَنْ مَخْرَجٍ كَثِيرًا وَمَذْيٍ يَغْسَلُ ذِكْرَهُ كُلَّهُ ، فَفِي النِّبَةِ وَبَطْلَانِ صَلَاةٍ تَارِكِهَا أَوْ تَارِكِ كُلِّهِ قَوْلَانِ ، وَلَا يَسْتَنْجَى مِنْ رِيمٍ ، وَجَازَ بِبَابِيسٍ طَاهِرٍ مُنْقٍ غَيْرِ مُؤَذٍّ ، وَلَا مُحْتَرَمٍ وَلَا مَبْتَلٍ وَنَجَسٍ وَأَمْلَسَ وَمَحْدَدٍ وَمُحْتَرَمٍ مِنْ مَطْعُومٍ وَمَكْتُوبٍ وَنَهَبٍ وَفِضَةٍ وَجِدَارٍ وَرَوْثٍ وَعَظْمٍ ، فَإِنْ أَنْقَتَ أَجْزَاءَهُ كَالْيَدِ ، وَدُونَ الثَّلَاثِ .

قوله : (وَشَطٍّ وَمَاءٍ دَائِمٍ ، وَطَلَبُ) سَقَطَ الْأَوَّلَانِ مِنْ بَعْضِ النِّسْخِ^(٥) ، فَأَمَّا الشُّطُّ : فَهُوَ

(١) انظر : المتقى ، للباقي : ٣٠٤ / ١ ، والبيان والتحصيل في السماع المذكور : ١ / ١٤١ .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من المطبوعة وبهامش أصل المختصر في مقابلتها بخط مغاير : (خلاف) .

(٣) السَّلْتُ : قَبْضُكَ عَلَى الشَّيْءِ . انظر : لسان العرب ، لابن منظور : ٤٥ / ٢ .

(٤) أي : خفيفاً .

(٥) ناقش بعض شراح المختصر ما أشار إليه ابن غازي ، ورأوا أن قول خليل : (ومورد) يغني عن قوله : (شط) ، انظر :

الشرح الكبير ، للدردير : ١٠٧ / ١ .

شاطيء النهر والبحر ؛ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا ذَكَرَ فِي التَّلْقِينِ شَاطِئِ النَّهْرِ ، وَعَبَّرَ عَنْهُ ابْنُ عَرَفَةَ بِضَفَّةِ الْوَادِي وَقُرْبِهِ ، وَأَمَّا الْمُرُودُ الَّذِي ذَكَرَ قَبْلَ هَذَا فَهُوَ مَوْضِعُ وَرُودِ الْمَاءِ مِنَ الْأَنْهَارِ وَالْعَيُونِ وَالْآبَارِ ، وَأَمَّا الْمَاءُ الدَّائِمُ [٥/ب] أَيُ : الرَّائِدُ فَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ يَتَّقِيهِ وَإِنْ ^(١) كَثُرَ ، وَبِهِ صَدَّرَ ابْنُ عَرَفَةَ ، وَفِي " التَّلْقِينِ " : إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَثِيراً جَدّاً كَالْمُسْتَبَحِرِ ، وَصَرَّحُوا بِجَوَازِهِ فِي الْجَارِي ، وَهَذَا مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ ضَرَرٌ .

فَقِي " أَجُوبَةُ " ابْنِ رَشْدٍ : أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ مَاءٍ جَارٍ فِي جَنَاتٍ وَعَلَيْهِ أَرْحَاءُ وَأَهْلُ الْجَنَاتِ يَسْقُونَ بِهِ ثِمَارَهُمْ ، وَيَصْرِفُونَ مَا يَحْتَاجُونَ مِنْهُ لِمَنَافِعِهِمْ وَشَرِبِهِمْ فَبَنَى بَعْضُهُمْ عَلَيْهِ كُرْسِياً لِلْحَدَثِ ، [وَأَحْتَجَّ] ^(٢) بِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَغْيِرُهُ لِكَثْرَتِهِ ، وَقَالَ الْآخَرُونَ : إِنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَغْيِرْهُ فَإِنَّهُ يَقْذِرُهُ وَيَعْيِفُهُ ، وَرَبِّمَا رَسَبَتِ الْأَقْدَارُ فِي قَرَارِهِ وَذَلِكَ مِمَّا يَنْغْصُهُ عَلَيْنَا هَلْ لَهُمْ فِي ذَلِكَ مَقَالٌ ؟ ، وَمَا تَرَاهُ إِنْ سَكَتَ أَصْحَابُ هَذَا الْمَاءِ عَنْهُ ، هَلْ لِلْحَاكِمِ النَّظَرُ فِيهِ ؟ ؛ إِذْ قَدْ يَنْتَفِعُ بِهِ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ خَارِجَ الْجَنَاتِ ، أَمْ يَسَعُهُ السَّكُوتُ عَنْهُ ؟ .

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ : الْحَكْمُ يَقْطَعُ هَذَا الضَّرَرَ وَاجِبٌ ، وَالْقَضَاءُ بِهِ لَازِمٌ ، قَامَ بِذَلِكَ بَعْضُ أَهْلِ الْجَنَاتِ ، أَوْ مِنْ سِوَاهُمْ بِالْحَسْبَةِ ، وَعَلَى الْحَاكِمِ أَنْ يَنْظُرَ فِي ذَلِكَ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ الْأَمْرُ ، وَإِنْ لَمْ يَقُمْ عِنْدَهُ فِيهِ قَائِمٌ ؛ بِأَنْ يَبْعَثَ إِلَيْهِ الْعَدُولَ فَإِذَا شَهِدُوا عِنْدَهُ بِهِ قَضَى بِتَغْيِيرِهِ ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْحَقِّ لَجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ خَارِجَ الْجَنَاتِ ، وَلَا يَسَعُهُ السَّكُوتُ عَنْ ذَلِكَ .

وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الصَّلْبُ : فَإِنْ كَانَ نَجْساً أَتَقَاهُ مُطْلَقاً ، وَإِنْ كَانَ طَاهِراً فَلَا يَبُولُ فِيهِ قَائِماً كَمَا قَالَ فِي " الْمَدُونَةِ " : وَأَكْرَهَهُ فِي مَوْضِعٍ يَتَطَايَرُ فِيهِ ، وَلَيْلٌ جَالِساً وَمِثْلُهُ فِي " التَّلْقِينِ " وَغَيْرِهِ وَقَدْ قَسَّمَهُ الْبَاجِي إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ فَقَالَ :

إِنْ كَانَ طَاهِراً رَخِوْاً جَازَ الْقِيَامُ ، وَالْجُلُوسُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ أَسْتَرٌ ، وَإِنْ كَانَ نَجْساً رَخِوْاً بِالْ قَائِماً ؛ مَخَافَةً أَنْ تَتَنَجَّسَ ثِيَابُهُ ، وَإِنْ كَانَ صَلْباً نَجْساً تَنَحَّى عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ وَإِنْ كَانَ صَلْباً طَاهِراً تَعَيَّنَ الْجُلُوسُ . وَمِثْلُهُ لِابْنِ بَشِيرٍ عَنِ الْأَشْيَاخِ ، وَقَبْلَهُ ابْنُ عَرَفَةَ وَالْمُؤَلِّفُ فِي

(١) فِي (١ن) ، وَ (٢ن) : (وَلَا) .

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْكَوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ .

"التوضيح" ، وقد نبّه على الأولين هنا بقوله : (نحب لقاضي الحاجة [جلوس])^(١) ، ومنع برخو نجس) ، وأما إطلاقه في اتقاء الصلب فلا أعرفه إلا لأبي حامد الغزالي إذ قال : وأن يتقي الموضع الصلب^(٢) .

فصل [نواقض الوضوء]

نَقِضَ الْوُضُوءُ بِحَدَثٍ [١/٤] ، وَهُوَ الْخَارِجُ الْمُعْتَادُ فِي الصَّحَّةِ ، لَا حَصَى وَدُودٌ وَلَوْ بَيْلَةً وَيَسْلَسُ فَارَقَ أَكْثَرَ ، كَسَلَسَ مَذْيٍ قَدَرَ عَلَى رَفْعِهِ ، وَنُدِبَ إِنْ لَازَمَ أَكْثَرَ ، لَا إِنْ شَقَّ ، وَفِي اعْتِبَارِ الْمَلَاذِمَةِ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ أَوْ مُطْلَقًا تَرَدَّدُ .

قوله : (وَفِي اعْتِبَارِ الْمَلَاذِمَةِ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ أَوْ مُطْلَقًا تَرَدَّدُ) هذا لعدم نصّ المتقدمين . قال ابن عرفة : وفي كون المعتبر فيه اللزوم وقت الصلاة أو اليوم قولاً شيعياً شيوخنا ابن جماعة والبودري ، والأظهر عدد صلواته ، وفسّر ابن عبد السلام الأكثر : بإتيان البول ثلثي كل ساعة ليلاً ونهاراً ، وتعقبه الأول بأنه فرض نادر بناءً على فهمه من قصر وجود البول على أوقات الصلوات ، وهو وهم ؛ إنما مراد ابن جماعة : قصر المعتبر منه على الموجود أوقات الصلوات ، وقوله : وأيضاً إن كان الأمر على ما قال لم يخل وقت صلاة من بول قلّ أو كثر ، فلا بد من ناقض ، فتستوى مشقة الأقل والأكثر ، ويستوى الحكم ، يردّ بأنه مشترك الإلزام فيما اختار ، وفي "التوضيح" عن المنوفي : ينبغي أن تقيّد المسألة بما إذا كان إتيان ذلك عليه مختلفاً في الوقت ، فيقدر بذهنه أيهما ، أكثر فيعمل عليه ، وأما إن كان وقت إتيانه منضبطاً فإنه يعمل عليه إن كان أول الوقت آخرها ، وإن^(٣) كان آخره قدّمها .

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن ٤) .

(٢) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ١/ ٢٤ ، وتهذيب المدونة ، للبراذعي : ١/ ١٩٢ ، والنوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ١/ ٢١ ، ٢٢ ، والمتقى ، للباقي : ١/ ٤٦٢ ، ٤٦٣ . وفتاوى ابن رشد : ٢/ ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، وجامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٥٢ ، ٥٣ ، والتوضيح ، لخليل بن إسحاق : ١/ ٣٥٥ وانظر : إحياء علوم الدين ، للغزالي : ١/ ١٣١ .

(٣) في (ن ١) ، و(ن ٢) : (ولا) .

مِنْ مَخْرَجِهِ أَوْ ثَقْبَةٍ تَحْتَ الْمَعْدَةِ إِنْ انْسَدَّ ، وَإِلَّا فَقَوْلَانِ ، وَيَسْبِيهِ وَهُوَ زَوَالُ عَقْلِ وَإِنْ يَنْوُمُ ثَقُلَ وَلَوْ قَصُرَ لَا خَفَ ، وَنَدِبَ إِنْ طَالَ وَلَمْ يَلْتَذْ صَاحِبُهُ بِهِ عَادَةً وَلَوْ كَخَطَرٍ أَوْ شَعْرٍ أَوْ حَائِلٍ وَأَوَّلُ بِالْخَفِيفِ وَبِالْإِطْلَاقِ إِنْ قَصِدَ لَذَّةٌ أَوْ وَجَدَهَا ، لَا انْتَفَبَا .
قوله : (وَمِنْ مَخْرَجِهِ أَوْ ثَقْبَةٍ تَحْتَ الْمَعْدَةِ إِنْ انْسَدَّ وَإِلَّا فَقَوْلَانِ) . هذه طريقة ابن بريزة وله عزاءها في " التوضيح " فجزم بها هنا لأنها عنده تفسير للمذهب .

إِلَّا الْقَبْلَةَ بِغَمٍ [مُطْلَقًا] ^(١) وَإِنْ يَكْرَهُ أَوْ اسْتِغْفَالَ لَا لِدَوَامٍ أَوْ رَحْمَةٍ ، وَلَا لَذَّةً يَنْظُرُ كَانِعًاظ .
قوله : (وَإِنْ يَكْرَهُ أَوْ اسْتِغْفَالَ) راجع لقوله : (إِلَّا الْقَبْلَةَ بِغَمٍ) ، فليس يحتاج للتقييد بحصول اللذة ؛ لأنه مبني على عدم انفكاكها عنه ^(٢) .

وَلَذَّةٌ يَمَحْرَمُ عَلَى الْأَصَمِّ .
قوله : (وَلَذَّةٌ يَمَحْرَمُ عَلَى الْأَصَمِّ) . من هذه ومن الصغيرة احتراز بقوله أولاً : (وَلَمْ يَلْتَذْ صَاحِبُهُ بِهِ عَادَةً) ، فأما الصغيرة فقال ابن رشد : لا وضوء في لمسها ، ولو قصد اللذة ووحدها ، إلا على مذهب من يوجب الوضوء في اللذة بالتذكار .

قال ابن عرفة : يرد بقوة الفعل ، وأما ذات المحرم فقال ابن رشد : لا وضوء في تقييلها إلا مع قصد اللذة من الفاسق ، وقبله ابن عرفة ، ولم يذكر فيه خلافاً ، ونص في " التلقين " : " أنه إذا كان هناك لذة فلا فرق بين الزوجة والأجنبية وذات المحرم ، وقبله المازري ، وما ذكر الخلاف في لمس المحرم إلا عن الشافعية ، قال : كما اختلفوا في الصغيرة والعجوز الهرمة .

فأنت ترى المؤلف عدل عن هذا كله ، وجعل الأصح ألا أثر للمحرم لو وجدت اللذة ، اعتماداً على ظاهر قول ابن الجلاب : ولا وضوء عليه في مسّ ذوات محارمه ^(٣) ، وعلى ظاهر قول ابن الحاجب : فلا أثر لمحرم ، وعلى تقرير ابن عبد السلام لهذا الظاهر مع

(١) ما بين المعكوفتين زيادة من المطبوعة .

(٢) في الكلام على القبلة انظر : النواذر والزيادات ، لابن أبي زيد : ٥٢ / ١ .

(٣) انظر : التفرع ، لابن الجلاب : ٥١ / ١ .

حكايته خلافه عن بعض أئمة المذهب ، وقوله : لا يبعد إجراء ذلك عَلَى الخلاف فِي مراعات الصور النادرة وَعَلَى ذلك خرجها الشارمساحي ؛ إلا أنه استثنى قبلتها عَلَى الفم ، والحق^(١) والله سبحانه أعلم أن المذهب [٦/أ] ما قدمناه عن عبد الوهاب وابن رشد والمازري ومن وافقهم ، والآخر غايته أنه تخرج أو تمسك بظاهر سهل التأويل ، فكيف يجعله هو الأصح^(٢) ؟!

وَمُطْلَقٌ مَسْرُوكُهُ الْمُتَّصِلُ وَلَوْ خُنْثَى مُشْكِلًا يَبْطُنُ أَوْ جَنْبٍ لِكَفٍّ أَوْ إَصْبَعٍ وَإِنْ زَائِدًا حَسْرًا .

قوله : (وَمُطْلَقٌ مَسْرُوكُهُ الْمُتَّصِلُ) ابن هارون : ولو مس موضع الجب فلا نص فيه عندنا ، وحكى الغزالي : أن عليه الوضوء ، والجاري عَلَى أصلنا نفيه ؛ لعدم اللذة غالباً^(٣) .
وَبُرْدَةٌ وَبِشْكٌ فِي حَدَثٍ بَعْدَ طَهْرٍ عِلْمٌ إِلَّا الْمُسْتَنَكِمَ .

قوله : (إِلَّا الْمُسْتَنَكِمَ)^(٤) أى : فلا شيء عليه ، ظاهره ولا يبنى عَلَى أول خاطريه ، وإليه مال ابن عبد السلام فقال : اعتبار أول خاطريه هو قول بعض القرويين ، وتبعه عليه أكثر المتأخرين قالوا : لأنه فِي الخاطر الأول سليم الذهن ، وفيما بعده شبيه بغير العقل فلا يعتبر .

وظاهر " المدونة " وغيرها سقوط الوضوء من غير نظر إِلَى خاطر البتة ، وهو الذي كان يرجّحه بعض من لقيناه ويقول به ، ويذكر أنه رجع إليه فيه بعض المشاركة ، وكان يوجهه بأن المستنكح ومن هذه صفته لا ينضبط له الخاطر الأول مما بعده ، والوجود يشهد

(١) في (ن ١) ، و (ن ٢) : (والحق ما قرناه) .

(٢) انظر : النوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ٥٢ / ١ ، والتفريع ، لابن الجلاب : ٥١ / ١ ، والبيان والتحصيل ، لابن رشد :

٩٨ / ١ ، ٩٩ ، والمقدمات الممهدات ، لابن رشد : ٨ / ١ ، وجامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٥٦ .

(٣) انظر : الموطأ ، للمالك بن أنس : ٤٣ / ١ ، والمدونة ، لابن القاسم : ٨ / ١ ، وتهذيب المدونة ، للبراذعي : ١٧٦ / ١ ،

والنوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ٥٤ ، ٥٥ ، والتمهيد ، لابن عبد البر : ١٧ / ١٨٦ ، والمقدمات الممهدات ، لابن

رشد : ٨ / ١ ، وجامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٥٧ .

(٤) قال الخطاب : المُسْتَنَكِحُ يصح فيه فتح الكاف وكسرها ، والشك المُسْتَنَكِحُ هو الذي يأتي صاحبه كثيراً في الرضوء

والصلاة وغيرها ، انظر : مواهب الجليل : ١٤٣ / ١ .

لذلك ، وأيضاً فإن ما وجهوا به هذا القول مبنى على أن كل ما خالف العادة أو الأصل ، وكان يغتفر منه اليسير دون الكثير فإنه ينقص من الكثير مقدار اليسير المغتفر فيغتفر ، وهذا شيء ذهب إليه بعض الشيوخ ، وهو خلاف أصل المذهب ، كقولهم في زيادة كيل الطعام المشتري على التصديق ونقصه .. وغير ذلك من الفروع الشبيهة به . انتهى .

وما زلت أستشكله حتى أوقفني بعض الطلبة على قول أبي عبد الله بن مرزوق في " شرح خليل " : لم يزل الطلبة يستشكلون فهم هذا البناء وتزليل مسألة المستنكح عليه ، والذي يظهر أن هذه المسألة عكس هذا الأصل ؛ لأن المغتفر^(١) هنا ما زاد على الخاطر الأول وهو الكثير ، والذي لا يغتفر وهو الخاطر الأول هو القليل ، إلا أن يكون من قياس العكس فيشبهه ، والطريقة القروية هي التي عند اللخمي ، واقتصر عليها ابن عرفة كأنها تفسير فقال : قال اللخمي : والمستنكح يني على أول خاطريه ، وإلا ألغاه^(٢) .

وَيَشْكُ فِي سَابِقِهِمَا ، لَا يَمَسُّ دُبْرًا أَوْ أَنْثَبَيْنِ أَوْ فَرْجٍ صَغِيرَةٍ وَقِيٍّ وَأَكْلٍ
جُزُورٍ وَذُبْحٍ وَحِجَامَةٍ وَقَهْقَهَةٍ بِصَلَاةٍ ، وَمَسُّ امْرَأَةٍ فَرْجَهَا ، وَأَوْلَتْ أَيْضًا يِعْدَمُ
الْإِلْطَافُ^(٣) ، وَنَدَبٌ غَسَلَ فَمٍ مِنْ لَحْمٍ وَلَبَنٍ ، وَتَجْدِيدُ وُضْوءٍ إِنْ صَلَّى بِهِ .

قوله : (وَيَشْكُ فِي سَابِقِهِمَا) حكى سند فيه الاتفاق ، وقال ابن عرفة : لو تيقن طهرًا وحدثًا ، شك في أحدثها فقال ابن العربي : لا نصّ لعلمائنا . وقال إمام الحرمين : الحكم نقيض ما كان عليه ، وهو صحيح أقوالنا إلغاء الشك فمن كان قبل الفجر محدثًا جزم بعده بوضوء ، وحدث شك في أحدثها فمتوضيء لتيقن وضوئه ، وشك في نقضه ولو كان متوضئاً فمحدث ؛ لتيقن حدثه وشك في رفعه . ابن محرز صورته ست :

" إن تيقنهما وشك في الأحدث وجب الوضوء . ولو شك معه في وجودهما فكذلك .

(١) في الأصل : (المعتبر) .

(٢) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ١ / ١٢٢ ، والنوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ١ / ٥١ ، وجامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٥٨ .

(٣) نص المدونة في مس المرأة فرجها : (قال مالك في مس المرأة فرجها : إنه لا وضوء عليها) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ٩ / ١ ، والإلطاف هو : أن تدخل (المرأة) شيئاً من يدها في فرجها . انظر الشرح الكبير ، للدردير : ١ / ١٢٣ .

ولو أيقن بالحدث وشك في رفعه فواجب . فإن شك مع ذلك في تقدمه فأوجب . ولو أيقن بالوضوء وشك في نقضه جاء الخلاف . فإن شك مع ذلك في تقدمه فالوضوء أضعف " . انتهى . وقد صرح المصنف هنا بصورتين ، ولا يخفك استنباط باقيها من كلامه ضمناً .

ولو شك في صلاته ثم بان الطهر ، لم يعد .

قوله : **(وإن شك في صلاته [ثم بان] ^(١) الطهر لم يعد)** أي : فإن افتتح الصلاة متيقناً بالطهارة ، ثم شك فيها في أثناء الصلاة فتبادى على صلاته ثم تبين أنه متطهر لم يعد الصلاة ، [هذا على] ^(٢) قول ابن القاسم ، في رسم (بع) من سماع عيسى ^(٣) ، وروى سحنون عن أشهب في أول سماعه : أن صلاته باطلة ^(٤) ، وعزى في " التوضيح " الأول للملك والثاني لأشهب وسحنون ، ثم قال : قال المازري : وكذلك اختلف إذا افتتح بتكبير الإحرام ثم شك فيها ، وتمادى حتى أكمل ثم تبين له بعد ذلك أنه أصاب في التهادي ، أو زاد في الصلاة شيئاً تعمداً أو سهواً ، ثم تبين أنه واجب هل يجزيه عن الواجب أم لا ؟ ومن ذلك الاختلاف فيمن سلم شاكاً في إكمال الصلاة ثم تبين بعد ذلك الكمال ؟ قال في " التوضيح " : وعلى هذا فيخرج لنا من هنا قاعدة وهي : إذا شككنا في شيء لا تجزيء الصلاة بدونه ثم تبين الإتيان به هل تجزيء الصلاة أو لا ؟ . انتهى ، ولكن لا يلزم اتحاد المشهور في هذه النظائر ؛ لاختلاف المدارك ، ألا ترى إلى قوله بعد هذا : **(كوسلم شك في الإنعام ثم ظهر الكمال على الأظهر) ^(٥)** .

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل .

(٣) نص السماع : (سئل ابن القاسم عن افتتح الصلاة المكتوبة ، فلما صلى ركعتين شك في أن يكون على وضوء ، فتبادى في صلاته - وهو على شكه ذلك ، فلما فرغ من صلاته ، استيقن أنه كان على وضوء . قال : صلاته مجزئة عنه ، إلا أن يكون نواها نافلة حين شك) . انظر : البيان والتحصيل : ٢ / ٥ .

(٤) نص السماع بتمامه : (قال سحنون : وسئل أشهب عن الرجل يدخل المكتوبة فيصل ركعتين ، ثم يشك في أنه بقي عليه مسح رأسه ، ثم يتم بقية صلاته ، ثم يذكر بعد ذلك أنه قد أتم وضوءه ، قال : صلاته باطلة) انظر : البيان والتحصيل : ٨٢ / ٢ .

(٥) انظر : المستقى ، للباجي : ٣٠٤ / ١ ، والنوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ٣٤٠ / ١ .

وَمَنْعَ حَدَثٍ : صَلَاةً وَطَوَافًا وَمَسَّ مُصْحَفٍ وَإِنْ يَفْضِيْبِ ، وَحَمَلَهُ وَإِنْ يَحْلِقُهُ أَوْ
وَسَادَةً إِلَّا بِأَمْتَعَةٍ قُصِدَتْ وَإِنْ عَلَى كَافِرٍ ، لَا دِرْهَمٍ وَتَفْسِيرٍ وَلَوْحٍ لِمَعْلَمٍ وَمُتَعَلِّمٍ وَإِنْ
حَائِضًا وَجُزْءٍ لِمُتَعَلِّمٍ وَإِنْ بَلَّغَ .

قوله : (لَا دِرْهَمٍ وَتَفْسِيرٍ) . ابن عبد السلام ولو كان مثل تفسير ابن عطية^(١) ، زاد
في " التوضيح " : لأن المقصود منه ليس القرآن .^(٢) ابن عرفة ، ومقتضى الروايات : لا
بأس بالتفاسير غير ذات كتب الآي مطلقاً ، وذات كتبها إن لم تقصد وأطلق ابن شاس :
الجواز^(٣) .

وَجُزْءٍ يَسَانِيرٍ ، وَإِنْ لِحَائِضٍ .

قوله : (وَجُزْءٍ يَسَانِيرٍ ، وَإِنْ لِحَائِضٍ) . قال مالك في سماع أشهب من كتاب الصلاة : لا
بأس بما تعلّقه الحائض والحبل والصبي من القرآن ، إن كان مما يكتنه من قصبة حديد^(٤) أو
جلد يخرز عليه ، ابن رشد : أجازته في المرض ، وأما في الصحة لما يتوقع من مرض أو عين
فظاهر هذه الرواية إجازته ، وهو أولى بالصواب ، وقد روي عنه كراهته ، والخيل والبهائم
كالأدمي . انتهى^(٥) . وإطلاق المصنف يتناول المريض والصحيح كما صوّب ابن رشد .

[موجبات الغسل]

يَجِبُ غُسْلُ ظَاهِرِ الْجَسَدِ يَمَنِيٍّ ، وَإِنْ بِنَوْمٍ أَوْ بَعْدَ ذَهَابِ لَذَّةٍ يَلَا جَمَاعٍ وَلَمْ
يَغْتَسِلْ .

قوله : (أَوْ بَعْدَ ذَهَابِ لَذَّةٍ يَلَا جَمَاعٍ [ب/٦] وَلَمْ يَغْتَسِلْ) . في النسخة المقرّوة على
أبي عبد الله بن الفتوح : صوابه أو به ولم يغتسل ، وهذا يتمشى الكلام به ويكون المعنى : أنه

(١) ابن عطية : عبد الحق بن أبي بكر بن عطية ، المتوفى سنة ٥٤٢ هـ . له كتاب المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز . انظر :

كشف الظنون ، لحاجي خليفة : ١٦١٣ / ٢ .

(٢) انظر : التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ٣٨٥ / ١ .

(٣) قال ابن شاس : (ويجوز مس كتاب التفسير والفقه والدرهم المنقوش وما كتب للدراسة كاللوح للصبيان ...) انظر :

عقد الجواهر الثمينة ، لابن شاس : ١ / ٥٠ .

(٤) انتهى هنا السقط من : (ن٣) .

(٥) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٤٣٨ / ١ ، ٤٣٩ .

يجب الغسل بالماء وإن خرج بعد ذهاب اللذة بلا جماع، أو خرج بعد ذهاب اللذة بالجماع، والحالة أنه لم يغتسل لذلك الجماع، ومفهومه أنه لو اغتسل للجماع لم يعد الغسل لخروج المني، وبه صرح في قوله: **(كمن جامع فاغتسل ثم أمنى)**، وبسط ذلك:

أن المسألة على وجهين أحدهما: أن يلتذ بغير جماع ولا ينزل ثم ينزل. والثاني: أن يجامع ولم ينزل ثم يغتسل ثم يخرج منه المني، فقليل: بالوجوب فيهما؛ لأنه مستند إلى لذة متقدمة، وقيل: لا فيهما؛ لعدم المقارنة؛ ولأن الجنابة في الثاني قد اغتسل لها، [والقول الثالث: التفرقة فيجب في الأول دون الثاني؛ لأنه في الثاني قد اغتسل لجنابته، والجنابة الواحدة لا يتكرر الغسل لها]^(١). وقد ذكر اللخمي والمازري وغيرهما الثلاثة الأقوال، وكذا قرر ابن هارون قول ابن الحاجب: ولو التذ ثم خرج بعد ذهابها جملة فثالثها إن كان عن جماع وقد اغتسل فلا يعيد^(٢)، وتبعه في "التوضيح"^(٣) "واقصر هنا على الثالث.

فإن قلت: فأبي فائدة في تصويب ابن الفتوح؛ مع أن من جامع ولم يغتسل ذمته عامرة بالغسل وإن لم ينزل؟

قلت: فائدته في المفهوم، إلا أن التصريح به يضعفها، ولكلام المصنف محمل آخر ذكرناه في التي بعدها^(٤).

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن ٤).

(٢) انظر جامع الأمهات، لابن الحاجب، ص: ٦٠.

(٣) قال في التوضيح: (هذه المسألة على وجهين: أحدهما أن يجامع ولم ينزل، ثم يغتسل ثم يخرج منه المني. والثاني أن يلتذ بغير جماع، ولا ينزل ثم يتزل قليل بالوجوب، لأنه مستند إلى لذة متقدمة. وقيل: لا فيها لعدم المقارنة، ولأن الجنابة في الأول قد اغتسل لها. والثالث التفرقة، فيجب في الثاني دون الأول؛ لأنه في الأول قد اغتسل لجنابته والجنابة الواحدة لا يتكرر لها الغسل. وقد ذكر اللخمي والمازري وغيرهما الثلاثة الأقوال هكذا. وهكذا كان شيخنا - رحمه الله - يقرر هذا المحل وكذلك قرره ابن هارون) انظر: التوضيح، لخليل بن إسحاق: ٣٨٧/١، ٣٨٨.

(٤) أشكل هذا الموطن على شراح المختصر الآخرين، واستشكلوا كلام صاحب المختصر، قال الخطاب بعد استشكله: (هذا أولى ما يعتز به عن كلام المصنف وإن كان فيه بعد فغيره مما اعتز به أشد تكلفاً... ولنا يؤجد في بعض النسخ "أو لم يغتسل" وهو إصلاح بتكليف) انظر: مواهب الجليل: ٣٠٦/١، ٣٠٧. ووقع هذا الإصلاح لصاحب التاج والإكليل وقال بعد شرحه: (والقصد كشف المنقول، وأما تحقيق المناط، أعني تنزيل المنقول على لفظ المؤلف فما غيري بدوني في ذلك) انظر: التاج والإكليل، لمحمد بن يوسف: ٣٠٦/١. وقال الدردير في شرحه: (قوله: ولم يغتسل لا مفهوم له) انظر: الشرح الكبير، للدردير: ١٢٧/١، وانظر استشكل الدسوقي أيضاً في حاشيته على الشرح الكبير: ١٢٧/١.

لَا يَلَا لَذَّةً أَوْ غَيْرَ مُعْتَادَةٍ وَيَتَوَضَّأُ كَمَنْ جَامَعَ فَأَغْتَسَلَ ثُمَّ أَمْنَى وَلَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ ، وَيَمْغِيبُ حَشْفَةَ بَالِغٍ لَا مُرَاهِقٍ أَوْ قَدَرَهَا مِنْ مَقْطُوعٍ فِيهِ فَرْجٌ وَإِنْ مِنْ بَهِيمَةٍ وَمَيْتَةٍ ، وَنَدَبَ لِمُرَاهِقٍ كَصَغِيرَةٍ وَطَئَهَا بِالْغُلِّ لَا يَمْنِيَّ وَصَلَ لِلْفَرْجِ ، وَلَوْ التَّدَنَتْ .

قوله : (لَا يَلَا لَذَّةً أَوْ غَيْرَ مُعْتَادَةٍ وَيَتَوَضَّأُ كَمَنْ جَامَعَ فَأَغْتَسَلَ ثُمَّ أَمْنَى وَلَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ) اقتصر في الثلاثة على القول بالوضوء ؛ لقول ابن القصار ^(١) فيما ذكر الباجي عنه : أن وجوبه ظاهر المذهب ، فأما الأولان فلا يتوهم فيهما إعادة الصلاة ، وأما الثالث فمحل ^(٢) الخلاف في إعادتها ، لكن اقتصر على القول بعدم الإعادة ؛ لأنه الذي اختاره المازري وابن رشد ... وغيرهما ، لكونه لا يحكم له بالاعتبار إلا بعد الخروج .

قال ابن رشد : وللقول بإعادة الصلاة وجه على بعد ، وهو ما يخشى أن يكون انفصل الماء من موضعه ، وصار إلى قناة الذكر بعد أن اغتسل لمجاوزة الختان ؛ فصار بذلك جنباً ، فصلى ثم خرج الماء بعد . قاله في سماع عيسى .

فإن قلت : إنما فرّع الباجي القول بإعادة الصلاة على القول بالغسل ، كما هو ظاهر كلام ابن رشد ، وعلى ذلك درج ابن الحاجب وغيره ^(٣) ، فقد كان المصنف في غني عن قوله : (وَلَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ) لاقتصاره على القول بالوضوء .

قلت : قد فرّعه اللخمي على القول بعدم الغسل أيضاً فقال : واختلف بعد القول : أن لا يغسل في ذلك في : وجوب الوضوء ، وفي ^(٤) إعادة الصلاة ، فقال مالك في " المجموعة " ، وفي سماع ابن القاسم : ليس في ذلك إلا الوضوء ويعيد الصلاة ، ثم كمل بقية الأقوال ، إلا أن ما نسبته لسماع ابن القاسم لم يوجد فيه كما ذكر ابن عرفة .

(١) ما نقله الباجي هو عن ابن المواز لا ابن القصار كما في المتن . انظر : المستقى ، للباجي : ٤٠٧ / ١ .

(٢) في الأصل : (فمحمل) .

(٣) نص ابن الحاجب بتمامه : (ولو التذثم خرج بعد ذهابها جملة فثالثها إن كان عن جماع وقد اغتسل فلا يعيد ، وعلى وجوبه لو كان صلى ففي إعادة قولان ، وعلى النفي ففي الوضوء قولان) انظر جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٦٠ .

(٤) في (ن ١) ، و (ن ٣) : (ولا في) .

تفريع :

قال في " النوادر " : ومن " المجموعة " قال مالك من رواية علي وابن القاسم وابن وهب وابن نافع في : الجنب يغتسل ثم يخرج منه بقية منى وقد بال أو لم يبل ، فليغسل ذلك وليتوضأ . قال عنه ابن القاسم : وليعد الصلاة . ابن يونس : وقال عنه ابن حبيب : إنما عليه الوضوء . عيد الحق : وروى ابن حبيب : خروج مائه من فرجها بعد غسلها كبولها ، ويمكن أن يكون المصنف ألم برواية " النوادر " هذه إذ قال قبل : (أو بعد ذهاب اللذة بلا جماع لم يغتسل) ؛ بحيث يتناول صورتين إحداهما ألا يخرج مع اللذة شيء من المني فلا ينطبق عليها قوله : (ولم يغتسل) ، والأخرى : أن يخرج معها بعض المني وتبقى منه بقية ، وإليها يرجع قوله : (ولم يغتسل) ، ومفهومه أنه لو اغتسل للخارج من المني مع اللذة لم يعد الغسل لخروج البقية ، كما في هذه الرواية^(١).

وَيَحِيْضُ وَنِفَاسٌ بِدَمٍ ، وَاسْتَحْسِنَ وَيَغْيِرُهُ لَا يَسْتَحَاضُ وَنَدْبٌ لِّانْقِطَاعِهِ
وَيَجِبُ غُسْلُ كَافِرٍ بَعْدَ الشَّهَادَةِ يَمَّا ذُكِرَ وَصَمَّ قَبْلَهَا وَقَدْ أَجْمَعَ عَلَى الْإِسْلَامِ لَا
الْإِسْلَامُ إِلَّا لِعَجْزٍ ، وَإِنْ شَكَّ أَمَذِي أَمْ مَنِيَّ اغْتَسَلَ وَأَعَادَ مِنْ آخِرِ نَوْمَةٍ كَتَحَقُّقِهِ .

وَوَاجِبُهُ نِيَّةٌ وَمُؤَالاةٌ كَالْوُضُوءِ وَإِنْ نَوَى الْحَيْضَ وَالْجَنَابَةَ أَوْ أَحَدَهُمَا نَاسِيَةً لِلاَّخَرِ
أَوْ نَوَى الْجَنَابَةَ وَالْجُمُعَةَ أَوْ نِيَابَةَ عَنِ الْجُمُعَةِ حَصْلًا ، وَإِنْ نَسِيَ الْجَنَابَةَ أَوْ قَصَدَ
نِيَابَةَ [ب/٤] عَنْهَا انْتَفِيًا ، وَتَخْلِيلُ شَعْرٍ وَضَغْتُ مَضْفُورِهِ لَا نَقْضُهُ وَدَلْكُ وَلَوْ بَعْدَ
الْمَاءِ أَوْ يَخْرِقَةً أَوْ اسْتِنَابَةً ، وَإِنْ تَعَذَّرَ سَقَطَ .

وَسُنَنُهُ : غَسْلُ يَدَيْهِ أَوَّلًا وَصِمَامُ أُذُنَيْهِ وَمَضْمُضَةٌ وَاسْتِنْشَاقٌ .

قوله : (وَاسْتَحْسِنَ وَيَغْيِرُهُ) أي : بغير دم . وأصل المسألة في سماع أشهب : أن من ولدت دون دم اغتسلت . فقال اللخمي : هذا استحسان^(٢) ؛ لأنه للدم لا للولد ، ولو اغتسلت لخروج الولد دون الدم لم يجزها ، وقال ابن رشد : معنى سماع أشهب دون دم

(١) انظر المسألة في : التفريع ، لابن الجلاب : ١ / ٢٦ ، والمتقى ، للباقي : ١ / ٤٠٧ ، والنوادر والزيادات ، لابن أبي زيد :

٦٧ / ١ ، والبيان والتحصيل ، لابن رشد : ١ / ١٦٠ ، ومسائل ابن رشد : ٢ / ٨١١ .

(٢) في الأصل : (الاستحسان) .

كثير إذ خروجه بلا دم معه ولا بعده محال عادة ، هذا تحصيل ابن عرفة . قال : ونقل ابن الحاجب نفيه رواية ، وابن بشير قولاً ، لا أعرفه^(١) .

وَنَدِبَ بَدءً يَزَالَةُ الْأَذَى ، ثُمَّ أَعْظَاءُ وَضُوءِهِ كَامِلَةً مَرَّةً وَأَعْلَاهُ وَمَيَامِنِهِ وَتَثْلِيثُ رَأْسِهِ وَقِلَّةُ الْمَاءِ يَلَا حَدَّ كَغَسَلٍ فَرَجٍ جُنُبٍ لِعَوْدِهِ لِجَمَاعٍ وَوَضُوءِهِ لِنَوْمٍ لَا تَيَمُّمٌ وَلَمْ يَبْطُلْ إِلَّا بِجَمَاعٍ ، وَتَمَنَعُ الْجَنَابَةِ مَوَانِعُ الْأَصْغَرِ ، وَالْقِرَاعَةُ إِلَّا كَابَةً لَتَعُوذُ وَنَحْوَهُ ، وَدُخُولَ مَسْجِدٍ ، وَلَوْ مُجْتَازاً ، كَكَاغِرٍ ، وَإِنْ أَذِنَ مُسْلِمٌ . وَلِلْمَنِيِّ تَدَفُّقٌ وَرَائِحَةٌ طَلَعٌ أَوْ عَجِبِينَ .

قوله : (لَا تَيَمُّمٌ) . يعني : أن الجنب العاجز عن الوضوء لا يؤمر بالتيمم ، بناءً على أن الوضوء للنشاط لا لتحصيل طهارة ، وهو قول مالك في " الواضحة " ^(٢) .

وَيَجْزِي عَنْ الْوُضُوءِ وَإِنْ تَبَيَّنَ عَدَمُ جَنَابَتِهِ ، وَغَسَلَ الْوُضُوءَ عَنْ غَسَلٍ مَحَلِّهِ ، وَلَوْ نَاسِياً لَجَنَابَتِهِ كُلْمَةً مِنْهَا ، وَإِنْ عَنْ جَبِيرَةٍ .

قوله : (وَيَجْزِي عَنْ الْوُضُوءِ وَإِنْ تَبَيَّنَ عَدَمُ [٧ / أ] جَنَابَتِهِ) ، يعني : أنه يجزئه الغسل عن الوضوء ، فتجزئه نية الأكبر عن الأصغر ، فإذا اغتسل لجنابته فذكر أنه إنما عليه الوضوء أجزأه ، وكذا نصّ عليه اللخمي ، زاد ابن عرفة وخرج على ترك الترتيب ، وأجزأه غسل الرأس عن مسحه ^(٣) .

(١) انظر : النوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ١ / ١٣٨ ، والبيان والتحصيل ، لابن رشد : ١ / ٣٩٧ ، وجامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٦١ .

(٢) الذي وقفت عليه في الواضحة من كلام ابن حبيب : (حدثني أصبغ بن الفرج عن ابن وهب عن مالك عن أبي سعيد إن رسول الله صلى الله عليه وسلم تيمم جداراً . قال عبد الملك : وليس ذلك عندنا إلا على التيمم للنوم من الجنابة إذا لم يحضره الماء) ، وفي النوادر والزيادات : قال ابن حبيب : وإذا لم يجد الجنب الماء فلا ينام حتى يتيمم . انظر : النوادر والزيادات : ١ / ٨٥ .

(٣) انظر : النوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ١ / ٦٤ ، وجامع الأمهات ، لابن الحاجب ونصه : (ويجزي الغسل عن الوضوء) ص : ٦٣ .

[المسح على الخفين]

رَخَصَ لِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ وَإِنْ مُسْتَحَاضَةً يَحْضُرُ أَوْ سَفَرَ مَسَمَّ جُورِيٍّ.

قوله : (رَخَصَ لِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ وَإِنْ مُسْتَحَاضَةً) كذا في " المدونة " . قال في " التوضيح " :

لثلاثتهم قصر الرخصة على الرجل ، لكونه هو الذي يضطر غالباً إلى الأسباب المقتضية للبس^(١).

جُلْدَ ظَاهِرُهُ وَبَاطِنُهُ وَخُفٌّ وَلَوْ عَلَى خُفٍّ يَلَا حَائِلَ كَطَبِينٍ ، إِلَّا الْمَهْمَازُ^(٢) وَلَا حَدَّ بِشَرَطِ جُلْدِ ظَاهِرِ خُرْزٍ وَسَنَرٍ مَحَلِّ الْفَرْضِ وَأَمَّا تَتَابَعُ الْمَشْيِ بِهِ بِطَهَارَةٍ مَا كَمَلَتْ يَلَا تَرْقَهُ وَعَصِيَانٍ يَلْبَسُهُ ، أَوْ سَفَرِهِ .

قوله : (جُلْدَ ظَاهِرُهُ وَبَاطِنُهُ) أي : أعلاه وأسفله من خارج ، فهو كقوله في " المدونة " :
إِلَّا أَنْ يَكُونَ فَوْقَهُمَا وَتَحْتَهُمَا جِلْدٌ مَخْرُوزٌ^(٣).

فَلَا يُمَسَّمُ وَاسِعٌ وَمُخَرَّقٌ قَدَرُ ثَلَاثِ الْقَدَمِ وَإِنْ يَشَكُّ لَا دُونَهُ إِنْ النَّصَقَ ، كَمَنْفَتِمِ صَفَرٍ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ فَلْيَسْمَهُمَا ثُمَّ كَمَلْ وَرَجُلًا فَأَدْخَلَهَا حَتَّى يَخْلَعَ الْمَلْبُوسَ قَبْلَ الْكَمَالِ وَلَا مُحَرَّمٌ لَمْ يَضْطُرَّ .

قوله : (لَا مُوَفَّةً) أي : لا دون قدر الثلث^(٤).

(١) انظر : المدونة ، ونصها : (.. قلت لابن القاسم : أرايت المستحاضة أتمسح على خفيها ؟ قال : نعم ، لها أن تمسح على خفيها) : ١ / ٤١ ، وانظر : النوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ١ / ٩٣ .

(٢) المِهْمَازُ : حديدة تكون في مؤخر خُفِّ الراتض . انظر لسان العرب ، لابن منظور : ١ / ٣٠٦ .

(٣) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ١ / ٤٠ .

(٤) انظر : النوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ١ / ٩٥ .

وللإمام الحطاب هنا تحرير في هذه المسألة يحسن أن نسوقه قال فيه بعد أن استبدل كلام المصنف : (لا أقل إن التصق) بـ(لا دونه) : "كذا في بعض النسخ ، وفي بعضها : (لا دونه إن التصق) وهو ما نحاه شارحنا ، ثم قال الحطاب رحمه الله : "ورأيت بخط بعض أصحابنا ممن وقف على نسخة بخط المصنف أن كلتا اللفظتين ليستا في أصل المصنف ، وأنه رأى بخط المصنف في حاشية الميضة : "أني مقتصر في هذا على كلام ابن رشد في البيان" ، وإذا كان كذلك فلا بد من إثبات إحدى اللفظتين كما يظهر ذلك من كلام ابن رشد ، ولفظه : لا أقل . أخصر فهي أولى ، وكلام ابن رشد الذي أشار إليه ذكره في التوضيح ، وفيه طول ، وقال بعد أن ذكر الروايات : فاستقرينا من مجموع هذه الروايات أنه يمسح على الخرق اليسير ، ولا يمسح على الخرق الكبير " انظر : مواهب الجليل : ١ / ٤٦٩ . =

وَفِي خُفٍّ غُصِبَ تَرَدُّدٌ ، وَلَا لَا يَسُرُّ لِمَجَرَّدِ الْمَسَمِّ أَوْ لِيَنَامَ ، وَفِيهَا بُكْرُهُ ، وَكُرُهُ غَسْلُهُ وَتَكَرُّارُهُ وَتَتَبُّعُ غُضُونِهِ ^(١) وَبَطْلُ يَغْسَلُ وَجَبَ وَيَخْرِقُهُ كَثِيرًا .

قوله : (وَفِي خُفٍّ غُصِبَ تَرَدُّدٌ) ابن عرفة : لا نَصَّ فِي الْخُفِّ الْمَغْصُوبِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ، وَقِيَاسُهُ عَلَى الْحَرَمِ يَرُدُّ بِأَنَّ حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى آكَدُ ، وَقِيَاسُهُ عَلَى مَغْصُوبِ الْمَاءِ يَتَوَضَّأُ بِهِ ، وَالثَّوبُ يَسْتَتِرُ بِهِ ، وَالْمَدْيَةُ يَذْبَحُ بِهَا ، وَالْكَلْبُ يَصْطَادُ بِهِ ، وَالصَّلَاةُ بِالْدارِ الْمَغْصُوبَةِ يَرُدُّ بِأَنْهَا عِزَائِمٌ .

وَيَنْزَعُ أَكْثَرَ رِجْلٍ لِسَاقِ خُفِّهِ .

قوله : (وَيَنْزَعُ أَكْثَرَ رِجْلٍ لِسَاقِ خُفِّهِ) ، جَعَلَ الْحُكْمَ لِلْأَكْثَرِ اعْتِمَادًا عَلَى قَوْلِ ابْنِ الْجَلَابِ : إِلَّا أَنْ تَخْرُجَ الرَّجْلُ كُلُّهَا أَوْ جُلُهَا ^(٢) ؛ وَكَأَنَّهُ عِنْدَهُ تَفْسِيرٌ لِمَا فِي " الْمَدْوَنَةِ " ^(٣) .
لَا الْعَقِبَ .

قوله : (لَا الْعَقِبَ) أَيُّ : لَا يَنْزَعُ الْعَقِبَ ، فَهُوَ كَقَوْلِهِ فِي " الْمَدْوَنَةِ " : وَإِذَا خَرَجَ الْعَقِبُ مِنَ الْخُفِّ إِلَى السَّاقِ وَالْقَدَمِ كَمَا هِيَ فِي الْخُفِّ ، فَهُوَ عَلَى وَضْعِهِ ^(٤) .

= وَنَصَّ ابْنُ رَشْدٍ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْحَطَّابُ فِي الْبَيَانِ وَالتَّحْصِيلِ : ٢٠٦ / ١ : (وَلَمْ يَبَيِّنْ فِي الرِّوَايَةِ حَدَّ الْخُرْقِ الَّذِي يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ مِنَ الَّذِي لَا يَجُوزُ ، وَلَا وَقَعَ ذَلِكَ فِي الْأَمْهَاتِ مَا فِيهِ شَفَاءٌ وَجَلَاءٌ . . . وَقَامَتِ الْأَدْلَةُ عَلَى أَنَّ الثَّلَاثَ هُوَ آخِرُ حَدِّ السَّيْرِ وَأَوَّلُ حَدِّ الْكَثِيرِ . . . وَإِنْ كَانَ الْخُرْقُ أَقْلَ مِنَ الثَّلَاثِ فَإِنَّهُ يَمْسَحُ عَلَيْهِ) هـ : وَفِي بَعْضِ الشُّرُوحِ الْآخَرَى : (وَإِنْ بَشَكَ إِنْ التَّصَقَّ) ، وَفِي بَعْضِهَا : (بَلْ دُونَهُ إِنْ التَّصَقَّ) وَفِي بَعْضِهَا (لَا دُونَهُ إِنْ التَّصَقَّ) وَفِي بَعْضِهَا : (لَا أَقْلَ إِنْ التَّصَقَّ) وَمَعْنَى الْأَرْبَعَةِ وَاحِدٌ . . . "إِلْخَ انْظُرْ : شَرْحُ الْخُرْشِيِّ : ١ / ٣٥٣ ، ٣٥٤ . قَالَ الْعَدَوِيُّ مَعْقِبًا عَلَى كَلَامِ الْخُرْشِيِّ السَّابِقِ : (وَإِنْ بَشَكَ إِنْ التَّصَقَّ) أَصْلُهُ (لَا دُونَهُ إِنْ التَّصَقَّ وَمَسَحَهُ بَلْ دُونَهُ) أَيُّ بَلْ يَمْسَحُ دُونَهُ إِنْ التَّصَقَّ فَقَوْلُهُ : (فَهُوَ) أَيُّ : الشَّرْطُ ، وَلَعَلَّ بَلْ أَوَّلٌ ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ بِلَا بَعْدَ التَّفْخِيمِ يَمْتَنِعُ ، إِلَّا أَنْ يَجَابَ بِأَنَّهُ يَغْتَفَرُ فِي التَّابِعِ مَا لَا يَغْتَفَرُ فِي الْمَتَّبِعِ (انْظُرْ : السَّابِقُ . قُلْتُ : وَفِي نَسَخَتِنَا الْمَحْفُوظَةِ بِمَكْتَبَتِنَا : (وَإِنْ بَشَكَ لَا دُونَهُ إِنْ التَّصَقَّ) .

(١) الْغَضْنُ وَالْغَضْنُ : الْكَثْرُ فِي الْجِلْدِ ، وَ الْغُضُونُ : مَكَاسِرُ الْجِلْدِ فِي الْجَيْنِ وَالنَّصِيلِ) . انْظُرْ : لِسَانُ الْعَرَبِ ، لَا بِنِ مَنْظُور : ٣١ / ٣١٤ .

(٢) انْظُرْ : التَّفْرِيعُ ، لَا بِنِ الْجَلَابِ : ١ / ٣١ .

(٣) انْظُرْ : الْمَدْوَنَةُ ، لَا بِنِ الْقَاسِمِ : ١ / ٤١ ، وَالنُّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ ، لَا بِنِ أَبِي زَيْدٍ : ١ / ٩٨ ، وَالتَّفْرِيعُ ، لَا بِنِ الْجَلَابِ : ١ / ٣٠ ، وَالْبَيَانُ وَالتَّحْصِيلُ ، لَا بِنِ رَشْدٍ : ١ / ٢٠٦ .

(٤) انْظُرْ : الْمَدْوَنَةُ ، لَا بِنِ الْقَاسِمِ : ١ / ٤١ ، وَنَصَّهَا : (وَإِنْ خَرَجَ الْعَقِبُ إِلَى السَّاقِ قَلِيلًا ، وَالْقَدَمُ كَمَا هِيَ فِي الْخُفِّ فَلَا يَسِي عَلَيْهِ شَيْئًا) .

وَإِذَا نَزَعَهُمَا أَوْ أَعْلِيَّهِ أَوْ أَحَدَهُمَا بِأَدْرِ لِلْأَسْفَلِ كَالْمَوَالَةِ ، وَإِنْ نَزَعَ رَجُلًا وَعَسَرَتْ الْأُخْرَى ، وَضَاقَ الْوَقْتُ فِي تَيْمُمِهِ أَوْ مَسَحِهِ عَلَيْهِ أَوْ إِنْ كَثُرَتْ قِيَمَتُهُ وَإِلَّا مَزَقَ ، أَقْوَالٌ .

وَنَدِبَ نَزْعَهُ كُلَّ جُمُعَةٍ وَوَضَعَ يَمَنَاهُ عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِهِ وَيَسْرَاهُ تَحْتَهَا وَيَمِرُّهَا لِكَعْبِيَّةٍ وَهَلِ الْيُسْرَى كَذَلِكَ أَوْ الْيُسْرَى فَوْقَهَا تَأْوِيلَانِ ، وَمَسَمَّ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلَهُ ، وَبَطَلَتْ إِنْ تَرَكَ أَعْلَاهُ لَا أَسْفَلَهُ فِي الْوَقْتِ [الْمَخْتَار] ^(١) .

قوله : (أَوْ أَحَدَهُمَا) أي : أحد [المنفردين أو أحد الأعلىين ، فإذا نزع] ^(٢) أحد المنفردين نزع الآخر وغسل الرجلين ، وإذا نزع أحد الأعلىين مسح الذي تحته فقط ، هذا قول ابن القاسم في المسألتين ، ومقتضى سماع أشهب : ألا يجب خلع الخف الآخر في المسألتين ، وقال ابن حبيب : لا بد من خلعه في المسألتين ، فهي ثلاثة أقوال قد حصلها ابن رشد في سماع أشهب ^(٣) .

[فصل في التيمم]

بِتَيْمُمٍ ذُو مَرَضٍ وَسَفَرٍ أَيْبِمَ ، لِفَرَضٍ وَنَفْلٍ ، وَحَاضِرٍ صَمٍّ لِحَاجَةٍ إِنْ تَعَيَّنَتْ ، وَفَرَضٍ غَيْرِ جُمُعَةٍ . وَلَا يُعِيدُ لَا سُنَّةً ، إِنْ عَدِمُوا مَاءً كَافِيًا أَوْ خَافُوا بِاسْتِعْمَالِهِ مَرَضًا ، أَوْ زِيَادَتَهُ أَوْ تَأَخُّرَ بَرٍّ أَوْ عَطَشٍ ، مُحْتَرَمٍ مَعَهُ .

قوله : (وَلَا يُعِيدُ) أي لا يعيد حاضر الفرض الذي صلاه بالتيمم إذا وجد الماء ، فهو كقوله في "المدونة" : ولا إعادة عليه إذا تروضا بعد ذلك في وقت ولا غيره ، ولمالك قول في الحضري : أنه يعيد إذا تروضا ^(٤) .

أَوْ يَطْلِيهِ تَلَفَ مَالٍ أَوْ خُرُوجَ وَقْتٍ كَعَدَمِ مُنَاوِلٍ أَوْ آلَةٍ ، وَهَلْ إِنْ خَافَ فَوَاتَهُ بِاسْتِعْمَالِهِ ؟ خِلَافٌ .

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من المطبوعة .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن٣) .

(٣) انظر : النوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ٩٦ / ١ ، والبيان والتحصيل ، لابن رشد : ١٣٧ / ١ ، و ١٤٣ / ١ ، و ١٤٤ .

(٤) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ٤٤ / ١ ، والنوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ١٠٩ / ١ ، و ١١٠ ، وجامع الأمهات ، لابن

الحاجب ، ص : ٦٧ .

قوله : (أَوْ خُرُوجَ وَقْفَةٍ) يعني الاختياري ، قال ابن رشد في رسم عبد استأذن من سماع عيسى : القول بأن من خاف طلوع الشمس تيمم : هو عَلَى القول بأن الصبح ليس لها وقت ضرورة ، وأما عَلَى القول بأن لها وقت ضرورة - وهو الإسفار - فإنها يعالج طلب الماء ما لم يخف أن يسفر ؛ لأن الذي لا يجد الماء يتقل إلى التيمم إذا خشي أن يفوته وقت الاختيار . انتهى^(١) . وأما ما قاله ابن عسكر^(٢) في " الإرشاد " : من اعتبار الضروري هنا غير معروف .

[١/٥] وَجَازَ جَنَازَةً وَسَنَةَ وَمَسَّ مُصَفِّهِ وَقِرَاعَةً وَطَوَافَ وَرَكَعَتَاهُ بِتَيْمُمٍ فَرَضٍ أَوْ نَفْلٍ إِنْ تَأَخَّرَتْ .

قوله : (وَجَازَ جَنَازَةً وَسَنَةَ وَمَسَّ مُصَفِّهِ وَقِرَاعَةً وَطَوَافَ وَرَكَعَتَاهُ بِتَيْمُمٍ فَرَضٍ أَوْ نَفْلٍ إِنْ تَأَخَّرَتْ) . ظاهره أن هذه الأشياء يجوز أن تصلى بعد الفرض والنفل بتيممها ، كما عند ابن الحاجب ، إلا إنه زاد عليه ذكر الجنازة وعبر عن ما دون الفرض من الصلوات بالسنة فتكون الرغبة والنافلة أخرى .

فإن قلت : أما السنة فما دونها بعد الفرض فجوازها ظاهر ، وكذلك بعد النفل ، فقد ذكر في " النوادر " : عن ابن القاسم : أنه لا بأس أن يوتر بتيمم النفل^(٣) ، وأما الجنازة إذا تعينت فكيف يصلّيها بتيمم غيرها ؟ وأما الطواف فقد أطلقه هنا كابن الحاجب وهو يقول في " التوضيح " : ينبغي أن يقيّد بطواف النفل^(٤) ، وقال ابن عرفة : ونقل ابن الحاجب الطواف بعد الفرض كالنفل لا أعرفه في واجبه فكيف به بعد النفل ! .

(١) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ١ / ١٤٧ ، ١٤٨

(٢) هو : عبد الرحمن بن محمد بن عسكر ، شهاب الدين ، البغدادي ، المالكي ، له التصانيف الحسنة المفيدة ، منها كتاب " المعتمد والعمدة " في الفقه ، وكتاب " الإرشاد " ، وله في الحديث وغيره تأليف مشهورة ، توفي سنة : ٧٣٢ هـ . انظر ترجمته في : الدرر الكامنة ، لابن حجر : ٣ / ١٣٥ ، وشذرات الذهب ، لابن العماد ، ٣ / ١٠٢ .

(٣) انظر : النوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ١ / ١١٩ .

(٤) انظر : التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ١ / ٤٢٧ . ، وانظر : جامع الأمهات ، ص : ٦٩ ، ونصه : (ولو نوى فرضاً جاز النفل بعده وكذلك الطواف وركعتاه) .

قلت : لعل قوله بعد هذا : **(لا فرض آخر)** أعم من أن يكون [أحد]^(١) الخمس أو جنازة تعينت أو طوافاً واجباً ، فيكون قيداً لما أطلق هنا في الجنازة والطواف ، وليس في قوله بعد : **(وبطل الثاني ولو مشتركة)** ما يبعده ولا بد ، على أنني لا أذكر الآن من صرح بجواز التبعية في الجنازة لفرضي أو نفل تعينت أم لا ؟

فإن قلت : قوله : **(إن تأخروا)** ؛ إنما يحسن اشتراطه في تيمم الفرض لا تيمم النفل ؟ قلت : يمكن أن يكون مفهومه بالنسبة لتيمم الفرض مفهوم مخالفة ، وبالنسبة لتيمم النفل مفهوم موافقة يفرقه ذهن السامع ، ولم يصرح المصنف بشرط الاتصال وهو منصوص في سماع أبي زيد ، ولا يشترط نية النافلة عند تيمم الفريضة ، وقد ذكره ابن رشد^(٢) .

لا فَرَضُ آخَرَ وَإِنْ قَصِدَا وَبَطَلَ الثَّانِي وَلَوْ مُشْتَرَكَةً ، لَا يَتِيمٌ لِمُسْتَحَبٍّ وَلِزِمَ مَوَالَاتُهُ .

قوله : **(لا فرض آخر وإن قصدا وبطل الثاني ولو مشتركة)** أي : لا يصلي بتيمم فرض فرضاً آخر وإن قصد الفرضين معاً بالتيمم الأول ، فإن فعل بطل الفرض الثاني وأعادته أبداً ، وصحح الأول ، قال ابن عبد السلام : ولا يقال إنه لما نوى [فرضين]^(٣) ولا يستباح به إلا فرض واحد صار كأنه تيمم غير مشروع ؛ لأن المقصود الأهم من النية استباحة [ب/٧] العبادة ، وفعله فرضاً أو فرضين من لواحق التيمم ، وأحد الفرضين منفصل عن الآخر ، والأول عبادة مستقلة بنفسها بخلاف من نوى في الذبيحة أن يجهز حتى يبين الرأس ، أي : فإنه يختلف فيه ، وما ذكر من بطلان الفرض الثاني هو ظاهر قول ابن القاسم في سماع أبي زيد ، وهو قول مطرف وابن الماجشون ، وعلى هذا اقتصر ابن عرفة في عزوه ، ونسبه في " النوادر " لابن القاسم من رواية ابن المواز مطلقاً ، سواء كانتا مشتركتي الوقت أم لا .

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) .

(٢) انظر : النوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ١١٩/١ ، والبيان والتحصيل ، لابن رشد : ٢١٢/١ ، ٢١٣ ، وجامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٦٩ .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) .

قال الباجي : وهو [الذي]^(١) يناظر عليه أصحابنا ، وقد نقل هذا في " التوضيح " ، وأشار بقوله : (ولو مشنوكه)^(٢) إلى قول أصبغ : إن كانتا مشتركتين أعاد الثانية في الوقت وإلا أعادها أبداً ؛ وعليه فقليل : المعتبر الوقت الضروري ، وقيل الاختياري ، حكاهما ابن رشد في سماع أبي زيد^(٣) .

وَقَبُولُ هَبَةٍ مَاءٍ لَا ثَمَنَ أَوْ قَرْضُهُ وَأَخْذُهُ بِثَمَنٍ اعْتِيدَ لَمْ يَحْتَجْ لَهُ وَإِنْ يَذْمَتْهُ وَطَلَبَهُ لِكُلِّ صَلَاةٍ ، وَلَوْ تَوَهَّمَهُ لَا تَحَقُّقَ عَدَمِهِ طَلَبًا لَا يَشُقُّ بِهِ كَرَفَقَةٍ قَلِيلَةٍ ، أَوْ حَوْلَهُ مِنْ كَثِيرَةٍ إِنْ جَهِلَ بِخَلْمِهِ بِهِ وَنِبَةِ اسْتِبَاحَةِ الصَّلَاةِ وَنِبَةِ أَكْبَرِ إِنْ كَانَ ، وَلَوْ تَكَرَّرَتْ وَلَا يَرْفَعُ الْحَدَّثَ وَتَعْمِيمَ وَجْهِهِ وَكَفَيْهِ لِكُوعِهِ وَنَزَعُ خَاتَمِهِ . وَصَعِيدُ طَهْرٍ كَثْرَابٍ وَهُوَ الْأَفْضَلُ ، وَلَوْ نَقَلَ وَثَلَجٌ وَخَضَخَاضٌ وَفِيهَا : جَفَفَ يَدَيْهِ ، رُوِيَ بِجَبِيمٍ وَخَاءٍ ، وَحَصْرٌ لَمْ يَطْبَحْ ، وَيَمْعَدِنٌ غَيْرُ نَقْدٍ وَجَوْهَرٍ .

قوله : (أو قرضه) لا أعرف عند أحد من أهل المذهب هذا الفرع ، إلا أن ابن عبد السلام لما تكلم على من يبيع منه الماء بغير غبن ، وهو محتاج لنفقة سفره ، وأنه لا يلزمه قال : وإن كان مليا ببلده إلا أن يجد من يسلفه فيلزمه ، ولها نظائر . انتهى . فإن كان المصنف لهذا أشار ؛ فالضمير في قوله : (قرضه) يعود على الثمن ، وهو معطوف على الميث لا المتني ، والمعنى : ولزمه قبول سلف ثمن يشتري به الماء إذا بذل له ولم يعجز عن القضاء لحقة المنة في ذلك ، وعلى هذا لو عطفه بالواو لكان أولى . والله تعالى أعلم .

وَمَنْقُولُ كَشَبٍ وَمِلْحٌ وَلِمَرِيضٍ حَائِطُ لَبَنٍ ، أَوْ حَجَرٍ . لَا يَحْصِيرُ وَخَشَبٍ ، وَفِعْلُهُ فِيهِ الْوَقْتُ . فَالْأَيْسُ أَوَّلُ الْمُخْتَارِ ، وَالْمُتَرَدِّدُ فِيهِ لِحُوقِهِ أَوْ وَجُودِهِ وَسَطُهُ ، وَالرَّاجِي آخِرُهُ . وَفِيهَا تَأْخِيرُ الْمَغْرِبِ لِلشَّفَقِ . وَسُنَّ تَرْتِيبُهُ ، وَإِلَى الْمَرْفَقَيْنِ ، وَتَجْدِيدُ ضَرْبَةِ لِيَدَيْهِ . وَنَدَبَ تَسْمِيَةً ، وَبَدَأَ بِظَاهِرِ يَمَنَاهُ بِبَسْرَاهُ إِلَى الْمَرْفَقِ ، ثُمَّ مَسَمَّ الْبَاطِنَ لِآخِرِ الْأَصَابِعِ ، ثُمَّ بَسْرَاهُ كَذَلِكَ .

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) .

(٢) في (ن) : (متركي الوقت) .

(٣) انظر : النواذر والزيادات ، لابن أبي زيد : ١ / ١١٧ ، والمتنى ، للباجي : ١ / ٤٢٧ ، والبيان والتحصيل ، لابن رشد :

وبطل بِمَبْطَلِ الْوُضوءِ وَيُوجَدُ الْمَاءُ قَبْلَ الصَّلَاةِ لَا فِيهَا إِلَّا نَاسِيَهُ وَيُعْبَدُ الْمُقْصِرُ فِي الْوَقْتِ ، وَصَحَّتْ إِنْ لَمْ يَجِدْ كَوَاجِدَهُ بِقُرْبِهِ ، أَوْ رَحْلَهُ ، لَا إِنْ ذَهَبَ رَحْلَهُ ، وَخَائِفٌ لِرَأْيِ أَوْ سَبْعٍ وَمَرِيضٌ عَدِمَ مَنَاولًا ، وَرَاجٍ قَدَمٍ وَمُتَرَدِّدٌ فِي أَحْوَقِهِ وَنَاسٍ ذَكَرَ بَعْدَهَا كَمُقْتَصِرٍ عَلَى كَوْنِهِ ، لَا عَلَى ضَرْبَةٍ ، وَكَمُتَيِّمٍ عَلَى مُصَابِ بَوْلٍ ، وَأَوَّلُ بِالْمَشْكُوكِ ، وَهَذَا الْمُحَقَّقُ ، وَاقْتَصَرَ عَلَى الْوَقْتِ لِلْقَائِلِ بِطَهَارَةِ الْأَرْضِ بِالْجَفَافِ ، وَمَنْعِ مَعَ عَدَمِ مَاءٍ تَقْيِيلِ مُتَوَضِّئٍ ، وَجَمَاعٍ مُغْتَسِلٍ ، إِلَّا لَطُولَ ، وَإِنْ نَسِيَ أَحَدُ الْخُمْسِ ، تَيِّمَهُ خَمْسًا وَقَدَّمَ ذُو مَاءٍ مَاتَ وَمَعَهُ جَنْبٌ إِلَّا لِخَوْفِ عَطَشٍ كَوْنِهِ لَهُمَا وَضَمِنَ قِيَمَتَهُ . وَتَسْقُطُ صَلَاةٌ وَقَضَاؤُهَا بِعَدَمِ مَاءٍ وَصَعِيدٍ .

[فصل]

إِنْ خِيفَ غَسْلُ جُرْمٍ كَالْتَيِّمِ ، مُسِمٌ ، ثُمَّ جَبِيرَتُهُ ، ثُمَّ عَصَابَتُهُ كَقَصْدٍ ، وَمَرَارَةٍ ، وَقِرطَاسٍ صَدْعٍ ، وَعِمَامَةٍ خِيفَ يَنْزَعِهَا .

قوله : (وَلَمْ) أقرب ما يعطيه اللفظ أنه معطوف على شَبٍّ ، وأنه أراد منع التيمم على المنقول من الشب^(١) والملح وأمثالها .

وَإِنْ يَغْسِلُ^(٢) ، أَوْ يَلَا طَهْرًا ، أَوْ انْتَشَرَتْ إِنْ صَحَّ جَلَّ جَسَدِهِ أَوْ أَقْلَهُ ، وَلَمْ يَضُرَّ غَسْلُهُ وَإِلَّا فَفَرْضُهُ التَّيِّمُ كَأَنْ قَلَّ جِدًّا كَبِيدٌ ، وَإِنْ غَسَلَ أَجْزَاءً وَإِنْ تَعَذَّرَ مَسَمًا وَهِيَ بِأَعْضَاءِ تَيِّمِهِ ، تَرَكَهَا وَتَوَضَّأَ ، وَإِلَّا فَتَالَتْهَا يَنْتَيِّمُ إِنْ كَثُرَ ، وَرَأَيْعُهَا يَجْمَعُهَا ، وَإِنْ نَزَعَهَا لِدَوَاءٍ أَوْ سَقَطَتْ وَإِنْ بِصَلَاةٍ قَطَعَ وَرَدَّهَا وَمَسَمٌ ، وَإِنْ صَحَّ غَسْلُ ، وَمَسَمٌ مُتَوَضِّئٌ رَأْسَهُ .

قوله : (وَإِنْ يَغْسِلُ أَوْ يَلَا طَهْرًا أَوْ^(٣) انْتَشَرَتْ) . هكذا ينبغي أن يكون معطوفاً ، بأو كما في بعض النسخ .

(١) الشَّبُّ : حِجَارَةٌ يَتَّخِذُ مِنْهَا الزَّاجُ وَمَا أَشْبَهَهُ .. لَهُ بَصِيصٌ شَدِيدٌ . انظر : لسان العرب ، لابن منظور : ٤٨٣ / ١ .

(٢) في أصل المختصر : (يَغْسِلُ وَجَبٌ) .

(٣) في (ن ٣) : (و) ، وكذا هو في أصل المختصر لدينا ، والنسخة المطبوعة . قلت : وعلى عطف (انتشرت) بالواو شراح المختصر الآخرين ، وعند الدسوقي : (وإن انتشرت) قال : أي هذا إذا كانت العصابة قدر المحل المألوم بل وإن انتشرت العصابة وجاوزت محل الألم ، فهو قريب من كلام الشارح رحمه الله هنا . انظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ١٦٤ / ١ .

وقال الصاوي : (أَوْ انْتَشَرَتْ : أَيْ اتَّسَعَتْ لِلضَّرُورَةِ) فعطفها في نسخته بأو كما صوبها الشارح هنا رحمه الله .

[فصل] [٥/ب]

الْحَبِضُ دَمٌ كَصُفْرَةٍ أَوْ كُدْرَةٍ خَرَجَ بِنَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ مَنْ تَحْمِلُ عَادَةً ، وَإِنْ دَفَعَتْ ،
وَأَكْثَرُهُ لِمُبْتَدَأَةِ نِصْفِ شَهْرٍ ، كَأَقْلِ الطَّهْرِ ، وَلِمُعْتَادَةِ ثَلَاثَةِ اسْتِظْهَارٍ عَلَى أَكْثَرِ
عَادَتِهَا مَا لَمْ تُجَاوِزْهُ ، ثُمَّ هِيَ طَاهِرٌ وَلِحَامِلٌ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَشْهُرِ النَّصْفِ ، وَنَحْوُهُ وَفِي
سِتَّةٍ فَأَكْثَرَ عِشْرُونَ يَوْمًا وَنَحْوُهَا ، وَهَلْ مَا قَبْلَ الثَّلَاثَةِ كَمَا بَعْدَهَا أَوْ
كَالْمُعْتَادَةِ ؟ قَوْلَانِ . وَإِنْ تَقَطَّعَ طَهْرٌ لَقِفْتَ أَيَّامَ الدَّمِ فَقَطْ عَلَى تَفْصِيلِهَا . ثُمَّ هِيَ
مُسْتَحَاضَةٌ وَتَغْتَسِلُ كُلَّمَا انْقَطَعَ عَنْهَا ، وَتَصُومُ وَتُطَيِّبُ وَتُوطَأُ ، وَالْمُمَيِّزُ بَعْدَ طَهْرِ
تَمَّ حَيْضٌ وَلَا تَسْتَظْهِرُ عَلَى الْأَصَمِّ .

قوله : (عَلَى تَفْصِيلِهَا) أي : عَلَى التَّفْرِيقِ السَّابِقِ بَيْنَ الْمُبْتَدَأَةِ وَالْمُعْتَادَةِ وَالْحَامِلِ ابْتِدَاءً
وَانْتِهَاءً .

وَالطَّهْرُ بِجُفُوفٍ ، أَوْ قِصَّةٍ وَهِيَ أَبْلَغُ لِمُعْتَادَتِهَا فَتَنْتَظِرُهَا لِآخِرِ الْمُفْتَنَارِ ، وَفِي
الْمُبْتَدَأَةِ تَرَدُّدٌ ، وَلَيْسَ عَلَيْهَا نَظَرُ طَهْرٍ قَبْلَ الْفَجْرِ ، بَلْ عِنْدَ النَّوْمِ ، أَوْ الصُّبْحِ ،
وَمِنْ صِحَّةِ صَلَاةٍ ، وَصَوْمٍ ، وَوُجُوبِهِمَا ، وَطَلَاقًا ، وَبَدَأَ عِدَّةً .

قوله : (وَالطَّهْرُ بِجُفُوفٍ ، أَوْ قِصَّةٍ وَهِيَ أَبْلَغُ لِمُعْتَادَتِهَا) أي : فَإِذَا رَأَتْهَا لَمْ تَنْتَظِرِ
الْجُفُوفَ ، فَلَزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَلَّا تَنْتَظِرَ زَوَالَهَا وَقَدْ قَالَ ابْنُ يُونُسَ : قَالَ بَعْضُ شَيْوْخِنَا فِي الَّتِي
تَرَى الْقِصَّةَ : لَا تَنْتَظِرُ زَوَالَهَا ، وَلَكِنْ تَغْتَسِلُ إِذَا رَأَتْهَا ؛ لِأَنَّهَا عَلَامَةٌ لِلطَّهْرِ .

وَوَطْءَ فَرْجٍ أَوْ تَحْتَ إِزَارٍ وَلَوْ بَعْدَ نَفَاءٍ وَتَيْمَمٍ وَرَفْعِ حَدِيثِهَا ، وَلَوْ جَنَابَةً وَدُخُولَ
مَسْجِدٍ فَلَا تَعْتَكِفُ ، وَلَا تَطُوفُ وَمَسَّ مَصْحَفٍ لَا قِرَاءَةً .

وَالنَّفَاسُ دَمٌ خَرَجَ لِلْوِلَادَةِ وَلَوْ بَيْنَ نَوَامَيْنِ ، وَأَكْثَرُهُ سِتُّونَ يَوْمًا ، فَإِنْ
تَخَلَّلَهَا فَنَفَاسَانِ وَتَقَطَّعَتْهُ وَمَنْعَهُ كَالْحَبِضِ وَوَجِبَ وُضُوءُ يَهَادٍ^(١) وَالْأَظْهَرُ نَفْيُهُ .

قوله : (وَوَطْءَ فَرْجٍ أَوْ تَحْتَ إِزَارٍ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يُجُوزُ لَهُ الِاسْتِمْتَاعُ بِكُلِّ مَا عَدَا ذَلِكَ مِنْهَا
حَتَّى الِاسْتِمْنَاءَ بِيَدِهَا ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْمَذْهَبِ صَرَّحَ بِذَلِكَ ، وَقَدْ صَرَّحَ بِجَوَازِهِ
أَبُو حَامِدٍ فِي "الْإِحْيَاءِ"^(٢) .

(١) الْهَادَهُو : دَمٌ أَيْضٌ يَخْرُجُ قُرْبَ الْوِلَادَةِ . انظر الشرح الكبير ، للدردير : ١ / ١٧٥ .

(٢) انظر : إحياء علوم الدين ، للغزالي : ٢ / ٣٢٥ .

[باب الصلاة]

الْوَقْتُ الْمُخْتَارُ لِلظُّهْرِ مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ لآخرِ الْقَامَةِ بِغَيْرِ ظِلِّ الزَّوَالِ وَهُوَ أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ لِلْأَصْفَرِ وَاشْتَرَكْنَا بِقَدْرِ إِحْدَاهُمَا وَهَلْ فِي آخِرِ الْقَامَةِ الْأُولَى ، أَوْ أَوَّلِ الثَّانِيَةِ ؟ خِلَافٌ ، وَلِلْمَغْرِبِ غُرُوبُ الشَّمْسِ تَقْدَرُ بِفَعْلِهَا بَعْدَ شُرُوطِهَا تَقْدَرُ بِفَعْلِهَا بَعْدَ شُرُوطِهَا ، وَلِلْعِشَاءِ مِنْ غُرُوبِ حُمْرَةِ الشَّفَقِ لِلثَّلَاثِ الْأَوَّلِ ، وَلِلصُّبْحِ مِنَ الْفَجْرِ الصَّادِقِ لِلْأَسْفَارِ الْأَعْلَى وَهِيَ الْوُسْطَى ، وَإِنْ مَاتَ وَسَطُ الْوَقْتِ بِلا آدَاءٍ لَمْ يَعْصِ إِلَّا أَنْ يَظَنَّ الْمَوْتَ .

وَالْأَفْضَلُ إِفْذَنْ تَقْدِيمُهَا مُطْلَقًا وَعَلَى جَمَاعَةٍ آخِرَهُ . وَلِلْجَمَاعَةِ تَقْدِيمُ غَيْرِ الظُّهْرِ وَتَأْخِيرُهَا لِرُبْعِ الْقَامَةِ ، وَتَزَادُ لِشِدَّةِ الْحَرِّ

وفيهما : نَدَبُ تَأْخِيرِ الْعِشَاءِ قَلِيلًا ، وَإِنْ شَكَّ فِي دُخُولِ الْوَقْتِ لَمْ تَجْزِ ، وَلَوْ وَقَعَتْ فِيهِ . وَالضَّرُورِيُّ بَعْدَ الْمُخْتَارِ لِلطَّلُوعِ فِي الصُّبْحِ ، وَلِلْغُرُوبِ فِي الظُّهْرِ وَالْفَجْرِ فِي الْعِشَاءِ ، وَتُدْرِكُ فِيهِ الصُّبْحُ بِرُكْعَةٍ لَا أَقْلَ وَالْكُلُّ آدَاءٌ . وَالظُّهْرَانِ وَالْعِشَاءَانِ بِفَضْلِ رُكْعَةٍ عَنِ الْأُولَى لَا الْأَخِيرَةِ كحَاضِرٍ سَافِرٍ وَقَادِمٍ ، وَأَنْتُمْ إِلَّا لِعُذْرِ يَكْفُرُ ، وَإِنْ بَرْدَةٌ وَصَبِيٌّ وَإِغْمَاءٌ وَجَنُونٌ وَنَوْمٌ وَغَفْلَةٌ كَحَيْضٍ لَا سَكْرٌ ، وَالْمَعْذُورُ وَغَيْرُ كَافِرٍ يُقَدَّرُ لَهُ الظُّهْرُ ، وَإِنْ ظَنَّ إِدْرَاكَهَا فَرَكَمَ ، فَخَرَجَ الْوَقْتُ قَضَى الْأَخِيرَةَ ، وَإِنْ تَطَهَّرَ فَأَحْدَثَ أَوْ تَبَيَّنَ عَدَمُ طَهُورِيَّةِ الْمَاءِ أَوْ ذَكَرَ مَا يَرْتَبُ فَالْقَضَاءُ [١/٦] ، وَأَسْقَطَ عُذْرٌ حَصَلَ غَيْرُ نَوْمٍ وَنِسْيَانِ الْمَدْرَكِ ، وَأَمَرَ صَبِيٌّ بِهَا لِسَبْعٍ ، وَضُرِبَ لِعَشْرِ ، وَمَنْعَ نَقْلٍ وَقَدْ طَلُوعِ شَمْسٍ وَغُرُوبِهَا ، وَخُطْبَةِ جُمُعَةٍ . وَكُرِهَ بَعْدَ فَجْرِ وَقَرْضِ عَصْرِ إِلَى أَنْ تَرْتَفِعَ قَبْدَ رَمَحٍ .

قوله : (وَتَزَادُ لِشِدَّةِ الْحَرِّ) احترز بشدة الحر من مطلقه . قال في " التوضيح " : كذا صرح بقيد غير واحد ، وهذا هو التأخير للإبراد ، ولم يذكر هنا قدر الزيادة ، وقد حصل ابن عرفة فيه أربعة أقوال :

الأول : لنحو ذراعين . قاله الباجي . الثاني : فوقهما بيسير ، حكاه المازري عن ابن حبيب . الثالث : ما لم يخرج الوقت ، حكاه اللخمي والمازري وابن العربي عن ابن عبد الحكم . الرابع : لا ينتهي لآخر وقتها . حكاه أبو محمد عن أشهب .

وصوب المازري كونه لانقطاع حر يومه المعين ما لم يخرج الوقت . قال ابن عرفة : وهذا يوجب اختلاف الوقت على الجماعة . قال في " التوضيح " : وقول ابن رشد وابن

هارون : ظاهر المدونة أنه لا يزداد على ذراع ليس بجيد ؛ لأنه في " المدونة " لم يتكلم على الإبراد ، وإنما تكلم على التأخير لاجتماع الناس كما فسره الباجي ^(١) .

وَتُطَلَّى الْمَغْرِبُ إِلَّا رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ وَالْوُجْدَ قَبْلَ الْفَرَضِ لِنَائِمٍ عَنْهُ .

قوله : (**وَتُطَلَّى الْمَغْرِبُ**) . فيه تنبيه على أنه لا يتنفل بعد الغروب ، وقبل صلاة المغرب . قال ابن رشد : لا خلاف بين أهل العلم أن الصلاة [قد حلت] ^(٢) بغروب الشمس ؛ إلا أن صلاة المغرب قد وجبت بالغروب ، فلا ينبغي لأحد أن يصلي نفلاً قبل صلاة المغرب قال : وهذا هو الأظهر ، وقاله مالك ؛ لثلاثة أوجه : أحدها : حماية للذرائع ؛ لأن ذلك لو أبيح للناس كثر ذلك من فعلهم ، فكان سبباً لتأخير المغرب عن وقتها المختار ، أو عن أول وقتها على مذهب من رأى لها وقتين في الاختيار . الثاني : ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « بين كل أذانين صلاة ما عدا المغرب » ^(٣) . الثالث : استمرار العمل من عامة العلماء على ترك الركوع في هذا الوقت ، وأن النبي ﷺ لم يفعله ولا أبو بكر ولا عمر ، إذ لو فعلوا ذلك لنقل عنهم . قال : وقد قال مالك أيضاً : أدركت بعضهم يفعله . ويتخرج فيها قول ثالث بالفرق بين الجالس والداخل .

وقال اللخمي : يكره لتأخيرها ، ولا بأس به إلى أن تقام الصلاة لحديث البخاري

ومسلم . ^(٤) [٨ / أ]

(١) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ٥٦ / ١ ، والمستقى ، للباجي : ٢٦١ / ١ ، وانظر النواذر والزيادات ، لابن أبي زيد : ١٥٢ / ١ .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل .

(٣) المعروف في الحديث غير هذا ، فقوله : (ما عدا المغرب) مدرجة في الحديث وليست من الرواية ، والحديث عن عبد الله ابن مغفل المزني قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ثم بين كل أذانين صلاة ، قالها ثلاثاً قال في الثالثة : " لمن شاء " أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٥٩٨) ، كتاب الأذان ، باب كم بين الأذان والإقامة ومن يتظر الإقامة . ومسلم في صحيحه برقم (٨٣٨) ، كتاب صلاة المسافرين ، باب بين كل أذانين صلاة ، وقد قال في الباب قبله : باب استحباب ركعتين قبل صلاة المغرب ، وأبو داود باب الصلاة قبل المغرب ، والترمذي ، باب ما جاء في الصلاة قبل المغرب برقم (١٨٥) ، والنسائي برقم (٦٨١) ، باب الصلاة بين الأذان والإقامة ، ابن ماجه برقم (١١٦٢) ، باب ما جاء في الركعتين قبل المغرب ، ابن خزيمة برقم (١٢٨٧) باب إياحة الصلاة ثم غروب الشمس وقبل صلاة المغرب .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (١١٢٨) ، و (١١٢٩) كتاب التطوع ، باب الصلاة قبل المغرب ، ونصه : (عبد الله المزني عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ثم صلوا قبل صلاة المغرب " قال في الثالثة : " لمن شاء " كراهية أن يتخذها الناس سنة) ، ومسلم في صحيحه برقم (٨٣٦) ، و (٨٣٧) كتاب صلاة المسافرين ، باب استحباب ركعتين قبل صلاة المغرب .

وَجَنَازَةً وَسُجُودَ تِلَاوَةِ قَبْلِ إِسْفَارٍ وَاصْفَرَارٍ. وَقَطَعَ مُحَرِّمٌ يَوْقَتَ نَهْيٍ.

قوله : (وَجَنَازَةً وَسُجُودَ تِلَاوَةِ قَبْلِ إِسْفَارٍ وَاصْفَرَارٍ) أي : فهما جائزان ، أما سجود التلاوة فعلى مذهب " المدونة " و " الرسالة " ^(١) ، وأما الجنابة فباتفاق . وقد قال ابن عرفة ونقل ابن شاس وتابعيه منعها بعد الصبح والعصر عن " الموطأ " وهم ^(٢) ، بل نقل أبو عمر الإجماع على جوازها حيث ^(٣) .

وَجَازَتْ يَمْرِيضَ بَقَرٍ ، أَوْ غَنَمَ كَمَقْبَرَةٍ ، وَلَوْ لِمُشْرِكٍ وَمَزْبَلَةٍ وَمَحَبَّةٍ وَمَجْزَرَةٍ ^(٤)
 إِنْ أُمِنَتْ مِنَ النَّجَسِ ، وَإِلَّا فَلَا إِعَادَةَ عَلَى الْأَحْسَنِ إِنْ لَمْ تَتَحَقَّقْ .

قوله : (وَمَزْبَلَةٍ وَمَحَبَّةٍ وَمَجْزَرَةٍ إِنْ أُمِنَتْ مِنَ النَّجَسِ ، وَإِلَّا فَلَا إِعَادَةَ عَلَى الْأَحْسَنِ إِنْ لَمْ تَتَحَقَّقْ) ظاهرة نفي الإعادة في الثلاثة رأساً على الأحسن إن لم تتحقق النجاسة ، وهو خلاف ما شهره في " التوضيح " من ثبوت الإعادة الوقتية ، ونصه : " إن تيقن النجاسة أو الطهارة في الثلاث فواضح ، وإن لم يتيقن فالمشهور أنه يعيد في الوقت بناءً على الأصل .

(١) قال في المدونة : (.. فإن قرأها بعد العصر أو بعد الصبح أسجدتها ؟ قال : إن قرأها بعد العصر والشمس يضاء نفية لم يدخلها صفرة رأيت أن يسجدها ، وإن دخلتها صفرة لم أرى أن يسجدها ، وإن قرأها بعد الصبح ولم يسفر فأرى أن يسجدها فإن أسفر فلا أرى أن يسجدها) . انظر : المدونة ، لابن القاسم : ١١٠ / ١ وانظر في الصلاة على الجنابة : المدونة : ١٩٠ / ١ ، وقال في الرسالة ، للقيرواني : (ويسجدتها من قرأها بعد الصبح ما لم يسفر ، وبعد العصر ما لم تصفر الشمس) انظر : الرسالة ، للقيرواني ، ص : ٤٥ .

(٢) قال ابن شاس : (و هل يصلي على الجنائز ويسجد للتلاوة بعد صلاة الصبح وقبل الإسفار ، أو بعد صلاة العصر وقبل الاصفرار ؟ ثلاثة مذاهب : المنع ، وهو مذهب الموطأ) انظر : عقد الجواهر الثمينة ، لابن شاس : ١ / ٧٨ .

(٣) الذي في الاستذكار عن ابن عبد البر يخالف دعوى الإجماع التي ساقها ابن عرفة ، قال في الاستذكار : (ذكر ابن القاسم عن مالك قال : لا بأس على الصلاة على الجنائز بعد العصر ما لم تصفر الشمس ، فإذا اصفرت لم يصل على الجنائز إلا أن يخاف عليها فيصل عليها حيث ^(٤) قال : ولا بأس بالصلاة على الجنابة بعد الصبح ما لم يسفر فإذا أسفر فلا تصلوا عليها إلا أن تخافوا عليها ، وذكر ابن عبد الحكم عن مالك أن الصلاة على الجنائز جائزة في ساعات الليل والنهار وعند طلوع الشمس وغروبها واستوائها

وقال الثوري : لا يصل على الجنابة إلا في مواقيت الصلاة وتكره الصلاة عليها نصف النهار وبعد العصر حتى تغيب الشمس وبعد الصبح حتى تطلع الشمس وقال الليث بن سعد : لا يصل على الجنابة في الساعات التي تكره فيها الصلاة وقال الأوزاعي يصل عليها ما دام في ميقات العصر فإذا ذهب عنهم ميقات العصر لم يصلوا عليها حتى تغرب الشمس) انظر : الاستذكار ، لابن عبد البر : ١٠٩ / ١ .

(٤) في الأصل : (مزجرة) .

وقال ابن حبيب : يعيد أبدأ بناءً عَلَى الغالب وهذا إِذَا صَلَّى فِي الطَّرِيقِ اخْتِيَاراً ، وَأَمَّا إِنْ صَلَّى فِيهَا لَضِيقٍ فِي الْمَسْجِدِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ ، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ فِي " الْمَدُونَةِ " وَغَيْرِهَا .

المازري : ورأيت فيما عُلِّقَ عَنْ ابْنِ الْكَاتِبِ وَابْنِ مَنْاسٍ : أَنَّ مَنْ صَلَّى عَلَى قَارِعَةِ الطَّرِيقِ لَا يَعِيدُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ النِّجَاسَةُ فِيهَا عَيْنًا قَائِمَةً ^(١) . انتهى .

وكذلك صَرَّحَ ابْنُ بَشِيرٍ بِمَشْهُورِيَةِ الْإِعَادَةِ الْوَقْتِيَةِ فِي الثَّلَاثِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَحْمَلَ كَلَامَهُ هُنَا عَلَى نَفْيِ الْإِعَادَةِ الْأَبَدِيَةِ دُونَ الْوَقْتِيَةِ عَلَى الْأَحْسَنِ ^(٢) ؛ وَعَلَى هَذَا فَدَلِيلُ صِيغَةِ التَّفْصِيلِ أَنَّ الْأَحْسَنَ إِثْبَاتُ الْإِعَادَةِ الْأَبَدِيَةِ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ حَبِيبٍ ؛ لَكِنْ إِنَّمَا قَالَهُ فِي الْعَامِدِ وَالْجَاهِلِ ، وَأَمَّا النَّاسِي فِيهِ الْوَقْتُ ، وَكَذَا نَقَلَهُ ابْنُ عَرَفَةَ ، وَلَا يَتَجَهَّ حَمْلُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا عَلَى مَا عُلِّقَ عَنْ أَبِي مُوسَى بْنِ مَنْاسٍ ^(٣) وَأَبِي الْقَاسِمِ بْنِ الْكَاتِبِ ؛ لِأَنَّهُ خَاصٌّ بِالطَّرِيقِ ^(٤) .

وَكُوهَتْ يَكْنِيْسَةً ، وَلَمْ يَعْهَدْ .

قوله : (وَكُوهَتْ يَكْنِيْسَةً ، وَلَمْ يَعْهَدْ) لعله يريد أيضاً : ولم يعد أبدأ بل في الوقت ؛

لأنَّ حَاصِلَ الْمَسْأَلَةِ عَلَى مَا عِنْدَ ابْنِ عَرَفَةَ : أَنَّ الصَّلَاةَ تَكْرَهُ بِالْكَنِيسَةِ الْعَامِرَةِ اخْتِيَاراً ، فَلَمَّا تَحَقَّقَ نَجَاسَتُهَا فَوَاضَحٌ ، وَإِلَّا فَقَالَ مَالِكٌ فِي سَمَاعٍ أَشْهَبَ : يَعِيدُ فِي الْوَقْتِ مَا لَمْ يَضْطُرْ فَإِنْ اضْطُرَّ فَلَا يَعِيدُ ، وَعَلَيْهِ حَمْلُ ابْنِ رَشْدٍ " الْمَدُونَةِ " ، وَقَالَ سَحْنُونُ : يَعِيدُ فِي الْوَقْتِ مَخْتَاراً كَانَ أَوْ مُضْطَرّاً ، وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : يَعِيدُ الْجَاهِلُ أبدأً ، وَغَيْرُهُ فِي الْوَقْتِ وَإِنْ اضْطُرَّ . انتهى .

فَأَنْتَ تَرَى هَذِهِ الْأَقْوَالَ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا نَفْيُ الْإِعَادَةِ الْوَقْتِيَةِ عَنْ غَيْرِ الْمُضْطَرِّ ، وَحَمْلُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ عَلَى الْمُضْطَرِّ بَعِيدٌ ، وَأَمَّا الدَّارِسَةُ مِنْ آثَارِ أَهْلِهَا فَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ فِيهَا . ابْنُ رَشْدٍ : اتِّفَاقاً إِنْ اضْطُرَّ لِنَزُولِهَا ، وَإِلَّا كَرِهَ عَلَى ظَاهِرِ قَوْلِ عُمَرَ ^(٥) .

(١) انظر : التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ٤٨٣ / ١ .

(٢) من هنا كتبت في (ن٤) بخط مغاير بمقدار خمسة سطور ونصف من المخطوطة .

(٣) في (ن٤) : (شاس) .

(٤) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ١ / ١٥١ ، وانظر النوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ١ / ٢٢٠ .

(٥) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ١ / ٩٠ ، ونص المدونة : (عن مالك عن نافع أن عمر بن الخطاب كره دخول الكنائس والصلاة فيها . قال مالك : وأنا أكره الصلاة في الكنائس لنجاستها) ، والنوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ١ / ٢٢٣ ، =

وَيَمْعَطِينَ إِيْلَ وَلَوْ أَمِنَ ، وَفِي الإِعَادَةِ قَوْلَانِ .

قوله : (وَيَمْعَطِينَ إِيْلَ وَلَوْ أَمِنَ ، وَفِي الإِعَادَةِ قَوْلَانِ) ، وهذا أيضاً مما يقرب من مساعدة النقول إذا تأولناه على معنى ، وفي حدّ الإعادة الثانية ^(١) قَوْلَانِ الأبدية والوقئية ، فقد قال هو بنفسه في " التوضيح " : اختلف إذا وقعت الصلاة فيه ؟ فقال ابن حبيب : إن كان عامداً أو جاهلاً أعاد أبداً ، وإن كان ناسياً أعاد في الوقت ، وقيل : بل في الوقت مطلقاً . انتهى .

وهو نقل صحيح ذكره في " النوادر " ، ونسب الثاني لأصبغ وزاد : روى يحيى بن يحيى عن ابن القاسم : لو سلم من أن يخرج الناس فيه فلا بأس بالصلاة فيه . انتهى . ومنه يصح نقل ابن عرفة - والله تعالى أعلم - وإلى رواية يحيى أشار بقوله : (وَلَوْ أَمِنَ) ^(٢) .

وَمَنْ تَرَكَ فَرَضاً آخَرَ لِبَقَاءِ رَكْعَةٍ يَسْجُدَتَيْنِ مِنَ الضَّرُورِيِّ وَقَتْلَ السَّيْفِ حَدّاً ، وَلَوْ قَالَ أَنَا أَفْعَلُ ، وَطَلَى عَلَيْهِ غَيْرَ فَاضِلٍ ، وَلَا يَمْسُرُ قَبْرَهُ ، لَا فَاتَتْهُ عَلَى الْأَمَمِ ، وَالْجَاهِدُ كَافِرٌ .

قوله : (وَقَتْلَ السَّيْفِ حَدّاً) أي : ضربت عنقه بالسيف وكذا في سماع أشهب . وقال ابن العربي : قال متأخروا علمائنا : لا يقتل ضربةً بالسيف ، ولكنه ينخس بالحديد حتى تفيض نفسه ، أو يقوم بالحق الذي عليه من فعلها ، قال : وبهذا أقول ^(٣) .

= والبيان والتحصيل ، لابن رشد : ١ / ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ١ / ٤٦٤ وكلام عمر رضي الله عنه هو ما رواه عبد الرزاق ، ونصه : (لما قدم عمر الشام أتاه رجل من الدهاقين ، فقال : إني قد صنعت لك طعاماً ، فأحب أن تحييء فيرجى أهل عملي كرامتي عليك ومنزلتي عندك ، أو كما قال ، قال : فقال : إنا لا ندخل هذه الكنائس أو قال : هذه البيع التي فيها الصور) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه برقم (٢٥١٩٦) كتاب العقيقة ، باب السيوف المحلاة واتخاذها .

(١) في (ن) : (الثابتة) .

(٢) انظر : النوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ١ / ٢٢١ ، وما بعدها .

(٣) في الأصل : (أقوال) .

وانظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ١ / ٤٧٥ ، قال في نص السماع المذكور : (قال : وسألت عن ترك الصلاة ، قال : يقال له : صل وإلا ضربت عنقه) .

فصل [الأذان والإقامة]

سُنَّ الْأَذَانُ لِجَمَاعَةٍ طَلَبَتْ غَيْرَهَا ، فِي فَرَضٍ وَقَتِيٍّ وَلَوْ جُمُعَةً ، وَهُوَ مُتَنَّى وَلَوْ الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ مُرْجِعُ الشَّهَادَتَيْنِ ، يَرْفَعُ مِنْ صَوْتِهِ أَوَّلًا مَجْزُومٌ بِلا فَضْلٍ وَلَوْ بِإِشَارَةٍ لِكَسَالِهِ ، وَبَنَى إِنْ لَمْ يَبْطُلْ غَيْرُ مُقَدِّمٍ عَلَى الْوَقْتِ إِلَّا الصُّبْحُ فَيَسُدُّسُ اللَّيْلُ . وَصِحَّتْهُ بِإِسْلَامٍ وَعَقْلٍ وَذُكُورَةٍ وَبُلُوغٍ . وَنَدِبَ مُتَطَهِّرٌ صَبَاتٌ مُرْتَفِعٌ قَائِمٌ مُسْتَقْبِلٌ إِلَّا لِعُذْرٍ كَإِسْمَاعٍ وَحِكَايَنَةٍ لِسَامِعِهِ لِمُنْتَهَى الشَّهَادَتَيْنِ مُتَنَّى وَلَوْ مُتَنَفِّلاً لَا مُفْتَرِضًا ، وَأَذَانٌ فَذَّانٌ سَافِرٌ لَا جَمَاعَةٍ لَمْ تَطْلُبْ [غَيْرَهَا] ^(١) عَلَى الْمُخْتَارِ . وَجَازَ أَعْمَى ، وَتَعَدَّدَهُمْ وَتَرْتَبَهُمْ إِلَّا الْمَغْرِبَ ، وَجَمَعَهُمْ كُلُّ عَلَى أَذَانِهِ وَإِقَامَةٍ غَيْرٍ مِنْ أَذْنٍ وَحِكَايَنَةٍ قَبْلَهُ . وَأُجْرَةٌ عَلَيْهِ أَوْ مَعَ صَلَاةٍ ، وَكُرْهٌ عَلَيْهِمَا أَوْ سَلَامٌ عَلَيْهِ كَمَلْبٍ وَإِقَامَةٍ رَاكِبٍ ، أَوْ مُعِيدٍ لصلاته كَأَذَانِهِ . وَتُسَنُّ إِقَامَةٌ مُنْفَرَدَةٌ وَثْنِيٌّ تَكْبِيرُهَا لِفَرَضٍ وَإِنْ قَضَاءً ، وَصَحَّتْ وَلَوْ تَرَكْتَ عَمَدًا ، وَإِنْ أَقَامَتِ الْمَرْأَةُ سِرًّا فَحَسَنٌ ، وَلَيَقُمُ مَعَهَا أَوْ بَعْدَهَا بِقَدْرِ الطَّاقَةِ .

قوله : (أَوْ مُعِيدٍ لصلاته كَأَذَانِهِ) أي : وكره إقامة معيد لصلاته كما كره أذان المعيد لصلاته . وقال ابن الحاجب : ولا يؤذن ولا يقيم ^(٢) من صلى تلك الصلاة ^(٣) . فظاهرهما مثل ظاهر اللخمي أنه لا يؤذن للتي صلاها ، ولو كان لم يؤذن لها أولاً . وقد قال ابن عرفة : قال اللخمي عن أشهب : لا يؤذن لصلاة من صلاها ، ويعيدون الإِذَانَ والإِقَامَةَ مَا لَمْ يَصَلُّوا ، ونقله أبو محمد والتونسي وابن يونس : لا يؤذن لصلاة من صلاها وأذن لها ^(٤) ، وروى ابن وهب : جواز أذان من أذن بموضع ولم يصل - في آخر ، فنقل ابن عبد السلام منعه لأشهب وجوازه لبعض الأندلسيين : وهم وقصور ؛ لمفهوم نقل من ذكرنا ، ورواية ابن وهب . انتهى .

يعني أن الوهم في نسبة المنع لأشهب ، وإنما مفهوم نقل الأشياخ الثلاثة عنه الجواز ، والقصور في عدم الوقوف على رواية ابن وهب ، حتى أخذ الجواز من يد بعض

(١) ما بين المعكوفتين زيادة من المطبوعة .

(٢) في ن ٤ : (ولا يصلي) وهو وهم واضح .

(٣) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٨٧ .

(٤) في (ن ٣) : (لها من لم) .

الأندلسيين ؛ مع أن رواية ابن وهب عند اللخمي وغيره ، فالأقسام ثلاثة :

الأول : أذن لها وصلّاها .

الثاني : صلاها ولم يؤذن لها ، وقد تناولها كلام المصنف وفاقاً لإطلاق اللخمي .

الثالث : أذن لها ولم يصلّها ، وحمل كلام المصنف عليه غير سديد ؛ لاتفاق رواية ابن وهب ، ومفهوم نقل الثلاثة [٨/ب] عن أشهب ، وقول بعض الأندلسيين على جواز أذانه لها ثانياً ، ولا يعلم لهم مخالف ، فتدبره . وبالله تعالى التوفيق .

[شروط صحة الصلاة]

**شَرْطُ لَصَلَاةٍ طَهَارَةٌ حَدَثٌ وَخَبَثٌ ، وَإِنْ رَعَفَ قَبْلَهَا وَدَامَ آخِرَ لآخرِ الْاِخْتِيَارِيِّ ، وَطَيَّ
أَوْ فِيهَا وَإِنْ عِيْدًا أَوْ جِنَازَةً وَظَنَّ دَوَامَهُ لَهُ .
أَتَمَّهَا إِنْ لَمْ يَلَطِّمْ فُرُشَ مَسْجِدٍ .**

قوله : (أَتَمَّهَا إِنْ لَمْ يَلَطِّمْ فُرُشَ مَسْجِدٍ) هذا الشرط لا بد منه ، ولا أعرفه في هذا الفرع بعينه إلا للشرمساحي ؛ فإنه قال : فإن علم أنه لا ينقطع فلا معنى لقطع صلاته التي شرع فيها ، وسواء كان في بيته أو مسجد إذا كان محصباً ، أو تراباً لا حصير عليه ؛ لأن ذلك ضرورة ، فيغسل الدم بعد فراغه ، كما ترك الأعرابي يتم بوله في المسجد^(١) . انتهى . فإن كان في مسجد محصر^(٢) وخشي تلويثه قطع .

وَأَوْمًا لِحَوْفٍ نَأْذِيهِ أَوْ تَلَطَّطِ ثَوْبِهِ لَا جَسَدِهِ .

قوله : (وَأَوْمًا لِحَوْفٍ نَأْذِيهِ أَوْ تَلَطَّطِ ثَوْبِهِ لَا جَسَدِهِ) أي : إذا قلنا يتمها ولا يقطع ، فإنه يجوز أن يوميء لحوف تأذي جسمه اتفاقاً ، ولحوف تلطخ ثوبه . قال في " المقدمات " :

(١) حديث بول الأعرابي في المسجد أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦٠٢٥) ، كتاب الأدب ، باب الرفق في الأمر كله ، ومسلم في صحيحه برقم (٦٨٥) كتاب الطهارة ، باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذا حصلت في المسجد ، والنسائي برقم (٥٣) باب ترك التوقيت في الماء ، وابن ماجه برقم (٥٢٨) باب الأرض يصيبها البول كيف تغسل ، وأحمد ، في المسند برقم (١٣٠٠٧) من حديث أنس رضي الله عنه ، وابن خزيمة برقم (٢٩٣) ، باب النهي عن البول في المساجد وتقديرها ، وابن حبان برقم (١٤٠١) ، ذكر البيان بأن النجاسة المتشبة على الأرض إذا غلب عليها حتى أزال عينها طهرها .

(٢) أي مفروشاً بالحصير .

إجماعاً ، وحكى غيره قولين : الجواز عن ابن حبيب وعدمه عن ابن مسلمة ، وعلى الإيحاء فقال في " تهذيب الطالب " : يومئذ للركوع من قيام وللسجود من جلوس ، وأما الخوف من تلطّخ بدنه فلا يبيح له الإيحاء اتفاقاً ؛ إذ الجسد لا يفسد . هذا تحصيله في " التوضيح " ^(١) .

وَإِنْ لَمْ يَبْظَنْ وَرَشَمَ فَنَلَّهُ بِأَنَامِلٍ يُسْرَاهُ .

قوله : [**وَإِنْ لَمْ يَبْظَنْ وَرَشَمَ فَنَلَّهُ بِأَنَامِلٍ يُسْرَاهُ**] أي : الخمس العليا هذا ظاهر كلام الباجي خلاف ظاهر " المدونة " ، بيّنه ابن عرفة فقال : وقول الباجي ^(٢) عليا أنامل اليد اليسرى ^(٣) ، وقوله عن ابن نافع : عليا الأنامل الأربع قليل ، يقتضي قصره على يد واحدة ، وفيها قتله بأصابعه وأتمّ ، فجاء بنصّ " المدونة " بعد كلام الباجي تنبيهاً على أن ظاهرها عدم الاقتصار على يد واحدة ولذا قال أبو الحسن الصغير : فإن تخضبت عليا أنامل اليسرى انتقل إلى عليا أنامل اليمنى ، وقد قال الشارمساحي : وهو الذي يسميه المشاركة : مجهول الجلاب . وقيل : وأصابع اليمنى كذا في نسختي بالواو على الجمع .

وأما المصنف في " التوضيح " فإنما حكى عنه قولين في كون القتل باليمنى فقط أو باليسرى فقط ، ومثل ما للباجي لابن يونس عن مالك في المجموعة ، وجعله ابن عبد السلام [المذهب] ^(٤) فقال : وقالوا بأنامله الأربع مع أنه كالمتهبري قال في " التوضيح " : أي يفتله بإبهامه وعليا أنامله الأربع ^(٥) .

فَإِنْ زَادَ عَلَى دِرْهَمٍ قَطَعَ .

قوله : (**فَإِنْ زَادَ عَنْ دِرْهَمٍ قَطَعَ**) جعل هنا الدرهم من حيز اليسير ، وجعله في

(١) انظر : المتقى ، للباجي : ٣٧٨ / ١ ، والمقدمات الممهّدات ، لابن رشد : ٢٩ / ١ ، وانظر : النوار والزيادات ، لابن أبي

زيد : ٢٤٥ / ١ . وانظر تفصيل التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ٣١٥ ، ٣١٦ .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن٣) .

(٣) في (ن٤) : (يسير) ، ونصّ الباجي : (الأنامل العليا من أصابع يده) فليسا من نصّه .

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل .

(٥) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ١٣٧ / ١ ، والمتقى ، للباجي : ٣٧٥ / ١ ، والتوضيح ، لخليل بن إسحاق : ٣١٥ / ١ .

المعفوَات من حَيْزِ الكَثِيرِ حيث قال : (وَمَنْ دَرَاهِمٍ مِنْ دَمٍ مُطْلَقًا^(١)) . فجمع بين القولين . قال في " التوضيح " فإن زاد إلى الوسطى قطع . هكذا حكى الباجي ، وحكى ابن رشد : أن الكثير هو الذي يزيد إلى الأنامل الوسطى بقدر الدرهم في قول ابن حبيب وأكثر منه في رواية ابن زياد . انتهى . وفهم ابن عرفة قول ابن رشد على التفسير للمذهب فقال : وقليل^(٢) غيرها كدم غيره ، ويؤيده أن ابن يونس فسّر به رواية المجموعة السابقة ، ونحوه لعبد الحق في النكت ، ولغير واحد^(٣) .

إِنْ لَطَخَهُ أَوْ خَشِيَ تَلَوُّثَ مَسْجِدٍ .

قوله : (إِنْ لَطَخَهُ أَوْ خَشِيَ تَلَوُّثَ مَسْجِدٍ) أما إن لطح الزائد جسده أو ثوبه فيقطع ، وأما إن خشي تلوث مسجد ، وكان المسجد مفروشا فلا يجوز له القتل أصلاً ، بل يخرج من أول ما يرشح ، حكاه في " الذخيرة " عن سند بن عنان قال : وإنما شرع القتل في المسجد المحصّب غير المفروش حتى ينزل المقتول في خلال الحصباء^(٤) .

وَالْأَقْلَهُ الْقَطْمُ وَنَدِبَ [إِلَهُ]^(٥) الْبِنَاءُ ، فَيَخْرُجُ مُمْسِكًا أَنْفَهُ لِيَغْسِلَ إِنْ لَمْ يَجَاوِزْ أَقْرَبَ مَكَانٍ مُمْكِنٍ قَرَبَ .

قوله : (وَالْأَقْلَهُ الْقَطْمُ وَنَدِبَ الْبِنَاءُ) أي : فإن لم يرشح فقط بل سال أو قطر ولم يتلطح منه بكثير فالقطع مباح والبناء مندوب ، تغليبا للعمل ، هذا قول مالك ، وعكس ابن القاسم تغليبا للقياس ؛ إلا أنه قال : يقطع بسلام أو كلام ، فإن ابتداء وم يتكلم أعاد الصلاة حكاه في " المقدمات " ^(٦) .

(١) هذا فيما مرّ في إزالة النجاسة .

(٢) في الأصل ، و(٢ن) ، و(٣ن) : (قاتل) .

(٣) انظر : المتقى ، للباجي ، ولفظه : (وإن زاد على ذلك إلى الأنامل التي تليها فليصرف) : ١ / ٣٧٥ ، وانظر : المقدمات

الممهّدات ، لابن رشد : ١ / ٣٠ ، والتوضيح ، لخليل بن إسحاق : ١ / ٣١٥ .

(٤) انظر : الذخيرة ، للقرافي : ٢ / ٨٤ .

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من المطبوعة .

(٦) انظر : المقدمات الممهّدات ، لابن رشد : ٢ / ٣٢ .

وَيَسْتَدِيرُ قِبْلَةً يَلَا عَذْرَ [٦/ب] أَوْ يَطَأُ نَجْسًا وَيَتَكَلَّمُ وَلَوْ سَهْوًا إِنْ كَانَ
بِجَمَاعَةٍ وَاسْتَخْلَفَ الْإِمَامُ وَفِي بِنَاءِ الْفَذِّ خِلَافٌ وَإِذَا بَنَى لَمْ يَعْتَدِ إِلَّا بِرُكْعَةٍ كَمَلَتْ
وَأَتَمَّ مَكَانَهُ إِنْ ظَنَّ فَرَاغَ إِمَامِهِ وَأَمَكْنَ وَإِلَّا فَالْأَقْرَبُ إِلَيْهِ وَإِلَّا بَطَلَتْ وَرَجَعَ إِنْ ظَنَّ
بِقَاءَهُ أَوْ شَكَّ وَلَوْ يَنْتَشَهُدُ ، وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ رُكْعَةٌ فِي الْجُمُعَةِ ابْتَدَأَ ظَهْرًا بِإِحْرَامٍ
وَسَلَّمَ وَانْصَرَفَ إِنْ رَعَفَ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ لَا قِبْلَةَ .

قوله : (وَيَسْتَدِيرُ قِبْلَةً يَلَا عَذْرَ) كذا صرح به ابن العربي وهو المفهوم من كلام

اللكمي وسند .

وَفِي الْجُمُعَةِ مُطْلَقًا لِأَوَّلِ الْجَامِعِ وَإِلَّا بَطَلْنَا .

قوله : (وَإِلَّا بَطَلْنَا) أي بطلت الصلاتان الأولى غير الجمعة ، إن ظن بقاءه أو شك ولم
يرجع . الثانية : [الجمعة] ^(١) إن خالف فيها ما أمر به فلم يرجع للجامع أو رجع فجاوز
أول الجامع ، هذا أعم ما يحمل عليه ، وأما مجاوزة المكان القريب الممكن في المسألة السابقة
فلا يتناوله لتقدمه في قوله أولا : (وَإِلَّا) ^(٢) بطلت .

وَلَا يَبْنِي بِغَيْرِهِ كَظَنَّهُ فَخَرَجَ فَظَهَرَ نَفْيُهُ .

قوله : (كَظَنَّهُ فَخَرَجَ فَظَهَرَ نَفْيُهُ) كذا في آخر الصلاة الأول من " المدونة " قال فيها :
ومن انصرف من الصلاة لحدث أو رعاف ظن أنه أصابه ثم تبين أنه لا شيء به ابتداءً ^(٣) .
انتهى ، ونقله عن غير " المدونة " قصور ، وعليه : لو كان إماماً ففي صحة صلاة مأمومه .
ثالثها إن كان لا يمكنه علم كذي ظلمة .

وَمَنْ ذَرَعَهُ قِيَّءٌ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ .

قوله : (وَمَنْ ذَرَعَهُ قِيَّءٌ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ) . هذا الذي شهره ابن رشد في سماع أشهب

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (٢) .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من ٤ .

(٣) انظر تهذيب المدونة ، للبراذعي : ٢٧٣ / ١ . ونص المدونة : (الرجل يكون في الصلاة ، فيظن أنه قد أحدث أو رعف
فينصرف ليغسل الدم عنه أو ليتوضأ ، ثم تبين له بعد ذلك أنه لم يصبه من ذلك شيء ؟ قال : يرجع يستأنف الصلاة ،
ولا يبني) انظر : المدونة : ١٠٤ / ١ .

من كتاب الصلاة قال : كما لا يفسد صيامه ، بخلاف الذي يستقيء طائعاً . انتهى ^(١) .
 وكأنه حمل قوله في " المدونة " : ومن تقياً عامداً أو غير عامد ابتداء الصلاة ^(٢) [جملة] ^(٣) على
 غير المغلوب ، وفي بعض المقيّدات [٩/ أ] أن نصّ " المدونة " في هذا مشكل ، إلا أن يريد
 الكثير أو النجس أو المردود بعد إمكان الطرح ، وفي بعضها أنه قيل لأبي الحسن الصغير :
 لعله أراد أنه إذا ذهب للقيء لا يعود للبناء كما في الرعاف ؟ فقال : صواب إلا أن الشيوخ
 حملوه على خلاف ذلك . انتهى .

ويعضد ما صوّبه قوله بعده : ولا يني إلا في الرعاف ، وأن أشهب خالف فيه ، وكذا
 نقول هنا : أن غير المغلوب مندرج في قول المصنف ، ولا يني بغيره ، وصرّح به في السهو إذ
 قال : ويتعمد كسجدة أو نفخ أو أكل أو شرب أو قيء ، وقد استوفينا النقول على هذه المسألة
 في وضعنا على " المدونة " المسمى " بتكميل التقييد وتحليل التعقيد " ^(٤) . وبالله تعالى التوفيق .

**وَإِذَا اجْتَمَعَ بِنَاءٌ وَقَضَاءٌ لِرَاعِفٍ أَدْرَكَ الْوُسْطَيَيْنِ أَوَّاحِدَاهُمَا ، أَوْ لِحَاضِرٍ أَدْرَكَ
 ثَانِيَةَ [صَلَاةٍ] ^(٥) مُسَافِرٍ ، أَوْ خَوْفٍ يَحْضُرُ ، قَدَّمَ الْبِنَاءَ وَجَلَسَ فِي آخِرَةِ الْإِمَامِ وَلَوْ لَمْ
 تَكُنْ ثَانِيَتَهُ .**

قوله : (لِرَاعِفٍ أَدْرَكَ الْوُسْطَيَيْنِ أَوَّاحِدَاهُمَا) يريد : وكذلك الناعس والغافل
 والمزحوم ونحوهم إذا كانوا مسبوقين ، ذكره ابن عبد السلام ، فلو قال : لكراعف بزيادة
 الكاف لكان ^(٦) أشمل .

(١) انظر البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٤٧٢ / ١ .

(٢) النص أعلاه لتهذيب المدونة ، للبراذعي : ٢٠٣ / ١ ، ونص المدونة : (مَنْ قَاءَ عَامِداً أَوْ غَيْرَ عَامِداً فِي الصَّلَاةِ اسْتَأْنَفَ وَلَمْ
 يَنْيَ ، وَلَيْسَ هُوَ بِمَنْزِلَةِ الرَّعَافِ عِنْدَهُ لِأَنَّ صَاحِبَ الرَّعَافِ يَنْيَ وَهَذَا لَا يَنْيَ) ٣٨ / ١ .

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من (ن) ، و(ن) (٤) .

(٤) نقل الخطاب كلام ابن غازي ، وكأنه رأى في عبارة المدونة ما رآه ابن غازي . انظر : مواهب الجليل : ٤٩٥ / ١ .

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من أصل المختصر .

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من (ن) ، و(ن) (٢) ، وقد نحا الدسوقي مثل ما للشارح هنا فقال : فالأولى أن يقول : لكراعف
 في رباعية كعشاء أدرك منها مع الإمام الوستيين وفاته الأولى قبل دخوله معه ، ورعف في الرابعة فخرج لغسله ففاته) .

انظر : الشرح الكبير ، للدردير : ٢٠٨ / ١ .

[فصل]

قُلْ سَتَرُ عَوْرَتِهِ بِكَتِيفٍ وَإِنْ بَاعَارَةٍ ، أَوْ طَلَبَ ، أَوْ نَجَسٍ وَحْدَهُ ، كَحَرِيرٍ . وَهُوَ
مُقَدَّمُ شَرْطٍ أَنْ ذَكَرَ وَقَدَّرَ ، وَإِنْ بَخْلَوَةٍ لِلصَّلَاةِ ؟ خِلَافٌ .

قوله : (وَإِنْ بَاعَارَةٍ) أي دون طلب ؛ ولذا لم يقل باستعارة ، ويدل على ذلك عطف
الطلب عليه .

وَهَبِي مِنْ رَجُلٍ وَأَمَةٍ وَإِنْ يَشَائِبَةٍ وَحُرَّةٍ مَعَ امْرَأَةٍ بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ وَمَعَ أَجْنَبِيٍّ -
غَيْرِ الْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ .

قوله : (بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ) حقيقة البينة تعطي أنها غير داخلتين وهو الذي اختار من
الخلافا في المسائل الثلاث ، وإن كان بعضها أوكد ، زاد في " التوضيح " : واعلم أنه إذا
خشي من الأمة الفتنة وجب الستر لرفع الفتنة ، لا لأن ذلك عورة ^(١) .

وَأَعَادَتْ لِبَدْرِهَا ، وَأَطْرَافَهَا ، يَوْفَتِ ، كَكَشْفِ أَمَةٍ فَخْذًا ، لَا رَجُلٍ ، وَمَعَ مُحْرَمٍ غَيْرِ
الْوَجْهِ وَالْأَطْرَافِ ، وَتَرَى مِنَ الْأَجْنَبِيِّ مَا بَرَأَهُ مِنْ مُحْرَمِهِ ، وَمِنَ الْمُحْرَمِ كَرَجُلٍ مَعَ مِثْلِهِ ،
وَلَا تَطْلُبُ أَمَةً بِنَخْطِيبَةٍ رَأْسٍ .

قوله : (وَأَعَادَتْ لِبَدْرِهَا ، وَأَطْرَافَهَا ، يَوْفَتِ) يريد وكذا لشعرها كما في " المدونة " ،
والوقت في الظهرين للاصفرار ، وفي العشاءين الليل كله على مذهب " المدونة " ^(٢) .

فإن قلت : فلم سكت عن الشعر وأجل الوقت ؟

قلت : لأنه سيقول بعد : (وَأَعَادَتْ أَنْ رَأَتْهُ لِاصْفِرَارِ كَكَبِيرَةٍ إِنْ تَرَكَتِ الْقِنَاءَ) ،
وفيه تلويح ببيان الوقت لاتحاد الباب وتصريح بمسألة الشعر .
فائدة :

المعيدون فيها ثلاثون : عشرة للاصفرار ، وعشرة للغروب وعشرة لآخر المختار ،
وقد كنت نظمت أصولهم في ثلاث أبيات فقلت :

(١) انظر : التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ٥٠٠ / ١ .

(٢) انظر : المدونة ، لابن القاسم ، في حكم الإعادة : ٩٤ / ١ ، وانظر : تهذيب المدونة ، للبراذعي : ٢٦٣ / ١ ، ونصها : (وإذا
صلت الحرة بادية الشعر أو الصدر أو ظهور القدمين أعادت في الوقت) وفي وقت الصلاة : ٩٣ / ١ ، و١١٩ / ١ ، وما بعدها .

لَوَقَّتِ الْأَضْفِرَارِ فِي الْمُدَوَّنَةِ طَهَّرَانَ لَيْسَ قَبْلَهُ مَبِينَةً
ومطلق العذر إلى الغروب كَالْعَجَزِ عَنْ طَهْرٍ وَكَالترتيب
ولاختيار مقتدٍ مُبْتَدِعٍ وَمُطْلَقُ الْمَسْحِ فَفَصْلٌ تَطْلَعُ
أي : فصل الطهريين لخمسة وهي :

من توضأ بقاء^(١) مختلف في نجاسته ، ومن تيمم على موضع نجس ، ومن صلى ومعه جلد ميتة [و نحوه ، ومن صلى بثوب نجس ، ومن صلى على مكان نجس]^(٢) .

وفصل اللبس بضم اللام ، وهو اللباس لثلاثة وهي :

الحرّة إذا صلّت بادية الشعر أو الصدر أو ظهور القدمين ، ومن صلى بثوب حرير ، ومن صلى بخاتم ذهب .

وفصل القبلة لاثنتين : من أخطأ القبلة ، ومن صلى في الكعبة أو في الحجر فريضة . فهذه عشرة .

وفصل مطلق العذر لسبعة وهي :

الكافر يسلم ، والصبي يحتلم ، والمرأة تحيض و^(٣) تطهر ، والمصاب يفيق أو عكسه ، والمسافر يقدم أو عكسه ، ومن صلى في السفر أربعاً ، ومن عسر تحويله إلى القبلة .

وفصل الترتيب إلى اثنتين هما :

من صلى صلوات وهو ذاكر لصلاة ، وتارك ترتيب المفعولات إلى^(٤) العاجز عن طهر الخبث ، كمن صلى بثوب نجس لا يجد غيره ، فهذه عشرة .

(١) في ن ٤ : (نجس) .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن ٢) .

(٣) في (ن ١) ، و (ن ٤) : (أو) .

(٤) في : (ن ٣) (و) .

وفصل مطلق المسح لتسعة وهي :

من تيمم إلى الكوعين ، وناسي الماء في رحله ، والخائف من سبع ونحوه ، والراجي ، والموقن إذا تيمم أول الوقت ، واليائس إذا وجد الماء الذي قدره ، والمريض [الذي]^(١) لا يجد مناوياً ، والماسح على ظهور الخفين دون بطونهما ، والمستجمر بفحم ونحوه ، والمقتدي بالمتدع ، فهذه عشرة ، فالمجموع ثلاثون ، وإطلاق الإعادة في جميعهم تغليب .

وَنُدِبَ سَتْرُهَا بِخُلُوتٍ وَلَأَمَّ وَلَدٌ ، وَصَغِيرَةٌ ، سَتْرٌ وَاجِبٌ عَلَى الْحُرَّةِ ، وَأَعَادَتْ إِنْ رَأَتْهُ لِلْأَصْفَرَارِ ، كَكَبِيرَةٍ ، إِنْ تَرَكَتِ الْقِنَاعَ ، كَمُصَلٍّ بِحَرِيرٍ ، وَإِنْ انْفَرَدَ ، أَوْ بِنَجَسٍ يَغْيِرُ أَوْ يَوْجُودٍ مُطَهَّرٍ .

قوله : (وَنُدِبَ سَتْرُهَا بِخُلُوتٍ) أي : ونُدِبَ ستر العورة في غير الصلاة [في الخلوة]^(٢) ، وأما في الصلاة فقد تقدّم ، ولا يليق أن يحمل كلامه إلا على هذا .
وَإِنْ ظَنَّ عَدَمَ صَلَاتِهِ وَصَلَّى بِطَاهِرٍ لَا عَاجِزَ صَلَّيْ عُرْيَانًا .

قوله : (لَا عَاجِزَ صَلَّيْ عُرْيَانًا) هذا قول ابن القاسم في سماع عيسى : أنه لا يعيد إن وجد ثوباً في الوقت ، ولم يحك ابن رشد غيره ،^(٣) وقال المازري : المذهب يعيد في الوقت . قال ابن عرفة : وتبعوه . [انتهى ، ولم يتبعه المصنف]^(٤) .

وَتَلَنَّمُ كَكَشْفٍ مُشْتَرٍ^(٥) صَدْرًا أَوْ سَاقًا وَصَمَاءُ يَسْتَرُ وَإِلَّا مُنِعَتْ كَاخْتِنَاءٍ لَا سَتْرَ مَعَهُ وَعَصَى .

قوله : (كَكَشْفٍ مُشْتَرٍ صَدْرًا أَوْ سَاقًا) يعني : أنه يكره لمشتري الأمة كشف صدرها أو ساقها للتقليب ، ذكره اللخمي عن مالك في " الواضحة " : أنه يكره للرجل أن يكشف

(١) ما بين المعكوفتين زيادة من (ن ٤) .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن ٤) .

(٣) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ١ / ٥١٩ ، ونص المسألة : (سألت ابن القاسم عن الغرق يصلي عرياناً ، ثم يجد ثوباً وهو في الوقت هل يعيد الصلاة ؟ قال : لا يعيد الصلاة) .

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن ٢) .

(٥) في الأصل : (مسدل) وانظر تعليق الشارح على هذا ، وقد قال في هامش نسخة أصل المختصر : (مشتري خطأ ، ونقل مأخذ بهرام أحد شراح المختصر .

[من الأمة] ^(١) عند استعراضه إياها شيئاً ، لا معصماً ولا صدرأ ولا ساقاً ، وفي بعض النسخ (مسدل) عوض (مشتري) والمعروف في اللغة سادل من سدل ثلاثياً ^(٢) .

وَصَحَّتْ إِنْ لَيْسَ حَرِيْباً ، أَوْ ذَهَباً ، أَوْ سَرَقَ ، أَوْ نَظَرَ مُحَرَّمًا فِيْهَا ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا سِتْرًا لِأَحَدٍ فَرَجَبِهِ فَنَالَتْهَا يُخْبِرُ ، وَمَنْ عَجَزَ صَلَّى عُرْيَانًا ، فَإِنْ اجْتَمَعُوا بِظَلَامٍ فَكَالْمُسْتَوْرِبِينَ ، وَإِلَّا تَفَرَّقُوا ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ صَلَّوْا قِيَامًا ، غَاضِبِينَ ، إِمَامَهُمْ وَسَطَهُمْ ، فَإِنْ عَلِمَتْ فِي صَلَاةٍ يَعْتَقُ مَكْشُوفَةً رَأْسَ أَوْ وَجَدَ عُرْيَانٌ ثَوْبًا اسْتَتَرَا ، [١/٧] إِنْ قَرَّبَ ، وَإِلَّا أَعَادَا يَوْفَتَ ، وَإِنْ كَانَ لِعُرَاةٍ ثَوْبٌ صَلَّوْا أَفْذَانًا ، أَوْ لِأَحَدِهِمْ ، نَدِبَ لَهُ إِعَارَتَهُمْ .

قوله : (أَوْ نَظَرَ مُحَرَّمًا) [٩/ب] ظاهره : حتى عورة إمامه ، وعورة نفسه خلافاً لابن عيشون الطليطي ، إذ نقل عنه ابن عرفة وغيره : أن من نظر عورة إمامه أو نفسه بطلت صلاته بخلاف غيرهما ما لم يشغله ذلك أو يتلذذ به . انتهى . فقف على جعله النظر إلى عورة نفسه محرماً وقادحاً ، إلا أن هذا في الصلاة ، وأمّا في غيرها فغاية ما ذكر أبو عبد الله ابن الحاج في المدخل : أن من آداب الأحداث أن لا ينظر إلى عورته ولا إلى الخارج منها إلا لضرورة . والله سبحانه أعلم ^(٣) .

(١) ما بين المعكوفين ساقط من (٢) .

(٢) قلت : نقل الخطاب كلام الشارح هنا بنصّه كالمستحسن له . انظر : مواهب الجليل : ١ / ٥٠٣ ، ونقله الخرشبي أيضاً كالحطاب ، وقال في التاج والإكليل : (فلو قال خليل ككشف مسدل أو مشتري لكان صحيحاً ، ولعل أن يكون قبل هذا وسقط للناسخ) : ١ / ٥٠٣ .

(٣) انظر : المدخل ، لابن الحاج ، فصل الاستبراء : ١ / ٢٨ .

وكتابه : "المدخل إلى تنمية الأعمال بتحسين النيات والتنبيه على كثير من البدع المحدثه والعوائد المستحله" .

وابن الحاج هو : محمد بن محمد ، العبدري ، المعروف : بابن الحاج ، المغربي ، الفاسي ، من أصحاب ابن أبي جرة ، سمع بالمغرب ، وقدم القاهرة ، وسمع بها الحديث وحّدث بها . توفي سنة ٧٣٧ هـ ، انظر ترجمته في : الدياج المذهب ، لابن

فرحون : ١ / ٣٢٨ ، والوفيات ، للسلامي : ١ / ١٥٤

[فصل]

ومع الأمن استقبَالَ عَيْنِ الْكَعْبَةِ لِمَنْ يَمَكَّةَ ، فَإِنْ شَقَّ فِيهِ الْاجْتِهَادُ نَظْرٌ ،
وَالَا ظَهْرُ جَهْتُمَا اجْتِهَادًا ، كَانَ نَقَضَتْ .
قوله : (وَالَا ظَهْرُ جَهْتُمَا اجْتِهَادًا) ظاهره أن هذا الاستظهار لابن رشد ، ولم أجده
له في " البيان " ولا في " المقدمات " ، وإنما وجدته لابن عبد السلام ، وهو ظاهر كلام غير
واحد^(١) .

وَبَطَلَتْ إِنْ خَالَفَهَا ، وَإِنْ صَادَفَ . وَصَوَّبُ سَفَرٍ قَصَرَ لِرَاكِبٍ دَابَّةً فَقَطْ . وَإِنْ بِمَحْمُولٍ
بَدَلٌ فِي نَفْلِ ، وَإِنْ وَتَرًا ، وَإِنْ سَهْلَ الْابْتِدَاءِ لَهَا .
قوله : (وَبَطَلَتْ إِنْ خَالَفَهَا) وجدت معلقاً عليه بخط شيخنا الفقيه الحافظ أبي عبد الله
القوري : صوابه إن خالفه ، أي : إن خالف اجتهاده^(٢) .

لَا سَفِينَةٌ فَيَدُورُ مَعَهَا إِنْ أَمَكْنَ ، وَهَلْ إِنْ أَوْمًا أَوْ مُطْلَقًا ؟ تَأْوِيلَانِ ، ، وَلَا يَقْلَدُ
مُجْتَهِدٌ غَيْرَهُ . وَلَا مُحَرَّابًا إِلَّا لِمَصْرٍ ، وَإِنْ أَعْمَى وَسَأَلَ عَنِ الْأَدَلَّةِ ، وَقَلَدَ غَيْرَهُ مُكَلَّفًا
عَارِفًا أَوْ مُحَرَّابًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَوْ تَحْيَرَ مُجْتَهِدٌ تَحْيِيرٌ ، وَلَوْ صَلَّى أَرْبَعًا لِحَسَنٍ^(٣)
وَاخْتِيَرَ وَإِنْ تَبَيَّنَ خَطَأُ بِصَلَاةٍ قَطَعَ غَيْرُ أَعْمَى وَمُنْحَرِفٍ بِسَبِيلٍ فَيَسْتَقْبِلَانِيهَا ،
وَبَعْدَهَا أَعَادَ فِي الْوَقْتِ الْمُخْتَارِ ، وَهَلْ يُعِيدُ النَّاسِي أَبَدًا ؟ خِلَافٌ . وَجَازَتْ سُنَّةٌ
فِيهَا ، وَفِي الْحِجْرِ لِأَيِّ جِهَةٍ لَا فَرَضُ فَبَعَادُ فِي الْوَقْتِ وَأَوَّلَ بِالنَّسِيَانِ وَبِالْإِطْلَاقِ .

(١) أشار الخرشني أن ذلك وقع لابن رشد في "قواعده الكبرى" ، وأشار الثاني بأن ابن رشد اقتصر عليه في المقدمات ،
ففهم المصنف أن ذلك راجع عنده فاستظهره . انظر : شرح الخرشني : ٥٠٣ / ١ ، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير :
٢٢٤ / ١ .

(٢) لم يشر شراح المختصر إلى إشارة ابن غازي تلك مع دقتها وسمو مأخذها ، وإن كان الخطاب قال ما نصه : (يشير إلى ما
نقله صاحب الذخيرة عن صاحب الطراز ونصه قال : إذا أداه الاجتهاد إلى جهة فصل إلى غيرها ثم تبين أنه صلى إلى
الكعبة فصلاته باطلة عندنا) فحمل الضمير المؤنث على الاجتهاد رغم كونه ضميراً مؤنثاً ، فلعله أراد قبله الاجتهاد كما
أشار له العدوي ، فبصح إذا على كلام العدوي تأنيث الضمير لأن المراد قبله الاجتهاد ، وبطل تصويب القوري الذي
أشار له المؤلف ، وكلام القرافي في الذخيرة : ١٣٣ / ٢ . وانظر مواهب الجليل : ٥٠٨ / ١ ، وانظر شرح الخرشني بحاشية
العدوي : ٥٠٥ / ١ .

(٣) أي : أربع صلوات ، واحدة لكل جهة .

قوله : (وَهَلْ إِنْ أَوْماً أَوْ مَطْلَقاً ؟ تَأْوِيلَانِ) قد يتبادر من لفظه أن التأولين راجعان للدوران ومفرعان عليه ، وإنما هما في وجه منع النفل في السفينة إيماءً حيثما توجهت به ؛ وذلك أنه قال في " المدونة " : ولا يتنفل في السفينة إيماءً وحيثما توجهت به مثل الدابة ^(١) . فتردّد الشيوخ في السبب الذي من أجله منع لك هل لكونه يصلي إيماءً ؟ أو لكونه يصلي حيث ما توجهت به .

قال عبد الحق في " التهذيب " : ذكر عن ابن التبان ^(٢) أن ذلك لمن يصلي إيماءً كما شرط ، فأما من يركع ويسجد فيجوز له أن يصلي حيثما توجهت به ، وخالفه أبو محمد وقال : ليست كالدابة ولا يتنفل فيها إلا إلى القبلة وإن ركع وسجد . انتهى .

وقد خرج منه أن التأولين متفقان على أنه لا يجوز في مذهب " المدونة " التنفل في السفينة إيماءً ، وقد صرح بذلك الشارمساحي فقال : وفي التنفل في المركب إلى غير القبلة [للضرورة] ^(٣) قولان ؛ لكن على الجواز لا بد أن يسجد بخلاف الدابة فإنه يوميء . انتهى . وعبارة المصنف هنا تنبوا ^(٤) عن هذا ، فمن اغترّ بلفظه ولم يأخذ العلم من أصوله فهم الشيء على غير وجهه .

وقد يمكن ردّ كلامه إلى الصواب ، بصرف التأولين لمجرد المنع المدلول عليه بقوله : (الضعيفة) . فتدبره ^(٥) . وبالله تعالى التوفيق .

وَبَطَلَ فَرَضٌ عَلَى ظَهْرَهَا كَالرَّأَكِبِ إِلَّا لَالْتِحَامَ ، أَوْ خَوْفٍ مِنْ كَسْبِمْ ، وَإِنْ لَغَبَرَهَا ،
وَإِنْ أَمِنَ أَعَادَ الْخَائِفُ يَوْفَتَ ، وَإِلَّا لَخُضْخَاضَ لَا يَطِيقُ النُّزُولَ بِهِ ، أَوْ لِمَرَضٍ ، فَيُؤَدِّيْهَا
عَلَيْهَا كَالْأَرْضِ فَلَمَّا ، وَفِيهَا كَرَاهَةُ الْأَخِيرِ .

(١) انظر : تهذيب المدونة ، للبراذعي : ٢٩٢ / ١ .

(٢) هو : عبدالله بن إسحاق ، المعروف بابن التبان ، عالم القيروان ، كان من أحفظ الناس للقرآن والتفنن في علومه ، والكلام على أصول التوحيد ، توفي سنة ٣٧١ هـ ، انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ، للذهبي : ٣١٩ / ١٦ ، والدياج المذهب ، لابن فرحون ص : ١٣٨ .

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من (ن) .

(٤) في (ن) : (تنبيء) .

(٥) انظر : النوار والزيادات ، لابن أبي زيد : ٢٥١ / ١ ، والتفريع ، لابن الجلاب : ١٢٢ / ١ .

قوله : (وَبَطَلَ قَوْضُ عَلَى ظَهْرِهَا) فيه ثلاث نكت :

الأولى : ظاهره ولو كان بين يديه قطعة من سطحها وهو صحيح ، فإن أهل المذهب لا يفصلون في ذلك خلافاً لأبي حنيفة ^(١) . والله درّ ابن عرفة حيث قال : ونقل ابن شاس عن [المازري] ^(٢) عن أشهب : إن كان بين يديه قطعة من سطحها فكجوفها ^(٣) ، واتباع ابن الحاجب ^(٤) وشارحيه له وهم ؛ إنما نقله المازري عن أبي حنيفة ، لا يقال إجراءه على السميت يوجب بقاء جزء من سطحها ، وإلا فلا سميت ؛ لأن شاذروانه ^(٥) منه فهوأوه سميت . انتهى .

وقد وقفت عليه في " شرح التلقين " منسوباً لأبي حنيفة لا لأشهب ، وممن تبع ابن شاس في ذلك القرافي في " ذخيرته " ^(٦) .

الثانية : ظاهره أيضاً أن النفل على ظهرها صحيح وفاقاً لابن الجلاب ^(٧) خلافاً لابن حبيب .

الثالثة : الفرض في مطمورة في جوفها أخرى بالبطلان ، فقد قال في " الطراز " : لو جَوَزْنَا الصلاة في الكعبة أو على ظهرها لم تجز في سرب تحتها أو مطمورة ؛ لأن البيوت شأنها أن ترفع وليس شأنها أن تنزل ؛ ولذلك حكمنا بأن سطوح المساجد كالمساجد في الأحكام ، بخلاف ما لو حفر تحتها بيتاً فإنه يجوز أن تدخله الحائض والجنب ^(٨) .

(١) قال في الهداية شرح البداية ، للمرغنياني : (ومن صلى على ظهر الكعبة جازت صلاته) : ٩٥ / ١

(٢) في (ن) (١) : (ابن الموازي) .

(٣) انظر : عقد الجواهر الثمينة ، لابن شاس : ١ / ٩٤ .

(٤) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٩١ .

(٥) الشاذروان : بفتح الذال من جدار البيت الحرام ، وهو الذي تُرك من عرض الأساس خارجاً ، ويسمى تآزيراً ؛ لأنه كالإزار للبيت الشدّي . انظر : المصباح المنير ، للفيومي : ٣٠٧ / ١ .

(٦) انظر : الذخيرة ، للقرافي : ١١٥ / ٢ .

(٧) في (ن) (١) : (الحاجب) ، وانظر ما لابن الجلاب في : التفریع : ١٢٢ / ١ .

(٨) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٩١ ، والذخيرة ، للقرافي : ١١٥ / ٢ .

[فصل فرائض الصلاة^(١)]

تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ وَفِيَامُ لَهَا إِلَّا لِمَسْبُوقٍ فَتَأْوِيلَانِ ، وَإِنَّمَا يَجْزِيُ اللَّهُ أَكْبَرَ ، وَإِنْ عَجَزَ سَقَطَ ، وَنِيَّةُ الصَّلَاةِ الْمُعَيَّنَةِ ، وَلَفْظُهُ وَاسِعٌ ، وَإِنْ تَخَالَفَا فَالْعَقْدُ وَالرَّفْضُ مُبْطِلٌ ، كَسَلَامٍ أَوْ ظَنَّهُ فَأَنْتُمْ يَنْفُلُ إِنْ طَالَتْ أَوْ رَكْعٌ ، وَإِلَّا فَلَا ، كَأَنْ لَمْ يَظُنَّهُ أَوْ عَزَبَتْ أَوْ لَمْ يَنْوِ الرُّكْعَاتِ أَوْ الْأَدَاءِ أَوْ ضِدَّهُ ، وَنِيَّةُ اقْتِدَاءِ الْمَأْمُومِ ، وَجَازَ لَهُ دُخُولُ عَلَى مَا أَحْرَمَ بِهِ الْإِمَامُ .

وَبَطَلَتْ بِسَبْقِهَا إِنْ كَثُرَ وَإِلَّا فَخِلَافٌ وَفَاتِحَةٌ بِحَرَكَةِ لِسَانٍ عَلَى إِمَامٍ وَفَذٌّ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ نَفْسَهُ ، وَفِيَامُ لَهَا فَيَجِبُ تَعَلُّمُهَا إِنْ أَمَكْنَ ، وَإِلَّا ائْتَمَّ فَإِنْ لَمْ يُمْكِنَا فَالْمُخْتَارُ سَقُوطُهَا .

وَنُدِبَ فَضْلُ بَيْنِ تَكْبِيرِهِ وَرُكُوعِهِ ، وَهَلْ تَجِبُ الْفَاتِحَةُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ أَوْ الْجُلُّ ؟ خِلَافٌ ، وَإِنْ تَرَكَ آيَةً مِنْهَا سَجَدَ ، وَرُكُوعٌ تَقَرَّبُ رَاحَتَاهُ فِيهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ ، وَنُدِبَ تَمْكِينُهُمَا ، وَنَصَبُهُمَا [٧/ب] ، وَرَفْعُ مَنْهُ ، وَسُجُودٌ عَلَى جَبْهَتِهِ .

وَأَعَادَ لِتَرْكِ أَنْفِهِ يَوْقَتَ ، وَسَنَّ عَلَى أَطْرَافِ قَدَمَيْهِ ، وَرُكْبَتَيْهِ كَيْدَيْهِ عَلَى الْأَصَمِّ ، وَرَفْعُ مَنْهُ ، وَسُجُودٌ^(٢) لِسَلَامٍ ، وَسَلَامٌ ، عُرْفَ بَالٍ ، وَفِي اشْتِرَاطِ نِيَّةِ الْخُرُوجِ بِهِ خِلَافٌ .

وَأَجْزَأُ فِي تَسْلِيمَةِ الرَّدِّ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ، وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ ، وَطُمَأْنِينَتُهُ ، وَتَرْتِيبُ أَجَاءٍ وَاعْتِدَالُ عَلَى الْأَصَمِّ .

وَالْأَكْثَرُ عَلَى نَفْسِهِ . وَسُنُّهَا سُورَةٌ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ ، وَفِيَامُ لَهَا ، وَجَهْرٌ أَقْلَهُ أَنْ يَسْمَعَ نَفْسَهُ وَمَنْ يَكِلِيهِ ، وَسِرٌّ بِمَحَلِّهَا ، وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ ، إِلَّا الْإِحْرَامَ وَسَمِعَ اللَّهُ إِمْنٌ حَمْدَهُ لِإِمَامٍ وَفَذٌّ ، وَكُلُّ تَشَهُدٍ ، وَالْجُلُوسُ الْأَوَّلُ ، وَالزَّائِدُ عَلَى قَدْرِ السَّلَامِ مِنَ الثَّانِي وَعَلَى الطَّمَأْنِينَةِ ، وَرَدٌّ مَقْتَدٍ عَلَى إِمَامِهِ ، ثُمَّ يَسَارُهُ ، وَبِهِ أَحَدٌ ، وَجَهْرٌ بِتَسْلِيمَةِ التَّحْلِيلِ فَقَطْ ، وَإِنْ سَلَّمَ عَلَى يَسَارِهِ ثُمَّ تَكَلَّمَ لَمْ تَبْطُلْ ، وَسُنَّةٌ لِإِمَامٍ وَفَذٌّ ، إِنْ خَشِيَ مَرُورًا بِظَاهِرِ ثَابِتٍ ، غَيْرِ مُشْغَلٍ ، فِي غُلْظَرَمِهِ ، وَطَوَّلَ ذِرَاعَ ، لَا دَابَّةً وَحَجَرَ وَاحِدَ وَخَطَّ ، وَأَجْنَبِيَّةً ، وَفِي الْمَحْرَمِ قَوْلَانِ وَأَنْتُمْ مَارَ لَهُ مَدْحُوحَةٌ ، وَمُصَلٌّ تَعَرَّضَ .

(١) ما بين المكونتين ساقط من المطبوعة .

(٢) زاد في أصل المختصر : (عَلَى جُلُوسٍ) .

قوله : (وَجَازَلَهُ مُخُولٌ عَلَى مَا أُخْرِمَ بِهِ الْإِمَامُ) هذا - والله سبحانه أعلم - خاص بمسألة الجمعة والظهر ، ومسألة السفر والإقامة .

أما الأولى فقال فيها [اللخمي : أجاز أشهب في " كتاب محمد " أن يدخل على نية الإمام وإن لم يعلم في أي صلاة هو ، فقال] ^(١) فيمن صلى مع الإمام وهو لا يدري أهو يوم الجمعة أو يوم الخميس ؟ : يجزيه ما صادف من ذلك . وأصله إهلال عليّ وأبي موسى - رضي الله تعالى عنهما - في حجة الوداع بما أهل به رسول الله ﷺ ^(٢) .

وأما الثانية : فقال فيها ابن رشد في رسم القبلة من سماع ابن القاسم : ولو دخل خلفهم ينوي صلاتهم وهو لا يعلم إن كانوا مقيمين أو مسافرين لأجزأته صلاته قولاً واحداً ، وحجته حديث عليّ وأبي موسى المتقدم - رضي الله تعالى عنهما ^(٣) وقال ابن عرفة : قوله : قولاً واحداً . خلاف قول المازري وابن بشير في لزوم نية عدد الركعات قولان . انتهى .

وقد ذكره ابن يونس بزيادة بيان في الثانية ؛ وذلك أنه حكى عن أشهب عدم الإجزاء فيمن ظنّ الخميس جمعة وعكسه ، ثم قال ما نصّه : " ولو أنه حين دخل نوى صلاة إمامه ما صادف من ذلك أجزاءه ، سحنون مثله " ، وقال في [١٠ / أ] مقيم أو مسافر دخل مع إمام لا يدري ما هو ، ونوى صلاة إمامه : أجزاءه ، وإن خالفه ، ويتم المقيم بعد المسافر ويتم المسافر مع المقيم . انتهى .

وقد أغفله ابن عرفة ، واقتصر على نقل اللخمي وابن رشد المتقدمين ^(٤) .

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن٣) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (١٤٨٣) ، (١٤٨٤) ، كتاب الحج ، باب من أهل في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لإهلال النبي صلى الله عليه وسلم ، ومسلم في صحيحه برقم (١٢١٦) ، كتاب الحج ، باب يَتَانِ وَجُوهَ الْإِحْرَامِ ، وإهلال أبي موسى انظره في : صحيح مسلم برقم (١٢٢١) باب في نسخ التحلل من الإحرام والأمر بالتهايم .

(٣) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٢٢٨ / ١ .

(٤) انظر : النوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ٣٠٦ / ١ ، والبيان والتحصيل ، لابن رشد : ٢٢٨ / ١ .

[سنن الصلاة ومكروهاها]

وإِنْصَاتٍ مُّقْتَدٍ ، وَلَوْ سَكَتَ إِمَامُهُ . وَنَدِبَتْ أَنْ أُسْرَ كَرَفَعِ يَدَيْهِ مَعَ إِحْرَامِهِ حِينَ شُرُوعِهِ وَتَطْوِيلِ قِرَاءَةِ صَبْحٍ ، وَالظُّهْرِ تَلِيهَا ، وَتَقْصِيرِهَا بِمَغْرِبِ وَعَصْرِ ، كَتَوَسُّطِ بَعْثَاءٍ . وَثَانِيَةً عَنْ أَوَّلَى ، وَجُلُوسِ أَوَّلٍ ، وَقَوْلٍ مُّقْتَدٍ وَفَذٍ : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ، وَتَسْبِيحِ بَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ ، وَتَأْمِينِ فَذٍ مُطْلَقاً ، وَإِمَامِ بِسِرٍّ ، وَمَأْمُومِ بِسِرٍّ ، أَوْ جَهْرٍ إِنْ سَمِعَهُ عَلَى الْأَظْهَرِ ، وَإِسْرَارِهِمْ بِهِ ، وَقُنُوتٍ [سِرّاً] ^(١) يَصْبَحُ فَقَطٍ ، وَقَبْلَ الرُّكُوعِ ، وَلَفْظُهُ وَهُوَ : اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغِينَكَ إِلَى...آخِرِهِ ، وَتَكْبِيرُهُ فِي الشُّرُوعِ ، إِلَّا فِي قِيَامِهِ مِنْ اثْنَتَيْنِ ، فَلَا سِتْقَالَهَ وَالْجُلُوسُ كُلُّهُ بِإِفْضَاءِ الْبِيسْرِ لِلْأَرْضِ ، وَالْيَمْنَى عَلَيْهَا وَإِبَاهِمَا لِلْأَرْضِ .

قوله : (وإِنْصَاتٍ مُّقْتَدٍ ، وَلَوْ سَكَتَ إِمَامُهُ) ظاهره أن إنصات المقتدي بالإمام في الجهرية سنة ، ولو كان إمامه ممن يسكت بين التكبير والفاحة أو بعد الفاتحة ، وهو خلاف ما له في " التوضيح " فإنه قال فيه ما نصه : والقراءة مع الإمام فيما يجهر فيه مكروهة ، وهذا إذا كان الإمام يصل قراءته بالتكبير ، فإن كان الإمام ممن يسكت بعد التكبير سكتة ، ففي " المجموعة " من رواية ابن نافع عن مالك : يقرأ من خلفه في سكتته أم القرآن وإن كان قبل قراءته .

قال الباجي : ووجه ذلك أن اشتغاله بالقراءة أولى من تفرغه للوسواس وحديث النفس ، إِذَا لَمْ يقرأ الإمام قراءة ينصت لها ويتدبر معها . قال المصنف : وعلى هذا إذا كان الإمام ممن يسكت بعد الفاتحة كما يفعل الشافعية فيقرأها المأموم ^(٢) . انتهى .

فظاهر ما في " التوضيح " : أنه جعل رواية ابن نافع تفسيراً ، وظاهر ما هنا أنه جعلها خلافاً ، وأشار لها بلو ، وقد اقتصر ابن عرفة على نقل هذه الرواية من طريق الباجي ، ولم يتناول لكونها تقييداً للإطلاقات أو خلافاً لها . والله تعالى أعلم .

(١) زيادة من المطبوعة .

(٢) انظر : المتقى شرح الموطأ ، للباجي : ٦٢ / ٢ ، وانظر ما للشافعية في السكت بعد الفاتحة قول الشرييني : (ويندب للإمام أن يسكت بعد تأمينة في الجهرية قدر قراءة المأموم الفاتحة ويستغل حيثنذكر أو دعاء أو قراءة سرّاً) انظر : مغني المحتاج ، للشرييني ١ / ١٦٣ ، وانظر المجموع ، للنووي : ٣ / ٣١٢ .

وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ بِرُكُوعِهِ ، وَوَضَعَهُمَا حَذْوَ أُذُنَيْهِ أَوْ قُرْبَهُمَا
 بِسُجُودٍ ، وَمَجَافَةً رَجُلٍ فِيهِ بَطْنُهُ فَخَذَيْهِ ، وَوَرَفَقَيْهِ رُكْبَتَيْهِ ، وَالرِّدَاءُ ، وَسَدْلٌ ^(١)
 يَدَيْهِ ، وَهَلْ يَجُوزُ الْقَبْضُ فِي النَّفْلِ ، أَوْ إِنْ طَوَّلَ ؟ وَهَلْ كَرَاهَتُهُ فِي الْفَرْضِ لِلْاعْتِمَادِ ،
 أَوْ خِيفَةَ اعْتِقَادِ وَجُوبِهِ ، أَوْ إِظْهَارِ خُشُوعٍ ؟ تَأْوِيلَاتٌ . وَتَقْدِيمُ يَدَيْهِ فِي سُجُودِهِ ،
 وَتَأْخِيرُهُمَا عِنْدَ الْقِيَامِ ، وَعَقْدُ بِيَمَانِهِ فِي تَشَهُّدَيْهِ الثَّلَاثِ ، مَادًّا السَّبَابَةَ
 وَالْأَبْهَامَ ، وَتَحْرِيكُهُمَا دَائِمًا ، وَتِيَامُنُ بِالسَّلَامِ ، وَدُعَاءُ بِنَشْهَدِ [٨/١] ثَانٍ ، وَهَلْ
 لَفْظُ التَّشَهُّدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُنَّةٌ أَوْ فَضِيلَةٌ ؟ خِلَافٌ .

قوله : (وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ بِرُكُوعِهِ) يكفي عنه قوله قبل : (وندب تمكينها
 منها) ؛ ولذلك يوجد في بعض النسخ بإسقاط لفظ (بِرُكُوعِهِ) وخفض لفظ (وَضَعَ)
 عطفاً على قوله : (بِإِفْضَاءِ الْيُسْرَى) ، فيكون من تمام صفة الجلوس وكأنه إصلاح .
 وَلَا بِسُمْلَةٍ فِيهِ وَجَازَتْ كَتَعَوُّذٍ بِنَفْلِ .

وَكُرْهًا بِفَرْضِ كَدُعَاءٍ قَبْلَ قِرَاءَةٍ ، وَبَعْدَ فَاتِحَةٍ ، وَأَتْنَاعًا وَأَتْنَاءَ سُورَةٍ ،
 وَرُكُوعٍ ، وَقَبْلَ نَشْهَدٍ ، وَبَعْدَ سَلَامٍ إِمَامٍ ، وَنَشْهَدٍ أَوَّلٍ ، لَا بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ ، وَدُعَاءِ يَمَانٍ
 أَحَبٍّ ، وَإِنْ لِدُنْيَا ، وَسَمَى مَنْ أَحَبَّ ، وَلَوْ قَالَ يَا فَلَانُ فَعَلَ اللَّهُ بِكَ كَذَا ، لَمْ تَبْطُلْ ،
 وَكَرْهَ سُجُودٍ عَلَى ثَوْبٍ لَا حَصِيرٍ ، وَتَرْكُهُ أَحْسَنُ ، وَرَفْعُ مَوْبِيءٍ مَا يَسْجُدُ عَلَيْهِ ،
 وَسُجُودٍ عَلَى كَوْرٍ عِمَامَتِهِ أَوْ طَرَفِ كُمَّ ، وَنَقْلُ حَصْبَاءٍ مِنْ ظِلٍّ لَهُ يَمَسُّجِدُ ، وَقِرَاءَةُ
 بِرُكُوعٍ وَسُجُودٍ ، وَدُعَاءٍ خَاصٍّ أَوْ بِعَجْمِيَّةٍ ^(٢) لِقَادِرٍ ، وَالتَّحْفَاتُ [بِلَا حَاجَةٍ] ^(٣) ،
 وَتَشْيِيكُ أَصَابِعٍ ، وَفَرَقَعَتُهَا ، وَإِقْعَاءٌ ، وَتَخْصُرٌ ^(٤) وَتَغْمِيضُ بَصَرِهِ ، وَرَفْعُهُ رِجْلًا ،
 وَوَضْعُ قَدَمٍ عَلَى أُخْرَى ، وَإِقْرَانُهُمَا وَتَفَكُّرُ يَدْنِيَّوَيْ ، وَحَمْلُ شَيْءٍ يَكُمُّ أَوْ قِمٍّ ،
 وَتَزْوِيْقُ قِبْلَةٍ ، وَتَعَمُّدُ مُصْحَفٍ فِيهِ لِيُطْلَى لَهُ ، وَعَبَثٌ بِلَحْيَةٍ أَوْ غَيْرِهَا كِنَاءً مَسْجِدٍ
 غَيْرِ مُرَبَّعٍ ، وَفِي كُرْهِ الصَّلَاةِ بِهِ قَوْلَانِ .

(١) السدل : الإرخاء والإرسال . انظر : لسان العرب ، لابن منظور : ٣/ ٣١٢ .

(٢) في أصل المختصر لدينا : (بمعجمية) .

(٣) ما بين المعكوفتين زيادة من المطبوعة .

(٤) التَّخَاصُّرُ : أَنْ يَضْرِبَ الرَّجُلُ يَدَهُ إِلَى خَصْرِهِ فِي الصَّلَاةِ . انظر : لسان العرب ، لابن منظور : ٤/ ٢٤٠ .

فصل [القيام وبدله]

يَجِبُ بِفَرْضِ قِيَامٍ، إِلَّا لِمَشَقَّةٍ وَلِخَوْفِهِ بِهِ فِيهَا، أَوْ قَبْلُ ضَرَرًا كَالْتَّيَمُّ كَخُرُوجِ رِيحٍ، ثُمَّ اسْتِنَادًا لِجَنْبٍ وَجَائِضٍ، وَلَهُمَا أَعَادَ فِي الْوَقْتِ، ثُمَّ جَلُوسٌ كَذَلِكَ، وَتَرْبَعٌ كَالْمُتَنَفِّلِ، وَغَيْرُ جُلُوسَتِهِ بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ، وَلَوْ سَقَطَ قَادِرٌ يَزْوَالُ عِمَادٌ بَطَلَتْ^(١)، وَإِلَّا كُرِهَ، ثُمَّ نَدَبَ عَلَى أَيْمَنِ، ثُمَّ أَيْسَرَ، ثُمَّ ظَهَرَ.

قوله : (وَلَا بِسْمَلَةٍ فِيهِ) أي : في التشهد . قال في " المدونة " قال مالك : ولا أعرف في التشهد ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾^(٢) كذا اختصره أبو سعيد وغيره بزيادة : ﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ، وأما البسملة في القراءة فقد نبّه عليها بقوله : (وكرها بفرض) .
وَأَوْمًا عَاجِزٌ إِلَّا عَنِ الْقِيَامِ .

قوله : (وَأَوْمًا عَاجِزٌ إِلَّا عَنِ الْقِيَامِ) أي : أن من عجز عن غير القيام من ركوع وسجود وجلوس ، ولم يقدر إلا عَلَى القيام فإنه يوميء من القيام للركوع والسجود قال في " المدونة " : وإن لم يقدر إلا عَلَى القيام كانت صلاته كلها قياماً ويوميء بالسجود أخفض من الركوع^(٣) .

وَمَعَ الْجُلُوسِ أَوْمًا لِلِسُّجُودِ مِنْهُ ، وَهَلْ يَجِبُ فِيهِ الْوُسْعُ وَيُجْزَى إِنْ سَجَدَ عَلَى أَنْفِهِ ؟ تَأْوِيلَانِ ، وَهَلْ يَوْمِيٌّ بِيَدَيْهِ أَوْ يَضَعُهُمَا عَلَى الْأَرْضِ ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ كَحَسْرٍ عِمَامَتِهِ بِسُّجُودٍ ؟ تَأْوِيلَانِ ، وَإِنْ قَدَرَ عَلَى الْكُلِّ ، وَإِنْ سَجَدَ لَا يَنْهَضُ ، أَتَمَّ رَكْعَةً ثُمَّ جَلَسَ وَإِنْ خَفَّ مَعْدُورٌ انْتَقَلَ لِلْأَعْلَى ، وَإِنْ عَجَزَ عَنْ فَاتِحَةٍ قَائِمًا جَلَسَ .

قوله (وَمَعَ الْجُلُوسِ أَوْمًا لِلِسُّجُودِ مِنْهُ) أي : وإن لم يقدر إلا عَلَى القيام مع الجلوس ، فإنه يوميء للسجود من الجلوس ، وأما الركوع فيوميء له من القيام كالذي تقدّم . وقال في " المدونة " : وإن قدر عَلَى القيام ولم يقدر عَلَى الركوع قام وأومأ لركوعه ومدّ يديه إِلَى

(١) يَعْنِي أَنَّ الْقَادِرَ عَلَى الْقِيَامِ أَوْ الْجُلُوسِ مُسْتَحِلًّا إِذَا اسْتَدَّ إِلَى شَيْءٍ عَمْدًا أَوْ جَهْلًا بِحَيْثُ لَوْ أُرِيزَ مَا اسْتَدَّ إِلَيْهِ سَقَطَ فَإِنَّ صَلَاتَهُ تَبْطُلُ وَيَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَتُهَا . انظر : شرح الخرشي : ٥٨١ / ١ .

(٢) نص المدونة : (قال مالك : لا أعرف في التشهد "بسم الله الرحمن الرحيم" ؛ ولكن يبدأ بالتحيات لله) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ١٤٣ / ١ ، وانظر : تهذيب المدونة ، للبراذعي : ٣٠٦ / ١ .

(٣) النص أعلاه لتهذيب المدونة ، للبراذعي : ٢٤٤ / ١ ، وانظر : المدونة ، لابن القاسم : ٧٧ / ١ .

ركبته في إيمائه ، ويجلس ويسجد إن قدر وإلا أوما بالسجود جالساً^(١) ، وظاهر قوله : أوما للسجود جالساً أن ذلك في السجدين ، وبه قطع اللخمي ، وهو الذي اعتمده المصنف فأطلق في قوله : (أوماً للسُّجُودِ وَنَهْ) . وذهب أبو إسحاق التونسي النظار إلى : أنه يومئذ للسجدة الأولى من انحطاطه بعد الركوع ؛ لأنه لا يجلس قبلها ، فإن تعذر جلس ثم أوما بها ، وعزاه ابن بشير للأشياخ ، وهو على الخلاف في الحركة إلى الأركان .

وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا عَلَى نِيَّةٍ ، أَوْ مَعَ إِيْمَاءٍ بِطَرَفٍ ، فَقَالَ^(٢) وَغَيْرُهُ لَا نَصَّ ، وَمُقْتَضَى الْمَذْهَبِ الْوُجُوبُ ، وَجَازَ قَدَمُ عَيْنٍ أَدَى لِجُلُوسٍ ، لَا اسْتِغْنَاءً ، فَيُعِيدُ أَبَدًا ، وَصَحَّ عَذْرُهُ أَيْضًا ، وَلِمَرِيضٍ سَتَرَ نَجْسٍ بِطَاهِرٍ ، لِيُصَلِّيَ [عَلَيْهِ]^(٣) كَالصَّحِيحِ عَلَى الْأَرْجَمِ .

قوله : (وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا عَلَى نِيَّةٍ ، أَوْ مَعَ إِيْمَاءٍ بِطَرَفٍ ، فَقَالَ وَغَيْرُهُ لَا نَصَّ ، وَمُقْتَضَى الْمَذْهَبِ الْوُجُوبُ) فاعل (قال) هو المازري ، والمراد بـ : (غیره) ابن بشير وأتباعه ، وقد جعلها المصنف هنا ، وفي " التوضيح " متواردين على محل واحد وليس كذلك ، بل تكلم ابن بشير على الذي لا يقدر إلا على النية ، وتكلم المازري على من يقدر على النية مع الإيماء بالطرف ، وجوابها مختلف ، على ما تقف عليه إن شاء الله تعالى من نصّها .

أما المازري فقال في " شرح التلقين " ما نصّه : إِذَا لَمْ يَسْتَطِعِ الْمَرِيضُ أَنْ يَوْمِيءَ بِرَأْسِهِ لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فَمُقْتَضَى الْمَذْهَبِ فِيْمَا يَظْهَرُ لِي : أَنَّهُ يَوْمِيءُ بِطَرَفِهِ وَحَاجِبِهِ وَيَكُونُ مُصَلِّيًا [بِهِ]^(٤) مع النية ، وبه قالت الشافعية^(٥) ، وقال أبو حنيفة : لا يصلّي في هذه الحال وتسقط^(٦) .

(١) انظر : السابق .

(٢) في المطبوعة : (قال المازري) ، وانظر تعليق الشارح .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من المطبوعة .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من (ن ١) ، و(ن ٣) ، و(ن ٤) .

(٥) قال النووي من الشافعية : (فإن عجز عن الإيماء بالطرف أجرى أفعال الصلاة على قلبه ، فإن اعتقل لسانه وجب أن يجري القرآن والأذكار الواجبة على قلبه كما يجب أن يجري الأفعال . قال أصحابنا : وما دام عاقلاً لا يسقط عنه فرض الصلاة ولو انتهى ما انتهى ، ولنا وجهٌ حكاه صاحبنا "العدة" و"البيان" وغيرهما : أنه إذا عجز عن الإيماء بالرأس سقطت عنه الصلاة) . انظر : المجموع ، للنووي : ٢٧١ / ٤ .

(٦) قال السرخسي من الحنفية : (وإن عجز عن الإيماء بالعينين قال زفر رحمه الله تعالى وحده : يومئ بالقلب ؛ لأنه وسع مثله ؛ ولكننا نقول بأن الإيماء عبارة عن الإشارة ؛ والإشارة إنما تكون بالرأس ، فأما العين يسمى انحاء ولا يسمى =

وأما ابن بشير فقال : أما العاجز فقد ذكرنا حكمه في التكبير والقراءة ، وأما غيرهما من الأركان فإن عجز عن جميعها بالمرض أو [ما في] ^(١) معناه فلا يخلو من أن يقدر على حركة بعض الأعضاء من رأس أو يد أو حاجب .. أو غير ذلك من الأعضاء ، فهذا لا خلاف أنه يصلي ويوميء بما قدر على حركته ، فإن عجز عن جميع ذلك سوى النية بالقلب فهل يصلي أو لا ؟

هذه الصورة لا نصّ فيها في المذهب ، وأوجب الشافعي القصد إلى الصلاة ، ومذهب أبي حنيفة إسقاط الصلاة عمن وصل إلى هذه الحال ، وأما نحن فقد طال بحثنا عن المذهب فلم نجد فيها نصاً ، والذي يتحمله أصحابنا في المذكرات ما قالته الشافعية ، مع العجز عن نصّ أو دليل يقتضيه ، [١٠ / ب] والاحتياط مذهب الشافعي ، والرجوع إلى براءة الذمة مذهب أبي حنيفة ، ولا يبعد أن يختلف فيها المذهب إن وجد فيها نصّ . انتهى مختصراً .

وسلك مسلكه غير واحد كابن الحاجب إذ قال : فلو عجز عن كلّ أمر سوى نيته فلا نصّ ، وعن [الشافعي] ^(٢) وجوب القصد ، وعن أبي حنيفة سقوطه ^(٣) . وبعد ما نقل المصنف في " توضيحه " كلام المازري المتقدّم قال : وعليه فقول ابن الحاجب : عجز عن كلّ أمر سوى نيته ليس بجيد ؛ لأنه يقتضي أنه لو قدر على تحريك عينيه لزمته الصلاة بلا إشكال ، وهو محمل عدم النصّ على ما قاله المازري . انتهى .

فقد جعل كلام المازري وابن بشير في معرض واحد ، كما فعل في " مختصره " ، وشبهته في ذلك أنها معاً نسبا الوجوب للشافعي والسقوط لأبي حنيفة ، وأنت إذا تأملت

= إياء ، وبالقلب يسمى نية وعزيمة ، وبمجرد النية لا تتأدي الصلاة ، ونصب الأبدال بالرأى لا يجوز . انظر : بدائع الصنائع ، للكاساني : ٢١٧ / ١ . وقال الكاساني : (ولو عجز عن الإياء وهو تحريك الرأس فلا شيء عليه عندنا) . انظر : بدائع الصنائع ، للكاساني : ١٠٧ / ١ ، ونص التلقين الذي شرحه المازري : (وصلاة المريض بحسب إمكانه ولا يسقط عنه ما يقدر عليه لعجزه عن غيره) انظر : التلقين ، للقاضي عبد الوهاب : ٥١ / ١ .

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) .

(٢) في (ن) : (الشافعية) .

(٣) انظر جامع الأمهات ، ص : ٩٥ ، ٩٦ .

ذلك بان لك أن المازري تكلم على الذي يقدر على [بعض]^(١) الإيحاء وذلك بطرفه أو حاجبه مع النية ، ولم يصرح بنفي وجوده في المذهب جملة ، بل قال : مقتضى المذهب الوجوب ، وابن بشير صرح بأن القادر على الإيحاء بحاجب أو غيره لا خلاف - أي في المذهب - أنه يصلي ويوميء ، وإنما نفى النص عن العاجز عن جميع ذلك سوى النية بالقلب ، ولم يقل مقتضى المذهب الوجوب ، بل أقر بالعجز عن دليل يقتضيه .

ومما يزيد في بيان ذلك ما يأتي إن شاء الله تعالى لابن عبد السلام من الاحتمال فيمن تحت الهدم ، والله در ابن عرفة حيث فرق بين المحلّين ، فعزا إلحاق^(٢) الطرف بالظهر والرأس للمازري قائلاً : وفيها الإيحاء بظهره أو رأسه ، المازري : أو الطرف لمن عجز عن غيره ، وعزاني النص في العجز عن غير النية لابن بشير وأتباعه كما يأتي . إن شاء الله تعالى .
تكميل :

ناقش المحققون من المتأخرين ابن بشير وأتباعه في نفي النص في مسألة العاجز عن غير النية ، فقال العلامة أبو عبد الله بن عبد السلام إن عنى نصّ الدلالة - كما هو غالب اصطلاح الأصوليين - فهو كذلك ؛ لكنه غير اصطلاح الفقهاء ، وإن عنى أنه لا نصّ في المسألة - ولو على عادة الفقهاء في استعمال لفظ النص فيما أفاد من الألفاظ معنى مع الاحتمال المرجوح أو نفيه - فليس كذلك ؛ إذ النصّ بهذا التفسير في كتاب ابن الجلاب إذ قال فيه : ولا تسقط عنه الصلاة ومعه شيء من عقله ، ونحوه في " الرسالة " ^(٣) . انتهى .

قال غيره : ولا ابن بشير وأتباعه أن يمنعوا أن تكون هذه صلاة ، ولعل سبب الخلاف بين الحنفي والشافعي : هل النية شرط ؟ فلا تجب كسقوط الوضوء عنه بسقوط الصلاة ، أو ركن ؟ فتجب . وقال الإمام ابن عرفة : قول ابن بشير ومن تبعه : لا نصّ في فاقد غير النية ، والشافعي يوجب قصدها ، والحنفي يسقطها والأول أحوط - قصور ؛ لقول ابن

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن٣) .

(٢) في (ن٣) : (الجاجين) .

(٣) انظر : الرسالة ، لابن أبي زيد ، ص ٤٢ ، والتفريع ، لابن الجلاب : ١٢٣ / ١ .

رشد، يعني في أول سماع أشهب في القوم تنكسر بهم المركب، فيتعلقون بالألواح ونحوها،
اختلف إن لم يقدرُوا عَلَى الصلاة أصلاً بإيحاء ولا غيره حتى خرج الوقت، فقيل: إن
الصلاة تسقط عنهم وهي رواية معن ابن عيسى عن مالك في الذين يكتفهم العدو فلا
يقدرُونَ عَلَى الصلاة، وقيل إنها لا تسقط عنهم، وعليهم أن يصلُّوا بعد الوقت، وهو قوله
في "المدونة" في الذين ينهدم عليهم البيت^(١).

قال ابن عرفة: والظاهر نصّ فقهي، وقال ابن عبد السلام أيضاً في قول ابن الحاجب
آخر باب: التيمم وفيها: ومن تحت الهدم لا يستطيع الصلاة يقضي^(٢). إنما ذكر مذهب "المدونة"
هنا لأنه محتمل أن يؤخذ [منه]^(٣) مذهب أصبغ في مسألة من لم يجد ماء ولا تراباً؛
لأنه في هذه الحالة محتمل أن يكون عَلَى غير طهارة ويستطيع أن يحرك أشفار عينيه وشبه
ذلك، فيكون المانع له من الصلاة و[عدم]^(٤) استطاعته لها إنما هو لعدم استطاعته للطهارة.
وتحتمل [المسألة]^(٥) غير هذا أن يكون عَلَى طهارة^(٦) ولا يكون قادراً عَلَى حركة
المضطجع والمريض، لكن يقدر عَلَى ما دون ذلك، كالحركة بأشفار عينيه، فترك الصلاة
عَلَى هذه الحالة فيقضي، ويحتمل أن يكون مذهبه في المريض الذي لا يستطيع الحركة البتة:
القضاء، إذا ترك الصلاة بقلبه عَلَى ما هو ظاهر كلام ابن الجلاب^(٧). انتهى.

(١) نص المدونة: (سئل مالك عن الذين ينهدم عليه البيت، فلا يقدرُونَ على الصلاة حتى يذهب النهار كله، ثم يخرجون؟ قال أرى أن يقضوا ما فاتهم من الصلاة؛ لأن مع هؤلاء عفواً لهم وإن ذهب الوقت) انظر: المدونة، لابن القاسم: ٩٣/١.

(٢) انظر جامع الأمهات، لابن الحاجب، ص ٧٠.

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) ١.

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) ٣.

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل.

(٦) في ن ٤: (غير طهارة).

(٧) في (ن) ٣: (الحاجب)، وانظر ما لابن الجلاب في هذا في: التفرع: ١٢٣/١.

وإنما اغترفا معاً من كلام ابن رشد في أول سماع أشهب ، وفي سماع أبي زيد ، وكلّ الصيد في جوف الفرا^(١).

وأما كلام المازري في الإياء بالطرف فقد تلقاه ابن عبد السلام وابن عرفة بالقبول ، كما دلّ عليه ما تقدّم من كلامهما ؛ لكن تأمله مع كلام ابن رشد في المكتوف ومن انكسر به المركب^(٢) ، فإنهما غير عاجزين عن الإياء بالعيون والحواجب . وبالله سبحانه التوفيق^(٣) .

وَلِمَتَنَقَّلْ جُلُوسٌ وَلَوْ فِي أَثْنَائِهَا إِنْ لَمْ يَدْخُلْ عَلَى الْإِتْمَامِ ، لَا اضْطِجَاعٌ ، وَإِنْ أَوَّلًا .
قوله : (لَا اضْطِجَاعٌ وَإِنْ أَوَّلًا) أي : ليس له الاضطجاع في النافلة وإن دخل عليه أولاً
وابتدأها به .

فصل [قضاء الفوائت]

وَجَبَ قَضَاءُ فَائِتَةٍ مُطْلَقًا .

قوله : (وَجَبَ قَضَاءُ فَائِتَةٍ مُطْلَقًا)^(٤) أي : في حق العامد وغيره ، ومن أسلم [١١ / أ]
بدار الحرب وغيرها ، والمستحاضة وغيرها . أما العامد فقال عياض : سمعت بعض
شيوخنا يحكي : أنه بلغه عن مالك قوله شاذة بسقوط قضاء تاركها عمداً ، ولا يصحّ عنه
ولا عن غيره من الأئمة سوى داود وأبي عبد الرحمن الشافعي ، وخرّجه سند على قول ابن
حبيب بتكفيره لأنه مرتدّ تاب ، وأما الحربي يسلم فنقل المازري في قضاء ما تركه ببلد
الحرب : الوجوب لسحنون والسقوط لابن عبد الحكم .

(١) هذا مثل عربي قديم ، أصله أن قوماً خرجوا للصيد ، فصاد أحدهم ظيلاً ، وآخر أرنباً ، وآخر فرا ، وهو الحمار الوحشي ، فقال لأصحابه : (كل الصيد في جوف الفرا) أي جميع ما صدتموه يسير في جنب ما صدته " انظر : مجمع الأمثال ، للنيسابوري : ١٣٦ / ٢ ، ومراد المؤلف أن كلام ابن عرفة وابن عبد السلام ليس في جنب ما قاله ابن رشد بشيء .

(٢) حاصل كلام ابن رشد في من انكسر بهم المركب أنهم : (يصلون إياء برؤوسهم) ، وله فيمن ليس على وضوء أربعة أقوال ١ / ٣٨٨ ، وفيمن كثفوا : (أنهم إذا لم يصلوا إياماً ثم أرسلوا أنهم يقضون تلك الصلوات) : ١٧٩ / ٢ ، ١٨٠ .

(٣) أطال الخرخشي الكلام في هذه المسألة وقال ما نصه : (وبه يسقط اعتراض ابن غازي) حيث رأى ابن غازي أن في الكلام لفاً ونشراً مشوشاً ، وانتصر العدوي لشيخه الخرخشي موضحاً محمل الكلام عنده ، فراجع المسألة بطولها في شرح الخرخشي : ٥٨٦ / ١ ، ٥٨٧ .

(٤) في الأصل ، و (ن) : (قضائه) .

قال ابن عرفة : لعله عَلَى نقل المتيطي في كون من أقرّ بالشهادتين ، [وأبى التزام] ^(١) سائر القواعد بعد التشديد عليه مرتداً أو لا ؟ قَوْلَانِ لأصْبَغ ، والمشهور به [القضاء ، وأما المستحاضة ، فنقل ابن رشد في قضائها ما تركه جهلاً مدة استحاضتها ثلاثة] ^(٢) أقوال :

الأول : الوجوب " للمدونة " . والثاني : السقوط لابن شعبان ، وظاهر سماع أبي زيد رواية ابن القاسم . والثالث : تقضي الأيام السيرة دون الكثيرة ، ابن رشد : وسألت شيخنا أبا جعفر ابن رزق عن رواية أبي زيد هذه ، فتأولها بما بينها وبين خمسة عشر يوماً ، ويتناول قوله : (مُطْلَقاً) . أيضاً ^(٣) الكثيرة والسيرة وكون القضاء في جميع الأوقات ^(٤) .

وَمَعَ ذِكْرِ تَرْتِيبِ حَاضِرَتَيْنِ شَرْطاً .

قوله : (وَمَعَ ذِكْرِ تَرْتِيبِ حَاضِرَتَيْنِ شَرْطاً) الشرط هو : الذي يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته ، فيلزم من عدم ترتيب الحاضرتين مَعَ الذكر أن يعيد التي قدّمها أولاً ؛ لأن المعدوم شرعاً كالمعدوم حساً . وقد حكى في " المقدمات " الاتفاق عليه ؛ ولكن قال المازري : خرج بعضهم عدم شرط الترتيب من قول مالك : من قدّم عصر يومه عَلَى ظهره جهلاً ، ولم يذكر في يومه لم يعد .

قال ابن عرفة : خرّجه الباجي من رواية علي ^(٥) قال : ولا ابن القاسم نحوه ، ابن زرقون : هي خلاف نقل ابن رشد الاتفاق ، فلعله لم يقف عليها ، ومفهوم قوله : (مَعَ ذِكْرِ) أنه غير واجب مَعَ النسيان ، فلا يعيد إلا في الوقت ، وكذا صرح به ابن رشد وغيره .
وَالْفَوَائِدُ فِي أَنْفُسِهَا وَبَسْبِهَا [٨/ب] مَعَ حَاضِرَةٍ ، وَإِنْ خَرَجَ وَقْتُهَا ، وَهَلْ أَرَبَعُ أَوْ خَمْسٌ ؟ خِلَافٌ .

(١) في (١ن) : (بال التزام) .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من (٣ن) .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل .

(٤) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ١٨٢ / ٢ : ١٨٤ وانظر ما أحال عليه ابن رشد من سماع يحيى : ٧١ / ٢ وما بعدها .

(٥) انظر المتقى ، للباجي : ٣٢٣ / ٢ ، وما بعدها .

قوله : (وَالْفَوَائِدُ فِي أَنْفُسِهَا) لم يصف هذا الواجب بالشرطية ، فلا يلزم من عدمه عدم ؛ فإذا لا يعيدها أصلاً ذاكرةً أو ناسياً ، على ما مشى عليه المصنّف إذ بالفراغ منها خرج وقتها .

فَإِنْ خَالَفَ وَلَوْ عَمداً أَعَادَ بِوَقْتِ الضَّرُورَةِ ، وَفِي إِعَادَةِ مَأْمُومِهِ خِلَافٌ .

قوله : (فَإِنْ خَالَفَ وَلَوْ عَمداً أَعَادَ بِوَقْتِ الضَّرُورَةِ) هذا راجعٌ ليسير الفوائت مع الحاضرة ، وما ذكر فيه هو مذهب " المدونة " ، وقطع هنا باعتبار الوقت الضروري كما فعل ابن رشد ، وقد حكى فيه اللخمي روايتين ^(١) .

وَإِنْ ذَكَرَ الْيَسِيرَ فِي صَلَاةٍ وَلَوْ جُمُعَةً قَطَعَ فَذُ ، وَشَفَعُ إِنْ رَكَعَ ، وَإِمَامٌ وَمَأْمُومُهُ لَا مُؤْتَمٌ ، فَيُجِيزُ فِي الْوَقْتِ [أَوَّلًا] ^(٢) وَلَوْ جُمُعَةً [وَكَمَلًا] ^(٣) ، فَذُ بَعْدَ شَفَعٍ مِنَ الْمَغْرِبِ كَثَلَاثٍ مِنْ غَيْرِهَا وَإِنْ جَمَلَ عَيْنٌ مَنْسِيَةً مُطْلَقاً صَلَّى خَمْساً ، وَإِنْ عَلِمَهَا حُونَ يَوْمَهَا صَلَاةً نَاقِباً لَهُ ، وَإِنْ نَسِيَ صَلَاةً وَثَانِيَّتَهَا صَلَّى سِتّاً .

وَنُدِبَ تَقْدِيمُ ظَهْرٍ ، وَفِي ثَالِثَتِهَا أَوْ رَابِعَتِهَا أَوْ خَامِسَتِهَا كَذَلِكَ يَتَنَبَّى بِالْمَنْسِي ، وَصَلَّى الْخَمْسَ مَرَّتَيْنِ فِي سَادِسَتِهَا وَهَادِيَةِ عَشْرَتِهَا .

قوله : (أَوَّلًا وَلَوْ جُمُعَةً) إغفاء في قطع الإمام الذاكر ومأموه . وقوله ثانياً : (وَلَوْ جُمُعَةً) إغفاء في تمادي المؤتم الذاكر وإعادته في الوقت [ظهرًا] ^(٤) أربعاً .

وَفِي صَلَاتَيْنِ مِنْ يَوْمَيْنِ مُعَيَّنَتَيْنِ لَا يَخْرِي السَّابِقَةَ صَلَاةً وَأَعَادَ الْمُبْتَدَأَةَ وَمَعَ الشُّكِّ فِي الْقَصْرِ أَعَادَ بِإِثْرِ كُلِّ حَضْرِيَّةٍ سَفَرِيَّةٍ وَثَلَاثًا كَذَلِكَ سَبْعاً وَأَرْبَعاً وَثَلَاثَ عَشْرَةً وَخَمْساً إِحْدَى وَعِشْرِينَ .

قوله : (وَفِي صَلَاتَيْنِ مِنْ يَوْمَيْنِ مُعَيَّنَتَيْنِ) ^(٥) لا يَخْرِي السَّابِقَةَ صَلَاةً وَأَعَادَ الْمُبْتَدَأَةَ

تصوره ظاهر ، إلا أن الذي يليق بفرض المسألة أن تكون معيتين بالتأنيث نعتاً لصلاتين لا

(١) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ١٢٩/١ : ١٣١ ، وتهذيب المدونة ، للبراذعي : ٢٩٦/١ ، وما بعدها ، والمقدمات المهملات ، لابن رشد : ٩٠/١ .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من أصل المختصر .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من المطبوعة .

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) .

(٥) في المطبوعة : (معيتين) .

ليومين ، ولو قدمه مع ذلك لكان أبين ، ففرض المسألة أن الصلاتين معيتان كظهر وعصر
إحدهما من يوم والأخرى من يوم آخر ، ولا فرق على مختار المصنف بين كون اليومين
معينين كسبت وأحد ، وكونهما غير معينين ، أما مع عدم التعيين فباتفاق ، وأما مع التعيين
فعلى المشهور على ما عند ابن الحاجب وغيره^(١) .
**وَصَلَّى فِي ثَلَاثِ مُرْتَبَةٍ مِنْ يَوْمٍ لَا يَعْلَمُ الْأُولَى سَبْعًا وَأَرْبَعًا ثَمَانِيًا وَخَمْسًا
تِسْعًا .**

قوله : (وَصَلَّى فِي ثَلَاثِ مُرْتَبَةٍ مِنْ يَوْمٍ لَا يَعْلَمُ الْأُولَى سَبْعًا وَأَرْبَعًا ثَمَانِيًا وَخَمْسًا
تِسْعًا) تصويره ظاهر ، فإن قلت : ولم تسكت هنا عن صلاتين مرتبتين ؟
قلت : لأنه ذكره أولاً إذ قال : وإن نسي سجدة أو سجدة فصلاهما صلى سبعا كما ذكر الواحدة إذ
قال : وإن جهل عين منسية مطلقا صلى خمسا . فضابطه أنه يصلي لو أخذه حسا ، ثم كلما زاد
واحدة في النسي زادها في المقضي ، فيصلي لاثنتين سبعا ، ولثلاث سبعا ، ولأربع ثمانية
ولخمس تسعا .

[فصل في أحكام السهو]

**سَنَ لِسَهْوٍ وَإِنْ تَكَرَّرَ يَنْقُصُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ أَوْ مَعَ زِيَادَةٍ سَجْدَتَانِ قَبْلَ سَلَامِهِ
وَبِالْجَامِعِ فِي الْجُمُعَةِ وَأَعَادَ تَشَهُدَهُ كَتَرَكَ جَهْرٍ وَسُورَةَ يَفْرُضُ وَتَشْهَدَيْنِ وَإِلَّا
فَبَعْدَهُ كَمَتَمَ لَشَكٍّ .**

قوله : (وَتَشْهَدَيْنِ) أي أن الشهادتين كالتكبيرتين ، يسجد لهما قبل السلام ، وعلى هذا
اختصر " المدونة " أبو سعيد^(٢) ، والشهد الواحد كالتكبير الواحدة لا يسجد له كما يأتي .
وقد تعقب القرافي تصوير السجود للشهادتين قبل السلام بأن السجود الأخير قبل
السلام [ذكر له]^(٣) قبل فوت محله فيفعل ، [و أجب بتصويره حيث يجلس ثلاثا في مسائل

(١) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ١٠١ .

(٢) انظر : تهذيب المدونة ، للبراذعي : ٣٠٢ / ١ ، ونصه : (ومن نسي تكبيرة أو سمع الله لمن حمده ، مرة فلا شيء عليه ، وإن

ترك اثنتين من ذلك أو الشهادتين سجد قبل السلام) .

(٣) في (ن) : (ذكره) .

اجتماع القضاء والبناء^(١). قال ابن عرفة: ولا يلزم ذلك من لفظ الأمهات، وطول في ذلك فانظره. وقرر ابن عبد السلام [السؤال]^(٢) بأنه قبل السلام لم يفت محل التشهد الثاني فيبقى التشهد الأول على انفراده، والمذهب أنه لا سجود على من تركه وحده قال: وأجيب^(٣) عنه بأن السجود إنما كان لنقصان التشهد الأول مع الزيادة الكائنة عن تأخير التشهد الثاني؛ إذ لا يقال: سها عنه إلا إذا تركه مطلقاً أو آخره عن مكانه.

وَمَقْتَصِرٌ عَلَى شَفْعٍ شَكَّ أَهْوَى بِهِ أَمْ يَوْتَرُ، أَوْ تَرَكَ سِرًّا يَفْرَضُ.

قوله: (وَمَقْتَصِرٌ عَلَى شَفْعٍ شَكَّ أَهْوَى بِهِ أَمْ يَوْتَرُ) تصوره [ظاهر]^(٤)، [١١/ب] ولما كان الحكم أن هذا الشاك يقتصر على الركعتين المتيقتين، فيسلم منهما على أنها شفعه، ويسجد ثم بعد ذلك يستأنف الوتر، عبر عنه بالمقتصر، كما أنه لما كان الذي قبله لا يقتصر على المتيقن، بل يأتي بما شك فيه، وبعد ذلك يسلم، عبر عنه بالتم، فحصل التقابل بين اللفظين في أوجز عبارة.

أَوْ اسْتَنَكَحَهُ الشُّكُّ وَلَهِيَ عَنْهُ، كَطُولٍ يَمَحُلُ لَمْ يَشْرَعْ بِهِ عَلَى الْأَظْهَرِ وَإِنْ بَعْدَ شَهْرٍ بِإِحْرَامٍ وَنَشْهَدُ وَسَلَامَ جَهْرًا وَصَمَّ إِنْ قَدَّمَ أَوْ أَخَّرَ لَا إِنْ اسْتَنَكَحَهُ السُّهُوُّ، وَيُطْلِمُ أَوْ شَكَّ هَلْ سَهَا أَوْ سَلَّمَ أَوْ سَجَدَ وَاحِدَةً فِي شَكِّهِ فِيهِ، هَلْ سَجَدَ اثْنَتَيْنِ أَوْ زَادَ سُورَةً فِي أَخْرِيْبِهِ أَوْ خَرَجَ مِنْ سُورَةٍ لِغَيْرِهَا أَوْ قَاءَ غَلَبَةً، أَوْ قَلَسَ، وَلَا لِفَرِيضَةٍ وَغَيْرِ مُؤَكَّدَةٍ كَنَشْهَدُ وَيَسِيرُ جَهْرًا أَوْ سِرًّا.

قوله: (وَلَهِيَ عَنْهُ) يجري فيه من البحث ما تقدم عند قوله في الطهارة: إلا المستنكح، ابن القوطية: وهيت عن الشيء ومنه هياناً: غفلت عنه.

وإِعْلَانٍ بِكَأَيَّةٍ.

قوله: (وإِعْلَانٍ بِكَأَيَّةٍ) الذي ينبغي أن يحمل عليه أنه ليس تكرار مع قوله قبله: (وَيَسِيرُ جَهْرًا وَسِرًّا)؛ لأن مراده بيسير الجهر والسر: ما لم يبالغ فيه منهما، ولو كان ذلك

(١) انظر: الذخيرة، للقرافي: ٢/٣١٢، ٣١٣.

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن٣).

(٣) في (ن١): (أجبت).

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن٣).

في كل القراءة ، على نحو ما في " مختصر " أبي محمد بن أبي زيد ، حسبما رجح في " توضيحه " في فهم كلام ابن الحاجب ^(١) ، ولكن يلزم عليه أن يكون سكت عن الإسرار بنحو الآية .
وإِعَادَةِ سُورَةٍ فَقَطْ لَهَا وَتَكْبِيرَةٍ ، وَفِي إِبْدَالِهَا بِسْمِ اللَّهِ لِمَنْ حَمَدَهُ وَعَكْسِهِ . تَأْوِيلَان .

قوله : **(وإِعَادَةِ سُورَةٍ فَقَطْ لَهَا)** الذي فسره به الشارح هو مراد المؤلف لا شك فيه ، إذ به قرر في " التوضيح " كلام ابن الحاجب معتمداً على قول ابن عبد السلام ، ورأى في الرواية أن الزيادة المذكورة في السورة خاصة أخفّ منها في مجموع أم القرآن مع السورة . انتهى .

وظاهر كلام ابن رشد وغيره : أن الفرعين معاً من أصل مختلف فيه وهو زيادة القرآن في الصلاة من غير تفريق بينهما . والله تعالى أعلم ^(٢) .
وَلَا لِإِدَارَةِ مُؤْتَمٍّ ^(٣) ، وَإِطْلَامٍ رِدَاءٍ ، وَسُتْرَةٍ فَقَطْ أَوْ كَمَشِيٍّ صَفَّيْنِ لِسُتْرَةٍ أَوْ فُرْجَةٍ أَوْ دَفْعٍ مَارٍّ أَوْ ذَهَابٍ دَابَّةً .

قوله : **(أَوْ كَمَشِيٍّ صَفَّيْنِ)** ظاهره أنه تحديد في المسائل الأربع بعده .
وَإِنْ يَجْنِبُ ، أَوْ قَهْقَرَةٍ وَفَنَمٍ عَلَى إِمَامِهِ إِنْ وَقَفَ ، وَسَدٍّ فِيهِ لَتَنَّاوِيٍّ ، وَنَفَثٍ يَثْوِي لِحَاجَةٍ كَتَنَحْنَمٍ ، وَالْمُخْتَارُ عَدَمُ الْإِبْطَالِ بِهِ لِغَيْرِهَا ، وَتَسْبِيحٍ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ لِضْرُورَةٍ ، وَلَا يَصَفَّقَنَّ .

(١) كلام ابن الحاجب في هذا : (ونحو الآية ويسير الجهر والإسرار مغضّر) . انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ١٠٤ .
(٢) قال الخطاب : (يعني أنه إذا قرأ السورة على غير سببها ثم تذكر فأعادها على سببها فلا سجود عليه ، وقوله فقط يفهم منه أن هذا الحكم يختص بإعادة السورة وخدّها) انظر مواهب الجليل : ٢٦ / ٢ ، وانظر كلام ابن رشد في المقدمات الممهّدات : ٨٨ / ١ .

(٣) أي تحويله من الوقف على يساره إلى يمينه ، كما ثبت في حديث ابن عباس رض الله عنهما : (قُفْتُ عَنْ يَسَارِهِ ، فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ) رواه البخاري في صحيحه برقم (٦٦٥) ، كتاب الجماعة والإمامة ، باب يقوم عن يمين الإمام بحذائه سواء إذا كانا اثنين .

قوله : (وإن يجنّب ، أو فمقرّة) صوابه قهقرى بألف التأنيث لا بتائه ^(١) .

وكلام لإصلاحها بعد سلام .

قوله : (وكلام لإصلاحها بعد سلام) أي : بعد سلام الإمام ، وكذا قيد في " التوضيح " الخلاف الذي بين ابن القاسم وابن كنانة وسحنون ، بما إذا وقع الكلام بعد أن سلّم الإمام معتقداً للتمام كما في الحديث ^(٢) ، قال : وأما إذ شك الإمام ، فحكى اللخمي والمازري في ذلك ثلاثة أقوال : " المشهور أنه لا يجوز له أن يسأل المأمومين كان في صلاة أو انصرف منها بسلام ، ثم حدث له الشك بعد سلامه " هذا لفظ المازري ، وعبر عنه اللخمي بالمعروف .

ووجهه أنه مع الشك مخاطب بالبناء على اليقين ، وقال أصبغ : يجوز السؤال بعد السلام خاصة ، وقال ابن عبد الحكم : يجوز قبل السلام وبعده . انتهى . وفي رسم إن أمكنني من سماع عيسى ، وسئل عن الإمام يصلي بالناس فيجلس في ثالثة ، أو يقوم إلى خامسة ، فيسبح به ، فلا يرجع ، فيكلمه إنسان ممن يصلي خلفه ؟ قال : قد أحسن وتتم صلاته .

قلت : وكذا لو سأل الإمام أتمت صلاته أم لا ؟ قال : نعم ، كذلك أيضاً .

قال ابن رشد : قوله : وكذا لو سأل الإمام أتمت صلاته ؟ قال : نعم ، كذلك أيضاً . ظاهره قبل السلام ، وهو بعيد إذ لا ضرورة بالإمام إلى السؤال قبل السلام هل أكمل صلاته أم لا ؛ لأن الواجب عليه إذا شك أن يني على اليقين إلا أن يسبح به فيرجع ، فإن سألهم [قبل] ^(٣) أن يسلم ، أو سلّم على شك [فقد أفسد الصلاة ، وإن سلّم على يقين ثم

(١) قال الخرشي ناقلاً مثل ما للشارح ومجيباً : (والصواب قهقرى بألف التأنيث لا بتائه كما عبر به في باب الحجج . . . وكثيراً ما يقع للمؤلف تدارك ما يقع منه من خلل ذكره في موضع قبله أو بعده في اللفظ أو في الحكم فنحن الله به ، وسمع بعض أن ذلك لغة) انظر : شرح الخرشي : ٤٠ / ٢ .

(٢) حديث ذي اليدين المشهور ، أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦٨٢) ، كتاب الجماعة والإمامة ، باب السهو في الصلاة والسجود له ، ومسلم في صحيحه برقم (٥٧٣) كتاب الصلاة ، باب السهو في الصلاة والسجود له .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (٣) .

شك^(١) [جازه أن يسألهم ، فينبغي أن يعدل بالكلام عن ظاهره ، ويقال : معناه إذا شك في إتمام صلاته بعد أن سلم على يقين ، وذلك بخلاف الذي يستخلف ساعة دخوله ، ولا علم له بما صلى الإمام ، فإنه يجوز له السؤال إذا لم يفهم بالإشارة ، على ما في سماع موسى بن معاوية ؛ إذ ليس عنده أصل يقين يبنى عليه^(٢) . انتهى .

وقال ابن عرفة : ولا صلاحها ، كإمام سلم من اثنتين ، ولم يفقه التسبيح ، فكلمه بعضهم ، فسأل بقيتهم فصدقوه ، أو زاد أو جلس في غير محل ولم يفقه فكلمه بعضهم ، فثالثها تصح في سهو السلام من اثنتين فقط ، ابن حبيب لمن رأي في ثوب إمامه نجاسة : أن يدنوا ويخبره كلاماً . سحنون : تبطل ولو كان لعدم إفهامه إشارة . انتهى مختصراً .

وبهذا يظهر أن قيد السلام ليس في كل محل . وبالله تعالى التوفيق .

وَرَجَعَ إِمَامٌ فَقَطَّ لِعَدْلَيْنِ ، إِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ إِلَّا لِكَثْرَتِهِمْ جَدًّا . وَلَا لِمَدِّ عَاطِسٍ ، أَوْ مَبْشَرٍ وَنَحَبٍ تَرَكَّهُ ، وَلَا لِجَائِزٍ ، كَانِصَاتٍ قَلٍ لِمَخِيرٍ ، وَتَرْوِيمٍ رِجْلَيْهِ ، وَقَتْلٍ عَقْرَبٍ [١/٩] تَرْيَحُهُ .

قوله : (وَرَجَعَ إِمَامٌ فَقَطَّ لِعَدْلَيْنِ) ظاهره : وإن لم يكونا مأموميه كما عند اللخمي ، وكأنه الراجح عند ابن الحاجب ؛ إذ قدمه ثم قال في مقابله : وقيل بشرط أن يكونا مأموميه^(٣) ، والمنسوب للمدونة " أن ذلك مشروط بأن يكونا مأموميه^(٤) ، وقد قال ابن عرفة في رجوع الشاك لعدلين ليسا في صلاته ، وينائيه على حكم نفسه نقلاً :
الأول : اللخمي عن المذهب وابن الجلاب عن أشهب^(٥) .

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن٣) .

(٢) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٥١ ، ٥٢ ، ٢ / ١٣٥ ، ١٣٦ .

(٣) نص ابن الحاجب بتمامه : (ويرجع الإمام إلى عدلين ، وقيل إلى عدل ما لم يكن عالماً ، وقيل بشرط أن يكونا مأموميه) انظر جامع الأمهات ، ص : ١٠٤ .

(٤) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ١٣٣ / ١ ونصها : (قال مالك : ولو أن رجلاً صلى وحده ، وقوم إلى جنبه ينظرون إليه ، فلما سلم قالوا له : إنك لم تصل إلا ثلاث ركعات . قال : لا يلتفت إلى ما قالوا ، ولكن لينظر إلى يقينه فيمضي عليه ولا يسجد لسهوه) .

(٥) قال ابن الجلاب : (وقال أشهب : إذا أخبره رجلان عدلان بما صلى رجوع إلى قولهما) . انظر التفرع ، لابن الجلاب : ١ / ١٠٤ .

والثاني : للمدونة " والعتيبي عن ابن القاسم . انتهى .

وقد يقال : إن تخصيص المصنف الإمام فقط مشعر بكونه مأموميه ، فيكون على مذهب " المدونة " إلا أنه بعيد من كلامه في " التوضيح " .

وَإِشَارَةُ لِسْلَامٍ ، أَوْ حَاجَةٍ .

قوله : (وَإِشَارَةُ لِسْلَامٍ) [أي : لرد سلام] ^(١) ، قال في " المدونة " : وليرد مشيراً بيده أو برأسه ^(٢) ، والابتداء به مما انفرد به ابن الحاجب ^(٣) ، قال ابن هارون : لم أر ذلك لغيره وتركه عندي أصوب ، وقال ابن عبد السلام : وفي النفس شيء من الإشارة بابتداء السلام ، على أن المصنف قرره في " التوضيح " كأنه قبله .

لَا عَلَى مُشَمَّتٍ كَأَنبَيْنِ لَوْجَمٍ وَبُكَاءٍ تَخَشُّعٍ . وَإِلَّا فَكَالْكَلَامِ كَسْلَامٍ عَلَى مُفْتَرَضٍ وَلَا لِنَبَسٍ ، وَفَرْقَعَةٍ أَصَايِمَ ، وَالتَّغَاتِ بِهَا حَاجَةٍ ، وَتَعَمُّدٍ بَلَمَ مَا بَيْنَ أَسْنَانِهِ وَحَكِّ جَسَدِهِ ، وَذِكْرٍ قَصْدِ التَّفْهِيمِ بِهِ بِمَحَلِّهِ وَإِلَّا بَطَلَتْ كَفْتَحٍ عَلَى مَنْ لَيْسَ مَعَهُ فِي صَلَاةٍ عَلَى الْأَصَمِّ ، وَبَطَلَتْ بِقَمَقَمَةٍ .

قوله : (كَأَنبَيْنِ لَوْجَمٍ) صوابه : وكأنين [١٢ / أ] بالواو عطفاً على قوله : كإنصات ؛ إذ هو مما اندرج تحت قوله : (وَلَا لِهَائِلٍ) ^(٤) وأما قوله بعد : (كسْلَامٍ عَلَى مُفْتَرَضٍ) فلا يليق به الواو ؛ لأنه مشبه به في الجواز فقط لا في الجواز ، وإسقاط السجود .

وَنَمَادَى الْمَأْمُومِ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى التَّرْكِ كَتَكْبِيرَةٍ لِلرُّكُوعِ بِهَا نِجَةٌ إِحْرَامٍ ، وَذِكْرٍ قَائِتَةٍ . وَيُحَدِّثُ ، وَيَسْجُدُ بِهِ لِفَضِيلَةٍ أَوْ لِنَكْبِيرَةٍ .

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن ١) .

(٢) النص أعلاه لتهذيب المدونة ، للبراذعي : ٢٦٨ / ١ ، والمدونة ، لابن القاسم : ٩٩ / ١ .

(٣) قال ابن الحاجب : (والقليل جداً مغفّر ولو كان إشارة لسلام أورد) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ١٠٢ .

(٤) لم يسلم الشراح هذا المأخذ للمؤلف ، واستبعده بعضهم قال الخرشي : (تَشْيِيهِ فِي عَدَمِ السُّجُودِ لَا فِي الْجَوَازِ ؛ لِأَنَّ هَذَا وَقَعَ مِنْهُ غَلَبَةٌ فَلَا يَتَّصِفُ بِجَوَازٍ وَلَا غَيْرِهِ ؛ فَلِذَا حَسَنُ التَّشْيِيهِ مِنَ الْمُؤَلَّفِ (خليل) دُونَ الْعَطْفِ ، فَفِي كَلَامِ ابْنِ غَازِي نَظَرٌ) ، واستحسنه بعضهم كالدردير الذي نقل كلام الخرشي بنصه وقال : (تشبيه في عدم السجود لا في الجواز ، لأن ما وقع غلبة لا يوصف بجواز ولا غيره ، فلذا حسن من المصنف التشبيه دون العطف) انظر : الشرح الكبير : ٢٤٠ / ١ ، وتابع الدسوقي شيخه في ذلك ، وصرح بأنه رد على ابن غازي . ٢٤٠ / ١ .

قوله : (كَتَكْبِيرَةِ الرُّكُوعِ بِلا بَيَّةٍ إِحْرَامٍ ، وَذِكْرِ فَائِتَةٍ) شبه هاتين المسألتين بمسألة القهقهة في تمادي المأموم وقطع غيره ؛ ولذلك لم يعطفها على قوله : (بِقَهْقَهة) ، بل قرن الأولى بكاف التشبيه ، وجرد الثانية من الباء ، فلما رجع للمعطوفات على القهقهة كرر الباء فقال : و(بِحَدَث ... إلى آخره) ، وكرر الثانية ، وإن تقدمت في فصل الفوائت قصداً لجمع النظائر الثلاث المسماة بمساجين الإمام^(١) ، المبنية على الاستحسان [وفي معنى ذكر الفائتة في الصبح بدليل قوله بعد : (وَنَحْبُ قَطْمَا لَهُ لَعْدٌ لَا مَوْتُمْ)]^(٢) . ، فقد أجاد ما شاء برّد الله تعالى ضريحه ، ولقد أحسن القائل :

وَكَمْ عَائِبٌ لَيْلَى وَلَمْ يَزْ وَجْهَهَا فَقَالَ لَهُ الْحِزْمَانُ حَسْبُكَ مَا فَاتَا
وَيَمْشِغِلُ عَنْ قَرَضٍ ، وَعَنْ سُنَّةٍ يُعِيدُ فِيهِ الْوَقْتِ ، وَيَزِيَادَةُ أَرْبَعِ كَرَكَمَتَيْنِ
فِي الثَّنَائِيَّةِ .

قوله : (وَيَمْشِغِلُ عَنْ قَرَضٍ ، وَعَنْ سُنَّةٍ يُعِيدُ فِيهِ الْوَقْتِ) مشغل : اسم فاعل من اشغل رباعياً ، وهي لغة رديئة ، قاله الجوهري وابن القوطية^(٣) : ومثله ما تقدم في السترة ، قال في كتاب الطهارة من " المدونة " : ومن أصابه حقن أو قرقرة فإن كان ذلك خفيفاً فليصل ، وإن كان مما يشغله أو يُعَجِّلُهُ فِي صَلَاتِهِ فَلَا يَصِلِي حَتَّى يَقْضِي حَاجَتَهُ ، فَإِنْ صَلَّى بِذَلِكَ أَحْبَبْتُ لَهُ الْإِعَادَةَ أَبَدًا ، وَلَمْ يَحْفَظْ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ [مَالِك]^(٤) فِي الْغُثَيَانِ شَيْئًا^(٥) . فحمل عياض الإعادة على الاستحباب ، وقال الباجي : عن بعض الأصحاب : ما خف

(١) مَسَاجِينَ الْإِمَامِ أَرْبَعَةٌ : مَنْ ذَكَرَ الْوُتْرَ خَلْفَ الْإِمَامِ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ ، وَمَنْ ضَحَكَ فِي الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى التَّرْكِ ، وَمَنْ لَمْ يُكَبِّرْ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ ، وَإِنَّمَا كَبَّرَ قَاصِدًا بِتَكْبِيرِهِ الرُّكُوعَ ، وَمَنْ نَفَخَ فِي الصَّلَاةِ عَمْدًا أَوْ جَهْلًا خَلْفَ الْإِمَامِ . انظر : الفواكه الدواني ، للنفراوي : ٢٠٢ / ١ .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من (٢ن) ، و(٣ن) .

(٣) قال الخرشي (ولعله تعقب لكلام المؤلف) : (مُشْغِلٌ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ أَشْغَلَ رُبَاعِيًّا ، وَهِيَ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ وَالْقَصِيحُ شَاغِلٌ ؛ لَكِنْ نَقَلَ صَاحِبُ الْقَامُوسِ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ ، وَصَلَّرَ بِأَنَّهُ لُغَةٌ جَيِّدَةٌ وَتَنَى بِالْقَوْلِ بِأَنَّهَا لُغَةٌ قَلِيلَةٌ وَتَلَّتْ بِأَنَّهَا لُغَةٌ رَدِيئَةٌ) انظر : شرح الخرشي : ٥٩ / ٢ ، وراجع تعليق العدوي عليه . قلت : ونص القاموس : (وَأَشْغَلُهُ لُغَةٌ جَيِّدَةٌ ، أَوْ قَلِيلَةٌ أَوْ رَدِيئَةٌ) . انظر القاموس المحيط ، للفيروز آبادي ، ص : ١٣١٧ .

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من (٣ن) .

(٥) النص أعلاه لتهديب المدونة ، للبرادعي : ٢٠١ / ١ ، وانظر : المدونة ، لابن القاسم : ٣٤ / ١ .

صلى به وإن ضم بين وركيه قطع ، فإن تَمَادَى أعَادَ في الوقت ، وإن شغله وأعجله فأبداً^(١) ، وقال اللخمي : هذا والغثيان أو ما يوهمه إن خَفَّ استَحَبَّ زواله قبلها ، وإن صلى به أجزأته ، وإن أعجله وخَفَّ شغل قلبه أعَادَ في الوقت ، وإن لم يدر كيف صلى فأبداً . وعلى هذه النقول اقتصر ابن عرفة .

وقال ابن بشير : إن شغله عن الفرائض أعَادَ أبداً ، وعن السنن ففي الوقت ، ويجري على ترك السنن متعمداً أو عن الفضائل ، لا شيء عليه . ابن عبد السلام ، وهذا كلام لا بأس به في فقه المسألة . انتهى . وهو الذي اعتمده المصنف هنا .

وَيَنْعَمُ كَسَجْدَةٍ ، أَوْ نَفْخٍ ، أَوْ أَكْلٍ ، أَوْ شُرْبٍ ، أَوْ قِيٍّ ، أَوْ كَلَامٍ ، وَإِنْ يَكُرُّهُ ، أَوْ وَجِبَ لِإِنْفَازِ أَعْمَى ، إِلَّا لِإِصْلَاحِهَا فَيَكْثِيرُهُ ، وَيَسْلَمُ ، وَأَكْلٍ ، وَشُرْبٍ ، وَفِيهَا إِنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ انْجَبَرَ ، وَهَلْ اخْتَلَفَ أَوْ لَا لِإِسْلَامِ فِيهِ الْأُولَى أَوَّلِ الْجَمْعِ ؟ تَأْوِيلَانِ .

قوله : (وَيَنْعَمُ كَسَجْدَةٍ ، أَوْ نَفْخٍ ، أَوْ أَكْلٍ ، أَوْ شُرْبٍ ، أَوْ قِيٍّ ، أَوْ كَلَامٍ) التعمد منسحب على هذه الأمور كلها ؛ ولذلك أسقط فيها باء الجر بخلاف قوله : (ويسلم) وما بعده .

وَيَانْصِرَافٍ لِحَدَثٍ ثُمَّ تَبَيَّنَ نَفْيُهُ ، كَمُسْلِمٍ شَكَّ فِي الْإِتِمَامِ ثُمَّ ظَهَرَ الْكَمَالُ عَلَى الْأَظْهَرِ ، وَيَسْجُودُ الْمَسْبُوقِ مَعَ الْإِمَامِ بَعْدِيًّا أَوْ قَبْلِيًّا إِنْ لَمْ يَلْحَقْ رَكْعَةً وَإِلَّا سَجَدَ ، وَلَوْ تَرَكَ إِمَامَهُ أَوْ لَمْ يَدْرِكْ مُوجِبَهُ وَأَخَّرَ الْبَعْدِيَّ ، وَلَا سَهْوٍ عَلَى مُؤْتَمِّ حَالَةٍ الْقُدْوَةِ ، وَيَتْرَكَ قَبْلِيٍّ عَنْ ثَلَاثِ سَنَنْ وَطَالَ ، لَا أَقَلَّ ، فَلَا سَجُودَ .

قوله : (كَمُسْلِمٍ شَكَّ فِي الْإِتِمَامِ ثُمَّ ظَهَرَ الْكَمَالُ عَلَى الْأَظْهَرِ) تقدمت الإشارة إليه في باب الطهارة عند قوله : (وإن شك في صلاته ثم بان الطهر لم يحد)^(٢) .

وَإِنْ ذَكَرَهُ فِي صَلَاةٍ وَبَطَلَتْ ، فَكَذَا كَرِهًا ، وَإِلَّا فَكَبَعَضُ .
قوله : (وإن ذكره في صلاة) الضمير المفعول في " ذكره " يعود على القبلي الذي عن

(١) انظر : المتقى ، للباقي : ٢٩١ / ١ .

(٢) انظر ما نقله في هذا الموطن عن : المتقى ، للباقي : ٣٠٤ / ١ ، والنوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ٣٤٠ / ١ ، والبيان

والتحصيل ، لابن رشد : ٥ / ٢ ، ٨٢ / ٢ .

ثلاث سنن بدليل قوله : (ويطلت) ، وقد قال ابن يونس : إن كانتا قبل السلام وهما مما لا تفسد الصلاة بتركهما ، فكالتين بعد السلام لا يفسد بذكرهما واحدة من الصلاتين .

فَمِنْ فَرَضٍ إِنْ أَطَالَ الْقِرَاءَةَ أَوْ رَكَعَ بَطَلَتْ ، وَأَتَمَّ النِّفْلَ وَقَطَعَ غَيْرَهُ .

قوله : (فَمِنْ فَرَضٍ إِنْ أَطَالَ الْقِرَاءَةَ أَوْ رَكَعَ بَطَلَتْ ، وَأَتَمَّ النِّفْلَ وَقَطَعَ غَيْرَهُ) ليس على إطلاقه ، بل نص ابن يونس على أنه إن كان في بقية من الوقت أتم النفل ركع أو لم يركع ، وإن ضاق الوقت قطع إن لم يركع قال : ويصير كمن ذكر فريضة ذهب وقتها في نافلة وليس قوله : (وقطع غيره) أي : الفرض على إطلاقه ، بل قال ابن يونس : إن كان مع إمام تمادى فإذا سلم أعادها .

وَنُذِبَ الْإِشْفَاعُ إِنْ عَقَدَ رُكْعَةً وَإِلَّا رَجَعَ بِلاَ سَلامٍ ، وَمِنْ نَفْلِ فِيهِ فَرَضٌ تَمَادَى كَفِي نَفْلٍ إِنْ أَطَالَهَا أَوْ رَكَعَ ، وَهَلْ يَتَعَمَّدُ تَرْكُ سُنَّةٍ ، أَوْ لَا وَلَا سَجُودَ ؟ خِلَافٌ ، وَيَتْرَكُ رُكْنَ فَطَالَ ، كَشَرَطٍ وَتَدَارَكَهُ ، إِنْ لَمْ يُسَلِّمْ .

قوله : (وَإِلَّا رَجَعَ بِلاَ سَلامٍ) يريد : وإن كان مأموماً بخلاف الذي قبله ، وقد قال في " المدونة " : قال ابن القاسم : وإن كانتا قبل السلام وهما من فريضة ، ومما تعاد بنسيانها الصلاة ، فذكرهما بقرب صلاته في فريضة أو نافلة رجع إليهما بغير سلام ، كان وحده أو مع إمام ، هكذا اختصرهما ابن يونس ، وهو أتم من اختصار أبي سعيد ^(١) ؛ ولهذا قال ابن عرفة : فرض في فرض فيها إن قرب سجد ولو كان مأموماً .

وَلَمْ يَعْقِدْ رُكُوعاً وَهُوَ رَفَعُ رَأْسٍ ، إِلَّا لَتَرْكٍ وَكُوعٍ ، فَبِالْأَنْحَاءِ كَسْرٌ وَتَكْثِيرٌ عِيدٍ ، وَسَجْدَةٌ تِلَاوَةٍ ، وَذِكْرٌ بَعْضٍ ، وَإِقَامَةٌ مَغْرِبٍ عَلَيْهِ وَهُوَ بِهَا .

قوله : (وَهُوَ رَفَعُ رَأْسٍ ، إِلَّا لَتَرْكٍ وَكُوعٍ ، فَبِالْأَنْحَاءِ كَسْرٌ وَتَكْثِيرٌ عِيدٍ ،

(١) نص اختصار أبي سعيد : (وإن كانت قبل السلام وهما من فريضة فذكرهما بقرب صلاته رجع إليهما بغير سلام ، وإن أطال القراءة في هذه الثانية أو ركع بطلت الأولى ، فإن كانت هذه الثانية نافلة أتمها ، وإن كانت فريضة قطع إلا أن يعقد منها ركعة فيشفعها استحباباً ثم يصلي الأولى والثانية .

وإن كانت قبل السلام وهما من نافلة فذكرهما قبل أن يتباعد وهو في نافلة أخرى رجع إن لم يركع من الثانية شيئاً فسجد ما كان عليه ، وتشهد وسلم وابتدأ النافلة التي كان فيها إن شاء) انظر : تهذيب المدونة ، للبراذعي : ٣٠٥ / ١ .

(٢) في أصل المختصر لدينا ومطبوعته ، والشروح الأخرى : (كسر) .

وَسَجْدَةٍ ثَلَاثَةٍ ، وَذِكْرٍ بَعْضٍ ، وَإِقَامَةٍ مَغْرِبٍ عَلَيْهِ وَهُوَ بِهَا) هذه ست نظائر وفي ضمنها أربع : فالسر والجهر والتكيس في ضمن السورة ؛ لأنهن أخف منها ، فهن أحري أن يفتن بوضع اليدين على الركبتين ، وذكر السجود القبلي القادح تركه في ضمن ذكر البعض كما تقدم ، فالمجموع عشر .

تنبيه :

قال في " التوضيح " : وقد يقال : لا نسلم أن ابن القاسم يرى هذا انعقاداً ، وإنما قال بالفوات لأحد أمرين : إما لخفة المتروك كترك السورة والجهر ، وإما لعدم الفائدة ، كمن ذكر أنه نسي ركوع الأولى وهو رافع ، فإن رجوعه إلى الأولى لا فائدة فيه إذ لا يصح له [١٢/ب] إلا ركعة ، ألا ترى أنهم قالوا فيمن ترك الجلوس ، وفارق الأرض بيديه وركبتيه : أنه لا يرجع ؛ مع كونه لم تنعقد له ركعة بل هنا أولى ؛ لأنه هنا قد تلبس بركن وتارك الجلوس لم يتلبس إلى الآن به .

وَبَنَى إِنْ قَرُبَ وَلَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ - بِإِحْرَامٍ ، وَلَمْ تَبْطُلْ بِتَرْكِهِ ، وَجَلَسَ لَهُ عَلَى الْأَظْهَرِ .

قوله : (وَجَلَسَ لَهُ عَلَى الْأَظْهَرِ) أي : وجلس لأجل الإحرام ليأتي به في حالة الجلوس التي فارق منها الصلاة ، على ما استظهر ابن رشد إذ قال في " المقدمات " : إنما الصواب أن يجلس ثم يكبر فيني ، وبسط القول فيها على ما يجب ^(١) ، وأما قول ابن الحاجب : وعلى الإحرام ففي قيامه له قولان ، وعلى قيامه ففي جلوسه بعده ، ثم ينهض فيتم قولان ^(٢) . فقال في " التوضيح " : قوله : ففي قيامه نحوه لابن بشير وابن شاس ^(٣) ، وظاهره أن القولين جاريان ولو كان جالسا ، قال ابن عبد السلام وابن هارون : وليس بصحيح وإنما القولان في حق من تذكر بعد أن قام هل يطلب بالجلوس وهو قول ابن شبلون ؛ لأنها

(١) انظر المقدمات الممهدة ، لابن رشد : ٧٦/١ ، ٧٧ .

(٢) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ١٠٤ .

(٣) انظر : عقد الجواهر الثمينة ، لابن شاس : ١/١٢٠ قال فيه : (إذا قلنا : يحرم ، فهل يحرم قائما كالإحرام الأول ، أو جالسا ؛ لأنها الحالة التي فارق فيها الصلاة ؟ قولان : حكى الأول عن بعض المتقدمين ، والثاني لابن شبلون) .

الحالة التي فارق عليها الصلاة ، وهو الأصل ، أو يجوز له أن يحرم وهو قائم ؛ ليكون إحرامه بالفور ، وهو قول قدماء أصحاب مالك ، وعلى القيام فهل يجلس بعد ذلك أم لا ؟ قَوْلَانِ .

وأما من تذكر وهو جالس ، فإنه يحرم كذلك ، ولا يطلب منه القيام اتفاقاً ، والقول بأنه يكبر ثم يجلس لابن القاسم ، والقول بأنه يكبر ولا يجلس لابن نافع ، وأشار المازري إلى بنائهما على الحركة إلى الركن هل هي مقصودة أم لا ، وأنكر ابن رشد أن يكون مانسب لابن القاسم في المذهب ، ووهم^(١) من نقل ذلك عنه وليس بصحيح ؛ لأن عبد الحق والباجي وغيرهما نقلوا ذلك عنه^(٢) . انتهى .

وذكر ابن عرفة في صفة البناء طرقاتها : ظاهر قول ابن بشير وابن شاس^(٣) ، وناقش ابن عبد السلام بما يوقف عليه في كتابه .
وَأَعَادَ تَارِكُ السَّلَامِ التَّشَهُدَ .

قوله : (وَأَعَادَ تَارِكُ السَّلَامِ التَّشَهُدَ) يريد بعد طول لا يمنع البناء ، فارق الموضع أم لا ، وهذا أحد القولين ، وقيل : لا يعيد التشهد .

وَسَجَدَ إِنْ انْحَرَفَ عَنِ الْقِبْلَةِ وَرَجَعَ تَارِكُ الْجُلُوسِ الْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يَفَارِقِ الْأَرْضَ بِيَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ ، وَلَا سُجُودَ إِلَّا قَلًا ، وَلَا تَبْطُلُ إِنْ رَجَعَ .

قوله : (وَسَجَدَ إِنْ انْحَرَفَ^(٤)) أي : إن انحرَفَ عن القبلة استقبل وسلم وسجد بعد السلام وإن لم يفارق الموضع ، ولا طال الطول المذكور ، فالشرط راجع للسجود لا للتشهد ، فالسجود يجب بمجرد الانحراف بخلاف إعادة التشهد ، هذا هو المساعد

(١) في (ن٣) : (وهو وهم) .

(٢) انظر : المستقى ، للباجي : ٨٦ / ١ ، والنوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ٣٦٠ / ١ ، وجامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ١٠٤ ، والذخيرة ، للقرافي : ٣٢٠ / ٢ .

(٣) انظر : عقد الجواهر الثمينة ، لابن شاس : ١٢٠ / ١ ، ١٢١ قال : (إذا قلنا : يحرم قائماً ، فهل يجلس بعد ذلك القيام ؟ قال ابن القاسم : " يجلس ليأتي بالنهضة التي فعلها أولاً في الصلاة " . وروى ابن نافع : لا يجلس ، وقال : إن النهضة غير مقصودة في نفسها ، وقد فات محلها بالقيام ، فلا يعود إليها) .

(٤) في (ن١) : (انحرَفَ عن القبلة) .

للنصوص ؛ فقد قال اللخمي : إن ذكره وهو بموضعه استقبال القبلة وسلم ، ولم يكن عليه أن يكبر ، ولا أن يتشهد ، ويسجد لسهوه بعد السلام ، واختلف إذاً فارق الموضع هل يكبر ؟ وهل يكون تكبيره وهو قائم أو بعد أن يجلس ؟ وهل يتشهد ونحوه ؟

في " التوضيح " مع أن لفظه هنا : يحتمل رجوع الشرط للأمرين كما يعطيه قوله في " التوضيح " في قول ابن الحاجب ، فإن قرب جداً فلا تشهد ولا سجود ، وإنما هذا إذا لم ينحرف عن القبلة ^(١) . والله تعالى أعلم .

وَلَوْ اسْتَقَلَّ وَتَبِعَهُ مَأْمُومُهُ وَسَجَدَ بَعْدَهُ كَنَفَلٍ لَمْ يَعْقِدْ ثَالِثَةً ، وَإِلَّا كَمَلَ أَرْبَعًا وَفِي الْخَامِسَةِ مُطْلَقًا .

قوله : (وَتَبِعَهُ مَأْمُومُهُ) أي تبعه في القيام ، وفي الرجوع بعد الاستقلال ، ولو كان المأموم قد استقل ، فإذا لم يقم المأموم حتى رجع الإمام فأحرى أن يبقى على جلوسه ، هذا هو الآتي على رواية ابن القاسم ؛ حيث جعل فيها السجود بعدياً ، والجلوس معتداً به حسبما أشار إليه سند بن عنان ، وقبله القرافي وتلميذه ابن راشد القفصي ، والمصنف في " التوضيح " ، ولم يعرج عليه ابن عرفة ^(٢) .

وَسَجَدَ قَبْلَهُ فِيهِمَا .

قوله : (وَسَجَدَ قَبْلَهُ فِيهِمَا) أي : في مسألة الذي كمل أربعاً ، ومسألة الذي رجع من الخامسة ، وعليه اختصرهما أبو سعيد ^(٣) ، واختلف في توجيهه في الأولى فقال الأبهري وابن شبلون [و أبو محمد] ^(٤) : لأنه نقص السلام . وقال ابن مسلمة والقاضي إسماعيل : لأنه نقص الجلوس ، واختاره ابن الكاتب والقاسبي واللخمي ، ونقض اللخمي التعليل

(١) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ١٠٤ ، وقد نقل الخطاب كلام المؤلف هنا بلفظه ، وأضاف له تقييداً مهماً . قف على تمامه في مواهب الجليل : ٣٣٦ / ٢ .

(٢) انظر : الذخيرة ، للقرافي : ٣٧١ / ٢ .

(٣) نص أبي سعيد : (ومن قام في نافلة من اثنتين ساهياً فليرجع ما لم يركع ، فإن ركع فقد اختلف قوله فيه ، وأحب إلي أن يرجع ما لم يرفع رأسه من الركوع ويسجد بعد السلام ، وإن رفع رأسه منها أتى برابعة وسجد قبل السلام ، فإن سها عن الإسلام حتى صلى خامسة رجع متى ما ذكر ، ويسجد قبل السلام) انظر : تهذيب المدونة ، للبراذعي : ٣٠٦ / ١ .

(٤) ما بين المتكوفتين ساقط من الأصل .

الأول بلزومه فيمن صلى الظهر خمساً ، قال ابن عرفة : يردّ باستقلال الركعتين في النفل ونفيه في خامسة الظهر ، ولا ينقض بأن السلام فرض ، ولا يجبر بسجود ؛ لأن رعي كون النفل أربعاً يُصير سلام الركعتين كسنة ، وفرع على كونه قبل أو بعد كون الأربع في قيام رمضان ترويحتين أو ترويحة ، ويردّ بأن المعتبر فيه عدد الركعات ، وهي معتبرة مُطلقاً ، وإلا أمر بالرجوع بعد الثالثة . انتهى . وتوجيهه في الثانية قريب من هذا .

وتارك ركوع يرجع قائماً . ونُدب أن يقرأ ، وسجدة يجلس لا سجدة يجلس [٩/ب] ، ولا يجبر ركوع أولاه بسجود ثانيته ، وبطلان أربع سجدة من أربع ركعات الأول ورجعت الثانية أولى ببطلانها إحدً وإمام ، وإن شك في سجدة لم يدر محلها سجدها ، وفي الأخيرة بأنني بركعة وقيام ثالثة بثلاث ، ورابعة بركعتين ، وتشهد .

قوله : (وسجدة يجلس) أي : وتارك سجدة يجلس ، ثم يسجد ، هذا مختاره من القولين ، وظاهره كان جلس أولاً أو لم يجلس ، وهو ظاهر إطلاق غيره ، وقد قيده في " التوضيح " بها إذا لم يكن جلس ، قال : وأما لو جلس أولاً لخر من غير جلوس اتفاقاً . انتهى . فتأمل مع تعليله بقصد الحركة للركن .

وإن سجد إمام [واحدة وقام] ^(١) لم يتبع ، وسبب به ، فإذا خيف عقده قاموا ، فإذا جلس قاموا كقعوده بثالثة .

قوله : (وإن سجد إمام واحدة [وقام] ^(٢) لم يتبع ، وسبب به ، فإذا خيف عقده قاموا ، فإذا جلس قاموا كقعوده بثالثة) أي : كما يقومون إذا قعد في التي هي ثالثة في نفس الأمر ؛ لاعتقاده أنها رابعة ، وسكت عن مساعدتهم له في ترك الجلوس على الثانية في نفس الأمر لاعتقاده أنها ثالثة لوضوحه .

(١) في مخطوطة المختصر بمركزنا والمطبوعة : (سجدة) وفي هامش المخطوطة استدرك قوله : (وقام) ، وسقطت أيضاً في إحالة المؤلف عليها فيما بعد عند شرحه لقوله : (وهل كذا إن لم يعلم . . .) وبعض الشروح على ثبوتها ، والبعض الآخر على سقوطها ، وتأويلها في ضمن الشروح التي سقطت منها .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) ، و(ن) (٣) .

تكميل :

قال ابن عرفة ونقل ابن عبد السلام عن ابن القاسم : [١٣/أ] إن خافوا^(١) عقده سجدوها : أعرفه دون استحباب إعادتهم . انتهى ، ويأتي قول ابن القاسم . وقال في " التوضيح " : وأصل هذه المسألة لسحنون يعني : في " النوادر " ^(٢) وفيها نظر ؛ لأنهم متعمدون لإبطال الأولى بتركهم السجود ، ومن تعمد إبطال ركعة من صلاته بطل جميعها ، ولو قيل : إنهم يسجدون سجدة ويدركون الثانية معه فتصح لهم الركعتان - ما بُعد .

فإن قيل : في ذلك مخالفة للإمام لأن الإمام قائم وهم جلوس وقضاء في حكمه وهما غير جائزين ؟

فالجواب : أما المخالفة فهي لازمة لهم أيضاً ؛ لأن الإمام قائم وهم جلوس . وأما القضاء في حكم الإمام فقد أجزأ مثله في الناعس والغافل والمزحوم خوفاً من إبطال الركعة ، فكذلك هنا . انتهى .

وقد يفرق بأن الناعس ومن معه فعل السجدة أمامهم وهذا لم يفعلها ؛ على أن ابن رشد قال في رسم باع شاة من سماع عيسى : إذا نسي الإمام سجدة من الأولى فتبعه قوم عامدون وقوم ساهون وسجدوها قوم وفاته فعلها فقد اختلف في الساجدين على ثلاثة أقوال :

الأول : أن السجدة تجزيهم ، وتصح لهم الركعة ، فيجلسون في قيامه لرابعته حتى يسلم بهم ، ويسجد قبل [إن ذكر بعد]^(٣) عقد الثالثة وبعد إن ذكر قبله ، وهو قول ابن القاسم في هذه الرواية ، وهو أضعفها ؛ ولهذا قال : وأحب إليّ لو أعادوا الصلاة .

الثاني : بطلان صلاتهم لاعتدادهم بالسجدة ، وهم إنما فعلوها في حكم الإمام ولمخالفتهم إياه في النية في أعيان الركعات ؛ لأن صلاتهم تبقى على بنيتها ، وتصير للإمام ومن سهى معه الركعة الثانية أولى والثالثة ثانية والرابعة ثالثة ، وهو قول أصح .

(١) في ن ٢ : (خالفوا) .

(٢) انظر : النوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ١ / ٣٨٧ ، ٣٨٨ .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن ٣) .

الثالث : أن السجود لا يجزيهم ، وتبطل عليهم الركعة كما بطلت على الإمام ومن معه ويتبعونه في صلاته كلها وتجزئهم ، حكاه ابن المواز .

وعلى الأول لو ذكروا قبل فواتها فقال أصبغ : يسجدونها معه ، وأباه ابن القاسم ، والساھون كإمامهم ، والتابعون له على ترك السجدة عالين بسهوه قال في الرواية : إن صلاتهم منتقضة ، ويتخرج على ما في " الموازية " أن تبطل عليهم الركعة ، ولا تنتقض الصلاة ؛ لأن السجدة إذا كانت على مذهبه لا يجزئهم فعلها فلا يضرهم تركها .

وأما إذا سها الإمام عنها وحده فلا يخلوا من خلفه من حالين :

أحدهما : أن يسجدوا لأنفسهم . والثاني : أن يتبعوه على ترك السجدة عالين بسهوه ، فأما إن سجدوا لأنفسهم ، ولم يرجع الإمام إلى السجدة حتى فاته الرجوع إليها بعقد الركعة التي بعدها فركعة القوم [صحيحة] ^(١) باتفاق ، ويقضي الإمام تلك الركعة بعينها التي أسقط منها السجدة في آخر صلاته ، وهم جلوس ثم يسلم بهم ويسجد بعد السلام . واختلف إذا ذكر الإمام قبل أن يركع فرجع إلى السجود : هل يسجدون معه ثانية أم لا ؟ على قولين . وأما إن تبعوه على ترك السجود عالين بسهوه فصلاتهم فاسدة باتفاق . انتهى مختصراً ^(٢) .

وقبله ابن عرفة وإن كان المصنف استشكله في " التوضيح " عند كلامه على إمام قام إلى خامسة ، وإنما قال ابن رشد : يقضي [الإمام] ^(٣) تلك الركعة بعينها ... إلى آخره ؛ لأنه صار بمنزلة المستخلف المدرك .

وقد ذكر اللخمي عن محمد نحوه : في إمام ذكر في تشهد الرابعة سجدة من الأولى ، وكان القوم سجدوها ثم قال : فصار الإمام بمنزلة المستخلف بعد ركعة [على ذاك كله] ^(٤) .

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن٣) .

(٢) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٦٣ / ٢ ، ٦٤ .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن١) .

(٤) ما بين المعكوفتين زيادة من (ن٣) .

وفي "الأجوبة" : أن الإمام إذا شاركه القوم أو بعضهم في إسقاطها فهو كالفد في البناء ، وإلا فكالماموم في القضاء ، فاستشكال "التوضيح" غير صحيح ، وقد لوح المصنف بمثل هذا بقوله فيما يأتي إلا أن يجمع مأمومه^(١) على نفي الموجب ، وهناك نقل عليه كلام ابن يونس إن شاء الله - تعالى - فقف على ذلك كله وبالله - تعالى - التوفيق .

فَإِذَا سَلَّمَ أَتَوْا بِرَكْعَةٍ ، وَأَمَّهُمْ أَحَدُهُمْ ، وَسَجَدُوا قَبْلَهُ وَإِنْ زُوِّجَ مُؤْتَمٌّ عَنْ رُكُوعٍ أَوْ نَعَسَ أَوْ نَحْوَهُ اتَّبَعَهُ فِي غَيْرِ الْأُولَى ، مَا لَمْ يَرْفَعْ مِنْ سَجُودِهَا ، أَوْ سَجَدَ فَإِنْ لَمْ يَطْمَحْ فِيهَا قَبْلَ عَقْدِ إِمَامِهِ تَمَادَى وَقَضَى رَكْعَةً ، وَإِلَّا سَجَدَهَا ، وَلَا سَجُودَ عَلَيْهِ إِنْ تَبَيَّنَ .

قوله : (فَإِذَا سَلَّمَ أَتَوْا بِرَكْعَةٍ ، وَأَمَّهُمْ أَحَدُهُمْ) يريد : وإن صلّوا أفذاذاً أجزأتهم وكذا في "النوادر" عن سحنون^(٢) . قال ابن عرفة واقتضاء قول ابن الحاجب أتم بهم أحدهم على الأصح^(٣) . وجوب ذلك ومنعه لا أعرفه . انتهى . وقرره ابن عبد السلام فقال : وهل يتم بهم أحدهم ؟ قولان :

أحدهما - وهو الأصح الجاري على المشهور - : أنه يتم بهم بناءً على أن الأولى إذا بطلت رجعت الثانية عوضاً منها فيكونون مؤدين .

الثاني : أنهم لا يؤمهم أحدهم ويتمونها أفذاذاً ، بناءً على أن الأولى إذا بطلت لم ترجع الثانية عوضاً منها ، [بل تبقى ثانية]^(٤) فيكونون قاضين ؛ لكن المسألة من أولها إنها هي مبنية على القول الأول المشهور ، وأما على القول الثاني : فيتبعونه ؛ لأن جلوس الإمام يكون في محله ، وكذلك قيامه ، ولا سجود أيضاً على هذا القول قبل السلام ، وإنما يسجدون بعده [١٣/ب] لتحقيق الزيادة في الركعة التي وقع الخلل فيها ، وأما على المشهور فالسجود قبل السلام لتحقيق النقصان في السورة من ركعة والجلوس الوسط . انتهى .

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) ١ .

(٢) انظر : النوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ١ / ٣٨٥ ، ٣٨٦ .

(٣) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص ١٠٥ .

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) ٣ .

قال ابن عرفة : وتوجيه ابن عبد السلام القولين بكون الفاتئة أداء وقضاء يريد بأن القضاء المانع من الجماعات ما فات المأمومين دون إمامهم لا ما فات جميعهم ، وتخرجه جلوسهم لجلوسه ، وسجودهم^(١) بعد سلامهم على أن الأولى قضاء ؛ لأنه في محله يرد بها مر ، وبأنها إن كانت قضاء فلا سجود عليهم للزومية القضاء حمل الإمام زيادتهم قبل سلامه^(٢) ولا زيادة لهم بعده .

وَإِنْ قَامَ إِمَامٌ لِخَامِسَةٍ فَمَتِّيقُنْ انْتِفَاءً وَجُوبِهَا يَجْلِسُ ، وَإِلَّا اتَّبَعَهُ .

قوله : (وَإِلَّا اتَّبَعَهُ) أي : وإن لم يتيقن انتفاء موجبها اتبع الإمام في القيام فشمل أربعة : متيقن الموجب ، وظانّه ، وظانّ نفيه ، والشاكّ فيهما ، وقد ظهر بهذا أن المصنف لم يعتمد قول ابن الحاجب : ويعمل الظانُّ على ظنه^(٣) ؛ لقول ابن عبد السلام : إنه مخالف لقول الباجي : المعتبر عند مالك في الصلاة اليقين أي : الاعتقاد الجازم المانع من النقيض ، سواء كان لموجب أم لا ، ولم يرد اليقين اصطلاحاً .

على أنه خرج في " التوضيح " قول ابن الحاجب^(٤) على أحد القولين اللذين ذكرهما اللخمي فيمن ظن أنه صلى أربعاً هل حكمه كمن شكّ أصلي ثلاثاً أم أربعاً أو يني على الظن .

وَإِنْ خَالَفَ عَمداً بَطَلَتْ فِيهِمَا ، لَا سَهْواً ، فَيَأْتِي الْجَالِسُ بِرُكْعَةٍ ، وَيُعِيدُهَا الْمُتَتِمُّ .

قوله : (وَيُعِيدُهَا الْمُتَتِمُّ) أي : إذا اعتقد صحة الركعات الأربع ، وتبع الإمام في الخامسة سهواً يريد ، ثم تبين أن إحدى الأربع باطلة ، فإنه يعيد هذه الركعة على أصل

(١) في الأصل ، و(ن) : (وسجوده) .

(٢) في (ن) : (السلام) .

(٣) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ١٠٤ .

(٤) عبارة ابن الحاجب : (وإذا قام الإمام إلى خامسة فمن أيقن موجبها وجلس عمداً بطلت ، ومن أيقن انتفاءه وتبعه عمداً بطلت ، ويعمل الظان على ظنه والشاك على الاحتياط) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ١٠٤ .

المشهور ، وإنما قرع ابن شاس هذا على ما إذا قال الإمام : قمت لموجب ^(١) ، وكذا ابن الحاجب إذ قال : وفي إعادة التابع الساهي لها قولان ^(٢) .

وَأِنْ قَالَ قَمْتُ لِمُوجِبٍ ، صَحَّتْ لِمَنْ لَزِمَهُ اتِّبَاعُهُ ، وَتَبِعَهُ .

قوله : (وَأِنْ قَالَ قَمْتُ لِمُوجِبٍ ، صَحَّتْ لِمَنْ لَزِمَهُ اتِّبَاعُهُ ، وَتَبِعَهُ) ^(٣) أي : لكونه يثقن الموجب أو ظنه أو ظنّ نفيه ، أو شك فيه ، ظاهره صادف النقص في نفس الأمر أم لا ، وقد قال ابن هارون : شرط بعض أصحابنا يعني : ابن عبد السلام في الظن والشك موافقة النقص في نفس الأمر ، وهذا ليس ببين ؛ لأنه لو ظنّ أن الإمام ترك سجدة من الأولى ، أو شك في ذلك وتبعه في هذه الخامسة ، ثم يثقن بعد السلام أنها كانت تامة لم تبطل صلاته ، وكون الساهي معذوراً إنما هو باعتبار نفي بطلان صلاته لا باعتبار سقوط ما يجب عليه إن كان بقي عليه شيء ، وهذا لا خلاف فيه .

وَلِمُقَابِلِهِ إِنْ سَبَّحَ .

قوله : (وَلِمُقَابِلِهِ إِنْ سَبَّحَ) ليس شرط التسبيح عند القائل به وهو سحنون خاصاً بهذا ، بل وكذلك إذا لم يقل الإمام قمت لموجب .

كَمَتَّبِعٍ تَأَوَّلَ وَجُوبَهُ عَلَى الْمُفْتَارِ .

قوله : (كَمَتَّبِعٍ تَأَوَّلَ وَجُوبَهُ عَلَى الْمُفْتَارِ) صدق رضي الله تعالى عنه فيما نسبته للخمّي ونصّه في " تبصرته " : " وتبطل صلاة من اتبعه عمداً إذا كان عالماً أنه لا يجوز له اتباعه ، وإن كان جاهلاً يظن أن عليه اتباعه صحت صلاته .

لَا لِمَنْ لَزِمَهُ اتِّبَاعُهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ، وَلَمْ يَتَّبِعْ .

قوله : (لَا) ^(٤) لِمَنْ لَزِمَهُ اتِّبَاعُهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ، وَلَمْ يَتَّبِعْ) كذا نص عليه ابن المواز

بالبطلان .

(١) انظر : عقد الجواهر الثمينة ، لابن شاس : ١ / ١٢٧ .

(٢) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ١٠٤ .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (٣) .

(٤) في (١) : (إلا) .

فإن قلت : وقد اختار اللخمي أيضاً الصحة في هذا الوجه فقال : والصواب أن تتم صلاة من جلس ولم يتبعه ؛ لأنه جلس متولاً ، وهو يرى أنه لا يجوز له اتباعه ، وهذا أعذر من الناعس والغافل ، فما بال المصنف عدل عن اختياره فيه ، وقد ذكر اختياره في الذي قبله ؟ قلت : لما كان اختياره في ذلك موافقاً لأحد المنصوصين اعتمده فقال : قال فيه سحنون : أرجو أن يجزيه وأحب إلي أن يعيد . وقال غيره تلزمه الإعادة ، ولما كان اختياره [في هذا رأياً له مخالفاً للمنصوص عدل] ^(١) عنه لذلك ، وتقييده لزوم الاتباع في نفس الأمر نبه عليه ابن عبد السلام فقال : ولا يمكن أن يلزمه هنا الاتباع إلا باعتبار ما في نفس الأمر ، ويكون المأموم في هذا القسم جلس ، وهو في نفس الأمر يلزمه القيام ، لكن جلس لاعتقاده الكمال أو لظنه ولم يصدق ظنه . انتهى .

وما ذكر في الظن فعلى طريقة ابن الحاجب وكذا قيده أيضاً في " التوضيح " بنفس الأمر اتباعاً لابن عبد السلام ، وإنما قال لا يمكن إلا كذلك ؛ لأنه لو كان لزوم الاتباع هنا ليقن الموجب ونحوه ما عنده اللخمي في الجلوس . فتأمل . والله تعالى أعلم .

وَلَمْ تُجْزِ مَسْبُوقاً عَلِمَ بِخَامِسَتِهَا .

قوله : (وَلَمْ تُجْزِ مَسْبُوقاً عَلِمَ بِخَامِسَتِهَا) أي : والحالة أن الإمام قال : قمت لموجب ، وأما إن لم يقل قمت لموجب فإن الصلاة تبطل رأساً ، نقله ابن يونس عن ابن المواز قائلاً : ولو اتبعه فيها من فاتته ركعة وهو يعلم أنها خامسة ، ولم يسقط الإمام شيئاً أبطل صلاته ، وإن لم يعلم فليقض ركعة ويسجد لسهوه كما يسجد إمامه .

وَهَلْ كَذَا إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَوْ تُجْزِهِ إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ مَأْمُومُهُ عَلَى نَفْيِ الْمَوْجِبِ ؟ قَوْلَانِ .

قوله : (وَهَلْ كَذَا إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَوْ تُجْزِهِ إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ مَأْمُومُهُ عَلَى نَفْيِ الْمَوْجِبِ ؟ قَوْلَانِ)

المراد بنفي الموجب : [نفي] ^(٢) الإسقاط عن أنفسهم لا عن إمامهم ، وقد اقتصر في " التوضيح " على أنه إن لم يعلم تجزيه عند مالك وابن المواز ، والفرض أن الإمام قال :

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن٣) .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن٣) .

قمت لموجب ، والذي لابن يونس متصلاً بالنقل المتقدم عن ابن المواز ما نصّه : " ولو قال [١٤/أ] الإمام : كنت أسقطت سجدة من الأولى أجزأت من اتبعه ممن فاتته ركعة ، وأجزأت غيره ممن خلفه ممن اتبعه ، إلا أن يجمع كل من خلفه على أنهم لم يسقطوا شيئاً ، إنما أسقطها الإمام وحده ، فلا تجزيء من اتبعه عامداً فمن خلفه ولا ممن فاتته ركعة وهو لا يعلم وليأت بها بعد سلامه وتجزيه ومن اتبعه عالماً بأنها خامسة ممن فاتته ركعة أو لم تفته بطلت صلاته ، وينبغي لمن علم ممن فاتته ركعة أن لا يتبعه فيها ، ويقضي بعد سلامه ، فإن اجتمع الإمام وكل من خلفه على أنهم أسقطوا سجدة من الأولى أعاد هذا صلاته ، ولو نسيها الإمام وحده دون من خلفه أجزأته صلاته إذا قضى الركعة التي بقيت عليه .

ابن يونس : وإنما قال ذلك ؛ لأنه إذا أسقط الإمام ومن معه سجدة من الأولى وجب على من فاتته ركعة القيام معه في هذه الخامسة لأنها رابعة له ؛ لأن الأولى سقطت عن الإمام وعن خلفه ، كما سقطت عن الداخلين ، وسجد بهم لسهوه قبل السلام ؛ لأنه زاد ونقص ، فإذا لم يتبعه فيها من فاتته ركعة فقد أبطل على نفسه ، وأما من كان خلف الإمام ، ولم يسقط معه شيئاً ، وإنما أسقط الإمام وحده ، فقد وجب على الإمام وحده قضاء تلك الركعة بعينها بأم القرآن وسورة ، ويسجد لسهوه بعد السلام ، ويكون كمن استخلف بعد أن فاتته ركعة ، فلا يجوز لمن خلفه ممن فاتته ركعة أن يتبعه فيها ، ولا يقضيها حتى يسلم الإمام بعد قضاء ركعة ، وكذا فسره محمد بن المواز في غير هذه المسألة . انتهى .

وراجع ما قدمنا عند قوله : **(وإن سجد إمام واحدة)** ^(١) **لم يتبعه** عن ابن رشد ^(٢) واللمخي ، ثم قال ابن يونس : قال ابن المواز : وكذلك لو أسقط سجدة من الثانية أو الثالثة والقوم معه وقد اتبعه هذا في الخامسة فذلك جائز له ، ولكن يقضي الأولى التي فاتته ، وسواء اتبعه هاهنا وهو عالم بأنها خامسة أو غير خامسة ؛ لأنها للإمام ومن معه رابعة .

قال أبو محمد بن أبي زيد : أراه يريد وليس بموقن بسلامة ما أدرك معه قال : ولو جلس في الخامسة معه ، ثم ذكر الإمام سجدة لا يدري من أي ركعة فلا يسجد سجدة لا

(١) في (١) : (سجدة وقام) .

(٢) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٦٣/٢ ، ٦٤ .

هو ولا من شك لشكّه ، ولا من فاتته ركعة ، ويسجد الإمام لسهوه قبل السلام ؛ إلا أن يعلم أن السجدة من إحدى الركعتين الأخيرتين فليسجد بعد السلام ^(١) .

وتارك سجدة من كأولاه لا تجزئه الخامسة إن تعمدها .

قوله (وتارك سجدة [من كأولاه] ^(٢) لا تجزئه الخامسة إن تعمدها) لم يحضرن في هذا أنسب مما في " الذخيرة " عن " الطراز " ونصّه : " ويتخرج على هذا أي على الاتباع بالتأويل إذا تعمّد خمساً ، فتبين أنها أربع ^(٣) . قال ابن الماجشون : لا يضره . وقال ابن القاسم : إذا صلى خمساً ثم ذكر سجدة من الأولى يأتي بركعة . قال ابن المواز : الصواب الاكتفاء بالخامسة ، وإذا لم يعتد بها سهواً فأولى عمد انتهى . فتأمل معه كلام المصنف نصاً ومفهوماً .

[سجود التلاوة]

سَجَدَ بِشَرْطِ الصَّلَاةِ بِإِحْرَامٍ وَسَلَامٍ ، قَارِئٌ وَمُسْتَمِعٌ فَقِطَ أَنْ جَلَسَ لِيَتَعَلَّمَ ، وَلَوْ تَرَكَ الْقَارِئُ أَنْ صَلَّمَ لَيَوْمٍ ، وَلَمْ يَجْلِسْ لِيُسْمِعْ فِي إِحْدَى عَشْرَةٍ ، لَا ثَانِيَةَ : (الْحَجُّ) و(النَّجْمُ) و(الْإِنْشِقَاقُ) و(الْقَلَمُ) . وَهَلْ سُنَّةٌ أَوْ فَضِيلَةٌ ؟ خِلَافٌ ، وَكَبَرٌ لِيَخْفُضَ وَرَفَعٌ وَلَوْ بِغَيْرِ صَلَاةٍ ، وَ(ص) ﴿ وَأَنَاب ﴾ [٣] . وَ(فُطِّلَتْ) ﴿ تَعْبُدُونَ ﴾ ﴿ [٣٧] .

قوله (سَجَدَ بِشَرْطِ الصَّلَاةِ بِإِحْرَامٍ وَسَلَامٍ قَارِئٌ وَمُسْتَمِعٌ فَقِطَ) احترز بقوله : (فقط) من السامع غير المستمع ، فهو كقول ابن عبد السلام : إنما يسجد المستمع لا [السامع] ، وقول ابن عسكري " الإرشاد " : ويسجد المستمع كالتالي لا ^(٤) السامع ^(٥) . وَكُرِّهَ سَجُودُ شُكْرِ ، أَوْ زُلْزَلَةٍ ، وَجَهْرُهَا بِمَسْجِدٍ ، وَقِرَاءَةُ يَتْلُوْنِ كَجَمَاعَةٍ .

قوله (وَجَهْرُهَا بِمَسْجِدٍ) ظاهره أنه يكره الجهر بالسجدة في المسجد ، ولم أقف على هذا منصوباً لغيره ، ولو كان هذا الكلام مؤخراً عن قوله : (وَقِرَاءَةُ يَتْلُوْنِ) لأمكن أن

(١) انظر : النوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ١ / ٣٨٩ .

(٢) في (ن) : (منك أولاه) .

(٣) انظر : الذخيرة ، للقرافي : ٢ / ٣٠٧ .

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) .

(٥) انظر : إرشاد السالك ، لابن عسكري ، ص : ٤٣ .

يكون الضمير في قوله : " بها " عائداً على القراءة ، ويكون أشار به [لما] ^(١) في رسم سلعة سماها من سماع ابن القاسم ونصّه : " وسئل عن القراءة في المسجد ؟ فقال : لم يكن بالأمر القديم ، وإنما هو شيء أحدث [لم يكن] ^(٢) ، ولم يأت آخر هذه الأمة بأهدى مما كان عليه أولها ، والقرآن حسن .

قال ابن رشد : يريد التزام القراءة في المسجد بإثر صلاة من الصلوات أو على وجه ما مخصوص ، حتى يصير ذلك كأنه سنة ، مثل ما يفعل بجامع قرطبة إثر صلاة الصبح ؟ فرأى ذلك بدعة ، وأما القراءة على غير ^(٣) هذا الوجه فلا بأس بها في المسجد ، ولا وجه لكرهاتها ، وقد قال في آخر رسم المحرم من هذا السماع : ما يعجبني أن يقرأ القرآن إلا في الصلاة والمساجد لا في الأسواق والطرق . ويأتي ما يشبه هذا المعنى في رسم سنن من هذا السماع وفي رسم لم يدرك من سماع عيسى ^(٤) . انتهى .

وفي حمل كلام المصنف عليه بُعد من وجوه لا تحفى ، أو أشار به لما في سماع أشهب من طرد سعيد بن المسيب عمر بن عبد العزيز ^(٥) ، وفيه احتمال آخر نذكره في التي بعدها . إن شاء الله تعالى .

وَجُلُوسٌ لَهَا لَا لِتَعْلِيمٍ ، وَأَقِيمَ الْقَارِئُ فِي الْمَسْجِدِ يَوْمَ خَوْبِسٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَفِي كُرْهِ قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ عَلَى الْوَاحِدِ رَوَايَتَانِ ، وَاجْتِمَاعٌ لِدُعَاءِ يَوْمٍ عَرَفَةَ ، وَمَجَاوَزَتُهَا لِمُنْتَظَرٍ وَقَدْ جَوَّازٍ ، وَإِلَّا فَهَلْ يَجَاوِزُ مَحَلَّهَا أَوْ الْآيَةَ ؟ تَأْوِيلَانِ ، وَاقْتِصَارٌ عَلَيْهَا ، وَأَوَّلُ بِالْكَلِمَةِ ، وَالْآيَةُ قَالَ ^(٦) وَهُوَ الْأَشْبَهُ ، وَتَعَمُّدُهَا بِفَرِيضَةٍ أَوْ خُطْبَةٍ لَا نَفْلٍ مُطْلَقًا ، وَإِنْ قُرَأَ فِي فَرَضٍ [سَجْدًا] ^(٧) ، لَا خُطْبَةٍ ، وَجَهْرَ إِمَامٍ السَّرِّيَّةِ وَإِلَّا اتَّعِمَ ، وَمَجَاوَزَهَا

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن٣) .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن١) .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن٣) .

(٤) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٢٤٢ / ١ .

(٥) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٤٦٦ / ١ ، ٤٧٧ .

(٦) في المطبوعة : (قال المازري) .

(٧) ما بين المعكوفتين ساقط من المطبوعة .

بِيسِيرٍ يَسْجُدُ، وَيَكْثِيرُ يُعِيدُهَا بِالْفَرْضِ [مَا لَمْ] ^(١) يَنْحَنَ وَيَا النَّفْلَ فِي ثَانِيَةٍ ،
فَفِي فِعْلَهَا قَبْلَ الْفَاتِحَةِ قَوْلَانِ. وَإِنْ قَصِدَهَا فَرَكَمَ سَمَوًا ، اعْتَدَّ بِهِ ، وَلَا سَمَوَ
يَخْلَافُ تَكْرِيرَهَا أَوْ سَجُودَ قَبْلَهَا سَمَوًا ، قَالَ وَأَصْلُ الْمَذْهَبِ تَكْرِيرُهُ ، إِنْ كَرَّرَ حِزْبًا
إِلَّا الْمَعْلَمَ وَالْمَتَعْلَمَ فَأَوَّلَ مَرَّةٍ .

قوله : (وَجُلُوسٌ لَهَا لَا لِتَعْلِيمٍ) ينبغي أن يكون شاملاً لجلوس المستمع إليه لا يريد
وجلوس القاريء ، فقد نصّ على كراهتها معاً في " المدونة " فقال : وكره مالك أن يجلس
تعلّياً ، ويكره أن يجلس الرجل متعمداً لقراءة القرآن ، وسجوده لا يريد تعلّياً ، ومن قد
إليه فعلم أنه يريد قراءة سجدة قام عنه ^(٢) .

فإن قلت : قوله : (لَا لِتَعْلِيمٍ) بإسكان العين وكسر اللام الممدودة ، يعين أنه أراد
القاريء ، ولو أراد المستمع لقال لا لتعلّم بفتح العين وضم اللام المشددة ؛ لما تقرر في
التصريف [١٤/ب] أنك تقول : علمه تعلّياً فتعلّم تعلّماً ، فالتعلم ^(٣) مطاوع التعليم .

قلت : هذا هو الأصل عند أهل اللسان ، ولكن الفقهاء يتوسعون في الاستعمال ، ألا
تراه في النصّ الذي قدمناه عن " المدونة " عبّر فيها معاً بالتعليم ، ساكن العين مكسور
اللام الممدودة ، كما هي عبارة المصنف التي حكمنا بشمولها ، وذلك فيها أسهل ؛ لإمكان
أن يدعي فيها التغليب ، وقد يمكن أن يكون أراد هنا جلوس المستمع فقط ، وعبر عن
جلوس القاريء لهذا القصد بقوله قبله : (وَجَهْرِيهَا يَمَسْجِدٍ) فتأمله .

وَنَدِبَ لِسَاجِدِ الْأَعْرَافِ [١٠/ب] قِرَآءَةَ قَبْلَ رُكُوعِهِ ، وَلَا يَكْفِي عَنْهَا رُكُوعٌ .

قوله : (وَلَا يَكْفِي عَنْهَا رُكُوعٌ) هو كقوله في " المدونة " : ولا يركع بها في صلاة ولا
غيرها . ابن يونس ؛ لأنه إن قصد بها الركعة فلم يسجدها ، وإن قصد بها السجدة فقد
أحالتها عن صفتها ، وذلك غير جائز . انتهى ، وحكى ابن رشد في رسم لم يدرك من سماع
عيسى : أن ابن حبيب يقول : إن الركعة التي ركعها لصلاته تجزيء من السجدة قال :

(١) ما بين المعكوفين في المطبوعة : (ولم) .

(٢) النصّ لتهذيب المدونة ، للبراذعي : ٢٨٣/١ ، وانظر : المدونة ، لابن القاسم : ١١٢/١ .

(٣) في (١٦) : (فالتعلم) .

وعلى مذهبه في " المدونة " لا يجزئه ركوعه للصلاة عن السجدة ، فهو بمنزلة من ترك سجود السجدة يقرأها في الركعة الثانية في النافلة دون الفريضة . انتهى .

وقال المازري : نحى ابن حبيب لجواز ركوعه لصلاته به ، والمعروف منعه ، ولعله رأى سجود الصلاة يغني عنه كالجنابة عن الجمعة ، انتهى باختصار .

ابن عرفة : وفي " الذخيرة " : وإن قصد بالركوع السجدة لم تحصل ؛ لأنه غير هيئتها ، وأشار ابن حبيب إلى جواز ذلك ^(١) . انتهى . والتحرير ما قدمناه عن المازري . والله تعالى أعلم .
وإن تركها وقصده ، صم وكره .

قوله **(وإن تركها وقصده ، صم وكره)** زاد اللخمي : إن لم يسجد الإمام لم يسجد مأمومه .

وسموا اعتد به عند مالك ، لا ابن القاسم ، فيسجد إن اطمأن به .

قوله **(وسموا اعتد به عند مالك ، لا ابن القاسم)** هذا ركع ساهياً عن السجدة من أول وهلة ، بخلاف الذي تقدم في قوله : **(وإن قصدها فركم سموا اعتد به)** ؛ فإنه إنما انحط للسجدة ، فلما وصل إلى حد الركوع أدركه السهو فبقي هناك راکعاً فهما مفترقان في الصورة ، وذلك ظاهر من لفظه ، وأما الحكم فالذي صوّبه ابن يونس : أن الذي يجري في هذه من الخلاف يجري في الأخرى إلا أن المصنف كما تراه حكى القولين في هذه واقتصر في الأولى على الاعتداد .

وقد حصل اللخمي فيها ثلاثة أقوال فقال فيمن نسي سجود التلاوة في نفل : قال مالك في " العتية " : إذا ذكر وهو راکع يمضي على ركوعه ولا يسجد ، وكذلك لو انحط ليسجد فني فركم فإنه يرفع ^(٢) للركوع وتجزئه الركعة . وقال أشهب : ينحط للسجود وإن

(١) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ١١١ / ١ ، وتهذيب المدونة ، للبراذعي : ٢٨٢ / ١ ، والبيان والتحصيل ، لابن رشد :

١٠ ، ٩ / ١ ، والذخيرة ، للقرافي : ٤١٥ / ٢ .

(٢) في (٣) : (تركها) .

(٣) في (١) ، و (٣) : (يرجع) .

كانت نيته في حال انحطاطه للركوع . وقال ابن القاسم : إذا كانت نيته للسجود فإنه يخرّ ساجداً ؛ لأن ركعته تلك لا تجزيه عنه ، ولو رفع منها ، يريد بخلاف من كانت نيته من أول الركوع ، فإنه يمضي لتمامها ، والقول أنه إذا كانت نيته للركوع يمضي لها أحسن ؛ لأنه تلبّس بفرض فلا يسقطه لنفل ، ولم يختلفوا فيمن نسي الجلوس حتى تلبّس بالفرض وهو القيام أنه لا يرجع منه إلى الجلوس ، والجلوس سنة مؤكدة تفسد الصلاة بتعمد تركه في المشهور من المذهب فناسي السجدة أولى ، وأما إذا كانت نيته في الانحطاط للسجدة فإن مالكا ذهب إلى أن الفرض أن يوجد راعياً ، فتعديده عليه بنية الامتثال للركوع يجزيه عنه ، وذهب ابن القاسم إلى أن الانحطاط للركوع فرض في نفسه ، فلم يجز عنه الانحطاط بنية السجود ؛ لأنه لنفل فلا يجزئ عن فرض . انتهى .

فلو عكس المصنف لكان قد سلك طريقة اللخمي ، إذ رجّح في قاصد الركوع الإمضاء ، ولم يرجّح في قاصد السجدة واحداً من القولين ، كما تراه وطريقة اللخمي هذه تنحو لما ذكر ابن يونس عن أبي محمد بن أبي زيد . والله تعالى أعلم .

[فصل في صلاة النافلة]

نَدَبَ نَفْلٌ وَتَأَكَّدَ بَعْدَ مَغْرِبِ كَظْمَرٍ ، وَقَبْلَهَا كَعَصْرُ بِلَا حَدٍّ ، وَالضُّحَى وَسِرُّ بِهِ
نَهَاراً ، وَجَهْرُ لَيْلًا ، وَتَأَكَّدَ يَوْتَرٌ ، وَتَحِيَّةٌ مَسْجِدٍ ، وَجَازَ تَرْكُ مَارٍّ ، وَتَأَدَّتْ بِفَرْضٍ ،
وَبَدَأَ بِهَا بِمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ قَبْلَ السَّلَامِ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَلِهَ وَإِيقَاعُ
نَفْلٍ بِهِ بِمُصَلَّاهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَالْفَرْضُ بِالصَّفِّ الْأَوَّلِ وَتَحِيَّةٌ مَسْجِدِ مَكَّةَ
الطَّوَافُ ، وَتَرَائِيمٌ ، وَانْفِرَادٌ بِهَا إِنْ لَمْ تُعْطَلِ الْمَسَاجِدُ . ، وَالْخَتْمُ فِيهَا ، وَسُورَةٌ
تُجْزَى ، ثَلَاثٌ وَعِشْرُونَ ، ثُمَّ جُعِلَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ ، وَخَفَّفَ مَسْبُوقَهَا ثَانِيَتَهُ وَلِحِقَ .

قوله : (وإيقاع نفل به بمصلاه صلى الله عليه وسلم ، والفرض بالصَّفِّ الأول) أي :
بالصف الأول من مسجده عليه السلام ، وكذا هي المسألة لمالك في رسم نذر سنة من سماع
ابن القاسم ، قال ابن القاسم : مصلاه عليه السلام هو العمود المخلوق . قال ابن رشد : هذا
خلاف قول مالك في " الجامع " : أن العمود المخلوق ليس هو قبلة النبي عليه السلام ،
ولكنه أقرب العمد إلى مصلاه ﷺ ، والأصل في النفل حديث عتيان بن مالك ، حيث صلى

النبي ﷺ بيته مرة واحدة ؛ ليتخذَه مصلى ^(١) ، فمحل مواظبته عَلَيْهِ السلام أفضل ، والأصل في الفرض نصّه عَلَيْهِ السلام عَلَى فضل الصفّ الأول ، فهو أولى مما علم فضله بالدليل ^(٢) . ابن عرفة : في قوله في الفرض نظر ؛ لأن فضل مسجده ﷺ أفضل من الصفّ الأول في غيره . انتهى . كأنه يعني أن ما زيد فيه خارج عنه .

وَقِرَاءَةُ شَفْعٍ يَسْبَحُ ، وَالْكَافِرُونَ ، وَوَتَرٍ بِإِخْلَاصٍ وَمَعُودَتَيْنِ إِلَّا لِمَنْ لَهُ حِزْبٌ ، فَمِنْهُ فِيهِمَا ، وَفَعَلَهُ لِمَنْتَبِهِ آخِرَ اللَّيْلِ .

قوله : (وَقِرَاءَةُ شَفْعٍ يَسْبَحُ ، وَالْكَافِرُونَ ، وَوَتَرٍ بِإِخْلَاصٍ ، [١٥ / أ] وَمَعُودَتَيْنِ إِلَّا لِمَنْ لَهُ حِزْبٌ ، فَمِنْهُ فِيهِمَا) أي : في الشفع والوتر ، وبالوقوف عَلَى نقول الأئمة يظهر لك ما اعتمده المصنف فيهما ، أما الشفع فحصل ابن عرفة فيه ثلاثة أقوال :

الأول : التزام السورتين لمالك في كتاب ابن شعبان ، وحكاه عياض عن بعض القرويين .

الثاني : ما تيسّر . لمالك في " المجموعة " .

الثالث : إن كان بعد تهجدٍ فما تيسّر ، وإن اقتصر عَلَيْهِ فالسورتان ، وبه قيّد الباجي قول مالك في " المجموعة " ، وبه فسّر عياض المذهب .

ونحوه للمازري ، فإنه قال في " شرح التلقين " : وقد كنت في سنّ الحداثة ، وعمري عشرون عاماً وقع في نفسي أن القراءة في الشفع لا يستحبّ تعيينها إذا كانت عقب تهجد ، وأن الاستحباب إنما يتوجّه في حقّ من اقتصر عَلَى شفع الوتر ، فأمرت من يصلي التراويح في رمضان أن يوتر عقب فراغه من عدد الأشفاع ، ويأتي بجميع العدد مقروناً بجزئه الذي يقوم به ويوتر عقبه ؛ فتمالأ الأشياخ المفتون حيثئذ بالبلد عَلَى إنكار ذلك ، واجتمعوا بالقاضي ، وكان ممن يقرأ عليّ ويصرف الفتيا فيما يحكم به إليّ ، وسألوه أن يمنع من ذلك ،

(١) انظر الحديث في : الموطأ ، باب جامع الصلاة ، من حديث محمود بن الربيع ، حديث رقم : (٤٢٠) ، وصحيح

البخاري برقم (٤٢٤) ، كتاب الصلاة ، باب إِذَا دَخَلَ بَيْتًا يُصَلِّي حَيْثُ شَاءَ أَوْ حَيْثُ أَمَرَ وَلَا يَتَجَسَّسُ ، ، وصحيح

مسلم برقم (١٥٢٨) ، كتاب المساجد ، باب الرخصة في التخلف عن الجماعة بعذر .

(٢) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ١ / ٣٦٩ ، ٣٧٠ .

فأبى عليهم إلا أن يجتمعوا لمناظرتي على المسألة ، فأبوا ؛ فأبى ، ثم اتسع الأمر ، وصارت مساجدنا يفعل ذلك فيها ، فخفت اندراس ركعتي الشفع عند العوام إن لم تخصّ في رمضان بقراءة ، فرجعت إلى المؤلف ، ثم بعد زمانٍ طويلٍ رأيت أبا الوليد الباجي أشار إلى الطريق التي كنت سلكت من التفصيل بين من كان وتره واحدة عقب صلاة الليل ، ومن لم يوتر إلا عقب الشفع ، اللهم إلا أن يكون أراد قيام المتجهدين في غير رمضان ؛ لأن رمضان يجتمع الناس فيه على النفل ، ويتبع فيه فعل السلف في الاقتصار على عدد معلوم ، فيكون مخالفاً لما سواه من قيام الليل ، فقد يمكن أن يقصد إلى ذلك . انتهى .

واعترضه ابن عرفة فقال : إنما قال ذلك الباجي تقييداً لرواية ابن عبدوس^(١) لا تفسيراً للمذهب ، بل تعليلاً لمخالفة رواية التعيين ، ولو ناظره حجّوه^(٢) : إما باعتبار المذهب ، فرواية التعيين أولى ؛ لما تقرر من دليل رد المطلق للمقيد ، وإما باعتبار الدليل ؛ فلحديث أبي أنه ﷺ كان يوتر بثلاث ركعات يقرأ في الأولى بـ : ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ [الأعلى : ١] وفي الثانية بـ : ﴿ قُلْ يَا كَافِرُونَ ﴾ [الكافرون : ١] وفي الثالثة بـ : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص : ١] ، والمعلوم منه ﷺ التهجد . انتهى .

قلت : لعل ابن عرفة لم يقف على جميع كلام المازري ، وإلا فقد أورد المازري نحو هذا بنفسه على نفسه بعد كلامه الذي قدّمناه .

وأما الوتر فقال في " المدونة " : كان مالك يقرأ فيها بأم القرآن و ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ والمعوذتين ، ولا يفتي الناس بذلك^(٣) . وقال اللخمي وابن يونس قال مالك في المجموعة : إن الناس ليلتزمون في الوتر قراءة : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ والمعوذتين وما ذلك بلازم وإني لا أفعله .

قلت : وقول ابن عرفة : قال اللخمي : رجع مالك لقراءة الوتر بالفاتحة والإخلاص

(١) الذي عند الباجي : الرواية عن ابن عباس لا عبدوس ، انظر المنتقى شرح الموطأ ، للباجي : ١٦٢ / ٢ .

(٢) في (١ ن) : (حجّو) .

(٣) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ١٢٦ / ١ .

والمعوذتين [وهم إنما قال] ^(١) اللخمي : روي عن النبي ﷺ أنه كان يقرأ في الأولى ب : سُبْح ، وفي الثانية ب : الكافرون ، وفي الثالثة ب : الإخلاص ، وروي أنه كان يقرأ في الأخيرة بالإخلاص والمعوذتين ، وبهذا أخذ مالك [في الأخيرة] ^(٢) ، وروي عنه في " مختصر " ابن شعبان أنه كان يقرأ في الأولى والثانية بمثل ما في الحديث الأول ، ففهم ابن عرفة أن رواية ابن شعبان مرجوع عنها ، ولا يحسن أن يفهم الرجوع من قوله : (في الأخيرة) ، فليس مراده في الرواية الأخيرة كما سبق لفهم بعضهم ، وإنما مراده في الركعة الأخيرة .

قال : وروى يحيى بن اسحاق عن يحيى بن عمر لا تختص الوتر بقراءة ، وقال ابن العربي في " عارضة الأحوزي في شرح الترمذي " : يقرأ المتعبد في الوتر من تمام حزه ، وغيره ب : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ فقط ؛ لحديث الترمذي ^(٣) وهو أصح من حديث قراءته بهما مع المعوذتين ، وانتهت الغفلة بقوم يصلّون التراويح فإذا انتهوا للوتر قرأوا فيه ب : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ والمعوذتين . انتهى .

قلت : وفي ترجمة محمد بن الخطاب من " الغنية " لعياض ، حديث مسلسل بقراءة الإخلاص في كلّ ركعة من الشفع كل واحد من رواته يقول : ما تركته منذ سمعته ، حتى انتهت الرواية لعياض فقال مثل ذلك ، وذكره أيضاً ولد عياض في مناقب أبيه ^(٤) .

وَلَمْ يُعَدَّهُ مُقَدِّمٌ ، ثُمَّ صَلَّى ، وَجَازَ ، إِلَّا لَاقْتِدَاءَ يَوَاصِلٍ ، وَكُرِهَ وَطْلُهُ ، وَوَتَرَ يَوَاحِدَةً وَقِرَاءَةً ثَانٍ مِنْ غَيْرِ انْتِهَاءِ الْأَوَّلِ ، وَنَظَرَ بِمُصْحَفٍ فِي فَرْضٍ ، وَأَثْنَاءَ نَفْلِ ، لَا أَوَّلَهُ ، وَجَمَعَ كَثِيرٌ لِنَفْلِ ، أَوْ يَمَكانَ مُشْتَهَرٍ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَكَلَامٌ بَعْدَ صَبْحٍ لِقُرْبِ الطَّلُوعِ ، لَا بَعْدَ الْفَجْرِ ، وَضُجْعَةٌ بَيْنَ صَبْحٍ ، وَرُكُوعَتَيِ الْفَجْرِ ، وَالْوِتْرُ سُنَّةٌ أَكِيدُ ، ثُمَّ عِيدٌ ، ثُمَّ كُسُوفٌ ثُمَّ اسْتِسْقَاءٌ ، وَوَقْتُهُ بَعْدَ عِشَاءٍ صَحِيحَةٍ ، وَشَفَقُ الْفَجْرِ ،

(١) في (٢ن) ، و (٣ن) : (يشير به لقول) .

(٢) في (١ن) : (الأخيرة) .

(٣) انظر : سنن الترمذي برقم (٤٦٢) ، كتاب الصلاة ، باب مَا جَاءَ فِيمَا يُقْرَأُ بِهِ فِي الْوِتْرِ .

(٤) اختصر الحرشي رحمه الله بحث المؤلف هنا كالمقرر له ، وقال : (. . . وَهُوَ تَابِعٌ لِبَحْثِ الْهَازِرِيِّ ، وَمَا كَانَ يَنْبَغِي لَهُ الْعُنُولُ عَنْ نَقْلِ الْأَيْمَةِ مِنْ اسْتِخْبَابِ قِرَاءَةِ السُّورِ الْمَذْكُورَةِ فِي الشَّفَعِ وَالْوِتْرِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حِزْبٌ لَمْ يَلِ بَحْثِ الْهَازِرِيِّ ، هَذَا حَاصِلُ مَا نَقَلَ ابْنُ غَازِي) انظر : شرح الحرشي : ١٢٦ / ٢ .

وَضُرُوبَةُ الصُّبْحِ ، وَنَدَبَ قَطْعُهَا لَهُ إِفْذٌ ، لَا مُؤْتَمٌّ ، وَفِي الْإِمَامِ رَوَايَتَانِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَسَمَّ الْوَقْتُ إِلَّا لِرَكْعَتَيْنِ تَرَكَهُ ، لَا لثَلَاثٍ وَلِخُمْسٍ صَلَّى الشُّغْرَ وَلَوْ قَدَّمَ ، وَلَسَبَعَ زَادَ الْفَجْرَ ، وَهِيَ رَغِيْبَةٌ تَفْتَقِرُ لِنِيَّةٍ تَخْصُهَا ، وَلَا تُجْزَى إِنْ تَبَيَّنَ تَقَدُّمُ إِحْرَامِهَا لِلْفَجْرِ وَلَوْ يَتَحَرَّ ، وَنَدَبَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْفَاتِحَةِ .

وَإِيفَاقُهَا بِمَسْجِدٍ ، وَنَابَتْ عَنِ التَّحِيَّةِ ، وَإِنْ فَعَلَهَا بِبَيْتِهِ لَمْ يَرَكْعَمْ وَلَا يَقْضِيْ غَيْرَ فَرَضٍ ، إِلَّا هِيَ فَلِلزَّوَالِ ، وَإِنْ أُقْبِمَتِ الصُّبْحُ وَهُوَ بِمَسْجِدٍ تَرَكَهَا ، وَخَارَجَهُ رَكْعَةً ، إِنْ لَمْ يَخَفْ فَوَاتِ رَكْعَةٍ ، وَهَلِ الْأَفْضَلُ كَثْرَةُ السُّجُودِ أَوْ طَوْلُ الْقِيَامِ ؟ قَوْلَانِ .

قوله (وَلَمْ يُعِدَّهُ مَقَدِّمًا ، ثُمَّ صَلَّى) عطف هنا على اسم شبه فعل فعلاً ماضياً على حدّ قوله جلّ وعلا : ﴿ وَالْعَدِيدِ يَنْصَبُهَا * فَالْمُورِيَّتِ قَدْ حَا * فَالْمُغِيرَتِ صُبْحًا * فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا ﴾ [العاديات : ١-٤] ، وفي عطفه بـ : ثم إشارة لقوله في الصلاة الأول من " المدونة " : ومن أوتر في المسجد ثم أراد أن يتنفل بعده ترّص قليلاً ، وإن انصرف بعد وتره إلى بيته تنفل ما أحب^(١) .

وَعَقِبَ شَفَعُ مَنْفَصِلٍ بِسَلَامٍ

قوله : (وَعَقِبَ شَفَعُ) عطف على قوله : (أخر الليل) .

[فصل في صلاة الجماعة]

الْجَمَاعَةُ يَخْرُضُ ، غَيْرُ جُمُعَةٍ سُنَّةٌ وَلَا تَنْفَاضُ ، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ فَضْلُهَا بِرَكْعَةٍ ، وَنَدَبَ لِمَنْ لَمْ يَحْصُلْهُ كَمُصَلٍّ يَصِيٍّ إِلَّا أَمْرًا أَنْ يُعِيدَ مَقْوُضًا مَأْمُومًا ، وَلَوْ مَعَ وَاحِدٍ ، غَيْرَ مَغْرِبٍ كَعِشَاءٍ بَعْدَ وَتْرٍ وَإِنْ أَعَادَ وَلَمْ يَعْقِدْ [رَكْعَةً] ^(٢) قَطَعَ ، وَإِلَّا شَفَعُ .

قوله : (وَلَوْ مَعَ وَاحِدٍ) عوّل في الإعادة مع الواحد غير الإمام الراتب على " صاحب اللباب " وابن عبد السلام ، وما كان ينبغي [١٥/ب] له ذلك ؛ فإن الحُظَاظَ لَمْ يَجِدُوهُ فِي الْمَذْهَبِ حَتَّى انْتَقَدَ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ جَعْلُهُ مُقَابِلَ الْأَصَحِّ ، فَقَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : وَنَقَلَ ابْنُ الْحَاجِبِ تَعَادَ مَعَ وَاحِدٍ ^(٣) ، لَا أَعْرِفُهُ .

(١) النص أعلاه لتهذيب المدونة ، للبراذعي : ١/٢٦٧ ، والمدونة ، لابن القاسم : ١/٩٨ .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من المطبوعة .

(٣) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ١٠٧ ، ونصه : (ويستحب إعادة المفرد مع اثنين فصاعداً لا مع واحد على الأصح) ، وانظر متابعة الخطاب للمؤلف في مواهب الجليل : ٢/٤٠٣ .

وَأَنْ أَتَمَّ وَلَوْ سَلَّمَ أَتَى بِرَابِعَةٍ إِنْ قَرَّبَ ، وَأَعَادَ مُؤْتَمَّ بِمُعِيدٍ أَبَدًا [١٠/ب] أَفْذًا .

قوله (وَأَنْ أَتَمَّ وَلَوْ سَلَّمَ أَتَى بِرَابِعَةٍ) جواب (إِنْ) هو (أَتَى) و(لو) إغناء .

وَأِنْ تَبَيَّنَ عَدَمُ الْأُولَى أَوْ فَسَادُهَا أَجْزَأَتْ ، وَلَا يَطَالُ رُكُوعٌ لِدَاخِلٍ ، وَالْإِمَامُ الرَّائِبُ كَجَمَاعَةٍ ، وَلَا تُبْتَدَأُ صَلَاةٌ بَعْدَ الْإِقَامَةِ ، وَإِنْ أُقِيمَتْ وَهُوَ فِي صَلَاةٍ قَطَعَ ، إِنْ خَشِيَ فَوَاتَ رُكْعَةٍ ، وَإِلَّا أَتَمَّ النَّافِلَةَ أَوْ فَرِيضَةً غَيْرَهَا وَإِلَّا انْصَرَفَ فِي الثَّلَاثَةِ عَنْ شَفْعِ كَالأُولَى إِنْ عَقَدَهَا ، وَالْقَطْعُ بِسَلَامٍ أَوْ مَنَافٍ وَإِلَّا أَعَادَ ، وَإِنْ أُقِيمَتْ بِمَسْجِدٍ عَلَى مُحَصِّلِ الْفَضْلِ ، وَهُوَ بِهِ خَرَجَ وَلَمْ يُصَلِّهَا وَلَا غَيْرَهَا .

قوله (وَأِنْ تَبَيَّنَ عَدَمُ الْأُولَى أَوْ فَسَادُهَا أَجْزَأَتْ) هذا الذي اقتصر عليه هو الذي نسبه ابن رشد لسماع عيسى وسحنون عن ابن القاسم ^(١) ، وهذا على إجراء المتأخرين غير لائق بقوله أولاً : مفوضاً ؛ فكأنه لم يرتن لذلك هنا ، وقد أشبعنا الكلام عليها في موضوعنا على " المدونة " المسمى بـ : " تكميل التقيد وتحليل التعيد " ومن الله سبحانه العون والتأييد .

وَإِلَّا لَزِمَتْهُ كَمَنْ لَمْ يُصَلِّهَا وَبَيَّتَهُ بِتَمِّهَا .

قوله : (وَإِلَّا لَزِمَتْهُ كَمَنْ لَمْ يُصَلِّهَا) من الواضح أن كلامه فيها يعاد ، فلا ترد عليه المغرب ولا [٢] العشاء بعد الوتر ^(٣) .

وَبَطَلَتْ بِاِقْتِدَاءِ يَمَنْ بَانَ كَافِرًا ، أَوْ امْرَأَةً أَوْ خُنْثَى [مُشْكِلًا] ^(٤) ، أَوْ مَجْنُونًا ، أَوْ فَاسِقًا بِجَارِحَةٍ ، أَوْ مَأْمُومًا أَوْ مُحَدَّثًا إِنْ تَعَمَّدَ أَوْ عَلِمَ مُؤْتَمَّهُ ، وَبِعَاجِزٍ عَنْ رُكْنٍ أَوْ عِلْمٍ ، إِلَّا كَالْقَاعِ بِمِثْلِهِ فَجَائِزٌ ، أَوْ بِأَمْبٍ إِنْ وَجَدَ قَارِيٍّ أَوْ قَارِيٍّ بِكَفَرَاتِهِ ابْنِ مَسْعُودٍ ،

(١) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٣١ / ٢ ، ٣٢ ، ونص المسألة : (سئل عن الرجل يصلي في بيته ، ثم يأتي المسجد ، فيجد الناس في تلك الصلاة فيصلي معهم ، فيذكر عند فراغه أن التي صلى في البيت صلاحها على غير وضوء ، ولم يعمد صلاح تلك بهذه التي صلى مع الإمام ، فقال : صلاته التي صلى على الظهر مجزئة عنه ، وليس عليه إعادة) .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن ٢) .

(٣) يشير المؤلف إلى مسألة من صلى وحده ، ثم أتى مسجداً أقيمت فيه تلك الصلاة ، فإنها تلزمه إلا أن تكون صلاة مغرب فإنها لا تعاد ثانية ، ولا العشاء التي صلى وترأ بعدها ، فإنها أيضاً لا تعاد ، واللزوم في هذا محتم ؛ لما يلزم من مخالفة ذلك من الطعن على الإمام .

(٤) ما بين المعكوفتين زيادة من المطبوعة .

أَوْ عَبْدٍ فِي جُمُعَةٍ ، أَوْ صَبِيٍّ فِي قَرْصٍ ، وَيَغْيِرُهُ نَصَبٌ وَإِنْ لَمْ تَجْزُ ، وَهَلْ يَلْحَنُ مُطْلَقًا أَوْ فِي الْفَاتِحَةِ ، وَيَغْيِرُ مُمَيِّزٌ بَيْنَ ضَاوٍ وَظَلٍّ خِلَافٌ .

قوله : (أَوْ فَاسِقًا بِجَارِحَةٍ) جعله أسوأ حالاً من المبتدع الذي قال فيه : (وَأَعَادَ بِوَقْتٍ فِيهِ كَعُورٍ) ، وهذا عكس قول ابن يونس : الصواب الإعادة عَلَى من صلى خلف شارب خمر ؛ لأنه من أهل الذنوب ، ولا يكون أسوأ حالاً من المبتدع ، وقد اختلف في إعادة من صلى خلفه . انتهى . مَعَ أن أبا العباس القباب قال : أعدل المذاهب أنه لا يقدم فاسق للشفاعة والإمامة ، ولكن لا إعادة عَلَى من صلى خلفه إن كان يتحفظ عَلَى أمور الصلاة ، وهذا مرتضى التونسي والرخمي وابن يونس . انتهى .

وما كان ينبغي للمصنف أن يعدل عن المرتضى عند هؤلاء الأئمة إِلَى تشهير ابن بزيمة^(١) ، وما ذكره في المبتدع صواب ؛ إذ هو مذهب ابن القاسم [في " المدونة "]^(٢) ، وللمصنف أن يقول بالموجب في جعل الفاسق أسوأ حالاً من المبتدع بالاعتبار الذي أشار إليه ابن عبد السلام : أن فسق الاعتقاد لا ينفي لمن صدق الفاسق ، ألا ترى أن كتب الصحاح في الحديث اشتملت عَلَى جواز التحديث عن جماعة من هذا الصنف^(٣) ، وإنما اجتنب المحدثون الرواية عمن كان من هذا الجنس داعياً إِلَى مذهبه ، ومن لم يكن كذلك لم يجتنبوا الرواية عنه ، بخلاف فسق الجوارح^(٤) .

(١) هو : عبد العزيز بن إبراهيم بن أحمد ، التونسي ، فقيه ، مفسر ، ولد بتونس ، وتوفي سنة ٦٦٢ هـ ، من تأليفه : الإسهاد في شرح الارشاد ، " شرح الأحكام الصغرى لعبد الحق ، و " شرح التلقين " . انظر ترجمته في : توضيح المشتبه ، لابن ناصر : ٢٠٢ / ١ ، ومعجم المؤلفين ، لكحالة : ٢٣٩ / ٥ .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) ١ .

(٣) يشير المصنف رحمه الله إِلَى مثل (عباد بن يعقوب) الذي قال فيه ابن خزيمة : (المتهم في رأيه الثمة في حديثه) وقد كان عباد بن يعقوب ، يشتم السلف ، ومن غلاة الشيعة ، ورؤوس البدع ، أخرج البخاري حديثه في : كتاب الاعتكاف ، باب وسمى النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة عملاً ، والترمذي : (باب ما جاء في استقبال الإمام إذا خطب) والدارقطني : (باب وضوء النبي صلى الله عليه وسلم) وأخرج له ابن خزيمة : (باب ذكر كتابة أجر المصلي) . انظر : صحيح ابن خزيمة : ٢ / ٢٧٦ ، وانظر : الضعفاء ، للعقيلي : ٨ / ١ .

(٤) يرى ابن تيمية أن أهل البدع قسمان : (الأول : من بدعته عن جهل وضلال فهؤلاء قَبِلَ العلماء حديثهم لأنهم لا يتعملون الكذب) الثاني : من بدعته عن زندقة وإلحاد ، فهؤلاء رَفَضَ العلماء حديثهم لأن ما هم فيه يدفعهم إِلَى الكذب) انظر : منهاج السنة ، لابن تيمية : ١ / ٦٣ .

وَأَعَادَ يَوْقَتَ فِي كَحَرُورِيٍّ ، وَكُرِهَ أَقْطَعُ ، وَأَشْلُ وَأَعْرَابِيٍّ لِغَيْرِهِ وَإِنْ أَقْرَأَ وَذُو سَلَسٍ وَقُرُومٍ ، لِصَحِيحٍ ، وَإِمَامَةٍ مَنْ يَكْرَهُ .

قوله (وَأَعَادَ يَوْقَتَ فِي كَحَرُورِيٍّ) دخل في قوله : (كَحَرُورِيٍّ) المعتزلي والقدري^(١) ، ونحوهما ممن يشكل كونه كافراً ، وخرج به المقطوع بكفره ، ومثله المازري بالقائل : إنه سبحانه ليس بعالم - تعالى الله عن ذلك - وخرج به أيضاً المقطوع بعدم كفره كذي هوى خفيف ، فاشتمل كلامه على أحكام الأقسام الثلاثة التي ذكر ابن رشد في رسم الصلاة الثاني من سماع أشهب^(٢) فإن قلت : فقد قال ابن عبد السلام إن أكثر المتكلمين على هذه المسألة ، إنما فرضوا الكلام فيها في مبتدع كانت بدعته في الصفات ، وبنوها على التكفير بالمالك ، فلا معنى لذكر الحرورية هنا ؛ إذ هم قوم خرجوا على عليٍّ - رضي الله تعالى عنه - بحروراء نقموا عليه قضية التحكيم ، وكفروا الناس بالذنب ، ولم يظهر منهم حيثئذ بدعة في الصفات البتة .

قلت : قد رده ابن عرفة برواية أبي محمد وابن حبيب عن مالك [من ائتم] ^(٣) بأحد من أهل الأهواء أعاد أبداً إلا إماماً والياً أو خليفته على الصلاة ؛ لأجل ائتمام ابن عمر بالحجاج ونجدة الحروري^(٤) . وقال في " التوضيح " : قد يجاب عنه بوجهين :

أحدهما : أن ما ارتكبت الحرورية من التكفير بالذنب من أعظم البدع .

والثاني : نقل ابن يونس عن مالك التسوية بين القدري والحروري في أنه لا يصلي خلفهما ، ثم ذكر الخلاف كما ذكر ابن الحاجب^(٥) ، فدل على أن الجميع سواء .

(١) المعتزلة والقدرية فرقة واحدة تنسب إلى واصل ابن عطاء المتوفى سنة ١٩٨ هـ لهم خلاف مشهور مع الحسن البصري رحمه الله ، ولهم مقالات غالية في العقائد كالقول بخلق القرآن ، ومرتكب الكبيرة في منزلة بين الكفر والإيمان ... ولهم غير ذلك . انظر : مقالات الإسلاميين ، للأشعري ، ص : ١٥٥ ، والفرق بين الفرق للبغدادى ، ص : ١٨ .

(٢) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ١ / ٤٤٣ ، ٤٤٤ .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) .

(٤) انظر : النواذر والزيادات ، لابن أبي زيد : ١ / ٢٨٩ .

(٥) قال ابن الحاجب : (وفي المبتدع كالحروري والقدري ثالثها تعاد في الوقت ورابعها تعاد أبداً ما لم يكن والياً ؛ بناء على فسقهم أو على كفرهم ، ولمالك وللشافعي والقاضي رضي الله عنهم فيهم قولان) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ١١٠ .

وَتَرْتَبُ خَصِيٌّ، وَمَأْبُونٌ^(١)، وَأَغْلَفٌ، وولد زنى أو مجهول حالٍ، وعبد يفرض.

قوله (وَتَرْتَبُ خَصِيٌّ، وَمَأْبُونٌ وَأَغْلَفٌ، وولد زنى أو مجهول حالٍ، وعبد يفرض) أما الخصي وولد الزنا والعبد فلا إشكال فيهم، وأما المأبون فكذا ذكره ابن بشير وأتباعه، كابن شاس والقراقي وابن الحاجب^(٢) وشرّاحه، وأنكر ذلك ابن عرفة فقال: ونقل ابن بشير كراهة إمامة المأبون لا أعرفه، وهو أرذل الفاسقين. انتهى.

قلت: حمله ابن عرفة على أنه الذي يؤتى في دبره. وقد وقع في رسم الجواب من سماع عيسى أن أبا سلمة ابن عبد الأسد الذي كان زوج أم سلمة رأى رجلاً مأبوناً بين يديه في الصلاة فاتقى ذلك^(٣)، فكيف بإمامته؟ فلا يكون غيره من الفسقة أسوأ حالاً منه. لكن الظاهر من كلام ابن بشير وأتباعه: أنهم لم يريدوا هذا الفاسق الخبيث، فإن ابن بشير ذكر أولاً النقص المانع من الإجزاء وأدرج فيه الفسقة، ثم ذكر النقص المانع من الكمال، وذكر من جملة [١٦/أ] ما يحطّ المنزل ويسرع إليه طعن الألسنة، وقال: ينخرط في هذا السلك كراهة الاتهام بالمأبون والأغلف.

وأبين منه لابن شاس إذ قال: ويكره أن يتخذ ولد الزنا إماماً راتباً، وكذلك المأبون والأغلف^(٤)، وقيل: بجواز اتخاذهم أئمة راتبين إذا كانوا صالحين الأحوال في أنفسهم سالمين من النقائص المتقدمة^(٥)، وكذا علل ابن عبد السلام كراهة ترتيب المأبون، ومن معه بأنهم تسرع إليهم الألسنة، وربما تعدى الأذى إلى من اتهم بهم، وفي هذا كله دليل على

(١) رَجُلُ مَأْبُونٍ أَي مَقْرُوفٌ بِخَلَّةٍ مِنَ السَّوَاءِ. انظر: الغريب، لابن قتيبة: ٥٠٦/١.

(٢) انظر: عقد الجواهر الثمينة، لابن شاس: ١٤٢/١، وقال ابن الحاجب: (ويكره أن يكون العبد والخصي وولد الزنى والمأبون والأغلف إماماً راتباً في الفرائض والعبد) انظر: جامع الأمهات، لابن الحاجب، ص: ١١٠، وانظر: الذخيرة، للقراقي: ٢٥٣/٢. وقد نقل كلامه عن ابن شاس.

(٣) انظر: البيان والتحصيل، لابن رشد: ٤٩/٢، ٥٠.

(٤) الأغلف، يقال: غلام أغلف. إذا لم تُقَطَّعْ غُرَّتُهُ، وغلام أغلف: لم يَحْتَسِنْ كَأَقْلَفٍ. انظر: لسان العرب، لابن منظور: ٢٧١/٩.

(٥) انظر: عقد الجواهر الثمينة، لابن شاس: ١٤٢/١.

أنهم لم يريدوا الفاسق اليّن [الفسق]^(١) الذي فهم ابن عرفة ؛ وإنما أرادوا من هو أخفّ شأنًا من ذلك ، فأما أن يكونوا أرادوا الذي كان موصوفاً بذلك ، ثم تاب وحسنت توبته وبقيت الألسنة تتكلم فيه مما مضى .

[ولعلّ في هذا بعض الشبه بما حكى ابن حبيب عن مالك : لا يؤم قاتل عمّد وإن تاب]^(٢) ، وإنما يكونوا أرادوا به المتهم وهو آيين لمساعدته للغة العربية ، وفي البخاري : " ما كنا نأبئه بريّة "^(٣) وفيه : « أَبْنُوا أَهْلِي »^(٤) ، وعلى هذا حمّله شيخ شيوخنا العلامة أبو عبد الله ابن مرزوق في كتاب " انتهاز الفرصة في محادثة عالم قفصة " .

وزعم الشارمساحي أنه عند الفقهاء الضعيف العقل ، وكأنه على هذا أخفّ شأنًا من المعتوه فقد قال في سماع ابن القاسم : لا يؤم المعتوه الناس . قال سحنون : فإن أمّهم أعادوا . قال ابن رشد : المعتوه الذاهب العقل . وقول سحنون تفسير ؛ لأنه لا تصحّ منه نية فوجب أن يعيد أبدأً من ائتم به ، وأما الأغلف وهو الذي لم يختن فقال في سماع ابن القاسم : لا يؤم . قال سحنون : فإن فعل فلا إعادة على من ائتم به .

قال ابن رشد : قول سحنون تفسير ، فلا يخرج ترك الاختتان عن الإسلام ، ولا يبلغ به مبلغ التفسيق ، إلا أن ذلك نقصان في دينه وحاله ؛ لأن الختان طهارة الإسلام وشعاره^(٥) .

وأما المجهول الحال فروى ابن حبيب عن مطرّف وابن الماجشون وأصبع وابن عبد الحكم : لا ينبغي أن [يؤتم بمجهول]^(٦) إلا راتباً بمسجد .

(١) ما بين المعكوفين ساقط من (ن٢) .

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من (ن٣) .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٤٧٢١) ، كتاب فضائل القرآن ، باب فضل فاتحة الكتاب ، ولفظ البخاري "أبؤه برقة" لا بريّة .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٤٤٧٩) ، كتاب التفسير ، باب قوله : "إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة .." الآية .

(٥) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ١ / ٢٣٠ ، ٢٣١ .

(٦) في (ن٣) : (يؤم المجهول) .

وقال في " الزاهي " ^(١) : لا يؤتم بمجهول ، هذا نقل ابن عرفة وزاد : إن كانت تولية المساجد لذي هوى لا يقوم فيها بموجب الترجيح الشرعي لم يؤتم براتب فيها إلا بعد الكشف عنه ، وكذا كان يفعل من أدركته عالماً ديناً .

وَصَلَاةُ بَيْنَ الْأَسَاطِينِ ، أَوْ أَمَامَ الْإِمَامِ بِلاَ ضَرُورَةٍ ، وَاقْتِدَاءً مَنْ يَأْسُفُ السَّفِينَةَ يَمَنْ بِأَعْلَاهَا ، كَأَيِّ قُبْبَسٍ وَصَلَاةُ رَجُلٍ بَيْنَ نِسَاءٍ وَيَالْعَكْسِ ، وَإِمَامَةٌ فِي الْمَسْجِدِ بِلاَ رِدَاءٍ ، وَتَنَقُّلُهُ بِمَحْرَابِهِ .

قوله (وَاقْتِدَاءً مَنْ يَأْسُفُ السَّفِينَةَ يَمَنْ بِأَعْلَاهَا) كذا قال في " المدونة " : ولا يعجبني أن يصلي فوق وهم أسفل ^(٢) . ابن يونس قال ابن حبيب : ويعيد الأسفلون في الوقت ، وقيل : إنما ذلك لأن الأسفلين ربما لم يتمكن لهم مراعاة فعل الإمام ، وربما دارت السفينة فيختلط عليهم أمر صلاتهم ، فليس ذلك كالدكان الذي يكون فيه مع الإمام قوم وأسفل منه قوم ، فافترقا قال أبو الحسن الصغير : يلزم هذا في العكس وقد جوزة في الكتاب .

وَإِعَادَةُ جَمَاعَةٍ بَعْدَ الرَّائِبِ ، وَإِنْ أَذِنَ ، وَلَهُ الْجَمْعُ إِنْ جَمَعَ غَيْرُهُ قَبْلَهُ ، إِنْ لَمْ يُوَخَّرْ كَثِيرًا .

قوله (وَإِعَادَةُ جَمَاعَةٍ بَعْدَ الرَّائِبِ ، وَإِنْ أَذِنَ) احترز بالجماعة من الفذ ، فإنه لا يكره له أن يصلي صلاة في المسجد قبل أن يصليها أمامه أو بعد ما صلاها ، ما لم يعلم تعمده مخالفة الإمام بتقدم أو تأخر فيمنع ، قاله اللخمي : وظاهر قوله بعد الراتب أن الصلاة إن لم يكن لها في المسجد إمام راتب فلا كراهة في جمعها فيه مرتين ، وإن كان لغيرها من الصلوات فيه إمام راتب ، وهذا خلاف رواية ابن القاسم ؛ لكنه رواية أشهب ، واختاره اللخمي والمازري وابن عبد السلام ، واعتمد في قوله : " وإن أذن " على ما عند سند ، وهو خلاف

(١) كتاب الزاهي ، لابن شعبان ، في فقه المالكية

وابن شعبان هو : حمد بن القاسم بن شعبان بن محمد بن ربيعة ، العماري ، المصري ، يعرف بابن القرطي ، قال القاضي عياض كان ابن شعبان رأس المالكية بمصر وأحفظهم للمذهب ، توفي سنة ٣٥٥ هـ . انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ، للذهبي : ٧٨ / ١٦ ، والديباج المذهب ، لابن فرحون ، ص : ٢٤٨ .

(٢) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ٨٢ / ١ .

ما قطع به اللخمي وهذا ينبنى على وجه الكراهة فقليل : لتفريق الجماعات فتعم الكراهة ، وقيل : لئلا يتطرق أهل البدع بالتأخير ثم يجمعوا مع إمامهم ، فيجوز إذا علمت البراءة من ذلك ، وقيل لحق الإمام فيجوز إذا أذن .

ودلّ قوله : " **الراتب** " أن هذا في مسجد أو ما يقوم مقامه كالسفينة وغيرها ، وقد نصّ على السفينة في رسم الصلاة الثاني من سماع أشهب . قال ابن رشد : وليس بخلاف لما أجاز في " المدونة " أن يصلي الذين فوق سقفها بإمام ، والذين تحته بإمام ؛ لأنها موضعان ^(١) . وفي الذخيرة : قال صاحب " الطراز " : يتنزل المكان الذي جرت العادة بالجمع فيه وإن لم يكن مسجداً منزلة المسجد ، وقاله مالك في " العتية " ^(٢) .

وَأُخْرِجُوا ، إِلَّا بِالْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ ، فَيُطْلَوْنَ بِهَا أَفْذَانًا ، إِنْ دَخَلُوهَا . وَقَتْلُ كَبَرِ غَوْثٍ بِمَسْجِدٍ ، وَفِيهَا يَجُوزُ طَرَحُهَا خَارِجَهُ ^(٣) ، وَاسْتُشْكِلَ ، وَجَازَ اقْتِدَاءً بِأَعْمَى ، وَمُخَالَفٍ فِي الْفُرُوعِ وَالْكَنْ ، وَمَقْدُودٍ ، وَعَيْنِينَ ، وَمَجْفُومٍ ، إِلَّا أَنْ يَشْتَدَّ ، فَلْيُنَمَّ وَصِيٍّ بِمِثْلِهِ .

قوله (وَأُخْرِجُوا ، إِلَّا بِالْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ ، فَيُطْلَوْنَ بِهَا أَفْذَانًا ، إِنْ دَخَلُوهَا) مفهوم الشرط أنهم إن لم يدخلوها جمعوا في غيرها ، وهذا مقصود من المصنف اعتماداً على قول عياض في " التنبهات " ، قال شيوخنا معناه : لمن قد دخل هذه المساجد لا لمن لم يدخلها ، وكذا جاء مفسراً في " العتية " في سماع أشهب وابن نافع . [١٦/ب] قال مالك : من لم يبلغ مسجد الرسول عليه السلام حتى صلى أهله أنه يجمع تلك الصلاة في غيرها . وهو ظاهر " المدونة " ؛ لأنه إنما تكلم على من دخل . انتهى . ونسب ابن رشد نحوه هذا لابن لبابة ، وردّه بأن صلاة الفذ هناك إن كانت أفضل ترجحت مطلقاً ، وإلا فالعكس ^(٤) .

(١) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ١ / ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، وانظر رواية ابن القاسم المشار لها في كتاب الصلاة الأول ، من رسم أوله يسلف : ٣٠٧ / ١ .

(٢) انظر : الذخيرة ، للقرافي : ٢ / ٢٧٢ .

(٣) قال في المدونة : (ويكره قتل البرغوث والقملة في المسجد ، فإذا أصاب قملة وهو في الصلاة فلا يلقيها في المسجد ، ولا يقتلها فيه ، وإن كان في غير صلاة فلا بأس أن يطرحها في غير المسجد) انظر : تهذيب المدونة ، للبراذعي : ١ / ٢٧١ .

(٤) انظر سماع أشهب وابن نافع من كتاب الصلاة الأول في البيان والتحصيل : ١ / ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، وانظر : المدونة ، لابن القاسم : ٨٩ / ١ .

وَعَدَمُ الطَّاقِ مَنْ عَلَى يَمِينِ إِمَامٍ أَوْ يَسَارِهِ يَمَنْ حَذْوَهُ .

قوله (وَعَدَمُ الطَّاقِ مَنْ عَلَى يَمِينِ إِمَامٍ أَوْ يَسَارِهِ يَمَنْ حَذْوَهُ) ^(١) أشار بهذا لقوله في " المدونة " : وإن كانت طائفة عن يمين الإمام أو حذوه في الصف الثاني أو الأول فلا بأس أن تقف طائفة عن يسار الإمام في الصف ولا تلتصق بالطائفة التي عن يمينه ^(٢) . وقد تعقبها أبو إسحاق التونسي بأن ذلك تقطيع للصفوف ، وحمل ذلك ابن رشد في رسم شك من سماع ابن القاسم على أنه بعد الوقوع ، ويكره ابتداء ^(٣) . وقال قبله في " المدونة " : ومن دخل المسجد وقد قامت الصفوف قام حيث شاء خلف الإمام أو عن يمينه أو عن يساره ، وتعجب مالك ممن قال يمشي حتى يقف حذو الإمام .

وقال اللخمي : يبدأ الصف من وراء الإمام ثم عن يمينه وشماله حتى يتم الصف ، ولا يبدأ بالثاني قبل تمام الأول ولا بالثالث قبل تمام الثاني ، وهو الذي يقتضيه قول مالك في كتاب ابن حبيب ، وهو أحسن [مما له] ^(٤) في " المدونة " ؛ لقوله عَلَيْهِ السَّلام : « ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها » ثم قال : « يتمون الصف الأول ويتراصون » أخرجه مسلم ^(٥) .

واختار المازري نحو هذا ، وقال : ليس ما تعجب منه مالك في " المدونة " رد لما اخترناه في الصف الأول ؛ لأنه إنما تكلم في " المدونة " على رجلٍ وحده جاء وقد كملت الصفوف .

فرع : في رسم طلق ابن حبيب من سماع ابن القاسم قال مالك : أول من أحدث المقصورة [مروان بن الحكم حين طعنه اللياني ؛ فجعل مقصورة] ^(٦) من طين وجعل فيها

(١) في (٢ن) : (أو على) .

(٢) النص أعلاه لتهديب المدونة ، للبراذعي : ٢٧٦ / ١ ، والمدونة ، لابن القاسم : ١ / ١٠٥ .

(٣) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ١ / ٢٦٥ .

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من (١ن) .

(٥) انظر : صحيح مسلم برقم (٩٩٦) ، كتاب الصلاة ، باب الأمر بالسُّكُونِ فِي الصَّلَاةِ .

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من (٢ن) .

تشبيكاً . قال ابن رشد : اتخذها في الجوامع مكروه ، فإن كانت ممنوعة تفتح أحياناً وتغلق أحياناً فالصف الأول هو الخارج عنها اللاصق بها ، وإن كانت مباحة غير ممنوعة فالصف الأول هو اللاحق بجدار القبلة في داخلها ، روي ذلك عن مالك^(١) . انتهى .

ابن عرفة : رواه ابن وهب بزيادة : لا بأس بالصلاة فيها . ونقل بعض معاصري شيوخنا أنه الموالى للإمام مطلقاً أنكر عليه ويبحث عنه فلم يوجد . انتهى .

وفي " النوادر " قال ابن وهب عن مالك : لا بأس بالصلاة في المقصورة^(٢) .

[و قال أبو الحسن الصغير : انظر ما حجر من المسجد نفسه هل تصلى فيه الجمعة مثل المقصورة]^(٣) ، وقد كان القاسم بن محمد وعروة بن الزبير وابن شهاب يصلون فيها ، واحتج لهم بقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ أَلْعَيْكُمُ فِيهِ وَالْبَادِ ﴾ [الحج: ٢٥] ؛ لأن [حق]^(٤) الناس في المسجد جميعاً ؛ فليس لأحد أن يختص بشيء منه دون غيره .

وَصَلَاةُ مُنْفَرِدٍ خَلْفَ صَفٍّ ، وَلَا يَجْزِبُ أَحَدًا ، وَهُوَ خَطَاٌ مِنْهُمَا ، وَإِسْرَاعُ لَهَا يَلَا خَبِيرٌ ، وَقَتْلُ عَقْرَبٍ أَوْ قَارِ يَمَسُّجِدٍ .

قوله : (وَصَلَاةُ مُنْفَرِدٍ خَلْفَ صَفٍّ ، وَلَا يَجْزِبُ أَحَدًا) كذا في " المدونة "^(٥) ، وفي قوله : (وَلَا يَجْزِبُ أَحَدًا) دليل على أنه لم يجد موضعاً في الصف كما صرح به في " التلقين " . وفي معناه ما في رسم شك من سماع ابن القاسم فيمن قعد للشهادة فضايق به الصف : لا بأس أن يتأخر عنه أو يتقدم ، وقد رأيت بعض أهل العلم يفعله . وأما من خرج [من الصف]^(٦) بلا عذر فقال ابن رشد : قال ابن حبيب : قد أساء ولا إعادة عليه^(٧) .

(١) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ١ / ٢٩١ ، ٢٩٢ .

(٢) انظر : النوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ١ / ٢٩٦ .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (٣) .

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من (٣) .

(٥) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ١ / ١٠٥ ، وقال في تهذيب المدونة : (و من صلى خلف الصفوف منفرداً ، فلا بأس بذلك ، ويقف حيث شاء ، ولا يجزئ إليه أحداً ، فإن فعل فلا يتبعه ، وهذا خطأ من الذي فعله وخطأ من الذي جذه) انظر :

تهذيب المدونة ، للبراذعي : ١ / ٢٧٥ .

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من (١) .

(٧) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ١ / ٢٤٥ .

وروى ابن وهب عن مالك : عَلَيْهِ الإعادة لقوله ﷺ لأبي بكر « زادك الله حرصاً ولا تعد » ^(١) أي للركوع دون الصف ، والأظهر : للتأخر حتى تأتي وقد حفرك ^(٢) النفس . إذ لم يأمره ﷺ بإعادتها . وطريقة ابن عبد السلام أن عدم جذب المنفرد أحداً مبني على المشهور من صحة صلاته ، وأما على القول بالبطلان فيجذبه لثلاث تبطل كقول المخالف ، وتبعه في " التوضيح " ، وذلك يقوي أنه مراده هنا ، وما قدمناه أبين وأسعد بالنقول . والله سبحانه أعلم .

وَإِحْضَارُ صَيْبٍ بِهِ لَا يَعْْبَثُ وَيَكْفُ إِذَا نُهِيَ .

[قوله (وَإِحْضَارُ صَيْبٍ بِهِ لَا يَعْْبَثُ وَيَكْفُ إِذَا نُهِيَ) كذا في " المدونة " ، وجملة لا يعبث صفة لصبي لا حال ؛ لأنه نكرة] ^(٣) .

وَبَطْنُ بِهِ إِنْ حُصِبَ ، أَوْ تَحْتَ حَصِيرِهِ ، ثُمَّ تَحْتَ قَدَمِهِ ثُمَّ يَسَارِهِ ، ثُمَّ يَمِينِهِ ، ثُمَّ أَمَامَهُ . وَخُرُوجُ مُتَجَالِّةٍ لِعَبْدٍ ، وَاسْتِسْقَاءٌ ، وَشَابَّةٌ لِمَسْجِدٍ وَلَا يَقْضَى عَلَى زَوْجِهَا بِهِ ، وَاقْتِدَاءُ ذَوِي سَفْنٍ بِإِمَامٍ ، وَفَضْلُ مَأْمُومٍ بِنَهْرٍ صَغِيرٍ أَوْ طَرِيقٍ .

قوله : (وَبَطْنُ بِهِ إِنْ حُصِبَ ، أَوْ تَحْتَ حَصِيرِهِ ، ثُمَّ تَحْتَ قَدَمِهِ ثُمَّ يَسَارِهِ ، ثُمَّ يَمِينِهِ ، ثُمَّ أَمَامَهُ) ينبغي أن يقرأ بجر قدمه عطفاً على حصيرة ، ونصب يمينه وأمامه عطفاً على تحت ، وفي عبارته قلق ^(٤) .

(١) أخرجه مالك في الموطأ برقم (٢٨٥) أبواب الصلاة ، باب الرجل يركع دون الصف أو يقرأ في ركوعه ، والبخاري في صحيحه برقم (٧٨٣) ، كتاب الأذان باب إذا ركع دون الصف .

(٢) النَّفْسُ الْمَحْفُورَةُ : الشديد المتتابع انظر : لسان العرب ، لابن منظور : ٣٣٧ / ٥ .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (٢ن) .

وانظر : المدونة ، لابن القاسم : ١٠٦ / ١ ، وتهذيب المدونة ، للبراذعي : ٢٧٦ / ١ .

(٤) قلت : بين العدوي في حاشيته على الخرشبي هذا القلق بقوله : (وَقَوْلُهُ : (ثُمَّ يَمِينُهُ ثُمَّ أَمَامَهُ) عَطْفٌ عَلَى تَحْتَ فَأَنْتَ تَرَاهُ عَطْفٌ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ ثُمَّ عَادَ لِلْعَطْفِ عَلَى الْمُضَافِ فِيهِ قَلَقٌ) انظر : حاشية العدوي على شرح الخرشبي : ١٧٤ / ٢ ، وأما الخطاب فقال : (عطف على محذوف تقديره أو تحت حصيره في يساره ، أي : في جهة يساره ، ثم قدمه إلى آخره ، وكأنه - والله أعلم - تركه لكونه أول الجهات التي ذكرها في التبيهات ، فلما ذكر ما عداها معطوفاً بشم علم أنها هي الأولى وفيه ما ترى) ، انظر : مواهب الجليل ، للخطاب : ٤٤٩ / ٢ .

وَعَلَوْ مَأْمُومٍ ، وَلَوْ يَسْطُمُ لَا عَكْسَهُ .

قوله (وَعَلَوْ مَأْمُومٍ ، وَلَوْ يَسْطُمُ لَا عَكْسَهُ) أي : فلا يجوز يريد إلا لتعليم كصلاته ﷺ عَلَى المنبر ، قاله عياض وقبله ابن عرفة ، وفي البخاري أن أحمد بن حنبل احتج به عَلَى الجواز مُطْلَقاً^(١) .

[١١/أ] وَبَطَلَتْ يَقْصِدُ إِمَامٍ وَمَأْمُومٍ بِهِ الْكِبَرُ .

قوله : (وَبَطَلَتْ يَقْصِدُ إِمَامٍ وَمَأْمُومٍ بِهِ الْكِبَرُ) هكذا في بعض النسخ بياء السببية لا بكاف التشبيه ، وذلك أمثل^(٢) أي : وبطلت الصلاة بسبب قصد الإمام و[١٧/أ] المأموم بالعلو الكبر ، كأنه تكلم أولاً فيما إذا سلما من قصد الكبر ، فتوجه إلى جائز وممنوع قائلاً : (وَعَلَوْ مَأْمُومٍ ، وَلَوْ يَسْطُمُ لَا عَكْسَهُ) ، ثم تكلم ثانياً في قصدهما الكبر ، فقطع بالبطان فيهما ، وذلك مستلزم لعدم جوازهما ، وهذا الذي سلك تمكن تمشيته مع بعض النقول .

فأما ما ذكره في الإمام فإليه ذهب أبو إسحاق التونسي فقال : إنما تجب الإعادة عَلَيْهِ وعليهم إِذَا فعل ذلك عَلَى وجه الكبر ، وأما لو ابتدأ يصلي لنفسه عَلَى دكان ، فجاء رجل فصلى أسفل منه لجازت صلاتهما ؛ لأن الإمام هنا لم يقصد الكبر ، وكذا إِذَا فعلوا ذلك للضيق . انتهى ، ونحوه للخمى في الذي ابتدأها وحده ، وكذا حكى ابن يونس في الضيق عن سحنون ويحيى بن عمر قال : وأخذه فضل من قوله في " المدونة " : لأنهم يعشون^(٣) .

وأما ما ذكره في المأموم فقد حكى عبد الحق في " التهذيب " أن بعض شيوخه نحى إِلَى أن المأمومين لو قصدوا الكبر بعلوهم لأعادوا ، لعشهم . انتهى . إِلَّا أَنَّ المأموم إِذَا لم يقصد

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٧٧) : كتاب الصلاة ، باب الصَّلَاةِ فِي السَّطُوحِ وَالْمَنَارِ وَالْخَشَبِ ، ونصه : " قال أبو عبد الله قال علي بن عبد الله سألني أحمد بن حنبل رحمه الله عن هذا الحديث قال : فَإِنَّمَا أَرَدْتُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ أَعْلَى مِنَ النَّاسِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ أَعْلَى مِنَ النَّاسِ بِهَذَا الْحَدِيثِ ، قال : فقلت إِنَّ سَفْيَانَ بْنَ عِيْنَةَ كَانَ يَسْأَلُ عَنْ هَذَا كَثِيرًا فَلَمْ تَسْمَعْ مِنْهُ ؟ قال : لَا .

(٢) أطال الخطاب رحمه الله الكلام فيها وقع في نسخ المختصر من اختلاف في هذا الموضع ، وقال ما حاصله : إن النسخ قد أتت بـ : (كقصد ، ويقصد ، ولقصد) ووجد لكل وجهاً في المذهب ، مع إشارته لما للمؤلف هنا . انظر : مواهب الجليل ، للخطاب : ٤٥٣ / ٢ .

(٣) يعني ما جاء في المدونة من قوله : (ولا يصلي الإمام على شيء أرفع مما يصلي عليه أصحابه ، فإن فعل أعادوا أبداً لأنهم يعشون) انظر : تهذيب المدونة ، للبراذعي : ٢٤٩ / ١ .

الكبر متفق على عدم بطلان صلاته ، والإمام إذا لم يقصده مختلف فيه فقيل : بعدم البطلان كما تقدم ، وهو مفهوم كلام المصنف على النسخة التي اخترناها .

وقيل : بالبطلان ؛ حماية للذرائع ، وأخذاً بعموم النهي في الحديث ، وهو ما في مسند ابن [سحنون] ^(١) أن حذيفة بن اليمان قام يصلي على دكان فجذبه سلمان فقال : ما أدري أطل العهد أم نسيت ؟ أما سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا يصلي الإمام على شيء أشد مما عليه أصحابه » ^(٢) ؟ قال ابن بشير : وكأنه عليه السلام أشار إلى ما أحدثه بنو أمية ، وكانوا يتخذون لأنفسهم مواضع مرتفعة يعلنون بها على الناس في الإمامة تكبراً منهم .

إِلَّا بِكَشْبَرٍ ، وَهَلْ يَجُوزُ إِنْ كَانَ مَعَ الْإِمَامِ طَائِفَةٌ كَغَيْرِهِمْ ؟ تَرُدُّ ، وَمُسَمَّعٌ وَافْتِدَاءٌ بِهِ ، أَوْ يَرُوءِيَّةٌ ، وَإِنْ يَدَارُ .

قوله : (إِلَّا بِكَشْبَرٍ) هذا مشنى من قوله : (لَا عَكْسَهُ) ، وهو تفسير للسير الذي في " المدونة " ^(٣) . قال ابن عبد السلام : لأن المقصود منه ظهور أفعال الإمام للمؤمنين ليقصدوا به كصلاة النبي ﷺ على المنبر ^(٤) . انتهى . وعن ابن عرفة : أنه كان يطيل ذيل سجادة المحراب حتى يشاركه الناس فيها .

وَشَرْطُ الْاِفْتِدَاءِ نِيَّةٌ ، بِخِلَافِ الْإِمَامِ وَلَوْ بِجَنَازَةٍ .

قوله : (وَشَرْطُ الْاِفْتِدَاءِ نِيَّةٌ) قال ابن عبد السلام : كان بعض أشياخ شيوينا يقول هذا الشرط لا بد منه ، ولكنه لا يلزم التعرض إليه بما يدل عليه مطابقة ؛ إذ هناك ما يدل عليه التزاماً كانتظار المأموم إمامه بالإحرام ، ولو سئل حيثئذ عن سبب الانتظار لأجاب بأنه مأموم . وما قاله ظاهر . انتهى .

قال القباب : وهذا واضح وكلام المازري نص أو كالتص في ذلك ؛ لأنه قال إذا

(١) في (١ ن) ، و (٣ ن) : (سنجر) .

(٢) أخرجه البيهقي في سننه برقم (٥٠١٦) باب ما جاء في مقام الإمام .

(٣) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ٨١ / ١ ، وانظر : تهذيب المدونة ، للبراذعي ، ونصه : (إلا الارتفاع اليسير مثل ما كان بمصر فتجزئهم الصلاة) ٢٤٩ / ١ .

(٤) أخرجه النسائي في سننه برقم (٧٩٣) ، كتاب المساجد ، باب الصلاة على المنبر .

قارنت الأفعال الأفعال بقصد ذلك وتعهد له فهذا معنى النية ، ولا بد من افتتاح الصلاة بها لثلا يمضي جزء من الصلاة لم تقصد فيه المتابعة ، ولقد قال بعض الناس في معارضة ذلك : إن النية من باب القصد والإرادات لا من باب الشعور والإدراكات ، وهذا الذي قاله لا معارضة فيه [بوجه] ^(١) ؛ لأن من جاء [إلى المسجد بقصد] ^(٢) الصلاة ، وقعد في المسجد يتظر الإمام لا يقال فيما فعل : إنه [شعر] ^(٣) بمجيئه إلى المسجد ولم يقصده ، أو أشعر بانتظاره الإمام ولم يرده ، بل قصد المسجد للالتزام وانتظر الإمام بقصد ، وقام للصلاة وتبها للدخول فيها وبقي يتظر الإمام ، كل ذلك بإرادة وقصد .

إِلَّا جُمُعَةً وَجَمْعًا ، [وَخَوْفًا] ^(٤) وَمُسْتَخْلَفًا .

قوله : (إِلَّا جُمُعَةً وَجَمْعًا وَخَوْفًا وَمُسْتَخْلَفًا) مراده بالجمع : الجمع ليلة المطر لا كل جمع ، وعند ابن عرفة في الاستخلاف نظر ؛ لأن المستخلف كمؤتم به ابتداءً لصحة صلاتهم أفذاذاً ، ونحوه للقباب إذ قال : هذا على القول بأنه لا يجوز لهم إن يُتَمَّوا أفذاذاً ، وهو قول ابن عبد الحكم . انتهى . ونظام البحث فيه في : " تكميل التقييد وتحليل التعقيد " الذي وضعناه على " الملوثة " .

كَفَضْلِ الْجَمَاعَةِ ، وَاخْتَارَ فِيهِ الْأَخِيرَ خِلَافَ الْأَكْثَرِ .

قوله : (كَفَضْلِ الْجَمَاعَةِ) ابن عرفة يلزم عليه إعادة من اتهم به غيره ولم ينو الإمامة في جماعة . ^(٥) انتهى . ونحوه لابن عبد السلام .

وَمُسَاوَاةً فِي الصَّلَاةِ ، وَإِنْ يَأْدَاءُ وَقْضَاءً ، أَوْ يَظْهَرِينَ مِنْ يَوْمَيْنِ ، إِلَّا نَفْلًا خَلْفَ فَرَضٍ وَلَا يَنْتَقِلُ مُنْفَرِدًا لِمَجَاعَةٍ كَالْعَكْسِ ، وَفِي مَرِيضٍ اقْتَدَى بِمِثْلِهِ فَصَمَّ قَوْلَانِ .

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) .

(٢) في (ن) : (لمسجد لقصد) .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) .

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من أصل المختصر .

(٥) قال في منح الجليل : (فإن شرع في صلاة مفردة فأنتم به بالغ فإن علم به ونوى الإمامة حصل الفضل لها . وإن لم يشعر به حتى أتم أو لم ينو الإمامة حصل الفضل للمأموم لا له ، فله إعادة في جماعة لتخصيل الفضل) انظر : منح الجليل ، للشيخ عيش : ٣٧٨/١

قوله : (إِلَّا خَلْفَ فَرَضٍ^(١)) ابن عرفة : عَلَى جَوَازِ النَّفْلِ بِأَرْبَعٍ أَوْ فِي سَفَرٍ .

وَمُتَابَعَةٍ فِي إِحْرَامٍ وَسَلَامٍ فَالْمُسَاوَاةُ وَإِنْ يَشْكُ فِي الْمَأْمُومِيَّةِ مُبْطَلَةٌ .

قوله : (فَالْمُسَاوَاةُ وَإِنْ يَشْكُ فِي الْمَأْمُومِيَّةِ . مُبْطَلَةٌ) الشك في المأمومية قد يكون من

أحدهما كما علمت ، وقد يكون منهما كما فرض سحنون في رجلين اتهم أحدهما بالآخر ، فشكّا في تشهدهما في الإمام منهما ، [١٧/ب] فإن سلّمهما معاً فعلى الخلاف في المساواة ، إلا أن المصنف اقتصر هنا على القول بالبطلان ، وإن تعاقبا صحت للثاني فقط ، ولو كان أحدهما مسافراً سلّم المسافر ، وأعاد وأتم الآخر ولا يعيد ، ولو نوى كل من المصلين عند الإحرام إمامة الآخر صحت صلاتهما فدين ، ولو نوى كل واحد منهما حيثن أن يأتى بالآخر بطلت صلاتهما معاً .

لَا الْمُسَاوَاةُ كَغَيْرِهِمَا لَكِنْ سَبْقُهُ مَمْنُوعٌ ، وَإِلَّا كَرِهَ .

قوله (لَا الْمُسَاوَاةُ^(٢) كَغَيْرِهِمَا) عبارة فيها قلق ؛ ولذلك ذكر لي عن بعض أصحابنا

أنه قال : لعل صوابه كالمسابقة لا غيرهما ، فتصحفت الكاف بلا ، ولا بالكاف ، والباء بالواو ، فتأمله^(٤) .

وَأَمَرَ الرَّافِعُ بِعَوْدِهِ إِنْ عَلِمَ إِدْرَاكَهُ قَبْلَ رَفْعِهِ ، لَا إِنْ خَفَضَ ، وَنُدِبَ تَقْدِيمُ سُلْطَانٍ ثُمَّ رَبٍّ مَنَزَلٍ وَالْمُسْتَأْجِرِ عَلَى الْمَالِكِ وَإِنْ عَبْدًا كَأَمْرَاتِهِ ، وَاسْتَخْلَفَتْ ، ثُمَّ زَائِدَ فَفَعِهْ ، ثُمَّ حَدِيثٍ ، ثُمَّ قِرَاءَةٍ ، ثُمَّ عِبَادَةٍ ، ثُمَّ يَسِّنُ إِسْلَامٍ ، ثُمَّ يَنْسِبُ ، ثُمَّ يَخْلُقُ ، ثُمَّ يَلْبَسُ إِنْ عَدِمَ نَقَصَ مِنْهُ أَوْ كَرِهَ ، وَاسْتِنَابَةُ النَاقِصِ كَوَقُوفٍ ذَكَرَ عَنْ يَوْمِيهِ ، وَاثْنَيْنِ خَلْفَهُ . وَصِيَّ عَقْلَ الْقُرْبَةِ كَالْبَالِغِ وَنِسَاءً خَلْفَ الْجَمِيعِ ، وَرَبَّ الدَابَّةِ أَوْلَى بِمَقْدُومِهَا .

قوله (وَأَمَرَ الرَّافِعُ بِعَوْدِهِ إِنْ عَلِمَ إِدْرَاكَهُ قَبْلَ رَفْعِهِ ، لَا إِنْ خَفَضَ) الذي ظهر لي من

تقولهم أنه إن علم إدراك الإمام فيما فارقه منه استوى في ذلك الرافع والخافض في الأمر

(١) في الأصل ، و(ن٢) ، و(ن٤) : (مفترض) .

(٢) في النسخة المطبوعة إلا .

(٣) المساواة هي المتابعة فوراً . انظر : منح الجليل ، للشيخ عليش : ٣٨٠ / ١ .

(٤) ليس في شروح المختصر الأخرى ما رآه ابن غازي من القلق في هذه العبارة ، ولا ما نحى إليه من ادعاء التصحيح .

بالعود ، ولم تختلف الطرق في هذا ، وإنما اختلفت طريقة الباجي وابن رشد ^(١) واللخمي فيما إذا لم يعلم إدراكه ، بخلاف ما تعطيه عبارة المصنف ، وقد أشبعنا الكلام [في ذلك] ^(٢) في : " تكميل التقييد وتحليل التعقيد " فقف عليه . وبالله تعالى التوفيق .

وَالْأَوْرَعُ ، وَالْعَدْلُ وَالْحُرُّ وَالْأَبُّ ، وَالنَّعَمُ عَلَى غَيْرِهِمْ .
قوله : (وَالْأَوْرَعُ ، وَالْعَدْلُ وَالْحُرُّ وَالْأَبُّ ، وَالنَّعَمُ عَلَى غَيْرِهِمْ) .

لعل مراده بالعدل : الأعدل ؛ لأنه قطع قبل بطلان صلاة من اتهم بفاسق ^(٣) .

وَرَكْعَ مَنْ خَشِيَ فَوَاتَ رَكْعَةٍ دُونَ الصَّفِّ ، إِنْ ظَنَّ إِدْرَاكَهٗ قَبْلَ الرَّفْعِ وَإِنْ تَشَامَّ مُتَسَاوُونَ لَا لِكَبْرٍ اقْتَرَعُوا ، وَكَبَرَ الْمَسْبُوقُ لِرُكُوعِهِ أَوْ سَجُودِهِ لَا تَأْخِيرَ لَا لِجُلُوسِهِ ، وَقَامَ بِتَكْثِيرٍ إِنْ جَلَسَ فِي ثَانِيَةٍ ، إِلَّا مَدْرَكَ التَّشَهُّدَ ، وَقَضَى الْقَوْلَ وَبَنَى الْفِعْلَ .
قوله : (وَرَكْعَ مَنْ خَشِيَ فَوَاتَ رَكْعَةٍ دُونَ الصَّفِّ ، إِنْ ظَنَّ إِدْرَاكَهٗ قَبْلَ الرَّفْعِ)

الظاهر أن ضمير (إِدْرَاكَهٗ) يعود على الصف ، فهو كقوله في " المدونة " : وحيث يطمع إذا دب راعياً وصل إليه . ومفهومه إن لم يظن ذلك تمادى إلى الصف وإن فاتته الركعة وهذا قول مالك واختاره ابن رشد ، وأما قوله في " المدونة " : وإن لم يرج ذلك أحرم مكانه ^(٤) فهو لابن القاسم ، واختاره أبو اسحاق التونسي ويسطه في رسم اغتسل من سماع ابن القاسم ^(٥) .

يَدِبُّ كَالصَّفِّينِ لِأَخْرِ قُرْبَةٍ .

قوله : (يَدِبُّ كَالصَّفِّينِ لِأَخْرِ قُرْبَةٍ) سهاها آخر بالنسبة لجهة الداخل لا لجهة الإمام .

(١) انظر ما للباجي في : المتقى : ٢ / ١٢٠ ، ١٢١ ، وانظر ما لابن رشد في : البيان والتحصيل ، من سماع ابن القاسم ، من رسم أوله كتب عليه ذكر حق : ٣٢١ / ١ ، وانظر ما أحال عليه في شرح ذلك الرسم .

(٢) ما بين المعكوفتين زيادة من : (٢ن) ، و(٣ن) .

(٣) يشير إلى ما مر في قول المصنف : (وَبَطَلَتْ بِاقْتِنَاءٍ بِمَنْ بَانَ كَافِرًا ، أَوْ امْرَأَةً أَوْ خُتًى مُشْكِلًا ، أَوْ مَجْنُونًا ، أَوْ فَاسِقًا بِجَارِحَةٍ) .

(٤) انظر : تهذيب المدونة ، للبراذعي ، ونصه : (ومن أتى والإمام راكع ، فخشي رفع رأسه فليركع بقرب الصف ، وحيث يطمع إذا دب راعياً يصل إليه ، فإن لم يطمع بذلك أحرم حيث أمكنه) .

(٥) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ١ / ٣٣٠ ، ٣٣١ .

قَائِمًا ، أَوْ رَاكِعًا ، لَا سَاجِدًا ، أَوْ جَالِسًا . وَإِنْ شَكَّ فِي الْإِدْرَاكِ أَلْغَاهَا ، وَإِنْ كَبَّرَ لِرُكُوعٍ ، وَنَوَى بِهَا الْعَقْدَ ، أَوْ نَوَاهَا ، أَوْ لَمْ يَنْوِهَا ، أَجْزَأُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِهَا نَاسِيًا لَهُ تِمَادًى الْمَأْمُومُ فَقَطْ . وَفِي تَكْثِيرِ السُّجُودِ تَرَدُّدٌ ، وَإِنْ لَمْ يَكْبُرْ اسْتَأْنَفَ .

قوله : (قَائِمًا ، أَوْ رَاكِعًا) خلاف ما دلَّ عَلَيْهِ قوله قبله : (إِنْ ظَنَّ إِدْرَاكَه قَبْلَ الرَّفْعِ) من أَنْ دَبِيه لا يتصور إِلَّا فِي الرُّكُوع ، إِلَّا أَنْ يَرِيدَ أَنَّهُ [إِنْ] ^(١) خَابَ ظَنُّهُ دَبَّ قَائِمًا . فتدبره ، وقد استوفينا ما فيه من الخلاف في "تكميل التقييد" .

فصل [في استخلاف الإمام]

نَدِبَ لِإِمَامٍ فَشِيَ تَلَفَ مَالٍ ، أَوْ نَفْسٍ ، أَوْ مِنْعَ الْإِمَامَةِ لِعَجْزٍ ، أَوْ الصَّلَاةَ بِرُعَافٍ ، أَوْ سَبَقَ حَدَثٍ ، وَذَكَرَهُ اسْتِخْلَافٌ وَإِنْ يَرْكُوعٍ ، أَوْ سُجُودٍ ، وَلَا تَبْطُلُ إِنْ رَفَعُوا يَرْفَعِهِ قَبْلَهُ ، وَلَهُمْ إِنْ لَمْ يَسْتَخْلَفْ ، وَلَوْ أَشَارَ لَهُمْ بِالْإِنْتِظَارِ ، وَاسْتِخْلَافُ الْأَقْرَبِ ، وَتَرْكُ كَلَامٍ فِي كَحَدَثٍ ، وَتَأَخُّرُ مُؤْتَمًا فِي الْعَجْزِ ، وَمَسْكُ أَفْعٍ فِي خُرُوجِهِ ، وَتَقَدُّمُهُ إِنْ قَرَّبَ ، وَإِنْ يَجْلُوسِهِ ، وَإِنْ تَقَدَّمَ غَيْرُهُ صَحَّتْ كَأَنِ اسْتَخْلَفَ مَجْنُونًا [ب/١١] . وَلَمْ يَقْتَدُوا بِهِ ، أَوْ أَتَمُّوا وَحْدَانًا ، أَوْ بَعْضُهُمْ ، أَوْ بِإِمَامَيْنِ ، إِلَّا الْجُمُعَةُ ، وَقَرَأَ مِنْ انْتِهَاءِ الْأَوَّلِ ، وَابْتَدَأَ بِسَرِيَّةٍ ، إِنْ لَمْ يَعْلَمْ [الأول] ^(٢) .

قوله : (لَوْ أَشَارَ لَهُمْ بِالْإِنْتِظَارِ) يقتضي هذا الإغْيَاءُ أَنْ عَدَمَ انتظاره مندوب ، وهو خلاف قوله بعد : (كَعُودِ الْإِمَامِ لِإِتْمَامِهَا) والخلاف في الموضعين ولا يلزم أَنْ يَكُونَ فِي الثَّانِي مَرْتَبًا عَلَى الْأَوَّلِ . والله تعالى أعلم .
وَصِحَّتُهُ بِإِدْرَاكِ مَا قَبْلَ الرُّكُوعِ .

قوله : (وَصِحَّتُهُ بِإِدْرَاكِ مَا قَبْلَ الرُّكُوعِ) أي : بِإِدْرَاكِ مَا قَبْلَ تَمَامِ الرُّكُوعِ .
وَالَا فَإِنْ صَلَّى لِنَفْسِهِ أَوْ بَنَى بِالْأُولَى أَوْ الثَّالِثَةِ صَحَّتْ ، وَإِلَّا فَلَا كَعُودِ الْإِمَامِ لِإِتْمَامِهَا ، وَإِنْ جَاءَ بَعْدَ الْعُذْرِ فَكَأَجْنَبِيٍّ .

قوله : (وَالَا فَإِنْ صَلَّى لِنَفْسِهِ أَوْ بَنَى بِالْأُولَى أَوْ الثَّالِثَةِ صَحَّتْ) حقه أَنْ يَفْرَعَ هَذَا عَلَى

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) ، و(٢) .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل .

قوله : (وإن جاء بعداً لعذر فكأجنبى) كما فعل ابن الحاجب ^(١)، وقرره في "التوضيح"، وإلا فمن لم يدرك جزءاً يعتد به يستحيل بناءه بالأولى.

تنبيه : لهذا يرجع قول من قال : إن استخلفه على شفع صحت ، وعلى وتر بطلت . قال المازري : شفع المغرب كوتر غيرها ، وكذا اختصره ابن عرفة .

وَجَلَسَ لِسَلَامِهِ الْمَسْبُوقُ كَأَن سَيِّقَهُ هُوَ ، لَا الْمُقِيمُ يَسْتَخْلِفُهُ مُسَافِرٌ ، لِتَعَذُّرِ مُسَافِرٍ ، أَوْ جَهْلِهِ ، فَيُسَلِّمُ الْمُسَافِرُ ، وَيَقُومُ غَيْرُهُ لِلْقَضَاءِ .
[قوله] ^(٢) : (وَجَلَسَ لِسَلَامِهِ الْمَسْبُوقُ كَأَن سَيِّقَهُ هُوَ) عبارة فيها قلق ؛ ولكن مراده معروف ^(٣) .

وإن جهل ما صلى أشار فأشاروا وإلا سبّح به .
قوله : (وإن جهل ما صلى أشار فأشاروا وإلا سبّح به) قُدِّمت الإشارة على التسبيح ؛ لأنها تُحْصَل المقصود بمرة بخلاف التسبيح ، قاله ابن عبد السلام ، زاد ابن شاس وابن الحاجب : وإلا تكلم ^(٤) ، فلعل المصنّف أسقطه قصداً إذ قال في "التوضيح" : فيه نظر لما قدمناه في الكلام لإصلاحها . وكأنه لم يقف على ما في سماع موسى من إباحة الكلام في هذا إذا تعذر غيره ، وقال ابن رشد : إنه الجاري على المشهور ^(٥) .

(١) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ١١٣ .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن٣) .

(٣) قلق العبارة عند المؤلف من بروز الضمير ، كما أشار لذلك الخرخشي في شرحه : ٢١٣ / ٢ .

(٤) انظر : عقد الجواهر الثمينة ، لابن شاس : ١٤٩ / ١ ، وانظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ١١٣ .

(٥) نص السماع المذكور : (سئل ابن القاسم عن إمام أحدث فقدم رجلاً قد دخل في الصلاة قبل حدث الإمام - وهو جاهل بما مضى للقوم وللإمام ، كيف يصنع المقدم ؟ أيمضي على صلاة نفسه ، ويصلي لنفسه حتى يسبح به القوم - إن خالف صلاتهم ، ويشيروا إليه بما بقي من صلاة إمامهم ؟ أم يسعه أن يشير إليهم ويشيروا إليه إن لم يفهم بالتسبيح ؟ وهل يسعه إن لم يفتن بالإشارة ويفهم بها أن يكلم ويكلموه ولا يقطع ذلك صلاته ؟

قال ابن القاسم : يشير إليهم حتى يفهم ما ذهب من الصلاة ، فإن لم يفهم بالإشارة ومضى حتى يسبح به فلا بأس ، وإن لم يجد بداً إلا أن يتكلم فلا بأس به) انظر البيان والتحصيل ، لابن رشد : ١٣٥ / ٢ ، ١٣٦ .

وإِنْ قَالَ لِلْمَسْبُوقِ أَسْفَطْتُ رُكُوعاً عَمِلَ عَلَيْهِ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ خِلَافَهُ ، وَسَجَدَ قَبْلَهُ
إِنْ لَمْ تَتَمَحَّضْ زِيَادَةً بَعْدَ صَلَاةِ إِمَامِهِ .

قوله : (وإِنْ قَالَ لِلْمَسْبُوقِ أَسْفَطْتُ رُكُوعاً عَمِلَ عَلَيْهِ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ خِلَافَهُ) يشمل أربعة :
عالم الإسقاط ، وظائنه ، وظانّ عدمه ، والشاكّ كما تقدّم تحريره في قيام الإمام الخامسة ^(١) .

[فصل في صلاة المسافر]

سُنَّ لِمُسَافِرٍ غَيْرِ عَاصٍ بِهِ وَلَاهِ أَرْبَعَةٌ بَرْدٍ ، وَلَوْ يَبْحُرُ ذَهَاباً قَصِدَتْ دُفْعَةً ، إِنْ
عَدَى الْبَلَدِيُّ الْبَسَاتِينَ الْمَسْكُونَةَ ، وَتَوَوَّلَتْ أَيْضاً عَلَى مُجَاوِزَةٍ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ بِقَرْبَةِ
الْجُمُعَةِ ، وَالْعُمُودِيِّ حِلَّتَهُ ، وَانْفَصَلَ غَيْرُهُمَا قَصْرُ رَبَاعِيَّةٍ وَقَنْتِيَّةٍ ، أَوْ فَائِئَةٍ فِيهِ ،
وَإِنْ نَوَيْتَا بِأَهْلِهِ إِلَى مَحَلِّ الْبَدْءِ لَا أَقْلَ إِلَّا الْمَكِّيَّ فِي خُرُوجِهِ لِعِرْقَةٍ وَرُجُوعِهِ ، وَلَا
لِرَاجِعٍ لِدُونِهَا ، وَلَوْ لَشَيْءٍ نَسِيْبَةٍ ، وَلَا عَادِلٍ عَنْ قَصْرِ يَلَا عَذْرَ ، وَلَا هَائِمٍ ، وَطَالِبٍ رَعِيٍّ إِلَّا
أَنْ يَعْلَمْ قَطْعَ الْمَسَافَةِ قَبْلَهُ ، وَلَا مُنْغَصِلَ يَنْتَظِرُ رُقُقَةً إِلَّا أَنْ يَجْزِمَ بِالسَّيْرِ دُونَهَا ،
وَقَطْعَهُ دُخُولُ بَلَدِهِ .

قوله : (وَقَطْعَهُ دُخُولُ بَلَدِهِ) الدخول في هذه بالرجوع ، وبلده [الموضع] ^(٢) الذي
تقدّمت فيه إقامته ، فهو أعمّ من وطنه ، بدليل الاستثناء ، والدخول في التي بعدها بالمرور ،
وطنه أخصّ من بلده .

وَإِنْ يَرِيحُ إِلَّا مُتَوَطَّنَ كَمَكَّةَ رَفَضَ سُكْنَاهَا ، وَرَجَعَ نَاوِيَا السَّفَرِ ، وَقَطْعَهُ دُخُولُ
وَطْنِهِ ، أَوْ مَكَانَ زَوْجَةٍ دَخَلَ بِهَا فَقَطْ وَإِنْ يَرِيحُ غَالِبَةً ، وَنِيَّةُ دُخُولِهِ وَلَيْسَ بَيْنَهُ
وَبَيْنَهُ الْمَسَافَةُ .

قوله : (وَإِنْ يَرِيحُ) الريح في هذه أُلجأته لدخول الرجوع ^(٣) وفي التي بعدها أُلجأته
لدخول المرور .

(١) راجع ما سبق في شرحه لقول المصنف : (إِنْ قَامَ إِمَامٌ لِحَامِسَةٍ فَمُتَيَّنٌ أَنْفَاءً وَجُوبَهَا يَحْلُسُ ، وَإِلَّا اتَّبَعَهُ) : ٢٠٦ / ١ .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن ١) ، وفي (ن ٣) : (والموضع) .

(٣) في (ن ١) : (المرفوع) ودخول الرجوع يعني به عودته إلى محل إقامته بعارض خارجي كريح أُلجأت مسافراً بالبحر للعود
إلى موضعه الذي خرج منه .

وَنِيَّةُ إِقَامَةٍ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ صِحَاحٌ ، وَلَوْ بِخِلَالِهِ إِلَّا الْعَسْكَرَ بِدَارِ الْحَرْبِ ، أَوْ الْعِلْمَ بِهَا عَادَةً - لَا الْإِقَامَةَ وَإِنْ تَأَخَّرَ سَفَرُهُ .

قوله : (وَلَوْ بِخِلَالِهِ) [١٨/أ] هو كقول ابن الحاجب : وإن كانت بخلاله^(١) . وقد جَوَزَ فيه ابن عبد السلام أن يكون تنبيهاً على ما إذا خرج لسفرٍ طويل ناءً ، وبالسير ما لا تقصر فيه الصلاة ، ويقيم أربعة أيام ثم يسير ما بقي من المسافة فلا شك أنه يتم في مقامه ، واختلف هل يتم في مسيره ، وجَوَزَ أيضاً أن يكون رفعاً لما يتوهم من أن نية الإقامة إنما تؤثر إذا كانت في غير السفر ، أما إذا كانت في أضعافه فلا أثر لها ؛ لأنها حيثئذ كأنها في غير محل . انتهى . [فإن أراد]^(٢) هنا الأول ؛ فقد أشار (بلو) إلى خلافٍ مذهبي ، إلا أن الثاني أمس بلفظه ، [مَعَ أَنْ]^(٣) الأول مستفاد من قوله فيما سبق : (قصدت دفعه) .

وإن نَوَاهَا بِصَلَاةٍ شَفَعَ وَلَمْ تَجْزِ حَضْرِيَّةً وَلَا سَفَرِيَّةً ، وَبَعْدَهَا أَعَادَ فِيهِ الْوَقْتُ ، وَإِنْ اقْتَدَى مُقِيمٌ بِهِ فَكُلٌّ عَلَى سُنَّتِهِ ، وَكُرْهَ كَعَكْسِهِ ، وَتَأَكُّدَ ، وَتَبِعَهُ وَلَمْ يَبْعُدْ ، وَإِنْ أَتَمَّ مُسَافِرٌ نَوَى إِنْتِمَاءً [أَعَادَ يَوْقْتَهُ]^(٤) ، وَإِنْ سَهَوَا سَجَدَ وَالْأَصَمُّ إِعَادَتَهُ كَمَا مَوْمِهِ يَوْقْتَهُ ، وَالْأَرْجَحُ الضَّرُورِيُّ أَنْ تَبِعَهُ ، وَإِلَّا بَطَلَتْ كَأَنْ قَصَرَ عَمْدًا ، وَالسَّاهِي كَأَحْكَامِ السَّهْوِ ، وَكَأَنَّ أَتَمَّ ، وَمَا مَوْمُهُ بَعْدَ نِيَّةٍ قَصَرَ عَمْدًا وَسَهَوَا أَوْ جَهْلًا فَفِيهِ الْوَقْتُ ، وَسَبَّحَ مَا مَوْمُهُ وَلَا يَتَّبِعُهُ وَسَلَّمُ الْمُسَافِرِ بِسَلَامِهِ ، وَأَتَمَّ غَيْرُهُ بَعْدَهُ أَفْذَاذًا وَأَعَادَ فَقَطْ بِالْوَقْتِ ، وَإِنْ ظَنَّهُمْ سَفَرًا فَظَهَرَ [١٣/أ] خِلَافُهُ أَعَادَ أَبَدًا ، إِنْ كَانَ مُسَافِرًا كَعَكْسِهِ .

قوله : (وإن أَتَمَّ مُسَافِرٌ نَوَى إِنْتِمَاءً أَعَادَ يَوْقْتَهُ) كذا في بعض النسخ ، وبه يصح الكلام^(٥) ويكون قوله : (وإن سَهَوَا سَجَدَ) مستأنفاً .

(١) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ١١٧ .

(٢) في (ن) : (فأراد) .

(٣) في (ن) : (من) .

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من أصل المختصر .

(٥) نقل عبارة المؤلف هنا الخطاب في مواهب الجليل كالمقرر لها ، انظر : مواهب الجليل : ١٥١ / ٢ .

وَفِي تَرْكِ نَبِيَّةِ الْقَصْرِ وَالْإِتْمَامِ تَرَدُّدٌ ، وَنُدِبَ تَعْجِيلُ الْأُوبَةِ ، وَالِدُخُولُ ضَحَى .
وَنُدِبَ تَعْجِيلُ الْأُوبَةِ ، وَالِدُخُولُ ضَحَى .

قوله : (وَفِي تَرْكِ نَبِيَّةِ الْقَصْرِ وَالْإِتْمَامِ تَرَدُّدٌ) هذا في حق المسافر لا المقيم كما قيل .
وَرُخِّصَ لَهُ جَمْعُ الظُّهْرَيْنِ بَبَرٍّ ، وَإِنْ قَصَرَ وَلَمْ يَجِدْ ، يَلَاكُوهُ ، وَفِيهَا شَرْطُ الْجِدِّ .
قوله : (وَرُخِّصَ لَهُ جَمْعُ الظُّهْرَيْنِ بَبَرٍّ) أي : لا يبحر قال في " النكت " : لأننا إنما نبيح
للمسافر في البر الجمع من أجل جد السير ، وخوف فوات أمر ، وهذا غير موجود في
المسافر بالرياح . انتهى . فتأمل هل يلزم عليه أن لا يشترط الشرطين في البر يبيح الجمع
في البحر فيعارض قوله : (وَإِنْ قَصَرَ وَلَمْ يَجِدْ) .

لِإِدْرَاكِ أَمْرِ يَمْنَهْلِ^(١) زَالَتْ بِهِ ، وَنَوَى النُّزُولَ بَعْدَ الْغُرُوبِ ، وَقَبْلَ الْأَصْفَرَارِ آخَرَ
الْعَصْرِ ، وَبَعْدَهُ خَيْرٌ فِيهَا .

قوله : (يَمْنَهْلِ زَالَتْ بِهِ ، وَنَوَى النُّزُولَ بَعْدَ الْغُرُوبِ ، وَقَبْلَ الْأَصْفَرَارِ آخَرَ الْعَصْرِ ،
وَبَعْدَهُ خَيْرٌ فِيهَا) هكذا في أكثر النسخ وهو الصواب ، والضمير من قوله : (فِيهَا) يعود
على العصر ، وفي بعض النسخ : ونوى النزول بعد [الاصفرار وقبله]^(٢) آخر العصر وبعده
خير فيها ، وكأنه [إصلاح]^(٣) غرّ صاحبه ظاهر قول ابن الحاجب : فإن زالت ونيته النزول
بعد الاصفرار جمع مكانه ، وقبله الاصفرار صلى الظهر ، وآخر العصر ، فإن نوى
الاصفرار فقالوا : مخير^(٤) . ولا ينبغي أن يحمل على ظاهره خلافاً لمن فهمه كذلك من
شارحيه ، ووفقاً لابن عرفة إذ قال : فإن زالت بمنهله ونوى النزول بعد الغروب جمع به ،
وقبل الاصفرار لا جمع^(٥) . وبينهما . قال المازري : في جمعه نظر للزوم كون الثانية في غير
مختارها . اللخمي : يجوز تأخير الثانية وهو أولى .

(١) الْمَنَاهِلُ هِيَ : الْمَنَازِلُ الَّتِي فِي الْمَنَازِلِ عَلَى طَرِيقِ السَّفَرِ . انظر : التاج والإكليل ، للمواق : ١٥٣ / ٢ .

(٢) فِي (ن) : (الاصفرار قبله) ، وفي (ن) ، و(ن) : (الاصفرار وقيل) .

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْكَوفَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) .

(٤) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ١١٩ .

(٥) فِي (ن) : (رد) ، وفي (ن) : (بجواز) ، وفي (ن) : (يجمع) .

المازري : هذا عَلَى عدم تأييم من أخر إليه وإلا ففيه نظر . ابن عرفة : ردّه اللخمي بقوله : لا إثم للضرورة . ابن بشير : المشهور الجمع ، وقيل يؤخر الثانية . وقول ابن الحاجب : قالوا غير . يريد : في تأخير الثانية إذ هو المقول ، ولا أعرفه لغير الشيخين . انتهى ، ويعني بالشيخين : اللخمي والمازري المتقدمي الذكر .

فقد اتضح لك من كلام ابن عرفة أنه نزل تخيير ابن الحاجب عَلَى ما بين الاصفرار والغروب ، فحمل قوله : نوى الاصفرار عَلَى جميع زمان الاصفرار الذي بين البياض والغروب ، لا عَلَى أول جزء من الاصفرار ، فإن ذلك غير معقول ولا تساعد عَلَيْهِ النقول ، فوجب لذلك أن يتأول^(١) أيضاً [قوله]^(٢) : ونيتة^(٣) النزول بعد الاصفرار . بأن يقال : أي بعد انقضاء زمان الاصفرار ، وذلك بغروب الشمس . والله تعالى أعلم .

وَإِنْ زَالَتْ رَاكِبًا أَخْرَجَهُمَا ، إِنْ نَوَى الْاصْفِرَارَ أَوْ قَبْلَهُ .

قوله : (وَإِنْ زَالَتْ رَاكِبًا أَخْرَجَهُمَا ، إِنْ نَوَى الْاصْفِرَارَ أَوْ قَبْلَهُ) الجاري عَلَى ما قدمنا أن يحمل الاصفرار عَلَى جميع ما بين البياض والغروب .

وَإِلَّا فَفِيهِ وَفْتَنِيهِمَا كَمَنْ لَا يَضِطُّ نَزُولَهُ وَكَالْمَبْطُونِ ، وَالصَّحِيمِ فِعْلُهُ ، وَهَلِ الْعِشَاءُ أَنْ كَذَلِكَ ؟ تَأْوِيلَانِ ، وَقَدَّمَ خَائِفُ الْإِعْمَاءِ ، وَالنَّافِضِ ، وَالْمَبْدِ^(٤) ، وَإِنْ سَلِمَ أَوْ قَدَّمَ وَلَمْ يَرْتَحِلْ أَوْ ارْتَحِلَ قَبْلَ الزَّوَالِ وَنَزَلَ عِنْدَهُ فَجَمَعَ ، أَعَادَ الثَّانِيَةَ بِالْوَقْتِ ، وَفِي جَمْعِ الْعِشَاءَيْنِ فَقَطَّ بِكُلِّ مَسْجِدٍ لِمَطَرٍ أَوْ طَبِينٍ وَظَلَمَةٍ لَا لَطِينٍ أَوْ ظَلَمَةٍ أَذْنٍ لِلْمَغْرِبِ كَالْعَادَةِ ، وَأَخْرَجَ قَلِيلًا ، ثُمَّ صَلَّيَا وَلَاءَ^(٥) إِلَّا قَدَرَ أَذَانٌ مُنْخَفِضٍ بِمَسْجِدٍ ، وَإِقَامَةٍ .

قوله : (وَإِلَّا فَفِيهِ وَفْتَنِيهِمَا) أي : وإن لم ينو النزول في جميع زمان الاصفرار ولا فيما

(١) في (ن) ، و (ن) : (يتناول) .

(٢) ما بين المعكوفتين زيادة من : (ن) ، و (ن) .

(٣) في الأصل ، و (ن) ، و (ن) : (نية) .

(٤) الْمَبْدُ : ما يُصِيبُ مِنَ الْحَيْزَةِ عَنِ السُّكْرِ أَوْ الْعَنَيَانِ أَوْ رُكُوبِ الْبَحْرِ ، وَالْمَائِدُ الَّذِي يَرْكَبُ الْبَحْرَ فَتَغْثِي نَفْسُهُ مِنْ ثَنِّ مَاءِ

البحر حتى يُدَارِيهِ ، وَيَكَادُ يُغْشَى عَلَيْهِ . انظر : لسان العرب ، لابن منظور : ١٥٣ / ٢ .

(٥) أي على التوالي بلا فصل .

قبله ، وإنما [نوى]^(١) النزول بعد الغروب فقط صلاهما في وقتيهما جمعاً صورياً لا جمع رخصة ، إلا بالنسبة لتفويت الفضلية .

وَلَا يَتَنَفَّلُ بَيْنَهُمَا ، وَلَمْ يَمْنَعَهُ ، وَلَا بَعْدَهُمَا ، وَجَازَ لِمَنْفَرِدٍ بِالْمَغْرِبِ ، بِجَدِّهِمْ بِالْعِشَاءِ ، وَلِمَنْعَتِكَفٍ يَمَسُجِدٍ كَأَنِ انْقَطَعَ الْمَطَرُ بَعْدَ الشَّرُوعِ ، لَا إِنْ فَرَّغُوا فَيُؤَخَّرُ لِلشَّقَقِ ، إِلَّا بِالْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ وَلَا إِنْ حَدَثَ السَّبَبُ بَعْدَ الْأُولَى ، وَلَا الْمَرَأَةُ وَالضَّعِيفُ بِبَيْنَتِهِمَا وَلَا مَنْفَرِدٌ يَمَسُجِدٍ كَجَمَاعَةٍ لَا حَرَجَ عَلَيْهِمْ .

قوله : (وَلَمْ يَمْنَعَهُ) أي : لم يمنع التنفل الجمع ، وقاله في الذخيرة^(٢) .

[فصل في صلاة الجمعة]

شَرَطُ الْجُمُعَةِ وَقُوعُ كُلِّهَا بِالْخُطْبَةِ وَقَدْ الظُّهْرِ لِلْغُرُوبِ ، وَهَلْ إِنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ وَصَحَّ ، أَوْ لَا ؟ رُوِيَتْ عَلَيْهِمَا ، بِاسْتِطْلَاقِ بَلَدٍ أَوْ أَهْصَاصٍ ، لَا خِيَمٍ ، وَبِجَامِعٍ مَبْنِيٍّ مُتَّحِدٍ ، وَالْجُمُعَةُ لِلْعَتِيقِ وَإِنْ تَأَخَّرَ أَمَاءً . لَا فِيهِ بِنَاءٌ خَفٌّ .

قوله : (وَبِجَامِعٍ مَبْنِيٍّ مُتَّحِدٍ) شرط الاتحاد في البلد الواحد بين على المشهور قال ابن عرفة : وعليه لا يجوز إحداث الجمعة بقربها بثلاثة أميال اتفاقاً ، وأجزأها زيد بن بشر فيما زاد على ثلاثة أميال ، واعتبر يحيى بن عمر ستة أميال واعتبر ابن حبيب البريد ، ونقل في " النوادر " الأول والثالث^(٣) ، وقول ابن الحاج^(٤) : لكل قرية أن يجتمعوا ولو قربوا ، ولا نص في منعه : قصور . انتهى . وصحح الباجي الأول^(٥) ، وهو المفهوم من كلام المصنف بعد هذا .

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن ٢) .

(٢) قال في الذخيرة : (قال سند وقال ابن حبيب : يتنفل عند أذان العشاء لزيادة القرية ، وإذا قلنا لا يتنفل فتنفل فلا يمنع

ذلك الجمع قياساً على الإقامة) انظر : الذخيرة ، للقرافي : ٣٧٨ / ٢ .

(٣) انظر : النوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ٤٥١ / ١ وما بعدها .

(٤) في (ن ٣) : (الحاجب) .

(٥) انظر : المتقى ، للباجي : ١٢٩ / ٢ .

وَفِي اشْتِرَاطِ سَقْفِهِ ، وَقَصْدِ تَأْبُدِهَا بِهِ وَإِقَامَةِ الْخُمْسِ تَرَدُّدٌ ، وَصَحَّتْ بِرَحْبَتِهِ ،
وَطُرُقٍ مُتَّصِلَةٍ بِهِ إِنْ ضَاقَ ، أَوْ انْتَصَلَتْ الصَّفُوفُ . لَا انْتَفِيَا كَبَيْتِ الْقَنَادِيلِ ،
وَسَطِحِهِ ، وَدَارٍ ، وَخَانُوتٍ .

قوله : ^(١) «وَفِي اشْتِرَاطِ سَقْفِهِ ، وَقَصْدِ تَأْبُدِهَا بِهِ» ^(٢) «وَإِقَامَةِ الْخُمْسِ تَرَدُّدٌ» أما
الأولان فمعروفان وأما الثالث فقال ابن بشير : وقد سمعت [أنه] ^(٣) لا بد من أن يكون
الصف دائماً فيه ، إلا أن تزيله الأعدار التي لا بد منها . انتهى . ولا أعرفه لغيره ، وعنه نقله
في " التوضيح " بلا تَرَدُّدٍ ، ولم يذكره ابن عرفة .

وَبِجْمَاعَةٍ تَتَقَرَّى بِهِمْ قَرْيَةً ، أَوَّلًا بِلَا حَدٍّ ، وَإِلَّا فَتَجُوزُ بِاِثْنَيْ عَشَرَ .

قوله : (وَبِجْمَاعَةٍ تَتَقَرَّى بِهِمْ قَرْيَةً ، أَوَّلًا بِلَا حَدٍّ ، وَإِلَّا فَتَجُوزُ بِاِثْنَيْ عَشَرَ) هذا هو
الذي فهم المصنف من كلام ابن عبد السلام إذ نقل عنه في " التوضيح " أنه قال : والذي
يتبين أن العدد المشترط إنما يشترط في ابتداء [١٨ / ب] إقامة الجمعة ، لا في كل جمعة ؛ لما في
حديث العير أنه لم يبق مع رسول الله ﷺ إلا اثنا عشر رجلاً ^(٤) . انتهى .

وليس كلام ابن عبد السلام بعين هذا النص ، ونصّه الذي يتبين أن هذه الجماعة شرط
في صحة إقامتها في البلد ووجوبها على أهله : ولا يشترط حضور هذا العدد في كل جمعة ؛
لما في حديث العير أنه لم يبق معه عليه السلام إلا اثنا عشر رجلاً . انتهى .

وقد استفسره ابن عرفة فقال : إن أراد أن عدد الجماعة شرط كفاية فيها فلا قائل به ،
وإن أراد أنه شرط في وجوبها لا أدائها فباطل ؛ لأن ما هو شرط في الوجوب شرط في
الأداء ، وإلا أجزأ الفعل قبل وجوبه عنه بعده ، ولا ينقض بإجزاء الزكاة قبل الحول ^(٥)

(١) في (٣ ن) زيادة : (وَبِجْمَاعَةٍ تَتَقَرَّى بِهِمْ قَرْيَةً أَوَّلًا بِلَا حَدٍّ) وهو مختلط بها بعده .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من (١ ن) ، و(٢ ن) .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (١ ن) ، و(٢ ن) .

(٤) حديث العير أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٩٣٦) ، كتاب الجمعة ، باب إِذَا تَفَرَّقَ النَّاسُ عَنِ الْإِمَامِ فِي صَلَاةِ

الْجُمُعَةِ فَصَلَاةُ الْإِمَامِ وَمَنْ بَقِيَ جَائِزَةٌ ، ومسلم في صحيحه برقم (٢٠٣٤) ، كتاب الجمعة : باب في قوله تعالى :

﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجْرَةً أَوْ لَهْوًا﴾ [الجمعة : ١١] .

(٥) في (٣ ن) : (وجوبها) .

يسير ؛ لأنه بناءً على أن ما قرب الشيء مثله ، وإلا أجزأت قبله مُطْلَقاً ، ولا يجزئها للمرأة والعبد ؛ لأنه مشروط بتبعيتها لذي شرط وجوب في فعله الشخصي ، وإن أراد صحتها باثني عشر قبل إحرامها أو بعد فهمها ما تقدم للباجي وابن رشد . انتهى .

والذي للباجي أنه قال : رد أصحابنا قول الشافعي لا تنعقد إلا بأربعين دون الإمام بحديث جابر أنه ما بقي حين انقضوا معه عليه الصلاة والسلام إلا اثنا عشر رجلاً يقتضي إجازتها باثني عشر وإمام^(١) .

والذي لابن رشد أنه لما ذكر في " المقدمات " في إلغاء شرط بقاء الجماعة بعد إحرامهم واعتباره إلى السلام أو إلى تمام ركعة ثلاثة أقوال ، ونسب الأول " للمدونة " ووجهه بقصة انفضاضهم للغير إلا اثنا عشر رجلاً^(٢) . فاشحذ قريحتك واحرق مزاجك في فهم المصنف واستفسار ابن عرفة ، فربكم أعلم بمن هو أهدى سبيلاً .

وفي " القبس "^(٣) رتب علماءنا على نازلة الانفضاض فرعاً غريباً فقالوا : يجب إتمام الجمعة باثني عشر رجلاً ، ولكنها لا تنعقد إلا بأكثر منهم . رواه أشهب وغيره ، والصحيح : أن كل ما جاز تمامها به جاز انعقادها عليه . انتهى . وقد أغفله ابن عرفة .

فإن قلت : هل يصح حمل كلام المصنف هنا على ما في " القبس " ؟

قلت : يبعده كونه لم يذكره في " التوضيح " ؛ مع أن صاحب القبس صحح خلافه . والله تعالى أعلم .

(١) انظر : المتقى ، للباجي : ١٣٠ / ٢ ، ١٣١ .

(٢) انظر : المقدمات الممهدة ، لابن رشد : ١٠٣ / ١ .

(٣) هو كتاب " القبس " في شرح موطأ مالك بن أنس ، للحافظ أبي بكر بن العربي ، المالكي المتوفى سنة ٥٤٣ هـ .

وَأَسْتَوْذِنَ إِمَامًا وَوَجِبَتْ إِنْ مَنَعَ وَأَمِنُوا ، وَإِلَّا لَمْ تَجْزِ .

وَسُنَّ غُسْلُ مُتَّصِلٍ بِالرَّوَامِ وَلَوْ لَمْ تَلْزِمَهُ ، وَأَعَادَ إِنْ تَغَدَّى ، أَوْ نَامَ اخْتِيَارًا . لَا
لَاكُلٍ خَفٍّ ، وَجَازَ تَخَطُّ قَبْلَ جُلُوسِ الْخُطْبَةِ وَاجْتِبَاءِ فِيهَا ، وَكَلَامُ بَعْدِهَا لِلصَّلَاةِ ،
وَخُرُوجُ كَمُحْدَثٍ [فِيهَا] ^(١) بِإِذْنٍ ، وَإِقْبَالٍ عَلَى ذِكْرِ قَلِّ سِرًّا كَتَائُبِينَ ، وَتَعَوُّذٍ
عِنْدَ السَّبَبِ كَحَمْدِ عَاطِسٍ سِرًّا ، وَنَهْيِ خُطْبَةٍ ، وَأَمْرِهِ وَإِجَابَتِهِ ، وَكُرْهِ تَرْكِ طَهْرِ
فِيهَا ، وَالْعَمَلُ بِيَوْمِهَا ، وَبَيْعُ كَعْبَدٍ بِسُوقٍ وَفَتْحًا .

قوله : (وَأَسْتَوْذِنَ إِمَامًا وَوَجِبَتْ إِنْ مَنَعَ وَأَمِنُوا ، وَإِلَّا لَمْ تَجْزِ) رأيت في بعض الحواشي
وأظنه مما قُيِّدَ عن شيخنا أبي عبد الله القوري أن قوله : (وَإِلَّا) راجع للشرط الأخير وهو
الأمان ، (وَلَمْ تَجْزِ) بفتح التاء وضم الجيم ، من الجواز لا من الإجزاء والمعنى : وإن لم
يأمنوا لم يجز لهم أن يقيموا الجمعة أي : للخوف على أنفسهم . انتهى ، وهو آين مما في
" التوضيح " إذ قال فيه ما نصّه : " إِذَا عَطَّلَ الْإِمَامُ الْجُمُعَةَ أَوْ نَهَاكَ عَنْهَا فَقَالَ مَالِكُ وَابْنُ
الْقَاسِمِ : إِذَا قَدَرُوا عَلَى إِقَامَتِهَا فَعَلُوا . هَكَذَا نَقَلَ اللَّخْمِيُّ وَنَقَلَ غَيْرُهُ أَنَّ مَالِكَاً قَالَ فِي
" الْمَجْمُوعَةِ " : إِنْ أَمِنُوا أَقَامُوهَا وَإِنْ كَانَ [عَلَى] ^(٢) غَيْرَ ذَلِكَ فَصَلَّى رَجُلُ الْجُمُعَةِ بِغَيْرِ إِذْنِ
الْإِمَامِ لَمْ يَجْزِهِمْ . ؛ يريد لأن مخالفة الإمام لا تحل ، وما لا يحل فعله لا يجزئ عن الواجب .
انتهى .

وغالب الظن به أنه ما أراد في " مختصره " إلا ما ذكر في " توضيحه " وهو محتمل
للنظر ، وفي النفس منه شيء ، وما نقله عن المجموعة محتمل للتأويل ، وزاد اللخمي : وفرق
أشهب بين أن يمنعهم أو يكونوا ممن لا يمنع فصلوها بغير أمره ، واختصره ابن عرفة
فقال : وفرق أشهب بين منعه وسكوته .

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من المطبوعة .

(٢) ما بين المعكوفتين زيادة من : (ن) ، (١) ، و(٢) ، و(٣) .

وَتَنَقَّلُ إِمَامٌ قَبْلَهَا ، أَوْ جَالِسٌ عِنْدَ الْأَذَانِ . وَحُضُورُ شَابَةِ ، وَسَفَرُ بَعْدَ الْفَجْرِ ، وَجَازَ قَبْلَهُ ، وَحَرَمُ بِالزَّوَالِ . كَكَلَامٍ فِي خُطْبَتَيْهِ بِقِيَامِهِ ، وَبَيْنَهُمَا ، وَلَوْ لِغَيْرِ سَامِعٍ ، إِلَّا أَنْ يَلْغُو عَلَى الْمُخْتَارِ ، وَكَسَامٍ ، وَرَدِّهِ ، وَنَهْيٍ لَأَخِي ، وَحَصِيهِ ^(١) أَوْ إِشَارَةٍ لَهُ وَابْتِدَاءِ صَلَاةٍ بِخُرُوجِهِ ، وَإِنْ لِدَاخِلٍ ، وَلَا يَقْطَعُ إِنْ دَخَلَ ، وَفَسِيخُ بَيْعٍ وَإِجَارَةٍ وَتَوَلِيَّةٍ وَشُرْكَةٍ وَإِقَالَةٍ وَشَفْعَةٍ بِأَذَانٍ ثَانٍ ، فَإِنْ فَانَتْ فَالْقِيَمَةُ حِينَ الْقَبْضِ كَالْبَيْعِ الْفَاسِدِ ، لَا نِكَاحَ وَهَبَةَ وَصَدَقَةَ ، وَعَذْرُ تَرْكِهَا وَالْجَمَاعَةُ : شِدَّةٌ وَحُلٌّ ، وَمَطَرٌ وَجُدَامٌ ، وَمَرَضٌ ، وَتَمَرِيضٌ ، وَإِشْرَافُ قَرِيبٍ ^(٢) وَنَحْوُهُ ، وَخَوْفٌ عَلَى مَالٍ ، أَوْ حَبْسٌ ، أَوْ ضَرْبٌ وَالْأَظْهَرُ وَالْأَصَحُّ ، أَوْ حَبْسٌ مُعَسَّرٌ ، وَعُرْيٌ ، وَرَجَاءٌ عَفْوِ قَوْدٍ وَأَكْلٌ كَثُومٍ كَرِيمٍ عَاصِفَةٍ [١٣/أ] يَلِيلٍ ، لَا عَرَسٍ ^(٣) ، أَوْ عَمَى ، أَوْ شُهُودٍ عَبِيدٍ ، وَإِنْ أَذِنَ الْإِمَامُ .

قوله : (أَوْ جَالِسٌ عِنْدَ الْأَذَانِ) محمول على أذان غير الجمعة ، وإلا ناقض ما يأتي من تحريم ابتداء صلاة بخروج الإمام .

[فصل في صلاة الخوف]

رُخِّصَ لِقِتَالٍ جَائِزٍ أَمَكَنَ تَرْكُهُ لِبَعْضٍ ، قَسَمُهُمْ ، وَإِنْ وَجَّاهَ الْقِبْلَةَ ، أَوْ عَلَى دَوَابِّهِمْ قَسَمَيْنِ ، وَعَلَمُهُمْ ، وَصَلَّى بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ بِالأُولَى فِي الثَّنَائِيَّةِ رُكْعَةً ، وَإِلَّا فَرُكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ قَامَ سَاكِتًا أَوْ حَائِبًا أَوْ قَارِنًا فِي الثَّنَائِيَّةِ ، وَفِي قِيَامِهِ بِغَيْرِهَا تَرَدُّدٌ ، وَأَتَمَّتِ الأُولَى وَانْصَرَفَتْ ، ثُمَّ صَلَّى بِالثَّنَائِيَّةِ مَا بَقِيَ وَسَلَّمُ فَأَتَمُّوا لَأَنْفُسِهِمْ ، وَلَوْ صَلُّوا بِإِمَامَيْنِ أَوْ بَعْضٌ قَدْ جَازَ ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ أَخْرُجُوا لِأَخْرِ الْاِخْتِيَارِيِّ ، وَصَلُّوا إِيْمَاءً كَأَنْ دَهَمَهُمْ عَدُوٌّ يَهَا ، وَحُلٌّ لِلضَّرُورَةِ مَشْيٌ وَرُكُضٌ ، وَطَعْنٌ ، وَعَدَمٌ تَوَجُّهُ وَكَلَامٌ وَإِمْسَاكٌ مُلَطِّحٌ ، وَإِنْ أَمِنُوا يَهَا أَتَمَّتْ صَلَاةُ أَمْنٍ ، وَبَعْدَهَا لَا إِعَادَةَ كَسَوَادِ ظَنٍّ عَدُوًّا فَظْهَرَ نَفْيُهُ ، وَإِنْ سَهَا مَعَ الأُولَى سَجَدَتْ بَعْدَ اكْمَالِهَا ، وَإِلَّا سَجَدَتْ الْقِبْلِيَّ مَعَهُ ، وَالبَعْدِيَّ بَعْدَ الْقَضَاءِ . وَإِنْ صَلَّى فِي ثَلَاثِيَّةٍ أَوْ رُبَاعِيَّةٍ بِكُلِّ رُكْعَةٍ بَطَلَتْ الأُولَى ، وَالثَّلَاثَةُ فِي الرُّبَاعِيَّةِ كَغَيْرِهِمَا عَلَى الْأَرْجَمِ وَصَحْمٍ خِلَافَهُ .

قوله : (قَسَمُهُمْ ، وَإِنْ وَجَّاهَ الْقِبْلَةَ) هذا هو المشهور ، قال اللخمي : واختلف إذا كان

(١) الحَضْبُ : الرَّمْيُ بِالْحَضْبَاءِ . انظر : لسان العرب ، لابن منظور : ٣١٩/١ .

(٢) أي إشرافه على الموت . انظر الشرح الكبير ، للرددي : ٣٨٩/١ .

(٣) بِالْكَسْرِ امْرَأَةُ الرَّجُلِ ، أَيْ : لَيْسَ الْإِتْنَاءُ بِهَا مِنَ الْأَعْدَاءِ ؛ إِذْ لَا حَقَّ لَهَا فِي إِقَامَةِ زَوْجِهَا عِنْدَهَا ، بِحَيْثُ يُسَبِّحُ لَهُ ذَلِكَ التَّخَلُّفَ عَنِ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ . انظر : الشرح الكبير ، للرددي : ٣٩١/١ .

العدو في القبلة [هل] ^(١) يصلي بهم جميعاً أو طائفتين ؟ فقال أشهب في مدونته : لا يفعل ؛ لأنه يتعرض أن يفتنه العدو أو يشغله ، فإن فعل أجزاء وأجزاءهم . وفي كتاب مسلم : أن العدو لما كان في القبلة صف النبي ﷺ الناس خلفه صفين كبر وكبروا معه ، وركع وركعوا معه ، ثم سجد وسجد الصف الذي يليه خاصة ، ثم قام وقام الصف الذي [سجد] ^(٢) معه ، وانحدر الصف المؤخر فسجدوا ، ثم قاموا وقدم الصف المؤخر ، وتأخر الصف المقدم ، ثم ركع النبي ﷺ وركع جميعهم معه ثم سجد وسجد الصف الذي يليه الذي كان مؤخراً ، وقام الصف المؤخر في [نحو] ^(٣) العدو ، فلما قضى النبي ﷺ الصلاة والصف الذي يليه ، انحدر الصف المؤخر ، فسجدوا ، ثم سلم النبي ﷺ بهم جميعاً ^(٤) .

وهذه صفة حسنة وليس يخشى فيها ما يخشى إذا كان سجودهم كلهم [١٩ / أ] معاً . انتهى . ونقله أبو عمر في "الكافي" [عن بعض أصحابنا وقبله ابن عرفة] ^(٥) .

[فصل في صلاة العيد]

سَنَ لِعِيدِ رَكْعَتَانِ لِمَأْمُورِ الْجُمُعَةِ ، مِنْ حِلِّ النَّافِلَةِ ، لِلزَّوَالِ وَلَا يُفَادَى الصَّلَاةُ جَامِعَةً وَافْتَتَحَ بِسَبْعِ تَكْبِيرَاتٍ بِالْأَحْرَامِ ، ثُمَّ بِخَمْسِ غَيْرِ الْقِيَامِ ، مُوَالِي ، إِلَّا بِتَكْبِيرِ الْمُؤْتَمِّ ، لَا قَوْلَ ، وَتَحْرَاهُ مُؤْتَمٌّ لَمْ يَسْتَمِعْ ، وَكَبَّرَ نَاسِيَهُ إِنْ لَمْ يَرْكَعْ وَسَجَدَ بَعْدَهُ ، وَإِلَّا تَمَادَى وَسَجَدَ غَيْرَ الْمُؤْتَمِّ قَبْلَهُ ، وَمُدْرَكَ الْقِرَاعَةِ بِكَبَّرٍ ، فَمُدْرَكَ الثَّانِيَةِ بِكَبَّرٍ خَمْسًا ، ثُمَّ سَبْعًا بِالْقِيَامِ ، وَنَدَبَ إِحْيَاءَ لَيْلَتِهِ ، وَغُسْلَ ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ وَتَطْيِيبَ وَتَزْيِينَ ، وَإِنْ لَغِيْرٍ مَصْلٌ ، وَمَشْيٌ فِي نَهَائِهِ .

قوله : (وَالْإِلا تَمَادَى) أي : وإن لم يذكر حتى انحنى للركوع تَمَادَى وكذا في المدونة ^(٦) .

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) (٣) .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) (١) .

(٣) في (ن) (٢) : (نحر) .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٩٨٢) ، كتاب الصلاة : باب صَلَاةِ الْخَوْفِ .

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) (٣) .

وانظر الكافي في فقه أهل المدينة ، لابن عبد البر ، ص ٧٢ .

(٦) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ١ / ١٧٠ ، ونص التهذيب : (وإن نسي التكبير في الركعة الأولى فذكر قبل أن يركع رجع فكبر

وقرأ وسجد بعد السلام ، وإن ذكر بعدما ركع تَمَادَى وسجد قبل السلام) انظر : تهذيب المدونة ، للبراذعي : ١ / ٣٣١ .

وإن فانتَ قَضَى الْأَوَّلَى يَسِتُّ وَهَلْ يَغْيِرُ الْقِيَامِ تَأْوِيلَانِ .

قوله : (وإن فانتَ قَضَى الْأَوَّلَى يَسِتُّ وَهَلْ يَغْيِرُ الْقِيَامِ تَأْوِيلَانِ) ظاهره أن تكبيرة القيام موجودة ، وإنما التأويلان : هل هي معدودة أم لا ؟ وليس كذلك بل التأويلان في وجودها كما في " التوضيح " ، فمن أثبتها فقياساً على مدرك تشهد غيرها في قيامه بالتكبير وإن كان مكرراً مع الإحرام ؛ ليصله بابتداء القراءة ، ومن أسقطها فلأن معه من التكبير ما يتصل بابتداء القراءة فلم يحتاج لتكريرها ، وإلى هذا يرجع ما لعبد الحق واللخمي والمازري وابن رشد في سماع عيسى ^(١) وعياض في التنيهات . والله تعالى أعلم .

وَفِطْرُ قَبْلَهُ فِي الْفِطْرِ ، وَتَأْخِيرُهُ فِي النَّحْرِ وَخُرُوجَ بَعْدَ الشَّمْسِ ، وَتَكْبِيرُ فِيهِ حِينَئِذٍ لَا قَبْلَهُ ، وَصَحَّ خِلَافُهُ وَجَهْرُ بِهِ ، وَهَلْ لِمَجِيءِ الْإِمَامِ أَوْ لِقِيَامِهِ لِلصَّلَاةِ ؟ تَأْوِيلَانِ وَنَحْوُهُ أَضْحِيَّتُهُ بِالْمُصَلِّي ، وَإِبْقَاعُهَا بِهِ إِلَّا يَمَكَّةً ، وَرَفْعُ يَدَيْهِ فِي أَوَّلِهِ فَقَطْ ، وَقِرَاءَتُهُمَا بِكِسْبِهِ ، وَالشَّمْسِ ، وَخُطْبَتَانِ كَالْجُمُعَةِ ، وَسَمَاعُهُمَا ، وَاسْتِقْبَالُهُ وَبَعْدِيَّتُهُمَا ، وَأَعْبَدْنَا إِنْ قَدَّمْنَا ، وَاسْتَفْتَاكَ بِتَكْبِيرِ ، وَتَخَلَّلُهَا بِهِ يَلَا حَدَّ ، وَإِقَامَةٌ مَنْ لَمْ يُؤْمَرْ بِهَا أَوْ فَاتَتْهُ ، وَتَكْبِيرُهُ إِثْرَ خَمْسِ عَشْرَةَ فَرِيضَةً ، وَسُجُودِهَا الْبَعْدِيِّ مَنْ ظَهَرَ يَوْمَ النَّحْرِ ، لَا نَافِلَةٍ وَمَقْضِيَّةٌ فِيهَا مُطْلَقًا ، وَكَبَّرَ [١٣/ب] نَاسِيَهُ إِنْ قَرَّبَ . وَمُؤْتَمَّرٌ إِنْ تَرَكَهُ إِمَامُهُ ، وَلَفْظُهُ وَهُوَ : اللَّهُ أَكْبَرُ ثَلَاثًا ، وَإِنْ قَالَ بَعْدَ تَكْبِيرَتَيْنِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، ثُمَّ تَكْبِيرَتَيْنِ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ ، فَحَسَنٌ وَكَرِهَ تَنْقُلُ بِمُصَلِّي قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا ، لَا يَمْسُجِدُ فِيهِمَا .

قوله : (وَتَأْخِيرُهُ فِي النَّحْرِ) كذا صرح باستحبابه في " التلقين " وإياه تبع ابن شاس وابن الحاجب ^(٢) وقد قبله المازري ، وزاد ليكون أول طعامه من لحم أضحيته ، ونحوه للخمي ، وزاد عن ابن شهاب ^(٣) يأكل من كبدها ، والعجب من قصور ابن عرفة إذ قال : وتنقل ابن الحاجب استحباب تركه في الأضحى لا أعرفه ، بل في المدونة ، و" الموطأ " لا

(١) انظر البيان والتحصيل ، كتاب الصلاة الرابع ، من سماع عيسى ، من رسم العتق : ٦٧ / ٢ ، ٦٨ .

(٢) قال في التلقين : (ويستحب في الفطر الأكل قبل الغدو إلى المصلى وفي الأضحى تأخيرها إلى الرجوع من المصلى) انظر :

التلقين ، للقاضي عبد الوهاب : وانظر : عقد الجواهر الثمينة ، لابن شاس : ١ / ١٧٣ ، وانظر : جامع الأمهات ، لابن

الحاجب ، ص : ١٢٨ .

(٣) في (ن) : (أشهب) .

يؤمر بذلك في الأضحى^(١)، أبو عمر : ظاهره التخيير ، واستحب غيره تركه حتى يأكل من أضحيته^(٢) . انتهى .

[فصل في صلاة الكسوف]

سُنَّ وَإِنْ لِعَمُودِيٍّ وَمُسَافِرٍ لَمْ يَجِدْ سَيْرَهُ لِكُسُوفِ الشَّمْسِ رَكَعَتَانِ سِرًّا ، بِزِيَادَةِ قِيَامَيْنِ وَرُكُوعَيْنِ ، وَرَكَعَتَانِ لِكُسُوفِ قَمَرٍ ، كَالنَّوَافِلِ جَهْرًا بِلا جَمْعٍ وَنَدْبٍ فِي الْمَسْجِدِ ، وَقِرَاءَةِ الْبَقَرَةِ ، ثُمَّ مَوَالِبَاتِهَا فِي الْقِيَامَاتِ ، وَوَعْظٍ بَعْدَهَا ، وَرُكْمَ كَالْقِرَاءَةِ وَسَجْدَ كَالرُّكُوعِ وَوَقْفَتَهَا كَالْعِيدِ ، وَتُدْرِكُ الرُّكْعَةَ بِالرُّكُوعِ ، وَلَا تُكْرَرُ .

قوله : (وَرُكْمَ كَالْقِرَاءَةِ وَسَجْدَ كَالرُّكُوعِ) ابن عبد السلام : وينبغي أن تكون الإطالة في السجود دون الركوع كما هي في الركوع دون القيام .

وَإِنْ انْجَلَتْ فِي أَثْنَائِهَا ، فَفِي إِتْمَامِهَا كَالنَّوَافِلِ قَوْلَانِ ، وَقَدْ مَ فَرَضَ خِيفَ فَوَانَتْ ، ثُمَّ كُسُوفٌ ، ثُمَّ عِيدٌ وَأَخْرَ الْأَسْتِسْقَاءُ لِيَوْمٍ آخَرَ .

قوله : (وَإِنْ انْجَلَتْ فِي أَثْنَائِهَا [فَفِي إِتْمَامِهَا]^(٣) كَالنَّوَافِلِ قَوْلَانِ) هذا كإطلاق^(٤)

ابن الحاجب^(٥) ، وقيد ابن عرفة بما إذا تم شطرها ، وإلا فقال ابن زرقون : قيل : يقطعها ، وقيل : يتمها نفلاً .

(١) أخرجه مالك في الموطأ ، رواية (يحيى) برقم (٤٣٢) ، كتاب العيدين ، باب الأمر بالأكل قبل الغدو في العيد ، وانظر : المدونة ، لابن القاسم : ١ / ١٧١ ، ونص تهذيب المدونة ، للبراذعي : (وينحر الإمام أضحيته في المصلى ، ويفطر في الفطر قبل أن يخرج إلى العيد ، وليس ذلك في الأضحى) .

(٢) نص ابن عبد البر في الاستذكار قوله : (.. يدل على أن الأكل في الفطر عنده مؤكد يجري مجرى السنن المندوب إليها التي يحمل الناس عليها ، وأنه في الأضحى من شاء فعله ومن شاء لم يفعله ، وليس بسنة في الأضحى ولا بدعة وغيره يستحب أن لا يأكل يوم الأضحى حتى يأكل من أضحيته ولو من كبدها) . انظر : الاستذكار ، لابن عبد البر : ٣٩٠ / ٢ .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن٣) .

(٤) في (ن١) : (كالطلاق) .

(٥) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ١٣٠ ، ونصه : (فإن انجلت في أثنائها ففي إتمامها كالنوافل قولان) .

[فصل في صلاة الاستسقاء]

سُنَّ الاستِسْقَاءُ لِرَزْمٍ أَوْ شُرْبٍ بِنَهْرٍ ، أَوْ غَيْرِهِ ، وَإِنْ يَسْفِينَةُ رَكْعَتَانِ جَهْرًا ، وَكُرْرَ إِنْ تَأَخَّرَ ، وَخَرَجُوا ضَحَى مُشَاةً بِيَذْلَةٍ ، وَتَخَشَعُ مَشَايِمُ وَمُتَجَالَّةٌ ، وَصَبِيَّةٌ ، لَا مَنْ لَا بَعْفِلُ مِنْهُمْ ، وَبَهِيمَةٌ وَحَائِضٌ . وَلَا يُمْنَعُ ذِمِّيٌّ ، وَانْفَرَدَ لَا يَوْمٍ ، ثُمَّ خُطِبَ كَالْعِيدِ ، وَبَدَلَ التَّكْبِيرَ بِالِاسْتِغْفَارِ ، وَبَالَغَ فِي الدُّعَاءِ آخِرَ الثَّانِيَةِ مُسْتَقْبِلًا ، ثُمَّ حَوْلَ رِدَاعَهُ يَمِينَهُ يَسَارَهُ لَا تَنْكِيْسَ ، وَكَذَا الرِّجَالُ فَقَطُّ قُعُودًا . وَنُدِبَ خُطْبَةً بِالْأَرْضِ ، وَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ قَبْلَهُ ، وَصَدَقَةٌ .

قوله : (ثُمَّ حَوْلَ رِدَاعَهُ) ظاهره تأخير التحويل عن الدعاء وهو خلاف ما في " المدونة "

و" الرسالة " وغيرهما ^(١) .

وَلَا يَأْمُرُ بِهِمَا الْإِمَامُ ، بَلْ يَتَوَبَّعُ ، وَرَدَّ تَعِيَةَ وَجَازَ تَنَقُّلُ قَبْلَهَا ، وَبَعْدَهَا ، وَاخْتَارَ إِقَامَةَ غَيْرِ الْمُحْتَاجِ [يَمَحْلُهُ] ^(٢) لِمُحْتَاجٍ ^(٣) . قَالَ وَفِيهِ نَظَرٌ .

قوله : (وَلَا يَأْمُرُ بِهِمَا الْإِمَامُ) تصريح بأن الصوم والصدقة لا يأمر بهما الإمام بعد

تسليم نديهما هنا ، ولا أعلم من صرح بذلك غيره ، بل ظاهر كلام اللخمي والمازري وأتباعهما كابن شماس وأبي الحسن الصغير وابن عرفة : أن الصدقة مندوب إليها ويأمر بهما الإمام ، وهل الصوم كذلك ؟ قَوْلَانِ . والندب وأمر الإمام فيها يعطيه قوة كلامهم متلازمان .

(١) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ١٦٦/١ ، وقال في تهذيب المدونة : (استقبل القبلة قائماً والناس جلوس ، فحول ما على يمينه من رداءه على يساره ، وما على يساره على يمينه ، ... ثم يدعو الإمام قائماً والناس جلوس) ، وانظر : ارسالة ، لابن أبي زيد ، ص : ٥٢ .

(٢) ما بين المعكوفتين زيادة من المطبوعة .

(٣) أي : اختار اللخمي أن يقيم غير المحتاج للاستسقاء صلاة الاستسقاء للمحتاج بمحله الذي يقيم به ، وقال المازري : فيه نظر .

[فصل في أحكام الجنائز]

فِي وَجُوبِ غَسْلِ الْمَيِّتِ يَمُطَّهَرُ ، وَلَوْ يَزْمَزِمُ ، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ كَدَفْنِهِ وَكَفْنِهِ ، وَسُنِّيَّتُهُمَا خِلَافٌ ، وَتَلَاذِمًا ، وَغَسْلُ كَالْجَنَابَةِ تَعْبُدًا بِلَا نِيَّةٍ ، وَقَدَّمَ الزَّوْجَانِ إِنْ صَحَّ النِّكَاحُ ، إِلَّا أَنْ يَفُوتَ فَاسِدُهُ بِالْقَضَاءِ وَإِنْ رَقِيقًا أَوْ سَبْدَةً ، أَوْ قَبْلَ بِنَاءٍ أَوْ بِأَحَدِهِمَا عَيْبٌ ، أَوْ وَضَعَتْ بَعْدَ مَوْتِهِ ، وَالْأَحَبُّ نَفْسُهُ ، إِنْ تَزَوَّجَ أُخْتَهَا ، أَوْ تَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ لَا رَجْعِيَّةً وَكِتَابِيَّةً إِلَّا بِحَضْرَةِ مُسْلِمٍ ، وَإِبَاحَةُ الْوَطءِ لِمَوْتٍ يَرُقُّ تَنْبِيحُ الْغَسْلِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ ، ثُمَّ أَقْرَبُ أَوْلِيَائِهِ ، ثُمَّ أَجْنَبِيٍّ ، ثُمَّ امْرَأَةٌ مَحْرَمٌ وَهَلْ تَسْتُرُهُ ، أَوْ عَوْرَتُهُ ؟ تَأْوِيلَانِ ، ثُمَّ يَمُومُ لِمَرْفَقَيْهِ كَعَدَمِ الْمَاءِ ، وَتَقْطِيعِ الْجَسَدِ ، وَتَزْلِيْعِهِ ^(١) ، وَصَبُّ عَلَى مَحْرُومٍ أَمْكَنَ مَاءً كَمَجْدُورٍ ^(٢) إِنْ لَمْ يَخْفُ تَزْلَعُهُ ، وَالْمَرَأَةُ أَقْرَبُ امْرَأَةٍ ، ثُمَّ أَجْنَبِيَّةٌ ، وَلَفَّ شَعْرُهَا ، وَلَا يُضْفَرُ ، ثُمَّ مَحْرَمٌ فَوْقَ ثَوْبٍ ، ثُمَّ يَمُومَتُ لِكُوعَيْهَا ، وَسُتْرٌ مِنْ سُرَّتِهِ لِرُكْبَتَيْهِ ، وَإِنْ زَوْجًا . [١/١٤] .

قوله : (أَوْ تَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ) أشار به لقول ابن يونس : أحب إلي ألا تغسله ؛ لأنه قد حرم عليه تزويجها أن لو كان ذلك طلاقاً ، وكان حياً .

[صلاة الجنائز]

وَرُكْنُهَا النِّيَّةُ وَأَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ ، وَإِنْ زَادَ لَمْ يَنْتَظَرْ ، وَالِدُعَاءُ ، وَدَعَا بَعْدَ الرَّابِعَةِ عَلَى الْمُخْتَارِ ، وَإِنْ وَالَاهُ ، أَوْ سَلَّمَ بَعْدَ الثَّلَاثِ أَعَادَ ، وَإِنْ دَفِنَ ، فَعَلَى الْقَبْرِ ، وَتَسْلِيمَةً خَفِيَّةً ^(٣) ، وَسَمِعَ الْإِمَامَ مَنْ يَلِيهِ ، وَصَبَرَ الْمَسْبُوقُ لِلتَّكْبِيرِ ، وَدَعَا إِنْ تَرَكْتُمْ ، وَإِلَّا وَالَى .

وَكَفَّنَ يَمْلَبُوسُهُ لِجُمُعَةٍ ، وَقَدَّمَ كَمُؤُونَةَ الدَّفْنِ عَلَى دَيْنٍ غَيْرِ الْمُرْتَهِنِ وَلَوْ سَرَقَ ، ثُمَّ إِنْ وَجَدَ وَعَوَّضَ وَرِثَ ، إِنْ قَدَّ الدَّيْنُ كَأَكْلِ السَّبْعِ الْمَيِّتِ .

قوله : (كَأَكْلِ السَّبْعِ الْمَيِّتِ) نقله المازري عن ابن ^(٤) العلاء البصري وزاد - وكأنه عن القاسبي - : ولو خيف نبشه كانت حراسته من رأس المال ، وقد أغفل ابن عرفة هذين الفرعين .

(١) المُرْلَع الذي قد انقشر جلد قدمه عن اللحم ، ومعناه أيضا التشقق ، والمراد في كلام الشارح التسليخ . انظر : لسان العرب ، لابن منظور ، ص : ٣٠٩ / ٢ .

(٢) أي : مصاب بالجلدي .

(٣) في المطبوعة : (خفيفة)

(٤) في (ن ١) ، و (ن ٢) : (أي) .

هُوَ عَلَى الْمُنْفِقِ بِقَرَابَةِ أَوْ رِقٍّ لَا زَوْجِيَّةَ ، وَالْفَقِيرُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ، وَإِلَّا فَعَلَى الْمُسْلِمِينَ وَنَدِبَ تَحْسِينُ ظَنِّهِ بِاللَّهِ ، وَتَقْيِيلُهُ عِنْدَ إِحْدَادِهِ عَلَى أَيْمَنِ ، ثُمَّ ظَهَرَ ، وَتَجَنَّبَ حَائِضٌ وَجُنُبٌ لَهُ .

قوله : (لَا زَوْجِيَّةَ) هو ياء النسب عطفاً على قرابة أَوْ رِقٍّ .

وَتَلْقِينُهُ الشَّهَادَةَ ، وَتَغْمِيضُهُ ، وَشَدُّ لَحْيَيْهِ ، إِذَا قَضَى ، وَتَلْيِينُ مَفَاصِلِهِ بِرِفْقٍ ، وَرَفْعُهُ عَنِ الْأَرْضِ ، وَسَتْرُهُ بِثَوْبٍ .

قوله : (وَشَدُّ لَحْيَيْهِ) نقله ابن عبد السلام عن غير المذهب فقال ابن عرفة : قد ذكره

سند ، ولم يعزه لغير المذهب ، وتعليل ابن شعبان إغماضه خوف دخول الماء عينيه يؤكد شدة لحيته^(١) .

وَوَضَعَ ثَقِيلَ عَلَى بَطْنِهِ ، وَإِسْرَاعَ تَجْهِيزِهِ إِلَّا الْغَرَقَ . وَالْغُسْلُ سِدْرٌ ، وَتَجْوِيدُهُ ، وَوَضْعُهُ عَلَى مَرْتَفَعٍ ، وَإِثَارُهُ كَالْكَفَنِ لِسَبْعٍ ، وَلَمْ يَعُدْ كَالْوَضْعِ لِنَجَاسَةٍ وَغُسْلَتَ ، وَعَصَرَ بَطْنَهُ بِرِفْقٍ ، وَصَبَّ الْمَاءَ فِي غَسَلٍ مَخْرُجِيهِ بِخِرْقَةٍ ، وَلَهُ الْإِفْضَاءُ إِنْ اضْطُرَّ ، وَتَوَضَّعَتْهُ ، وَتَعَمَّدَ أَسْنَانَهُ وَأَنْفَهُ بِخِرْقَةٍ ، وَإِمَالَةً رَأْسِهِ [بِرِفْقٍ]^(٢) لِمَضْمُوعَةٍ ، وَعَدَمَ حُضُورٍ غَيْرِ مَحِينٍ ، وَكَافُورٍ فِي الْأَخِيرَةِ ، وَنُشْفَ ، وَاعْتَسَلَ غَاسِلَهُ ، وَبَيَّاضَ الْكَفَنِ ، وَتَجْوِيدَهُ ، وَعَدَمَ تَأْخُرِهِ عَنِ الْغُسْلِ . وَالزِّيَادَةُ عَلَى الْوَاحِدِ ، [وَلَا]^(٣) يَقْضَى بِالزَّائِدِ إِنْ شَمَّ الْوَارِثُ ، إِلَّا أَنْ يُوصِيَ ، فَفِي ثَلَاثِهِ .

قوله : (وَوَضَعَ ثَقِيلَ عَلَى بَطْنِهِ) ابن عبد السلام : وقع في المذهب تجعل حديدة على

بطنه ، ونص الشافعية على معناه قالوا : لئلا يسرع انتفاخ بطنه . فقال ابن عرفة : لا أعرفه في المذهب بل نقل ابن المنذر إباحته عن الشعبي والشافعي^(٤) .

(١) في (١ن)، و(٢ن) : (لحيه) وهو كذلك في كثير من شروح المختصر .

(٢) زيادة من المطبوعة .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من المطبوعة .

(٤) وضع الثقل على بطنه منصوص في كتب الشافعية ، انظر : الأم ، للشافعي : ٢٨٠ / ١ ، قال : (ويضع على بطنه شيئاً من طين أو لبنة أو حديدة سيف أو غيره ؛ فإن بعض أهل التجربة يزعمون أن ذلك يمنع بطنه أن تربو) وانظر : والمهذب ، للشيرازي : ١٢٧ / ١ .

وهل الواجب ثوبٌ يستره ، أو ستر العورة والباقي سنة ؟ خلاف . ووتره ،
والاثنان على الواحد ، والثلاثة على الأربعة ، وتقويمه ، وتعويمه ، وعذبة فيها ،
وأزرة ، وإفافتان ، والسبع للمرأة ، وحنوط داخل كل إفافة ، وعلى فطن يلقى
بمناخذه ، والكافور فيه وفي مساجده وحواسه ومراقه ، وإن مفرماً ومعتدة ، ولا
يتولياها ، ومشى مشيم ، وإسراعه ، وتقدمه وتأخر راكم وامرأة ، وسترها بقبة ،
ورفع اليدين بأولى التكبير ، وابتداء بحمد وصلاة [عليه] ^(١) على نبيه عليه
السلام ، وإسراعه دعاء ، ورفع صغير على الكف ، ووقوف إمام بالوسط
ومنكبي المرأة رأس الميخ عن يمينه ، ورفع قبر كشبر مسنماً ، وتوالت أيضاً
على كراهته ، فبسطم ، وحنو قريب فيه ثلاثاً ، ونهيئة طعام لأهله وتعزبة ،
وعدم عمقه ، واللحد ، وضجع فيه على أيمن مقبلاً ، وتدورك إن خولف بالفضرة
كتنكيس رجليه ، [١٤/ب] وكترك الغسل ، ودفن من أسلم بمقبرة الكفار ، إن
لم يخف التغيير ، وسده يلين ثم لوم ، ثم قرمود ، ثم آجر ^(٢) ، ثم قصير ، وسن
التراب أولى من التابوت ، وجاز غسل امرأة ابن كسبم ، ورجل كرضيحة .

قوله : (هل الواجب ثوبٌ يستره ، أو ستر العورة ^(٣) والباقي سنة ؟ خلاف) سلم في
" التوضيح " أن الأول ظاهر كلامهم ونسب الثاني لـ : " التقييد " و " التقسيم " ، ومقتضي
كلامه هنا : أن الخلاف في التشهير ، وقال ابن عرفة : قال أبو عمر وابن رشد : الفرض من
الكفن ساتر العورة ^(٤) ، والزائد لستر غيرها سنة ، وقال ابن بشير : أقله ثوب يستره كله .
انتهى . وصرح ابن بشير بنفي الخلاف منه ^(٥) ، وأنه بخلاف الحي .

(١) كذا في الأصل ، وما بين المعكوفتين ساقط من المطبوعة .

(٢) القرمود والآجر قال فيهما صاحب منح الجليل : (القرمود : يفتح القاف وسكون الراء أي : طين مَضْنُوع على هيئة
وجوه الخيل ، والآجر : يمدد الهمز وضَمَّ الجيم وشَدَّ الراء ، أي طوب) انظر : منح الجليل ، للشيخ عlish : ١ / ٥٠٢ .

(٣) في (ن) : (عورته) .

(٤) قال ابن عبد البر : (وكلمهم أي الفقهاء) لا يرون في الكفن شيئاً واجباً ولا يتعدى وما ستر العورة أجزاء) انظر : الاستذكار :

١٦ / ٣ ، وقال ابن رشد : (الذي يتعين منه تعين الفرض ستر العورة) انظر : المقدمات المهملة : ١ / ١٠٨ .

(٥) أي : الميت .

وَالْمَاءُ الْمُسَخَّنُ ، وَعَدَمُ الدَّلَكِ لِكَثْرَةِ الْمَوْتَى ، وَتَكْفِينُ يَمْلَبُوسٍ ، أَوْ مَزْعَفَرٍ ، وَمُورَسٍ ، وَحَمْلُ غَيْرِ أَرْبَعَةٍ ، وَبَدَأُ بِأَيِّ نَاهِيَةٍ .

قوله : (وَالْمَاءُ الْمُسَخَّنُ) هو كقول ابن الجلاب^(١) : لا بأس أن يغسله بالماء السخن . ابن عرفة : وهو ظاهر المذهب . انتهى . وفي " الزاهي " : ويغسل بالماء السخن إن احتاجوا إلى ذلك . وقال المازري : قال أشهب : واسع غسله بالماء سخناً أو بارداً .

قلت : فعزو ابن عرفة التخيير لابن شاس ، قصور .
وَالْمُعِينُ مُبْتَدَعٌ ، وَخُرُوجُ مُتَجَالَّةٍ^(٢) ، أَوْ إِنْ لَمْ يَخْشَ مِنْهَا الْفِتْنَةَ فِي كَأْبٍ ، وَزَوْجٍ ، وَابْنٍ وَأَخٍ ، وَسَبَقُهَا ، وَجُلُوسُ قَبْلَ وَضْعِهَا .

قوله : (وَالْمُعِينُ مُبْتَدَعٌ) هو كقوله في " المدونة " ، وقول من قال : يبدأ باليمين بدعة^(٣) . وإن كان أشهب وابن حبيب لا يسلّمان ذلك .

وَنَقَلَ وَإِنْ مِنْ بَحْوٍ ، وَبُكَاءٌ عِنْدَ مَوْتِهِ وَبَعْدَهُ يَلَا رَفْعَ صَوْتٍ وَقَوْلَ قَبِيحٍ ، وَجَمْعُ أَمْوَاتٍ بِقَبْرِ لَضْرُورَةٍ ، وَوَلِيَّ الْقِبْلَةِ الْأَفْضَلُ ، أَوْ بِصَلَاةِ بِلَى الْإِمَامِ رَجُلٍ ، فَطِفْلٍ ، فَعَبْدٍ ، فَخَصِيٍّ ، فَخُنْثَى كَذَلِكَ ، وَفِي الصَّنْفِ أَيْضاً الصَّفُ ، وَزِيَارَةُ الْقُبُورِ يَلَا حُدَّ . وَكُرْهُ حَلْقِ شَعْرِهِ ، وَقَلَمُ ظُفْرِهِ ، وَهُوَ يَدْعُهُ ، وَضَمُّ مَعَهُ إِنْ فَعَلَ .

قوله : (وَنَقَلَ وَإِنْ مِنْ بَحْوٍ) حاصل ما في " النوادر " في ذلك عن ابن حبيب : لا بأس بحمله من البادية للحاضرة ، ومن موضع لآخر ؛ مات سعيد بن زيد وسعد بن أبي وقاص بالعقيق فحملا للمدينة^(٤) . ورواه ابن وهب ، وروى علي : لا بأس به للمصر إن قرب . انتهى ، ولم يزد ابن عرفة عَلَيْهِ فتأمل معه الأغنياء [ب / ١٩] في عبارة المصنف .

(١) في الأصل ، و(ن٣) : (الحاجب) وما نقله الشارح لم أقف عليه عند ابن الحاجب ؛ وإنما هو لابن الجلاب ، انظر : التفرع ، لابن الجلاب : ١ / ٢٦٨ .

(٢) أي كبيرة السن ، وفسرها الخرشي بأنها التي قعدت عن المحيض . انظر : شرح الخرشي : ٢ / ٣٦٢ .

(٣) انظر : المدونة : ١ / ١٧٦ قال فيها : (قلت للمالك من أي جوانب السرير أحمل الميت ، وبأي ذلك أبداً ؟ قال : ليس في ذلك شيء موقت أحمل من حيث شئت ، إن شئت من قدام ، وإن شئت من وراء ، وإن شئت أحمل بعض الجوانب ودع بعضها وإن شئت فأحمل ، وإن شئت فدع ، ورأيت يري أن الذي يذكر الناس فيه يبدأ باليمين بدعة) .

(٤) انظر : النوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ١ / ٥٧٣ .

وَلَا تُنْكَأُ قَرْوَهُ ، وَيُؤْخَذُ عَفْوًا .

قوله : (وَلَا تُنْكَأُ قَرْوَهُ ، وَيُؤْخَذُ عَفْوًا) مثله للجلاب^(١) قال الشارمساحي أي : أزيل ما عليها من الدم ، والقيح مما تسهل إزالته . انتهى .

والعفو في اللغة : الفضل ، ومنه قوله تعالى : " خذ العفو " [الأعراف : ١٩٩] أي : ما سهل من أموال الناس ، وعفا أي : فضل ، وزاد من قولهم : عفا النبت والشعر . قاله ابن عطية ، وأنشد قول حاتم الطائي :

خذ العفو مني تستديمي مودتي ولا تنطقي في سورتني حين أغضب^(٢)

وَقِرَاءَةٌ عِنْدَ مَوْتِهِ كَتَجْوِيرِ الدَّارِ .

قوله : (وَقِرَاءَةٌ عِنْدَ مَوْتِهِ كَتَجْوِيرِ الدَّارِ) كراهة القراءة والتجوير عند احتضاره^(٣) هو قول مالك في سماع أشهب ، قال ابن رشد : واستحبها ابن حبيب^(٤) ، زاد ابن يونس عنه استحباب الروائح الطيبة .

وَبَعْدَهُ ، وَعَلَى قَبْرِهِ ، وَصِيَامٌ خَلْفَهَا ، وَقَوْلٌ : اسْتَغْفِرُوا لَهَا ، وَانْصِرَافٌ عَنْهَا بِلا صَلَاةٍ ، أَوْ بِلاِ إِذْنٍ ، إِنْ لَمْ يُطَوَّلُوا .

قوله : (وَبَعْدَهُ ، وَعَلَى قَبْرِهِ) ابن عرفة ، وقبل عياض : استحباب بعض العلماء القراءة على القبر ؛ لحديث الجريدتين^(٥) وقاله الشافعي^(٦) . انتهى ، وفي " الإحياء " : لا بأس بالقراءة على القبور^(٧) . وفي " مسالك " ابن العربي : يستحب تلقينه بعد الدفن .

(١) انظر : التفرع ، لابن الجلاب : ٢٦٨ / ١ .

(٢) البيت نسبته صاحب الأغاني لأساء بن خارجه لا حاتم الطائي . انظر : الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني : ٣٦٧ / ٢٠ .

(٣) في (ن) : (إحضاره) .

(٤) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٢٣٤ / ٢ ، ونص سماع أشهب : (قال أشهب : وسئل مالك عن قراءة القرآن عند رأس الميت بـ : ﴿يس﴾ ، فقال : ما سمعت بهذا ، وما هو من عمل الناس ، قيل له : أفرأيت الإجماع عند رأسه - وهو في الموت يجود بنفسه ؟ فقال أيضًا : ما سمعت شيئاً من هذا ، وما هذا من عمل الناس) .

(٥) حديث الجريدتين أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٢١٦) ، كتاب الوضوء ، باب من الكبائر أن لا يستتر من بؤله ، ومسلم في صحيحه برقم (٧٠٣) كتاب الطهارة ، باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه ، وهي جريدة واحدة ، وليست جريدتين كما عبّر المؤلف ؛ غير أنها شقت نصفين كما ورد في نص الحديث .

(٦) في (ن) : (الشعبي) ، وهو مستحب عند الشافعية لحصول الثواب . انظر : روضة الطالبين ، للنووي : ٢٠٣ / ٦ .

(٧) انظر : إحياء علوم الدين ، للغزالي : ٤٩٢ / ٤ .

وَحَمْلُهَا بِلاَ وَضُوءٍ ، وَإِدْخَالُهُ يَمَسْجِدٍ ، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ فِيهِ ، وَتِكْرَارُهَا ، وَتَغْسِيلُ جَنْبَيْهِ .

قوله : (وَحَمْلُهَا بِلاَ وَضُوءٍ) كذا في سماع ابن القاسم . ابن رشد : إنها كرهه لأنه يحمل ولا يصلي ، ولو علم أنه يجد في موضع الجنابة ما يتوضأ به لم يكره له حملها على غير وضوء^(١) .

كَسَقُطٍ ، وَتَحْنِيطُهُ ، وَتَسْمِيَّتُهُ ، وَصَلَاةُ عَلَيْهِ ، وَدَفْنُهُ بِدَارٍ ، وَلَيْسَ عَيْبًا بِخِلَافِ الْكَبِيرِ لَا حَائِضٍ ، وَصَلَاةُ فَاضِلٍ عَلَى يَدْعِيٍّ أَوْ مَظْهَرِ كَبِيرَةٍ وَالْإِمَامِ عَلَى مَنْ حَدَّهُ الْقَتْلُ بِقَوْدٍ أَوْ حَدٍّ ، وَإِنْ تَوَلَّاهُ النَّاسُ دُونَهُ ، وَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ فَتَرَدَّدَ .

قوله : (وَلَيْسَ عَيْبًا) أي : ليس دفن السقط في الدار عيباً فيها ، وكذا نص عليه ابن يونس عن ابن سحنون عن مالك ، قال : لأن السقط ليس له حرمة الموتى ؛ إذ لا يصلي عليه ، ولا يورث ، ألا ترى أنه قد أبيح دفنه في الدور . قيل له : أفيجوز الانتفاع بموضع قبر السقط ؟ قال : أكره ذلك . قال ابن سحنون : والقياس جواز الانتفاع به لجواز بيعه .

وفي " التوضيح " : القولان في كونه عيباً حكاهما ابن بشير ، والمنصوص لمالك : ليس بعيب . انتهى . وهو صحيح ، ولم ينقل ابن عرفة القولين إلا من طريق ابن بشير ، وكذلك هما في كتاب " التنبيه " لابن بشير ، من غير تنبيه على نص ولا تخريج ، إلا أنه [قال]^(٢) : وهما منزellan على الخلاف الذي في جواز دفنه في الدور ، ففي قول بعضهم : في كلام المصنف نظر ، [نظر]^(٣) .

وَتَكْفِينُ يَحْرِيْرٍ ، وَنَجَسٍ ، كَأَخْضَرٍ ، وَمُعَصْفَرٍ أَمْكَنَ غَيْرُهُ .

قوله : (وَتَكْفِينُ يَحْرِيْرٍ) . اللخمي : وجنسه الكتان والقطن ، وفي " النوادر " عن ابن حبيب : ما جاز في حياته^(٤) . ابن عرفة : فيدخل الصوف .

(١) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٢ / ٢١٠ ونص المسألة : (سئل مالك عن رجل مرت به جنازة وهو على غير وضوء، فأراد أن يحمل لموضع الأجر ولا يصلي، قال: ليس هذا من العمل أن يحمل رجل ولا يصلي، ولم يعجبه ذلك، وقال: ليس هذا من عمل الناس أن يحملوا على غير وضوء) .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) .

(٤) انظر : النوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ١ / ٥٦٣ .

وَزِيَادَةُ رَجُلٍ عَلَى خَمْسَةٍ ، وَاجْتِمَاعُ النِّسَاءِ لِبُكَاءٍ وَإِنْ سِرّاً ، أَوْ تَكْبِيرُ نَحْشٍ ، وَفَرَشُهُ بِحَرِيرٍ ، وَإِتْبَاعُهُ بِنَارٍ وَنِدَاؤُهُ بِمَسْجِدٍ أَوْ بَابِهِ ، لَا يَكْمَلُ بِصَوْتٍ خَفِيٍّ .

قوله : (وَزِيَادَةُ رَجُلٍ عَلَى خَمْسَةٍ) لم أر من صرح بکراهته ، وأخذ من قول ابن حبيب : أحب إلى مالك خمسة أثواب ^(١) . لا يلزم .

وَقِيَامٌ لَهَا ، وَتَطْيِيبُ قَبْرِ أَوْ تَبْيِيضُهُ ، وَبِنَاءٌ عَلَيْهِ أَوْ تَمْوِيزٌ ، وَإِنْ بُوِيَّ بِهِ حَرَمٌ ، وَجَازَ لِلتَّمْيِيزِ كَحَجَرٍ أَوْ خَشْبَةٍ بِلَا نَقْشٍ ، وَلَا يَغْسَلُ شَهِيدٌ مَعْتَرِكٌ فَقَطً ، وَلَا يُبَلَّدُ الْإِسْلَامُ . أَوْ لَمْ يُقَانِلْ ، وَإِنْ أَجْنَبَ عَلَى الْأَحْسَنِ ، لَا إِنْ رَفَعَ حَبّاً وَإِنْ أَنْفَذَتْ مَقَاتِلُهُ إِلَّا الْمَغْمُورَ ، وَدَفِنَ بِثِيَابِهِ إِنْ سَتَرْتَهُ ، وَإِلَّا زِيدَ بِخَفٍّ وَقَلَنْسُوتَةٍ وَمِنْطَاقَةٍ قَلَّ ثَمَنُهَا ، وَخَاتَمٍ قَلَّ قِصَّةُ ، لَا دِرْعٍ وَسِلَاحٍ ، وَلَا دُونَ الْجَلِّ ، وَلَا مَحْكُومٌ بِكُفْرِهِ ، وَإِنْ صَغِيراً ارْتَدَّ ، أَوْ نَوَى بِهِ سَابِيَةَ الْإِسْلَامِ ، إِلَّا أَنْ يُسَلَّمَ كَأَنْ أُسْلِمَ وَنَفَرَ مِنْ أَبَوَيْهِ . وَإِنْ اخْتَلَطُوا غُسِّلُوا وَكُفِّنُوا ، وَمِيزَ الْمُسْلِمُ بِالنِّيَّةِ فِي الصَّلَاةِ ، وَلَا سَقَطَ لَمْ يَسْتَهْلَ .

قوله : (وَقِيَامٌ لَهَا) تصريح بکراهة القيام للجنابة وظاهره مُطْلَقاً ، والذي لابن رشد في سماع موسى : أن القيام كان مأموراً به للجنائز في ثلاثة مواضع : أحدها : من كان جالساً فمَرَّتْ به أن يقوم حتى تخلفه .

والثاني : من اتبع جنازة أن لا يجلس حتى توضع .

والثالث : من سبق الجنازة إلى المقبرة فقعد ينتظرها أن يقوم إذا رآها حتى توضع [ثم] ^(٢) نسخ ذلك كله بما روي أن رسول الله ﷺ كان يقوم في [الجنازة] ^(٣) ثم جلس وأمرهم بالجلوس . وروي أنه فعل ذلك مرة ، وكان يشبه بأهل الكتاب ، فلما نهى انتهى ، وأما القيام على الجنازة حتى تُدْفَن فلا بأس به ، والقول بنسخه ليس بصحيح ، وقد فعله

(١) انظر : النوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ٥٥٨ / ١ .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من (٢) .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (١) .

علي بن أبي طالب ، وقال : قليل لأخينا قيامنا على قبره^(١) وقال ابن حبيب : إنما نسخ من القيام في الجنائز الوجوب ، فمن جلس ففي [سعة]^(٢) ، ومن قام فمأجور . انتهى^(٣) .

ففهم هنا ابن عرفة في حكم القيام قولين : أحدهما أن وجوبه ، نسخ للإباحة ، وهو ظاهر المذهب . والثاني : أنه نسخ للندب ، وهو قول ابن حبيب ، وعلى هذا فلا كراهة ، وهو ظاهر كلام غير واحد ، ولعل المصنف استروح الكراهة من قوله : فلما نهى عنه عليه السلام انتهى ، أو مما في " النوادر " عن علي ابن أبي^(٤) زياد : أن الذي أخذ به مالك أن يجلس ولا يقوم ، وهو أحب إلي^(٥) .

فرع :

كره في سماع ابن القاسم أن يتبع الرجل الجنائزة حاسراً بغير رداء ، ابن رشد : ومن هذا المعنى ما يفعل عندنا من تبيض الولي على وليه^(٦) . ابن عرفة : ونحوه عندنا^(٧) تسويده .

(١) انظر في القيام للجنائز : صحيح البخاري ، كتاب الجنائز ، باب القيام للجنائز ، وباب من تبع جنازة فلا يقعد حتى توضع عن منكبي الرجال ، فإن قعد أمر بالقيام ، وصحيح مسلم ، كتاب الجنائز ، باب القيام للجنائز . وفي نسخ القيام انظر : صحيح مسلم ، كتاب الجنائز باب نسخ القيام للجنائز .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل ، و(ن٣) .

(٣) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٢ / ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

(٤) زيادة من : (ن٢) .

(٥) انظر : النوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ١ / ٥٨٠ .

(٦) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٢ / ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، وعندنا في كلامه تعني الأندلس العامة .

(٧) أي : في تونس .

وَلَوْ تَحَرَّكَ أَوْ عَطَسَ ، أَوْ بَالَ ، [١/١٥] أَوْ رَضَعَ ، إِلَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ الْحَيَاةُ ، وَغُسِلَ دَمُهُ ، وَلَفَّ بِخِرْقَةٍ ، وَوُزِيَ وَلَا يُصَلَّى عَلَى قَبْرِ ، إِلَّا أَنْ يُدْفَنَ بِغَيْرِهَا ، وَلَا غَائِبٍ ، وَلَا تُكْرَرُ ، وَالْأَوَّلَى بِالصَّلَاةِ وَصِيٍّ رَجِيٍّ خَيْرُهُ ، ثُمَّ الْخَلِيفَةُ ، لَا فِرْعُهُ ، إِلَّا مَعَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ أَقْرَبُ الْعَصْبَةِ ، وَأَفْضَلُ وَلِيِّ ، وَلَوْ وَلِيَ الْمَرْأَةُ وَصَلَّى النِّسَاءُ دَفْعَةً ، وَصَحَّ تَرْتُبُهُنَّ ، وَالْقَبْرُ حَبْسٌ لَا يُمَشَّى عَلَيْهِ ، وَلَا يُنْبَشُّ ^(١) مَا دَامَ بِهِ ، إِلَّا أَنْ يَبْشُرَ رَبُّ كَفَنٍ غُصْبَهُ ، أَوْ قَبْرٍ يَمْلِكُهُ أَوْ نُسْبِيٍّ مَعَهُ مَالٌ ، وَإِنْ كَانَ يَمْلِكُ فِيهِ الدَّفْنَ بَقِيٍّ وَعَلَيْهِمْ قِيَمَتُهُ ، وَأَقْلَهُ مَا مَنَعَ رَائِحَتَهُ ، وَحَرَسَهُ ، وَبَقَرَ عَنْ مَالٍ كَثُرَ ، وَلَوْ بِشَاهِدٍ وَبِوَجْهِ ، لَا عَنْ جَنْبَيْنِ ، وَتَوَوَّلَتْ أَيْضًا عَلَى الْبَقْرِ إِنْ رَجِيٍّ ، وَإِنْ قَدِرَ عَلَى إِخْرَاجِهِ مِنْ مَحَلِّهِ فَعَلْ ، وَالنَّصْرُ عَدَمُ جَوَازِ أَكْلِهِ لِمُضْطَرٍّ ، وَصَحَّ أَكْلُهُ [أَيْضًا] ^(٢) .

قوله : (وَلَوْ تَحَرَّكَ أَوْ عَطَسَ ، أَوْ بَالَ ، أَوْ رَضَعَ) فِي " التوضيح " : المشهور عن مالك أنه إِذَا تَحَرَّكَ أَوْ عَطَسَ أَوْ رَضَعَ لَا يَحْكُمُ لَهُ بِالْحَيَاةِ . ابن حبيب : ولو أقام يتنفس يوماً ، ويفتح عينيه ما لم يسمع له صوت ، وفيه نظر ، وأشكل من ذلك قول يحيى بن عمر : إِذَا قَامَ عَشْرِينَ يَوْمًا [٢٠ / أ] أَوْ أَكْثَرَ ، وَلَمْ يَصْرُخْ ثُمَّ مَاتَ فَلَا يَغْسَلُ وَلَا يَصَلَّى عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْمَيِّتَ يَتَغَيَّرُ فِي أَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ ، وَيَسِيرُ الْحَرَكَةُ لَا يَعْتَبَرُ اتِّفَاقًا ، وَكَثِيرُ الرِّضَاعِ يَعْتَبَرُ اتِّفَاقًا . وقطع المازري بأن الرضاع لا يكون إلا من حيٍّ ، وأنكره غيره . ابن الماجشون : والبول لا يدل على حياة ؛ لاحتمال أن يكون من استرخاء . انتهى .

وقال ابن عبد السلام : ينبغي أن لا يلحق العطاس ^(٣) بالرضاع اليسير ؛ لِأَنَّ الْعَطَاسَ يَرْجِعُ إِلَى حَرَكَةٍ ، وَهُوَ خُرُوجُ هَوَاءٍ مُحْتَقَنٍ . والرضاع وإن قلَّ معه ضربٌ من التمييز ، وذلك مستلزم قطعاً للحياة ، وكذا قبل ابن عرفة قول المازري ، وإلغاء الرضاع تشكيك في الضروريات ، وقطع بأن البول لغو ، وزاد عن اللخمي وعبد الحق عن عبد الوهاب : أن طول المكث كالاستهلال : خلاف ما حكى ابن حارث عن يحيى بن عمر .

(١) كلام المصنف عن نبش القبر بعد الدفن ومتى يجوز .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من المطبوعة .

(٣) في (ن) (١) : (العاطس) .

وَدُفِنَتْ مُشْرِكَةً حَمَلَتْ مِنْ مُسْلِمٍ بِمَقْبَرَتِهِمْ ، وَلَا تَسْتَقْبِلُ قِبَلَتَنَا وَلَا قِبَلَتَهُمْ ، وَرُمِيَ مِيتَ الْبَحْرِ بِهِ مَكْفَنًا إِنْ لَمْ يَرَجَّ الْبَرُّ قَبْلَ تَغْيِيرِهِ ، وَلَا يُعَذَّبُ بِبُكَاءٍ لَمْ يُوَصَّ بِهِ ، وَلَا يَنْتَرَكُ مُسْلِمٌ لَوْلِيهِ الْكَافِرُ ، وَلَا يُغَسَّلُ مُسْلِمٌ أَبًا كَافِرًا وَلَا يَدْخُلُهُ قَبْرُهُ إِلَّا أَنْ يَضِيعَ فَلْيُؤَاوِرِهِ ، وَالصَّلَاةُ أَحَبُّ مِنَ النَّفْلِ إِذَا قَامَ بِهَا الْغَيْرُ إِنْ كَانَ كَجَارٍ أَوْ صَالِحًا .

قوله : (وَدُفِنَتْ مُشْرِكَةً حَمَلَتْ مِنْ مُسْلِمٍ بِمَقْبَرَتِهِمْ) مراده بالمشركة : الكافرة . سواء كانت مباحة الوطء ، وهي الكتابية ، أو كانت غير مباحة الوطء ، كالوثنية إذا أسلم واطئها بعدما أحبلها ، فلو قال : كافرة لحرر العبارة . قال ابن عرفة : ونقل ابن غلاب^(١) عن المذهب : تدفن بطرف مقبرة المسلمين ، وهُم . انتهى .

فإن قلت : إنما يلي دفنها أهل دينها بمقبرتهم ، كما صرح به في " النوادر " ^(٢) وغيرها فما فائدة قول المصنف : (وَلَا تَسْتَقْبِلُ قِبَلَتَنَا وَلَا قِبَلَتَهُمْ) ؟ وإنما وقع هذا في " المدونة " عن ربيعة في المسلم يوارى أباه الكافر ^(٣) .

قلت : كأنه احتراز به من قول بعض العلماء : يجعل ظهرها إلى القبلة ؛ لأن وجه الجنين إلى ظهرها ، عَلَى أَنْ فِي التَّعْبِيرِ ^(٤) عَنْ هَذَا الْمَقْصِدِ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ بَعْدَ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) في (ن ١) ، و (ن ٢) : (غالب) وفي التاج والإكليل ، ومنح الجليل : (غلاب) كما هو مثبت .

(٢) انظر : النوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ١ / ٥٩٧ ، ٥٩٨ .

(٣) انظر : المدونة : ١ / ١٨٧ ، ونصّها : (و قال مالك لا يغسل المسلم والده إذا مات الوالد كافراً ، ولا يتبعه ، ولا يدخله

قبره ، إلا أن يخشى أن يضيع فيواريه) . و قال في تهذيب المدونة : (قال ربيعة : ولا يستقبل به قبلتنا ولا قبلتهم) انظر :

تهذيب المدونة ، للبراذعي : ١ / ٣٤٤ .

(٤) في (ن ١) : (التغير) .

[باب في الزكاة]

تَجِبُ زَكَاةُ نِصَابِ النِّعَمِ يَوْمَكَ ، وَحَوْلٌ ، كَمَلًا ، وَإِنْ مَعْلُوفَةٌ وَعَامِلَةٌ وَنِتَاجًا لَا مِنْهَا وَمِنَ الْوَحْشِ ، وَضُمَّتِ الْفَائِدَةُ لَهُ ، وَإِنْ قَبْلَ حَوْلِهِ يَوْمٌ لَا أَقْلَ . [الإيل] ^(١) فِي كُلِّ خَمْسٍ ضَائِفَةٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ جُلٌّ غَنَمِ الْبَلَدِ الْمَعَزُ ، وَإِنْ خَالَفَتْهُ ، وَالْأَصَمُّ إِجْزَاءً بَعِيرٍ إِلَى خَمْسٍ وَعِشْرِينَ ، فَيَنْتُ مُخَاضٍ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ سَلِيمَةٌ فَابْنُ لَبُونٍ ، وَفِي سِنَةٍ وَثَلَاثِينَ يَنْتُ لَبُونٍ وَسِنَةٍ وَأَرْبَعِينَ حِقَّةً وَاحِدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةً وَسِنَةٍ وَسَبْعِينَ يَنْتُ لَبُونٌ ، وَاحِدَى وَتِسْعِينَ حِقَّتَانِ ، وَمِائَةً وَاحِدَى وَعِشْرِينَ إِلَى تِسْعٍ لَوْ عِشْرِينَ ^(٢) [حِقَّتَانِ ، أَوْ ثَلَاثُ بَنَاتِ لَبُونِ الْخِيَارِ السَّاعِي ، وَتَعَبَيْنِ أَحَدَهُمَا مُفْرَدًا ثُمَّ كُلُّ عَشْرٍ يَتَغَيَّرُ الْوَاجِبُ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ يَنْتُ لَبُونٌ ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةً . وَيَنْتُ الْمَخَاضُ الْمُؤَقَّتُ سِنَةً ، ثُمَّ كَذَلِكَ [زَكَاةُ] ^(٣) الْبَقَرِ ، فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعُ ذُو سَنَتَيْنِ ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ ذَاتُ ثَلَاثٍ ، وَمِائَةً وَعِشْرِينَ كَمَا تَنْتِي الْإِيلُ . [زَكَاةُ] ^(٤) الْغَنَمِ ، فِي أَرْبَعِينَ شَاةً جَذَمٌ أَوْ جَذَعَةً ذُو سَنَةٍ وَلَوْ مَعَزًا ، وَفِي مِائَةٍ وَاحِدَى وَعِشْرِينَ شَاتَانِ وَفِي مِائَتَيْنِ وَشَاةً ثَلَاثَ ، وَفِي أَرْبَعِمِائَةٍ ، أَرْبَعٌ ، ثُمَّ لِكُلِّ مِائَةٍ شَاةً ، وَلَزِمَ الْوَسْطُ ، وَلَوْ انْفَرَدَ الْخِيَارُ أَوْ الشُّرَارُ ، إِلَّا أَنْ يَرَى [١٥/ب] السَّاعِي أَخَذَ الْمَعِيبَةَ لَا الصَّغِيرَةَ وَضَمَّ بِخَتِ لِعَرَابٍ وَجَامُوسٍ لِبَقَرٍ ، وَضَانَ لِمَعَزٍ ، وَخَبَرَ السَّاعِي إِنْ وَجِبَتْ وَاحِدَةٌ وَتَسَاوِيًا ، وَإِلَّا فَوْنُ الْأَكْثَرِ ، وَثِنْتَانِ مِنْ كُلِّ إِنْ تَسَاوَيَا أَوْ الْأَقْلُ نِصَابٌ غَيْرُ وَقْصٍ ، وَإِلَّا فَالْأَكْثَرُ وَثَلَاثُ وَتَسَاوِيًا فَمِنْهُمَا ، وَخَبَرَ فِي الثَّلَاثَةِ ، وَإِلَّا فَكَذَلِكَ ، وَاعْتَبَرَ فِي الرَّابِعَةِ فَأَكْثَرَ كُلِّ مِائَةٍ ، وَفِي أَرْبَعِينَ جَامُوسًا وَعِشْرِينَ بَقَرَةً مِنْهُمَا ، وَمَنْ هَرَبَ بِإِبْدَالِ مَا شِئَةٍ ، أَخَذَ بِزَكَاتِهَا وَلَوْ قَبْلَ الْحَوْلِ عَلَى الْأَرْجَمِ ، وَبَنَى فِي رَاجِعَةٍ بَعِيرٍ أَوْ فَلَسٍ كَمَبْدَلِ مَا شِئَةٍ تِجَارَةً ، وَإِنْ دُونَ نِصَابِ بَعِيرٍ ، أَوْ نَوْعَهَا ، وَلَوْ لَاسْتَهْلَاكَ كِنِصَابِ قَنِيبَةٍ ، لَا يَمْقَالِفُهَا ، أَوْ رَاجِعَةٍ بِإِقَالَةٍ ، أَوْ عَيْنًا بِمَا شِئَةٍ .

قوله : (فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ سَلِيمَةٌ فَابْنُ لَبُونٍ) احترز بالسليمة من المعيبة .

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من المطبوعة .

(٢) ما بين المعكوفتين زيادة من المطبوعة .

(٣) ما بين المعكوفتين زيادة من المطبوعة .

(٤) ما بين المعكوفتين زيادة من المطبوعة .

وخلطاء الماشية كمالك، فيما وجب من قدر وسن وصنف، إن نويت، وكل حر مسلم ملك نصاباً يحول.

قوله : (من قدر وسن وصنف) من أمثله مسألة " المدونة " : إذ كان لأحدهما خمس عشرة ومائة من الإبل ، وللآخر خمس ، فأخذ منها الساعي حقتين تراداً قيمتهما على أربعة وعشرين جزءاً ، على صاحب الخمس جزء ، وهو ربع السدس ، وما بقي فعلى الآخر ، ولولا الخلطة لأخرج صاحب الخمس شاة^(١).

واجتمعاً بملك، أو منفعة في الأكثر، من مراح، وماء، ومبيت، ورأع ياذنهما، وفحل يرفق، ورأجع المأخوذ منه شريكه بنسبة عدديهما، ولو انفرد وقص^(٢) لأحدهما في القيمة كتأول الساعي الأخذ من نصاب لهما، أو لأحدهما، وزاد للخلطة، لا غضباً، أو لم يكمل لهما نصاب، وذو ثمانين خالط بنصفيهما ذوي ثمانين، أو بنصف فقط ذا أربعين كالخليط الواحد عليه شاة، وعلى غيره نصف بالقيمة.

قوله : (يملك، أو منفعة) راجع للماء وأخواته، [لا]^(٣) للماشية كما توهم بعضهم.
وخرج الساعي، ولو يجذب طلوع الثريا بالفجر، وهو شرط وجوب، إن كان، وبلغ وقبله يستقبل الوارث، ولا تبدأ إن أوصى بها ولا تجزئ كمزوره بها ناقصة، ثم رجع وقد كملت، فإن تخلف وأخرجت أجزاء على المختار، وإلا عمل على الزيد والنقص للماضي بتقدمة العام الأول، إلا أن ينقص الأخذ النصاب أو الصفة فيعتبر كتخلفه عن أقل فكمّل، وصدق، لا إن نقصت هارباً، وإن زادت له فلكل ما فيه بتقدمة الأول، وهل يصدق قولان، وإن سأل فنقصت أو زادت، فالوجود إن لم يصدق، أو صدق ونقصت، وفي الزيد تردد، وأخذ الخوارج بالماضي، إلا أن يزعموا الأداء، إلا أن يخرجوا لمنعها.

قوله : (وخرج الساعي، ولو يجذب طلوع الثريا بالفجر) كذا في " المدونة " ^(٤)، وتعبه

ابن عبد السلام بأنه ملزوم لإسقاط عام بعد نحو ثلاثين سنة. قال : والصواب البعث أول

(١) النص أعلاه تهذيب المدونة، للبراذعي : ٤٦٦ / ١، وانظر : المدونة : ٣٣١ / ٢.

(٢) الوقص : ما بين الفريضتين من الإبل والغنم، واحداً الأوقاص في الصدقة. انظر لسان العرب، لابن منظور : ١٠٧ / ٧.

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) ١.

(٤) انظر : المدونة : ٣٣٨ / ٢، وقال في تهذيب المدونة : (وتبعث السعاة عند طلوع الثريا في استقبال الصيف، واجتماع

الناس للمياه) انظر : تهذيب المدونة، للبراذعي : ٤٧٠ / ١.

المحرّم ؛ لأن الأحكام^(١) إنما هي متعلقة بالعام القمري لا الشمسي . ابن عرفة : يرد^(٢) بأن البعث حيثئذ لمصلحة الفريقين ؛ لاجتماع الناس بالمياه ، [لا أنه]^(٣) حول لكل الناس^(٤) ، بل كل على حوله القمري ، فاللازم فيمن بلغت أحواله من الشمسية ما تزيد عليه القمرية حولاً كونه في العام الزائد ، كمن تخلف^(٥) ساعيه لا^(٦) سقوطه . انتهى .

وفي " التوضيح " : علق مالك الحكم هنا بالسنين الشمسية خلافاً للشافعي^(٧) ، وإن كان يؤدي إلى إسقاط سنة في نحو ثلاثين سنة ؛ لما في ذلك من المصلحة العامة .

[زكاة العرث]

وَفِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ فَأَكْثَرَ ، وَإِنْ بِأَرْضٍ خَرَجِيَّةٍ ، أَلْفٌ وَسِتْمِائَةٌ رَطْلٍ مِائَةٌ وَثَمَانِيَّةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا مَكِّيًّا ، كُلُّ خَمْسُونَ وَخُمُسًا حَبَّةً ، مِنْ مُطْلَقِ الشَّعِيرِ .

قوله : (أَلْفٌ وَسِتْمِائَةٌ رَطْلٍ) مبني على أن وزن المدر رطل وثلث ، وهو المشهور ، قيل : بالماء وقيل : بالوسط من البر ، قاله ابن رشد في " أجوبته " ، وفي سماع أشهب من كتاب زكاة الحبوب ، ومثله لابن عبد البر^(٨) .

وَمِنْ حَبٍّ أَوْ تَمَرٍ فَقَطْ .

قوله : (وَمِنْ حَبٍّ أَوْ تَمَرٍ فَقَطْ) كأنه أدرج الزبيب في التمر فإنها متفق عليهما ، قال ابن عرفة : وفي غيرهما ثالثها تجب في التين فقط . انتهى ، وأما الزيتون فمن ذوات الزيوت التي ذكرها بعد .

(١) في (ن ٣) : (الحاكم) .

(٢) في (ن ٣) : (يريد) .

(٣) في (ن ٣) : (لأنه) .

(٤) في الأصل : (سنة) .

(٥) في الأصل : (تخلف على) .

(٦) في (ن ٣) ، و (ن ٤) : (إلى) .

(٧) المعروف عند الشافعية أن الحول المعتبر عندهم هو الحول القمري لا الشمسي ، وهو الذي يأتي عليه الأحكام التي تناط به ، كسن البلوغ ، وأقل زمن الحيض ، والسنة القمرية عندهم : ثلاثمائة يوم وأربعة وخمسون يوماً وخمس يوم وسدسه ؛ لأن كل ثلاثين سنة تزيد أحد عشر يوماً . انظر : مغني المحتاج ، لمحمد الشرييني الخطيب : ١٠٨/١ ، وحاشية البجيرمي ، لسليمان البجيرمي : ١٤١/١ ، وحواشي الشرواني ، لعبد الحميد الشرواني : ٣٠٤/١ .

(٨) انظر : الاستذكار ، لابن عبد البر : ١٣/١٢/٣ ، والبيان والتحصيل ، لابن رشد : ٤٩٣/٢ .

مُنْفَى.

قوله : (مُنْفَى) أي : مخلص من تبته وصوانه . يريد إلا^(١) قشر ما يختزن بقشره من علس^(٢) أو أرز ، يدلّ عليه ما يأتي .

مَقْدَرُ الْجَفَافِ ، وَإِنْ لَمْ يَجِفْ ، نِصْفُ [١٦/أ] عَشْرِهِ .

قوله : ([مَقْدَرُ الْجَفَافِ]^(٣)) ابن عرفة : النصاب من عنب بلدنا ستة وثلاثون قنطاراً تونسياً ؛ لأنها يابسة اثنا عشر ، وهي خمسة أوسق . انتهى .

قلت : ونحوه حفظت في^(٤) عنب لمطة عن شيخنا الحافظ أبي عبد الله القوري ، عن الشيخ أبي القاسم التازغدري : [٢٠/ب] أن نصابه ستة وثلاثون قنطاراً فاسياً .

ابن عرفة : وفي كون المعتبر من الزيتون كيله يوم جداده ، أو بعد تناهي جفافه ، قولان الأول : نص اللخمي عن المذهب . والثاني : لابن يونس عن السليمانية .

كَزَيْتٍ مَا لَهُ زَيْتٌ وَثَمَنٌ غَيْرُ ذِي الزَّيْتِ وَمَا لَا يَجِفُّ .

قوله : (كَزَيْتٍ مَا لَهُ زَيْتٌ) هو نصّ "المدونة" وخلاف قوله في الرسالة : " فإن باع ذلك أجزأه أن يخرج من ثمنه إن شاء الله " .^(٥) وعلى الخلاف فهمه ابن عرفة .

وَقَوْلِ أَخْضَرَ إِنْ سَقِيَ يَأْتِي وَالْأَخْضَرُ وَلَوْ اشْتَرِيَ السَّيِّئُ أَوْ أَنْفَقَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ سَقِيَ يَهُمَا فَعَلَى حُكْمِهِمَا ، وَهَلْ يَغْلِبُ الْأَكْثَرُ خِلَافُ .

قوله : (وَقَوْلِ أَخْضَرَ) أي : فإذا باعه جاز له إخراج زكاته من ثمنه وهو قول مالك في "الموازية" ، خلاف ما في رسم يسلف^(٦) من سماع ابن القاسم من كتاب زكاة الحبوب ،

(١) في (٢ن) : (٧) .

(٢) العلس : العدس ، وقيل ضرب من القمح ، وقيل ضرب من البر . انظر : لسان العرب ، لابن منظور : ١٤٦/٦ .

(٣) في (٣ن) : (مقدراً بجفاف) .

(٤) في (٢ن) : (قنطاراً فاسياً) . ولعله اختلط بها بعده على الناسخ .

(٥) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ٣٤٢/٢ ، وتهذيب المدونة ، للبراذعي ٤٧٥/١ ، ونصه : (ولا يخرج من الزيتون ويؤتمن

عليه أهله كما يؤتمنون على الحب ، فإذا بلغ كيل حبه خمسة أوسق أخذ من زيته) الرسالة ، لابن أبي زيد ، ص : ٦٦ .

(٦) هكذا بالياء المثناة التحتية ، وفي البيان والتحصيل ، لابن رشد : (تسلف) بالتاء المثناة الفوقية ، وأشار إلى أنه في نسختين

من مخطوط البيان بالياء كما هي هنا .

من أنه إنما يخرج مثله يابساً بالتحري ، كبيع الحائط إذا أزهى . قال ابن رشد : والفرق بينهما على ما في " الموازية " أن تمر^(١) النخل والكرم إنما يشتريه المشتري ليبسه ، فهو ينقص من ثمنه لذلك ، بخلاف الفول فإذا أعطى المساكين من ثمنه فلم يبخصهم شيئاً^(٢) . انتهى .

فانظر على هذا أعناب لمطة ، فإن الغالب فيها أنها لا تشتري للتيسيس ، وقد نقل اللخمي عن مالك في " الموازية " : أن من باع عنبه كل يوم وجهل خرصه فإنه يخرج من ثمنه ، وهو خلاف ظاهر " المدونة " ، وأما ما لا يصلح للتيسيس كعنب فاس ومكناسة إذا بلغ نصاباً ، أو أضيف لما يكمل النصاب فقد اندرج في قوله : (وما لا يجف) .

**ونظم القطاني كقمم ، وشعير وسلت ، وإن يبلدان ، إن زرع أحدهما قبل
حصاد الآخر .**

قوله : (ونظم القطاني) زاد في البيوع : ومنها كرسنة ، وقال ابن عرفة في سماع القرينين^(٣) : إنها من القطاني . ولابن رشد عن ابن حبيب هي جنس . وفي " المبسوطة " عن ابن وهب ويحيى بن يحيى : لا زكاة فيها ، وصوبه ابن زرقون وابن رشد ؛ لأنها علف ، وقال ابن الجلاب وأبو محمد في " المختصر " : لا زكاة في الحلبة^(٤) .

تنبيهان :

الأول : ذكر ابن الجلاب في القطاني البسيلة . قال الباجي : وهي الكرسنة ، ولم ينكره ابن عرفة . وفي " التوضيح " إنكاره بأن البسيلة متفق عليها ، وقد اختلف في الكرسنة ، وقال ابن جماعة في " مختصره " : البسيلة هي البسيم^(٥) ، وقيدنا عن بعض شيوخنا أن هذا النوع المسمى بالبسيلة والبسيم هو المسمى عندنا بكرفالة .

(١) في (ن ٣) : (ثمن) ، والمثبت هو الموافق لباقي النسخ ؛ ولما لابن رشد .

(٢) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٤٨٣ / ٢ ، ٤٨٤ .

(٣) القرينان هما : أشهب وابن نافع .

(٤) انظر : التفريع ، لابن الجلاب : ١ / ١٦٣ ، والمقدمات الممهدة ، لابن رشد : ١ / ١٣٩ .

(٥) في (ن ٣) : (اليسمة) .

الثاني : ذكر ابن الجلاب أيضاً الماش^(١) . ابن عرفة : قال أبو عمر في "الكافي" : هو حبّ الفجل ، وعطف ابن الجلاب^(٢) عَلَيْهِ [حبّ]^(٣) الفجل ، يأباه ، وقال بعضهم : هو الجلبان الأخضر المعروف عندنا بتونس بالبسيم ، وقال الجوهرى : الماش حبّ وهو معرب أو مولّد ، ولم يذكره ابن السيّد ، وقال الرازي الطيب عن ابن جناح^(٤) : هو حب أصغر من اللوبيا له عين كعينها ، رأيته بقرطبة جلب لها من المشرق ، وعن غير ابن جناح^(٥) هو حب مدور شبه العدس .

فِيَضَمُّ الْوَسْطِ لَهُمَا ، لَا أَوَّلَ لِثَالِثٍ .

قوله : (فِيَضَمُّ الْوَسْطِ لَهُمَا) أي : عَلَى البدلية لا عَلَى المعية ؛ ولهذا زاد بعده : (لَا أَوَّلَ لِثَالِثٍ) ، ولعلّ هذه الزيادة لم تثبت عند من حمل كلام المصنف عَلَى المعية ، وأقرب ضابط في الباب قول ابن شاس : إن كان الزرع في ثلاثة أزمنة ، فإن زرع الثالث قبل حصاد الأول ضمّ الكلّ بعضه إِلَى بعض ، وإن زرعه بعد حصاده وقبل حصاد الثاني وجبت الزكاة ، إن كانت إضافة كل واحد من الطرفين منفرداً إِلَى الوسط تكمل النصاب ، ولم تجب إن كان لا يجتمع من مجموعهما معه نصاب .

وفي الوجوب إذا كمل النصاب من اجتماع الوسط مَعَ الطرفين جميعاً ولم يكمل بضم أحدهما منفرداً إِلَى الوسط خلاف ، وقد أجراه الشيخ أبو الطاهر عَلَى الخلاف في خليطي شخص واحد هل يعدّان خليطين أم لا ؟ . انتهى . وقد استوعب ابن عرفة طرف المسألة فعليك به .

(١) الذي في التفریع : (المأشر) انظر التفریع ، لابن الجلاب : ١٥٨/١ . ولم أقف على تعريف له أو استعمال ، سوى ما قاله ابن عبد البر في الكافي : (وحب المأشر وحب الفجل) انظر الكافي ، ص : ١٠٠ ، فهو معطوف على حب الفجل كما عند ابن الجلاب ، فلعل نسخة المصنف للكافي ليس بها عطف . وفي لسان العرب : (الحُلُّرُ المأش ، وقد ذكره الشافعي في الحبوب التي تُقْتَتَلُ) . انظر : لسان العرب ، لابن منظور : ٢٥٤/٤ .

(٢) في (٢ن) : (الحاجب) .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (٢ن) .

(٤) في (٣ن) : (نجاح) .

(٥) في (٣ن) : (نجاح) .

لَا الْكَتَّانَ ، لَا لِعَلَسٍ وَدُخْنٍ وَذُرَّةٍ وَأُرْزٍ. وَهِيَ أَجْنَسٌ وَالسَّمْسِمُ ، وَيَزُرُّ الْفُجْلُ ،
وَالْقُرْطُمُ كَالزَّيْتُونِ .

قوله : (لَا الْكَتَّانَ) كذا في سماع ابن القاسم : أن لا زكاة في بزر الكتان . قال ابن رشد
ولأصبح في " الموازية " أن الزكاة فيه ^(١) .

فروع :

الأول : ألحق اللخمي بذوات الزيوت بزر السلجم ^(٢) بمصر ، والجوز بخراسان
لاتخاذ زيتها للأكل .

الثاني : قال ابن عرفة : المعروف ألا زكاة في العسل ، وذكر ابن حارث عن ابن وهب
وجوبها فيه ، فنقل القرافي عن سند : لم يختلف المذهب في سقوطها في العسل ^(٣) ؛ قصور .

الثالث : قال اللخمي فيما يجنى من الجبال وغيرها من زيتون وعنب مما لا مالك له لا
زكاة فيه أول مرة ، فإن قام عليه وخدمه وأحياه زكاً ما يجنى بعد ذلك ؛ [تملكه] ^(٤) بالإحياء .

وَحُسِبَ قِشْرُ الْأُرْزِ وَالْعَلَسِ ، وَمَا تَصَدَّقَ بِهِ ، وَاسْتَأْجَرَ قَتْنًا ، لَا أَكْلُ دَابَّةٍ فِيهِ
مَرَسِمًا ، وَالْوُجُوبُ بِإِفْرَاقِ الْحَبِّ ، وَطَبِيبِ الثَّمَرِ ، فَلَا شَيْءَ عَلَى وَارِثٍ قَبْلَهُمَا لَمْ يَصِرْ
لَهُ نِصَابٌ وَالزَّكَاةُ عَلَى الْبَائِعِ بَعْدَهُمَا .

قوله : (وَحُسِبَ قِشْرُ الْأُرْزِ وَالْعَلَسِ) ^(٥) أشار به لقول القرافي : العلس يخزن في قشره
كالأرز فلا يزداد في النصاب لأجل قشره ، [٢١/أ] وكذلك الأرز قياساً على نوى التمر ،
وقشر الفول والأسفل خلافاً للشافعية . انتهى ^(٦) . وقول من قال أي : يحسبان ليسقطا ^(٧)
غير صحيح .

(١) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٤٨٢ / ٢ ، ونص المسألة : (.. قال ابن القاسم : قال مالك : وليس في حب بزر
الكتان ولا في زيته شيء) .

(٢) السلجم هو : اللفت . انظر : لسان العرب : ٨٦ / ٢ .

(٣) انظر : الذخيرة ، للقرافي : ٧٥ / ٣ .

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من (٣) .

(٥) العلس : حب يؤكل ، وقيل : ضرب من الحنطة ، وقيل : ضرب من البر ، وقيل : العدس يقال له العلس . انظر : لسان
العرب : ١٤٦ / ٦ .

(٦) انظر : الذخيرة ، للقرافي : ٨٠ / ٣ .

(٧) في (٣) : (يسقطا) ، وفي (٤) : (يسقطان) .

إِلَّا أَنْ يُعْذِرَ فَعَلَى الْمُشْتَرِي ، وَالنَّفَقَةُ عَلَى الْمُوصَى لَهُ الْمُعَيَّنُ بِجُزْءٍ ، لَا الْمُسَاكِينِ ، أَوْ يَكِيلُ فَعَلَى الْمَيْتِ ، وَإِنَّمَا يَخْرُصُ النَّمْرُ وَالْعَنْبُ إِذَا حُلَّ بَيْنَهُمَا .

قوله : (إِلَّا أَنْ يُعْذِرَ فَعَلَى الْمُشْتَرِي) يريد إن وجد عنده الساعي الطعام بعينه ثم يرجع المشتري على البائع بقدر ذلك من الثمن كما في " المدونة " ^(١) ، إلا أن أبا إسحاق التونسي لما علله قال : الأشبه على هذا أن يضمن المشتري الطعام إذا أكله ، فانظره .

وَاخْتَلَفَتْ حَاجَةُ أَهْلِهَا نَخْلَةً نَخْلَةً ، بِإِسْقَاطِ نَقْصِهَا لَا سَقَطِهَا وَكَفَى الْوَاحِدُ وَإِنْ اخْتَلَفُوا ، فَالْأَعْرَفُ ، وَإِلَّا فَمِنْ كُلِّ جُزْءٍ .

قوله : (وَاخْتَلَفَتْ حَاجَةُ أَهْلِهَا) ليس بشرط ؛ فلو قال لحاجة أهلها لكان أصوب .
وَإِنْ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اعْتَبِرَتْ .

قوله : (وَإِنْ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اعْتَبِرَتْ) ابن عرفة : روى أشهب في " المجموعة " : إن فسد كرمه بعد خرصه فلا شيء عليه . ابن القاسم : ولو بقي منه دون نصاب . وعلى قول ابن الجهم : يزكي ما بقي . الباجي : ويصدق في الجائحة ، أبو عمر ما لم يبين كذبه ، وإن اتهم أحلف : ابن القاسم : وجائحة ما بيع إن لم توجب رجوعاً ملغاة ، وإلا أسقطت زكاة ما أسقطته واعتبر ما بقي . انتهى ، وهذه الأخيرة في سماع يحيى ^(٢) .

وَإِنْ زَادَتْ عَلَى تَخْرِيصِ عَارِفٍ فَالْأَحَبُّ الْإِخْرَاجُ ، وَهَلْ عَلَى ظَاهِرِهِ أَوْ الْوُجُوبُ ؟ تَأْوِيلَانِ .

قوله : (وَإِنْ زَادَتْ عَلَى تَخْرِيصِ عَارِفٍ فَالْأَحَبُّ الْإِخْرَاجُ) سكت عن النقص كابن يونس ،

(١) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ٣٤٥ / ٢ . وانظر : تهذيب المدونة ، للبراذعي : ٤٧٧ / ١ ، ٤٧٨ .

(٢) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٥٠٣ / ٢ ، ٥٠٤ ، ونص المسألة : (سئل ابن القاسم عن ثمر نخل بيع وفيه خمسة أوسق ، وقد وجبت الزكاة فيها على البائع ، فأصابها جائحة تنقصها من الخمسة الأوسق التي كانت الزكاة إنما وجبت على البائع من أجلها ، أتوضع الزكاة عن رب الثمرة للجائحة التي نقصتها مما يجب الزكاة في مثله ؟ فقال : إن بلغ ما أصاب الثمرة من الجائحة الثلث فأكثر حتى يلزم البائع أن يضع ذلك عن المشتري ، سقطت عنه الزكاة بذلك ؛ لأن الثمرة قد صارت في البيع إلى ما لا يجب فيه الزكاة ، وإن كان ما أصاب الثمرة من الجائحة أقل من الثلث ، لم يوضع ذلك عن المشتري ، ولم تسقط الزكاة عن البائع ؛ لأنه قد باع خمسة أوسق تجب فيها الزكاة ، ثم لم يرد من الثمن شيئاً للجائحة ، فإذا لم يسقط ثمن الجائحة عنه فالزكاة واجبة عليه) وانظر : الاستذكار ، لابن عبد البر : ٢٢٣ / ٣ .

فإنه ما ذكر الخلاف إلا إذ وجد أكثر مما خرص عليه ، وذكر ابن الجلاب الخلاف في الزيادة ثم قال : فإن نقص الخرص لم تنقص^(١) الزكاة^(٢) ، ومقتضى قوله في " الجواهر " وقيل : يلزمه إخراج الزكاة ، ولا يصدق في النقص^(٣) - أن الخلاف جار فيهما ، واعتمده ابن الحاجب فقال : ولو تبين خطأ العارف ففي الرجوع إلى ما تبين قولان^(٤) . وأما قوله : والمشهور أنهم إذا تركوه فالمعتبر ما وجد . فقال ابن عرفة : لا أعرفه ونحوه في " التوضيح " ، ولهما مزيد كلام في المسألة .

وَأُخِذَ مِنَ الْحَبِّ كَيْفَ كَانَ .

قوله : (وَأُخِذَ مِنَ الْحَبِّ كَيْفَ كَانَ) كذا قال ابن الحاجب : ويؤخذ من الحب كيف كان اتفاقاً^(٥) . قال في " التوضيح " يعني كيف كان طيباً كله أو رديئاً كله أو بعضه طيباً وبعضه رديئاً . قال وفي الاتفاق نظر ؛ لقول ابن الجلاب : وتؤخذ الزكاة من وسط الثمار والحبوب المضموم بعضها إلى بعض ، ولا يؤخذ من أعالي ذلك ولا من أدانيه^(٦) ، نعم نصّ اللخمي وابن شاس على ما قاله . انتهى ، ولم يزد ابن عرفة على أن قال : ويؤخذ من الحب كيف كان وإن اختلفت أنواعه فمن كل بقدره .

كَالْتَمَرِ نَوْعاً أَوْ نَوْعَيْنِ ، وَإِلَّا فَمِنْ أَوْسَطِهِمَا .

قوله : (كَالْتَمَرِ نَوْعاً أَوْ نَوْعَيْنِ ، وَإِلَّا فَمِنْ أَوْسَطِهِمَا) من الواضح أن هذا التفصيل قاصر على التمر دون الحب الذي قال فيه : (كَيْفَ كَانَ) ؛ ولذلك عدل عن النسق للتشبيه على غالب اصطلاحه كما بينا في صدر الكتاب ، فحمل كلامه على ما فهم في " التوضيح " عن ابن الجلاب لا يصح ، والضمير من قوله : (أَوْسَطِهِمَا) يعود على الأنواع بدلالة السياق ،

(١) في الأصل ، و(٢) ، و(٣) ، و(٤) : (تنقص) ، والمثبت عن (١) وهو موافق للمصدر المنقول منه .

(٢) في الأصل ، و(٣) ، و(٤) : الزيادة ، والمثبت عن (١) ، و(٢) وهو موافق للمصدر المنقول منه ، وانظر : التفریع لابن الجلاب : ١ / ١٦٢ .

(٣) انظر : عقد الجواهر الثمينة ، لابن شاس : ١ / ٢٢٢ .

(٤) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ١٦١ .

(٥) انظر جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ١٦٣ .

(٦) انظر : التفریع ، لابن الجلاب : ١ / ١٦٠ .

ثم ظاهر كلامه أنّ التمر إذا كان نوعاً واحداً أخذ منه كيف كان جيّداً أو رديئاً أو وسطاً ، وإن كانا نوعين أخذ منهما كيف كانا ، وإن لم يكن نوعاً ولا نوعين بل كان أنواعاً أخذ من أوسطها ، ولم أر هذا التفصيل على هذا الوجه لأحد ، وإنما المساعد للنقول قول ابن الحاجب : وفي الثمار ، ثالثها المشهور إن كانت مختلفة فمن الوسط ، وإن كان واحداً فمنه^(١) . وهذا الثالث مذهب الكتاب إلا أنه قيده في " التوضيح " فقال : وهذا [إذا كانت]^(٢) الأنواع متساوية ، وإن كان أحدهما أكثر كثرة ظاهره فقال عيسى بن دينار : يؤخذ منه . قال في " الجواهر " : ولأشهب : أنه يؤخذ من كلّ واحد قسطه^(٣) .

واعلم أنه في " المدونة " إنما ذكر أنه يؤخذ من الوسط مع الاختلاف في الثلاثة الأنواع^(٤) ، وأما إن اختلف النوع على صنفين فقال في " الجواهر " : أخذ من كلّ [صنف]^(٥) بقسطه ، ولا ينظر إلى الأكثر ، وقال عيسى : إن كان فيها أكثر أخذ منه . انتهى . فإن كان يحوم في " مختصره " على ما فهم في " توضيحه " عن " الجواهر " فعبارته غير وافية به . وبالجمله فكلامه في الكتابين مفتقر إلى فضل تأمل فانظره .

تنبيهان :

الأول : قال أبو إسحاق التونسي النظار : لعل ابن القاسم أراد أنه متى أخذ من كلّ صنف من التمر ما ينوبه شق ذلك لاختلاط^(٦) ما في الحائط فأخذ من الوسط ولو كان لا مشقة في ذلك لا ينبغي أن يأخذ من كلّ صنف بقدره . انتهى فإن لاحظ المصنف هذا فالحق النوعين بالنوع لختفهما ، فلفظه يقبله ؛ ولكنه خلاف ظاهر إطلاقاتهم .

(١) انظر جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ١٦٣ .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) .

(٣) انظر : عقد الجواهر الثمينة ، لابن شاس : ٢٢١ / ١ .

(٤) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ٣٤٠ / ٢ ، وقال في تهذيب المدونة : (وإذا كان الحائط صنفاً واحداً من أعلى التمر أو أدناه

أخذ منه ، وإن كان أجناساً أخذ من أوسطها جنساً ، لا من أدناها) انظر : تهذيب المدونة ، للبراذعي : ٤٧٤ / ١ ..

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) .

(٦) في (ن) ، و (ن) : (لاختلاف) .

الثاني : عند اللخمي أن الزيب كالحب ، وعند ابن بشير أنه كالتمر فقبلهما ابن عرفة معاً ، ويدل على الأول رواية ابن نافع : أما الزرع والزيب فمنه ، وقاله عبد الملك^(١) كذا نقل ابن يونس^(٢) وغيره .

[زكاة النقود]

وَفِي مَائَتَيْ دِرْهَمٍ شَرْعِيٍّ ، أَوْ عِشْرِينَ دِينَارًا فَأَكْثَرَ ، وَمُجْتَمِعٍ مِنْهُمَا بِالْجُزْءِ رُبْعُ الْعَشْرِ ، وَإِنْ لَطْفٌ ، أَوْ مَجْنُونٌ أَوْ نَقِصْتُ ، أَوْ يَرْدَاءَةٌ أَصْلٍ ، أَوْ إِضَافَةٌ .

قوله : (وَفِي مَائَتَيْ دِرْهَمٍ شَرْعِيٍّ ، أَوْ عِشْرِينَ دِينَارًا) هذا الدرهم هو المسمى درهم الكيل ؛ لأنه تقدّر به مكايل الشرع من أوقية ورطل [٢١/ب] ومدّ وصاع ، حكاه ابن راشد القفصي عن بعضهم ، وقد ذكر المصنّف قدره قبل هذا إذ قال : " كلّ درهم خمسون وخمسة حبة من مطلق [الشعير]^(٣) ، ومنه يعلم أن الدينار اثنان وسبعون حبة ، إذ الدينار مثل الدرهم ، وثلاثة أسباع مثله ، والدرهم سبعة أعشار الدينار ؛ فإن الدرهم من وزن سبعة كما في " الرسالة "^(٤) .

قال ابن عرفة : وقول العزفي : قول ابن حزم : " وزن الدرهم الشرعي سبع وخمسون حبة وستة أعشار وعشر العشر ، ووزن الدينار اثنان وثمانون حبة وثلاثة أعشار حبة "^(٥) ، خلاف الإجماع - صواب ، واتباع عبد الحق يعني : الأزدي صاحب " الأحكام " ، وابن شاس وابن الحاجب له وهم^(٦) ، ومعرفة نصاب كلّ درهم أو دينار غيرهما ، يقسم مسطح عدد النصاب المعلوم وحبات درهما أو ديناره على حبات المجهول نصابه والخارج النصاب . انتهى .

(١) في (ن) (الحق) .

(٢) في (ن) ، و (ن) (٣) : (بشير) .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) ، و (ن) (٣) .

(٤) انظر : الرسالة ، لابن أبي زيد ، ص : ٦٦ .

(٥) انظر : المحلى ، لابن حزم : ٢٤٦/٥ .

(٦) نص ابن الحاجب : (والدرهم سبعة أعشار المثقال ، والمثقال اثنان وثمانون حبة وثلاثة أعشار حبة من الشعير المطلق)

انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ١٦١ .

قلت : فالدرهم الجاري الآن بمدينة فاس ، وعملها الذي هو من ضرب ثمانين في الأوقية ، من الأواقي الفضة الجارية بها ، وزنه سبع حبات من الشعير الوسط وهو نصف سدس مثقال الذهب الجاري بها ، فالمثقال إذاً أربع وثمانون حبة ، فإذا أخذ المسطح القائم من ضرب نصاب الفضة المعلوم في حبات درهمه ، وهو عشرة الألف وثمانون فقسم على حبات الدرهم ، وهي سبع ، كان الخارج ألفاً وأربع مائة وأربعين ، وهي مبلغ النصاب بالدرهم الثمانيني المذكور ، فإذا قسم على الثمانين كان الخارج ثمانى عشرة أوقية فضية فاسية ، فهو النصاب بهذه الأواقي .

وإذا أخذ المسطح القائم من ضرب نصاب الذهب المعلوم في حبوب دينار ، وذلك ألف وأربع مائة وأربعين فقسم على حبوب المثقال الفاسي ، وهي أربع وثمانون ، كان الخارج سبعة عشر مثقالاً وسبع المثقال ، وهو نصاب الذهب بالمثاقيل الفاسية .

وكذا أخذنا هذا كله عن شيخنا الفقيه الحافظ الحجة أبي عبد الله القوري ، ثم امتحناه فوجدناه صحيحاً . وبالله سبحانه أستعين .

وراجت^(١) ككاملة ، وإلا حسب الخالص إن تم الملك ، وحول غير المعدن ، وتعددت بتعدده في مودعة ومتجر فيها بأجر لا مغصوبة ، ومدفونة ، وضائعة ، ومدفوعة على أن الربح للعامل بلا ضمان .

قوله : (وراجت ككاملة) أي : وجازت كجواز الكاملة . الجوهرى : " راج الشيء يروج^(٢) نفق " انتهى ، ومنه قول الحريري :

بلدة يوجـدُ فيها كُلُّ شئٍ ويـروـجُ

وأطلق الكاملة على الوازنة الخالصة من الغش ، فهو شرط في الناقصة وزناً والمضافة لا في الرديئة من أصل المعدن ، إذ لا يشترط مساواتها في النفاق للجيدة الأصل ، وهذا من الإجمال الذي يفرقه ذهن السامع كما أن قوله : (وإلا حسب الخالص) قاصر على المضافة .

(١) في أصل المختصر : (وجازت) .

(٢) في (١ ن) : (أي) ولعلها إدراج من الناسخ .

وَلَا زَكَاةَ فِي عَيْنٍ فَقَطْ وَرَثَتْ ، إِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهَا أَوْ لَمْ تُؤَقَفْ إِلَّا بَعْدَ حَوْلٍ بَعْدَ قَسْمِهَا أَوْ قَبْضِهَا ، وَلَا مَوْصًى يَنْفَرِقَتَا .

قوله : (إِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهَا أَوْ لَمْ تُؤَقَفْ) مفهومه مخالف للمدونة إذ قال : فِيهَا : وَإِذَا بَاعَ الْقَاضِي دَارًا لِقَوْمٍ وَرَثُوهَا ، وَأَوْقَفَ الثَّمَنَ حَتَّى يَقْسَمَ بَيْنَهُمْ ، ثُمَّ قَبَضُوهُ بَعْدَ أَعْوَامٍ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِمْ فِيهِ إِلَّا بَعْدَ حَوْلٍ مِنْ يَوْمٍ قَبَضُوهُ ^(١) .

اللخمي : أسقط الزكاة لما كانوا مغلوبين عَلَى تنمية ذلك المال ، وإن كانوا عالمين به ، وكان موقوفاً بإيقاف القاضي ، ثم قال فِيهَا : وكذلك من ورث مالا بمكان بعيد فقبضه بعد سنين فلستقبل به حولا بعد قبضه ، وإن بعث في طلبه رسولا بإجارة أو بغير إجارة فليحسب له حولا من يوم قبضه رسوله ، فيزكيه ، وإن كان لم يصل إليه بعد ^(٢) .

ابن عرفة : فقله فِيهَا : إن قبضه رسوله بعد أعوام فحوله من يوم قبضه يدل عَلَى إلغاء علمه به . انتهى .

فقول صاحب " الشامل " ^(٣) : " ولو أقام أعواماً ، أو علم به ، أو وقف له عَلَى المشهور ؛ أحسن من عبارة المصنف .

وَلَا مَالٌ رَقِيقٌ وَمَدِينٌ ، وَسَكَّةٌ ، وَصَيَاغَةٌ ، وَجُودَةٌ ، وَحَلْيٌ وَإِنْ تَكَسَّرَ إِنْ لَمْ يَتَهَشَّمْ ، وَلَمْ يَنْوَ عَدَمَ إِصْلَاحِهِ ، أَوْ كَانَ لِرَجُلٍ ، أَوْ كِرَاءٍ إِلَّا مُحَرَّمًا ، أَوْ مُعَدًى لِعَاقِبَةٍ ، أَوْ صَدَاقٍ ، أَوْ مَنُوبًا بِهَ النَّجَارَةِ ، وَإِنْ رُصِّعَ بِجَوْهَرٍ ، وَزَكِيَ الزَّيْنَةُ ، إِنْ نَزَعَ بِهَا ضَرْبٌ ، وَإِلَّا تَحَرَّى ، وَضَمَّ الرَّبْحُ لِأَصْلِهِ كَخَلْتِ مُكْتَرَى النَّجَارَةِ وَلَوْ رِبْحَ دَيْنٍ لَا عَوْضَ لَهُ عَنْدهُ .
قوله : (وَسَكَّةٌ ، وَصَيَاغَةٌ ، وَجُودَةٌ) ^(٤) أما السَّكَّةُ والجودة والصياغة المحرمة فملغاة

باتفاق ، وأما الصياغة الجائزة فعلى المشهور .

(١) النص أعلاه لتهديب المدونة ، للبراذعي : ٤١٩ / ١ ، وانظر : والمدونة ، لابن القاسم : ٢ / ٢٦٩ ، ٢٧٠ .

(٢) النص أعلاه لتهديب المدونة ، للبراذعي : ٤١٩ / ١ ، وانظر : والمدونة ، لابن القاسم : ٢ / ٢٦٩ ، ٢٧٠ .

(٣) هو كتاب " الشامل في فروع المالكية " لبهرام بن عبد الله ، الدميرى ، المالكي ، المتوفى سنة ٨٠٥ هـ . انظر : كشف الظنون : ١٠٢٥ / ٢ .

(٤) قوله : (وَسَكَّةٌ ، وَصَيَاغَةٌ ، وَجُودَةٌ) معطوفات على قوله : (وَلَا زَكَاةَ ...)

وَلَمُنْفِقٍ بَعْدَ حَوْلِهِ مِمَّ أَصْلِهِ [ب/١٦] وَقْتُ الشَّرَاءِ ، وَاسْتَقْبَلَ بِفَائِدَةٍ تَجَدَّدَتْ ، لَا عَنْ مَالٍ كَعَطِيَّةٍ أَوْ غَيْرِ مُزَكَّى كَثْمَنِ مَقْتَنَى .

قوله : (وَلَمُنْفِقٍ بَعْدَ حَوْلِهِ مِمَّ أَصْلِهِ وَقْتُ الشَّرَاءِ) أي : بعد الشراء ، كما عبّر به في " المدونة " ^(١) وهو متعلق بمنفق ؛ إذ هو اسم مفعول .

وَتُضْمٌ نَاقِصَةٌ وَإِنْ بَعْدَ تَمَامٍ لِثَانِيَةٍ أَوْ لِثَالِثَةٍ .

قوله : (وَتُضْمٌ نَاقِصَةٌ وَإِنْ بَعْدَ تَمَامٍ) أي : وإن نقصت بعد تمام النصاب قبل حولها ^(٢) .

إِلَّا بَعْدَ حَوْلِهَا كَامِلَةً فَعَلَى حَوْلِهَا .

قوله : (إِلَّا بَعْدَ حَوْلِهَا كَامِلَةً) أي : إلّا أن تنقص بعد حولها كاملة وفيها مع ما بعدها نصاب

كَالْكَامِلَةِ أَوَّلًا .

قوله : (كَالْكَامِلَةِ أَوَّلًا) أي : كالكاملة لأوّل وهلة بقطع النظر عن غيرها .

وَإِنْ نَقَصْنَا ، فَرِيمَ فِيهِمَا أَوْ فِي إِحْدَاهُمَا تَمَامَ نِصَابٍ عِنْدَ حَوْلِ الْأَوَّلَى ، أَوْ قَبْلَهُ ، فَعَلَى حَوْلِهِمَا .

قوله : (وَإِنْ نَقَصْنَا) أي : رجعتا بعد التمام إلى ما لا زكاة فيه كما في " المدونة " ^(٣) .

(١) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ٢٤٣/٢ ، ونص التهذيب : (قال ابن القاسم : وإذا مضى لعشرة دنائير عنده حول وأنفق خمسة ، ثم اشترى بالخمسة الأخرى سلعة فباعها بخمسة عشر فلا شيء عليه حتى يبيعها بعشرين ، وإن كانت النفقة بعد الشراء وباع السلعة بعد ذلك بستة أو أقل أو أكثر بخمسة عشر زكى عن عشرين) . انظر : تهذيب المدونة ، للبراذعي : ٣٩٧/١ .

(٢) قال في تهذيب المدونة : (ومن أفاد خمسة دنائير ثم أفاد قبل تمام حولها بيوم من غير ربحها ما فيه الزكاة ، أو ما يكون مع الأول فيه الزكاة ، فحول المالين من يوم أفاد آخر الفائنتين ، فإن كان الأول فيه الزكاة والثاني مما فيه الزكاة أم لا ، فكل مال على حوله ما دام في جملتها ما تجب فيه الزكاة ، فإن رجعا إلى ما لا زكاة فيه إذا جمعا بطل وقتاهما ورجعا كمال واحد لا زكاة فيه) انظر تهذيب المدونة ، للبراذعي : ٤١٣/١ .

(٣) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ٢٦٠/٢ .

وَقَضَّ رِبْحَهُمَا ، وَبَعْدَ شَهْرٍ فَمَنَّهُ ، وَالثَّانِيَةَ عَلَى حَوْلِهَا وَعِنْدَ حَوْلِ الثَّانِيَةِ .
 قوله : (وَقَضَّ رِبْحَهُمَا) يريد : إذا خلطا ، فإن لم يخلطا زكى كل واحد بربح كما قال ابن
 رشد ^(١) .

أَوْ شَكَّ فِيهِ لِأَيِّهِمَا ، فَمَنَّهُ .

قوله : (أَوْ [شَكَّ فِيهِ لِأَيِّهِمَا]) ^(٢) إنما يتصور هذا والله [٢٢/أ] تعالى أعلم - في
 الناقصتين من أصلهما لا في الراجعتين للنقص بعد التمام ، ففي كتاب محمد بن سحنون :
 من أفاد خمسة عشر ديناراً ، ثم بعد ستة أشهر أفاد ثلاثة دنائير فخلط المالين ، ثم أخذ من
 جملتهما ثلاثة دنائير فتجر فيها ، فربح ستة دنائير ، وقسم الربح على المالين ، فتاب المال
 الأول خمسة ، فصار ربحه إلى ما فيه الزكاة فليزكه لحوله ، والثاني لحوله إن كان هذا الربح
 قبل أن يضمهما حول آخرهما ، ولو ضمهما حول آخرهما قبل الربح لم يرجعا إلى حولين ،
 ويبقى حولهما واحداً ، ولو تجر في أحد المالين ، فربح فيه ستة دنائير ثم لم يدر أيها هو ،
 فليزكها على حول آخرهما ، ولا يفضّه بالشك ؛ فقد يزكي الأول قبل حوله .

كَبَعْدَهُ ، وَإِنْ هَالَ حَوْلُهَا فَأَنْفَقَهَا ، ثُمَّ هَالَ حَوْلُ الثَّانِيَةِ نَاقِصَةً ، فَلَا زَكَاةَ ،
 وَيَا الْمُتَجَدِّدَ عَنْ سِلْعِ التِّجَارَةِ يَلَا بَيْعٍ كَخَلَّةِ عَبْدٍ وَكِتَابَتِهِ وَثَمَرَةِ مُشْتَرَى ، إِلَّا
 الْمَأْبُورَةَ ، وَالصُّوفَ التَّامَّ وَإِنْ اكْتَرَى وَزَرَءَ لِلتِّجَارَةِ زَكَاةً ، وَهَلْ يُشْتَرَطُ كَوْنُ
 الْبَذْرِ لَهَا تَرَدُّدٌ لَا إِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا لِلتِّجَارَةِ ، وَإِنْ وَجِبَتْ زَكَاةٌ فِي عَيْنِهَا زَكَاةً ،
 ثُمَّ زَكَاةً الثَّمَنَ لِحَوْلِ التَّزْكِيَةِ .

قوله : (كَبَعْدَهُ) أي : فينتقل إلى حين الربح . والمسألة مبسطة في رسم الثمرة من
 سماع عيسى ^(٣) .

(١) انظر المقدمات الممهديات ، لابن رشد : ١٥٩/١ .

(٢) في الأصل ، و(ن) : (بشك لأيهما) .

(٣) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٣٨٥/٢ : ٣٨٧ .

[زكاة الدين]

وَأِنَّمَا يُزَكَّى دِينَ إِنْ كَانَ أَصْلُهُ عَيْنًا بِيَدِهِ ، أَوْ عَرَضَ تِجَارَةً وَفُيِضَ عَيْنًا ، وَلَوْ يَهْبَةِ . أَوْ إِحَالَةً كَمَلَ بِنَفْسِهِ ، وَلَوْ تَلَفَ الْمُتَمُّ أَوْ بِفَائِدَةٍ جَمَعَهُمَا مِلْكٌ وَحَوْلٌ ، أَوْ يَمْعَدِنَ عَلَى الْمَنْقُولِ لِسَنَةِ مِنْ أَصْلِهِ .

قوله : (وَلَوْ يَهْبَةُ) أي : لغير من هو عَلَيْهِ ؛ ^(١) لأن قبض الموهوب كقبض الواهب ، وجعله إغياؤه للقبض يدل على مراده ؛ فإن الموهوب للمدين لا قبض لواهب فيه أصلاً .
وَلَوْ فَرَّ يَتَأَخَّرُهُ .

قوله : (وَلَوْ فَرَّ يَتَأَخَّرُهُ) ^(٢) هذا الإغياؤه في دين المحتكر ، قال ابن عرفة : ولو أخره فاراً ففيها زكاة لعام واحد ، وسمع أصبغ ابن القاسم : لكل عام . انتهى ، [فما نسب للمدونة هو] ^(٣) - والله تعالى أعلم - قوله فيها : ومن له دين على ملى يقدر على أخذه منه ، أو على مفلس لا يقدر على أخذه منه ، فأخذه بعد أعوام ؛ فإنما عليه زكاة عام واحد . هكذا اختصرها أبو سعيد ، وليس بصريح في الفرار ، وما نسب لسماع أصبغ كأنه الذي أشار إليه ابن الحاجب بقوله : وعن ابن القاسم ما لم يؤخر قبضه فراراً وخولف ومخالفة أصبغ راويه ، ولكن راجع موضوع هذا السماع في الأصل وتأمله ^(٤) .
إِنْ كَانَ عَنْ كَهْبَةٍ أَوْ أُرْشٍ .

قوله : (إِنْ كَانَ عَنْ كَهْبَةٍ أَوْ أُرْشٍ) هذا الشرط أحوال المسألة عن وجهها ، وقريب منه في " التوضيح " ؛ وذلك أن الكلام مفروض فيما يزكى لعام واحد مما مضى ، فخرج منه للأقسام الأربعة التي ذكر ابن رشد في " المقدمات " في دين الفائدة إذا أخر فراراً ^(٥) .

(١) قال في تهذيب المدونة : (من كان له على رجل دين له أحوال ، وهو قادر على أخذه منه ، فوهبه له فلا زكاة فيه على ربه ولا على الموهوب له حتى يتم له عنده حول من يوم وهب له ، وهذا إذا لم يكن للموهوب له مال غيره ، فإذا كان له عرض سواء فعليه زكاته وهب له أم لا . وقال غيره : عليه زكاته إذا وهب له ، كان له مال أو لم يكن) انظر : تهذيب المدونة ، للبراذعي : ٤١٧/١ .

(٢) في (٢) ، و (٣) : (بتأخره) .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل ، و (٤) .

(٤) النص أعلاه لتهذيب المدونة ، للبراذعي : ٤١١/١ ، وانظر : المدونة ، لابن القاسم : ٢٥٩/٢ ، وانظر : والبيان والتحصيل ، لابن رشد : ٤١١/٢ : ٤١٣ ، وجامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ١٤٦ .

(٥) انظر : المقدمات الممهدة ، لابن رشد : ١/٤٩ ، ١٥٠ .

لَا عَنْ مُشْتَرَى الْقَنْيَةِ ، وَبَاعَهُ لِأَجَلٍ ، فَلِكُلِّ . وَعَنْ إِجَارَةٍ أَوْ عَرْضٍ مُفَادٍ قَوْلَانِ ، وَحَوْلُ الْمُتَمِّ مِنَ التَّمَامِ لَا إِنْ نَقَصَ بَعْدَ الْوُجُوبِ ، ثُمَّ زَكَّى الْمَقْبُوضَ وَإِنْ قَلَّ .

قوله : (لَا عَنْ مُشْتَرَى الْقَنْيَةِ ، وَبَاعَهُ لِأَجَلٍ ، فَلِكُلِّ) أي : لا إن كان الدين عن مشتري بناض عنده للقنية ، وباعه لأجل ، فأخر قبضه فراراً فإنه يزكيه لكل عام قاله في " المقدمات " ونصّه : " إن كان عن ثمن عرض اشتراه بناض عنده للقنية ، فهذا إن كان باعه بالنقد لم تجب عليه زكاة حتى يقبضه ، ويحول عليه الحول بعد القبض ، وإن كان باعه بتأخيره فقبضه بعد حول زكاة ساعة يقبضه ، وإن ترك قبضه فراراً من الزكاة زكاه لما مضى من الأعوام ، ولا خلاف في وجه من وجوه هذا القسم ^(١) . انتهى .

وهو غريب ، وقد نبّه الشيخ أبو الحسن الصغير على أنه خلاف ظاهر كلام ابن يونس ، بل خلاف ظاهر قوله في " المدونة " : وإن كانت عروضاً أفادها بما ذكرنا ، أو اشتراها للقنية داراً كانت أو غيرها فقبضها ، ثم باعها بعد أحوال فمطل بالثمن سنين ، فلا زكاة عليه فيها ، ولا في ثمنها حتى يقبض الثمن ، ثم يستقبل به حولاً بعد قبضه ، فيزكيه لعام واحد ^(٢) . إذ ظاهره باع العروض بالنقد أو بالتأجيل ، وأنه يستقبل الحول فيهما .

وأما عدم قصد الفرار فيدل عليه قوله : مطل فبحثه في ذلك [في " التوضيح "] ^(٣) ضعيف ، وقد قبل ابن عرفة قول ابن رشد ، وجعله في المؤجل طريقة تقابل طريقة اللخمي فقال : وحول ثمن عرض القنية الحال من يوم قبضه اتفاقاً ، وفي المؤجل طريقتان :

الأولى للخمي : في كونه كذلك أو من يوم بيعه قَوْلَانِ : الأول : للمشهور ، والثاني لابن الماجشون والمغيرة .

الطريقة الثانية لابن رشد : إن ملك بغير شراء بناض فالقَوْلَانِ ، فإن أخره فراراً تخرج على القولين ، وزكاته لكل عام على قولين وإن ملك بشراء بناض فحوله من يوم بيع ، وإن أخره فراراً زكاه لكل عام اتفاقاً .

(١) انظر : المقدمات الممهدة ، لابن رشد : ١ / ١٥٠ .

(٢) النص أعلاه لتهذيب المدونة ، للبراذعي : ١ / ٤١٦ ، وانظر : والمدونة ، لابن القاسم : ٢ / ٢٥٧ .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) .

وإن اقتضى ديناراً فأخر فأشترى بكلِّ سلعة ، بأعما عشرين ، فإن باعهما معاً أو إحداهما بعد شراء الأخرى زكى الأربعين ، وإلا أحداً وعشرين ، وضم لاختلاط أحواله آخر لأول ، عكس الفوائد ، والاقتضاء لمثله مطلقاً ، والفائدة للمتأخر منه ، فإن اقتضى خمسة بعد حول ، ثم استعاد عشرة وأنفقها بعد حولها ، ثم اقتضى عشرة زكى العشرين ، والأولى إن اقتضى خمسة .

قوله : (وإن اقتضى ديناراً فأخر) المسألة اقتصر فيها على ما عند ابن الحاجب ^(١) ، وقد نوعها ابن عرفة إلى إحدى عشرة صورة ، وحرر عزو الأقوال فيها ، فعليك به إن كنت فارغ السر ^(٢) .

[زكاة العروض]

وإنما يزكى عرض لا زكاة في عينه . ملك بمعاوضة نية تجر أو مع نية غلة أو قنية على المختار ، والمرجم ، لا بلا نية ، أو نية قنية أو غلة أوهما .

قوله : (على المختار ، والمرجم) يرجح للتجر مع القنية كما في " التوضيح " ، وأما التجر مع الغلة فهذا الحكم فيه آيين ، فكأنه قطع به من غير أن يحتاج للاستظهار بقول من اختاره ، وهو اللخمي ، وأما ابن يونس فلم يذكره أصلاً .
أو كان كأصله ، أو عيناً وإن قل .

قوله : (أو كان كأصله) هذا عكس التشبيه ، والوجه أن يقول : وكان أصله كهو ^(٣) .
وبيع بعين ، وإن استهلك فكالدائن ، إن رصد به السوق ، وإلا زكى عينه ودينه النقد الحال المرجو ، وإلا قومه ، ولو طعام سلم كسلعة ولو بارت ، لا إن لم يرجه ، أو كان قرضاً ، وتؤولت [المدونة] ^(٤) أيضاً بتقويم القرض ، وهل حوله للأصل ، أو وسط منه ومن الإدارة ؟ تأويلان ثم زيادته ملكاً ، بخلاف حلي التخريري .

(١) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ١٤٦ .

(٢) نقل الصور الإحدى عشر الخطاب رحمه الله في : مواهب الجليل فطالعهام هناك : ١٧٧ / ٣ .

(٣) استحسّن الخطاب هذا من المؤلف ، وقال إنه ظاهر ، ثم نقل كلام بهرام وعلق عليه بأنه خلاف مشهور المنع . انظر : مواهب الجليل : ٣١٩ / ٢ .

(٤) زيادة من المطبوعة ، ويغني عنه قوله : (وتؤولت) فهي مصطلح المصنف على المدونة .

قوله : (إِنْ وَصَدَ بِهِ السُّوقُ) [٢٢/ب] لا خفاء^(١) إن هذا الشرط خاص بقوله :

"فكالدين" بخلاف ما قبله من الشروط كنية التجر فإنها تعم عروض الحكرة والإدارة .

**وَالْقَمْحُ وَالْمُرْتَجَعُ مِنْ مَخْلَسٍ ، وَالْمَكَاتِبُ يَعْجِزُ كَغَيْرِهِ ، وَانْتَقَلَ الْمَدَارُ
لِلْاِخْتِكَارِ ، [١٧ / أ] وَهَذَا لِلْقَنِيَةِ بِالنَّبِيَةِ لَا الْعَكْسِ ، وَلَوْ كَانَ أَوَّلًا لِلتَّجَارَةِ ، وَلَوْ
اجْتَمَعَ إِدَارَةٌ وَاجْتِكَارٌ وَتَسَاوِيًا ، أَوْ اجْتِكَارٌ أَكْثَرُ ، فَكُلٌّ عَلَى حُكْمِهِ ، وَإِلَّا فَالْجَمِيعُ
لِلْإِدَارَةِ ، وَلَا تَقْوَمُ الْأَوَانِي ، وَفِي تَقْوِيمِ الْكَافِرِ لِحَوْلٍ مِنْ إِسْلَامِهِ أَوْ اسْتِقْبَالِهِ
بِالنَّيِّمِ قَوْلَانِ .**

قوله : (وَالْقَمْحُ وَالْمُرْتَجَعُ مِنْ مَخْلَسٍ ، وَالْمَكَاتِبُ يَعْجِزُ كَغَيْرِهِ) ظاهر أن القمح^(٢)

غير مقصود لذاته ، وأنه كقول ابن الحاجب : والقمح ونحوه عرض بخلاف نصاب
الماشية^(٣) . والمراد : أن الحبوب والثمار التي تتعلق الزكاة بعينها بمنزلة غيرها من العروض
في أحكام الحكرة والإدارة .

وفي بعض النسخ : والفسخ عوض القمح ، والمراد به ما فسخ بيعه من السلع فرجع
لبائعه .

وَالْقِرَاضُ الْحَاضِرُ بِزَكَاةٍ رَبَّةً ، إِنْ أَدَارَا .

قوله : (وَالْقِرَاضُ الْحَاضِرُ بِزَكَاةٍ رَبَّةً ، إِنْ أَدَارَا) هذا أحد القولين في الحاضر عند

اللخمي وغيره ، ولم يذكره ابن رشد أصلاً ، وإنما قال في "المقدمات" : لا زكاة عليه حتى
يقبض المال ويتفاضلا ، وإن أقام^(٤) أحوالاً ، ونسبه لكتاب القراض من سماع أبي زيد ،
ومن ["المدونة"]^(٥) ومن سماع عيسى و"الواضحة" ، ثم قال : فإذا رجع إليه ماله بعد
أعوام زكى لكل سنة قيمة ما كان بيده من المتاع ، وذكر نحو ما بعد هذا في الغائب^(٦) .

(١) في (ن٢) ، و (ن٣) : (خلاف) .

(٢) في (ن١) : (الحكم) .

(٣) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ١٤٧ .

(٤) نصّ المقدمات : (قام) انظر : المقدمات المهمات ، لابن رشد : ١ / ١٦٠ .

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من (ن٢) .

(٦) انظر : المقدمات المهمات ، لابن رشد : ١ / ١٦٠ ، وله بدل : (يقبض المال) (ينض المال) .

أَوِ الْعَامِلُ مِنْ غَيْرِهِ ، وَصَبَرَ إِنْ غَابَ فَيُزَكَّى لِسَنَةِ الْفَضْلِ مَا فِيهَا ، وَسَقَطَ مَا زَادَ قَبْلَهَا ، وَإِنْ نَقَصَ فَلِكُلِّ مَا فِيهَا ، وَأَزِيدَ وَأَنْقَصَ قُضِيَ بِالنَّقْصِ عَلَى مَا قَبْلَهُ .

قوله : (أَوِ الْعَامِلُ) أي : أو أدار العامل وحده وهو مساعد [لما]^(١) ذكر قبل في اجتماع إدارة واحتكار ، بخلاف إطلاقه فيما يأتي .

وَإِنْ اخْتَكَرَا ، أَوِ الْعَامِلُ فَكَالِدَيْنِ ، وَعُجِّلَتْ زَكَاةُ مَا شَبِهَةَ الْقِرَاضِ مُطْلَقًا ، وَحُسِبَتْ عَلَى رَبِّهِ وَهَلْ عَبِيدُهُ كَذَلِكَ ، أَوْ تُلْغَى كَالنَّفَقَةِ ؟ تَأْوِيلَانِ .

قوله : (وَإِنْ اخْتَكَرَا ، أَوِ الْعَامِلُ فَكَالِدَيْنِ) أفاد هذا التشبيه فائدتين :

إحدهما : أنه لا يزكي قبل رجوعه ليدّ ربه بانفصال ، ولو نصّ بيد العامل خلافاً للإزام اللخمي . والثانية : أنه إنما يزكي بعد الانفصال لسنة واحدة وعليه اقتصر في "المقدمات"^(٢) ، وإما إطلاقه في احتكار العامل فغير مطابق لما قدّم في اجتماع إدارة وحكرة ، وعلى ذلك أجرى ابن محرز وأبو اسحاق التونسي الحكم في إدارة أحدهما واحتكار الآخر ، ولابن بشير وابن عبد السلام وابن هارون وابن عرفة في ذلك مباحث يوقف عليها في محالها .

وَزَكَّى رَبُّهُ الْعَامِلَ ، وَإِنْ قَلَّ إِنْ أَقَامَ بِيَدِهِ حَوْلًا ، وَكَانَا حُرَيْنِ مُسْلِمَيْنِ بِلَا دَيْنٍ ، وَحِصَّةُ رَبِّهِ يَرْبِحُهُ نِصَابٌ وَفِي كَوْنِهِ شَرِيكًا أَوْ أَجِيرًا خِلَافًا ، وَلَا تَسْقُطُ زَكَاةُ حَرْثٍ وَمَعْدِنٍ وَمَا شَبِهَهُ بَدِينٍ ، أَوْ فَقْدٍ ، أَوْ أَسْرٍ ، وَإِنْ سَاوَى مَا بِيَدِهِ ، إِلَّا زَكَاةُ فِطْرِ عَنْ عَبْدٍ عَلَيْهِ مِثْلُهُ .

قوله : (وَزَكَّى رَبُّهُ الْعَامِلَ) أي : وزكى العامل ربحه ، وحمل كلامه على القول بأن ما ينخص العامل من الربح يزكيه رب المال غير صحيح ، والشروط المذكورة تأتي ذلك ، وفيه ثلاثة أقوال مستوفاة في "المقدمات"^(٣) .

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (٢ن) .

(٢) انظر : المقدمات الممهدة ، لابن رشد : ١٦٠ / ١ .

(٣) انظر : المقدمات الممهدة ، لابن رشد : ١٥٧ / ١ ، ١٥٨ .

فرع :

في " النوادر " عن سحنون : إن تمّ حول مال القراض بيد العامل ولم يشغل بعضه زكّى مكانه .

يُخْلَفُ الْعَيْنُ . وَلَوْ دَيْنَ زَكَاةٍ ، أَوْ مَوْجَلًا .

قوله : (يُخْلَفُ الْعَيْنُ) أي : فإن الفقد والأسر والدين مسقطات لزكاتها .

أَوْ كَمَهْرٍ أَوْ نَفَقَةٍ زَوْجَةٍ مُطْلَقًا ، أَوْ وَلَدٍ إِنْ حُكِمَ بِهِ .

قوله : (أَوْ كَمَهْرٍ) هذا مذهب " المدونة " ^(١) خلافاً لابن حبيب

فإن قلت : ما الذي يدخل تحت كاف التشبيه ؟

قلت : قال ابن عبد السلام : ربما كان هذا المعنى في بعض الديون للزوجة أو للأب على الولد مما لا يطلب إلا عند موت أو مشاركة ؛ لكن قال ابن عرفة : وجعل ابن بشير وتابعه متعلّق القولين الدين المعتاد بقاؤه في الذمة إلى الأجل البعيد ، [كالمهر] ^(٢) يقتضي وجود القول الثاني في غير المهر ولا أعرفه ، وقول ابن رشد وغيره : المهر تحلّة نحلة لا عن عوض يمنع لحق دين غيره به انتهى .

وتابع ابن بشير هنا هو ابن الحاجب دون ابن شاس .

وَهَلْ إِنْ [لَمْ] ^(٣) يَتَقَدَّمَ يُسَرَّ ؟ تَأْوِيلَانِ ، أَوْ وَالِدٍ يَحْكُمُ إِنْ تَسَلَّفَ لَا يَدِينُ

كَفَّارَةٍ أَوْ هَدْيٍ .

قوله : (وَهَلْ إِنْ لَمْ يَتَقَدَّمَ يُسَرَّ ؟ تَأْوِيلَانِ) ذكرهما عبد الحق في النكت ^(٤) ..

(١) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ٢ / ٢٧٥ ، قال فيها : (لو أن رجلاً كانت في يديه مائة دينار ناضية فحال عليها الحول ، وعليه مائة دينار ديناً مهراً لامرأته أ يكون عليه فيما في يديه الزكاة ؟ فقال : لا . قلت : وهو قول مالك) .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من المطبوعة .

(٤) نقل كلام عبد الحق الخطاب في مواهب الجليل : ٢ / ٣٢٩ ، ونصه : (والمعنى إن لم يحكم بنفقته فهل لا تسقط مطلقاً وهو تأويل عبد الحق ، أو لا تسقط إلا إن حدث عسر بعد يسر ، وهو تأويل بعض شيوخه) .

إِلَّا أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ مَعْشَرٌ زُكِّيٌّ ، أَوْ مَعْدِنٌ ، أَوْ قِيَمَةٌ كِتَابَةٌ ، أَوْ رَقَبَةٌ مُدَبَّرٌ ، أَوْ خِدْمَةٌ مُعْتَقٌ إِلَى أَجَلٍ ، أَوْ مُخْدَمٌ ، أَوْ رَقَبَتُهُ لِمَنْ مَرَّجَعًا لَهُ ، أَوْ عَدَدُ دَيْنٍ حَلٌّ ، أَوْ قِيَمَةٌ مَرَجُو .

قوله : (إِلَّا أَنْ يَكُونَ [عِنْدَهُ مَعْشَرٌ] ^(١) زُكِّيٌّ) أي : فأحرى إن لم يترك ، وفي معنى المعشر ^(٢) الماشية ، فلو قال : إلا أن يكون عنده نعم أو معشر ^(٣) وإن زكيا ، كان أبين وشمل .
أَوْ عَرَضُ حَلٍّ حَوْلَهُ إِنْ يَبِيعُ ، وَقَوْمٌ وَقَفَتِ الْوُجُوبُ عَلَى مُفْلِسٍ ، لَا آيَقُ وَإِنْ رُحِيَ ، أَوْ دَيْنٌ لَمْ يَرْجُ .

قوله : (إِنْ يَبِيعُ ، وَقَوْمٌ وَقَفَتِ الْوُجُوبُ عَلَى مُفْلِسٍ) وجه الكلام : إن يبيع على مفلس وقوم وقت الوجوب ، وإنما حرّفه ناسخ المبيضة ، وكثيراً ما يقع له مثل هذا . والله تعالى أعلم .
وَإِنْ وَهَبَ الدَّيْنُ أَوْ مَا يُجْعَلُ فِيهِ ، وَلَمْ يَجَلِّ حَوْلَهُ أَوْ مَرَّ لِكَمْوَجَّرٍ نَفْسَهُ يَسْتَبِينَ دِينَارًا ثَلَاثَ سِنِينَ حَوْلٌ ، فَلَا زَكَاةَ أَوْ مَدِينٌ وَائِقَةٌ ، لَهُ مَائَةٌ مُحَرَّمِيَّةٌ ، وَمَائَةٌ رَجَبِيَّةٌ يَزُكِّي الْأُولَى .

قوله : (وَلَمْ يَجَلِّ حَوْلَهُ) ينطبق على هبة الدين ، وهبة ما يعجل فيه ، وإنما أفردته لأن العطف بأو .

وَزُكِّيَتْ عَيْنٌ وَقَفَتِ السَّلَفُ .

قوله : (وَزُكِّيَتْ عَيْنٌ وَقَفَتِ السَّلَفُ) كذا في كتاب الزكاة الثاني من " المدونة " ^(٤) .
كَنَبَاتٍ .

قوله : (كَنَبَاتٍ) هو كقوله في " المدونة " : وتؤدى الزكاة على الحوائط المحبسة في سبيل الله ، أو على قوم بأعيانهم أو بغير أعيانهم ^(٥) .

(١) في (ن) ١ : (عنده مشعر) ، وفي (ن) ٢ : (معشر عنده) .

(٢) في (ن) ١ : (المشعر) .

(٣) في (ن) ١ : (مشعر) .

(٤) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ٣٤٣ / ٢ ، ونصها بتصرف : (قيل للمالك رحمه الله : لو أن رجلاً حبس مائة دينار موقوفة

يسلفها الناس ويردونها على ذلك جعلها حبساً هل ترى فيها الزكاة ؟ فقال : نعم أرى فيها الزكاة) .

(٥) النص أعلاه لتهديب المدونة ، للبراذعي : ٤٧٦ / ١ ، وانظر : المدونة ، لابن القاسم : ٣٤٣ / ٢ .

وَحْيَوَانٍ ، وَنَسْلِهِ .

قوله : (وَحْيَوَانٍ ، وَنَسْلِهِ) هو كقوله في " المدونة " : ومن حبس إبلًا في سبيل الله ليحمل عَلَيْهَا أو عَلَى نسلها ففي ذلك الزكاة ، ثم قال : وإن أوقف الدنانير أو الماشية لتفرّق في سبيل الله أو عَلَى المساكين أو لتباع الماشية ويفرّق الثمن فلا زكاة فيها أدرك الحول من ذلك^(١).

عَلَى مَسَاجِدَ أَوْ غَيْرِ مُعَيَّنِينَ .

قوله : (عَلَى مَسَاجِدَ أَوْ غَيْرِ مُعَيَّنِينَ)^(٢) يعني فإذا وقف النبات عَلَى مساجد أو قوم غير معينين كالفقراء وبنى تميم زكي عَلَى ملك ربه المحبس له ، سواء [٢٣/أ] تولى تفرّقه بنفسه أم لا ، حصل لكلّ مسجد أو لكلّ شخص نصاب أم لا ، إذا كان المجموع نصاباً بخلاف ما بعده .

تكميل : قال ابن عرفة : وفيما [حبس]^(٣) عَلَى المساجد طرق . التونسي : ينبغي زكاتها عَلَى ملك ربها ، فتضاف لأصل ماله . اللخمي : قول مالك زكاتها عَلَى ربّها للعمل ، والقياس ، قول مكحول لا زكاة فِيهَا ؛ لأن الميّت لا يملك ، والمسجد لا زكاة عَلَيْهِ ككونها لعبد . أبو حفص : لو حبس جماعة كل واحد نخلات عَلَى مسجد ، فإن بلغ مجموعها نصاباً زكي . انتهى .

وقول التونسي تضاف لأصل ماله يريد إذا كان حيّاً كالمسألة المذكورة في " المقدمات " ^(٤) ، وقد أغفل ابن عرفة قول عبد الحقّ في " التهذيب " : أعرف في المال الموقوف لإصلاح

(١) انظر : السابق ، ونص المدونة فيه : (قلت لمالك فرجل جعل إبله له في سبيل الله يحبس رقابها ويحمل على نسلها ، أتؤخذ منها الصدقة كما تؤخذ من الإبل التي ليست بصدقة ؟ قال : نعم فيها الصدقة . . . قلت له : فلو أن رجلاً جعل مائة دينار في سبيل الله تفرّق أو على المساكين ، فحال عليها الحول هل تؤخذ منها الزكاة ؟ فقال : لا هذه كلها تفرّق ، وليست مثل الأولى) .

(٢) في (ن) : (غيره) .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) .

(٤) انظر : المقدمات الممهّدات ، لابن رشد : ١٥١/١ .

المساجد والغلات المحبسة في مثل هذا اختلافاً بين المتأخرين في زكاة ذلك ، والصواب عندي أن لا زكاة في كل شيء يوقف على ما لا عبادة عليه من مسجد ... ونحوه . انتهى ، وقد نقله صاحب " الجواهر " ^(١) و " التقييد " .

كَعَلَيْهِمْ ، إِنْ تَوَلَّى الْمَالُكَ تَفَرَّقَتْهُ .

قوله : (كَعَلَيْهِمْ ، إِنْ تَوَلَّى الْمَالُكَ تَفَرَّقَتْهُ) أدخل أداة الجرّ على أداة الجرّ ؛ إشاراً للاختصار ، ومثله قول الشاعر :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّوْهَا تَصِلُ وَعَنْ فَيْضِ بَزِيْزَاءٍ مَجْهَلٌ ^(٢)

والضمير في (عليهم) يعود على المعينين ، والمعنى : كالموقوف على قوم معينين كزيد وعمر وخالد إذا تولى المالك تفرقه بنفسه ، فإنه أيضاً يزكى على ملكه ، وإن لم ينب كل واحد منهم نصاباً ، والشرط مقصور على ما بعد الكاف على غالب اصطلاحه ، الذي نبهنا عليه في صدر الكتاب .

وَإِلَّا إِنْ حَصَلَ لِكُلِّ نِصَابٌ .

قوله : (وَإِلَّا إِنْ حَصَلَ لِكُلِّ نِصَابٌ) أي : وإن لم يتول المالك تفرقه زكّي إن حصل لكل واحد من المعينين نصاب ، وهذه طريقة اللخمي .

وَفِي الْحَاقِّ وَلَدِ فُلَانٍ بِالْمُعَيَّنِينَ أَوْ غَيْرِهِمْ قَوْلَانِ .

قوله : (وَفِي الْحَاقِّ وَلَدِ فُلَانٍ بِالْمُعَيَّنِينَ أَوْ غَيْرِهِمْ قَوْلَانِ) أي : فمن أحقهم بالمعينين فصل ، ومن أحقهم بغيرهم لم يفصل على ما تقدّم فيها ، فتفريع القولين على القسمين في غاية المناسبة ، وليس بمستغنى عنه كما قيل ، وعليك بـ " المقدمات " فقد أتقن فيها هذا الباب ^(٣) .

(١) انظر : عقد الجواهر الثمينة ، لابن شاس : ٢١٣ / ١ .

(٢) البيت : لمزاحم العقيلي ، انظر : أدب الكاتب ، لابن قتيبة ، ص : ٥٣٥ .

(٣) انظر : المقدمات الممهّدات ، لابن رشد : ١٥١ / ١ ، وما بعدها .

[زكاة المعادن]

وَإِنَّمَا يُزَكَّى مَعْدِنُ عَيْنٍ ، وَحُكْمُهُ لِلْأَمَامِ ، وَلَوْ بِأَرْضٍ مُعَيَّنٍ ، إِلَّا مَمْلُوكَةً لِمَصَالِحِ
قَلَّهِ ، وَضَمَّ بِقَبِيَّةٍ عِرْقِهِ ، وَإِنْ تَرَخَى الْعَمَلُ ، لَا مَعَادِنُ وَلَا عِرْقٌ آخَرُ ، وَفِي ضَمِّ قَائِدَةٍ
حَالِ حَوْلَهَا وَتَعَلَّقِ الْوُجُوبِ بِإِخْرَاجِهِ أَوْ تَصْفِيَّتِهِ تَرَدُّدٌ .

قوله : (وَإِنَّمَا يُزَكَّى مَعْدِنُ عَيْنٍ) هو نصّ " المدونة " ^(١) ؛ فنقله عن " التبصرة "

و " الطراز " قصور .

وَجَازَ دَفْعُهُ بِأَجْرَةٍ غَيْرِ نَقْدٍ ، وَعَلَى أَنَّ الْمُخْرَجَ لِلْمَدْفُوعِ لَهُ ، وَاعْتَبِرَ مِلْكُ كُلِّ ،
وَيَجُزُّ كَالْقِرَاضِ قَوْلَانِ .

قوله : (وَجَازَ دَفْعُهُ بِأَجْرَةٍ غَيْرِ نَقْدٍ ، وَعَلَى أَنَّ الْمُخْرَجَ لِلْمَدْفُوعِ لَهُ) صوابه كما

قيل ^(٢) : وجاز دفعه بأجرة وبكراء بغير نقد ، على أن المخرج للمدفع له ، وأقرب منه

وجاز دفعه بأجرة ، وبغير نقد على [أن] ^(٣) المخرج للمدفع له ، ولعل المصنف كذلك

قاله ، فحوّل الناسخ الواو عن محلّها ، والتصوّر بعد الإصلاح ظاهر .

وَفِي نَدْرَتِهِ الْخُمْسُ كَالرَّكَازِ ، وَهُوَ ، دِفْنٌ جَاهِلِيٌّ وَإِنْ يَشَكُّ - أَوْ قَلَّ ، أَوْ عَرَضًا ،
أَوْ [١٦ / ب] وَجَدَهُ عَبْدٌ أَوْ كَافِرٌ ، إِلَّا لِكَبِيرٍ نَفَقَةٍ ، أَوْ عَمَلٍ فِي تَخْلِيصِهِ فَقَطْ ،
فَالزَّكَاةُ .

قوله : (إِلَّا لِكَبِيرٍ نَفَقَةٍ ، أَوْ عَمَلٍ فِي تَخْلِيصِهِ فَقَطْ ، فَالزَّكَاةُ) هذه عبارة غير محررة ،

ويظهر ذلك بالوقوف على نصّ " المدونة " وكلام الناس عليها ، ففي " المدونة " : الرّكاز

(١) معدن العين هو الذهب والفضة ، وقد نص مالك على أنه لا زكاة في مثل اللؤلؤ والجوهر والمسك والعنبر والفلوس
ومعادن النحاس والرصاص والزرنيخ والحديد وما أشبه هذه المعادن . انظر : المدونة ، لابن القاسم ٢ / ٢٩٢ ، وقال
في تهذيب المدونة ، للبراذعي : (ولا زكاة فيما يخرج من المعدن من ذهب أو فضة حتى يبلغ وزنه ما تجب فيه الزكاة
فيزكيه) وقال بعده : (ولا زكاة في معادن النحاس والرصاص والحديد والزرنيخ . و شبهه) انظر : تهذيب المدونة ،
للبراذعي : ٤٣٥ / ١ ، ٤٣٦ .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل .

(٣) لعل المؤلف يشير لكلام المواق في ذات المسألة إذ قال : (لَوْ قَالَ وَجَازَ دَفْعُهُ بِأَجْرَةٍ وَبِكِرَاءٍ بِغَيْرِ نَقْدٍ عَلَى أَنَّ الْمُخْرَجَ
لِلْمَدْفُوعِ لَهُ وَيَجُزُّ كَالْقِرَاضِ قَوْلَانِ ، وَاعْتَبِرَ مِلْكُ كُلِّ لِيَتَرَلَّ عَلَى مَا يَتَقَرَّرُ) انظر : التاج والإكليل ، للمواق : ٣٣٨ / ٢ .

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل .

دفن الجاهلية [ما لم يطلب بهال]^(١)، وفيه الخمس، قال مالك: ناله بعمل أو بغير عمل، وقال أيضاً مالك في موضع آخر: سمعت أهل العلم يقولون في الرّكاز: إنها هو دفن الجاهلية ما لم يطلب بهال، ولم يتكلف فيه كبير عمل، فأما ما طلب بهال، وتكلف فيه كبير عمل، فأصيب مرة وأخطئ مرة فليس برّكاز، وهو الأمر عندنا^(٢) انتهى.

فقال عياض: في هذا حمله بعضهم على الخلاف لما قبله في الرّكاز، وحمله بعضهم [على]^(٣) أن كلامه في هذا إنما هو في المعدن لا في الرّكاز، وأنه لا يختلف في الرّكاز كيف قيل إن فيه الخمس. انتهى.

وعلى الخلاف حمله اللخمي، فمعنى قوله على هذا: فليس برّكاز أي: حكماً، وأما تسمية الرّكاز فباقية عليه، غير أنه يزكى ولا يخمس، وعلى الوفاق حمله ابن يونس، وأنه إنما أراد أن يبين صورة الرّكاز وصورة المعدن حسبما في التقييد.

ولما اختصر ابن الحاجب المسألة قال: وأما الرّكاز فعلماء المدينة أنه دفن الجاهلية، يوجد بغير نفقة ولا كبير عمل، فإن كان أحدهما فالزكاة^(٤). انتهى.

وهل هو مع أحدهما ركاز أو معدن؟ حرره ابن عبد السلام فقال: يعني أن علماء المدينة يفسرون الرّكاز بما ذكر، وهو معنى ما في "الموطأ"^(٥) و"المدونة"^(٦)؛ لكن^(٧) معناه عند شيوخ المذهب أن النفقة والعمل الكبير هما نفقة الحفر والتصفية، لا نفقة الحفر خاصة^(٨)، وذلك خاص بالمعدن.

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، و(١ن)، و(٤ن)، وانظر نص المدونة: ٢/٢٩٣.

(٢) النص أعلاه لتهذيب المدونة، للبراذعي: ١/٤٣٧، وانظر: المدونة، لابن القاسم: ٢/٢٩٣.

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (٤ن).

(٤) انظر: جامع الأمهات، لابن الحاجب، ص: ١٥٣، وله بدل (علماء) (عالم).

(٥) لفظ الموطأ: (عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ثم في الرّكاز الخمس» قال مالك الأمر الذي لا

اختلاف فيه عندنا والذي سمعت أهل العلم يقولونه أن الرّكاز إنما هو دفن يوجد من دفن الجاهلية ما لم يطلب بهال،

ولم يتكلف فيه نفقة ولا كبير عمل ولا مؤونة، فأما ما طلب بهال وتكلف فيه كبير عمل فأصيب مرة وأخطئ مرة فليس

برّكاز) الحديث أخرجه مالك في الموطأ برقم (٥٨٥) كتاب الزكاة، باب زكاة الرّكاز. وانظر المدونة: ٢/٢٩٣.

(٦) في الأصل، و(١ن): (لأن).

(٧) ما بين المعكوفتين ساقط من (٤ن).

والحاصل أنهم ميزوا المعدن بلازمه وهو كثرة العمل ، وقال بعضهم : إن التحديد بهذا دليل على إخراج الندرة عن المعدن في الحكم ، وإلحاقها بالركاز . انتهى .

فأنت تري ابن عبد السلام [٢٣/ب] قد سلك مسلك من حمل " المدونة " على الوفاق مستدلاً باعتبارهم التصفية الخاصة بالمعدن ، فإن الدفين لم يتخلل أجزاءه تراب فيحتاج إلى تصفية ، وبهذا يظهر لك ما في عبارة المصنف من الإشكال ؛ فإنه فرض الكلام في الركاز ، وشرط أن تكون المؤونة في التخليص الذي هو التصفية ، وحمل الاستثناء على الانقطاع حتى يرجع للمعدن تعسف ، ويوجد في بعض النسخ في تحصيله عوض تخليصه وهو أمثل ، وإن كان كالحشو ^(١) .

وأما قوله : (فقط) فإن كان راجعاً لتخليصه فقد علمت ما فيه ، وأما إن كان [راجعاً لكبير النفقة والعمل معا فهو كالحشو ، وإن كان] ^(٢) راجعاً لأحدهما لا بعينه من حيث العطف بأو فهو مساعد لما في " التوضيح " من أنها غير متلازمين ؛ إذ قد يعمل مدة طويلة هو وعبيده ولا ينفق نفقة كثيرة .

وقال ابن عبد السلام : المعتبر إما النفقة وإما كبير العمل ، وأخرى إذا اجتمعا ، على أنها متلازمان . وقال ابن عرفة : لفظ " المدونة " الأخير كالموطأ : ما طلب بهما وكبير عمل غير ركاز عطقاً بالواو ، ويتعارض مفهومها نفيهما معاً وأثبتتهما معا ، ونقل اللخمي الأخير معطوفاً بأو وعليه قول ابن الحاجب : إن كان أحدهما فالزكاة ^(٣) .

وَكُرِّهَ حَفْرُ قَبْرِهِ ، وَالطَّلَبُ فِيهِ ، وَبَاقِيهِ لِمَالِكِ الْأَرْضِ ، وَلَوْ جَبِشًا ، وَإِلَّا فَلَوْ أَجِدَهُ ، إِلَّا ^(٤) دَفَنَ الْمُصَالِحِينَ . فَلَهُمْ إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ رَبُّ دَارٍ بِهَا فَلَهُ وَدَفَنَ مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا لَفَطَّةً ، وَمَا لَفَطُهُ الْبَحْرُ كَعَنْبَرٍ ، فَلَوْ أَجِدَهُ يَلَا تَخْمِيسٍ .

(١) تابع الخطاب والدردير المؤلف في إشارته تلك ؛ دون أن يعبرا بالحشو .

(٢) زيادة من (ن١) ، و(ن٣) .

(٣) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ١٥٣ .

(٤) في أصل المختصر لدينا والمطبوعة : (وإلا) .

قوله : (إِلَّا مِغْنُ الْمُطَالِيعِينَ) هكذا في بعض النسخ بالاستثناء من غير واو ؛ ولا يصح غيره ؛ لأن [إِلَّا] ^(١) الاستثنائية لا تعطف على المركبة من شرط ونفي ^(٢) .

[فصل في مصارف الزكاة]

وَمَصْرَفُهَا فَقِيرٌ ، وَمِسْكِينٌ وَهُوَ أَحْوَجُ ، وَصَدَقًا ، إِلَّا لِرَيْبَةٍ ، إِنْ أَسْلَمَ وَتَحَرَّرَ ، وَعَدَمَ كِفَايَةِ بَقِيلٍ أَوْ إِنْفَاقٍ أَوْ صَنْعَةٍ ، وَعَدَمَ بَنُوَّةٍ لِهَاشِمٍ وَالْمُطَلِّبِ ^(٣) . كَحَسْبٍ عَلَى غَرِيمٍ ، وَجَازَ لِمَوْلَاهُمْ وَقَادِرٍ عَلَى الْكَسْبِ ، وَمَالِكٍ نِصَابٍ ، وَدَفْعُ أَكْثَرِ مِنْهُ ، وَكِفَايَةُ سَنَةٍ .

قوله : (وَعَدَمَ بَنُوَّةٍ لِهَاشِمٍ وَالْمُطَلِّبِ) مثله في "قواعد" عياض ، وقال في "الإكمال" : قال الشافعي : آله صلى الله عليه وسلم هم : بنو هاشم ، ويدخل مدخلهم بنو المطلب أخو هاشم دون سائر بني عبد مناف ؛ لقوله عليه السلام : « نحن وبنو المطلب شيء واحد » ^(٤) ، ولقسم النبي ﷺ لهم مع بني هاشم سهم ذوي القربى دون غيرهم ، ونحى إلى هذا بعض شيوخ المالكية . انتهى . وهو غريب في المذهب حتى إن ابن عرفة لم يذكره بخصوصه إذ قال : وفي الآل أربعة :

ابن القاسم ومالك وأكثر أصحابه : بنو هاشم .

عياض عن أشهب بنو قصي ^(٥) .

الباجي واللمخي وابن رشد عنه : بنو غالب .

عياض وقيل : كل قریش . انتهى .

ونسب النبي ﷺ محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) .

(٢) كل الشروح على ثبوت ما خطاه المؤلف ، دون إشارته .

(٣) في المطبوعة : (لا المطلب) .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٣١١) ، كتاب المناقب ، باب مناقب قریش ، ولفظه : (قال النبي صلى الله عليه

وسلم إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد) .

(٥) في الأصل : (أقصي) .

كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة ابن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار [بن معد]^(١) بن عدنان عليه السلام فمن كان من ولد فهر فهو قرشي .

ولو قال المصنف : وعدم بنوة لهاشم لا المطلب لجرى على المشهور ، ووافق قوله بعد :
(غير هاشمي)^(٢) .

وَفِي جَوَازِ دَفْعِهَا لِمَدِينٍ ثُمَّ أَخَذَهَا^(٣) تَرَدَّدَ ، وَجَابِ ، وَمُفَرَّقٌ حُرٌّ عَدْلٌ عَالِمٌ
يَحْكُمُهَا غَيْرُ هَاشِمِيٍّ ، وَكَافِرٌ وَإِنْ غَنِيًّا وَبُدِيَ بِهِ ، وَأَخَذَ الْفَقِيرُ بِوَصْفِيهِ ، وَلَا
يُعْطَى حَارِسُ الْفِطْرَةِ مِنْهَا ، وَمَوْلَا كَافِرٌ لَيْسَ لَهُ حُكْمُهُ بَاقٍ ، وَرَقِيقٌ مُؤْمِنٌ وَلَوْ
بِعَبِيٍّ يَغْتَقُّ مِنْهَا لَا عَقْدَ حَرْبَةٍ فِيهِ وَلَاؤُهُ لِلْمُسْلِمِينَ ، وَإِنْ اشْتَرَطَهُ لَهُ ، أَوْ فَكَّ
أَسِيرًا لَمْ يَجْزِهِ ، وَمَدِينٌ وَلَوْ مَاتَ يَجْبَسُ فِيهِ ، لَا فِي فِسَادٍ وَلَا لِأَخْذِهَا إِلَّا أَنْ يَتُوبَ عَلَى
الْأَحْسَنِ إِنْ أُعْطِيَ مَا بِيَدِهِ مِنْ عَيْنٍ ، وَفَضْلٌ غَيْرُهَا ، وَمُجَاهِدٌ وَالَّتَهُ ، وَلَوْ غَنِيًّا
كَجَاسُوسٍ لَا سُرَّ وَمَرْكَبٍ ، وَغَرِيبٌ مُنْتَاجٍ لِمَا يُوْصَلُهُ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ وَلَمْ يَجِدْ
مُسْلِمًا وَهُوَ مَلِكٌ يَبْلُكِهِ ، وَصَدَقَ ، وَإِنْ جَلَسَ نَزَعَتْ مِنْهُ كَخَازٍ ، وَفِي غَارِمٍ يَسْتَنْغِي
تَرَدَّدَ ، وَنَحِبٌ إِبْثَارُ الْمُضْطَرِّ دُونَ عُمُومِ الْأَصْنَافِ وَالْإِسْتِنَابَةِ ، وَقَدْ تَجِبَ .

قوله : (وَفِي جَوَازِ دَفْعِهَا لِمَدِينٍ ثُمَّ أَخَذَهَا تَرَدَّدَ) هذا التَرَدَّدُ لعدم نصّ المتقدمين قال
ابن عرفة : وقول ابن عبد السلام : لو أعطاهما إياه جاز أخذها منه في دينه ، خلاف تعليل
الباجي رواية ابن حبيب منع إعطاء الزوجة زوجها فإنه كمن دفع صدقته لغريمه يستعين
بها على أداء دينه^(٤) . ابن عرفة : الأظهر إن أخذه بعد إعطائه بطوع الفقير دون تقدم شرطه
أجزأه .

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن ١) ، وفي (ن ٢) : (بن معد) .

(٢) رحم الله كلا الشيخين فقد أثبتا خليل رحمه الله ، ولعلها سقطت من نسخة المؤلف ؛ حيث هي ثابتة في النسخة
المطبوعة ، وعليها بعض الشروح ، وهو موطن توقف عنده أكثر الشراح كما فعل المؤلف هنا ؛ لخلاف المذهب في تحديد
الآل ، وإن كان عن لي أنها ساقطة من نسخ المختصر المغربية دون المشرقية ، والمقصود بالمطلب هو المطلب بن عبد مناف ،
وليس عبد المطلب بن هاشم . راجع : مواهب الجليل : ٢ / ٣٤٤ ، وشرح الخرشبي : ٢ / ٥١٩ ، ٥٢٠ .

(٣) في أصل المختصر والمطبوعة : أخذها منه .

(٤) انظر : المستقى ، للباجي : ٣ / ٢٤٤ .

وكرها كذلك إن كان له ما يواريه وعيشه الأيام وإلا فلا كما قال في " المدونة " في قصاص^(١) الزوجة بنفقتها في دين عليها ، وبشرط كما لم يعطه . انتهى ، وفي " التوضيح " : أما مع التواطؤ^(٢) فلا ينبغي أن يقال بالإجزاء إلا أنه كمن لم يعط شيئاً ، ولو فصل مفصل فإن كان لا يمكنه الأخذ أصلاً فلا يجزئ ؛ وإن كان يأخذ بلا مشقة أجزاءه ، وإن كان يأخذه بمشقة كره .

وَكُرِهَ لَهُ حِينَئِذٍ تَخْصِصُ قَرِيبِهِ ، وَلَمْ يُمْنَعْ إِعْطَاءُ زَوْجَةِ زَوْجِهَا ، أَوْ يُكْرَهُ تَأْوِيلَانِ .

قوله : (وَكُرِهَ لَهُ حِينَئِذٍ تَخْصِصُ قَرِيبِهِ) أي : وكره حين الاستنابة للنائب تخصيص قريب المالك المستناب ، هذا ظاهر لفظه ، ومفهومه أن النائب إن لم يخص قريب المالك بل أعطاه كما يعطي غيره فإنه يجوز ، فكأنه يرجع إلى قوله في " المدونة " : ولا بأس أن يعطيهم من يلي تفرقتها بغير أمره كما يعطي غيرهم إن كانوا لها أهلاً بعد أن قال : وأما من لا تلزمه نفقته من قرابته فلا يعجبني أن يلي هو إعطاءهم ، ولعل المصنف سكت عن هذا لأنه أخرى .

وتحصيلها على طريقة ابن عرفة : أن في إعطاء المالك قريباً لا تلزمه نفقته أربعة أقوال : الكراهة ؛ لرواية ابن القاسم . والجواز ؛ لرواية مُطَرِّف . والاستحباب ؛ [٢٤/أ] لرواية الواقدي . والرابع : لا تجزئ لجِد ولا لولد ، وتجاوز لذي أخوة أو عمومة أو خوؤلة ، لأبي محمد عن ابن حبيب . وأن غيره إذا ولي صرفها فقال الباجي : يجوز إعطاؤه القريب اتفاقاً . وقال أبو محمد عن ابن القاسم : لمن ولي صرف زكاة غيره إعطاء قرابته بالاجتهاد . انتهى . وقوله : " بالاجتهاد " في قوة قوله في " المدونة " : كما يعطي غيرهم^(٣) . فلا يخالفه مفهوم كلام المصنف والله تعالى أعلم .

(١) في (ن) : (حاصل) .

(٢) في (ن) : (الراضي) .

(٣) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ٢/ ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، والنوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ٢/ ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، والمتقى ، للباجي : ٣/ ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

وَجَازَ إِخْرَاجُ ذَهَبٍ عَنْ وَرَقٍ ، وَعَكْسُهُ يَصْرَفُ وَقْتَهُ مُطْلَقاً بِقِيَمَةِ السَّكَّةِ ، وَلَوْ فِي نَوْعٍ .

قوله : (بِقِيَمَةِ السَّكَّةِ) ^(١) وَلَوْ فِي نَوْعٍ أي : ولو في نوع واحد ، كما إذا أخرج ذهباً غير مسكوك عن جزء دينار مسكوك ، فإنه لا بد أن يخرج معه قيمة السكة ، وهو قول ابن القاسم خلافاً لابن حبيب ، وإليه أشار (بلو) ، ومفهوم قوله : (فِي) ^(٢) نَوْعٍ أنه لو كان في نوعين فأخرج الورق عن جزء الدينار المسكوك [ولم يوجد مسكوكاً] ^(٣) لاعتبر قيمته مسكوكاً من باب أخرى ، فهو كقول ابن الحاجب : وإذا وجب جزء عن المسكوك ، ولم يوجد مسكوكاً ، وأخرج مكسوراً بقيمة السكة على الأصح ، كما لو أخرج ورقاً ^(٤) .

لَا صِيَاعَةَ فِيهِ .

قوله : (لَا صِيَاعَةَ فِيهِ) بجر صياغة وتنوينه عطفاً على لفظ السكة . أي : لا بقيمة الصياغة في النوع الواحد ، فهو كقول ابن الحاجب : والمصوغ يخرج عنه المكسور بالوزن لا بالقيمة على المشهور إذ له كسره ^(٥) .

وَفِي غَيْرِهِ تَرَدُّدٌ ، لَا كَسْرُ مَسْكُوكٍ ، إِلَّا لِسَبَكٍ ، وَوَجَبَ نَيْتُهُمَا وَتَفَرُّقَتُهُمَا ، يَمَوْضِعِ الْوُجُوبِ أَوْ قَرْبِهِ ، إِلَّا لَأَعْدَمَ فَأَكْثَرُهَا لَهُ بِأَجْرَةِ وَنِ الْفَيْءِ ، وَإِلَّا يَبْعَثُ وَاشْتَرِي مِثْلَهُمَا كَعَدَمِ مُسْتَحَقٍّ ، وَقَدَمِ لِيَصِلَ عِنْدَ الْحَوْلِ ، وَإِنْ قَدَمَ مَعْشَرًا أَوْ دِينَارًا أَوْ عَرْضًا قَبْلَ قَبْضِهِ ، أَوْ نَقِلَتْ لِدُونِهِمْ ، أَوْ دَفِعَتْ بِاجْتِهَادٍ لِغَيْرِ مُسْتَحَقٍّ ، وَتَعَذَّرَ رَدُّهَا إِلَّا لِلْأَمَامِ ، أَوْ طَاعَ بِدَفْعِهَا لِجَائِرٍ فِي صَرَفِهَا أَوْ بِقِيَمَةِ لَمْ تَجْزِ ، لَا إِنْ أَكْرَهَ أَوْ نَقِلَتْ لِمِثْلِهِمْ أَوْ قَدِمَتْ فِي عَيْنٍ وَمَا شَبَّهَ ، فَإِنْ طَاعَ الْمُقَدَّمُ ، فَمِنْ الْبَاقِي وَإِنْ تَلَفَ جُزْءٌ نِصَابٍ وَلَوْ يُمْكِنُ الْأَدَاءُ سَقَطَتْ كَعَزْلِهَا فَطَاعَتْ ، لَا إِنْ طَاعَ أَطْلَمًا ، وَضَمِنَ إِنْ أَخْرَجَهَا ، عَنْ الْحَوْلِ ، أَوْ أَدْخَلَ عَشْرَهُ مَقْرَظًا ، لَا مُحْصَنًا ، وَإِلَّا فَتَرَدَّدَ ، وَأُخِذَتْ مِنْ تَرْكَةِ الْمَيْتِ ، وَكُرْهًا وَإِنْ يَفْتَنَالُ [١٨ / ١] وَأَدَبَ ، وَدَفِعَتْ لِلْأَمَامِ الْعَدْلَ ، وَإِنْ عَبَأَ . وَإِنْ غَرَّ عَبْدٌ بِحُرِّيَّةٍ فَجَنَابَةٌ عَلَى الْأَرْجَمِ ، وَزَكَّى مُسَافِرٌ مَا مَعَهُ . وَمَا غَابَ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ مُخْرِجٌ وَلَا ضَرُورَةٌ .

(١) في (ن) : (السكت) .

(٢) في الأصل ، و(٢) ، و(ن) : (المدونة) وهو مقحم لا معنى له .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) .

(٤) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ١٥٠ .

(٥) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ١٥٠ .

قوله : **(وَفِي غَبِيهِ تَرَوْنَهُ)** أي : وفي إخراج غير النوع عن المصوغ تَرَدُّدٌ ، فهو كقول ابن الحاجب : فإن أخرج ورقاً عن مصوغ جائز ، وقلنا إنها ملغاة ففي اعتبار قيمتها قولان لابن الكاتب وأبي عمران ، وألف القبيلان فيها بناءً على أن الورق كالطعام في جزاء الصيد أو لا حق للمساكين في الصياغة ^(١) .

[فصل زكاة الفطر]

يَجِبُ بِالسَّنَةِ صَاعٌ أَوْ جُزْؤُهُ عَنْهُ فَضْلٌ عَنْ قُوْتِهِ وَقُوْتِ عِيَالِهِ وَإِنْ يَنْسَلِفُ ، وَهَلْ يَأُولُ لَيْلَةَ الْعِيدِ أَوْ الْفَجْرِ ، خِلَافٌ .

قوله : **(يَجِبُ بِالسَّنَةِ صَاعٌ أَوْ جُزْؤُهُ)** [الظاهر من لفظه أنه أراد بجزء الصاع ما يجب على مالك جزء من رقيق ، وقد فسر قدره] ^(٢) بقوله بعد : **(وَالْمَشْتَرِكُ وَالْمَبْعُوضُ بِقَدْرِ الْمَلِكِ)** ، ونحوه لابن عرفة حيث حدّ زكاة الفطر إذا أريد به المصدر بأنها : إعطاء مسلم فقير [لقوته] ^(٣) يوم الفطر صاعاً من غالب القوت ، أو جزءه المسمى للجزء المقصور وجوبه عليه قال : ولا يتقضى بإعطاء صاع ثانٍ ؛ لأنه زكاة كأضحية ثانية ، وإلا زيد مرة واحدة ، وحدّها ^(٤) إذا أريد بها الاسم بأنها : صاع من غالب القوت ، أو جزءه المسمى للجزء المقصور وجوبه عليه يعطى مسلماً فقيراً لقوت يوم الفطر . انتهى .

ولا يبعد هذا المحمل قوله : **(عَنْهُ)** ؛ لعطفه عليه **(وَعَنْ كُلِّ مُسْلِمٍ)** ، ولو أراد الإشارة لقول سند : من قدر على بعض الزكاة أخرجه على ظاهر المذهب . لكان الأنسب أن يقول : أو بعضه عوضاً من قوله : **(أَوْ جُزْؤُهُ)** .

(١) انظر المصدر السابق .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن٣) .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن٣) .

(٤) في (ن٣) : (أحدّها) .

مِنْ أَغْلَبِ الْقُوْتِ مِنْ مُعَشَّرٍ ، أَوْ أَقِطٍ ، غَيْرِ عَاسٍ ، إِلَّا أَنْ يَقْتَنَاتَ غَيْرُهُ ، وَعَنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يَمُونُهُ بِقَرَابَةٍ أَوْ زَوْجِيَّةٍ ، وَإِنْ لَأَبٍ وَخَادِمَهَا أَوْ رِقٍّ لَوْ مُكَاتِبًا وَآيِقًا رُجِي ، وَمَبِيعًا يَمَوَاضِعَهُ أَوْ خِبَارٍ وَمُقَدَّمًا ، إِلَّا لِحُرِّيَّةٍ فَعَلَى مَخْدَمِهِ ، وَالْمُشْتَرِكُ ، وَالْمَبْعُوضُ بِقَدْرِ الْمَلِكِ ، وَلَا شَيْءٌ عَلَى الْعَبْدِ ، وَالْمُشْتَرَى فَاسِدًا عَلَى مُشْتَرِيهِ ، وَنُدِبَ إِخْرَاجُهَا بَعْدَ الْفَجْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، وَمِنْ قُوْتِهِ الْأَحْسَنُ ، وَغَرَبَلَةُ الْقَمَمِ إِلَّا الْخَلِثَ .

قوله : (مِنْ أَغْلَبِ الْقُوْتِ) أي : من أغلب قوت البلد لا قوت المؤدي ، بدليل ما ذكر بعد من ندب إخراجها من قوته^(١) الأحسن ، وجوازها من قوته^(٢) الأدون .

وَدَفْعُهَا لِمَنْ زَالَ فَقْرُهُ ، أَوْ رَقَّ يَوْمُهُ وَلِلْأَمَامِ الْعَدْلِ ، وَعَدَمُ زِيَادَةٍ ، وَإِخْرَاجُ الْمُسَافِرِ ، وَجَازَ إِخْرَاجُ أَهْلِهِ عَنْهُ وَدَفْعُ صَاعٍ لِمَسَاكِينٍ وَأَصْعٌ لَوَاحِدٍ وَقُوْتِهِ الْأَدْنَى إِلَّا لِشُمٍّ ، وَإِخْرَاجُهُ قَبْلَهُ يَكَالِيَوْمَيْنِ ، وَهَلْ مُطْلَقًا أَوْ لِمَفْرَقٍ تَأْوِيلَانِ وَلَا تَسْقُطُ بِمُضِيِّ زَمَانِهَا وَإِنَّمَا تُدْفَعُ لِحُرٍّ مُسْلِمٍ فَقِيرٍ .

قوله : (وَعَدَمُ زِيَادَةٍ) الظاهر من اقتصاره على هذه العبارة أنه يشير لقول مالك : لا يؤديها بالمد الأكبر بل بِمُدِّهِ الْعَدْلِ^(٣) . فإن أراد خيرا^(٤) فعلى حديثه . قال القرافي : سداً لذريعة تغيير المقادير الشرعية . ولو أراد عدم زيادة المسكين على صاع واحد لقال مثلاً : وعدم زيادة مسكين ، وسيقول في الجائزات ودفع صاع لمسكين وأصع لواحد . والله تعالى أعلم .

(١) في (ن) : (قوة) .

(٢) في (ن) : (قوة) .

(٣) قال مالك رحمه الله في الموطأ : (والكفارات كلها وزكاة الفطر وزكاة العشور كل ذلك بالمد الأصغر مد النبي صلى الله

عليه وسلم ، إلا الظهار فإن الكفارة فيه بمد هشام ، وهو المد الأعظم) . انظر : موطأ مالك برقم (٦٢٨) ، كتاب الزكاة ،

باب من تجب عليه زكاة الفطر .

(٤) في (ن) : (فعلاً) .

[باب الصيام]

يَنْتَبِذُ رَمَازَانُ بِكَمَالِ شَعْبَانَ ، أَوْ بِرُؤْيَا عَدْلَيْنِ ، وَلَوْ بِصَحْوٍ بِمِصْرٍ ، فَإِنْ لَمْ يَرِ
بَعْدَ ثَلَاثِينَ صَحْوًا كُذِّبَا أَوْ مُسْتَفِيضَةً .

قوله : (فَإِنْ لَمْ يَرِ بَعْدَ ثَلَاثِينَ صَحْوًا كُذِّبَا) ليس بمرجع على شهادة الشاهدين في
الصحو والمصر فقط كما قيل ، بل هو أعم من ذلك .

وَعَمَّ ، إِنْ نَقَلَ يَهُمَا عَنْهُمَا ، لَا يُمْنَعُ إِلَّا كَأَهْلِهِ وَمَنْ لَا اعْتِنَاءَ لَهُمْ بِأَمْرِهِ .
قوله : (لَا يُمْنَعُ) يحتمل أن يريد به لا بإخبار منفرد عن رؤية نفسه ، وهذا جارٍ على
المنصوص في المذهب إلا أنه بعيد من لفظه ، ويحتمل أن يريد لا بنقل منفرد عن الشهادة أو
الاستفاضة ، وهذا هو الظاهر من لفظه ، إلا أنه جارٍ على غير المشهور ، فقد اختلف في نقل
ثبوته بخبر الواحد ، فأجازه أبو محمد ، وحكاه عن أحمد بن ميسر ، وأباه أبو عمران الفاسي
وقال : إنما قاله ابن ميسر فيمن بعث لذلك ، وليس كنقل الرجل لأهله ؛ لأنه القائم
عليهم ، وصوب ابن رشد [٢٤/ب] وابن يونس قول أبي محمد ، وأنه لا فرق بينه وبين
نقله لأهله ، ولم يحك اللخمي والباقي غيره ، هذا تحصيل ابن عرفة ، وزاد : ونقل ابن
الحاجب الخلاف في نقله لأهله لا أعرفه ^(١) .

وَعَلَى عَدْلٍ أَوْ مَرْجُوٍّ رَفَعُ رُؤْيَا .

قوله : (وَعَلَى عَدْلٍ أَوْ مَرْجُوٍّ رَفَعُ رُؤْيَا) ظاهره ولو علم المرجو جرحه نفسه ، وكذا في
"النوادر" عن أشهب ^(٢) .

وَالْمُفْتَارُ ، وَغَيْرُهُمَا ، وَإِنْ أَفْطَرُوا فَالْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ ، إِلَّا يَنْتَازِلُ فَنَأْوِيَانِ .

قوله : (وَالْمُفْتَارُ ، وَغَيْرُهُمَا) يؤهم كما قيل أن اللخمي اختار وجوب رفع غير العدل

(١) انظر : النوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ٢ / ٧ : ١٠ ، والمتقى ، للباقي : ٣ / ٧ ، والمقدمات المهمات ، لابن رشد :

١ / ١٢٠ ، وجامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ١٧٠ ، ونصه : "وفي النقل بالخبر قولان ، ويقبل النقل بالخبر إلى

الأهل ونحوهم عنهما على الأصح" .

(٢) زاد في (ن) : (فاستجاب) .

وانظر : النوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ٢ / ٦ ، ونصه : (قال أشهب : فإن علم من نفسه أنه غير عدل ، فإن كان

مستورا وقد يقبل ، فعليه أن يشهد . وإن كان مكشوفاً فأحب أن يشهد ، وما هو بالواجب عليه) . انتهى .

والمرجو، وإنما اختار قول أشهب باستحبابه. قال ابن عرفة: ونقل ابن بشير بدل استحبابه وجوبه لا أعرفه.

لَا يُمْنَجَمُ وَلَا يَفْطَرُ مُنْفَرِدٌ بِشَوَالٍ وَلَوْ أَمِنَ الظُّهُورُ، إِلَّا بِمَيْمٍ، وَفِي تَلْفِيْقٍ شَاهِدٍ أَوَّلُهُ لِآخِرِ آخِرِهِ، وَلِزُومِهِ بِحُكْمِ الْمُخَالَفِ بِشَاهِدٍ تَرَدَّدَ، وَرُؤْيِيَّتُهُ نَهَارًا لِلْقَابِلَةِ، وَإِنْ ثَبَتَ نَهَارًا أَمْسَكَ، وَإِلَّا كَفَرَ إِنْ انْتَهَكَ، وَإِنْ غَيَّمَتْ وَلَمْ يَرِ فَصَبِيحَتُهُ يَوْمَ الشُّكِّ، وَصَبِيْمَ عَادَةً وَتَطَوُّعًا، وَقِضَاءً وَكَفَّارَةً^(١)، وَلِنْذَرٍ صَادَفَ، لَا احْتِيَاظًا وَنَدِبَ إِمْسَاكُهُ لِيَتَحَقَّقَ، لَا لِنَزْكِيَةِ شَاهِدَيْنِ أَوْ زَوَالِ عُدْرِ مُبَاكِ لَهُ الْفَطْرُ مَعَ الْعِلْمِ بِرَمَضَانَ كَمُضْطَرٍ، فَلِقَادِمِ وَطءِ زَوْجَةٍ طَهَرَتْ، وَكَفَّ لِسَانَ وَتَعْجِيلِ فِطْرِ وَتَأْخِيرِ سَحُورٍ، وَصَوْمٍ يَسْفَرُ، وَإِنْ عَلِمَ دُخُولَهُ بَعْدَ الْفَجْرِ وَصَوْمٍ عَرَفَتْهُ إِنْ لَمْ يَحِجْ، وَعَشْرَ فِي الْحِجَةِ وَعَاشُورَاءَ وَتَاسُوعَاءَ، وَالْمَحْرَمِ، وَرَجَبٍ، وَشَعْبَانَ وَإِمْسَاكُ بَقِيَّةِ الْيَوْمِ لِمَنْ أَسْلَمَ وَقِضَاؤُهُ، وَتَعْجِيلُ الْقِضَاءِ، وَمُتَابَعَتُهُ كَكُلِّ صَوْمٍ لَمْ يَلْزَمْ تَتَابُعُهُ، وَبَدَأَ بِكَصُومٍ تَمَتَّعَ، إِنْ لَمْ يَضِقْ الْوَقْتُ، وَفِدْيَةُ لِهَرَمٍ أَوْ عَطَشٍ وَصَوْمٍ ثَلَاثَةَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَكَرِهَ كَوْنَهَا الْبَيْضَ كَسْتَةٍ مِنْ شَوَالٍ، وَذَوْقٍ وَلَمْ وَعَلَيْكَ ثُمَّ بِمَجْهٍ، وَمُحَاوَاةَ حَفَرِ زَمَنِهِ إِلَّا لِخَوْفِ ضَرَرٍ، وَلِنْذَرٍ [١٨ / ب] يَوْمٍ مُكَرَّرٍ، وَمُقَدِّمَةِ جَمَاعٍ كَقَبْلَةٍ، وَفِكْرٍ، إِنْ عَلِمَتْ السَّلَامَةُ، وَإِلَّا حَرَمَتْ، وَهَجَامَةُ مَرِيضٍ فَقَطْ، وَتَطَوُّعٌ قَبْلَ نَذْرِ أَوْ قِضَاءٍ، وَمَنْ لَا يُمْكِنُهُ رُؤْيِيَّةٌ وَلَا غَيْرُهَا كَأَسْبِرَ كَمَلِ الشُّهُورِ.

قوله: (لَا يُمْنَجَمُ) هو [في] ^(٢) مقابلة قوله: (يَثْبُتُ رَمَضَانُ بِكَمَالِ شَعْبَانَ... إلى آخر الثلاثة). وهو مما يؤيد الاحتمال الثاني الذي ذكرنا في قوله: (لَا يُمْنَجَمُ) فتدبره.

تكميل: قال ابن بشير: وقد ركن بعض أصحابنا البغداديين إلى أن الإنسان إذا تحقق عنده بالحساب إمكان الرؤية رجع إليها مع الغيم، وهذا باطل. قال ابن عرفة: لا أعرفه لمالك^(٣)، بل قال ابن العربي: كنت أنكر على الباجي نقله عن بعض الشافعية لتصريح أئمتهم بلغوه حتى رأيت لابن شريح، وقاله بعض التابعين^(٤).

(١) ما بين المعكوفين ساقط من أصل المختصر.

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من (ن٣).

(٣) في (ن١): (للملكي)، وفي (ن٣): (للملكي).

(٤) انظر: المنتقى، للباجي: ٩/٣، وما حكى عن بعض التابعين لعله يعني عبد الله بن الشخير فيما نقله عنه ابن رشد في المقدمات

المهملات: ١١٩/١، وانظر منذهب الشافعية في العمل بقول المنجمين في رؤية الهلال: حلية العلماء، للقلال: ١٤٨/٣.

وَإِنْ التَّبَسَّطَ وَظَنَّ شَهْرًا صَامَهُ، وَإِلَّا تَخَيَّرَ.

قوله : (وَإِلَّا تَخَيَّرَ) إنما عدل عن قول ابن الحاجب : يتحرى^(١) ؛ لأنه ناقشه في "التوضيح" بأن فرض المسألة أنه فاقد للظن فكيف يتحرى ؟ قال : وإنما مراده يتخير ، فأطلق عَلَيْهِ التحري لعدم اللبس^(٢) .

وَأَجْزَاءُ مَا بَعْدَهُ بِالْعَدَدِ.

قوله : (وَأَجْزَاءُ مَا بَعْدَهُ بِالْعَدَدِ) أي : يعتبر عدد أيام رمضان ، فلو وافق شوالاً لم يحسب يوم العيد ، ثم إن كانا كاملين أو ناقصين قضى يوماً واحداً وهو يوم العيد ، وإن كان رمضان ناقصاً وشوال كاملاً لم يقض^(٣) شيئاً ، وإن كان العكس قضى يومين ، وكذلك إن صادف ذا الحجة لم يعتد بيوم النحر ، ولا بأيام التشريق ، ثم ينظر إلى ما بقى .

لَا قَبْلَهُ ، أَوْ بَقِيَّ عَلَى شَكِّهِ .

قوله : (لَا قَبْلَهُ) أي : فلا يجزئه إن وافق ما قبل رمضان سواء كان ذلك في سنة واحدة أو في أكثر ، وذلك متفق عَلَيْهِ في السنة الواحدة ، واختلف فيما زاد عَلَيْهَا فقل هو كالسنة الواحدة في عدم الإجزاء ، وَعَلَيْهِ درج المصنف حيث أطلق ، وقيل : يقع الشهر الثاني قضاءً من رمضان الأول والثالث قضاءً [عن^(٤)] الثاني ثم كذلك . قال ابن عبد السلام : وأجراهما بعضهم عَلَى الخلاف في طلب تعيين الأيام في الصلاة ، والأقرب عدم الإجزاء قياساً عَلَى من بقي أياماً يصلي الظهر مثلاً قبل الزوال ، وقد يفرق بأن أمارات أوقات الصلاة أظهر من أمارات رمضان ، وفرض الصلاة متسع الوقت فالمخطئ مفرط .

وَفِي مُصَادَفَتِهِ تَرَدُّدٌ.

قوله : (وَفِي مُصَادَفَتِهِ تَرَدُّدٌ) أي : فإذا تبين له أنه صادف رمضان الذي قصد صومه ففي إجزائه تَرَدُّدٌ ، وذلك أن اللحمي قطع بإجزائه كأنه المذهب . وقال ابن رشد في رسم لم

(١) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ١٧١ .

(٢) انظر : التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ١١٢ / ٢ .

(٣) في (ن ٣) : (نقص) .

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن ١) .

يدرك من سماع عيسى^(١): لا يجزئيه عَلَى مذهب ابن القاسم ، ويجزئيه عَلَى مذهب أشهب وسحنون ، فاستشكله في " التوضيح " مَعَ حكايته في " البيان " و " المقدمات " الاتفاق عَلَى الإجزاء إِذَا صادف شهراً بعده . قال : وينبغي أن يكون عدم الإجزاء فيما بعده أولى^(٢) وقد ذكر في " النوادر " الإجزاء عن ابن القاسم إِذَا صادفه ، وجزم صاحب " الأشراف " به ثم قال : وفيه خلاف . انتهى فليتأمل .

وذكر ابن عرفة أنه لَمْ يَجِدْ لابن القاسم ما نقله عنه ابن رشد من عدم الإجزاء إِذَا صادفه ، ثم استبعد أن يكون أخذه من قوله في سماع عيسى يعيد كل رَمَضَانَ صامه إِذَا لَمْ يدر قبل رمضان صام أم بعده ؛ مَعَ نقله عنه أنه إن بان أنه بعده أجزأه . قال بل ذكر الشيخ أبو محمد سماع عيسى بزيادة فليعد كل ما صام حتى يوقن أنه صادفه أو صام بعده .

ونقل عياض عن ابن القاسم في " العتية " كابن رشد ، وخرجه عَلَى قول مالك من صام يوم الشكّ لرمضان فصادفه لَمْ يَجْزِهِ ، ويردُّ بأن نية تعيين مبهم [علم]^(٣) امتناع عدمه أقوى من نية محتمل لا يمتنع عدمه . انتهى .

يعني : أن رمضان في فرض المسألة مبهم علم امتناع عدمه في السنة إذ لا بد من وجوده فيها ، فنية تعيينه أقوى من نية الاحتياط لصوم يوم الشكّ ، فإنه محتمل وجوده وعدم وجوده ؛ لأنه لا يمتنع عدمه بحيث لا يكون من رمضان أصلاً وهو فرق نبيل^(٤) .

وَصَحَّتْهُ مُطْلَقاً بِنِيَّةٍ مُبَيَّنَةٍ ، وَكَفَتْ لِمَا يَجِبُ تَتَابُعُهُ لَا مَسْرُودٍ وَيَوْمٌ مُعَيَّنٌ ، وَرُويَتْ عَلَى الْاِكْتِفَاءِ فِيهِمَا ، لَا إِنْ انْقَطَعَ تَتَابُعُهُ بِكَمَرَضٍ ، أَوْ سَفَرٍ ، وَبِنَقَاءِ^(٥) ، وَوَجِبَ أَنْ طَهَّرْتَ قَبْلَ الْفَجْرِ وَإِنْ لَحِظْتَ ، وَمَعَ الْقَضَاءِ إِنْ شَكَّتَ ، وَيَعْقِلُ ، وَإِنْ جُنَّ وَلَوْ سَنِينَ كَثِيرَةً أَوْ أَغْمِيَ يَوْماً أَوْ جَلَّهْ أَوْ أَقْلَهْ وَلَمْ يَسْلَمْ أَوَّلَهُ فَالْقَضَاءُ ، لَا إِنْ سَلِمَ وَلَوْ نِصْفَهُ ، وَيَتْرَكُ جَمَاعٍ ، وَإِخْرَاجَ مَنِيٍّ ، وَمَذْيٍ ، وَقِيٍّ .

(١) في (١ ن) : (موسى) ، وانظر صحة المثبت في : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٢ / ٣٣١ ، ٣٣٢ .

(٢) انظر : التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ٢ / ١١٢ ، وما بعدها .

(٣) في (١ ن) : (على) .

(٤) انظر : النوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ٢ / ٣١ ، والبيان والتحصيل ، لابن رشد : ٢ / ٣٣١ ، ٣٣٢ .

(٥) بالأصل كلمتان غير مقروءتين .

قوله : (وَصِحَّتْهُ مُطْلَقًا نِيَّةٌ مُبَيَّنَةٌ) فهم من الإطلاق أن عاشوراء كغيره وهو

المشهور .

أَوْ مَعَ الْفَجْرِ .

قوله : (أَوْ مَعَ الْفَجْرِ) هذا قول عبد الوهاب ، خلاف رواية ابن عبد الحكم أنها لا تجزئ . قال ابن عرفة ، وصوب اللخمي الأول بما حاصله : كل ما جاز للأكل حتى الفجر لم يجب الإمساك إلا معه ، والأول حق ؛ لآية ﴿ حَتَّى يَتَبَيَّنَ ﴾ [البقرة: ١٨٧] ، [٢٥/أ] وحديث : « حتى ينادي ابن أم مكتوم » ^(١) ؛ فإنه لا ينادي حتى يطلع الفجر ، وكل ما لم يجب الإمساك إلا مقارناً للفجر لم تجب النية إلا كذلك ، لعدم فائدة تقدم النية على المنوي ، وتبعه ابن رشد ، ويرد بأن ظاهره حصر وجوب النية في المقارنة وهو خلاف الإجماع ، وبأن أول جزء من الإمساك واجب النية كسائره ، وكل ما كان كذلك لزم تقدم نيته عليه ؛ لأنها قصد إليه ، والقصد متقدم على المقصود وإلا كان غير منوي ^(٢) .

وَابْطَالُ مُتَحَلِّلٍ أَوْ غَيْرِهِ عَلَى الْمُخْتَارِ لِمَعْدَةٍ بِحَقْنَةِ يَمَائِمٍ ، أَوْ حَلْقٍ ، وَإِنْ مِنْ أَنْفٍ ، وَأُذُنٍ ، وَعَيْنٍ ، وَبُخُورٍ ، وَقِيٍّ ، وَبَلْغَمٍ إِنْ أَمَكْنَ طَرَحَهُ مُطْلَقًا .

قوله : (لِمَعْدَةٍ بِحَقْنَةِ يَمَائِمٍ) ^(٣) أَوْ حَلْقٍ ، وَإِنْ مِنْ أَنْفٍ ، وَأُذُنٍ ، وَعَيْنٍ (الظاهر أن قوله : (أَوْ حَلْقٍ) معطوف على معدة ؛ فكأنه اعتبر فيما يصل من الأسفل بالحقنة ما يليه وهو المعدة ، وفيما يصل من الأعالي ما يليها وهو الحلق ، فما جاوز ما يليه كان أخرى ، وهذا وإن [لم] ^(٤) يساعد عبارة غيره فإليها يرجع في المعنى ، ويحتمل على بُعد أن يكون معطوفاً على حقنة كأنه قال : سواء كان وصوله للمعدة بسبب حقنة أو بسبب مرور على حلق .

(١) أخرجه مالك في الموطأ برقم (١٦١) ، كتاب الصلاة ، باب قَدَرِ السُّحُورِ مِنَ النَّدَاءِ ، والبخاري برقم (٥٢٩) ، كتاب الأذان ، باب أذان الأعمى ، ومسلم برقم (٣٨٠) ، كتاب الصلاة ، باب اسْتِخْبَابِ اتِّخَاذِ مُؤَدِّيْنِ لِلْمَسْجِدِ الْوَاحِدِ .

(٢) انظر : المقدمات الممهدة ، لابن رشد : ١ / ١١٥ / ١١٦ .

(٣) في الأصل ، و(ن٢) ، و(ن٣) ، و(ن٤) : (مائع) والمثبت عن نسخة المختصر المطبوعة وعليه باقي الشروح .

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن٣) .

تنبيهات :

الأول : حكى ابن حبيب في كتاب الطبّ عن جماعة من السلف : كراهة الحقنة لغير ضرورة غالبية ؛ لأنها شعبة من عمل قوم لوط قال : ورواه^(١) مُطَرِّف عن مالك^(٢) ، وفي " المختصر " روى ابن عبد الحكم عن مالك : ليس بها بأس . قال في " التوضيح " : ظاهره خلاف ويمكن حمل الأخير على الضرورة فيتفقان^(٣) .

الثاني : لما نوع المصنّف الأعالي للمنفذ^(٤) المتسع والضيق ، ولم يفعل ذلك في الأسافل ، دلّ على أن ما يقطر في الإحليل ليس كالحقنة في الدبر كما صرح به بعد هذا ، ومثله في " المدونة " . قال ابن عرفة : ونقل ابن الحاجب القضاء فيه لا أعرفه^(٥) .

الثالث : يتناول قوله : (أو عيين) كل ما يكتحل به من أئمد أو صبر أو غيرهما كما في " المدونة " .

الرابع : قال في الذخيرة من اكتحل ليلاً لا يضره هبوط الكحل في معدته نهراً^(٦) [فإن سلم فهو خلاف ما يأتي في الاستياك بالجوزاء ليلاً ، والفرق سهل]^(٧) .

الخامس : إذا علم من عادته أن الكحل أو نحوه لا يصل إلى حلقة فلا شئ عليه قاله اللخمي .

(١) في (٣ ن) : (ورده) .

(٢) لم أقف على قول مالك رحمه الله ، وكلام المؤلف هنا هو خلاصة كلام المؤلف في " التوضيح " قلت : وأخرج ابن أبي شيبة : (عن مجاهد قال : هي طرف من عمل قوم لوط ، يعني : الحقنة) أخرجه ابن أبي شيبة برقم (٢٣٤٤٩) كتاب الطب ، في الحقنة من كرمها .

(٣) انظر : التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ١٣٥ / ٢ ، ونصه : (وظاهره معارضة القول الأول ، ويمكن تأويله على حالة الاضطراب إليها فيتفق القولان) .

(٤) في (٣ ن) : (للمنفذ) .

(٥) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ١٩٧ / ١ ، ١٩٨ ، وجامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ١٧٢ ، ونصه : (ثالثها المشهور يقضي في الحقنة) .

(٦) انظر الذخيرة ، للقرافي : ٥٠٦ / ٢ .

(٧) ما بين المعكوفتين ساقط من (٣ ن) .

السادس : قال أبو الحسن الصغير : هذا أصل في كل ما يعمل في الرأس من الحناء والدهن وغيرهما ، وفي " التهذيب " عن السليمانية : من تبخر بالدواء فوجد طعم الدخان في حلقه يقضي يوماً ، بمنزلة من اكتحل أو دهن رأسه فوجد طعم ذلك . انتهى . والقصد منه دهن الرأس . ابن الحاجب بخلاف دهن الرأس ، وقيل : إلا أن يستطعمه ^(١) .
ابن عبد السلام : خلاف في حال ^(٢) " التوضيح " : لم أر الأول ^(٣) .

وعد عياض في " قواعده " دهن الرأس من المكروهات فقال : القباب لا يجوز على المشهور أن يعمل على رأسه حناء أو غيره إذا علم بوصوله لحلقه ، ويكره على قول أبي مصعب ، وعليه مشى في " القواعد " .

السابع : قال سند : لو حك أسفل رجله بالحنظل فوجد طعمه في فيه أو قبض بيده على الثلج فوجد برده في جوفه فلا شيء عليه .

أَوْ غَالِبٍ مِنْ مَضْمُضَةٍ .

قوله : (أَوْ غَالِبٍ مِنْ مَضْمُضَةٍ) ينبغي أن يكون تقديره : أو وصول غالب ^(٤) لا إيصال غالب ؛ لأن ^(٥) الغلبة تنافي الإيصال ^(٦) دون الوصول إذ هو أعم .

أَوْ سِوَاكِ ، وَقَضَى فِي الْفَرْضِ مُطْلَقاً ، وَإِنْ يَصَبُّ فِي حَلْقِهِ نَائِماً كَمَجَامَعَةٍ نَائِمَةٍ .
قوله : (أَوْ سِوَاكِ) هذا هو الصحيح وقال ابن حبيب : من جهل أن يمج ما اجتمع في فيه من السواك الرطب فلا شيء عليه . قال الباجي : وفيه نظر ؛ لأنه يغير الريق وما كان بهذه الصفة ففي عمده القضاء والكفارة ، وفي التأول والنسيان القضاء فقط ، ويأتي الكلام على الجوز ^(٧) .

(١) انظر جامع الأهميات ، لابن الحاجب ، ص : ١٧٣ .

(٢) في (ن) : (حالة) .

(٣) انظر : التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ١٣٧ / ٢ .

(٤) في (ن) : (غائب) .

(٥) في الأصل : (لا) .

(٦) في الأصل ، و(ن) ، و(١) ، و(٢) : (الوصول) .

(٧) في (ن) ، و(٢) ، و(٤) (الجواز) وانظر : المتقى ، للباجي : ٩١ / ٣ .

وَكَاكُلِهِ شَاكًا فِي الْفَجْرِ ، أَوْ طَرَأَ الشَّكُّ ، وَمَنْ لَمْ يَنْظُرْ دَلِيلَهُ اقْتَدَى
بِالْمُسْتَدِلِّ ، وَإِلَّا اهْتَاطَ .

قوله : (وَكَاكُلِهِ شَاكًا فِي الْفَجْرِ) سكت عن الشك في الغروب لأنه أخرى .

إِلَّا الْمُعِينُ لِمَرَضٍ ، أَوْ حَيْضٍ ، أَوْ نِسْيَانٍ .

قوله : (إِلَّا الْمُعِينُ لِمَرَضٍ ، أَوْ حَيْضٍ ، أَوْ نِسْيَانٍ) اتبع في النسيان تشهير ابن الحاجب ^(١) ،

وقد وهمه ابن عرفة وشهر القضاء .

وَفِي النِّفْلِ ، يَأْعَمِدُ الْحَرَامَ وَلَوْ بِطَلَاقٍ بَتٍّ ، إِلَّا لَوْجَهُ كَوَالِدٍ ، وَشَيْئٌ وَإِنْ لَمْ
يَخْلُفَا .

قوله : (وَفِي النِّفْلِ ، يَأْعَمِدُ الْحَرَامَ وَلَوْ بِطَلَاقٍ بَتٍّ ، إِلَّا لَوْجَهُ كَوَالِدٍ ، وَشَيْئٌ وَإِنْ لَمْ

يَخْلُفَا) ظاهره أن الإغياء والاستثناء راجعان للقضاء ، وذلك لا يصح فيجب صرفهما
لتحريم تعمد الفطر في النفل ، والمعنى : أنه يحرم على المتطوع تعمد الفطر لغير عذر من
مرض ونحوه ، فيخالف من أمره بذلك ، ويحث من حلف عليه ولو كانت يمينه بطلاق
الثلاث إلا أن يكون ذلك لوجه كحنانة والديه وأمر شيخه .

فإن قلت : ولأي خلاف أشار (بلو) ؟

قلت : جاءت الرواية عن مُطَرِّفٍ فِي " النواذر " أنه يحث الحالف عليه بالله مُطْلَقًا ،
وبالطلاق والعق والمشي ، إلا أن يكون لذلك وجه واجب [٢٥/ب] كطاعة أبويه إن
عزما على فطره ولو بغير يمين ، زاد ابن رشد : إن كان رقة عليه لإدامة صومه . انتهى ،
فاختلف المتأخرون من الفاسيين في معنى قوله : (إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَذَلِكَ وَجْهٌ) فحكى عن أبي
الفضل راشد أنه قال : الوجه أن يقصد يمينه الحنانة ، كأنه رده لما ذكر بعده في الأبوين ،
ومنهم من قال : الوجه أن يكون يمينه آخر ^(٢) الثلاث فلا يحثه فلعّل المصنف أشار (بلو)
لخلاف هذا الثاني ، وعليه فقوله : (كوالد وشيئ) تمثيل على طريق التفسير للوجه ، وليس

(١) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ١٧٤ ، ونصه : (وفي الواجب المعين بعذر كمرض أو نسيان ثالثها يقضي

في النسيان ، ورابعها يقضي إن لم يكن لليوم فضيلة والمشهور لا يقضي) .

(٢) في (ن) : (آخر) .

بتشبيه لإفادة حكم في فرع آخر ، هذا أمثل ما انقذ لي في الوقت في تمشيته ، مَعَ أن كلام مُطَرَّف ينبوا عن هذا المحمل ، عَلَى أنه لا يرفع الإشكال بالكلية ، بل يبقى فيه من المناقشة أن يقال : هذا ينتج أن الإفطار لعزيمة الوالدين والشيخ ليس بحرام ؛ وإذا لم يكن حراماً فلا قضاء عَلَيْهِ عملاً بقوله : **(وَفِي النَّفْلِ بِالْعَمَدِ الْحَرَامِ)** ، وليس كذلك ، بل لابد من القضاء كما يأتي في كلام عياض . والله تعالى أعلم .

وأما إلحاق حرمة الشيخ بحرمة الوالدين فعزاه في " التوضيح " لابن غلاب^(١) ، ويشبه أن يكون منزعاً صوفياً ، كما حكى في الشَّابِّ الذي قالوا له : كل معنا . فقال : إني صائم . فقال أبو يزيد البسطامي دعوا من سقط من عين الله .

على أنه جاء عن عيسى بن مسكين ، أحد فقهاء المالكية أنه قال لصاحب له في صوم تطوع أمره بفطره : ثوابك في سرور أخيك المسلم بفطرك عنده أفضل من صومك ، ولم يأمره بقضائه . فقال عياض : قضاؤه واجب ، ولم يذكره لوضوحه . ابن عرفة : هذا خلاف ظاهر المذهب يعني إباحة الفطر قال : ونقل بعض الشيوخ عن شيوخنا عن الشيخ الصالح الفقيه أبي علي الحسن^(٢) الزَّيْدِي أنه قال لصائم متطوع حضره طعام جماعة : كل ونعلمك فائدة ، فلما أكل أخذ بأذنه وقال له : إذا عقدت مَعَ الله عهداً فلا تنقضه . ابن عرفة : لعله علم منه عزمه عَلَى الفطر تأولاً .

وَكَفَرَانِ تَعَمَّدَ بِلا تَأْوِيلٍ قَرِيبٍ وَجَهْلٍ فِيهِ رَمَازَانٌ فَقَطُّ جَمَاعاً .

قوله : **(بِلا تَأْوِيلٍ قَرِيبٍ وَجَهْلٍ)** المتأول هو : المستند إلى شبهة ، والجاهل هو : الذي لا يستند إلى شيء . قال اللخمي : اختلف في الجاهل فجعله ابن حبيب كالعامد فقال في الذي يتناول فلقة حبة : إن كان ساهياً فلا كفارة عَلَيْهِ ، وإن كان جاهلاً أو عامداً كان عَلَيْهِ القضاء والكفارة ، والمعروف من المذهب : أن الجاهل في حكم المتأول ولا كفارة عَلَيْهِ ؛ لأنه لم

(١) قال في التوضيح : (ابن غلاب : وحرمة شيخه كحرمة الوالدين ؛ لعقده على نفسه ألا يخالفه ، وأن لا يفعل شيئاً إلا بأمره فصارت طاعته فرضاً ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَأَتَوْقُوا بِالْعَهْدِ ﴾ . انتهى . انظر : التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ١٧١ / ٢ ، ١٧٢ .

(٢) في (ن ٣) : (حسين) .

يقصد انتهاك صومه ، ولو كان رجل حديث عهد بالإسلام يظن أن الصيام الإمساك عن الأكل والشرب دون الجماع لم تجب عليه كفارة إن جامع .

أَوْ رَفَعَ نِيَّةَ نَهَارًا أَوْ أَكَلًا أَوْ شَرْبًا بِغَمٍ فَقَطَّ وَإِنْ يَاسْتَبِيَاكِ بِجَوَازٍ ، أَوْ مَنِيًّا وَإِنْ بِإِدَامَةٍ فِكْرٌ إِلَّا أَنْ يُخَالَفَ عَادَتُهُ عَلَى الْمُخْتَارِ ، وَإِنْ أَمْنَى يَتَعَمَّدُ نَظْرَةً ، فَتَأْوِيلَانِ . بِإِطْعَامِ سِتِّينَ مَسْكِينًا لِكُلِّ مَدٍّ ، وَهُوَ الْأَفْضَلُ ، أَوْ صِيَامِ شَهْرَيْنِ ، أَوْ عَتَقِ رَقَبَةٍ كَالظَّهَارِ ، وَعَنْ أَمَةٍ وَطَيْئَهَا ، أَوْ زَوْجَةٍ أَكْرَهَهَا نِيَابَةً ، فَلَا يَصُومُ ، وَلَا يَعْتَقُ عَنْ أَمَةٍ .

قوله : (وَإِنْ يَاسْتَبِيَاكِ بِجَوَازٍ) تقدم عند قوله : (أَوْ غَالِبٌ مِنْ مَضْمُوعَةٍ أَوْ سَوَاكِ) ما صوّبه الباجي : أن السواك الرطب المغتر للريق في تعمد ابتلاعه القضاء والكفارة ، وفي التأويل والنسيان القضاء فقط ^(١) ، وهذا لا يختص بالجوزاء نعم هي أشد من غيرها ، حتى ذكر عن أبي محمد صالح عن بعض ثقات شيوخه أنه وقف لابن لبابة أو ^(٢) غيره على أن من استاك بالجوزاء في رمضان ليلاً وأصبح على فيه فعليه القضاء ، وإن استاك بالنهار فعليه القضاء والكفارة . انتهى .

وقد وقفت في النسخة الكبرى من نوازل ابن الحاج على ما نصّه : قال ابن عتاب : ومما لا يجوز الاستياك به سواك أهل زماننا هذا المتخذ من أصول الجوز ، فمن استاك به في ليل أو نهار فعليه القضاء . انتهى .

يعني : لا يجوز للرجال كما قال أبو عمر بن عبد البر وأنكره ابن العربي ، ومن الغريب ما كتب لي به شيخنا الفقيه الحافظ أبو عبد الله القوري أنّ شيخنا الفقيه أبا محمد عبد الله العبدوسي أفتى : أن من تسخر بالنبات المسمى بالحرشف فأصبح صبغه على فيه بمنزلة من استاك بالجوزاء ليلاً . وهذا اللفظ عند أهل اللغة بفتح الحاء المهملة والشين المعجمة ذكره الزبيدي في " لحن العامة " وغيره .

(١) قال الباجي : (قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : وَمَنْ جَهَلَ أَنْ يُمَجَّعَ مَا تَجَمَّعَ فِيهِ مِنَ السَّوَاكِ الرَّطْبِ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ ، وَلَا كَفَّارَةٌ عَلَيْهِ ، وَفِي هَذَا نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُغَيَّرُ الرَّيْقُ ، وَمَا كَانَ بِهَذِهِ الصُّفَةِ فَقِي عَمْدِهِ الْكُفَّارَةُ وَفِي التَّأْوِيلِ وَالنَّسْيَانِ الْقَضَاءُ فَقَطَّ ، وَلَوْ لَمْ يُغَيَّرْ طَعْمُهُ الرَّيْقُ لَمَا مُنِعَ مِنْهُ كَمَا لَمْ يُنَمَّعْ مِنَ الْيَاسِرِ) . انظر : المتقى ، للباجي : ٩١ / ٣ .

(٢) في (ن ٣) : (و) .

وإِنْ أَعْسَرَ كَفَّرْتَ وَرَجَعْتَ ، إِنْ لَمْ تَصُمْ بِالْأَقْلَ مِنَ الرَّقْبَةِ . وَكَيْلُ الطَّعَامِ ، وَفِي تَكْفِيرِهِ عَنْهَا إِنْ أَكْرَهَهَا عَلَى الْقُبْلَةِ حَتَّى أَنْزَلَ تَأْوِيلَانِ وَفِي تَكْفِيرِ مُكْرِهِ رَجُلٍ لِيَجَامِعَ قَوْلَانِ ، لَا إِنْ أَفْطَرَ نَاسِيًا ، أَوْ لَمْ يَغْتَسِلْ إِلَّا بَعْدَ الْفَجْرِ .

قوله : (وَرَجَعْتَ [إِنْ لَمْ تَصُمْ] ^(١) بِالْأَقْلَ مِنَ الرَّقْبَةِ . وَكَيْلُ الطَّعَامِ) كان حقه أن يزيد وثمنه كما قال عبد الحق في " [النكت] ^(٢) " [وابن محرز] ^(٣) .

أَوْ تَسَحَّرَ قُرْبَةً ، أَوْ قَدِمَ لَيْلًا ، أَوْ سَافَرَ دُونَ الْقَصْرِ ، أَوْ رَأَى شَوَالًا نَهَارًا فَظَنُّوا الْإِبَاحَةَ ، بِخِلَافِ بَعِيدِ التَّأْوِيلِ كَرَاءٍ ، وَلَمْ يَقْبَلْ .

قوله : (أَوْ [تَسَحَّرَ] ^(٤) قُرْبَةً) نصّه ^(٥) في سماع أبي زيد وسئل عن رجلٍ تسحّر في رمضان في الفجر ، فظن أن ذلك اليوم لا يجزئ عنه صيامه ، فأكل متأولاً ؟ قال : يقضي يوماً مكانه ولا كفارة عليه . قال ابن رشد : هذا بين مثل ما في " المدونة " وأغفل ابن عرفة هذا السماع ^(٦) .

أَوْ [أَفْطَرَ] ^(٧) لِحْمَى ثُمَّ حَمَّ أَوْ لِحَبِيزٍ ثُمَّ حَصَلَ ، أَوْ حِجَامَةٍ أَوْ غِيبَةِ ، وَلَزِمَ مَعَهَا الْقَضَاءُ إِنْ كَانَتْ لَهُ .

قوله : (وَلَزِمَ مَعَهَا الْقَضَاءُ إِنْ كَانَتْ لَهُ) أي : للمكفر ، احترازاً ممن كفر عن غيره من أمة وزوجة وغيرهما .

(١) في (٣ن) : (أن تصح) .

(٢) ما بين المعكوفتين زيادة من (٢ن) ، و(٣ن)

قلت : نقل نص عبد الحق المواق في التاج والإكليل ونصه : (النُّكْتُ : إِذَا وَطِئَ زَوْجَتَهُ مُكْرَهَةً فَوَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُكْفِّرَ عَنْهَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَا يُكْفِّرُ بِهِ فَكَفَّرَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ مَالِ نَفْسِهَا بِالْإِطْعَامِ رَجَعَتْ عَلَى الزَّوْجِ بِالْأَقْلَ مِنْ مَكِيلَةِ الطَّعَامِ أَوْ الثَّمَنِ الَّذِي اشْتَرَتْ بِهِ ذَلِكَ الطَّعَامَ أَوْ قِيمَةِ الْعِتْقِ) ٤٣٦ / ٢ .

(٣) ما بين المعكوفتين زيادة من (١ن) .

(٤) في الأصل : (أسحر) .

(٥) في الأصل : (نصب) .

(٦) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ٢٠٨ / ١ ، والبيان والتحصيل ، لابن رشد : ٣٥١ ، ٣٥٠ / ٢ .

(٧) ما بين المعكوفتين زيادة من المطبوعة .

وَالْقَضَاءُ فِي التَّطَوُّعِ بِمَوْجِبِهَا وَلَا قَضَاءَ فِي غَالِبِ قَبِيٍّ، وَذُبَابٍ وَغُبَارٍ طَرِيقٍ، أَوْ دَقِيقٍ، أَوْ كَيْلٍ، أَوْ جَبَسٍ لَصَانِعِهِ، وَحُقْنَةٍ فِي إِحْلِيلٍ أَوْ دَهْنٍ جَائِقَةٍ، وَمَنِيٍّ مُسْتَنَكِمٍ أَوْ مَذْيٍّ وَنَزَعٍ مَأْكُولٍ أَوْ مَشْرُوبٍ أَوْ فَرْجٍ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَجَازِ سَوَاكٍ كُلِّ النَّهَارِ، وَمَضْمُضَةٍ لِعَطَشٍ، [١٩ / أ] وَإِصْبَاحٍ بِجَنَابَةٍ، وَصَوْمٍ دَهْرٍ وَجُمُعَةٍ فَقَطْ وَفِطْرٍ يَسْفَرٍ قَصْرٍ شَرَعَ فِيهِ قَبْلَ الْفَجْرِ وَلَمْ يَنْوِهِ فِيهِ، وَإِلَّا قَضَى وَلَوْ تَطَوُّعًا.

[قوله: (وَنَزَعٍ مَأْكُولٍ) ظاهره بظاهر كلام غيره أنه لا يحتاج إلى مضمضة، ورأيت في النسخة الكبرى من نوازل ابن الحاج أنه يلقي ما في فيه ويتمضمض، وظاهر سياقه أنه لابن القاسم، [٢٦ / أ] وفي نوازل البرزلي: من نام قبل أن يتمضمض حتى طلع الفجر وقد بيّت الصيام فلا شيء عليه^(١).

وَلَا كَفَّارَةَ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ يَسْفَرُ كَفِطْرِهِ بَعْدَ دُخُولِهِ، وَيَمْرَضُ خَافَ زِيَادَتَهُ، أَوْ تَمَادِيَهُ، وَوَجِبَ أَنْ خَافَ هَلَاكًا، أَوْ شَدِيدَ أَذًى كَحَامِلٍ، وَمَرَضٍ لَمْ يُمْكِنَ اسْتِنْجَارُ أَوْ غَيْرُهُ خَافَتَا عَلَى وَلَدَيْهِمَا، وَالْأُجْرَةُ فِي مَالِ الْوَلَدِ، ثُمَّ هَلْ مَالُ الْآبِ، أَوْ مَالُهَا؟ تَأْوِيلَانِ، وَالْقَضَاءُ بِالْعَدَدِ، يَزَمَنُ أُبَيْمَ صَوْمُهُ غَيْرَ رَمَضَانَ وَإِتِمَامُهُ إِنْ ذَكَرَ قَضَاءَهُ.

قوله: (وَلَا كَفَّارَةَ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ يَسْفَرُ كَفِطْرِهِ بَعْدَ دُخُولِهِ) كأنه شبه الأضعف الذي يخالف فيه أشهب بالأقوى الذي يوافق عليه، واستوفى مع ذلك ذكر الفرعين المنصوصين؛ فلهذا لم يستغن عن ذكر الأخرى^(٢).

وَفِي وَجُوبِ قَضَاءِ الْقَضَاءِ خِلَافٌ، وَأَدَبُ الْمُفْطَرِّ عَمْدًا إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ تَائِبًا، وَإِطْعَامُ مَدَّةٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِمُفْطَرِّ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ لِمِثْلِهِ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ لِمُسْكِينٍ.

قوله: (وَفِي وَجُوبِ قَضَاءِ الْقَضَاءِ خِلَافٌ) قال في "التوضيح": القولان جاريان في الفرض والنفل نقلهما عبد الحق في "التهذيب" وابن يونس^(٣) ونحوه لابن عرفة، خلافاً [لابن عبد السلام في]^(٤) تخصيصه الخلاف بقضاء التطوع على ظاهر

(١) هذه المسألة في (٢) و(٤) تأتي قبل المسألة السابقة، وكلام المؤلف هنا ككلام المواق، إلا أن ما عند المواق (نوازل ابن الحاجب) وشبهه أن يكون تصحيحاً من الناسخ، فليس لابن الحاجب نوازل فقهية مدونة.

(٢) كلام المؤلف هنا هو خلاصة ما عند المواق ٢، انظر: التاج والإكلیل: / ٤٤٥.

(٣) انظر: التوضيح، لخليل بن إسحاق: ١٧٤ / ٢.

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من (٢)، و(٣).

كلام ابن الحاجب ^(١) ، وأنه لا يقضي في [قضاء] ^(٢) رمضان إلا يوماً واحداً ، ثم صوّب ابن عبد السلام عدم التعدد لما يلزم على طرد التعدد لو أفطر ^(٣) في قضاء أحد اليومين أن يقضي أيضاً يومين ، وفي اليوم الثاني كذلك ، ويتضاعف هذا بما لا يقوله هذا القائل ؛ فردّه ابن عرفة بقول ابن رشد في سماع يحيى : ثم إن أفطر بعد ذلك متعمداً في قضاء القضاء كان عليه صيام ثلاثة أيام ، اليوم الذي كان ترتب في ذمته بالفطر في رمضان ، أو بالفطر متعمداً في التطوع ، ويوم لفطره في القضاء متعمداً ، ويوم لفطره في قضاء القضاء متعمداً ^(٤) .

قال ابن عرفة : فهذا يؤذن بتكرره مُطلقاً ولا نصّ بخلافه ، ونفي ابن عبد السلام له لا أعرفه . ووجدت على طرته بخط شيخنا الفقيه الحافظ أبي عبد الله القوري في " تهذيب الطالب " ما يؤذن بعدم التعدد .

وَلَا يُعْتَدُّ بِالزَّائِدِ إِنْ أُمِّكَنْ قَضَاؤُهُ بِشَعْبَانٍ لَا إِنْ اتَّصَلَ مَرَضُهُ مَعَ الْقَضَاءِ أَوْ بَعْدَهُ ، وَمَنْذُورُهُ ، وَالْأَكْثَرُ إِنْ احْتَمَلَهُ لَفْظُهُ ^(٥) يَلَا بَيْتَهُ كَشَهْرٍ ، فَثَلَاثِينَ ، إِنْ لَمْ يَبْدَأْ بِالْهَلَالِ ، وَابْتِدَاءُ سَنَةٍ .

قوله : (لَا إِنْ اتَّصَلَ مَرَضُهُ) هذا أخرى من مفهوم الشرط قبله ، ثم لو قال عنده لكان أولى ؛ لأنه أعمّ ، ولما حصل ابن عرفة الخلاف في المسألة قال : ففي كون القضاء على الفور أو التراخي لبقاء قدره قبل تاليه بشرط السلامة أو مُطلقاً ، الثلاثة ، وأخذ ابن رشد من قولهما في الموت ^(٦) الأول أظهر من أخذ اللخمي منه الثلاث ^(٧) إذ لا يلزم من عدم الفدية عدم الفور ففي قول ابن الحاجب لا يجب [علي] ^(٨) الفور اتفاقاً ^(٩) ، نظر . انتهى .

(١) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ص : ١٧٤ .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن ٤) .

(٣) في (ن ٣) : (أفرض) .

(٤) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٢ / ٣٤٠ ، ٣٤١ .

(٥) في المطبوعة : (بلفظه) .

(٦) في (ن ٣) : (المدونة) .

(٧) في (ن ١) ، و (ن ٢) ، و (ن ٤) : (الثالث) .

(٨) زيادة من (ن ١) ، و (ن ٣) .

(٩) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ١٧٤ .

وأما ابن عبد السلام فقال : هو كما قال متفق عليه ؛ وإنما الخلاف في الباب على الخلاف فيمن أخر أداء الواجب الموسع فمات في آخر الوقت هل يموت أثماً أم لا ؟ .

وَقَضَى مَا لَا يَصِحُّ صَوْمُهُ فِي سَنَةٍ ، إِلَّا أَنْ يُسَمِّيَهَا ، أَوْ يَقُولَ هَذِهِ وَ^(١) بَنُويَ بَاقِيَهَا ، فَهُوَ .

قوله : (إِلَّا أَنْ يُسَمِّيَهَا ، أَوْ يَقُولَ هَذِهِ وَبَنُويَ بَاقِيَهَا ، فَهُوَ) أي فالباقي هو الواجب عليه ، فالضمير يعود على الباقي ، ويجب أن يعطف بنوي بالواو لا بأو كما في النسخ التي وقفنا عليها^(٢) ، فما اشتمل كلامه إلا على مسألتين ، ومما يوضح ذلك اقتصاره في " التوضيح " عليهما ناقلاً قول اللخمي : فإن قال : لله علي أن أصوم هذه السنة فإن سماها كسنة سبعين - صام ما بقي منها قل أو كثر ولا قضاء عليه عن الماضي ، وإن قال : هذه السنة ولم يرد استئناف السنة من الآن فالقياس أن لا شيء عليه إلا صيام ما بقي منها ، كالأول .

وقال مالك في " العتبية " فيمن حلف وهو في نصف سنة إن فعل كذا وكذا فعليه صوم هذه السنة إن نوى باقيها فذلك له ، وإن لم ينو شيئاً استأنف من يوم حلف اثنا عشر شهراً ، وفي هذا نظر ؛ لأن قوله : هذه السنة يقتضي التعريف ، وهو بمنزلة من قال : لله علي أن أصلي هذا اليوم ، فليس عليه إلا صلاة ما بقي منه .^(٣) انتهى .

وفي رسم بع من سماع عيسى قال ابن القاسم : من قال لله علي صيام هذه السنة وهو في سنة ست وثمانين ، وقد مضى نصفها فعليه صيام اثني عشر شهراً . قال ابن رشد : إلا أن يكون أراد ما بقي من السنة فتكون له نيته قال ذلك مالك في سماع أشهب من كتاب الطلاق^(٤) ، فمضى المصنف على الرواية دون قياس اللخمي ، وقال ابن عرفة في قياس اللخمي : يرد بأن ابتداء السنة متأت ، فحملها على بعضها مجاز مع يسر الحقيقة ، وابتداء اليوم من حين الإشارة ممتنع ، فيحمل على بعضه مجازاً^(٥) .

(١) في أصل المختصر ، والمطبوعة : (أو) .

(٢) قال المواق : (صَوَائِهِ : أَوْ يَقُولُ هَذِهِ وَبَنُويَ بَاقِيَهَا) انظر : التاج والإكليل : ٤٥٢ / ٢

(٣) انظر : التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ٢٣٩ / ٢ .

(٤) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٣٣٠ / ٢ .

(٥) انظر ما عند المواق في شرح المسألة : ٤٥٢ / ٢

وَلَا يَلْزَمُ الْقَضَاءُ ، بِخِلَافِ فِطْرِهِ لِسَفَرٍ ، وَصَبِيحَةِ الْقُدُومِ فِي يَوْمِ قُدُومِهِ .

قوله : (وَلَا يَلْزَمُ الْقَضَاءُ) أي : قضاء ما لا يصح صومه لذلك ، فالألف واللام للعهد .

فإن قلت : هلا حملته على ما هو أعم من هذا ، فأدرجت فيه قضاء أيام المرض

والحيض ؟

قلت : قوله فيما تقدّم : (إِلَّا الْمُعَيَّنَ لِمَرَضٍ أَوْ حَيْضٍ أَوْ نِسْيَانٍ^(١)) يغني عن إعادته هنا ،

وإن كان قوله بعد هذا (بِخِلَافِ فِطْرِهِ لِسَفَرٍ) يناسبه ، والأمر قريب .

إِنْ قَدِمَ لَيْلَةً غَيْرَ عِيدٍ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَصِيَامُ الْجُمُعَةِ إِنْ نَسِيَ الْيَوْمَ عَلَى الْمُخْتَارِ ، وَرَأَيْمُ النَّحْرِ لِنَازِلِهِ ، وَإِنْ تَعَيَّنَا لَا بِسَاقِيهِ ، إِلَّا لِمَتَمَتَّعَ لَا تَتَابَعُ سَنَةً أَوْ شَهْرًا أَوْ أَيَّامًا .

قوله : (إِنْ قَدِمَ لَيْلَةً غَيْرَ عِيدٍ) لو أدخل الكاف على عيد لكان^(٢) أعم .

وَإِنْ نَوَى يَوْمَ مَرَمَظَانٍ فِي سَفَرِهِ غَيْرَهُ ، أَوْ قَضَاءَ الْخَارِجِ أَوْ نَوَاهُ ، وَنَذْرًا لَمْ يَجُزْ^(٣) عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَلَيْسَ لِمَرْأَةٍ بِحُتَّاجٍ لَهَا زَوْجٌ تَطَوُّعٌ وَلَا إِذْنٌ .

قوله : (وَإِنْ نَوَى يَوْمَ مَرَمَظَانٍ فِي سَفَرِهِ غَيْرَهُ ، أَوْ قَضَاءَ الْخَارِجِ أَوْ نَوَاهُ ، وَنَذْرًا لَمْ يَجُزْ^(٤))

عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا) خصّ السفر لأن الحضر أخرى ، وعبر بقوله : (غَيْرَهُ) ؛ ليندرج النذر

والكفارة والتطوع ، فاشتمل كلامه بالنص ، ومفهوم الموافقة على عشر [٢٦/ب] صور ،

خمس في السفر : النذر والكفارة والتطوع وقضاء الخارج والتشريك ومثلها في الحضر ، هذا

ظاهر لفظه وعهدة نصوصها عليه وجلّها تضمنه "توضيحه"^(٥) في فصل القضاء وفصل

المبيحات .

(١) في (ن) : (نفاس) وهو مخالف لنص المختصر الذي أحال عليه المؤلف .

(٢) في (ن) : (أولى بلو) .

(٣) في أصل المختصر ، والمطبوعة : (يجزئه) .

(٤) في (ن) : (يجزه) .

(٥) انظر : التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ١٨٨/٢ ، وما بعدها .

فإن قلت : لم ترك مذهب " المدونة " في قضاء الخارج إذ قال فيها : " عَلَيْهِ قضاء الآخر " ^(١) فروي بكسر الخاء وفتحها؟

قلت : لقول ابن رشد : عدم الإجزاء عنهما هو الصواب عند أهل النظر ، وصححه ابن عبد السلام وغيره .

فرع :

إذا بنينا على هذا القول فقال ابن المواز : يكفر عن الأول مدًا لكل يوم ويكفر عن الثاني كفارة العمد في كل يوم . أبو محمد : يريد إلا أن يعذر بجهل أو تأويل . وقال أشهب : لا كفارة عليه ؛ لأنه صامه ولم يفطره . أبو محمد : وهو الصواب .

(١) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ٢٢٢ / ١ ، ونص تهذيب المدونة ، للبراذعي : (و من صام رمضان قضاء لرمضان قبله أجزاءه وعليه قضاء الآخر) انظر : للبراذعي : ٣٧٢ / ١ .

[باب الاعتكاف]

الاعتكافُ نافلةٌ ، وصحَّته لمسلمٍ مميِّزٍ بمطلقِ صومٍ ، ولو نذرًا ومسجدٍ .

قوله : (ومسجد) معطوف على صوم لا على مطلق ؛ ولذا لم يعد الباء أي : وصحته بمطلق مسجد ، جامعاً كان أو غير جامع ، بدليل الاستثناء بعده .

إلا لمن فرضه الجمعة ، وتجبُ به ، فالجامعُ مما تصحُّ فيه الجمعةُ وإلا خرجَ .

قوله : (إلا لمن فرضه الجمعة ، وتجبُ به) أي : وهي تجب في زمان الاعتكاف ، فالباء ظرفية ومجرورها للاعتكاف بحذف المضاف ، والجملة حالية ذات واو ينوي بعدها المبتدأ كأنه قال : والحالة هذه .

وبطلَ كمرض أبويه ، لا جنازتهما معاً .

قوله : (كمرض أبويه ، لا جنازتهما معاً) في سماع ابن القاسم : يخرج لمرض [أحد]^(١) أبويه ، وفي "الموطأ" : لا يخرج لجنازتهما . وقرق الباجي بأنها إذا كانا حين لزمه طلب مرضاتهما واجتتاب سخطهما فيجمع بين الأمرين بر أبويه بالخروج إليهما والإتيان باعتكافه بأن يتدأه ، ولا يلزم على ذلك ترك حضور جنازتهما ؛ إذ لا يعرفان حضوره فيرضيهما ذلك ، ولا [يعلمان]^(٢) بتخلفه فيسخطهما ، فاعترض بأن ذلك من حقوقهما ، وألزم عليه الخروج إذا مات أحدهما ، فإن عدم خروجه له يسخط الآخر . كذا في "التوضيح"^(٣) .

وغايته أنه إلزام لا نصّ فالتزم هنا ذلك فقال : " لا جنازتهما معاً " ولم يقل ذلك في مرضيهما إذ لا فرق بين مرضيهما معاً ومرض أحدهما ، ولم يعرج ابن عرفة على الإلزام فضلاً عن الالتزام^(٤) .

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن٣) .

(٢) في (ن٣) : (يعلمون) .

(٣) انظر : التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ٢ / ٢٧٤ .

(٤) انظر : الموطأ برقم (٨٨٨) ، كتاب الصيام ، باب الاعتكاف ، والمتقى ، للباجي : ٣ / ١١٠ ، واليان والتحصيل ، لابن

رشد : ٢ / ٣٢١ ، ٣٢٢ .

كَشَهِادَةٍ^(١) وَإِنْ وَجِبَتْ ، وَلْتَوَدَّ بِالْمَسْجِدِ ، أَوْ تَنْقُلَ عَنْهُ ، وَكَرَدَتْ ، وَكَمُطِّلُ صَوْمَةٍ وَكُسُكْرِهِ لَيْلًا ، وَفِي الْحَاقِّ الْكَبَائِرُ بِهِ تَأْوِيلَانِ وَبِعَدَمِ وَطْءٍ ، وَقَبْلَةَ شَهْوَةٍ ، وَلَمَسٍ ، وَمُبَاشَرَةٍ وَإِنْ لِحَائِضٍ أَوْ نَائِمَةٍ^(٢) ، وَإِنْ أَذِنَ لِعَبْدٍ أَوْ أَمْرَأَةٍ فِي نَذْرِ فَلَا مَنْعَ كَغَيْرِهِ ، إِنْ دَخَلَ وَأَتَمَّتْ مَا سَبَقَ مِنْهُ ، أَوْ عِدَّةٍ .

قوله : (كَشَهِادَةٍ) كذا هو بإسقاط الواو راجع للمنفى^(٣) في قوله : (لا جناحتهما) أي : لا يخرج لجنازتهما كما لا يخرج للشهادة ، يدلّ عليه : ولتؤد بالمسجد .

إِلَّا أَنْ تُحْرِمَ ، وَإِنْ بَعْدَتْ مَوْتَهُ فَيَنْفُذُ ، وَيَبْطُلُ^(٤) ، وَإِنْ مَنَعَ عَبْدَهُ نَذْرًا ، فَعَلَيْهِ إِنْ عَتَقَ وَلَا يَمْنَعُ مُكَاتِبٌ يَسِيرُهُ ، وَلَوْ مَنَعَ يَوْمًا إِنْ نَذَرَ لَيْلَةً ، لَا بَعْضُ يَوْمٍ وَتَتَابَعُهُ فِي مُطْلَقِهِ .

قوله : (إِلَّا أَنْ تُحْرِمَ) وَإِنْ بَعْدَتْ مَوْتَهُ فَيَنْفُذُ ، وَيَبْطُلُ (الفاعل (يتحرم) ضمير يعود عَلَى المعتدة المدلول عَلَيْهَا بقوله : (لو عدة) وإنما غيّاها بعبدة الموت ؛ لأنها أشد من علة الطلاق لما يلزم فِيهَا من الإحداد ، [و الفاعل ينفذ يعود عَلَى الإجماع]^(٥) ، والفاعل بـ(يَبْطُلُ) يعود عَلَى لفظ ما من قوله : (وَأَتَمَّتْ مَا سَبَقَ مِنْهُ أَوْ عِدَّة) و(ما) واقعة عَلَى العدة ؛ لأنها السابقة فِي هذه الصورة فظاهره أن العدة تبطل برمتها ، وليس هذا بمراد ؛ وإنما يبطل منها مبيتها فِي بيتها ، فالكلام بحذف مضاف . أي : يبطل مبيت ما سبق وهو العدة - هذا عَلَى النسخ التي فِيهَا يبطل بالياء المثناة من أسفل .

وَفِي بعض النسخ تبطل بالمثناة من فوق ، فالضمير للعدة وهو أَيْضًا بحذف مضاف أي : ويبطل مبيت العدة ، وسبك كلامه : إِلَّا أَنْ تُحْرِمَ المعتدة وَإِنْ كَانَتْ فِي علة موت فينفذ إحرامها بعد وقوعه ، وَإِنْ كَانَتْ عاصية فِي إنشائه بعد العدة فتخرج فيه ويبطل مبيت عدتها ، فهو مطابق لقوله فِي باب : العدة : (أَوْ أَهْرَمَتْ وَهَضَتْ) ، وهذا معنى ما لأبي عمران

(١) فِي أصل المختصر ، والمطبوعة : (وكشهادة) .

(٢) فِي المطبوعة : (ناسية) .

(٣) فِي (ن ٣) : (للمنفى) .

(٤) فِي النسخة المطبوعة : (تبطل) .

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن ٣) .

الفاسي ، وقد اعتمده أبو الحسن الصغير فقال في قوله في كتاب العدة وطلاق السنة : (وأما إذا أحرمت فلتنفذ قربت أم بعدت) : ظاهره وجبت^(١) العدة قبل الإحرام أو بعد ما أحرمت .

والجواب فيهما واحد ، إلا أنها إن أحرمت وهي معتدة تكون عاصية ، قاله أبو عمران قال : وتعتد بقية عدتها بعد الرجوع إن بقي منها شيء ، وأما للمعتكفة تحريم بالحج فيلزمها^(٢) ما أحرمت له من الحج ؛ ولكن لا تخرج إلى^(٣) الحج حتى ينقضي اعتكافها .

قال أبو عمران : والفرق بين المعتدة والمعتكفة : أن المعتدة لا تبطل بالحج عدتها كلها ، ولا تخل بجميع شروطها ، [٢٧ / أ] وإنما تخل بوجه منها وهو المقام في الموضع الذي تعتد به فقط ، والمعتكفة يخل الحج بجميع شروط^(٤) اعتكافها ، إذ لا يصح الاعتكاف إلا في المساجد ، فإذا خرجت إلى الحج زال عنها حكم الاعتكاف وهي في الحج تبتدى عدتها ، ولا يخل حجها بعدتها كما خلل حج المعتكفة باعتكافها ؛ لما وصفناه . انتهى .

فإن قلت : لم يعرج هنا على أن المعتكفة إذا أنشأت الإحرام بعد الاعتكاف تتم اعتكافها .

قلت : إذا كان معنى كلامه : إلا [أن]^(٥) تحرم المعتدة فمفهوم الصفة أن المعتكفة إذا أحدثت الإحرام بخلاف ذلك .

فإن قلت : ظاهر ما اعتمده أبو الحسن الصغير من قول أبي عمران أنه مخالف لقول ابن رشد في رسم مرض من سماع ابن القاسم إذا سبق الطلاق أو الموت [الاعتكاف أو الإحرام لم يصح لها أن تحرم ولا أن تعتكف حتى تنقضي العدة لأنها قد لزمها فليس لها أن تنقضها^(٦) .

(١) في (١ ن) : (وحيث) .

(٢) في (٣ ن) : (قيل منها) وهو تصحيف للمثبت .

(٣) في (١ ن) : (لأن) .

(٤) في (١ ن) ، و (٣ ن) : (شروطه) .

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل .

(٦) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٢ / ٣٢٤ ، وله بدل (أو) (و) .

قلت : إنما قال لم يصح لها أن تحرم ، أي تبدئ الإحرام^(١) ، ولم يتكلم على ما إذا خالفت ، ووقع منها الإحرام ، وهو الذي زاده أبو عمران ، وإلى هذا يرجع قوله في " التوضيح " ويحمل قوله في البيان : لا يصح . على معنى : لا يجوز . والله تعالى أعلم .

وَمَنْوِيَّةٌ حِينَ دُخُولِهِ كَمَطْلَقِ الْجَوَارِ ، لَا النَّهَارِ فَقَطْ فَيَا لَلْفُظِ وَلَا يَلْزَمُ فِيهِ حِينَئِذٍ صَوْمٌ ، وَفِي يَوْمٍ دُخُولِهِ تَأْوِيلَانِ ، وَإِتْيَانُ سَاحِلٍ لِنَازِرٍ صَوْمٌ بِهِ مُطْلَقًا ، وَالْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ فَقَطْ لِنَازِرٍ عَكُوفٍ بِهَا وَإِلَّا فَيَمَوْضِعِهِ وَكُرْهَ أَكْلِهِ خَارِجٌ [١٩ / ب] الْمَسْجِدِ وَاعْتِكَافُهُ غَيْرُ مَكْفِيٍّ ، وَدُخُولُهُ مَنْزِلَهُ وَإِنْ لَغَائِطٍ ، وَاشْتِغَالُهُ بِعِلْمٍ وَكِتَابَتِهِ وَإِنْ مُصَفًّى إِنْ كَثُرَ ، وَفِعْلٌ غَيْرُ ذِكْرِ صَلَاةٍ وَتِلَاوَةِ كَعِبَادَةٍ وَجَنَازَةٍ ، وَلَوْ لَاصَقَتْ .

قوله : (وَمَنْوِيَّةٌ حِينَ دُخُولِهِ كَمَطْلَقِ الْجَوَارِ ، لَا النَّهَارِ فَقَطْ [فَيَا لَلْفُظِ]^(٢) ، وَلَا يَلْزَمُ فِيهِ [حِينَئِذٍ] صَوْمٌ)^(٣) [أي : ولزمه الاعتكاف المنوي الذي ليس بمنذور وقت دخوله فيه ، كما يلزمه مطلق الجوار بالدخول أيضاً بخلاف الجوار المقيد بالنهار فقط ، فإنه لا يلزم إلا باللفظ ، ولا يلزم [حيثئذ] فيه صوم ، قال في " المدونة " : والذي يجب به الاعتكاف أن يدخل معتكفه وينوي أياماً ، فما نوى من ذلك لزمه ، وإن نذر أياماً يعتكفها لزمته ، والجوار كالاكتكاف إلا من جاور نهاراً بمكة ، وانقلب ليلاً إلى أهله فلا يصوم فيه ، ولا يلزمه بدخوله ، ونيته إلا [أن]^(٤) ينذره بلفظه^(٥) .

عياض : الجوار بالكسر والضم ، من المجاورة . ابن يونس : وإنما كان يلزمه ما نوى من الاعتكاف بالدخول فيه بخلاف من نوى صوماً متتابعاً فلا يلزمه بالدخول فيه إلا اليوم الأول منه ؛ لأن الاعتكاف ليله ونهاره سواء ، فهو كالיום الواحد وصوم الأيام المتتابعة

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن٣) .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل ، و(٤) .

(٤) ما بين المعكوفتين زيادة من : (ن٣) .

(٥) ما بين المعكوفتين زيادة من (ن١) ، و(ن٢) ، و(ن٣) .

(٦) النص أعلاه لتهذيب المدونة ، للبراذعي : ٣٨٤ / ١ ، وانظر : المدونة ، لابن القاسم : ٢٣٢ / ١ .

يتخللها الليل ، فصار فاصلاً بين ذلك ، وإنما يشبه الصوم جوار مكة الذي يتقلب فيه في الليل إلى منزله ؛ لكون الليل فاصلاً .

وَصُعودُهُ لِأَذَانِ يَمَنَارٍ أَوْ سَطَمٍ .

قوله : (وَصُعودُهُ لِأَذَانِ يَمَنَارٍ أَوْ سَطَمٍ) ظاهره جواز إذان المعتكف بلا صعود ، ومثله استقراء عياض من " المدونة " والمصنف من كلام ابن الحاجب ، وقال ابن عرفة في إذانه [في المسجد] ^(١) طريقان :

الأول للحمي : أنه جائز . الثانية لعياض : إن كان يرصد الأوقات أو يؤذن بغير معتكفه من رحاب المسجد فيخرج إلى بابه كره وإلا فظاهر " المدونة " جوازه وكرهه في " العتبية " ، وقال فضل بن مسلمة : اختلف قول مالك فيه . عياض : وهذا يشعر ^(٢) بالخلاف في مجرد الإذان . وقال للحمي : لا بأس أن يقيم في مكانه ، ويختلف في سعيه وتماديه بالإقامة إلى موضع الإمام فكره ذلك في " المدونة " ، ويجوز على أحد قولي في " المدونة " في إباحة صعود المنار ، ثم قال : في سعيه في الإقامة : واسع ؛ لأن له أن يطلب فضيلة الصف الأول فلا يضره أن يكون حيثن في إقامة ^(٣) .

وَتَرْتَبُهُ لِلْإِمَامَةِ . وَإِخْرَاجُهُ لِمَكُومَةٍ إِنْ لَمْ يَلِدْ بِهِ ، وَجَازَ إِقْرَاءُ قُرْآنٍ ، وَسَلَامُهُ عَلَى مَنْ بِقَرْيَةٍ وَتَطْيِيبُهُ ، وَأَنْ يَنْكَبَ وَيَنْكَبَ بِمَجْلِسِهِ ، وَأَخْذُهُ إِذَا خَرَجَ لِكَغْسَلِ جُمُعَةٍ ظُفْرًا ، أَوْ شَارِبًا ، وَانْتِظَارُ غَسَلِ ثَوْبِهِ أَوْ تَجْفِيفِهِ ، وَنُدْبُ إِعْدَادِ ثَوْبٍ ، وَمَكْنَتُهُ لَيْلَةَ الْعِيدِ ، وَدُخُولُهُ قَبْلَ الْغُرُوبِ . وَصَمَّ إِنْ دَخَلَ قَبْلَ الْفَجْرِ ، وَاعْتِكَافُ عَشْرَةٍ ، وَبَآخِرِ الْمَسْجِدِ وَبِرَمَضانَ ، وَبِالْعَشْرِ الْآخِرِ لِلَّيْلَةِ الْقَدْرِ الْغَالِبَةِ بِهِ ، وَفِي كَوْنِهَا بِالْعَامِ أَوْ بِرَمَضانَ خِلَافًا ، وَانْتَقَلَتْ .

قوله : (وَتَرْتَبُهُ لِلْإِمَامَةِ) مفهومه أن الإمامة بلا ترتب لا تكره ، والذي في " الرسالة " : ولا بأس أن يكون إمام المسجد ^(٤) . ظاهره مطلقاً ومثله للحمي ، وزاد : اقتداءً بالنبي ﷺ أنه

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) وفي (ن) : (بالمسجد) .

(٢) في (ن) : (أشعر) .

(٣) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ١ / ٢٣٠ ، وجامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ١٨٠ .

(٤) انظر الرسالة ، لابن أبي زيد ، ص : ٦٤ .

لم يستخلف في حين اعتكافه . وفي " التنبهات " عن مُطَرَّف : له أن يؤم ، وعن ابن وضاح عن سحنون : لا يجوز [أن يؤم]^(١) في فرض لا نفل . ثم قال : إن كان لا يمشي مع المؤذنين فلا بأس . وفي " الإكمال " : منع سحنون في أحد قوليه إمامته في فرض أو نفل ، والكافة على خلافه .

وَالْمُرَادُ بِكَسَابِعَةٍ مَا بَقِيَ .

قوله : (وَالْمُرَادُ بِكَسَابِعَةٍ مَا بَقِيَ) في هذا ثلاث طرق ؛

الطريقة الأولى لابن عطية : قال : هي مستديرة في أوتار العشر الأواخر من رمضان ، هذا هو الصحيح المعمول^(٢) عليه ، وهي في الأوتار بحسب الكمال^(٣) والنقصان في الشهر ، فينبغي لمرتقبها [أن يرتقبها]^(٤) من ليلة عشرين في كل ليلة إلى آخر الشهر ؛ لأن الأوتار مع كمال الشهر ليست [٢٧/ب] الأوتار مع نقصانه ، وقال رسول الله ﷺ « [الثلاثة]^(٥) تبقى لخامسة تبقى لسابعة تبقى » وقال : « التمسوها في الثالثة والخامسة والسابعة والتاسعة »^(٦) .

قال مالك : يريد بالتاسعة ليلة إحدى وعشرين . قال ابن حبيب : يريد مالك إذا كان الشهر ناقصاً . فظاهر هذا أنه ~~الليلة~~ احتاط في كمال الشهر ونقصانه ، وهذا لا^(٧) تتحصل معه الليلة إلا بعمارة العشر^(٨) كله .

الطريقة الثانية لابن رشد : في " المقدمات " قال : اختلف في قول النبي ﷺ : «فالتمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة» قيل : إنها معدودة من أول العشر ، وأن المراد

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن٢) .

(٢) في (ن٣) ، و(ن٤) : (المعول) .

(٣) في (ن٣) : (الإكمال) .

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن٣) .

(٥) في (ن١) ، و(ن٢) ، و(ن٣) : (ثلاثة) .

(٦) لم أقف على نص هذا الحديث ، والذي في البخاري وغيره أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قَالَ « التَّمَسُّوْهَا فِي الْعَشْرِ

الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي تَاسِعَةٍ تَبْقَى ، فِي سَابِعَةٍ تَبْقَى ، فِي خَامِسَةٍ تَبْقَى » . أخرجه البخاري برقم (١٩١٧) ،

كتاب الصيام ، باب تَحَرَّى لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْوَيْلِ مِنَ الْعَشْرِ الْوَاخِرِ .

(٧) في (ن١) ، و(ن٣) : (إلا) .

(٨) في الأصل : (العشرين) .

بذلك في الخامسة والسابعة والتاسعة ؛ لأن الواو لا ترتب ، فالتاسعة ليلة تسع وعشرين ، والسابعة ليلة سبع وعشرين ، والخامسة ليلة خمس وعشرين ، وقيل إنها معدودة من آخر [العشر]^(١) ، وأن التاسعة ليلة إحدى وعشرين والسابعة ليلة ثلاث وعشرين ، والخامسة ليلة خمس وعشرين ، وإلى هذا ذهب مالك في " المدونة " ودليله أن الأظهر في الواو الترتيب ، ولا يختلف نقصان الشهر وكماله ؛ لأن من حسب ذلك على نقصان الشهر عدد التاسعة والسابعة والخامسة ، ومن حسب ذلك على كمال الشهر لم يعد التاسعة والسابعة والخامسة وقال : معنى ذلك " لتاسعة تبقى ولسابعة [تبقى]^(٢) ولخامسة تبقى " . وحسابه على نقصان الشهر أظهر ؛ لأن الشهر تسعة وعشرون يوماً ، واليوم الثلاثون ليس من الشهر بتيقن ، قد يكون وقد لا يكون ، ولا يحتمل أن يكون النبي ﷺ أراد أن يحسب ذلك على كمال الشهر ، ولا على ما ينكشف من نقصانه أو كماله ؛ لأنه لو أراد أن يحسب على كماله لكان ذلك منه حضاً^(٣) على التماسها في غير الأوتار ، وإنما هو حضّ^(٤) على تحرّرها في كل وتر على ما جاء في غير هذا الحديث ، ولو أراد أن يحسب على ما ينكشف عليه الشهر من نقصانه وتمامه لكان قد أمر بما لا يصحّ^(٥) الامثال به إلا بعد فواته ، فلم يبق إلا أنه أراد أن يحسب ذلك على نقصانه إلا أن يقال إنه ﷺ أبهم مراده من ذلك لتلتبس الليلة في جميع ليالي العشر وهو بعيد ، إذ لا بد أن يكون لقوله ﷺ : " التمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة " زيادة فائدة على قوله : " التمسوها في العشر الأواخر " ^(٦) .

على أن ابن حبيب ذهب إلى تحرّرها في جميع ليالي العشر على نقصان الشهر وكماله ، وروي ذلك عن ابن عباس أنه كان يحكي ليلة ثلاث وعشرين وأربع وعشرين . وقال

(١) في (ن٣) : (الشهر) .

(٢) ما بين المعكوفتين زيادة من (ن١) ، و(ن٢) ، و(ن٣) .

(٣) في (ن١) ، و(ن٢) : (حظاً) ، و(ن٣) : (حظه) .

(٤) في (ن٣) : (حظه) .

(٥) في (ن٣) : (يصلح) .

(٦) انظر : المقدمات الممهدة ، لابن رشد : ١/ ١٢٨ ، ١٢٩ .

أَيْضاً : إنها لسبع بقين تماماً ، [يريد لسبع بقين] ^(١) عَلَى تمام الشهر وهي ليلة أربع وعشرين التي كان يحییها .

الطريقة الثالثة : أنها في أشفاع هذه الأفراد قال ابن العربي في " القبس " : ادعت ذلك الأنصار في تفسير قوله : " اطلبوها " ^(٢) في تاسعة بقي " قالوا هي ليلة اثنتين وعشرين ، وقالوا نحن أعلم بالعدد منكم .

وَبَنَى يَزْوَالَ إِغْمَاءٍ ، أَوْ جُنُونٍ كَانَ مَنَعَ مِنَ الصَّوْمِ لِمَرَضٍ ، أَوْ حَيْضٍ أَوْ عَيْدٍ وَخَرَجَ وَعَلَيْهِ حُرْمَتُهُ وَإِنْ أَخْرَجَهُ بَطْلٌ ، إِلَّا لَيْلَةَ الْعِيدِ وَيَوْمَهُ ، وَإِنْ اشْتَرَطَ سَقُوطُ الْقَضَاءِ لَمْ يَجِدْهُ .

قوله : (كَأَنَّ مَنَعَ مِنَ الصَّوْمِ لِمَرَضٍ ، أَوْ حَيْضٍ) عن هذا عبّر ابن الحاجب بقوله : ولو ^(٣) طرأ ما يمنعه الصيام فقط دون المسجد كالمريض إن قدر ، والحائض تخرج ثم تطهر ^(٤) . وبه تفهم صورة المسألة . وبالله تعالى التوفيق .

(١) في (ن) (١) (فيريد لسبع) . .

(٢) في (ن) (١) : (التمسوها) .

(٣) زيادة من (ن) .

(٤) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ١٨١ ، وليس في نصّه (الصيام) .

[باب الحج]

للمصنف - رحمه الله تعالى - تأليف عجيب في مناسك الحج أجاد فيه ما شاء .

فُرِضَ الْحَجُّ ، وَسُنَّتِ الْعُمْرَةُ مَرَّةً ، وَفِي فَوْرِيَّتِهِ وَتَرَاجِيهِ لَخَوَفِ الْفَوَاتِ خِلَافٌ ، وَصِحَّتُهُمَا بِالْإِسْلَامِ فَيُحْرَمُ وَلِيُّهُ عَنْ رَضِيْعٍ ، وَجَرَّدَ قُرْبَ الْحَرَمِ ، وَمُطِيقٌ لَا مَغْمَى ، وَالْمُمِيزُ بِإِذْنِهِ ، وَإِلَّا فَلَهُ تَحْلِيلُهُ ، وَلَا قِضَاءٌ بِخِلَافِ الْعَبْدِ . وَأَمْرُهُ مَقْدُورُهُ وَإِلَّا نَابَ عَنْهُ ، إِنْ قَبِلَهَا كَطَوَافٍ ، لَا كَتَلْبِيَةٍ ، وَرُكُوعٍ ، وَأَحْضَرَهُمُ الْمَوَاقِفَ وَزِيَادَةَ نَفَقَةٍ عَلَيْهِ ، إِنْ خِيفَ ضَيْعَةٌ ، وَإِلَّا فَوَلِيُّهُ كَجَزَاءٍ صَبَدٍ ، وَفِدْيَةٍ بِلاَ ضَرُورَةٍ ، وَشَرْطٍ وَجُوبِهِ كَوَقُوعِهِ فَرَضًا حَرِيَّةً وَتَكْلِيفًا وَقَدْ إِحْرَامِهِ بِلاَ نِيَّةٍ نَفْلٍ ، وَوَجِبَ بِاسْتِطَاعَةٍ بِإِمْكَانِ الْوُصُولِ بِلاَ مَشَقَّةٍ عَظُمَتْ وَأَمْنٍ عَلَى نَفْسٍ وَمَالٍ ، لَا ^(١) لِأَخْذِ ظَالِمٍ مَا قَلَّ لَا يَنْكُثُ عَلَى الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ بِلاَ زَادٍ وَرَاجِلَةٍ لِذِي صَنْعَةٍ تَقُومُ بِهِ ، وَقَدَّرَ عَلَى الْمَشْيِ كَأَعْمَى بِقَائِدٍ ، وَإِلَّا اعْتَبَرَ الْمَعْجُوزُ عَنْهُ مِنْهُمَا ، وَإِنْ بَثَمَنَ وَلَدٍ زِنًا ، أَوْ مَا يَبَاعُ عَلَى الْمُفْلَسِ ، أَوْ بِافْتِقَارِهِ ، أَوْ تَرَكَ وَلَدَهُ ، لِلصَّدَقَةِ ، إِنْ لَمْ يَخْشَ هَلَاكًا ، لَا يَدِينُ أَوْ عَطِيَّةً أَوْ سُؤَالَ مُطْلَقًا ، وَاعْتَبَرَ مَا يَرُدُّ بِهِ ، إِنْ خَشِيَ ضَيَاعًا ، وَالْبَحْرُ كَالْبَرِّ ، إِلَّا أَنْ يَغْلِبَ عَطْبُهُ ، أَوْ يُضَيِّعَ رُكْنَ صَلَاحٍ لِكَيْبِدٍ .

قوله : (لَا لِأَخْذِ ظَالِمٍ مَا قَلَّ لَا يَنْكُثُ عَلَى الْأَظْهَرِ) الظهور راجع لنفي السقوط بأخذ ما قل لا لعدم النكث ؛ فإن الظالم إذا عرف بالنكث لا يختلف في السقوط ، وقد وجه ابن يونس القول بالسقوط بأنه لا يؤمن أن يخفروهم ، والقول بعدمه بأن الغالب عدم خفروه . قال أبو اسحاق : وهذا أشبه ، وبه قطع اللخمي في القليل وزاد أن ظاهر كلام عبد الوهاب أنه لا يسقط بكثير لا يحذف .

وأما ابن رشد فلم أجده له في " المقدمات " ولا في " البيان " ولا في " الأجوبة " ، ولا عزاه له ابن عرفة ولا المصنف في " مناسكه " ولا في " توضيحه " ؛ وإنما قال في قول ابن الحاجب : " وفي سقوطه بغير المححف قولان ، أظهرهما عدم السقوط " ^(٢) : وهو قول

(١) في أصل المختصر ، والمطبوعة : (إلا) .

(٢) جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ١٨٤ .

الأبهري واختاره ابن العربي وغيره^(١).

وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ ، إِلَّا فِي بَعِيدٍ مَشْيٍ ، وَرُكُوبِ بَحْرٍ ، إِلَّا أَنْ تَخْتَصِرَ يَمَكَانَ ، وَزِيَادَةَ مَحْرَمٍ أَوْ زَوْجٍ . كَرُفَقَةٍ أُمْنَتْ بِفَرْضٍ ، وَفِي الْاِكْتِفَاءِ بِنِسَاءٍ أَوْ رِجَالٍ ، أَوْ بِالْمَجْمُوعِ نَرَدُّهُ .

قوله : [٢٨/أ] (وَزِيَادَةَ مَحْرَمٍ) مراده بالزيادة أنه زائد على ما ذكر في الرجل ، كما قال ابن الحاجب : والمرأة كالرجل وزيادة استصحاب زوج أو ذي محرم^(٢) ، إلا أن ابن الحاجب صَدَّرَ به المستثنيات ، فكان أمكن ، فلو قال المصنف وصحبة محرم لكان أولى .

تنبيه :

قال في " التوضيح " : المحرم يشمل النسب والصهر والرضاع ، لكن كره مالك سفرها مَعَ ربيها ؛ إما لفساد الزمان لضعف مدرك التحريم عند بعضهم ، وعلى هذا فيلحق به سائر محارم الصهر ومحارم الرضاع ، وإما لما بينهما من العداوة فسفرها معه تعريض لضيعتها ، وهذا هو الظاهر ، وقد صرح ابن الجلاب وصاحب "التلقين"^(٣) بجواز سفر المرأة مَعَ محرمها من الرضاع في باب : الرضاع^(٤).

(١) نقل الخطاب كلام المؤلف هنا كالمقرر له ، إلا أنه اعتذر عن المصنف بقوله : (رَأَيْتُ فِي أَوَائِلِ مَسَائِلِ الْحُجِّ مِنَ الْبُرْزُلِيِّ فِي جَوَابِ سُؤَالِ عَزَاهُ لِابْنِ رُشْدٍ ذَكَرَ فِيهِ قَوْلَيْنِ ، وَصَدَّرَ بِالْقَوْلِ بِعَدَمِ السُّقُوطِ مَا نَصَّهُ : وَالْأَوَّلُ أَوْلَى إِنْ سَأَلَ يَسِيرًا أَوْ عَلِمَ عَدَمَ غَدْرِهِ قِيَاسًا عَلَى عَادِمِ الْمَاءِ يَلْزَمُهُ شِرَاؤُهُ إِنْ كَانَ يَسِيرًا لَا يُجَحِّفُ بِهِ ، وَإِنْ أَجَحَّفَ لَمْ يَلْزَمُهُ شِرَاؤُهُ . انْتَهَى . فَلَعَلَّ الْمُصَنِّفَ وَقَفَ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ فَأَشَارَ إِلَيْهِ) انظر : مواهب الجليل : ٤٩٦/٢ . وانظر : التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ٥٣/٣ .

(٢) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ١٨٤ .

(٣) قال ابن الجلاب : (ولا بأس أن تسافر المرأة مع ابنها أو أبيها أو أخيها من الرضاعة ...) وقال صاحب التلقين : (وتسافر المرأة مع مرضعها وكل من حرم بالولادة حرم بالرضاعة) انظر : التفرع لابن الجلاب : ٤٣٥/١ ، والتلقين للقاظمي عبد الوهاب : ٣٥٤/١ .

(٤) انظر : التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ٥٦/٣ .

وَصَمَّ بِالْحَرَامِ وَعَصَى ، وَفُضِّلَ [حَجًّا] ^(١) عَنْ غَزْوٍ ، إِلَّا لَخَوْفٍ ، وَرُكُوبٍ ، وَمُقْتَبَبٍ ^(٢) وَتَطَوُّعٍ وَلَيْسَ عَنْهُ بِيغْيَرِهِ كَصَدَقَةٍ ، وَدُعَاءٍ ، وَإِجَارَةٍ ضَمَانٍ عَلَى بَلَاغٍ ، فَالْمُضْمُونَةُ كَغَيْرِهِ ، وَتَعَيَّنَتْ فِي الإِطْلَاقِ كَمِيقَاتِ الْمَيْتَةِ ، [١ / ٣٠] وَلَهُ بِالْحِسَابِ إِنْ مَاتَ وَلَوْ بِمَكَّةَ ، أَوْ صَدَّ وَالْبَقَاءُ لِقَائِلٍ ، وَاسْتَوْجِرَ مِنَ الْإِنْتِهَاءِ وَلَا يَجُوزُ اشْتِرَاطُ كَهْدِي تَمَتُّعٍ عَلَيْهِ ، وَصَمَّ إِنْ لَمْ يَعْينِ الْعَامَ ، وَتَعَيَّنَ الْأَوَّلُ وَعَلَى عَامٍ مُطْلَقٍ ، وَعَلَى الْجَعَالَةِ ، وَحَجٌّ عَلَى مَا فِيهِمْ ، وَجَنَى إِنْ وَفَى دَيْنَهُ وَمَشَى ، وَالْبَلَاغُ إِعْطَاءُ مَا يَنْفَقُهُ بَدْعًا وَعَوْدًا بِالْعَرَفِ ، وَفِي هَدْيٍ وَفِدْيَةٍ لَمْ يَتَعَمَّدَ مُوجِبَهُمَا ، وَرُجِعَ بِالسَّرَفِ ، وَاسْتَمَرَ إِنْ فَرَغَ أَوْ أَحْرَمَ ، وَمَرَضَ وَإِنْ ضَاعَتْ قَبْلَهُ رَجِعَ ، وَلَا فَنَفَقَتُهُ عَلَى آجِرِهِ ، إِلَّا أَنْ يُوصِيَّ بِالْبَلَاغِ ، فَفِي بَقِيَّةِ ثَلَاثِهِ وَلَوْ قَسَمَ ، وَأَجْزَأُ إِنْ قَدَّمَ عَلَى عَامِ الشَّرْطِ أَوْ تَرَكَ الزِّيَارَةَ ، وَرُجِعَ بِقِسْطِهَا أَوْ خَالَفَ إِفْرَادًا لِغَيْرِهِ إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْهُ الْمَيْتَةُ ، وَإِلَّا فَلَا كُنْتُمْ بِقِرَانٍ أَوْ عَكْسِهِ .

قوله : (وَصَمَّ بِالْحَرَامِ وَعَصَى) .

أنشد المصنف في مناسكه لبعضهم :

إِذَا حَجَجْتَ بِمَالٍ أَضْلُهُ سُخْتُ فَمَا حَجَجْتَ وَلَكِنْ حَجَّتِ الْعَيْرُ ^(٣)

قال ابن جماعة الكناني في " رقائق الحج " قيل : إنه لأحمد بن حنبل ، وبعده :

لَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا كُلَّ طِيَّةٍ مَا كُلُّ مَنْ حَجَّ بَيْتَ اللَّهِ مَبْرُورٍ

وسُحِتَ ب : ضم الحاء عَلَى إِحْدَى اللَّغَتَيْنِ ، وَهُمَا قِرَاءَتَانِ .
أَوْ هُمَا بِإِفْرَادٍ أَوْ مِيقَاتٍ شَرْطًا .

قوله : (أَوْ مِيقَاتٍ شَرْطًا) هو في حيز المنفيات ، فإن جَرَّ فَبِالْعَطْفِ عَلَى مَا بَعْدَ الْكَافِ ،

وإن نَصَبَ فَبِإِضْهَارِ فِعْلٍ وَلَا يَصِحُّ عَطْفُهُ عَلَى أَفْرَادٍ ؛ إِذْ هُوَ فِي حِيزِ الْمُثَبَّاتِ .
وَفُسِّخَتْ إِنْ عَيَّنَ الْعَامَ ، وَعَدِمَ .

قوله : (وَفُسِّخَتْ إِنْ عَيَّنَ الْعَامَ ، وَعَدِمَ) أي : وَفُسِخَتِ الْإِجَارَةُ إِنْ عَيْنَ الْعَامَ وَعَدِمَ

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من أصل المختصر .

(٢) الْمُقْتَبَبُ بضم فسكون ففتح : رحل صغير . انظر : منح الجليل ، للشيخ عlish : ٢٠١ / ٢ .

(٣) البيت لأبي الشمقمق . انظر : المستطرف في كل فن مستظرف " ، للأبشيبي : ٣٢ / ١ .

فيه الحجج ، فالضمير في عدم للحجج ، والواو الداخلة عليه واو العطف أو واو الحال على تقدير : قد ، والدليل على أن هذا مراده أنه قال في : " مناسكه " ، واختلف إذا عينت السنة ، هل تتعين وتنسخ الإجارة بعدم الحجج فيها أم لا ؟ فاقصر هنا على القول بأنها تتعين إذا عينت .

كَغَيْرِهِ ، وَقَرَنَ ، أَوْ صَرَفَهُ لِنَفْسِهِ وَأَعَادَ ، إِنْ تَمَتَّعَ ، وَهَلْ يَفْسَخُ إِنْ اعْتَمَرَ لِنَفْسِهِ فِي الْمَعِينِ ، أَوْ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ لِلْمِيقَاتِ ، فَيُحْرِمَ عَنِ الْمَبِيتِ فَيُجْزِيهِ ؟ تَأْوِيلَانِ وَمِنْهُ اسْتِنَابَةٌ صَحِيحٌ فِي فَرْضٍ ، وَإِلَّا كَرِهَ كِبْدَ مُسْتَطَبِعٍ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ وَإِجَارَةً نَفْسِهِ ، وَنَفَذَتْ الْوَصِيَّةُ بِهِ مِنَ الثَّلَاثِ ، وَحَجَّ عَنْهُ حَجٌّ إِنْ وَسِعَ وَقَالَ يَحُجُّ بِهِ لَا مِنْهُ ، وَإِلَّا فَمِيرَاثٌ كَوُجُودِهِ بِأَقْلٍ ، أَوْ تَطَوُّعٌ غَيْرٌ ، وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَقُولَ يَحُجُّ عَنِّي بِكَذَا فَحَجُّ ؟ تَأْوِيلَانِ ، وَدَفَعُ الْمُسَمَّى ، وَإِنْ زَادَ عَلَى أَجْرَتِهِ لِمَعِينٍ لَا يَرِثُ فُهِمَ إِعْطَاؤُهُ لَهُ ، وَإِنْ عَيَّنَ غَيْرَ وَارِثٍ وَلَمْ يُسَمِّ زَيْدَ ، إِنْ لَمْ يَرْضَ بِأَجْرَةِ مِثْلِهِ ثَلَاثًا ثُمَّ تَرُبُّصَ .

قوله : (كَغَيْرِهِ) أي : كما تنسخ إذا تولى الفعل غير الأجير . قال في " توضيحه " لما ذكر القولين في تعلق الفعل بذمة الأجير : قد يخرج عليهما موت الأجير في الطريق ، فعلى تعلقها بنفسه تنسخ . انتهى ^(١) . وأقرب منه لعبارة هنا قوله في " مناسكه " ، وعلى التعيين فتبطل لغيره .

فإن قلت : يغني عن هذا قوله بعد : (وَلَزِمَهُ الْحَجُّ بِنَفْسِهِ) . قلت : هذا أصرح ^(٢) في الفسخ .

فإن قلت : لعل مراده وفسخت إجارة مخالف الميقات المشترط إن عين العام وعدم العام أي : فأت كغيره أي : كحجه في غير العام المعين ؛ فإن ذلك لا يمنع من فسخ الإجارة . قلت : هذا المحمل ربما يعضد بمطابقته لما في " الذخيرة " إذ قال فيها ما نصّه : " ولو شرط عليه ميقاتاً فأحرم من غيره فظاهر المذهب لا يجزيه ويرد المال في الحج المعين إن فاته .

(١) انظر : التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ٨١ / ٣ .

(٢) في (ن ٣) : (أصح) .

وقال الشافعي : لا يرد وإن أحرم من الأقرب ؛ لأن المقصود هو الحج^(١) .

لنا القياس على ما إذا استؤجر لسنة معينة فحج في غيرها^(٢) . ولكن المحمل الأول أظهر لمحاذاته لما في " مناسكه " ، فيفسر كلامه بكلامه ؛ و[لأن استعمال]^(٣) لفظ عدم فوات الحج أمكن من استعماله في فوات العام ، ثم غير الأجير يشمل نائبه وأجير الوصي المخالف لمن عينه الميت^(٤) ، وعلى الثاني حمل ابن راشد قول ابن الحاجب ، فإن قلنا يتعين بطلت لغيره^(٥) . وهو ظاهر والله تعالى أعلم .

ثُمَّ أَوْجَرَ لِلضَّرُورَةِ فَقَطْ ، غَيْرُ عَبْدٍ وَصِيٍّ ، وَإِنْ أَمْرَاءَ وَلَمْ يَبْضَمَنْ وَصِيٌّ دَفَعَ لَهُمَا مُجْتَهِدًا ، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ يَمَّا سَمَى مِنْ مَكَانِهِ حَجٌّ مِنَ الْمُمْكِنِ وَلَوْ سَمَاءَهُ .

قوله : (ثُمَّ أَوْجَرَ لِلضَّرُورَةِ فَقَطْ ، غَيْرُ عَبْدٍ وَصِيٍّ) عطفه^(٦) بشم يعطي أنه من تمام ما قبله ، ويعلم ضرورة عموم حكمه إذ لا وجه للخصوصية .
إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ فَوِيرَاثُ .

قوله : (إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ فَوِيرَاثُ) إشارة لما ذكره ابن رشد في رسم الجواب من سماع عيسى : أن أشهب وأصنع قالوا : يحج عنه من حيث وجد إلا أن يقول : لا يحج عني إلا من كذا^(٧) ، كأن المصنف حمله على التفسير^(٨) ، ولم يذكر هذه الزيادة في " توضيحه " ولا في " مناسكه " .
وَلَزِمَهُ الْحَجُّ يَنْفُسِهِ لَا الْإِشْهَادُ ، إِلَّا أَنْ يَعْرِفَ .

قوله : (وَلَزِمَهُ الْحَجُّ يَنْفُسِهِ) ظاهره وإن لم يعينه الميت بنص أو قرينة حال من صلاح^(٩) أو علم ، وهو الذي استظهر به في " مناسكه " .

(١) انظر تفصيل الاستحجار في الحج عند الشافعي رحمه الله في " الأم " : ١٢٤ / ٢ وما بعدها .

(٢) انظر الذخيرة ، للقرافي : ١٩٨ / ٣ .

(٣) في (١ ن) : (لاستعمال) .

(٤) في (٣ ن) : (الميتة) .

(٥) انظر جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ١٨٦ .

(٦) في (٣ ن) : (عطف عليه) .

(٧) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٥١ / ٤ ، ٥٢ .

(٨) في (١ ن) : (التفصيل) .

(٩) في (٣ ن) : (صالح) .

وَقَامَ وَارِثُهُ مَقَامَهُ (فِي مَنْ) ^(١) بِأَخْذِهِ فِي حَجِّهِ ، وَلَا يَسْقُطُ فَرَضُ مَنْ حَجَّ عَنْهُ ، وَلَهُ أَجْرُ النَّفَقَةِ وَالِدُعَاءِ ، وَرُكْنُهُمَا الْإِحْرَامُ ، وَوَقْتُهُ لِلْحَجِّ شَوَّالٌ لِأَخْرِ ذِي الْحِجَّةِ وَكُرْهُ قَبْلَهُ كَمَكَانِهِ وَفِي رَأْيٍ تَرَدُّدٌ ، وَصَمَّ وَلِلْعُمْرَةِ أَبَدًا إِلَّا لِمُحْرِمٍ بِحَجٍّ فَلِنَحْلَالِهِ ، وَكُرْهُ بَعْدَهُمَا وَقَبْلَ غُرُوبِ الرَّابِعِ وَمَكَانُهُ لَهُ لِلْمُقِيمِ مَكَّةَ .

وَنُدِبَ الْمَسْجِدُ كَخُرُوجِ ذِي التَّنَفُّذِ لِمَبِيقَاتِهِ ، وَلَهَا وَلِلْقِرَانِ الْحِلُّ ، وَالْجَعْرَانَةُ أَوْلَى ، ثُمَّ التَّنَعِيمُ ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ أَعَادَ طَوَافَهُ وَسَعْيَهُ بَعْدَهُ ، وَأَهْدَى إِنْ حَلَّقَ ، وَإِلَّا فَلَهَا ذُو الْحَلِيفَةِ ، وَالْجُفَّةُ ، وَيَكْلَمُ ، وَقَرَنُ ، وَذَاتُ عِرْقٍ ، وَمَسَاكِنُ دُونَهَا ، وَحَبِثُ حَاذِي وَاحِدًا ، [٣٠ / ب] أَوْ مَرَّ وَلَوْ يَبْخُرُ ، إِلَّا كِمَصْرِيٍّ يَمُرُّ بِذِي الْحَلِيفَةِ ، فَهُوَ أَوْلَى وَإِنْ لِحَبِثٍ رُجِيَ رَفَعَهُ كَاِحْرَامِهِ أَوْلَهُ ، وَإِزَالَةُ شَعْنِهِ ، وَتَرْكُ اللَّفْظِ بِهِ ، وَالْمَارُّ بِهِ إِنْ لَمْ يَرُدَّ مَكَّةَ ، أَوْ كَعَبْدٍ فَلَا إِحْرَامَ عَلَيْهِ ، وَلَا دَمَ ، وَإِنْ أَحْرَمَ إِلَّا الضَّرُورَةُ الْمُسْتَطِيعَ ، فَتَأْوِيلَانِ . وَمُرِيدُهَا إِنْ تَرَدَّدَ أَوْ عَادَلَهَا لِأَمْرٍ ، فَكَذَلِكَ ، وَإِلَّا وَجِبَ الْإِحْرَامُ ، وَأَسَاءَ تَارِكُهُ ، وَلَا دَمَ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ نُسْكَأَ ، وَإِلَّا رَجَعَ ، وَإِنْ شَارَفَهَا وَلَا دَمَ وَلَوْ عَلِمَ ، مَا لَمْ يَخْفَ فَوْتًا ، فَالِدَمُ كَرَأْسِهِ بَعْدَ إِحْرَامِهِ ، وَلَوْ أَفْسَدَ ، لَا فَاتَهُ .

قوله : (وَقَامَ وَارِثُهُ مَقَامَهُ فِي مَنْ بِأَخْذِهِ فِي حَجِّهِ) الأظهر أنه يشير به لقول القرافي في " ذخيرته " : ولو كان الحج مضموناً لا معيناً مثل قوله : من يأخذ كذا في حجة ، ثم مات الأخذ ولم يحرم ، قام وارثه مقامه كسائر الإجازات ، فإن مات بعد الإحرام فللوارث أن يحرم إن لم تفت السنة المعينة أو فاتت غير المعينة ، ويحرم من موضع شرط المستأجر أو من ميقاته ، ولا يحتسب بما فعل ^(٢) مورثه ^(٣) .

وقال الشافعي في الجديد : مثلنا ، وفي القديم بيني كبناء الولي على أفعال الصبي ، والفرق أن الولي لم يجدد ^(٤) إحراماً ، وإنما ناب في بعض الأفعال ^(٥) . انتهى ، [٢٨ / ب]

(١) في أصل المختصر والمطبوعة : (فيمن) والفصل عن إشارة المؤلف في الشرح .

(٢) في (٢ ن) : (يعمل) .

(٣) في (٣ ن) : (موروثه) .

(٤) في (١ ن) : (يجد) .

(٥) في (٣ ن) : (الأحوال) .

وكأنه يقول : وقام وارثه مقامه في قول المؤجر : من يأخذ كذا في حجة ، فينبغي أن يكتب (فيمن) بقطع لفظ (في) عن لفظ (من) الواقعة على من يعقل .

وَإِنَّمَا يَنْعَقِدُ بِالنِّيَّةِ .

قوله : (وَإِنَّمَا يَنْعَقِدُ بِالنِّيَّةِ) تمامه في قوله : (مَعَ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ تَعْلُقًا بِهِ) وهذه طريقة ابن بشير وأتباعه ، قال ابن عرفة : وفيه بمجرد النية طرق المازري وابن العربي وسند : ينعقد بها . اللخمي : كاليمين بها . ابن بشير : المذهب لا ينعقد بها ، وفي " المدونة " : من قال : أنا محرم يوم [أكلم]^(١) فلاناً فهو يوم يكلمه محرم^(٢) . فقول ابن عبد السلام : لم أر لم تقدم في انعقاده بمجرد النية نصاً : قصور .

وَإِنْ خَالَفَهَا لَفْظُهُ ، وَلَا دَمَ .

قوله : (وَإِنْ خَالَفَهَا لَفْظُهُ ، وَلَا دَمَ) يشير به لقول ابن شاس : ولو اختلف العقد والنطق فالمعتبر العقد ، وروى ما يشير إلى اعتبار النطق ، فروى ابن القاسم فيمن أراد أن يهمل بالحج مفرداً ، فأخطأ فقرن أو تكلم بالعمرة ، فليس ذلك بشيء ، وهو على حجه . قال في " العتية " : ثم رجع مالك فقال : عَلَيْهِ دَمٌ وقاله ابن القاسم^(٣) ، زاد المصنف في " مناسكه " : ولعلّه لما حصل من الخلل بعدم المطابقة ، والأول أقيس ، ولا بن يونس عن " العتية " قال مالك : عَلَيْهِ دَمٌ^(٤) . ويقع في بعض نسخ " النوادر " محوقاً^(٥) عَلَيْهِ قاله ابن عرفة وابن عبد السلام ، وزاد في إيجابه الدم كالدليل على اعتبار القران ، إذ لا موجب^(٦) له في الظاهر إلا ذلك ، ثم جوز احتمال عدم المطابقة وغير ذلك ، وذكر المسألة في رسم صلي نهاراً من سماع ابن القاسم ، ولم يذكر فيها رجوعاً^(٧) .

(١) في (ن) : (يكلم) .

(٢) النص أعلاه لتهديب المدونة ، للبراذعي : ٨٠ / ٢ ، وانظر : المدونة ، لابن القاسم : ٤٧٣ / ٢ .

(٣) انظر : التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ١٣٣ / ٣ .

(٤) زيادة من (ن) ، و(ن) .

(٥) من الحقوق ، وهو الإطار المحيط بالشيء .

(٦) في (ن) : (يجب) .

(٧) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٤٥٥ / ٣ ، ٤٥٦ .

وَإِنْ يَجْمَعُ مَعَ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ تَعَلُّقًا بِهِ بَيِّنَ أَوْ أَبْهَمَ ، وَصَرَفَهُ لِحَجٍّ وَالْقِيَّاسُ لِقِرَآنٍ .

قوله : (وَإِنْ يَجْمَعُ) هذا راجع لقوله : (وَإِنَّمَا يَنْعَقِدُ بِالنِّيَّةِ) يعني أنه ينعقد بالنية ، وإن وقعت في حال الجمع وكذا قال سند ، وزاد : ويلزمه التهادي والقضاء ، قال القرافي : وفي كلامه ما يدل على أنه متفق عليه بين أهل المذهب ^(١) .

تنبيه :

سلم المصنف هذا مع أنه يقول : لا ينعقد بمجرد النية بل لابد معها من قول أو فعل تعلقا به ، فتأمله .

وَإِنْ نُسِيَ قِرَآنٌ ، وَنَوَى الْحَجَّ وَبَرَّيَ مِنْهُ فَقَطَّ .

قوله : (وَإِنْ نُسِيَ قِرَآنٌ ، وَنَوَى الْحَجَّ وَبَرَّيَ مِنْهُ فَقَطَّ) أي : إذا أحرم بمعين ثم نسي ما أحرم به أهو عمرة أم أفراد أم قرآن ؛ فإنه يأخذ بالأحوط فيعمل على أنه قرآن ، فإن كان الواقع في نفس الأمر العمرة فقد انطوى عليها الحج ، وإن كان الواقع الأفراد فصورته وصورة القرآن واحدة ، وإن كان الواقع القرآن فهو المأتي به ، ثم لا يقنع بهذا حتى يحدث نية الحج الآن ليتِمَّ القرآن ، إن كان الواقع في نفس الأمر هو العمرة ، فيكون على هذا التقدير قد أردف الحج على العمرة قبل الطواف ، وهو معنى قوله ونوى الحج .

فما ذكر من العمل على القرآن قاله أشهب ، وما ذكر من زيادة إحداث نية الحج قاله أحمد بن ميسر ، واختاره أبو اسحاق ، وقال ابن يونس : صواب . وقال ابن بشير : هو نفس قول أشهب .

وقال اللخمي هذا [لمثل المدنيين] ^(٢) لخروجهم مرة للعمرة ومرة للحج ، وأما المغربي فلا يعرف غير الحج ، وأما قوله : (وَبَرَّيَ مِنْهُ فَقَطَّ) فظاهره أن ذمته لا تبرأ ، وإن جاء بهذا

(١) نص القرافي في الذخيرة : (نقل سند أن الإحرام ينعقد منه وهو يجمع ، ويلزمه التهادي والقضاء ولم يحك خلافاً بل ذكر ما يدل على الاتفاق على ذلك من المذاهب) . انظر : الذخيرة ، للقرافي : ٣ / ٢٢٠ .

(٢) في (ن ٣) : (المثل للمدنيين) .

الاحتياط إلا من الحجّ دون العمرة ، وكأنه على هذا فهم قول ابن الحاجب : عمل على الحجّ والقران. إذ قال مفسراً له : أي محتاط لهما ، بأن ينوي الحجّ إذ ذاك ويطوف ويسعى بناءً على أنه قارن^(١) ، ويهدي للقران ويأتي بالعمرة لاحتمال أن يكون إنما أحرم أولاً بعمرة^(٢). وتبعه في " الشامل " فقال : ولو نسي ما أحرم به نوى الحجّ وتمادى قارناً فطاف وسعى ، وإذا أتم اعتمر^(٣). انتهى فليتأمل .

كَشَكَّهُ أَفْرَدَ أَوْ تَمَتَّمَ ، وَالْغَى عُمَرَةً عَلَيْهِ كَالثَّانِي فِي حَجَّتَيْنِ أَوْ عُمَرَتَيْنِ ، وَرَفَضَهُ ، وَفِي كَأَحْرَامٍ زَيْدٍ تَرَدَّدَ ، وَنَدِبَ إِفْرَادًا ، ثُمَّ قَرَأَنَ بِأَن يُحْرِمَ بِهِمَا وَقَدَمَاهَا ، أَوْ يُرَدِّفَهُ يَطَوِّفُ فِيهَا ، إِنْ صَحَّتْ .

قوله : (كَشَكَّهُ أَفْرَدَ أَوْ تَمَتَّمَ) ليس بمثال لأصل المسألة ؛ فإن الذي قبله نسي ما أحرم به من كل الوجوه ، وهذا جزم أنه لم يحرم بعمرة ولا قران ، وشك هل أحرم بالإفراد أو التمتع ، فإنما شبهه به في الأخذ بالأحوط ، ونحو هذا لابن عبد السلام في تشبيه ابن الحاجب ، فيحتاط بأن يطوف ويسعى لأنها يشترك فيهما الحجّ والعمرة ، ولا يخلق لاحتمال أن يكون أحرم بحجّ ، فيكون حلقه قبل رمي جمرة العقبة ، ثم عليه هدي لتأخير الحلاق ؛ لاحتمال أن يكون في العمرة .

قال ابن الحاجب : وينوي الحجّ^(٤). قال ابن عبد السلام : يعني بعد فراغه من السعي ، ثم قال : وهذا لا يحتاج إليه باعتبار قصد براءة الذمة ؛ لأنه إن كان في نفس الأمر في حج فهو متمادٍ عليه ، وإن كان في عمرة فالمطلوب إنما هو تصحيحها ، وقد حصل جميع أركانها وإنما أمره بذلك ندباً ليوفي ما نواه إن كان قد نواه وهو [التمتع]^(٥) ؛ لأنه حينئذ يكون قد أتى بأحد جزئي التمتع وهو العمرة ، وبقي الجزء الآخر وهو الحجّ ؛ ولهذا لما

(١) في (ن ٣) : (قرآن) .

(٢) انظر : التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ١٣٣ / ٣ .

(٣) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ١٩٠ .

(٤) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ١٩٠ ، ١٩١ .

(٥) في (ن ١) : (التمتع) .

فرض اللخمي المسألة فيمن شك [هل] ^(١) أفرد أو اعتمر ؟ لم يذكر إنشاء الحج ، وتبعه على ذلك غير واحد .

وَكَمَلَهُ ، وَلَا يَسْعَى وَتَنْدَرَجُ .

قوله : (وَكَمَلَهُ ، وَلَا يَسْعَى) أي : إذا أردفه في طواف العمرة الصحيحة فإنه يكمل الطواف ولا يسعى ؛ لأن من أنشأ الحج من مكة لا يسعى إلا بعد طواف الإفاضة .

[٢٩/أ]

وَكُرِهَ قَبْلَ الرُّكُوعِ لَا بَعْدَهُ ، وَصَمَّ بَعْدَ سَعْيٍ ، وَحَرَّمَ الْحَلْقَ وَأَهْدَى لِتَأْخِيرِهِ وَلَوْ فَعَلَهُ ، ثُمَّ تَمَتَّعَ بِأَنْ يَحْجَّ بَعْدَهَا وَإِنْ يَفْرَأَنَّ ، وَشَرَطَ دُمُومًا عَدَمَ إِقَامَةٍ بِمَكَّةَ أَوْ ذِي طَوًى وَقَتَّ فَعَلِمَا وَإِنْ يَنْقِطَاعُ بِهَا أَوْ خَرَجَ لِحَاجَةٍ ، لَا انْقَطَعَ بِغَيْرِهَا ، أَوْ قَدِمَ بِهَا بَنَوِيَّ الْإِقَامَةِ ، وَنَدِبَ لِذِي أَهْلِينَ ، وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَقِيمَ بِأَحَدِهِمَا أَكْثَرَ فَيُعْتَبَرُ ؟ تَأْوِيلَانِ .

قوله : (وَكُرِهَ قَبْلَ الرُّكُوعِ لَا بَعْدَهُ) النفي راجع للإرداف فهو مقابل لقوله : (أَوْ يَرُدُّهُ بِطَوَافِهَا) وليس براجع للكرامة ، فقد صرح في " المدونة " أن من أردف الحج بعد أن طاف وركع ولم يسع ، أو سعى بعض السعي كره له ذلك فإن فعل مضى على سعيه ثم محل ويستأنف الحج ^(٢) . قال يحيى بن عمر : إن شاء .

وَحَجٌّ مِنْ عَامِهِ ، وَلِلْمُتَمَتِّعِ عَدَمُ عَوْدٍ لِبَلَدِهِ أَوْ مِثْلِهَا وَلَوْ بِالْحِجَازِ لَا أَقْلَ ، وَفِعْلُ بَعْضِ رُكْنَيْهَا فِي وَقْتِهِ ، وَفِي شَرْطِ كَوْنِهِمَا عَنْ وَاحِدٍ تَرَدُّدٌ ، وَدَمُ الْمُتَمَتِّعِ يَجِبُ بِإِحْرَامِ الْحَجِّ ، وَأَجْزَأُ قَبْلَهُ ، ثُمَّ الطَّوَافُ لَهَا سَبْعًا بِالطَّهْرَيْنِ ، وَالسَّتْرُ ، وَبَطْلُ بَحْثِ بِنَاءٍ ، وَجَعْلُ الْبَيْتِ عَنْ يَسَارِهِ وَخُرُوجُ كُلِّ الْبَدَنِ عَنِ الشَّاذِرَوَانِ ، وَسِتَّةُ أَذْرَعٍ مِنَ الْحِجْرِ ، وَنَصَبُ الْمُقْبَلِ قَامَتَهُ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ ، وَابْتِدَاءُ إِنْ قَطَعَ لِحَاجَةً أَوْ نَفَقَةً أَوْ نَسِيَ بَعْضَهُ إِنْ فَرَغَ سَعْيَهُ ، وَقَطْعُهُ لِلْفَرِيضَةِ .

قوله : (وَحَجٌّ مِنْ عَامِهِ) الأوجه فيه أن يكون مصدراً منوناً مرفوعاً عطفاً على قوله : (عَدَمُ إِقَامَةٍ) .

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن٣) .

(٢) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ٣٩٤ / ٢ .

وَنَدَبَ كَمَالَ الشَّوْطِ ، وَبَنَى إِنْ رَعَفَ ، ، أَوْ عَلِمَ يَنْجِسُ ، وَأَعَادَ رَكَعَتَيْهِ
بِالْقُرْبِ ، وَعَلَى الْأَقْلِ إِنْ شَكَّ ، وَجَازَ بِسَقَائِفِ^(١) لِزَحْمَةٍ ، وَإِلَّا أَعَادَ ، وَلَمْ يَرْجِعْ لَهُ ، وَلَا
دَمَ ، وَوَجَبَ كَالسَّعْيِ قَبْلَ عَرَقَةٍ إِنْ أَهْرَمَ مِنَ الْحِلِّ وَلَمْ يَرَاوُقْ ، وَلَمْ يَزِدْ يَحْرَمَ ، وَإِلَّا
سَعَى بَعْدَ [٢١ / أ] الْإِفَاضَةِ ، وَإِلَّا قَدَّمَ إِنْ قَدَّمَ وَلَمْ يَجِدْ .

قوله : (وَبَنَى إِنْ رَعَفَ) لو قال : كإن رعف . بزيادة الكاف لكان أعم فائدة .

ثُمَّ السَّعْيُ سَبْعًا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ مِنْهُ الْبَدَأُ مَرَّةً وَالْعُودُ أُخْرَى ، وَصِحَّتُهُ
بِتَقْدِيمِ طَوَافٍ ، وَنَوَى فَرَضِيَّتَهُ ، وَإِلَّا قَدَّمَ ، وَرَجَعَ إِنْ لَمْ يَصِحَّ طَوَافُ عُمَرَةٍ مُحْرَمًا ،
وَافْتَدَى لِحْلَقِهِ ، وَإِنْ أَهْرَمَ بَعْدَ سَعْيِهِ يَحُجُّ ، فَقَارِنْ كَطَوَافِ الْقُدُومِ إِنْ سَعَى بَعْدَهُ ،
وَاقْتَصِرْ ، وَالْإِفَاضَةُ إِلَّا أَنْ يَتَطَوَّعَ بَعْدَهُ ، وَلَا دَمَ حَلًا إِلَّا مِنْ نِسَاءٍ وَصِيدٍ ، وَكَرِهَ الطَّيِّبُ
[لَوْ اعْتَمَرَ]^(٢) ، وَالْأَكْثَرُ إِنْ وَطِئَ ، وَلِلْحَجِّ حُضُورُ جُزْءِ عَرَقَةٍ سَاعَةً لَيْلَةَ النَّحْرِ ، وَلَوْ مَرَّ إِنْ
نَوَاهُ ، أَوْ بِإِغْمَاءٍ قَبْلَ الزَّوَالِ . أَوْ أَخْطَأَ الْجَمُّ بِعَاشِرٍ فَقَطَّ لَا الْجَاهِلُ كَبَطْنِ عُرْنَةٍ ،
وَأَجْزَأُ بِمَسْجِدِهَا بِكَرِهٍ وَطِئَ وَلَوْ قَاتَ .

وَالسَّنَّةُ غُسْلُ مُتَّصِلٍ ، وَلَا دَمَ وَنَدَبَ بِالْمَدِينَةِ لِلْحَلِيفِيِّ ، وَلِدُخُولِ غَيْرِ حَائِضٍ
مَكَّةَ بِذِي طَوًى ، وَاللُّوْقُوفِ وَلُبْسِ إِزَارٍ وَرِدَائٍ وَنَعْلَيْنِ ، وَتَقْلِيدِ هَدْيٍ ، ثُمَّ إِشْعَارُهُ ،
ثُمَّ رَكَعَتَانِ ، وَالْفَرَضُ مُجْزِئٌ بِحَرَمٍ [الرَّاكِبُ]^(٣) إِذَا اسْتَوَى ، وَالْمَاشِي إِذَا مَشَى ،
وَتَكْلِيْفَةٌ وَجُدَّتْ لِتَغْيِيرِ حَالٍ ، وَخَلْفَ صَلَاةٍ ، وَهَلْ لِمَكَّةَ أَوْ لِلطَّوَافِ ؟ خِلَافٌ وَإِنْ تَرَكْتَ
أَوَّلَهُ قَدَّمَ إِنْ طَالَ ، وَتَوَسَّطُ فِي عُلُوِّ صَوْتِهِ ، وَفِيهَا ، وَعَاوَدَهَا بَعْدَ سَعْيٍ وَإِنْ
بِالْمَسْجِدِ لِرَوَاجٍ مُطْلَى عَرَقَةٍ وَمُحْرَمٌ مَكَّةَ يَلْبِي بِالْمَسْجِدِ وَمُعْتَمِرُ الْمِبَقَّاتِ وَقَائِلُ
النَّحْرِ لِلْحَرَمِ وَمِنَ الْجِعْرَانَةِ وَالتَّنْعِيمِ لِلْبَيْوتِ وَالطَّوَافِ الْمَشِيِّ ، وَإِلَّا قَدَّمَ لِقَادِرٍ لَمْ
يُجِدْهُ ، وَتَقْبِيلُ حَجَرٍ بِحِمٍّ أَوَّلَهُ ، وَفِي الصَّوْتِ قَوْلَانِ .

قوله : (مِنْهُ الْبَدَأُ مَرَّةً وَالْعُودُ أُخْرَى) كأنه يحوم بهذا على إفادة حكمين أحدهما : أن

الابتداء من الصفا . والثانية : أن البدء شوط والعود شوط ، فكأنه قال : منه البدء في حال
كونه مرة ثم استأنف فقال : والعود إليه مرة أخرى ، فالعود مبتدأ وأخرى خبر ، وهو

(١) أي : سقائف المسجد .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل .

(٣) ما بين المعكوفتين زيادة من المطبوعة .

كقوله في " المناسك " : يعدّ البداءة شوطاً ، والرجعة شوطاً فذلك أربع وقفات على الصفا وأربع على المروة .

وَاللَّزِمَةُ لِمَسِّ يَدَيْهِ ، ثُمَّ عَوْدٍ وَوَضْعاً عَلَى فَيْهِ ، ثُمَّ كَبَّرَ وَالِدُعَاءَ بِلا حَدٍّ ، وَرَمَلَ رَجُلٌ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ ، وَلَوْ مَرِيضاً ، وَصَبِيّاً حُمَلاً ، وَاللَّزِمَةُ الطَّلَاقَةُ ، وَالسَّعْيُ تَقْصِيلُ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَرُقِيَّتُهُ عَلَيْهِمَا كَأَمْرَآةٍ إِنْ خَلَا وَإِسْرَاعٌ بَيْنَ الْأَخْضَرَيْنِ فَوْقَ الرَّمْلِ ، وَدُعَاءٌ وَفِي سُنْبِيَّةٍ رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ وَوُجُوهِهِمَا تَرَدَّدَ وَنَدَبَا كَالْإِهْرَامِ بِالْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصِ ، وَيَا الْمَقَامَ ، وَدُعَاءٌ بِالْمُلْتَزَمِ .

قوله : (وَاللَّزِمَةُ لِمَسِّ يَدَيْهِ ، ثُمَّ عَوْدٍ وَوَضْعاً عَلَى فَيْهِ ، ثُمَّ كَبَّرَ) مقتضى عطفه التكبير بشم أنه لا يأتي به إلا عند تعذر ما قبله ، وعلى هذا حمل فعلى هذا [لا يجمع]^(١) بين الاستسلام^(٢) والتكبير ، وكأنه نسبه في " التوضيح " لظاهر " المدونة " وليس كذلك ، بل قال فيها : ولا يدع التكبير كلما حاذاهما في طواف واجب أو تطوع^(٣) .

وفي الرسالة : ويستلم الركن كلما مر به كما ذكرنا ويكبر^(٤) . وكذا في غيرهما .

تكميل :

في بعض نسخ ابن الحاجب : بخلاف الركنين اللذين يليان الحجر فإنه يكبر فقط ، هكذا بزيادة التكبير^(٥) . فقال ابن عرفة : وقول ابن الحاجب : يكبر لهما لا أعرفه .

وَأَسْتَلَامُ الْحَجَرِ وَالْيَمَانِيِّ بَعْدَ الْأَوَّلِ ، وَاقْتِصَارُ عَلَى تَلْبِيَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

قوله : (وَأَسْتَلَامُ الْحَجَرِ وَالْيَمَانِيِّ بَعْدَ الْأَوَّلِ) أي : بعد الشوط الأول منهما معاً ، فإنه

(١) في (ن ١) : (لا يجمع) .

(٢) في (ن ٣) : (الاستسلام) .

(٣) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ٣٩٧ / ٢ ، وانظر : التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ١٦٨ / ٣ ، ١٦٩ .

(٤) انظر : الثمر الداني ، للأبي الأزهر ، ص : ٣٦٨ .

(٥) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ١٩٤ . وما أشار له المؤلف هو المثبت في نسخة ابن الحاجب التي رجعنا إليها .

سنة وكذا في " الجواهر " ^(١) وإليه رد في " التوضيح " ما ^(٢) في " المدونة " من القطع باستلامهما في الشوط الأول والتخير فيما بعده منهما ^(٣) عَلَى أن المصنف سقط له ذكر الياني في السنة .

وَدُخُولُ مَكَّةَ نَهَارًا ، وَالْبَيْتِ ، وَبِنِ كِدَاءٍ لِمَدَنِيٍّ .

قوله : (وَالْبَيْتِ) أي : وندب دخول البيت ، زاد في " مناسكه " وليحذر ^(٤) أمرين : أحدهما : أن بعضهم وضع في وسط البيت مسماراً أسموه سرّة الدنيا ، وحملوا العامة عَلَى أن يكشف أحدهم سرته ثم يضعها عَلَيْهِ ، وربما فعلت ذلك المرأة الجسيمة . والثاني : أنهم وضعوا في الجدار المقابل للباب شيئاً سموه العروة الوثقى ، وهو عال يقاسي عَلَيْهِ العوام مشقة حتى يصلوا إليه ، ويركب بعضهم فوق بعض ، وربما كان ذلك بين النساء والرجال - قاتل الله فاعلهما - ونبهنّا عَلَى هذا ، وإن كانا قد بطلا في هذا الزمان والحمد لله ؛ خوفاً أن يعاد .

وَالْمَسْجِدِ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ ، وَخُرُوجُهُ مِنْ كُدَى .

قوله : (وَالْمَسْجِدِ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ) زاد في " مناسكه " : ويستحب أن يستحضر عند رؤية البيت ما أمكنه من الخشوع والتذل . وعن الشبلي أنه غشي عَلَيْهِ عند رؤية البيت فأفاق فأنشد :

هَذِهِ دَارُهُمْ وَأَنْتَ مُحِجٌّ مَا بَقَاءُ الدُّمُوعِ فِي الْأَمَاقِ
وَرُكُوعُهُ لِلطَّوَافِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ قَبْلَ تَنْفَلِهِ وَيَا الْمَسْجِدِ ، وَرَمَلٌ مُحْرِمٍ مِنْ
كَالتَّنْعِيمِ أَوْ يَالْإِفَاضَةَ لِمُرَاهِقٍ ، لَا تَطْوَعُ وَوَدَاعِ .

قوله : (وَرُكُوعُهُ لِلطَّوَافِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ قَبْلَ تَنْفَلِهِ) تصوره ظاهر ، وصيغة العموم في الطواف هنا ، وفي قوله قبل : (وَفِي سُنَّةٍ رَكَعَتَيْنِ لِلطَّوَافِ أَوْ وَجُوبُهُمَا تَرَدُّدٌ) .

(١) انظر : عقد الجواهر الثمينة ، لابن شاس : ٢٧٩ / ١ .

(٢) في (٣ ن) : (بها) .

(٣) انظر : التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ١٦٨ ، ١٦٩ .

(٤) في (١ ن) : (يعذر) .

تقتضي شمول طواف التطوع ، وقد بنى القرافي في "ذخيرته" على هذا نكتة بديعة فإنه قال : قال اللخمي : ويركع الطائف لطواف التطوع كالفرض ، فإن لم يركع حتى طال أو انتقض وضوءه استأنفه ، فإن شرع في أسبوع^(١) آخر قطعه وركع ، فإن أتمه أتى لكل أسبوع بركتين وأجزأه ؛ لأنه أمر مختلف فيه ، ومقتضى المذهب أن أربعة أسابيع طول تمنع الإصلاح وتوجب الاستئناف .

ثم قال القرافي : فهذا الكلام من اللخمي وإطلاقه الإجزاء ووجوب الاستئناف يشعر بأن الشروع في طواف التطوع يوجب الإتمام كالصلاة والصوم ، وهو ظاهر من المذهب وكلام شيوخه ، وعلى هذا تكون المسائل التي يجب التطوع فيها بالشروع سبعة : الحج ، والعمرة ، والصلاة ، والصوم ، والاعتكاف ، والإتمام ، والطواف ، ولا يوجد لها ثامن ، وقول المالكية : يجب تكميله محمول على هذا ، وقد نصوا على أن الشروع في تجديد الوضوء وغيره من قراءة القرآن وبناء المساجد والصدقات ... وغيرها من [القربات]^(٢) لا يجب إتمامها [٢٩/ب] بالشروع فيها . انتهى^(٣) .

وأنشد شيخنا الأستاذ أبو عبد الله الصغير قال : أنشدنا الفقيه أبو عبد الله العكرمي قال : أنشدنا الإمام ابن عرفة :

صَلَاةٌ وَصَوْمٌ ثُمَّ حَجٌّ وَعُمْرَةٌ عُكُوفٌ طَوَافٌ وَاتِّمَامٌ تَحْتَمَا
وَفِي غَيْرِهَا كَالْوَقْفِ وَالطُّهْرِ خَيْرٌ فَمَنْ شَاءَ فَلْيَقْطَعْ وَمَنْ شَاءَ تَمَّمَا
يعني بالوقف^(٤) : بناء [الأوقاف كالمساجد]^(٥) والقناطر^(٦) والسقايات وحفر الآبار ... وغير ذلك ، إلا أن ما نسب القرافي للخمي من أن مقتضى المذهب : أن أربعة أسابيع طول : فيه نظر حسبما بسطناه في : "تكميل التقييد وتحليل التعقيد" وحسبي الله ولا أزيد .

(١) المراد من الأسبوع سبعة أشواط .

(٢) في (١ن) : (القربات) .

(٣) انظر الذخيرة ، للقرافي : ٢٤٩/٣ .

(٤) في (١ن) : (في الوقف) ، وفي (٣ن) : (بالأوقاف) .

(٥) في (٣ن) : (المساجد) .

(٦) في (١ن) ، و (٣ن) ، و (٣ن) : (القناطر) .

وَكثْرَةُ شَرْبِ مَاءِ زَمْزَمَ، وَنَقْلُهُ وَالسَّعْيُ شَرْوُطُ [٢١ / ب] الصَّلَاةِ، وَخُطْبَةُ بَعْدَ ظَهْرِ السَّائِمِ بِمَكَّةَ وَاحِدَةٌ يُخْبِرُ بِالنَّاسِكِ وَخُرُوجُهُ لِمَنَى قَدَرٌ مَا يَدْرِكُ بِهَا الظُّهْرَ، وَبَيَاتُهُ بِهَا، وَسِيرُهُ لِعِرْقَةِ بَعْدَ الطَّلُوعِ، وَنَزُولُهُ بِنِمْرَةٍ، وَخُطْبَتَانِ بَعْدَ الزَّوَالِ، ثُمَّ أَذْنٌ، وَجَمْعٌ بَيْنَ الظُّهْرَيْنِ إِثْرَ الزَّوَالِ، وَدُعَاءٌ وَتَضَرُّعٌ لِلْغُرُوبِ، وَوُقُوفُهُ يَوْضُوءٍ، وَرُكُوبُهُ بِهِ، ثُمَّ قِيَامٌ إِلَّا لَتَعْبٍ، وَصَلَاتُهُ بِمَزْدَلِكَةَ الْعِشَاءَيْنِ، وَبَيَاتُهُ بِهَا، وَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ قَالِدَمْ، وَجَمْعٌ وَقَصْرٌ، إِلَّا لِلْأَهْلَاءِ، كَوْنِي وَعِرْقَةٌ، وَإِنْ عَجَزَ فَبَعْدَ الشَّفَقِ، إِنْ نَفَرَ مَعَ الْإِمَامِ، وَإِلَّا فَكُلُّ لَوْقَتِهِ، وَإِنْ قَدِمْتَ عَلَيْهِ أَعَادَهُمَا، وَارْتَحَالَهُ بَعْدَ الصُّبْحِ، مُغْلَسًا، وَوُقُوفُهُ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ يَكْبَرُ وَيَدْعُو لِلْإِسْفَارِ وَاسْتِقْبَالِهِ بِهِ.

قوله : (وَكثْرَةُ شَرْبِ مَاءِ زَمْزَمَ، وَنَقْلُهُ) معطوفان عَلَى المندوبيات لا عَلَى المنفي قبلهما، أما شربه فذكره غير واحد، وفي "الذخيرة" عن ابن حبيب : استحَبَّ الإكثار من شرب ماء زمزم والوضوء منه ما أقام به . قال ابن عباس : وليقل إِذَا شَرِبَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ عِلْمًا نَافِعًا وَشِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ ، قال : وهو لما شرب له ، وقد جعله الله تعالى لإسماعيل عَلَيْهِ السَّلام ولأمه هاجر طعاماً وشراباً . انتهى^(١).

ومن الغرائب ما حدثنا به شيخنا الفقيه الحافظ أبو عبد الله القوري المكناسي قال : حدثنا الحاجُّ أبو عبد الله بن (غزوان)^(٢) المكناسي أنه سمع الإمام الأوحـد الرباني أبا عبد الله البـلالي بالديار المصرية يرجح حديث "الباذنجان لما أكل له"^(٣) عَلَى حديث : « ماء زمزم لما شرب له »^(٤) . قال : وهذا خلاف المعروف ، وأما نقل ماء زمزم ففي "مسلك السالك

(١) انظر الذخيرة للقرافي : ٢٤٥ / ٣ .

(٢) في (٤ ن) : (عزوز) .

(٣) قال ابن حجر : (عن ابن عباس رضي الله عنهما : كنا في وليمة رجل من الأنصار ، فَأَتَى بِطَعَامٍ فِيهِ بَازَنْجَانٌ ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، الْبَازَنْجَانُ يَبِيجُ الْمَرَارَةَ ، وَيَبِيسُ اللِّسَانَ ، فَأَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَازَنْجَانًا فِي لُقْمَةٍ ، فَأَعَادَ الرَّجُلُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنِّهَا الْبَازَنْجَانُ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ وَلَا دَاءَ فِيهِ " (والتن موضوع) انظر : لسان الميزان ، لابن حجر : ٣٣ / ٤ . وقال السيوطي في شرح سنن ابن ماجه : (جازف من قال إن حديث "الباذنجان لما أكل له" أصح من "زمزم لما شرب له" فإن حديث الباذنجان موضوع . انتهى بتصرف منه ٢٢٠ / ١ .

(٤) انظر : المسند ، لأحمد بن حنبل برقم (١٤٨٩٢) ٣ / ٣٥٧ ، من حديث جابر رضي الله عنه ، وسنن ابن ماجه برقم (٣٠٦٢) ، كتب المناسك ، باب الشرب من زمزم : ١٠١٨ / ٢ . قال ابن حجر فيه : (إرساله أصح وله شاهد من حديث جابر . . . وزعم الدمياطي أنه على رسم الصحيح ، وهو كما قال من حيث الرجال ؛ إلا أن سويداً وإن خرَّج له مسلم ، فإنه خلط ، وطعنوا فيه ، وقد شدَّ بإسناده) انظر : فتح الباري ، لابن حجر : ٤٩٣ / ٣ .

في عمل المناسك " لقاسم بن أحمد الحضرمي الطرابلسي : يستحب أن يتزود منه إلى بلده ؛ لما في الترمذي عن عائشة - رضي الله تعالى عنها - أنها كانت تحمل من ماء زمزم ، وتخبر أنه عليه الصلاة والسلام كان يحمله ^(١) .

وَلَا وَقُوفَ بَعْدَهُ وَلَا قَبْلَ الصُّبْحِ ، وَإِسْرَاعَ بَطْنٍ ^(٢) مُحَسَّرٍ ^(٣) ، وَرَمِيَهُ الْعَقَبَةَ حِينَ وَصُولِهِ وَإِنْ رَاكِبًا ، وَالْمَشْيُ فِي غَيْرِهَا ، وَحَلَّ بِهَا غَيْرُ نِسَاءٍ وَصِيدٍ ، وَكَرِهَ الطَّيْبُ وَتَكْبِيرُهُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ، وَتَتَابُعُهَا ، وَلَقَطُهَا ، وَذَبْحُ قَبْلِ الزَّوَالِ ، وَطَلَبُ بَدَنَتِهِ لَهُ لِلْحَلْقِ ، ثُمَّ حَلْفُهُ وَلَوْ بِنُورَةٍ ، إِنْ عَمَّ رَأْسَهُ ، وَالتَّقْصِيرُ مُجْزٍ ، وَهُوَ سُنَّةُ الْمَرْأَةِ تَأْخُذُ قَدْرَ الْأُنْمَلَةِ ، وَالرَّجُلُ مِنْ قُرْبِ أَطْلِهِ ، ثُمَّ يَفِيضُ ، وَحَلَّ بِهِ مَا بَقِيَ ، إِنْ حَلَّقَ ، وَإِنْ وَطِئَ قَبْلَهُ فَدَمٌ ، بخلاف الصيد كتأخير الحلق لبلده ، أو الإفاضة للمحرم ، ورمي كل حصاة أو الجويمع لليل ، وَإِنْ لَصَغِيرٍ لَا يُحْسِنُ الرَّمْيَ ، أَوْ عَاجِزٍ ، وَيَسْتَنْبِئُ فَيَنْتَحِرِي وَقْتَهُ الرَّمْيَ ، وَيَكْبُرُ ، وَأَعَادَ إِنْ صَمَّ قَبْلَ الْفَوَاتِ بِالْغُرُوبِ مِنَ الرَّائِعِ ، وَقَضَاءُ كُلِّ إِلَيْهِ ، وَاللَّيْلُ قِضَاءٌ ، وَحَمْلُ مُطَبَّقٍ ، وَرَمَى ، وَلَا يَرْمِي فِي كَفٍّ غَيْرِهِ ، وَتَقْدِيمُ الْحَلْقِ أَوْ الْإِفاضة عَلَى الرَّمْيِ لَا إِنْ خَالَفَ فِي غَيْرِ ، وَعَادَ لِلْمَيْتَةِ يَمْنَى فَوْقَ الْعَقَبَةِ ثَلَاثًا ، وَإِنْ تَرَكَ جُلَّ لَيْلَةٍ فَدَمٌ ، أَوْ لَيْلَتَيْنِ إِنْ تَعَجَّلَ .

قوله : (وَلَا وَقُوفَ بَعْدَهُ) أي : بعد الإسفار .

وَلَوْ بَاتَ بِمَكَّةَ أَوْ مَكِّيًّا قَبْلَ الْغُرُوبِ مِنَ النَّهْيِ فَيَسْقُطُ عَنْهُ رَمْيُ الثَّالِثِ ، وَرُخْصَ لِرَأْسِهِ بَعْدَ الْعَقَبَةِ أَنْ يَنْصَرِفَ ، وَيَأْتِيَ الثَّالِثَ فَيَرْمِي لِيَوْمَيْنِ .

قوله : (فَيَسْقُطُ عَنْهُ رَمْيُ الثَّالِثِ) كذا ذكره ابن المراز في رواية عن مالك قال أبو محمد :

وقول ابن حبيب : يرمي له إثر رميه للذي قبله . خلاف قول مالك وأصحابه .

(١) انظر : سنن الترمذي برقم (٩٦٣) ، كتاب الحج ، باب حمل ماء زمزم ، وقال : " هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه : ٢٩٥ / ٣ .

(٢) في الأصل لدينا : (الأخضرين فوق الرمل ودعاء وفي نسيتهم ركعتين) ، وهي غير موجودة بالمطبوع ولا في الشروح الأخرى ، وهي مقحمة تحاجي السياق ، غير بينة المعنى .

(٣) بَطْنٌ مُحَسَّرٌ : بضم الميم وفتح الحاء وتشديد السين وكسرها ، هو وادي المزدلفة . انظر : معجم البلدان ، لياقوت الحموي :

وَتَقْدِيمُ الضَّعْفَةِ فِي الرَّدِّ لِلْمُزْدَلِفَةِ ، وَتَرْكُ التَّخَصُّبِ لِغَيْرِ مُقْتَدَى بِهِ ، وَرَمَى كُلِّ يَوْمٍ الثَّلَاثَ ، وَخَتَمَ بِالْعَقَبَةِ مِنَ الزَّوَالِ لِلْغُرُوبِ .

قوله : (وَتَقْدِيمُ الضَّعْفَةِ فِي الرَّدِّ لِلْمُزْدَلِفَةِ) جاءت الرخصة في الحديث في تقديم الضعفة في محلين أحدهما : من عرفة إلى المزدلفة ، والآخر من المزدلفة إلى منى ، وقد [ترجم لهما] ^(١) البخاري معاً فقال : باب : " من قدم ضعفه أهله بليل فيقفون بالمزدلفة ويدعون ويقدم إذا غاب القمر " ، ثم خرج عن سالم كان عبد الله بن عمر يقدم ضعفه أهله فيقفون عند المشعر الحرام بالمزدلفة بليل فيذكرون الله ما بدا لهم ، ثم يرجعون قبل أن يقف الإمام وقبل أن يدفع ، فمنهم من يقدم منى لصلاة الفجر ، ومنهم من يقدم بعد ذلك فإذا قدموا رموا الجمرة ، وكان ابن عمر يقول : أرخص في أولئك رسول الله ﷺ ^(٢) .

وعن ابن عباس : بعثني النبي ﷺ من جمع بليل . وعنه أنا ممن قدم النبي ﷺ ليلة المزدلفة في ضعفه أهله ^(٣) .

وعن عبد الله مولى أسماء عن أسماء أنها نزلت ليلة جمع عند المزدلفة فقامت تصلي ، فصلت ساعة ثم قالت : يا بني هل غاب القمر ؟ قلت : لا ، فصلت ساعة ثم قالت : يا بني هل غاب القمر ؟ قلت : نعم ، قالت فارحلوا فرحلنا ، فمضي بنا حتى رمت الجمرة ثم رجعت فصلت الصبح بمتزلها فقلت لها : يا هتاه ما أرانا إلا قد غلّسنا فقالت : يا بني إن رسول الله ﷺ أذن للظعن ^(٤) .

[و عن عائشة قالت : استأذنت سودة النبي ﷺ ليلة جمع وكانت ثقيلة ثبطة فأذن لها] ^(٥) .

وعن عائشة أيضاً : نزلنا المزدلفة فاستأذنت النبي ﷺ سودة أن تدفع قبل حطمة الناس ، وكانت امرأة بطيئة فأذن لها ، فدفعت قبل حطمة الناس وأقمنا حتى أصبحنا نحن

(١) في (ن٣) : (ترجمهما) .

(٢) أخرجه البخاري برقم (١٥٩٢) .

(٣) أخرجه البخاري برقم (١٥٩٤) .

(٤) أخرجه البخاري برقم (١٥٩٥) .

(٥) زيادة من (ن١) ، و (ن٢) ، و (ن٣) .

ثم دفعنا بدفعه ، فلأن أكون استأذنت رسول الله ﷺ كما استأذنت سودة أحب إلي من مفروح به ^(١).

وخرج مسلم عن أم حبيبة : أن النبي ﷺ بعث بها من جمع بليل ^(٢) . وأكثر هذه الأحاديث في الدفع من مزدلفة إلى منى ، وهذا هو المطروق عند أهل المذهب كما قال في " المدونة " : ويستحب للرجل أن يدفع من المشعر الحرام بدفع الإمام لا يتعجل قبله ، وواسع للنساء والصبيان أن يتقدموا أو يتأخروا ^(٣) .

وأما الدفع من عرفة إلى المزدلفة فهو الذي تعطيه عبارة المصنف إذ قال : (للمزدلفة) ولم يقل من المزدلفة ، وهو غير مطروق عند أهل المذهب حتى قال [سحنون] ^(٤) معللاً للفرق ؛ لأن النبي ﷺ قدّم ضعفة بني هاشم من المزدلفة ولم يقدمهم من عرفة ؛ فدل أن الوقوف بعرفة ليلاً فرض . انتهى [٣٠/أ] .

فلعلهم لم يأخذوا بحديث ابن عمر ، و ^(٥) ردّوه بالتأويل إلى هذا ، ولئن سلّم ما قاله المصنف ، فلا بد أن يقيد بأن يكون تقديمهم بعد إدراك جزء من الليل ، واللام في قوله : (لِلْمُزْدَلِفَةِ) لانتهاء الغاية تتعلق بتقديم أو بالرد ، ولعلنا تعدينا هنا طورنا ، وجهلنا قدرنا فلنمسك [العنان] ^(٦) . والله تعالى المستعان .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (١٥٩٢) إلى (١٥٩٧) في كتاب الحج ، باب من قدم ضعفة أهله بليل فيقفون

بالمزدلفة ويدعون ، ويقدم إذا غاب القمر .

(٢) أخرجه مسلم برقم (١٢٩٢) ، كتاب الحج ، باب استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء وغيرهن .

(٣) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ٤١٧ / ٢ .

(٤) في (٢ن) ، و (٣ن) : (أبو إسحاق) .

(٥) في (٢ن) ، و (٣ن) : (أو) .

(٦) ما بين المعكوفتين زيادة من (١ن) ، و (٢ن) ، و (٣ن) .

وَصِحَّتُهُ ، يَحْجَرُ كَحَصَى الْخَذْفِ ، وَرَمَى وَإِنْ يَمْتَنَجِسُ عَلَى الْجَمْرَةِ ، وَإِنْ أَصَابَتْ غَيْرَهَا ، إِنْ ذَهَبَتْ بِقُوَّةٍ ، لَا دُونَهَا وَإِنْ أَطَارَتْ غَيْرَهَا [من الحصيات] ^(١) ، وَلَا طِينٍ وَمَعْدِنٍ ، وَفِي إِجْزَاءِ مَا وَقَفَ بِالْبِنَاءِ تَرَدُّدٌ ، وَيَنْتَرْتِيهِنَّ وَأَعَادَ مَا حَضَرَ بَعْدَ الْمُنْسِيَةِ ، وَمَا بَعْدَهَا فِي [٣٢ / ١] يَوْمَهَا فَقَطْ وَنَدِبَ تَتَابُعُهُ ، فَإِنْ رَمَى بِخَمْسٍ خَمْسٍ ، يَعْتَدُ بِالْخَمْسِ الْأَوَّلِ ، وَإِنْ لَمْ يَدْرِ مَوْضِعَ حَصَاةٍ ، اعْتَدَّ بِسِتٍّ مِنَ الْأَوَّلَى ، وَأَجْزَأَ عَنْهُ وَعَنْ صَبِيٍّ آخَرَ وَلَوْ حَصَاةَ حَصَاةٍ ، وَرَمَى الْعَقَبَةَ أَوَّلَ يَوْمٍ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَالْآثَرَ الزَّوَالِ قَبْلَ الظُّلَمِ ، وَوَقُوفُهُ آثَرَ الْأَوَّلِيِّينَ قَدْرَ إِسْرَاعِ الْبَقَرَةِ ، وَتَبَاسُّرُهُ فِي الثَّانِيَةِ وَتَحْصِيبُ الرَّاجِعِ لِيُصَلِّيَ أَرْبَعَ صَلَوَاتٍ ، وَطَوَافُ الْوَدَاعِ إِنْ خَرَجَ لِكَالْجُحْفَةِ ، لَا كَالْتَنْعِيمِ ، وَإِنْ صَغِيرًا ، وَنَادَى بِالْإِفَاضَةِ وَالْعُمَرَةِ ، وَلَا يَرْجِعُ الْقَهْقَرَى ، وَبَطَلَ بِإِقَامَةٍ بَعْضُ يَوْمٍ يَمْكَنُ لَا يَشْغُلُ خَفٌّ ، وَرَجَعَ لَهُ ، إِنْ لَمْ يَخَفْ قَوَاتِ أَصْحَابِهِ ، وَحُبْسِ الْكَرِيِّ ، وَالْوَلِيِّ لِحَيْضٍ ، أَوْ نِفَاسٍ وَقَدْرُهُ ، وَقَبْدٌ إِنْ أَمِنَ .

قوله : (وَصِحَّتُهُ ، يَحْجَرُ كَحَصَى الْخَذْفِ ، وَرَمَى وَإِنْ يَمْتَنَجِسُ عَلَى الْجَمْرَةِ ، وَإِنْ أَصَابَتْ غَيْرَهَا ، إِنْ ذَهَبَتْ بِقُوَّةٍ ، لَا دُونَهَا وَإِنْ أَطَارَتْ غَيْرَهَا لَهَا ، وَلَا طِينٍ وَمَعْدِنٍ) أي : وشرط صحة الرمي أن يكون بحجر لا بغيره [أو أن يكون الحجر مثل حصى الخذف في القدر ، وأن يرمي به رمياً ، ولا يضعه وضعاً ، فلفظ رمى بالحجر] ^(٢) عطفاً على حجر ، ويجزئ الحجر وإن [كان] ^(٣) متنجساً ، وأن يقع الحجر على الجمرة ، ولا يشترط أن يصيب أصل أرض الجمرة بل يجزئ وإن وقع على ما عليها من الحصى ، كما يجزئ إذا أصابت غير الجمرة بشرط أن تذهب بقوة الرمي ، ولا تجزئ إذا وقعت دون الجمرة كما قال : (لَا دُونَهَا وَإِنْ أَطَارَتْ ^(٤) غَيْرَهَا [من الحصيات] ^(٥)) .

أي : للجمرة ولا يجزئ الطين والمعدن . وفي " الذخيرة " : ظاهر المذهب منع الطين والمعادن المتطرقة كالحديد وغير المتطرقة كالزرنبخ ، وقاله الشافعي وابن حنبل ،

(١) في أصل المختصر والمطبوعة : (لها) ، وكذا هي في شروح المختصر الأخرى ، والمثبت عن نسخة المؤلف .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من : (٣ن) .

(٣) ما بين المعكوفتين زيادة من : (١ن) ، و(٢ن) ، و(٣ن) .

(٤) في (٣ن) : (طار) .

(٥) في أصل النص المشروح عند المؤلف ، وأصل النص الخليلي : (غيرها لها) .

وقال أبو حنيفة : يجوز بكل ما هو من الأرض ، وسلم منع الدراهم والدنانير^(١) ، وجوزّه داود الظاهري بكل شيء حتى بالعصفور الميت .^(٢) انتهى .

وإنما شققت كلام المصنف هنا ، وإن لم يكن فيه إشكال لسقوطه من بعض نسخ الشارح .

**وَالرَّفَقَةُ ، فِي كَيَوْمَيْنِ ، وَكُرِهَ زَمَيِّ يَمْرَمِي بِهِ كَأَن يَقَالَ لِلْإِنْفَاضَةِ طَوَافُ
الزِّيَارَةِ ، أَوْ زُرْنَا قَبْرَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .**

قوله : (وَالرَّفَقَةُ ، فِي كَيَوْمَيْنِ) في " الموازية " عن مالك إن كان مثل يومين حبس كريهاً ومن معه ، وإن كان أكثر فكريها فقط^(٣) .

**وَرَقِيَّ الْبَيْتِ ، أَوْ عَلَيْهِ ، أَوْ عَلَى مُنْبَرِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَنْعَلُ ، بِخِلَافِ
الطَّوَافِ وَالْحِجْرِ ، وَإِنْ قَصَدَ طَوَافَهُ نَفْسَهُ مَعَ مَحْمُولِهِ ، لَمْ يُجْزَ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ،
وَأَجْزَأُ السَّعْيِ عَنْهُمَا كَمَحْمُولَيْنِ فِيهِمَا .**

قوله : (وَرَقِيَّ الْبَيْتِ ، أَوْ عَلَيْهِ ، أَوْ عَلَى مُنْبَرِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَنْعَلُ) رقي البيت صعوده ، وَعَلَيْهِ أَي : عَلَى ظَهْرِهِ ، وكأنه عبّر بالرقي دون الدخول ليشعر باجتناّب النعلين في ابتداء الصعود له أو لظهره أو للمنبر .

(١) انظر : فيما يجوز به الرمي عند الحنفية : البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، لزين بن إبراهيم بن محمد : ٣٧٠ / ٢ ، وما

للشافعية : المجموع ، للنووي : ١٤٣ / ٨ ، وما للحنابلة : المغني لابن قدامة : ٢١٧ / ٣ .

(٢) انظر : الذخيرة ، للقرافي : ٢٦٤ / ٣ .

(٣) المسألة في المرأة التي يعرض الحيض وهي في رفقة ، فإن الرفقة تحبس لها نحو اليوم واليومين ، وما كان أكثر يحبس المكري لها دون الرفقة ، فكان الأقرب أن يتعرض المؤلف لقول المصنف من قوله : (حُسَّ الْكَرِيَّ... إلخ) ونقل كلام مالك رحمه الله المواق عن الاستذكار ، لابن عبد البر ، لا الموازية : ٣٧٣ / ٤ ، وكلام ابن المواز في الاستذكار : لست أعرف حبس الكري كيف يحبس وحده يعرضه بقطع الطريق عليه ، فكان ابن المواز يتعقب كلام الإمام رحمه الله .

فصل [محظورات الإحرام]

حَرَمَ بِالْإِحْرَامِ عَلَى الْمَرْأَةِ لِبَسَ قُفَّازَ ، وَسَتَرَ وَجْهَ إِلَّا لِسْتَرَ بِلا غَرْزٍ وَرَبْطٍ ، وَإِلَّا فَخِذِيَّةً وَعَلَى الرَّجُلِ مُحِيطٌ بِخُصْوٍ ، وَإِنْ يَنْسَجُ أَوْ زَرَّ أَوْ عَقَدَ كَخَاتَمٍ وَقَبَاءٍ ، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ كَمَا ، وَسَتَرَ وَجْهَ أَوْ رَأْسَ يَمَّا يَعْدُ سَاتِرًا كَطَبِينٍ ، وَلَا فَخِذِيَّةً فِي سَيْفٍ ، وَلَوْ بِلا عَذْرٍ وَاحْتِرَامٍ ، وَاسْتَنْتَفَارَ لِعَمَلٍ فَقَطْ ، وَجَازَ خُفٌّ قُطِعَ أَسْفَلَ مِنْ كَعْبٍ لِقَعْدِ نَعْلٍ أَوْ غُلُوهِ فَاِمِشًا ، وَاتَّقَاءَ شَمْسٍ أَوْ رِيحٍ بِكَبَدٍ ، أَوْ مَطَرٍ يَمُرْتَفِعُ وَتَقْلِيمُ ظَفَرٍ إِنْ كُسِرَ ، وَارْتِدَاءُ بِقَمِيصٍ .

قوله : (واحترام ، واستنفار^(١) لِعَمَلٍ فَقَطْ) معطوفان على سيف ، متنازعان في العمل والاستنفار^(٢) جعل طرفي المتزر بين الفخذين معقوداً في الوسط كالسراويل .

وَفِي كَرَاهَةِ^(٣) السَّرَاوِيلِ رَوَايَتَانِ^(٤) ، وَتَطَلُّلُ بِنَاءٍ وَخَبَاءٍ وَمَعَارَةِ لَا فِيهَا كَثُوبٍ يَحْصَأُ ، فِيهِ وَجُوبُ الْفَخِذِيَّةِ خِلَافَ وَحَمَلُ لِحَاجَةٍ أَوْ فَقَرٍ بِلا تَجَرٍ ، وَإِبْدَالُ ثَوْبِهِ أَوْ بَيْعُهُ ، بِخِلَافِ غَسْلِهِ ، إِلَّا لِنَجَسٍ فَيَا لَمَاءَ فَقَطْ ، وَبَطَّ جُرْجِهِ ، وَهَكَذَا خَفِيُّ يَرْفُقُ ، وَفَصْدُ إِنْ لَمْ يَخْصِبْهُ ، وَشُدُّ مِنْطَقَةِ لِنَفَقَتِهِ عَلَى جُلْدِهِ ، وَإِضَاقَةُ نَفَقَةِ غَيْرِهِ ، وَإِلَّا فَخِذِيَّةً كَعَصَبٍ جُرْجِهِ أَوْ رَأْسِهِ ، أَوْ لَصِقَ خِرْقَةً كَدِرْهُمْ أَوْ لَفَّمَا عَلَى ذَكَرٍ .

قوله : (وَفِي كَرَاهَةِ السَّرَاوِيلِ رَوَايَتَانِ) [هذا من تمام قوله : (وارتداء بقميص) فالمعنى : وفي كراهة الارتداء بالسراويل روايتان]^(٥) ، وكذا صرح به في التوضيح^(٦) . وقال في المناسك : لو ارتدى بقميص أو قباء جاز ، وكذلك السراويل ، وروى عن مالك كراهة الارتداء بالسراويل لقبح الزي ، فلم يصرح بأن الأول رواية ، وهذا أقرب لقول الباجي ،

(١) في أصل المختصر والمطبوعة : (أو باستنفار) ، وفي الأصل ، و(ن٣) (الاستنفار) ، والمثبت هو الصواب ، والاستنفار : أن يدخل الإنسان إزاره بين فخذه ملوثاً ثم يخرج . والرجل يَسْتَنْفِرُ بإزاره عند الصِّراع إذا هو لواه على فخذه ثم أخرج به بين فخذه فشد طرفيه في حُجْرَتِهِ . اسْتَنْفَرَ الرجلُ بثوبه إذا ردَّ طرفه بين رجله إلى حُجْرَتِهِ . انظر : لسان العرب ، لابن منظور : ١٠٥ / ٤ .

(٢) في (ن٣) : (الاستنفار) .

(٣) في أصل المختصر ، والنسخة المطبوعة : (كره) .

(٤) في أصل المختصر والمطبوعة : (تأويلان) .

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل .

(٦) لم أقف على تصريحه هذا في التوضيح ، فيما لدي من مصادره .

وروى محمد إباحة جعل القميص وما في معناه على كتفيه ، وجعل كميه أمامه ، وروايته كراهة الارتداء بالسراويل إنما هي لقبح زي السراويل عنده ، ككراهته لغيره لبسه مع^(١) رداء دون قميص^(٢) . انتهى باختصار ابن عرفة .

تتميم :

في " النوادر " روى محمد : من لم يجد مثزراً لا يلبس سراويل ولو افتدى وفيه جاء النهي ، وروى ابن عبد الحكم : يلبسه ويفتدى . انتهى بلفظ ابن عرفة^(٣) ، وخرج مسلم عن ابن عباس قال : سمعت رسول الله ﷺ وهو يخطب يقول : « السراويل لمن لم يجد الإزار^(٤) والخفان لمن لم يجد النعلين »^(٥) وقال مالك في " الموطأ " في السراويل : لم يبلغني هذا^(٦) ، قال ابن عبد السلام : وعندي أن مثل هذا من الأحاديث التي نص الإمام علي أنها لم تبلغه إذا قال أهل الصنعة أنها صحت فيجب على مقلدي الإمام العمل بمقتضاها كهذا الحديث ، وحديث إذن الإمام لأهل العوالي إذا وافق العيد الجمعة ، فقف على تمامه في أصله .

أَوْ قُطْنَةً بِأُذُنَيْهِ ، أَوْ قِرْطَاسٌ بِصُدُغَيْهِ .

قوله : (أَوْ قُطْنَةً بِأُذُنَيْهِ) قال في الكتاب : وإن جعل المحرم في أذنيه قطناً لشيء وجده فيها افتدى كان في القطن طيب أم لا^(٧) ، وعلله ابن يونس بأنه محل إحرام .

(١) في (ن) ١ : (موضع) .

(٢) انظر : المتقى ، للباجي : ٣ / ٣٢٢ .

(٣) الذي عند ابن أبي زيد : (ومن كتاب ابن المواز قال مالك : . . . وكره أن يرتدي بالسراويل ، قال : وإن لم يجد مثزراً فلا بأس بالسراويل وإن افتدى وفيه جاء النهي) فلفظ ابن عرفة المشار إليه مخالف لما لأبي زيد عن ابن المواز . انظر : النوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ٢ / ٣٤٤ .

(٤) في (ن) ٢ : (الإزاران) .

(٥) انظر : صحيح مسلم برقم (١١٧٨) ، كتاب الحج ، باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة ، صحيح ابن خزيمة برقم (٢٦٨١) ، كتاب المناسك ، باب الرخصة في لبس المحرم السراويل ثم الإعواز من الإزار . . .

(٦) نص الموطأ : (لم أسمع) ، قال فيه : (سئل مالك عما ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ثم ومن لم يجد إزاراً فليلبس سراويل ؟ فقال : لم أسمع بهذا ، ولا أرى أن يلبس المحرم سراويل) انظر الموطأ برقم (٧٠٨) ، كتاب الحج ، باب ما ينهى عنه من لبس الثياب في الإحرام .

(٧) النص أعلاه لتهذيب المدونة : ١ / ٦٠٥ ، وعبر عنها المؤلف بالكتاب على غير مؤلوفه ، وكلامه هنا مثل ما للمواق .

أَوْ تَرَكَ ذِي نَفَقَةٍ ذَهَبَتْ ، أَوْ رَدَّهَا لَهُ ، وَلِلْمَرْأَةِ خَزٌّ وَحَلِيٌّ .

قوله : (أَوْ تَرَكَ ذِي نَفَقَةٍ ذَهَبَتْ ، أَوْ رَدَّهَا لَهُ) الترك والرد معطوفان بالجر على قوله : (كعصب جرحه) ، فهما مما تجب فيه الفدية .

والثاني منهما بحذف مضاف أي : أو ترك ردها له ، والمراد بذي النفقة : صاحبها الذي أودعها ، وكأنه قال : وتجب الفدية بترك مودع النفقة الذي ذهب قبل أن ترد له ، وبترك ردها له إن لم يذهب والفرض في الحالتين أن نفقة المحرم التي كانت تبعا لها نفدت ، وأشار به لقول اللخمي : فإن فرغت نفقته رد الأخرى إلى صاحبها ، فإن تركها افتدى وإن ذهب صاحبها وهو عالم افتدى ، وإن لم يعلم فلا شيء عليه ويبقىها معه .

وقد قال ابن القاسم فيمن أودع صيدا وهو حلال ، فأحرم وقد غاب صاحبه [٣٠/ب] فلا يرسله ويضمنه إن فعل ، وكذلك النفقة قبلها بوجه جائز ثم غاب صاحبها فجاز أن يبقىها عنده ، ولا يخرجها إلى غيره ، وقال ابن عرفة : يرد قول اللخمي بقدرته ^(١) على جعلها حيث حفظ تجره .

وَكُرْهُ شَدُّ نَفَقَتِهِ يَعْضُدُهُ أَوْ فَخْذُهُ ، وَكَبُّ رَأْسٍ عَلَى وَسَادَةٍ ، وَمَضْبُوعٌ لِمَقْتَدَى بِهِ ، وَشَمٌّ كَرِيحَانٍ ، [٣٣/ب] وَمَكْنٌ بِمَكَانٍ فِيهِ طَيْبٌ ، وَاسْتِصْحَابُهُ أَوْ حِجَامَةٌ بِلا عَذْرِ ، وَغَمَسُ رَأْسٍ وَتَجْفِيفُهُ ، بِشِدَّةٍ ، وَنَظَرُ بِمَرَأَةٍ ، وَلِبْسُ امْرَأَةٍ قِبَاءً مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِمَا دَهْنُ اللَّحْيَةِ وَالرَّأْسِ وَإِنْ طَعْمًا ، وَإِبَانَةُ ظَفَرٍ أَوْ شَعْرٍ أَوْ وَسْمٌ إِلَّا غَسْلَ بَدَنِهِ بِمُزِيلِهِ ، وَتَسَاقُطُ شَعْرٍ لَوْضُوٍّ أَوْ رُكُوبٍ ، وَدَهْنُ الْجَسَدِ كَكَفٍّ وَرَجُلٍ بِمُطَيِّبٍ أَوْ لُغَيْرِ عِلَّةٍ ، وَلَهَا قَوْلَانِ ، اخْتَصَرْتُ عَلَيْهِمَا ، وَتَطْيِيبُ بِكُورْسٍ وَإِنْ ذَهَبَ رِيحُهُ ، أَوْ لِحُضْرُوتَةٍ كَحُلٍّ وَلَوْ فِي طَعَامٍ أَوْ لَمْ يَحُلَّقْ ، إِلَّا قَارُورَةٌ سَدَّتْ ، وَمُطْبُوخًا ، وَبَاقِيًا وَمَا قَبْلَ إِحْرَامِهِ ، وَمُصِيبًا مِنْ إلقاء رِيحٍ أَوْ غَيْرِهِ ، أَوْ خُلُوقٍ كَعَبَةٍ ، وَخَبِيرٍ فِي نَزْعِ بَسِيرِهِ وَإِلَّا افْتَدَى إِنْ تَرَخَى كَتَغْطِيَةِ رَأْسِهِ نَائِمًا ، وَلَا تَخْلُقُ أَيَّامَ الْحَجِّ ، وَيَقَامُ الْعَطَارُونَ فِيهَا مِنَ الْمَسْعَى ، وَافْتَدَى الْمَلْفِيُّ الْجِلَّ إِنْ لَمْ تَلْزَمْهُ بِلا صَوْمٍ ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَفْتَدِ الْمُحْرَمُ كَانَ حَلَقَ رَأْسِهِ وَرَجَمَ بِالأَقْلَ إِنْ لَمْ يَفْتَدِ بِصَوْمٍ وَعَلَى الْمُحْرَمِ الْمَلْفِيُّ فِدْيَتَانِ عَلَى الْأَرْجَمِ ، وَإِنْ حَلَقَ جِلَّ مُحْرَمًا يَأْخُذُ عَلَى الْمُحْرَمِ ، وَإِلَّا فَعَلَيْهِ ، وَإِنْ حَلَقَ مُحْرَمٌ رَأْسَ جِلٍّ أَطْعَمَ ، وَهَلْ حَفَنَةً أَوْ فِدْيَةً تَأْوِيلَانِ ، وَفِي الظَّفَرِ الْوَاحِدِ ، لَا لِامَاطَةِ

الَّذِي حَفَنَتْ كَشَعْرَةً أَوْ شَعْرَاتٍ ، وَقَمَلَةً أَوْ قَمَلَاتٍ ، وَطَرَحَهَا كَحَلَقٍ مُحَرَّمٍ لِمَنْثَلِهِ مَوْضِعَ الْجِمَامَةِ ، إِلَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ نَفْيُ الْقَمَلِ ، وَتَقْرِيدُ بَعْضِهِ ، لَا كَطَرَحِ عِلْقَةٍ أَوْ بَرْغَوْتٍ ، وَالْفِدْيَةُ فِيمَا يَنْتَرَفَهُ بِهِ أَوْ يَزِيلُ أَدَى كَقَصْرِ الشَّارِبِ أَوْ ظَفَرٍ وَقَتْلُ قَمَلٍ كَثُرَ ، وَخَضْبٍ بِكَمْنَاءٍ ، وَإِنْ رُقْعَةً إِنْ كَبُرَتْ وَمَجْرَدُ حَمَامٍ عَلَى الْمُخْتَارِ ، وَاتَّعَدَتْ إِنْ ظَنَّ الْإِبَاحَةَ ، أَوْ تَعَدَّدَ مَوْجِبُهَا يَفُورُ ، أَوْ نَوَى التَّكْرَارَ ، أَوْ قَدَّمَ الثُّوبَ عَلَى السَّرَاوِيلِ وَشَرَطَهَا فِي اللَّبَسِ انْتِفَاعٌ مِنْ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ ، لَا إِنْ نَزَعَ مَكَانَهُ ، وَفِي صَلَاةٍ قَوْلَانِ ، وَلَمْ يَأْتُمْ إِنْ فَعَلَ لِعَذْرِ ، وَهِيَ نَسْكُ بِشَاةٍ فَأَعْلَى ، أَوْ أَطْعَامِ سِتَّةٍ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَدَّانٍ كَالْكَفَّارَةِ أَوْ صِبَامٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَوْ أَيَّامٍ مَنَى ، وَلَمْ يَخْتَصَرْ يَزْمَانٌ أَوْ مَكَانٌ ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ بِالذَّبْحِ الْهَدْيَ فَكُفُّهُ ، وَلَا يَجْزِيْ غَدَاءٌ وَعِشَاءٌ إِنْ لَمْ يَبْلُغْ مَدِينٍ ، وَالْجَمَاعُ وَمَقْدَمَاتُهُ وَأَفْسَدَ مُطْلَقًا كَأَسْتَدْعَاءٍ مَنَى ، وَإِنْ يَنْظُرُ قَبْلَ الْوُقُوفِ مُطْلَقًا أَوْ بَعْدَهُ إِنْ وَقَعَ قَبْلَ إِفَاضَةٍ وَعَقِبَةٍ يَوْمَ النَّحْرِ أَوْ قَبْلَهُ ، وَإِلَّا فَهَدْيٌ [٣٣ / ١] كَأَنْزَالِ ابْتِدَاءٍ وَإِمْدَانِهِ ، وَقَبْلَانِهِ ، وَوُقُوعِهِ بَعْدَ سَعْيٍ فِي عُمُرَتِهِ ، وَإِلَّا فَسَدَتْ ، وَوَجِبَ إِتِمَامُ الْمُنْسَدِ ، وَإِلَّا فَهُوَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ أَحْرَمَ ، وَلَمْ يَقُمْ قِضَاؤُهُ إِلَّا فِي ثَالِثِهِ ، وَفُورِيَّةِ الْقِضَاءِ وَإِنْ تَطَوَّعًا .

قوله : (وَكَبُّ رَأْسٍ عَلَى وَسَادَةٍ) يريد كب الوجه ، وبالوجه عبر في " التوضيح "

و " المناسك " ، وأصل المسألة في رسم باع غلاماً من سماع ابن القاسم وزاد فيه : وأما وضع خده عليها فلا بأس به ^(١) .

وَقِضَاءُ الْقِضَاءِ ، وَنَحْرُ هَدْيٍ فِي الْقِضَاءِ وَاتَّحَدَ ، وَإِنْ تَكَرَّرَ لِنِسَاءٍ ، بِخِلَافِ صَبَدٍ وَفِدْيَةٍ ، وَأَجْزَأُ إِنْ عَجَلَ ، وَثَلَاثَةٌ إِنْ أَفْسَدَ قَارِنًا ثُمَّ قَاتَهُ وَقَضَى ^(٢) .

قوله : (وَنَحْرُ هَدْيٍ فِي الْقِضَاءِ) أي : ويجب عليه مع قضاء ^(٣) المفسد من حج أو عمرة

نحر هدي في زمان قضائهما ، لا في زمان فسادهما ، وهذا هو المشهور . قال في " مناسكه " : ليتفق الجابر النسكي والجابر المالبي .

(١) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٤٥٥ / ٣ ، ونص المسألة : (وسئل مالك عن المحرم يكب وجهه على الوسادة من

الحر ؟ فكره ذلك ، قيل له . فيرفعها يستظل بها ؟ قال : لا أحبه ، وأما أن يضع خده فلا بأس به).

(٢) في أصل المختصر : (وقضاء) .

(٣) في (ن ٣) : (القضاء) .

وَعُمْرَةٌ إِنْ وَقَعَ قَبْلَ رَكْعَتَيْ الطَّوَافِ ، وَإِجْبَاجُ مُكْرَهَةٍ وَإِنْ نَكَحَتْ غَيْرَهُ ،
وَعَلَيْهَا [إِنْ أَعْدَمَ] ^(١) رَجَعَتْ كَالْمُتَقَدِّمِ وَفَارَقَ مَنْ أَفْسَدَ مَعَهُ مِنْ إِحْرَامِهِ لِنَحْلَلِهِ ، وَلَا
يُرَاعَى زَمَنُ إِحْرَامِهِ ، بِخِلَافِ مِيقَاتِ أَنْ شُرِعَ ، وَإِنْ نَعَدَّاهُ ، قَدَمٌ ، وَأَجْزَاءُ تَمْتَعٍ عَنْ
أَفْرَادٍ وَعَكْسُهُ ، لَا قِرَآنَ عَنْ أَفْرَادٍ أَوْ تَمْتَعٍ وَعَكْسُهُمَا . وَلَمْ يَنْبَغِ قِضَاءُ تَطَوُّعٍ عَنْ
وَاجِبٍ ، وَكُرْهُ حَمْلِهَا لِلْمَحْمَلِ ، وَلِذَلِكَ اتَّخَذَتِ السَّلَامُ ، وَرُؤْيَا ذُرَاعَيْهَا لَا شَعْرَهَا ،
وَالْفَتْوَى فِي أَمْرِهِنَّ .

قوله : (وَعُمْرَةٌ إِنْ وَقَعَ قَبْلَ رَكْعَتَيْ الطَّوَافِ) هذا في غير الفاسد ، فلو وصله بقوله
قبل هذا : (وَالْإِفْهَامِي) . لكان أنسب . قال في " التوضيح " : إِذَا لَمْ تَقُلْ بِالْإِفْسَادِ فَلَا خِلَافَ
أَنْ عَلَيْهِ هَدْيًا ، وَاخْتَلَفَ فِي الْعِمْرَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ :

الأول : أَنْ عَلَيْهِ عِمْرَةٌ كَانَ وَطْؤُهُ قَبْلَ الطَّوَافِ أَوْ بَعْدَهُ . قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ .

الثاني : لَا عِمْرَةٌ عَلَيْهِ كَانَ قَبْلَ الطَّوَافِ أَوْ بَعْدَهُ . وَهُوَ قَوْلُ الْقَاضِي إِسْمَاعِيلَ .

الثالث : وَهُوَ الْمَشْهُورُ وَمَذْهَبُ " الْمَدُونَةِ " إِنْ كَانَ قَبْلَ الْإِفَاضَةِ أَوْ ^(٢) قَبْلَ بَعْضِهَا ، كَمَا
لَوْ نَسِيَ شَوْطًا أَوْ قَبْلَ رَكْعَتَيْ الطَّوَافِ فَعَلَيْهِ الْعِمْرَةُ ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَا عِمْرَةَ عَلَيْهِ .
انتهى ^(٣) .

قال ابن عبد السلام : وَاسْتَضَعِفَ الْقَاضِي إِسْمَاعِيلُ قَوْلَهُمْ فِي الْمَشْهُورِ : يَأْتِي بِالْعِمْرَةِ
لِيَكُونَ الطَّوَافُ فِي إِحْرَامٍ صَحِيحٍ ؛ بِأَنْ هَذَا الْإِحْرَامُ الثَّانِي يُوجِبُ طَوَافًا غَيْرَ الطَّوَافِ
الْأَوَّلِ فَلَمَّا تَيَسَّرَ بِهِ آخَرًا غَيْرَ الَّذِي فِي الذِّمَّةِ وَمَا فِي الذِّمَّةِ غَيْرُ الْمَأْتِي ^(٤) بِهِ فَلَا يَجْزِي عَنْهُ ، وَفِيهِ
نَظَرٌ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ سَبَبُ الْإِحْرَامِ الثَّانِي إِنَّمَا هُوَ جَبْرَانُ الْأَوَّلِ فَلَا نَسْلَمُ أَنَّهُ أَوْجِبُ طَوَافًا غَيْرَ
الطَّوَافِ الْأَوَّلِ .

وقال ابن عرفة : وَتَضَعِيفُ إِسْمَاعِيلَ لَهُ بِأَنْ عِمْرَتُهُ تَوْجِبُ طَوَافَهَا فَلَا يَصِحُّ لَهَا
وَلِلْإِفَاضَةِ مَعًا ، يَرَدُّ بِأَنْ الْمَطْلُوبُ إِتْيَانُهُ بِطَوَافٍ فِي إِحْرَامٍ لَا ثَلَمَ فِيهِ لَا بِقَيْدِ أَنَّهُ طَوَافُ إِفَاضَةٍ .

(١) مَا بَيْنَ الْمَكُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ أَصْلِ الْمَخْتَصَرِ .

(٢) فِي (٢ ن) : (و) .

(٣) انظر : التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ٢٤٤ / ٣ .

(٤) فِي (١ ن) : (أَتِي) .

وَحَرَمَ بِهِ وَيَا الْحَرَمَ مِنْ نَحْوِ الْمَدِينَةِ أَرْبَعَةَ أَمْيَالٍ أَوْ خَمْسَةَ لِلتَّنْعِيمِ ، وَمِنْ
الْعِرَاقِ ثَمَانِيَةَ لِلْمَقْطَعِ ، وَمِنْ عَرَفَةَ نِسْعَةَ ، وَمِنْ جَدَّةَ عَشْرَةَ [أَمْيَالٍ] ^(١) لَأَخْرِ
الْحُدَيْبِيَّةِ وَيَقِفُ سَبِيلَ الْحِلِّ دُونَهُ تَعَرُّضُ بَرٍّ .

قوله : (وَحَرَمَ بِهِ وَيَا الْحَرَمَ) ^(٢) مِنْ نَحْوِ الْمَدِينَةِ أَرْبَعَةَ أَمْيَالٍ أَوْ خَمْسَةَ لِلتَّنْعِيمِ ، وَمِنْ
الْعِرَاقِ ثَمَانِيَةَ لِلْمَقْطَعِ ، وَمِنْ عَرَفَةَ نِسْعَةَ ، وَمِنْ جَدَّةَ عَشْرَةَ [أَمْيَالٍ] ^(٣) لَأَخْرِ الْحُدَيْبِيَّةِ
وَيَقِفُ سَبِيلَ الْحِلِّ دُونَهُ تَعَرُّضُ بَرٍّ) فيه تنبيهات :

الأول : الأوجه رفع أربعة وما بعده من الأعداد عَلَى تقدير مبتدأ محذوف أي : حده
كذا ؛ فهي جمل معترضة بين الفعل والفاعل ، ويجوز جرّها عَلَى البدلية من الحرم ، ونصبها
عَلَى الظرف لحرم [فلا اعتراض] ^(٤) .

الثاني : هذا التحديد فِي " النوادر " ونقله عن " المدونة " [وهم] ^(٥) أو تصحيف .

الثالث : زاد فِي " النوادر " ومن جهة اليمين [سبعة] ^(٦) إِلَى أضائة ^(٧) ، وهي بالضاد
المعجمة عَلَى وزن : قناة ، وكأن المصنف رأى أن التحديد بالأربعة كافٍ .

الرابع : حدد ثلاثة منها بالتنعيم والمقطع والحديبية ، ولم يذكر موضعاً لجهة عرفة ؛
لأنها الحدّ بنفسها إذ هي فِي طرف الحل حسبما ألمع به فِي قوله : (كبطن عرنة) .

الخامس : نبه بقوله : " أو خمسة " عَلَى قول الباجي : سمعت أكثر الناس يقولون مدة
مقامي بمكة : أن بينها وبين التنعيم خمسة أميال .

السادس : قال الباجي : الذي عندي أن بين مكة وعرفة ثمانية عشر ميلاً وهو نحو ما
بين مكة والحديبية وبين مكة والجعرانة وبين مكة وحنين ، هذه مسافات متقاربة ، ولو كان
بين مكة والحديبية عشرة [أميال] ^(٨) لم يكن بين مكة وجدة ما تقصر فيه الصلاة ، وقد قال

(١) ساقط من أصل المختصر ، والمطبوعة .

(٢) فِي الأصل : (بالحرام) .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (٣ن) .

(٤) فِي (٣ن) : (فلا اعتراض) .

(٥) فِي (٣ن) : (وصحهم) .

(٦) ما بين المعكوفتين زيادة من (١ن) ، و(٢ن) ، و(٣ن) .

(٧) فِي (٣ن) : (أضائة) .

(٨) ما بين المعكوفتين ساقط من (٣ن) .

مالك : إن بينهما ثمانية وأربعين ميلاً ، وإنما [يقع] ^(١) الخلاف لاختلاف الناس في حرز قدر الميل ، والذي حكى ابن حبيب أنه ألف باع وكل باع من ذراعين ، وأهل الحساب وكثير من الناس يقولون : الباع أربع أذرع ، فتفاوت الأمر ^(٢) .

وإن تأنس أو لم يؤكل ، أو طير ماء .

قوله : (أو طير ماء) يجوز جرّه بالعطف على بريّ كأنه غير داخل في مسماه ، ونصبه على أنه خبر كان محذوفة معطوفة على فعل الشرط قبله ، وهذا على أنه داخل في مسمى البري ، وكل منهما معقول باعتبار . والله تعالى أعلم .

وجروّه ^(٣) ، وببيضه ، وليرسله يبيده أو رفقتيه ، وزال ملكه عنه لا يبيته ، وهل وإن أحرّم منه ؟ تأويلان .

قوله : (وجروّه وببيضه) يتعين عطفهما على بري ، وعود ضميريهما عليه ، والجرو : ويجيم وراء مهملة وواو ، أطلقه هنا على الصغير من كل بري ، تبعاً لابن شاس إذ قال : ويحرم التعرض لأجزائه وبيضه ^(٤) ، والأجراء بالراء المهملة جمع جرو ، وأما أهل اللغة فالجرو عندهم مثلث الجيم ولد الكلب والسباع ، قاله الجوهري ، ومن ضبطه هنا بالزاي المعجمة والهمز أو ضبط [٣١/أ] جمعه في "الجواهر" بالزاي المعجمة فقد صحف تصحيفاً فظيماً ^(٥) ، وبالفرخ

(١) في الأصل ، و(١ن) ، و(٢ن) : (بقطع) .

(٢) انظر : المستقى ، للباجي : ٢٤٩ / ٩ .

(٣) في الأصل ، والمطبوعة : (جزءه) .

(٤) الذي وقت عليه في الجواهر : (ويحرم التعرض لأجزائه أو ببيضه) انظر : عقد الجواهر الثمينة ، لابن شاس : ٢٩٨ / ١ فالأجزاء بالزاي في النسخة التي وقفنا عليها خلافاً لما قرره المؤلف ، وفي "الشامل" لبهرام الدميري : (وبيضه وجروه) وفي أصل النص : (وجزئه) انظر : الشامل ، لبهرام ، ص : ٥٢ / ب مخطوط جاري تحقيقه بمركزنا .

(٥) قلت : ناقش بعض شراح المختصر ابن غازي رحمه الله في دعواه تلك ، وردّها بعضهم عليه ، قال الخرخشي في شرحه : (وضبط ابن غازي لجروّه بالراء والواو أي أولاده يُغني عنه قوله : (ويبيضه) ؛ لأنه إذا حرّم التعرض لبيضه فأحرى جزؤه ، فدعواه أن نسخة جزؤه بالزاي المعجمة والهمز : تصحيف ، ممثولة) انظر : شرح الخرخشي ، للخرشي : ٢٦١ / ٣ ، وفي شرح الزرقاني مناقشة للشارح أيضاً ، انظر : شرح الزرقاني على مختصر خليل : ٥٤٧ / ٢ .

وقال في مواهب الجليل : (وجزؤه) كذا في غالب النسخ بالزاي والهمزة ، وهو نحو قوله في المناسك : (ويحرّم التعرض لبعض الصيد وبيضه) انتهى . وفي التاج والإكليل (وجزؤه ويبيضه) ابن شاس : ويحرّم التعرض لأجزائه وبيضه) انظر : مواهب الجليل ، للحطاب : ٢٥٠ / ٤ .

عبر عنه ابن الحاجب ^(١).

فَلَا يَسْتَجِدُّ مَلَكُهُ.

قوله : **(فَلَا يَسْتَجِدُّ مَلَكُهُ)** أي : فبسبب تحريم تعرضه للبري لا يحدث ملكه في حال إحرامه بوجه ؛ لما في الصحيح من حديث الصعب بن جثامة أنه أهدى لرسول الله ﷺ حمراً وحشياً وهو بالأبواء أو بودان ، فردّه عليه رسول الله ﷺ . قال فلما رأى رسول الله ﷺ ما في وجهي قال : « إنا لم نرده عليك ، إلا أنا حُرْم » ^(٢).

وَلَا يُسْتَوْدَعُهُ.

قوله : **(وَلَا يُسْتَوْدَعُهُ)** ينبغي أن يكون بضم الياء وفتح الدال [مبنياً] ^(٣) للنائب وهو المناسب لقوله في " التوضيح " : ولو استودعه إياه حلال وهو محرم لم يجوز له أن يقبله منه ، وإن قبله وجب عليه إطلاقه وغرم لربه قيمته ^(٤).

وَرَدَّهٖ إِنْ وَجَدَ مُودِعَهُ وَإِلَّا بَقِيَ ، وَفِي صِحَّةِ اشْتِرَائِهِ قَوْلَانِ .

قوله : **(وَرَدَّهٖ إِنْ وَجَدَ مُودِعَهُ وَإِلَّا بَقِيَ)** ليس مفرعاً على ما قبله ؛ إنما هذا فيمن كان مودعاً عنده قبل إحرامه فأحرم وهو عنده ، ومثله في " التوضيح " أيضاً .

إِلَّا الْفَأْرَةَ وَالْحَبِيَّةَ وَالْعَقْرَبَ مُطْلَقاً ، وَغُرَاباً ، وَحِدَاةً ، وَفِي صَغِيرِهِمَا خِلَافٌ .

قوله : **(إِلَّا الْفَأْرَةَ وَالْحَبِيَّةَ وَالْعَقْرَبَ)** في الذخيرة : يلحق بالفأرة ابن عرس وما يقرض الأثواب من الدواب ، ويلحق بالعقرب الزنبور والرتيلي . انتهى وقد صرح في " التلقين " بجواز قتل الزنبور ، وقال ابن الجلاب : يُطْعَم إِذَا قَتَلَهُ . ولم ينقل ابن عرفة شيئاً من هذا إلا

(١) نص ابن الحاجب : (ويحرم بكل من الإحرام للحج أو للعمرة صيد البر كله مأكولاً أو غيره متأنساً أو غيره مملوكاً أو مباحاً فرخاً أو بيضاً) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٢٠٧ .

(٢) أخرجه البخاري : برقم : (١٧٢٩) ، كتاب الحج ، باب إذا أهدى للمحرم حمراً وحشياً حياً لم يقبل ، ومسلم في صحيحه برقم (١١٩٣) ، كتاب الحج ، باب تحريم الصيد للمحرم .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) ، وفي (ن) : (مبيناً) .

(٤) انظر : التوضيح ، لخليل بن اسحاق : ٣ / ٣١٢ .

قول أبي عمر : لا شيء في الزنبور يدفع لإذاه^(١).

وَعَادِي^(٢) سَبْعُ كَذْبِئِ إِنْ كَبُرَ كَطْبِيرٍ خِيفَ ، إِلَّا يَقْتُلُهُ ، [وَوَزَغًا]^(٣) لِجِلٍّ يَحْرَمُ
كَأَنَّ عَمَّ الْجَرَادُ وَاجْتَنَهَدَ .

قوله : (وَعَادِي^(٤) سَبْعُ كَذْبِئِ إِنْ كَبُرَ) دَلَّ كلامه أن المراد بالكلب : العقور . في
الحديث : السبع العادي دون الكلب الإنسي^(٥) ، وفيه طريقان :

الأولى للخمى وابن بشير وابن شاس وابن الحاجب : أن المذهب اختلف في ذلك ،
فالمشهور منه أنه كل عادٍ من السباع ، والشاذ أنه الكلب الإنسي^(٦) .

الثانية لابن عبد السلام : أن المذهب كله عَلَى دخول السباع تحت هذا اللفظ ،
وإنما الخلاف في دخول الكلاب قال : وهو عكس ما نقله هؤلاء المتأخرون ، واحتج
في " الذخيرة " لعدم إرادة الكلب الإنسي بأنه لا تعلق له بالإحرام منعاً ولا إباحة ، ولو
قتله المحرم وليس بعقور فلا شيء عَلَيْهِ كما لو قتل حماره ، فدل ذلك عَلَى أن المراد التنبيه عَلَى
صفة العقور الموجودة^(٧) في غيره^(٨) . ولما أن كان الذئب مختلفاً في قتله لكونه أضعف السباع
مثّل به فقال : (كَفْتَب) ؛ لبيان أن الذي اختاره من الخلاف قتله وهو الذي صحح ابن رشد .

(١) انظر : الذخيرة ، للقرافي : ٣ / ٣١٦ ، والتلقين ، للقاضي عبد الوهاب : ١ / ٢٢١ ، والضرع ، لابن الجلاب : ١ / ٢٠٩ ،
وانظر ما نقله ابن عرفة عن ابن عبد البر ، الاستذكار : ٤ / ١٥٦ ، والكلام ليس له بل هو كلام إسماعيل ابن إسحاق ،
نقله عنه ابن عبد البر ، ونصه : (قال : (أي إسماعيل) فإن عرض الزنبور لإنسان فدفعه عن نفسه لم يكن عليه فيه شيء) .

(٢) في المطبوعة : (كعادي) .

(٣) ما بين المعكوفتين زيادة من المطبوعة .

(٤) في (ن) : (أعاد) .

(٥) نص الحديث كما في سنن الترمذي برقم (٨٣٨) ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «ثم يقتل المحرم السبع العادي
والكلب العقور والفأرة والعقرب والحدأة والغراب» قال أبو عيسى : هذا حديث حسن ، والعمل على هذا ثم أهل العلم ،
قالوا : المحرم يقتل السبع العادي) ، كتاب الحج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، باب ما يقتل المحرم من الدواب .

(٦) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

(٧) في (ن) : (موجدة) .

(٨) انظر : الذخيرة ، للقرافي : ٣ / ٣١٥ .

والفاعل ب : (كبر) ضمير يعود على عادي سبع ، فمفهوم الشرط أن الصغير من السباع لا يقتل ، وبه صرح في " المدونة " ^(١) ، ولا يصح أن يرجع قوله : " إن كبر " للذئب فقط إذ لا قائل باختصاصه بالتفريق بين صغيره وكبيره ، وغاية ما قال ابن عرفة : وفي قتل الذئب ثالثها إن عدا ^(٢) عليه .

فإن قلت : فأين ما قررت في مقدمة الكتاب من قاعدته في رجوع القيود لما بعد الكاف ؟ قلت : إنما ذلك فيما كان تشبيهاً لإفادة حكم في غير جنس المشبه لا تمثيلاً ببعض أفراده كهذا . والله تعالى أعلم .

وَالْأَفْقِيمَةُ ، وَفِي الْوَاحِدَةِ حَفْنَةٌ ، وَإِنْ فِي نَوْمٍ .

قوله : (وَالْأَفْقِيمَةُ ، وَفِي الْوَاحِدَةِ حَفْنَةٌ) هو كقول ابن الجلاب ^(٣) : وفي الجرادة حفنة من الطعام ، وفي الكثير منه قيمته من الطعام .

كَدُودٍ ، وَالْجَزَاءُ يَفْتَلُهُ ، وَإِنْ لِمَخْمَصَةٍ وَجَمَلٍ وَنِسْيَانٍ ، وَتَكَرَّرَ كَسَمِهِمْ مَرَّ بِالْحَرَمِ .

قوله : (كَدُودٍ) يشير به لقوله في " المدونة " : وَإِذَا وَطِءَ الرَّجُلُ بَبْعِيرِهِ عَلَى ذَبَابٍ أَوْ نَمْلٍ أَوْ ذَرَفَقْتَلَهْنِ فَلْيَتَصَدَّقْ بِشَيْءٍ مِنَ الطَّعَامِ ^(٤) . قال في كتاب محمد : قبضة من طعام ، قال محمد : بحكومة فإن أخرجها بغير حكومة أعاد ، وقال ابن رشد : ظاهر " المدونة " أن لا حكومة في الجراد ، وفهم من تشبيه المصنف أن لا فرق بين النوم واليقظة .

تنبيه :

قال الجوهري : الحفنة ملء الكفين من طعام يخالف لقول مالك في مسألة القمل من " المدونة " الحفنة ملؤيد واحدة ^(٥) ، قال هناك المصنف في " مناسكه " : والقبضة دون الحفنة .

(١) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ٤٤٢ / ٢ .

(٢) في (ن) : (عاد) .

(٣) في (ن) : (الحاجب) والمثبت هو الصواب ، انظر قول ابن الجلاب في : الضريع : ٢٠٩ / ١ .

(٤) النص أعلاه تهذيب المدونة ، للبراذعي : ٦٢٩ / ١ ، وانظر : المدونة ، لابن القاسم : ٤٤٧ / ٢ .

(٥) انظر : تهذيب المدونة ، للبراذعي : ٦٠٨ / ١ .

وَكَلْبٍ نَعَيْنَ طَرِيقَهُ، أَوْ قَصَرَ فِي رِبْطِهِ .

قوله : (وَكَلْبٍ نَعَيْنَ طَرِيقَهُ) أي : إذا كان الرجل والصيد معاً في الحل ، فأرسل عليه كلبه فتخط الكلب وحده إلى الصيد طرف الحرم فقتله في الحل ، فالجزاء إن لم يكن للكلب طريق سوى الحرم ، وتبع في هذا القيد ابن شاس وابن الحاجب ، وسأوى اللخمي بين السهم والكلب في الخلاف ، واختار فيها جواز الأكل وعدم الجزاء .

أَوْ أَرْسَلَ يَقْرِبُهُ فَقَتَلَ خَارِجَهُ ، وَطَرَدَهُ مِنْ حَرَمٍ ، وَرَمَى مِنْهُ أَوْ لَهُ ، وَتَغَرَّيْضُهُ لِلتَّلَفِ ، وَجَرَّحَهُ وَلَمْ تَتَحَقَّقْ سَلَامَتُهُ ، وَلَوْ يَنْقُصُ ، وَكَرَّرَ إِنْ أَخْرَجَ لِشَكٍّ ثُمَّ تَحَقَّقَ مَوْتُهُ كَكُلِّ مِنَ الْمُشْتَرَكِينَ ، وَيَأْرِسَالٍ لِسَبْعٍ ، أَوْ نَصَبٍ شَرَكٍ لَهُ ، وَيَقْتُلُ غَلَامٍ أَمَرَ بِإِفْلَاتِهِ فَظَنَّ الْقَتْلَ .

قوله : (أَوْ أَرْسَلَ يَقْرِبُهُ فَقَتَلَ خَارِجَهُ) أي : أرسل كلبه في الحل على صيد في الحل ، وذلك بقرب الحرم فأدخله الكلب في الحرم ثم أخرجه فقتله في الحل ، فيجب فيه الجزاء أيضاً ، ولا يؤكل ، وكذا هو في " المدونة " ^(١) ، وإذا جعلنا قوله : (خَارِجَهُ) حالاً من فاعل قتل كان أدل على هذا التقدير من جعله ظرفاً له ، [٣١ / ب] وكأنه قال : فقتله حال كونه خارجاً به من الحرم بعد دخوله ، وقد وثق ابن عرفة بهذا وزيادة في أوجز ^(٢) عبارة فقال : لو أرسل كلبه على قريب من الحرم فقتله به أو بعد إخراجه منه وداه وبقره قولاً .

وَلَوْ أَنَّ تَسَبَّبَ السَّيِّدُ فِيهِ أَوْ لَا ؟ تَأْوِيلَانِ ، وَيَسْبَبِي وَلَوْ انْتَفَقَ كَفَزَعِهِ فَمَاتَ ،

وَالْأَظْهَرُ وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ [٢٣ / ب] كَفُسْطَاطِهِ وَيُخْرِ لِمَاءٍ وَدِلَالَةٍ مُحْرَمٍ أَوْ حِلٍّ .

قوله : (وَلَوْ أَنَّ تَسَبَّبَ السَّيِّدُ فِيهِ أَوْ لَا ؟) يجوز تشديد واوه على الظرف وإسكانها

عَلَى الْعُطْفِ ^(٤) .

(١) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ٤٣٥ / ٢ .

(٢) في الأصل : (أواجر) .

(٣) في (ن ١) : (الصيد) .

(٤) يعني أن تكون (أولاً) فتكون ظرفاً .

وَرَمَيْهِ عَلَى فَرْعِ أَصْلِهِ بِالْحَرَمِ ، أَوْ يَحِلُّ وَتَحَامَلَ فَمَاتَ [بِهِ] ^(١) ، إِنْ أَنْفَذَ مَقْتَلَهُ ،
وَكَذَا إِنْ لَمْ يُنْفِذْ عَلَى الْمُخْتَارِ ، أَوْ أَمْسَكَه لِیُرْسِلَهُ [إِنْ قَتَلَهُ] ^(٢) مُحْرَمٌ ، وَإِلَّا فَعَلَيْهِ
وَعَرَمَ الْحِلُّ لَهُ الْأَقْلَ .

قوله : (وَرَمَيْهِ عَلَى فَرْعِ أَصْلِهِ بِالْحَرَمِ) هذا مذهب " المدونة " أنه لا بأس بصيده فلا
جزاء فيه ، وهي آخر مسألة من كتاب الضحايا ، ابن عرفة ونوقض مذهبها بمذهبها في
مسح ما طال من شعر الرأس ^(٣) ، وجواب عبد الحق باتصال طرف الشعر وانفصال
الصيد ، يردّ بأن التناقض بين محله وطرف الشعر . ويجاب بأن متعلق المسح الشعر من
حيث كونه نابتاً بالرأس ، ومتعلق الصيد الحيوان من حيث حيزه الحل ، وهو حيز حيزه ،
ولذا قال محمد في العكس : يقطع ولا يصاد ما عليه . انتهى . وقال محمد في الأولى : يصاد
ما عليه ولا يقطع .

وَاللَّقْتُلَ شَرِيكَانِ ، وَمَا صَادَهُ مُحْرَمٌ أَوْ صِيدَ لَهُ مَيْتٌ كَبَيْضُهُ وَفِيهِ الْجَزَاءُ ، إِنْ
عِلِمَ وَأُكِلَ .

قوله : (وَاللَّقْتُلَ شَرِيكَانِ) أي : وإن أمسكه محرم للقتل فقتله محرم فهما شريكان ،
فعلى كل واحد منهما جزاء كامل .

لَا فِيهِ أَكْلُهُ ، وَجَازَ مَصِيدُ حِلٍّ لِحِلِّ ، وَإِنْ سَيَحْرَمُ ، وَذَبَحَهُ بِحَرَمٍ مَا صِيدَ يَحِلُّ ،
وَلَيْسَ الْإِوْزُ وَالِدَجَاجُ بِصِيدٍ ، بِخِلَافِ الْحَمَامِ .

قوله : (لَا فِيهِ أَكْلُهُ) إشارة لما ذكر في " المدونة " أن ما صاده المحرم فأدى جزاءه وأكل
منه لم يكن عليه جزاء آخر ولا قيمة ما أكل ؛ لأنه أكل لحم ميتة ^(٤) .

فإن قلت : وقد دخل في قوله : (لَا فِيهِ أَكْلُهُ) ما صيد للمحرم أيضاً لحكمه بأنه ميتة ،
وقد قال : (وَفِيهِ الْجَزَاءُ إِنْ عِلِمَ وَأُكِلَ) ؛ فهذا تناقض .

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من أصل المختصر .

(٢) في المطبوعة : (فقتله) .

(٣) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ١٦ / ١ ، و ٧٥ / ٣ .

(٤) النص أعلاه لتهذيب المدونة ، للبراذعي : ١ / ٦٢٠ ، وانظر : المدونة ، لابن القاسم : ٢ / ٤٣٦ .

قلت : عَلَى أَكْلِهِ الْجِزَاءُ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ مِنْ حَيْثُ أَكَلَهُ ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ صَيْدٌ مُحَرَّمٌ لَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مَيْتَةً فَلَا تَنَاقُضُ إِذْ لَمْ يَتَوَارَدَا عَلَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ ، كَمَا أَنَّ مَا صَادَهُ مُحَرَّمٌ فَأَكَلَهُ فِيهِ الْجِزَاءُ مِنْ حَيْثُ صَادَهُ لَا مِنْ حَيْثُ أَكَلَهُ .

وَحَرَمَ بِهِ قَطْعُ مَا يَنْبَغُ بِنَفْسِهِ ، إِلَّا الْإِذْخَرَ وَالسَّنَا كَمَا يُسْتَنْبَغُ ، وَإِنْ لَمْ يُعَالَجْ .

قوله : (وَحَرَمَ بِهِ قَطْعُ مَا يَنْبَغُ بِنَفْسِهِ ، إِلَّا الْإِذْخَرَ وَالسَّنَا) كَذَا فِي " الْمَدُونَةِ " ^(١) وَغَيْرِهَا ، وَالْإِذْخَرُ نَبْتُ مَعْرُوفٍ طَيِّبِ الرَّائِحَةِ ، قَالَ فِي " التَّوْضِيحِ " ^(٢) ، وَالسَّنَا - مَقْصُورٌ - نَبْتُ يَتَدَاوَى بِهِ ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ : [اسْتَنْتَى الْإِذْخَرَ] ^(٣) فِي الْحَدِيثِ ، وَزَادَ أَهْلُ الْمَذْهَبِ السَّنَا لَشِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ، وَرَأَوْهُ مِنْ قِيَاسِ الْأُخْرَى ؛ لِأَنَّ حَاجَةَ النَّاسِ إِلَيْهِ فِي الْأَدْوِيَةِ أَكْثَرُ وَأَشَدَّ مِنْ حَاجَةِ أَهْلِ مَكَّةَ إِلَى الْإِذْخَرِ ، وَهُوَ أَقْرَبُ مِنْ إِجَازَةِ بَعْضِهِمْ اجْتِنَاءَ الْكُمَاةِ ، وَإِجَازَةِ الشَّافِعِيِّ قَطْعَ الْمَسَاوِيكِ ، زَادَ فِي " الْمَدُونَةِ " : وَجَائِزُ الرِّعْيِ فِي حَرَمِ مَكَّةَ وَحَرَمِ الْمَدِينَةِ فِي الْحَشِيشِ وَالشَّجَرِ ، وَأَكْرَهَ أَنْ [يَحْتَشَّ] ^(٤) فِي الْحَرَمِ حَلَالٌ أَوْ حَرَامٌ ؛ خِيفَةَ قَتْلِ الدَّوَابِّ ، وَكَذَلِكَ الْحَرَامُ فِي الْحَلِّ إِلَّا أَنْ يَسْلَمُوا مِنْ قَتْلِ الدَّوَابِّ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ ، وَأَكْرَهَ لَهُمْ ذَلِكَ ، وَنَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْخَبْطِ وَقَالَ : « هَشَّوْا وَارْعَوْا » ^(٥) .

(١) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ٤٥١ / ٢ ، ونصها : (لا بأس بالسنا والإذخر أن يقطع في الحرم) .

(٢) انظر : التوضيح ، لخليل بن اسحاق : ٣٢١ / ٣ .

(٣) في (ن) : (إستناء الآخر) ، والحديث المستثنى فيه الإذخر حديث الصحيحين ولفظه في البخاري : « . . . ألا وإنها لم تحل لأحد قبلي ، ولم تحل لأحد بعدي ، ألا وإنها حلت لي ساعة من نهار ، ألا وإنها ساعتني هذه حرام ، لا يختل شوكها ، ولا يعضد شجرها ، ولا تلتقط ساقطتها ، إلا لمنشد ، فمن قتل فهو بخير النظرين ، إما أن يعقل ، وإما أن يقاد أهل القتل » . فجاء رجل من أهل اليمن فقال : اكتب لي يا رسول الله ، فقال : « اكتبوا لأبي فلان » فقال رجل من قريش : إلا الإذخر يا رسول الله ؛ فإننا نجعله في بيوتنا وقبورنا . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إلا الإذخر إلا الإذخر » انظر : البخاري برقم (١١٢) ، كتاب العلم ، باب كتابة العلم ، ومسلم برقم : (١٥٣٥) ، كتاب الحج ، باب تحريم مكة وصيدها وخلوها وشجرها ولقطتها إلا لمنشد على الدوام .

(٤) في الأصل : (يحتشي) .

(٥) الحديث بهذا اللفظ لم أقف عليه في كتب الحديث ، وهو بغير هذا اللفظ عند ابن حبان برقم : (٣٧٥٢) ، كتاب الحج ، باب فضل المدينة ، ونصه : (. . . فقال جابر : لا ، ثم قال : لا يخط ولا يعضد محرم رسول الله صلى الله عليه وسلم =

قال مالك : الهش : تحريك الشجر بالمحجن ليقطع الورق ولا يخبط^(١) ولا يعضد ، ومعنى العضد الكسر^(٢) . ابن عبد السلام : الأقرب أن كراهة الاختلاء وهو حصاد الكلاء الرطب على التحريم ، وهو ظاهر الحديث ، وعليه ينبغي أن يحمل كلام مالك ، وليس في قوله : (المكان دوابه) دليل على أن الكراهة على بابها ؛ لأن مقصوده أن النهي عن الاختلاء معلل بخيفة قتل الدواب ، إذ لو كان أخذه ممنوعاً مطلقاً ما جاز الرعي .

ابن عرفة : مقتضى قول أبي عمر : أجمعوا على أنه لا يحتش بالحرم إلا^(٣) الإذخر ، وأنه لا يرعى حشيشه إذ لو جاز لحاز احتشاشه^(٤) . - عدم وقوفه على نص " المدونة " أو نسيانه ، وقول الباجي : " السنا عندي كالإذخر ، ولم أر فيه نصاً لأصحابنا ولم يزل ينقل للبلاد للتداوي ولم ينكره أحد "^(٥) قصور ؛ لنص " المدونة " عليه والاتفاق على نقله لا يدل على جواز قطعه ؛ لاحتمال كونه مما يسقط بالريح والمطر .

وَلَا جَزَاءَ كَصَيْدِ الْمَدِينَةِ بَيْنَ الْحَرَارِ ، وَشَجَرِهَا بَرِيداً فِي بَرِيدٍ ، وَالْجَزَاءُ بِحُكْمِ عَدْلَيْنِ فَقِيهَيْنِ بِذَلِكَ مِثْلُهُ مِنَ النِّعَمِ أَوْ إِطْعَامِ بِقِيَمَةِ الصَّيْدِ يَوْمَ التَّلَافِ بِمَحَلِّهِ .
وَالْأَفْقَرِيهِ .

قوله : (ولا جزاء كصيد المدينة بين الحرار ، وشجرها بریداً في برید) تبع في هذا التحديد هنا وفي " المناسك " قول ابن حبيب الذي حكاه ابن عبد السلام عنه [ولم يحرره]^(٦) ، ونص ابن عبد السلام : وحرم المدينة هو ما بين الحرار^(٧) من الجهات الأربع في

= " ولكن هشواشاً " ، وهو في المدونة بلفظ : (قَالَ مَالِكٌ : مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ وَرَجُلٌ يَرْعَى غَنَمًا لَهُ فِي حَرَمِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ يَخْبِطُ شَجَرَةً ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ فَارِسَيْنِ يَنْهَيَانِهِ عَنِ الْخَبْطِ قَالَ : وَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «هَشُوا» وَازْعَوُا » .

(١) في (ن) : (يخبط) .

(٢) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ٢ / ٤٥١ ، ٤٥٢ .

(٣) في (ن) : (ولا) .

(٤) انظر : الاستذكار ، لابن عبد البر : ٤ / ٤١١ .

(٥) انظر : المتقى ، للباجي : ٤ / ١٤٦ .

(٦) ما بين المعكوفتين زيادة من (ن) .

(٧) في (ن) : (الجدار) .

طرف العمران ، وقال ابن حبيب : تحريم رسول الله ﷺ ما بين لابتي المدينة ^(١) "إنما ذلك في الصيد ، وأما في قطع الشجر فبريد في بريد ^(٢) ، وحكاة عن مالك وهو يحتاج إلى زيادة نظر . انتهى .

على أنه عزاه في " التوضيح " لابن حبيب وغيره ^(٣) ، والذي في " النوادر " عن ابن حبيب حرم رسول الله ﷺ ما بين لابتي المدينة بريداً في بريد « لا يعضد شجرها ولا يخبط » ^(٤) . انتهى وعليه اقتصر في " الجواهر " ^(٥) [٣٢/أ] والذي في شرح جامع "الموطأ" من "المنتقى" قال ابن نافع : ما بين هذه الحرار في الدور كله محرم أن يصاد فيه صيد ، وحرم قطع الشجر منها على بريد من [كل] ^(٦) شق [حولها] ^(٧) كلها . انتهى .

وقبل ابن عرفة ما في " النوادر " و " المنتقى " ، والذي في " جامع مختصر " المدونة " لأبي محمد : وحرم النبي ﷺ ما بين لابتي المدينة وهما حرتان قال مالك : لا يصاد الجراد بالمدينة ، ولا بأس أن يطرد عن النخل . وقيل : إن حرم المدينة بريد في بريد من جوانبها كلها ^(٨) انتهى . وفي " الإكمال " قال ابن حبيب : تحريم النبي ﷺ ما بين [لابتي المدينة] ^(٩) إنما

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (١٧٧٤) ، كتاب الحج ، باب لابتي المدينة ، ومسلم برقم : (١٣٦١) كتاب الحج ، باب فضل المدينة ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم فيها بالبركة . . .

(٢) البريد : فرسخان ، وقيل : ما بين كل مترلين بريد . الفرسخ : ثلاثة أميال أو ستة . الميل من الأرض متهيئ مد البصر . . وميل الطريق ، والفرسخ ثلاثة أميال . انظر : لسان العرب : ٣ / ٤٤ ، ٨٦ ، ومختار الصحاح ، ص : ١٩ .

(٣) انظر : التوضيح ، لخليل بن اسحاق : ٣ / ٣٢٣ .

(٤) الذي وقفت عليه لأبي محمد في النوادر : (قال مالك : ولا نعلم فيما صيد في حرم المدينة جزاء ، وكل شيء وسه . . . وزاد في كتاب محمد قيل : أفى كل ما صيد بها وذبح ؟ قال : ما هو مثل ما صيد بحرم مكة ، وإني لأكرهه ، فروجع ، فقال : لا أدري . . وعن ابن القاسم : وأخذ مالك بالحديث في تحريم ما بين لابتي المدينة ، ولم يرفه جزاء ، ونراه ذنباً) . انتهى ، انظر : النوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ٢ / ٤٧٨ .

(٥) انظر : عقد الجواهر الثمينة ، لابن شاس : ١ / ٣٠٥ .

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل ، و (ن) ، و (٤) .

(٧) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) .

(٨) انظر : المنتقى ، للباقي : ٩ / ٢٥٠ .

(٩) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) .

ذلك في الصيد خاصة ، وأما في قطع الشجر فبريد في بريد في دور المدينة كلها ، بذلك أخبرني مطرّف عن مالك وهو قول عمر بن عبد العزيز وابن وهب .

وقد ذكر مسلم في بعض طرقه : « أتى أحرم ما بين جبليةا » . وفي حديث أبي هريرة وجعل اثنا عشر ميلاً حول المدينة حمى ^(١) ، وهذا تفسير لما ذكره ابن وهب ورواه مطرّف عن مالك وعمر بن عبد العزيز .

وَلَا يَجْزَىٰ بَغْيَرِهِ ، وَلَا زَائِدٌ عَلَىٰ مَدِّ لِكُلِّ مَسْكِينٍ ، إِلَّا أَنْ يُسَاوِيَ سِعْرَهُ فَنَأْوِيْلَانِ ، أَوْ لِكُلِّ مَدِّ صَوْمٍ يَوْمٍ وَكَمَلٍ لِكِسْرِهِ فَالْنَعَامَةُ بَدْنَةٌ ، وَالْفِيلُ يَذَاتِ سَنَامَيْنِ ، وَحِمَارُ الْوَحْشِ ، وَبَقْرُهُ بَقْرَةٌ ، وَالضَّبُعُ وَالتُّعْلَبُ شَاةٌ كَحَمَامٍ مَكَّةَ وَالْحَرَمَ وَيَمَامِهِمَا بِلَا حُكْمٍ ، وَلِلْجَلِّ وَضَبٌ وَأَرْنَبٌ وَيَرْبُوعٌ وَجَمِيعُ الطَّيْرِ الْقِيَمَةُ طَعَامًا ، وَالصَّغِيرُ وَالْمَرِيضُ وَالْجَمِيلُ كَغَيْرِهِ ، وَقَوْمٌ لِرَبِّهِ بِذَلِكَ مَعَهَا ، وَاجْتَنَدَ ، وَإِنْ رُويَ فِيهِ فِيهِ ، وَلَهُ أَنْ يَنْتَقِلَ ، إِلَّا أَنْ يَلْتَزِمَ فَنَأْوِيْلَانِ ، وَإِنْ اخْتَلَفَا ابْتَدَى ، وَالْأَوَّلَى كَوْنُهُمَا يَمَجْلِسٍ ، وَنَقَضَ إِنْ تَبَيَّنَ الْخَطَأُ ، وَفِي الْجَنِينِ وَالْبَيْضِ عَشْرُ دِيَّةٍ الْأُمُّ وَلَوْ تَحَرَّكَ ، وَدِيَّتُهَا إِنْ اسْتَهَلَ ، وَغَيْرُ الْفِدْيَةِ وَالصَّيْدِ مَرْتَبٌ هَدْيٍ ، وَنَدَبَ إِيْلَ فَبَقَرُ .

قوله : (إِلَّا أَنْ يُسَاوِيَ سِعْرَهُ فَنَأْوِيْلَانِ) حقه أن يوصل بقوله : " وَلَا يَجْزَىٰ بَغْيَرِهِ " .

ثُمَّ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ إِحْرَامِهِ ، وَصَامَ أَيَّامَ مَنْى يَنْقُصُ بِحَجٍّ إِنْ تَقَدَّمَ عَلَى الْوُقُوفِ .

قوله : (ثُمَّ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ إِحْرَامِهِ ، وَصَامَ أَيَّامَ مَنْى يَنْقُصُ بِحَجٍّ إِنْ تَقَدَّمَ عَلَى

الْوُقُوفِ) . يحتمل أن يكون قوله : (يَنْقُصُ) من باب التنازع يطلبه صيام وصام فيكون

مراده : أن كون النقصان قبل الوقوف بعرفة [يحتمل أن يكون شرطاً] ^(٢) في أمرين أحدهما :

كون صوم الثلاثة من إحرامه إلى يوم النحر . والثاني : كونه إذا فاتته ذلك صام أيام منى ،

ويحتمل أن يكون متعلقاً بصيام فقط ، وكأنه على هذا لما أن قال : (وصيام ثلاثة أيام من

إحرامه) فبين البداية قيل له : فأين الغاية ؟ هل هي يوم عرفة أو يصوم أيام منى . فأجاب

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٣٦٥) ، و(١٣٧٢) ، كتاب الحج ، باب فضل المدينة ودعاء النبي صلى الله عليه

وسلم فيها بالبركة . . .

(٢) في (ن) (٣) : (شرطه) .

بالتفصيل قائلاً : وصام أيام منى بنقص حجّ إن تقدّم على الوقوف . ويرجّح هذا الثاني أن من كان نقصانه يوم عرفة فما بعده يستحيل أن يصوم لذلك قبله فلا يحتاج لذكره ، إلا أن قوله : (بحجّ) يكون فيه على هذا قلق ، واحترز به من العمرة ، وما أئين قول ابن الحاجب : فإن كان عن نقصٍ متقدّم على الوقوف كالتمتع والقران والفساد والفوات وتعدى الميقات صام ثلاثة أيام في الحجّ من حين يحرم بالحجّ إلى يوم النحر ، فإن أخرها إليه فأيام التشريق ، ثم قال : وإن كان عن نقصٍ بعد الوقوف كترك مزدلفة أو رمي أو حلق أو ميّت بمنى أو وطئ قبل الإفاضة أو الحلق صام متى شاء ، وكذلك صيام هدي العمرة ، وكذلك من مشى في نذرٍ إلى مكة فعجز^(١) .

وإنما اعتمد ابن الحاجب قوله في " المدوّنة " : وإنما يصوم ثلاثة أيام في الحجّ كما ذكرنا في المتمتع والقارن ومن تعدى ميقاته أو أفسد حجه أو فاته الحجّ ، وأما من لزمه ذلك لترك جمرة أو لترك النزول بالمزدلفة فليصم متى شاء ، وكذلك الذي^(٢) يطأ أهله بعد رمي جمرة العقبة وقبل الإفاضة ؛ لأنه إنما يصوم إذا اعتمر بعد أيام منى ، ومن مشى في نذرٍ إلى مكة فعجز ، فليصم متى شاء ؛ لأنه يقضي في غير حج فكيف لا يصوم في غير حج^(٣) .

أبو الحسن الصغير : أي يقضي مشيه أماكن ركوبه في غير إحرام قبل الميقات ، ويحتمل أن يريد يقضي مشيه في عمرة إذا أبهم يمينه أو نذره كذلك كما نصّ عليه في كتاب النذور . انتهى .

ثم اعلم أن ما سلكه ابن الحاجب هو إحدى الطرق الثلاث ، وقد حصّلها في " التوضيح " فتأملها فيه لعلك تستعين بها على حلّ ما عقده هنا . والله تعالى أعلم .

(١) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٢١٦ .

(٢) في (١٦) : (التي) .

(٣) انظر : تهذيب المدونة ، للبراذعي : ٥٧٧ / ١ .

وَسَبْعَةً ، إِذَا رَجَعَ مِنْ مَنَى وَلَمْ تَجْزِ أَنْ قُدِّمَتْ عَلَى وَقْفِهِ كَصَوْمٍ أَيْسَرَ قَبْلَهُ ، أَوْ
وَجَدَ مُسَلِّفًا لِمَالٍ بِبَلَدِهِ ، وَنَدِبَ الرُّجُوعَ لَهُ بَعْدَ يَوْمَيْنِ ، وَوَقَفَهُ بِهِ الْمَوَاقِفَ ،
وَالنَّحْرَ يَمْنَى إِنْ كَانَ فِي حَجٍّ ، وَوَقَفَ بِهِ هُوَ أَوْ نَائِبُهُ كَهُوَ بِأَيَّامِهَا ، وَإِلَّا فَمَكَّةُ ،
وَأَجْزَاءُ إِنْ أَخْرَجَ لِجَلٍّ .

قوله : (وَوَقَفَ بِهِ هُوَ أَوْ [نَائِبُهُ كَهُوَ])^(١) ينبغي أن يكون مراده بالنائب من ناب عن
الهدي^(٢) ، إما بإذنه كرسوله ، وإما بغيره^(٣) كمن وجد الهدى ضالاً مقلداً فوقف به ، فإن
وقف به عن ربه أجزأه ، وكأنه لهذا أشار بقوله : (كَهُوَ) أي مثله في النية حيث لم يصرفه
لنفسه ، وهذا تأويل ما في " المدونة "^(٤) عَلَى ما ارتضاه ابن عبد السلام ، خلاف ما حملها
عَلَيْهِ ابن يونس ، عَلَى أن لفظ النائب يحرز^(٥) هذا المقصد ؛ لأنه ظاهر فيمن نواه عنه ، فيبقى
قوله : (كَهُوَ) زيادة بيان .

وقد وقع في بعض الطرق أنه أراد بقوله : (كَهُوَ) مثله في كونه محرماً ، ولم أر من
اشترط هذا بل قال ابن عبد السلام سواء كان الذاهب به حلالاً أو حراماً ، وَعَلَيْهِ حمل قول
ابن الحاجب : وإن كان حلالاً^(٦) ، وقبله في : " التوضيح " .

فإن قلت : فقد زاد فيه يحتمل لو كان الفاعل حلالاً ، كما لو قتل بعد الإحلال صيداً في
الحرم .

قلت : لا يلزم من صرف كلام ابن الحاجب لهذا المحمل الثاني أن لا يكون الأول
صحيحاً في نفسه . والله تعالى أعلم .

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن٣) .

(٢) في (ن٢) ، و (ن٣) : (المهدي)

(٣) في (ن١) ، و (ن٢) ، و (ن٣) : (بغير إذنه) .

(٤) قال في تهذيب المدونة : (ومن قلد هديه وأشعره ثم ضل منه ، فأصابه رجل فأوقفه بعرفة ثم وجده ربه يوم النحر أو

بعده أجزأه ذلك التوقيف ؛ لأنه قد وجب هدياً) انظر : تهذيب المدونة ، للبراذعي : ١ / ٥٦١ .

(٥) في (ن١) : (يجوز) .

(٦) انظر جامع الأمهات ، ص : ٢١٨ .

كَأَنَّ وَقَفَ بِهِ فَضْلٌ مُقْلَدًا ، وَنَجَرَ ، وَفِي الْعُمْرَةِ يَمَكَّةَ بَعْدَ سَعْيِهَا ثُمَّ حَلَقَ .

قوله : (كَأَنَّ وَقَفَ بِهِ فَضْلٌ مُقْلَدًا ، وَنَجَرَ) نحر معطوف على وقف وأشار بهذا لقوله في " المدونة " : ومن أوقف هديه بعرفة ثم ضلّ منه فوجده رجل فنحره بمنى ؛ لأنه رآه هدياً فوجده ربه منحوراً [٣٢/ب] أجزاءه^(١) .

وَإِنْ أُرْدَفَ لِحُوفِ فَوَاتٍ أَوْ لِحَيْضٍ ، أَجْزَأُ النَّطْوَمُ لِقَرَانِهِ كَأَنَّ سَاقَهُ فِيهَا ، ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ ، وَتَوَوَّلَتْ أَيْضاً يَمَا إِذَا سَبَقَ لِلتَّمَتُّمِ ، وَالْمَنْدُوبُ يَمَكَّةَ الْمَرْوَةَ ، وَكُرِهَ نَحْرُ غَيْرِهِ كَالْأَضْحِيَّةِ ، وَإِنْ مَاتَ مُتَمَتِّمٌ فَالْهَدْيُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ ، إِنْ رَمَى الْعَقْبَةَ ، وَسَبَّحَ الْجَمِيمِ وَعَيْنِيهِ كَالْأَضْحِيَّةِ وَالْمُعْتَبَرُ حِينَ [١٤ / أ] وَجَوِيهِ وَتَقْلِيدِهِ ، فَلَا يَجْزَى مُقْلَدٌ بِغَيْرِ وَلَوْ سَلِمَ ، بِخِلَافِ عَكْسِهِ إِنْ تَطَوَّمَ ، وَأَرْشُهُ وَثْمَنُهُ فِي هَدْيٍ إِنْ بَلَغَ ، وَإِلَّا تَصَدَّقَ بِهِ ، وَفِي الْفَرَضِ يَسْتَعِينُ بِهِ فِي فَرَضٍ^(٢) .

قوله : (وَإِنْ أُرْدَفَ لِحُوفِ فَوَاتٍ أَوْ لِحَيْضٍ ، أَجْزَأُ النَّطْوَمُ لِقَرَانِهِ) تصوره ظاهر ، وأشار بمسألة الحيض لقوله في " المدونة " : قال مالك في امرأة دخلت مكة بعمره ومعها هدي فحاضت بعد دخولها مكة قبل أن تطوف فإنها لا تنحر هديها حتى تطهر ثم تطوف وتسعى وتنحر وتقصر ، وإن كانت ممن يريد الحج وخافت الفوات ولم تستطع الطواف لحيضتها ، أهلت بالحج ، وسأقت هديها وأوقفته بعرفة ، ولا تنحره إلا بمنى وأجزأها لقرانها ، وسيلها سبيل من قرن^(٣) .

وَسُنَّ إِشْعَارُ سُنْمِهَا مِنَ الْأَيْسَرِ لِلرَّقَبَةِ مُسَمَّيًّا ، وَتَقْلِيدٌ ، وَنَدَبٌ نَعْلَانٍ يَنْبَاتُ الْأَرْضِ ، وَتَجْلِيلُهَا .

قوله : (وَسُنَّ إِشْعَارُ سُنْمِهَا مِنَ الْأَيْسَرِ لِلرَّقَبَةِ) الإشعار : شق يسيل دماً ، قاله ابن عرفة ، والسُّنْمُ - بضمين - جمع سنام كقذال وقُذْلٌ فلا يتعدى الإشعار السُّنْمُ ، و(من) في قوله : (من الأيسر) للبيان ، وأشار بقوله : (لِلرَّقَبَةِ)^(٤) إلى أن خط الإشعار يكون في السنام

(١) النص أعلاه لتهديب المدونة ، للبراذعي : ٥٦٢ / ١ ، والمدونة ، لابن القاسم : ٤٨٦ / ٢ .

(٢) في المطبوعة : (غير) .

(٣) النص أعلاه لتهديب المدونة ، للبراذعي : ٥٦٢ / ١ ، وانظر : المدونة ، لابن القاسم : ٤٣٠ / ٢ .

(٤) في (ن) (٣) : (لأن فيه) .

من جهة العجز لجهة الرقبة ، وذلك هو العرض قال في "المدونة" والإشعار في الجانب الأيسر من أسنمتها عرضاً^(١) ، إلا أن اللام^(٢) من قوله : " للرقبة " تعطي أن الابتداء من جهة العجز ، وإنما ذكره الباجي وغيره من جهة المقدم ، كما درج عليه ابن الحاجب^(٣) وعبارته في " المناسك " خير من هذه إذ قال : والإشعار أن يشق من سنامها الأيسر وقيل الأيمن من نحو الرقبة إلى المؤخر ، وقيل طولاً قدر أنملتين أو نحو ذلك . انتهى .

وفي النكت قال أبو بكر الأبهري : إنما قال [إن]^(٤) الإشعار في الشق الأيسر ؛ لأنه يجب أن يستقبل بها القبلة ثم يشعرها ، فإذا فعل ذلك كان وجهه إلى القبلة متى أشعرها في شقها الأيسر ، وإذا أشعرها في الأيمن لم يكن وجهه إلى القبلة ، وذلك مكروه . انتهى .

ولعل ابن عرفة لم يقف [عليه]^(٥) إذ عزاه لمن دون الأبهري فقال : وجه الباجي كونه في الأيسر بأنها توجه للقبلة ومشعرها كذلك فلا يليه منها إلا الأيسر ، وابن رشد : بأن السنة كون المشعر مستقبلاً يشعر بيمينه ، وخطامها بشماله ، فإذا كان كذلك وقع في الأيسر ، ولا يكون في الأيمن إلا أن يستدبر القبلة أو يشعر بشماله أو يمسه له غيره . ابن عرفة : إنما يصح ما قالوا إن أراد توجيهها للقبلة كالذبح لا رأسها للقبلة . انتهى فليتأمل .

تنبيه :

قال اللخمي : قال مالك : عرضاً . وابن حبيب : طولاً . قال ابن عرفة : لم أجد لغويًا فسر الطول إلا بضد العرض ، ولا العرض إلا بضد الطول .

(١) النص أعلاه لتهديب المدونة ، للبراذعي : ٤٩٤ / ١ ، وانظر : المدونة ، لابن القاسم : ٤٥١ / ٢ ، ونصها : " والإشعار في الجانب الأيسر من أسنمتها . . . قال ابن القاسم : بلغني عن مالك أنه قال : تُشعر في أسنمتها عرضاً ، قال : وسمعت أنا مالكا يقول : تُشعر في أسنمتها في الجانب الأيسر ، قال : ولم أسمع منه عرضاً " وأشار لما في المدونة من كونه عرضاً ابن رشد في البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٤٧٣ / ٣ .

(٢) في (ن) : (اللازم) .

(٣) نص ابن الحاجب : (والإشعار أن يشق من الأيسر وقيل والأيمن من نحو الرقبة إلى المؤخر مسمى) انظر : جامع الأمهات ، ص : ٢١٣ .

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) ١ ، و (ن) ٣ .

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل ، و (ن) ٤ .

وقال البيضاوي في " مختصره الكلامي " : الطول البعد المفروض أولاً ، وقيل : أطول الامتدادين المتقاطعين في السطح ، والأخذ من رأس الإنسان لقدمه ، ومن ظهر ذوات الأربع لأسفلها ، والعرض : المفروض ثانياً ، والامتداد الأقصر ، والأخذ من يمين الإنسان ليساره ، ومن رأس الحيوان لذنبه والطول والعرض كهيئتان^(١) مأخوذتان مع إضافتين . قال : فعمل العرض عند مالك كعمل البيضاوي ، وهو الطول عند ابن حبيب كما مر فيفتقان .

وَشَقَّهَا إِنْ لَمْ تَرْتَفِعْ ، وَقَلَّدَتِ الْبَقْرَ فَقَطْ ، إِلَّا بِأَسْنِمَةٍ لَا غَنَمَ ، وَلَمْ يُوَكَّلْ مِنْ نَذْرِ مَسَاكِينَ عَيْنٍ مُطْلَقاً عَكْسَ الْجَمِيمِ فَلَهُ إِطْعَامُ الْغَنِيِّ وَالْقَرِيبِ ، وَكُوهٌ لِذِمِّي إِلَّا نَذراً لَمْ يَعْينَ ، وَالْفِدْيَةُ وَالْجَزَاءُ بَعْدَ الْمَحِلِّ ، وَهَدْيٌ تَطَوُّعٌ إِنْ عَطِبَ قَبْلَ مَحَلِّهِ فَنَلَقَى فَلَادَتَهُ يَدِهِ وَيَخْلَى لِلنَّاسِ كَرَسُولِهِ ، وَضَوْنٌ فِي غَيْرِ الرُّسُولِ بِأَمْرِهِ ، بِأَخْذِ شَيْءٍ كَأَكْلِهِ مِنْ مَصْنُوعٍ بَدَلَهُ ، وَهَلْ إِلَّا نَذْرٌ مَسَاكِينَ عَيْنٍ ، فَقَدَّرُ أَكْلِهِ ؟ خِلَافُ ، وَالْخَطَامُ وَالْجَلَالُ كَاللَّحْمِ وَإِنْ سُرِقَ بَعْدَ ذَبْحِهِ ، أَجْزَاءً ، لَا قَبْلَهُ ، وَحَوْلَ الْوَلَدِ عَلَى غَيْرِ ثُمَّ عَلَيْهَا وَإِلَّا فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ تَرْكُهُ لِيَشْتَدَّ ، فَكَالتَطَوُّعِ وَلَا يَشْرَبُ مِنَ اللَّبَنِ وَإِنْ فَضَلَ وَغَرِمَ ، وَإِنْ أَضَرَ يَشْرِبُهُ الْأُمُّ أَوْ الْوَلَدُ مُوجِبٌ فِعْلُهُ ، وَنَدِبَ عَدَمَ رُكُوبِهَا يَلَا عَذْرَ ، وَلَا يَلْزَمُ النُّزُولُ بَعْدَ الرَّاحَةِ .

قوله : (وَشَقَّهَا إِنْ لَمْ تَرْتَفِعْ) أي : وشق الجلال^(٢) ، وهي جمع جُلّ بالضم إن لم ترتفع قيمتها حتى يكون في شقها إضاعة المال . قال مالك في رسم الحج من سماع أشهب : من أمر الناس أن تشق الجلال عن أسنمتها وذلك يحبسها عن أن يسقط ، وما علمت أن أحداً كان يدع ذلك إلا عبد الله بن عمر فإنه لم يكن يشق ، ولم يكن يحلل حتى يغدو من منى إلى عرفات فيجللها وذلك إن كان يحلل الجلال المرتفعة [والأنباط المرتفعة]^(٣) قيل وإنما كان يفعل ذلك استبقاءً للثياب . قال : نعم فأحب إلي^(٤) إذا كانت الجلال المرتفعة ألا يشق منها شيئاً ، وإن كانت ثياباً دوناً فشقها أحب إلي^(٥) .

(١) في الأصل ، و(٢ن) : (كميتان) .

(٢) جمع جُلّ ، والجُلّ من المتاع : القُطْف والأَكْسِيَة والبُسْط ونحوه . انظر : لسان العرب ، لابن منظور : ١١٨/١١ .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (٢ن) .

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من (١ن) ، و(٣ن) .

(٥) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٢٦/٤ ، ٢٧ .

وقال ابن يونس عن ابن المواز قال مالك : أحب إلينا شقّ الجلال عن الأسنمة إن كانت قليلة الثمن كالدرهمين ونحوهما ، وأن لا تشقّ المرتفعة استبقاء لها ، وقال القاسبي : إن كان الجلل رفيعاً ترك شقه ؛ فهو أنفع للفقراء .

وَنَحْرُهَا قَائِمَةٌ أَوْ مَعْقُولَةٌ وَأَجْزَأُ إِنْ ذُبِمَ غَيْرُهُ مُقْلَدًا ، وَلَوْ نَوَى عَنْ نَفْسِهِ إِنْ غَلِطَ ، وَلَا يُشْتَرَكُ فِي هَدْيٍ ، وَإِنْ وَجِدَ بَعْدَ نَحْرِ بَدَلِهِ نَحْرٌ ، إِنْ قُلِّدَ وَقَبْلَ نَحْرِهِ نَحْرًا مَعًا ، إِنْ قُلِّدَا وَإِلَّا يَبِيعُ وَاحِدٌ .

قوله : (وَنَحْرُهَا قَائِمَةٌ أَوْ مَعْقُولَةٌ) قيل : يعني أنه يستحبّ نحر البدنة قائمة على قوائمها الأربع ، أو معقولة يدها اليسرى قائمة على ما بقى من قوائمها . انتهى . وكأنه يحوم على محاذاة قول ابن الحاجب : وينحرها صاحبها قائمة معقولة أو مقيدة . إذ المقيدة قائمة على قوائمها الأربع إلا أن إحدى يديها قرنت للأخري بالقيد ، والأصل في الصفتين القراءتان في قوله تعالى : ﴿ فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ ﴾ [الحج: ٣٦] وقرئ : {صوافن} ^(١) قال ابن يونس عن ابن حبيب : معنى صواف أن تصفّ أيديها بالقيود وقتنحرها ، وقرأ ابن عباس : " صوافن " وهي المعقولة من كل بدنة يد واحدة ، فتقف على ثلاث قوائم ، فخير بينهما ابن الحاجب ^(٢) . [٣٣/أ]

والذي وقع في " الموازية " عن مالك : الشأن نحر البدن قائمة مقيدة اليدين للقبلة ، ولا يعقلها إلا من يخاف ضعفه عنها ، وفي الأمهات قال مالك : الشأن نحرها قياماً . قلت : [معقولة أو] ^(٣) مصفوفة اليدين ؟ قال : لا أقوم على حفظ ذلك الآن ، ولا بأس بنحرها معقولة إن امتنعت واختصره أبو سعيد ، والشأن أن تنحر البدن قياماً ، فإن امتنعت جاز أن تعقل ^(٤) . فقال ابن عرفة : قول ابن الحاجب : قائمة معقولة أو مقيدة ، وفي الذبائح :

(١) قرأها كذلك ابن مسعود ، وابن عباس ، وعمرو ، وأبو جعفر محمد بن علي ، وفسرت بالمعقولة ، انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، للطبري : ١٧ / ١٦٣ ، والجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي : ١٢ / ٦٢ .

(٢) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٢١٤ .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) .

(٤) انظر : تهذيب المدونة ، للبراذعي : ١ / ٥٥٩ .

نحر الإبل قائمة معقولة ^(١) ، وقبول ابن عبد السلام وابن هارون له لا أعرفه ، إلا ما نقله ابن رشد عن بعض العلماء قائمة معقولة .

[موانع الحج]

وَإِنْ مَنَعَهُ عَدُوٌّ أَوْ فِتْنَةٌ أَوْ حَبَسَ لَا يَحِلُّ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ ، فَلَهُ التَّحَلُّلُ ، إِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ وَأَيْسَرَ مِنْ زَوَالِهِ قَبْلَ قُوْتِهِ ، وَلَا دَمَ يَنْحَرُ هَدْيِهِ وَحَلْفِهِ ، وَلَا دَمَ إِنْ أَخْرَهُ ، وَلَا يَكْزُمُهُ طَرِيقٌ مَخُوفٌ .

قوله : (إِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ) أي بالمتع وأيسر من زواله أي : زوال المتع ، فهو أعم من العدو .
وَكُرْهِ إِبْقَاءُ ، إِحْرَامِهِ ، إِنْ قَارَبَ مَكَّةَ أَوْ دَخَلَهَا . وَلَا يَتَحَلَّلُ ، إِنْ دَخَلَ وَقْتَهُ ، وَإِلَّا فَتَأَلَّثَ بِمُضِيِّهِ وَهُوَ مُتَمَتِّعٌ ، وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْفَرَضُ ، وَلَمْ يَفْسُدْ يَوْطٍ ، إِنْ لَمْ يَبْنُ الْبَقَاءُ ، وَإِنْ وَقَفَ وَحَصِرَ عَنِ الْبَيْتِ ، فَحَجَّهُ تَمًّا وَلَا يَحِلُّ إِلَّا بِالْإِفَاضَةِ .

قوله : (وَكُرْهِ إِبْقَاءُ ، إِحْرَامِهِ ، إِنْ قَارَبَ مَكَّةَ) إنها زاد بعده (أَوْ دَخَلَهَا) ، وإن كان أخرى لثلاثتهم تحريم إبقائه إن دخل .

وَعَلَيْهِ لِلرَّمِيِّ وَمَيِّتٍ وَمَنَى وَمُزْدَلِفَةٍ هَدْيٍ كَنَسِيَانِ الْجَمِيمِ .

قوله : (كَنَسِيَانِ الْجَمِيمِ) كذا اختصر ابن الحاجب نص " المدونة " ^(٢) ، وسلّمه في " التوضيح " ، ونقل بعده قول ابن رشد : ولو قيل إذا نسي الرمي والمبيت بمزدلفة بالتعدد ما بُعد لتعدد الموجبات كما في العمد ، وكأنهم لاحظوا أن الموجب واحد لا سيما وهو معذور . انتهى . واختصرها أبو سعيد : كمن ترك رمي الجمار كلها ناسياً حتى زالت أيام منى ^(٣) . واختصرها ابن يونس وعليه لجميع ما فات رمي الجمار والمبيت بالمزدلفة ومنى هدي واحد ، كمن ترك ذلك ناسياً حتى زالت أيام منى .

(١) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٢١٤ ، ٢٢٦ .

(٢) قال ابن الحاجب : (وعليه لجميع فائتة من الرمي والمبيت بمزدلفة ومنى هدي كما لو نسي الجميع) انظر : جامع الأمهات ، ص : ٢١٠ .

(٣) قال في تهذيب المدونة : (ومن أحصر بعدو بعد أن وقف بعرفة ، فقد تم حجه ، ولا يُحِلُّهُ من إحرامه إلا طواف الإفاضة ، وعليه لجميع ما فات رمي الجمار والمبيت بالمزدلفة وبمنى هدي واحد ، كمن ترك رمي الجمار كلها ناسياً حتى زالت أيام منى) . انظر : تهذيب المدونة ، للبراذعي : ١ / ٥٨١ .

وَأِنْ حُصِرَ عَنِ الْإِفَاضَةِ ، أَوْ فَاتَهُ الْوُقُوفُ يَغْيِرُ كَمَرَضٍ أَوْ خَطَأٍ عَدَدٍ ، أَوْ حَبَسَ يَحَقُّ
لَمْ يَجِلْ إِلَّا بِفِعْلِ عُمْرَةٍ بِإِحْرَامٍ .

قوله : (وَأِنْ حُصِرَ عَنِ الْإِفَاضَةِ ، أَوْ فَاتَهُ الْوُقُوفُ يَغْيِرُ كَمَرَضٍ أَوْ خَطَأٍ عَدَدٍ ، أَوْ حَبَسَ
يَحَقُّ لَمْ يَجِلْ إِلَّا بِفِعْلِ عُمْرَةٍ بِإِحْرَامٍ) ما ذكر في المحصر ^(١) عن الإفاضة تبعه عليه
صاحب ، " الشامل " ^(٢) ، ولم أر من قال إن المحصر عن الإفاضة لا يجل إلا بفعل عمرة ،
بل لا يجل إلا ^(٣) بالإفاضة ، وهو داخل في قوله أولاً : (وَأِنْ وَقَفَ وَحُصِرَ عَنِ الْبَيْتِ ، فَحَبَّه
تَمَّ وَلَا يَجِلْ إِلَّا بِإِلَافِاضَةٍ) فتعين أنه تصحيف ؛ وإن تواطأت عليه النسخ التي وقفنا عليها ،
وصوابه : وإن حصر عن عرفة فقط ، وبهذا يوافق قول اللخمي وغيره : إن صدَّ عن عرفة
خاصة دخل مكة وحلَّ بعمره .

ويؤيده أنه ذكر في " توضيحه " ^(٤) و " مناسكه " أن حصر العدو ثلاثة أقسام : عن
البيت وعرفة معا ، وعن البيت فقط ، وعن عرفة فقط ، وبما صوّناه يكون قد استوفى هنا
الثلاثة كما فعل ابن الحاجب وغيره ^(٥) ونصّه في " المناسك " : " المحصر عن عرفة فقط لا
يجل إلا بأفعال عمرة ، يطوف ويسعى ، ولا يكتفي بطواف القدوم والسعي بعده على
المشهور ؛ لكونه لم ينو بهما التحلل خلافاً لعبد الملك ، وما ذكره في خطأ العدد قيده ابن عبد
السلام فقال : وهذا إذا علموا اليوم الأول من الشهر ثم نسوه ، وأما إذا كان بسبب رؤية
الهِلال [فقط] ^(٦) ، فقد تقدّم حكمه إذا أخطأ أهل الموسم ، وتبعه في " التوضيح " وباقي
كلامه ظاهر التصور .

(١) في (١ ن) ، (٣ ن) : (المختصر) .

(٢) في (٣ ن) : (الكامل) .

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من (٣ ن) .

(٤) انظر : التوضيح ، لخليل بن اسحاق : ٣ / ٣٢٥

(٥) نقل تحرير المؤلف بنصّه الخطاب رحمه الله في مواهب الجليل ، واستحسنه وقال ما نصه : (ما ذكره حسن . .) : ٤ / ٢٩٤ ،

قلت : وإصلاح المؤلف هنا للنص لم يوجهه إلى كثرة التأويل والتفريع كما ألتأت غيره من شراح المختصر ، فطالع الأمر

عندهم . وانظر : مواهب الجليل : ٤ / ٢٩٨ ، ونص ابن الحاجب الذي نوه له المؤلف : (فإن حصر عن عرفة فقط لم

يجل إلا أن يطوف ويسعى ولا يكفي طواف القدوم ولا هدي عليه ولا قضاء على محصور ولا تسقط الفريضة) . انظر :

جامع الأمهات ، ص : ٢١٠ .

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من (٣ ن) .

وَلَا يَكْفِي قُدُومُهُ ، وَحَبَسَ هَدْيَهُ مَعَهُ ، إِنْ لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَجْزُئْهُ عَنْ قَوَاتٍ ، وَخَرَجَ لِلْجَلِّ إِنْ أَحْرَمَ يَحْرَمَ ، أَوْ أَرْدَفَ ، وَأَخْرَجَ قَوَاتٍ الْقَضَاءِ ، وَأَجْزَأَ إِنْ قَدِمَ ، وَإِنْ أَفْسَدَ ثُمَّ قَاتَ أَوْ بِالْعَكْسِ ، وَإِنْ يَحْمَرُّ التَّحَلُّلُ تَحَلَّلَ وَقَضَاهُ دُونَهَا ، وَعَلَيْهِ هَدْيَانِ ، لَا دَمَ قُرْآنٍ وَمُتْعَةٍ لِلْعَائِتِ ، وَلَا يَجْعِدُ لِمَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ نِيَّةَ التَّحَلُّلِ بِحُصُولِهِ .

قوله : (وَلَا يَكْفِي قُدُومُهُ) أي : لا يكفي طواف القدوم وسعيه المتصل به كما تقدم من نصه في " المناسك " .

وَلَا يَجُوزُ دَفْعُ مَالٍ لِحَاصِرٍ إِنْ كَفَرُ .

قوله : (وَلَا يَجُوزُ دَفْعُ مَالٍ لِحَاصِرٍ إِنْ كَفَرُ) بهذا قطع ابن شاس ، أنه لا يعطاه إن كان كافراً ؛ لأنه وهن . وقال سند : يكره إعطاء الحاصر كافراً أو مسلماً ؛ لأنه ذلة . قال ابن عرفة : والأظهر جواز إعطاء الكافر وهن الرجوع لصده أشد من إعطائه . انتهى . فليتأمل .

وَفِي جَوَازِ الْقِتَالِ مُطْلَقاً تَرَدَّدُ .

قوله : (وَفِي جَوَازِ الْقِتَالِ مُطْلَقاً) ^(١) [تَرَدَّدُ] أشار بالتردد لما في " توضيحه " وقال ابن عرفة : وقتال الحاصر الباديء به جهاد ولو كان مسلماً ، وفي قتاله غير باد نقلاً سند وابن الحاجب مع ابن شاس عن المذهب ^(٢) ، والأول الصواب إن كان الحاصر بغير مكة ، وإن كان بها فالأظهر نقل [ابن شاس] ^(٣) لحديث : « إِنَّمَا أَهْلَتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ » ^(٤) وقول ابن هارون : الصواب جواز قتال ^(٥) الحاصر ، وأظني رأيت لبعض أصحابنا نصاً ، وقد قاتل ابن الزبير ومن معه من الصحابة الحجاج ^(٦) ، وقاتل أهل المدينة عقبة ، يرد بأن

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) .

(٢) ما وقفت عليه من نص ابن الحاجب قوله : (ولا يجوز قتال الحاصر مسلماً كان أو كافراً) . انظر جامع الأمهات ، ص :

٢١١ فالصواب أن يقال : (يعني أنه اختلف المتأخرون في النقل عن المذهب في جواز قتال الحاصر مطلقاً سواء كان مسلماً

أو كافراً ، فذكر ابن شاس وابن الحاجب أن ذلك لا يجوز) وهي عبارة الخطاب ، في مواهب الجليل : ٢٠٣/٣ ، ٢٠٤ .

(٣) في (ن) : (رشد) ..

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (١٢٤٨) ، كتاب الجنائز ، باب الإذخر والحشيش في القبر ، ومسلم في صحيحه

برقم (١٣٥٥) ، كتاب الحج ، باب تحريم مكة وصيدها وخلوها وشجرها ولقطنها إلا لمنشد على الدوام .

(٥) في (ن) : (قتل) .

(٦) انظر : تفصيل القصة في الكامل ، لابن الأثير ، في حوادث عام : (٧٣) .

الحجاج وعقبة بدءا به ، وكانوا يطلبون النفس ، ونقله عن بعض أصحابنا لا أعرفه إلا قول ابن العربي : إن ثار أحد فيها واعتدى على الله قوتل ، لقوله تعالى ﴿ حَتَّى يُقْتَلُوا فِيهِ ﴾ [البقرة : ١٩١] " وفي المدونة : إن ألجئ المحرم لتقليد السيف فلا بأس به ^(١) .

وَاللَّوَلِيُّ مَنْعُ سَفِيهِ كَزَوْجٍ فِي تَطَوُّعٍ ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ فَلَهُ التَّحَلُّلُ ، وَعَلَيْهَا [٣٤ / ب] الْقَضَاءُ كَعَبْدٍ ، وَأَثِمَ مَنْ لَمْ يَقْبَلْ ، وَلَهُ مَبَاشَرَتُهَا كَفَرِيضَةٍ قَبْلَ الْمَبَقَاتِ ، وَإِلَّا فَلَا إِنْ دَخَلَ ، وَالْمُشْتَرِي إِنْ لَمْ يَعْلَمْ رَدُّهُ لَا تَحْلِيلُهُ ، وَإِنْ أَذِنَ فَأَفْسَدَهُ لَمْ يَلْزَمْهُ إِذْنُ الْقَضَاءِ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَمَا لَزَمَهُ عَنْ خَطَا أَوْ ضُرُورَةٍ ، فَإِنْ أَذِنَ لَهُ السَّبْدُ فِي الْإِخْرَاجِ ، وَإِلَّا صَامَ يَلَا مَنْعٍ ، وَإِنْ تَعَمَّدَ فَلَهُ مَنْعُهُ ، إِنْ أَضَرَّ بِهِ فِي عَمَلِهِ .

(١) انظر : تهذيب المدونة ، للبراذعي : ١ / ٦٠١ .

[باب النكاح]

الذَّكَاةُ قَطْعُ مَمَيِّزِ بَنَاتِكُمْ تَمَامَ الطَّلُومِ وَالْوَدَجِينَ وَنِ الْمَقْدَمِ بِمَا وَفَعِ قَبْلَ التَّمَامِ، وَفِي النَّحْرِ طَعْنٌ يَلْبَةُ.

قوله : (وَفِي النَّحْرِ طَعْنٌ [٣٣/ب] يَلْبَةُ) اختلف : هل يقتصر بالنحر على اللبة دون ما عداها كما قال المصنف أم لا ؟ ويصح فعلها فيما بين اللبة والمذبح ، والأول هو مذهب أكثر الشيوخ : الباجي وابن رشد .. وغيرهما .

والثاني : مذهب ابن لبابة واللخمي ، واحتج اللخمي بقول مالك : ما بين اللبة والمذبح مذبح ومنحر ، فإن ذبح فجائز ، وإن نحر فجائز ، فأخذ منه أن النحر لا يختص باللبة ، وقال ابن رشد : معناه عند الضرورة كالواقع^(١) في مهوات إذا لم يقدر أن ينحره إلا في موضع الذبح نحره فيه ، وكذلك إن [لم يقدر]^(٢) أن يذبحه إلا في موضع النحر ذبحه فيه ، وهو بين^(٣) من قوله في "المدونة" وصححه ابن عبد السلام : واللبة محل القلادة من الصدر من كل شيء . قاله الجوهري .

قال اللخمي : لم يشترطوا في النحر قطع الحلقوم والودجين ، كما قالوا في الذبح [و] عليه اقتصر ابن عرفة ووقع للخمي أن النحر قطع الحلقوم مع ودج واحد^(٤) ، ثم أشار بعد إلى ما يقتضي أنه لابد من قطع الودجين جميعاً . وظاهر كلام ابن عبد السلام أنه جعله اختلافاً من قوله . وقال ابن عرفة : إنما أراد اللخمي التفصيل ، فإن كان فيما بين اللبة والمذبح كفى قطع ودج واحد وإن كان في اللبة قطعها معاً ؛ لأنها مجمعها .

قال ابن عرفة : وظاهر قوله في الرسالة : والذكاة قطع الحلقوم والأوداج لا يجزيء أقل من ذلك إنه كالذبح^(٥) . انتهى ، فحمل الذكاة على الجنس وهو هنا بعيد للزوم عقر الصيد .

(١) في (ن٣) : (كما لو) .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل ، و(ن٤) .

(٣) في (ن٣) : (وهو ما بين) ، وهو مغل بالعبارة .

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن٢) ، و(ن٣) .

(٥) انظر : الرسالة ، لابن أبي زيد ، ص : ٨٠ .

وَشَهْرٌ أَيْضاً الْاِكْتِفَاءُ بِنِصْفِ الْحَلْقُومِ ، وَالْوَدَجَيْنِ ، وَإِنْ سَامِرِيّاً ، أَوْ مَجُوسِيّاً
تَنْصَرَّ ، وَذَبَحَ لِنَفْسِهِ مُسْتَحِلَّهُ وَإِنْ أَكَلَ الْمَيْتَةَ ، إِنْ لَمْ يَغِبْ لَا صِيٍّ ارْتَدَّ ، وَذَبَحَ
لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِ حِلٍّ لَهُ إِنْ ثَبَتَ يَشْرَعْنَا ، وَإِلَّا كَرِهَ كِجْزَارَتِهِ ، وَبَيْعَ ، وَإِجَارَةَ لِعَبْدِهِ ،
وَشِرَاءَ ذَبْحِهِ ، وَتَسْلَفَ ثَمَنَ خَمْرٍ ، وَبَيْعَ بِهِ ، لَا أَخْذَهُ قِضَاءً ، وَشَتَمَ يَهُودِيٍّ ، وَذَبَحَ
لِصَلِيبٍ ، أَوْ عَيْسَى وَقَبُولَ مُتَصَدِّقٍ بِهِ لِذَلِكَ ، وَذَكَاتَ خُنْثَى ، وَخَصِيٍّ ، وَفَاسِقٍ ، وَفِي
ذَبْحِ كِتَابِيٍّ لِمُسْلِمٍ قَوْلَانِ . وَجَرَّمَ مُسْلِمٌ مُمَيِّزٌ وَحَشِيّاً ، وَإِنْ تَأَنَسَرَ عَجَزَ عَنْهُ إِلَّا
يَعْسُرُ ، لَا نَعَمَ شَرَّدَ .

قوله : (وَشَهْرٌ أَيْضاً الْاِكْتِفَاءُ بِنِصْفِ الْحَلْقُومِ ، وَالْوَدَجَيْنِ) هذا من تمام الكلام على
الذبح ، ولفظ : (الْوَدَجَيْنِ) معطوف على لفظ : (نِصْفٍ) لا على لفظ : (الْحَلْقُومِ) والمراد
الاكتفاء [بنصف] ^(١) الحلقوم مع قطع جميع الودجين . قال في " النوادر " : قال ابن حبيب :
إن قطع الأوداج ونصف الحلقوم فأكثر أكلت ، وإن قطع منه أقل لم يؤكل ^(٢) .

وفي العتية عن [ابن القاسم] ^(٣) في الدجاجة والعصفور إذا أجهز على أوداجه ونصف
حلقة أو ثلثيه فلا بأس بأكله . وقال سحنون : لا يحل حتى يجهز على جميع الحلقوم والأوداج .
قال ابن عبد السلام : فابن القاسم وابن حبيب متفقان على أن بقاء النصف مغتفر ،
وقال سحنون : لا يغتفر منه شيء البتة ، وبعض من لقيناه يقول : لا يلزم ابن القاسم الذي
اغتفر بقاء نصف الحلقوم في الطير أن يقول مثله في غير الطير ؛ لما علم عادة من صعوبة
استئصال قطع الحلقوم من الطير وسهولة ذلك من غير الطير ، والأقرب عندي اغتفار
ذلك ؛ لقوله ^(٤) : « ما أنهر الدم وذكر اسم الله فكل » ^(٥) قال في " التوضيح " : قيل وهو
المشهور ^(٥) . وتبعه في " الشامل " فقال : وشهر أيضاً أجزاء نصف الحلقوم .

(١) في (ن) : (بقطع نصف) .

(٢) انظر : النوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ٣٦١ / ٤ .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٢٣٥٦) ، كتاب الشركة ، باب قسمة الغنم ، ومسلم في صحيحه برقم (١٩٦٨) ،

كتاب الأضاحي ، باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم إلا السن والظفر وسائر العظام .

(٥) انظر : التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ٢٧٧ / ٤ .

أَوْ تَرَدَّى بِكَهْوَةٍ .

قوله : (أَوْ تَرَدَّى بِكَهْوَةٍ) أي : في مثل هوة فالكاف للتشبيه والهوة بضم الهاء وتشديد الواو . وقال الجوهري : الهوة ، الوهدة العميقة والأهوية على : أفعولة مثلها ، والمهوى والمهواة : ما بين الجبلين ونحو ذلك . انتهى . والمهواة بفتح الميم وجمع الهوة هوى بالضم ، قال شيخ شيوخنا أبو زيد المكودي في مقصورته :

وانت يا نفس شغلت بالهوى حتى وقعت منه في قعر هوى
وفي بعض النسخ : بكحفرة ، والمعنى واحد .

بِسَلَامٍ مُّحَدَّدٍ ، وَحَيَوَانٍ عُلِّمَ بِإِرْسَالٍ مِنْ يَدِهِ بِلاَ ظُهُورٍ تَرَكٍ ، وَلَوْ تَعَدَّدَ مَصِيدُهُ ،
أَوْ أَكَلَ ، أَوْ لَمْ يَرِ يَغَارٌ ، أَوْ غِيْظَةٌ ، أَوْ لَمْ يَظُنْ نَوْعَهُ ، أَوْ ظَهَرَ خِلَافُهُ لَا إِنْ ظَنَّهُ حَرَامًا ،
أَوْ أَخَذَ غَيْرَ مَرْسَلٍ عَلَيْهِ .

قوله : (بِإِرْسَالٍ مِنْ يَدِهِ) أي : فإن أرسله وهو في غير يده لم يؤكل ما قتله ؛ لهذا رجع مالك في "المدونة" قال ابن القاسم فيها : وبالأول أقول . يعني الجواز المرجوع عنه ^(١) .

أَوْ لَمْ يَتَحَقَّقِ الْمُبِيحُ فِي شَرَكَةٍ غَيْرِ كَمَاءٍ ، أَوْ ضُرِبَ يَمَسْمُومٌ ، أَوْ كَلَبَ مَجُوسِيٌّ
أَوْ يَنْهَشُهُ مَا قَدَرَ عَلَى خُلَاصِهِ مِنْهُ .

قوله : (أَوْ يَنْهَشُهُ مَا قَدَرَ عَلَى خُلَاصِهِ مِنْهُ) يعني أن ما قدر على إخلاصه من الجارح ^(٢) فلم يخلصه وذكاه في حال نهشه له لا يؤكل ؛ لعدم تحقق المبيح ، وعلى هذه فرّع نظائر الشركة في "التوضيح" وذلك يبين في "المدونة" قال فيها : ولو قدر على إخلاصه منها فذكاه وهو في أفواهاها تنهشه فلا تؤكل إذ لعله من نهشها مات ، إلا أن يوقن أنه ذكاه وهو مجتمع الحياة قبل أن تنفذ هي مقاتله فيجوز أكله وبئس ما صنع ^(٣) .

(١) قال في تهذيب المدونة : (وإذا أثار الرجل صيداً فأشلى عليه كلبه ، وهو مطلق ، فأنشلى وصاد من غير أن يرسله من يده ، فإنه يؤكل ما صاد ، قاله مالك ، ثم رجع فقال : لا يؤكل حتى يطلقه من يده مرسلاً له مُشْلِيًا ، وبالأول أقول) انظر تهذيب المدونة ، للبراذعي : ١٥ / ٢ .

(٢) في (ن) (٣) : (الجوارح) .

(٣) النص أعلاه لتهذيب المدونة ، للبراذعي : ١٢ / ٢ ، وانظر : المدونة ، لابن القاسم : ٥٨ / ٣ .

**أَوْ إِغْرَاءٍ فِي الْوَسْطِ أَوْ تَرَخِي فِي اتِّبَاعِهِ ، إِلَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ أَنَّهُ لَا يَلْحَقُهُ ، أَوْ حَمَلِ
الْآلَةِ مَعَ غَيْرٍ أَوْ يَخْرُجُ ، أَوْ بَاتَ ، أَوْ صَدَمَ ، أَوْ عَضَّ بِلا جُرْمٍ .**

قوله : (أَوْ أَغْرَى فِي الْوَسْطِ) أي : في أثناء الانبعاث ، وفي بعض النسخ : أو إغراء^(١)
بالمصدر في الوسط عطفاً على نظائر الشركة ، وهو مما يمكن أن ينخرط في سلكها ، وما
نوقش به من أن الإغراء مبيح لا محظر تعسف ، وفي بعضها أو أغرى بالفعل الماضي كما
بعده عطفاً على قوله : "لا إن ظنه حراماً فهو خارج عن نظائر الشركة" وهو المطابق لما في
"التوضيح" إذ لم يعدّه فيها منها^(٢) .

أَوْ قَصَدَ مَا وَجَدَ ، أَوْ أَرْسَلَ ثَانِيًا بَعْدَ إِمْسَاكِ أَوَّلٍ ، وَقَتَلَ .

قوله : (أَوْ قَصَدَ مَا وَجَدَ) يشير به لقول ابن عبد السلام : وأما الإرسال على غير معين
ولا محصور كإرساله على كل صيد يقوم بين يديه فلا خلاف في المذهب أن ذلك لا يجوز .
انتهى ، ومن صرح بنفي الخلاف فيه الباجي والمازري وابن شاس . [٣٤ / أ]

فإن قلت : ما الفرق بينه وبين قوله في "المدونة" : وإن أرسله على جماعة لا يرى غيرها
ونوى إن كان ورائها غيرها فهو عليها مرسل ، فليأكل ما أخذ من سواها ، وكذلك إن
أرسله على صيد لا يرى غيره ونوى ما صاد سواه فليأكل ما صاده^(٣) .

قلت : فرق بينهما المصنف بأن ما في "المدونة" تبع للصيد المرئي ، وجعل خلاصة
كلام ابن عبد السلام قاعدة وهي : إن كان الصيد معيناً أكل كان المكان محصوراً أم لا ، وإن
لم يكن الصيد معيناً ، وكان المكان محصوراً كالغار والغیضة ، فثالثها الفرق بينهما ، وإن لم
يتعين الصيد ولا انحصر المكان لم يؤكل باتفاق ، يريد وتبع المعين كالمعين .

(١) في الأصل ، و(ن) : (أغرى في الوسط) .

(٢) قلت : نقل الخرشي كلام ابن غازي دون إشارة قائلًا ومعقبًا : (وما نوقش به من أن الإغراء مبيح لا محظر ، تعسف ؛ إذ
الإغراء هو المثير للشك) . وقال العدوي معقباً عليه : (أقول لا تعسف ؛ لأنه إذا اشترط الإرسال من يده وكان
شرطاً في حليته الصيد فيجزم بعد ذلك أنه إذا أغرى في الوسط لا تؤكل لا خيالات الشرط ، بل لا حاجة لقول المصنف
(أو إغراء في الوسط) بعد قوله سابقاً : (بالإرسال من يده) ؛ فالعبرة بالإرسال من اليد) انظر : شرح الخرشي ، وحاشية
العدوي : ٣ / ٣٤٣ . وقال الدردير : (وهو فعل ماضٍ عطف على ظنه فليس من أمثلة الشركة لا مصدر مجرور
بالعطف على ما إذ لا يصح أن يكون من أمثلة الشركة) انظر : الشرح الكبير ، للدردير : ١٠٥ / ٢ .

(٣) النص أعلاه لتهديب المدونة ، للبراذعي : ١٤ / ٢ ، وانظر المدونة : ٥٥ / ٣ .

أَوْ اضْطَرَبَ فَأَرْسَلَ وَلَمْ يَرِ إِلَّا أَنْ يَنْوِي الْمَضْطَرَبَ ، وَغَيْرُهُ فَتَأْوِيلَانِ .

قوله : (إِلَّا أَنْ يَنْوِي الْمَضْطَرَبَ) بفتح الراء أي : المضطرب عليه فحذفه مع أنه عمدة ؛ إذ هو النائب عن الفاعل .

وَوَجَبَ نَيْبَتُهَا ، وَتَسْمِيَةُ أَنْ ذَكَرَ وَنَحَرَ إِيْلَ ، وَذَبَحَ غَيْرِهِ ، إِنْ قَدِرَ ، وَجَازَا لِلضَّرُورَةِ ، إِلَّا الْبَقْرَ فَيَنْدَبُ الذَّبْحُ كَالْحَدِيدِ ، وَإِحْدَاهُ .

قوله : (وَجَازَا لِلضَّرُورَةِ) بآلف الشنية هو الصواب ^(١) .

وَقِيَامُ الْإِيْلِ ، وَضَعُ ذَبْحٍ عَلَى أَيْسَرٍ وَتَوَجُّيهِ ، وَإِيْضَامُ الْمَمَلِّ ، وَفَرِيٌّ وَدَجِيٌّ صَيْدٌ أُغْذِيَ مَقْتَلُهُ ، وَفِي جَوَازِ الذَّبْحِ بِالظَّفَرِ ^(٢) أَوْ السِّنِّ ، أَوْ انْفِصَالًا ، أَوْ بِالْعَظْمِ ، وَمَنْعُهُمَا ، خِلَافٌ ، وَهَرَمٌ اصْطِبَادٌ مَأْكُولٍ ، لَا يَنْبَغُ الذَّكَاءُ ، إِلَّا بِكَفْنِيزٍ ، فَيَجُوزُ كَذَكَاءٍ مَا لَا يُؤْكَلُ إِنْ أَيْسَرَ مِنْهُ .

وَكُرْهِ ذَبْحُ يَدَوْرٍ حَفْرَةٍ ، وَسَلَخٌ أَوْ قَطْعٌ قَبْلَ الْمَوْتِ ، كَقَوْلِ مُضَمِّ اللّٰهُمَّ مِنْكَ وَإِلَيْكَ ، وَتَعَمُّدُ إِبَانَةِ رَأْسٍ . وَتَوَوَّلَتْ أَيْضًا عَلَى عَدَمِ الْأَكْلِ . إِنْ قَصَدَهُ أَوَّلًا ، وَدُونَ نَصْرِ أَبِيْن مَبْنَةً ، إِلَّا الرَّأْسَ ، وَمَلَكَ الصَّيْدِ الْمُبَايِرَ ، وَإِنْ تَنَازَعَ قَادِرُونَ [٢٥/أ] فَبَيْنَهُمْ ، وَإِنْ نَدَّ وَلَوْ مِنْ مُشْتَرٍ فَالْتَّائِي ، لَا إِنْ تَأَنَسَ وَلَمْ يَتَوَحَّشْ ، وَاشْتَرَكَ طَارِدٌ مَعَ ذِي حِبَالَةٍ قَصَدَهَا ، وَلَوْلَاهُمَا لَمْ يَقُمْ ، بِمَسَبِّ فَعْلِهِمَا .

قوله : (وَقِيَامُ الْإِيْلِ) تقدم البحث فيه في الحج ^(٣) .

وَأَنْ لَمْ يَقْصِدْ وَأَيْسَرَ مِنْهُ فَلَرَبَّهُ ، وَعَلَى تَحْقِيقِ بَغَيْرِهَا فَلَهُ كَالدَّارِ إِلَّا أَنْ لَا يَطْرُدُهُ لَهَا فَلَرَبُّهَا .

قوله : (إِلَّا أَنْ لَا يَطْرُدُهُ لَهَا فَلَرَبُّهَا) سقط (لَا) في كثير من النسخ وهو فساد ومخالف للمدونة إذ قال فيها : ومن طرد صيداً حتى دخل دار قوم فإن اضطره هو أو جارحه إليها فهو له ، وإن لم يضطروه وكانوا قد بعدوا عنه فهو لرَب الدار ، وفي بعض نسخ هذا المختصر : "إلا أن يضطره" كلفظ "المدونة" وهو أولى ؛ لأن الطرد يوهم الاختصاص بما كان مقصوداً بخلاف الاضطرار ، بدليل نسبته في "المدونة" للجارج ^(٤) .

(١) أي جاز الذبح في الإبل والنحر في غيرها للضرورة .

(٢) في المطبوعة : (بالعظم) .

(٣) انظر ما ساقه عند شرحه لقول المصنف : (تَحْرُهَا قَاتِمَةٌ أَوْ مَعْقُولَةٌ) : ٣٥٧/١ .

(٤) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ٥٩/٣ .

وَضَوْنَ مَا رَأَى مَكْنَنَهُ ذَكَاتُهُ ، وَتَرَكَ .

قوله : (وَضَوْنَ مَا رَأَى مَكْنَنَهُ ذَكَاتُهُ ، وَتَرَكَ) هذا خاص بالصيد ؛ قال اللخمي : ولو مرّ بشاة يخشى عليها الموت ، فلم يذبحها حتى ماتت لم يضمن ؛ لأنه يخشى أن لا يصدّقه ربّها فيضمنه وليس كالصيد ؛ لأنه يراد للذبح ، على أن اللخمي اختار في الصيد نفي الضمان قال : وإن كان يجهل أن ليس له أن يذكيه ؛ كان أبين في نفي الغرم .

وَعُمْدٍ وَخَشَبٍ فَيَقَعُ الْجِدَارُ ، وَلَهُ الثَّمَنُ إِنْ وَجَدَ كَتَرَكَ تَخْلِيصٍ مُسْتَمْلِكٍ مِنْ نَفْسٍ وَمَالٍ بِيَدِهِ أَوْ شَهَادَتِهِ أَوْ بِإِمْسَاكِ وَثِيقَةٍ أَوْ تَقْطِيعِهَا وَفِي قَتْلِ شَاهِدَيْنِ حَقٌّ تَرُدُّ ، وَتَرَكَ مَوَاسَاةً وَجَبَتْ يَخْبِطُ لِجَائِفَةٍ ، وَفَضْلٍ طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ لِمُضْطَرٍّ .
قوله : (وَعُمْدٍ وَخَشَبٍ) لعل العمدة عندهم ^(١) يختصّ بغير الخشب كالحجارة .

وَأَكَلَ الْمَذَكَّى ، وَإِنْ أُيسِرَ مِنْ حَيَاتِهِ يَتَحَرَّكَ قَوِيًّا مُطْلَقًا ، أَوْ سَبَلَ دَمٍ ، إِنْ صَحَّتْ إِلَّا الْمَوْفُودَةُ ، وَمَا مَعَهَا الْمَنْفُودَةُ الْمَقَاتِلُ .

قوله : (وَأَكَلَ الْمَذَكَّى ، وَإِنْ أُيسِرَ مِنْ حَيَاتِهِ يَتَحَرَّكَ قَوِيًّا مُطْلَقًا ، أَوْ سَبَلَ دَمٍ ، إِنْ صَحَّتْ) معنى مطلقاً سواء كانت صحيحة أو مريضة أم مصابة بالحقق ونحوه إن لم ينفذ مقتلها ، ويدل أن هذا مراده بالإطلاق تقييده سيل الدم بالصحة ، فالتحريك كافٍ في الثلاثة فإذا انضم إليه سيلان الدم لم يزد إلا خيراً ، وأما سيلان الدم وحده فلا يكفي إلا في الصحيحة ، وهذا حاصل ما في "المقدمات" ^(٢) ، على أنه أجرى المنخقة ونحوها إذا تحركت ولم يسلب دمها على الخلاف في المأبوسة غير المنفودة المقاتل ، قال : لأن دمها إذا لم يسلب حين الذبح فقد علم أنها كانت لا تعيش لو تركت ؛ لأن انقطاع الدم إنما يكون بانقطاع بعضها من بعض وذلك ما لا يصح معه حياة ، واحترز بالتحرك القوي من الضعيف .

(١) يقصد ابن غازي أن عطف الخشب على العمدة يقتضي التغاير ، ولعله ليس كذلك في المغرب ، وأن العمدة والخشب عند أهل مصر بلد المصنف متغايران . وعلى التغاير بينها شرحها الخرشبي . ، ولم يزد الشيخ عlish المتبع دائماً كلام المؤلف على أن قال : (عُمْدٌ بِضَمِّ الْعَيْنِ وَالْمِيمِ جَمْعُ عَمُودٍ (وَخَشَبٌ) وَجَبَسٍ وَنَحْوِهِ) . انظر : منح الجليل : ٤٤٥ / ٢ .
(٢) انظر : المقدمات الممهّدات ، لابن رشد : ١ / ٢٢٠ ، ٢٢١ .

قال ابن المَوَّاز : دليل استجماع حياتها حركة رجلها أو ذنبها أو طرف عينها . قال ابن حبيب : أو استفاضة نفسها في جوفها أو في منخريها ، وعبر عنه ابن رشد بكونه في حلقها قال : وحركة الارتعاش والارتعاد ومدّ يد أو رجل أو قبضها ملغاة اتفاقاً . ابن عرفة : في إلغاء القبض نظر . اللخمي : إلغاء الاختلاج الخفيف وحركة العين أحسن ؛ لأن الاختلاج يوجد بعد الموت وحركة الرجل والذنب أقوى من حركة العين ؛ لأن خروج الروح من الأسافل قبل الأعالي .

ابن عرفة : قوله : أحسن يومهم أن في الاختلاج اختلافاً ، وتعليله ومتقدم نقل ابن رشد ينفيه . انتهى . ابن عبد السلام : تفريق اللخمي بين الأسافل والأعالي ظاهر إلا أن يقال : الشرط في صحة الزكاة هو مطلق الحياة ، لا عموم وجودها في جميع الجسد ، فإذا وجدنا ما يدل على الحياة صحت الزكاة ، كان في الأعالي أو في الأسافل .

يَقْطَعُ نَخَامَ ، وَنَثْرَ دِمَاجٍ ، وَحَشَوَةَ ، وَفَرْيَ وَدَجٍ ، وَثَقْبَ مُصْرَانٍ ، وَفِي شَقِّ الْوُدَجِ قَوْلَانِ ، وَفِيهَا أَكْلٌ مَا دَقَّ عُنُقُهُ ، أَوْ مَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَعْيشُ إِنْ لَمْ يَنْخُصْهَا .

قوله : (يَقْطَعُ نَخَامَ ، وَنَثْرَ دِمَاجٍ ، وَحَشَوَةَ ، وَفَرْيَ وَدَجٍ ، وَثَقْبَ مُصْرَانٍ) مفهوم قوله : (قَطَعَ نَخَامٍ) أن شقه ليس كذلك ، وقد خرّجه ابن عرفة على القولين الآتين في شقّ الودج ، ومفهوم قوله : (وَنَثْرَ دِمَاجٍ ، وَحَشَوَةَ) أن شدخ الرأس دون انتشار الدماغ وشقّ الجوف ، دون قطع مصران ، ودون انتشار شيء من الحشوة ، غير مقتل ؛ وكذا صرح به عبد الحق ، ويحيى بن إسحاق عن ابن كنانة دمع الرأس مقتل ، وقد روى عن ابن القاسم : أكل منتشر الحشوة .

ابن عرفة : فجعله اللخمي قولاً بإعمال الزكاة في منفوذ المقاتل ، وجعله عياض قولاً بأنه غير مُقتل ، ومفهوم قوله : (وَفَرْيَ وَدَجٍ) أن قطع الودجين معاً غيرُ مشروط في كون ذلك مقتلاً ، وقد صرح عبد الحق بأن قطع الودج الواحد مقتل ، والفري^(١) إبانته كله ، فظاهره أن البعض ليس كذلك ، وقد قال ابن المَوَّاز : قطع بعض الأوداج والحلق مقتل ، ومفهوم قوله : (وَتَقْبَ مُصْرَانٍ) أن القطع أحرى .

(١) في الأصل ، و(١) ، و(٢) : (الفرق) .

وفي "التنبيهات" : أما^(١) فري المصران وإبانة بعضه من بعض [٣٤/ب] فمقتل لا^(٢) شك فيه ، بخلاف شقّه ؛ لأنه لا يلتزم بعد انقطاعه بالكلية ويتعذر وصول الغذاء إلى ما بان منه ، وتتعلّل الأعضاء تحته ، ولا يجد التفل مخرجاً من داخل الجوف ، فيهلك صاحبه . انتهى .

وذكر أن بعض حذاق الأطباء تلطّف لمصران [شقّ طولاً]^(٣) ، فجمع طرفي الشقّ ، ووضع عليها النمل ، فلما شبكت فيهما قطع أسافلها ، فبقيت رؤوسها شابكة في الطرفين ، فالتأما بإذن الله تعالى .

وأطلق المصنف في المصران اتباعاً للأكثر ، وقد خصّه ابن رشد بالأعلى ، وصححه عياض ، وفهم من عطف بعضها على بعض أنها متغايرة ، وفي "التنبيهات" عد شيوخنا قطع المصران وانتشار الحشوة وجهين ، وهما عندي راجعان لشيء واحد ؛ لأنه إذا قُطع أو شُقّ انتشرت الحشوة .

وقول بعض شيوخنا : انتشارها خروجها عند شقّ الجوف عنها ، يردّ بأن مجرد شقّ الجوف غير مقتل اتفاقاً ، وكذا انتشارها لمشاهدة علاجها برّدّها وخياطة الجوف عليها . ابن عرفة : قوله : ليس مجرد انتشارها مقتلاً . إن أراد مجرد خروجها ، فمسلم ؛ وليس هذا مراد الشيوخ به ، وإن أراد ولو زال التصاق بعضها ببعض أو التزاقها بمقعر البطن ، منعناه ؛ وهذا هو مراد الأشياخ به ، وما ادعاه من العلاج إنما هو في الأول لا في هذا ، وبالضرورة إن هذا مباين لقطع المصير ، ولا تلازم بينهما في الوجود . وليحيي بن إسحاق عن ابن كنانة : لا يؤكل ما خرجت أمعاؤه ، وفهم من اقتصار المصنف على هذه الخمسة أن ثقب الكرش ليس منها .

(١) في (ن٣) : (٧) .

(٢) في الأصل ، و(ن٢) : (٧) .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن٣) .

وقد حكى ابن رشد عن شيوخه قولين في صحيحة وجد كرشها بعد ذبحها مثقوباً قال : نزلت^(١) في ثور ، فحكم ابن مكى بفتوى ابن حدين^(٢) بطرحها بالوادي دون فتوى ابن رزق بأكلها ، وبيان ذلك لمن يشتريها ، فغلبت العامة أعوان القاضي لعظم قدر ابن رزق عندهم ، فأخذوه من أيديهم وأكلوه ، وهو الصواب لما تقدم^(٣) .

يعني أن خرق أسفل المصير حيث الرجيع غير مقتل لبقائها به زماناً تتصرف . ابن عرفة : ويؤيده نقل عدد التواتر من كاسبي البقر بإفريقية ، أنهم يثقبون كرش الثور لبعض الأدواء فيزول عنه به ، وقول ابن عبد السلام : إنه محل الطعام قبل تغيره خلاف تعليل ابن رشد صحة قول ابن رزق ، ولعله يريد^(٤) كمال تغيره .

وَذَكَاةُ الْجَنِينِ بِذَكَاةِ أُمِّهِ إِنْ تَمَّ بِشَعَرٍ ، وَإِنْ خَرَجَ حَيًّا ذُكِّيَ ، إِلَّا أَنْ يَبَادِرَ فَيَفُوتَ .

قوله : **(وَذَكَاةُ الْجَنِينِ بِذَكَاةِ أُمِّهِ إِنْ تَمَّ بِشَعَرٍ)** مفهوم الشرط إن لم يتم بشعر لم يؤكل ، وهو المذهب . قال ابن عرفة : وقول ابن العربي في "القبس" عن مالك : إن لم يتم خلقه فهو كعضوٍ منها ولا يذكى العضو مرتين ، ظاهره أن قول مالك عنده أكله وإن لم يتم خلقه^(٥) دون ذكاة ، وذكر في "العارضة" عن مالك كنقل الجماعة ، واختار هذا لنفسه .

(١) في (ن ٤) : (نزلت عندنا بقرطبة) ، وهو من تصرف الناسخ ، ولا توجد في كلام ابن رشد هذه الزيادة . انظر : المقدمات الممهدة ، لابن رشد : ٢١٨ / ١ .

(٢) هكذا فيما بين أيدينا من النسخ ، والذي لابن رشد أنه (حمديس) وليس (حمدين) ، انظر : المقدمات الممهدة ، لابن رشد : ٢١٨ / ١ ، والراجع هو ما عند صاحبنا ابن غازي ؛ فابن حمديس ذكر ابن فرحون أنه من أهل قفصة ، وتوفي بمصر سنة ٢٩٩ هـ ، انظر : الدياج المذهب ، لابن فرحون : ١٠٨ / ١ ، وابن حمدين هو محمد بن علي بن محمد بن حمدين ، الأندلسي ، المالكي ، ولي القضاء ليوسف بن تاشفين ، روى عنه القاضي عياض ، وله إجازة من أبي عمر بن عبد البر ، وكان يحط على الإمام أبي حامد في طريقة التصوف وألف في الرد عليه . انظر : سير أعلام النبلاء ، للذهبي : ٤٢٢ / ١٩ .

(٣) انظر : المقدمات الممهدة ، لابن رشد : ٢١٨ / ١ .

(٤) في (ن ٣) : (يرد) .

(٥) في (ن ٣) : (فهو كعضوٍ منها) ولعله التبس بما قبله على الناسخ .

فوائد :

الأولى : قال ابن عرفة : ظاهر الروايات وأقوال الشيوخ أن المعتبر نبات شعر جسده ، لا شعر عينيه فقط ، خلافاً لبعض أهل الوقت ، وفتوى بعض شيوخ شيوينا .

الثانية : في سماع أشهب : إذا خرج ميتاً يمر المديّة على حلقة ليخرج دمه ، قال في سماع أبي زيد : ركض يبطن أضحتي جينها بعد ذبحها ، فتركته حتى أخرجته ميتاً فذبحته وأكلت منه ^(١) .

الثالثة : في أكل المشيمة ، زهي وعاء الجنين ثلاثة أقوال :

الأول : الحلّة ؛ لقول ابن رشد في سماع موسى من كتاب الصلاة : السلا وعاء الولد وهو كلحم الناقة المذكاة .

الثاني : تحريمها ؛ لجواب عبد الحميد الصائغ .

الثالث : إن حل أكل الجنين بذكاة أمه وتم خلقه ونبت شعره حلّت ، وإلا فلا لبعض شيوخ شيوخ ابن عرفة وقد حصلها هذا التحصيل . رحمه الله تعالى .

وَذُكِّيَ الْمُزَلَّقُ إِنْ حَيَّ مِثْلُهُ ، وَافْتَقَرَ نَحْوَ الْجَرَادِ لَهَا يَمَّا يَمُوتُ بِهِ ، وَلَوْ لَمْ يُعَجَّلْ كَقَطْعِ جَنَامٍ .

قوله : (وَذُكِّيَ الْمُزَلَّقُ ^(٢) إِنْ حَيَّ مِثْلُهُ) . ابن رشد : وليس الذي لم يتحقق حياته كمريضة علم أنها لا تعيش لتقدم تقرر حياتها دونه .

(١) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٣ / ٣٨١ ، ٣٨٢ ، و ٣ / ٢٩١ ، والثاني كلام ابن القاسم ساقه أبو زيد في سماعه .

(٢) المزلق : هو ما ألقته أمه في حياتها لعرض . انظر : الشرح الكبير ، للدردير : ١١٤ / ٢ .

[باب الأطعمة والأشربة]

الْمُبَاهُ طَعَامٌ طَاهِرٌ ، وَالْبَحْرِيُّ وَإِنْ مَيْتًا ، وَطَبِيرٌ وَلَوْ جَلَالَةً وَذَا مِثْلِي ، وَنَعَمٌ ،
وَوَحْشٌ لَمْ يَفْتَرَسْ كَبْرَبُوعٌ ، وَخَلْدٌ وَوَبْرٌ ، وَأَرْنَبٌ وَقَنْفَذٌ ، وَضَرْبُوبٌ ، وَحَبَبَةٌ أَمِنْ
سُومَهَا ، وَخَشَاشٌ أَرْضٍ ، وَعَصِيرٌ وَقَفَّاعٌ وَسُويِبِيَا وَعَقِيدٌ ^(١) أَمِنْ سُكْرُهَا ^(٢) .

قوله : (أَمِنْ سُكْرُهَا) كذا في بعض النسخ بضمير المؤنث على ملاحظة الجماعة ، وهو
أعم ، يتناول العصير وما بعده .

وَاللَّزُورَةُ مَا يَسُدُّ ، غَيْرَ آدَمِيٍّ وَخَمْرٍ ، إِلَّا لِحَصَّةٍ ، وَقَدَمَ الْمَيْتَةِ عَلَى خِنْزِيرٍ ، وَصَيْدٍ
لِمَحْرَمٍ .

قوله : (وَاللَّزُورَةُ مَا يَسُدُّ) لعله ما يشبع ، فَصَحَّفَ .
لَا لَحْمِهِ ، وَطَعَامٍ غَيْرٍ ، إِنْ لَمْ يَخْفِ الْقَطْعُ وَقَاتَلَ عَلَيْهِ .

قوله : (وَطَعَامٍ غَيْرٍ) بالجر عطفاً على قوله : (لَا لَحْمِهِ) أي : فلا يقدم الميت على طعام
الغير إن لم يخف القطع .

وَالْمَحْرَمُ : النَّجْسُ ، وَخِنْزِيرٌ ، وَبَغْلٌ ، وَفَرَسٌ ، وَحِمَارٌ ، وَلَوْ وَحْشِيًّا دَجَنَ ،
وَالْمَكْرُوهُ : سَبْعٌ ، وَضَبٌّ ، وَثَعْلَبٌ ، وَذَنْبٌ ، وَهَرٌ ، وَإِنْ وَحْشِيًّا ، وَفِيلٌ .

قوله : (وَالْمَكْرُوهُ سَبْعٌ) لما ذكر ابن عبد السلام هنا تأويل بعض المتأخرين ، نفيه ^(٣) عن أكل كل ذي ناب من السباع ^(٤) ، على أنه من إضافة المصدر إلى الفاعل ؛ فيكون كقوله
تعالى : ﴿ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ ﴾ [المائدة: ٣] - وضعفه ^(٤) . وأورد حكاية [٣٥/أ] ظريفة عن
خديمين بالمسحاة ، لا يظن بهما العلم أعطى أحدهما صاحبه يسير جبن فقال الآخذ : عطية
القوم على أقدارهم . فقال المعطي : صدقت ، فقال الآخذ : ليس هذا مذهب سيبويه ،

(١) الفقاع : شراب يتخذ من القمح والتمر ، والسويبا : شراب يميل إلى الحموضة بما يضاف إليه من عجوة ونحوها ،
والعقيد : ماء العنب ، يغلي على النار حتى يذهب إسكاره . انظر الشرح الكبير ، للدردير : ١١٥ / ٢ .

(٢) في أصل المختصر والمطبوعة : (سكوره) .

(٣) انظر : البخاري برقم (٥٢٠٧) كتاب الذبائح والصيد ، باب لحوم الحمر الإنسية ، وصحيح مسلم برقم (١٩٣٢)
كتاب الصيد والذبائح ، باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي غلب من الطير .

(٤) جواب ما ذكر عن ابن عبد السلام .

يعني أن حمل المصدر كعطية على الإضافة إلى الفاعل هو الراجح عند سيبويه ، وهذا بين فيما صرح فيه بذكر الفاعل والمفعول معاً ، فقف على الحكاية بطولها في شرحه رحمه الله تعالى .

وَكَلَبُ مَاءٍ وَخِنْزِيرِهِ ، وَشَرَابُ خَلِيطَيْنِ ، وَنَيْبُزٌ يَكْدُبَاءُ^(١) ، وَفِي كَرِهِ الْقِرْدِ وَالطَّيْنِ وَمَنْعِهِ قَوْلَانِ .

قوله : (وَكَلَبُ مَاءٍ وَخِنْزِيرِهِ) كذا نقل الباجي كراهتهما عن ابن شعبان رواية عن مالك قال : وبه قال [ابن حبيب]^(٢) ونقل أبو عمر عن الليث : لا يؤكل إنسان الماء^(٣) .

(١) اللباء : القرع ، فكأنه يفرغ ويتخذ كالإناء .

(٢) في (ن ٣) : (أبو حنيفة) والمثبت هو ما في المتقى ، للباجي : ٢٥٦ / ٤ .

(٣) انظر : الاستذكار ، لابن عبد البر : ٢٨٥ / ٥ .

[باب الضحية والعقيقة]

سَنَ لِحْرٍ غَيْرٍ حَاجٍّ يَمْنَى ضَبِيَّةً لَا تُجْفَى ، وَإِنْ بَيْتِيماً يَجْذَعُ ضَانٌ ، وَثَنِيٍّ مَعَزٍ
وَبَقَرٍ وَإِيلٍ ذِي سَنَةٍ ، وَثَلَاثٍ ، وَخَمْسٍ ، يَلَا شُرُكَ ، إِلَّا فِي الْأَجْرِ ، وَإِنْ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعَةٍ ،
إِنْ سَكَنَ مَعَهُ وَقَرَّبَ لَهُ ، وَأَنْفَقَ عَلَيْهِ وَإِنْ تَبَرَّعًا . وَإِنْ جَمَاءَ وَمُقْعَدَةً لَشَحْمٍ ،
وَمَكْسُورَةً قَرْنٍ ، لَا إِنْ أَدْمَى كَبِيْنَ مَرَضٍ ، وَجَرَبٍ ، وَبَشْمٍ ، وَجُنُونٍ ، وَهَزَالٍ ، وَعَرَجٍ ،
وَعَوَرٍ ، وَفَانَتْ جِزْءٌ غَيْرِ خُصْبَةٍ وَصَمَاءٍ جَدًّا ، وَذِي أُمٍّ وَحَشْبَةٍ ، وَبَتْرَاءٍ ، وَبَكَمَاءٍ
وَبَخْرَاءٍ ، وَبَابِيسَةٍ ضَرَعٍ ، وَمَشْقُوقَةٍ أُذُنٍ ، وَمَكْسُورَةٍ [٢٥ / ب] سِنٍ ، لَغَيْرِ اثْنَارٍ أَوْ
كَبَرٍ ، وَذَاهِبَةٍ ثَلَاثِ ذَنَبٍ ، لَا أُذُنٍ - مِنْ ذَبْحِ الْإِمَامِ لِأَخْرِ الثَّالِثِ - وَهَلْ هُوَ الْعَبَّاسِيُّ . أَوْ
إِمَامِ الصَّلَاةِ ؟ قَوْلَانِ ، وَلَا يَرَا عَى قُدْرُهُ فِي غَيْرِ الْأَوَّلِ وَأَعَادَ سَابِقَهُ ، إِلَّا الْمُتَحَرِّيَّ أَقْرَبَ
إِمَامٍ كَانَ لَمْ يُبْرِزَهَا .

قوله : (وَهَلْ هُوَ الْعَبَّاسِيُّ ، أَوْ إِمَامُ الصَّلَاةِ ؟ قَوْلَانِ) قال ابن عبد السلام : في قول ابن
الحاجب : والإمام [اليوم] ^(١) العباسي أو من يقيمه ^(٢) ، يعني حيث ذلك ؛ ولذلك قيده
بقوله اليوم ، وهذا لا إشكال فيه إذا كان هو متولي الصلاة ، وكذلك من يقيمه ، وهو الأمير
إذا كان أيضاً يتولى الصلاة بنفسه ، فإن كان يتولى الصلاة غير الأمير ، فظاهر كلام ابن رشد
أن المعتبر هو إمام الصلاة وهو الظاهر ؛ لأن الولاية على الصلاة تستلزم الولاية على تابعها
كسائر الولايات .

قال اللخمي ما معناه : وأما المتغلبون فلا يعتبرونهم ولا من يقيمونه في الذبح ، ويكون
من في بلدهم كمن لا إمام لهم ، فيتحررون ذبح أقرب الأئمة الذين أقامهم أمير المؤمنين
إليهم ، وفيه نظر ؛ لأن المنصوص في المذهب نفوذ أحكامهم وأحكام قضاتهم . وقيل
لعثمان رضي الله تعالى عنه وهو محصور : إنه يصلي للناس [إمام] ^(٣) فتنة ، وأنت إمام العامة
فقال : إن الصلاة من أحسن ما يفعله الإنسان ، فإذا أحسن الناس فأحسن معهم ، وإذا
أسأؤوا فاجتنب إساءتهم .

(١) ما بين المعكوفين ساقط من (ن٣) .

(٢) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٢٣١ .

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من الأصل ، و(ن٤) .

وقال ابن عرفة في كون المعتبر إمام الصلاة أو إمام الطاعة : طريقان لابن رشد^(١) واللكمي ، ثم ردّ اعتراض ابن عبد السلام على اللخمي بنفوذ أحكام المتغلبين وقضائهم بعدم إمكان غير ذلك ، وإمكان تحرّي وقت الإمام غير المتغلب ، كما لو كان وآخر ذبحه اختياراً قال : واستدلّاه بقول عثمان ينتج عكس ما ادعاه ؛ لأن البغي إساءة إجماعاً ، ولا سيما البغاة على عثمان ، فوجب اجتناب الاقتداء بالبغاة لإساءتهم . انتهى . وهذا تعسف .

ثم قال ابن عرفة : وصريح نصّ "المدوّنة" مع سائر الروايات بأقرب الأئمة ، وكون المعتبر إمام بلد من ذبح عن مسافر لا إمام بلد المسافر ، ظاهر في كونه إمام الصلاة لامتناع تعدد إمام الطاعة ؛ وعليه لا يعتبر ذبح إمام صلاتها إذا أخرج السلطان أضحيته للذبح بالمصلي كما عندنا ؛ لأن إخراج^(٢) دليل على عدم استنابته إياه في الاقتداء بذبحه خلافاً لبعضهم . انتهى .

وما احتجّ به من امتناع تعدد إمام الطاعة سبقه إليه أبو الفضل راشد ، وانفصل عنه تلميذه أبو الحسن الصغير بتعدد عماله ، وما نسبوا لابن رشد وقع له في رسم شك من سماع ابن القاسم ونصّه : "والمراعى في ذلك الإمام الذي يصلي صلاة العيد بالناس إذا كان مستخلفاً على ذلك"^(٣) .

وتَوَانَى بِلا عَذْرِ قَدْرِهِ .

قوله : (وتَوَانَى بِلا عَذْرِ قَدْرِهِ) فاعل (تَوَانَى) : ضمير الإمام ، و(قَدْرِهِ) : ظرف لتوانى أي : وتوانى الإمام بلا عذر قدر زمان الذبح المعتاد حتى انصرم .

وَبِهِ انْتِظَارُ الزَّوَالِ . وَالنَّحَارُ شَرْطٌ ، وَنَدِبَ إِبْرَازُهَا ، وَجَبَدَ ، وَسَلَامٌ ، وَغَيْرُ خُرَقَاءَ وَشُرَقَاءَ ، وَمَقَابَلَةٍ ، وَمُكَابَرَةٍ ، وَسَوِيْنٍ ، وَذَكَرٌ ، وَأَقْرَنٌ ، وَأَبْيَضٌ ، وَفَحْلٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ الْخَصِيُّ أَسْمَنَ ، وَضَانٌ مُطْلَقاً ، ثُمَّ مَعَزٌ .

قوله : (وَبِهِ انْتِظَارُ الزَّوَالِ) ظاهره استمرار الانتظار لحصول الزوال ، ولفظ ابن رشد

(١) في (١ن) : (بشير) وهو غير صحيح فطريقة ابن بشير كطريقة اللخمي ، والمثبت عن ابن رشد في البيان والتحصيل : ٣٤٠ ، ٣٣٩ / ٣ .

(٢) في (٢ن) ، و(٣ن) : (إخراجها) .

(٣) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٣٤٠ / ٣ .

في رسم شك من سماع ابن القاسم ، فإن آخر الذبح لعذر من اشتغال بقتال عدو أو غيره انتظروه ما لم يذهب وقت الصلاة بزوال الشمس ، واختصره ابن عرفة كلفظ المصنف فتأمله ^(١) . انتهى .

ثُمَّ هَلْ بَقِرَ وَهُوَ الْأَظْهَرُ ، أَوْ إِبِلٌ ؟ خِلَافٌ وَتَرَكَ حَلَقٌ ، وَقَلَّمَ لِمَضْمٍ عَشْرَ ذِي الْحِجَّةِ ، وَضَحِيَّةً عَلَى صَدَقَةٍ وَعِنَقٌ ، وَذَبَحَهَا بِيَدِهِ ، وَلِلْوَارِثِ إِنْفَاقَهَا ، وَجَمَعَ أَكْلَ وَصَدَقَةٍ وَإِعْطَاءً يَلَا حَدًّا ، وَالْيَوْمَ الْأَوَّلُ ، [أَفْضَلُ] ^(٢) وَهَلْ جَمِيعُهُ أَوْ إِلَى الزَّوَالِ ؟ قَوْلَانِ . وَفِي أَفْضَلِيَّةِ أَوَّلِ الثَّلَاثَةِ عَلَى آخِرِ الثَّانِي ، تَرَدَّدٌ ، وَذَبَحَهُ وَلَدٌ خَرَجَ قَبْلَ الذَّبْحِ وَبَعْدَهُ جُزْءٌ .

قوله : (ثُمَّ هَلْ بَقِرَ [وَهُوَ الْأَظْهَرُ] ^(٣) أَوْ إِبِلٌ ؟ خِلَافٌ) صَوَّبَ ابن رشد في " المقدمات " تقديم البقر على الإبل ، وإليه أشار بالأظهر ^(٤) . ووجه عكسه في رسم مرض من سماع ابن القاسم : بأن الإبل أعلى ثمنًا وأكثر لحمًا ^(٥) . إلا أن تفضيل الغنم خرج بدليل السنة اتباعاً لفداء الذبيح ^(٦) بذبح عظيم ، وصرح ابن عرفة بمشهورية الأول ، ولا أعلم من شهر الثاني .

وَكُرِهَ جَزُّ صَوْفِهَا قَبْلَهُ ، إِنْ لَمْ يَنْبُتْ لِلذَّبْحِ .

قوله : (وَكُرِهَ جَزُّ صَوْفِهَا قَبْلَهُ ، إِنْ لَمْ يَنْبُتْ لِلذَّبْحِ) لو قال : وكره جز صوفها قبل الذبح إِنْ لَمْ يَنْبُتْ لَهُ ؛ لَكَانَ أَفْصَحَ ^(٧) .

وَلَمْ يَنْوِهِ حِينَ أَخَذَهَا ، وَبَيْعُهُ ، وَشُرْبُ لَبَنِ ، وَإِطْعَامُ كَافِرٍ ، وَهَلْ إِنْ بُعِثَ لَهُ أَوْ وَلَوْ فِي عِيَالِهِ ؟ تَرَدَّدٌ .

قوله : (وَلَمْ يَنْوِهِ حِينَ أَخَذَهَا) مفهومه أنه لو نوى حين أخذ الشاة أن يجز صوفها قبل

(١) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٣/ ٣٣٩ ، ٣٤٠ .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من أصل المختصر لدينا .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (٢ ن) .

(٤) في (١ ن) : (الضمير) .

(٥) انظر : ما أشار إليه المؤلف من اختلاف كلام ابن رشد في كتابه في : البيان والتحصيل : ٣/ ٣٤٦ ، والمقدمات الممهدات :

١/ ٢٢٥ .

(٦) نقل الخطاب قول المؤلف هنا في مواهب الجليل كالمستحسن والمستصوب له . انظر : مواهب الجليل : ٤/ ٣٧٥ .

الذبح جاز ، [٣٥/ب] وكأنه مسلم ، وأما لو نوى حين أخذها أن يجز بعد الذبح ، قال ابن عرفة : إنه شرط مناقض لحكمها ونصه : وفي قبول ابن عبد السلام ما وقع في بعض أجوبة عبد الحميد : من اشترى شاة ونيته جز صوفها ليتفع به ببيع وغيره جاز له ، ولو جزه بعد ذبحها نظر ؛ لأنه إن شرطه قبل ذبحها فذبحها يفите ، وبعده مناقض لحكمها ، فيبطل على أصل المذهب في الشرط المنافي للعقد .

والتَّغَالِي فِيهَا ، وَفِعْلُهَا عَنْ مَيْتَةٍ .

قوله : (والتَّغَالِي فِيهَا) كذا في سماع القرينين . ابن رشد : لأنه يؤدي إلى المباهاة . اللخمي : [استحب استفراهاها]^(١) لقوله تعالى : ﴿ يَذْبَحْ عَظِيمٌ ﴾ [الصفات: ١٠٧] ، وبالقياص على قوله ﷺ : « أفضل الرقاب أعلاها ثمناً »^(٢) . ابن عرفة : ظاهره خلاف الأول إلا أن يحمل على التغالي بمجرد المباهاة .

كَعْتِيرَةٍ ، وَإِبْدَالُهَا يَدُونٍ ، وَإِنْ لَافْتِلَاطٍ قَبْلَ الذَّبْحِ .

قوله : (كعتيرة) . ابن يونس : العتيرة الطعام الذي يبعث لأهل الميت . قال مالك : أكره أن يُرْسِلَ للمناحة طعاماً . انتهى ، والكراهة في سماع أشهب من الجنائز . [قال ابن رشد : ويستحب لغير مناحة لقوله ﷺ : « اصنعوا لآل جعفر طعاماً » ؛ ولذا جعله المصنف في الجنائز]^(٣) مندوباً .

وفي "مختصر العين" : العتيرة شاة كانت الجاهلية يذبحونها لأصنامهم . زاد الجوهري : في رجب وليس ذلك بمرادها هنا .

(١) ما بين المعكوفين في (ن٣) : (يستحب استقراره) .

(٢) أخرجه مالك في الموطأ برقم (١٤٨٠) كتاب العتق والولاء ، باب فَضْلِ عِتْقِ الرَّقَابِ وَعِتْقِ الزَّائِنَةِ وَابْنِ الزَّنَا ، والبخاري برقم (٢٥١٨) ، كتاب العتق ، باب أي الرقاب أفضل ، ومسلم في صحيحه برقم (٢٦٠) ، كتاب الإيمان ، باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال .

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من (ن١) ، وانظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٢ / ٢٢٨ ، غير أنه قال عن مالك : (إني أكره المناحة ، فإن كان هذا ليس منها فليبعث) ، وانظر الحديث في : سنن أبي داود برقم (٣١٣٢) ، كتاب الجنائز ، باب صناعة الطعام لأهل الميت ، وسنن الترمذي برقم (٩٩٨) كتاب الجنائز ، باب ما جاء في الطعام يصنع لأهل الميت ، وقال : حديث حسن صحيح ، وصححه الحاكم في المستدرک برقم (١٣٧٧) كتاب الجنائز ، من حديث عبد الله بن جعفر .

وَجَازَ أَخْذُ الْعَوَضِ إِنْ اخْتَلَطَتْ بَعْدَهُ عَلَى الْأَحْسَنِ ، وَصَمَّ إِنَابَةً يَلْفُظُ إِنْ أَسْلَمَ ، وَلَوْ لَمْ يَصِلْ ، أَوْ نَوَى عَنْ نَفْسِهِ ، أَوْ يِعَادَةً كَقَرِيبٍ ، وَإِلَّا فَتَرَدَّدُ ، لَا إِنْ غَلَطَ ، فَلَا تَجْزِي عَنْ أَحَدِهِمَا ، وَمَنْعُ الْبَيْعِ وَإِنْ ذُبِمَ قَبْلَ الْإِمَامِ ، أَوْ تَعَيَّبَتْ حَالَةُ الذَّبْمِ ، أَوْ قَبْلَهُ ، أَوْ ذُبِمَ مَعِيْبًا جَهْلًا وَالْإِجَارَةُ ، وَالْبَدَلُ ، إِلَّا لِمُتَصَدِّقٍ عَلَيْهِ ، وَفُسِخَتْ ، وَتُصَدَّقُ بِالْعَوَضِ فِي الْفَوْتِ ، إِنْ لَمْ يَتَوَلَّ غَيْرُ بِلَا إِذْنٍ ، وَصَرَفَ فِيمَا لَا يَلْزَمُهُ .

قوله : (وَجَازَ أَخْذُ الْعَوَضِ إِنْ اخْتَلَطَتْ بَعْدَهُ عَلَى الْأَحْسَنِ) أشار بالأحسن لقول ابن عبد السلام : والجواز أقرب ؛ لأن مثل هذا لا يقصد به المعاوضة ، لأنها شركة ضرورية كشركة الورثة في لحم أضحية موروثة ، وقال ابن عرفة : ولو اختلطت ضحيتا رجلين بعد ذبحهما أجزأتها ، وفي لزوم صدقتهما بهما وجواز أكلهما إياهما قول يحيى بن عمر ، وتخريج^(١) اللخمي . ولم يحك المازري غير الأول ، وكذا^(٢) عبد الحق ، واعترضه فقال : لا أرى المنع من أكلها ، وهي شركة ضرورية كالورثة في أضحية موروثة .

ابن بشير : لو اختلطت [أضحية]^(٣) أو جزء منها بغيرها ففي إباحة أخذ العوض قولان ، فظاهره أنها منصوصان . انتهى كلام ابن عرفة مختصراً . وبالأول قطع ابن يونس ، وفرق بينهما وبين مسألة الورثة بأن كل واحد منهم ورث جزءاً معلوماً فيأخذه منها وهو تميز حق .

كَأَرُشٍ عَيْبٍ لَا يَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ ، وَإِنَّمَا تَجِبُ بِالنَّذْرِ وَالذَّبْمِ ، فَلَا تَجْزِي إِنْ تَعَيَّبَتْ قَبْلَهُ ، وَصَمَّ بِهَا مَا شَاءَ كَحَبْسِمَا حَتَّى فَاتَ الْوَقْتُ إِلَّا أَنْ هَذَا آثِمٌ ، وَلِلْوَارِثِ الْقِسْمُ ، وَلَوْ ذُبِحَتْ ، لَا بَيْعٌ بَعْدَهُ فِي دَيْنٍ .

قوله : (كَأَرُشٍ عَيْبٍ لَا يَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ) كذا هو فيها وقفنا عليه من النسخ بإثبات " لا " ^(٤) ؛ فيكون المعنى : وتصدق بالعوض في الفوت كالتصدق بأرش عيب لا يمنع الإجزاء ، ويظهر من كلام المصنف أنه عنده بإسقاط (لا) راجعاً لمفهوم قوله : (إِنْ لَمْ يَتَوَلَّ ...) إلى آخره .

(١) في ن ٢ : (تحريم) ..

(٢) في (ن ٣) : (وكذا عبر) .

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من (ن ٣) .

(٤) قلت أسقط الخطاب (لا) في شرحه وقال : "الَّذِي فِي غَالِبِ النُّسخِ ، وَشَرَحَ عَلَيْهِ بَهْرًا وَالْبَسَاطِي فِي إِسْقَاطِ (لَا) " ونقل

كلام المؤلف هنا واستحسنه . انظر : مواهب الجليل : ٣٨٨ / ١ .

وَنَدِبَ ذَبْحٌ وَاحِدَةً تُجْزَى ضَمِيَّةً فِي سَائِمِ الْوِلَادَةِ نَهَاراً ، وَالْغِيَّ يَوْمَهَا ، إِنْ سَبَقَ بِالْفَجْرِ .

قوله : (وَالْغِيَّ يَوْمَهَا ، إِنْ سَبَقَ بِالْفَجْرِ) الضمير النائب في سبق يعود على المولود المدلول عليه بالولادة ، وأغفل المصنف حكم الختان والحفاض والتسمية ، وذكر في الجناز كراهة تسمية السقط .

فائدة :

قال في "الإكمال" : فقهاء الأمصار على جواز التسمية والتكنية بأبي القاسم ، والنهي عنه منسوخ . ابن عرفة : دخل الشيخ الفقيه القاضي أبو القاسم بن زيتون على سلطان بلده أمير إفريقية المستنصر بالله أبي عبد الله بن الأمير أبي زكريا فقال له : لم تسميت بأبي القاسم ، وقد صح عنه عليه السلام : « تسموا باسمي ولا تكونوا بكنيتي »^(١) ؟ فقال : إنما تسميت [بكنيته]^(٢) ولم أتمكن بها ، فاستحسن بعض شيوخنا هذا الجواب . انتهى .

وعند الأبي : فيه نظر . وفي رسم نذر من سماع ابن القاسم من الجامع قال مالك : لا بأس بتكنية الصبي . قيل له : لم كنيت [ابنك]^(٣) بأبي القاسم ؟ قال : ما فعلته بل أهل البيت ، ولا بأس به . ابن رشد : قوله : لا بأس بتكنية الصبي ، يدل [على]^(٤) أن تركه أحسن ؛ لما يوهم ظاهره من الإخبار بالكذب ، إذ لا ولد للصبي وليس فيه إثم ؛ لأن القصد ترفيعه بذلك دون الإخبار^(٥) . انتهى ، وجوازه مستفاد من قوله عليه السلام : « أبا عمير ما فعل النغير »^(٦) .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (١١٠) كتاب بدء الوحي ، باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم ، ومسلم برقم (٢١٣١) ، كتاب الآداب ، باب النهي عن التكني بأبي القاسم وبيان ما يستحب من الأسماء .

(٢) في (١ ن) : (بكنيتي) .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (٣ ن) .

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من (١ ن) ، و (٢ ن) .

(٥) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٥٩ / ١٧ .

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٥٧٧٨) ، كتاب الأدب ، باب الانبساط إلى الناس ، ومسلم برقم (٢١٤٩) كتاب الأدب ، باب استحباب تحنيك المولود ثم ولادته وحمله إلى صالح يحنكه ، وجواز تسميته يوم ولادته .

وفي رسم شك من السماع المذكور : كره مالك أن يسمى الرجل بجبريل ولم يعجبه وتلى : ﴿ إِنِّ أَوَّلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ ﴾ الآية [آل عمران: ٦٨] . ابن رشد : لأنه سبب لأن يقول جاءني البارحة جبريل ورأيت جبريل ، وأشار على جبريل بكذا ، وهذا من الكلام المستشنع .

وفي الحديث : « لا تسم غلامك رباحاً ولا أفلح ولا يساراً ، أو قال بشيراً ^(١) » : يقال ^(٢) : ثم فلان ؟ فيقال : لا ، فأحرى هذا وليس شيء من ذلك حراماً ، ولكن تركه أحسن ، وجاء بالآية حضاً على الاقتداء بهم في ترك التسمية بذلك . انتهى . فقول ابن عرفة : روى الباجي : لا ينبغي بجبريل ^(٣) ، قصور . وفي سماع أشهب لا ينبغي يباسين . ابن رشد : للخلاف في كونه اسماً لله تعالى أو للقرآن ، أو هو بمعنى إنسان . ابن عرفة : مقتضى هذا التعليل الحرمة .

وفي "الإكمال" : [٣٦/أ] كرهها الحارث بن مسكين بأسماء الملائكة . وفي "المدارك" : تقدم رجل لخصومة عند الحارث بن مسكين ^(٤) ، فناداه رجل باسمه إسرافيل . فقال له الحارث : لم تسميت بهذا الاسم وقد قال ﷺ : « لا تسموا بأسماء الملائكة » ^(٥) فقال : ولم سمي مالك بن أنس بمالك ؟ وقد قال الله تبارك وتعالى : ﴿ وَنَادَوْا يَمْلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رُبُّكَ ﴾ [الزخرف: ٧٧] ثم قال : لقد تسمى الناس بأسماء الشياطين فما عيب ذلك - يعني الحارث اسمه ؛ فإنه يقال هو اسم إبليس - .

ابن عرفة : يرحم الله الحارث في سكوته والصواب معه ؛ لأن محمل النهي في الاسم

(١) أخرجه مسلم برقم (٢١٣٦) ، كتاب الأدب ، باب كراهة التسمية بالأسماء القبيحة وينافع ونحوه .

(٢) في (ن٣) : (فقال) .

(٣) انظر : المستقى ، للباجي : ٤٥٥ / ٩ .

(٤) الحارث بن مسكين ، رأى الليث وسأله ، وتفقه بابن وهب ، وابن القاسم ، أثنى عليه أحمد ، وقال ابن معين : لا بأس به ، توفي سنة ٢٠٥ هـ . انظر : الثقات ، لابن حبان : ١٨٢ / ٨ ، وتذكرة الحفاظ ، لابن طاهر القيسراني : ٥١٤ / ٢ ، وسير

أعلام النبلاء ، للذهبي : ٥٤ / ١٢ ، طبقات الحفاظ ، للسيوطي : ٢٢٨ / ١ .

(٥) أخرجه البيهقي في سننه برقم (٨٦٣٨) باب في حقوق الأولاد والأهلين .

الخاص [بالوضع] ^(١) أو الغلبة كإسرافيل وجبريل وإبليس والشياطين ، وأما مالك والحارث فليسا منه ؛ لصحة كونهما من نقل النكرات للأشخاص المعينة أعلاماً من اسم فاعل ، مالك وحارث كقاسم . انتهى . والعمدة في الفرق الاتباع ، فقد تسمى كثير من الصحابة بمالك والحارث ولم ينكره ﷺ .

والتَّصَدَّقْ بِزِنَةِ شَعْرِهِ وَجَازَ كَسْرَ عَظْمِهَا ، وَكُرِهَ عَمَلُهَا وَلَيْمَةٌ ، وَلَطَنُهَا يَدُهَا ، وَخِتَانُهُ يَوْمُهَا .

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن ٣) .

[باب الأيمان والنذور]

الْيَمِينَ تَحْقِيقُ مَا لَمْ يَجِبْ بِذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ أَوْ صِفَتِهِ كِبَالَهُ ، وَتَالَهُ ، وَائِمَّ
اللَّهُ ، وَحَقَّ اللَّهُ ، وَالْعَزِيزُ ، وَعَظَمَتِهِ ، وَجَلَالَتِهِ ، وَإِرَادَتِهِ ، وَكَفَالَتِهِ ، وَكَلَامِهِ ،
وَالْقُرْآنُ ، وَالْمُصْحَفُ .

وَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ وَتَقَدُّ بِاللَّهِ ، ثُمَّ ابْتَدَأَتْ لِأَفْعَلَنَّ دُيِّنَ لَا يَسْبِقُ لِسَانِهِ .
وَكَقْدَرَةُ اللَّهِ ، وَأَمَانَتِهِ ، وَعَهْدِهِ ، وَعَلَيْ عَهْدُ اللَّهِ ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْمَخْلُوقُ ، وَكَأَحْلَفُ ،
وَأُقْسِمُ ، وَأَشْهَدُ ، إِنَّ نَوَى بِاللَّهِ ، وَأَعَزُّمُ ، إِنَّ قَالَ [٣٦ / ١] بِاللَّهِ ، وَفِي أَعَاهِدُ اللَّهِ
قَوْلَانِ ، لَا يَلِكُ عَلَيَّ عَهْدٌ ، أَوْ أُعْطِيكَ عَهْدًا ، وَعَزَمْتُ عَلَيْكَ بِاللَّهِ ، وَحَاشَ اللَّهُ ،
وَمَعَاذَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ رَاعٍ أَوْ كَفِيلٌ ، وَالنَّبِيُّ وَالْكَعْبَةُ .

قوله : (لَا يَسْبِقُ لِسَانِهِ) الظاهر أن مراده بسبق اللسان كمراد ابن الحاجب وغيره ،
وهو أن يسبق اللسان للفظ من غير عقد^(١) ، كقوله : بلى والله ، ولا والله ، وفي هذا قولان ،
المشهور ما في "المدونة" أنه ليس بلغو ، وذهب إسماعيل القاضي والأبهري إلى أنه المراد
بقوله تعالى : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢٥] ، واختاره اللخمي وابن
عبد السلام وابن أبي جمرة ، وإليه كان يميل شيخ شيوخنا الفقيه المحدث أبو القاسم
العبدوسي ، فإذا تقرر هذا فحمل كلام المصنف على المشهور ؛ بناءً على ردّ النفي لحكم
المسألة التي [قبله]^(٢) تليه ، أولى من حملة على القول الثاني ، بناءً على ردّ النفي لقوله :
(بذكر اسم الله) ، على أن يكون التقدير اليمين تحقيق ما لم يجب بذكر اسم الله لا بسبق
لسانه ؛ ولذلك اقتصر بعد على تفسير اللغو بما يعتقده ، فظهر نفيه . والله تعالى أعلم .

وَكَاالْخَلْقِ ، وَالْإِمَانَةِ ، وَهُوَ يَهُودِيٌّ ، وَغَمُوسٍ يَأْنُ ظَنُّ أَوْ شَكٌّ .

قوله : (وَكَاالْخَلْقِ ، وَالْإِمَانَةِ) [الإماتة]^(٣) بكسر الهمزة وبتاءين آخره ، ضد الإحياء .

قال ابن يونس : لا كفارة على من حلف بشيء من صفات أفعاله تعالى كالخلق والرزق

(١) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٢٣٢ .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) .

والإحياء والإماتة^(١)، وأما لو قال : والخالق والرازق والمحيي والمميت ، فهذا حالف بالله فعلية الكفارة ، وإن كانت تسميته تقتضي صفات الفعل . انتهى .

ولما ضبطه الشارح الأمانة ، بفتح الهمزة وبالنون قبل آخره ، فرق بينه وبين أمانة الله التي تقدمت ، بأن ذلك مضاف لاسم الله ، وهذا غير مضاف ، وثبت على ذلك في "الشامل" ولم أقف على هذا التفريق لمن يوثق به بل قال في "الذخيرة" أمانة الله تعالى تكليفه لقوله تعالى : ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [الأحزاب: ٧٢] ، وتكليفه كلامه القديم^(٢) .

وَحَلَفَ بِلَا تَبَيَّنَ صِدْقٌ ، وَلَيْسَتْ غُفْرُ اللَّهِ ، وَإِنْ قَصَدَ بِكَ الْعَزَى النَّعْظِيمَ ، فَكَفَرَ ، وَلَا لَغْوٍ عَلَى مَا يَحْتَقِدُهُ فَظْهَرَ نَفْيُهُ وَلَمْ يَفِدْ فِيهِ غَيْرُ اللَّهِ .

قوله : (بِلَا تَبَيَّنَ صِدْقٍ) مفهومه : لو تبين صدقه لم تكن يمين غموس ، وهو المتبادر من قوله في "المدونة" : قال مالك : [و من قال] ^(٣) : والله ما لقيت فلاناً أمس وهو لا يدري ألقيه^(٤) أم لا ، ثم علم بعد يمينه أنه كما حلف برّ وإن كان على خلاف ذلك أثم ، وكان كمتعمد^(٥) الكذب فهي أعظم من أن تكفر ، وعلى هذا المعتبر^(٦) حملها ابن الحاجب^(٧) .

قال ابن عبد السلام : وعليه حمل ابن عتاب لفظ "العتية" فيما يشبه مسألة "المدونة" ، وحمل غير واحد من الشيوخ لفظ "المدونة" على أنه وافق البرّ في الظاهر [لا أن إثم]^(٨) جرأته بالإقدام على الحلف شاكاً سقط عنه ؛ لأن ذلك لا يزيله إلا التوبة ، وهو ظاهر في الفقه ، إلا أنه بعيد في لفظ "المدونة" . انتهى .

(١) في الأصل : (المحي والمميت) .

(٢) انظر : الذخيرة ، للقرافي : ٩ / ٤ .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن٣) .

(٤) في (ن١) : (ألقيت) .

(٥) في (ن٣) : (متعمد) .

(٦) في الأصل ، و(ن٢) ، و(ن٣) : (المتبادر) .

(٧) النص أعلاه لتهديب المدونة ، للبراذعي : ٩٥ / ٢ ، وانظر المدونة ، لابن القاسم : ١٠٠ / ٣ ، وجامع الأمهات ، لابن

الحاجب ، ص : ٢٣٣ .

(٨) في (ن٣) : (لأن تم) .

وممن حملها على موافقة البر لا نفي إثم الحلف على الشك ، وإن كان دون إثم التعمد .
أبو الفضل عياض : قال : ابن عرفة وهو خلاف قول محمد في الحالف على شك أو ظن ،
إن صادف صدقاً ، فلا شيء عليه ، وقد خاطر . وقال اللخمي : الصواب أنه آثم .

**كَالِاسْتِثْنَاءِ بِإِنْ شَاءَ اللَّهُ ، إِنْ قَصَدَهُ كَيْلًا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ، أَوْ يُرِيدَ ، أَوْ يَقْضِيَ
عَلَى الْأَظْهَرِ .**

قوله : (كَيْلًا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ، أَوْ يُرِيدَ ، أَوْ يَقْضِيَ عَلَى الْأَظْهَرِ) أي في الأخيرين أشار به
لما في رسم أوصى من سماع عيسى من كتاب النذور : ومن حلف لا فعل كذا إلا أن يقضي
الله أو يريد غيره : فليس استثناء . عيسى : هو في اليمين بالله استثناء^(١) .

ابن عرفة : فحمله ابن حارث وابن رشد على الخلاف في اليمين بالله ، واختار قول عيسى ،
وظاهر " النوادر " حمل قول ابن القاسم على اليمين بالطلاق ، فلا يكون خلافاً ، والأول
أظهر لسماعه إياه في الأيمان بالطلاق ، من قال لامرأته : إن فعلت كذا إلا أن يقدر الله فأنت
طالق إن فعلت حنث . انتهى ، فقف على تمامه في رسم إن خرجت^(٢) .

وَأَفَادَ يَكِيلًا فِي الْجَوِيمِ .

قوله : (وَأَفَادَ يَكِيلًا فِي الْجَوِيمِ) أي : في جميع متعلقات اليمين مستقبلة وماضية
كانت [٣٦ / ب] اليمين منعقدة أو غموساً ، وكذا لابن عبد السلام .

إِنْ اتَّصَلَ ، إِلَّا لِعَارِضٍ .

قوله : (إِنْ اتَّصَلَ) شرط في الاستثناء بإن شاء الله ، وبإيلا ، وأخواتها .

وَنَوَى الْاسْتِثْنَاءَ ، وَقَصَدَ ، وَنَطَقَ بِهِ وَإِنْ سِرّاً بِحَرَكَةِ لِسَانِهِ .

قوله : (وَنَوَى الْاسْتِثْنَاءَ ، وَقَصَدَ) كأنه يحوم على ما حرر ابن عبد السلام أن الاستثناء
بإن لابد أن يكون المقصود به حل اليمين ، وما أشبه ذلك ، وأما إن جرى على اللسان من
غير قصد ، كما قال في " العتبية " : إذا تكلم به لهجاً فإنه لا يتفع به ، وكذلك إذا تكلم تبركاً ؛

(١) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ١٧٠ / ٣ .

(٢) نص المسألة في سماع عيسى من كتاب الأيمان بالطلاق : (ووسئل عن رجل قال لامرأته إن فعلت كذا وكذا إلا أن يقدر
فأنت طالق . قال : إن فعله فهي طالق) . انظر : البيان والتحصيل : ١٨٨ / ٦ .

لأنه على مضادة حل اليمين كما دل عليه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴾ * إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ [الكهف: ٢٣، ٢٤] وكما في الصحيح : «إن سليمان عليه السلام لو قال إن شاء الله لتمَّ مراده»^(١) وكما روي ابن عباس أن الرسول عليه السلام قال ثلاثاً : «والله لأغزون قريشاً» ثم قال : «إن شاء الله»^(٢) فهذا وأشباهه مما يقصد به التبرك هو تأكيد لمقتضى اليمين على الضد من الاستثناء الذي يُؤبُّ له الفقهاء . انتهى . وقد ظهر أن هذا خاص بالمشيئة^(٣) ، وأن المصنف لم يقنع بقوله أولاً : كالاستثناء بأن شاء الله . إن قصد خلاف عادته في الاختصار .

وفي سماع أشهب : إن كان لهجاً كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴾ * إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ [الكهف: ٢٣، ٢٤] ﴿ لَتَذْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ﴾ [الفتح: ٢٧] لم يغن شيئاً^(٤) . وفي " النوادر " عن محمد : وكذا إن كان سهواً أو استهتاراً . وابن عرفة : وتفسير ابن عبد السلام كونه لهجاً بأنه غير منوي وكونه للتبرك بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ ﴾ [الكهف: ٢٣] خلاف سماع أشهب .

إِلَّا أَنْ يَعْزَلَ فِي يَمِينِهِ أَوَّلًا كَالزَّوْجَةِ فِي الْحَلَالِ عَلَى حَرَامٍ وَهِيَ الْمُحَاشَاةُ .

قوله : (إِلَّا أَنْ يَعْزَلَ فِي يَمِينِهِ أَوَّلًا كَالزَّوْجَةِ فِي الْحَلَالِ عَلَى حَرَامٍ وَهِيَ الْمُحَاشَاةُ) ابن محرز : إنما فرّق الفقهاء بين الاستثناء والمحاشاة لاختلاف معناهما ، فما كان بابه إيقاف حكم اليمين كلها أو حلّها ، ورفع حكمها فذلك ما لا يصح فيه الاستثناء بالقلب حتى ينطق به اعتباراً بعقد اليمين ، بل هذا أكد ؛ لأنه حل وإيقاف ، وقد يحتاط في أصل عقد اليمين [فيلزم بالقلب من غير نطق .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٢٦٦٤) كتاب الجهاد والسير ، باب من طلب الولد للجهاد ، ومسلم ، برقم (١٦٥٤) ، كتاب الأيمان ، باب الاستثناء .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٣٢٨٥) كتاب الأيمان والنذور ، باب الاستثناء في اليمين بعد السكوت ، وابن حبان في صحيحه برقم (٤٣٤٣) كتاب الأيمان ، ذكر نفي الحنث عن من استثنى في يمينه بعد سكتة يسيرة . والحديث روي مرسلًا وموصولًا ، والأقرب فيه الإرسال لا الاتصال ، كما قال ابن أبي حاتم . انظر : عون المعبود ، لمحمد شمس الحق : ١٢١/٩ .

(٣) في (ن) (٣) : (بالمسئلة) .

(٤) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ١٣٩/٣ .

وما كان بابه رفع الحكم عن بعض ما يتناوله اليمين^(١) أو إيقافه ، نُظرت : فإن كان من أول ما حلف عزله في نفسه وعلق اليمين بما سواه فذلك له ؛ لأن ذلك المقدار الذي عزله ما انعقد فيه يمين ولا تعلق به حكمها ، وهو الذي يسميه الفقهاء محاشاة ، وإن كان لم يعزله في أصل عقده ، بل علق يمينه بجميع الأشياء المحلوف عليها ، ثم استدرك بالاستثناء بعضها ، فلا ينفعه الاستثناء هنا حتى يحرك به لسانه ؛ لأنه إنما يريد حل ما قد انعقد بيمينه وإيقاف حكمه ، وذلك ما لا يصح إلا بالنطق ، وسواء كان استثناءه بإلا أو غيرها من الألفاظ التي تتناول البعض . انتهى .

وقال ابن عبد السلام - [بعد أن أشار إلى بعض كلام ابن محرز]^(٢) - : وهذا ظاهره أنه قصد تفسير قاعدة المذهب في هذا ؛ لا أنه اختار له خالف فيه نصوص المذهب ، فقف على بقية كلامه وكلام ابن عرفة . وبالله تعالى التوفيق .

وَفِي النَّذْرِ الْمُبْهِمِ ، وَالْيَمِينِ ، وَالْكَفَّارَةِ ، وَالْمُنْعَقِدَةِ عَلَى بَرٍّ إِنْ فَعَلْتُ ، وَلَا فَعَلْتُ ، أَوْ حَنْثٌ بِأَفْعَلَنْ ، وَإِنْ لَمْ أَفْعَلْ ، إِنْ لَمْ يُوَجَّلْ - إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَدٍّ ، وَنَدْبَ بَغِيرِ الْمَدِينَةِ زِيَادَةَ نِصْفِهِ أَوْ ثُلُثِهِ ، أَوْ رَطْلَانِ خُبْزاً بِإِدَامٍ كَشَبَعِهِمْ أَوْ كِسْوَتِهِمْ لِلرَّجُلِ ثَوْبٌ ، وَالْمَرْأَةِ دِرْعٌ وَخِمَارٌ ، وَلَوْ غَيْرَ وَسْطِ أَهْلِهِ ، وَالرَّضِيعِ كَالْكَبِيرِ فِيهِمَا ، أَوْ عِنَقُ رَقَبَةٍ كَالظَّهَارِ ، ثُمَّ صَوْمٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَلَا تَجْزِيْ مُلَفَّقَةً وَمُكْرَرٌ لِمَسْكِينٍ وَنَاقِصٌ كَعَشْرِينَ لِكُلِّ نِصْفٍ ، إِلَّا أَنْ يُكْمَلَ ، وَهَلْ إِنْ بَقِيَ ؟ تَأْوِيلَانِ ، وَلَهُ نَزْعُهُ إِنْ بَيَّنَّ بِالْقُرْعَةِ ، وَجَازَ لِثَانِيَةٍ إِنْ أَخْرَجَ ، وَإِلَّا كُرِهَ ، وَإِنْ كَبِيمِينَ وَظَهَارَ ، وَأَجْزَأَتْ قَبْلَ حَنْثِهِ ، وَوَجَبَتْ بِهِ إِنْ لَمْ يُكْرَهْ بِرٍّ ، وَفِي عَلَيٍّ أَشَدُّ مَا أَخَذَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ بَتٌّ مَنْ يَمْلِكُ وَعِتْفُهُ ، وَصَدَقَةٌ بِثُلُثِهِ ، وَمَشْيٌ بِحِمٍّ ، وَكَفَّارَةٌ ، وَفِي لُزُومِ شَهْرِيَّ ظَهَارٍ تَرَدُّدٌ ، وَتَحْرِيمُ الْحَلَالِ فِي غَيْرِ الزَّوْجَةِ وَالْأَمَةِ لَغْوٌ ، وَتَكَرَّرَتْ إِنْ قَصِدَ تَكَرُّرُ الْحَنْثِ ، أَوْ كَانَ الْعُرْفُ كَعَدَمِ تَرْكِ الْوَتْرِ ، أَوْ نَوَى كَفَّارَاتٍ .

[قوله : (وَفِي النَّذْرِ الْمُبْهِمِ) هذا مستأنف وهو خبر مقدم لـ : "إطعام"]^(٣) .

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن٣) .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل ، و(ن٤) .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن٣) .

وَزَيْدٌ فِي الْأَيْمَانِ يَلْزَمُنِي صَوْمُ سَنَةٍ إِنْ اُعْتَبِدَ حَلْفٌ بِهِ .

قوله : (**وَزَيْدٌ فِي الْأَيْمَانِ يَلْزَمُنِي صَوْمُ سَنَةٍ إِنْ اُعْتَبِدَ حَلْفٌ بِهِ**) أي : وزيد على بت

من يملك وعتقه وصدقة ثلث ماله ، ومشى بحج وكفارة ، إن جرت العادة باليمين به .

وفيه تنبيهات :

الأول : ظاهره أنه إن لم يكن في ملكه رقيق لم يلزمه عتق ، خلاف قول الباجي : إن لم يكن له رقيق لزمه عتق رقية إذ قال ابن زرقون : هو غير معروف ، وقبل ابن عرفة قول ابن زرقون ، وقال في "التوضيح" فيه نظر ؛ لما في "الجواهر" عن الطرطوشي أن المتأخرين أجمعوا أنه إن لم يكن له رقيق فعليه عتق رقة واحدة ^(١) .

الثاني : لم يبين ^(٢) هنا وقت اعتبار ثلث ماله اكتفاءً بقوله بعد : (**وَنُكِّلُهُ حِينَ يَجِبُ بِهِ إِلَّا أَنْ يَفْقَرَ فَمَا بَقِيَ**) وعليه قاس في "التوضيح" عتق من يملك يوم اليمين ، واعترض قول ابن الحاجب : يوم الحنث ^(٣) .

الثالث : خصص المشي بالحج دون العمرة ، وكذا فسر كلام ابن الحاجب مستدلاً بقول أبي بكر بن عبد الرحمن : يلزمه من كل نوع من الأيمان أو عيها ، فكما لزمه الحج ماشياً دون العمرة لزمه طلاق الثلاث دون الواحدة ، مع أن ابن رشد قال في رسم [من] ^(٤) أوصى من سماع عيسى من النذور : المشي في حج أو عمرة ^(٥) .

الرابع : مقتضى قوله : "أعتيد" مبنياً للمفعول : أن المعتبر عادة بلاد الخالف كما اختاره ابن عبد السلام - لا عادة الخالف فقط كما قال ابن بشير وأتباعه ، وإلا وجب طرده في بقيتها .

(١) انظر : التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ٣٨٦ / ٤ ، وانظر : ما نقله عن الجواهر ، لابن شاس : ٣٤٤ / ١ .

(٢) في (ن) : (يعتبر) .

(٣) انظر : التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ٣٨٦ / ٤ ، وجامع الأمهات ، ص ٢٣٣ ، وعبارة ابن الحاجب التي وقفنا عليها

في جامع الأمهات ، والتوضيح (حين الحنث) لا (يوم الحنث) والفرق هين .

(٤) ما بين المعكوفتين زيادة : من (ن) .

(٥) نظر : انظر السماع المذكور واستيعاب ابن رشد للمسألة في : البيان والتحصيل : ١٧٨ / ٣ ، وانظر إشارة المصنف في :

الخامس : إنما [لم يقل] ^(١) ولا نية تخصص اكفاء بقوله [٣٧/أ] بعد : (وخصصت بيعة الحالف).

أَوْ قَالَ لَا وَلَا ، أَوْ حَلَفَ لَا يَحْنُثُ .

قوله : (أَوْ قَالَ لَا وَلَا) أي : أو قال مجاوباً : لا والله ، ولا أنت ، لمن قال له : وأنا لما حلف لا بعت سلعتي من فلان ، ونصّها في كتاب ابن يونس عن ابن المّواز : ومن حلف لا باع سلعته من فلان فقال له آخر : وأنا ، فقال : لا ^(٢) والله ولا أنت ، فباعها منها جميعاً فعليه كفارتان ، وفي الطلاق طلقتان ، ولو باعها من أحدهما ثم ردها عليه فباعها من الثاني ، فعليه كفارتان ، وقاله مالك وابن القاسم : ومن قال : والله لا بعتها من فلان ولا من فلان : فكفارة واحدة تجزيه ؛ باعها منها أو من أحدهما ، وردها عليه فباعها أيضاً من الآخر فهم سواء .

أَوْ بِالْقُرْآنِ وَالْمُصْحَفِ وَالْكِتَابِ أَوْ دَلَّ لَفْظُهُ يَجْمَعُ ، أَوْ يَكْلَمُ أَوْ مَهْمَا لَا مَتَى مَا وَوَاللَّهِ ثُمَّ وَاللَّهِ وَإِنْ قَصَدَهُ .

قوله : (أَوْ بِالْقُرْآنِ وَالْمُصْحَفِ وَالْكِتَابِ) قطع هنا بتعدد الكفارة ، وهو عند ابن رشد ظاهر قول ابن القاسم في رسم أوصى من سماع عيسى قال : لاختلاف التسميات ، وإن كان المحلوف به واحداً ، وهو كلام الله تعالى القديم ^(٣) وهو خلاف ما ذكر ابن يونس عن ابن المّواز وابن حبيب : أن كفارة واحدة تجمعها .

وَالْقُرْآنَ ، وَالتَّوْرَةَ ، وَالْإِنْجِيلَ ، وَلَا كَلِمَهُ غَدَاً أَوْ بَعْدَهُ ثُمَّ غَدَاً .

قوله : (وَالْقُرْآنَ ، وَالتَّوْرَةَ ، وَالْإِنْجِيلَ) قطع هنا بعدم التعدد ، وكذا قال سحنون في "نوازله" ، وقد صرح ابن رشد بأنه خلاف ظاهر سماع عيسى الذي فوّقه ^(٤) ، ولم ينقل ابن يونس في الفرعين إلا كفارة واحدة ، وقال آخر كلامه : لأن ذلك كله كلام الله عز وجل وهو صفة من صفات ذاته ، فكانه حلف بصفة واحدة ، فعليه كفارة واحدة باتفاق .

(١) في (٣) : (قال) .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة : من (١) ، و (٢) ، و (٣) .

(٣) انظر : البيان والتحصيل : ١٧٥ / ٣ وما بعدها .

(٤) انظر : البيان والتحصيل : ١٧٥ / ٣ ، ١٧٦ .

فإن قلت : فما وجه تفريق المصنف ؟

قلت : كأنه لما رأى المنصوص في الثانية الاتحاد لم يمكنه العدول عنه ، وعول في الأولى على ظاهر قول ابن القاسم ، وإن خالف نص غيره لتقديم أهل المذهب ابن القاسم على غيره ؛ مع أن مدرك الحكم في المسألتين واحد ، وكثيراً ما يفعل مثل هذا لتبقى الفروع معروضة للنظر . والله تعالى أعلم .

وخصص نية الحالف ، وقيدت إن نافذ وساوت في الله وغيرها .

قوله : (**وخصص نية الحالف ، وقيدت إن نافذ وساوت**) في هذه العبارة قلق ؛ لأن النية التي تنيف أي : تزيد ، والتي تساوي ، أي تطابق ليست مخصصة ولا مقيدة ، وإنما المخصصة والمقيدة التي تنقص ، فالوجه أن يقال : واعتبرت [نية] ^(١) الحالف ، إن نافذ أو ساوت ، وإلا خصصت وقيدت ، كما قال القاضي في " تلقينه " : يُعمل على النية إذا كانت مما يصلح أن يراد اللفظ بها كانت مطابقة له أو زائدة فيه أو ناقصة عنه ، بتقييد مطلقه أو تخصيص عامه ، ثم قال : وذلك كالحالف [لا أكل] ^(٢) رؤوساً أو بيضاً أو لا سبج في نهر أو غدير ، فإن قصد معنى عاماً وعبر عنه بلفظ خاص ، أو معنى خاصاً وعبر عنه بلفظ عام حكم بنيته ، إذا قارنها عرف التخاطب كالحالف : لا أشرب لفلان ماءً ، يقصد قطع المن ، فإنه يحث بكل ما يتتفع به من ماله .

وكذا : لا لبس ثوباً من غزل زوجته ، يقصد قطع المن ، دون عين المحلوف عليه ^(٣) .

ولحسن عبارة " التلقين " انتحلها صاحب " الجواهر " إعجاباً بها ^(٤) ، وحولها دندن ابن عرفة إذ قال : والنية إن وافقت ظاهر اللفظ أو خالفته بأشد اعتبار ، وإلا فطرق ، فلو قال المصنف ، وخصص نية الحالف ، وقيدت ، كإن نافذ أو ساوت ، بزيادة الكاف والعطف بأو لكان أمثل .

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل و(ن) (٤) .

(٢) في (ن) (١) ، و(ن) (٣) : (لاكل) .

(٣) انظر : التلقين ، للقاضي عبد الوهاب : ٢٥٣ / ١ ، ٢٥٤ .

(٤) انظر : عقد الجواهر الثمينة ، لابن شاس : ٣٤٨ / ١ .

فإن قلت : لعل قوله : (نافت) من باب المنافاة ، مفاعلة من النفي فيرجع لمعنى النقص ، وتكون الزيادة والمطابقة أخرى بالاعتبار والمساواة على هذا بمعنى المعادلة في الاحتمال ، من غير ترجيح أي : أمكن أن يقصد باللفظ الصادر عنه ما ادعى أنه نواه ، وأمكن أن لا يقصد على حد سواء ويشفع له محاذاة قول ابن الحاجب : فإن تساويا قبلت ^(١) ، وينعشه عطف ساوت بالواو دون أو ، ويكون معنى قوله بعد : (كأن خالفه) كأن لم تساو .

قلت : لو لم يكن في هذا من التكلف إلا استعمال المنافاة ، التي هي المضادة في مثل هذا المعنى لكان كافياً في قبحه ، ولولا خشية السامة لطرقنا فيه احتمالاً آخر . والله تعالى أعلم ^(٢) .

كَطَلَّاقٍ كَكُونِهَا مَعَهُ فِي الْأَيَّامِ حَيَاتَهَا كَأَنَّ خَالَفَتْ ظَاهِرَ لَفْظِهِ كَسَمَنْ ضَانٍ فِي لَا أَكُلُ سَمَنًا ، وَلَا أَكَلَهُ [فَقَالَ نَوَيْتُ شَمْرًا] ^(٣) . وَكَتَوَكِيلِهِ [ب / ٣٦] فِي لَا يَبِيعُهُ ، وَلَا يَضْرِبُهُ ، إِلَّا لِمُرَافَعَةٍ وَبَيِّنَةٍ ، أَوْ إِقْرَارٍ فِي طَلَّاقٍ وَعِتْقٍ فَقَطْ ، أَوْ اسْتِحْلَافٍ مُطْلَقًا فِي وَثِيقَةٍ حَقٍّ ، لَا إِرَادَةَ مَبْتَنَةٍ ، وَكَذِبٍ فِي طَلَّاقٍ وَحَرَّةٍ ، أَوْ حَرَامٍ ، وَإِنْ يَفْتَوَى ثُمَّ يَسَاطُ بِمَبْنِيهِ ، ثُمَّ عُرِفَ ، قَوْلِي ثُمَّ مَقْصِدُ لُغَوِيٍّ ، ثُمَّ شَرْعِيٍّ ، وَحِينَئِذٍ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ . وَلَا يَسَاطُ بِفَوْتٍ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ ، وَلَوْ لِمَانِعٍ شَرْعِيٍّ أَوْ سَرِقَةٍ ، لَا يَكْمُوتُ حَمَامٌ فِي لَيْذْبَحْنَةٍ .

قوله : (كَطَلَّاقٍ كَكُونِهَا مَعَهُ فِي الْأَيَّامِ حَيَاتَهَا كَأَنَّ خَالَفَتْ ظَاهِرَ لَفْظِهِ كَسَمَنْ ضَانٍ فِي لَا أَكُلُ سَمَنًا) أربع تشبيهات مختلفة الجهات ،

فالأول تمثيل لقوله : (وغيرها) وهو تنبيه بالأعلى على الأدنى .

والثاني : تمثيل للنية المخصصة لعموم اللفظ .

والثالث : [ب / ٣٧] تشبيه للنية المخالفة القريبة ، التي يفصل فيها بين القضاء والفتيا ، بغير المخالفة المقبولة مطلقاً ، ومنه يظهر أن قوله : (إلا لمرافعة) راجع لما بعد هذه الكاف

(١) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٢٣٥ .

(٢) أطال الخطاب رحمه الله النفس في المسألة ، وفسر المنافاة بما وصفه المؤلف بأنه من التكلف ، فطالع الأمر عنده في مواهب الجليل : ٤ / ٤٢٧ ، وما بعدها .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من المطبوعة ، وقد خلت منها الشروح الأخرى للمختصر .

فقط ، على القاعدة التي أسلفناها في مقدمة الكتاب^(١) ، مع أنه عطف عليه الاستخلاف الذي هو أعم .

والرابع : وهو قوله : (كسمن طأن) تمثيل للمخالفة القريبة ؛ ولذلك قابله بالمخالفة البعيدة إذ قال : (لا إواقة مينة ...) إلى آخره ، وهو بخفض إرادة عطفاً على سمن . والله تعالى أعلم .

ويعزّمه على ضده ، وبالنسبان إن أطلق ، وبالبعض عكس الير ، ويسويق أو لبن في لا أكل ، لا ماء ولا تسحر في لا أنعشى ، وخلق لم يصل جوفه ، ويوجد أكثر في ليس معي غيره لمتسلف ، لا أقل ، ويدوام ركوبه ولبسه في لا أركب والبس ، لا في كدخول ، ويدابة عبده في دابته ، ويجمع الأسواط في لأضربه كذا ، ويلحم الخوت ، وبيضه ، وعسل الرطب في مطلقها ويكحك ، وحشكان ، وهريسة وإطرية^(٢) في خبز ، لا عكسه ، ويضآن ومعز وديكة ، ودجاجة في غنم ، ودجاج ، لا يأخدهما ، في آخر ، ويسمن استهلك في سويق ، ويزعفران في طعام لا يكحل طيم ، ويسترخاء لها في لا قبلتك أو قبلتني ، ويخار غريمه في لا أفارقك ، أو فارقتني إلا يحقي ، ولو لم يفرط ، وإن أحاله ، وبالشحم في اللحم لا العكس ، ويفرم في لا أكل من كذا الطعام ، أو هذا الطعام ، لا الطعام أو طعاماً إلا يبيذ زبيب ، ومرة لحم ، أو شحمه ، وخبز قمم وعصير عنبر ويدا أنبتت الحنطة إن نوى المن ، لا لرداعة أو كسوء صنعة طعام وبالحمام في البيت ، ودار جاره ، أو بيت شعر ، كبس أكره عليه بحق ، لا يمسجد ، ويدخوله عليه ميتاً في بيت بملكه ، لا يدخول مخلوف عليه إن لم ينو المجامعة ، ويتكفينه في لا نفعه حياته ، ويأكل من تركته قبل قسمها ، في لا أكلت طعامه إن أوصى ، أو كان مديناً .

قوله : (ويعزّمه على ضده) قال في "المدونة" : ومن قال لامراته : أنت طالق واحدة إن لم أتزوج عليك ، فأراد ألا يتزوج عليها ، فليطلقها واحدة ثم يرتجعها فتزول يمينه ، ولو

(١) يعني ما قاله في أول الكتاب : (ومن قاعدته غالباً : أنه إذا جمع مسائل مشددة في الحكم والشرط نسقها بالواو ، فإذا جاء بعدها بقيد علمنا أنه منطبق على الجميع ، وإن كان القيد مختصاً ببعضها أدخل عليه كاف التشبيه ، فإذا جاء بالقيد علمنا أنه لا بعد الكاف) .

(٢) الإطرية : بكسر الهمزة وتخفيف التحتية ، قيل : هي ما تسمى في زماننا بالشعرية ، وقيل : ما يسمى بالرشنة انظر :

ضرب أجلاً كان على برّ وليس له أن يحنث [نفسه]^(١) قبل الأجل ، وإنما يحنث إذا مضى الأجل ولم يفعل ما حلف عليه^(٢) .

قال ابن رشد في رسم لم يدرك من سماع عيسى من كتاب الظهار : المشهور فيمن كانت يمينه على بر فحلف أن لا يفعل فعلاً بطلاق أو مشي أو عتق أو ظهار أو غير ذلك مما هو غير معين مما عدا اليمين بالله أنه لا يجوز أن يطلق ولا أن يمشي ولا أن يعتق ولا أن يكفر عن ظهاره ولا أن يصوم قبل أن يحنث ، فإن فعل شيئاً من ذلك قبل الحنث لم يجزه ، ولزمه أن يفعله مرة أخرى إن حنث^(٣) . انتهى بتلخيص "جامع الطرر" . وبه يفسر كلام المصنف .

وَيَكْتَابُ إِنْ وَصَلَ وَقَرَأَ .

قوله : (وَيَكْتَابُ إِنْ وَصَلَ وَقَرَأَ) هكذا في بعض النسخ بزيادة (وقرأ) أي : وقرأه المحلوف عليه بلسانه ، وبهذا يكون مطابقاً لمفهوم قوله : (لا قراءته بقلبه) أي لا قراءة المحلوف عليه بقلبه دون لسانه ، وهكذا جاء عن أشهب أن الكتاب إذا وصل إلى المحلوف عليه فقرأه بقلبه ولم يقرأه بلسانه فلا يحنث ، واحتج على ذلك بأن من حلف أن لا يقرأ فقرأ بقلبه ، لم يحنث .

قال ابن عبد السلام : والظاهر أنه يحنث إذا قرأ الكتاب بقلبه ؛ لأن المقصود من ترك المقاطعة قد حصل كما لو تلفظ بقراءته . وقال ابن حبيب : إن وصل الكتاب إلى المحلوف عليه فقرأ عنوانه حنث ، فإن لم يقرأه وأقام عنده سنين لم يحنث .

اللخمي : ولا وجه لهذا ؛ لأنه إنما يحنث بالمكاتبة ؛ لأنها ضربٌ من المواصلات يرفع بعض المقاطعة ؛ فلذلك يقع بنفس وصول الكتاب إلى المحلوف عليه ، وإن لم يقرأه .

قال شيخ شيوخنا الفقيه النظار أبو القاسم التازغدري : فقول أشهب المتقدم أبعد من هذا وأحرى بالاعتراض ، وفي "التوضيح" وإذا كان الظاهر عند اللخمي الحنث بأخذ

(١) في (ن) : (بنفسه) .

(٢) النص أعلاه لتهذيب المدونة ، للبراذعي : ١٠١ / ٢ ، ١٠٢ ، وانظر : المدونة ، لابن القاسم : ١١٤ / ٣ .

(٣) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ١٨٦ / ٥ وما بعدها .

الكتاب وإن لم يقرأه فلأن^(١) يكون الحنث في مسألة أشهب فيما [إذا]^(٢) قرأه بقلبه أولى^(٣) ، فلو اقتصر المصنف على قوله : (وبكتاب إن وصل) ، وأسقط ذكر القراءة بالقلب واللسان ؛ لكان أسعد بظاهر "المدونة" وأجرى مع اختيار أهل النظر ، ونصّ ما في النوادر وكتاب ابن يونس قال أشهب : وإن ارتجع الكتاب بعد أن وصل إلى الرجل وقرأ منه بقلبه ولم يقرأه بلسانه فلا شيء عليه^(٤) . ففهمه الأئمة^(٥) كابن عبد السلام وابن عرفة والمصنف على أن المحلوف عليه هو الذي قرأه كما تقدّم ، ولا يصحّ إلا هذا ، ولا يلتفت لمن رده للحالف الذي كتبه ؛ لأن ذلك لو كان يعتبر لحنث بنفس كتبه إذا ذاك قراءة بقلبه .

أَوْ رَسُولٍ ، فِي لَا أَكَلَّمَهُ ، وَلَمْ يَنْوُ فِي الْكِتَابِ فِي الْعِنَقِ وَالطَّلَاقِ ، وَبِالْإِشَارَةِ لَهُ ، وَبِكَلَامِهِ وَلَوْ لَمْ يَسْمَعْهُ ، لَا يَقْرَأَتْهُ بِقَلْبِهِ .
قوله : (أَوْ رَسُولٍ) يريد إن بلغه الكلام^(٦) قال أبو الحسن الصغير : فلو لم يبلغه الرسول لم يحنث ، إلا أن يسمعه المحلوف عليه حين أمره ، فيحنث .

وَلَا قِرَاءَةَ أَحَدٍ عَلَيْهِ إِلَّا إِذْنٌ ، وَلَا يَسْلَامَهُ عَلَيْهِ بِصَلَاةٍ ، وَلَا كِتَابَةَ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ وَلَوْ قَرَأَ عَلَى الْأَصُوبِ وَالْمُخْتَارِ ، وَيَسْلَامَهُ عَلَيْهِ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ غَيْرُهُ ، أَوْ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَنْ يَحَاشِبَهُ ، وَيَقْتَمُ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا عِلْمَ إِذْنِهِ فِي لَا تَخْرِجِي^(٧) إِلَّا بِإِذْنِي .
قوله : (وَلَا قِرَاءَةَ أَحَدٍ عَلَيْهِ إِلَّا إِذْنٌ) الأقرب أن يحمل^(٨) على ما إذا كان الحالف لما كتب الكتاب بدا له فأمسكه أو رماه أو نهى حامله عن إيصاله للمحلوف عليه فقرأه شخص على المحلوف عليه من غير^(٩) إذن الحالف فإن الحالف لا يحنث .

(١) في (ن) : (فلا) .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) ١ ، و (ن) ٢ ، و (ن) ٣ .

(٣) انظر : التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ٤ / ٤٤٦ .

(٤) انظر : النوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ٤ / ١٢٥ .

(٥) في (ن) ٢ : (الأربعة) .

(٦) في (ن) ١ : (الكتاب) .

(٧) في أصل المختصر : (تخرجني) .

(٨) في (ن) ٣ : (يحلف) .

(٩) في (ن) ١ : (عند) .

وقد نقل في النوادر ما يشبهها فقال : ولو قال الحالف للرسول اقطع كتابي ولا تقرأه أو رده إليّ فعصاه وأعطاه للمحلف عليه فقرأه ^(١) فلا يحنث كما لو رماه راجعاً عنه بعد أن كتبه فقرأه المحلف عليه . انتهى فمسألتنا أخرى .

وَيَعْدَمُ إِعْلَامُهُ فِي لَأَعْلَمَنَّهُ ، وَإِنْ يَرَسُولُ ، وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ عِلْمٌ تَأْوِيلَانِ . أَوْ إِعْلَامٌ ^(٢) وَالْثَانِ فِي حَلْفِهِ لِأَوَّلِ فِي نَظَرٍ ، وَيَمْرَهُونَ فِي لَأَثُوبَ لِي وَيَالْهَبَةَ وَالصَّدَقَةَ فِي لَأَعَارَهُ ، وَيَالْعَكْسَ ، وَنَوْبٍ ، إِلَّا فِي صَدَقَةٍ عَنْ هَبَةٍ ، وَيَبْقَاءُ وَلَوْ [٣٧ / أ] لَيْلًا فِي لَأَسَكَنْتُ ، لَا فِي لَأَنْتَقِلَنَّ ، وَلَا يَخْزَنُ .

قوله : (وَيَعْدَمُ إِعْلَامُهُ) كذا هو الصواب بمصدر الرباعي ، وكذا قوله : (وإعلام ^(٣) وال ثان) .

وَأَنْتَقَلَ فِي لَأَسَاكَنَهُ عَمَّا كَانَا عَلَيْهِ .

قوله : (وَأَنْتَقَلَ فِي لَأَسَاكَنَهُ عَمَّا كَانَا) أي : فإن كانا في بلد وظهر أنه قصد الانتقال عنه وجب عليه ذلك وإن كان معه في قرية فكذلك أيضاً ، وإن كان في حارة ^(٤) انتقل عنها [٣٨ / أ] وكذا الدار والبيت ، وهذا معنى ما في "المدونة" وغيرها ^(٥) ، وهو مما نظر فيه إلى المقاصد والسبب المحرك لليمين ، وقاله ابن بشير .

(١) في (ن) توسطت هذه العبارة : (شخص على المحلف عليه من غير إذن الحالف فإن الحالف لا يحنث ، وقد نقل) وهي مقحمة مخالفة لنص النوادر ، انظر : النوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ١٢٦ / ٤ .

(٢) في أصل المختصر ، والطبوعة : (وعلم) .

(٣) في النسخ الأخرى : (وعلم) .

(٤) في (ن) (٣) : (حاضرة) ، والحارة : كل عَجَلَةٍ دَنَتْ مَنَازِلُهُمْ فَهَمَّ أَهْلُ حَارَةٍ . انظر : لسان العرب ، لابن منظور : ٢٢٥ / ٤ . والحاضرة : هي المَدُنُ وَالْقُرَى وَالرِّيفُ ، الْحَاضِرَةُ وَالْحَاضِرُ : الْحَيُّ الْعَظِيمُ أَوِ الْقَوْمُ . انظر : لسان العرب ، لابن منظور : ١٩٧ / ٤ .

(٥) نص تهذيب المدونة : (ومن حلف أن لا يساكن فلاناً ، فسكن كل واحد منهما في مقصورة في دار جمعتهما ، فإن كان إذ حلف هذا في دار واحدة وكل واحد منهما في منزله حنث ، وإن كان في بيت فلما حلف انتقل عنه إلى منزل في الدار ، يكون مدخله ومخرجه ومرفقه في حوائجه على حدة لم يحنث ، إلا أن يكون نوى الخروج من الدار ، وكذا إن حلف أن لا يساكن أخته امرأته وكانت ساكتين في حجرة واحدة ، فانتقلتا إلى دار سكنت هذه في سفليها ، وهذه في علوها ، وكل مسكن مستغن عن الآخر بمراقبه إلا أن سَلِمَ العلو في الدار ، ويجمعهما باب واحد فلا يحنث . وإن حلف أن لا يساكن فلاناً ، وهما في دار فسكنه في قرية أو مدينة لم يحنث ، إلا أن يساكنه في دار) . انظر : تهذيب المدونة ، للبراذعي : ١١٤ ، ١١٥ . وانظر : المدونة ، لابن القاسم : ١٣١ / ٣ ، والنوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ١٤٣ / ٤ ، ١٤٤ .

أَوْ ضَرْبًا جِدَارًا ، وَلَوْ جَرِيدًا يَهْدِيهِ الدَّارُ ، وَبِالزِّيَارَةِ إِنْ قَصَدَ التَّنَجِّيَ ، لَا لِدُخُولِ عِيَالٍ ، إِنْ لَمْ يَكُنْهَا نَهَارًا ، وَمَيِّبَتٍ بِمَا مَرَضَ وَسَافَرَ الْقَصْرَ فِيهِ لِلسَّافِرِينَ وَمَكْثِ نِصْفِ شَهْرٍ وَنَدِبَ كَمَالَهُ ، كَأَنَّنَقَلْنَ وَلَوْ بِإِبْقَاءِ رَحْلِهِ لَا يَكْمِسْمَارٍ ، وَهَلْ إِنْ نَوَى عَدَمَ عَوْدِهِ لَهُ ؟ تَرَدُّدٌ وَبِاسْتِحْقَاقٍ بَعْضِهِ ، أَوْ عَيْنِهِ بَعْدَ الْأَجَلِ ، وَبِجَيْمٍ فَاسِدٍ فَاتَتْ قَبْلَهُ ، إِنْ لَمْ تَفِ ، كَأَنَّ لَمْ يَفْتَدْ ، عَلَى الْمُخْتَارِ . وَبِهِبَةٍ لَهُ ، أَوْ دَفْعٍ قَرِيبٍ عَنْهُ ، وَإِنْ مِنْ مَالِهِ ، أَوْ شَهَادَةٍ بَيِّنَةٍ بِالْقَضَاءِ إِلَّا بِدَفْعِهِ ، ثُمَّ أَخَذَهُ لَا إِنْ جُنَّ ، وَدَفْعَ الْحَاكِمِ ، وَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ فَقَوْلَانِ . وَيَعْدَمُ قَضَاءٌ فِي غَدٍ ، فِيهِ لِأَقْضِيْنِكَ غَدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَلَيْسَ هُوَ لَا إِنْ قَضَى قَبْلَهُ ، بِخِلَافٍ لَأَكْنَهُ ، وَلَا إِنْ بَاعَهُ بِهِ عَرْضًا .

قوله : (أَوْ ضَرْبًا جِدَارًا ، وَلَوْ جَرِيدًا يَهْدِيهِ الدَّارُ) عطفه بأو تنبيهاً على أنها إذا كانا ساكنين في دار فالخالف مخير في الانتقال وضرب الجدار ، وهذا قول ابن القاسم في "المدونة"^(١) ، وأما مالك فكره الجدار فيها وأشار بلو لخلافين :

أحدهما : الخلاف في الحاجز إذا لم يكن بناءً وثيقاً بالحجر ونحوه بل كان من جريد النخل وشبهه . والثاني : الخلاف في أجزاء الحاجز إذا عين الدار فقال : بهذه الدار مثلاً كما تلفظ به المصنف . أما الأول فبالجريد فسر ابن محرز "المدونة" خلافاً لابن الماجشون وابن حبيب .

وأما الثاني فقال ابن عرفة والمصنف : ظاهر قوله في "المدونة" سماها أم لا^(٢) . أجزاء الحاجز في المعينة ، وهو خلاف قول ابن رشد في سماع أصبغ : لو عين الدار لم يبر بالجدار^(٣) . وقد سبقهما لهذا أبو الحسن الصغير وزاد : إذ المساكنة التي هي مفاعلة يزيلها الجدار بخلاف السكنى . وبالله تعالى التوفيق .

(١) قال في المدونة : (سئل مالك وأنا أسمع عن : رجل حلف أن لا يسكن ابناً له أو أخاه وكانا في دار واحدة ، فأراد أن يضربا في سوط الدار حائطاً ويقسماها ، ويفتح هذا باباً إلى السكة ، وهذا باباً إلى السكة الأخرى قال مالك : ما يعجبني ، وكرهه . قال ابن القاسم : وأنا لا أرى به بأساً ، ولا أرى عليه شيئاً) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ١٣٢ / ٣ .

(٢) هذه عبارة تهذيب المدونة في النص المسوق أعلاه ، انظر : تهذيب المدونة ، للبراذعي : ١١٣ / ٢ .

(٣) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٢٣٥ / ٣ ، ونص ابن رشد : (ولو عين الدار فحلف ألا يسكنه في هذه الدار لما بر بأن يبينها فيها جداراً) .

وَبَرَّ إِنْ غَابَ بِقَضَاءٍ وَكَيْلٍ تَقَاضٍ ، أَوْ مَفْوضٍ ، وَهَلْ ثُمَّ وَكَيْلٌ ضَبْعَةٌ أَوْ إِنْ عُدِمَ
الْحَاكِمُ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ تَأْوِيلَانِ . وَبَرِّي فِي الْحَاكِمِ إِنْ لَمْ يَحَقِّقْ جُورَهُ ، وَالْأَبَرُّ
كَجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ يَشْهَدُهُمْ ، وَلَهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ، فِي رَأْسِ الشَّهْرِ ، أَوْ عِنْدَ رَأْسِهِ ، أَوْ
إِذَا اسْتَهَلَ أَوْ إِلَى رَمْضَانَ ، أَوْ لَاسْتَهْلَاهُ شَعْبَانَ ، وَيَجْعَلُ ثَوْبٍ قَبَاءً ، أَوْ عِمَامَةً فِي لَا
الْبَسَةِ ، لَا إِنْ كَرِهَهُ لِضَيْقِهِ ، [وَلَا وَضَعَهُ عَلَى فَرْجِهِ] ^(١) ، وَيَدْخُلُهُ مِنْ بَابٍ غَيْرٍ ، فِي لَا
أَدْخُلُهُ إِنْ لَمْ يَكْرَهُ ضَيْقَهُ ، وَيَقِيَامُ عَلَى ظَهْرِهِ ، وَيَمُكْتَرِي فِي لَا أَدْخُلُ لِفُلَانٍ
[بَيْنَا] ^(٢) ، وَيَأْكُلُ مِنْ وَلَدٍ دَفَعُ لَهُ مَحْلُوفٌ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ إِنْ كَانَتْ نَفَقَتُهُ
عَلَيْهِ ، وَيَالْكَلامِ أَبَدًا ، فِي لَا أَكَلَمُهُ الْأَيَّامَ ، أَوِ الشُّهُورَ ، وَثَلَاثَةً فِي كَأَيَّامٍ .

قوله : (وَبَرَّ إِنْ غَابَ بِقَضَاءٍ وَكَيْلٍ تَقَاضٍ ، أَوْ مَفْوضٍ ^(٣)) هكذا في أكثر النسخ وهو
اللاتق بجر مفوض ^(٤) .

وَهَلْ كَذَلِكَ فِي لَاهْجَرْنَهُ ، أَوْ شَهْرٍ ؟ قَوْلَانِ . وَسَنَةٌ فِي حَبِينٍ ، وَزَمَنٍ ، وَعَصْرٍ ،
وَدَهْرٍ ، وَبِمَا يَفْسُخُ ، أَوْ يَغْيِرُ نِسَائِهِ ، فِي لَاتَزَوَّجَنَّ ، وَيَضْمَانُ الْوَجْهَ ، فِي لَا أَتَكْفَلُ
إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ عَدَمَ الْغَرَمِ ، وَيَهْ لَوْ كَيْلٍ ، فِي لَا أَضْمَنُ لَهُ إِنْ كَانَ مِنْ نَاحِيَّتِهِ ، وَهَلْ إِنْ
عَلِمَ تَأْوِيلَانِ . وَيَقُولُهُ ، مَا ظَنَنْتُهُ قَالَهُ لَغْيَرِي لِمُخْبِرٍ ، فِي لَيْبَسْرَنَهُ ، وَيَا ذَهَبِي الْآنَ
إِثْرُ : لَا كَلَمْتُكَ ، حَتَّى تَفْعَلِي ، وَلَيْسَ قَوْلُهُ لَا أَبَالِي ، بَدْعًا لِقَوْلِ آخِرٍ ، لَا أَكَلَمُكَ حَتَّى
تَبْتَدِئَنِي ، وَيَالِاقَالَةِ ، فِي : لَا تَرَكَ مِنْ حَقِّهِ شَيْئًا إِنْ لَمْ تَفِ ، لَا إِنْ أَخَّرَ الثَّمَنَ عَلَى
الْمُخْتَارِ ، وَلَا إِنْ دَفَنَ مَا لَا وَلَمْ يَجِدْهُ ثُمَّ وَجَدَهُ مَكَانَهُ فِي أَخَذْتُهُ .

قوله : (وَهَلْ كَذَلِكَ فِي لَاهْجَرْنَهُ ، أَوْ شَهْرٍ قَوْلَانِ) أي : إذا حلف ليهجرنه ، وأطلق
ف قيل : تكفيه ثلاثة أيام ، وقيل : شهر .

وَيَتَرَكُهَا عَالِمًا فِي لَا خَرَجْتَ إِلَّا بِإِذْنِي .

قوله : (وَيَتَرَكُهَا عَالِمًا فِي لَا خَرَجْتَ إِلَّا بِإِذْنِي) أي : [إذا حلف لها لا خرجت إلا

(١) ما بين المعكوفين زيادة من المطبوعة .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من المطبوعة .

(٣) في (ن ٣) : (تقاضاً أو مفوضاً) .

(٤) تفسير المسألة كما شرحها المواق حيث نقل كلام ابن بشير ونصه : (إِنْ حَلَفَ لَيَقْضِيَنَّ غَرِيمَهُ حَقَّهُ فَغَابَ الْغَرِيمُ بَرَّ
بِقَضَائِهِ وَكَيْلُهُ الْمُفَوَّضُ إِلَيْهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَكَيْلٌ مُفَوَّضٌ إِلَيْهِ فَالْحَاكِمُ الْعَدْلُ ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ فَجَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ ، فَإِنْ دَفَعَ
إِلَى حَاكِمٍ غَيْرِ عَدْلٍ بَرِيءٍ مِنَ الْحَنْثِ وَلَمْ يَبْرَأْ مِنَ الدِّينِ) انظر : التاج والإكليل : ٣٠٨ / ٣ .

بإذني^(١) فراها تحتفل للخروج فتركها ؛ فإنه يحنث ، ولا يكون تركها مع العلم إذناً . قاله اللخمي ونصّه : " وإن قال لا خرجت إلّا بإذني فراها تخرج فلم يمنعها حنث على مراعاة الألفاظ إلّا أن تكون له نية " .

لَا إِنْ أَذِنَ لِأَمْرٍ فَزَادَتْ بِهِ عِلْمٌ ، وَيَعُودُ لَهَا بَعْدُ يَوْمَ آخِرِ فِي : لَا سَكَنتَ هَذِهِ الدَّارَ ، أَوْ دَارَ فُلَانٍ هَذِهِ ، إِنْ لَمْ يَنْوِ مَا دَامَتْ لَهُ ، لَا دَارَ فُلَانٍ ، وَلَا إِنْ خَرِبَتْ وَصَارَتْ طَرِيقًا إِنْ لَمْ يَأْمُرْ بِهِ ، وَفِي لَا بَأْسَ مِنْهُ ، أَوْ لَهُ بِالْوَكِيلِ إِنْ كَانَ مِنْ نَاجِبَتِهِ ، وَإِنْ قَالَ حِينَ الْبَيْعِ أَنَا حَلَفْتُ فَقَالَ هُوَ لِي ثُمَّ صَمَّ أَنَّهُ [٢٧ / ب] ابْتِئَامَ لَهُ حَنِثَ وَلَزِمَ الْبَيْعُ ، وَأَجْزَأُ تَأْخِيرُ الْوَارِثِ فِيهِ إِلَّا أَنْ تُؤَخَّرَنِي .

قوله : (وَلَا إِنْ خَرِبَتْ وَصَارَتْ طَرِيقًا إِنْ لَمْ يَأْمُرْ بِهِ) أي : إِنْ لَمْ يَأْمُرِ الْحَالِفُ بِتَخْرِيبِهَا حَتَّى صَارَتْ طَرِيقًا ، هَذَا هُوَ الْمُبَادَرُ مِنْ لَفْظِهِ ، عَلَى أَنَّا لَمْ نَقِفْ عَلَيْهِ هَكَذَا لِغَيْرِهِ ؛ وَإِنَّمَا ذَكَرَ هَذَا فِي " الْمَدُونَةِ " ، فِيمَنْ دَخَلَهَا مَكْرَهًا بَعْدَمَا بَنِيَتْ فَقَالَ : " وَإِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَدْخُلَ هَذِهِ الدَّارَ فَتَهْدَمَتْ وَخَرِبَتْ حَتَّى صَارَتْ طَرِيقًا فَدَخَلَهَا لَمْ يَحْنِثْ ، فَإِنْ بَنِيَتْ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَا يَدْخُلُهَا وَإِنْ دَخَلَهَا مَكْرَهًا لَمْ يَحْنِثْ [إِلَّا أَنْ يَأْمُرَهُمْ بِذَلِكَ فَيَحْنِثُ . (٢)] وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُصَنِّفُ فَهَمَّ أَنْ مَعْنَى مَا فِي " الْمَدُونَةِ " [(٣) : إِلَّا أَنْ يَأْمُرَهُمْ بِالْهَدْمِ وَالتَّخْرِيبِ وَفِيهِ بَعْدَ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

لَا فِيهِ دُخُولُ دَارٍ وَتَأْخِيرُ وَصِيِّ بِالنَّظَرِ وَلَا حَبْنٍ ، وَتَأْخِيرُ غَرِيمٍ إِنْ أَحَاطَ وَأَبْرَأَ ، وَفِي يَرِيهِ فِي لَأَطَانَهَا فَوَطِئَهَا حَائِضًا ، وَفِي لَنَا كُنْهَا فَخَطَفَتْهَا هَرَّةٌ فَشَقَّ جَوْفَهَا وَأَكَلَتْ .

قوله : (لَا فِيهِ دُخُولُ دَارٍ) أَشَارَ بِهِ لِقَوْلِهِ فِي " الْمَدُونَةِ " : وَإِنْ حَلَفَ بِطُلَاقٍ أَوْ غَيْرِهِ أَنْ لَا يَدْخُلَ دَارَ زَيْدٍ أَوْ لَا يَقْضِيهِ حَقُّهُ إِلَّا بِإِذْنِ مُحَمَّدٍ فَهَاتِ مُحَمَّدٌ لَمْ يَجْزِهِ إِذْنُ وَارِثِهِ إِذْ لَيْسَ بِحَقِّ يُوْرَثُ فَإِنْ دَخَلَ أَوْ قَضَاهُ حَنْثٌ (٤) .

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن٣) .

(٢) النص أعلاه لتهديب المدونة ، للبرادعي : ١١٧ / ٢ ، وانظر المدونة ، لابن القاسم : ١٣٤ / ٣ ، ١٣٥ .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن٣) .

(٤) النص أعلاه لتهديب المدونة ، للبرادعي : ١٢٧ / ٢ ، وانظر المدونة ، لابن القاسم : ١٤٦ / ٣ .

أَوْ بَعْدَ فَسَادِهَا قَوْلَانِ .

قوله : (أَوْ بَعْدَ فَسَادِهَا) ليس من تمام مسألة الهرة ؛ وإنما هي مسألة ثالثة في أكل الطعام المحلوف على أكله بعد فساد ، والقَوْلَانِ فيها عن ابن القاسم في رسم إن أمكنتي من سماع عيسى ، وذكر اللخمي فيها عن مالك : الحنث ، وعن سحنون : البر ، واختار الحنث لوجهين :

أحدهما : حملة على العادة ، والعادة أن يؤكل غير فاسد .

والثاني : أنه إذا فسد ذهب بعضه ، ومن حلف على شيء ليأكله لم يبر إلا بأكل جميعه ، فإن كان خبزاً رطباً فبفس فذلك أخف ؛ لأن جميعه موجود .
إِلَّا أَنْ تَتَوَانَى ، وَفِيهَا الْحِنْثُ بِأَحَدِهِمَا فِي لَا كَسَوْتُهُمَا وَنَبَيْتُهُ الْجَمْعُ وَاسْتَشْكِلَ .

قوله : (إِلَّا أَنْ تَتَوَانَى) أي إلا أن تتراخى المرأة في قبولها من الزوج حتى خطفتها الهرة . قال في سماع أبي زيد من كتاب : الأيمان بالطلاق : وإن توانت قدر ما لو أرادت أن تأخذها وتحرزها دون الهرة فعلت فهو حاث^(١) .

[فصل في النذر]

النَّذْرُ التَّزَامُ مُسْلِمٌ كَلَّفَ وَلَوْ غَضَبَانَ ، وَإِنْ قَالَ إِلَّا أَنْ يَبْدُو لِي أَوْ أَرَى خَيْرًا مِنْهُ ، يَخْلَافُ إِنْ شَاءَ فَلَانٌ فَيَمْشِي بَيْنَهُ ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ بِهِ مَا نَدَبَ كَلَّهِ عَلَيْهِ ، أَوْ عَلَيْهِ ضَحِيَّةٌ ، وَنَدَبَ الْمُطْلَقُ ، وَكَرِهَ الْمُكْرَرُ وَفِي كَرِهِ الْمُعْلَقِ تَرَدُّدٌ ، وَلَزِمَ الْبَدَنَةُ يَنْذَرُهَا فَإِنْ عَجَزَ فَبَقْرَةٍ ثُمَّ سَبْعَ شِبَاهٍ لَا غَيْرَ ، وَصِيَامُ يَنْذَرُ ، وَثَلَاثَةُ حَبْنٍ يَمِينِهِ إِلَّا أَنْ يَنْقُصَ فَمَا بَقِيَ يَمَا لِي فِي كَسْبِ اللَّهِ وَهُوَ الْجِهَادُ ، وَالرَّبَاطُ يَمَحِلُّ خِيْفَ وَأَنْفَقَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ إِلَّا لِتَصَدَّقِهِ بِهِ عَلَى مُعَيَّنٍ فَالْجَمِيعُ ، وَكَرَّرَ إِنْ أَخْرَجَ ، وَإِلَّا فَقَوْلَانِ .

قوله : (إِلَّا لِتَصَدَّقِهِ بِهِ عَلَى مُعَيَّنٍ فَالْجَمِيعُ) الضمير في به للمال ، وهذا الفرع في "النوادر" و"النكت" ، ولهما عزاه أبو الحسن الصغير وتبعه في "التوضيح" ، وفي بعض النسخ : (كَتَصَدَّقَ) بالكاف فيدخل تحت الكاف من نذر صدقة ماله ، فظن لزوم جميعه ،

(١) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٣٢٧/٦ .

فأخرجه ، ثم أراد الرجوع في ثلثيه ، بعد صيرورته بيد الغير ، فهو شبه التصديق على معين من هذا الوجه ، وهذا الفرع وإن لم يكن مذكوراً في مشاهير الكتب فعليه حمل ابن راشد قول ابن الحاجب : فلو أخرجه ففي مضيه قولان^(١) ، وعضده في "التوضيح" بأنه المأخوذ من كلام ابن بشير . انتهى^(٢) .

ولفظ ابن بشير : "اختلف المذهب فيمن تصدق بجميع ماله ، هل يمضي فعله أم لا ؟ ثم قال بعد كلام : " ... وإنما الخلاف المتقدم إذا أخرج جميعه هل يمضي فعله أم لا " ؟ ، وحمله ابن عرفة على الصدقة [٣٨/ب] المجردة من النذر واليمين ، وبه فسر ابن عبد السلام كلام ابن الحاجب ، وليس هذا شبه المعين في الصورة فلا يندرج تحت الكاف .

وَمَا سَمَى وَإِنْ مُعِينًا أَتَى عَلَى الْجَوِيمِ ، وَبَعَثُ فَرَسٍ وَسَلَامٍ لِمَحَلِّهِ إِنْ وَصَلَ وَإِنْ لَمْ يَصِلْ يَبِيعَ وَعَوْضُ كَهْدِي وَلَوْ مُعِيبًا عَلَى الْأَصَمِّ ، وَلَهُ فِيهِ إِذَا يَبِيعُ الْإِبْدَالُ بِالْأَفْضَلِ ، وَإِنْ كَانَ كَثُوبٍ يَبِيعُ .

قوله : (وَمَا سَمَى وَإِنْ مُعِينًا أَتَى عَلَى الْجَوِيمِ) (مَا سَمَى) معطوف على فاعل (لَزِمَ) وجلة (أَتَى عَلَى الْجَوِيمِ) صفة لمعين ، وجعل المعين غاية ؛ لأنه الذي يمكن إتيانه على الجميع ، فالجزء ولو كثر كتسعة أعشار أخرى .

وَكُرِّهَ بَعَثَهُ وَأَهْدِي بِهِ ، فَإِنْ عَجَزَ عَوْضَ الْأَدْنَى ، ثُمَّ لَخَزَنَةِ الْكَعْبَةِ يُصْرَفُ فِيهَا إِنْ احتَاجَتْ ، وَإِلَّا تَصَدَّقَ بِهِ ، وَأَعْظَمَ مَا لَكَ أَنْ يَشْرَكَ مَعَهُمْ غَيْرُهُمْ لِأَنَّهُ وَلَايَةٌ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمَشْيُ لِمَسْجِدِ مَكَّةَ وَلَوْ لَصَاحَةٍ وَخَرَجَ مِنْ يَها وَأَتَى بِعُمَرَةَ كَمَكَّةَ ، أَوِ الْبَيْتِ ، أَوْ جُزْئِهِ لَا غَيْرُ ، إِنْ لَمْ يَنْوِ نُسْكَاً مِنْ حَيْثُ نَوَى ، وَإِلَّا حَلَفَ أَوْ مَثَلَهُ إِنْ هَنَتْ بِهِ ، وَتَعَيَّنَ مَحَلٌّ اعْتِيدَ وَرَكِبَ فِي الْمَنْهَلِ ، وَلِحَاجَةٍ كَطَرِيقٍ قُرْبَى اعْتِيدَتْ ، وَبَحْراً اضْطُرَّ لَهُ ، لَا اعْتِيدَ عَلَى الْأَرْجَمِ ، لِتَمَامِ الْإِفَاضَةِ وَسَعْيِهَا .

قوله : (وَأَهْدِي بِهِ) مبني لما لم يسم فاعله ، فهو أعم من أن يفعل ذلك رب الثوب أو

غيره .

(١) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٢٤١ .

(٢) انظر : التوضيح ، لخليل بن إسحاق . ٤ / ٢٤٥ . وانظر كلام ابن الحاجب في جامع الأمهات ، ص : ٢٤١ .

وهل اختلف هل يقومه أولاً^(١) ندباً ، أو التقويم إذا كان يمين ؟ تأويلات .

قوله : (وهل اختلف هل يقومه أولاً ندباً ، أو التقويم إذا كان يمين ؟ تأويلات) كلام معقد كرر فيه هل مرتين ، قابل كل واحدة منهما بأو العاطفة ولا النافية ، على طريق التلخيص كأنه قال : وهل اختلف أم لا ؟ ، فقل له : في أي شيء يختلف ؟ فقال : هل يقومه على نقد نفسه أم لا ؟ ، فقل له : إذا قلنا بترك التقويم فعلى أي وجه ؟ فقال : ندباً ، ثم كمل بالتأويل الثالث . فقال : أو التقويم إن كان يمين . هذا ما انقذ لي في تمشيته ولعلك ينقذ لك أجلى منه^(٢) . على أن استعمال (أو) معادلة لـ (هل) فيه ما فيه عند أهل اللسان ، إلا أنه شائع بين الفقهاء ، وهذا المختصر مشحون به ، ويعد فهمك اللفظ لا يخفك تنزيل كلام الشيوخ عليه ، وما جرى في عبارة الشارح من قوله : (هل يجوز أن يقومه على نفسه ابتداءً) ؟ يقتضي أنه يضبط (أولاً) الأول بتشديد الواو ظرفاً ؛ لتفسيره إياه بقوله : (ابتداءً) . والله سبحانه أعلم .

ورجع وأهدى إن ركب كثيراً بحسب المسافة ، أو المناسك والإفاضة نحو المصري قابلاً فيمشي ما ركب في مثل المعين ، وإلا فله المخالفة إن ظن أولاً القدرة ، وإلا مشى مقدوره .

قوله : (نحو المصري) هو فاعل رجع .

وركب وأهدى فقط كأن قل ولو قادراً كالإفاضة فقط .

قوله : (كالإفاضة فقط) كذا ذكر في " المدونة " أنه إذا مشى في حجه كله وركب في الإفاضة فقط لم يعد ثانية وأهدى^(٣) قال ابن محرز معنى : قوله : " وركب في الإفاضة " :

(١) في النسخة المطبوعة ، وأصل المختصر : (أو لا) مركبة من (أو) و(لا) ، وضبطها على إشارة المؤلف في استاجه عن الشارح الشيخ بهرام .

(٢) استحسن الخرشي كلام الشارح هنا ، ونقله مختصراً له في شرح العبارة ، ثم قال : (هذا زبدة كلام ابن غازي) انظر : شرح الخرشي : ٥٠٦ ، ٥٠٧ .

(٣) النص أعلاه لتهديب المدونة ، للبراذعي : ، والنص اختصره المؤلف ، ونصه بتمامه : (وإذا مشى حجه كله وركب في الإفاضة فقط ، أو مرض في طريقه فركب الأميال أو البريد أو اليوم ومشى البقية لم يعد ثانية وأهدى) وانظر : المدونة ، لابن القاسم : ٧٨ ، ٧٧ / ٣ .

ركب في رجوعه من منى إلى مكة [أبو الحسن الصغير : أي في سيره إلى الإفاضة من منى إلى مكة] ^(١).

وَكَعَامٍ عُبْنٍ ، وَلَيْقُضِهِ ، أَوْ لَمْ يَقْدِرْ .

قوله : **(وَلَيْقُضِهِ)** لما ذكر أن من ركب في العام المعين لا يرجع ، بين أن من لم يمش فيه أو مشي وتراخى حتى فاتته لا بد له من قضائه ، يريد إذا فاتته لغير عذر . قال ابن بشير : إن أطل في الطريق حتى جاوزه العام المعين فقد أثم في التأخير ، ويلزمه القضاء على أصل المذهب .

قال ابن عرفة : ومقابل المعروف في قول ابن الحاجب : على المعروف ^(٢) ، لا أعرفه ، وتركه لنسيان أو عذر كالصوم والاعتكاف كذلك .

وَكَأَفْرِيقِيٍّ وَكَأَنَّ فَرْقَهُ وَلَوْ بِلَا عُدْرٍ ، وَفِي لُزُومِ الْجَمِيعِ بِمَشْيِ عَقْبَةٍ وَرُكُوبِ أُخْرَى تَأْوِيلَانِ .

قوله : **(وَكَأَفْرِيقِيٍّ)** بالواو عطفاً على قوله : **(كَأَنَّ قَلَّ)** ^(٣) ، فهي إحدى النظائر التي يجب فيها الهدى بلا رجوع .

وَالْهَدْيُ وَاجِبٌ إِلَّا فِيمَنْ شَهِدَ الْمَنَاسِكَ فَنَدَبُ ، وَلَوْ مَشَى الْجَمِيعُ وَلَوْ [٢٨/أ] أَفْسَدَ أَتَمَّهُ وَمَشَى فِي قَضَائِهِ مِنَ الْمَبَقَاتِ ، وَإِنْ فَاتَهُ جَعَلَهُ فِي عُمْرَةٍ وَرَكِبَ فِي قَضَائِهِ ، وَإِنْ حَجَّ نَأْوِباً نَذَرَهُ وَفَرَضَهُ مُفْرَداً أَوْ قَارِناً أَجْزَأَ عَنِ النَّذْرِ ، وَهَلْ إِنْ لَمْ يَنْذُرْ حَجًّا ؟ تَأْوِيلَانِ ، وَعَلَى الضَّرُورَةِ جَعَلَهُ فِي عُمْرَةٍ ثُمَّ يَحُجُّ مِنْ مَكَّةَ عَلَى الْفَوْرِ .

قوله : **(وَالْهَدْيُ وَاجِبٌ إِلَّا فِيمَنْ شَهِدَ الْمَنَاسِكَ فَنَدَبُ)** ^(٤) أي : والهدي المذكور واجب سواء كان مما يجب معه الرجوع ، أو مما لا يجب معه الرجوع إلا فيمن شهد المناسك راكباً فإنه مندوب . قال ابن يونس : في هذا قال ابن المَوَاز : قال مالك : ويهدي أحب إليّ

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل ، و(ن) (٤) .

(٢) انظر جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٢٣٩ ، ونصه " . . . فإن كان معيناً ففاته أثم وعليه قضاؤه على المعروف " .

(٣) في (ن) (١) : (أقل) .

(٤) في (ن) (١) ، و(ن) (٣) : (فمندوب) .

من غير إيجاب ، ولم يره في الهدي^(١) مثل من عجز في الطريق . ابن يونس : يريد عجزاً يوجب عليه العودة فيه أم لا . قال ابن القاسم : لأن بعض الناس لم يوجب عليه العودة في المشي إذا بلغ مكة وطاف ، ورأى أن مشيه قد تم ، وأرخص له في الركوب إلى عرفة ، فلذلك عندي لم يوجب عليه مالك الهدي .

وَعَجَلَ الْإِحْرَامَ فِيهِ أَنَا مُحْرِمٌ أَوْ أُحْرِمُ إِنْ قَبِدَ يَوْمَ كَذَا .

قوله : (وَعَجَلَ الْإِحْرَامَ فِيهِ أَنَا مُحْرِمٌ أَوْ أُحْرِمُ إِنْ قَبِدَ يَوْمَ كَذَا) هذا شامل للحج والعمرة .

كَالْعُمْرَةِ مُطْلَقاً ، إِنْ لَمْ يَعْدَمْ صَحَابَةٌ لَا الْحَجَّ وَالْمَشْيَ فَلَأَشْهُرِهِ إِنْ وَصَلَ .

قوله : (كَالْعُمْرَةِ مُطْلَقاً) مراده بالإطلاق ضد التقيد ؛ لاندراج المقيدة فيما قبل ، فلو قال : مطلقة لكان أئين ، وربما صح كسر اللام من قوله : (مطلقاً) على أنه حال^(٢) من مضاف محذوف ، أي كناذر العمرة حال كونه مطلقاً غير مقيد ، وبهذا تعلم أن قوله : لا الحج خاص بالمطلق دون المقيد ، وأن كلامه قد اشتمل على أربع صور : حج وعمرة مقيدان ، وحج وعمرة مطلقان .

وإِلَّا فَمِنْ حَيْثُ يَصِلُ عَلَى الْأَظْهَرِ .

قوله : (وإِلَّا فَمِنْ حَيْثُ يَصِلُ عَلَى الْأَظْهَرِ) لم أقف عليه لابن رشد ، بل لابن يونس ومثله لابن عبد السلام إذ قال : قيد قوله في "المدونة" : لا يلزمه إحرام الحج إلا في أشهر الحج^(٣) بما إذا أمكن وصوله إلى مكة من موضع الحلف ، إن خرج في أشهر الحج ، فهذا هو الذي له التأخير بالإحرام ، وأما إذا كان لا يصل إلى مكة إذا خرج من موضع الحلف ، فهذا يجب عليه الخروج قبل أشهر [الحج]^(٤) ، ثم اختلف هل يخرج محرماً قبل أشهر الحج أو يخرج حلالاً ؟ [٣٩/أ] فإذا دخلت عليه أشهر الحج أحرم سواء وصل إلى الميقات أم لا .

(١) في (١٥) : (الهدم)

(٢) في (٣٥) : (حال محذوف من ...) وهو خطأ والمثبت هو الصواب .

(٣) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ٣ / ٣٦٣

(٤) بين المعكوفتين ساقط من (٣٥)

والأول هو مذهب [ابن]^(١) أبي زيد ، والثاني مذهب ابن القابسي^(٢) ، والظاهر مذهب أبي محمد ؛ لأن المنذور هو الإحرام بالعمرة أو الحج لا الخروج إليهما ، فإذا وجب تعجيل المنذور وجب تعجيل الإحرام .
وَلَا يَلْزَمُ فِي مَالِي فِي الْكَعْبَةِ ، أَوْ بَايَ .

قوله : (وَلَا يَلْزَمُ فِي مَالِي فِي الْكَعْبَةِ ، أَوْ بَايَ) فاعل يلزم ضمير يعود على النذر معلقاً وغير معلق ، ويأتي التفصيل في التي بعدها .
أَوْ كُلُّ مَا أُكْتَسِبَهُ .

قوله : (أَوْ كُلُّ مَا أُكْتَسِبَهُ) [أي : وكذا لا يلزمه شيء إذا قال مثلاً : كل مال أكتسبه]^(٣) صدقة إن كلمت فلاناً . قال ابن رشد في رسم إن أمكتني من سماع عيسى : إذا حلف بصدقة ما يفيد أو يكسبه أبداً فلا شيء عليه باتفاق ، وفي حلفه بصدقة ما يفيد أو يكسبه إلى مدة ما أو في بلد ما قولان . وأما إذا قال كل مال أملكه إلى كذا صدقة إن فعلت كذا ، ففيه خمسة أقوال ؛ من أجل أن لفظة أملك تصلح للحال والاستقبال ، فعلى تخليصه للاستقبال قولان :

أحدهما : لا شيء عليه . والثاني : يلزمه إخراج جميع ما يملك إلى ذلك الأجل .
وعلى حمله على الحال والاستقبال معاً ثلاثة أقوال :

أحدها : يلزمه إخراج ثلثه الساعة^(٤) ، وجميع ما يفيد إلى الأجل^(٥) . والثاني : ثلثهما .
والثالث : ثلث ماله الساعة فقط ، وهذا كله في اليمين .

[وأما إذا نذر أن يتصدق بجميع ما يفيد أبداً فيلزمه أن يتصدق بثلث ذلك قولاً]^(٦)
واحدًا ، وأما إذا نذر أن يتصدق بجميع ما يفيد إلى أجل أو في بلد لزمه إخراج جميع ذلك

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن٣) .

(٢) في (ن٢) ، و (ن٣) : (القاسم) .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن٣) .

(٤) في (ن٣) : (ثله السعة) .

(٥) في (ن١) : (أجل) .

(٦) ما بين المعكوفتين زيادة من (ن١) ، و (ن٢) ، و (ن٣) .

قولاً واحداً ؛ لقوله تعالى : ﴿ أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ [المائدة: ١] ، ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ ﴾ [النحل: ٩١] ، ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ ﴾ [التوبة: ٧٥] ، ﴿ يُؤْفُونَ بِالنَّذْرِ ﴾ [الإنسان: ٧] ، وقوله **الطَّيِّبَاتُ** : « من نذر أن يطيع الله فليطعه » ^(١) وإن كان لم ينص في "المدونة" وغيرها على التفرقة في هذا بين النذر واليمين ؛ فالوجه عندي حمل هذه المسائل على اليمين دون النذر ، وإنما يستويان في صدقة الرجل بجميع ما يملك من المال ؛ لقوله عليه السلام لأبي لبابة وقد نذر أن ينخلع من جميع ماله : « يجزيك الثلث من جميع ذلك » ^(٢) . انتهى مختصراً ^(٣) .

وقد قبله ابن عبد السلام وابن عرفة ، وبه يفسر كلام المصنف هنا .
أَوْ هَدْيٍ لِغَيْرِ مَكَّةَ .

قوله : (أَوْ هَدْيٍ لِغَيْرِ مَكَّةَ) ما للمدونة فيه واللخمي وابن عبد السلام معروف ^(٤) . قال ابن عرفة : ونذر شيء لميت صالح معظم في نفس الناذر لا أعرف فيه نصاً ، وأرى إن قصد مجرد كون الثواب للميت تصدق به بموضع الناذر ، وإن قصد الفقراء الملازمين لقبره أوزاويته تعين لهم إن أمكن وصوله لهم .

أَوْ مَالٌ غَيْرٌ ، إِنْ لَمْ يَرُدْ إِنْ مَلَكَهْ ، أَوْ عَلَيَّ نَحْرُ فُلَانٍ وَلَوْ قَرِيباً ، إِنْ لَمْ يَلْفِظْ بِالْهَدْيِ ، أَوْ يَنْوِيهِ أَوْ يَذْكُرْ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ ، وَالْأَحَبُّ حِينَئِذٍ كَنْزِرُ الْهَدْيِ بَدَنَةً ثُمَّ بَقَرَةً كَنْزِرُ الْحَفَاءِ أَوْ حَمَلٌ فُلَانٍ إِنْ نَوَى التَّعَبَ ، وَالْأَرْكَبُ وَحَجٌّ بِهِ يَلَا هَدْيٍ ، وَالْغَيِّ عَلَى الْمَسِيرِ ، وَالنَّهَابُ ، وَالرَّكُوبُ لِمَكَّةَ ، وَمُطَلَّقُ الْمَشْيِ وَمَشْيُ لِمَسْجِدٍ ، وَإِنْ لَاعْتِكَافٍ ، إِلَّا لِقَرِيبٍ جَدًّا فَقَوْلَانِ تَحْتَمِلُهُمَا وَمَشْيُ لِلْمَدِينَةِ ، أَوْ إِيْلِبَاءٍ إِنْ لَمْ يَنْوِ صَلَاةَ يَمَسْجِدِهِمَا ، أَوْ يَسْمَهُمَا ، فَيَرْكَبُ . وَهَلْ إِنْ كَانَ بِبَعْضِهَا ، أَوْ إِلَّا لِكُونِهِ بِأَفْضَلٍ ؟ خِلَافٌ ، وَالْمَدِينَةُ أَفْضَلُ ثُمَّ مَكَّةَ .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦٣١٨) ، كتاب الأيمان والنذور ، باب النذر في الطاعة ، والترمذي برقم (١٥٢٦) كتاب النذور والأيمان ، باب من نذر أن يطيع الله فليطعه .

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک على الصحيحين برقم (٦٦٥٨) من حديث أبي لبابة بن عبد المنذر رضي الله عنه .

(٣) انظر البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٢٠٩ / ٣ ، وما بعدها ، وهي مسألة طويلة قال ابن رشد : (.. وهي نحو خمسين مسألة ..) ، وقد وقعت في رسم البراءة لا رسم إن أمكني كما أشار المؤلف .

(٤) قال في التاج والإكليل في الاستدلال بما للمدونة مما عناه المؤلف : (.. من قال لله علي إن أنحر بدنة أين ينحرها ؟ قال : بمكة قلت : وكذلك إذا قال : لله علي هدي ؟ قال : ينحره أيضا بمكة . قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم . قلت : فإن قال : لله علي أن أنحر جزوراً . أين ينحره ؟ أو لله علي جزور أين ينحره ؟ قال : ينحره في موضعه الذي هو فيه) انظر : التاج والإكليل ، للمواق : ٣ / ٣٤٠ ، وانظر : المدونة ، لابن القاسم : ٢ / ٤٧٩ .

[باب الجهاد]

الْجِهَادُ فِيهِ أَهَمُّ جِهَةٍ كُلِّ سَنَةٍ ، وَإِنْ خَافَ مُحَارِبًا .

قوله : (وَإِنْ خَافَ مُحَارِبًا) أي : فلا يسقط بالخوف من المتلصصين . قال في " الجواهر " بعدما ذكر مسقطات الوجوب : ولا يسقط بالخوف في الطريق من المتلصصين ؛ لأن قتالهم أهم . قال الشيخ أبو إسحاق يعني ابن شعبان وقطعة الطريق ومخيفوا السبيل أحق بالجهاد من الروم . أي : فإذا كان قتالهم نفس الجهاد لم يتصور أن يعد مسقطاً له لأنه بقتالهم يؤدي ما وجب عليه^(١) من الجهاد^(٢) ، ونسج المصنف هنا على منوال الشيخ عبد الغفار القزويني الشافعي إذ قال في كتابه " الحاوي في الفتاوي " : الجهاد في أهم جهة وإن خاف من المتلصصين كل سنة مرة كزيارة الكعبة فرض كفاية ، ثم ذكر النظائر .

كَزِيَارَةِ الْكَعْبَةِ فَرَضُ كِفَايَةٍ ، وَلَوْ مَعَ وَالٍ جَائِرٍ عَلَى كُلِّ حَرْزٍ ذَكَرٍ مُكَلَّفٍ قَادِرٍ
كَالْقِيَامِ بِعُلُومِ الشَّرْعِ وَالْفَتَوَى .

قوله : (كَزِيَارَةِ الْكَعْبَةِ) أي : إقامة الموسم ، ولعله إنما أفردته عن نظائره التي بعد ؛ تنبيهاً على أنه لا يسقطه خوف المحاربين .
وَالدَّرءُ^(٣) عَنِ الْمُسْلِمِينَ ، وَالْقَضَاءِ .

قوله : (وَالدَّرءُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ) الدرء مصدر درأ أي دفع ، ويكون بالحجج^(٤) وبالسيوف ؛ ولذا قال في الحاوي : ودفع الشبه والضرر عن المسلمين .
وَالشَّهَادَةِ ، وَالْإِمَامَةِ وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ ، وَالْحِرَافِ الْمُهَمَّةِ وَرَدِّ السَّلَامِ ، وَتَجْهِيزِ
الْمَبِيتِ ، وَفِدَاءِ الْأَسْبِيرِ .

قوله : (وَالشَّهَادَةِ) أي : تحملها وأداؤها . قال في الحاوي : وتحمل الشهادة وأداؤها .

(١) في (ن) (٣) : (عليهم) .

(٢) انظر : عقد الجواهر الثمينة ، لابن شاس : ٣١٦/١ .

(٣) في المطبوعة : (ودفع الضرر) ، وعلى ذلك عامة النسخ التي عليها الشروح الأخرى ، قال العدوي : في بعض النسخ : (والدرء) موضع الضرر ، ومصدر درأ بمعنى دفع ، وهي أولى ؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير) . انظر : حاشية العدوي على الخرشي : ٩/٤ .

(٤) في (ن) (٣) : (بالحجر) .

وَتَعَيِّنَ يَفْعُ الْعَدُوَّ وَإِنْ عَلَى امْرَأَةٍ ، وَعَلَى قُرْبَاهُمْ إِنْ عَجَزُوا ، وَيَتَعَيَّنُ الْإِمَامُ ،
وَسَقَطَ يَمْرُضُ ، وَصَبَى ، وَجُنُونٌ ، وَعَمَى ، وَعَرَجٌ ، وَأَنْوُثَةٌ ، وَعَجَزٌ عَنْ مُحْتَاجٍ لَهُ ، وَرَقٌّ ،
وَدَبْنٌ حَلٌّ .

قوله : (وَتَعَيِّنَ يَفْعُ^(١) الْعَدُوَّ وَإِنْ عَلَى امْرَأَةٍ) أي تعين على كل من أمكنه وإن كان
امرأة ، والعبد أخرى ، وقد نصّ عليهما في " الجواهر " ^(٢) ، وقبله في " التوضيح " ،
[٣٩/ب] وعلى هذا فلا يمتنع أن يكون قوله : (وعلى قريبتهم) عطفاً على قوله : (على
امرأة) فيدخل في الإغناء ، ويجوز عطفه على محذوف فلا يكون داخلاً فيه .

كَالْوَالِدَيْنِ فِي فَرَضِ كِفَايَةِ بَحْرٍ ، أَوْ خَطَرٍ ، لَا جَدٍّ ، وَالْكَافِرُ كَغَيْرِهِ فِي غَيْرِهِ .

قوله : (كَالْوَالِدَيْنِ فِي فَرَضِ كِفَايَةِ بَحْرٍ ، أَوْ خَطَرٍ) كذا في النسخ التي وقفنا عليها
ولعل صوابه كتجر ببحر أو خطر ^(٣) : بالكاف الداخلة على تجر بالتاء المثناة من فوق والجيم
من باب التجارة ثم إن الباء الداخلة على بحر ، ضد البر ، فيكون موافقاً لقول ابن شاس
وللوالدين المنع ، وسفر العلم الذي هو فرض عين ليس لهما منعه منه ، فإن كان فرض كفاية
فليتركه في طاعتها ، ولهما المنع من ركوب البحار والبراري ^(٤) المخطرة للتجارة ، وحيث لا
خطر لا يجوز لهما المنع .

وَدُعُوا لِلْإِسْلَامِ ، ثُمَّ جُزِيَّةٌ يَمَلُّ بِؤْمَنٌ .

قوله : (يَمَلُّ بِؤْمَنٌ) يحتمل الرجوع إلى الجزية ^(٥) وإلى الدعوة ، وإليها معاً .

(١) في (ن) (٢) (بمجيء) .

(٢) انظر : عقد الجواهر الثمينة ، لابن شاس : ٣١٥ / ١ .

(٣) يتن الخرشني ما في كلام صاحب المختصر مما يوهم ، وأشار لما صوّب به المؤلف هنا نسخ المختصر ، ونقله بنصّه
معبراً بقوله : (قال بعض) ، وانظر تعقيب العدوي فهو تعقيب جيد . انظر : حاشية العدوي على شرح الخرشني :

١٤ ، ١٣ / ٤ .

(٤) في (ن) (١) : (البرار) ، وفي (ن) (٣) : (البواري) .

(٥) في (ن) (٣) : (الجزيرة) .

وَيَنَارٍ ، إِنْ لَمْ يُمْكِنْ غَيْرُهَا ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مُسْلِمٌ ، وَإِنْ يَسْقُنْ ، وَإِلَّا قُوتِلُوا وَقُتِلُوا ، إِلَّا الْمَرْأَةُ ، إِلَّا فِي مَقَاتِلَتَيْهَا ، وَالصَّبِيَّ وَالْمَعْتُوهُ كَشَيْخٍ فَإِنْ ، وَزَمِنْ ، وَأَعْمَى ، وَرَاهِبٍ مُنْعَزِلٍ بِدَيْرٍ أَوْ صَوْمَعَةٍ بِلَا رَأْيٍ وَتُرِكَ لَهُمُ الْكَفَايَةُ فَقَطْ ، وَاسْتَغْفَرَ قَاتِلَهُمْ كَمَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ دَعْوَةٌ ، وَإِنْ حَبِزُوا فَقَيِّمَتَهُمْ ، وَالرَّاهِبُ وَالرَّاهِبَةُ حُرَّانَ يَقْطَعُ مَاءً وَاللَّهُ .

قوله : (وَيَنَارٍ ، إِنْ لَمْ يُمْكِنْ غَيْرُهَا ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مُسْلِمٌ ، وَإِنْ يَسْقُنْ) لعل هذا الإغناء راجع للمفهوم أي : وإن أمكن غيرها أو كان فيهم مسلم لم يرموا بها ، وإن كنا نحن وهم في السفن ، وجاء بلفظ سفن مجموعاً تنبيهاً على كون الفريقين في سفن .

وَبِالْحِصْنِ بِغَيْرِ حَرْقٍ وَتَغْرِيقٍ مَعَ ذُرِّيَّةٍ ، وَإِنْ تَتَرَسَّوْا بِذُرِّيَّةٍ تَرْكُوْا ، إِلَّا لِحَوْفٍ [٣٨/ب] ، وَمُسْلِمٌ لَمْ يَقْصِدِ التَّرَسُّ ، إِنْ لَمْ يَخَفْ عَلَى أَكْثَرِ الْمُسْلِمِينَ وَحَرَمَ نَبْلَ سُمْ وَاسْتِعَانَةَ بِمُشْرِكٍ إِلَّا لِحِدْمَةٍ ، وَإِرْسَالُ مُصْحَفٍ لَهُمْ ، وَسَفَرٌ بِهِ لَأَرْضِهِمْ كَأَمْرَةٍ إِلَّا فِي جَيْشٍ آمِنٍ .

قوله : (وَبِالْحِصْنِ بِغَيْرِ حَرْقٍ وَتَغْرِيقٍ مَعَ ذُرِّيَّةٍ) كأنه عرف الحصن بعدما نكر السفن تنبيهاً على أن الحصن خارج عن الإغناء .

وَفِرَارٌ ، إِنْ بَلَغَ الْمُسْلِمُونَ النِّصْفَ وَلَمْ يَبْلُغُوا اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا إِلَّا تَحَرُّفًا وَتَحَبُّزًا إِنْ خِيفَ وَالْمُتَلَّةُ ، وَحَمْلُ رَأْسٍ لِبَلَدٍ أَوْ وَالٍ ، وَخِبَانَةُ أَسِيرٍ ائْتَمَنَ طَائِعًا وَلَوْ عَلَى نَفْسِهِ ، وَالْغُلُولُ ، وَأَدَبٌ إِنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ ، وَجَازٌ أَخَذَ مُحْتَاجٍ نَعْلًا ، وَجِزَامًا ، وَابْرَةً ، وَطَعَامًا وَإِنْ نَعَمًا ، وَعَلَفًا كَثُوبٍ ، وَسِلَاحٍ ، وَدَابَّةٍ لِبَرْدٍ ، وَرَدَّ الْفَضْلَ إِنْ كَثُرَ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ تَصَدَّقَ بِهِ ، وَمَضَتْ الْمُبَادَلَةُ بَيْنَهُمْ ، وَيَبْلَدُهُمْ إِقَامَةُ الْحَدِّ وَتَخْرِيبٌ وَقَطْعٌ نَخْلٍ ، وَحَرْقٌ ، إِنْ أَنْكَأَ ، أَوْ لَمْ تَرْجَ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَنْدُوبٌ كَعَكْسِهِ .

قوله : (فِرَارٌ ، إِنْ بَلَغَ الْمُسْلِمُونَ النِّصْفَ وَلَمْ يَبْلُغُوا اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا) الجملة [الثانية] راجعة لمفهوم الأولى ، والمعنى : وإن قصر المسلمون عن النصف ولم يبلغوا اثني عشر ألفاً^(١) جاز الفرار ، وبهذا يصح معنى الكلام .

(١) ما بين المعكوفتين زيادة : من (١٠) ، و (٢٠) ، و (٣٠) .

وَوَطْءُ أُسَيْبِ زَوْجَةٍ ، وَأَمَةٌ سَلِمَتَا ^(١) ، وَذَبْحُ حَيَوَانَ ، وَعَرْقَبَتُهُ ^(٢) وَإِجْهَازُ عَلَيْهِ ،
وَفِي النَّحْلِ إِنْ كَثُرَتْ وَلَمْ يُقْصَدْ عَسَلُهَا رَوَابِنَانِ ، وَحُرْقُ إِنْ أَكَلُوا الْمَيْتَةَ كَمَتَامٍ
عُجِزَ عَنْ حَمَلِهِ ، وَجَعَلَ الدِّيَوَانَ ، وَجَعَلَ مِنْ قَاعِدٍ لِمَنْ يَخْرُجُ عَنْهُ ، إِنْ كَانَ يَدِيَوَانَ ،
وَرَفَعَ صَوْتَ مُرَاطٍ بِالتَّكْبِيرِ . وَكُرِهَ التَّنْطِيرُ ، وَقَتْلُ عَيْنٍ ، وَإِنْ أُمِّنَ وَالْمُسْلِمُ ،
كَالزَّنْدِيقِ ، وَقَبُولُ الْإِمَامِ هَدِيَّتَهُمْ ، وَهِيَ لَهُ إِنْ كَانَتْ مِنْ بَعْضِ لِقَرَابَةٍ .

قوله : (وَوَطْءُ أُسَيْبِ زَوْجَةٍ ، وَأَمَةٌ سَلِمَتَا) كذا في بعض النسخ ^(٣) أي سلمتا من وطئ

الحربي .

وَفِيءٌ إِنْ كَانَتْ مِنَ الطَّاغِيَةِ ، إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بَلَدَهُ .

قوله : (وَفِيءٌ إِنْ كَانَتْ مِنَ الطَّاغِيَةِ ، إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بَلَدَهُ) [أي والهدية فيء لا تخمس إن

كانت من الطاغية للإمام إن ^(٤) لم يدخل] ^(٥) الإمام بجيش المسلمين بلد الطاغية ، مفهومه :
فإن دخله فليست بفِيء ولكنها غنيمة تخمس .

وَقِتَالُ نَوْبٍ وَتَرْكُ ، وَاجْتِاجُ عَلَيْهِمْ يَفْرَاقُ وَبَعَثُ كِتَابٍ فِيهِ كَالْيَابَةِ وَإِقْدَامُ
الرَّجُلِ عَلَى كَثِيرٍ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لِيُظْهِرَ شَبَاعَةً عَلَى الْأَظْهِرِ ، وَانْتِقَالُ مِنْ مَوْتٍ لِآخَرٍ ،
وَوَجِبَ إِنْ رَجَا حَيَاةً أَوْ طَوْلَهَا كَالنَّظَرِ فِي الْأَسْرَى يَفْتَلُ ، أَوْ مِنْ ، أَوْ فِدَاءٍ ، أَوْ جُزِيَّةٍ ،
أَوْ اسْتَرْفَاقٍ . وَلَا يَمْنَعُهُ حَمْلٌ يَمُسُّ ، وَرَقٌّ إِنْ حَمَلَتْ بِهِ يَكْفُرُ ، وَالْوَفَاءُ يَمَاقِلُ مَا فَتَمَ لَنَا
بَعْضُهُمْ ، وَيَأْمَانُ الْإِمَامُ مُطْلَقًا كَالْمُبَارِزِ مَعَ قَرْنِهِ ، وَإِنْ أُعِينَ بِإِذْنِهِ ، قَتَلَ مَعَهُ ،
وَلَمَنْ خَرَجَ فِي جَمَاعَةٍ لِمِثْلِهَا ، إِذَا فَرَّغَ مِنْ قَرْنِهِ الْإِعَانَةَ ، وَأُجِيرُوا عَلَى حُكْمٍ مَنْ
نَزَلُوا عَلَى حُكْمِهِ ، إِنْ كَانَ عَدْلًا وَعَرَفَ الْمصلحةَ ، وَإِلَّا نَظَرَ الْإِمَامُ كِتَابَيْنِ غَيْرِهِ
إِقْلِيمًا ، وَإِلَّا فَهَلْ يَجُوزُ ؟ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ ، أَوْ يَمْضَى مِنْ مُسْلِمٍ مُمَيِّزٍ وَلَوْ صَغِيرًا ، أَوْ رِقَاً
أَوْ امْرَأَةً ، أَوْ خَارِجًا عَلَى الْإِمَامِ لَا ذِمَّةً أَوْ خَائِفًا مِنْهُمْ ؟ تَأْوِيلَانِ .

(١) في أصل المختصر : (سيا) .

(٢) عرقته أي قطع عرقه . انظر : الشرح الكبير ، للرددير : ١٨١ / ٢ .

(٣) بعض الشروح على ما وقع في أصل المختصر لدينا وهو : (سيا) على إشارة المؤلف هنا ، وقال الحرشي : (وَفِي بَعْضِ

النُّسخِ سُبَيْتًا بَدَلَ سَلِمَتَا وَالْأَوَّلَى جَمْعُهَا ، لِأَنَّ الْمَوْضُوعَ أَتَتْهَا سُبَيْتًا ، وَلَا بُدَّ مِنْ سَلَامَتَيْهَا مِنْ وَطْءِ الْكُفَّارِ أَيْ سُبَيْتًا

وَسَلِمَتَا) انظر : شرح الحرشي : ٢٦ / ٤ .

(٤) في (٣ ن) : (أي) .

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من (١ ن) .

قوله : (وَقَاتِلْ نُوبِيَّ وَتُرُكِي) النوب : الحبشة بضم النون . [قال الجوهري]^(١) : النوب والنوبة جيل^(٢) من السودان ، الواحد نوبي . ابن عبد السلام : وحكى ابن شعبان عن مالك : لا تغزى الترك ولا الحبشة لآثار وردت في ذلك لم يخرجها أصحاب الصحيح^(٣) ، فمن صحّت عنده خصص بها العمومات الدالة على قتال جميع الكفار ، ومن لم تصح عنده أو صحّت ولكن حمل النهي عن قتالهم على الإرشاد إلى أن قتال غيرهم في ذلك الزمان أولى رأى أن قتالهم في هذا الزمان مباح كقتال غيرهم من الكفار .

وَسَقَطَ الْقَتْلُ وَلَوْ بَعْدَ الْفَتْحِ ، بِلَفْظٍ ، أَوْ إِشَارَةٍ مُفْهِمَةٍ ، إِنْ لَمْ يَضُرَّ .

قوله : (بِلَفْظٍ ، أَوْ إِشَارَةٍ مُفْهِمَةٍ) متعلق بسقط^(٤) .

وَإِنْ ظَنَّهُ حَرِيْبٌ فَجَاءَ أَوْ نَهَى النَّاسَ عَنْهُ فَعَصَوْا أَوْ نَسُوا أَوْ جَهِلُوا ، أَوْ جَهِلَ إِسْلَامُهُ ، لَا إِمْضَاعَهُ أَمْضِيٍّ أَوْ رَدٍّ لِمَلَكِهِ ، وَإِنْ أَخَذَ مُقْبِلًا بِأَرْضِهِمْ ، وَقَالَ : جِئْتُ أَطْلُبُ الْأَمَانَ ، أَوْ بِأَرْضِنَا ، وَقَالَ : ظَنَنْتُ أَنْكُمْ لَا تَعْرِضُونَ لِتَاجِرٍ ، أَوْ بَيْنَهُمَا [أ/٣٩] ، رَدَّ لِمَأْمَنِهِ ، وَإِنْ قَامَتْ قَرِينَةٌ ، فَحَلِيْمَا ، وَإِنْ رَدَّ يَرِيْمٍ ، فَحَلَى أَمَانِهِ حَتَّى يَصِلَ .

قوله : (أَوْ جَهِلَ إِسْلَامُهُ)^(٥) أي فإن جهل عدم إسلامه^(٦) ، وفي بعض النسخ أو ظنّ [إسلامه ، وهو آيّن]^(٧) .

(١) في الأصل ، و(ن٣) ، (ن٤) : (قيل) ، وكلام الجوهري : (الحبش والحبشة جنس من السودان) ، وما هنا أقرب لنص ابن منظور حيث قال : (النوب والنوبة جنس من السودان) ، فلعل (قيل) أوفق لنص المؤلف . انظر : لسان العرب ، لابن منظور : ١ / ٧٧٤ .

(٢) في (ن١) ، و(ن٢) ، و(ن٤) : (جنس) .

(٣) أخرج الطبراني في المعجم الكبير برقم (١٠٢٣٦) من حديث عبد الله بن مسعود ، ونصه : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اتركوا الترك ما تركوكم ، فإن أول من يسلب أمتي ملكهم وما حولهم الله بنو قنطوراء ») ، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى برقم (١٩٠٦٨) ، كتاب السير ، باب ما جاء في النهي عن تهيج الترك والحبشة ، ونصه : (عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ : « دَعُوا الْحَبْشَةَ مَا دَعَوْكُمْ وَاتْرُكُوا التُّرُكَ مَا تَرَكُوكُمْ » .

(٤) أي قوله قبل : (وسقط القتل) بلفظ أو إشارة مفهومة .

(٥) في (ن٣) : (السلامة) .

(٦) في (ن٣) : (السلامة) .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة : من (ن١) ، و(ن٢) .

[وَإِنْ مَاتَ عِنْدَنَا ، فَمَالَهُ فَيَّءٌ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ وَلَمْ يَدْخُلْ عَلَى التَّجْهِيزِ ،
وَالَا أُرْسِلَ مَعَ دِيْنَتِهِ لِوَارِثِهِ كَوْدِيْعَةٍ^(١) ، وَهَلْ وَإِنْ قُتِلَ فِي مَعْرَكَةٍ ، أَوْ فَيَّءٍ قَوْلَانِ
وَلِقَاتِلِهِ إِنْ أُسِرَ ثُمَّ قُتِلَ]^(٢) وَ كَرِهَ لِغَيْرِ الْمَالِكِ اشْتِرَاءَ سِلْعِهِ ، وَفَاتَتْ بِهِ
وَيَهْبَتِهِمْ لَهَا ، وَانْتَزَعَ مَا سُرِقَ ، ثُمَّ عَيْدَ بِهِ [بِلَدِنَا]^(٣) عَلَى الْأَظْهَرِ ، لَا أَحْرَارَ
مُسْلِمُونَ قَدِمُوا بِهِمْ .

قوله : (وَإِنْ مَاتَ عِنْدَنَا ، فَمَالَهُ فَيَّءٌ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ وَلَمْ يَدْخُلْ عَلَى التَّجْهِيزِ ،
وَالَا أُرْسِلَ مَعَ دِيْنَتِهِ لِوَارِثِهِ كَوْدِيْعَةٍ^(٤) ، وَهَلْ وَإِنْ قُتِلَ فِي مَعْرَكَةٍ ، أَوْ فَيَّءٍ ؟ قَوْلَانِ ،
وَلِقَاتِلِهِ إِنْ أُسِرَ ثُمَّ قُتِلَ) يقع هذا الكلام في النسخ بتقديم وتأخير على خلاف هذا
الترتيب ، والصواب ما رسمت لك يظهر بالتأمل^(٥) .

وَمَلَكَ بِإِسْلَامِهِ غَيْرَ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ ، وَفُدِيَتْ أُمُّ الْوَلَدِ ، وَعُنُقُ الْمُدَبَّرِ مِنْ ثَلَاثِ
سَيِّدِهِ ، وَمُعْتَقٌ لِأَجَلٍ بَعْدَهُ ، فَلَا يُتَّبَعُونَ بِشَيْءٍ ، وَلَا خِيَارَ لِلْوَارِثِ ، وَحُدَّ زَانٍ وَسَارِقٌ ،
إِنْ حَبِيزَ الْمَغْنَمِ .

قوله : (وَمَلَكَ بِإِسْلَامِهِ غَيْرَ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ) إنما قال : غير الحر المسلم ، ولم يقل غيرهم
مع [تقدم تقديم]^(٦) ذكر الأحرار المسلمين لثلاثيتهم أنه لا يملكهم إلا إذا قدم بهم ، وأن
الضمير يعود على الموصوف مخصصاً بصفة [القدوم]^(٧) .

(١) في المطبوعة : (كوديعة) .

(٢) قدما هنا نص المؤلف على حسب ما أشار والنص كما هو في أصل المختصر لدينا ونسخته المطبوعة : (وَإِنْ مَاتَ عِنْدَنَا ،
فَمَالَهُ فَيَّءٌ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ وَلَمْ يَدْخُلْ عَلَى التَّجْهِيزِ ، وَلِقَاتِلِهِ إِنْ أُسِرَ ثُمَّ قُتِلَ وَإِلَا أُرْسِلَ مَعَ دِيْنَتِهِ لِوَارِثِهِ كَوْدِيْعَةٍ ، وَهَلْ
وَإِنْ قُتِلَ فِي مَعْرَكَةٍ ، أَوْ فَيَّءٍ قَوْلَانِ)

(٣) ما بين المعكوفتين زيادة : من المطبوعة .

(٤) في (ن ١) ، و (ن ٣) : (كوديعة) .

(٥) قال العدوي في شرح إشارة المؤلف هنا (والصَّوَابُ كَمَا فِي بَعْضِ النُّسخِ تَأْخِيرُ قَوْلِهِ : (وَلِقَاتِلِهِ إِنْ أُسِرَ) عَنْ
قَوْلِهِ : (قَوْلَانِ) ، لِأَنَّهَا جَارِيَةٌ فِي قَوْلِهِ : (وَإِنْ مَاتَ عِنْدَنَا . إلخ) وَفِي قَوْلِهِ : (وَالَا أُرْسِلَ مَعَ دِيْنَتِهِ لِوَارِثِهِ) وَفِي قَوْلِهِ
(كَوْدِيْعَةٍ) فَهُوَ كَالْمُسْتَشَى مِنَ الْمَحَلَّاتِ الثَّلَاثِ ، أَوْ أَنَّهَا مَعْلُوفَةٌ مِنَ الْأَخِيرَيْنِ لِذِلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ) غير أنه قال : (قال ابن
غازي) فلعله استعجه من التقديم والتأخير المشار إليه آنفاً . انظر حاشية العدوي على شرح الخرشي : ٤٠ / ٤ .

(٦) في الأصل : (تقديم) .

(٧) في (ن ١) : (المقدم) ، و (ن ٢) : (القوم) .

وَوَقَفْتَ الْأَرْضَ كَمَضْرٍ ، وَالشَّامَ ، وَالْعِرَاقَ ، وَخُمْسَ غَيْرِهَا إِنْ أُوجِفَ عَلَيْهِ ،
فَخَرَّاجُهَا ، وَالْخُمْسُ ، وَالْجَزِيَّةُ ، لِلَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ لِلْمَصَالِمِ ، وَبَدَى بِيَمَنِ
فِيهِمُ الْمَالُ ، وَنُقِلَ لِلْأَحْوَجِ الْأَكْثَرِ ، وَنُقِلَ مِنْهُ السَّلْبُ لِمَصْلَحَةٍ وَلَمْ يَجْزْ إِنْ لَمْ يَنْقُضِ
الْقِتَالُ مَنْ قَتَلَ [قَتِيلًا] ^(١) فَلَهُ السَّلْبُ وَمَضَى إِنْ لَمْ يَبْطُلْهُ قَبْلَ الْمَغْنَمِ .

قوله : (فَخَرَّاجُهَا ، وَالْخُمْسُ [وَالْجَزِيَّةُ] ^(٢) لِلَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [ثُمَّ لِلْمَصَالِمِ])

الأصل في تبديية آله ^(٣) ما حكى ابن حبيب : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما كثر
المال دَوَّنَ العطاء ديوانا وقال : ابدؤوا بقرابته ^(٤) ثم بالأقرب فالأقرب منه حتى تضعوا
عمر حيث وضعه الله ، وابدأوا من الأنصار بسعد بن معاذ والأقرب فالأقرب منه فقال
العباس : وصلتك رحمٌ يا أمير المؤمنين فقال : يا أبا الفضل لولا رسول الله ﷺ ومكانه
الذي جعله الله فيه كنّا كغيرنا من العرب إنما تقدّمنا بمكاننا منه ، فإن لم نعرف لأهل القرابة
منه قرابتهم لم نعرف لنا قرابتنا ^(٥) .

وكان عمر بن عبد العزيز يخصّ ولد فاطمة رضي الله تعالى عنها كل عام باثني عشر
ألف دينار سوى [٤٠ / أ] ما يعطي غيرهم من ذوي القربى . وقد أشيع ابن عرفة الكلام في
هذا الفصل مع الاختصار .

وَالْمُسْلِمُ فَقَطْ سَلَبٌ اِعْتِيدَ ، لَا سِيَوَارٌ ^(٥) ، وَطَلِيبٌ ، وَعَيْنٌ ، وَدَابَّةٌ .

قوله : (لَا سِيَوَارٌ وَطَلِيبٌ [وَعَيْنٌ] ^(٦) وَدَابَّةٌ) لا يريد بدابته فرسه المتخذ للقتال عليه .

(١) ما بين المعكوفين زيادة : المطبوعة .

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من (ن٤) .

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من (ن١) .

(٤) انظر : كنز العمال ، لعلي بن حسام الدين الهندي ، من حديث عمر رضي الله عنه برقم (١١٦٥٧) ، وقوله : ابدؤوا بأل
سعد ؛ ليست من نص الأثر ، وهي مخالفة للواقع التاريخي ؛ لأن سعداً - رضي الله عنه - توفي عقب غزوة بني قريظة
كما هو مشهور ، ولعل في الكلام محذوف هو : (ابدؤوا بأل سعد) .

(٥) في أصل المختصر (صُورٌ) .

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من (ن٢) .

وإِنْ لَمْ يَسْمَعْ ، وَتَعَدَّدَ ، [إِنْ لَمْ يُعَيِّنْ قَاتِلًا] ^(١) ، وَإِلَّا فَالْأَوَّلُ .

قوله : (وَتَعَدَّدَ إِنْ لَمْ يُعَيِّنْ قَاتِلًا) ^(٢) هكذا هو الصواب ، ومعنى تعيين القاتل أن يقول لرجل : إن قتلت قتيلاً فلك سلبه كما فرض ابن يونس وغيره .

وَلَمْ يَكُنْ لِكَاْمَرَأَةٍ ، إِنْ لَمْ تُقَاتِلْ .

قوله : (وَلَمْ يَكُنْ لِكَاْمَرَأَةٍ ، إِنْ لَمْ تُقَاتِلْ) معطوف على الجملة من قوله : (اعْتِيدَ) أي : وللمسلم فقط سلب اعتيد ولم يكن لكامرأة ، وأشار به إلى قول ابن يونس عن سحنون ، وإذا قال الأمير : من قتل قتيلاً فله سلبه . فليس له سلب من قتل ممن لا يجوز له قتله من امرأة أو صبي أو زمن أو راهب ، إلا أن يقاتل هؤلاء فله سلبهم لإجازة قتلهم ، وله سلب كل من يجوز له قتله .

كَالْإِمَامِ ، إِنْ لَمْ يَقُلْ مِنْكُمْ ، أَوْ يَخُصَّ نَفْسَهُ .

قوله : (كَالْإِمَامِ ، إِنْ لَمْ يَقُلْ مِنْكُمْ) تشبيهه راجع لقوله : (وَالْمُسْلِمُ فَقَطْ سَلْبُ اعْتِيدَ) ، ولا يصح إلا ذلك .

وَلَهُ الْبَغْلَةُ ، إِنْ قَالَ عَلَى بَغْلٍ .

قوله : (وَلَهُ الْبَغْلَةُ ، إِنْ قَالَ عَلَى بَغْلٍ) أشار به لما نقل أبو محمد في " النوادر " ونصّه : " وإن قال : من قتل قتيلاً على بغل فهو له ، فكانت بغلة فهي له ، ولو شرط على بغلة لم يكن له إن كان بغلاً ، وإن قال ^(٣) على حمار فكان على أتان فهي له ، ولو قال على أتان أو على حمارة فكان على حمار ذكر لم يكن له ، وكذلك يفرق في البعير والناقة " ^(٤) . انتهى بلفظه .

(١) في أصل المختصر ، والمطبوعة : (إن لم يقل قتيلاً) وقدمنا نص المؤلف ، ومعظم الشروح على لفظة : (قتيل) وتصويب (قاتل) .

(٢) في الأصل ، و(ن٢) ، (ن٤) : (قتيلاً) .

(٣) وفي (ن٢) ، و(ن٣) : (قال كان) ..

(٤) انظر : النوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ٢٥٥ / ٣ ، إلا أن له بدل يفرق : (يفرق) .

لَا إِنْ كَانَتْ يَبِيدُ غُلَامِهِ ، وَقَسَمَ الْأَرْبَعَةَ لِحُرٍّ مُسْلِمٍ عَاقِلٍ بِالْغِ حَاضِرٍ كَتَاوَرٍ
وَأَجِيرٍ ، إِنْ قَاتَلَا ، أَوْ خَرَجَا بِنَيْبَةٍ غَزَوُ ، لَا ضِدَّهُمْ وَلَوْ قَاتَلُوا ، إِلَّا الصَّيْبُ فَفِيهِ إِنْ أُجِيرَ
وَقَاتَلَ خِلَافُ .

قوله : (لَا إِنْ كَانَتْ يَبِيدُ غُلَامِهِ) أشار أيضاً لما في "النوادر" ونصّها : " وإذا قال الإمام
من قتل قتيلاً فله فرسه ، فقتل رجل عرجاً [راجلاً] ^(١) وله فرس مع غلامه فلا يكون له
[فرس] ^(٢) حتى يكون معه يقوده ^(٣) .

وَلَا يُرْضَخُ لَهُمْ كَمَبِيتُ قَبْلِ اللَّقَاءِ ، وَأَعْمَى ، وَأَعْرَجٌ ، وَأَشَلٌّ ، وَمُتَخَلِّفٌ لِحَاجَةٍ ، إِنْ
لَمْ تَتَخَلَّقْ بِالْجَيْشِ ، وَضَالٌّ يَبْلَدُنَا ، وَإِنْ يَرِيحُ ، يَخِلَافُ بَلَدَهُمْ .

قوله : (وَلَا يُرْضَخُ لَهُمْ) قال في "الملونة" : ولا يسهم للنساء والصبيان والعبيد إذا
قاتلوا ولا يرضح لهم ^(٤) .

وَمَرِيضٌ شَهِدَ كَفَرَسٍ رَوْبِصٍ أَوْ مَرِيضٍ بَعْدَ أَنْ أَشْرَفَ عَلَى الْغَنِيمَةِ .

قوله : (أَوْ مَرِيضٍ بَعْدَ أَنْ أَشْرَفَ عَلَى الْغَنِيمَةِ) [معطوف بأو التي لأحد الشئين على
(شاهد)، فهو في موضع الصفة لمريض وكلامه قريب من قول ابن الحاجب : والمريض بعد
الإشراف على الغنيمة] ^(٥) يسهم له اتفاقاً ، وكذا لو شهد القتال مريضاً ^(٦) .

وَالْأَقْوَلَانِ .

قوله : (وَالْأَقْوَلَانِ) أي : وإن لم يشهد المريض القتال ، ولا مرض بعد الإشراف على
الغنيمة فَقَوْلَانِ ، فشمّل أربع صور :

الأولى : أن يخرج من بلد الإسلام مريضاً ولا يزال كذلك حتى يتقضي القتال .

الثانية : أن يخرج صحيحاً ويشهد ثم يمرض قبل الدخول في بلاد الحرب .

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (١ ن) ، و (٣ ن) .

(٢) في (١ ن) ، و (٣ ن) : (فرسه) .

(٣) انظر : النوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ٢٥٤ / ٣ .

(٤) النص أعلاه تهذيب للملونة ، للبراذعي : ٦٨ / ٢ ، وانظر للملونة ، لابن القاسم : ٣٣ / ٣ .

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من (٣ ن) .

(٦) انظر جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٢٥٠ .

الثالثة : كذلك ويمرض بعد دخولها .

الرابعة : يخرج صحيحاً ويشهد القتال كذلك ، ثم يمرض قبل الإشراف على الغنيمة . وحاصل كلام ابن بشير الخلاف في الجميع . أما إن خرج مريضاً ثم صحّ قبل دخول بلاد الحرب أو بعد دخولها وقبل القتال أو بعد ذلك وقبل الإشراف فإنه يسهم له . ولا تدخل هذه الصور في كلام المصنف ؛ لأن كلامه في حصول المانع لا في زواله وينحو هذا فسر في "التوضيح" قول ابن الحاجب : "وإلا فقولان" تبعاً لابن عبد السلام^(١) .

وَالْفَرَسُ مِثْلًا فَارِسِهِ ، وَإِنْ بِسَفِينَةٍ ، أَوْ بِرِذْوَنًا ، وَهَجِينًا وَصَغِيرًا يُقَدَّرُ بِهَا عَلَى الْكُرِّ وَالْفَرِّ ، وَمَرِيضٌ رُجِي ، وَمَحْبَسٌ وَمَغْصُوبٌ مِنَ الْغَنِيمَةِ ، أَوْ مِنْ غَيْرِ الْجَبِشِ ، وَمِنْهُ لِرَبِّهِ ، لَا أَعْجَفَ .

قوله : (أَوْ بِرِذْوَنًا ، وَهَجِينًا) قال ابن حبيب : البراذين هي العظام . قال الباجي : يريد الجافية^(٢) الخلقة العظيمة الأعضاء^(٣) ، وقال غيره : الرِذْوَن ما كان أبواه نبطيين^(٤) ، فإن كانت الأم نبطية والأب عربياً كان هجيناً ، وإن كان بالعكس كان مفرقاً ومنهم من عكس هذا . ابن الجلاب : وذكر الخيل وإناتها سواء^(٥) . انتهى . ورواه ابن عبد الحكم عن مالك ، نقله الباجي .

(١) انظر جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٢٥٠ ، وانظر . التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ٤ / ٦٥٢

(٢) في (ن ٣) : (الجافّة) .

(٣) انظر : المستقى ، للباجي : ٤ / ٣٩٣ ، ونصه : (قال ابن حبيب : البراذين هي العظام ، يريد الخلقة الغليظة الأعضاء) فلعل في نص المستقى في نسخته المطبوعة التي وقفنا عليها سقطاً ونصحياً .

(٤) الشَّيْطُ وَالنَّبْطُ جِيلٌ يَتَزَلُّونَ السَّوَادَ وَقِيلَ : يَتَزَلُّونَ سَوَادَ الْعِرَاقِ ، وَقِيلَ : يَتَزَلُّونَ بِالْبَطَانِحِ بَيْنَ الْعِرَاقَيْنِ . انظر : لسان العرب ، لابن منظور : ٧ / ٤١١ .

(٥) انظر : التفرع ، لابن الجلاب : ١ / ٢٥٢

أَوْ كَبِيرٍ لَا يَنْتَفَعُ بِهِ كَبْغَلٍ ، وَبَعِيرٍ ، وَأَتَانٌ ^(١) وَالْمُشْتَرَكُ لِلْمُقَاتِلِ . وَدَفْعَ
أَجْرَ شَرِيكِهِ ، وَالْمُسْتَنْدُ لِلْجَيْشِ كَهْوٍ ، وَإِلَّا فَلَهُ كَمْتَلَصٌّ ، [وَأَخْمَسَ الْمُسْلِمُ دُونَ
الذِّمِّيِّ وَفِي الْعَبْدِ قَوْلَانِ] ^(٢) وَأَخْمَسَ مُسْلِمٌ وَلَوْ عَبْدًا عَلَى الْأَصَمِّ لَا ذِمِّيٍّ .

قوله : (كَبْغَلٍ ، وَبَعِيرٍ) والحمار أخرى ، ابن العربي : ولا يسهم للقليل . وقوله ابن
عرفة .

وَمَنْ عَمِلَ سَهْمًا أَوْ سَرَجًا ، وَالشَّأْنُ الْقَسْمُ بِبَلَدِهِمْ ، وَكُلُّ بَيْعٍ لِيَقْسِمَ ؟ قَوْلَانِ .

قوله : (وَمَنْ عَمِلَ سَهْمًا أَوْ سَرَجًا) عبارة "المدونة" : من نحت سرجاً أو برى سهماً أو
صنع مشجباً ببلد العدو فهو له ، ولا يخمس إذا كان يسيراً ^(٣) .

وَأَفْرَدَ كُلُّ صَنْفٍ إِنْ أُمِكنَ عَلَى الْأَرْجَمِ ، وَأَخَذَ مُعَيَّنٌ وَإِنْ ذِمِّيًّا مَا عُرِفَ لَهُ قَبْلَهُ
مَجَانًا ، وَحَلَفَ أَنَّهُ وَلَكُهُ ، وَحُمِلَ لَهُ إِنْ كَانَ خَيْرًا ، وَإِلَّا يَبِيعُ لَهُ ، وَلَمْ يُمْضَ قَسْمُهُ إِلَّا
لِنَتَاوُلٍ عَلَى الْأَحْسَنِ ، لَا إِنْ لَمْ يَتَّعَيْنِ ، يَخْلَافُ اللَّفْظَةَ ، وَيَبِيعَتُ خِدْمَةً مُعْتَقٍ لِأَجَلٍ
وَمُدَبَّرٍ ، وَكِتَابَةً لَا أُمَّ وَلَدٍ [٣٩/ب] ، وَلَهُ بَعْدَهُ أَخَذَهُ يَثْمَنُهُ وَيَالِأَوَّلِ إِنْ تَعَدَّدَ ،
وَأَجِيرَ فِي أُمَّ الْوَلَدِ عَلَى الثَّمَنِ ، وَانْتَبِعَ بِهِ إِنْ أَعْدَمَ ، إِلَّا أَنْ تَمُوتَ هِيَ أَوْ سَيِّدُهَا ، وَلَهُ
فِدَاءٌ مُعْتَقٍ لِأَجَلٍ ، وَمُدَبَّرٍ بِحَالِهِمَا ، وَتَرَكُهُمَا مُسْلِمًا لِيُخْدَمَتَهُمَا .

قوله : (وَأَفْرَدَ كُلُّ صَنْفٍ إِنْ أُمِكنَ عَلَى الْأَرْجَمِ) الذي اختار هذا هو اللخمي لا ابن
يونس ؛ مع أنه قال في "التوضيح" أيضاً : قال اللخمي وابن يونس : اختلف في السلع
فقليل تجمع في القسم ابتداءً ، وقيل : إن حمل كل صنف القسم بانفراده لم يجمع ، وإلا جمع
وهذا أحسن وأقل غرراً . انتهى ^(٤) .

فما وقع للمصنف في "التوضيح" وهنا وهمٌ أو تصحيف أو هو كذلك في نسخته عن
ابن يونس .

(١) في الأصل (وإتان) .

(٢) ما بين المعكوفتين زيادة من المطبوعة .

(٣) النص أعلاه لتهذيب المدونة ، للبراذعي : ٧١ / ٢ ، وانظر : المدونة ، لابن القاسم : ٣٩ / ٣ .

(٤) انظر : التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ٦٧٧ / ٤ .

وَأَنَّ مَاتَ سَيِّدُ الْمَدْبَرِ قَبْلَ الْإِسْتِيفَاءِ ، فَحُرُّ إِنْ حَمَلَهُ الثَّلَاثُ ، وَاتَّبِعَ بِمَا بَقِيَ كَمُسْلِمٍ وَذِمِّيٍّ قَسِمًا وَلَمْ يُعْذَرَ فِي سَكُوتِهِمَا بِأَمْرٍ ، وَإِنْ حَمَلَ بَعْضُهُ رُقًى بَاقِيَهُ .

قوله : (كَمُسْلِمٍ وَذِمِّيٍّ قَسِمًا وَلَمْ يُعْذَرَ فِي سَكُوتِهِمَا بِأَمْرٍ) أي : قسماً والحال أنها لا

عذر لهما في السكوت وليس بمستأنف .

وَلَا خِيَارَ لِلْوَارِثِ ، بِخِلَافِ الْجَنَابَةِ ، وَإِنْ أَدَّى الْمُكَاتِبَ ثَمَنَهُ ، فَعَلَى حَالِهِ ، وَإِلَّا فَقَدْ أَسْلَمَ أَوْ قُدِيَ ، وَعَلَى الْآخِذِ إِنْ عَلِمَ بِمِلْكٍ مُعَيَّنٍ تَرَكَ تَصَرُّفَ لِبُخَيْرِهِ .

قوله : (وَلَا خِيَارَ لِلْوَارِثِ ، بِخِلَافِ الْجَنَابَةِ) كذا لابن القاسم في كتاب "المدبر" ^(١) ،

والفرق على ما قال بعض الشيوخ أن المشتري في المغنم إنما اشترى الرقبة ، فالسيد ^(٢) لما أسلمه فقد أسلم له ما اشترى [٤٠/ب] وهو الرقبة ، وقد آل الأمر إليها فلا رجوع بخلاف الجنابة فإن المجني عليه لم يدخل إلا على الخدمة ، فإذا صار الأمر إلى الرقبة فهو شيء آخر وفيه نظر ؛ لأنه مبني على أن السيد في الغنيمة إنما أسلم الرقبة ، والحق أنه أسلم ما كان قادراً على إسلامه وهو الخدمة ، فإذا أسلمها فقد استوت المسألتان قاله ابن عبد السلام ، وزاد في "التوضيح" : إلا أن يلاحظ كونه دخل ابتداءً على ملك الرقبة ^(٣) .

وَأِنْ تَصَرَّفَ مَضَى كَالْمُشْتَرِي مِنْ حَرَبِيٍّ بِاسْتِيلَادٍ ، إِنْ لَمْ يَأْخُذْهُ عَلَى رَدِّهِ لِرَبِّهِ ، وَإِلَّا فَقَوْلَانِ ، وَفِي الْمَوْجَلِ تَرَدُّدٌ ، وَلِمُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ أَخَذَ مَا وَهَبُوهُ يَدَارِهِمْ مَجَانًا ، وَيَعْوِضُ بِهِ .

قوله : (وَأِنْ تَصَرَّفَ مَضَى كَالْمُشْتَرِي مِنْ حَرَبِيٍّ بِاسْتِيلَادٍ) يتعلق استيلاد بمضى فالعتق

أحرى بخلاف البيع قال في "المدونة" : وما وجده السيد قد فات بعتق أو ولادة فلا سبيل له إليه ولا إلى رقه أخذهم من كانوا في يديه في مغنم أو ابتياع من حربي أغار عليهم أو أبقوا إليه ويمضي عتقهم وتكون الأمة أم ولد لمن ولدت له ^(٤) .

(١) انظر : تهذيب المدونة ، للبراذعي : ٥٤٧ / ٢ .

(٢) في (١ ن) : (بالرقبة السيد) .

(٣) انظر : التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ٦٨٨ / ٤ .

(٤) النص أعلاه لتهذيب المدونة ، للبراذعي : ٥٤ / ٢ ، وانظر : المدونة : ٢٠ / ٣ .

إِنْ لَمْ يُبْعَ فَبِمَضِيٍّ ، وَلِمَالِكِهِ الثَّمَنُ أَوْ الزَّائِدُ ، وَالْأَحْسَنُ فِي الْمَقْدِيٍّ مَنْ لَصَّ أَخْذَهُ
بِالْفِدَاءِ ، وَإِنْ أُسْلِمَ لِمَعَاوِضٍ مُدَبَّرٍ وَنَحْوِهِ اسْتَوْفِيَتْ خِدْمَتُهُ ، ثُمَّ هَلْ يَتَّبَعُ إِنْ عَنَقَ
بِالثَّمَنِ أَوْ يَمَّا بَقِيَ ؟ قَوْلَانِ ، وَعَبْدُ الْحَرِيِّ يُسْلَمُ حُرًّا إِنْ فَرَّ ، أَوْ بَقِيَ حَتَّى غَنِمَ ، لَا إِنْ
خَرَجَ بَعْدَ إِسْلَامِ سَبْدِهِ أَوْ بِمَجَرَّدِ إِسْلَامِهِ .

قوله : (إِنْ لَمْ يُبْعَ^(١) فَبِمَضِيٍّ ، وَلِمَالِكِهِ الثَّمَنُ أَوْ الزَّائِدُ) تليفٌ مرتب أي : ولما لـ
إذا بيع الثمن في الموهوب والزائد في المعوض .

وَهَدَمَ السَّبْيُ النِّكَاحَ إِلَّا أَنْ تُسَبَّى وَتُسَلَّمَ بَعْدَهُ .

قوله : (وَهَدَمَ السَّبْيُ النِّكَاحَ إِلَّا أَنْ تُسَبَّى وَتُسَلَّمَ بَعْدَهُ) الفعلان متنازعان في
الظرف فهو كقول ابن الحاجب : والسبي يهدم النكاح إلا إذا سييت بعد أن أسلم الزوج
وهو حربي أو مستأمن فأسلمت ، فإن لم تسلم فرق بينهما لأنها أمة كتابية^(٢) .

وَوَلَدَهُ وَمَالُهُ فَبَيْءٌ مُطْلَقًا إِلَّا وَلَدٌ صَغِيرٌ لِكِتَابِيَّةٍ سُبَيْتٌ أَوْ مُسْلِمَةٍ وَهَلْ كِبَارُ
الْمُسْلِمَةِ فَبَيْءٌ ، أَوْ إِنْ قَاتَلُوا ؟ تَأْوِيلَانِ ، وَوَلَدُ الْأُمَةِ لِمَالِكِهَا .

(١) في (ن ٣) : (يلغ) .

(٢) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٢٥٤ .

[الجزية]^(١)

عَقْدُ الْجَزِيَةِ إِذْنُ الْإِمَامِ لِكَافِرٍ صَمَّ سَبَبُهُ ، مُكَلَّفٍ حُرٍّ قَادِرٍ مُخَالِطٍ ، لَمْ يَعْتَقْهُ
مُسْلِمٌ يَسْكُنِي غَيْرَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَالْيَمَنِ ، وَلَهُمُ الْأَجْنِيَّازُ يَمَالُ لِلْعَنَوِيِّ أَرْبَعَةٌ
دَنَانِيرَ ، أَوْ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا فِي سَنَةٍ ، وَالظَّاهِرُ آخِرُهَا ، وَنَقْصَ الْفَقِيرِ يَوْسَعُهُ ، وَلَا
يُزَادُ ، وَلِلصَّالِحِيِّ مَا شَرِطَ ، وَإِنْ أَطْلِقَ ، فَكَالْأَوَّلِ .

قوله : (وَالظَّاهِرُ آخِرُهَا) كذا لابن رشد في "المقدمات" ولللباجي قبله^(٢) .

وَالظَّاهِرُ إِنْ بَذَلَ الْأَوَّلَ حَرَمَ قِتَالَهُ .

قوله : (وَالظَّاهِرُ إِنْ بَذَلَ الْأَوَّلَ حَرَمَ قِتَالَهُ) الفاعل ببذل ضمير الصلحي ، والأول
مفعول به ، والمراد به قدر جزية العنوي وأشار بهذا لقول ابن رشد في "المقدمات" : الذي
يأتي على المذهب عندي أن أقلها ما فرض عمر رضي الله تعالى عنه على أهل العنوة ، فإذا
بذل ذلك أهل الحرب في الصلح على أن يؤدوه عن يدٍ وهم صاغرون لزم الإمام قبوله
وحرَمَ عليهم قتالهم^(٣) .

مَعَ الْإِهَانَةِ عِنْدَ أَخْذِهَا .

قوله : (مَعَ الْإِهَانَةِ عِنْدَ أَخْذِهَا) يجوز أن يتعلق ببذل فيكون إشارة لما فوقه ، عن ابن
رشد : ويجوز أن يكون راجعاً لقوله : (بِمَالٍ) أي : بهال كائن مع الإهانة فيعمّ مسألة ابن
رشد وغيرها .

(١) زيادة من (ن ٤) .

(٢) في (ن ٤) : مثله ، و(قبله) خطأ . والمثبت أشبه بما لهما من نصهما ، ولعل النساخ تصرّفوا في العبارة بالاعتبار
الزمني ، ولا منافاة بين اللفظتين ، ونص الباجي المتوفي سنة ٤٩٤ هـ : (ولم أر لأصحابنا في ذلك نصّاً وَالَّذِي
يُظْهَرُ مِنْ مَقَاصِدِهِمْ أَنَّهَا تُؤْخَذُ فِي آخِرِ الْحَوْلِ وَهُوَ الصَّحِيحُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ . انظر : المتقى ، لللباجي : ٢٨٢/٣ ،
ونص ابن رشد (٥٢٠ هـ) : (وليس عن مالك وأصحابه في ذلك نصّ ، والظاهر من مذهبه وقوله في المدونة ،
لابن القاسم : أنها تجب بآخر الحول ، وهو القياس . . . انظر : المقدمات الممهّدات ، ومناقشته لهذا الأمر ؛
فهي مناقشة عظيمة : ١٨٨/١ .

(٣) انظر : المقدمات الممهّدات ، لابن رشد : ١٨٦/١ .

وَسَقَطْنَا بِإِسْلَامِ كَارْزَاقِ الْمُسْلِمِينَ ، وَإِضَافَةِ الْمُجْتَازِ ثَلَاثًا لِلظُّلَمِ ، وَالْعَنَوِيِّ حُرٍّ ، وَإِنْ مَاتَ أَوْ أَسْلَمَ ، فَالْأَرْضُ فَقَطٌ لِلْمُسْلِمِينَ وَفِي الصُّلْحِ إِنْ أُجْمِلَتْ ، فَلَهُمْ أَرْضُهُمْ ، وَالْوَصِيَّةُ بِمَالِهِمْ ، وَوَرِثُوهَا .

قوله : (وَسَقَطْنَا بِإِسْلَامِ) أي : سقطت الجزيتان أو الجزية والإهانة .

وَأِنْ فُرِّقَتْ عَلَى الرِّقَابِ فَهِيَ لَهُمْ ، إِلَّا أَنْ يَمُوتَ بِلَا وَارَثٍ فَلِلْمُسْلِمِينَ ؛ وَوَصِيَّتُهُمْ فِي الثَّلَاثِ ، وَإِنْ فُرِّقَتْ عَلَيْهَا أَوْ عَلَيْهِمَا فَلَهُمْ بَيْعُهَا ، وَخَرَاஜُهَا عَلَى الْبَائِعِ ، وَلِلْعَنَوِيِّ ^(١) أَحْدَاثُ كَنْبِيسَةٍ ، إِنْ شَرِطَ ، وَإِلَّا فَلَا ، كَرَمِ الْمُنْعَدِمِ ، وَلِلصُّلْحِيِّ الْأَحْدَاثُ ، وَبَيْعُ عَرَصَتِهَا أَوْ حَائِطٍ ، لَا يَبْلُغُ الْإِسْلَامَ إِلَّا لِمُفْسِدَةٍ أَعْظَمَ ، وَمَنْعِ رُكُوبِ الْخَيْلِ ، وَالْخِغَالِ ، وَالسُّرُوجِ ، وَجَادَةِ الطَّرِيقِ ، وَالزِّمِّ بِلَبْسِ بُمْبُزَةٍ ، وَعَزْرِ لَتَرْكِ الزُّنَارِ ، وَإِظْهَارِ السُّكْرِ ، وَمَعْنَقِدِهِ ، وَبَسْطِ لِسَانِهِ ، وَأَرِيْقَتِ الْخُمْرِ ، وَكُسْرِ النَّاْقُوسِ ، وَبِنْتِخِصِ يَقْتَالِ ، وَمَنْعِ جُزْيَةٍ ، وَتَمَرْدٍ عَلَى الْأَحْكَامِ ، وَغَضَبِ حُرَّةٍ مُسْلِمَةٍ ، وَغُرُورِهَا وَتَطْلَعِ عَلَى عَوْرَاتِ الْمُسْلِمِينَ [١/٣٠] وَسَبِّ نَبِيِّ يَمَّا لَمْ يَكْفُرْ بِهِ ، قَالُوا كَلْبِيسَ يَنْبِيٍّ ، أَوْ لَمْ يَرْسَلْ ، أَوْ لَمْ يَنْزِلْ عَلَيْهِ قُرْآنٌ ، أَوْ تَقَوْلُهُ ، أَوْ عَيْسَى خَلَقَ مُحَمَّدًا ، أَوْ مَسْكِينَ مُحَمَّدٍ يَخْبِرُكُمْ أَنَّهُ فِي الْجَنَّةِ مَا لَهُ لَمْ يَنْفَعْ نَفْسَهُ حِينَ أَكَلْتَهُ الْكِلَابُ ، وَقَتْلَ إِنْ لَمْ يُسَلِّمْ ، وَإِنْ خَرَجَ لِدَارِ الْحَرْبِ وَأَخَذَ اسْتَرْقًى ، إِنْ لَمْ يُظْلَمَ ، وَإِلَّا فَلَا كُمُحَارَبَتِهِ ، وَإِنْ ارْتَدَّ جَمَاعَةٌ وَحَارَبُوا فَكَالْمُرْتَدِّينَ .

قوله : (وَأِنْ فُرِّقَتْ عَلَيْهَا) يعود هذا الضمير على الأبعد وهو الأرض بدليل أنه لو عاد

على الرقاب - [وهو الأقرب] ^(٢) - لكان تهافتاً ^(٣) مع ما قبله .

وَاللِّامَامُ الْمُهَادِنَةُ لِمَصْلَحَةٍ ، إِنْ خَلَا عَنْ كَشْرَطِ بَقَاءِ مُسْلِمٍ وَإِنْ يَمَالُ ، إِلَّا لِفَوْفٍ وَلَا حَدٍّ وَنَدْبٍ أَنْ لَا تَزِيدَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرَ ، وَإِنْ اسْتَنْشَعَرَ خِيَانَتَهُمْ نَبَذَهُ وَأَنْذَرَهُمْ ، وَوَجِبَ الْوَفَاءُ وَإِنْ يَرُدُّ رَهَائِنَ ، وَلَوْ أَسْلَمُوا كَمَنْ أَسْلَمَ ، وَلَوْ رَسُولًا ، إِنْ كَانَ ذِكْرًا ، وَفِدَاءً بِالْفَيْءِ ، ثُمَّ يَمَالُ الْمُسْلِمِينَ ، ثُمَّ يَمَالُهُ ، وَرَجَعَ بِمِثْلِ الْمِثْلِيِّ وَفِيْمَةٍ غَيْرِهِ عَلَى الْمَلِكِيِّ وَالْمُعَدِمِ ، إِنْ لَمْ يَقْصِدْ صَدَقَةً وَلَمْ يُمْكِنِ الْخِلَاصُ بِدُونِهِ .

قوله : (وَاللِّامَامُ الْمُهَادِنَةُ [لِمَصْلَحَةٍ] ^(٤)) إِنْ خَلَا عَنْ كَشْرَطِ بَقَاءِ مُسْلِمٍ وَإِنْ يَمَالُ ، إِلَّا

(١) العنوي ما فتح بلده بقتال . انظر : منح الجليل ، للشيخ عlish : ٢٢١ / ٣ .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) .

(٣) في (ن) : تهافتة .

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل ، و(١ ن) ، و(٢ ن) ، و(٣ ن) .

إِقْوَفِي أي : إن خلى عقد المهادنة عن شرطٍ فاسدٍ كشرط بقاء مسلم بأيديهم ، وإن كان الفساد بسبب مال يلتزمه الإمام للعدو ، إلا أن يفعل ذلك لخوفٍ فهو كقول ابن شاس .
الشرط الثالث : أن يخلو عن شرطٍ فاسدٍ كشرط ترك مسلم بأيديهم ، وكذا لو التزم مالا فهو فاسد إلا إذا ظهر الخوف وتعين في دفعه ذلك . انتهى .

وقال المازري : إن كانت المهادنة بعوض يؤديه الإمام لم يجز ؛ لأنه ضربٌ من إعطاء الجزية لهم ، وفيه ذل وصغار على المسلمين عكس ما أنزل الله تعالى من قتالهم ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة : ٢٩] . إلا أن تدعوا الضرورة إلى إعطائه لهم تخلصاً منهم عند استيلائهم على المسلمين وإحاطتهم بهم حتى يصير المسلمون كالأسرى في أيديهم لا ملجأ لهم ولا وزر ؛ فيجوز حيثئذ أن يبذل الإمام لهم الأموال ، كما يجوز فداء الأسرى من أيديهم بالمال .

وقد استشار النبي ﷺ السعديين^(١) : سعد بن معاذ سيّد الأوس ، وسعد بن عباد سيّد الخزرج لما أحاط الأحزاب بالمدينة في أن يبذل للمشركين ثلث الثمار لما تخوف أن تكون الأنصار قد ملّت القتال فقالوا له ﷺ : إن كان هذا من الله فسمعاً وطاعة ، وإن كان رأياً رأيته فوالله ما أكلوا منها^(٢) في الجاهلية ثمرة إلا شراء^(٣) أو قرى ، فكيف وقد أعزنا الله تعالى بالإسلام ، فلما ظهر له ﷺ من عزيمة الأنصار على القتال ما وثق به انثنى^(٤) عن ذلك ، فلو لم يكن البذل عند الضرورة جائزاً ما استشارهما [فيه]^(٥) .
إِلَّا مَحْرَمًا أَوْ زَوْجًا إِنْ عَرَفَهُ أَوْ عَتَقَ عَلَيْهِ .

قوله : **(إِنْ عَرَفَهُ أَوْ عَتَقَ عَلَيْهِ)** هكذا هو معطوف بأو التي لأحد الشيئين .

(١) انظر القصة كاملة في : تاريخ الطبري : ٩٤ / ٢ ، ودلائل النبوة للبيهقي برقم (١٣١٥) ، والسيرة النبوية ، لابن هشام :

٤ / ١٨٠ ، وفتح الباري ، لابن حجر : ٧ / ٤٠٠ .

(٢) في (٢ن) : (منه) .

(٣) في (٢ن) : (بشراء) .

(٤) في (٢ن) : (انتهى) .

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من (٢ن) .

إِلَّا أَنْ يَأْمُرَهُ بِهِ وَيَلْتَزِمَهُ ، وَقَدَّمَ عَلَى غَيْرِهِ ، وَلَوْ فِي غَيْرِ مَا يَبْدِهِ عَلَى الْعَدَدِ ،
 إِنْ جَهِلُوا قَدْرَهُمْ ، وَالْقَوْلُ لِلْأَسِيرِ فِي الْفِدَاءِ أَوْ بَعْضِهِ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِهِ ، وَجَازَ
 بِالْأَسْرَى الْمُقَانِلَةَ وَيَا الْخَمْرَ وَيَا الْخَنْزِيرَ عَلَى الْأَحْسَنِ ، وَلَا يَرْجَعُ بِهِ عَلَى مُسْلِمٍ وَفِي
 الْخَبْلِ وَاللَّهِ الْحَرْبُ قَوْلَانِ .

قوله : (وَالْقَوْلُ لِلْأَسِيرِ فِي الْفِدَاءِ أَوْ بَعْضِهِ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِهِ) في بعض [٤١/أ]

النسخ : ولو كان في يده^(١) ، وهو الصواب .

[المسابقة^(١)]

الْمُسَابَقَةُ بِجَعْلٍ فِي الْخَيْلِ وَفِي الْإِيلِ ، وَبَيْنَهُمَا ، وَالسَّهْمُ إِنْ صَمَّ بَيْعَهُ ،
وَعَيْنُ الْمَبْدَأِ وَالْغَايَةِ وَالْمَرْكَبِ وَالرَّأْيِ وَعَدَدُ الْإِصَابَةِ أَوْ نَوْعُهَا مِنْ خَزَقٍ أَوْ غَيْرِهِ
وَأَخْرَجَهُ مُتَبَرِّعٌ ، أَوْ أَحَدُهُمَا ، فَإِنْ سَبَقَ غَيْرُهُ ، أَخَذَهُ ، وَإِنْ سَبَقَ هُوَ ، فَلَمْ يَنْحُضْ ، لَا إِنْ
أَخْرَجَا لِيَأْخُذَهُ السَّائِقُ ، وَلَوْ يُمْحِلُّ يُمْكِنُ سَبْقُهُ ، وَلَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ السَّهْمِ
وَالْوَتْرِ ، وَلَهُ مَا شَاءَ ، وَلَا مَعْرِفَةُ الْجَرِيِّ ، وَالرَّاكِبِ ، وَلَمْ يُحْمَلْ صَيٌّ ، وَلَا اسْتِوَاءُ
الْجَعْلِ ، أَوْ مَوْضِعُ الْإِصَابَةِ .

قوله : (وَلَا اسْتِوَاءُ الْجَعْلِ) أي : بل يجوز أن يقول المتبرع : إن سبق فلان فله كذا ، وإن
سبق غيره فله كذا ، قل أو كثر ، وإذا حمل على جعلي متسابقين مع وجود المحلل كان تفرعاً
على القول المشار إليه بـ : (لو) ، وقد فرع عليه ابن يونس فقال : ولا بأس أن يخرج أحدهما
خمساً والآخر عشرة إن كان بينهما محل . قال محمد : أو هذا شاة وهذا بقرة ، والمحمل
الأول أليق^(٢) إذا ساعده النقل .

أَوْ تَسَاوِيَهُمَا ، وَإِنْ عَرَضَ لِلْسَّهْمِ عَارِضٌ ، أَوْ انْكَسَرَ ، أَوْ لِلْفَرَسِ ضَرْبٌ وَجْهٌ ، أَوْ
نَزَعٌ سَوَاطٍ لَمْ يَكُنْ مَسْبُوقًا ، بِخِلَافِ تَضْيِيعِ السَّوْطِ ، أَوْ حَرَنِ الْفَرَسِ . وَجَازَ فِيمَا
عَدَاهُ مَجَانًا .

قوله : (أَوْ تَسَاوِيَهُمَا) أي : لا يشترط تساوي المتسابقين أو المتناضلين^(٣) في المسافة^(٤)
ونحوها ، بل يجوز أن يجري أحدهما أو يرمي من موضع إلى موضع ، والآخر من نصفه أو
أبعد منه بقدر معلوم يفعلان ذلك في المناضلة على التعاقب وفي المسابقة يتقدم أحدهما

(١) ما بين المعكوفتين زيادة من (٤ن) .

(٢) في (٢ن) : (أين) .

(٣) في (٣ن) : (المتفيلين) .

(٤) في الأصل ، و(٢ن) ، و(٣ن) ، و(٤ن) : المسابقة . وقد قال الخرشني : (لَا يُشْتَرَطُ تَسَاوِيُ الْمُتَسَابِقِينَ أَوْ الْمُتَنَاضِلِينَ
فِي الْمَسَافَةِ فِيهَا وَلَا فِي عَدَدِ الْإِصَابَةِ فِي الثَّانِي ، هَذَا فِي بَعْضِ النُّسخِ كَمَا يُفِيدُهُ كَلَامُ بَعْضِهِمْ ، وَفِي نُسْخَةِ الشَّارِحِ
وَالْمَوَاقِ وَالرَّزْقَانِي : وَمَنْ وَافَقَهُمْ تَسَاوِيًا ، بِصَمِيرِ الْمُفْرَدَةِ الْمُؤَنَّنَةِ ، أَيْ : الصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ أَعْمٌ مِنْ صِفَةِ السَّبْقِ أَوْ
الْإِصَابَةِ فِيهِ تَكَلَّفُ ، وَنُسْخَةُ ابْنِ غَازِيٍّ أَوَّلَى) . انظر : شرح الخرشني : ٤ / ١٠٠ .

الآخر بقدر من المسافة ^(١) على أن يجريا معاً إذا بلغ المؤخر المقدم ، وهذه المعاني مبسوبة في المطولات ، وقد استوفاهما ابن عرفة .

والافتخار عند الرمي ، والرجز ، والتسمية ، والصيام ، والأحب ذكر الله تعالى ، لأحاديث الرمي ، ولزم العقد كالإجارة .

قوله : (والافتخار عند الرمي ، والرجز ، والتسمية ، والصيام ، والأحب ذكر الله تعالى ، لأحاديث الرمي) أي : وجاز الافتخار عند الرمي وإنشاد الأراجيز وتسمية الرامي نفسه كائنته للقبيلة ، والصياح إغراء لغيره ، ولا مزية أن ذكر الله أكبر ، وإنما جازت هذه الأشياء مع أن بعضها يتقى في غير هذا المقام لأجل الأحاديث الواردة بذلك في الرمي ، فقد : روي أن النبي ﷺ رمى فقال : « أنا ابن العواتك » ^(٢) ، ورمى ابن عمر بين الهدفين وقال : أنا بها [أنا بها] ^(٣) . وقال مكحول : أنا الغلام الهذلي ^(٤) .

قال أبو محمد : وكذلك أمور الحرب بين المسلمين وعدوهم مما فيه مباهاة لهم فلا بأس بالمفاخرة فيه وقد قال النبي ﷺ لأبي دجانة حين تبخر في مشيته في الحرب : (إنها مشية ييغضها الله إلا في مثل هذا الموطن) ^(٥) وأجاز المسلمون تحلية السيوف وما ذاك إلا لما أجزى من التفاخر فيه .

وكرهوا آتية الذهب والفضة ، وأجازوا ذلك في السلاح . انتهى من " النوادر " ^(٦) ، وقال ابن عرفة : والافتخار في حال الحرب أوضح فمنه قوله ﷺ في غزوة حنين حين نزل

(١) في الأصل ، و(ن) (٣) : (المسابقة) .

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير برقم (٦٥٨٥) من حديث سيابة بن عاصم السلمي ، ومن حديث ابن عمر برقم (١٢٩٠٢) .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) (١) ، و(ن) (٣) .

(٤) انظر نص الشارح في " النوادر والزيادات " ، لابن أبي زيد : ٤٤٦ / ٣ ، وانظر كلام مكحول في : التاريخ الكبير ، للبخاري : ٢١ / ٨ ، والكامل في ضعفاء الرجال ، لابن عدي : ٦١ / ٦ .

(٥) انظر . معجم الطبراني الكبير برقم (٦٥٠٨) باب من اسمه سهاك

(٦) انظر النوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ٤٤٦ / ٣ ، ٤٤٧ .

عن بغلته واستنصر^(١): «أنا النبي لا كذب، أنا ابن عبد المطلب»^(٢). ومنه حديث مسلم عن سلمة بن الأكوع: خرجت في آثار القوم أرميهم بالنبل وأرتجز وأقول:

[خذها]^(٣) أنا ابنُ الأكوعِ اليومَ يَوْمَ الرُّضْعِ^(٤)

انتهى. وقد خرّج البخاري أيضاً حديث سلمة. الجوهري: عاتكة، من أسماء النساء.

قال النبي ﷺ يوم حنين: «أنا ابن العواتك من سليم»^(٥) يعني جداته وهن تسع عواتك، عاتكة بنت هلال أم جد هاشم، وعاتكة بنت مرة بن هلال أم هاشم، وعاتكة بنت الأوقص بن مرة أم وهب بن عبد مناف بن زهرة جد رسول الله ﷺ من قبل أمه آمنة بنت وهب، وسائر العواتك أمهات النبي ﷺ من غير بني سليم. انتهى.

وقال الهروي^(٦) في كتاب "الغريين": العواتك ثلاث نسوة، فذكر هؤلاء الثلاث وزاد أن^(٧) العليا عمة الوسطى والوسطى عمة السفلى، وبني سليم تفتخر بهذه الولادة، فإذا تقرر هذا فإلى الأحاديث المذكورة أشار المصنف بقوله: (لأحاديث الروي) فلامه لام

(١) أي: طلب النصرة من أصحابه، والعودة إلى موقع القتال مرة أخرى.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٢٧٠٩) كتاب الجهاد، باب من قاذبة غيره في الحرب، ومسلم برقم (١٧٧٦)، كتاب الجهاد والسير، باب في غزوة حنين.

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن)، و(ن٢).

(٤) أورده البخاري في صحيحه برقم (٢٨٧٦) كتاب الجهاد، باب مَنْ رَأَى الْعَدُوَّ فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ يَا صَبَاحَاهُ. حَتَّى يُسْمِعَ النَّاسَ، ومسلم برقم (١٨٠٦) كتاب الجهاد والسير، باب غزوة الأحزاب وهي الخندق.

(٥) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير برقم (٦٧٢٤)، من حديث سيابة بن عاصم السلمي، وسعيد بن منصور في سنته برقم (٢٨٤٠) كتاب الجهاد، باب الأسير يكون في أيدي العدو فيستنصر.

وليس فيها قوله: "من سليم"، وفي الفردوس بمأثور الخطاب: (أنا ابن العواتك من بني سليم) يعني كان له صلى الله عليه وسلم ثلاث جدات من سليم اسمهن عاتكة) وهو من حديث سيابة. ٤٦/١، وقال ابن عبد البر: (لا يصح ذكر سليم فيه) انظر: الاستيعاب: ٦٩١/٢.

(٦) الهروي هو: أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن، القاشاني، الهروي "بفتح الهاء والراء" توفي سنة: (٤٠١ هـ). من تصانيفه: الأربعين في الحديث. الغريين جمع في تفسير غريب القرآن والحديث وهو من الكتب النافعة. ترجمته في سير أعلام النبلاء، للذهبي: ١٤٦/١٦.

(٧) في (ن٢): (أبي)، وفي (ن٣): (ابن).

الجر والتعليل وهي متعلقة بجاز ، والجملة من قوله : **(والأهبة فكلو الله)** معترضة بينهما ، هذا الذي انقدح لي في فهمه بعد أن ظفرت بنسخة هو فيها هكذا بلام الجر الداخلة على أحاديث جمع حديث ، والواقع في سائر ما رأينا من النسخ لا حديث^(١) بلا النافية ، وكذا نقله في "الشامل" وهو تصحيف^(٢) . والله تعالى أعلم .

(١) في (٢ن) : (لأحاديثها) .

(٢) "الشامل" هو كتاب الشرح الكبير على مختصر خليل ، للشيخ بهرام

قلت : لم يسلم الشيخ عlish للشارح هذا المنحى ، وقال بعد نقل كلامه : (وفيه نظر بل هو صحيح كما مر ، ووجهه أن حديث بمعنى تكلم الرامي بغير أحاديث الرمي الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن بعض أصحابه ، وكأنه نفي كلامه على أن نسخة لا حديث لا يجوز حديث بمعنى أحاديث الرمي الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم وبعض أصحابه ، وهو مناف لقوله قبل والإختار عند الرمي فادعى التصحيف والله أعلم) انظر : منح الجليل ، للشيخ عlish : ٢٤١ / ٣ .

[باب النكاح]

افتتح هذا الباب بخواصه [٤١/ب] الطحاوي تبعاً لابن شاس ، واعتمد ابن شاس نقل كلام ابن العربي في "أحكام القرآن" عند قوله تعالى : ﴿ خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، وعليه اعتمد القرطبي أيضاً في تفسير الآية ، وللقرطبي والمصنف بعض زيادة على ما في "الأحكام" ^(١) ، وهذه الخواص ثلاث : وجوب ، وحرمة ، وإباحة كما رتبها هنا ، وجلّها ^(٢) ظاهر من القرآن والسنة قال ابن العربي : وفيها متفق عليه ومختلف فيه .

[خصائص النبي صلى الله عليه وسلم]

خُصَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِوُجُوبِ الضُّحَى ، وَالْأَضْحَى ، وَالْتَهَجْدِ وَالْوُتْرِ بِحَضْرٍ ، وَالسَّوَاكِ وَتَخْيِيرِ نِسَائِهِ فِيهِ ، وَطَلَّاقِ مَرْغُوبَتِهِ ، وَإِجَابَةِ الْمُطَلِّ ^(٣) .
 قوله : (وَإِجَابَةِ الْمُطَلِّ) الأصل [فيه] ^(٤) ما في "الموطأ" وصحيح مسلم أنه الطحاوي لما دعا أبنياً وهو في الصلاة فلم يجبه قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألم يقل الله تعالى : ﴿ يَتَأَيَّمُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا آسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾ ؟ [الأنفال : ٢٤] ونحوه في البخاري عن أبي سعيد بن المولى ^(٥) ، وفي أحكام ابن العربي في هذه الآية قال الشافعي : في حديث أبي دليل على أن الفعل الفرض والقول الفرض إذا أتى به في الصلاة [لا يبطلها] ^(٦) لأمره الطحاوي له بالإجابة وإن كان في الصلاة ، وبيننا في غير موضع أن هذه الآية دليل على وجوب إجابهته الطحاوي وتقديمها على الصلاة ، وهل تبقى الصلاة معها أو تبطل مسألة أخرى .

(١) انظر أحكام القرآن ، لابن العربي ، في تفسير الآية ، فقد رتب عليها ثمان وعشرون مسألة : ٥٨٨ / ٣ ، وما بعدها ، وانظر : تفسير القرطبي : ٢١٠ / ١٤ .

(٢) في (١ ن) : (جهلها) .

(٣) قلت : بسط القول في هذا الباب بما لا مزيد عليه الإمام المناوي في كتابه : الفتوحات السبحانية "وهو بتحقيقنا مقابلاً على تسع نسخ ، جاري طباعته .

(٤) ما بين المعكوفتين زيادة : من (١ ن) ، و (٢ ن) ، و (٣ ن) .

(٥) أخرجه مالك في الموطأ (رواية يحيى الليثي) برقم (١٨٦) في كتاب الصلاة ، ما جاء في أم القرآن ، والبخاري برقم (٤٢٠٤) ، كتاب التفسير ، ما جاء في فاتحة الكتاب ، والحديث لم أقف عليه في صحيح مسلم .

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من (٢ ن) .

وَالْمُشَاوَرَةِ ، وَقَضَاءِ دَيْنِ الْمَيْتِ الْمُعْسِرِ ، وَإِثْبَاتِ عَمَلِهِ ، وَمُصَابَرَةِ الْعَدُوِّ الْكَثِيرِ .

[قوله : (وَالْمُشَاوَرَةِ) الْمُتَّطِي : إنما كان النبي ﷺ يشاور في الحروب وفيما ليس فيه حكم بين الناس . وقيل له : أن يشاور في الأحكام ؛ قال أحمد بن نصر : وهذه غفلة عظيمة] ^(١) .

وَتَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ ، وَحُرْمَةِ الصَّدَقَتَيْنِ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ ، وَأَكْلِهِ كَثُومٍ ، أَوْ مُتَوَكَّنًا ، وَإِمْسَاكِ كَارِهَتِهِ ، وَتَبَدُّلِ أَزْوَاجِهِ ، وَنِكَاحِ الْكِتَابِيَّةِ أَوْ الْأَمَةِ ، وَمَدْخُولَتِهِ لِغَيْرِهِ .

قوله : (وَتَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ) لم يذكره ابن العربي في سورة الأحزاب ولا ابن شاس ، وقال القرطبي : كان يجب عليه ﷺ إذا رأى منكراً أنكره وأظهره ؛ لأن إقراره لغيره على ذلك يدل على جوازه . ذكره صاحب "البيان" ^(٢) . انتهى ، وقد استوفى الكلام على تغيير المنكر في حق سائر الناس في رسم الأقضية الثالث من سماع أشهب من كتاب السلطان ^(٣) .

وفي "إرشاد" أبي المعالي : لا يكثر بقول الروافض ^(٤) : إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر موقوفان على ظهور الإمام .

وَنَزَعِ لَأَمَنَتِهِ ^(٥) حَتَّى يُقَاتِلَ ، وَالْمَنْ لَيْسَتْ كَثْرُ وَخَائِنَةِ الْأَعْيُنِ وَالْحُكْمِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُحَارِبِهِ وَرَفْعِ الصَّوْتِ عَلَيْهِ [٣٠/ب] وَنِدَائِهِ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ وَبِاسْمِهِ وَإِبَاحَةِ الْوِصَالِ وَدُخُولِ مَكَّةَ بِإِحْرَامٍ وَيُقَاتِلَ .

قوله : (وَنَزَعِ لَأَمَنَتِهِ حَتَّى يُقَاتِلَ ، وَالْمَنْ لَيْسَتْ كَثْرُ وَخَائِنَةِ الْأَعْيُنِ وَالْحُكْمِ بَيْنَهُ

(١) ما بين المعكوفين مكرر في (ن) (٤) .

(٢) انظر : الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي : ٢١١/١٤ .

(٣) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٣٦٠/٩ ، وما بعدها .

(٤) الرافضة إحدى فرق الشيعة ، سمو رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر ، وهم مجمعون على أن النبي صلى الله عليه وسلم نص على استخلاف علي بن أبي طالب باسمه ، وأظهر ذلك وأعلنه ، وأن أكثر الصحابة ضلوا بتركهم الاقتداء به بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم . إلخ ، وهم فرق متعددة . انظر : مقالات الإسلاميين للأشعري ، ص : ٥ .

(٥) اللأمة : السلاح ، وهي الدرع ، ولأمة الحرب : أدايتها ، وقد يترك الهمز تخفيفاً . انظر : لسان العرب ، لابن منظور :

وَبَيَّنَ مُحَارِبِهِ) كذا وقع في أكثر النسخ ، وكذا نقله^(١) في "الشامل" ، وهو خطأ من مخرج المبيضة لا شك فيه ؛ وإنما الصواب ونزع لأتمته حتى يقاتل^(٢) أو يحكم الله بينه وبين محاربه ، والمن ليستكثر ، وخاتمة الأعين ، وكذا هو في بعض النسخ المصححة ، ولا يصحّ غيره^(٣) ، ولفظ ابن العربي وابن شاس : وحرم عليه إذا لبس لأتمته أن يخلعها أو يحكم الله بينه وبين محاربه^(٤) ، أي : حتى يحكم الله ، ف : (أو) بمعنى حتى كقولهم : [حتى]^(٥) لا تنتظره أو يجيء ، وكذلك هو في الحديث بلفظ (أو) ، وبهذا يظهر لك أن حكم الله بينه وبين محاربه أعم من القتال ، ولو أسقط المصنف ذكر القتال لكان أولى .

وصَفِيَّ الْمَغْنَمِ وَالْخُمْسِ ، وَيُزَوِّجُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ شَاءَ ، وَيَلْفَظُ الْهَبَةَ ، وَزَائِدٌ عَلَى أَرْبَعٍ ، وَيَلَا مَهْرًا ، وَوَلِيًّا ، وَشَهُودًا وَيَأْجُرَامًا ، وَيَلَا قَسَمًا ، وَيَحْكُمُ لِنَفْسِهِ وَوَلَدِهِ .

قوله : (وصَفِيَّ الْمَغْنَمِ وَالْخُمْسِ) قال الهروي^(٦) : في الحديث (إن أعطيتم الخمس وسهم النبي ﷺ الصفي فأنتم آمنون)^(٧) قال الشعبي : الصفي علق بتخييره النبي ﷺ من المغنم ومنه كانت صفيه . ابن العربي : من خواصه الصفي المغنم والاستبداد بخمس الخمس ، أو الخمس ومثله لابن شاس ، وكأنه إشارة إلى قولين أحدهما : الاستبداد [بخمس الخمس]^(٨) ، والثاني : الاستبداد بجميع الخمس ، فاقصر المصنف على الثاني ولو اقتصر على الأول لكان أولى ؛ لأنه أشهر عند أهل السير .

(١) في (١ن) : (نقل) .

(٢) في (٣ن) : (يقاتل) .

(٣) نقل كلام الشارح هنا بنصه : الخطاب مستحسن له ، ومقرراً . انظر : مواهب الجليل : ١٢/٥ ، واعتمده أيضاً الخرشي في شرحه : ١١٢/٤ ، وقال المواق في : التاج والإكليل : (وَالْحُكْمُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُحَارِبِهِ) هَذَا الْقَرْعُ مِنْ خَطَا الْمَخْرَجِ مِنَ الْمُيَظَّةِ لِأَنَّهُ قَسِيمٌ قَوْلُهُ : "وَنَزَعَ لَأَتَمِّهِ حَتَّى يُقَاتِلَ" أ. هـ ، انظر : التاج والإكليل ، للمواق : ٣/٣٩٩ .

(٤) انظر : الجامع لأحكام القرآن ، لابن العربي : ٣/٥٩٨ .

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من (١ن) ، و (٢ن) .

(٦) في (٣ن) : (الجوهري) .

(٧) أخرجه أحمد في المسند برقم (٢٠٧٥٩) ، من حديث الأعرابي ٧٨/٥ ، والبيهقي في السنن الكبرى برقم (١٣١٤٦) في كتاب النكاح ، باب ما أبيع له من سهم الصفي .

(٨) في (١ن) : (بخمس الخمس أو الخمس) .

وفي سماع أصبغ : إنما والي الجيش كرجلٍ منهم له مثل الذي لهم وعليه مثل الذي عليهم . ابن رشد : لا حق للإمام من رأس الغنيمة عند مالك وجلّ أهل العلم ، والصفي مخصوص به عليه السلام بإجماع العلماء إلا أبا ثور فإنه رآه لكلّ إمام ، وكذا لا حق له في الخمس إلا الاجتهاد في قسمه لقوله عليه السلام : (مالي مما أفاء الله عليكم ولا مثل هذه^(١)) إلا الخمس ، والخمس مردود عليكم^(٢) .

ومن أهل العلم من ذهب إلى أن الخمس مقسوم على الأصناف المذكورين في الآية بالسواء وأن سهمه عليه السلام للخليفة بعده .
وَيَحْمِي لَه .

قوله : (وَيَحْمِي لَه) هذا من زياداته على ما لابن^(٣) العربي وابن شاس ، وقد ثبت أنه عليه السلام حمى النقيع - بالنون - وأنه قال عليه السلام : « لا حمى إلا لله ورسوله »^(٤) فلعلّ القائل بالاختصاص حملة على ظاهره وهو خلاف ما فسره به الباجي إذ قال : يريد أنه ليس لأحد أن يفرد عن المسلمين بمنفعة [٤٢ / أ] تخصّه ، وإنما الحمى لحقّ الله تعالى لرسوله عليه السلام أو من يقوم مقامه من خليفة وذلك إنما هو [فيما]^(٥) كان في سبيل الله تعالى والنظر في دين نبيه عليه السلام ذكره آخر جامع "الموطأ" عند قول عمر رضي الله تعالى عنه : والذي نفسي بيده لو لا المال الذي أحمل عليه في سبيل الله تعالى ما حميت عليهم من بلادهم شبراً^(٦) .

(١) في (ن) (٣) : (هذا) .

(٢) أخرجه مالك في الموطأ برقم (٩٧٧) ، كتاب الجهاد ، باب ما جاء في الغلول . وأحمد في المسند برقم (٦٩٠٠) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وأبو داود في السنن برقم (٢٦٩٤) ، كتاب الجهاد ، باب فقه الأسير بالمال ، وحسنه الألباني ، وانظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٧٢ / ٣ .

(٣) في (ن) (٣) : (ابن) .

(٤) أخرجه ابن حبان في صحيحه برقم (١٣٦) ، باب الحمى ، والبيهقي في السنن الكبرى برقم (١١٥٨٥) باب كراهية قطع الشجر بكلّ موضع حماء النبيّ - صلى الله عليه وسلم ، وقال البيهقي : قوله : "حمى النقيع من قول الزهري ؛ ولنا وهم البخاري هذا الحديث . انظر : السنن الكبرى ، للبيهقي : ١٤٦ / ٦ .

(٥) في (ن) (٣) : (إنما) .

(٦) انظر : المتقى ، للباجي : ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، وهو في باب الأفضية لا كتاب الجامع ، وفي نسخة من الموطأ برقم (١٨٢٢) ، كتاب دعوة المظلوم ، باب ما يتقى من دعوة المظلوم .

وَلَا يُورَثُ.

قوله : (وَلَا يُورَثُ) قال ابن العربي : وإنما ذكرناه في قسم التحليل ؛ لأن الرجل إذا قارب الموت بالمرض زال عنه أكثر ملكه ، ولم يبق له إلا الثلث ، وبقي ملك رسول الله ﷺ بعد موته على ما تقرر في آية الموارث ^(١) .
تنبيهات :

الأول : وجه ذكر هذه الخواص في مقدمة النكاح كثرتها فيه .

الثاني : ليس كل ما ذكر هنا مشهوراً بل فيه أشياء ما قال بها إلا من شذ من العلماء كوجوب الضحى عليه عليه السلام ، واستبداده بجميع الخمس .

الثالث : ليس ما قيل باختصاصه به صلى الله عليه وسلم محصوراً فيما ذكر ، ففي صحيح مسلم عن سفيان : أن نومه ﷺ لا يوجب وضوءاً ^(٢) ، وفي رسم قطع الشجر من الجامع في " القبس " أيضاً أنه عليه السلام يحكم وهو غضبان بخلاف غيره ، ودليله ما روينا في صحيح البخاري : أنه حكم عليه السلام للزير ^(٣) على الأنصاري الذي أحفظه - أي : أغضبه - إذ قال له : أن كان ابن عمك . ^(٤) إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة .

[أحكام النكاح]

نَدَبَ لِمُحْتَاكِ ذِي أَهْبَةٍ نِكَاحَ بَكْرٍ وَنَظَرَ وَجْهَهَا وَكَفَّيَهَا فَقَطَّ بِعِلْمٍ ، وَحَلَّ لَهَا حَتَّى نَظَرَ الْفَرْجَ كَالْمَلِكِ وَتَمَتَّعَ بِغَيْرِ دَبْرٍ وَخُطْبَةٍ بِخُطْبَةٍ وَعَقَدَ وَتَقَلَّبَ لَهَا وَإِعْلَانُهُ وَتَهْنِئَتُهُ وَالِدَعَاءُ لَهُ وَاشْتِهَادُ عَدَلَيْنِ غَيْرِ الْوَلِيِّ بِعَقْدِهِ وَفُسْخُ إِنْ دَخَلَ بِهَا هُوَ وَلَا حَدٌّ إِنْ فُتِشَا وَلَوْ عِلْمٌ ، وَحَرَمَ خُطْبَةُ رَاكِئَةٍ لِغَيْرِ فَاسِقٍ وَلَوْ لَمْ يَقْدِرْ صَدَاقٌ وَفُسْخُ إِنْ لَمْ يَبِينَ وَصَرِيحُ خُطْبَةٍ مُعْتَدَةٍ .

قوله : (نَدَبَ لِمُحْتَاكِ ذِي أَهْبَةٍ نِكَاحَ بَكْرٍ) في بعض النسخ : (نكاح وبكر) تصريح بأنها مندوبان وهو المقصود على كل حال .

(١) انظر : أحكام القرآن ، لابن العربي : ٦٠٠ / ٣ .

(٢) انظر : صحيح مسلم برقم (٧٦٣) كتاب صلاة المسافرين ، باب الدُّعَاءِ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ وَقِيَامِهِ . وهو من رواية سفيان ، والقول للنووي لا سفيان ، قال : " من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن نومه مضطجعا لا ينقض الوضوء ؛ لأن عينيه تمانان ولا ينام قلبه ، فلو خرج حدث لأحس به " انظر : شرح النووي على صحيح مسلم : ٤٤ / ٦ ، ٤٥ .

(٣) في (٣ ن) : (للحري) .

(٤) أورده البخاري في صحيحه برقم (٢٣٥٩) ، كتاب المساقاة ، باب سَكْرِ الْأَنْهَارِ .

غريبة : في " أحكام القرآن " لابن العربي في قوله تعالى : ﴿ إِنِّي وَجَدْتُ أُمَّرَأَةً تَمْلِكُهُمْ ﴾ [النمل: ٢٣] ، قال علماؤنا : هي بلقيس بنت شرجيل ^(١) ملكة سبأ ، وأمها جنيّة بنت أربعين ملكاً ، وهذا أمرٌ تنكره الملاحدة وتقول : إن الجنّ لا يأكلون ولا يلدون ، وكذبوا لعنهم الله أجمعين ؛ ذلك صحيح ونكاحهم مع الإنس جائز عقلاً ، فإن صحّ نقلاً فبها ونعمت ، وإلا بقيا ^(٢) على أصل الجواز العقلي ^(٣) .

وَمَوَاعِدَتُهَا .

قوله : (وَمَوَاعِدَتُهَا) كونها محرمة قول ابن حبيب واللخمي ورواية " المدونة " الكراهة ، [وبها] ^(٤) أخذ ابن رشد ، هذا تحصيل ابن عرفة ^(٥) .

كَوَلِيَّهَا ، كَمُسْتَبْرَأَةٍ مِنْ زِنَاً وَتَأَبَّدَ تَحْرِيمُهَا يَوْطِءُ وَإِنْ يَشْبُهَةَ وَلَوْ بَعْدَهَا وَيَمُقَدِّمَاتِهِ فِيهَا أَوْ يَمْلِكُ كَعَكْسِهِ لَا يَعْقِدُ أَوْ يَزْنَى أَوْ يَمْلِكُ عَنْ مَلِكٍ .

قوله : (كَوَلِيَّهَا) ظاهره كان مجبراً أو غير مجبر كما نقل الباجي عن ابن حبيب ، وهو ظاهر " المدونة " عند أبي الحسن الصغير وابن عرفة ، وإن كان أبو حفص العطار حملها على المجبر ، وبه قطع ابن رشد فقال : إن واعد وليها بغير علمها وهي مالكة أمر نفسها فهو وعد لا مواعدة فلا يفسخ به النكاح ، ولا يقع به تحریم إجماعاً ^(٦) .

(١) في الأصل : (شرجيل) ، و(ن١) : (شرجيل) . قلت : وقد وقع اختلاف في اسمها ، ففي مصنف ابن أبي شيبة : اسمها بلقيس بنت ذي شيرة : ٤٥٨ / ٧ . وعند ابن أبي حاتم : (بلقيس بنت شراحيل) وفي موضع آخر : (بلقيس بنت ذي شرح) وقيل : اسمها ليل ومعظم ما اطلعت عليه في اسمها من خلال ما وقفت عليه من التفسير أن اسمها بلقيس بنت شراحيل .

(٢) في (ن٣) : (فبقيتا) .

(٣) انظر : أحكام القرآن ، لابن العربي : ٤٨١ / ٣ .

(٤) في (ن٣) : (وبهذا) .

(٥) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ٤٣٩ / ٥ ونصها : (سمعت مالكا يقول : أكره أن يواعد الرجل الرجل في وليته أو في أمته أن يزوجهما إياه وهما في عدة من طلاق أو وفاة) .

(٦) انظر في هذه المسألة والتي فوقها في : المقدمات الممهدة ، لابن رشد : ٢٧٤ / ١ .

أَوْ مَبْتُوتَةٍ قَبْلَ زَوْجٍ كَالْمُحْرَمِ .

[قوله] ^(١) : (كَالْمُحْرَمِ) ^(٢) أي بحج أو عمرة ، وفي تأييد التحريم عليه روايتان ذكرهما

ابن الجلاب وابن عبد البر وابن الحاجب ، قال ابن عبد البر : والمشهور عدم التأييد ^(٣) .

وَجَازَ تَعْرِيزُ كَفَيْكَ رَاغِبٌ وَالْإِهْدَاءُ وَتَقْوِيضُ الْوَلِيِّ الْعَقْدَ لِفَاضِلٍ وَذِكْرُ
الْمَسَاوِي وَكُرْهُ عِدَّةٍ مِنْ أَحَدِهِمَا وَتَزْوِيجُ زَانِيَةٍ أَوْ مُصْرَمٍ لَهَا بَعْدَهَا وَنَدْبُ فِرَاقِهَا
وَعَرَضُ رَاكِنَةٍ لِغَيْرِ عَلَيْهِ .

قوله : (وَجَازَ تَعْرِيزُ كَفَيْكَ رَاغِبٌ) أي : فليس كالتصريح ، نعم جعله مالك في
القذف كالصريح ^(٤) . قال المقرئ في "قواعده" : لأن القياس الخطابي والشعري في باب
المدح والشتم أبلغ من البرهاني والجليلي لغةً و عرفاً . قال يونس ابن حبيب : أقبح الهجاء
بالتفضيل ^(٥) والتعريض من ذلك . انتهى .

والخطابي منسوب للخطابة التي هي حرفة الخطيب ، و يونس بن حبيب أحد أشياخ
سيبويه ، وإذا كان للفقيه ذوقٌ و مشاركة في تلخيص المفتاح لاحت له رقة حواشي هذا
التعليل .

وقد ذكرني هذا وللحديث شجون قول المقرئ أيضاً في باب الطهارة : القياسات
الفقهية خطائية و جدلية لا سوفسطائية و شعرية ، و في كون شيء منها ^(٦) برهانياً ظاهر

(١) ما بين المعكوفتين زيادة : من (١ ن) ، و (٢ ن) ، و (٣ ن) .

(٢) ضبطت هذه الكلمة في النسخة المطبوعة بفتح الميم ، وسكون الحاء المهملة ، وفتح الراء : (كَالْمُحْرَمِ) فهي مخالفة لبيان المؤلف هنا .

(٣) انظر : التفریع ، لابن الجلاب : ٤٢٥ / ١ ، وجامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٢٧٠ ، والكافي ، لابن عبد البر ، ص : ٢٣٩ ، ونصه : (روي عن مالك تأييد التحريم فيه (أي في الإحرام) كالنكاح في العدة ، والمشهور عنه أنه لا يتأبد فيه التحريم ، وأنه جائز له إذا حل من إحرامه أن ينكحها نكاحاً جديداً) .

(٤) في (١ ن) ، و (٢ ن) : (كالصريح) ، وانظر مذهب مالك في جعل التعريض بالقذف كالصريح : المدونة ، لابن القاسم : ٢٢٤ / ١٦ ، ونصها : (قلت : أرأيت الرجل يقول : ما أنا بزان ، ويقول قد أخبرتك أنك زان ؟ قال : يضرب الحد في رأيي ؛ لأن مالكا قال : في التعريض الحد كاملاً) .

(٥) في (١ ن) : (والتفضيل) .

(٦) في (١ ن) : (منها) .

كلام ابن الحاجب فيه ^(١) ، و الأصبهاني إثباته ، و هو الأقرب . انتهى . و بمراجعة ما قبله في أصله يقوى فهمك فيه . و بالله تعالى التوفيق .

وَرُكْنُهُ وَلِيُّ وَصْدَاقٍ وَمَحَلٌّ وَصِيغَةٌ بِأَنْكَحْتُ وَزَوَّجْتُ وَيَصْدَاقٌ وَهَبْتُ وَهَلْ يَكُلُّ لَفْظٌ يَفْتَضِي الْبَقَاءَ مَدَّةَ الْحَيَاةِ كَيْفَ تَرَدُّدٌ ، وَكَفَيْلَتٌ وَيَزَوِّجُنِي فَيَفْعَلُ وَلَزِمَ وَإِنْ لَمْ يَرْضَ وَجَبَ الْمَالِكُ أَمَةً وَعَبْدًا يَلَا إِضْرَارَ لَا عَكْسَهُ وَلَا مَالِكُ بَعْضٍ وَلَهُ الْوَلَايَةُ وَالرَّدُّ وَالْمُخْتَارُ وَلَا أَنْثَى بِشَائِبَةٍ وَمُكَاتِبٍ يَخْلَافُ مُدَبِّرٍ وَمُعْتَقٍ لِأَجَلٍ إِنْ لَمْ يَمْرُضِ السَّيِّدُ وَيَقْرِبُ الْأَجَلَ ثُمَّ أَبٌ ، وَجَبَ الْمَجْنُونَةُ وَالْبِكْرُ وَلَوْ عَانِسًا إِلَّا لِكَخْصِيٍّ عَلَى الْأَصَمِّ وَالتَّيِّبِ إِنْ صَغُرَتْ أَوْ يِعَارِضُ أَوْ يَحْرَامٌ وَهَلْ إِنْ لَمْ تُكْرَرْ الزَّانَا تَأْوِيلَانِ .

قوله : (وَرُكْنُهُ وَلِيُّ وَصْدَاقٍ وَمَحَلٌّ وَصِيغَةٌ) هذه خمسة ؛ لأن المحل يشمل الزوج

والزوجة .

لَا يَفَاسِدُ وَإِنْ سَفِيهَةً .

قوله : (لَا يَفَاسِدُ) دليله أن الثيب بنكاح صحيح أخرى أن لا ^(٢) يجبرها ، فجاء قوله

بعده : (وَإِنْ سَفِيهَةً) غير مختص بذات النكاح الفاسد .

وَبِكْرًا رَشَدَتْ ^(٣) .

قوله : (وَبِكْرًا ^(٤) وَرَشَدَتْ) معطوف على المقدّر في قوله : لا يفسد ^(٥) أي : لا يجبر شيئاً

بفساد ، وبكراً إن رشدت ولا يصحّ عطفه على لفظ (فاسد) ولا على (سفيهة) يظهر بأدنى تأمل .

(١) لعل هذا يفهم من كلام ابن الحاجب في كتابه " نهاية السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل " .

(٢) في (٣٠) : (إلا أن) .

(٣) ضُطَّتْ في المطبوعة بضم الراء . وتشديد الشين وكسرها وفتح الدال (رُشِدَتْ) ، ولا وجه له .

(٤) في (١٠) . (بكر إن) .

(٥) في (٣٠) : (لا يفسد) .

أَوْ أَقَامَتْ بِبَيْتِهَا سَنَةً وَأُنْكِرَتْ.

قوله : (أَوْ أَقَامَتْ بِبَيْتِهَا سَنَةً وَأُنْكِرَتْ) أي أنكرت المسيس وهو أعم من أن يكون الزوج صدقها أو كذبها ، وقد سوى بينهما في "المدونة" فقال : ومن زوج ابنته فدخل بها الزوج ثم فارقتها قبل أن يمسه لم يكن لأبيها أن يزوجه كما يزوجه البكر إن طالت إقامتها مع زوجها وشهدت [٤٢/ب] مشاهد النساء ، وأرى السنة طول إقامة وإن كان أمراً^(١) قريباً فله أن يزوجه ؛ وكذلك إن طلقت فأنكرت المسيس ، وادعاه الزوج نظرت إلى طول المدة وقربها^(٢) . كذا اختصرها أبو سعيد ، وزاد ابن يونس في نقله : وإن كانت إقامته معها أمراً قريباً جاز إنكاح الأب عليها ؛ لأنها تقول : أنا بكر ، وتقر بأن صنيع الأب جائز عليها^(٣) ، ولا يضرها ما قال الزوج من وطئه إياها ، وإن طالت إقامتها معه فلا يزوجه أبوها إلا برضاها ، أقرت بالوطء أم لم تقر .

فإن قلت : فلم اقتصر المصنف على إنكارها المسيس ؟

قلت : لأنه إقرار منها ببقاء الإجمار ، وتحت ذلك فائدتان :

الأولى : أنه إذا لم يجبرها بعد السنة وهي مقرّة ببقاء حكم الإجمار فأحرى أن لا يجبرها إذا ادعت المسيس المقتضي عدم الإجمار .

والثانية : أنه إنما يجبرها فيما نقص عن السنة كسنة أشهر إذا كانت حين الإجمار منكراً للمسيس لتضمن ذلك إقرارها ببقاء الإجمار حتى لا يكون ذريعة إلى إجمار ثيب ، وقد نبه على هذا في "التوضيح" فقال إذا قلنا بالإجمار مطلقاً أو مع عدم الطول فلا بد من إقرارها بذلك قبل العقد ، ولا يصدق الأب ؛ لئلا يؤدي إلى إنكاح الأب الثيب بغير أمرها ، ولا يسمع في ذلك قول الزوج إنه وطء .

ابن سعدون : لو كذبها الأب وهي فقيرة والأب موسر لكان القول^(٤) قولها ؛ لأنه لا يعلم

(١) في (ن) : (أمدأ) .

(٢) النص أعلاه لتهذيب المدونة ، للبراذعي : ١٣٥ / ٢ ، وانظر : المدونة ، لابن القاسم : ١٥٦ / ٤ .

(٣) في (ن) : (عليها) .

(٤) في (ن) : (المقول) .

إلا من جهتها ، وكذا نقل المتّطي عن بعض الموثقين ، وقال في "البيان" بعد قوله : إن زوجها بعد أن أقامت ستة أشهر بغير استثمار مضي النكاح ؛ هذا إذا أقرت بذلك على نفسها قبل أن يزوجها أو بقرب ما زوجها ، وأما إن [زوجها] ^(١) وهي غائبة بعيدة الغيبة أو حاضره فلم تعلم حتى طال الأمر فإنها تتهم على إمضاء النكاح بإقرارها على نفسها أن زوجها الذي دخل بها لم يصبها ، فجعل الإقرار بقرب العقد بمنزلة الإقرار قبله ^(٢) .

وفي تبصرة اللخمي : إذا طلقت بالقرب وادعت البكارة وخالفها الأب كان القول قوله ولا تلزمه نفقتها هذا آخر نقل "التوضيح" ، وما ذكر عن "البيان" هو في رسم حلف ليرفعن من سماع ابن القاسم ، من كتاب النكاح ^(٣) .

وجبر وصي أمه أب به .

قوله : (وجبر وصي أمه أب به) أي : بالإجبار فالضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾ [الزمر : ٧] ، وهذا القول الثالث عند ابن الحاجب ^(٤) ، قال ابن عبد السلام : ومعناه أنه ولي ولا جبر له إلا أن يفهم منه إرادة الجبر كما لو قال له : زوجها قبل البلوغ وبعده ، وأحرى إذا نص له على الجبر أن يكون له .

أَوْ عَيْنَ الزَّوْجِ وَإِلَّا فَخِلَافٌ وَهُوَ فِي الثَّيِّبِ وَلِيٌّ ، وَصَمَّ إِنْ مَتَّ فَقَدْ زَوَّجَتْ ابْنَتِي بِمَرَضٍ وَهَلْ إِنْ قِيلَ بِقُرْبِ مَوْتِهِ ؟ تَأْوِيلَانِ . ثُمَّ لَا جَبْرَ قَالِبِ الْغُرِّ ، إِلَّا بِتَيْمَةٍ خِيفَ فَسَادُهَا وَبَلَغَتْ عَشْرًا ، وَشُورَ الْقَاضِي وَإِلَّا صَمَّ ، إِنْ دَخَلَ وَطَالَ ، وَقَدَّمَ ابْنَ ، فَابْنُهُ ، فَابْنُ ، [فَأَخٌ] ^(٥) ، فَابْنُهُ ، فَجَدٌّ ، فَعَمُّ فَابْنُهُ وَقَدَّمَ الشَّقِيقَ عَلَى الْأَصَمِّ ، وَالْمُخْتَارِ فَمَوْلَى .

قوله : (أَوْ عَيْنَ الزَّوْجِ) قال في "التوضيح" : مقتضى كلام اللخمي أن الأب إذا عين

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن ٣) .

(٢) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٢٩٤ / ٤ .

(٣) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٢٩٤ / ٤ .

(٤) قال ابن الحاجب : (وصي الأب ووصيته بالنكاح وقيل إلا في الإجبار) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ،

ص : ٢٥٦ .

(٥) ما بين المعكوفتين ساقطة من المطبوعة .

الزوج كان للوصي أن يجبرها من غير خلاف ، وقد صرح الرجراجي بذلك ^(١) . يعني : ابن تامسريت .

ثُمَّ هَلِ الْأَسْفَلُ وَبِهِ فُسِّرَتْ ؟ أَوْ لَا ، وَصَحَّ .

قوله : (ثُمَّ هَلِ الْأَسْفَلُ وَبِهِ فُسِّرَتْ ؟ أَوْ لَا ، وَصَحَّ) عطفه بشم مشعر أن المولى الأعلى المذكور قبله لا خلاف أنه من الأولياء ، وإنما الخلاف في كون الأسفل منهم وهو كذلك ، وأشار بقوله : (وصحهم) : لقول ابن الحاجب ثم [المولى] ^(٢) الأعلى لا الأسفل على الأصح ^(٣) . قال ابن عرفة : إن أراد ابن الحاجب بمقابل الأصح استواءهما فقد يفهم من ظاهر قول محمد معها ، وأنكر ابن عبد السلام إرادة سقوطه ؛ بأنه لا خلاف في ثبوته .

ويرد بنقل أبي عمر في "الكافي" وابن الجلاب وابن شاس ^(٤) : لا ولاية له . زاد في "التوضيح" : وأيضاً فعدم ولاية الأسفل هو القياس ؛ لأن الولاية هنا إنما تستحق بالتعصيب ^(٥) .

فَكَافِلٌ ، وَهَلْ إِنْ كَفَلَ عَشْرًا أَوْ أَرْبَعًا أَوْ مَا يُشْفِقُ ؟ تَرَدَّدَ [١/٣١] ، وَظَاهَرَهَا شَرْطُ الدَّيْنَانَةِ ، فَحَاكِمٌ ، فَوَلَايَةُ عَامَّةٍ مُسْلِمٍ ، وَصَحَّ بِهَا فِي دَنِيَّةٍ مَعَ خَاصٍّ لَمْ يُجْبَرْ كَشَرِيفَةٍ دَخَلَ وَطَالَ ، وَإِنْ قَرَبَ فَلِلْأَقْرَبِ أَوْ الْحَاكِمِ إِنْ غَابَ الرَّدُّ ، وَفِي تَحْتَمِهِ إِنْ طَالَ قَبْلَهُ تَأْوِيلَانِ ، وَيَأْبَعُدُ مَعَ أَقْرَبِ إِنْ لَمْ يُجْبَرْ ، وَلَمْ يَجْزُ كَأَحَدِ الْمُعْتَقَيْنِ ، وَرِضَاءُ الْبِكْرِ صَمَتْ كَتَفَوِيضِهَا . وَنَدِبَ إِعْلَامُهَا بِهِ ، وَلَمْ يَقْبَلْ دَعْوَى جَهْلِهِ فِي تَأْوِيلِ الْأَكْثَرِ ، وَإِنْ مَنَعَتْ أَوْ نَفَرَتْ لَمْ تَزُوجْ ، لَا إِنْ ضَحِكْتَ ، أَوْ بَكَتْ . وَالتَّيِّبُ تَعَرَّبَ .

قوله : (فَكَافِلٌ) بالفاء العاطفة المقتضية للترتيب ، يدل على تأخير رتبة ^(٦) الكافل عن

(١) انظر التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ١٤٧/٥ .

(٢) ما بين المعكوفتين زيادة : من (١ن) ، و(٢ن) .

(٣) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٢٥٥ .

(٤) في (١ن) بدل الجلاب : (الحاجب) ، وانظر على ترتيب المؤلف الكافي ، لابن عبد البر ، ص ٢٣٣ قال : (ولا

ولاية للمولى الأسفل على الأعلى ، وقد قيل : إن المولى الأسفل داخل في الولاية ، وليس بشيء) وانظر :

التفريع لابن الجلاب : ٣٦٦/١ ، وانظر : عقد الجواهر الثمينة ، لابن شاس : ٤١٧/١ ..

(٥) انظر التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ١١٦/٥ .

(٦) في (٣ن) : (ترتبة) .

ولي النسب ، وكأنه اعتمد في ذلك قول ابن رشد في رسم الأقضية من سماع أشهب من كتاب النكاح : المشهور المعلوم من المذهب أن الولي أحق بالنكاح ^(١) من الحاضن .

كَبُرَ رَشْدَتْ ، أَوْ عَضَلَتْ ، أَوْ زُوِّجَتْ بِعَرَضٍ ، أَوْ بَرَقٍ ، أَوْ يَغِيبٍ ، أَوْ يَتِيمَةٍ أَوْ افْتَبِتَ عَلَيْهَا ، وَصَمَّ إِنْ قَرَّبَ رِضَاهَا بِالْبَلَدِ وَلَمْ يَقْرَبْهُ حَالُ الْعَقْدِ وَإِنْ أَجَازَ مُجِيرٌ فِي ابْنٍ وَأَخٍ وَجَدَ فَوْضَ لَهُ أُمُورَهُ بِبَيِّنَةٍ جَازٍ ، وَهَلْ إِنْ قَرَّبَ ؟ تَأْوِيلَانِ ، وَفَسِيحُ تَزْوِيجٍ حَاكِمٍ أَوْ غَيْرِهِ ابْنَتَهُ فِي كَعَشْرَةٍ ، وَزَوْجَ الْحَاكِمِ فِي كَأَفْرِيقِيَّةٍ ، وَظَهَرَ مِنْ مِصْرَ ، وَتَوَوَّلَتْ أَيْضًا بِالِاسْتِبْطَانِ كَغَيْبَةِ الْأَقْرَبِ الثَّلَاثَ ، وَإِنْ أُسِرَ أَوْ فَقِدَ ، فَلَا بَعْدَ كَذِبٍ رِقٍّ ، وَصَغَرٍ وَعَتَةٍ ، وَأُنُوثَةٍ ، لَا فِسْقٍ وَسَلْبَ الْكَمَالِ .

قوله : (كَبُرَ رَشْدَتْ ، أَوْ عَضَلَتْ ، أَوْ زُوِّجَتْ بِعَرَضٍ ، أَوْ بَرَقٍ ، أَوْ يَغِيبٍ ، أَوْ يَتِيمَةٍ أَوْ افْتَبِتَ عَلَيْهَا) سكت عن العانس وهي أخرى [من بعض] ^(٢) من ذكر ، وقد استوفينا الكلام عليهن في : " تكميل التقييد وتحليل التعقيد " ونظمناه في رجز وهو :

سبع من الأبكار بالنطق خليق	من زوجت ذا عاهة أو من رقيق
أو صغرت أو عنست أو أسندت	معرفة العرض لها أو رشدت
أو رفعت لحاكم عضل الولي أو	رضيت ما بالتعدي قد ولي
وإذا عدت ذا العاهة والرفيق	في اثنين كن ثمان أبكار

وَوَكَّلَتْ مَالِكَةً ، وَوَصِيَّةً ، وَمُعْتَقَةً وَإِنْ أَجْنَبِيًّا كَعَبْدٍ أَوْ صَبِيٍّ ، وَمُكَاتِبٍ فِي أَمَةٍ طَلَبَ فَضْلًا وَإِنْ كَرِهَ سَبْدَهُ ، وَمَنْعَ إِحْرَامٍ مِنْ أَحَدِ الثَّلَاثَةِ كَكُفْرِ لِمُسْلِمَةٍ وَعَكْسِهِ ، إِلَّا لِلْأَمَةِ .

قوله : (وَوَكَّلَتْ مَالِكَةً ، وَوَصِيَّةً ، وَمُعْتَقَةً [١/٤٣] وَإِنْ أَجْنَبِيًّا) فهم من اقتصاره على الثلاث أنه لا ولاية للكافلة ، وقد أقيم ذلك من قوله في " المدونة " : فرجال من الموالى ^(٣) .

(١) في (٢ن) : (بالانكاح) .

(٢) في (٣ن) : (ببعض) .

(٣) قال في تهذيب المدونة : (قيل لمالك : فرجال من الموالى يأخذون صبياناً من الأعراب تصيهم السنة فيكفلونهم ويربونهم حتى يكبروا ، فتكون فيهم الجارية ، فيريد أن يزوجه ، فقال : ذلك جائز) انظر : تهذيب المدونة ، للبراذعي ١٤٦/٢ ، وانظر : المدونة ، لابن القاسم ١٧٠/٤ .

كما أنه لا ولاية للأخت^(١) ونحوها خلافاً لابن لبابة إذ جعل لها أن توكل ، وفرق بينها وبين الأم التي ليست بوصي نقله في التنبيهات ، وفهم من تخصيصه المعتقة بكسر التاء : أن المعتقة بفتح لا ولاية لها ، ولا يدخلها [الخلاف]^(٢) الذي تقدّم في المولى الأسفل ، ثم لا فرق في المالكة بين أن توكل أجنبياً عنها أو [أجنبياً]^(٣) عن جاريتها .

وأما الوصية فتوكل الأجنبي عنها باتفاق وعن محجورتها على القول بتقديم الأوصياء على الأولياء ، وأما المعتقة فأولياء مولاتها مقدّمون عليها ؛ لما سلف من تقديم أولياء النسب على الموالى ، وأما أولياؤها هي فجوز ابن بطل^(٤) في " مقنعه " أن تستخلف غيرهم مع حضورهم وقبله ابن فتوح والمثبطي وابن عات^(٥) ... وغيرهم ، وردّه ابن عبد السلام بأن إنكاح مواليتها إنما هو لعصبتها دون من وكلته ؛ لأن الولاية لهم دونها ودون ولدها إن ماتت . قال وهو بين من " الموطأ " وكلام المتقدمين ، وعرضته على من يوثق^(٦) به من أشياخي قبله .

وقال ابن عرفة يردّ بأنها عاصبة من أعتقته ؛ لأنها محيطة بإرث كلّ ماله ، وولاء كل من أعتق ، وكل محيط بذلك عاصب ، فصارت بالتعصيب كوصية أو أشد ؛ لأن صيرورة ذلك لها بالسنة لا باقتراف^(٧) ، حسبما قاله مالك فيها في عتق الجنين ، وما ذكره عن " الموطأ " لم أجده إنما فيه تقديمهم [على عصبة ابنها بعد موتها في إرث ولاء من أعتقت ، ولا يلزم من تقديمهم]^(٨) في إرث الولاء على عصبة ابنها تقديمهم على من باشر العتق ؛ لأن المرأة في

(١) في (١ن) ، و (٢ن) ، و (٣ن) : (لأخت) .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من (٢ن) .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (٢ن) .

(٤) ابن بطل المتوفى سنة : ٤٠٤ هـ هو سليمان بن محمد بن بطل البجليوسي ، تعلم بقرطبة ، واشتهر بكتابه " المقنع " ، وكتابه هو في أصول الأحكام ، ويلقب بالعين جودي ، انظر ترجمته في : الدياج المذهب ، لابن فرحون : ١ / ١٢٠ . الأعلام ، للزركلي : ٣ / ١٣٣ .

(٥) في (٢ن) : (زاد ابن عرفة : وهو وهم يتناقض مع ما بعده ، فقد نقل قوله ومناقضته لابن فتوح ومن بعده) .

(٦) في (٣ن) : (يثق) .

(٧) في (٢ن) ، و (٣ن) : (بالاقتراف) .

(٨) ما بين المعكوفتين ساقط من (١ن) .

إرثه ساقطة ، وفي مباشرة العتق ثابتة حتى في ولاء معتق معتقها . وقوله : (لا ولاية لابنها) مردود بنص " الموطأ " وكل المذهب على تقديمه عليهم في إرث ولاء معتقها دونهم ، قال أشهب يرث الولاء دونهم زحفاً . الباجي : لأنه ليس من قومها ولكن قدم لقوة تعصيه ، وما نقل عن المتقدمين لا أعرفه بل قول " المدونة " : إن أمّرت رجلاً يزوج وليتها جاز^(١) .

عياض : معناه عند أكثر الفقهاء مولاتها أو من تحت إيصائها . ابن لبابة : مذهبهم جواز توكيلها في إنكاح أمتها أو مولاتها ، إلا ما نقل سحنون عن الغير أن المرأة ليست بولي فانظر هذا مع قبول شيخه المعروض عليه ما ذكر . والله تعالى أعلم بالصواب . انتهى . ولم يتعقبه في " التوضيح " . على أن ابن عبد السلام عزا هذا البحث في موضع آخر بعده لبعض الشيوخ وقال : فيه نظر .

وَمُعْتَقَةٌ مِنْ غَيْرِ نِسَاءِ الْجَزِيَّةِ ، وَزَوْجَ الْكَافِرِ مُسْلِمٍ ، وَإِنْ عَقَدَ مُسْلِمٌ لِكَافِرٍ تَرْكًا ، وَعَقَدَ السَّفِيهَةُ ذُو الرَّأْيِ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ .

قوله : (وَمُعْتَقَةٌ مِنْ غَيْرِ نِسَاءِ الْجَزِيَّةِ) هو كقوله في " المدونة " : إلا التي ليست من نساء أهل الجزية قد أعتقها رجل مسلم فيجوز^(٢) .

وَصَحَّ تَوْكِيلُ زَوْجِ الْجَوِيمِ ، لَا وَلِيَّ إِلَّا كَهْوٌ ، وَعَلَيْهِ الْإِجَابَةُ لِكُفٍّ ، وَكُفُّوْهَا أَوْلَى ، فَبِأَمْرِهِ الْحَاكِمُ ، ثُمَّ زَوْجٌ ، وَلَا يَعْضَلُ أَبٌ يَكْرًا يَرُدُّ مُتَكَرِّرًا حَتَّى يَتَحَقَّقَ وَإِنْ وَكَلْتَهُ مِنْ أَحَبِّ عَيْنٍ ، وَإِلَّا فَلَهَا الْإِجَازَةُ ، وَلَوْ بَعْدُ .

قوله : (وَصَحَّ تَوْكِيلُ زَوْجِ الْجَوِيمِ) في سماع عيسى : لا بأس أن يوكل الرجل نصرانياً أو عبداً أو امرأة على عقد نكاحه^(٣) .

(١) انظر : المنتقى ، للباجي : ٣٤٤ / ٨ ، وهو كلام أشهب نقله الباجي ، وانظر : المدونة ، لابن القاسم : ١٧٧ / ٤ ، وانظر نص الموطأ برقم (١٤٨٢) كتاب العتق والولاء ، باب ميراث الولاء .

(٢) النص أعلاه لتهذيب المدونة ، للبراذعي : ١٥٠ / ٢ ، ١٥١ ، وانظر المدونة ، لابن القاسم : ١٧٦ / ٤ .

(٣) قال في سماع عيسى من كتاب النكاح الثالث ، من كتاب أوله باع شاة واستثنى جلدتها : (قلت لابن القاسم : أفيستخلف الرجل نصرانياً أو عبداً أو امرأة يعقد له نكاحه ؟ قال : لا بأس به) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٤٨٠ / ٤ .

ابن عرفة : وزيادة ابن شاس : أو صبياً^(١) . لا أعرفه .

لَا الْعَكْسُ ، وَلَا بَنُ عَمٍّ وَنَحْوُهُ إِنْ عَيْنُ تَزْوِيجِهَا مِنْ نَفْسِهِ يَنْتَزِجُكَ يَكْذَا ، أَوْ تَرْضَى وَتَوَلَّى الطَّرْفَيْنِ وَإِنْ أَنْكَرْتَ الْعَقْدَ ، صَدَّقَ الْوَكِيلُ إِنْ ادَّعَاهُ الزَّوْجُ ، وَإِنْ تَنَازَعَ الْأَوْلِيَاءُ الْمُتَسَاوُونَ فِي الْعَقْدِ أَوْ الزَّوْجِ ، نَظَرَ الْحَاكِمُ وَإِنْ أَذِنْتَ لِوَلِيِّيْنِ فَعَقَدَا ، فَلِلْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يَتَلَذَّذِ النَّثَانِي بِمَا عَلِمَ ، وَلَوْ تَأَخَّرَ تَفْوِيضُهُ إِنْ لَمْ تَكُنْ فِي عِدَّةٍ وَفَاقَةٍ ، وَلَوْ تَقَدَّمَ الْعَقْدُ عَلَى الْأَظْهَرِ .

قوله : (لَا الْعَكْسُ) أشار به لقول عبد الحق في " النكت " : إذا وكل رجل من يزوجه ممن أحب فزوجه من غير أن يستأذنه لا يدخل في هذا الاختلاف في المرأة تقول لوليها زوجني ممن أحببت ، والفرق بين ذلك على أحد القولين أن الرجل إذا كره النكاح قدر على حله ؛ لأن الطلاق بيده ، والمرأة إذا كرهت ذلك لا تقدر على حله ؛ فمن أجل أن المرأة لا تستطيع دفعه إذا انعقد عليها استظهر فيه بإعلامها عند عقده عليها ، وإن تقدم تفويضها له على أحد القولين .

وقال اللخمي في توكيل الزوج إذا لم يعين المرأة : لا أعلمهم يختلفون أن ذلك يلزمه إلا أن يعلم أنه قصر^(٢) في الاجتهاد له فيكون له رد ذلك ، ثم قال : ويختلف إذا وكل رجل امرأة لتزوجه فزوجته من نفسها وعقد ذلك وليها ، وأن لا يلزم ؛ أحسن .

وَفُسِّخَ بِمَا طَلَّقَ إِنْ عَقَدَا بِزَمَنِ أَوْ لِبَيِّنَةٍ يَعْلَمُهُ أَنَّهُ ثَانٍ ، لَا إِنْ أَقَرَّ أَوْ جَهْلَ الزَّمَنِ ، وَإِنْ مَاتَتْ وَجَهْلَ الْأَحَقِّ فَفِي الْإِرْثِ قَوْلَانِ ، وَعَلَى الْإِرْثِ فَالْصَّدَاقُ ، وَالْأَفْزَائِدَةُ ، وَإِنْ مَاتَ الرَّجُلَانِ فَلَا إِرْثَ ، وَلَا صَدَاقَ ، وَأَعْدَلِيَّةٌ مُتَنَاقِضَتَيْنِ مُلْغَاةٌ وَلَوْ صَدَّقْتُمَا الْمَرْأَةَ ، وَفُسِّخَ مُوصًى ، وَإِنْ يَكْتُمُ شُهُودٌ مِنْ أَمْرَأَةٍ [ب/٣١] أَوْ بِمَنْزِلٍ أَوْ أَيَّامٍ ، إِنْ لَمْ يَدْخُلْ وَيَبْطُلْ .

قوله : (وَفُسِّخَ مُوصًى ، وَإِنْ يَكْتُمُ شُهُودٌ) مجازه وفسخ موصي بكتمه وإن بكتم

شهود ؛ إذ لا يخرج الإشهاد على هذا الوجه عن كونه نكاح سراً .

(١) قال في الجواهر : (وللزوج أيضاً أن يوكل من يعقد عنه ، فلا يشترط في وكيله ما يشترط في الأولياء من الصفات ، بل

يصح توكيل العبد والصبي والمرأة والنصراني) انظر : عقد الجواهر الثمينة ، لابن شاس : ٤٢٣ / ١ .

(٢) في الأصل ، و(ن ٣) : (نص) .

وَعُوقِبَا ، وَالشُّهُودَ ، وَقَبْلَ الدُّخُولِ وَجُوباً ، عَلَى أَنْ لَا تَأْتِيَهُ إِلَّا نَهَاراً أَوْ يَخْبَارُ
لأَحَدِهِمَا أَوْ غَيْرَ ، أَوْ عَلَى إِنْ لَمْ يَأْتِ بِالصَّدَاقِ لِكَذَا فَلَا نِكَاحَ ، وَجَاءَ بِهِ وَمَا فَسَدَ
لِصَّدَاقِهِ أَوْ عَلَى شَرْطٍ يَنَاقِضُ كَأَنْ لَا يَقْسِمَ لَهَا أَوْ يُوَثِّرَ عَلَيْهَا ، وَإِلَّا الْغِيْبَ .

قوله : (وَعُوقِبَا ، وَالشُّهُودَ) يجوز نصب الشهود ، ورفعها ، والنصب مختار ؛ لذا

ضعف النسق .

وَمُطْلَقاً كَالنِّكَاحِ لِأَجْلِ ، أَوْ إِنْ مَضَى شَهْرٌ فَأَنَا أَنْتَزَوِّجُكَ ، وَهُوَ طَلَاقٌ إِنْ اخْتَلَفَ
فِيهِ كَمَحْرَمٍ وَشِغَارٍ وَالتَّحْرِيمُ بِعَقْدِهِ وَوِطْئِهِ ، وَفِيهِ الْإِرْثُ ، إِلَّا نِكَاحَ الْمَرِيضِ .

قوله : (وَمُطْلَقاً كَالنِّكَاحِ لِأَجْلِ) أي : وفسخ مطلقاً ما كان مثل النكاح إلى أجل مما

فسد لعقده سوى ما تقدّم في القسمين قبله وهما [مما] ^(١) يفسخ إن لم يدخل ، وبطل ما

يفسخ قبل الدخول .

وإِنِّكَاحَ الْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ ، لَا إِنْ انْتَفَقَ عَلَى فَسَادِهِ ، فَلَا طَلَاقَ وَلَا إِرْثَ كَخَامِسَةٍ ،
وَحَرَمَ وَطْؤُهُ فَقَطْ ، وَمَا فَسَخَ بَعْدَهُ فَالْمُسَمَّى وَإِلَّا فَصْدَاقُ الْمِثْلِ .

قوله : (وإِنِّكَاحَ الْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ) معطوف بالجرّ على قوله : (كمحرّم وشغار) ولم يظهر

لتأخير وجهه ، فمن حقّه أن يتصل بما عطف عليه ، ولعلّ تأخيرها من مخرج المبيضة .

وَسَقَطَ بِالْفَسْخِ قَبْلَهُ إِلَّا نِكَاحَ الدَّرْهَمَيْنِ فَنِصْفُهُمَا كَطَلَاقِهِ ، وَتُعَاضُ الْمُنْكَذَذُ
بِهَا ، وَلَوْ كَيْ صَغِيرٍ فَسَخَّ عَقْدَهُ ، بِمَا مَهْرٍ وَلَا عِدَّةٍ .

قوله : (كَطَلَاقِهِ) الضمير للنكاح المستحق للفسخ أي : [فإذا] ^(٢) طلق [٤٣/ب] فيه

الزوج بعد البناء اختياراً ففيه المسمى إن كان وإلا فصداق المثل ، وإن طلق قبل البناء فلا

شيء فيه إلا في نكاح الدرهمين .

وَإِنْ زَوْجٌ بِشَرْوِطٍ أَوْ أُجِيزَتْ ، وَبَلَغَ وَكُرِهَ فَلَهُ التَّطْلِيقُ ، وَفِي نِصْفِ الصَّدَاقِ
قَوْلَانِ عَمِلَ بِهِمَا ، وَالْقَوْلُ لَهَا أَنَّ الْعَقْدَ وَقَعَ وَهُوَ كَبِيرٌ ، وَالسَّبْدُ رَدُّ نِكَاحِ عَبْدِهِ
بِطَلَاقَةٍ فَقَطْ بِأَيِّئَةٍ ، إِنْ لَمْ يَبْعَهُ .

قوله : (وَإِنْ زَوْجٌ بِشَرْوِطٍ أَوْ أُجِيزَتْ ، وَبَلَغَ وَكُرِهَ فَلَهُ التَّطْلِيقُ) إنها عطف (بلغ)

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (٢) .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل ، و(٤) .

بالواو دون الفاء أو ثم ؛ لأن الكلام مفروض في الصغير المزوج في حال صغره بالشروط ، فتعين أن بلوغه بعد الشروط ، والذي في أكثر النسخ : (وَكُوْهُ) مبنياً للفاعل وهو الصغير ، وهذا أليق من النسخة التي فيها : وكرهت مبنياً للنائب ^(١) .

إِلَّا أَنْ يَرُدَّ بِهِ أَوْ يَعْتَقَهُ ، وَلَهَا رُبْعٌ دِينَارٍ إِنْ دَخَلَ .

قوله : (إِلَّا أَنْ يَرُدَّ بِهِ أَوْ يَعْتَقَهُ) مفهوم قوله : (بِهِ) أنه لو رد عليه بغيره لم يكن له رد نكاحه ، وهو أحد القولين . قال ابن بشير : فإن اطلع بعد رضاه على عيب قديم فله أن يرده بما اطلع عليه ، وهل يرد للعيب الذي رضي به شيئاً ؛ لأن رضاه يقتضي أنه كالحادث عنده ؟ للمتأخرين قولان :

أحدهما : أنه يرد ما نقص وليس للسيد ^(٢) الأول فسخ .

والثاني : أنه لا يرد ما نقص ، وللسيد الفسخ ، وأجراه بعضهم على الخلاف في الرد بالعيب هل [هو] ^(٣) نقض له من أصله أو نقض له الآن ، فإن جعلناه نقضاً من أصله لم يرد ما نقص ، وكان للسيد الأول الخيار ، وإن جعلناه نقضاً له الآن رد ما نقص ، ولم يكن للأول خيار .

وَأَنْتِ عَبْدٌ وَمُكَاتِبٌ بِمَا بَقِيَ ، [إِنْ غَرَّأَ] ^(٤) إِنْ لَمْ يَبْطُلْهُ سَيِّدٌ أَوْ سُلْطَانٌ ، وَلَهُ الْإِجَازَةُ إِنْ قَرَّبَ وَلَمْ يَرُدِّ الْفَسْخَ أَوْ يَشْكُ فِي قَصْدِهِ ، وَلَوْ لِي سَفِيهِ فَسَخَ عَقْدَهُ ، وَلَوْ مَاتَتْ وَتَحَيَّنَ يَمُونُهُ وَلِمُكَاتِبٍ وَمَأْذُونٍ تَسَرَّ [إِمَالِهِمَا] ^(٥) وَإِنْ يَلَا إِذْنَ ، وَنَفَقَةُ الْعَبْدِ فِي غَيْرِ خَرَاJ وَكَسْبٍ إِلَّا لِعُرْفٍ ، كَالْمَهْرِ وَلَا يَضْمَنُهُ سَيِّدٌ بِإِذْنِ التَّزْوِيجِ ، وَجَبَرَأَبٌ وَوَصِيٌّ وَهَآكُم مَّجْنُونًا احْتَجَاجٌ ، وَصَغِيرًا ، وَفِي السَّفِيهِ خِلَافٌ ، وَصَدَاقُهُمْ إِنْ أَعْدَمُوا عَلَى الْأَبِ ، وَإِنْ مَاتَ ، أَوْ أَبْسَرُوا بَعْدَ ، وَلَوْ شَرَطَ ضِدَّهُ ، وَإِلَّا فَعَلَيْهِمْ إِلَّا لَشَرْطٍ ، وَإِنْ تَطَارَحَهُ رَشِيدٌ ، وَأَبٌ فَسَخَ ، وَلَا مَهْرَ ، وَهَلْ إِنْ حَلَفَا وَإِلَّا لَزِمَ النَّآكِلُ ؟ تَرَدَّدَ ،

(١) وقع ذلك في : مواهب الجليل ، للخطاب رحمه الله : ٩٦ / ٥ ، وم يرج على ما للمؤلف هنا .

(٢) في (١ ن) : (لسيد) .

(٣) ما بين المعكوفتين زيادة : من (١ ن) ، و (٢ ن) ، و (٣ ن) .

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من أصل المختصر .

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من المطبوعة .

وَحَلْفَ رَشِيدٍ ، وَأَجْنَبِيٍّ ، وَامْرَأَةً أَنْكَرُوا الرِّضَا ، وَالْأَمْرَ حُضُورًا ، إِنْ لَمْ يَنْكُرُوا بِمَجْرَدِ
عِلْمِهِمْ ، وَإِنْ طَالَ كَثِيرًا لَزِمَ ، وَرَجَعَ لِأَبٍ وَذِي قَدَرٍ بِزَوْجٍ غَيْرِهِ ، وَضَامِنٍ لِابْنَتِهِ
النِّصْفَ بِالطَّلَاقِ ، وَالْجَمِيعُ بِالْفَسَادِ ، وَلَا يَرْجِعُ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ يَبْصُرَ بِالْحَمَالَةِ ، أَوْ
يَكُونَ بَعْدَ الْعَقْدِ .

قوله : (وَأَتَّبِعَ عَبْدٌ وَمُكَاتِبٌ^(١) يَمَا بَقِيَ ، إِنْ غُرًّا) مفهومه أنها إذا لم يغرّها بل
أخبرها العبد أنه عبد والمكاتب أنه مكاتب فلا يتبعان ، وعليه اقتصر التّطيطي ، وعليه
اختصر "المدونة" أبو محمد وابن أبي زمين وأبو سعيد^(٢) . قال عياض : وتأولها أبو بكر بن
عبد الرحمن وأبو محمد عبد الحق وغيرهما من القرويين على الفرق بين العبد والمكاتب ، وأن
العبد سواء غر أم لم يغرّ للسيد إسقاطه عنه وأما المكاتب فلا يسقطه عنه إلا إذا لم يغرّ ، فإن
غرّ وقف الأمر ، فإن عجز كان للسيد إسقاطه وإن أدّى بقي عليه .

وَلَهَا الْأَمْتِنَاعُ إِنْ تَعَذَّرَ أَخْذُهُ ، حَتَّى يَقْدَرَ وَتَأْخُذَ الْحَالُ ، وَلَهُ التَّرُكُ ، وَبَطْلَانُ
ضَمَنِ فِي مَرَضِهِ عَنْ وَارِثٍ ، لَا زَوْجَ ابْنَتِهِ ، وَالْكَفَاعَةُ فِي الدِّينِ وَالْحَالِ ، وَلَهَا وَلِيُّ
تَرْكُهَا ، وَلَيْسَ لَوْلِيٍّ رَضِيَ بِمَطْلَقِ امْتِنَاعٍ يَلَا حَادِثٍ ، وَالْأَمُّ النَّكْلُ فِي تَزْوِيجِ الْأَبِ
الْمُوسِرَةِ الْمَرْغُوبِ فِيهَا مِنْ فَقِيرٍ وَرُوَيْتُ بِالنَّفْيِ . ابْنُ الْقَاسِمِ : إِلَّا لِضَرَرٍ بَيْنَ .
[١/٣٣] وَهَلْ وَفَاقَ ؟ تَأْوِيلَانِ وَالْمَوْلَى وَغَيْرُ الشَّرِيفِ ، وَالْأَقْلُ جَاهًا كَفَاءً وَفِي الْعَبْدِ
تَأْوِيلَانِ ، وَحَرَمُ أَصُولِهِ ، وَفُصُولُهُ ، وَلَوْ خَلَقَتْ مِنْ مَائِهِ ، وَزَوْجَتُهُمَا ، وَفُصُولُ أَوَّلِ
أَصُولِهِ ، وَأَوَّلُ فَصْلٍ مِنْ كُلِّ أَصْلٍ ، وَأَصُولُ زَوْجَتِهِ ، وَيَنْتَلِذُهُ وَإِنْ بَعْدَ مَوْتِهَا .

قوله : (وَلَهَا الْأَمْتِنَاعُ إِنْ تَعَذَّرَ أَخْذُهُ ، حَتَّى يَقْدَرَ وَتَأْخُذَ الْحَالُ) إن كان لفظ (يقدر)
بدال وراء لا براءين ، فلعله لوح به لما اختصر في "توضيحه" من كلام اللخمي إذ قال : لو
كان صداقها مائة ، النقد نصفها ، والمؤخر نصفها وخلف الحامل مالا أخذت المائة ؛ لأن
بالموت يحل المؤجل ، وإن لم يخلف شيئاً فللزواج إذا أتى بالمعجل أن يني بها وإن خلف
خمسین أخذتها ، وكان للزوج أن يني بها إذا دفع خمسة وعشرين ؛ لأن الخمسين المأخوذة
نصفها للخمسين المعجلة ونصفها للخمسين المؤخرة .

(١) في (١) زيادة : (به إن عتق ، وفي (ن) ٤) : (إن عتقا) .

(٢) قال في تهذيب المدونة ، للبراذعي : فإن عتق العبد أو أدى المكاتب أو عتق اتبعته الزوجة بما أدت إن غرها ، وإن يئ لها

فلا شيء لها) انظر تهذيب المدونة ، للبراذعي : ١٦٩ / ٢ ، وانظر المدونة ، لابن القاسم : ٢٠١ / ٤ .

ويختلف إذا حاصت^(١) المرأة الغرماء ونابها من المائة خمسون ، ثم فارق الزوج هل ينتقض الحصاص^(٢) الأول فمن قال إن الصداق وجب بالعقد لم ينتزع منه شيئاً ، ومن قال : إنما يجب النصف [بالعقد ونصف بالدخول]^(٣) . قال عليها أن ترد نصف ما قبضته عن المعجل وهو خمسة وعشرون ثم تضرب فيها هي والغرماء بما بقي لهم ؛ لأنه قد تبين أن دينها خمسون فقط وإن كان جميع الصداق مؤجلاً كان للزوج أن ييني بها ، وليس لها أن تمنع نفسها كالمشهور فيما إذا أجل ما على الزوج ؛ لأنها دخلت هنا على أن تسلم نفسها وتبوع ذمة أخرى^(٤) .

وَلَوْ يَنْظُرُ فَضُولَهَا .

قوله : (وَلَوْ يَنْظُرُ) في بعض النسخ : ولو بنظر باطن ، فهو كقول ابن الحاجب : والنظر لباطن الجسد^(٥) . وقد قال ابن عبد السلام تقييده الخلاف الذي في النظر لباطن الجسد ظاهر الرواية خلافه ، قال ابن حبيب من تلذذ من تقبيل أو تجريد أو ملاعبة أو مغامرة أو نظر إلى شيء من محاسنها نظر شهوة حرم على ابنه وأبيه التلذذ منها إن ملكها ، ورواه أيضاً محمد عن مالك ، وزاد : وكذلك إن نظر إلى ساقها أو معصمها تلذذاً .

وقال في " التوضيح " احترز ابن الحاجب بالنظر إلى باطن الجسد مما لو نظر إلى وجهها فإنه لا يحرم بالاتفاق ، حكاه ابن بشير . وفي " الموطأ " أن عمر ابن الخطاب - رضي الله تعالى عنه - وهب لابنه جارية فقال له لا تمسها فإنني كنت كشفتها^(٦) .

الباجي : يريد نظر إلى بعض ما تستره من جسدها لطلب اللذة^(٧) . قال : ويمكن الجمع

(١) في التوضيح : (حاصت) وهو أولى بالسياق مما هنا .

(٢) تحاصّ القوم أي : اقتسموا حصصاً . انظر : مختار الصحاح : ٥٩ / ١ .

(٣) ما بين المعكوفتين ، زيادة من : (ن ٤) .

(٤) انظر التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ٢٩٠ / ٥ .

(٥) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٣٦٤ .

(٦) انظر : الموطأ برقم (١١٣٠) كتاب النكاح ، باب التَّهْيِ عَنْ أَنْ يُصِيبَ الرَّجُلُ أُمَّةً كَانَتْ لِأَبِيهِ .

(٧) انظر : المتقى ، للباجي : ١٢٥ / ٥ .

بين الرواية وقول ابن بشير بأن يحمل قول ابن بشير على نظر الوجه لغير قصد اللذة أو يقيد

ما في الرواية بغير الوجه^(١)
**كَالْمَلِكِ ، وَحَرَمَ الْعَقْدَ وَإِنْ فَسَدَ إِنْ لَمْ يَجْمَعْ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا فَوَطُوهُ إِنْ دَرَأَ الْحَدَّ ،
 وَفِي الزَّانَا خِلَافٌ ، وَإِنْ حَاوَلَ نَكَاحًا بِزَوْجَتِهِ فَتَلَذَّذَ بِابْنَتِهَا ، فَتَرَدَّدَ ، وَإِنْ قَالَ أَبٌ
 نَكَحْتُهَا أَوْ وَطِئْتُ أُمَّةً عِنْدَ قَصْدِ الْإِبْنِ ذَلِكَ وَأَنْكَرَ نَدَبَ التَّنَزُّهِ .**

قوله : (كَالْمَلِكِ) ينبغي أن ينطبق على كل ما تقدم من حرمة النكاح .
 وَفِي وَجُوبِهِ إِنْ فَشَى نَأْوِيلَانِ ، وَجَمْعُ خَمْسٍ ، وَالْعَبْدُ الرَّابِعَةُ .

قوله : (وَفِي وَجُوبِهِ إِنْ فَشَى نَأْوِيلَانِ) أي : [وَفِي]^(٢) وجوب الترك .
 أَوْ اثْنَتَيْنِ لَوْ قُدِّرَتْ أَنَّهُ^(٣) ذَكَرًا حَرَمَ كَوَطِئَهُمَا بِالْمَلِكِ ، وَفَسَدَ نِكَاحًا ثَانِيَةً
 صَدَقَتْ وَإِلَّا حَلَفَ لِلْمَهْرِ بِلا طَلَاقٍ كَأَمَّ وَابْنَتِهَا بِعَقْدٍ ، وَتَأَبَّدَ تَحْرِيمُهُمَا إِنْ دَخَلَ وَلَا
 إِرْثَ ، وَإِنْ تَرْتَبْنَا ، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِوَاحِدَةٍ حَلَّتِ الْأُمُّ ، وَإِنْ [مَاتَ وَ]^(٤) لَمْ تَعْلَمْ
 السَّابِقَةَ ، فَلَا إِرْثَ ، وَلِكُلِّ نِصْفٍ صَدَاقِهَا كَأَنَّ لَمْ تَعْلَمْ الْخَامِسَةَ .

قوله : (أَوْ اثْنَتَيْنِ لَوْ قُدِّرَتْ آيَةٌ ذَكَرًا حَرَمَ) هو كقوله في " التلقين " : وحصر ذلك
 أن كل امرأتين لو كانت كل واحدة منهما ذكراً لم يجز له أن يتزوج الأخرى لا يجوز الجمع
 بينهما . انتهى^(٥) . ويكون التقدير من الجانبين تخرج المرأة مع أم زوجها ومع ابنته . [٤٤ / أ]
 قال في " التوضيح " : لأنك إذا قدرت المرأة في الأول [ذَكَرًا]^(٦) جاز له أن يتزوج أم الزوج ؛

(١) انظر التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ٣٤٠ / ٥ ، ٣٤١ .

(٢) ما بين المعكوفتين زيادة : من (١ ن) ، و (٢ ن) .

(٣) في أصل المختصر والنسخة المطبوعة : (آيَةٌ) ، وقد شرح الخطاب رحمه الله الفرق بين اللفظين بقوله : (آيَةٌ) بإدخال تاء
 التانيث على أي . . . إذا أريد بـ " أي " المؤنث جاز إلحاق التاء به موصولاً كان ، أو استفهاماً ، أو غيرهما) قال : (وجعل
 في الكبير بدل التاء هاء ، وبدل " أي " " إن " ويشكل عليه قوله : " ذَكَرًا " بالنصب فإنه في النسخ بألف بعده ، وقوله :
 " حرم " والضمير للوطء) ولا يخفى أن المؤلف هنا أخذ بالثاني ، ولعله تابع لما عليه شارح الكبير وهو : بهرام . الذي نوه
 له الخطاب في كلامه . انظر : مواهب الجليل : ٤٦٣ / ٣ .

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل .

(٥) انظر : التلقين ، للقاضي عبد الوهاب : ٣٠٨ / ١ .

(٦) ما بين المعكوفتين زيادة : من (١ ن) ، و (٢ ن) ، و (٣ ن) .

لأنها أم رجل أجنبي ، وكذلك إذا قدرت المرأة في الثاني ذكراً جاز له أن يتزوج البنت لأنها بنت رجل أجنبي . انتهى ^(١) .

وأصله لابن يونس عن ابن بكير ؛ لكن قيده بذوات المحارم فقال أبو الحسن الصغير : ليخرج المرأة وأمتها فإنك لو قدرت إحداهما ذكراً لم يجز أن يتزوج الأخرى ، وإذا أعدنا الضمير الفاعل في قول المصنف : (هـ) على الوطء خرجت مسألة المرأة وأمتها ؛ إذ الوطء أعم والسيدة لو كانت ^(٢) ذكراً حل له وطء أمته بالملك فلم يطرد فيه الضابط من الطرفين ، وحيث تكون عبارة المصنف محررة من كل وجه . والله سبحانه أعلم .

وَحَلَّتِ الْأَخْتُ بِبَيْنُونَةِ السَّائِقَةِ أَوْ زَالَ وَلَكُ يَعْتَقُ وَإِنْ لَأَجَلٍ ، أَوْ كِتَابَةٍ .

قوله : (أَوْ كِتَابَةٍ) لم يخالف فيه إلا اللخمي قال ابن عرفة : وفيها مع " الموطأ " و " الجلاب " و " التلقين " يريد : و " الرسالة " ^(٣) : أو بالكتابة ، فقول اللخمي : الكتابة لا تحرم . وهم أو توهم .

أَوْ إِنْكَامٍ يُجِلُّ الْمَبْتُونَةَ ، أَوْ أَسْرٍ ، وَإِبَاقٍ إِيَّاسٍ ، أَوْ بَيْعٍ دَلَّسَ فِيهِ ، لَا فَاسِدٍ لَمْ يَفُتْ ، وَحَبِيزٍ وَعِدَّةٍ شَبَّهَتْ ، وَرِدَّةٍ ، وَإِحْرَامٍ ، وَظَهَارٍ وَاسْتِبْرَاءٍ ، وَخِيَارٍ ، وَعُمْدَةٍ ثَلَاثٍ ، وَإِخْدَامٍ سَنَةٍ .

قوله : (أَوْ إِنْكَامٍ يُجِلُّ الْمَبْتُونَةَ) أي : أو عقد نكاح صحيح لا فاسد لازم لا خيار فيه لأحد ، ولما كان لفظ النكاح الذي هو مصدر الثلاثي قد يصلح أن يراد به الدخول ، عدل عنه إلى لفظ الإنكاح الرباعي الذي لا يصلح أن يراد به إلا العقد ، رفعا لما عسى أن يتوهم من قوله : (يُجِلُّ الْمَبْتُونَةَ) .

(١) انظر التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ٣٧٢ / ٥ .

(٢) في الأصل : (لكانت) ، وفي (ن) : (لو كان) .

(٣) انظر : الموطأ ، برقم (١١٢٣) ، كتاب النكاح ، باب ما جاء في كراهية إصابة الاختين بملك اليمين ... ، والرسالة ، لابن

أبي زيد ، ص ٩٦ ، والتلقين ، للقاضي عبد الوهاب : ٣٠٩ / ١ ، والضرع ، لابن الجلاب : ٤٢٤ / ١ ، ونصر الموطأ

تنصح المسألة قال : (مالك في الأمة تكون ثم الرجل فيصيبها ثم يريد أن يصيب أختها إنها لا تحل له حتى يحرم عليه

فرج أختها بنكاح أو عتاقة أو كتابة أو ما أشبه ذلك)

وهبة لمن يعتصمها منه، وإن^(١) يبيع، بخلاف صدقة عليه إن حيزت، وإخدام سنين ووقف، إن وطئها ليحرم، فإن أبقي الثانية استبرأها، وإن عقد فاشترى فالأولى.

قوله : (وهبة لمن يعتصمها منه، وإن يبيع) اختصر في هذا قول ابن الحاجب : ولا بهبتها لمن يعتصمها منه ولو يتيماً في حجره إذ له انتزاعها بالبيع^(٢)، وهو معنى ما في كتاب الاستبراء من "المدونة"^(٣)، و"نكت" فضل بن مسلمة على كونها لا تحرم بهبتها لتيمة فقال : لم لا تحرم وهو لا يجوز له شراؤها ؟ ؛ لأنه رجوع في الهبة، وما ذلك إلا لأنه لا مانع له من ذلك كما منع ابن القاسم معاملته مع يتيمة ولم يجعلها تحرم بيعها^(٤) منه إذ لا مانع له من شرائها. أبو الحسن الصغير : راعى فضل الإمكان العادي لا الشرعي مع أن النهي عن شراء الهبة [إنها هو]^(٥) نهي كراهة.

فَإِنْ وَطِئَ أَوْ عَقَدَ بَعْدَ تَلَذُّدِهِ بِأُخْتِهَا يَمْلِكُ فَكَالْأَوَّلِ .

قوله : (فإن وطئ أو عقد بعد تلذذه بأختها يملك فكأول) تقرير الشارح لهذا جيد، والأول مذكّر صفة للفرع.

وَالْمَبْنُوتَةُ حَتَّى يُولِجَ [مُسْلِمًا] ^(٦) بِالْغِ قَدَرِ الْحَشَقَةِ .

قوله : (والمبنوتة حتى يولج مسلم بالغ) كذا في بعض النسخ بزيادة مسلم وهو

(١) في أصل المختصر والنسخة المطبوعة : (ولو).

(٢) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٢٦٥ .

(٣) قال فيها : (ومن وهب لابنه الصغير أو الكبير الذي في عياله جارية ثم اعتصمها ، فإن لم تكن تخرج وهي في يد الأب ولم يغيب الكبير عليها لم يستبرئ ، وإلا فذلك عليه ، وإن وطئها الإبن فلا اعتصار للأب فيها) انظر : تهذيب المدونة ، لأبي سعيد البراذعي : ٤٤٤ / ١ .

(٤) في الأصل ، و(ن٣) : (بيعها) .

(٥) ما بين المعكوفتين زيادة : من (ن٢) ، و(ن٣) .

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من أصل المختصر ، والمطبوعة .

صحيح^(١). قال في "المدونة": والنصرانية يبتها مسلم فلا يحلها وطء نصراني بنكاح إلا أن يطأها بعد إسلامه^(٢).

بِلا مَنَعٍ ، وَلَا نِكَوَّةَ فِيهِ بِإِنْتِشَارِ فِي نِكَاحٍ لَا زَمَ وَعِلْمِ خُلُوةٍ وَزَوْجَةٍ فَقَطْ وَلَوْ
خَفِيًّا كَتَزْوِيجٍ غَيْرِ مُشَبَّهَةٍ لِيَمِينٍ لَا بِعَاسِدٍ إِنْ لَمْ يَثْبُتْ بَعْدَهُ .

قوله : (بلا منع) به خرج الدبر كما خرج الحيض ونحوه .
يوطئ ثانٍ .

قوله : (يوطئ ثانٍ) راجع لمفهوم الشرط قبله أي : فإن ثبت بعده حلت بالوطء الثاني ، وله نظائر كثيرة في كلامه ينبغي أن يتنبه لها .

وَبِالْأَوَّلِ تَرَدُّدُ كَمُهْلَلٍ ، وَإِنْ مَعَ نِيَّةٍ إِمْسَاكِهَا مَعَ الْإِعْجَابِ وَنِيَّةٍ الْمُطْلَقِ
وَنِيَّتِهَا لَغَوٍ ، وَقِيلَ دَعَا طَارِئَةَ التَّزْوِيجِ ، كَحَاضِرَةِ أُمْنَةٍ ، إِنْ بَعْدَ ، وَفِي غَيْرِهَا
قَوْلَانِ وَمِلْكُهُ أَوْ لَوْلَاهُ ، وَفُسِخَ ، وَإِنْ طَرَأَ بِلا طَلَاقٍ كَمَرَأَةٍ فِي زَوْجِهَا وَلَوْ يَدْفَعُ مَالٌ
لِيُعْتَقَ عَنْهَا ، لَا إِنْ رَدَّ سَيِّدٌ شِرَاءً مَنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهَا .

قوله : (كمهلل) تمثيل للفساد إذ هو من صورته وليس بتنظير .

أَوْ قَصْدًا بِالْبَيْعِ الْفَسْخُ كَهَبْتِهَا لِلْعَبْدِ لِيَنْتَزِعَهَا وَأُخِذَ مِنْهُ جَبْرُ الْعَبْدِ عَلَى
الْهَبَةِ ، وَمَلِكٌ أَبْ جَارِيَةِ ابْنِهِ يَنْكُذُهَا بِالْقِيَمَةِ ، [٣٣/ب] . وَحَرَمَتْ عَلَيْهِمَا أَنْ
وَطَّئَا وَعَتَقَتْ عَلَى مَوْلَاهَا ، وَلِعَبْدٍ تَزْوِجُ ابْنَتَهُ سَيِّدِهِ يَثْقُلُ ، وَمِلْكُ غَيْرِهِ كَحَرِّ لَا
يُولَدُ لَهُ ، وَكَأَمَةِ الْجَدِّ .

قوله : (أو قصداً بالبيع الفسخ) كذا في كثير من النسخ : قصداً بألف الشنية ، وهو المطابق لقوله في "المدونة" ، قال سحنون : إلا أن يرى أنها وسيدها اغتريا^(٣) فسخ النكاح

(١) قال الخطاب في فرق ما بين الثبوت والسقوط من قوله : (مسلم) (لا يقاسيد) : (يدخل فيه نكاح النصراني وسواء كانت الزوجة مسلمة ، أو نصرانية ، لأن أنكحتهم فاسدة ، وقد نص على ذلك في المدونة ، فهذا يستغني عما في بعض النسخ من قوله : (حتى يولج بالغ مسلم) . انظر : مواهب الجليل : ١٢١/٥ .

وقال الخرشي معلقاً على ذلك : "لأن أنكحة الكفار فاسدة فلا يحتاج لما وقع في بعض النسخ من زيادة مسلم ؛ لأنه عليها يلزم التكرار . انظر : شرح الخرشي : ٢١٥/٤ .

(٢) النص أعلاه لتهذيب المدونة ، للبرادعي : ٢٤٠/٢ ، وانظر المدونة ، لابن القاسم : ٢٩٣/٤ .

(٣) اغتريا أي : قصداً ، نقله في هامش التهذيب عن التقييد : ١٧٣/٢ .

فلا يجوز ذلك وتبقى زوجة . قال ابن عرفة : ظاهره أن اغتراه وحده لغو ، وفيه نظر^(١) .

وَالْأَفَانُ خَافَ زَنَا وَعَدِمَ مَا يَنْزَوِجُ بِهِ حُرَّةً غَيْرَ مُغَالِبَةٍ وَلَوْ كِتَابِيَّةً ، أَوْ تَحْتَهُ حُرَّةً ، وَلِعَبْدٍ يَلَا شَرِكًا وَمُكَاتِبٍ وَغَدِيْنٍ نَظَرَ شَعْرَ السَّيِّدَةِ كَخَصِيٍّ وَغَدٍ لَزَوْجٍ .

قوله : (أَوْ تَحْتَهُ حُرَّةً) هكذا هو في النسخ التي رأينا بأو العاطفة ، ولعل صوابه ولو تحته حرة بواو النكاح ولو الإغائية فيكون الإغناء راجعاً لقوله : (وَعَدِمَ مَا يَنْزَوِجُ بِهِ حُرَّةً غَيْرَ) ولا يحسن عطفه على قوله : (وَلَوْ كِتَابِيَّةً) الذي هو إغناء في الحرية ؛ لاختلاف موضوع^(٢) الإغناء ، وتعاكس المشهورين ، فقد صرح اللخمي وغيره : أن مذهب "المدونة" أن الحرية تحته ليست بطول ، وعليه يحمل كلام المصنف ، وعليه قرع قوله بعد هذا (كَنْزَوِجٍ^(٣) أمة عليهما) . والله تعالى أعلم .

وَرُويَ جَوَازُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَخُبِرَتْ الْحُرَّةُ مَعَ الْحُرِّ فِي نَفْسِهَا بِطَلْقٍ بَائِنَةٍ .

قوله : (وَرُويَ جَوَازُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا) كذا هو في بعض النسخ بثنية الضمير أي :

وإن لم يكن للزوجين بل كان لأجنبي ، وهو الصواب^(٤) .

(١) أشكل اختلاف النسخ على شراح المختصر ، ونحا المؤلف هنا اتجاهاً ، وعقب على ما نحا ابن عرفة ، وجمع الخرشي ذلك بقوله : (فَتُسَخَّ الثَّنِيَّةُ تَجْرِي عَلَى نَصِّ الْمُدَوَّنَةِ) وهو اتجاه المؤلف هنا . (وَتُسَخَّ الْإِفْرَادُ وَالْبِنَاءُ لِلْفَاعِلِ تَجْرِي عَلَى بَحْثِ ابْنِ عَرَفَةَ) وهو الذي قال فيه المؤلف : فيه نظر . (وَقَضَدَهَا وَخَدَهَا لَا يَنْسَخُ عَلَى بَحْثِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ) وهو ما لم يشر إليه هنا) انتهى بتصرف من : شرح الخرشي ٢٢٠ / ٤ ، وانظر : للمسألة تفصيل آخر في : مواهب الجليل ، للحطاب : ٤٧١ / ٣ ، ومنح الجليل ، للشيخ عlish : ٤١٣ / ٦ ، وانظر : للبراذعي : ١٧٠ / ٢ ، والمدونة ، لابن القاسم : ٢٥٢ / ٤ .

(٢) في (ن) ٢ ، و(ن) ٣ : (موضع) .

(٣) في الأصل : (فتزويج) .

(٤) قال الخرشي مؤيداً ما نحا الشارح وناقداً ما خالفه : (قَوْلُهُ هَهُنَا بِضَمِيرِ الثَّنِيَّةِ كَمَا فِي بَعْضِ النُّسخِ ، وَهُوَ الصَّوَابُ كَمَا قَالَ ابْنُ غَازِيٍّ ؛ لِأَنَّهُ عَدْلٌ لَا يُتَّهَمُ فِي النَّقْلِ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ وَقُوفٍ (تت) عَلَى هَذِهِ النُّسخَةِ عَدَمُ وَجُودِهَا) ويعني بـ(تت) الثاني ٩٢٤ هـ صاحب فتح الجليل شرح مختصر خليل ، وانظر : ما قاله صاحب نيل الابتهاج في حكمه على هذا الكتاب ، ص : ٣٣٦ . وانظر كلام الخرشي في : شرحه : ٢٢٧ / ٤ .

كَتَزْوِيجِ أَمَةٍ عَلَيْهَا أَوْ ثَانِيَةٍ أَوْ عَلِيَّهَا بِوَاحِدَةٍ فَأَلْفَتْ أَكْثَرَ ، وَلَا تَبُوءُ أَمَةً بِلاَ شَرْطٍ أَوْ عُرْفٍ ، وَلِلسَّيِّدِ السَّفَرُ يَمَنْ لَمْ تَبُوءَ ، وَأَنْ يَضَعَ مِنْ صَدَاقِهَا ، إِنْ لَمْ يَمْنَعْهُ دَيْنُهَا ، إِلَّا رُبْعَ دِينَارٍ ، وَمَنْعَهَا حَتَّى يَقْبِضَهُ ، وَأَخْذُهُ وَإِنْ قَتَلَهَا أَوْ بَاعَهَا يَمَكَانَ بَعِيدٍ إِلَّا لِظَالِمٍ ، وَفِيهَا يَلْزَمُهُ تَجْهِيزُهَا بِهِ ، وَهَلْ هُوَ خِلَافٌ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ ؟ أَوِ الْأَوَّلُ لَمْ تَبُوءَ ؟ أَوْ جَهَّزَهَا مِنْ عِنْدِهِ ؟ تَأْوِيلَانِ . وَسَقَطَ بَيْعُهَا قَبْلَ الْبِنَاءِ مَنْعُ تَسْلِيمِهَا لِسَقُوطِ تَصَرُّفِ الْبَائِعِ ، وَالْوَفَاءُ بِالتَّزْوِيجِ إِذَا أُعْتِقَ عَلَيْهِ .

قوله : (كَتَزْوِيجِ أَمَةٍ عَلَيْهَا) في بعض النسخ كتزويج بالكاف ، وفي بعضها بالباء ، أو اللام ، والكاف أحسن لاشتغال الكلام معها على صورتين تفهم كيفية أولاهما من كيفية الثانية ^(١) .

وَصَدَاقُهَا [إِنْ يَبِيعَتْ لِلزَّوْجِ] ^(٢) .

قوله : (وَصَدَاقُهَا إِنْ يَبِيعَتْ لِلزَّوْجِ) سقطت جملة الشرط من بعض النسخ اتكالا على فهم موضوع المسألة مما بعدها ، وثبوتها أين .

وَهَلْ وَلَوْ يَبِيعُ سُلْطَانٌ لِفَلَسٍ أَوْ لَا وَلَكِنْ لَا يَرْجِعُ بِهِ مِنَ الثَّمَنِ ؟ تَأْوِيلَانِ ، وَبَعْدَهُ كَمَالُهَا . وَبَطَلَ فِي الْأَمَةِ إِنْ جَمَعَهَا مَعَ حُرَّةٍ فَقَطْ يَخْلَافُ الْخُمْسَ وَالْمَرْأَةَ وَمَحْرَمَهَا ، وَلِزَوْجِهَا الْعَزْلُ إِذَا أَذْنَتْ ، وَسَيِّدُهَا كَالْحُرَّةِ إِذَا أَذْنَتْ ، وَالْكَافِرَةُ ، إِلَّا الْحُرَّةُ الْكِتَابِيَّةُ بُكْرُهُ ، وَتَأْكُدُ بِدَارَ الْحَرْبِ ، وَلَوْ يَهُودِيَّةً تَنْصَرَّتْ ، وَبِالْعَكْسِ ، وَأَمَتُهُمْ بِالْمَلِكِ ، وَقُرَّرَ عَلَيْهَا إِنْ أَسْلَمَ وَأَنْكِحَتْهُمْ فَاسِدَةً ، وَعَلَى الْأَمَةِ وَالْمَجُوسِيَّةِ إِنْ عَتَقَتْ وَأَسْلَمَتْ وَلَمْ يَبْعُدْ كَالشَّهْرِ ، وَهَلْ إِنْ غُفِلَ أَوْ مُطْلَقًا ؟ تَأْوِيلَانِ . وَلَا نَفَقَةَ أَوْ أَسْلَمَتْ ثُمَّ أَسْلَمَ فِي عِدَّتِهَا ، وَلَوْ طَلَّقَهَا .

قوله : (وَهَلْ وَلَوْ يَبِيعُ سُلْطَانٌ لِفَلَسٍ أَوْ لَا وَلَكِنْ لَا يَرْجِعُ بِهِ مِنَ الثَّمَنِ ؟ تَأْوِيلَانِ)

عبارة ابن الحاجب أسمح من هذا التعقيد إذ قال : فلو باعها للزوج قبل البناء سقط الصداق عَلَى المنصوص ^(٣) . وعن ابن القاسم : لو اشتراها من الحاكم [٤٤/ب] لتفليس

(١) نقل الخرشي هذا الكلام بنصه كلمة كلمة دون إشارة إلى المؤلف . انظر : شرح الخرشي : ٢٢٧/٤ .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من المطبوعة .

(٣) انظر : جامع الأمهات . لابن الحاجب ، ص : ٢٦٧ .

قبل البناء فعليه نصف الصداق ولا يرجع به فقيل : اختلاف^(١) ، وقيل : لا يرجع به من الثمن ؛ لأنه إنما يفسخ بعد البيع ، وقد استوفى نقولها في "التوضيح"^(٢) .

ولا نفقة على المختار والأحسن ، وقبل البناء بآنت مكانها أو أسلمًا ، إلا المحرم ، وقبل انقضاء العدة والأجل وتماديًا له ، ولو طلقها ثلاثًا وعقد إن أبانها بلا مطلق ، وفسخ لإسلام أحدهما بلا طلاق ، لا ردة فبآنت ، ولو لدين زوجته .

قوله : (ولا نفقة على المختار والأحسن) أي : لا نفقة لها في العدة . ابن عبد السلام :

واعلم أن القولين في النفقة موجودان في زمان العدة ، سواء أسلم الزوج أو لم يسلم ، وليس كما يعطيه ظاهر كلام ابن الحاجب أنها مقصوران على ما بين إسلاميهما^(٣) ، وقبله في "التوضيح"^(٤) .

وفي لزوم الثلاث لدمي طلقها وترافعا بينا ، أو إن كان صحيحا في الإسلام ، أو بالفراق مجملًا ، أو لا تأويلات . ومضى صدقهم الفاسد أو الإسقاط إن قبض ودخل ، وإلا فكالتفويض ، وهل إن استحلوه ؟ تأويلان ، واختار المسلم أربعًا وإن أواخر وإحدى أختين مطلقًا وأما و ابنتها لم يمسهما ، وإن مسهما حرمتا ، وإحداهما تعينت ، ولا يتزوج ابنه أو أبوه من فارقها ، واختار بطلاق أو ظهار أو إيلاء أو وطء ، والغير إن فسخ نكاحها ، أو ظهر أنها أخوات ما لم يتزوجن ، ولا شيء لغيرهن إن لم يدخل به كاختباره واحدة من أربع رضيعات تزوجهن وأرضعنهن امرأة ، وعليه أربع صدقات إن مات ولم يختار ، ولا إرث إن تخلف أربع كنيبات عن الإسلام أو التبست المطلقة من مسلمة أو كناية ، لا إن طلق إحدى زوجتيه وجعلت ، ودخل بإحداهما ولم تنقض العدة ، فللمدخل بها الصداق ، وثلاثة أرباع الميراث ، ولغيرها ربعه وثلاثة أرباع الصداق وهل بمنع مرض أحدهما المخوف ، وإن أذن الوارث أو إن لم يحتج ؟ خلاف ، وللمريضة [١/٣٣] بالدخول المسمى ، وعلى المريض من ثلثه الأقل منه ، ومن صداق المثل ، وعجل بالفسخ ، إلا أن يصم المريض منهما ، ومنع نكاحه النصرانية والأمة على الأصم ، والمختار خلافه .

قوله : (وفي لزوم الثلاث لدمي طلقها) ضمير طلقها للثلاث .

(١) في (ن ٣) : (إخلاف) .

(٢) انظر التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ٤٣٤ / ٥ ، وما بعدها .

(٣) في (ن ٢) : (إسلامها) .

(٤) انظر التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ٤٦٣ / ٥ .

[فصل في الخيار]

الْخِيَارُ إِنْ لَمْ يَسْقِ الْعِلْمُ أَوْ لَمْ يَرْضَ أَوْ يَنْتَلِذْ وَحَلَفَ عَلَى نَفْسِهِ يَبْرَصَ ،
وَعَذِيْبُوطَةٍ^(١) وَجُذَامٍ ، لَا جُذَامَ الْأَبِ ، وَيَخْصَائِهِ ، وَجَبِهِ ، وَعُنْتِهِ وَاعْتِرَاضِهِ ، وَيَقْرَنَهَا ،
وَرَتَقَهَا ، وَعَقْلَهَا وَبَفَرَهَا ، وَإِفْضَائَهَا قَبْلَ الْعَقْدِ . لَهَا فَقَطُّ الرَّدُّ بِالْجُذَامِ الْبَيِّنِ ،
وَالْبَرَصِ الْمُضِرِّ ، الْحَادِثَيْنِ بَعْدَهُ .

قوله : (وَلَهَا فَقَطُّ الرَّدُّ بِالْجُذَامِ الْبَيِّنِ ، وَالْبَرَصِ الْمُضِرِّ ، الْحَادِثَيْنِ) البين ضد الخفي
وإن قل ، والمضر : الفاحش .

لَا يَكَا عْتِرَاضٍ .

قوله : (لَا يَكَا عْتِرَاضٍ) يريد بعد أن يطأها ولو مرة كما في "المدونة"^(٢) ، ومما يدخل
تحت الكاف : الكبر المانع من الوطء ، وقد صرح به ابن عبد البر .

وَيَجْنُونِيهِمَا .

قوله : (وَيَجْنُونِيهِمَا) أي : ويجب الخيار لكل واحد منهما بسبب جنون الآخر إذا كان
الجنون قديماً .

وَإِنْ مَرَّةً فِي الشَّهْرِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَهُ .

قوله : (وَإِنْ مَرَّةً فِي الشَّهْرِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَهُ) أي : وبعد العقد ، فالضمير
للعقد ، وهذا كقوله في "التوضيح" : جعل اللخمي الجنون الحادث بعد العقد وقبل
الدخول كالكاثر قبل العقد في وجوب الرد به ، ولم يذكر في ذلك خلافاً . انتهى ، وإنما
ذكره اللخمي في الزوج فقط ، وتبعه عليه المتيطي وقال ابن عرفة في جنون من تأمن زوجته
أذاه ثلاثة أقوال :

الأول : إلغاؤه ، لابن رشد عن سماع زونان من أشهب وابن وهب .

الثاني : اعتباره ، لسماع عيسى رأي ابن القاسم وروايته .

(١) في المطبوعة (و عذيوطة) والمثبت عن الأصل ومعناه : التغوط عند الجماع . والعذيوطة : الذي إذا أتى أهله أبدى أي سَلَحَ
أو أكَسَلَ ، وجمعه عَذْيُوطُونَ . انظر : لسان العرب ، لابن منظور : ٣٤٩ / ٧ .

(٢) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ٢١٣ / ٤ ، وما بعدها .

الثالث : إن حدث بعد البناء ألغي ، وإلا فلا . للخمي قائلًا : اختلف إن حدث بعد البناء فقال مالك : إن لم يُخَفَّ عَلَيْهَا منه في خلواته ألغي ، وقال أشهب : إن لم تخف منه ألغي ، وإن كان لا يفيق يريد إن احتاج إليها ، وإلا فرّق بينهما ؛ لأن بقاءها^(١) ضرر عَلَيْهَا دون منفعة ، ولم يحك^(٢) ابن رشد غير الأولين . انتهى . فاقصر المصنف على طريقة اللخمي قد يغتفر ؛ ولكن في إطلاقه نظر .

تنبيه :

قد ظهر لك أن الإغفاء في عبارة المصنف متناول لوجهين ، وكأنه يقول : الخيار المذكور واجب ، وإن كان الجنون مرة في الشهر ، وإن طرأ قبل الدخول وبعد العقد^(٣) .
أَجَلًا فِيهِ . وَفِي بَرَصٍ وَجَذَامٍ رَجِيَّ بَرُوهُمَا سَنَةً ، وَيُغَيِّرُهَا إِنْ شَرَطَ السَّلَامَةَ ، وَلَوْ يَوْصَفُ الْوَلِيُّ عِنْدَ الْخُطْبَةِ ، وَفِي الرَّدِّ إِنْ شَرَطَ الصَّحَّةَ تَرَدُّدٌ لَا يَخِلَافُ الظَّنَّ كَالْقَرَمِ ، وَالسَّوَادِ مِنْ بَيْضٍ ، وَنَتْنِ الْغَمِّ ، وَالتَّيْبُوبَةِ ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ عَذْرَاءٌ وَفِي يَكْرٍ تَرَدُّدٌ ، وَإِلَّا تَزْوِيجَ الْحُرِّ الْأُمَّةِ ، وَالْحُرَّةِ الْعَبْدِ . يَخِلَافُ الْعَبْدَ مَعَ الْأُمَّةِ .

قوله : (وَأَجَلًا فِيهِ . وَفِي بَرَصٍ وَجَذَامٍ رَجِيَّ بَرُوهُمَا سَنَةً) أي : وأجل كل واحد من الزوجين سنة إذا لم يرض الآخر بجنونه أو جذامه أو برصه ولا خفاء أن الأقسام العقلية هنا أربعة :

الأول : العيب الحادث بالرجل قال فيه في ثاني أنكحة "المدونة" : وإذا حدث بالزوج جنون بعد النكاح عزل عنها وأجل سنة لعلاجه فإن صحَّ وإلا فرق بينهما ، وقضى به عمر ابن الخطاب رضي الله عنه^(٤) . قال ابن القاسم في الأجذم البين الجذام : إن كان مما يرجى

(١) في (٢ن) ، و (٣ن) : (بقاءه) .

(٢) في (٣ن) : (يجد) .

(٣) انظر : تفصيل المسألة في المدونة في : ضرب الأجل لامرأة المجنون والمجنون : ٢٦٦ / ٤ .

(٤) النص أعلاه لتهديب المدونة ، للبراذعي : ٢ / ٢٢١ ، وانظر المدونة ، لابن القاسم : ٢٦٦ / ٤ .

برؤه في العلاج وقدر على علاجه فليضرب^(١) له الأجل^(٢)، وفي كتاب بيع الخيار: ويتلوم للمجنون سنة وينفق على امرأته في التلوم، فإن بريء وإلا فرق بينهما^(٣).

الثاني: العيب القديم في الرجل. قال في "جامع الطرر" مفهوم قوله في النص السابق: وإذا حدث أنه لا يؤجل في القديم وتكون المرأة مخيرة وهو معنى ما في آخر الجزء الأول، خلاف ما في "خصال" ابن زرب أنه يؤجل في الجنون كان قبل النكاح أو بعده^(٤). انتهى وقبلة أبو الحسن الصغير؛ مع أن ما نسب لابن زرب، به قطع ابن رشد في رسم: نقدها، من سماع عيسى، وقبلة ابن عات.

الثالث: العيب القديم في المرأة.

قال القاضي أبو الوليد الباجي في وثائق ابن فتحون: إن لم يعلم به الزوج إلا بعد النكاح ضرب لها الأجل في معاناة نفسها من الجنون والجذام والبرص سنة، وفي داء الفرج بقدر اجتهاد الحاكم، وقبلة المتطي وابن عات، وأجل ابن فتحون في داء الفرج شهرين في وثيقة له.

الرابع: العيب الحادث بالمرأة لا يتصور فيه تأجيل، إذ لا خيار للرجل، قال ابن رشد والمتطي وغيرهما: وإن شاء فارق، وكان لها جميع صداقها بالدخول أو النصف إن لم يدخل، وقد خرج من هذا أن الرجل يؤجل في الحادث والمرأة في القديم، وفي تأجيل الرجل في القديم اضطراب، ولا تحتاج المرأة للتأجيل في الحادث.

فإن قلت: فعلى ما^(٥) يحمل كلام المصنف؟

قلت: على التأجيل في الثلاث الأول دون الرابعة.

(١) في (ن ٣): (فلا يضرب).

(٢) المدونة، لابن القاسم: ٢٦٦/٤.

(٣) انظر: المدونة، لابن القاسم: ١٧٣/١٠.

(٤) انظر: ما لابن زرب في: الخصال: (وقيل: إن المجنون يؤجل سنة، وإن كان الجنون قبل النكاح) انظر: الخصال، ص: ١٦٠، وما بعدها، وهو كلام نقله ابن زرب عن غيره.

(٥) في (ن ٣): (من).

فإن قلت : وبم تخرج الرابعة من كلامه ؟

قلت : لا تأجيل إلا حيث الرد ، وقد فهمنا [٤٥ / أ] من قوله : **(ولها فقط الرد بالجنام البين والبرص المضر الحامثين)** أن الزوج لا يردها بالحادث ، وإنما هي مصيبة نزلت به ، وعلى هذا ينبغي أن يفهم اختصار ابن عرفة إذ قال ما نصّه : المتّطي : ويؤجلان سنة زوال لعلاج عيبيهما إن رجي .

فإن قلت : استنباط هذا من كلام المصنف في الجذام والبرص بين دون الجنون .

قلت : اللازم كاللازم .

فإن قلت : قد فات المصنف التنبيه على خيار الزوجة للجنون الحادث بالزوج بعد العقد .

قلت : أغناه عن ذكر خيارها ذكر تأجيل زوجها ، وقد علمت مما أسلفناك أن تأجيله فرع خيارها .

فإن قلت : هذا دور وتوقف .

قلت : هبه كذلك ، أليس يشفع له قصد إشار الاختصار وتقريب الأقصى باللفظ الوجيز ؟

مَا يَغْرِفُ الشُّوقُ إِلَّا مَنْ يَكَابِدُهُ وَلَا الصَّبَابَةُ إِلَّا مَنْ يُعَانِيَهَا

ظاهر قول ابن عرفة : يؤجلان سنة لعلاج زوال عيبيهما إن رجي أن رجاء البرء شرط في الثلاثة^(١) ، ولم يشترطه المصنف في الجنون اتباعاً لظاهر "المدونة" ، وقد يوجه بأن برء الجنون أرجى من برء أخويه ، ولو قرئ قوله : **(وَجِيءَ بِرُؤُوسِهَا)** بضمير المؤنث شمل الثلاثة . والله سبحانه أعلم^(٢) .

(١) في (ن) : (الثلاث) .

(٢) قلت : قد أحسن المؤلف هنا وأجاد قدس الله روحه ، ولحسن تفريعه وتقسيمه انتحل المسألة بكاملها صاحب منح الجليل ، ونقلها كلمة كلمة ، انظر : منح الجليل ، للشيخ عيش : ٣ / ٣٨٥ .

وَالْمُسْلِمُ مَعَ النَّصْرَانِيَّةِ ، إِلَّا أَنْ يَغُرَّأَ . وَأَجَلَ الْمُعْتَرِضُ سَنَةً بَعْدَ الصَّحَّةِ مِنْ يَوْمِ الْحُكْمِ ، وَإِنْ مَرِضَ ، وَالْعَبْدُ نِصْفُهَا .

قوله : (وَالْمُسْلِمُ مَعَ النَّصْرَانِيَّةِ) يعني من الجانبين كالمعطوف عَلَيْهِ ، قال اللخمي : قال مالك في كتاب محمد ، في مسلم تزوج امرأة ثم تبين أنها نصرانية : فلا قيام للزوج إن لم يعلم ولا قيام لها إن لم تعلم . انتهى ، واستثناء الغرور يصدق من الجانبين ، أما غرور المسلم لها فواضح ، وأما عكسه فقال ابن يونس ^(١) : له الرد إذا شرط إسلامها أو ظهر ما يدل عَلَيْهِ .

[وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا نَفَقَةَ لَهَا فِيهَا] ^(٢) وَصُدِّقَ إِنْ ادَّعَى فِيهَا الْوَطْءَ بَيِّنِيهِ ، وَإِنْ نَكَلَ حَلَفَتْ ، وَإِلَّا بَقِيَتْ ، وَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ طَلَّقَهَا ، وَإِلَّا فَهَلْ يُطَلِّقُ حَاكِمٌ أَوْ يَأْمُرُهَا بِهِ ثُمَّ يَحْكُمُ بِهِ ؟ قَوْلَانِ . وَلَهَا فِرَاقُهُ بَعْدَ الرِّضَا بِأَجَلٍ ، وَالصَّدَاقُ بَعْدَهَا كَدُخُولِ الْعَيْنِينَ ، وَالْمَجْبُوبِ وَفِي تَعْجِيلِ الطَّلَاقِ إِنْ قُطِعَ ذَكَرُهُ ، فِيهَا قَوْلَانِ . وَأَجَلَتْ الرِّتْقَاءُ لِلدَّوَاءِ بِالْإِجْتِهَادِ .

قوله : (وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا نَفَقَةَ لَهَا فِيهَا) هذا وَهَمٌ مِنْهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَضِيَ عَنْهُ .

وَمَنْ ذَا الَّذِي تُرْضَى مَسْجَايَاهُ كُلُّهَا كَفَى الْمَرْءَ نُبْلًا أَنْ تُعَدَّ مَعَايِشُهُ ^(٣)

إنما قال : ابن رشد في رسم الصلاة ، من سماع يحيى ، من كتاب الطلاق قال أبو اسحاق التونسي : وانظر إذا ضرب للمجنون أجل سنة قبل الدخول هل لها نفقة إذا دعت إلى الدخول مع امتناعها من ذلك بجنونه ؟ كما إذا أعسر بالصدّاق أنه يؤمر بإجراء النفقة مع امتناعها منه لعدم قدرته عَلَى دفع صداقها ، فأحال النظر ولم يبين في ذلك شيئاً ؟ والظاهر أنها لا نفقة لها ؛ لأنها منعت نفسها لسبب لا قدرة له عَلَى دفعه ، فكان بذلك معذوراً بخلاف الذي منعت نفسها حتى يؤدي إليها صداقها ، إذ لعلّ له مالا فكتمه ^(٤) . انتهى . ولا يصحّ قياس المعارض عَلَى المجنون ؛ [لأن المجنون يعزل عنها كما قال في "المدونة"

(١) في (ن ٣) : (سحنون) .

(٢) ما بين المعكوفتين في أصل المختصر ومطبوعته : (وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا نَفَقَةَ فِيهَا) .

(٣) البيت ليزيد بن محمد المهلب ، من بحر الطويل . انظر : خزانة الأدب ، للحموي : ١ / ٥٦٤ .

(٤) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٥ / ٤٤٢ ، غير أن له بدل : (للمجنون) (لها) .

والمعترض مرسل عَلَيْهَا^(١) . الذي لم يدخل ، وأما المجنون الذي دخل فالتفقه واجبة عَلَيْهِ في التلوم وإن كان معزولاً عنها حسبما في خيار المدونة فأحرى المعترض المرسل عَلَيْهَا^(٢) .

وَلَا تُجْبَرُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ خَلْقَةً ، وَجَسَّ عَلَى ثَوْبٍ مُنْكَرِ الْجَبِّ وَنَحْوِهِ ، وَصَدَّقَ فِيهِ
الاعْتِرَاضُ كَالْمَرَأَةِ فِي دَائِهَا أَوْ وَجُودِهِ حَالِ الْعَقْدِ ، أَوْ بَكَارَتِهَا .

قوله : (وَلَا تُجْبَرُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ خَلْقَةً) قال ابن يونس : قال في كتاب محمد : وإذا كان الرقيق^(٣) من قبل الختان فإنها تبط على ما أحببت أو كرهت ، إذا قال النساء إن ذلك لا يضر بها ، وإن كان خلقة فرضيت بالبط فلا خيار له ، وإن أبت فله الخيار .

وَحَلَفَتْ هِيَ ، أَوْ أَبُوهَا إِنْ كَانَتْ سَفِيهَةً .

قوله : (وَحَلَفَتْ هِيَ ، أَوْ أَبُوهَا إِنْ كَانَتْ سَفِيهَةً) . المتبطي : وعلى ردّها بالثبوتية إن أكذبت في دعواه أنه وجدها ثيباً فله عَلَيْهَا اليمين إن كانت مالكة أمر نفسها أو على أبيها إن كانت ذات أب ، وقبله ابن عرفة .

وَلَا يَنْظُرُهَا النَّسَاءُ .

قوله : (وَلَا يَنْظُرُهَا النَّسَاءُ) المتبطي : قال ابن حبيب : ولا ينظرها النساء ، ولا تكشف الحرة في هذا . ابن لبابة : هذا غلط ، وكل من يقول بردّها بالعيب يوجب أن تمتحن العيوب بالنساء ، فإن زعمت أنه فعل ذلك بها عرضت على النساء ، فإن شهدن أن الأثر بها يمكن كونه منه دينت وحلفت ، وإن كان بعيداً ردّت به ، قيل : دون يمين الزوج ، وقال ابن سحنون : عن أبيه : لا بد من يمينه ، وفي قبول تصديقها له ، وهي في ولاية أبيها قولان لابن حبيب وابن زرب قائلان : لأن ما لها بيد أبيها . قال ابن عرفة والأول ؛ لأنه أمر لا يعلم [من]^(٤) غيرها ، ولها نظيرة في : إرخاء الستور .

(١) وما بين المعكوفتين ساقط من (ن) ، و(ن) .

(٢) ما وهم فيه المؤلف هنا المصنف ، ثم بيته في تناوله لرد هذا الوهم قال فيه الخطاب : (ما قاله ابن غازي من النص أشار الشارح إلى غلبه إلا أن كلام ابن غازي أتم فائدة) انظر : مواهب الجليل : ١٥٣ / ٥ ، وقال الخرشبي في شرحه : (...ولها وهم بعض المؤلف في قياسه) ، إشارة إلى كلام المؤلف هنا : ٢٦٤ / ٤ . وهو خلاصة كلام العدوي على الخرشبي أيضاً .

(٣) المرأة الرتقاء هي التي التصق بختائها فلم تزل لازتاق ذلك الموضع منها ، فهي لا يستطيع جماعها... الرتقاء المرأة المنضمة الفرج التي لا يكاد الذكر يحوز فرجها لشدة انضمامه . انظر : لسان العرب . لابن منظور : ١١٤ / ١٠ .

(٤) ما بين المعكوفتين زيادة : من (ن) ، و(ن) ، و(ن) .

وَأَنْ أَتَى بِأَمْرَاتَيْنِ تَشْهَدَانِ لَهُ قُبْلَتَنَا، وَإِنْ عَلِمَ اللَّأْبُ يَثْبُوبَنَهَا بِلا وَطْءٍ وَكْتَمَ، فَلِلزَّوْجِ الرَّدُّ عَلَى الْأَصَمِّ، وَمَعَ الرَّدِّ قَبْلَ الْبِنَاءِ فَلَا صَدَاقَ كَغُرُورِ بِحْرِيَّةٍ، وَبَعْدَهُ فَمَعَ عَيْبِهِ الْمُسَمَّى، وَمَعَهَا رَجَمٌ بِجَمِيعِهِ، لَا يَقِيمَةُ الْوَلَدِ عَلَى وَلِيِّ لَمْ يَغْبِ كَابْنٍ وَأَخٍ، وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ أَوْ عَلَيْهَا إِنْ زَوْجَاهَا يَحْضُورَاهَا كَاتِمِينَ، ثُمَّ الْوَلِيُّ عَلَيْهَا إِنْ أَخَذَهُ مِنْهُ لَا الْعَكْسُ وَعَلَيْهَا فِي كَابْنِ الْعَمِّ، إِلَّا رُبَّمَا دِينَارٍ، فَإِنْ عَلِمَ فَكَالْقَرِيبِ.

قوله : (وَأَنْ أَتَى بِأَمْرَاتَيْنِ تَشْهَدَانِ لَهُ قُبْلَتَنَا) . المِطَاطِي : قال ابن حبيب : إذا أتى الزوج بأمرأتين^(١) شهدتا برؤية داء فرجها ولم يكن عن إذن الإمام قضى بشهادتهما ، فإن قيل : منعهما [من النظر]^(٢) يوجب كون تعمدهما نظره جرحه .

قيل هذا مما يعذران بالجهل فيه ، ابن عرفة : لعل المانع من نظرهما حق المرأة في عدم [٤٥/ب] الاطلاع على عورتها ، فشهادتهما في الغالب بتمكينها إياهما من ذلك فلا يتوهم كونه جرحه ، وفي تكليف الخصم أمراً لا يقدر على حصوله إلا من قبله يبين به صدقه أو كذبه خلاف مذكور في تكليف من أنكر خطأ نسب إليه ، هل يكلف الكتب^(٣) ليتبين صدقه أو كذبه . انتهى .

وقد ذكرنا في " تكميل التقييد وتحليل التعقيد " مسائلًا حسناً من العيوب^(٤) ، والله سبحانه الحمد .

وَحَلْفُهُ إِنْ ادَّعَى عِلْمَهُ كَانَتْهَا مَعَهُ عَلَى الْمُخْتَارِ .

قوله : (وَحَلْفُهُ إِنْ ادَّعَى عِلْمَهُ كَانَتْهَا مَعَهُ عَلَى الْمُخْتَارِ) كذا هو في النسخ التي رأينا ، والصواب إسقاط قوله : (عَلَى الْمُخْتَارِ) ، إذ ليس للخصمي في هذا اختيار^(٥) .

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن ٣) .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن ٢) .

(٣) في (ن ٣) : (الكتب) .

(٤) أي : من العيوب التي يدعيها الزوج فيمن تزوجها ، وما يجب معه الصداق وما لا يجب .

(٥) تابع ابن غازي كثير من الشراح في قوله : (و الصواب . .) وقال الخرشي : (الصَّوَابُ كَمَا قَالَهُ بَعْضُ إِسْقَاطِ قَوْلِهِ : (عَلَى الْمُخْتَارِ) . انظر : شرح الخرشي : ٢٧٤ / ٤ .

فَإِنْ نَكَلَ حَلْفَ أَنَّهُ غَرَّهُ وَرَجَعَ عَلَيْهِ .

قوله : (فَإِنْ نَكَلَ حَلْفَ أَنَّهُ غَرَّهُ وَرَجَعَ عَلَيْهِ) لا يخفاك تفريعه على دعوى علمه لا

اتهامه^(١) .

فَإِنْ نَكَلَ رَجَعَ [ب/٣٣] عَلَى الزَّوْجَةِ عَلَى الْمُفْتَارِ ، وَعَلَى غَارٍ غَيْرِ وَلِيِّ تَوَلَّى الْعَقْدَ ، إِلَّا أَنْ يُخِيرَ أَنَّهُ غَيْرُ وَلِيِّ ، لَا إِنْ لَمْ يَتَوَلَّهُ ، وَوَلَدُ الْمَغْرُورِ الْحُرُّ فَقَطَّحُ ، وَعَلَيْهِ الْأَقْلُ مِنَ الْمُسَمَى وَصَدَاقِ الْمَثَلِ ، وَقِيَمَةُ الْوَلَدِ حُونَ مَالِهِ يَوْمَ الْحُكْمِ ، إِلَّا لِكَجْدَةٍ ، وَلَا وَلَاَاءَ لَهُ ، وَعَلَى الْغَرَرِ فِي أُمِّ الْوَلَدِ وَالْمُدْبِرَةِ ، وَسَقَطَتْ يَمُونَتُهُ ، وَالْأَقْلُ مِنْ قِيَمَتِهِ أَوْ دِيَّتِهِ إِنْ قُتِلَ .

قوله : (فَإِنْ نَكَلَ رَجَعَ عَلَى الزَّوْجَةِ عَلَى الْمُفْتَارِ) هذا لم يذكره اللخمي هكذا ، نعم

اختار اللخمي أن يرجع الزوج على الزوجة إذا وجد الولي القريب عدياً أو حلف له الولي البعيد أنه لم يعلم ، وهو قول ابن حبيب في الفرعين وعبر عن اختياره بقوله : وهو أصوب في السؤالين . فتأمل في " تبصرته " تجده كما ذكرت لك ، فلو قال المصنف : فإن أعسر القريب أو حلف البعيد رجع عليها على المختار لكان جيداً .
أَوْ مِنْ غَرَّتِهِ أَوْ مَا نَقَصَهَا إِنْ أَلْقَتْهُ [مَبْنًى]^(٢) .

قوله : (أَوْ مِنْ غَرَّتِهِ أَوْ مَا نَقَصَهَا إِنْ أَلْقَتْهُ) لا أعرف اعتبار ما نقصها لأحد من أهل

المذهب ، وإنما قال في " المدونة " : ولو ضرب رجل بطنها قبل الاستحقاق أو بعده فألقت جنيناً ميتاً فللأب عليه غرة عبد أو وليدة ؛ لأنه حر ، ثم للمستحق على الأب الأقل من ذلك أو من عشر قيمة أمه يوم ضربت .^(٣) ولعل حرصه على الاختصار حمله على أن عبر عن عشر قيمتها بما نقصها ، وفيه بعد وليس^(٤) بكبير اختصار ، ويمكن أن يكون الناقل من الميضة صحف عشر قيمتها بما نقصها وهو الأشبه .

(١) في (ن ٣) : (لاتهامه) .

(٢) ما بين المعكوفتين زيادة : من المطبوعة ، وهو ساقط من بعض شروح المختصر على النسخ الأخرى .

(٣) النص أعلاه لتذهيب المدونة ، للبراذعي : ١٧٤ / ٢ ، والمدونة ، لابن القاسم : ٢٠٧ / ٤ .

(٤) في (ن ١) : (أوليس) .

وقد نقله في "الشامل" كما ذكره هو هنا جرياً على عادته في تقليد المصنف في نقل ما لم يدركه فهماً ولا أحاط به علماً.

كَجَرِّهِ ، وَلِعَدَمِهِ تَوَخُّذُ مِنَ الْإِبْنِ ، وَلَا يُوْخَذُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَوْلَادِ إِلَّا قِسْطُهُ ، وَوُقِفَتْ قِيَمَةُ وَلَدِ الْمُكَاتِبَةِ ، فَإِنْ أَدَّتْ رَجَعَتْ إِلَى الْأَبِ ، وَقِيلَ قَوْلُ الزَّوْجِ أَنَّهُ غُرٌّ ، وَلَوْ طَلَّقَهَا أَوْ مَاتَا ثُمَّ اطَّلَعَ عَلَى مُوجِبِ خِيَارٍ ، فَكَالْعَدَمِ . وَلِلْوَلِيِّ كَتَمُ الْعَمَى وَنَحْوِهِ ، وَعَلَيْهِ كَتَمُ الْخَنَاءِ وَالْأَصَمِّ مِنَ الْأَجْذَمِ مِنْ وَطْءِ إِمَائِهِ ، وَلِلْعَرَبِيَّةِ رَدُّ الْمَوْلَى الْمُنْتَسِبِ ، لَا الْعَرَبِيِّ إِلَّا الْقُرَشِيَّةُ تَنْزَوِجُهُ عَلَى أَنَّهُ قُرَشِيٌّ .

قوله : (كَجَرِّهِ) هذا من نوع قوله في كتاب : الاستحقاق من "المدونة" في ولد الأمة المستحقة : ولو قطعت يد الولد خطأ فأخذ الأب ديتها ثم استحققت أمه فعلى الأب للمستحق قيمة الولد أقطع اليد يوم الحكم وينظر كم قيمة الولد صحيحاً وقيمه أقطع اليد يوم جني عليه فيغرم الأب الأقل مما بين القيمتين ، أو ما قبض في دية اليد ، فإن كان ما بين القيمتين أقل كان ما فضل في دية اليد للأب^(١) .

[فصل ٢]

وَلِمَنْ كَمَلَ عِتْقُهَا فِرَاقُ الْعَبْدِ فَقَطْ بِطَلْقَةٍ بَائِنَةٍ ، أَوْ اثْنَتَيْنِ ، وَسَقَطَ صَدَاقُهَا قَبْلَ الْبِنَاءِ ، وَالْفِرَاقُ إِنْ قَبِضَهُ السَّيِّدُ وَكَانَ عَدِيماً .

قوله : (وَلِمَنْ كَمَلَ عِتْقُهَا فِرَاقُ الْعَبْدِ) كما خرج بقوله : (كَمَلَ عِتْقُهَا) المعتق بعضها خرجت به المدبرة ونحوها .

وَبَعْدَهُ لَهَا كَمَا لَوْ رَضِيَتْ وَهِيَ مَفْوُضَةٌ بِمَا فَرَضَهُ بَعْدَ عِتْقِهَا لَهَا إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهُ السَّيِّدُ أَوْ يَشْتَرِيَهُ ، وَصَدَّقَتْ إِنْ لَمْ تُمْكِنْهُ أَنَّهَا مَا رَضِيَتْ وَإِنْ بَعْدَ سَنَةٍ .

قوله : (وَبَعْدَهُ لَهَا كَمَا لَوْ رَضِيَتْ وَهِيَ مَفْوُضَةٌ بِمَا فَرَضَهُ بَعْدَ عِتْقِهَا لَهَا إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهُ السَّيِّدُ أَوْ يَشْتَرِيَهُ) يتعين رجوع الاستثناء للأول لتعذر أخذ الثاني ، وذلك مصرح به في "المدونة" ، وقد ذكرنا في : "تكميل التقيد" بحث ابن محرز ومناقشة ابن عرفة له .

(١) النص أعلاه لتهديب المدونة ، للبراذعي : ٤ / ١١٣ ، والمدونة ، لابن القاسم : ١٤ / ٣٨٣ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من : (ن٤) والفصل هو في خيار الأمة .

إِلَّا أَنْ تُسْقِطَهُ أَوْ تُمْكِنَهُ ، وَلَوْ جَهِلْتَ الْحُكْمَ لَا الْعِتْقَ ، وَلَهَا أَكْثَرُ مِنَ الْمُسَمَّى
وَصَدَاقِ الْمَثَلِ ، أَوْ يُبَيِّنُهَا لَا يَرْجِعِي أَوْ عَتَقَ قَبْلَ الْأَخْتِيَارِ ، إِلَّا لِنَاخِيرٍ لِحَبِيزٍ .
قوله : (إِلَّا أَنْ تُسْقِطَهُ) راجع لقوله : (وَلَمَنْ كَمَلَ عِتْقُهَا فِرَاقُ الْعَبْدِ)

وَإِنْ تَزَوَّجَتْ قَبْلَ عِلْمِهَا وَدُخُولِهَا فَاتَتْ بِدُخُولِ الثَّانِي ، وَلَهَا إِنْ أَوْقَفَهَا تَأْخِيرٌ
تَنْظُرُ فِيهِ .

قوله : (وَإِنْ تَزَوَّجَتْ قَبْلَ عِلْمِهَا وَدُخُولِهَا فَاتَتْ بِدُخُولِ الثَّانِي) سقط من بعض
النسخ (وَدُخُولِهَا) وهو الصواب .

[الصداق]^(١)

الصَّدَاقُ كَالنِّمْنِ كَعَبْدٍ تَخْتَارُهُ هِيَ ، لَا هُوَ . وَضَمَانُهُ وَتَلَفُهُ وَاسْتِحْقَاقُهُ
وَتَغْيِيبُهُ أَوْ بَعْضُهُ كَالْبَيْعِ ، وَإِنْ وَقَعَ يَقْلَةً خَلَّ فَإِذَا هِيَ خَمَرٌ ، فَمِثْلُهُ ، وَجَازٌ
بِشُورَةٍ ، وَعَدَدٌ ، مِنْ كَائِلٍ ، أَوْ رَقِيقٍ ، وَصَدَاقٌ مِثْلٌ وَلَهَا الْوَسْطُ حَالًا . وَفِي شَرْطِ ذِكْرِ
جِنْسِ الرَّقِيقِ قَوْلَانِ وَالْإِنَاثُ مِنْهُ إِنْ أُطْلِقَ وَلَا عَهْدَةٌ ، وَإِلَى الدُّخُولِ إِنْ عِلِمَ .
قوله : (وَلَا عَهْدَةٌ) أي : ليس في رقيق الصداق عهدة سنة ولا ثلاث .

أَوِ الْمَيْسَرَةِ إِنْ كَانَ مَلِيًّا ، وَعَلَى هَبَةِ الْعَبْدِ لِغُلَانٍ ، أَوْ يَعْتِقُ أَبَاهَا عَنْهَا أَوْ عَنْ
نَفْسِهِ . وَوَجِبَ تَسْلِيمُهُ إِنْ تَعَيَّنَ ، وَإِلَّا فَلَهَا مِنْ نَفْسِهَا وَإِنْ مَعِيبَةً مِنَ الدُّخُولِ ،
وَالْوَطْءِ بَعْدَهُ ، وَالسَّفَرُ إِلَى تَسْلِيمِ مَا حَلَّ ، لَا بَعْدَ الْوَطْءِ إِلَّا أَنْ يُسْتَحَقَّ .
قوله : (أَوِ الْمَيْسَرَةِ إِنْ كَانَ مَلِيًّا) كَذَا فِي سَمَاعٍ يَحْيَى^(٢) .

وَلَوْ لَمْ يَغْرَهَا عَلَى الْأَظْهَرِ ، وَمَنْ بَادَرَ أَجْبَرَ لَهُ الْآخِرُ ، إِنْ بَلَغَ الزَّوْجُ وَأُمَكَّنَ
وَطَوْهَا ، وَتَمَهَّلَ سَنَةً إِنْ اشْتَرَطَتْ لِتَغْرِبَةٍ أَوْ صِغَرٍ ، وَإِلَّا بَطَلَ ، لَا أَكْثَرَ ، وَلِلْمَرَضِ
وَالصِّغَرِ الْمَانِعِينَ لِلْجَمَاعِ ، وَقَدَّرَ مَا تَهَبَّى وَمِثْلَهَا أَمْرَهَا .

(١) زيادة من (ن) .

(٢) انظر البيان والتحصيل ، سماع يحيى ، من كتاب أوله يشتري النور والمزارع للتجارة : ٢٨ / ٥ ، ونص المسألة : (وقال في
الرجل تزوج بصدّاق إلى ميسرة إنه إن كان ملياً يوم وقع النكاح بهذا الشرط ، فالنكاح جائز ، وله عليهم أن يتظروا
بقدر ما يراه من التوسعة على مثله ، قال : وإن كان معسراً فموقع) .

قوله : (وَلَوْ لَمْ يَغْرُهَا عَلَى الْأَظْهَرِ) كذا قال ابن رشد في رسم العشور من سماع عيسى أنه أظهر الأقوال ^(١).

إِلَّا أَنْ يَحْلِفَ لِبَدْخَلَنِ اللَّيْلَةِ لَا لِحَيْضٍ [١/٣٤]، وَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ أَجَلَ لاثْبَاتِ عُسْرِهِ ثَلَاثَةَ أَسابِيعٍ ، ثُمَّ تَلَوَّ بِالنَّظَرِ ، وَعَمِلَ بِسَنَةِ وَشَهْرٍ وَفِي التَّلَوُّ لِمَنْ لَا يَرْجَى وَصَحْمَ وَعَدَمِهِ نَأْوِيلَانِ ، ثُمَّ طَلَّقَ عَلَيْهِ وَوَجِبَ نِصْفُهُ ، لَا فِي عَيْبٍ وَتَقَرَّرَ يَوْطٌ ، وَإِنْ حَرَّمَ وَمَوْتَ وَاحِدٍ ، وَإِقَامَةُ سَنَةٍ ، وَصَدَّقَتْ فِي خُلُوةِ الْاِهْتِدَاءِ ، وَإِنْ يَمَانَعُ شَرْعِيٍّ. وَفِي نَفْسِهِ وَإِنْ سَفِيهَةٌ وَأَمَةٌ وَالزَّائِرُ مِنْهُمَا وَإِنْ أَقْرَبُهُ فَقَطْ أَخَذَ ، إِنْ كَانَتْ سَفِيهَةً ، وَهَلْ إِنْ أَدَامَ الْإِقْرَارَ الرَّشِيدَةَ كَذَلِكَ ؟ أَوْ إِنْ أَكْذَبَتْ نَفْسَهَا ؟ نَأْوِيلَانِ ، وَفَسَدَ إِنْ نَقَصَ عَنْ رُبْعٍ دِينَارٍ أَوْ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ خَالِصَةً ، أَوْ مَقُومٍ بِهِمَا ، وَأَنَّمَهُ إِنْ دَخَلَ ، وَإِلَّا فَإِنْ لَمْ يَنْتَمِهِ فَسَخِمَ .

قوله : (إِلَّا أَنْ يَحْلِفَ لِبَدْخَلَنِ اللَّيْلَةِ) ليس هذا بمروي عن مالك كما قيل ، ولكن قال ابن عات : قال المشاور : إن طلب الزوج الأب بالابتناء بزوجه فمطله ، وحلف الزوج بالطلاق أو بالعتق لابد أن أبني بزوجتي الليلة ، قضي له بذلك على الأب ؛ لأنه حق له عليه كما يقضى لها عليه بالنفقة من وقت طلبها له بالبناء ، وحقه في البناء أقوى من حقها في النفقة ، وفي منعه من البناء منعه من الاستمتاع بها ، وهذا مما لا يجوز له .

ابن عرفة : وسمعت بعض قضاة شيوخنا يحكيه لا بقيد المطال . انتهى ؛ وكذا لم يقيده المصنف بذلك ولا يكون اليمين بطلاق أو عتاق .

أَوْ يَمَّا لَا يَمْلِكُ كَخَمْرٍ وَحُرٍّ ، أَوْ بِإِسْقَاطِهِ .

قوله : (أَوْ يَمَّا لَا يَمْلِكُ) هو وما بعده من الأنكحة الفاسدة معطوف على فعل الشرط من قوله : (وَفَسَدَ إِنْ نَقَصَ) أي : وفسد إن نقص عن ربع دينار أو تزوجها [١/٤٦] بما لا يملك أو تزوجها بإسقاطه .. إلى آخر ما ذكر ، فالتشريك ^(٢) بين هذه المعاطيف في مطلق الفساد ^(٣) ، وأما صفة قيود الفسخ ومحله فلكل مقام مقال .

(١) انظر : البيان والتحصيل ، ونصه : (هل للمرأة إذا استحق الصداق من يدها بعد الدخول بها أن تمنع زوجها من التهادي على وطئها حتى يوفيهما حقها ؟ أم ليس لها ذلك ، وتبعتها بدينها ؟ ثلاثة أقوال : أحدها : أن ذلك لها غيرها أو لم يغرها ، وهو ظاهر رواية أشهب عن مالك ، وهو أظهر الأقوال . أ. هـ : ٤٤٥ / ٤٤٦ .

(٢) في (ن ٣) : (فالتشريك) .

(٣) في (ن ٣) : (الفاسد) .

أَوْ كَقِصَاصٍ .

قوله : (أَوْ كَقِصَاصٍ) دخل تحت الكاف التزويج بالقرآن ؛ فإنه مما لا يتمول ، وأما تعليمه فقال في آخر المعاطيف : (فِيهِ قَوْلَانِ) .

أَوْ آيَقٍ ، أَوْ دَارِ قَلَانٍ ، أَوْ سَمَسَرَتِهَا .

قوله : (أَوْ آيَقٍ ، أَوْ دَارِ قَلَانٍ ، أَوْ سَمَسَرَتِهَا) معطوفات على لفظ قصاص ، فالكاف معها مقدره .

أَوْ بَعْضُهُ لِأَجَلٍ مَجْهُولٍ ، أَوْ لَمْ يَقْبَدِ الْأَجَلَ ، أَوْ زَادَ عَلَى خَمْسِينَ سَنَةً ، أَوْ بِمُعَيَّنٍ بَعِيدٍ كَخَرَّاسَانَ مِنَ الْأَنْدَلُسِ . وَجَازَ كِمَصْرٍ مِنَ الْمَدِينَةِ لَا بِشَرْطِ الدُّخُولِ قَبْلَهُ ، إِلَّا الْقَرِيبَ جَدًّا ، وَضَمِنَتْهُ بَعْدَ الْقَبْضِ إِنْ قَاتَتْ أَوْ يَمْغُصُوبٍ عِلْمَاهُ لَا أَحَدَهُمَا ، أَوْ يَاجُتِمَاعٍ مَعَ بَيْعٍ كَدَارٍ دَفَعَتْهَا هِيَ أَوْ أَبُوهَا ، وَجَازَ مِنَ اللَّابِ فِي التَّفْوِيضِ ، وَجَمْعُ امْرَأَتَيْنِ سَمَى لَهُمَا أَوْ لِأَحَدَاهُمَا .

وَهَلْ وَإِنْ شَرَطَ تَزْوِيجَ الْأُخْرَى ، أَوْ إِنْ سَمَى صَدَاقَ الْمِثْلِ ؟ قَوْلَانِ .

وَلَا يُعْجَبُ جَمْعُهُمَا ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى التَّأْوِيلِ بِالْمَنْعِ وَالْفَسْخِ قَبْلَهُ وَصَدَاقِ الْمِثْلِ بَعْدُ ، لَا الْكَرَاهَةِ ، أَوْ تَضَمَّنَ اثْبَاتَهُ رَفَعَهُ كَدَفْعِ الْعَبْدِ فِي صَدَاقِهِ ، وَبَعْدَ الْبِنَاءِ تَمْلِكُهُ ، أَوْ يَدَارٍ مَضْمُونَةٍ ، أَوْ يَأْلَفٍ ، وَإِنْ كَانَتْ لَهُ زَوْجَةٌ فَأَلْفَانِ بِخِلَافِ أَلْفٍ . وَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ بَلَدِهَا ، أَوْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا ، فَأَلْفَانِ . وَلَا يَلْزَمُ الشَّرْطُ وَكُورُهُ ، وَلَا الْأَلْفُ الثَّانِيَةُ ، إِنْ خَالَفَ كَانَ أَخْرَجْتُكَ فَلِكِ أَلْفٌ . أَوْ أَسْقَطَتْ أَلْفًا قَبْلَ الْعَقْدِ عَلَى ذَلِكَ ، إِلَّا أَنْ تُسْقَطَ مَا تَقَرَّرَ بَعْدَ الْعَقْدِ بِلا بَيِّنٍ مِنْهُ ، أَوْ كَزَوْجَتِي أَخْتُكَ بِمِائَةٍ عَلَى أَنْ أَزُوجَكَ أَخْتُي بِمِائَةٍ ، وَهُوَ وَجْهُ الشُّغَارِ ، وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ فَصَرِيحُهُ .

قوله : (أَوْ زَادَ عَلَى خَمْسِينَ سَنَةً) حكى ابن رشد في سماع أصبغ من جامع اليسوع

اتفاق المذهب على فسخ النكاح لأجل بعيد ، وذكر في حده أربعة أقوال :

الأول : ما فوق العشرين . الثاني ما فوق الأربعين . الثالث : لا يفسخ إلا في الخمسين

والستين . الرابع : لا يفسخ إلا في السبعين والثمانين ، وكلامه مشبع فقف عليه ^(١) .

(١) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٤٠ / ٤٣ .

وَفُسِّخَ فِيهِ وَإِنْ فِي وَاحِدَةٍ ، وَعَلَى حُرِّيَّةٍ وَلَدِ الْأُمَّةِ أَبَدًا ، وَلَهَا فِي الْوَجْهِ ، وَمِائَةٌ وَخَمْرٌ ، أَوْ مِائَةٌ نَقْدًا وَمِائَةٌ لِمَوْتٍ أَوْ فِرَاقٍ الْأَكْثَرُ مِنَ الْمُسَمَّى ، وَصَدَاقِ الْمِثْلِ . وَلَوْ زَادَ عَلَى الْجَمِيعِ .

قوله : (وَفُسِّخَ فِيهِ وَإِنْ فِي وَاحِدَةٍ ، وَعَلَى حُرِّيَّةٍ وَلَدِ الْأُمَّةِ أَبَدًا) لا يخفى أن أبداً متعلق بفسخ .

وَقَدَّرَ بِالتَّأْجِيلِ الْمَعْلُومِ إِنْ كَانَ فِيهِ ، وَتَوَوَّلَتْ أَيْضًا فِيمَا إِذَا سَمِيَ لِأَحَدَاهُمَا ، وَدَخَلَ بِالْمُسَمَّى لَهَا بِصَدَاقِ الْمِثْلِ ، وَفِي مَنَعِهِ يَمْنَاهُ ، وَنَعْلِيْمَهَا قُرْآنًا ، وَإِحْبَاجَهَا .

قوله : (وَقَدَّرَ بِالتَّأْجِيلِ الْمَعْلُومِ إِنْ كَانَ فِيهِ) هو كقول ابن الحاجب : فإن كان معها تأجيل معلوم قدر صداق المثل به^(١) . قال في " التوضيح " : كما لو تزوجها بثلاثمائة ، [مائة]^(٢) معجلة ، ومائة إلى سنة ، ومائة إلى موت أو فراق ، فيقدر صداق المثل به أي : بالمؤجل إلى أجل العلوم فلا ينقص صداق مثلها عن المائة المعجلة والمائة المؤجلة إلى سنة ، إن نقص عنها ، فإذا زاد على الثلاث^(٣) مائة كان لها الزائد على قول مالك ، أما إن زاد على المائة المعجلة والمائة المؤجلة إلى سنة ، فلها الزائد حالاً مع المائة الحالية ، وتبقى المائة إلى أجلها . وَيَرْجَعُ بِقِيَمَةِ عَمَلِهِ لِلْفَسْخِ .

قوله : (وَيَرْجَعُ بِقِيَمَةِ عَمَلِهِ لِلْفَسْخِ) عبارة اللخمي أي من هذه إذ قال : قال ابن القاسم في " العتبية " في النكاح على الإجارة : يفسخ قبل ، ويثبت بعد ولها صداق المثل ويرجع عليها بقيمة عمله ، فقول المصنف : (لِلْفَسْخِ) إن أراد لفسخ الإجارة تناول عمله قبل البناء وبعده ، وإن أراد لفسخ النكاح فإنما يتناول عمله قبل البناء فقط ؛ لأن هذا النكاح لا يفسخ بعد البناء ، وقد حصل فيه ابن عرفة خمسة أقوال :

الأول : الكراهة ، فيمضي بالعقد ، والثاني : المنع ، فيفسخ قبل البناء ويمضي^(٤) بعده

(١) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٢٧٧ .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من (١٠) ، و (٣٠) .

(٣) في (١٠) : (ثلاث) .

(٤) في (٣٠) : (ويثبت) .

بمهر المثل . والثالث : إن كان مع المنافع نقد جاز ، وإلا فالثاني . والرابع : إن لم يكن نقد فالثاني ، وإلا فسخ قبل البناء ومضى بعده بالنقد وقيمة العمل . والخامس : بالنقد والعمل .

تحرير :

هذا في الإجارة ، وأما كون المهر منافع على وجه الجعل فلا يجوز ، ففي سماع عيسى : من سقط ابنه في جب ، فقال لرجل : أخرجه ، وقد زوجتك ابنتي ، فأخرجه لا نكاح له ، وله أجر إخراجه ؛ لا يكون النكاح جعلاً . ابن رشد : اتفاقاً ؛ لأن النكاح به نكاح فيه خيار ، لأن للمجعول له الترك متى شاء . ابن عرفة : إجراؤه على الخيار يوجب دخول خلافه^(١) فيه .

وَكَرَاهَتِهِ كَالْمَغَالَةِ فِيهِ ، وَالْأَجَلَ قَوْلَانِ وَإِنْ أَمَرَهُ بِأَلْفٍ عَيْنَهَا أَوْلاً فَزَوَّجَهُ بِأَلْفَيْنِ ، فَإِنْ [ب/٣٤] دَخَلَ فَعَلَى الزَّوْجِ أَلْفٌ وَغَرِمَ الْوَكِيلُ أَلْفًا إِنْ تَعَدَّى بِإِقْرَارٍ أَوْ بَبَيِّنَةٍ .

قوله : (وَكَرَاهَتِهِ كَالْمَغَالَةِ فِيهِ ، [وَالْأَجَلَ]) أما المغالاة فيه ففي " المقدمات " : المياسرة في الصداق عند أهل العلم أحب إليهم من المغالاة فيه^(٢) ، ثم جلب الأحاديث ، وأما الأجل فظاهر كلام مالك كراهته مطلقاً ، وقد صرح في " المدونة " بكراهته في بعض الصداق ، ولو إلى سنة ، ووجهه ما ذكره من مخالفة أنكحة الماضين ؛ ولأنه^(٣) ذريعة إلى الإسقاط ، وأخذ الباجي من حديث : « التمس ولو خاتماً من حديد »^(٤) فقال [هذا]^(٥)

(١) في (ن) : (الخلاف) .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) ، وانظر : ما ساقه المؤلف عن ابن رشد في : البيان والتحصيل : ٤٢٣ / ٤ : ٤٢٥ ، والمقدمات الممهدات ، لابن رشد : ١ / ٢٤٥ ، وله في ذلك تفصيل عظيم فقف على تمامه . أهـ

(٣) في الأصل : (وكانه) .

(٤) أخرجه مالك في الموطأ برقم (١١٠١) كتاب النكاح ، باب ما جاء في الصَّدَاقِ وَالْحَبَاءِ ، والبخاري في صحيحه برقم

(٤٧٤١) كتاب فضائل القرآن ، باب خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ ، ومسلم في صحيحه برقم (١٤٢٥) كتاب

النكاح ، باب الصَّدَاقِ وَجَوَازِ كَوْنِهِ تَغْلِيمَ قُرْآنٍ وَخَاتَمَ حَدِيدٍ وَغَيْرَ ذَلِكَ . ولفظ المؤلف هو للموطأ .

(٥) في (ن) ، و(ن) : (إن هذا) .

يقتضي أن حكم الصداق التعجيل ، وإلا كان يزوجه إياه بشيء مؤخر ﷺ ، ^(١) زاد ابن رشد : وقد ذكر الله تعالى في كتابه التعجيل في البيوع ولم يذكره في النكاح .

وَالْإِلا فِتْحَلْفُهُ هِيَ إِنْ حَلَفَ الزَّوْجُ ، وَفِي تَحْلِيفِ الزَّوْجِ لَهُ إِنْ نَكَلَ وَغَرَمَ الْأَلْفَ
الثَّانِيَةَ قَوْلَانِ ، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ وَرَضِيَ أَحَدُهُمَا لَزِمَ الْآخَرُ ، لَا إِنْ التَّزَمَ الْوَكِيلُ الْأَلْفَ .

قوله : (وَالْإِلا فِتْحَلْفُهُ) ^(٢) هِيَ إِنْ حَلَفَ الزَّوْجُ) هكذا في النسخ الجيدة ، فالضمير المفعول به (تَحْلِفُهُ) ^(٣) عائد على الوكيل ، والمعنى : وإن لم يثبت تعدي الوكيل بإقراره أو بيينة فإن الزوجة تحلف الوكيل إن حلف الزوج ، وكذا ذكر ابن يونس عن ابن المَوَاز ونصّه : فإن حلف الزوج أولاً فلها أن تحلف الرسول أنه أمره بألفين ، فإن نكل غرم الألف . انتهى .

وفي بعض النسخ : (وَالْإِلا فتحلف هي إن نكل الزوج) ، فلفظ تحلف ثلاثياً غير متعد فيكون إشارة لقول ابن يونس عن ابن المَوَاز أيضاً ، وإن لم يكن على أصل النكاح بألفين بيينة غير ^(٤) قول الرسول حلف الزوج ؛ إلا أنه ^(٥) إذا نكلها هنا لم يغرم حتى تحلف المرأة ؛ على أن أصل النكاح كان بألفين لا على أن الزوج أمر الرسول بألفين . انتهى ، وما خالف النسختين المذكورتين لا معنى له ^(٦) . والله تعالى أعلم .

وَلِكُلِّ تَحْلِيفٍ الْآخِرُ فِيمَا يُفِيدُ ^(٧) إِقْرَارَهُ ، إِنْ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ وَلَا تُرَدُّ إِنْ اتَّهَمَهُ ،
وَرَجِمَ بَدَاءَةُ حَلَفِ الزَّوْجِ مَا أَمَرَهُ إِلَّا بِالْأَلْفِ ، ثُمَّ لِلْمَرْأَةِ الْفَسْخُ إِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى
التَّزْوِيجِ بِالْأَلْفَيْنِ ، وَإِلَّا فَكَالْاِخْتِلَافِ فِي الصَّدَاقِ ، وَإِنْ عَلِمَتْ بِالتَّعْدِي فَالْأَلْفُ ،
وَبِالْعَكْسِ فَالْفَانِ ، وَإِنْ عَلِمَ كُلُّ وَاحِدٍ يَعْلَمُ الْآخَرَ ، أَوْ لَمْ يَعْلَمْ فَالْفَانِ ، وَإِنْ عَلِمَ

(١) انظر : المتنى ، للباجي : ٢٩/٥ .

(٢) في (ن ٣) : (فتحلف) .

(٣) في (ن ٣) : (بتحليفه) .

(٤) في (ن ١) : (علي) .

(٥) في (ن ٣) : (لأنه) .

(٦) شرح الخرشي رحمه الله على لفظ : (تحلف) ثلاثي مضعف ، وقال : (وَمَا شَرَحْنَا عَلَيْهِ هُوَ فِي أَكْثَرِ النُّسخِ وَمُنَاكَ نُسْخٌ عِدَّةٌ فَانْظُرْهَا) وقال العدوي في تعيين هذه النسخ : (في نسخة : (وَالْإِلا فتحلفه) وفي نسخة : (فتحلف) على الثاني من

شرح المؤلف ابن غازي ، ونسخة : (وَالْإِلا فتحلف) . انظر : شرح الخرشي : ٣٢٠/٤ ، ٣٢١ .

(٧) في أصل المختصر : (فيها يعيد) .

بِعِلْمِهَا فَقَطْ فَأَلْفٌ ، وَيَالْعَكْسَ فَأَلْفَانِ ، وَلَمْ يَلْزَمَ تَزْوِيجَ آذَنَةٍ غَيْرِ مُجْبَرَةٍ يَدُونِ
صَدَاقِ الْمَثَلِ ، وَعَمِلَ بِصَدَاقِ السَّرِّ إِذَا أَعْلَنَّا غَيْرَهُ ، وَحَلَفْتُهُ أَنْ أَدْعِيَ الرُّجُوعَ عَنْهُ ،
إِلَّا بِبَيِّنَةٍ أَنَّ الْمُعْلَنَ لَا أَصْلَ لَهُ ، وَإِنْ تَزَوَّجَ بِثَلَاثِينَ عَشْرَةَ نَقْدًا وَعَشْرَةَ إِلَى أَجَلٍ
وَسَكَنَّا عَنْ عَشْرَةِ سَقَطَتْ ، وَنَقَدَهَا كَذَا مَقْتَضِ الْقَبْضَةِ .

قوله : (وَلِكُلِّ تَحْلِيفٍ الْآخَرُ فِيمَا يَفْخِدُ إِقْرَارُهُ ، إِنْ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ) هذا نص ابن
الحاجب بعينه ^(١) [٤٦ / ب] ولم يقنع به حتى زاد بعده ما يداخله من كلام ابن يونس فقال :
(وَرَجَمَ بَدَاغَةَ حَلْفِ الزَّوْجِ مَا أَمَرَهُ إِلَّا بِالْفِ ، ثُمَّ لِلْمَرَأَةِ الْفَسْمُ إِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى التَّزْوِيجِ
بِالْأَلْفَيْنِ ، وَإِلَّا فَكَالْإِخْتِلَافِ فِيهِ الصَّدَاقُ) ، والمقصود الأهم من كلام ابن يونس قوله : وإلا
فكالإختلاف في الصداق ؛ لما فيه من زيادة البيان ، وإن كان ^(٢) كلام ابن الحاجب لا يأباه ،
ولا ينفيه كما قاله في "التوضيح" بعدما ^(٣) ذكر الصور الأربع فقال في الرابعة : وأما إن لم
تقم لواحد منهما بينة فنص ابن يونس وغيره على أن الحكم فيها ^(٤) كاختلاف الزوجين في
الصداق قبل البناء ، فتحلف الزوجة أن العقد كان بال ألفين ، ثم يقال للزوج : ارض بذلك أو
احلف ^(٥) أنك ما أمرته إلا بألف ، وينسخ النكاح إلا أن ترضى الزوجة بالألف .

وكلام ابن الحاجب لا ينفيه ؛ لأن قوله : (وَلِكُلِّ تَحْلِيفٍ الْآخَرُ [فِيمَا يَفْخِدُهُ
إِقْرَارُهُ] ^(٦)) لا دلالة فيه أن لمن شاء منهما أن يحلف صاحبه أولاً ، انتهى ، زاد ابن عبد
السلام : لأن قصارى الأمر إذا لم تقم بينة لكل واحد من الزوجين أن يصير كالزوجين إذا
اختلفا في قدر الصداق قبل البناء ، وقد علمت أن المبدأ ^(٧) هناك الزوجة ، فكذلك هنا .
انتهى .

(١) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٢٧٨ .

(٢) في (ن) : (ولا أن) .

(٣) في (ن) : (بعض) .

(٤) في الأصل ، و(ن) : (فيه) .

(٥) في الأصل ، و(ن) : (فاحلف) ، وفي (ن) : (ما حلف) .

(٦) زيادة من (ن) : (٤) .

(٧) في (ن) : (٣) : (المبتدأ) .

فإن قلت : فما المراد بالبداية في قول المصنف : (وَرَجِمَ بِحُكْمِ حَلْفِ الزَّوْجِ) ؟

قلت : تبديية يمين الزوج عَلَى تخيير المرأة يظهر ذلك بالوقوف عَلَى كلام ابن يونس ، وذلك ^(١) أنه قال : ومن " المدونة " : ومن قال لرجل : زَوَّجْنِي فلانة بألف ، فذهب المأمور فزوجه إياها بألفين ، فعلم بذلك قبل البناء قيل للزوج : إن رضيت بألفين وإلا فرق بينكما ، إلا أن ترضى المرأة بألف فيثبت النكاح ^(٢) . ثم قال ابن يونس : أراه يريد إنما هذا بعد أن يحلف الزوج أنه إنما أمر الرسول أن يزوجه بألف فإذا حلف قيل للمرأة : إن رضيت بألف وإلا فرق بينكما ، وإن نكل الزوج عن اليمين لزمه النكاح بألفين ، وهذا إذا كان عَلَى عقد الرسول بألفين بينة ، وإن لم يكن عَلَى عقده بينة بألفين إلا قول الرسول ، فهاهنا يكون الحكم في ها كاختلاف الزوجين في الصداق قبل البناء ، تحلف الزوجة أن العقد كان بألفين ، ثم يقال للزوج : إما أن ترضى بذلك أو فاحلف بالله أنك إنما أمرته بألف ، وينفسخ النكاح ، إلا أن ترضى الزوجة بألف . انتهى نصّه برمته .

وإنما طولنا بنصّه لنريك تداخله مع نصّ ابن الحاجب السابق ، وبالجملّة فقد يتشوش الذهن في فهم كلام المصنف من وجهين ، أحدهما ما يتبادر لبديء الرأي أن طريقة ابن يونس مخالفة لما قبلها ، إذ لم تجر للمصنف عادة بالجمع بين النقول المتداخلة ، وقد عَلِمْتُ أَنَّهُ هُنَا تَنَفَّسَ ، وَخَالَفَ عَادَتَهُ .

وثانيهما ما تُسَبِّحُ لابن يونس مِنْ بَدَاءَةِ حَلْفِ الزَّوْجِ ، وقد علمت معناه وبالله تعالى التوفيق .

(١) في (ن٣) : (وكنا) .

(٢) النصّ أعلاه لتهذيب المدونة ، للبراذعي : ١٤٩ / ٢ ، ١٥٠ ، وانظر المدونة ، لابن القاسم : ١٧٤ / ٤ .

[نكاح التفويض]

وَجَازَ نِكَاحُ التَّفْوِيضِ ^(١) وَالتَّحْكِيمِ عَقْدٌ يَلَا ذِكْرَ مَهْرٍ يَلَا وَهْبَتٍ ، وَفَسِيخٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا قَبْلَهُ ، وَصَحَّ أَنَّهُ زِنَاءٌ ، وَاسْتَحَقَّتْهُ يَالِوِطٍّ ، لَا يَمُوتُ أَوْ طَلَّاقٌ ، إِلَّا أَنْ يَفْرُضَ وَتَرْضَى وَلَا تُصَدِّقُ فِيهِ بَعْدَهُمَا ، وَلَهَا طَلَبُ التَّقْدِيرِ ، وَلَزِمَهَا فِيهِ ، وَتَحْكِيمُ الرَّجُلِ إِنْ فَرَضَ الْمِثْلُ ، وَلَا يَلْزِمُهُ ، وَهَلْ تَحْكِيمُهَا أَوْ تَحْكِيمُ الْغَيْرِ كَذَلِكَ ؟ أَوْ إِنْ فَرَضَ الْمِثْلُ لَزِمَهَا وَأَقْلُّ لَزِمَهُ فَقَطْ وَأَكْثَرُ فَالْعَكْسُ ؟ أَوْ لَا بُدَّ مِنْ رِضَا الزَّوْجِ وَالْمُحْكَمِ وَهُوَ الْأَظْهَرُ ؟ تَأْوِيلَاتٌ .

قوله : (وَلَا تُصَدِّقُ فِيهِ بَعْدَهُمَا) أي : ولا تصدق في الرضى بمفروض بعد الموت والطلاق .

وَالرِّضَا بِدُونِهِ لِلْمُرْتَدَّةِ وَاللَّابِ ، وَلَوْ بَعْدَ الدُّخُولِ ، وَلِلْوَصِيِّ قَبْلَهُ ، لَا الْمُهِمَلَةَ ، وَإِنْ فَرَضَ فِي مَرَضِهِ فَوَصِيَّةٌ لِلْوَارِثِ ، وَفِي الذَّمِّيَّةِ وَالْأَمَةِ قَوْلَانِ ، وَرَدَّتْ زَائِدَةُ الْمِثْلِ إِنْ وَطِئَ ، وَلَزِمَ إِنْ صَحَّ .

قوله : (وَالرِّضَا بِخَوْبِهِ) عطف على فاعل جاز .

لَا إِنْ أَبْرَأَتْ قَبْلَ الْفَرْضِ ، أَوْ أَسْقَطَتْ فَرْضاً ^(٢) قَبْلَ وَجُوبِهِ ، وَمَهْرُ الْمِثْلِ مَا يَرْتَبِ بِهْ مِثْلُهُ فِيهَا يَاعْتِبَارِ دَيْنٍ ، وَجَمَالٍ ، وَحَسَبٍ ، وَمَالٍ ، وَبَلَدٍ .

قوله : (لَا إِنْ أَبْرَأَتْ) ^(٣) قَبْلَ الْفَرْضِ ، أَوْ أَسْقَطَتْ فَرْضاً قَبْلَ وَجُوبِهِ) أما التي أبرأت

قبل الفرض فقال ابن الحاجب : تخرج على الإبراء عما جرى بسبب وجوبه دونه ^(٤) . قال في " التوضيح " : اختلف هل يلزم نظراً لتقدم سبب الوجوب ، وهو هنا ^(٥) العقد أم لا ؟ لأنها أسقطت حقها قبل وجوبه كالشفيع يسقط الشفعة قبل الشراء ، فيه قولان ، وكالمرأة تسقط نفقة المستقبل عن زوجها هل يلزمها ؟ لأن سبب وجوبها قد وجد أو لا يلزمها ؛

(١) نكاح التفويض كما عرّفه ابن عرفة (نكاح التفويض ما عُقِدَ ثَوْنٌ تَسْمِيَةِ مَهْرٍ وَلَا إِسْقَاطِهِ وَلَا صَرْفِهِ لِحُكْمٍ) انظر : مواهب الجليل ، للحطاب : ٥١٤ / ٣ .

(٢) في المطبوعة : (شرطاً) ولها أشار المؤلف بعد ، وعليها أكثر الشروح .

(٣) في (ن ٣) : (إلا أبرأت) .

(٤) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٢٨٠ .

(٥) في (ن ١) : (هذا) .

لأنها لم تجب بعد ، قَوْلَانِ ، حكاها ابن راشد ، وكعفو المجروح عما يؤول إليه الجرح ، وكإجازة الورثة الوصية للوارث ، أو إجازتهم أكثر من الثلث للأجنبي في مرض الموصي ، وأمثلة هذا كثيرة ، أما إن لم يجز سبب الوجوب فلا يعتبر باتفاق ، حكاها القرافي . انتهى .

وأما التي أسقطت فرضاً قبل وجوبه فلعله أشار بها لمسقطة النفقة التي تقدّم ذكرها .

وفي بعض النسخ أو أسقطت^(١) شرطاً قبل وجوبه ، ولا شك أنه من النظائر المنخرطة في هذا السلك ، وقد عدّه القاضي ابن عبد السلام منها ، ولكن المشهور في ذات الشرط أن إسقاطها إياه قبل وجوبه يلزمها ، وبذلك قطع المصنف في فصل الرجعة إذ قال : (وَلَا إِنْ قَالَ مَنْ يَخِيبُ إِنْ مَخَلَّتِ النَّارُ فَقَدْ ارْتَجَعْتُمَا كَاخْتِيَارِ الْأُمَةِ نَفْسِمَا أَوْ زَوْجِمَا بِتَقْدِيرِ عِنَقِمَا بِخِلَافِ ذَاتِ الشَّرْطِ تَقُولُ إِنْ فَعَلَهُ زَوْجِي فَقَدْ فَارَقْتَهُ) ، ويسبب^(٢) السؤال عن الفرق بين هاتين المسألتين قال مالك لابن الماجشون أتعرف دار قدامة^(٣) ؟ وقد صرح ابن عبد السلام بأن بعض نظائر هذا الأصل أقوى من بعض^(٤) .

وَأَخْتِ شَقِيقَةٍ أَوْ لَأَبٍ ، لَا أُمٍّ ، وَالْعَمَّةِ .

قوله : (وَأَخْتِ شَقِيقَةٍ أَوْ لَأَبٍ ، لَا أُمٍّ ، وَالْعَمَّةِ) لفظ العمة معطوف على أخت وكأنه قال : وعمة [٤٧ / أ] شقيقة أو لأب فإنها معتبرة بخلاف^(٥) الأم إن لم تكن من نسب الأب ، وبهذا التقدير يوافق ما لابن رشد في رسم الطلاق من سماع القرينين ، ولا أعلم أحداً فرق بين الأخت والعمة^(٦) .

(١) في (٢ن) : (وأسقطت) .

(٢) في (٣ن) : (وسبب) .

(٣) هي قصة طريفة في علاقة المربي بتلاميذه ومتعلميه ، جرت بين الإمام مالك رحمه الله ، وبين ابن الماجشون حيث سأل عن الفرق بين خيار الأمة التي تعتق وخيار الزوجة ، فقال له الفرق دار قدامة معرضاً به قال ابن رشد : الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ مَالِكًا مَا فَرَّقَ بَيْنَ الْحُرَّةِ وَالْأُمَةِ وَإِنَّمَا فَرَّقَ بَيْنَ خِيَارِ وَجَبَ بِالشَّرْعِ بِشَرْطٍ وَخِيَارِ جَعَلَهُ الزَّوْجُ بِاخْتِيَارِهِ بِشَرْطٍ . انظر : التاج والإكليل ، للمواق : ١٠٣ / ٤

(٤) عقب الخطاب رحمه الله على المؤلف هنا بأن ما حمل عليه كلام المصنف غير صحيح ، وأحال على ما شرحه في "فصل : المفقود والمطلقة" في توجيه كلام المصنف . انظر : مواهب الجليل : ٥١٦ / ٣ ، و ١٦٠ / ٤ .

(٥) في (١ن) : (خلاف) .

(٦) صوب الخطاب ما للمؤلف هنا ، وأفاض في تفصيل إجماله فطالعه في : مواهب الجليل : ٥١٦ / ٣ . وشرحه الخرشي بأن الوافي قوله : (وأخت) ينبغي أن تكون بمعنى أو .

وَفِي الْفَاسِدِ يَوْمَ الْوُطْءِ، وَاتَّحَدَ الْمَهْرُ، إِنْ اتَّحَدَتِ الشُّبْهَةُ كَالْغَالِطِ بِغَيْرِ عَالِمَةٍ.
 قوله : (**وَفِي الْفَاسِدِ يَوْمَ الْوُطْءِ**) شامل لكلِّ نكاحٍ فاسد كما قال في " الجواهر " :
 والوطء في النكاح الفاسد يوجب صداق المثل باعتبار يوم الوطء ، لا يوم العقد ^(١) ،
 وهو ^(٢) مقتضى تقرير ابن عبد السلام لقول ابن الحاجب : ومهر المثل في الفاسد يوم
 الوطء ^(٣) . إلا أن المصنف في " التوضيح " خصصه فقال : يعني أن نكاح التفويض ^(٤)
 الفاسد يخالف نكاح التفويض الصحيح ؛ فإن الصحيح يعتبر فيه مهر المثل يوم العقد ،
 والفاسد يعتبر فيه يوم الوطء ، واستغنى ابن الحاجب عن ذكر حكم الصحيح بالمفهوم على
 ما علم من عادته ، وظاهر المذهب كمفهوم كلامه .

وقيل : يعتبر في الصحيح يوم البناء إن دخل ، ويوم الحكم إن لم يدخل ، وبنوا
 الاختلاف على الخلاف في هبة ^(٥) الثواب إذا فاتت ، هل تجب قيمتها يوم القبض أو يوم
 الهبة ؟ وفرقوا هنا على المشهور كما فرقوا بين صحيح البيع وفاسده .

**وَالَا تَعْدَدُ كَالزَّنى يَمَّا أَوْ بِالْمُكْرَهَةِ ، وَجَازَ يَشْرُطُ أَنْ لَا يَضُرَّ يَمَّا فِي عِشْرَةٍ ، أَوْ
 كِسْوَةٍ وَنَحْوِهِمَا .**

قوله : (**وَالَا تَعْدَدُ كَالزَّنى يَمَّا أَوْ بِالْمُكْرَهَةِ**) الضمير في بها يعود على غير العالمة ،
 ولولا تمثيله بهاتين الصورتين لكان كلامه مشكلاً ؛ لأنه شرط في اتحاد المهر الشبهة
 واتحادها ، ثم قال : وإلا فيدخل فيه ما إذا انتفت الشبهة وكان الوطء زناً محضاً ، ومن صور
 الزنا المحض ما لا يجب فيه المهر فلا يصدق . قوله : (**وَالَا تَعْدَدُ**) ، كذا قال في : " توضيحه
 " في عبارة ابن الحاجب ^(٦) تبعاً لابن عبد السلام .

(١) انظر : عقد الجواهر الثمينة ، لابن شاس : ٤٨١ / ١ .

(٢) في (ن ١) : (وهي) .

(٣) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٢٨٠ .

(٤) في (ن ٢) : (التعويض) .

(٥) في (ن ١) : (الهبة) .

(٦) عبارة ابن الحاجب : (ومهر المثل في الفاسد من يوم الوطء وإذا اتحدت الشبهة اتحد المهر كالغالب بغير العالمة وإلا ففي

كل وطء مهر كالزنى بغير العالمة والمكرهه) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٢٨٠ .

وَلَوْ شَرَطَ أَنْ لَا يَطَأَ أُمَّ وَلَدٍ أَوْ سُرِّيَّةٍ لَزِمَ فِي السَّابِقَةِ مِنْهُمَا عَلَى الْأَصَمِّ ، لَا فِي أُمِّ وَلَدٍ سَابِقَةٍ فِي لَا أُتْسَرَى ، وَلَهَا الْخِبَارُ بِبَعْضِ شُرُوطٍ ، وَلَوْ لَمْ يَقُلْ إِنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْهَا وَهَلْ تَمَلَّكَ بِالْعَقْدِ النِّصْفَ فزِيَادَتُهُ كَنِتَاجٍ [١/٣٥] وَغَلَّةٍ وَنَقْصَانُهُ لَهَا وَعَلَيْهِمَا ؟ أَوْ لَا ؟ خِلَافٌ ، وَعَلَيْهَا نِصْفُ قِيَمَةِ الْمَوْهُوبِ وَالْمُعْتَقِ يَوْمَهُمَا ، وَنِصْفُ الثَّمَنِ فِي الْبَيْعِ ، وَلَا يُرَدُّ الْعَتَقُ ، إِلَّا أَنْ يَرُدَّهُ الزَّوْجُ لِعُسْرِهَا يَوْمَ الْعَتَقِ ، ثُمَّ إِنْ طَلَّقَهَا عَتَقَ النِّصْفَ يَلَا قِضَاءً وَتَشْطُرَ ، وَمَزِيدٌ بَعْدَ الْعَقْدِ .

قوله : (وَلَوْ شَرَطَ أَنْ لَا يَطَأَ أُمَّ وَلَدٍ أَوْ سُرِّيَّةٍ لَزِمَ فِي السَّابِقَةِ مِنْهُمَا عَلَى الْأَصَمِّ ، لَا فِي أُمِّ وَلَدٍ سَابِقَةٍ فِي لَا أُتْسَرَى) أما مسألة لا أتسرى فمعروفة ، وهذا الذي ذكر فيها هو قول سحنون ، ونحى إليه ابن لبابة ولم يتابعا عليه ، وأما مسألة أن لا يطأ فلم أقف عليها على هذا الوجه لأحد بعد مطالعة مظان^(١) ذلك من " النوادر " ، وأسمعة " العتبية " ، و " نوازل " ابن سهل ، و " المتبعية " و " طرر " ابن عات ، و " مختصر " ابن عرفة ، والذي يقوى في نفسي أن لفظ يطاء مصحف من لفظ يتخذ إذ الياء في أولهما ، والتاء والحاء قد تلتبس بالطاء وقرنها والذال إذا علقت قد تلتبس بالالف ، وإن لفظ لزم صوابه : لم يلزم فسقط لم وحرف المضارعة .

فصواب الكلام على هذا : ولو شرط أن لا يتخذ أم ولد أو سرية لم يلزم في السابقة منهما ، ويكون قوله : (لَا فِي أُمِّ وَلَدٍ) سابقة في لا أتسرى إثباتاً ؛ لأن النفي إذا نفى النفي عاد إثباتاً ، وبهذا يستقيم الكلام ، ويكون موافقاً للمشهور في المسألتين كما ستراه بحول الله تعالى .

ففي " النوادر " روى يحيى بن يحيى عن ابن القاسم فيمن شرط لزوجه أن كل جارية يتسررها^(٢) عليها فهي حرة وللرجل أمهات أولاد فيطأهن بعد ذلك أنهن يعتقن ؛ لأن وطأه سرر . وقاله أصبغ وأبو^(٣) زيد ابن أبي الغمر^(٤) ، وقال سحنون : لا شيء عليه في

(١) في (٣ ن) : (مكان) .

(٢) في (٣ ن) : (يسررها) .

(٣) في (١ ن) : (ابن) .

(٤) انظر البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٢٩/٥ ، ٣٠ .

أمهات أولاده ، وإنما يلزمه الشرط فيما يستقبل من الملك ، وأنكر هذه الرواية ، قال ابن حبيب عن أصبغ وابن القاسم مثل ما روى يحيى بن يحيى ، وقال : وأما لو قال فكل جارية اتخذها^(١) عليك حرة فلا شيء عليه فيمن عنده قبل الشرط وذلك عليه فيمن يستقبل اتخذهن ، قال : وسواء علمت بمن عنده أو لم تعلم ؛ لأن الاتخاذ فعل واحد إذا اتخذ جارية فقد اتخذها وليس عودته إلى وطئها اتخاذاً ، والعودة إلى المسيس سرر ؛ لأن السرر الوطء فهو يتكرر ، والاتخاذ كالنكاح يشترط أن لا ينكح عليها فلا شيء عليه فيمن عنده ، وعليه فيمن ينكح من ذي قبل ، وقاله ابن القاسم وأصبغ . انتهى بلفظه .

وقد تضمن التفريق بين التسري والاتخاذ وعليه يحوم المصنف ، إلا أنه قدّم وأخر ، وفي المتبعية زيادة بيان أن الخلاف في الصورتين ولكن تعاكس فيهما^(٢) المشهور أن على حسب ما صوّبنا في كلام المصنف ، وينقل ذلك تتم الفائدة ، قال فيمن التزم أن لا يتسرى : اختلف إذا كانت له سرية قبل النكاح هل له أن يطأها أم لا ؟

فذهبت طائفة إلى أن له وطأها^(٣) ، وذهبت طائفة أخرى إلى أنه ليس له وطؤها ، فوجه الأول أنه إنما التزم أن لا يتخذ سرية فيما يستقبل ، ووجه الثاني - وهو الأظهر - أن لا يمس سرره [سرر أمة]^(٤) فيما يستقبل ، فهذا إن وطأها فقد مس سررها إلا أن يشترط التي في ملكه قبل تاريخ النكاح . ثم قال في الذي التزم أيضاً أن لا يتسرى : إذا كان له أمهات أولاد تقدّم اتخاذه إياهن قبل نكاحه فوطأهن بعد ذلك ، فاختلف : هل يلزمه الشرط أم لا ؟ فروى يحيى عن ابن القاسم في "العتية" أنه يلزمه الشرط ؛ لأن التسري^(٥) هو الوطء ، ولأن التي تشترط أن لا [٤٧/ب] يتسرى معها إنما أرادت أن لا يمس معها غيرها وقاله أبو زيد وأصبغ ، وقال سحنون : لا شيء عليه في أمهات أولاده قال ابن لبابة : قول سحنون جيد ، وقال بعض الموثقين : قول ابن القاسم أصح عند أهل النظر ، وقاله أبو

(١) في (٣ن) : (أخذها) .

(٢) في (١ن) : (فيه) .

(٣) في (٢ن) : (يطأها) .

(٤) ما بين المعكوفتين زيادة : من (١ن) ، و (٢ن) ، و (٣ن) .

(٥) في الأصل ، و (١ن) ، و (٣ن) : (التسري) .

إبراهيم واختاره ابن زرب ولم ير قول سحنون شيئاً وبه قال القاضي أبو الأصبع بن سهل قال فضل : وهذا بخلاف شرطه أن لا يتخذ أم ولد إذا^(١) هو لم يقل ولا يتسرى ثم تظهر^(٢) له أم ولد قديمة من قبل عقد النكاح فإن أم الولد القديمة في هذا كالزوجة القديمة لا قيام للزوجة عليه بوطئها ، ولا حجة لها في منعه منها ، وإنما لها ذلك فيما يتخذ من أمهات الأولاد بعد عقد نكاحها .

قال بعض الموثقين : ونزلت هذه المسألة فأفتى فيها أبو عمر الباجي بهذا قال : ويحتمل أن يلزمه الشرط فيها وإن كانت قديمة لما شرط من أن لا يتخذ أم ولد . انتهى ، وذكر ابن عرفة أن هذا هو الذي يأتي على تعليل ابن القاسم بأن القصد بالشرط ألا يجمع معها غيرها .
فإن قلت : فقد نوع المصنف الاتحاد إلى اتخاذ أم الولد والسرية على ما صوتتم ، ولم يتكلم في التسري إلا على من كانت له أم ولد سابقة عكس ما نقلتم عن "المتيطية" ؟
قلت : لعل المصنف يرى أن الأمر في ذلك واحد وإنما القصد التفريق بين الاتحاد والتسري .

تنبيه :

قد ظهر من هذا أن : لا يتسرى . أشد من : لا يتخذ ؛ لتعكس المشهور فيهما ، وأما لا^(٣) يظاً فهو أشد من : لا يتسرى . باعتبار ما فقد . قال ابن عات : قال ابن نافع : إنما التسري عندنا للاتخاذ وليس الوطء ، فإن وطء جارية لا يريد اتخاذها للولد فلا شيء عليه إلا أن يكون الشرط أن وطء جارية فيلزمه ونحوه . روى علي^(٤) بن زياد ، وقد أنكره المدنيون^(٥) .

(١) في (٣ن) : (إذ) .

(٢) في (١ن) ، و (٣ن) : (ظهر) .

(٣) في (١ن) : (ألا) .

(٤) في (١ن) : (عن) .

(٥) أطال المؤلف المسألة تفصيلاً وتفريعاً ، واقتصر فيها الخرشبي ، وقال : (وَكَلَامُ ابْنِ غَازِيٍّ جَيِّدٌ فَعَلَيْكَ بِهِ) ، وتعقبه العدوي بعد ذكر كلام ابن غازي قائلاً : (لَا يَخْفَى أَنَّ كَلَامَ ابْنِ غَازِيٍّ بَعِيدٌ ، وَإِنْ كَانَ مُوَافِقًا لِلْفَقْهِ قَمَا مَعْنَى كَوْنِهِ جَيِّدًا) انظر : شرح الخرشبي وحاشية العدوي عليه : ٣٣٧ / ٤ ، ٣٣٨ ، ونقله الخطاب ملخصاً له كالمقرر والمقتصر عليه ، انظر : مواهب الجليل : ٥١٩ / ٣ .

وهديّة اشتُرطتَ لها أو لوليّها قبله ، ولها أخذُه منه بالطلاق قبل الميسر ، وضمانه إن هلك ببينة أو كان مما لا يغاب عليه منهما ، وإلا فمن الذي في يده ، وتعين ما اشترته من الزوج ، وهل مطلقاً وعليه الأكثر ؟ أو إن قصدت التخفيف ؟
 تأويلان . وما اشترته من جهازها وإن من غيره ، وسقط المزيد فقط بالموت ، وفي تشطير هدية بعد العقد وقبل البناء أو لا شيء له وإن لم تفت إلا أن يفسخ قبل البناء فيأخذ القائم منها ، لا إن فسخ بعده ، رواينان . وفي القضاء بما يهدى عرفاً ، قولان ، وصحّ القضاء بالوليمة دون أجره الماشطة وترجع عليه بنصف نفقة الثمرة والعبد وفي أجره تعليم صنعة قولان ، وعلى الولي أو الرشيدة مؤنة الحمل لبلد البناء المشتراط ، إلا لشرط ولزمها التجهيز على العادة بما قبضته .

قوله : (ولها أخذُه منه) أي من الولي ، والجملة معترضة بين العامل والمعمول .

إن سبق البناء ، وقضي له إن دعاها لقبض ما حل .

قوله : (إن سبق البناء) أي : إن سبق القبض البناء كان حالاً أو مؤجلاً فحل .
 إلا أن يسمى شيئاً فيلزم ، ولا تنفك منه ولا^(١) تقضي ديناً ، إلا المحتاجة ، وكالدينار .

قوله : (إلا أن يسمى شيئاً فيلزم) أي سواء كان أقل مما قبضته أو أكثر كما إذا جرى بذلك عرف ، وعليه يتفرع ما ذكر بعد من المطالبة بجهازها عند موتها ، وإلا فالتى لا تجهز بأزيد من صداقها لا يتصور فيها هذه المطالبة فتأمل .

ولو طولب بصداقها لموتها ، فطالبهم بإبراز جهازها لم يلزمهم على القول ، ولأبيها بيع رقيق ساقه الزوج لها للتجهيز ، وفي بيعه الأصل قولان ، وقيل دعوى الأب فقط في إعارته لها في السنة يمين ، وإن خالفته الابنة ، لا إن بعد ولم يشهد ، فإن صدقته ففي ثلثها ، واختصت به إن أورد ببينتها ، أو أشهد لها ، أو اشتراه الأب لها ، ووضعها عند كأمها . وإن وهبت له الصداق أو ما يصدقها به قبل البناء جبر على دفع أقله ، وبعدة أو بعرضه ، فالموهوب كالعدم ، إلا أن تهبه على دوام العشرة .

قوله : (ولو طولب بصداقها لموتها ، فطالبهم بإبراز جهازها لم يلزمهم على القول)

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من أصل المختصر .

أشار بهذا لما ذكر الإمام المازري في بعض فتاويه ذلك أنه سئل عن رسم مضمته أنهم يعرفون فلاناً، وصهره فلاناً، وأن فلاناً لما زوجه ابنته البكر فلانة بصدّاق جملته كذا - شرط في عقد النكاح أن يجهزها بألفي دينار مهدوية قال الشهود: ونعلم أن عادة المهدوية^(١) وزرويلة أن من زوج ابنته البكر وهو ذو مال يلتزم من الجهاز ما يقابل به الصداق المسمى، ومن الناس من يشترط ومنهم من يعتمد على العادة من غير شرط، والمتعاقدان متفاهمان لذلك بالعادة ونعلم أن العادة بزرويلة إذا توفي الوالد وقام الزوج وطلب ما يقابل صداقه فإنه يقضى به؟

فأجاب: هذا أمر تعم به البلوى، وينبغي أن يكشف الشهود عن قولهم إن الآباء يلتزمون ما يقابل الصداق، وربما أجحفوا على أنفسهم بقدر همهم فيه، فهذه العادة به صحيحة؛ لكن قد يكون ذلك يفعلونه بقدر الأنفة والهمة التي تعم سائر الآباء إلا من شذ منهم من أهل الخسة، أو يفعلونه لأنهم يرونه لازماً لهم كالدين، فيجبرون عليه إن أبوا، فهذا الثاني إن صحت الشهادة به فهو المنظور فيه.

وأما الوجه الأول فلا يقضى به إلا على تخريج خلاف في المذهب، ذكره ابن المَوَاز في "هدية العرس" التي اشتهر فعلها على وجه المكارمة قليل: لا يقضى بها؛ لأنها تفعل للمكارمة، فإذا قضينا بها فكأننا استندنا للعادة وخالفناها.

وقيل يقضى بها كالمشرطة، وهذا وإن كان فيه معاوضة فلا بد من تحقيق الشهادة على نحو ما قلنا؛ لأن أصل الشريعة عدم إلزام المرأة وأبيها جهازاً، والصداق عوض عن البضع وهو المقصود، ولو كان عوضاً عن الانتفاع بالجهاز وهو مجهول لكان فاسداً؛ لكن الأصل البضع وما سواه تبع، وفي المذهب رواية شاذة غريبة: أنه ليس على المرأة تجهيز بصدّاقها، فأحرى ما سواه، وأظنها في "وثائق" ابن العطار، والرواية الأخرى تتجهز بالصداق خاصة، والجهازات الكائنة الآن خارجة عن مقتضى الروايات، فإذا كانت العادة تقتضيها فينبغي أن تتحقق، وقد نزلت هنا نازلة عجيبة [٤٨/أ] منذ خمسين

(١) في الأصل، (ن) ١: (المهدية).

عاماً^(١) فاختلف فيها شيخاي وهي : إذا ماتت الزوجة البكر قبل الدخول بها ، فلما طلب الأب الصداق طلب الزوج الميراث من القدر الذي تتجهز به ، فأفتى عبد الحميد بأن ذلك ليس على الأب ، وأفتى اللخمي بأن ذلك^(٢) عليه ، وكان الشيخ الأول يقول : هب أن الآباء يفعلون ذلك في حياة بناتهم رفعاً لقدرهن وتكبيراً لشأنهن وحرصاً على الخطوة عند الزوج ، فإذا وقع موت الابنة فعلى من يجهز ؟ ولا تقاس عادة على عادة ، وقد تكلمت مع اللخمي لما خاطبني في هذه المسألة وسألني عن وجهها^(٣) ؟ فأجبت^(٤) بما تقدم ، وجرى بيننا كلام طويل . انتهى مقصودنا منه .

ولا يخفى جنوحه^(٥) لفتيا عبد الحميد ، وقال في " المعلم " في قوله ~~الخطبة~~ : « تنكح المرأة لما لها ... »^(٦) حجة لقولنا : أن المرأة إذا رفح الزوج في صداقها ليسارها ولأنها تسوق إلى بيتها من الجهاز ما جرت عادة أمثالها به ، وجاء الأمر بخلافه أن للزوج مقالاً في ذلك ويحيط من الصداق الزيادة التي زادها لأجل الجهاز على الأصح عندنا إذا^(٧) كان المقصود من الجهاز في حكم التبعية لاستباحة البضع كمن اشترى سلعتين فاستحق أدناهما فإن البيع يتقضى في قدر المستحقة خاصة . انتهى وقوله ابن عات .

وسئل ابن رشد عما إذا ماتت الزوجة قبل الابتاء بها ، فذهب والدها إلى أن يأخذ ميراثه في ابنته من صداقها نقده وكيله ، وفي السياقة التي ساقها إليه زوجها ، وأبى الأب أن يبرز من ماله ذلك القدر الذي كان يبرز لها لو^(٨) كانت حية ؟ .

(١) هنا من تمام كلام المازري .

(٢) في (ن٣) : (ذلك ليس) وهو غير مراد بدليل ما قبله وما بعده .

(٣) في (ن١) : (زوجها) .

(٤) في الأصل : (فأجبت) .

(٥) المازري أي : مخالفاً لخاله اللخمي .

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٤٨٠٢) ، كتاب النكاح ، باب الأتقاء في الدين ، ومسلم في صحيحه برقم

(١٤٦٦) ، كتاب الرضاع ، باب استئجاب نكاح ذات الدين .

(٧) في الأصل ، و(ن١) ، و(ن٢) : (إذ) .

(٨) في (ن١) : (ولو) .

فأجاب : إذا أبى الأب أن يبرز لها من ماله ما يكون ميراثاً عنها القدر الذي يجهز به مثلها إلى مثله على ما نقدها ، وساق إليها فلا يلزم الزوج إلا صداق مثلها على أن لا يكون جهازها إلا بقيمة نقدها . انتهى .

وقال قبلها - في (أجوبته) فيمن ساق لزوجته^(١) سياقة عند عقد النكاح وطلب من أبيها أن يشورها^(٢) بشورة^(٣) تقاوم سياقته إذ العرف جارٍ عندهم بذلك ، فأبى الأب - ما نصّه : (إذا أبى الأب أن يجهزها إليه بما جرى به العرف والعادة أن يجهز به مثلها إلى مثله على ما نقدها وساق إليها كان بالخيار بين أن يلتزم النكاح أو يردّه عن نفسه فيستردّ ما نقد ويسقط عنه ما أكل^(٤) وساق^(٥)) . انتهى .

ومن فتاوى شيخ شيوخنا أبي محمد عبد الله العبدوسي : الذي جرى به العمل عندنا في أغنياء الحاضرة إجبار الأب أن يجهز ابنته بمثل نقدها ، فإذا نقدها الزوج عشرين جهّزها^(٦) الأب بأربعين ، عشرين من نقدها وعشرين زيادة من عنده وهذا إنما هو إذا فات بالدخول ، وأما إن طلب الزوج هذا قبل الابتاء فلا يجبر الأب على ذلك ، ويقال للزوج إما أن ترضى أن يجهزها لك بنقدها خاصة وإلا فطلق ولا شيء عليك ، وبهذا القضاء وعليه العمل انتهى ، وبه مضى الحكم في ابنه أحمد اللمتوني^(٧) محتسب فاس في عصرنا هذا .

(١) في الأصل ، و(١ ن) ، و(٢ ن) : (لزوجه) .

(٢) في (٣ ن) : (يشاورها) .

(٣) في (٢ ن) : (شورة) . الشورة : الحسن والهيئة واللباس . انظر : لسان العرب ، لابن منظور : ٤ / ٤٣٤ .

(٤) في (١ ن) ، و(٣ ن) : (ما أكل) .

(٥) انظر نص الفتوى في المعيار المعرب ، للنشرسي : ٣ / ٥٣٣ .

(٦) في (٣ ن) : (فجهزها) .

(٧) في (٣ ن) : (ابنة أحمد اللمتواني) .

كَعَظِيَّةٍ لِّذَلِكَ فَفَسِخَ ، وَإِنْ أَعْطَتْهُ سَفِيهَةٌ مَا يَنْكِحُهَا بِهِ ثَبَتَ النِّكَاحُ
وَيُعْطِيهَا مِنْ مَالِهِ مِثْلَهُ وَإِنْ وَهَبَتْهُ لِأَجْنَبِيٍّ وَقَبِضَهُ ثُمَّ طَلَّقَ اتَّبَعَهَا وَلَمْ تَرْجِعْ عَلَيْهِ
إِلَّا إِنْ تَبَيَّنَ أَنَّ الْمَوْهوبَ صَدَاقٌ ، وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ ، أُجْبِرَتْ هِيَ ، وَالْمُطَلَّقُ ، إِنْ أَيْسَرَتْ
يَوْمَ الطَّلَاقِ ، وَإِنْ خَالَعَتْهُ عَلَى كَعْبِدٍ ، أَوْ عَشْرَةٍ وَلَمْ تَقُلْ مِنْ صَدَاقِي ، فَلَا نَصْفَ لَهَا ،
وَلَوْ قَبِضَتْهُ رَدَّتْهُ لَا إِنْ قَالَتْ طَلَّقْنِي عَلَى عَشْرَةٍ ، أَوْ لَمْ تَقُلْ مِنْ صَدَاقِي ، فَخِصْفٌ مَا
بَقِيَ وَتَقَرَّرَ بِالْوَطْءِ .

قوله : (كَعَظِيَّةٍ لِّذَلِكَ فَفَسِخَ)^(١) خصّ الفسخ الجبري تنبيهاً على أن الطلاق
الاختياري أحرى .

وَيَرْجِعُ إِنْ أَصْدَقَهَا مَنْ تَعَلَّمَ بِعِنْتِهَا [٣٥/ب] عَلَيْهَا .

قوله : (وَيَرْجِعُ إِنْ أَصْدَقَهَا مَنْ تَعَلَّمَ بِعِنْتِهَا عَلَيْهَا) في بعض النسخ يعلم بالياء -
المثناة من أسفل ، فيكون موافقاً لقول ابن الحاجب : وهو عالم^(٢) ، وإن خالفه في التوضيح ؛
إذ قال : لم يرجع بشيء على الأصح ، وعلى هذا فقصد المصنف التنبيه على الوجه المشكل ؛
لأنه إذا لم يعلم كان أحرى أن يرجع عَلَيْهَا ، يريد وهي عالمة ، وربما يتلمح ذلك من قوله
بعد : (وإن علم) أي : الولي دونها ، وفي بعض النسخ (تعلم) بالمثناة من فوق ، فيكون قد
شرط في رجوعه عَلَيْهَا علمها هي ، فمتى علمت رجوع عَلَيْهَا سواء علم هو أم لم يعلم ،
ومتى لم تعلم هي لم يرجع عَلَيْهَا سواء علم هو أم لم يعلم ، فهذه أربع صور ، صورتان في
المنطوق ، وصورتان في المفهوم ، وقد ذكر اللخمي جميعها .

وحاصل ما عنده فِيهَا : أنها إن علمت أنه قريبها دونه رجع عَلَيْهَا ، وفي عكسه لا
يرجع عَلَيْهَا ، واختلف في رجوعها عَلَيْهِ وإن علما جميعاً أو جهلاً ثم علما رجع عَلَيْهَا
واستحسن مالك مرة عدم رجوعه ، وإن جهلاً جميعاً فهو أبين في عدم الرجوع كهلاكه
بأمر من الله - تعالى - وتنزيل ما في هذه النسخة على كلام اللخمي سهل ، إلا أنه في بعض
الصور بالاتفاق ، وفي بعضها على قول^(٣) .

(١) في (ن) : (يفسخ) .

(٢) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص ٢٨٢ ، ونصه بتمامه : (ولو أصدقها من يعتق عليها وهو عالم لم يرجع
بشيء على الأصح)

(٣) شرح الخطاب رحمه الله المسألة : (١) فيها ثم ختمها بقوله : (وكلام ابن غازي على هذه المسألة جيد والله أعلم) . انظر
: مواهب الجليل ٣٠ / ١٣٣ .

وهل إن رشدت وصوب ، أو مطلقاً إن لم يعلم الولي ؟ تأويلان .

قوله : (وهل إن رشدت وصوب ، أو مطلقاً إن لم يعلم الولي ؟ تأويلان) هذا راجع للمعتق^(١) والمصوب لاختصاص العتق بالرشيدة : [٤٨ / ب] عياض وابن يونس وأبو الحسن الصغير ، والمقيد للقول بالإطلاق بعدم علم الولي هو ابن رشد ، ويأتي كلامه .
وإن علم دونها لم يعتق عليها ، وفي عتقه عليه قولان ، وإن جنى العبد في يده فلا كلام له .

قوله : (وإن علم دونها لم يعتق عليها ، وفي عتقه عليه قولان) الضمير في علم وفي عليه للولي ، وهذا الكلام قسيم قوله : إن لم يعلم الولي ، وأشار بهذا كله لقول ابن رشد في رسم قطع الشجر أول سماع ابن القاسم مقتصراً على طريقة ابن حبيب في العتق : لا اختلاف^(٢) بينهم إذا تزوجها على أبيها أو على أخيها أو على من يعتق عليها في أن النكاح جائز ، ويعتق عليها علماً أو جهلاً ، أو علم أحدهما دون الآخر بكرًا كانت أو ثيباً ، قال^(٣) ابن حبيب في " الواضحة " وهذا في البكر إذا لم يعلم الأب أو الوصي ، وأما إذا علم فلا يعتق عليها .

واختلف : هل يعتق عليه هو أم لا ؟ على قولين^(٤) . انتهى . إلا أن المصنف اشترط انفراده بالعلم دونها وليس ذلك في عبارة ابن رشد فتأمله ، وانظر إذا لم يعتق عليها وفرعنا على القول بعدم عتقه على الولي أيضاً ما الحكم .

وإن أسلمته فلا شيء له ، إلا أن تحايي قلبه دفع نصف الأرض ، والشركة فيه ، وإن فدته بأرثها فأقل لم يأخذه إلا بذلك ، وإن زاد على قيمته وبأكثر فكالمحاباة .

قوله : (وإن أسلمته فلا شيء له ، إلا أن تحايي) هذا أعم من أن يكون في يده أو في يدها .

(١) في (٣ ن) : (للمعتق) .

(٢) في (١ ن) ، و (٣ ن) : (لاختلاف) .

(٣) في (١ ن) ، و (٢ ن) ، و (٣ ن) : (قاله) .

(٤) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٢٧٤ / ٤ ، ٢٧٥ .

وَرَجَعَتِ الْمَرْأَةُ [فِي الْفَسَمِ قَبْلَهُ] ^(١) يَمَا أَنْفَقَتْ عَلَى عَبْدٍ أَوْ ثَمَرَةٍ ، وَجَازَ عَفْوُ أَبِي الْيَكْرِ عَنْ نِصْفِ الصَّدَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَ الطَّلَاقِ . ابْنُ الْقَاسِمِ ، وَقَبْلَهُ لِمَصْلَحَةٍ وَهَلْ هُوَ وَفَاقُ ؟ تَأْوِيلَانِ ، وَقَبْضُهُ مُجِيرٌ ، وَوَصِيٌّ ، وَصَدَقَا ، وَلَوْ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ وَحَلَفَا وَرَجَعَ إِنْ طَلَّقَهَا فِي مَالِهَا إِنْ أَيْسَرَتْ يَوْمَ الدَّفْعِ ، وَإِنَّمَا يَبْرُئُهُ شِرَاءُ جِهَازٍ تَشْهَدُ بَيِّنَةٌ بِدَفْعِهِ لَهَا ، أَوْ إِحْضَارُهُ بَيْتِ الْبِنَاءِ ، أَوْ تَوْجِيهِهِ إِلَيْهِ . وَالْأَمْرُ الْمَرْأَةُ . وَإِنْ قَبِضَ اتَّبَعَتْهُ ، أَوْ الزَّوْجُ . وَلَوْ قَالَ الْأَبُ بَعْدَ الْإِشْهَادِ بِالْقَبْضِ لَمْ أَقْبِضْهُ ، حَلَفَ الزَّوْجُ فِي كَالْعَشْرَةِ أَبَامَ .

قوله : (وَرَجَعَتِ الْمَرْأَةُ فِي الْفَسَمِ قَبْلَهُ يَمَا أَنْفَقَتْ عَلَى عَبْدٍ أَوْ ثَمَرَةٍ) كذا في بعض

النسخ ، فليس مكرراً مع قوله قبل : (وترجع عليه بنصف نفقة الثمرة والعبد) .

[التنازع في الزوجية]

إِذَا تَنَازَعَا فِي الزَّوْجِيَّةِ ثَبَتَتْ بَيِّنَةٌ ، وَلَوْ بِالسَّمَامِ بِالدَّفْعِ وَالْدُّخَانِ ، وَإِلَّا فَلَا بَيِّنَ . وَلَوْ أَقَامَ الْمُدَّعِي شَاهِدًا وَحَلَفَتْ مَعَهُ وَوَرِثَتْ وَأَمَرَ الزَّوْجُ بِاعْتِزَالِهَا لِشَاهِدِ ثَانٍ زَعَمَ قَرْبَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ فَلَا بَيِّنَ عَلَى الزَّوْجَيْنِ وَأَمَرَتْ بِإِنْتِظَارِهِ لِبَيِّنَةٍ قَرِيبَةٍ ، ثُمَّ لَمْ تَسْمَعْ بَيِّنَتَهُ إِنْ عَجَزَهُ قَاضٍ مُدَّعِي حُجَّةٍ ، وَظَاهَرَهَا الْقَبُولُ إِنْ أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ بِالْعَجْزِ ، وَلَيْسَ لِذِي ثَلَاثٍ تَزْوِيجُ خَامِسَةٍ إِلَّا بَعْدَ طَلْقِهَا ، وَلَيْسَ انْكَارُ الزَّوْجِ طَلْقًا ، وَلَوْ ادَّعَا رَجُلَانِ فَأَنْكَرَتْهُمَا أَوْ أَحَدَهُمَا وَأَقَامَ كُلُّ الْبَيِّنَةِ فُسْخًا كَالْوَلِيِّينَ ، وَفِي التَّوْرِيثِ بِإِقْرَارِ الزَّوْجَيْنِ غَيْرِ الطَّارِئِينَ وَالْإِقْرَارِ بِوَارِثٍ وَلَيْسَ ثُمَّ وَارِثٌ ثَابِتٌ . خِلَافٌ .

قوله : (وَأَمَرَتْ بِإِنْتِظَارِهِ لِبَيِّنَةٍ قَرِيبَةٍ ، ثُمَّ لَمْ تَسْمَعْ بَيِّنَتَهُ إِنْ عَجَزَهُ قَاضٍ مُدَّعِي

حُجَّةٍ ، وَظَاهَرَهَا الْقَبُولُ إِنْ أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ بِالْعَجْزِ) نصها في رسم النكاح من سماع أصبغ

من كتاب النكاح : (وسئل عن رجل ادعى نكاح امرأة وأنكرته ، وادعى بينة بعيدة ، هل

تؤمر بالانتظار ؟ قال : [لا] ^(٢) إلا أن تكون بينة قريبة ، ولا يضر ذلك بالمرأة ويرى الإمام لما

ادعى وجهاً .

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من أصل المختصر ، ومن مطبوعته ، وهو في أكثر الشروح ساقط ، وإن أشار الشراح إلى ما

للمؤلف هنا .

(٢) ما بين المعكوفتين زيادة : من (١ ن) ، و (٢ ن) ، و (٣ ن) .

قلت : فإن عجزه ثم جاء بيينة بعد ذلك وقد نكحت المرأة أو لم تنكح قال قد مضى الحكم .

قال ابن رشد : قوله : (لا تقبل منه بيينة بعد التعجيز) خلاف ما في سماع أصبغ من كتاب الصدقات والهبات ، وخلاف ظاهر ما في " المدونة " ، إذ لم يفرق فيها بين تعجيز الطالب والمطلوب ، وقال : إنما يقبل منه القاضي ما أتى به بعد التعجيز [إذا كان لذلك وجه ، وقد قيل : إنه لا يقبل منه ما أتى به بعد التعجيز]^(١) كان طالباً أو مطلوباً .

وفرق ابن الماجشون في الطالب بين أن يعجز^(٢) في أول قيامه قبل أن يجب على المطلوب عمل وبين أن يعجز بعد أن وجب على المطلوب عمل ، ثم رجع عليه ، ففي تعجيز المطلوب قولان ، وفي تعجيز الطالب ثلاثة أقوال ، قيل : هذا في القاضي الحاكم دون من بعده من الحكام ، وقيل بل ذلك فيه وفيمن بعده من الحكام ، وهذا الاختلاف إنما هو إذا عجزه القاضي بإقراره على نفسه بالعجز ، وأما إذا عجزه السلطان بعد التلوم والأعذار وهو يدعي أن له حجة فلا يقبل منه ما أتى به بعد ذلك من حجة ؛ لأن ذلك قد رد من قوله قبل نفوذ الحكم عليه فلا يسمع منه بعد نفوذه عليه^(٣) . انتهى .

قال ابن عبد السلام : إلا أن هنا شيئاً وهو أن النكاح يتضمن حق الله تعالى في حقوق الولد .. وغير ذلك ، فالتعجيز فيه مشكل . انتهى .

وقد أضرب عن نقل هذا الإشكال في " التوضيح " ، ولم يستثن في باب الأقضية من هذا المختصر إلا الخمس حيث قال : (وعجزه إلا في مِمِّ وَهَبَسٍ وَعَتَقٍ وَنَسَبٍ وَطَلَّاقٍ) . وأما ابن عرفة فردّه بأن ابن سهل لما حكى القول بالتعجيز قال : إلا في ثلاثة : العتق والطلاق والنسب ، ذكره مطرف وابن وهب وأشهب .

قال ابن سهل : وشبهها الحبس وطريق العامة وليس النكاح منها لما في سماع أصبغ ،

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل .

(٢) في ن وفي (٢) ، و (ن٣) : (أن يعجزه) .

(٣) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٨٤ / ٥ .

وبالتعجيز فيها أفتى ابن لبابة وابن وليد ومحمد بن غالب ومحمد بن عبد العزيز وأيوب بن سليمان وأحمد بن يحيى، وأشار إلى ^(١) استدلالهم ^(٢) بسماع أصبغ.

قال ابن سهل: ولا يضرب فيه من الأجل ما يضرب في الحقوق لما في [عقل الفروج من الضرر الذي ليس في الأموال ابن عرفة: فقوله: لا يضرب] ^(٣) [فيه من الأجل ما يضرب في الحقوق] ^(٤) عكس استشكل ابن عبد السلام التعجيز فيه، وجوابه أن منع التعجيز إنما هو فيما ليس للمكلف إسقاطه بعد تقدير ثبوته، والنكاح ليس من ذلك بل للمكلف إسقاطه إجماعاً، وأحكامه والولد الممتنع إسقاطهما إنما هو بعد تفويتها، والتعجيز إنما يتعلق بما فيه الخصومة والتزاع وهو النكاح نفسه لا أحكامه فتأمل.

بِخِلَافِ الطَّارِئِينَ.

قوله: [٤٩/أ] (بِخِلَافِ الطَّارِئِينَ) أي: فإنها يتوارثان بلا خلاف، ولم يذكر هنا ثبوت زوجيتهما اكتفاء بقوله فيما تقدم: (واقبل معوى طارئة التزويج)، ولا مرة أن انتفاء الخلاف في التورث مفرع على ثبوت الزوجية.

وإقرار أبوي غير البالغين، وقوله تزوجتك فقالت: بلى، أو قالت: طلقني، أو خالعتني، أو قال: اختلعت مني، أو أنا منك مظهر، أو حرام، أو بائن في جواب طلقني.

قوله: (وإقرار أبوي غير البالغين) أي فيتوارثان بلا خلاف ^(٥) وذلك مستلزم لثبوت الزوجية كما فوقه، ولفظ إقرار بالجر عطفاً على إقرار المقدر في قوله: (بِخِلَافِ الطَّارِئِينَ) وكذلك قوله: (وقوله تزوجتك... إلى آخره)، ويريد أن هذه الأجوبة إقرار بالنكاح، وهل يثبت بها أم لا يجري على ما تقدم.

(١) في (٢ن): (إلى أن).

(٢) في (٢ن): (استدلالهم).

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (١ن)، و(٣ن).

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من (٢ن)، و(٣ن).

(٥) في (٣ن): (بخلاف).

لَا إِنْ لَمْ يُجِبْ ، أَوْ أَنْتَ عَلَيَّ كَظَمَرٍ أُمِّي ، أَوْ أَقَرَّ فَأَنْكَرْتَ ثُمَّ قَالَتْ : نَعَمْ فَأَنْكَرَ ،
وَفِي قَدْرِ الْمَهْرِ أَوْ صِفَتِهِ أَوْ جَنَسِهِ حَلْفًا ، وَفَسَخَ .

قوله : (لَا إِنْ لَمْ يُجِبْ) ينبغي أن يكون بفتح الجيم مبنياً للنائب ؛ ليتناول جوابي الرجل والمرأة .

وَالرُّجُوعُ لِلْأَشْبَةِ ، وَانْفِسَاخُ النِّكَاحِ بِتَمَامِ التَّحَالُفِ ، وَغَيْرُهُ كَالْبَيْعِ .

قوله : (وَالرُّجُوعُ لِلْأَشْبَةِ ، وَانْفِسَاخُ النِّكَاحِ بِتَمَامِ التَّحَالُفِ ، وَغَيْرُهُ كَالْبَيْعِ) برفع غيره عطفاً على الرجوع ، وإفراد ضميره ملاحظة لما ذكر ، ومما اندرج فيه التبدية باليمين ، وهل نكولها كأيانها ، والغرض الذي أتى من التشبيه بالبيع الإحالة عليه في المشهورية التي عينها في الأربعة إذ قال في فصل اختلاف المتبايعين : (وَفَسَخَ إِنْ حَكَمَ بِهِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا كَتَمَا كِلَاهِمَا وَصَدَّقَ مُشْتَرٍ أَدْعَى الْأَشْبَةِ وَحَلَفَ إِنْ قَاتَ وَبُحِيَ الْبَائِمُ) ^(١) .

إِلَّا بَعْدَ بِنَاءٍ ، أَوْ طَلَاقٍ ، أَوْ مَوْتٍ ، فَقَوْلُهُ بَيَّوِينَ .

قوله : (إِلَّا بَعْدَ بِنَاءٍ ، أَوْ طَلَاقٍ ، أَوْ مَوْتٍ ، فَقَوْلُهُ بَيَّوِينَ) يعني إن أشبه كما صرح به غيره كاللخمي ، ولعل ذلك مستفاد من الإحالة على البيع إذ لم يتناولها استثناءؤه .
وَلَوْ أَدْعَى تَفْوِيضًا .

قوله : (وَلَوْ أَدْعَى تَفْوِيضًا) إغياؤه في تصديقه قال في " المدونة " : قال مالك : في رجل تزوج امرأة فهلكت قبل البناء فطولب بالصداق فقال : تزوجت على تفويض ، فالقول قوله مع يمينه وله الميراث ولا صداق عليه ^(٢) .

عِنْدَ مُعْتَادِيهِ ^(٣) .

قوله : (عِنْدَ مُعْتَادِيهِ) كذا ينبغي أن يكون بالياء الساكنة المثناة من أسفل بعد الدال المكسورة جمع سلامة حذفت نونه للإضافة ، وهو أعم من أن يكونوا معتادين للتفويض وحده أو للتفويض ^(٤) والتسمية .

(١) انظر متابعة الخرخشي للمؤلف هنا ، ونقله كلامه بتمامه .

(٢) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ٢٣٩ / ٤ ، وتهذيب المدونة ، للبراذعي : ٢ / ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

(٣) في أصل المختصر : (معتادته) .

(٤) في (٣ ن) : (التفويض) .

فِي الْقَدْرِ وَالصِّفَةِ وَرَدَّ الْمِثْلَ فِي جَنْسِهِ مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فَوْقَ قِيَمَةِ مَا ادَّعَتْهُ أَوْ دُونَ دَعْوَاهُ ، وَثَبَّتَ النِّكَاحُ ، وَلَا كَلَامَ لِسٍ فِيهِ هُـ . وَلَوْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى صَدَاقَيْنِ فِي عَقْدَيْنِ [أ/٣٦] لَزِمَا ، وَقَدَرُ طَلَاقٍ بَيْنَهُمَا ، وَكَلَّفَتْ بَيَانَ أَنَّهُ بَعْدَ الْبِنَاءِ .

قوله : (فِي الْقَدْرِ وَالصِّفَةِ) متعلق بقوله : (فَقَوْلُهُ بَيِّمِينَ) .

وَإِنْ قَالَ أَصْدَقْتُكَ أَبَاكَ فَقَالَتْ أُمِّي ، حَلْفًا ، وَعَتَقَ الْأَبُ ، وَإِنْ حَلَفَتْ دُونَهُ عَتَقَا ، وَوَلَاوُلُمَا لَهُمَا ^(١) ، وَفِي قَبْضٍ مَا حَلَّ ، فَقَبَّلَ الْبِنَاءَ قَوْلُهَا ، وَبَعْدَهُ قَوْلُهُ ، بَيِّمِينَ فِيهِمَا . عَبْدُ الْوَهَّابِ : إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِكِتَابٍ ، وَإِسْمًا عَيْلُ يَأْنُ لَا يَتَأَخَّرُ عَنِ الْبِنَاءِ عُرْفًا ، وَفِي مَتَاعِ الْبَيْتِ ، فَلِلْمَرْأَةِ الْمُعْتَادُ لِلنِّسَاءِ فَقَطْ بَيِّمِينَ ، وَإِلَّا فَلَهُ بَيِّمِينَ ، وَلَهَا الْغَزْلُ ، إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ أَنَّ الْكُتَّانَ لَهُ ، فَشَرِيكَانِ ، وَإِنْ نَسَجَتْ كَلَّفَتْ بَيَانَ أَنَّ الْغَزْلَ لَهَا ، وَإِنْ أَقَامَ الرَّجُلُ بَيِّنَةً عَلَى شِرَاءٍ مَا [بِعَرَفٍ] ^(٢) لَهَا حَلْفًا ، وَقَضِيَ لَهُ بِهِ كَالْعَكْسِ ، وَفِي حَلْفِهِمَا ^(٣) تَأْوِيلَانِ .

قوله : (وَإِنْ قَالَ : أَصْدَقْتُكَ أَبَاكَ . فَقَالَتْ : أُمِّي ، حَلْفًا ، وَعَتَقَ الْأَبُ) التحالف يقتضي أن ذلك قبل البناء ، وكذا قال في " التوضيح " في عبارة ابن الحاجب ^(٤) .

(١) في المطبوعة (لها) .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من المطبوعة .

(٣) في المطبوعة : (حلّفها) .

(٤) عبارة ابن الحاجب : (و لو كان أبواها ملكاً له قال : أصدقتك أمك فقالت : بل أبى تحالفاً) انظر : جامع الأمهات ،

لابن الحاجب ، ص ٢٨٤ .

[الولاية^(١)]

الْوَلِيْمَةُ مَدْرُوبَةٌ بَعْدَ الْبِنَاءِ يَوْمًا وَتَجِبُ إِجَابَةُ مَنْ عُبِّنَ ، وَإِنْ صَائِمًا ، إِنْ لَمْ يَحْضُرْ مَنْ يَتَأَذَّرُ بِهِ .

قوله : (إِنْ لَمْ يَحْضُرْ مَنْ يَتَأَذَّرُ بِهِ) أي : من الأراذل السفلة كما قال في "الجواهر"^(٢) .
وَمُنْكَرٌ كَفَرَشَ حَرِيرٍ .

قوله : (وَمُنْكَرٌ كَفَرَشَ حَرِيرٍ) أي : ليجلس عليه الرجال ، وظاهره أنه لا يجب ولو تمكن له ترك الجلوس عليه وهو كذلك .
وَصُورٌ عَلَى كَجِدَارٍ .

قوله : (وَصُورٌ عَلَى كَجِدَارٍ) أشار به لقول ابن شاس : وكذلك إِنْ كَانَ عَلَى جِدَارٍ^(٣) الدار صور أو ساتر ، ولا بأس بصور الأشجار^(٤) . قال ابن عرفة : قوله : (إِنْ كَانَ عَلَى جِدَارٍ الدار صور لا أعرفه عن المذهب هنا لغيره ؛ فَإِنْ أَرَادَ الصُّورُ الْمَجْسُودَ فَصَوَابٌ وَإِلَّا فَلَا ، وَذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو عَمْرٍ عَنْ غَيْرِ الْمَذْهَبِ مُحْتَجًّا بِرَجُوعِهِ ^{الصلوة} عَنْ بَيْتِ فَاطِمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - لِفَرَّاشٍ رَأَاهُ فِي نَاحِيَةِ الْبَيْتِ فَانْصَرَفَ وَقَالَ : « لَيْسَ لِي أَنْ أَدْخُلَ بَيْتًا فِيهِ تَصَاوِيرٌ » أَوْ قَالَ : « بَيْتًا مَزُوقًا »^(٥) ، ويرجع ابن مسعود وأبي أيوب لمثل هذا .

والذي في المذهب ما في كتاب الصلاة الأول فقال ابن رشد ، في رسم اغتسل ، من سمع ابن القاسم ، من كتاب الصلاة : فيتحصل فيها لأهل العلم بعد تحريم ما له ظل قائم أربعة أقوال :

(١) ما بين المعكوفتين زيادة من : (ن٤) .

(٢) انظر : عقد الجواهر الثمينة ، لابن شاس : ٤٨٧ / ١ ، ونصه (يؤمر بالإجابة على القولين جميعاً ، إذا لم يكن في الدعوة منكر ولا فرش حرير ، ولا في الجمع من يتأذى بحضوره ومجالسته من السفلة والأراذل الذين تزري به مجالستهم ، ولا زحام) .

(٣) في (ن٢) ، و (ن٣) : (جدران) .

(٤) انظر : عقد الجواهر الثمينة ، لابن شاس : ٤٨٧ / ١ .

(٥) أخرجه أبو داود في السنن برقم (٣٧٥٥) ، كتاب الأطعمة ، باب إجابة الدعوة إذا حضرها مكروه ، وابن ماجه برقم (٣٣٦٠) ، كتاب الأطعمة ، باب إذا رأى الضيف منكراً رجع ، والإمام أحمد في المسند برقم (٢١٩٧٢) .

الأول : إباحة ما عدا ذلك ولو كان التصوير في جدار أو ثوب منصوب .

والثاني : تحريم جميع ذلك .

والثالث : تحريم [ما]^(١) في جدار أو ثوب منصوب وإباحة ما في الثوب المبسوط .

والرابع : تحريم ما بالجدار^(٢) وإباحة ما بالثوب^(٣) المبسوط والمنصوب^(٤) .

ابن عرفة : فظاهر المذهب أن في صور الثياب قولين : الكراهة ، وهو ظاهر "المدونة" ، والإباحة ، وهو ظاهر قول أصبغ ، وأياً ما كان فلا يصل ذلك لرفع وجوب الإجابة^(٥) . قال : وقول ابن شاس : أو ساتر . إن أراد بغير ثياب الحرير فلا أعرفه لغيره في المذهب ، وإن أراد بالحرير ، فإن كان بحيث يستند إليه كالمسمى في عرفنا بأجلاف فصواب ، وأما ما لا يستند إليه وما هو إلا لمجرد الزينة فالأظهر خفته ولا يصح كونه مانعاً من وجوب الإجابة . انتهى .

وهو عندنا مبني على أن لفظ ساتر في كلام ابن شاس معطوف على صور لا على جدران الدار ، وهو [٤٩/ب] ظاهر ، والظن بالمصنف أنه كذا فهمه ، فيمكن أن يكون احتراز بجدران من : كثوب . وأدرج ستر الجدران تحت الكاف من قوله : كفرش حرير ، على أن من شأنه أن يمثل بالأخف في مثل هذا ؛ ليكون غيره أخرى . فتأمل .

لَا مَعَ لَعِبٍ مُبَاهٍ ، وَلَوْ فِي ذِي هَيْئَةٍ عَلَى الْأَصَمِّ .

قوله : (لَا مَعَ لَعِبٍ مُبَاهٍ) معطوف على محذوف دلّ عليه السياق أي : ترك^(٦) الإجابة

مع منكر لا مع لعبٍ مباح بكالغربال .

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل ، و(٤٩) .

(٢) في الأصل ، و(٣٠) : (في الثوب) .

(٣) في (٣٠) : (في الجدار) .

(٤) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ١/ ٣٣١ ، ٣٣٢ ، وهو في كتاب الصلاة الثاني لا الأول .

(٥) في (٣٠) : (الإباحة) .

(٦) في (٣٠) : (ترك) .

وَكثْرَةُ زِحَامٍ، وَإِغْلَاقُ بَابٍ دُونَهُ، وَفِي وَجُوبِ أَكْلِ الْمُفْطَرِ تَرَدُّدٌ، وَلَا يَدْخُلُ
غَيْرُ مَدْعُوٍّ، إِلَّا يَأْذَنُ، وَكَرِهَ نَثْرَ اللَّوْزِ وَالسُّكَّرِ، لَا الْغُرْبَالَ وَلَوْ لِرَجُلٍ، وَفِي الْكَبَرِ
وَالْمِزْهَرِ ثَالِثُهَا يَجُوزُ فِي الْكَبَرِ. ابْنُ كِنَانَةَ: وَتَجُوزُ الزُّمَارَةُ وَالْبُوقُ.

قوله : (وَكثْرَةُ زِحَامٍ) فاعل بمحذوف معطوف على يحضر . [أي] ^(١) : ولم يكن كثرة
زحام وكذا قوله : (وَإِغْلَاقُ بَابٍ دُونَهُ) ومثلها في الفضلات :

علفتها تنبأ وماء بارداً

فأما الزحام ففي سماع ابن القاسم : له في التخلف للزحام سعة ، وله أشار في
"الرسالة" ^(٢) ، وأما إغلاق الباب ففي "الجواهر" : ولا غلق باب دونه ^(٣) ، قال ابن عرفة :
ما ذكره من غلق باب لا أعرفه ولا لفظه ، والصواب إغلاق . انتهى .

قلت : أنكر فقهه ولفظه وليساً بمنكرين ؛ أما الفقه فقال ابن عبد الغفور : وكذلك إن
وجد زحاماً أو غلق دونه الباب رجع أيضاً ، وأما اللفظ فالاسم الثلاثي مسموع باتفاق ،
وفي مصدرته خلاف ، والفعل الثلاثي مهجور في الفصحى ؛ ولذلك قال أبو الأسود
الدؤلي :

وَلَا أَقُولُ لِقَنْدِرِ الْقَوْمِ قَدْ غَلَيْتَ وَلَا أَقُولُ لِيَابِ الدَّارِ مَغْلُوقٌ

أي : إنه فصيح لا ينطق إلا بالمستعمل ، وقيل : أراد إنه عفيف لا يتطفل ، وقد استوفينا
الكلام عَلَيْهِ فِي : "تكميل التقييد وتحليل التعقيد" .

(١) ما بين المعكوفتين زيادة : من (١٠) ، و (٢٠) ، و (٣٠) .

(٢) قال في الرسالة : (وقد أرخص مالك في التخلف لكثرة زحام الناس) قال اللّبي : (لأن في حضورها أي : وليمة
العرس حيثئذ مشقة ، خصوصاً لأهل الفضل والصلاح) . انظر الرسالة ، لابن أبي زيد ، ص : ١٦٠ ، وانظر الشعر
الداني ، للآبي الأزهري ، ص : ٦٩٦ .

(٣) انظر : عقد الجواهر الثمينة ، لابن شاس : ٤٨٧ / ١ .

[القسم للزوجات]

إِنَّمَا يَجِبُ الْقَسْمُ فِي الزَّوْجَاتِ فِي الْمَبِيتِ وَإِنْ امْتَنَعَ الْوَطْءُ شَرْعاً أَوْ طَبْعاً كَمَحْرَمَةٍ ، وَمُظَاهَرٍ مِنْهَا ، وَرَتْقَاءً ، لَا فِي الْوَطْءِ ، إِلَّا لِضَرَرٍ كَكَفِّهِ لَتَتَوَفَّرَ لَذَنَّهُ لِأُخْرَى ، وَعَلَى وَلِيِّ الْمَجْنُونِ إِطَافَتُهُ ، وَعَلَى الْمَرِيضِ إِلَّا أَنْ لَا يَسْتَطِيعَ ، فَعِنْدَ مَنْ شَاءَ . وَفَاتَ إِنْ ظَلَمَ فِيهِ كَخِدْمَةٍ مُعْتَقٍ بَعْضُهُ بِأَبَقٍ .

وَنُدِبَ الْإِبْتِدَاءُ بِاللَّيْلِ وَالْمَبِيتُ عِنْدَ الْوَاحِدَةِ ، وَالْأَمَةُ كَالْحُرَّةِ ، وَقُضِيَ لِلْبَكْرِ سَبْعٌ ، وَلِلثَّيْبِ ثَلَاثٌ ، وَلَا قِضَاءً ، وَلَا تَجَابُ لِسَبْعٍ ، وَلَا يَدْخُلُ عَلَى ضُرَّتِهَا فِي يَوْمِهَا إِلَّا لِحَاجَةٍ ، وَجَازَ الْأَثَرَةُ عَلَيْهَا بِرِضَاهَا بِشَيْءٍ أَوْ لَا كَأَعْطَائِهَا عَلَى إِمْسَاكِهَا ، وَشِرَاءِ يَوْمِهَا مِنْهَا ، وَوَطْءِ ضُرَّتِهَا بِإِذْنِهَا ، وَالسَّلَامُ بِالْبَابِ ، وَالْبَيَاتُ عِنْدَ ضُرَّتِهَا إِنْ أَغْلَقَتْ بَابَهَا دُونَهُ وَلَمْ يَقْدِرْ بِبَيْتٍ بِحُجْرَتِهَا ، وَبِرِضَاهُنَّ جَمْعُهُمَا بِمَنْزِلَيْنِ مِنْ دَارٍ وَاسْتَدْعَاؤُهُنَّ لِمَحَلِّهِ ، وَالزِّيَادَةُ عَلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، لَا إِنْ لَمْ يَرْضِيَا . وَدُخُولُ حَمَامٍ بِهِمَا ، وَجَمْعُهُمَا فِي فِرَاشٍ وَلَوْ بِلَا وَطْءٍ ، وَفِي مَنْعِ الْأَمَتَيْنِ وَكَرَاهَتِهِ قَوْلَانِ ، وَإِنْ وَهَبَتْ نَوْبَتَهَا مِنْ ضُرَّةٍ ، فَلَهُ الْمَنْعُ لَهَا ، وَ[لَا تَخْتَصُّ]^(١) بِخِلَافٍ مِنْهُ ، وَلَهَا الرُّجُوعُ ، وَإِنْ سَافَرَ اخْتَارَ إِلَّا فِي الْحِمِّ وَالْغَزْوِ ، فَيُقْرَعُ . وَتَوَوَّلَتْ بِالْإِخْتِيَارِ مُطْلَقاً .

قوله : (لَا تَخْتَصُّ بِخِلَافٍ مِنْهُ) هكذا في النسخ^(٢) ، وصوابه وتختص بإسقاط لا ، والضمير في تختص يعود على الضرة الموهوبة أي : وتختص الضرة الموهوبة بالنوبة دون بقية الضرات ، فتضيفها لنوبتها فيكون لها يومان ، وتبقى أيام القسم على حالها بخلاف هبة النوبة من [الزوج]^(٣) فإن الواهبة حيثئذ تقدر كالعدم ، ولا ينحص هو بذلك اليوم غيرها ، فإذا كان النسوة أربعاً كانت أيام القسم في المسألة الأولى أربعة على حالها ، وفي الثانية ثلاثة . قال ابن عبد السلام : وينبغي إذا وهبت الزوج أن تُسأل : هل أرادت الإسقاط أو تمليك الزوج ؟

(١) في أصل المختصر : (ولا ينحص) ، وفي المطبوعة : (وتختص ضررتها) .

(٢) لعل المصنف يقصد النسخ التي وقف عليها ، وإلا ففي كثير من نسخ الشروح التي وقفنا عليها بإسقاطها .

(٣) في (ن ٣) : (الزوجة) .

فإن أرادت الثاني فله أن يخصَّ يومها من شاء، وتبعه في "التوضيح"، ونص اللخمي هبتها على ثلاثة أوجه، فإن أسقطت يومها ولم تخصَّ به أحداً عاد القسم أثلاثاً، وإن خصَّت به واحدة كان لها ويبقى القسم أربعاً. وقد وهبت سودة يومها لعائشة^(١)، فكان لها يومان، وقال بعض أهل العلم: إن وهبت الزوج كان بالخيار بين: أن يسقط حقه فيه ويكون القسم أثلاثاً، أو يخصَّ به واحدة ويكون أربعاً. ابن عرفة: ظاهر قوله: قال بعض العلماء: أن المذهب خلافه وهو مقتضى قول ابن الحاجب وابن شاس، فإن وهبت الزوج قدرت كالعدم ولا يخصص هو^(٢)، وفيه نظر؛ لاحتمال كونه كهبة أحد الشفعاء حقه للمبتاع، وكهبة أحد غرماء المفلس حقه له فيستغرقه من سواه، واحتمال كونه كهبة أحد أولياء القتل حقه للقاتل، والأول أظهر، والثاني أجرى على شرائه ذلك.

فصل النشوز^(٣)

وَوَعَظَ مَنْ نَشَزَتْ ثُمَّ هَجَرَهَا ثُمَّ ضَرَبَهَا إِنْ ظَنَّ إِفَادَتَهُ، وَيَتَعَدِّيهِ [٣٦/ب] زَجْرَهُ الْحَاكِمُ وَسَكَنَهُمَا بَيْنَ قَوْمٍ صَالِحِينَ إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَهُمْ، وَإِنْ أَشْكَلَ بَعْثَ حَكَمَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ يَهَا مِنْ أَهْلِهِمَا إِنْ أُمِّكَنْ، وَنُدِبَ كَوْنُهُمَا جَارَيْنِ.

قوله: (وَيَتَعَدِّيهِ زَجْرَهُ الْحَاكِمُ) أي: فإن كان الضرر بتعديهِ تولى الحاكم زجره باجتهاده كما تولى الزوج زجرها حين كان الضرر منها، فإن كان منها معاً وعلم فالزاجر الإمام. قاله ابن عبد السلام.

وَبَطَلَ حُكْمُ غَيْرِ الْعَدْلِ، وَسَفِيهِ، وَامْرَأَةٍ، وَغَيْرِ فَقِيهِ يَذَلِك، وَنَفَذَ طَلَاقُهُمَا، وَإِنْ لَمْ يَرْضِ الزَّوْجَانِ وَالْحَاكِمُ وَلَوْ كَانَا مِنْ جِهَتِهِمَا.

قوله: (وَبَطَلَ حُكْمُ غَيْرِ الْعَدْلِ) يشمل الكافر والفاسق والصبي والعبد.

(١) أخرجه البخاري برقم (٢٤٥٣) كتاب المبة وفضلها، باب هبة المرأة لغير زوجها وعقها... ومسلم في صحيحه برقم (١٤٦٣)، كتاب الرضاع، باب جواز هبتها نوتها لضررتها.

(٢) انظر: عقد الجواهر الثمينة، لابن شاس: ١/ ٤٩١، وانظر: جامع الأمهات، لابن الحاجب، ص ٢٨٦.

(٣) ما بين المعكوفتين زيادة من: (٤ن).

لَا أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدَةٍ أَوْ قَعًا ، وَتَلَزَمُ أَنْ اخْتَلَفَا فِي الْعَدَدِ .

قوله : (لَا أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدَةٍ أَوْ قَعًا) أكثر بالرفع عطفاً على طلاقها و(أَوْ قَعًا) في موضع الصفة له ، والعائد المفعول المحذوف أي : ولا ينفذ أكثر من واحدة أَوْ قَعًا ، وكأنه نبه بالصفة على أن هذا بعد الوقوع ، وأما في الابتداء فلا يجوز أن يوقعا أكثر من واحدة كما صرح به المتطبي .

وَلَهَا التَّطْلِيقُ بِالضَّرَرِ ^(١) ، وَلَوْ لَمْ تَشْهَدْ الْبَيِّنَةُ بِتَكَرُّرِهِ ، وَعَلَيْهِمَا الْإِصْلَامُ ، وَإِنْ تَعَذَّرَ وَإِنْ أَسَاءَ الزَّوْجُ طَلْقًا يَلَا خُلْعَ وَالْعَكْسُ ائْتِمَانًا عَلَيْهِمَا ، أَوْ خَالَعًا يَنْظُرُهُمَا ، وَإِنْ أَسَاءَ [مَعًا] ^(٢) ، فَهَلْ يَتَعَيَّنُ الطَّلَاقُ يَلَا خُلْعَ ، أَوْ لَهَا أَنْ يَخَالَعَا بِالنَّظَرِ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ ؟ تَأْوِيلَانِ ، وَأَنْتَبِهَا الْحَاكِمَ فَأَخْبَرَاهُ .

قوله : (وَلَهَا التَّطْلِيقُ بِالضَّرَرِ ، وَلَوْ لَمْ تَشْهَدْ الْبَيِّنَةُ بِتَكَرُّرِهِ) هذا مفرع على قوله : (وَيَتَعَدَّيْهِ زَجَرُهُ الْحَاكِمُ) وعلى مفهوم قوله : (إِنْ أَشْكَلَ) وهناك ذكره في " التوضيح " ، فالضمير في (لَهَا) مفرد مؤنث عائد على الزوجة ، والإشارة إلى قول المتطبي قرب آخر باب الشروط ، ولو لم يشترط الزوج لزوج شرط في الضرر فشهد الشهود أنه يضر بها في نفسها وما لها ، فهل يكون لها القيام بذلك عليه أم لا ؟

حكى ابن الهندي في النسخة الكبرى من " وثائقه " في ذلك قولين :

أحدهما : أن ذلك لها وتطلق المرأة نفسها . قال : ويعضد هذا القول قوله الطليق : « لا ضرر ولا ضرار » ^(٣) ، ولو لم يكن للمرأة ذلك لكان كالإجبار لها على احتمال الضرر ، ومن قال بهذا القول يقول ذلك لها وإن لم يشهد بتكرار الضرر ، فيستوي في هذا القول من شرط ومن لم يشترط .

(١) في المطبوعة : (بالضرر البين) .

(٢) ما بين المعكوفتين زيادة من المطبوعة .

(٣) الموطأ برقم (١٤٢٩) ، كتاب القرض . باب القضاء في المرفق . سر البهقي برقم (١١١٦٦) ، كتاب الصلح ، باب لا

والثاني : أنها ليس لها أن تطلق نفسها إذا لم يشترط ذلك لها وبعقده^(١) يمين حتى يشهد بتكرار الضرر ، فإذا شهد بذلك وجب للسلطان النظر لها ويطلق عليه . المتطي : ونحو [٥٠/أ] هذا القول لأبي محمد بن أبي زيد في مسائله .

وَنَفَذَ حُكْمَهُمَا وَلِلزَّوْجَيْنِ إِقَامَةٌ وَاحِدَةٌ عَلَى الصِّفَةِ ، وَفِي الْوَلِيِّينَ وَالْحَاكِمِ تَرَدُّدٌ ، وَلَهُمَا إِنْ أَقَامَهُمَا الْإِقْلَامُ ، مَا لَمْ يَسْتَوْعِبَا الْكُشْفَ وَيَعْزِمَا عَلَى الْحُكْمِ وَإِنْ طَلَّقَا وَاخْتَلَفَا فِي الْمَالِ ، فَإِنْ لَمْ تَلْتَزِمَهُ فَلَا طَلَّاقَ .

قوله : (وَنَفَذَ حُكْمَهُمَا) هو كقول المتطي في نص الوثيقة : فأمضى أي القاضي حكم الحكمين المذكورين على هذين الزوجين وأنفذه . وبالله تعالى التوفيق .

[باب الطلاق]

جَازَ الْخُلْعُ وَهُوَ الطَّلَاقُ بِعَوَضٍ، وَبِلا حَاكِمٍ ^(١)، وَبِعَوَضٍ مِنْ غَيْرِهَا، إِنْ تَأَهَّلَ، لَا مِنْ صَغِيرَةٍ، وَسَفِيهَةٍ، وَذِي رِقٍّ، وَرَدَّ الْمَالِ وَبَانَتْ. وَجَازَ مِنَ الْأَبِ عَنِ الْمُجْبَرَةِ، بِخِلَافِ الْوَصِيِّ، وَفِي خُلْعِ الْأَبِ عَنِ السَّرَفِيَّةِ خِلَافٌ، وَبِالْغَرَرِ كَجَنَبِينَ، وَغَيْرِ مَوْصُوفٍ وَلَهُ الْوَسْطُ وَنَفَقَةُ حَمَلٍ، إِنْ كَانَ. وَبِإِسْقَاطِ حَضَانَتِهَا. وَمَعَ الْبَيْعِ.

قوله : (وَبِلا حَاكِمٍ، وَبِعَوَضٍ مِنْ غَيْرِهَا) أي : وراز بلا حاكم، وراز بعوض من غيرها، وليسا معطوفين على قوله قبل : (بعوض).

وَرَدَّتْ لِكِبَاقِ الْعَبْدِ مَعَهُ نِصْفُهُ ^(٢)، وَعَجَّلَ الْمُؤَجَّلُ بِمَجْهُولٍ، وَتَوَوَّلَتْ أَيْضًا بِقِيَمَتِهِ.

قوله : (وَرَدَّتْ لِكِبَاقِ الْعَبْدِ مَعَهُ نِصْفُهُ) الضمير في (معه) يعود على المبيع المدلول عليه بالبائع، وفي (نِصْفُهُ) يعود على العبد، فهي ترد المبيع من يدها لزوجها، وترد نصف العبد من يد زوجها لها لنفسها.

وَرَدَّتْ دَرَاهِمُ رَدِيئَةٍ، إِلَّا لِشَرْطٍ، وَقِيَمَتُهُ كَعَبْدٍ اسْتَحَقَّ. وَالْحَرَامُ كَخَمْرِ، وَمَغْصُوبٍ.

قوله : (وَرَدَّتْ دَرَاهِمُ رَدِيئَةٍ، إِلَّا لِشَرْطٍ) ^(٣) وقيمته كعبدٍ استحقَّ. وَالْحَرَامُ) ردت هنا مبني للنائب والراد في الأولى : الزوج. وفي الثانية الزوجة، وفي الثالثة الحاكم، وفيه استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه؛ إذ الأول رد المقبوض ليبدل، والثاني تأدية قيمة المستحق، والثالث فسخ العقد.

وَإِنْ بَعْضًا، وَلَا شَيْءَ لَهُ كَتَأْخِيرِهَا دَيْنًا عَلَيْهِ، وَخُرُوجِهَا مِنْ مَسْكَنِهَا، وَتَعْجِيلِهِ لَهَا مَا لَا يَجِبُ قَبُولُهُ. وَهَلْ كَذَلِكَ إِنْ وَجَبَ، أَوْ لَا؟ تَأْوِيلَانِ، وَبَانَتْ وَلَوْ بِلَا عَوَضٍ نَصْرَ عَلَيْهِ.

قوله : (وَإِنْ بَعْضًا) أي : فإن ذلك البعض ^(٤) يرد وحده في هذا الباب.

(١) في أصل المختصر، والمطبوعة : (حكم).

(٢) في أصل المختصر : (نصيه).

(٣) . بين المعكوفتين ساقط من السج عدا : (ن ٤)

(٤) في (٣٠) : (العبد)

أَوْ عَلَى الرَّجْعَةِ كإِعْطَاءِ مَالٍ فِي الْعِدَّةِ عَلَى نَفْسِيهَا كَبَيْعِهَا ، أَوْ تَزْوِيجِهَا .
وَالْمُخْتَارُ نَفْسِي الزَّوْجِ فِيهِمَا ، وَطَلَّاقُ حُكْمِهِ ، إِلَّا لِابِلَاءٍ وَعُسْرٍ يَنْفَقَةُ ، لَا إِنْ شَرِطَ
نَفْسِي الرَّجْعَةِ بِلا عَوْضٍ ، أَوْ طَلَّقَ ، أَوْ صَالَحَ وَأَعْطَى . وَهَلْ مُطْلَقًا ، أَوْ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ الْخُلْعَ ؟
تَأْوِيلَانِ ، وَمُوجِبُهُ زَوْجٌ مُكَافٍ وَلَوْ سَفِيهَا ، أَوْ وَلِيُّ صَغِيرٍ أَبًا ، أَوْ سَيِّدًا ، أَوْ غَيْرَهُمَا ،
لَا أَبُ سَفِيهِ ، وَسَيِّدُ بَالِغٍ ، وَنَخَذَ خُلْعَ الْمَرِيضِ وَوَرِثَتُهُ دُونَهَا كَمَخِيرَةٍ وَمَمْلُكَةٍ
فِيهِ ، وَمَوْلَى مِنْهَا ، وَمَلَا عِنَةَ ، أَوْ أَحْنَنَتْهُ فِيهِ ، أَوْ أَسْلَمَتْ أَوْ عَتَقَتْ ، أَوْ تَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ
وَوَرِثَتْ أَزْوَاجًا ، وَإِنْ فِي عَصْمَةٍ . وَإِنَّمَا يَنْقُطُ بِصِحَّةِ بَيِّنَةٍ . وَلَوْ صَحَّ ثُمَّ مَرَضَ فَطَلَّقَهَا
ثَانِيَةً لَمْ تَرِثْ إِلَّا فِي عِدَّةِ الطَّلَاقِ الْأَوَّلِ ، وَالْإِقْرَارُ بِهِ فِيهِ كإِنْشَائِهِ . وَالْعِدَّةُ مِنَ
الْإِقْرَارِ . وَلَوْ شَهِدَ بَعْدَ مَوْتِهِ بِطَلَّاقِهِ [١/٣٧] ، فَكَالطَّلَاقِ بِالْمَرَضِ ، وَإِنْ أَشْهَدَ بِهِ فِي
سَفَرٍ ثُمَّ قَدِمَ وَوُطِئَ وَأَنْكَرَ الشَّهَادَةَ فَرَّقَ وَلا حُدَّ ، وَلَوْ أَبَانَهَا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا قَبْلَ
صِحَّتِهِ فَكَالْمُتَزَوِّجِ فِي الْمَرَضِ وَلَمْ يَجْزُ خُلْعُ الْمَرِيضَةِ وَهَلْ يَرُدُّ ، أَوْ الْمَجَاوِزُ لِارْتِثِهِ يَوْمَ
مَوْتِهَا وَوَقَفَ إِلَيْهِ ؟ تَأْوِيلَانِ ، وَإِنْ نَقَصَ وَكَيْلَهُ عَنْ مَسْمَاهُ لَمْ يَلْزَمْ أَوْ أَطْلَقَ لَهُ أَوْ
لَهَا حَلَفَ أَنَّهُ أَرَادَ خُلْعَ الْمُثَلِّ ، وَإِنْ زَادَ وَكَيْلَهَا ، فَعَلَيْهِ الزِّيَادَةُ ، وَرَدَّ الْمَالُ بِشَّهَادَةِ
سَمَاعٍ عَلَى الضَّرَرِ ، وَيُبَيِّنُهَا مَعَ شَاهِدٍ أَوْ أَمْرَاتَيْنِ وَلَا يَضُرُّهَا إِسْقَاطُ الْبَيِّنَةِ
الْمُسْتَرَعَاةِ عَلَى الْأَصَمِّ وَيَكُونُهَا بَائِنًا لَا رَجْعِيَّةً أَوْ لِكُونِهِ يَفْسُخُ بِلا طَلَّاقٍ أَوْ لِعَيْبِ
خِيَارِهِ ، أَوْ قَالَ إِنْ خَالَعَتْكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا ، لَا إِنْ لَمْ يَقُلْ ثَلَاثًا ، وَلَزِمَتْ طَلَّقَتَانِ .

قوله : (أَوْ عَلَى الرَّجْعَةِ) ليس معطوفاً على لفظ (عَلَيْهِ) [الذي قبله] ^(١) فهو في حيز

الإغناء لا في حيز النفي .

وَجَازَ شَرْطُ نَفَقَةٍ وَلَدِهَا مَدَّةَ رِضَاعِهِ فَلَا نَفَقَةَ لِلْحَمْلِ ، وَسَقَطَتْ نَفَقَةُ الزَّوْجِ أَوْ
غَيْرِهِ .

قوله : (وَجَازَ شَرْطُ نَفَقَةٍ وَلَدِهَا مَدَّةَ رِضَاعِهِ) هو أعم من أن يكون شرط ذلك عَلَيْهَا

حال حملها بذلك الولد أو بعد وضعه ، ولا ينافيه تفريعه على أحد الوجهين في قوله : (فَلَا
نَفَقَةَ لِلْحَمْلِ) .

(١) ما بين المعكوفتين زيادة : من (١ ن) ، و (٢ ن) ، و (٣ ن) .

وَزَائِدُ شَرْطٍ كَمَوْنِهِ وَإِنْ مَاتَتْ أَوْ انْقَطَعَ لَبْنُهَا أَوْ وَلَدَتْ وَلَدَيْنِ فَعَلَيْهَا وَعَلَيْهِ
نَفَقَةُ الْآيِقِ وَالشَّارِدِ ، إِلَّا لَشَرْطٍ ، لَا نَفَقَةَ جَنِينٍ إِلَّا بَعْدَ خُرُوجِهِ وَأُجِيرَ عَلَى جَمْعِهِ مَعَ
أُمِّهِ ، وَفِي نَفَقَةِ ثَمَرَةٍ لَمْ يَبْدُ صِلَاحُهَا قَوْلَانِ ، وَكَفَتِ الْمُعَاطَاةُ ، وَإِنْ عُلِقَ بِالْإِقْبَاضِ
وَالْأَدَاءِ لَمْ يَخْتَصَرْ بِالْمَجْلِسِ إِلَّا الْقَرِينَةُ .

قوله : (وَزَائِدُ شَرْطٍ) أي : وسقط الزائد على الحولين مما شرط من نفقة الولد خلاف ما
جرى عليه العمل من قول المخزومي ومن وافقه : هذا ظاهر لفظه ، وقد يحمل على ما هو
أعم من النفقة ، وعلى كل حال فالمراد بقوله قبله : (أو غيبوه) الأجنبي لا الولد .
وَلَزِمَ فِي أَلْفٍ الْغَالِبُ .

قوله : (وَلَزِمَ فِي أَلْفٍ الْغَالِبُ) أشار به لقول ابن شاس إذ قال : إن أعطيتني ألف درهم
وفي البلد نقود مختلفة والغالب واحد ، فأتت بغير الغالب لم يقع الطلاق بل يختص و
بالغالب كالإقرار والمعاملة ، ولو أتت بألف معيب^(١) لم تطلق ؛ لوجوب تذييل المطلق على
المعتاد وهو السليم^(٢) . فكأنه قال : ولزم الزوج في ألف قبول غالب السكة إذا بذلته المرأة
فيقع الطلاق لا غير الغالب فلا يلزمه قبوله ولا يقع عليه طلاق^(٣)

وَالْبَيْنُونَةُ إِنْ قَالَ إِنْ أُعْطِيتُنِي أَلْفًا فَارْقُتُكَ ، أَوْ أَفَارَقْتُكَ إِنْ فُهِمَ الْإِلْتِزَامُ أَوْ
الْوَعْدُ إِنْ وَرَّطَهَا أَوْ طَلَّقَنِي ثَلَاثًا بِأَلْفٍ فَطَلَّقَ وَاحِدَةً وَبِالْعَكْسِ أَوْ أَيْنِي بِأَلْفٍ ، أَوْ
طَلَّقَنِي نِصْفَ طَلْقَةٍ ، أَوْ فِي جَمِيعِ الشَّهْرِ فَعَلَّ ، أَوْ قَالَ بِأَلْفٍ غَدًا فَقَبِلْتُ فِي الْحَالِ ،
أَوْ يَهَذَا . الْهَرَوِي فَإِذَا هُوَ مَرُوبٍ .

قوله : (وَالْبَيْنُونَةُ إِنْ قَالَ إِنْ أُعْطِيتُنِي أَلْفًا فَارْقُتُكَ... إلى آخره) . أي : ولزمته
البينونة إذا فعل ما ذكر في هذه المسائل .

(١) في الأصل : (معينة معيب) .

(٢) انظر : عقد الجواهر الثمينة ، لابن شاس : ٥٠١ / ١ .

(٣) في الأصل : (الطلاق عليه طلاق) .

أَوْ يَمَّا فِي يَدِهَا وَفِيهِ مُمَوَّلٌ، أَوْ لَا عَلَى الْأَحْسَنَ، لَا أَنْ خَالَعَتْهُ يَمَّا لَا شُبُهَةَ لَهَا فِيهِ أَوْ يَتَأَنَّفِ فِي أَنْ أُعْطِيْتَنِي مَا أَخَالَعُكَ بِهِ، أَوْ طَلَّقْتُكَ ثَلَاثًا بِأَلْفٍ، فَقِيلَتْ وَاحِدَةً بِالثَّلَاثِ، وَإِنْ ادَّعَى الْخُلْعَ، أَوْ قَدْرًا، أَوْ جِنْسًا حَلَفَتْ وَبَانَتْ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ إِنْ اخْتَلَفَا فِي الْعَدَدِ كَدَعَاؤِهِ مَوْتٌ عَبْدٌ، أَوْ عَيْبٌ قَبْلَهُ. وَإِنْ ثَبَتَ [مَوْتُهُ] ^(١) بَعْدَهُ، فَلَا عَهْدَةَ.

قوله : (أَوْ يَمَّا فِي يَدِهَا وَفِيهِ مُمَوَّلٌ، أَوْ لَا عَلَى الْأَحْسَنَ) اليد مؤنثة فمن حقه أن يقول وفيها، ولعله لاحظ معنى العضو فذكر، وأشار بالأحسن لاختيار ابن عبد السلام إذ قال: اللزوم هو الأقرب؛ لأنه خالعهما وهو مجوز لما ظهر من أمرها. انتهى وهو خلاف قول اللخمي: قول مالك بعدم اللزوم أحسن إذا كان الخلع عن مشاورة، وعند الجدي، وإنها يتسامح الناس في مثل هذا عندما يكون من الهزل واللعب.

[طلاق السنة]

طَلَّاقُ السَّنَةِ وَاحِدَةٌ يَطْهَرُ لَمْ يَمَسَّ فِيهِ بِلَا عِدَّةٍ، وَإِلَّا فَيُدْعَى وَكُرِهَ فِي غَيْرِ الْحَيْضِ، وَلَا يُجْبَرُ عَلَى الرَّجْعَةِ كَقَبْلِ الْغَسْلِ مِنْهُ، أَوْ التَّيْمِمِ الْجَائِزِ، وَمَنْعَ فِيهِ، وَوَقْعٌ، وَأُجْبِرَ عَلَى الرَّجْعَةِ وَلَوْ لِمُعْتَادَةِ الدَّمِ لِمَا يُضَافُ فِيهِ لِلأَوَّلِ عَلَى الْأَرْجَمِ، وَالْأَحْسَنُ عَدَمُهُ لِأَخْرِ الْعِدَّةِ، وَإِنْ أَبَى هَدَدٌ، ثُمَّ سَجِنٌ، ثُمَّ ضَرْبٌ [٣٧/ب] بِمَجْلِسٍ، وَإِلَّا ارْتَجَعَ الْحَاكِمُ وَجَازَ الْوَطْءَ بِهِ، وَالتَّوَارُثُ وَالْأَحْبَابُ أَنْ يَمْسِكَهَا حَتَّى تَطْهَرَ ثُمَّ تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهَرَ. وَفِي مَنْعِهِ فِي الْحَيْضِ لِتَطْوِيلِ الْعِدَّةِ لِأَنَّ فِيهَا جَوَازَ طَلَّاقِ الْحَامِلِ وَغَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا فِيهِ، أَوْ لِكُونِهِ تَعَبْدًا لِمَنْعِ الْخُلْعِ وَعَدَمِ الْجَوَازِ وَإِنْ رَضِيَتْ، وَجِبَرَهُ عَلَى الرَّجْعَةِ وَإِنْ لَمْ تَقْمُ خِلَافٌ. وَصَدَّقَتْ أَنَّهَا حَائِضٌ، وَرَجِمَ إِدْخَالَ خُرْقَةٍ وَتَنْظَرُهَا النِّسَاءُ، إِلَّا أَنْ يَنْتَرَفِعَهَا طَاهِرًا، فَقَوْلُهُ وَعُجِّلَ فَسَخَ الْعَاسِدُ فِي الْحَيْضِ وَالطَّلَاقُ عَلَى الْمُؤَلِّي، وَأُجْبِرَ عَلَى الرَّجْعَةِ لَا لِعَيْبٍ، وَمَا لِلْمُؤَلِّي فَسَخَهُ أَوْ لِعُسْرِهِ بِالنَّفَقَةِ كَاللَّعَانِ، وَنُجِزَتْ الثَّلَاثُ فِي شَرِّ الطَّلَاقِ وَنَحْوِهِ، وَفِي طَلَّاقِ ثَلَاثِ السَّنَةِ إِنْ دَخَلَ بِهَا، وَإِلَّا فَوَاحِدَةٌ كَخَبَرِهِ، أَوْ وَاحِدَةٌ عَظِيمَةً أَوْ قَبِيحَةً، أَوْ كَالْقَصْرِ، وَثَلَاثًا لِلْبِدْعَةِ، أَوْ بَعْضُهَا لِلْبِدْعَةِ، وَبَعْضُهَا لِلْسَّنَةِ، فَثَلَاثٌ فِيهِمَا.

قوله : (وَثَلَاثًا لِلْبِدْعَةِ، أَوْ بَعْضُهَا لِلْبِدْعَةِ، وَبَعْضُهَا لِلْسَّنَةِ، فَثَلَاثٌ فِيهِمَا) أي : في المدخول بها وغير المدخول بها، وهذا مقتضى ما في " النوادر " .

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من المطبوعة .

أَرْكَانُهُ ^(١) أَهْلٌ، وَقَصْدٌ، وَمَحَلٌّ، وَلَفْظٌ وَإِنَّمَا يَصِحُّ طَلَاقُ الْمُسْلِمِ وَالْمُكَلَّفِ، وَلَوْ سَكَرَ حَرَامًا، وَهَلْ إِلَّا ^(٢) يُمَيِّزُ، أَوْ مُطْلَقًا؟ تَرَدَّدُ، وَطَلَاقُ الْفُضُولِيِّ كَبَيْعِهِ.

قوله: (وَهَلْ إِلَّا يُمَيِّزُ، أَوْ مُطْلَقًا؟ تَرَدَّدُ) هذا وجه الكلام بإثبات لا النافية، ومن أسقطها ورد الاستثناء لما دلت عليه لو من الخلاف فقد أبعد.

تنبيه:

هذه إحدى المسائل السبع التي نسب فيها ابن الحاجب للباجي ما لابن رشد كذا قيل ^(٣).

وَلَزِمَ، وَلَوْ هَزَلَ، لَا إِنْ سَبَقَ لِسَانُهُ فِي الْفَتْوَى، أَوْ لَقِنَ يَلَا فَهْمَ، أَوْ هَذَى لِمَرَضٍ، أَوْ قَالَ لِمَنْ اسْمُهَا طَالِقٌ يَا طَالِقُ وَقِيلَ مِنْهُ فِي طَارِقِ النَّخَافِ ^(٤) لِسَانِهِ، أَوْ قَالَ: يَا حَفْصَةُ فَأَجَابَتْهُ عَمْرَةُ فَطَلَّقَهَا فَالْمَدْعُوَّةُ.

قوله: (وَقِيلَ مِنْهُ فِي طَارِقِ النَّخَافِ لِسَانِهِ) النخاف اللسان ^(٥) التواءه وهو بفائين مكتفتين الألف، ومن جعل بعد الألف تاء مشناة من فوق فقد صحف ^(٦).

وطلَّقْنَا مَعَ الْبَيِّنَةِ، أَوْ أُكْرِهَ.

قوله: (وطلَّقْنَا مَعَ الْبَيِّنَةِ) أي حفصة وعمرة، ويحتمل أن يريد طارِقاً وعمرة.

وَلَوْ يَكْتَفِيهِمْ جُزْءُ الْعَبْدِ.

قوله: (وَلَوْ، يَكْتَفِيهِمْ جُزْءُ الْعَبْدِ) حكم بمذهب المغيرة، وأشار بـ (لو) لمذهب

"المدونة"، والصواب العكس، ولولا ما عطف عليه من قوله: (أَوْ فِيهِ فَعَلٌ) لكان وجه الكلام: لا بكتفويهم جزء العبد ^(٧).

(١) في المطبوعة: (وركنه).

(٢) في المطبوعة: (أن).

(٣) نص ابن الحاجب: (وقال الباجي المطبق به كالمجنون اتفاقاً إلا في الصلاة) انظر: جامع الأمهات، لابن الحاجب، ص ٢٩٣.

(٤) في الأصل والمطبوعة: (الثقات).

(٥) في (ن ٣): (أي).

(٦) أكثر الشراح على أنها بالتاء، ولم يتعرض لوجه التصحيف الذي أشار إليه المؤلف هنا أحد.

(٧) نقل الخرشي كلام المؤلف بنصه ضمن كلامه على الإكراه. انظر: شرح الخرشي: ٤٤٧/٤، وقريب من لمسألة ما جاء في العتية: (أرأيت لو أكرهه السلطان أكنت تراه باراً؟ قال: لا يكون باراً وإن قضي عليه السلطان فقضاءه إلا أن =

أَوْ فِيهِ فِعْلٌ .

قوله : (أَوْ فِيهِ فِعْلٌ) الظاهر أنه معطوف على ما في حيز (لَوْ) ، وذلك مشعر^(١) بأن الإكراه على الفعل مختلف فيه ، وأن المشهور أنه إكراه وهذا صحيح غير أنه يفتقر إلى تحرير ؛ وذلك أن الأفعال التي ذكروا في الباب ضربان :

أحدهما : الفعل الذي يقع به الحنث وفيه طرق :

الأولى طريقة اللخمي قال : إِذَا حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنْ لَا يَفْعَلَ شَيْئًا ، فَأَكْرَهَ عَلَى فَعْلِهِ مِثْلَ : أَنْ يَحْلِفَ أَنْ لَا يَدْخُلَ دَارَ فُلَانٍ ، فَحَمَلَ حَتَّى أَدْخَلَهَا ، أَوْ أَكْرَهَ حَتَّى دَخَلَ بِنَفْسِهِ ، أَوْ حَلَفَ لِيَدْخُلَهَا فِي وَقْتٍ كَذَا ، فَحِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ذَلِكَ حَتَّى ذَهَبَ الْوَقْتُ ، فَهُوَ [٥٠/ب] فِي جَمِيعِ ذَلِكَ غَيْرُ حَانِثٍ .

فأما إن حمل حتى أدخل فلا يحنث ؛ لأن ذلك الفعل لا^(٢) يُنسب إليه ، فلا يقال : فلان دخل الدار ، ويختلف إِذَا أَكْرَهَ حَتَّى دَخَلَ بِنَفْسِهِ أَوْ حِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدَّخُولِ إِذَا حَلَفَ لِيَدْخُلَنَّ ، فَمِنْ حَمَلِ الْأَيَّانِ عَلَى الْمَقَاصِدِ لَمْ يَحْتِثْ ، وَمِنْ حَمَلِهَا عَلَى مَجْرَدِ اللَّفْظِ أَحْتِثْ ؛ لِأَنَّ هَذَا دَخَلَ وَوُجِدَ مِنْهُ الْفِعْلُ وَيُنْسَبُ إِلَيْهِ ، وَالْآخِرُ حَلَفَ لِيَفْعَلَنَّ فَلَمْ يَوْجَدْ مِنْهُ ذَلِكَ الْفِعْلُ .

الطريقة الثانية : لابن حارث قال فيمن حلف لا أدخل دار فلان : لو حمل فأدخلها مكرهاً دون تراخ منه ولا مكث بعد إمكان خروجه لَمْ يَحْنِثْ اتِّفَاقًا ، وَكَذَا لَوْ أَدْخَلَتْهُ دَابَّةٌ هُوَ رَاكِبُهَا وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى إِمْسَاكِهَا زَادَ فِي سَمَاعِ عَيْسَى : وَلَا نَزُولَ^(٣) عَنْهَا .

الطريقة الثالثة : لابن رشد في نوازل أصبغ قال : لا يحنث بالإكراه في : لا أفعل . اتفاقاً ، إنما الخلاف في : لأفعلن ، والمشهور حثه ، وقال ابن كنانة لا يحنث .

= يكون نَوَى إِلَّا أَنْ يَغْلِبَهُ السُّلْطَانُ ، فَإِذَا لَمْ يَتَرَكْ ذَلِكَ فَهُوَ حَانِثٌ إِذَا أَكْرَهَهُ السُّلْطَانُ ؛ لِأَنَّ مَا لَكَأَقَالَ : مَنْ رَجُلٌ سَأَلَهُ رَجُلٌ حَقَّهُ فَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ إِلَّا يَقْضِيهِ شَيْئًا : إِنَّهُ حَانِثٌ إِنْ قَضَى عَلَيْهِ السُّلْطَانُ قَضَاءَهُ (إِيَّاهُ) أَنْظَرَ الْبَيَانَ وَالتَّحْصِيلَ ، لِابْنِ رَشْدٍ ، فِي سَمَاعِ ابْنِ الْقَاسِمِ ، مِنْ كِتَابِ بَاعِ شَاةٍ : ٢٥١ / ٦ .

(١) في (٣ن) : (مشار) .

(٢) في (١ن) : (لم) .

(٣) في (١ن) ، و (٢ن) ، و (٣ن) : (نزوله) .

الطريقة الرابعة : لابن رشد أيضاً قال في حثه : ثالثها في يمين الحنث لا البر ؛ لرواية عيسى ، ومقتضى القياس ، والمشهور ، وعلى هذا المشهور اقتصر المصنّف في باب : الأيمان والنذور إذ قال : ووجبت به إن لم يكره ببر وهذا في الحالف على فعل نفسه لا غيره .

الضرب الثاني : الأفعال المحظورة شرعاً قال ابن رشد في رسم حمل صبيّاً من سماع عيسى من كتاب : الأيمان بالطلاق : وأما الإكراه على الأفعال فاختلف فيها في المذهب على قولين : أحدهما : أن الإكراه في ذلك يكون إكراهاً وهو قول سحنون ودليل ما في النكاح الثالث من " المدونة " .

والثاني : أن الإكراه لا يكون في ذلك إكراهاً يتنفع به المكروه ، وإلى هذا ذهب ابن حبيب وذلك في مثل شرب الخمر وأكل لحم الخنزير والسجود لغير الله تعالى والزنا بالمرأة المختارة لذلك أو المكروهة له على أن يزني بها ولا زوج لها .. وما أشبه ذلك مما لا يتعلّق به حقّ لمخلوق ، وأما ما يتعلّق به حقّ لمخلوق ك : القتل والغصب .. وشبه ذلك فلا اختلاف في أن الإكراه غير نافع في ذلك ^(١) .

زاد في " الذخيرة " : والفرق بين الأقوال والأفعال أن المفسد لا تتحقّق في الأقوال ؛ لأن المكروه على كلمة الكفر معظّم لربه بقلبه ، والأيمان ساقطة الاعتبار بخلاف شرب الخمر والقتل ونحوهما فإن المفسد فيها متحققة ، وعبر ابن عبد السلام عن الفرق بينهما ب : أن القول لا تأثير له في المعاني ولا الذوات بخلاف الفعل فإنه مؤثر .

والذي أشار إليه ابن رشد في النكاح الثالث من " المدونة " هو قوله في الأسير : فإن ثبت إكراهه بينة لم تطلّق عليه ^(٢) . قال في " جامع الطرر " : هذا يقتضي أن من أكره على شرب الخمر وأكل [لحم] ^(٣) الخنزير فإنه يأكل ويشرب كما أقامه منه ابن رشد : لأنه إذا أكره على النصرانية فقد أكره على الخمر والخنزير .. ونحو ذلك ، وقبله أبو الحسن الصغير ، فتأمله .

(١) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ١٢٠ / ٦ ، ١٢١ .

(٢) انظر : تهذيب المدونة ، لأبي سعيد البراذعي : ٣٥١ / ١ .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (١٠) ، و (٢٠) ، و (٣٠) .

فإذا تقرر هذا وأمكن حمل كلام المصنف على الضربين كان أولى ولو بنوع تجوز وتغليب ، وربما تستروح من كلامنا على ألفاظ بعد هذا ما يزيدك بياناً [في ذلك] ^(١) . وبالله تعالى سبحانه أستعين .

إِلَّا أَنْ يَتْرُكَ التَّوْرِيَةَ مَعَ مَعْرِفَتِهَا بِخَوْفٍ مُؤْلِمٍ مِنْ قَتْلِ ، أَوْ ضَرْبٍ ، أَوْ سِجْنٍ أَوْ قَيْدٍ .

قوله : **(إِلَّا أَنْ يَتْرُكَ التَّوْرِيَةَ مَعَ مَعْرِفَتِهَا)** لا مرية أن هذا الاستثناء راجع للقول ، كقول المكروه : أنت طالق ، يريد من وثاق أو يريد وجعه بالطلق وهو المخاض ، وأما الفعل بضربيه فلا يمكن التورية فيه ؛ لما علمت من كلام القرافي وابن عبد السلام فوق هذا .

أَوْ صَفْعٍ لِدَيْهِ مُرُوَّةٍ يَمَلًا ، أَوْ قَتْلٍ وَلَدِهِ أَوْ مَالِهِ . وَهَلْ إِنْ كَثُرَ ؟ تَرَدُّدٌ ، لَا أَجْنَبِيٍّ ، وَأَمْرٌ بِالْحَلْفِ لِبَسَلَمٍ ، وَكَذَلِكَ الْعَتَقُ ، وَالنِّكَاحُ ، وَالْإِفْرَارُ ، وَالْيَمِينُ ، وَنَحْوُهُ . وَأَمَّا الْكُفْرُ ، وَسَبُّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، وَقَذْفُ الْمُسْلِمِ فَإِنَّمَا يَجُوزُ لِلْقَتْلِ كَالْمَرْأَةِ لَا تَجِدُ مَا يَسُدُّ رَمَقَهَا ، إِلَّا لِمَنْ يَزْنِي بِهَا ، وَصَبْرُهُ أَجْمَلٌ .

قوله : **(أَوْ صَفْعٍ لِدَيْهِ مُرُوَّةٍ يَمَلًا)** ^(٢) كذا لابن رشد قال ابن عرفة : يريد يسيره ، وأما كثيره فإكراه مطلقاً وقوله : **(يَمَلًا)** كذا في " الجواهر " ^(٣) وأغفله ابن عرفة .

قوله : **(كَالْمَرْأَةِ لَا تَجِدُ مَا يَسُدُّ رَمَقَهَا ، إِلَّا لِمَنْ يَزْنِي بِهَا)** نصّها في كتاب الإكراه من " النوادر " : قال سحنون : في كتاب : " الشرح " - المنسوب لابنه - في امرأة خافت على نفسها الموت من الجوع أو العطش ، فقال لها رجل أعطي ذلك على أن أطأك ، فإن خافت الموت وسعها ذلك ؛ لأن هذا إكراه وليست كالرجل يكره على الزنا ؛ لأنه لا يطاق من خاف على نفسه الموت ، وليس إكراهه في ذلك إكراهاً ، وأنكر أبو بكر بن اللباد قوله في المرأة وقال : يشبه نكاح المتعة . والله تعالى أعلم ^(٤) . انتهى .

(١) ما بين المعكوفتين زيادة من : (١ن) ، و (٢ن) ، و (٣ن) .

(٢) ما بين المعكوفتين زيادة من : (٤ن) .

(٣) انظر : عقد الجواهر الثمينة ، لابن شاس ٥١٩ / ٢ ، ونصه : (والتحريف لدي المرأة بالصفع في الملا إكراه) .

(٤) انظر : النوادر والزيادات ، لابن أبي زيد . ١٠ ، ٢٦٥ .

والظنُّ بالعلامة أبي عبد الله المقرئ أنه لم يقف عليه فإنه آخر "قواعده" ذكر فتيا أبي موسى [بن] ^(١) الإمام بدرء الحد عنها ؛ لقولهم : من سرق لجوع لم يقطع ، ثم رده بأن الجوع يبيح أخذ مال الغير باختلاف في لزوم الثمن ، فسرقته إن لم تكن جائزة فهي شبهة قوية بخلاف الزنا .

لَا قَتْلُ الْمُسْلِمِ وَقَطْعُهُ ، وَأَنْ يَزْنِيَ .

قوله : **(لَا قَتْلُ الْمُسْلِمِ وَقَطْعُهُ ، وَأَنْ يَزْنِيَ)** هذه من الأفعال التي تعلق بها حق المخلوق ، فهي في معرض الاستثناء من قوله : **(أَوْ فَعَلَ)** ، ومراده هنا [٥١ / أ] بالزنى : الزنى بمكرهة أو ذات زوج كما دل عليه كلام ابن رشد المتقدم .

وَفِي لُزُومِ طَاعَةِ أَكْرَهَ عَلَيْهَا قَوْلَانِ ، كَأَجَازَتِهِ كَالطَّلَاقِ طَائِعاً ، وَالْأَحْسَنُ الْمُضِيُّ .

قوله : **(وَفِي لُزُومِ طَاعَةِ أَكْرَهَ عَلَيْهَا قَوْلَانِ)** هو بحذف مضاف أي : وفي لزوم يمين

طاعة .

وَمَحَلُّهُ مَا مَلَكَ قَبْلَهُ وَإِنْ تَعْلِيْقًا كَقَوْلِهِ لِأَجْنَبِيَّةٍ هِيَ طَالِقٌ عِنْدَ خِطْبَتِهَا ، أَوْ إِنْ دَخَلَتْ ، وَنَوَى بَعْدَ نِكَاحِهَا ، وَتَطَلَّقَ عَقْبِيَّةً ، وَعَلَيْهِ النِّصْفُ .

قوله : **(كَقَوْلِهِ لِأَجْنَبِيَّةٍ هِيَ طَالِقٌ عِنْدَ خِطْبَتِهَا)** الظرف متعلق بقوله ، كأنه جعل

وقوع هذا الكلام عند الخطبة بساطاً يدل على التعليق مع فقد النية ، فقوله بعد هذا : **(وَنَوَى بَعْدَ نِكَاحِهَا)** راجع لقوله : **(إِنْ دَخَلَتْ)** فقط وإلا فمتى نوى بعد نكاحها فلا فرق بين أن

يقول عند خطبتها أو دون خطبتها ، واعلم أن ابن عرفة لما استنبط التعليق بالسياق من

مسألة استرجاعها الواقعة في ستور "المدونة" ^(٢) قال : وكثيراً ما يقع شبهة فيمن يقال له :

تتزوج فلانة ؟ فيقول : هي عليّ حرام ، أو يسمع حين الخطبة عن المخطوبة أو عن بعض

قرباتها ما يكره فيقول ذلك ، فكان بعض المفتين يحمله على التعليق ، فيلزمه التحريم محتجاً

بمسألة "المدونة" ، وفيه نظر ؛ إذ لا يلزم من دلالة السياق على التعليق في الطلاق كونه

(١) ما بين المعكوفتين زيادة : من (١ ن) ، و (٢ ن) ، و (٣ ن) .

(٢) نص المدونة الذي استدل به ابن عرفة : (وإن قال لأجنبية : أنت طالق غداً، فتزوجها قبل غد فلا شيء عليه ، إلا أن

ينوي إن تزوجتك، فتطلق مكانها) انظر : تهذيب المدونة ، لأبي سعيد البراذعي : ٣٥٤ / ١ .

كذلك في التحريم ؛ لأن الطلاق لا يعلقه^(١) عامي ولا غيره في غير الزوجة^(٢) ، [فكونه^(٣)]
كذلك مع السياق ناهض في الدلالة على التعليق ، والتحريم يعلقه العوام في غير الزوجة ؛
ولذا يحرمون الطعام وغيره .

وأرى أن يستفهم القائل : هل أراد به معنى تحريمه طعاماً أو ثوباً ، وأنه صيرها كأخته
أو خالته ؟ أو معنى أنها طالق ؟ فإن أراد الأول لم يلزمه شيء ، وإن أراد الأخير لزمه
التحريم ، وكذا إن لم ينو شيئاً ، إذ لا تباح الفروج بالشك .

**إِلَّا بَعْدَ ثَلَاثٍ عَلَى الْأُصُوبِ وَإِنْ دَخَلَ ، فَالْمُسَمَّى فَقَطْ كَوَاطٍ بَعْدَ حِنْثِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ
كَأَنَّ أَبْقَى كَثِيراً بِذِكْرِ جِنْسٍ أَوْ بَلَدٍ أَوْ زَمَانٍ يَبْلُغُهُ عُمُرُهُ ظَاهِراً ، لَا فِي مَنْ تَحْتَهُ
إِلَّا إِذَا تَزَوَّجَهَا .**

قوله : (**إِلَّا بَعْدَ ثَلَاثٍ عَلَى الْأُصُوبِ**) ذكر هذا الفرع في هذا المحل من " التوضيح "
فقال : لو أتى في لفظه بما يقتضي التكرار فقال قبل النكاح : كلما تزوجت فلانة فهي طالق .
فظاهر كلام ابن المَوَاز أنه يلزمه نصف الصداق ولو بعد الثلاث تطليقات ، وقال التونسي
وعبد الحميد وغيرهما : الصواب أن لا شيء عليه بعد الثلاث . انتهى^(٤) .

والذي لأبي إسحاق في شرح " المَوَازية " : إِذَا عَيَّن قَبِيلَةَ تَكَرَّرَ عَلَيْهِ كَلِمَا تَزَوَّجَ مِنْهَا
وَيَلْزَمُهُ نِصْفُ الصَّدَاقِ كُلَّمَا عَقَدَ النِّكَاحَ فِي وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ إِلَّا أَنْ يَتَكَرَّرَ نِكَاحُهُ فِي وَاحِدَةٍ
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَيَتَزَوَّجَهَا رَابِعَةً قَبْلَ أَنْ تَتَزَوَّجَ زَوْجاً فَلَا يَلْزَمُهُ لَهَا صَدَاقٌ ؛ لِأَنَّهُ نِكَاحٌ بَاطِلٌ
وَهِيَ مُطْلَقَةٌ ثَلَاثًا تَزَوَّجَتْ^(٥) قَبْلَ زَوْجٍ فَلَا صَدَاقَ لَهَا قَبْلَ الْبِنَاءِ . انتهى .

قال صاحب " المناهج " : هذا إِذَا لَمْ يَعْتَرِ عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ الْوُقُوعِ . انتهى ، وقال ابن
محرز عن ابن المَوَاز أنه يلزمه نصف الصداق كلما تزوجها ، ولعله يريد في الموضع الذي ثبت

(١) في (ن) : (يعلق) .

(٢) في (ن) : (زوجة) .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) .

(٤) انظر التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ١٦٤ / ٦ .

(٥) في (ن) : (تزوجته) .

ما لم يستكمل الثلاث أو بعد استكمالها، وبعد زوج؛ لأن العقد لا يثبت بعد الثلاث، وإذا لم يثبت العقد لم يجب الصداق.

وَلَهُ نِكَاحُهَا.

قوله: (وَلَهُ نِكَاحُهَا) أشار به لقول ابن راشد القفصي: [وفي] ^(١) المذهب أنه يباح له زواجها وتطلق عليه، والقياس أن لا يباح له زواجها للقاعدة المقررة وهي: أن ما لا يترتب عليه مقصوده لا يشرع، والمقصود بالنكاح الوطء وهو غير حاصل بهذا العقد، وإليه ذهب بعض الفقهاء قال: وهو بمنزلة ما لو قالت له المرأة: أتزوجك على أي طالق عقب العقد، فإنه لا يجوز ولا تستحق عليه صداقاً إن تزوجته ولا فرق بين أن يكون الشرط منه أو منها.

قلنا هنا فائدة وهي: أنه يتزوجها عقب طلاقه إن شاءت إلا أن يعلق ذلك بلفظ يقتضي التكرار مثل: كلما فلا يباح له زواجها. انتهى. وقوله في "التوضيح" ^(٢).

وَنِكَاحُ الْأَمَاءِ فِي كُلِّ حُرَّةٍ.

قوله: (فِي كُلِّ حُرَّةٍ) راجع للمسألة الثانية فقط.

وَلَزِمَ بِهِ فِي ^(٣) الْمَصْرِيَّةِ فِي مَنْ أَبُوهَا كَذَلِكَ، وَالطَّارِئَةُ إِنْ تَخَلَّقَتْ [٣٨/ب] يَخْلُقْنَ وَفِي مِصْرٍ بَلَزَمَ فِي عَمَلِهَا، إِنْ نَوَى، وَإِلَّا فَلِمَحَلِّ لَزُومِ الْجُمُعَةِ، وَلَهُ الْمَوَاعِدَةُ بِهَا، لَا إِنْ عَمَّ النِّسَاءَ، أَوْ أَبْقَى قَلِيلاً كَكُلِّ امْرَأَةٍ أَنْزَوَّجَهَا، إِلَّا تَفْوِيضاً أَوْ مِنْ قَرِيْبَةٍ صَغِيرَةٍ أَوْ حَتَّى أَنْظَرَهَا فَعَمِي، أَوْ الْأَبْكَارَ بَعْدَ كُلِّ نَيْبٍ، أَوْ بِالْعَكْسِ أَوْ خَشْيَةٍ فِي الْمَوْجَلِ الْعَنْتِ، وَتَعَذَّرَ التَّسْرِي أَوْ آخِرُ امْرَأَةٍ، وَصَوَّبَ وَقُوفَهُ عَنِ الْأُولَى حَتَّى يَنْكِحَ ثَانِيَةً، ثُمَّ كَذَلِكَ، وَهُوَ فِي الْمَوْقُوفَةِ كَالْمَوْلَى وَاخْتَارَهُ إِلَّا الْأُولَى.

قوله: (وَلَزِمَ بِهِ فِي) ^(٤) [فِي] الْمَصْرِيَّةِ فِي مَنْ أَبُوهَا كَذَلِكَ ليس صورته أن يقول: لا

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (١)، و(٢)، و(٣).

(٢) انظر التوضيح، لخليل بن إسحاق: ١٦٦/٦.

(٣) في الأصل والمطبوعة: (ولزم في).

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من (١)، و(٢)، و(٣).

أتزوج مصرية كما قيل ؛ ولكن صورته أن يقول كل مصرية أتزوجها [فهي] ^(١) طالق .
وإن قال : إن لم أتزوج من المدينة فهي طالق فتزوج من غيرها نجز طلاقها ،
وتؤولت على أنه إنما يلزمه الطلاق إذا تزوج من غيرها قبلها .

قوله : (وإن قال : إن لم أتزوج من المدينة فهي طالق فتزوج من غيرها نجز طلاقها ،
وتؤولت على أنه إنما يلزمه الطلاق إذا تزوج من غيرها قبلها) هذان عند المصنف على ما
بيته في " التوضيح " تأويلان على " المدونة " : الأول ظاهر " الجواهر " ^(٢) ، والثاني فهم
اللخمي ^(٣) ، ولم يعرج هنا على الشاذ ، وهو قول سحنون بالإيقاف ، وما نسب " للجواهر "
زعم أنه ظاهر " المدونة " يعني : " تهذيب " البراذعي وفيما قال المصنف نظر ، والذي فهم
اللخمي وابن محرز عليه عول ابن عبد السلام وغيره .

وما أحسن تحصيل ابن عرفة إذ قال : وفيها : إن قال إن لم أتزوج من الفسباط فكل
امرأة أتزوجها طالق لزمه الطلاق فيما يتزوج من غيرها . [٥١ / ب]

اللخمي عن سحنون : لا يحنث فيما يتزوج من غير الفسباط ويوقف عنها كمن قال : إن لم
أتزوج من الفسباط فامرأتي طالق ، والأول أشبه ؛ لأن قصد القائل أن كل امرأة يتزوجها
قبل أن يتزوج من الفسباط طالق . ابن محرز : أحسب لمحمد مثل ما في " المدونة " . ابن
بشير : هما على الخلاف في الأخذ بالأقل فيكون مولياً أو بالأكثر فيكون مستثنياً ، وقول ابن
الحاجب : بناء على أنه بمعنى من غيرها أو تعليق محقق ^(٤) ، يريد أن معناه على الأول
حملية ، وعلى الثاني شرطية ، وتقريرهما بما تقدم من لفظ اللخمي واضح .

(١) ما بين المعكوفتين زيادة : من (ن٣) .

(٢) قال ابن شاس : (و لو قال : إن لم أتزوج من موضع كذا ، لموضع سماء ، فكل امرأة أتزوجها من غير الموضع المسمى
طالق .

فهل يكون بمنزلة القائل : كل امرأة أتزوجها من غير الموضع المسمى طالق ، أو يكون بمنزلة المولي ، فيوقف عن غير
من يتزوج من الموضع المسمى حتى يتزوج منه . في ذلك قولان : المشهور أنه بمنزلة المستثنى) انظر : عقد الجواهر
الشمينة ، لابن شاس : ٥٢١ / ١ .

(٣) انظر التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ١٧٧ ، ١٧٦ / ٦ .

(٤) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص ٢٩٤ .

واعتبر في الولاية^(١) عليه حال النفوذ، فلو فعلت المحلوف عليه حال
بينونتها لم يلزم، ولو نكحها ففعلته حث، إن بقي من العصمة المعلق فيها
شيء كالظهار.

قوله : (واعتبر في الولاية عليه حال النفوذ) الضمير في (عليه) للمحل وهو
الزوجة، ابن عبد السلام : المراد بالولاية هنا الشيء الذي يلتزمه الزوج في زوجة من طلاق
أو ظهار، وكذا ما يلتزمه^(٢) السيد في عبده وأمه واستعمال هذا اللفظ في هذا المحل^(٣) قلق.
"التوضيح" المراد أن الولاية على المحل الذي يلتزم فيه الطلاق إنما تعتبر وقت وقوع
المحلوف عليه لا وقت الحلف، فإن كانت المرأة زوجته وقت وقوع المحلوف عليه لزمه
الطلاق وإلا فلا^(٤).

لا محلوف لها ففيها وغيرها، ولو طلقها، ثم تزوج، ثم تزوجها طلق
الأجنبية، ولا حجة له أنه لم يتزوج عليها وإن ادعى نية، لأن قصده أن لا يجمع
بينهما وهل لأن اليمين على نية المحلوف لها، أو قامت عليه بينة؟ تأويلان.

قوله : (لا محلوف لها) يريد أو عليها فإنها بخلاف المحلوف بطلاقها المتقدمة، وهذا
مقتضى مسألة زينب وعزة من كتاب : الإيلاء من " المدونة " خلاف ما في كتاب الأيمان
بالطلاق منها^(٥).

(١) في الأصل والمطبوعة : (ولايته).

(٢) في (ن) : (يلزمه).

(٣) في (ن) ، و(ن) ، و(ن) : (المعني).

(٤) انظر التوضيح، لخليل بن إسحاق : ١٧٨/٦.

(٥) نص المسألة : (وإن قال: زينب طالق واحدة، أو قال ثلاثاً إن وطئت عزة، فطلق زينب واحدة، فإن انتقضت عدتها فله
وطء عزة، ثم إن تزوج زينب بعد زوج أو قبل زوج، عاد مولياً في عزة، فإن وطئ عزة بعد ذلك أو وطئها في عدة
زينب من طلاق واحدة، حث، ووقع على زينب ما ذكر من الطلاق، ولو طلق زينب ثلاثاً ثم نكحها بعد زوج، لم
يعد عليه في عزة إيلاء لزوال طلاق ذلك الملك كمن حلف بعتق عبده أن لا يوطأ امرأته فهاهنا العبد فقد سقط اليمين،
ولو طلق عزة ثلاثاً ثم تزوجها بعد زوج وزينب عنده، عاد مولياً ما بقي من طلاق زينب شيء) انظر : تهذيب المدونة،
لأبي سعيد البراذعي : ٣٨٢/١.

وَفِيْمَا عَاشَتْ مُدَّةَ حَيَاتِهَا ، إِلَّا لِنِيَّةٍ كَوْنِهَا تَحْتَهُ ، وَلَوْ عَلَّقَ عَبْدُ الثَّلَاثِ عَلَى الدُّخُولِ فَعَتَّقَ وَدَخَلَتْ لَزِمَتْ الثَّلَاثُ وَاثْنَتَيْنِ بَقِيَتْ وَاحِدَةً كَمَا لَوْ طَلَّقَ وَاحِدَةً ثُمَّ عَتَّقَ ، وَلَوْ عَلَّقَ طَالِقُ زَوْجَتِهِ الْمَمْلُوكَةَ لِأَبِيهِ عَلَى مَوْتِهِ لَمْ يَنْفُذْ ، وَلَفْظُهُ طَلَّقْتُ ، وَأَنَا طَالِقٌ ، أَوْ أَنْتَ ، أَوْ مُطَلِّقَةٌ أَوْ الطَّلَاقُ لِي لَا زِمَ ، لَا مُنْطَلِقَةٌ . وَتَلَزَمَ وَاحِدَةً ، إِلَّا لِنِيَّةٍ أَكْثَرَ كَأَعْنَدِي ، وَصُدِّقَ فِيهِ نَفِيهِ ، إِنْ دَلَّ الْبَسَاطَ عَلَى الْعَدِّ ، أَوْ كَانَتْ مُوثَّقَةً فَقَالَتْ أَطْلِقْنِي وَإِنْ لَمْ تَسْأَلْ فَنَأْوِيْلَانِ .

قوله : (وَفِيْمَا عَاشَتْ مُدَّةَ حَيَاتِهَا) معطوف على قوله : (وَلَزِمَ فِيهِ الْمَصْرِيَّةُ) ، و(مدة) مرفوع على أنه فاعل لزم ، ويجوز نصبه على الظرفية أي : ولزمت اليمين في قوله : (ما عاشت مدة حياتها) .

وَالثَّلَاثُ فِي بَنَّةٍ ، وَحَبْلُكَ عَلَى غَارِيكِ ، أَوْ وَاحِدَةً بَائِنَةً ، أَوْ نَوَاهَا يَخْلَيْتُ سَبِيلَكَ ، أَوْ ادْخُلِي .

قوله : (وَالثَّلَاثُ فِي بَنَّةٍ ، وَحَبْلُكَ عَلَى غَارِيكِ ، أَوْ وَاحِدَةً بَائِنَةً ، أَوْ نَوَاهَا يَخْلَيْتُ سَبِيلَكَ ، أَوْ ادْخُلِي) ليست هذه الألفاظ سواء على المشهور أما البتة فثلاث دخل بها أم لا ، وأما (حَبْلُكَ عَلَى غَارِيكِ) فقال في كتاب : التخيير والتملك من "المدونة" : هي ثلاث ولا ينوي ؛ لأن هذا لا يقوله أحد ، وقد أبقى من الطلاق شيئاً^(١) . اللخمي : وهذا يقتضي أن لا ينوي قبل ولا بعد . وفي كتاب محمد ينوي قبل . وأما : واحدة بائنة وادخلي ، فقال في كتاب التخيير والتملك من "المدونة" : وإن قال لها بعد البناء : أنت طالق واحدة بائنة فهي ثلاث ، أو قال لها الحق بأهلك ، أو استتري أو ادخلي أو اخرجي يريد بذلك كله واحدة بائنة فهي ثلاث^(٢) . فخص ذلك بما بعد البناء ، ولعل المصنف سكت عن هذا القيد لوضوحه .

وقد بان لك أن الضمير من قوله : (أَوْ نَوَاهَا) يعود على واحدة بائنة كما في "المدونة" ، واقتصر المصنف على لفظ : (ادْخُلِي) دون ما معه في "المدونة" لأنه أخفها فهي أخرى ؛ ولذلك الحق بها : خَلَيْتُ سَبِيلَكَ إِذَا نَوَى بِهِ^(٣) واحدة بائنة وإن لم ينو به ذلك فسيقول فيه :

(١) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ٣٩٥ / ٥ ،

(٢) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ٣٩٨ / ٥ .

(٣) في (٢ن) ، و(٣ن) : (بها) .

وثلاث إلا أن ينوي أقل مطلقاً في : خلّيت سبيلك هذا أمثل ما يحمل عليه كلامه . والله تعالى أعلم .

وَالثَّلَاثُ ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ أَقْلَ ، إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فِي كَالْمَيْتَةِ وَالدَّمِ ، وَوَهَبَتْكَ وَرَدَدَتْكَ لِأَهْلِكَ ، أَوْ أَنْتَ ، أَوْ مَا أَنْقَلَبَ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِي حَرَامٌ . أَوْ خَلِيَّةٌ ، أَوْ بَائِنَةٌ ، أَوْ أَنَا وَحَلَفَ عِنْدَ إِرَادَتِهِ النِّكَاحَ ، وَدَيَّنَ فِي نَفْسِهِ إِنْ دَلَّ بِسَاطٍ عَلَيْهِ وَثَلَاثٌ فِي لَا عِصْمَةَ لِي عَلَيْكَ ، أَوْ اشْتَرَتْهَا مِنْهُ إِلَّا لِفِدَاءٍ .

قوله : (وَالثَّلَاثُ ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ أَقْلَ ، إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فِي كَالْمَيْتَةِ وَالدَّمِ ، وَوَهَبَتْكَ وَرَدَدَتْكَ لِأَهْلِكَ ، أَوْ أَنْتَ ، أَوْ مَا أَنْقَلَبَ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِي حَرَامٌ . أَوْ خَلِيَّةٌ ، أَوْ بَائِنَةٌ ، أَوْ أَنَا) .

الشرط راجع للاستثناء ، فأما : أنت عليّ كالْمَيْتَةِ وَالدَّمِ وَلَحْمِ الْخَنْزِيرِ . فقال في كتاب : " التخيير والتملك " هي ثلاث وإن لم ينو بها الطلاق ^(١) ، قال أبو الحسن الصغير : ولو كان قبل البناء وقال أردت واحدة لنوّي ، وأما وَهَبَتْكَ وَرَدَدَتْكَ لِأَهْلِكَ وَخَلِيَّةٌ وَبَائِنَةٌ : قال : مني ، أو لم يقل : فصّرّح فيها في الكتاب المذكور بمثل ما هنا ^(٢) .

قال اللخمي : هو المشهور من قول مالك وأصحابه ، وأما أنت حرام فكذلك ، قال عليّ أو لم يقله ، قاله اللخمي بخلاف ما يأتي ، وأما : ما أنقلب إليه من أهل حرام فلم أقف عليه على هذا الوجه الذي ذكره المصنف ، ولكن قال اللخمي : إن قال ما أنقلب إليه من أهلي حرام أو قال ما أنقلب إليه حرام ، ولم يذكر الأهل فهو طلاق ، فإن قال : حاشيت الزوجة . لم يصدق ؛ إذا سمى الأهل ، ويصدق إذا لم يسم الأهل ، واختلف إذا قال : ما أنقلب إليه حرام إن كنت لي بامرأة أو إن لم أضربك ؟ فقال ابن القاسم : لا يحنث في زوجته ؛ لأنه أخرجها من اليمين حين أوقع يمينه عليها علمنا أنه لم يردّها بالتحريم ، وإنما أراد غيرها قال : وكذلك إذا قال للعبد إذا لم أبعك اليوم فرقي في أحرار فإنه يحنث في رقيقه ولا يحنث فيه . وقال أصبغ : يحنث في الزوجة وفي العبد . انتهى .

(١) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ٣٩٥ / ٥ ، ونصها : (إِنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ : أَنْتِ عَلَيَّ كَالْمَيْتَةِ أَوْ كَالدَّمِ أَوْ كَلَحْمِ الْخَنْزِيرِ ، وَلَمْ يَنْوِ بِهِ الطَّلَاقَ ؟ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : هِيَ الْبَتَّةُ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ بِهِ الطَّلَاقَ) .

(٢) السابق : ٣٩٦ / ٥ .

ومنه اختصر ابن شاس^(١) ولم يتنازل لما تنازل له المصنف، وحكى في "التوضيح" عن ابن العربي أنه قال: يلزمه [٥٢/أ] إذا قال: ما أنقلب إليه حرام ما يلزمه في قوله: الحلال^(٢) عليّ حرام وهو الطلاق إلا أن يحاشيها. قال: ومثله للخمّي إن لم يقل: من أهلي^(٣).

وثلاث، إلا أن ينوي أقل مطلقاً في خلت سبيلك.

قوله: (وثلاث، إلا أن ينوي أقل مطلقاً في خلت سبيلك) تقدم أنه لا يناقض ما قبله إذ لم يتواردا على محل واحد.

وواحدة في فارقتك ونوي فيه وفي عدده في، أنهبي، وانصرفي، أو لم أتزوجك، أو قال له رجل ألك امرأة؟ فقال: لا، وأنت حرة أو معتقة، أو الحقي بأهلك، أو لست لي [٣٨/ب] بامرأة، إلا أن يعلق في الأخير، وإن قال لا نكاح بيني وبينك، أو لا ملك لي عليك، أو لا سبيل لي عليك، فلا شيء عليه إن كان عتابة، وإلا فبتات.

قوله: (وواحدة في فارقتك) بعد ما حكي للخمّي ما فيها من الخلاف قال: والقول أنها واحدة دخل أو لم يدخل أحسن؛ لأن الفراق والطلاق واحد، ومن فارق فقد طلق ومن طلق فقد فارق، قال الله - عز وجل - ﴿وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلاًّ مِنْ سَعَتِهِ﴾ [النساء: ١٣٠] وقال ﴿أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: ٢] ولم يأمرنا بالثلاث. انتهى، ونبهه شيخ شيوخنا الفقيه المحقق أبو القاسم التازغدري فقال: ليس هذا أمر بالطلاق، وإنما هو تحيير في ترك الارتجاع، والذي في "المدونة": قال ابن وهب عن مالك: وقوله: (قد خلت سبيلك) كقوله: قد فارقتك^(٤). أبو الحسن الصغير: وفارقتك واحدة.

(١) انظر: عقد الجواهر الثمينة، لابن شاس: ٥١٠/٢.

(٢) في الأصل: (الحال).

(٣) انظر التوضيح، لخليل بن إسحاق: ٢٠٧/٦.

(٤) انظر المدونة، لابن القاسم: ٤٠٢/٥.

وَقَدْ تَحَرَّمَ . يَوْجَهِي مِنْ وَجْهِكَ حَرَامٌ ، أَوْ عَلَى وَجْهِكَ أَوْ مَا أَعْيَشُرُ فِيهِ حَرَامٌ .

قوله : (وَقَدْ تَحَرَّمَ يَوْجَهِي مِنْ وَجْهِكَ [حَرَامٌ])^(١) ؟ أَوْ عَلَى وَجْهِكَ ، أَوْ مَا أَعْيَشُرُ فِيهِ

هَوَامٌ) هذه ثلاثة ألفاظ حكى فيها قولين :

الأول : وجهي من وجهك حرام . الثاني : وجهي على وجهك حرام . الثالث : ما

أعيش فيه حرام .

[أما الأول فقال في سماع عيسى من كتاب التخيير : من قال لامرأته : وجهي من

وجهك حرام]^(٢) . لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره . ابن رشد : اتفاقاً ؛ لأنه كقوله : أنت

عليّ حرام^(٣) هي بعد البناء ثلاث ،^(٤) لا ينوّا في أقل منها ، إلا أن يأتي مستفتياً^(٥) .

ابن عرفة : قوله : هذا نصّ في أنه ينوّا بعد البناء إن كان مستفتياً كقول ابن سحنون خلاف

ظاهر "المدونة" وغيرها ، وقول ابن رشد : اتفاقاً . قصور ؛ لقول اللخمي : وقال محمد بن

عبد الحكم : لا شيء عليّ ، وذهب في ذلك إلى ما اعتاده بعض الناس في قولهم عيني من

عينك حرام ، ووجهي من وجهك حرام ، يريدون بذلك البغض والمباعدة . انتهى .

وقد كان اللائق بالمصنف أن يجزم بما حكى عليه ابن رشد الاتفاق ؛ فإن ذلك أدل

دليل على شذوذ مقابله .

وأما الثاني : فقال اللخمي : إن قال وجهي على وجهك حرام . كان طلاقاً ، وقبله ابن

راشد القفصي وابن عبد السلام ، وزعم المصنف في "التوضيح"^(٦) أن اللخمي نصّ فيه

على عدم اللزوم بعد أن أشار لقول ابن راشد القفصي باللزوم ، فادعى الخلاف فيه ،

(١) ما بين المعكوفتين زيادة من : (ن ١) ، و (ن ٢) .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن ٣) .

(٣) في (ن ٣) : (حرام ثلاثة) .

(٤) زاد في : (ن ٣) : (لا ينوي فيها : أي) .

(٥) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٢٦٩/٥ ، وهو في سماع عيسى ، من رسم أوصى أن ينفق على أمهات أولاده .

(٦) انظر التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ٢٠٥/٦ ، ٢٠٦ .

وجرى عَلَى ذلك هنا ، وذلك كله وَهم . فقف عَلَى نصوص ما ذكرنا يتضح لك ما قررنا ، فكان الواجب عَلَيْهِ أن يقطع هنا باللزوم .

وأما الثالث : فالقولان فِيهِ معروفان . قال اللخمي : قال محمد فيمن قال : ما أعيش فِيهِ حرام : لا شيء عَلَيْهِ ، يريد أن الزوجة ليست من العيش ، فلم تدخل فِي ذلك بمجرد اللفظ إلا أن ينويها فيلزمه . قال عبد الحق : وأعرف فيها قولاً آخر ، أن زوجته تحرم عَلَيْهِ ، وأظنه فِي "السليمانية" . انتهى . وما ظنك بظن عبد الحق !^(١) .

أَوْ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ لَهَا يَا حَرَامٌ ، أَوْ الْحَلَالُ حَرَامٌ ، أَوْ حَرَامٌ عَلَيَّ ، أَوْ جَمِيعُ مَا أَمْلِكُ حَرَامٌ وَلَمْ يَرِدْ إِدْخَالُهَا قَوْلَانِ .

قوله : (أَوْ لَا شَيْءَ [عَلَيْهِ])^(٢) . كَقَوْلِهِ لَهَا يَا حَرَامٌ ، أَوْ الْحَلَالُ حَرَامٌ ، أَوْ حَرَامٌ عَلَيَّ ، أَوْ جَمِيعُ مَا أَمْلِكُ حَرَامٌ وَلَمْ يَرِدْ إِدْخَالُهَا قَوْلَانِ) أما الأول فيريد إذا كان فِي بلد لا يريدون به الطلاق^(٣) ، وهو قوله^(٤) أنت حرام وسحت ، وكقوله ذلك لماله ، ذكره ابن يونس .

وأما الأوسطان : فقال اللخمي : ولو قال : الحلال حرام ولم يقل عَلَيَّ أو قال عَلَيَّ حرام ولم يقل أنت لم يكن عَلَيْهِ فِي ذلك شيء ، ولم يحك ابن عرفة خلافه .

وأما الرابع فقال المتبطي : كُتِبَ من أشيلية إلى القيروان فِي رجلٍ قال : جميع ما أملك عَلَيَّ حرام هل يكون كقوله : الحلال عَلَيَّ حرام ، وتدخل الزوجة فِي التحريم إلا أن يحاشيها أو لا تدخل ؟ ، فقد اختلف فِيهَا عندنا ولم توجد رواية فقال الشيخ أبو بكر بن عبد الرحمن : قوله : جميع ما أملك عَلَيَّ حرام لا تدخل فِيهِ الزوجة إلا أن يدخلها بنية أو قول ، وقد قال ابن القاسم فِي الذي قال : الأملاك عَلَيَّ حرام : أن الزوجة لا تدخل فِي ذلك ، وقال ابن المَوَاز : إن نوى عموم الأشياء دخلت الزوجة فِيهَا كالقائل : الحلال عَلَيَّ حرام .

(١) هذا اختصار من المؤلف لبعض كلام ابن شاس ، انظر : عقد الجواهر الثمينة ، لابن شاس : ١ / ٥١٠ .

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من الأصل ، و(ن) (٤) .

(٣) فِي (ن) (٣) : (طلاقاً) .

(٤) فِي (ن) (١) ، و(ن) (٢) ، و(ن) (٣) : (كقوله) .

وقال الشيخ أبو عمران : الزوجات لسن ملكاً للأزواج ، وإنما الأملاك الأموال ، والإماء من الأملاك .

وأما قوله : الحلال عليّ حرام ، فلو قال في ذلك من جميع ما أملك لم يكن عليه شيء ، [٥٢/ب] وإذا قال الحلال عليّ حرام . سرى التحريم إلى الزوجات إذا لم يعزلهن بنية ، وأما الذي لفظ بتحريم ما يملك فلم يدخل في يمينه الزوجات اللاتي لا يملكن ، فاستغنى عن أن يستنيهن ثانية . انتهى .

فقصد المصنف أن ينبهك على هذا الفرق إذ قال في الأيمان والنذور : (إلا أن يعزل في يمينه أولاً كالزوجة في الحلال عليّ حرام وهي المحاشاة) .

وإن قال سائبة مني ، أو عتيقة ، أو ليس بيني وبينك حلال ولا حرام . حلف على نفسه ، فإن نكل نوي في عده وعقيب ، ولا ينوي في العدد إن أنكر قصد الطلاق بعد قوله أنت بائن ، أو برية ، أو خلية أو بنة جواباً لقولها : أود لو فرج الله عليّ من صحبتك . وإن قصده ، يكاسقني الماء ، أو يكلم كلاماً لزم ، لا إن قصد التلّظي بالطلاق فلفظ بهذا غلطاً ، أو أراد أن ينجز الثلاث فقال : أنت طالق وسكت . وسفه قائل يا أمي ، وبيا أختي .

قوله : (وإن قال سائبة مني ، أو عتيقة ، أو ليس بيني وبينك حلال ولا حرام . حلف على نفسه ، فإن نكل نوي في عده وعقيب) هذا قريب من قوله قبل : (ونوي فيه وفي عده في انجبي ... إلى آخره) ، إلا أنه صرح في "المدونة" في هذا باليمين والعقوبة ولم يصرح بهما في الأول ، فحكى المصنف في كل [واحدة]^(١) على ما وجدته مع أنه استدل في "التوضيح" لليمين في الأول باليمين في هذا^(٢) .

ووقع لابن القاسم في أول رسم من طلاق السنة تأديب من قيل له : ألك امرأة ؟ فقال : لا^(٣) . وهذا يدل على استواء المحلّين أو تقاربهما ؛ ولذلك ذكر المصنف معتقة في

(١) ما بين المعكوفتين زيادة : من (٢ن) ، و(٣ن) .

(٢) انظر التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ١٩٩/٦ ، ٢٠٠ .

(٣) نصّ المسألة ، كما في سماع ابن القاسم ، من كتاب قطع الشجر : (وقال مالك في رجل دخل عليه رجل ، وعنده امرأته فقال : ما هذه المرأة ؟ قال : مولاة لي ، هل لك أن أزوجه ؟ قال : نعم فخرج ، فكان يهزل . قال مالك : لا أرى عيه طلاقاً إلا أن ينوي ذلك . قال ابن القاسم : أرى أن يحلف ما أراد بذلك طلاقاً ، ثم لا شيء عليه ، ويؤدب) .

الأول تبعاً " للجواهر " إذ عدّه من الكنايات المحتملة ، وعتيقة في الثاني كما في " المدونة " ، ومعنى ليس بيني وبينك حلال ولا حرام ليس بيني وبينك شيء . قاله أبو الحسن الصغير .
ولزمنا بالإشارة المفهومة ، وبمجرد إرساله به مع رسول ، أو بالكتاب عازماً ،
أو لا إن وصل إليها ، وفي لزومه بكلامه [النفسي] ^(١) خلاف .

قوله : (وفي لزومه بكلامه النفسي خلاف) عدل عن التعبير ^(٢) بالنية إلى التعبير ^(٣) بالكلام النفسي لما حرره القرافي في الفرق الثاني من قواعده إذ قال : اختلف العلماء في الطلاق بالقلب من غير نطق واختلفت عبارات الفقهاء فيه ^(٤) ، فمنهم من يقول في الطلاق بالنية : قولان ، وهم الجمهور ، ومنهم من يقول : من اعتقد الطلاق بقلبه ولم يلفظ به بلسانه ففيه قولان ، وهذه عبارة ابن الجلاب ^(٥) والعبارتان غير مفصحتين عن المسألة ، فإن من نوى طلاق امرأته وعزم عليه وصمم ثم بدا له لا يلزمه طلاق إجماعاً .

فقولهم في الطلاق بالنية قولان متروك ، الظاهر إجماعاً ، وكذلك من اعتقد أن امرأته مطلقة ، وجزم بذلك ثم تبين له خلاف ذلك لم يلزمه طلاق إجماعاً ؛ وإنما العبارة الحسنة ما أتى به صاحب " الجواهر " ^(٦) ، وذكر أن ذلك معناه الكلام النفسي ، ومعناه إذا أنشأ الطلاق بقلبه بكلامه النفسي ولم يتلفظ به بلسانه فهو موضع الخلاف ، وكذلك أشار إليه القاضي أبو الوليد ابن رشد وقال : إنها إن اجتمعا - أعني النفسي واللساني - لزم الطلاق ، فإن انفرد أحدهما عن صاحبه فقولان ، فصارت النية لفظاً مشتركاً فيه بين معان مختلفة في

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من أصل المختصر .

(٢) في (ن ٣) : (التغير) .

(٣) في (ن ٣) : (التغير) .

(٤) في (ن ٣) : (في ذلك) .

(٥) في الأصل ، و(ن ٢) ، : (الحاجب) ، وعبارة ابن الحاجب : (إذا وقع الطلاق بقلبه خاصة جازماً فروايتان) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٢٩٧ ، وانظر : عبارة ابن الجلاب التي نقلها المؤلف في التفرع : ١٢ / ٢ .

(٦) عبارة ابن شاس : (فأما لو عقد الطلاق بقلبه جزماً من غير تردد ، أي : طلق بالنطق النفسي الذي هو كلام النفس ، من غير أن يقترن به قول ولا فعل ، لكان في وقوع الطلاق عليه بمجرد ذلك روايتان) انظر : عقد الجواهر الثمينة ، لابن شاس : ٥١٤ / ٢ .

اصطلاح أرياب المذهب يطلق عَلَى القصد والكلام النفساني ، فيقولون : صريح الطلاق لا يحتاج إلى النية إجماعاً^(١) ، وفي احتياجه إلى النية قولان ، وهو تناقض ظاهر ؛ لكنهم يريدون بالأول قصد استعمال اللفظ في موضوعه ، فإن ذلك إنما يحتاج إليه في الكناية دون الصريح ، ويريدون بالثاني القصد للنطق بصيغة التصريح^(٢) احترازاً من النائم ومن سبقه لسانه ، ويريدون بالثالث الكلام النفساني ، وقد بسطت هذه المباحث في كتاب : " الأمنية في إدراك النية " إذا تقرر أن الطلاق ينشأ بالكلام النفساني ، فقد صارت هذه المسألة من مسائل الإنشاء بكلام النفس .

وكذلك اليمين أيضاً وقع الخلاف فيها ، هل تنعقد بإنشاء كلام النفس وحده ، أو لابد من اللفظ ؟ ، وبهذا التقرير يظهر فساد قياس من قاس لزوم الطلاق بكلام النفس عَلَى الكفر والإيمان ، فإنهما يكفي فيهما كلام النفس ، وقع^(٣) ذلك في " الجلاب " وغيره^(٤) ، ووجه الفساد أن هذا إنشاء والكفر لا يقع بالإنشاء إنما يقع بالإخبار والاعتقاد ، وكذلك الإيمان والاعتقاد من باب العلوم والظنون لا من باب الكلام ، وهما بابان مختلفان فلا يقاس أحدهما عَلَى الآخر ، ومن وجه آخر وهو أن الصحيح في الإيمان أنه لا يكفي فيه مجرد الاعتقاد ، بل لابد من النطق باللسان مع الإمكان عَلَى مشهور مذاهب العلماء كما حكاه القاضي عياض في " الشفاء " وغيره ، فينعكس هذا القياس عَلَى قائله عَلَى هذا التقدير ويقال : وجب أن يفتقر إلى اللفظ قياساً عَلَى الإيمان بالله تعالى إن سَلِمَ له أن البابين واحد ، فكيف وهما مختلفان ، والقياس إنما يجري في المتماثلات . انتهى^(٥) .

(١) زاد في : (٢ن) ، (٤ن) : (وهو يحتاج إلى النية إجماعاً) .

(٢) في الأصل ، (١ن) ، و(٢ن) : (الصريح) .

(٣) في (١ن) : (ووقع) .

(٤) قال في الضريع : (من اعتقد الطلاق بقلبه ، ولم يلفظ به لسانه ففيه عن مالك روايتان ، إحداهما : أنه يلزمه الطلاق باعتقاده كما يكون كافراً أو مؤمناً باعتقاده . والرواية الأخرى : أنه لا يكون مطلقاً إلا بلفظه) انظر : الضريع ، لابن الجلاب : ١٢ / ٢ .

(٥) انظر : الفروق ، للقرافي : ٧٧ / ١ .

وقال الإمام أبو القاسم بن الشاط السبتي في كتاب "أنوار الشروق على أنوار البروق": قول الشهاب في هذا صحيح ظاهر، وقال في [٥٣/أ] "الذخيرة": المراد بالنية في العبادات القصد وليس مراداً هنا، بل المراد [الكلام النفساني وهو غير العزوم والإرادات والعلوم والاعتقادات بل معناه يقول في نفسه: أنت طالق كما يقول بلسانه^(١)].

وقال في فصل الإكراه منها: النية في المذهب لها معنيان:

أحدهما^(٢) الكلام النفساني وهو المراد بقولهم في الطلاق بالنية قولان، ويقولهم: إن الصريح لا بد فيه من النية على الأصح مع أن الصريح^(٣) مستغن عن النية التي هي القصد بالإجماع.

وثانيهما: القصد الذي هو الإرادة وهو قسمان:

أحدهما: القصد لإنشاء الصيغة، والنطق بها، وما أعلم في اشتراطه خلافاً، ولذلك من أراد أن ينطق بكلام فنطق بالطلاق؛ لأن لسانه التف لا يلزمه، وكذلك النائم والساهي.

وثانيهما: القصد لإزالة العصمة باللفظ وليس شرطاً في الصريح اتفاقاً، وكذلك ما اشتهر من الكنيات، فإذا تحرر هذا فالمكره^(٤) لم يختل منه القصد للصيغة بل قصدها وقصد اقتطاعها عن^(٥) معناها على قول اللخمي، وأما على ظاهر الروايات كما في "الجواهر" فلا حاجة لذلك، وتجديد قصد آخر لا يوجب اختلافاً^(٦) في القصد الأول، فعّد صاحب "الجواهر" له فيمن اختل قصده مشكل، وكذلك العجمي لم يختل في حقه القصد للصيغة بل قصدها لكنه لم يقصدها لمعنى الطلاق لجهله بالوضع، لكن الصريح لا يفتقر

(١) انظر: الذخيرة، للقرافي: ١/ ٢٤٠.

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن).

(٣) في (ن): (الصريح).

(٤) في (ن): (فالمكره).

(٥) في (ن)، و(ن): (على).

(٦) في (ن): (اختلافاً).

إلا لقصد الصيغة ، وإن غفل عن معناها فذكره^(١) أيضاً فيمن اختل قصده مشكل ، بل الذي يتجه فيه أن يقال : أسقط الشرع طلاقه قياساً على المكره بجامع عدم الداعية لإزالة العصمة ، والداعية غير القصد لأنها سببه^(٢) .

سؤال :

انعقد الإجماع على عدم اشتراط القصد في الصريح ، واللخمي وصاحب "المقدمات" يقولان : الصحيح من المذهب اشتراط النية فكيف الجمع بينهما ؟

جوابه :

أن المشترط^(٣) النية التي هي الكلام النفساني فلا بد من أن يطلق^(٤) بقلبه كما يطلق بلسانه ، وهو يسمى نية كما تقدّم ، وبهذا يجمع بين الثقليين . انتهى .

وقال تلميذه ابن راشد القفصي : وما يدل على أن نية الطلاق لا توجب طلاقاً : ﴿ يَتَأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾ [الطلاق: ١] المعنى : إذا أردتم إيقاع الطلاق فأوقعوه في حال تستقبل فيه المرأة عدتها ، ولو كان الطلاق يقع بالنية للزمه^(٥) طلاقه بإرادة الطلاق ، وأخرى بإصدار اللفظ .

وإن كرّر الطلاق يعطف يواو أو فاء أو ثم . فثلاث إن دخل كمع طلقتين مطلقاً ، وبلا عطف ثلاث في المدخول بها كغيرها ، إن نسقه ، إلا لنية تأكيد فيهما في غير معلقٍ متعدّدٍ ، ولو طلق فقبل ما فعلت ؟ فقال : هي طالق ، فإن لم ينو إخباره ، ففي لزوم طلاق أو اثنتين قولان و [في] ^(٦) نصف طلاق ، أو طلقتين ، أو نصفين طلاق أو نصف وثلاث طلاق ، أو واحدة في واحدة .

قوله : (وإن كرّر الطلاق يعطف يواو أو فاء أو ثم ، فثلاث إن مقل) تبع في هذا الشرط

(١) في (ن) : (فذكر) .

(٢) في (ن) : (سببها) وانظر : الذخيرة ، للقرافي : ٥٨ / ٤ .

(٣) في الأصل : (الشرط) .

(٤) في (ن) : (ينطق) .

(٥) في الأصل ، و (ن) ، و (٣) : (لألزمه) .

(٦) ما بين المعكوفتين زيادة من : أصل المختصر .

ابن شاس وابن الحاجب ^(١) مع أنه مرّضه في "التوضيح" تبعاً لابن عبد السلام، وقال ابن عرفة: من أنصف علم أن لفظ "المدونة" في لزوم الثلاث في: ثم والواو ظاهر، ونص في من بنى أو لم يبن، وهو مقتضى مشهور المذهب فيمن اتبع الخلع طلاقاً، ووجه في "التوضيح" ما قاله ابن شاس وابن الحاجب في: ثم، والفاء بأن غير المدخول بها تبين بالواحدة، والعطف بهما يقتضي التراخي، وقد يعترض على ذلك بأن المهلة المستفادة منهما إنما هي في غير الإنشاء كقوله في الإخبار: طلقت فلانة ثم طلقها ^(٢) يخبر بذلك عن أمر قد وقع، وأما إذا كان الكلام إنشاءً فلا؛ لاستلزام الإنشاء الحال ^(٣). انتهى، وأصله لابن عبد السلام إلا أنه قال: هذا مقصور على (ثم) دون (الفاء) و(الواو) وهو التحقيق.

أَوْ مَتَى مَا فَعَلْتُ، وَكُرَّرَ، أَوْ طَالِقٌ أَبَدًا طَلَقَةٌ وَاثْنَتَانِ فِي رُبْعٍ طَلَقَةٌ وَنِصْفُ طَلَقَةٍ، وَوَاحِدَةٌ فِي اثْنَتَيْنِ، وَالطَّلَاقُ كُلُّهُ، إِلَّا نِصْفَهُ، وَأَنْتَ طَالِقٌ إِنْ تَزَوَّجْتَكِ، ثُمَّ قَالَ كُلُّ مَنْ أَتَزَوَّجُهَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ فَهِيَ طَالِقٌ، وَثَلَاثٌ فِي إِنْ نِصْفُ طَلَقَةٍ.

قوله: (أَوْ مَتَى مَا فَعَلْتُ، وَكُرَّرَ) أي: إذا قال لها: أنت طالق متى فعلت كذا وكرر الفعل المحلوف عليه فلا يلزمه إلا طلاق، فهو كقوله في باب الأيمان (أَوْ هَلْ لَفْظُهُ يَجْمَعُ أَوْ يَكُلِّمُ أَوْ مَعَهَا لَا مَتَى مَا) يريد إلا أن يُنَوِّي بها معنى كلِّها كما في "المدونة".

تنبيه:

قرن المصنف (متى) في باب الأيمان بها، كما في "المدونة"، وجردها ^(٤) منها هنا كما عند ابن رشد. قال ابن عرفة: ويستشكل قوله في "المدونة" إلا أن ينوي (بمتى ما)

(١) قال ابن الحاجب: (و بالفاء و ثم ثلاث في المدخول بها، ولا يُنَوِّي، و واحدة في غيرها قال مالك وفي النسق بالواو إشكال) انظر: جامع الأمهات، لابن الحاجب، ص: ٢٩٧، وقد وقع فيه بدل: (و في النسق بالواو إشكال) (وفي الوارد إشكال)، وقد وقع هذا في نسختين من مطبوعتي جامع الأمهات الأولى طبعة اليامة ص ٢٩٧، والثانية الطبعة الأولى للمكتبة العلمية، ص ١٧١، وأصلحنا النص من مخطوطة التوضيح التي عزونا لها، ومخطوطتنا لجامع الأمهات لوحة رقم ٢٢٨، وهي نقل ابن شاس عن مالك انظر: عقد الجواهر الثمينة، لابن شاس: ٥٢٩/١.

(٢) في (ن) (١)، و (ن) (٢)، و (ن) (٣): (قد).

(٣) انظر التوضيح، لخليل بن إسحاق: ٦/ ٢٢٠، ٢٢١.

(٤) في (ن) (١): (فردها).

معنى (كلما) بأن نية التكرار توجب التكرار بكل لفظ فلا وجه لتخصيصه بمتى ما، ولذا لم يعتبر ابن رشد اقترانها^(١) بها، ويجاب: بأن (متى ما) قريبة من (كلما)، فمجرد إرادة كونها بمعناها يثبت التكرار بها دون يريد تعارض لفظ "المدونة"، ونقل القاضي وغيره من الأصوليين وابن بشير أنها مثل كلما، فإذا تقرر هذا فإن ضبط قول المصنف [٥٣/ب] أو متى فعلت بضم التاء كان كرر مبنياً للفاعل، وإن ضبط بكسر التاء كان كرر مبنياً للمفعول وإلا قيل: وكررت بتاء التانيث^(٢). فاعلمه.

أَوْ اثْنَتَيْنِ فِي اثْنَتَيْنِ، أَوْ كُلَّمَا حِضَّتْ.

قوله: (أَوْ اثْنَتَيْنِ فِي اثْنَتَيْنِ) ابن عرفة: هذا إن كان عالماً بالحساب وإلا فهو ما

نوى.

أَوْ كُلَّمَا أَوْ مَتَى مَا، أَوْ إِذَا مَا طَلَّقْتُكِ، أَوْ وَقَمَ عَلَيْكِ طَلَّاقِي، فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً.

قوله: (أَوْ كُلَّمَا أَوْ مَتَى مَا، أَوْ إِذَا مَا طَلَّقْتُكِ، أَوْ وَقَمَ عَلَيْكِ طَلَّاقِي، فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً) حاصل ما في "النوادر" أنه إذا قال: كلما أو متى ما، أو إذا ما وقع عليك طلاقى فأنت طالق لزمه بطلاقها واحدة ثلاث، ولو قال: طلقتك. بدل: وقع عليك طلاقى. فرجع سحنون إلى كونه كذلك، وكان يقول: إنها يلزمه اثنتان، وبه قال بعض أصحابه. انتهى.

ومبنى الخلاف: هل فاعل السبب فاعل المسبب أم لا؟ قال ابن عرفة: ظاهره أن (إذا ما)، و(ومتى ما)، مثل (كلما) دون إرادة كونها مثلها خلاف نص "المدونة"، ونص رواية ابن حبيب في باب تكرير الطلاق، وفي لفظ ابن شاس أن مهما ومتى ما مثل أن في عدم التكرار. انتهى^(٣)، واتبع المصنف هنا ما في "النوادر" وهو خلاف ما تقدم في قوله أو

(١) في (ن ١)، و(ن ٢)، و(ن ٣): (اقترانها).

(٢) انظر: نقول المؤلف في: تهذيب المدونة، للبراذعي: ٣٥٤/٢، والمدونة، لابن القاسم: ١٧/٦، وجامع الأمهات، لابن الحاجب، ص: ٢٣٦.

(٣) انظر: عقد الجواهر الثمينة، لابن شاس: ٥٣٧/١.

متى فعلت ، وكرر وخلاف قوله في باب : الأيمان لا متى ما ، وكأنه استشعر هذا في " التوضيح " إذ قال : وألحق سحنون بكلمها فيما ذكرناه إذا^(١) ما ومتى ما^(٢) .

وإن شَرَكَ طَلَّقَنَ ثَلَاثًا [ثَلَاثًا]^(٣) وَإِنْ قَالَ أَنْتِ شَرِيكَةُ مُطَلِّقَةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثَةً ، وَأَنْتِ شَرِيكَتُهُمَا طَلَّقْتِ اثْنَتَيْنِ ، وَالطَّرَفَانِ ثَلَاثًا ، أَوْ إِنْ طَلَّقْتِكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا وَطَلَّقَتْ فِي أَرْبَعٍ قَالَ لَهْنٌ بَيْنَكُنَّ [طَلَّقَتْ]^(٤) ، مَا لَمْ يَزِدِ الْعَدَدُ عَلَى الرَّابِعَةِ . سَحْنُونُ .

قوله : (أَوْ إِنْ طَلَّقْتِكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَهُ)^(٥) [ثَلَاثًا] قال الأستاذ الطرطوشي : هذه الترجمة بالسريجية ؛ لقول ابن سريج الشافعي : قال فقهاء الشافعية : لا يقع عَلَيْهَا الطلاق أبداً^(٦) ، وقالت طائفة منهم يقع [المنجز دون المعلق وقالت طائفة : منهم يقع]^(٧) مع المنجز تمام الثلاث من المعلق ، وهو مذهب أبي حنيفة ، وهو الذي نختاره وليس لأصحابنا فيه^(٨) ما يعول عَلَيْهِ ، وقد ذكر ابن عرفة تمام كلامه فقف عَلَيْهِ .

وَأَدَّبَ الْمَجْزَى .

قوله : (وَأَدَّبَ الْمَجْزَى) أي مجزيء الطلاق .

(١) في الأصل : (إذا) .

(٢) انظر التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ٢٥٦ / ٦ .

(٣) ما بين المعكوفتين زيادة : من المطبوعة .

(٤) ما بين المعكوفتين زيادة : من المطبوعة .

(٥) في (ن) : (بعده) .

(٦) قال في الإقناع للشافعية : (لو قال لزوجته إن طلقك فأنت طالق قبله ثلاثاً ، فطلقها طليقة أو أكثر وقع المنجز فقط ، ولا يقع معه المعلق لزيادته على المملوك ، وقيل لا يقع شيء ؛ لأنه لو وقع المنجز لوقع المعلق قبله بحكم التعليق ، ولو وقع المعلق لم يقع المنجز . وإذا لم يقع المنجز لم يقع المعلق ، وهذه المسألة تسمى : السريجية منسوبة لابن سريج) انظر الإقناع ، للشرييني : ٢٤٧ . وانظر : إيراد العدوي لها في حاشيته على الخرشي : ٥٢٢ / ٧ .

(٧) ما بين المعكوفتين زيادة : من (ن) ، و (٢ن) ، و (٣ن) .

(٨) في (ن) : (فيها) .

كَمُطَلَّقٍ جُزْءٍ ، وَإِنْ كَبِدَ ، وَلَزِمَ يَشْعُرُكَ طَالِقٌ ، أَوْ كَلَامُكَ عَلَى الْأَحْسَنِ ، لَا يَسْعَالُ
وَبُصَاقٌ وَدَمْعٌ وَصَمٌّ اسْتِثْنَاءٌ يِلَّا ، إِنْ اتَّصَلَ وَلَمْ يَسْتَعْرِقْ ، فَفِي ثَلَاثٍ ، إِلَّا ثَلَاثًا ، إِلَّا
وَاحِدَةً ، أَوْ ثَلَاثًا ، أَوْ الْبَتَّةَ ، إِلَّا اثْنَتَيْنِ ، إِلَّا وَاحِدَةً اثْنَتَانِ وَوَاحِدَةً وَاثْنَتَيْنِ ، إِلَّا
اثْنَتَيْنِ [٣٩/أ] ، إِنْ كَانَ مِنَ الْجَمِيعِ فَوَاحِدَةً ، وَإِلَّا فَثَلَاثٌ ، وَفِي الْغَاءِ مَا زَادَ عَلَى
الثَّلَاثِ وَاعْتِبَارُهُ قَوْلَانِ ، وَنَجَزَ إِنْ عُلِقَ بِمَا ضَمْتُهُ عَقْلًا أَوْ عَادَةً أَوْ شَرْعًا ، أَوْ جَائِزٍ
كَلَوْ جِئْتَ قَضَيْتُكَ أَوْ مُسْتَقْبَلٍ مُحَقَّقٍ ، وَيُشْبِهُهُ بُلُوغُهُمَا عَادَةً كَبَعْدَ سَنَةٍ ، أَوْ يَوْمٍ
مَوْتِي ، أَوْ إِنْ لَمْ أَمَسَّ السَّمَاءَ .

قوله : (كَمُطَلَّقٍ جُزْءٍ) أي : من المرأة ، فهو تنظير لا تمثيل .

أَوْ إِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْحَبْرُ حَجَرًا ، أَوْ لِهَزْلِهِ كَطَلَقٍ أَمَسَ ، أَوْ يَمَا لَا صَبَرَ عَنْهُ كَانِ
قُمْتَ ، أَوْ غَالِبٍ كَانِ حِضْنٍ أَوْ مُحْتَمِلٍ وَاجِبٍ كَانِ صَلَبَتٍ ، أَوْ يَمَا لَا يَعْلَمُ حَالًا كَانِ كَانِ
فِي بَطْنِكَ غَلَامٌ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ ، أَوْ فِي هَذِهِ اللَّوْزَةِ قَلْبَانِ ، أَوْ فَلَانٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، أَوْ إِنْ
كُنْتَ حَامِلًا ، أَوْ لَمْ تَكُونِي ، وَحُمِلَتْ عَلَى الْبَرَاةِ مِنْهُ فِي طَهْرٍ لَمْ يَمَسَّهَا فِيهِ ،
وَاخْتَارَ مَعَ الْعَزْلِ ، أَوْ لَمْ يُمْكِنْ إِطْلَاعُنَا عَلَيْهِ كَانِ شَاءَ اللَّهُ أَوْ الْمَلَائِكَةُ ، أَوْ الْجِنُّ ، أَوْ
صَرَفَ الْمَشَبَّهَةَ إِلَى مُعَلَّقٍ عَلَيْهِ ، بِخِلَافِ إِلَّا أَنْ يَبْدُو لِي فِي الْمُعَلَّقِ عَلَيْهِ فَقَطُّ أَوْ كَانِ
لَمْ تُمْطِرِ السَّمَاءُ غَدًا [فَأَنْتَ طَالِقٌ] ^(١) إِلَّا أَنْ يَحُمَّ الزَّمَنُ .

قوله : (أَوْ إِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْحَبْرُ حَجَرًا ، أَوْ لِهَزْلِهِ) الصواب إسقاط (أو) حتى يكون
كقول ابن الحاجب حنث لهزله ^(٢) ، وقد سلم في "التوضيح" أن تعليله ^(٣) بالهزل ظاهر ،
وينبغي أن يوقف علي ما لابن عبد السلام وابن عرفة مما هو خلاف هذا تعليلاً وحكماً ^(٤) .
أَوْ يَحِلُّفَ لِعَادَةٍ فَيَنْظُرُ ^(٥) . وَهَلْ يَنْتَظِرُ فِي الْيَرِّ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ ؟ أَوْ يَنْجَزُ
كَالْجِنْتِ ؟ تَأْوِيلَانِ ، أَوْ يَمُحَرَّمُ كَانِ لَمْ أَزِنْ إِلَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ قَبْلَ التَّنْجِيزِ .

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من المطبوعة .

(٢) انظر جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٣٠١ .

(٣) في (١٠) : (تعليقه) ، وانظر التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ٢٦٨ / ٦ ، ونصه : (وعلل المصنف الحنث بهزله وهو ظاهر) .

(٤) تبعه في تصويبه الخطاب والخرشي في شرحيهما للمسألة ، انظر : مواهب الجليل : ٧٠ / ٤ ، شرح الخرشي : ٤٩٠ / ٤ .

(٥) في أصل المختصر والمطبوعة : (فيستظر) .

قوله : (أَوْ يَخْلِفَ لِعَامَّةٍ فَيَنْظُرُ^(١)) كذا في "التوضيح"^(٢) تبعاً لقول عياض في (التنبيهات) : لو حلف لعادة جرت له وعلامات عرفها واعتادها ليس من جهة التخرّص^(٣) وتأثير النجوم عند من زعمها لم يحنث حتى يكون ما حلف عليه ؛ لقوله ~~عليه~~ : « إِذَا أَنْشَأَتْ بَحْرِيَّةٌ ثُمَّ تَشَاءَمَتْ تِلْكَ عَيْنٌ غَدِيقَةٌ »^(٤) ونقله عن بعض الشيوخ ، والذي في رسم يوصي من سماع عيسى من كتاب : الأيمان بالطلاق : ومن قال لامرأته أنت طالق إن لم تمطر السماء غداً أو إلى رأس الشهر ... وما أشبه ذلك عجل عليه الطلاق ولا يتظر به استخبار ذلك وإن وجد ذلك حقاً قبل أن تطلق عليه لم تطلق عليه .

قال ابن رشد : ينقسم ذلك إلى وجهين :

أحدهما : أن يرمي بذلك مرمى الغيب ، ويحلف على أن ذلك لا بد أن يكون ، أو أنه لا يكون قطعاً من جهة الكهانة أو التنجيم أو تقحماً على الشكّ دون سبب من تجربة أو توسم شيء ظنه ، في هذا الاختلاف أنه يعجل عليه الطلاق ساعة حلف ، ولا يتظر به ، فإن غفل عن ذلك ولم يطلق عليه حتى جاء الأمر على ما حلف عليه فقال المغيرة وعيسى : يطلق عليه ، وقال ابن القاسم : هنا لا يطلق عليه .

والثاني : أن لا يرمي بذلك مرمى الغيب ، وإنما حلف عليه لأنه غلب على ظنه عن تجربة أو شيء توسمه ، فهذا يعجل عليه الطلاق ، ولا يستأنى به لينظر هل يكون ذلك أم لا ، فإن لم يطلق عليه حتى جاء الأمر على ما حلف عليه لم يطلق عليه ، وهو قول عيسى ودليل قول ابن القاسم في سماع أبي زيد .^(٥) انتهى .

والذي في "المقدمات" : من حلف على ما لا طريق له إلى معرفته عجل عليه

(١) في (١ن)، و(٣ن) : (في نظر) .

(٢) انظر التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ٢٦٠ / ٦ .

(٣) في الأصل ، (٣ن) : (التخريص) .

(٤) الموطأ برقم (٤٥٢) ، كتاب الاستسقاء ، باب الاستمطار بالنجوم .

(٥) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ١٥٠ / ٦ ، ١٥١ .

الطلاق^(١) ولا يستأنى به . واختلف إن غفل عنه حتى جاء الأمر على ما حلف عليه فيتخرج ذلك على ثلاثة أقوال : أحدها : أنه يطلق عليه . والثاني : أنه لا يطلق عليه . والثالث : أنه إن كان حلف على غالب ظنه لأمر توسمه مما لا يجوز له في الشرع لم تطلق عليه ، وإن حلف على ما ظهر له بكهانة أو تنجيم أو على الشك أو على تعمد الكذب طلق عليه^(٢) . انتهى فما ذكر ابن رشد فيمن غفل عنه جعله [٥٤ / أ] المصنف ابتداءً وفاقاً لعياض . والله سبحانه أعلم .

أَوْ يَمَّا لَا يَعْلَمُ حَالًا وَمَالًا ، وَدُبَّانٍ إِنْ أَمَكَنَ حَالًا ، وَادَّعَاهُ ، فَلَوْ حَلَفَ اثْنَانِ عَلَى النَّقِيزِ كَأَن كَانَ هَذَا غُرَابًا ، وَلَمْ يَكُنْ فَإِنْ لَمْ يَدْعَمْ بِقَيْنَا طَلَّقَتْ ، وَلَا يَحْنُثُ إِنْ عَلَفَهُ بِمُسْتَقْبَلٍ مُتَنِمٍ كَأَن لَمَسَتْ السَّمَاءَ ، أَوْ إِنْ شَاءَ هَذَا الْحَجَرُ ، أَوْ لَمْ تَعْلَمْ مَشَبَّةَ الْمُعَلَّقِ بِمَشَبَّةٍ ، أَوْ لَا يُشَبِّهُهُ الْبُلُوغُ إِلَيْهِ ، أَوْ طَلَّقْتُكَ وَأَنَا صَبِيٌّ ، أَوْ إِذَا مِتُّ ، أَوْ مَتَى إِلَّا أَنْ يُرِيدَ نَفْسَهُ ، أَوْ إِنْ وَلَدَتْ جَارِيَةً ، أَوْ إِذَا حَمَلْتُ ، إِلَّا أَنْ يَطْلَاهَا مَرَّةً ، وَإِنْ قَبْلَ بَيِّنَةٍ كَأَن حَمَلْتُ وَوَضَعْتُ ، أَوْ مُحْتَمَلٌ غَيْرُ غَالِبٍ ، وَانْتَظَرُ إِنْ أَتَيْتُ كَيَوْمِ قُدُومِ زَيْدٍ وَتَبَيَّنَ الْوُقُوعُ أَوَّلَهُ إِنْ قَدِمَ فِي نِصْفِهِ وَإِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ مِثْلُ إِنْ شَاءَ ، بِخِلَافِ إِلَّا أَنْ يَبْدُو لِي كَالنَّذْرِ ، وَالْعَتَقِ . وَإِنْ نَفَى وَلَمْ يُؤَجِّلْ كَأَن لَمْ يَقْدَمْ مِنْهَا . قوله : (أَوْ يَمَّا لَا يَعْلَمُ حَالًا وَمَالًا) ككونه من أهل الجنة أو النار ، ابن عبد السلام : ولا يعد تخريجه على الخلاف في مشيئة الملائكة أو الجن .

إِلَّا إِنْ لَمْ أَحْيِلْهَا ، أَوْ إِنْ لَمْ أَطْلَاهَا ، وَهَلْ يُمْنَعُ مُطْلَقًا ؟ أَوْ إِلَّا فِي كَأَن لَمْ أَحْجِ فِي هَذَا الْعَامِ ، وَلَيْسَ وَقْتُ سَفَرٍ ؟ تَأْوِيلَانِ ، إِلَّا إِنْ لَمْ أَطْلَقْكَ مُطْلَقًا أَوْ إِلَى أَجَلٍ ، أَوْ إِنْ لَمْ أَطْلَقْكَ بِرَأْسِ الشَّهْرِ الْبَتَّةَ فَأَنْتَ طَالِقٌ رَأْسَ الشَّهْرِ الْبَتَّةَ ، أَوْ الْآنَ فَيَنْجِزُ . قوله : (إِلَّا) ^(٣) إِنْ لَمْ أَحْيِلْهَا ، أَوْ إِنْ لَمْ أَطْلَاهَا كذا في بعض النسخ بإلا الاستثنائية ، وفي بعضها بلا النافية ، وكلاهما يؤدي المعنى ، إلا أن الأول أشبه بنص "المقدمات" ، وهو أبعد من القلق في عبارة المصنف ، يظهر بالتأمل .

(١) في (ن) ١ ، و (ن) ٢ : (بالطلاق) .

(٢) انظر : المقدمات الممهدة ، لابن رشد : ٣٠٩ / ١ .

(٣) في (ن) ٣ : (لا) .

وَيَقَعُ وَلَوْ مَضَى زَمَانُهُ .

قوله : (وَيَقَعُ وَلَوْ مَضَى زَمَانُهُ) يعني فيما إذا قال : إن لم أطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق الآن البتة .

كَطَالِقِ الْيَوْمِ ، إِنْ كَلَّمْتِ فُلَانًا غَدًا وَإِنْ قَالَ إِنْ لَمْ أُطَلِّقْكَ وَاحِدَةً بَعْدَ شَهْرٍ ، فَأَنْتِ طَالِقٌ الْآنَ الْبَتَّةَ ، فَإِنْ عَجَلَهَا أَجْزَأَتْ ، وَإِلَّا قَبِيلَ لَهُ إِمَّا عَجَلْنَاهَا وَإِلَّا بَأَنْتِ وَإِنْ حَلَفَ عَلَى [٣٩/ب] فَعِلْ غَيْرِهِ ، فَفِي الْبِرِّ كَنَفْسِهِ ، وَهَلْ كَذَلِكَ فِي الْحِنْثِ ؟ أَوْ لَا يُضْرَبُ لَهُ أَجْلُ الْإِبْلَاءِ وَيُنْتَلَمَّ لَهُ ؟ قَوْلَانِ .

قوله : (كَطَالِقِ الْيَوْمِ ، إِنْ كَلَّمْتِ فُلَانًا غَدًا) هذا قياس يستظهر به على مخالفة ابن عبد السلام في التي قبلها ؛ وذلك أن ابن عبد السلام قال فيها : لا يلزم الحالف شيء بوجه ؛ لأنه إذا حلف على إيقاع البتة رأس الشهر بوقوع البتة الآن فله طلب تحصيل المحلوف عليه ، وهو إيقاع البتة عند رأس الشهر ، فإذا جاء رأس الشهر فله ترك ذلك الطلب واختيار الحنث كما لكل حالف ، فإذا اختاره لم يكن ^(١) وقوع الحنث عليه ؛ لانعدام زمان البتة المحلوف بها ؛ لأنه إنما استلزمها ^(٢) في زمان الحال الذي عاد ماضياً عند رأس الشهر .

قال في " التوضيح " : وما قاله من عدم وقوع الطلاق الماضي زمانه يأتي على ما قاله ابن عبد الحكم فيمن قال لزوجته : أنت طالق اليوم إن كلمت فلاناً غداً ، أنه إن كلمه غداً فلا شيء عليه ؛ لأن الغد مضى وهي زوجة ، وقد انقضى وقت وقوع الطلاق ، ومثله لابن القاسم في " الموازية " فيمن قال لامرأة ^(٣) : إن تزوجتك فأنت طالق غداً ، فتزوجها بعد غد فلا شيء عليه ، وإن تزوجها قبل غد طَلَّقَتْ عَلَيْهِ ، لكن قال أبو محمد : قول ابن عبد الحكم خلاف أصل مالك والطلاق يلزمه إذا كلمه غداً ، وليس لتعلق الطلاق بالأيام ^(٤) وجه .

(١) في (٢ن) : (يمكن) .

(٢) في (١ن) : (الترتها) ، وفي (٢ن) ، و (٣ن) : (الترتها) .

(٣) في (١ن) ، و (٢ن) ، و (٣ن) : (لامرأته) .

(٤) في (٢ن) : (بالإمام) ، وفي (٣ن) : (بالإلزام) .

وفي " العتبية " : فأنت طالق اليوم إن دخل فلان الحمام غداً : لم تكن طالقاً إلا أن يدخل فلان الحمام غداً ، وله وطؤها ^(١) ، نقل ذلك كله عياض في باب الظهار ، وعلى هذا تلزمه البتة ، ولو مضى زمنها ، وأيضاً فالمسألة المذكورة يباثر هذه مما يرد ما قال ابن عبد السلام ؛ لأنه لو كان ما قاله صحيحاً للزم فيما إذا قيل : إن لم أطلقك واحدة بعد شهر فأنت طالق الآن البتة ألا يلزمه شيء ، لما ذكر ، ولكان لا يحسن الخلاف في تعجيل الواحدة فانظره ^(٢) . انتهى .

قلت : ما ذكره عياض عن " العتبية " هو في رسم لم يدرك من سماع عيسى من كتاب الأيمان بالطلاق ونصه : " وسئل عن رجل قال لامرأته : أنت طالق اليوم إن دخل فلان غداً الحمام قال : لا تطلق عليه حتى يدخل . قال ويمسها ، ولم يحملها ابن رشد : على ظاهرها كما عند أبي محمد وأبي الفضل عياض ، بل قال هذا كلام فيه تجوز ، وقد وقع مثله في كتاب الظهار من " المدونة " في باب : الظهار إلى أجل ، فليس على ظاهره ؛ لأن فيه تقدماً وتأخيراً ومعناه على الحقيقة دون تقديم وتأخير : وسئل عن رجل قال اليوم لامرأته : أنت طالق إن دخل فلان غداً الحمام ، فهذا صواب الكلام ، وعليه ^(٣) أي الجواب : بأنه لا تطلق عليه حتى يدخل " وقوله : (ويمسها) يريد : فيما بينه وبين غد وهو صحيح ؛ لأنها " يمين بالطلاق وهو فيها على بر فلا اختلاف أن له أن يطأ إلى الأجل ^(٤) . انتهى .

وقد حرر الإمام ابن عرفة المسألة غاية التحرير ، فإنه لما ذكر المسألة السريجية المتقدمة الذكر ما يلتحق بها قال : إنها تتوقف على أصل وهو : جعل أمر مستقبل سبباً في طلاق مقيد بزمان ماضي عنه هل يلزم اعتباراً بوقت التعليق أو لا يلزم ، اعتباراً بوقت حصول

(١) انظر البيان والتحصيل ، لابن رشد : ١٦٨/٦ .

(٢) انظر التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ٢٥٢/٦ ، ٢٥٣ .

(٣) في الأصل : (وعلى) .

(٤) في (٢ن) : (لأنه) .

(٥) في الأصل ، و(٢ن) : (أجل) .

وانظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ١٦٨/٦ .

السبب ، ثم ذكر سماع عيسى المذكور وقبول أبي محمد له ، وتأويل ابن رشد ثم قال : ولا بن محرز عن ابن القاسم : فيمن^(١) قال لامرأته : إن دخلت الدار فأنت طالق أمس دخولك . لزمه . ابن عبد الحكم إن قال : أنت طالق اليوم إن كلمت فلاناً غداً ، فكلمه فلا شيء عليه . أبو محمد : هذا خلاف أصل مالك ، بل يلزمه الطلاق ؛ لأنه لا يتعلق بزمن ، ابن عرفة : ففي المعلق مقيداً بزمن قبل زمان سببه طريقان الإلغاء لابن رشد مع نص ابن عبد الحكم ، والاعتبار لابن محرز مع أبي محمد ، ونص ابن القاسم . قال : فإن قيل : قد وقع لمحمد عن ابن القاسم فيمن قال لأجنبية : إن تزوجتك فأنت طالق غداً . إن تزوجها غداً لزمه ، ويعدّه لا شيء عليه ، وهذا خلاف متقدم نقل ابن محرز [٥٤/ب] عنه .

قلنا : يفرق بأن^(٢) زمن إنشاء التعليق فيما نقله ابن محرز قابل للطلاق لو نجز ، وفيما نقله عنه محمد غير قابل ، ومقتضى طريقة أبي محمد وهي^(٣) أسعد بالروايات صحة ما فهمه الطرطوشي عن المذهب في السريحية ، وتبعه ابن العربي وابن شاس^(٤) . انتهى . فإن سلم أن مسألة ابن عبد السلام^(٥) من هذا القبيل فهو قد سلك الطريقة الأولى والمصنف مال إلى الثانية ، فإن أراد بقوله : كطالق اليوم . الاستظهار بالقياس على هذا الفرع كما قدمنا فعل ما ذكر أبو محمد أنه أصل مالك ، وإن أراد مطلق التنظير فهو على ما اختاره في ذلك . والله تعالى أعلم .

وإن أقروا بفعل ثم حلف ما فعلت ، صدق بيمين ، بخلاف إقراره بعد اليمين فينجز ، ولا تمكنه زوجته ، إن سمعت إقراره وبانت ، ولا تنزيين إلا كرهاً ، وانتفتد منه ، وفي جواز قتلها له عند معاورتها قولان ، وأمر بالفراق في إن كنت تحبيني ، أو تبغضيني ، وهل مطلقاً ، أو إلا أن تجيب بما يقتضي الحنث فينجز ؟ وتأويلان . وفيها ما يدل لهما .

(١) في (١ن) ، و(٢ن) : (من) .

(٢) في (١ن) : (بين) .

(٣) في (١ن) : (وهو) .

(٤) انظر : عقد الجواهر الثمينة ، لابن شاس : ١ / ٥٢٠ .

(٥) في (٣ن) : (عبد الحكم) .

قوله : (**إِلَّا كَرَهَا**) ينطبق على التمكين والترين ، ومعناه : إلا مكرهة فكأنه تخصيص لقوله في " المدونة " : ولا يأتيها إلا وهي كارهة ^(١) ؛ إذ المكرهة أخص من الكارهة .

وَبِالْأَيْمَانِ الْمَشْكُوكِ فِيهَا . وَلَا يُؤْمَرُ أَنْ شَكَهَ طَلَّقَ أَمْ لَا ، إِلَّا أَنْ يَسْتَنْدِ وَهُوَ سَالِمُ الْخَاطِرِ كَرُوبِيَّةٍ شَخْصٍ دَاخِلًا شَكَّ فِي كَوْنِهِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ ، وَهَلْ يُجْبَرُ ؟ تَأْوِيلَانِ . وَإِنْ شَكَ أَهْنَدُ هِيَ أَمْ غَيْرُهَا ؟ أَوْ قَالَ إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ بَلْ أَنْتِ . طَلَّقْنَا ، وَإِنْ قَالَ : أَوْ أَنْتِ ، خُبِرَ ، وَلَا أَنْتِ ، طَلَّقْتَ الْأُولَى .

قوله : (**وَبِالْأَيْمَانِ الْمَشْكُوكِ فِيهَا**) معطوف على (**بِالْفِرَاقِ**) ^(٢) بحذف مضاف أي : وأمر بالفراق [في كذا] وبإفاد الأيمان المشكوك فيها يشير به لقوله في كتاب : الأيمان بالطلاق ^(٣) من " المدونة " : ومن لم يدر بما حلف بطلاق أو بعناق أو بمشي أو صدقة ، فليطلق نساءه ويعتق رقيقه ويتصدق بثلاث ماله ويمشي إلى مكة ، يؤمر بذلك كله من غير قضاء ^(٤) .

إِلَّا أَنْ بُرِيدَ الْإِضْرَابَ ، وَإِنْ شَكَ طَلَّقَ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ؟ لَمْ تَحِلَّ لَهُ إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ .

قوله : (**إِلَّا أَنْ بُرِيدَ الْإِضْرَابُ**) ^(٥) أي : بلا ويحتمل بلا وبأو ، فيرجع للفرعين ، على أن اللخمي إنما ذكر الإضراب ^(٦) في لا .

وَصَدَقَ ، إِنْ ذَكَرَ فِي الْعِدَّةِ .

قوله : (**وَصَدَقَ ، إِنْ ذَكَرَ فِي الْعِدَّةِ**) ليس العدة بشرط في التصديق بل في الرجعة ، وقد زاد في " المدونة " : وإن ذكر ذلك بعد العدة كان خاطباً ويصدق في ذلك ^(٧) .

(١) النص أعلاه تهذيب المدونة ، للبراذعي : ٣٧٠ / ٢ ، وانظر : المدونة ، لابن القاسم : ٤٦ / ٦ .

(٢) في (ن ٣) : (الفراق) .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن ٣) .

(٤) انظر : تهذيب المدونة ، للبراذعي : ٢٥٢ / ٢ ، ٢٥٣ .

(٥) في الأصل : (الاضطراب) .

(٦) في الأصل : (الاضطراب) .

(٧) انظر : تهذيب المدونة ، البراذعي : ٣٥٢ / ٢ .

ثُمَّ إِنْ تَزَوَّجَهَا وَطَلَّقَهَا فَكَذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَبَيَّنَّ.

قوله : (ثُمَّ إِنْ تَزَوَّجَهَا وَطَلَّقَهَا فَكَذَلِكَ) قيده في " التوضيح " بأن يطلقها واحدة واحدة أو اثنتين اثنتين قال : ولا يحصل الدوران مع الاختلاف وإن كان ظاهر كلام جماعة حصوله ، وبيان ذلك [أنه] ^(١) إِذَا طَلَّقَهَا فِي الثَّانِي طَلَقَتَيْنِ وَفِي الثَّالِثِ طَلَقَةٌ وَفِي الرَّابِعِ طَلَقَةٌ ، فَإِنْ فَرَضَ الْمَشْكُوكُ فِيهِ ثَلَاثًا فَهَذِهِ الْأَخِيرَةُ أَوَّلُ عَصْمَةٍ مُسْتَأْنَفَةٍ ، وَإِنْ فَرَضَ اثْنَتَيْنِ فَهَذِهِ الْأَخِيرَةُ مُسْتَأْنَفَةٌ ثَانِيَةٌ ، وَكَذَلِكَ إِنْ فَرَضَ وَاحِدَةً فَاعْلَمْ . انتهى ^(٢) .

يعني : أن ما زاد عَلَى النِّصَابِ يلغى ، ويصير الأمر فيه كمن طَلَّقَ زَوْجَهُ أَرْبَعًا ، وَالضَّابِطُ هُوَ مَا يَأْتِي لِابْنِ عَرَفَةَ . قَالَ اللَّخْمِيُّ وَإِنْ شَكَّ هَلْ طَلَّقَ وَاحِدَةً أَوْ ثَلَاثًا أَمْرٌ لَا يَرْتَجِعُ الْآنَ وَلَا يَقْرِبُهَا حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ، فَإِنْ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ زَوْجٍ ثُمَّ طَلَّقَهَا كَانَ لَهُ أَنْ يَرْتَجِعَهَا ^(٣) قَوْلًا وَاحِدًا ، فَإِنْ كَانَ طَلَاقُهُ الْأَوَّلُ ثَلَاثًا فَقَدْ أَحْلَاهَا الزَّوْجَ الْآخَرَ وَبَقِيَ عِنْدَهُ الْآنَ عَلَى تَطْلِيقَتَيْنِ ، وَإِنْ كَانَ طَلَاقُهُ الْأَوَّلُ وَاحِدَةً كَانَتْ هَذِهِ طَلَقًا ثَانِيَةً وَبَقِيَ عِنْدَهُ عَلَى وَاحِدَةٍ ، فَإِنْ طَلَّقَهَا طَلَقًا أُخْرَى لَمْ تَحُلْ لَهُ حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ لِإِمْكَانِ أَنْ يَكُونَ طَلَاقُهُ الْأَوَّلُ وَاحِدَةً ، فَتَكُونُ هَذِهِ ثَالِثَةً ^(٤) .

وإِنْ شَكَّ : هَلْ طَلَّقَ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ كَانَ لَهُ أَنْ يَرْتَجِعَ الْآنَ ، فَإِنْ ارْتَجَعَهَا ثُمَّ طَلَّقَ لَمْ يَرْتَجِعْهَا وَلَا ^(٥) يَقْرِبُهَا حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ؛ لِإِمْكَانِ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ اثْنَتَيْنِ وَهَذِهِ الثَّالِثَةُ ، وَإِنْ شَكَّ هَلْ طَلَّقَ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ، وَلَمْ يَشْكُ فِي وَاحِدَةٍ أَنَّهُ أَوْقَعَهَا لَمْ يَقْرِبْهَا إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ ؛ لِإِمْكَانِ أَنْ تَكُونَ الْأَوَّلَى ثَلَاثًا ، فَإِنْ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ زَوْجٍ ثُمَّ طَلَّقَهَا أَمْسَكَ عَنْهَا أَيْضًا حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ؛ لِإِمْكَانِ أَنْ تَكُونَ الْأَوَّلَى اثْنَتَيْنِ وَهَذِهِ الثَّالِثَةُ ، فَإِنْ تَزَوَّجَهَا أَيْضًا بَعْدَ

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (١) ، و(٢) ، و(٣) .

(٢) انظر التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ٦ / ٢٨١ .

(٣) في (١) ، و(٢) ، و(٣) : (يرتجع) .

(٤) في (١) ، و(٣) : (ثلاثة) .

(٥) في (١) ، و(٢) ، و(٣) : (لم) .

زوج ثم طلقها كان له أن يرتجع فإن ، كان الأول ثلاثاً^(١) فقد بقي له فيها واحدة ، وإن كان الأول اثنتين فقد بقي له فيه^(٢) اثنتان^(٣) .

قال ابن عرفة : صور الشك في العدد أربع : مسألة الكتاب ، والشك في واحدة أو اثنتين ، والشك في واحدة أو ثلاث ، والشك في اثنتين أو ثلاث ، وضابط ما تحرم عليه فيه قبل زوج إن طلقها بعد أن تزوجها بعد زوج طلاقاً دون البتات كلما لم ينقسم^(٤) مجموع طلاقه بعد زوج مع عدد طلاق كل شك بانفراد^(٥) على ثلاث لم تحرم ، وإن انقسم^(٦) ولو في صورة واحدة حرمت . قال الطرطوشي : إن شك في عدد طلاقه لزمه أكثره ، ولو يقن واحدة وشك في الثانية لم يلزمه إلا واحدة .

قال ابن عرفة : لأن الأول شك في عدد ما وقع ، والثاني شك في الوقوع .
وَإِنْ حَلَفَ مَنَعِمُ طَعَامٍ عَلَى غَيْرِهِ لَا بُدَّ أَنْ تَدْخُلَ ، فَحَلَفَ [الْآخِرُ]^(٧) لَا دَخَلْتُ حَنْثَ الْأَوَّلِ .

قوله : (وَإِنْ حَلَفَ مَنَعِمُ طَعَامٍ عَلَى غَيْرِهِ لَا بُدَّ أَنْ تَدْخُلَ ، فَحَلَفَ الْآخِرُ لَا دَخَلْتُ حَنْثَ الْأَوَّلِ) أي : أجبر^(٨) على الحنث ، فضبطه بضم الحاء وكسر النون المشددة مبنياً للمجهول أدل على المعنى ، ومما يناسب هذا الفرع من وجه ما قاله في كتاب الهبات من " المدونة " : ومن لزمه دين لرجل أو ضمان عارية [٥٥ / أ] يغاب^(٩) عليها ، فحلف بالطلاق ثلاثاً ليؤدين ذلك ، وحلف الطالب بالطلاق ثلاثاً أن قبله ، فأما الدين فيجبر الطالب على قبضه ،

(١) في (٣ ن) : (ثلاثاً) .

(٢) في (١ ن) ، و (٢ ن) : (فيها) .

(٣) في (٣ ن) : (اثنتان) .

(٤) في (٣ ن) : (ينقسم) .

(٥) في (١ ن) ، و (٢ ن) ، و (٣ ن) : (بانفراده) .

(٦) في (٣ ن) : (انقسم) .

(٧) ما بين المعكوفتين ساقط من أصل المختصر .

(٨) في (٣ ن) : (جبر) .

(٩) في (١ ن) : (يغلب) .

ويحنت ولا يجبر في أخذ قيمة العارية ، ويحنت^(١) المستعير إن أراد ليأخذنه مني ، فإن أراد لأغرمنه له قبله أو لم يقبله لم يحنت واحد منهما .

والفرق أن الدين لزم ذمته ، والعارية إنما ضمنها لغية أمرها ، فإنما يقضي بالقيمة لمن طلبها ، في ظاهر الحكم وله تركها ، وقد تسقط أن لو قامت بينة بهلاكها^(٢) .

ولأبي إسحاق التونسي النظاري هذه أبحاث حسان يوقف عليها في محلها .

وإن قال إن كلمته^(٣) ، إن دخلت لم تطلق إلا بهما ، وإن شهد شاهد بجرام ، وآخر ببنت ، أو بتعليقه على دخول دار في رمضان وذبي الحجة أو بدخولها فيهما ، أو بكلامه في السوق والمسجد ، أو بأنه طلقها يوماً بمصر ويوماً بمكة . لفقت كشاهد بواحدة ، وآخر بأزيد ، وحلف على الزائد ، وإلا سجن حتى يحلف ، لا بفعلين أو فعل وقول كواحد بتعليقه بالدخول ، وآخر بالدخول ، وإن شهدا بطلاق واحدة ونسيها لم تقبل وحلف ما طلق واحدة .

قوله : (وإن قال إن كلمته ، إن دخلت لم تطلق إلا بهما) هذا تعليق التعليق . قال ابن عرفة : وتعليق التعليق تعليق على مجموع الأمرين ، وإن دخلت هذه الدار فأنت طالق إن كانت لزيد ، لا يحنت إلا بدخولها ، وكونها لزيد ولو على التحنيث بالأقل ، وهنا أشبع ابن عرفة الكلام في الحلف على التعليق مثل قوله : والله إن فعلت كذا [لا]^(٤) كنت لي بامرأة فقف عليه .

وإن شهد ثلاثة بيمين ونكل ، فالثلاث .

قوله : (وإن شهد ثلاثة بيمين ونكل ، فالثلاث)^(٥) هذا تأويل القاسي مسألة ربيعة الواقعة آخر كتاب الأيمان بالطلاق من "المدونة" ، ففيها : قال ربيعة : ومن شهد عليه ثلاثة نفر كل واحد بطلقة ليس معه صاحبه فأمر أن يحلف فأبى فليفرق بينهما ، وتعتد من

(١) في (ن) : (يحلف) .

(٢) انظر : المدونة ، للبراذعي : ٣٦٦ / ٤ .

(٣) في أصل المختصر : (كلمت زيدا) .

(٤) في (ن) : (لا) .

(٥) في (ن) : (فالثلاثة) .

يوم نكل^(١). وقضى عَلَيْهِ عياض. قال القاسبي: معناه أن كل واحد شهد [عَلَيْهِ]^(٢) بيمين حنث فيها؛ فلذلك إذا نكل طلق عَلَيْهِ بالثلاث، فظاهر هذا أنه يحلف لتكذيب كل واحد قال: وأما لو كان في غير يمين لزمته طلاقة يريد لاجتماعهم عَلَيْهَا ويحلف مع الآخر، فإن نكل لزمته اثنتان فعلى هذا يكون وفاقاً للمذهب على أحد القولين لمالك في التطليق عَلَيْهِ بالنكول، وذهب غيره إلى أن قول ربيعة خلاف؛ لأن ظاهره أنه إن حلف لم يلزمه شيء، ومالك يلزمه واحدة لاجتماع اثنين عَلَيْهَا، وهو قول مطرف وعبد الملك وأصبغ.

(١) النص أعلاه تهذيب المدونة، للبرادعي: ٣٦٨/٢، وانظر: المدونة، لابن القاسم: ٤٣/٦.

(٢) ما بين المعكوفتين زيادة: من (١ن)، و(٢ن)، و(٣ن).

[باب التخيير والتملك]

وإن فَوْضَهُ لَهَا تَوْكِيلًا ، فَلَهُ الْعَزْلُ إِلَّا لِنَعْلَقِ حَقًّا ، لَا تَخْيِيرًا ، أَوْ تَمْلِيكًا ، وَحِيلَ بَيْنَهُمَا حَتَّى تَجِيبَ ، وَوُقِفَتْ . وَإِنْ قَالَ إِلَى سَنَةٍ مَتَى عِلْمٌ فَتَقْضِي ، وَإِلَّا أَسْقَطَهُ الْحَاكِمُ ، وَعَمِلَ بِجَوَابِهَا الصَّرِيحِ فِي الطَّلَاقِ ، كَطَلَاقِهِ ، وَرَدَّهُ كَتَمَكِينِهَا طَائِعَةً ، وَمُضِيِّ يَوْمٍ تَخْيِيرِهَا وَرَدَّهَا بَعْدَ بَيْنُونَتِهَا . وَهَلْ نَقَلَ قُماشِهَا وَنَحْوَهُ طَلَاقٌ ؟ أَوْ لَا ؟ تَرُدُّ .

وَقِيلَ تَفْسِيرُ قِيلَتْ ، أَوْ قِيلَتْ أَمْرِي ، أَوْ مَا مَلَكْتَنِي يَرُدُّ أَوْ طَلَاقٌ أَوْ بَقَاءٌ . وَنَاكَرَ^(١) مُخَيَّرَةً لَمْ تَدْخُلْ ، وَمَمْلَكَةً مُطْلَقًا إِنْ زَادَتْ عَلَى طَلْقَةٍ إِنْ نَوَاهَا ، وَبَادَرَ وَحَلَفَ ، إِنْ دَخَلَ ، وَإِلَّا فَعِنْدَ الْارْتِجَاعِ ، وَلَمْ يُكْرَرْ أَمْرُهَا بِبَدْلِهَا ، إِلَّا أَنْ يَنْوِي التَّأْكِيدَ كَنَسْقِهَا هِيَ . وَلَمْ يَشْتَرِطْ فِي الْعَقْدِ ، وَفِي حَمْلِهِ عَلَى الشَّرْطِ إِنْ طَلَّقَ قَوْلَانِ ، وَقِيلَ إِرَادَةُ الْوَاحِدَةِ بَعْدَ قَوْلِهِ لَمْ أَرِدْ طَلَاقًا ، وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ وَلَا نَكْرَةً [١/٤٠] لَهُ ، إِنْ دَخَلَ فِي تَخْيِيرٍ مُطْلَقٍ . وَإِنْ قَالَتْ طَلَّقْتُ نَفْسِي سَلِّتُ بِالْمَجْلِسِ وَبَعْدَهُ ، فَإِنْ أَرَادَتْ الثَّلَاثَ لَزِمَتْ فِي التَّخْيِيرِ ، وَنَاكَرَ فِي التَّمْلِيكِ . وَإِنْ قَالَتْ وَاحِدَةً بَطَلَتْ فِي التَّخْيِيرِ [وَأِنْ قَالَ وَهَذِهِ]^(٢) يَحْمَلُ عَلَى الثَّلَاثِ . أَوْ الْوَاحِدَةِ عِنْدَ عَدَمِ النِّيَّةِ ؟ نَأْوِيَانِ .

قوله : (وَقِيلَ تَفْسِيرُ قِيلَتْ ، أَوْ قِيلَتْ أَمْرِي ، أَوْ مَا مَلَكْتَنِي يَرُدُّ أَوْ طَلَاقٌ أَوْ بَقَاءٌ) لَا إشْكَالَ فِي تَفْسِيرِ كُلِّ مِنَ الْأَلْفَافِ الثَّلَاثَةِ بِالطَّلَاقِ وَالْبَقَاءِ ، وَأَمَّا التَّفْسِيرُ بِالرَّدِّ فَفِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ الْقَبُولَ لَيْسَ مَوْضِعًا لِلرَّدِّ وَلَيْسَ الرَّدُّ مِنْ مَقْتَضَى الْقَبُولِ بَلْ رَافِعٌ لِمَقْتَضَاهُ ، وَقَدْ يَجِبُ عَنْهُ بَأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الرَّدُّ مِنْ آثَارِ قَبُولِ النَّظَرِ فِي الْأَمْرِ صَحَّ التَّفْسِيرُ بِهِ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ قَالَهُ فِي "التَّوَضِيحِ" ، وَأَصْلُهُ لَا بِنَ عَبْدِ السَّلَامِ .
وَالظَّاهِرُ سُؤَالُهَا إِنْ قَالَتْ [اخْتَرْتُ الطَّلَاقَ]^(٣) أَيْضًا . وَفِي جَوَازِ التَّخْيِيرِ قَوْلَانِ .

قوله : (وَالظَّاهِرُ سُؤَالُهَا إِنْ قَالَتْ : اخْتَرْتُ الطَّلَاقَ أَيْضًا) كَذَا فِي بَعْضِ النُّسخِ ، وَهُوَ الصَّوَابُ إِشَارَةً لِقَوْلِ ابْنِ رَشْدٍ فِي "المَقْدِمَاتِ" : وَأَمَّا إِنْ قَالَتْ قَدْ اخْتَرْتُ [الطَّلَاقَ]^(٤) .

(١) فِي الْمَطْبُوعَةِ : (ذَاكَرَ) .

(٢) فِي الْمَطْبُوعَةِ : (وَهَلْ) .

(٣) فِي أَصْلِ الْمُخْتَصَرِ ، وَالْمَطْبُوعَةِ : (طَلَّقْتُ نَفْسِي) ، وَانْظُرْ : إِشَارَةُ الشَّارِحِ لِفَرْقِ مَا بَيْنَ الْعِبَارَتَيْنِ .

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْكَوفَتَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ (١ن) ، وَ(٢ن) ، وَ(٣ن) .

فالذي أرى فيه على أصولهم أنها تسأل في التملك والتخير ؛ لأن هذه ^(١) الألف واللام قد يراد بها الجنس ، فيكون ثلاثاً ، أو يراد بها العهد وهو الطلاق السنّي المشروع فتكون واحدة ، فإذا احتمل اللفظ الوجهين وجب أن تسأل : أيها أرادت ؟ ^(٢) .

وَحَلَفَ فِي اخْتَارِي فِي وَاحِدَةٍ .

قوله : **(وَحَلَفَ فِي اخْتَارِي فِي وَاحِدَةٍ)** أي : لاحتمال أن يكون أراد في مرة واحدة فتكون البتة .

أَوْ فِي أَنْ تُطَلِّقِي نَفْسَكِ طَلْقَةً وَاحِدَةً .

قوله : **(أَوْ فِي أَنْ تُطَلِّقِي نَفْسَكِ طَلْقَةً وَاحِدَةً)** لفظ الأمهات اختاري في أن تطلقي نفسك تطلقه واحدة ، وفي أن تقيمي ^(٣) .

عياض : ظاهر كلام ابن القاسم أنه سواها مع قوله : اختاري في واحدة ، وأنه يحلف ما أراد إلا واحدة ، وعليه تأولها ابن أبي زيد وغيره ^(٤) ، واختصرها ابن أبي زمنين ، وكأن المراد عندهم محتمل لإمضاء الفراق في مرة واحدة باتاً لا يحتاج للإعادة والتكرار سواء سمي التغطية أم لا . ويدل عليه أو تقيمي ، والواحدة لا تبينها وهي معه في حكم المقيمة بعد . وقال عبد الحق في التعقيب : قال بعض القرويين يحلف لزيادة لفظة وفي أن تقيمي ؛ لأنه قد علم أنها مع الطلقة مقيمة على حالها في عصمته ، فلما زاد وفي أن تقيمي ، استظهر عليه باليمين لذلك ، فأما إذا أسقط هذا اللفظ وقال : اختاري في تطلقه فهذا لا إشكال فيه أن اليمين ساقطة عنه .

وقال ابن محرز : إنما حلفه ابن القاسم لقوله : وفي أن تقيمي ؛ لاحتمال أن يكون أراد اليمين ؛ لأن ضد الإقامة اليمين ، فقد تطافرت هذه النقول على أن السرّ في قوله : [٥٥/ب] "أو تقيمي" فعلى المصنف في إسقاطه ترك .

(١) في الأصل ، و(ن٣) : (هذا) .

(٢) انظر : المقدمات الممهّدات ، لابن رشد : ٣١٤ / ١ ، وقد شرح الخرشي عبارة المصنف هنا بغير ما شرح به المؤلف ، ونقل ملخص كلام المؤلف بلفظ قريب منه . انظر : شرح الخرشي : ٥٢٣ / ٤ .

(٣) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ٣٧٤ / ٥ .

(٤) انظر : تهذيب المدونة ، البراذعي : ٢ / ٢٩٨ ، والشمرداني ، للآبي الأزهر ، ص : ٤٧٥ .

لَا اخْتَارِي طَلَقَةً . وَبَطَلَ إِنْ قَضَتْ يَوَاحِدَةً فِي اخْتَارِي تَطْلِيقَتَيْنِ ، أَوْ فِي تَطْلِيقَتَيْنِ .

قوله : (لَا اخْتَارِي طَلَقَةً) إشارة لقول أبي سعيد : وإن قال لها اختاري في طلاقة ، فقالت : قد اخترتها أو اخترت نفسي ، لم يلزمه إلا واحدة ، وله الرجعة^(١) . وليست في الأمهات .
وَمِنْ تَطْلِيقَتَيْنِ ، فَلَا تَقْضِي إِلَّا يَوَاحِدَةً وَبَطَلَ فِي الْمُطَلَّقِ ، إِنْ قَضَتْ يَدُونَ الثَّلَاثِ كَطَلْقِي [نَفْسَكَ]^(٢) ثَلَاثًا ، وَوَقِفْتُ ، إِنْ اخْتَارَتْ يَدْخُولَهُ عَلَى ضَرْبَتِهَا ، وَرَجَعَ مَالُهَا إِلَى بَقَائِهَا فِي الْمُطَلَّقِ ، مَا لَمْ تَوْقِفْهُ أَوْ تَوَطَّأَ كَمَتَى شِئْتِ ، وَأَخَذَ ابْنُ الْقَاسِمِ بِالسُّقُوطِ . وَفِي جَعْلٍ إِنْ شِئْتَ أَوْ إِذَا شِئْتَ كَمَتَى أَوْ كَالْمُطَلَّقِ ؟ تَرَدَّدُ كَمَا إِذَا كَانَتْ غَائِبَةً وَبَلَّغَهَا ، وَإِنْ عَيَّنَّ أَمَدًا تَعَيَّنَ ، وَإِنْ قَالَتْ اخْتَرْتُ نَفْسِي وَزَوْجِي أَوْ بِالْعَكْسِ ، فَالْحُكْمُ لِلْمُتَقَدِّمِ .

قوله : (وَمِنْ تَطْلِيقَتَيْنِ ، فَلَا تَقْضِي إِلَّا يَوَاحِدَةً) مستأنف .

وَهَذَا فِي التَّنْجِيزِ لِتَحْلِيلِهِمَا بِمَنْجَزٍ وَغَيْرِهِ كَالطَّلَاقِ ، وَلَوْ عَاقَبَهُمَا بِمَغْيِبِهِ شَمْرًا فَقَدِمَ وَلَمْ تَعْلَمْ وَتَزَوَّجَتْ فَكَالْوَلِيِّينِ .

قوله : (وَهَذَا فِي التَّنْجِيزِ لِتَحْلِيلِهِمَا بِمَنْجَزٍ وَغَيْرِهِ كَالطَّلَاقِ) لام التعليل من قوله : (لِتَحْلِيلِهِمَا) تصحّف كثيراً بالكاف ، (وغيره) معطوف على التنجيز ، وحذف تعليله لدلالة الأول ، و(كَالطَّلَاقِ) خبر المبتدأ ، والتقدير : سهل .

وَبِحُضُورِهِ وَلَمْ تَعْلَمْ ، فَهِيَ عَلَى خِيَارِهَا ، وَاعْتَبَرَ التَّنْجِيزُ قَبْلَ بَلَاغِهَا ، وَهَلْ إِنْ مَبِيزَتْ أَوْ مَتَى تَوَطَّأَ ؟ قَوْلَانِ ، وَلَهُ التَّفْوِيزُ لِغَيْرِهَا .

قوله : (وَبِحُضُورِهِ وَلَمْ تَعْلَمْ ، فَهِيَ عَلَى خِيَارِهَا) كذا ينبغي أن يكون بتكثير (حضور) غير مضاف للضمير ليطابق قوله في "المدونة" : وإن قال لامرأته : إذا قدم فلان فاخترتي . فذلك لها إذا قدم ، ولا يحال^(٣) بينه وبين وطئها ، وإن وطأها الزوج بعد قدوم فلان ولم

(١) انظر : تهذيب المدونة ، البراذعي : ٢٨٨ / ٢ .

(٢) ما بين المعكوفتين ، ساقط من أصل المختصر .

(٣) في (ن) (١) : (يطال) .

تعلم المرأة بقدمه إلا بعد زمان فلها الخيار حين تعلم^(١).

وَهَلْ لَهُ عَزْلٌ وَكِبَالُهُ؟ قَوْلَانِ. وَلَهُ النَّظَرُ، وَصَارَ كَهَيِّ إِنْ حَضَرَ، أَوْ كَانَ غَائِباً قَرِيبَةً كَالْيَوْمَيْنِ لَا أَكْثَرَ فَلَهَا، إِلَّا أَنْ تُمْكِّنَ مِنْ نَفْسِهَا، أَوْ يَغِيبَ حَاضِرٌ وَلَمْ يُشْهِدْ بِبَقَائِهِ. فَإِنْ أَشْهَدَ فَفِي بَقَائِهِ بَيِّنٌ أَوْ يَنْتَقِلُ لِلزَّوْجَةِ قَوْلَانِ، وَإِنْ مَلَكَ رَجُلَيْنِ، فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا الْقَضَاءُ إِلَّا أَنْ يَكُونَا رَسُولَيْنِ.

قوله: (وَهَلْ لَهُ عَزْلٌ وَكِبَالُهُ؟ قَوْلَانِ) هكذا هو فيما وقفنا عليه من النسخ، وهل له بتذكير الضمير، وهو مشكل؛ فإنه إن حمل على الوكيل الحقيقي الذي هو قسيم المملك والمخير والرسول فلا خلاف أن للزوج أن يعزله ما لم يوقع الطلاق كما جزم به اللَّخْمِيُّ وغيره، وقد صرح ابن عرفة ب: أنه متفق عليه، وإن حمل على أنه تجوز فيه فأطلقه على المملك فهذا ليس له أن يعزله، وقد قال في "المدونة": وإذا ملكها أمرها أو ملك أمرها لأجنبي، ثم بدا له فليس ذلك له، والأمر إليهما^(٢). ولم يذكروا في ذلك خلافاً.

فإن قلت: كيف أنكرتم وجود الخلاف في هذا الأصل وقد وقع في "النوادر" عن ابن الماجشون: أن من قال لختته إذا تكررت لابتك وخرجت [بها]^(٣) من القرية فأمرها بيدك، فتكررت لها لتخرجها فأبى وبدا له فذلك له ولا شيء عليه.

قلت: قد تأول الباجي قول ابن الماجشون فقال: معناه عندي أن له الرجوع في سبب التملك [وهو بأن يمنع^(٤) أمها الخروج، ولو أخرجتها لم يكن له الرجوع في التملك]^(٥)، وقبله ابن زرقون وغيره كابن عرفة، ولو سلمنا كونه خلافاً لكان من الشذوذ بمكان، فكيف يعادله المصنف بها في "المدونة"؟!.

ولأبي القاسم ابن محرز تحرير عجيب في تمييز أحد النوعين عن الآخر قال - رحمه الله

(١) انظر: المدونة، لابن القاسم: ٣٧٥/٥، ٣٧٦.

(٢) انظر: تهذيب المدونة، البراذعي: ٣٠٠/٢.

(٣) زيادة من (١ن)، و(٢ن)، و(٣ن).

(٤) في (٢ن): (يمنع منها) وليس من لفظ الباجي رحمه الله، وانظر: المتقى، للباجي: ٢٢٢/٥.

(٥) ساقط من (١ن).

تعالى :-: التخيير والتملك توكيل من الزوج على الطلاق وتمليك له إلا أنه لا يستطيع العزل فيه لما تعلق للمخيرة والمملكة فيه من الحق ، وإن هو جعل أمر امرأته بيد رجل إرادة موافقتها بذلك وإدخال المسرة عليها فكذلك ينبغي أيضاً أن يمنع من العزل لحقها ، ويؤمر هذا الذي جعل الأمر بيده أن لا يقضي إلا بما يعلم أنه يوافقها ، وإن كان لم يرد بذلك موافقتها فهي وكالة كسائر الوكالات على أنواع المملوكات إن شاء أقر من وكله وإن شاء عزله . انتهى .

فإن كان المصنف فهم كلام ابن محرز هذا على الخلاف لظاهر "المدونة" ، فأشار إلى ذلك بالقولين ، فعبارته غير وافية بذلك ، مع ما فيه من البعد في المعنى . نعم قال أبو الحسن الصغير : انظر إذا قالت الزوجة : أسقطت حقي في التملك ، هل للزوج أن يعزل المملك لأنهم عللوا عدم عزل الوكيل بتعلق حق الغير ، وها هي قد أسقطته أو يقال : للوكيل حق في الوكالة فلا يعزله . انتهى . فلو كان المصنف أراد التنبيه على هذا لكان يقول مثلاً : وهل له عزل مملكة إن أسقطت حقها ؟ تردد . وأما إن حمل كلام المصنف على قول اللخمي : واختلف إذا قال طلق امرأتي هل هو تملك أو وكالة فيحتاج إلى وحي يسفر عن ذلك .

فإن قلت : ولعل صواب كلامه : وهل لها عزل وكيله بتأنيث الضمير المجرور باللام فيعود على الزوجة إذا أرادت عزل وكيل زوجها على طلاقها ، ولعل الخلاف لا يعدم في هذا الأصل لتعارض ظواهر النصوص فيه .

قلت : ولو وجدنا من صرح بالخلاف في هذا لاستسهلنا دعوى التصحيف ، واغفرنا الهجوم عليه ؛ ولكن غاية ما قال ابن رشد في رسم استئذان^(١) من سماع عيسى من كتاب : النكاح قال ابن القاسم في الذي اشترط على زوج ابنته إن تزوج عليها فأمرها بيده : أنه إن تزوج عليها ، فأراد الأب أن يفرق بينهما ، وأرادت هي البقاء مع زوجها أن السلطان ينظر في ذلك ، [٥٦ / أ] فمن رأى الحظ في إرادته منها كان القضاء قضاء الأب كان ، أو الابنة . ولم يقل كما قال مالك في الذي جعل أمر امرأته بيد أبيها إن لم يأت إلى أجل سماه أنه إن لم

(١) في الأصل ، (ن) ، (١) ، و (ن) : (استأذن) .

يأت إلى الأجل^(١)، فأراد الأب أن يفرق بينهما، وأرادت هي البقاء مع زوجها أن القول في ذلك قولها، ويمنع أبوها من الفراق.

والوجه فيما ذهب إليه أنه جعل اشتراط^(٢) الأب على زوج ابنته أن أمرها بيده إن تزوج عليها حقاً^(٣)، فلم ير أن يخرج من يده إلا بنظر السلطان؛ لأنه يقول: أنا أعلم أنه إنسا^(٤) تزوج عليها إرادة الإضرار بها من حيث لم تعلم هي؛ ولذلك اشترطت أن أمرها بيدي، فوجب أن ينظر^(٥) السلطان في ذلك بخلاف جعل الزوج ذلك بيده دون أن يشترطه^(٦) عليه؛ لأنه إن لم يشترطه عليه فإنما فعله لزوجته لا له، فكانت أحق بالقضاء في ذلك منه والله أعلم، ولا فرق بين المسألتين إلا من جهة الشرط^(٧). انتهى.

والى قريب منه يرجع ما لابن راشد القفصي عن اللّخميّ والمتّيطي^(٨).

(١) في (ن) ١: (أجل).

(٢) في (ن) ١، و (ن) ٢، و (ن) ٣: (لاشترط).

(٣) في الأصل: (حقها).

(٤) في (ن) ٣: (إن).

(٥) في (ن) ٣: (يستظر).

(٦) في (ن) ٣: (يشترط).

(٧) انظر: البيان والتحصيل، لابن رشد: ٤/٣٩٥، ٣٩٦.

(٨) أطال المؤلف رحمه الله النظر في المسألة، والله دره، حيث أشكل كلام المصنف على الشراح، وانظر: إلى تعقيب الخرشي على هذا الكلام قال: (مُلَخَّصُ كَلَامِ ابْنِ غَازِيٍّ أَنَّ مَا قَالَهُ الْمُؤَلِّفُ خَطَأً؛ لِأَنَّهُ لَا يُوجَدُ فِي الْمَذْهَبِ ثَقُلُ يَوْافِقِهِ سِوَاءَ رَجَعْنَا الضَّمِيرَ فِي "وَكِيلِهِ" لِلتَّقْوِيضِ أَوْ لِلتَّمْلِيكِ سِوَاءَ قُلْنَا لَهُ أَوْ لَهَا، وَهُوَ كَذَلِكَ وَكَلَامُ (ح) لَا يُغْتَرَبُ بِهِ لِأَنَّ الْقَوْلَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرَهُمَا فِي التَّوْضِيحِ عَزَاهُمَا لِللَّخْمِيِّ وَأَصْلُهُمَا الْمَسْأَلَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي ابْنِ غَازِيٍّ عَنْهُ، وَقَدْ عَرَفْتُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَبْصَحُ حَمْلُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ عَلَيْهَا) : ٤/٥٣١، ويعني ب(ح) الخطاب رحمه الله، فقد أطال شرح المسألة، انظر: مواهب الجليل : ٩٨/٤. وراجع أيضاً ما استدركه العدوي على شيخه الخرشي فيما نحا إليه في حاشيته على الخرشي : ٤/٥٣١.

[باب الرجعة]

يَرْتَجِعُ مَنْ بَيْنَكُمْ ، وَإِنْ يَكْأْ حَرَامٌ [وَمَرَضٌ] ^(١) ، وَعَدَمَ إِذْنِ سَيِّدِ طَالِقًا غَيْرَ بَائِنٍ فِي عِدَّةٍ صَحِيحٍ . حَلَّ وَطَوُّهُ يَقُولُ مَعَ نِيَّةٍ . كَرَجَعْتُ وَأَمْسَكْتُهَا ، أَوْ نِيَّةٍ عَلَى الظَّاهِرِ . قوله : (أَوْ نِيَّةٍ عَلَى الظَّاهِرِ) كذا صححه في "المقدمات" ^(٢) ، وهو عنده وعند اللّخميّ مخرج على أحد قولي مالك : يلزوم الطلاق واليمين بمجرد النية . وَصَحَّحَ خِلَافَهُ ، أَوْ يَقُولُ وَلَوْ هَذَا .

قوله : (وَصَحَّحَ خِلَافَهُ) هو المنصوص في "الموازية" ^(٣) ، والمصحح له هو ابن بشير ، فإنه جعله المذهب ، وردّ تخريج اللّخميّ ، وقد بسطنا الكلام على ذلك في : "تكميل التقييد وتحليل التعقيد" .

فِي الظَّاهِرِ لَا الْبَاطِنِ ، لَا يَقُولُ مُحْتَمَلٍ بِمَا نِيَّةٍ كَأَعَدْتُ الْحِلَّ ، وَرَفَعْتُ [التَّحْرِيمَ] ^(٤) ، وَلَا يَفْعَلُ دُونَهَا كَوَطِءٍ ، وَلَا صَدَاقٍ ، وَإِنْ اسْتَمَرَ وَانْقَضَتْ لِحَقِّهَا طَلَاقُهُ عَلَى الْأَصَمِّ ، وَلَا إِنْ لَمْ يَعْلَمْ دُخُولُ ، وَإِنْ تَصَادَقَا عَلَى الْوَطِءِ قَبْلَ الطَّلَاقِ ، وَأَخَذَ بِإِقْرَارِهِمَا ، كَدَعَاوَاهُ لَهَا بَعْدَهَا إِنْ تَمَادِيَا عَلَى التَّصْدِيقِ عَلَى الْأَصُوبِ ، وَلِلْمُصَدِّقَةِ النِّفَقَةِ ، وَلَا تُطَلَّقُ لِحَقِّهَا فِي الْوَطِءِ ، وَلَهُ جَبْرُهَا عَلَى تَجْدِيدِ عَقْدِ يَرْبَعٍ دِينَارٍ ، وَلَا إِنْ أَقْرَبَ بِهِ [٤٠/ب] فَقَطُّ فِي زِيَارَةٍ ، بِخِلَافِ الْبِنَاءِ ، وَفِي إِبْطَالِهَا إِنْ لَمْ تَنْجُزْ كَعَدٍّ أَوْ الْآنَ فَقَطُّ تَأْوِيلَانِ ، وَلَا إِنْ قَالَ مَنْ يَغِيبُ إِنْ دَخَلَتْ فَقَدْ ارْتَجَعْتُهَا ، كَاخْتِيَارِ الْأُمَّةِ نَفْسَهَا أَوْ زَوْجَهَا بِتَقْدِيرِ عِنَقِهَا ، بِخِلَافِ ذَاتِ الشَّرْطِ نَقُولُ إِنْ فَعَلَهُ زَوْجِي فَقَدْ فَارَقْتُهُ وَصَحَّتْ رَجْعَتُهُ ، إِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى إِقْرَارِهِ .

قوله : (فِي الظَّاهِرِ لَا الْبَاطِنِ) أشار به لقوله في "المقدمات" "ولو انفرد القول دون النية لما صح له بذلك رجعة فيما بينه وبين الله تعالى ، وإن حكمنا عليه بها بما ظهر من قوله ولم نصدقه فيما ادعاه من عدم النية ، إلا على مذهب من يرى أن الطلاق يلزم المستفتي بمجرد القول دون النية ، وهو قائم من "المدونة" إلا أنه بعيد في المعنى ^(٥) .

(١) ساقط من المطبوعة .

(٢) انظر : المقدمات الممهّدات ، لابن رشد : ٢٨٨ / ١ .

(٣) في (١ ن) : (المدونة) .

(٤) ساقط من الأصل .

(٥) انظر : المقدمات الممهّدات ، لابن رشد : ٢٨٩ / ١ .

أَوْ تَصَرَّفَهُ [و] ^(١) مَيِّتَهُ فِيهَا أَوْ قَالَتْ حُضْتُ ثَالِثَةً فَأَقَامَ بَيْنَتَهُ عَلَى قَوْلِهَا قَبْلَهُ
بِمَا يَكْذِبُهَا ، أَوْ أَشْهَدَ يَرْجِعُهَا فَصَمَتَتْ ثُمَّ قَالَتْ كَانَتْ انْقَضَتْ .
قوله : (أَوْ تَصَرَّفَهُ وَمَيِّتَهُ) كذا ينبغي أن يقرأ : (وَمَيِّتَهُ) معطوفاً بالواو لا بأو وفاقاً
للمدونة ^(٢) خلافاً لابن بشير وابن شاس وابن الحاجب ^(٣) ، وقد نبه ^(٤) ابن عبد السلام
على مخالفة ابن الحاجب ظاهر "المدونة" في ذلك ، وقبله في "التوضيح" ^(٥) . واستوفيناه في :
"تكميل التقييد" .

وَلَوْ تَزَوَّجَتْ وَ ^(٦) وَلَدَتْ لِدُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَرَدَّتْ يَرْجِعَتَهُ وَلَمْ تَحْرُمَ عَلَى الثَّانِي ،
وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ بِهَا حَتَّى انْقَضَتْ وَتَزَوَّجَتْ أَوْ وَطِئَ الْأُمَةُ سَبِيدَهَا ، فَكَالْوَلِيِّينَ
وَالرَّجْعِيَّةِ ، كَالزَّوْجَةِ ، إِلَّا فِي تَحْرِيمِ الْأَسْتِمْنَاءِ وَالِدُخُولِ عَلَيْهَا وَالْأَكْلِ مَعَهَا ،
وَصَدَّقَتْ فِي انْقِضَاءِ عِدَّةِ الْإِقْرَاءِ وَالْوَضْعِ يَلَا يَوْمِينَ مَا أُمِّكَنْ وَسُئِلَ النِّسَاءُ ، وَلَا يُفِيدُ
تَكْذِيبُهَا نَفْسَهَا .

قوله : (وَلَوْ تَزَوَّجَتْ وَلَدَتْ لِدُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَرَدَّتْ يَرْجِعَتَهُ) كذا في بعض النسخ ،
وهو بين كعبارة ابن الحاجب ^(٧) .

وَلَا أَنَّهَا رَأَتْ أَوَّلَ الدَّمِّ وَانْقَطَعَ ، وَلَا رُؤْيَا النِّسَاءِ لَهَا ، أَوْ مَاتَ زَوْجُهَا بَعْدَ
كَسَنَةٍ ، فَقَالَتْ لَمْ أَحِضْ إِلَّا وَاحِدَةً ، فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُرْضِعٍ وَلَا مَرِيضَةٍ لَمْ تُصَدَّقْ ، إِلَّا إِنْ
كَانَتْ تُظْهِرُهُ وَحَلَفَتْ فِي كَالسَّنَةِ .

(١) في أصل المختصر والمطبوعة : (أو) .

(٢) قال في تهذيب المدونة ، للبراذعي : (وإن قال لها بعد العدة : كنت راجعتك في العدة فصدقه أو كذبه لم يُصدق ، ولا رجعة له إلا بيته ، أو يعلم أنه كان يدخل عليها في العدة ويبيت عندها فيقبل قوله) انظر : ٣٧٧ / ٢ .

(٣) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٣٠٤ ، ونصه : (وإذا ادعى أنه راجعها قبل انقضائها (أي العدة) لم يصدق أنكرته أو صدقه إلا بأماره من إقراره قبل ذلك أو تصرفه أو ميته) ، وانظر : عقد الجواهر الثمينة ، لابن شاس : ٥٤٣ / ١ .

(٤) في (ن) : (بينه) .

(٥) انظر التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ٣٢٦ / ٦ ، ٣٢٧ .

(٦) في أصل المختصر والمطبوعة : (أو) .

(٧) عبارة ابن احاجب : (فلو تزوجت فوضعت لأقل من ستة أشهر ردت إليه برجعته ، ولا تحرم على الثاني ؛ لأنها ذات زوج لا معتدة) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٣٠٤ ، وانظر التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ٣٢٨ / ٦ .

قوله : (وَلَا أَنهَا رَأَتْ أَوَّلَ الدَّمِ وَانْقَطَعَ) هذه نفس عبارة ابن الحاجب ^(١) وليست في "المدونة". قال ابن عبد السلام : "وفي هذا الوجه عندي نظر ، وقد اضطرب المذهب : هل تحل المعتدة من الطلاق بنفس دخولها في الدم الثالث سواء تمادى بها أو لم يتمادى ؟ والأكثر على شرط التهادي ، وإن كان مذهبهم أن الأصل تماديه إلا أنه إذا تحقق انقطاعه بعد ساعة من ظهوره لم يعتبر به في باب العدة والاستبراء ، فعلى هذا إذا قالت : انقضت ^(٢) عدتي عندما رأيته بناءً منها على أنه يتمادى ، ثم انقطع فأخبرت بانقطاعه فينبغي أن يقبل قولها ، وكما هي مؤتمنة على وجوده أولاً فهي مؤتمنة أيضاً على تماديه وانقطاعه ". انتهى وقبله في "التوضيح" ^(٣).

وقال ابن عرفة : من نظر وأنصف علم أن ابن عبد السلام قبل نقل ^(٤) ابن الحاجب : أن المذهب أنها إذا قالت رأيت أول الدم وانقطع . أنه لا يقبل قولها ، وأنه اختار من عند نفسه قبول قولها ، وليس المذهب كما زعماء أنها إذا قالت : رأيت أول دم الحيضة الثالثة ثم قالت : قد انقطع أنه لا يقبل قولها ، بل المذهب كله في هذه الصورة على قبول قولها أنه لم يتماد ، وإنما الخلاف في إلغاء انقطاعه واعتباره ، وهو نص "المدونة" و"العُتْبِيَّة" ، وإنما يلغى قولها إذا قالت : دخلت في دم الحيضة الثالثة ، ثم قالت : كنت كاذبة حسبها في "المدونة" ^(٥).

(١) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٣٠٤ .

(٢) في (٣ن) : (انقطعت) .

(٣) انظر التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ٣٢٢ / ٦ .

(٤) في (١ن) : (قول) .

(٥) قال في المدونة : (قلت رأيت إن طلق الرجل امرأته ، ثم قالت في مقدار ما تحيض فيه ثلاث حيض : قد دخلت في الدم من الحيضة الثالثة ، والزوج يسمعها ، ثم قالت بعد ذلك مكانها : أنا كاذبة ، وما دخلت في الدم من الحيضة الثالثة ، أكون للزوج أن يراجعها وقد نظر النساء إليها حائضاً ؟ فقال : لا ينظر إلى نظر النساء إليها ، وقد بانث منه حين قالت : قد دخلت في الدم من الحيضة الثالثة ؛ إذا كان في مقدار ما تحيض له النساء ، ولا أرى أن يراجعها إلا بكناح جديد) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ٣٢٩ / ٥ .

لَا كَالْأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ^(١)، وَنُدِبَ الْإِشْهَادُ، وَأَصَابَتْ مَنْ مَنَعَتْ لَهُ، وَشَهَادَةُ السَّيِّدِ كَالْعَدَمِ.

قوله : (لَا كَالْأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ) في كثير من النسخ وعشر مكان أشهر، وهو وهم .
وَالْمُنْعَةُ عَلَى قَدْرِ حَالِهِ بَعْدَ الْعِدَّةِ لِلرَّجْعِيَّةِ أَوْ وَرَثَتِهَا كَكُلِّ مُطَلَّقةٍ فِي نِكَاحٍ
لَا زَمَ لَا فِي فُسْخِ كِلْعَانٍ ، وَلِكِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ ، إِلَّا مَنْ اخْتَلَعَتْ ، أَوْ فُرِضَ لَهَا وَطُلِّقَتْ
قَبْلَ الْإِنَاءِ ، وَمُخْتَارَةً لِعِتْقِهَا أَوْ لِعَيْبِهِ ، وَمُخَيَّرَةً ، وَمَمْلُوكَةً .

قوله : (وَالْمُنْعَةُ عَلَى قَدْرِ حَالِهِ) عطف على الإشهاد أي : ونلت المتعة .

(١) زاد في الأصل والمطبوعة : (وعشر).

[باب الإيلاء]

يَمِينُ [زَوْجٍ] ^(١) مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ ، يَنْتَصِرُ وَقَاعَهُ ، وَإِنْ مَرِيضًا يَمْنَعُ وَطْءَ زَوْجَتِهِ ،
وَأِنْ تَعْلِيْقًا ، غَيْرِ الْمُرْضِعَةِ وَإِنْ رَجْعِيَّةً أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، أَوْ شَهْرَيْنِ لِلْعَبْدِ ،
وَلَا يَنْتَقِلُ يَحْتَقِهِ [بَعْدَهُ] ^(٢) . كَوَاللَّهِ لَا أَرَاكُمْ أَوْ لَا أَطُوكَ حَتَّى تَسْأَلِينِي أَوْ
تَأْتِينِي ، أَوْ لَا أَلْتَقِيَ مَعَهَا ، أَوْ لَا أَغْتَسِلُ مِنْ جَنَابَةٍ أَوْ لَا أَطُوكَ حَتَّى أَخْرُجَ مِنَ الْبَلَدِ
إِذَا تَكَلَّفَهُ ، أَوْ فِي هَذِهِ الدَّارِ إِذَا لَمْ يَحْسُنْ خُرُوجَهَا لَهُ ، أَوْ إِنْ لَمْ أَطَاكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ ،
أَوْ إِنْ وَطِئْتِكِ وَنَوَى بِبَقِيَّةِ وَطْئِهِ الرَّجْعَةَ وَإِنْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا . فِي تَعْجِيلِ الطَّلَاقِ
إِنْ حَلَفَ بِالثَّلَاثِ ، وَهُوَ الْأَحْسَنُ .

قوله : (أَوْ فِي هَذِهِ الدَّارِ إِذَا لَمْ يَحْسُنْ خُرُوجَهَا لَهُ) أي : باعتبار حالها معاً .
أَوْ ضَرْبِ الْأَجَلِ ، قَوْلَانِ فِيهَا ، وَلَا يُمْكَنُ مِنْهُ كَالظَّهَارِ ، لَا كَافِرٍ وَإِنْ أَسْلَمَ ، إِلَّا أَنْ
يَنْحَاكُمَا إِلَيْنَا وَلَا : لَاهْجَرْنَاهَا ، أَوْ : لَا كَلَّمْتُمَا ، أَوْ : لَا وَطِئْتُمَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا .

قوله : [٥٦ / ب] (قَوْلَانِ فِيهَا) هو كقول ابن رشد في سماع عيسى : في كونه ^(٣) مولياً
قولان ، هما في "المدونة" ^(٤) .
وَاجْتَهَدَ وَطَّلَقَ فِي لَأَعَزَّلَنَ .

قوله : (وَاجْتَهَدَ وَطَّلَقَ) مستأنف ومعطوف عليه منطبقان على المسائل الأربع بعدهما ،
ويجوز بناؤهما للنائب والفاعل ، وهو الإمام .

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (المطبوعة) .

(٢) ما بين المعكوفتين زيادة من المطبوعة .

(٣) في (ن) : (وكونه) .

(٤) نص مسألة العتية : (وسألت عن الرجل يخلف بالطلاق البتة ألا يطأ امرأته سنة ، فطلبت امرأته الوطء ؟ قال : يُضْرَبُ
له أجل المولي أربعة أشهر ، فإن وطئ طلقت عليه بالبتة ، وإن لم يطأها طلقت عليه بالإيلاء ، فجرت في عدتها . قلت :
فإن أراد أن يراجعها في العدة فيكون ذلك له ؟ قال : لا يكون ذلك له لأنه لا يرجع إلى فيئة وإنما يرجع إلى طلاق البتة)
انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٣٧٩ / ٦ .

أَوْ لَا أَيْبِتَ^(١) أَوْ تَرَكَ الْوُطْءَ ضَرَرًا وَإِنْ غَائِبًا ، أَوْ سَرَمَدَ الْعِبَادَةِ بِلاَ أَجَلٍ عَلَى الْأَصَمِّ [٤١/أ] ، وَلَا إِنْ لَمْ يَلْزِمَهُ يَمِينُهُ حُكْمٌ كُلُّ مَمْلُوكٍ أَمْلِكُهُ حُرٌّ ، أَوْ خَصَّ بِلَدًا قَبْلَ مَلِكِهِ مِنْهَا ، أَوْ لَا وَطِئْتُكَ فِي هَذِهِ السَّنَةِ ، إِلَّا مَرَّتَيْنِ أَوْ مَرَّةً ، حَتَّى يَطَأَ وَتَبْقَى الْمُدَّةُ ، وَلَا إِنْ حَلَفَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، أَوْ إِنْ وَطِئْتُكَ فَعَلَيْ صَوْمِ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ . نَعَمْ إِنْ وَطِئَ صَامَهُ بَقِيَّتَهَا وَالْأَجَلَ مِنَ الْيَمِينِ ، إِنْ كَانَتْ يَمِينُهُ صَرِيحَةً فِي تَرْكِ الْوُطْءِ لَا إِنْ احْتَمَلَتْ مُدَّةً يَمِينُهُ أَقَلَّ أَوْ حَلَفَ عَلَى حِنْثٍ فَمِنْ الرَّفْعِ وَالْحُكْمِ .

قوله : (أَوْ لَا أَيْبِتَ) هذا هو الصواب بلا نون تأكيد ؛ لأنه جواب قسم منفي^(٢) .

وهَلِ الْمُظَاهَرُ إِنْ قَدَرَ عَلَى التَّكْفِيرِ وَامْتَنَعَ كَالْأَوَّلِ وَعَلَيْهِ اخْتَصَرَتْ أَوْ كَالثَّانِي وَهُوَ الْأَرْجَمُ ، أَوْ مِنْ تَبَيُّنِ الضَّرَرِ ، وَعَلَيْهِ تَوَوَّلْتُ ؟ أَقْوَالٌ .

قوله : (أَوْ كَالثَّانِي وَهُوَ الْأَرْجَمُ) هذا كقوله في " التوضيح " : قال ابن يونس القول

الثاني أحسن ، ولعله في نسخة المصنف منه ، وإلا فلم يوجد^(٣) .

كَالْعَبْدِ لَا يُرِيدُ الْفَيْئَةَ ، أَوْ يَمْنَعُ الصَّوْمَ يَوْجَهُ جَائِزٌ ، وَانْحَلَّ الْإِبْلَاءُ بِزَوَالِ مَلِكٍ مَنْ حَلَفَ بِعِنْتِهِ ، إِلَّا أَنْ يَعُودَ بِغَيْرِ ارْتِثٍ .

قوله : (كَالْعَبْدِ لَا يُرِيدُ الْفَيْئَةَ ، أَوْ يَمْنَعُ الصَّوْمَ يَوْجَهُ جَائِزٌ) أي : كالعبد المظاهر لا

يريد الفية بالكفارة أو يمنعه سيده الصوم لنقص العمل ، وقد حصل فيه^(٤) ابن حارث أولاً ثلاثة أقوال : الأول : لا يدخل عليه الإيلاء ، وهو قول مالك في " الموطأ " . الثاني : أنه

(١) في أصل المختصر والطبوعة : (لأيتن) ، وانظر تصويب المؤلف .

(٢) ناقش العلوي رحمه الله المؤلف هنا بقوله : (جَوَابُ الْقَسَمِ إِذَا كَانَ فِعْلًا مُضَارِعًا مَنَحِيًّا لَا يُؤَكَّدُ ، وَرُدُّ بِقَوْلِ " التَّسْهِيلِ "

فِي بَابِ الْقَسَمِ : وَقَدْ يُؤَكَّدُ الْمَتْنِيُّ بِلاَ كَقَوْلِهِ :

تَاللَّهِ لَا يُحْمَلَنَّ الْمَرْءُ مَجْتَبِيًّا فَعَلِ الْكِرَامِ وَلَوْ فَاقَ الْوَرَى حَسْبًا

وَالْأَكْثَرُ لَا يُؤَكَّدُ تَحْوً : ﴿ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ ﴾ .

(٣) انظر التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ٦ / ٣٥٤ ، وقد أشار محققه الباحث على الفكرة إلى أنها في الجامع لمسائل المدونة ،

لوحة (٧) س ٢٨ ، وهي مخطوطة الحسينية برقم (٣٧٠٠) فلعلها سقطت من نسخة المؤلف ، وليست زيادة في نسخة

المصنف .

(٤) في (٢ ن) : (فيها) .

مولٍ وهو الذي روى محمد بن^(١) القاسم عن مالك . الثالث : إن منعه سيده الصوم فليس بمولٍ ، وإن لم يرد الفية فهو مولٍ . انتهى .

وعلى الأول درج ابن الحاجب^(٢) وتوجيهه في " المستقى " ^(٣) و " الاستذكار " ^(٤) ، وعلى الثاني مشى المصنف هنا ولا يصح حمل كلامه على الأول ، فإذا تقرر أنه مولٍ فلا فرق بينه وبين الحر في جريان الأقوال الثلاثة في مبدأ ضرب الأجل ، وفي كلام ابن عبد السلام تلويح بذلك ، وإن كان لم يتنازل له بالذات ، وقد ظهر من هذا [أن]^(٥) التشبيه في قوله : (كالعبد) أفادنا فائدتين إحداهما : أنه مولٍ والأخرى جريان الأقوال الثلاثة في المبدأ وبالله تعالى التوفيق .

كَالطَّلَاقِ الْقَاصِرِ عَنِ الْغَايَةِ فِي الْمَطْوَفِ بِهَا لَا لَهَا .

قوله : (كَالطَّلَاقِ الْقَاصِرِ عَنِ الْغَايَةِ فِي الْمَطْوَفِ بِهَا لَا لَهَا) أي : لا عليها وهي المولى منها .

(١) في الأصل ، (ن ١) ، و (ن ٢) : (عن) .

(٢) قال ابن الحاجب : (و أما من ليس بمضار فلا يدخل عليه الإيلاء ، ولذلك لم يدخل به على العبد إيلاء ؛ لأن مدة صومه مدة أجله) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص ٣٠٧ .

(٣) انظر المستقى ، للبايجي : ٢٧٩ / ٥ ، ونصه : (وَقَدْ رَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْعَبْدِ إِيْلَاءٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُضَارًّا لَا يُرِيدُ أَنْ يَفِيءَ أَوْ يَمْنَعَهُ أَهْلُهُ الصَّيَامَ بِأَمْرِ هُمْ فِيهِ عُنْدٌ ، فَهَذَا يُضْرَبُ لَهُ أَجَلُ الْإِيْلَاءِ إِنْ رَافَعَتْهُ امْرَأَتُهُ ، فَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الْأَجَلَ إِنَّمَا يُضْرَبُ بِالشَّرْعِ فِي الْكُفَّارَةِ إِذَا امْتَنَعَ مِنْهَا ، وَكَذَلِكَ إِذَا مَنَعَهُ مِنْهُ أَهْلُهُ ، فَإِنَّمَا يُضْرَبُ لَهُ الْأَجَلُ لِيُسَيِّحَ أَهْلُهُ لَهُ فِي أَتْنَاءِ ذَلِكَ التَّخْفِيرِ بِالصَّيَامِ)

(٤) قال في الاستذكار : (أما قوله في العبد يظهر من امرأته أنه لا يدخل عليه إيلاء ؛ فهو أصل مذهبه ، أنه لا يدخل عنده على المظاهر إيلاء حراً كان أو عبداً إلا أن يكون مضاراً وهذا ليس بمضار إذا ذهب يصوم لكفارته وأما قوله لذلك : أنه لو ذهب يصوم صيام المظاهر دخل عليه طلاق الإيلاء قبل أن يفرغ من صيامه ؛ فإن هذا القول أدخله مالك على من يقول من المدنيين وغيرهم : إن بانقضاء أجل الإيلاء يقع الطلاق . وهو يقول إن أجل إيلاء العبد شهران ، فقال مالك : لو وقع الطلاق بانقضاء أجل إيلاء العبد وهو شهران لم تصح له كفارة ، وهو لا يكفر إلا بالصوم فكيف يكون مكفراً ويلزمه الطلاق هذا محال) انظر : الاستذكار ، لابن عبد البر : ٦٢ / ٦ .

(٥) ساقط من (ن ٣) .

وَيَتَعَجَّلُ الْحَنْثَ ، وَيَتَكْفِرُ مَا يَكْفَرُ وَإِلَّا فَلَهَا وَلِسَيِّدِهَا ، إِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ
وَطَوَّهَا الْمُطَالِبَةُ بَعْدَ الْأَجْلِ بِالْفَيْئَةِ وَهِيَ تَغْيِيبُ الْحَشْفَةِ فِي الْقَبْلِ ، وَافْتِضَاضُ
الْيَكْرِ إِنْ حَلَّ ، وَلَوْ مَعَ جُنُونٍ ، لَا يَوْطَأُ بَيْنَ فَخْذَيْنِ ، وَحَنْثٌ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ الْفَرْجَ ، وَطَلَّقَ
إِنْ قَالَ لَا أَطَأُ بِهَا تَلَوُّمٍ ، وَإِلَّا اخْتَبِرَ مَرَّةً وَمَرَّةً ، وَصَدَّقَ إِنْ ادَّعَاهُ ، وَإِلَّا أَمَرَ بِالطَّلَاقِ ، وَإِلَّا
طَلَّقَ عَلَيْهِ .

قوله : (وَيَتَعَجَّلُ الْحَنْثَ) هو كقوله في "المدونة" قال ابن القاسم وغيره : وإذا وقف
المولي فعجل حثه زال إيلآؤه ، مثل أن يحلف أن لا يطأ بطلاق امرأة له أخرى أو يعتق عبد
له بعينه ، فإن طلق المحلوف بها أو أعتق العبد أو حثت فيهما زال الإيلآء عنه^(١) .

عياض : معناه طلاقاً باتاً أو آخر طلاقة أي : بخلاف القاصر عن الغاية كما فوقه ، وبه يظهر
التداخل في كلام المصنف . ابن الحاجب : وتعجيل الحنث في المحلوف به بعد الوقوف
وقبله ينحل به الإيلآء^(٢) . وقال ابن رشد : ولا خلاف فيه إذ لا بقاء لليمين بعده .

وَفَيْئَةُ الْمَرِيضِ وَالْمَحْبُوسِ بِمَا يَنْحَلُّ بِهِ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ يَمِينَهُ مِمَّا يَكْفَرُ فِيهِ
كَطَلَاقٍ رَجْعِيَّةٍ فِيهَا أَوْ غَيْرَهَا^(٣) ، وَصَوْمٍ لَمْ يَأْتِ ، وَعِتْقٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ قَالُوْعُدُ ، وَبَعْثِ
لِلْغَائِبِ ، وَإِنْ يَشْهُرَيْنِ ، وَلَهَا الْعُودُ إِنْ رَضِيَتْ ، وَتَتِمُّ رَجْعَتُهُ إِنْ انْحَلَّ ، وَإِلَّا أُلْغِيَتْ .

قوله : (وَفَيْئَةُ الْمَرِيضِ وَالْمَحْبُوسِ بِمَا يَنْحَلُّ بِهِ) أي : من زوال ملك وتعجيل حنث
وتكفير .

وَإِنْ أَبَى الْفَيْئَةَ فِيهِ : إِنْ وَطِئَتْ إِحْدَاكُمَا فَالْأُخْرَى طَالِقٌ طَلَّقَ الْحَاكِمُ إِحْدَاهُمَا ،
وَفِيهَا فِي مَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ لَا يَطَأُ وَاسْتَتْنَى أَنَّهُ مُولٍ ، وَحُمِلَتْ عَلَى مَا إِذَا رُوِيَ وَلَمْ
تُصَدِّقْهُ ، وَأُورِدَ لَوْ كَفَرَ عَنْهَا وَلَمْ تُصَدِّقْهُ وَفُرِّقَ بِشِدَّةِ الْمَالِ ، وَيَأْنُ الْأَسْتِثْنَاءِ
يَحْتَمِلُ غَيْرَ الْجِلِّ .

(وَإِنْ أَبَى الْفَيْئَةَ فِيهِ : إِنْ وَطِئَتْ إِحْدَاكُمَا فَالْأُخْرَى طَالِقٌ طَلَّقَ الْحَاكِمُ إِحْدَاهُمَا) تبع في

(١) انظر تهذيب المدونة ، للبراذعي : ٢ / ٣٢٤ .

(٢) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص ٣٠٨ .

(٣) في المطبوعة : (كطلاق فيه رجعة) .

هذا ابن شاس وابن الحاجب^(١). قال ابن عرفة: وقولها مشكل إن أراد إيقاعه لامتناعه في مبهم، وإن أراد الحكم على الزوج به دون تعيين المطلقة فكذلك، وإن أراد بعد تعيينه لها لا بالوطء فخلاف المشهور فيمن طلق إحداها غير نائو تعيينها، وإن أراد بعد تعيينه لها بالوطء فخلاف الفرض لقولها: وأبى الفئنة، والأظهر أنه مولى منها لامتناعه من وطء كل واحدة منهما يمين طلاق كقول ابن محرز فيمن قال: والله لا أطأ إحداها، على القول بأنه مولى بنفس كلامه أنه مولى منها جميعاً، ومن قامت منها كان لها أن توقفه؛ لأنه ترك وطأها خوف انعقاد الإيلاء^(٢) عليه في الأخرى. انتهى.

ونص ابن محرز: "من قال لامرأتين له: والله لا أطأ إحداها سنة، ولا نية له في واحدة منهما بعينها فقد قيل: لا إيلاء عليه حتى يطأ إحداها، فإذا وطئها كان من الأخرى مولياً، ويحيى على القول الآخر أنه مولى منها جميعاً من الآن... ثم قال فيمن قامت.. إلى آخره. وقد سبق ابن عبد السلام لهذا الاستشكال فقال: فيها نظر؛ لأن القضاء يستدعي تعيين محل الحكم، إلا أن يريد ابن الحاجب أن القاضي يجبر الزوج هنا على طلاق أيتها شاء، ولم يرد أن القاضي هو الذي يتولى إيقاع الطلاق فهذا صحيح؛ ولكنه بعيد من لفظه، ثم أورد بعد تسليم صحة المسألة: هل هو مولى من كل واحدة منهما [أو بواحدة منهما]^(٣) لا بعينها؟

وأجاب: أن الظاهر أنه مولى من كل واحدة منهما أو أيتها رفعت حكمها بحكم الإيلاء؟ وإن رفعتاه جميعاً فكذلك قال: وقد ذكر بعض الشيوخ في نظيرة هذه المسألة قولين: هل يكون مولياً منهما [٥٧/أ] جميعاً^(٤)؟ أو لا يكون مولياً إلا من إحداها؟. انتهى.

(١) قال ابن الحاجب: (و لو قال إن وطئت إحداكما فالأخرى طالق وأبى الفئنة فالحكم تطلق إحداهما) انظر: جامع الأمهات، لابن الحاجب، ص ٣٠٧، وانظر: عقد الجواهر الثمينة، لابن شاس: ٥٤٦/١.

(٢) في (٣ن): (الإيلاء).

(٣) زيادة من (١ن)، و(٢ن)، و(٣ن).

(٤) في (٢ن)، و(٣ن): (معاً).

(٥) زاد في (١ن): (جميعاً أو لا يكون مولياً منها جميعاً أو لا...). والظاهر أن العبارة اختلطت على الناسخ بما بعدها.

وسراده ببعض الشيوخ : ابن محرز ، وفي " التوضيح " : ينبغي أن يفهم على أن القاضي يجبره على طلاق واحدة أو يطلق واحدة بالقرعة ، وإلا كان ترجيحاً بلا مرجح . انتهى ^(١) .

فأما قول ابن عرفة : قولها مشكل . إن أراد الإيقاعه لامتناعه ^(٢) فمبهم ^(٣) فهو نفس استشكل ابن عبد السلام ، وأما قوله : وإن أراد الحكم على الزوج به دون تعيين المطلقة فكذلك ، وما بعده فهذا هو الذي قال فيه ابن عبد السلام : إنه صحيح ، ولكنه بعيد من اللفظ ، وأشار بقوله : (بخلاف المشهور) فيمن طلق إحداها غير ناور ، فتعيينها ^(٤) إلى الخلاف الذي بين المصريين والمدنيين فيها ، وأما قوله : (والأظهر أنه مولٍ منهما) فتأمل هل هو موافق لما انفصل به ابن عبد السلام عن الإيراد السابق أم هو خلاف له ؟ ؛ لأن ابن عبد السلام إنما قاله بعد تسليم جواب ابن الحاجب ومن معه تسليماً جدلياً من باب إرخاء العنان ، وابن عرفة استظهره بعد أن أراد السبر والتقسيم على الجواب المذكور ، واستشكله من كل وجه .

وأما ما وقع في بعض الطرر أن هذه المسألة في " الكافي " لابن عبد البر فليس بصحيح ، بل نص ما وقفت عليه من نسختين من " الكافي " : (ولو حلف لكل واحدة منهما بطلاق الأخرى أن لا يطأها فهو بذلك مولٍ منهما ، فإن رافعه واحدة منهما إلى الحاكم ضرب له فيها أجل الإيلاء من يوم رافعه ، وإن رافعه جميعاً ضرب له فيها أجل الإيلاء من يوم رافعه ، ثم وقف عند انقضاء الأجل ، فإن فاء ^(٥) في واحدة منهما حث في الأخرى ، وإن لم يف في واحدة منهما طلقا عليه جميعاً) . انتهى ^(٦) .

فمسألة " الكافي " : حلف لكل واحدة منهما بطلاق الأخرى أن لا يطأها ، ومسألة

(١) انظر التوضيح ، لخليل بن إسحاق : ٦ / ٣٦٤ .

(٢) في (ن٣) : (لا امتناعه) .

(٣) في الأصل ، ون٤ : (فمبهم) .

(٤) في الأصل ، ون٣ : (تعيينها) .

(٥) في (ن١) : (وفاء) .

(٦) انظر : الكافي ، لابن عبد البر : ٢٨١ .

المصنف قال لهما : إن وطئت إحداكما فالأخرى طالق ، فهما مفترقتان في الصورة . نعم
مسألة المصنف أصلها للغزالي في (الوجيز) ونص ما وقفت عليه فيه : (ولو قال إن وطأت
إحداكما فالأخرى طالق وأبى الفئدة فللقاضي أن يطلق إحداهما على الإبهام ، ثم على الزوج
أن يبين أو يعين ، وقيل : لا يصح دعواهما مع الإبهام) . انتهى .

كأنه يعني أن يبين [مانوى]^(١) أو يعين بالنية من الآن ، وقيل : لا يصح دعوى التبيين
والتعيين مع الإبهام ، فإن أراد هذا فاستعمال الدعوى في التبيين حقيقة وفي التعيين مجاز .
والله سبحانه أعلم .

(١) زيادة من (١ن) ، و(٢ن) .

[باب الظهار]

تَشْبِيهِ الْمُسْلِمِ الْمُكَلَّفِ مَنْ تَحِلُّ أَوْ جُزْأُهَا يَظْهَرُ مُحْرَمٌ أَوْ جُزْأُهُ ظَهَارٌ. وَتَوَقَّفَ إِنْ تَعَلَّقَ بِكَمْشِبَتَيْهَا، وَهُوَ بِيَدِهَا مَا لَمْ تُوَقَّفْ، وَبِمَحَقِّ تَنْجَزَ، وَبِوَقْتِ تَأَبَّدَ، أَوْ يَعْدَمَ زَوَاجٍ فَعِنْدَ الْيَأْسِ أَوْ الْعَزِيمَةِ، وَلَمْ يَصِحَّ فِي الْمَعْلُوقِ تَقْدِيمُ كَفَّارَتِهِ قَبْلَ رَجُوعِهِ لَزُومِهِ، وَصَحَّ مِنْ رَجْعِيَّةٍ وَمُدْبِرَةٍ، وَمُحْرَمَةٍ، وَمَجُوسِيٍّ أَسْلَمَ ثُمَّ أَسْلَمَتْ، وَرَتْقَاءَ لَا مَكَاتِبَةَ وَلَوْ عَجَزَتْ عَلَى الْأَصَمِّ، وَفِي صِحَّتِهِ مِنْ كَمْجُوبٍ تَأْوِيلَانِ. وَصَرِيحُهُ يَظْهَرُ مُؤَبَّدٌ تَحْرِيمُهَا أَوْ عِضْوُهَا، أَوْ ظَهَرِ ذَكَرٍ، وَلَا يَنْصَرِفُ لِلطَّلَاقِ.

قوله : (أَوْ عِضْوُهَا، أَوْ ظَهَرِ ذَكَرٍ) لعل صوابه : لا عضوها أو كظهر ذكر بالنفي ، فإن جعل كل عضو من المؤبد تحريمها في الصراحة كالظهر خلاف المشهور ^(١) ، ولا نعرف من ألحق ظهر الذكر بالصريح على القول بأنه ظهار . والله تعالى أعلم .
وَهَلْ يُوْخَذُ بِالطَّلَاقِ مَعَهُ إِذَا نَوَاهُ مَعَ قِيَامِ الْبَيِّنَةِ كَأَنْتَ حَرَامٌ كَظْهَرٍ [٤١/ب] أُمِّي ، أَوْ كَأُمِّي ؟ تَأْوِيلَانِ .

قوله : (كَأَنْتَ حَرَامٌ كَظْهَرٍ [أُمِّي أَوْ] كَأُمِّي) تشبيه لمسألة بأخرى لا تمثيل للمسألة نفسها ؛ ولذلك اغتفر فيه إدراج (كأُمِّي) ، وليس بصريح .
وَكِنَايَتُهُ كَأُمِّي ، أَوْ أَنْتَ أُمِّي ، إِلَّا لِقَصْدِ الْكِرَامَةِ ، أَوْ كَظْهَرٍ أَجْنَبِيَّةٍ وَنُوبٍ فِيهَا فِي الطَّلَاقِ فَالْبَتَاتُ كَأَنْتَ كَفَلَانَةَ الْأَجْنَبِيَّةِ ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ مُسْتَفْتٍ ، أَوْ كَابْنِي ، أَوْ غُلَامِي ، أَوْ كَكُلِّ شَيْءٍ حَرَمَهُ الْكِتَابُ . وَلَزِمَ بِأَيِّ كَلَامٍ نَوَاهُ بِهِ .

قوله : (فَالْبَتَاتُ) جواب شرط مقدر مربوط بالفاء أي : فإن نوى الطلاق فهو البتات ، ثم شبه به مسائل اختار فيها القول بالبتات قائلاً : (كَأَنْتَ كَفَلَانَةَ ^(٢) ...) إلى آخره .

لَا يَأْنِ وَطِئْتُكَ وَطِئْتُ أُمِّي ، أَوْ لَا أَعُودُ لِمَسْكِحَتِي أَمَسَّ أُمِّي ، أَوْ لَا أَرَا جُعِكِ حَتَّى أَرَا جِعَ أُمِّي فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَتَعَدَّدَتِ الْكُفَّارَةُ إِنْ عَادَ ثُمَّ ظَاهَرَ ، أَوْ قَالَ لِأَرْبَعٍ مَنْ

(١) أصلح المؤلف النص على الجاري في المذهب ، وعبر غيره بأنه مشكل ، كما فعل الخطاب والحرشي في شرحيهما ،

فراجع في مواهب الجليل : ١١٦/٤ ، وشرح الحرشي : ٣٧/٥ .

(٢) في (ن) : (أبي أو أمي) .

(٣) في (ن) : (١) ، و(ن) : (٣) : (فَلَانَةُ) .

دَخَلْتُ ، أَوْ كُلُّ مَنْ دَخَلَ ، أَوْ أَبَيْتُكَ ، لَا إِنْ تَزَوَّجْتُكَ ، أَوْ كُلُّ امْرَأَةٍ ، أَوْ ظَاهِرٌ مِنْ نِسَائِهِ ، أَوْ كَرَّرَهُ ، أَوْ عَلَّقَهُ يَمْتَدِّدٍ ، إِلَّا أَنْ يَنْوِي كَفَارَاتٍ فِتْلَزْمَهُ ، وَلَهُ الْمَسْرُ بَعْدَ وَاحِدَةٍ عَلَى الْأَرْجَمِ ، وَحَرَمَ قَبْلَهَا الْأَسْتِمْنَاعُ ، وَعَلَيْهَا مَنَعُهُ ، وَوَجِبَ إِنْ خَافَتْهُ رَفْعُهَا لِلْحَاكِمِ ، وَجَازَ كَوْنُهُ مَعَهَا ، إِنْ أُمِنَ ، وَسَقَطَ إِنْ تَعَلَّقَ وَلَمْ يَتَنَجَّزْ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَوْ تَأَخَّرَ كَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا ، وَأَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي كَقَوْلِهِ لِغَيْرِ مَدْخُولٍ بِهَا أَنْتِ طَالِقٌ ، وَأَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي ، لَا إِنْ تَقَدَّمَ أَوْ صَاحِبَ كَانَ تَزَوَّجْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا ، وَأَنْتِ كَظْهَرِ أُمِّي ، وَإِنْ عَرِضَ عَلَيْهِ نِكَاحُ امْرَأَةٍ فَقَالَ هِيَ أُمِّي فَظَاهَرَ .

قوله : (لَا بَانَ وَطْنُكَ وَطِئْتُ أُمِّي ، أَوْ لَا أَعُودُ لِمَسْكٍ حَتَّى أَمْسَ أُمِّي ، أَوْ لَا أَرَا جَعَكَ حَتَّى أَرَا جَمَ أُمِّي فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ) أما الأول فذكره ابن عبد السلام ، وذكر ابن عرفة : أنه لم يجده لغيره . قال : وكونه ظهاراً أقرب من لغوه ؛ لأنه إن كان معنى قوله : إن وطأتك وطأت أمي : لا أطاك حتى أطأ أمي فهو لغو ، وإن كان معناه : وطئي إياك كوطئي أمي فهو ظهار ، وهذا أقرب لقوله تعالى : ﴿ قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ [يوسف : ٧٧] ليس معناه : لا يسرق حتى يسرق أخ له من قبل ، ^(١) وإلا لما أنكر عليهم يوسف عليه السلام ، بل معناه : سرقة كسرقة أخيه من قبل ؛ ولذلك أنكر عليهم .

وأما الثاني فهو في سماع يحيى قال ابن رشد : لأنه كمن قال : لا أمسّ أمي أبداً ^(٢) .
وأما الثالث فذكره ابن يونس عن مالك .

وَتَجِبُ بِالْعُودِ ، [وَلَا تُجْزَى قَبْلَهُ وَتَتَحْتَمُ بِالْوَطْءِ] ^(٣) وَهَلْ هُوَ الْعَزْمُ عَلَى الْوَطْءِ ، أَوْ مَعَ الْإِمْسَاكِ ؟ نَأْوِيلَانِ وَخِلَافٌ . وَسَقَطَتْ ، إِنْ لَمْ يَطَأْ بِطَلَاقِهَا وَمَوْتِهَا ، وَهَلْ تُجْزَى إِنْ أَتَمَّهَا ؟ نَأْوِيلَانِ ، وَهِيَ إِعْنَاقُ رَقَبَةٍ لَا جَنَيْنٍ وَعَتَقَ بَعْدَ وَضْعِهِ وَمُنْقَطِعُ خَبَرِهِ مُؤْمِنَةٌ ، وَفِي الْعَجْمِيِّ نَأْوِيلَانِ . وَفِي الْوَقْفِ حَتَّى يُسَلِّمَ قَوْلَانِ ، سَلِيمَةٌ مِنْ قَطْعِ

(١) ساقط من ن ٥ .

(٢) انظر : البيان والتحصيل ، لابن رشد : ١٩٠ / ٥ .

(٣) في أصل المختصر تأخير الجملة الأولى عن الثانية ، وفي المطبوعة : (وتجب بالعود ، وتحتم بالوطء ، وتجب بالعود ولا تجزى قبله) والتكرار المنبه عليه من المؤلف يتن فيه . وقد شرحه الخرشني بما هو مكرر فيه ، وصوب رأي المؤلف هنا وكلامه مشيراً بقوله : (قال بعض) ، ولما كان الكلام ملغزاً ، ويحتاج إلى تكلف في شرحه قال العدوي : (ولمحشي (ت) أي الثاني هنا كلام لم أفهمه . انظر : الخرشني ، وحاشيته : ٤٧ / ٥ .

إِصْبَعٌ ، وَعَمَى ، وَبَكَمَ ، وَجُنُونٌ وَإِنْ قَلَّ ، وَمَرَضٌ أَشْرَفَ ، وَقَطَعُ أَذْنَبَيْنِ ، وَصَمَمَ ، وَهَرَمَ ، وَعَرَجٌ شَدِيدَيْنِ ، وَجَذَامٌ ، وَبَرَصٌ ، وَفَلَجٌ بِلا شَوْبٍ عَوْضٌ ، لَا مُشْتَرَى لِّلْعِتْقِ مُحَرَّرَةٌ لَهُ لَا مِنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ ، وَفِي إِنْ اشْتَرَيْتَهُ فَهُوَ حُرٌّ عَنْ ظَهَارِي ، نَأْوِيلَانِ .

قوله : (وَتَجِبُ بِالْعَوْدِ ، وَلَا تُجْزَى قَبْلَهُ وَتَتَحَتَّمُ [٥٧/ب] بِالْوَطْءِ) كذا في النسخ التي

وقفنا عليها بلا تكرار ، ولا لبس .

ولا عتق^(١) ، لَا مَكَاتِبَ ، وَمُدَبَّرٌ وَنَحْوُهُمَا ، أَوْ أَعْتَقَ نِصْفًا فَكَمَلَ عَلَيْهِ ، أَوْ أَعْتَقَهُ ، أَوْ أَعْتَقَ ثَلَاثًا عَنْ أَرْبَعٍ ، وَبِجْزَى أَعُورٌ ، وَمَغْصُوبٌ ، وَمَرْهُونٌ ، وَجَانٌ ، إِنْ افْتَدِيَا ، وَمَرَضٌ ، وَعَرَجٌ خَفِيفَيْنِ ، وَأَنْمَلَةٌ ، وَجَدَمٌ فِي أُذُنٍ وَعِتْقُ الْغَيْرِ عَنْهُ وَلَوْ لَمْ يَأْذَنْ ، إِنْ عَادَ وَرَضِيَهُ ، وَكَرِهَ الْخَصِيَّ ، وَنَدِبَ أَنْ يَصْلِيَ وَيَصُومَ ، ثُمَّ لِمُعْسِرٍ عَنْهُ وَقَتَ الْأَمَاءِ ، لَا قَادِرٍ وَإِنْ يَمْلِكُ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ لِكَمَرَضٍ ، أَوْ مَنْصِبٍ ، أَوْ يَمْلِكُ رَقَبَةً فَقَطُّ ظَاهَرَ مِنْهَا صَوْمٌ شَهْرَيْنِ بِالْهَلَالِ مِنْوِي التَّتَابُعِ وَالْكَفَّارَةِ ، وَتَمَمَ الْأَوَّلُ إِنْ انْكَسَرَ مِنَ الثَّالِثِ ، وَلِلْسَبْدِ الْمَنَعِ ، إِنْ أَضَرَ بِخِدْمَتِهِ وَلَمْ يُوَدَّ خَرَجَهُ ، وَتَعَيَّنَ لِذِي الرِّقِّ ، وَلِمَنْ طَوْلَبَ بِالْفَيْئَةِ ، وَقَدْ التَّزَمَ عِتْقٌ مَنْ يَمْلِكُهُ لِعَشْرِ سِنِينَ ، وَإِنْ أَبْسَرَ فِيهِ تَمَادَى ، إِلَّا أَنْ يَفْسِدَهُ .

قوله : (وَلَا عِتْقَ) كذا هو بلا النافية وتكير (عتق) وجزه عطفاً على قوله : (بلا شوب

عوض)^(٢) .

وَنَدِبَ الْعِتْقُ فِي كَالْيَوْمَيْنِ ، وَلَوْ تَكَفَّفَ الْمُعْسِرُ جَازَ . وَأَنْقَطَعَ تَتَابُعُهُ بِوَطْءِ الْمُظَاهَرِ مِنْهَا [٤٣/أ] أَوْ وَاحِدَةٍ وَمِنْ فِيْهِنَّ كَفَّارَةٌ وَإِنْ لَبِلا نَاسِيًا ، كَبَطْلَانِ الْإِطْعَامِ ، وَيَفْطِرُ السَّغَرِ ، أَوْ يَمْرُضُ هَاجَةً ، لَا إِنْ لَمْ يَهْجُهُ كَحَيْضٍ ، [وَنِفَاسٍ]^(٣) ، وَإِكْرَاهٍ ، وَظَنٌّ غُرُوبٍ .

قوله : (وَظَنٌّ غُرُوبٍ) فظن استصحاب الليل أخرى ، وقد صرح به في " المدونة "^(٤) .

(١) في أصل المختصر : (لا لعتق) وفي المطبوعة : (والعِتْقِ) .

(٢) انظر : ما عقب به الخُرشي على ما وقع في النسخ من اختلاف : ٥٤ / ٥ .

(٣) ما بين المعكوفتين زيادة من المطبوعة .

(٤) نص المدونة : (ومن أكل ناسياً في صوم ظهار أو قتل نفس أو نذر متابع ، أو أكره على الفطر ، أو تقياً ، أو ظن أن

الشمس قد غابت فأكل ، أو أكل بعد الفجر ولم يعلم ، أو وطئ نهاراً غير التي تظاهر منها ناسياً ، فليقض في ذلك يوماً

ويصله بصومه) انظر : تهذيب المدونة ، البراذعي : ٢ / ٢٧٢ .

شفاء الغليل في حل مقفل خليل

وَفِيهَا وَنِسْيَانٍ ، وَبِالْعَبِيدِ إِنْ تَعَمَّدَهُ ، لَا جَهْلَهُ . وَهَلْ إِنْ صَامَ الْعَبْدَ وَأَيَّامَ
التَّشْرِيقِ ، وَإِلَّا اسْتَأْنَفَ ، أَوْ يَفْطِرُهُنَّ . وَبَيْنِي ؟ تَأْوِيلَانِ ، وَجَهْلُ رَمَظَانَ كَالْعَبِيدِ
عَلَى الْأَرْجَمِ ، وَيَفْضُلُ الْقَضَاءِ ، وَشَهْرُ أَيْضًا الْقَطْعُ بِالنِّسْيَانِ ، فَإِنْ لَمْ يَدْرِ بَعْدَ صَوْمِ
أَرْبَعَةٍ عَنْ ظَاهَرَيْنِ مَوْضِعَ يَوْمَيْنِ صَامَهُمَا وَقَضَى شَهْرَيْنِ ، وَإِنْ لَمْ يَدْرِ اجْتِمَاعَهُمَا
صَامَهُمَا وَ[قَضَى] ^(١) الْأَرْبَعَةَ .

قوله : (وَفِيهَا وَنِسْيَانٍ) إنما خصص النسيان بالعزول "المدونة" ^(٢) دون غيره مما
ذكر معه مع أنه في "المدونة" أيضاً ؛ لأن ابن رشد شهر في النسيان خلاف ما في "المدونة" ؛
ولذلك قال بعد : (وشهر أَيْضًا الْقَطْعُ بِالنِّسْيَانِ) وآخره ليركب عليه ما بعده حيث قال :
(فَإِنْ لَمْ يَدْرِ ...) إلى آخره ، فكان هذا أحسن من أن لو قال : وفي القطع بالنسيان خلاف .
ثُمَّ تَمْلِيكَ سِتِّينَ وَسَكِينًا أَخْرَارًا مُسْلِمِينَ لِكُلِّ مَدٍّ وَثُلْثَانٍ بُرًّا ، وَإِنْ اقْتَنَاتُوا
تَمْرًا أَوْ مَخْرَجًا فِيهِ الْفِطْرُ فَعَدْلُهُ [شِبَاعًا] ^(٣) .

قوله : (ثُمَّ تَمْلِيكَ سِتِّينَ وَسَكِينًا) عدل عن الإطعام إلى التملك ؛ لئلا يفهم من
الإطعام أنهم لابد أن يأكلوه .
وَلَا أُجِبُ الْغَدَاءَ وَلَا الْعِشَاءَ كَفِدْيَةِ الْأَدَى ، وَهَلْ لَا يَنْتَقِلُ إِلَّا إِنْ أَيْسَرَ مِنْ قُدْرَتِهِ
عَلَى الصِّيَامِ ، أَوْ إِنْ شَكَّ ؟ قَوْلَانِ فِيهَا وَتَوَوَّلْتُ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَ قَدْ دَخَلَ فِي
الْكَفَّارَةِ ، وَإِنْ أَطْعَمَ مِائَةَ وَعِشْرِينَ ، فَكَأَلِيَوْمَيْنِ ، وَالْعَبْدُ إِخْرَاجُهُ إِنْ أَذِنَ سَيِّدُهُ .

(١) ما بين المعكوفتين زيادة من المطبوعة .

(٢) انظر نص المدونة السابق .

(٣) ساقط من المطبوعة .

قوله : (كَفْدِيَّةِ الْأَذَى) يجب أن يرجع لقوله : (وَلَا أُحِبُّ الْغَدَاءَ وَلَا الْعِشَاءَ) كما في "المدونة"^(١) ولا يصح أن يكون أعم فيرجع لقدر المخرج مع عدم الاقتصار على الغداء والعشاء ؛ لقوله في الحج : ([الكل]^(٢) مدان) .

وَفِيهَا أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَصُومَ ، وَإِنْ أُذِنَ لَهُ فِي الْإِطْعَامِ ، وَهَلْ هُوَ وَهُمْ لِأَنَّهُ الْوَاجِبُ ، أَوْ أَحَبُّ لِلْجُوبِ ، أَوْ أَحَبُّ لِلْسَيِّدِ عَدَمُ الْمَنَعِ .

قوله : (أَوْ أَحَبُّ لِلْسَيِّدِ عَدَمُ الْمَنَعِ) هذا هو الذي نسب في "التوضيح" لإسماعيل القاضي .

أَوْ لِمَنَعِ السَّيِّدِ لَهُ الصَّوْمُ ، أَوْ عَلَى الْعَاجِزِ حِينَئِذٍ فَقَطْ ؟ تَأْوِيلَاتٌ .

قوله : (أَوْ لِمَنَعِ السَّيِّدِ لَهُ الصَّوْمُ) نسبه في "التوضيح" لعياض ، ولابن عرفة في عزو تأويلات^(٣) المسألة تحرير ويحث ، فعليك به .

وَفِيهَا إِنْ أُذِنَ لَهُ أَنْ يَطْعَمَ فِي الْيَمِينِ أَجْزَاءَهُ ، وَفِي قَلْبِي مِنْهُ شَيْءٌ ، وَلَا يُجْزَى تَشْرِيكَ كُفَّارَتَيْنِ فِي مَسْكَبَيْنِ وَلَا تَرْكِيْبُ صِنْفَيْنِ .

قوله : (وَفِيهَا : إِنْ أُذِنَ لَهُ أَنْ يَطْعَمَ فِي الْيَمِينِ أَجْزَاءَهُ ، وَفِي قَلْبِي مِنْهُ شَيْءٌ) ذكرها بإثر التي قبلها تبعاً للمدونة^(٤) ، وكذا فعل ابن الحاجب^(٥) كالمستدل بها على صحة تأويل من حمل الأولى على ما إذا منعه من الصيام ؛ لأنه لا يشك أن الشيء الذي في قلب الإمام من جهة^(٦) الإطعام إنما هو عدم صحة ملك العبد أو الشك في ذلك ، قاله ابن عبد السلام ،

(١) قال في تهذيب المدونة ، للبراذعي : (ولا أحب أن يغدي ويعشي في الظهر ، لأن الغداء والعشاء لا أظنه يبلغ مدأ بالهاشمي ولا ينبغي ذلك في فدية الأذى أيضاً ، ويمزى ذلك في سواهما من الكفارات) انظر : تهذيب المدونة ، للبراذعي : ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

(٢) ساقط من (ن ٢) .

(٣) في الأصل : (تأويلاته) ، وفي (ن ٣) : (تأويلان) .

(٤) نص المدونة هو ذات النص للمصنف ، انظر : تهذيب المدونة ، البراذعي : ٢٧٠ / ٢ ، وانظر تعليق المحقق فله تحرير دقيق .

(٥) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص ٣١٣ .

(٦) في (ن ١) : (جهات) .

وزاد : قال محمد بن دينار : ليس على العبد المظاهر عتق ولا إطعام ، ولو كان يجد ما يعتق ويطعم ، ولكن يصوم .

وَأَوْ نَوَى لِكُلِّ عَدَمًا ، أَوْ عَنِ الْجَمِيعِ كَمَلًا ، وَسَقَطَ حَظُّ مَنْ مَاتَتْ ، وَلَوْ أَعْتَقَ ثَلَاثًا
عَنْ ثَلَاثٍ وَنِ اَرْبَعٍ لَمْ يَبْطَأْ وَاحِدَةً حَتَّى يَخْرِجَ الرَّابِعَةَ ، وَإِنْ مَاتَتْ وَاحِدَةً أَوْ طَلَّقَتْ .

قوله : (وَأَوْ نَوَى لِكُلِّ عَدَمًا ، أَوْ عَنِ الْجَمِيعِ كَمَلًا ، وَسَقَطَ حَظُّ مَنْ مَاتَتْ) هذا استئناف
مشمول على صورتين خاصتين بالإطعام ، وتصورهما^(١) ظاهر . والله تعالى أعلم .

(١) في (٢ن) ، و(٣ن) : (ونصوصهما) .

[باب اللعان]

إِنَّمَا بِلَا عَيْنِ زَوْجٍ وَإِنْ فَسَدَ نِكَاحُهُ أَوْ فَسَقَا أَوْ رُقَا ، لَا كَفْرًا إِنْ قَذَفَهَا بِزْنَى فِي نِكَاحِهِ ، وَإِلَّا حُدَّ تَبَقُّنُهُ أَعْمَى وَرَأَهُ غَيْرُهُ ، وَانْتَفَى بِهِ مَا وَلَدَ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ ، وَإِلَّا لِحَقِّ بِهِ ، إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ الاستبراء ، وَيَنْفِي حَمْلٍ وَإِنْ مَاتَ أَوْ تَعَدَّدَ الْوَضْعُ أَوْ التَّوَامُ يُلْعَانُ مُعْجَلٌ كَالزَّانَا وَالْوَلَدُ إِنْ لَمْ يَطَّأَهَا بَعْدَ وَضْعٍ أَوْ لِمَدَّةٍ لَا يُلْحَقُ الْوَلَدُ لِقِلَّةٍ أَوْ كَثْرَةٍ أَوْ اسْتِبْرَاءٍ بِحَبِيطَةٍ .

قوله : (يُلْعَانُ مُعْجَلٌ) متعلق بمحذوف ، أي : فينتفي الحمل بلعان معجل : يدل عليه

قوله : (وَيَنْفِي حَمْلٍ) وبه يصح المعنى .

وَلَوْ تَصَادَقَا عَلَى نَفْيِهِ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ بِهِ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ أَوْ وَهُوَ صَبِيٌّ حِينَ الْحَمْلِ أَوْ مَجْبُوبٌ ، أَوْ ادَّعَتْهُ مَغْرِبِيَّةٌ عَلَى مَشْرِقِيٍّ ، وَفِي حَدِّهِ بِمَجْرَدِ الْقَذْفِ ، أَوْ لِعَانِهِ . خِلَافٌ ، وَإِنْ لَا عَيْنَ لِرُؤْيَيْهِ وَادَّعَى الْوَطْءَ قَبْلَهَا ، وَعَدَمَ الاستبراء .

قوله : (وَلَوْ تَصَادَقَا عَلَى نَفْيِهِ) يريد : فلا بد من لعان الزوج وحده دون الزوجة ، كذا

قال ابن يونس وغيره .

فَلِمَا لَكَ فِي الزَّامَةِ لَهُ وَعَدَمِهِ وَنَفْيِهِ أَقْوَالٌ . ابْنُ الْقَاسِمِ : وَيُلْحَقُ إِنْ ظَهَرَ يَوْمَهَا ، وَلَا يَعْتَمَدُ فِيهِ عَلَى عَزْلِ وَلَا مُشَابَهَةٍ لِغَيْرِهِ .

قوله : (فَلِمَا لَكَ فِي الزَّامَةِ لَهُ وَعَدَمِهِ وَنَفْيِهِ أَقْوَالٌ) أي : فلمالك في إزام الزوج بالولد

وعدم إزامه ونفي الولد ثلاثة أقوال ، فهو كقول ابن الحاجب : " فألزمه ^(١) مرة ، ولم يلزمه مرة ، وقال بنفيه مرة ^(٢) . وعلى ترتيبه .

وَإِنْ يَسْوَأِدِ .

قوله : (وَإِنْ يَسْوَأِدِ) هذا لقوله ~~الطحاوي~~ : « لعل عرقاً نزعهُ » ابن عبد السلام ففهم الأئمة

من هذا الحديث أن الأشباه لا يعتمد عليها في اللعان ، وأنها لا تصلح ^(٣) مظنة في ذلك ولا علة ، وأراد اللخمي أن يسلك بذلك مسلك التعليل ، وزاد فألزم عكس العلة فقال : ولو

(١) في (١ن) : (فلازمه) .

(٢) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٣١٥ .

(٣) في (٣ن) ، (٤ن) : (تصح) .

كان الأبوان أسودين قديما من الحبشة فولدت أبيض فانظر هل ينفيه بذلك ؛ لأنه لا يظن أنه كان في آبائه أبيض ، يعني أنه لا يمكن أن يقال ها هنا : « لعله نزعه عرق »^(١) .

ابن عرفة : لا يلزم من نفي الظن نفي مطلق الاحتمال ، وهو مدلول قوله **الطَّيِّبُ** : « لعله »^(٢) نزعه عرق » وقول ابن عبد السلام إثر كلام اللُّخْمِيِّ : المعنى لا يمكن أن يقال هنا : لعله نزعه عرق . واضح بطلانه ضرورة إمكانه .

وَلَا وَطْءٍ بَيْنَ الْفَخْذَيْنِ إِنْ أُنْزِلَ .

قوله : **(وَلَا وَطْءٍ بَيْنَ الْفَخْذَيْنِ إِنْ أُنْزِلَ)** في " النوادر " عن " المَوَازِيَّة " : من أنكر حمل امرأته لكل وطء يمكن وصول المنى منه للفرج لم ينفعه ، وكذا في الدبر ، فقد يخرج منه للفرج^(٣) . ابن عرفة : ونحوه مفهوم قوله في كتاب : الاستبراء من " المدونة " : إن قال البائع^(٤) : كنت أفخذ ولا أنزل وولدها ليس مني . لم يلزمه^(٥) . اللُّخْمِيُّ : إن أصاب بين الفخذين وشبهه لزمه الولد ، ولا يلاعن ولا يجد ؛ لأن نفيه لظنه إلا أن يكون عن وطئه حمل . الباجي إثر ذكره ما في " المَوَازِيَّة " : يتعذر وجود الولد من الوطء في غير الفرج ، ولو صح ما حُذِّت امرأة بحملها ، [٥٨ / أ] ولا زوج لها لجواز كونه من وطء في غير الفرج^(٦) انتهى . ابن عبد السلام : وكلام الباجي صحيح .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٤٩٩٩) ، كتاب الطلاق . تاب إذا عَرَّضَ بِنْتِي الْوَلَدِ ، وصحيح مسلم برقم (١٥٠٠) ، كتاب اللعان .

(٢) في (ن٣) : (فلعله) .

وهي نص البيهقي ، ونسبه للبخاري : ٢١٨ / ٧ .

(٣) انظر : النوادر والزيادات ، لابن أبي زيد ٣٣٥ / ٥ .

(٤) في الأصل ، و(ن٣) : (البائع) .

(٥) انظر : تهذيب المدونة ، البراذعي : ٧٤ / ٢ .

(٦) انظر : المتقى ، للباجي : ٣٢٧ / ٥ .

ولا وَطءٌ يَغْيِرُ إِنْزَالَ [٤٣/ب] إِنْ أَنْزَلَ قَبْلَهُ وَلَمْ يَبْلُ ، وَلَا عَنَ فِي [نَفْيٍ] ^(١)
الْحَمْلَ مُطْلَقًا ، وَفِي الرُّوْيَةِ فِي الْعِدَّةِ وَإِنْ مِنْ بَائِنٍ ، وَحَدَّ بَعْدَهَا كَاسْتِلْحَاقِ الْوَلَدِ ، إِلَّا
أَنْ تَزْنِيَ بَعْدَ اللَّعَانِ وَتَسْمِيَةِ الزَّانِي بِهَا وَأَعْلَمَ بِحَدِّهِ .

قوله : (وَلَا وَطءٌ يَغْيِرُ إِنْزَالَ إِنْ أَنْزَلَ قَبْلَهُ وَلَمْ يَبْلُ) كذا في "النوادر" عن "الموازية" .
لَا إِنْ كَرَّرَ قَذْفَهَا بِهِ .

قوله : (لَا إِنْ كَرَّرَ قَذْفَهَا بِهِ) أي : لا إن كرر قذفها [به أي لا إن كرر قذفها] ^(٢) بعد
اللعان بما لاعنها به احترازاً عما إذا قذفها بأمر آخر وبها ^(٣) هو أعم ، وأبين منه قول ابن
الحاجب : "ولو لاعنها ثم قذفها به لم يحّد على الأصحّ" ^(٤) ، واقتصر هنا على قول ابن
المواز ، قال في "النوادر" : من قال لزوجته بعد أن لاعنها ما كذبت عليها وقذفها ^(٥) ، قال
محمد : لا يحّد ؛ لأنه إنما لاعن لقذفه إياها ^(٦) ، وما سمعت فيها من أصحاب مالك شيئاً ،
وفي "المدونة" لربيعة يحّد ، ومثله في "الموازية" لابن شهاب . ابن عرفة : ويحتمل أن يكون
قول محمد فيمن قذفها بما لاعنها به ، وقول ابن شهاب وربيعة إذا لم يقيد قذفه ^(٧) بما لاعنها
به ، وقول ابن الحاجب ثم قذفها به لم يحّد على الأصحّ ^(٨) ، لا أعرف مقابل الأصحّ لغير
ربيعة وابن شهاب ، واختيار التونسي ، ولم يعزه اللّخمي لغير ابن شهاب . انتهى وقال
في "التوضيح" : "نقله عياض عن ابن نافع" . انتهى .

(١) ما بين المعكوفتين زيادة من المطبوعة .

(٢) ما بين المعكوفتين زيادة من (ن ٤) .

(٣) في (ن ١) ، و (ن ٢) : (أو بها) .

(٤) جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٣١٧ .

(٥) في (ن ١) ، و (ن ٢) : (أو قذفها) .

(٦) انظر : النوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ٣٤٢ / ٥ ، إلا أن النص مصحف في النوادر ، ويعطي عكس الحكم
المسوق له ، ونصه في النوادر : (قال محمد : لا يحّد ؛ لأنه إنما لاعن لقذفه إياها) والنص عند المؤلف هو الصحيح ، يدل
عليه التعليل داخل النص ، وكذا هو بنصه في التاج والإكليل كما عند المؤلف هنا . انظر التاج والإكليل : ١٣٥ / ٤ .

(٧) في (ن ١) ، و (ن ٢) : (قذفها) .

(٨) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٣١٧ .

قلت : إنها وجدته في " التنيهات " منسوباً لربيعة وعبد الرحمن ابن القاسم بن محمد ونافع لا ابن نافع . فانظره .

وَوَرِثَ الْمُسْتَلْحَقُ الْمَيِّتَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ حُرٌّ مُسْلِمٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ وَقِلَّ الْمَالُ ، وَإِنْ وَطِئَ أَوْ أُخِّرَ بَعْدَ عِلْمِهِ يَوْضَعُ أَوْ حَمَلٌ بِلاَ عَذْرِ امْتَنَعَ ، وَشَهِدَ بِاللَّهِ أَرْبَعاً لِرَأْيِنِهَا تَزْنِي ، أَوْ مَا هَذَا الْحَمَلُ مِنِّي ، وَوَصَلَ خَامِسَةً يَلْعَنَةُ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ .
قوله : (وَوَرِثَ الْمُسْتَلْحَقُ الْمَيِّتَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ حُرٌّ مُسْلِمٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ وَقِلَّ الْمَالُ)

الكلام عليه من وجوه :

الأول : قال : إن كان له ولد ، ولم يقل : إن كان له ابن تبعاً لقوله في " المدونة " ، ومن نفى ولداً بلعان ثم ادعاه بعد أن مات الولد عن مال ، فإن كان لولده ولد ضرب الجد ولحق به ، وإن لم يترك ولداً لم يقبل قوله ؛ لأنه [يتهم في ميراثه] ^(١) ، ويحد ولا يرثه ^(٢) ، وقد قال ابن عرفة : ظاهره ولو كان الولد بتاً ، وذكر بعض المغاربة عن أحمد بن خالد أنه قال : إن كان بتاً لم يرث معها ، بخلاف إقرار المريض لصديق ملاطف إن ترك بتاً صحَّ إقراره ؛ لأنه ينقص قدر إرثها .

الثاني : قيد ولد المستلحق بأن يكون حراً مسلماً بحيث يزاحم الملاء عن المستلحق في الميراث فتبعد التهمة ، احترازاً من أن يكون عبداً أو كافراً ، بحيث لا يزاحم المستلحق في الميراث فتقوى التهمة ، على أنني لم أقف على هذا القيد لغيره ممن يقتدى به ، وهو خلاف ما نقل في " توضيحه " تبعاً لابن عبد السلام من قول أشهب ، ولو كان الولد عبداً أو نصرانياً صدَّق ولحق به ، وقول أبي إسحاق : لم يتهمه إذا كان له ولد وإن كان يرث معه السدس فكذلك العبد والنصراني وإن كانا لا يرثان ، وهو أيضاً خلاف ما في " النوادر " من قول أصبغ ، وإذا ترك ولداً أو ولد ولد وإن كان نصرانياً ^(٣) صدَّق ، ولحق به ، وحد ^(٤) ، وإن لم

(١) في (ن ١) : (متهم بميراثه) .

(٢) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ١١٦/٦ .

(٣) في (ن ١) : (نصراني) .

(٤) في (ن ٣) : (واحد) .

يترك ولدًا لم يلحق به ، وحَدَّ^(١) ، ولم يعرج ابن عرفة هنا على شيء من هذا بنفي ولا إثبات .
 الثالث : قوله : (أولم يكن وقل المال) ذكره أبو إبراهيم الأعرج الفاسي عن فضل^(٢) ،
 ومن يد أبي إبراهيم أخذه ابن عرفة .

الرابع : فهم من تفصيله^(٣) في الإرث دون الاستلحاق أن الولد لاحقٌ به على كل حال
 بناءً على أن استلحاق النسب ينفي كل تهمة ، وكذا في "التقييد" وهي طريقة الفاسيين ،
 ولهم نسبها ابن عرفة فقال : قال ابن حارث : اتفقوا فيمن لاعن ونفى الولد ثم مات الولد
 عن مال وولد فأقر الملاعن به : أنه يلحقه ويحدُّ ، وأنه إن لم يترك ولدًا لم يلحقه ، واختلفوا في
 الميراث : فقول ابن القاسم في "المدونة" يدل على وجوب الميراث وهو قوله : إن لم يترك
 ولدًا لم يقبل قوله ؛ لتهمة في الإرث ، وإن ترك ولدًا قبل قوله ؛ لأنه نسب يلحق^(٤) .

وروى البرقي عن أشهب : أن الميراث قد ترك لمن ترك فلا يجب له ميراث ، وإن ترك
 ولدًا ثم قال ، وما ذكره ابن حارث من الاتفاق على عدم استلحاقه إن كان الولد قد مات
 مثله لابن المواز وابن القاسم وأصبغ ، وقال أبو إبراهيم وغيره من الفاسيين : إنما يتهم إن لم
 يكن له ولد في ميراثه فقط ، وأما نسبه فتأبى باعترافه^(٥) .

الخامس : قد قدمنا نصَّ "المدونة" في حدِّ من لاعن ثم استلحق الولد كما ذكره
 المصنف قبل ، إذ قال : (كاستلحاق الولد) يعني حياً وميتاً ، قال ابن عرفة : ظاهر
 "المدونة" مع غيرها أنه يحدُّ باستلحاقه مطلقاً . وفي "النوادر" عن محمد : إن كان للرؤية
 فقط أو لها ولنفي الولد لم يحدُّ ، وإن كان لإنكار الولد [حدَّ]^(٦) ، ونقله الباجي ولم يتعقبه
 بشيء ، وهو [٥٨/ب] عندي خلاف ظاهر "المدونة" .

(١) في الأصل ، و(ن) : (واحد) .

(٢) في (ن) : (فضيل) .

(٣) في (ن) : (بتفصيله) .

(٤) انظر : تهذيب المدونة ، البراذعي : ٣٣٧ / ٢ .

(٥) في (ن) ، و(٢) : (باعتراف) .

(٦) زيادة من (١) ، و(٢) ، و(ن) : (٣) .

أَوْ إِنْ كُنْتُ كَذَبْتُهُمَا ، وَأَشَارَ الْأَخْرَسُ أَوْ كَتَبَ . وَشَهِدْتُ مَا رَأَيْتُ أَوْ زَنْيَ ، أَوْ مَا زَنْيْتُ ، أَوْ لَقَدْ كَذَبَ فِيهِمَا ، وَفِي الْخَامِسَةِ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ . وَوَجِبَ أَشْهَدُ ، وَاللَّعْنُ وَالْغَضَبُ ، وَيَأْشُرُ الْبَلَدُ ، وَيَحْضُرُ جَمَاعَةٌ أَقْلَهَا أَرْبَعَةٌ ، وَنَدِبَ إِثْرَ صَلَاةٍ وَتَخْوِيفُهُمَا ، وَخُصُوصًا عِنْدَ الْخَامِسَةِ ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهَا مُوجِبَةُ الْعَذَابِ ، وَفِي إِعَادَتِهَا إِنْ بَدَأَتْ خِلَافَ وَلَا عَنَتِ الذِّمَّةُ بِكُنْيَسَتِهَا وَلَمْ تُجْبَرْ .

قوله : (أَوْ إِنْ كُنْتُ كَذَبْتُهُمَا) أشار به لقول ابن محرز عن أصبغ : إِنْ جَعَلَ مَكَانَ ﴿ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَذِبِيِّينَ ﴾ [النور: ٧] إِنْ كُنْتُ كَذَبْتُهَا ، أَوْ جَعَلْتُ بَدَلَ ﴿ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ [النور: ٩] إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْكَاذِبِينَ ، أَجْزَأُ ، زَادَ الْبَاجِي عَنْهُ : وَأَحَبُّ إِلَيْنَا لَفْظُ الْقُرْآنِ . فَأَشَارَ إِلَى أَنَّ لَفْظَ اللَّعَانِ غَيْرُ مُتَعَيْنٍ ، إِلَّا أَنَّ لَفْظَ الْقُرْآنِ أَفْضَلُ ، وَظَاهَرَ قَوْلَ ابْنِ وَهْبٍ تَعْيِنَهُ بِلَفْظِ الْقُرْآنِ ، كَذَا اخْتَصَرَهُ ابْنُ عَرَفَةَ .

وَإِنْ أَبَتْ أُدْبِتْ وَرُدَّتْ لِمَلَّتْهَا كَقَوْلِهِ وَجَدْتُهَا مَعَ رَجُلٍ فِي لِحَافٍ ، وَتَلَاعَنَا ، إِنْ رَمَاهَا بِغَضِيرٍ أَوْ وَطِئَ بِشَبْهَةٍ وَأَنْكَرْتَهُ .

قوله : (وَإِنْ أَبَتْ أُدْبِتْ وَرُدَّتْ لِمَلَّتْهَا) أي : لِحُكَامِ أَهْلِ مَلَّتْهَا ، وَهُوَ كَقَوْلِ (١) ابْنِ شَاسٍ : وَإِنْ أَبَتْ فَهِيَ عَلَى الزَّوْجِيَّةِ ، وَتَرَدَّتْ إِلَى أَهْلِ دِينِهَا بَعْدَ الْعُقُوبَةِ ، لِأَجْلِ خِيَانَةِ زَوْجِهَا فِي فِرَاشِهِ ، وَإِدْخَالِهَا الْإِلْتِبَاسَ فِي نَسَبِهِ . انْتَهَى (٢) . وَالْعَامِلُ فِي قَوْلِهِ : لِأَجْلِ خِيَانَةِ زَوْجِهَا هُوَ الْعُقُوبَةُ ، وَكَذَا رَوَى مَطْرَفٌ عَنْ مَالِكٍ : أَنَّهَا تَرَدَّتْ فِي النُّكُولِ فِي هَذَا إِلَى أَهْلِ دِينِهَا ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ وَأَصْبَغُ نَقَلَهُ فِي "النَّوَادِر" عَنْ "الْوَاضِحَةِ" .

قَالَ عَبْدُ الْحَقِّ فِي "النُّكْتِ" : "ذَكَرَ فِي الْكِتَابِ أَنَّ الْكِتَابِيَّةَ تَلَاعَنَ فِي كُنْيَسَتِهَا ، وَهِيَ لَوْ أَقْرَتْ أَوْ نَكَلَتْ عَنِ اللَّعَانِ لَمْ تَحُدَّ ، وَالصَّغِيرَةُ قَالَ [لَا] (٣) تَلَاعَنَ ؛ إِذْ لَوْ أَقْرَتْ أَوْ نَكَلَتْ لَمْ تَحُدَّ ، فَلَعَلَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا أَنَّ النَّصْرَانِيَّةَ قَدْ يَتَعَلَّقُ عَلَيْهَا بِإِقْرَارِهَا أَوْ نِكُولِهَا حَدٌّ عِنْدَ أَهْلِ مَلَّتْهَا ؛ لِأَنَّهَا مُرَدُودَةٌ إِلَيْهِمْ ، وَالصَّغِيرَةُ لَا يَتَعَلَّقُ عَلَيْهَا شَيْءٌ الْبَتَّةَ فَافْتَرَقَتْ هَذَا " . انْتَهَى بِنَصِّهِ .

(١) فِي (٢ن) ، وَ (٣ن) : (قَوْل) .

(٢) انْظُرْ : عَقْدُ الْجَوَاهِرِ الثَّمِينَةِ ، لِابْنِ شَاسٍ : ٥٦٥ / ١ .

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (٢ن) ، وَ (٣ن) .

أَوْ صَدَّقْتَهُ وَلَمْ يَنْتَبِتْ ، وَلَمْ يَظْهَرْ ، وَتَقُولُ مَا زَنَيْتُ ، وَلَقَدْ غُلِبْتُ ، وَإِلَّا التَّعَنَ فَقَطْ كَصَغِيرَةٍ تَوَطَّأُ ، وَإِنْ شَهِدَ مَعَ ثَلَاثَةِ التَّعَنَ ، ثُمَّ التَّعَنْتُ ، وَحُدَّ الثَّلَاثَةُ لَا إِنْ نَكَلْتُ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِزَوْجِيَّتِهِ حَتَّى رُجِمَتْ ، وَإِنْ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ ثُمَّ وَلِدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ ، فَكَالْأَمَةِ ، وَلِأَقَلِّ ، فَكَالزَّوْجَةِ وَحُكْمُهُ رَفْعُ الْحَدِّ وَالْأَدَبُ فِي الْأَمَةِ وَالذَّمِّيَّةِ ، وَإِيجَابُهُ عَلَى الْمَرْأَةِ ، إِنْ لَمْ تَلَا عَيْنَ . وَقَطَعَ نَسَبَهُ ، وَيَا لِنِعَانِهِمَا تَأْيِيدُ حُرْمَتِهِمَا ، وَإِنْ مَلَكَتْ أَوْ انْفَشَرَ حَمْلُهَا .

قوله : (أَوْ صَدَّقْتَهُ وَلَمْ يَنْتَبِتْ ، وَلَمْ يَظْهَرْ) عبر ابن شاس وغيره بالشبوت ، وعبر ابن الحاجب بالظهور وكأنه أعم^(١) ، وقد جمع المصنف بينهما .

وَلَوْ عَادَ إِلَيْهِ قِيلَ كَالْمَرْأَةِ عَلَى الْأَظْهَرِ ، وَإِنْ اسْتَلْحَقَّ أَحَدَ التَّوَأْمَيْنِ لِحَقًّا .
قوله : (وَلَوْ عَادَ إِلَيْهِ قِيلَ كَالْمَرْأَةِ عَلَى الْأَظْهَرِ) تصوره ظاهر : فأما المرأة ففيها القولان بين القرويين ، ويأتي توجيههما ، وأما الرجل ففيه لمن بعدهم ثلاث^(٢) طرق :
الأولى : أنه مختلف فيه كالمرأة ، وهو الذي أخذه ابن عرفة من كلام ابن يونس .

الثانية : أن رجوعه متفق على قبوله ، وبه قطع ابن شاس وابن الحاجب^(٣) والمصنف هنا ، ووجهه في " التوضيح " بأن الزوج مدعي والزوجة مدعى عليها فلماذا نكل الزوج فكأنه صفح عنها ، وأيضاً فإنه ما انحصر أمد له أن يقيم البينة ، وأما هي فإنها مدعى عليها فإذا نكلت فقد صدقته ، وأيضاً فقد انحصر أمرها فيه .

الثالثة : أن رجوعه غير مقبول في ظاهر المذهب مع التردد في جريان الخلاف فيه ، وهو مقتضى كلام ابن رشد في " المقدمات " فإنه بعدما حكى الخلاف في رجوع المرأة وصحح

(١) قال ابن شاس : (فلو نسبها إلى زنى وهي مستكرهة فيه ، التعن هو لنهي الولد ، ولم تلتن هي إذا ثبت الغصب) انظر : عقد الجواهر الثمينة ، لابن شاس : ٥٦٤ / ١ . انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص ٣١٦ قال : (ولم تلاعن هي إذا ظهر الغصب) .

(٢) في (٣) : (ثلاثة) .

(٣) قال ابن شاس : (ولو امتنع الزوج عن اللعان ، فلما عرض للحد التعن ، فله ذلك . واختلف في المرأة هل لها أن تلتن بعد نكولها ، أم ليس لها ذلك ، ويتعين الحد عليها ؟ ، على قولين للمتأخرين) انظر : عقد الجواهر الثمينة ، لابن شاس : ٥٦٨ / ١ ، ٥٦٩ ، وانظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٣١٧ .

القبول كما لوَح له المصنف بالأظهر قال ما نصّه : " وانظر هل يدخل هذا الاختلاف في الزوج إذا نكل عن اللعان ثم أراد أن يرجع إليه ؟ فقد قيل : إنه يدخل في ذلك ، والصحيح أنه لا يدخل فيه ، والفرق بين المرأة والرجل في ذلك أن نكول المرأة عن اللعان كالإقرار منها على نفسها بالزنا ، ولها أن ترجع عن الإقرار به ، ونكول الرجل عن اللعان كالإقرار منه على نفسه بالقذف ، وليس له أن يرجع عن الإقرار به " ^(١) . انتهى .

ومنه يظهر لك أن ما حكى عنه في " التوضيح " من تصحيح القول بقبول رجوع الرجل وهم ، كما أن نقل كلام ابن رشد هذا بواسطة المصنف كما فعل ابن عرفة والمصنف في " التوضيح " قصور ، ولو أراد المصنف أن يسلك طريقة ابن رشد في الزوجين معاً لكان يقول مثلاً : ولو عاد إليه لم يقبل لا المرأة على الأظهر فيهما ^(٢) .

تكميل :

قال ابن عرفة : وفي " تهذيب " عبد الحق ما حاصله : لو نكلت المرأة عن اللعان فقال أبو بكر ابن عبد الرحمن وأبو علي بن خلدون بقبول رجوعها إليه ، محتجين بالقياس على قبول رجوعها عن إقرارها بالزنى ، وقال ابن الكاتب وأبو عمران : بعدم قبول رجوعها ، محتجين بالقياس على عدم قبول رجوع من سلم أعداء بينة بحق عليه ؛ لأن لعان الزوج كينة عليها ، ولعانها قدح فيها ، وبالقياس على عدم قبول رجوع من نكل عن يمين إلى الحلف بها ورد ^(٣) قياس أبي بكر الأول بالفرق بأن الحق في الزنا لله فقط ، واللعان فيه حق للزوج ، وهو بقاء عصمته إن كانت أمة أو غير محصنة ، وبأن الإقرار بالزنا بإقرار بما لم يثبت إلا به ، وباللعان إقرار بما ثبت بزائد عليه وهو أيمان الزوج ، هذا حاصل استدلاله في نحو سبعة أوراق .

(١) انظر : المقدمات الممهدة ، لابن رشد : ٣٣٥ / ١ .

(٢) هذه عبارة المواق رحمه الله فقد قال : (لَوْ عَادَ إِلَيْهِ لَمْ يَقْبَلْ بِخِلَافِ الْمَرْأَةِ لِتَنَزَّلَ عَلَى قَوْلِ ابْنِ رُشْدٍ...) ، وتصرف

المؤلف هنا فيها واضح . انظر : التاج والإكليل : ١٣٨ / ٤ .

(٣) في (١ ن) : (ورأى) ، و(٢ ن) ، و(٣ ن) : (وردا) .

وقال الباجي : عندي أن في " المَوَازِيَّة " عن ابن القاسم مثل قول أبي بكر ، ولسحنون في " العُتْبِيَّة " مثل قول ابن الكاتب ^(١) [٥٩ / أ] ، وعزا عبد الحميد الصائغ قول أبي بكر لأبي محمد اللوي ^(٢) وغيره قال : وما قاله ابن الكاتب له وجه لتعلق حق الزوج ، لكن لعله أراد أنها لا ترجع إلى اللعان ، بمعنى أنها تبقى زوجة على القول أنها تقع الفرة بلعانها معاً إذ يتعلق بنكولها ورجوعها [حق لله تعالى وحق للزوج] ، [كما لو] ^(٣) أقر بسرقة مال رجل يجب به قطعه ثم رجع ، فيسقط ^(٤) حق الله تعالى في قطعه لا حق الآدمي في المال .

وإن كان بينهما ستة فبطنان ، إلا أنه قال إن أقر بالثاني ، وقال لم أطأ بعد الأول سئل النساء ، فإن قلن إنه قد يتأخر هكذا لم يحد . قوله : (وإن كان بينهما ستة فبطنان ، إلا أنه قال إن أقر بالثاني ، وقال لم أطأ بعد الأول سئل النساء ، فإن قلن إنه قد يتأخر هكذا لم يحد) كذا جاء ابن الحاجب بهذا الاستثناء ^(٥) ، على سبيل الاستشكال ، ونص " المدونة " على اختصار أبي سعيد : فإن وضعت الثاني لسته أشهر فأكثر فهما بطنان ، فإن أقر بالأول ونفى الثاني ، فقال : لم أطأها بعد ولادتها الأول لاعن ونفى الثاني ؛ إذ هما بطنان ^(٦) . فسكت ابن الحاجب والمصنف عن هذا الفرع لجريانه على أصل كونها بطنين ، ثم جاء في " المدونة " بالفرع المستشكل فقال : " وإن قال لم أجامعها بعد ما ولدت الأول وهذا الثاني ولدي فإنه يلزمه ؛ لأن الولد للفراش ويسأل النساء ، فإن قلن : إن الحمل يتأخر هكذا لم يحد وكان بطناً واحداً ، وإن قلن لا يتأخر حد ولحق به ، بخلاف الذي يتزوج امرأة فلم يبين بها حتى أتت بولد لسته أشهر

(١) انظر : المستقى ، للباجي : ٣٣٢ / ٥ .

(٢) في (٣) : (الصوفي) .

(٣) في الأصل ، و(٤) : (كمن) .

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من (٣) .

(٥) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٣١٨ ، ونصه : (فإن كان بينهما ستة فصاعداً فهما بطنان ، إلا أنه قال : إن

أقر بالثاني ، وقال لم أطأ بعد الأول ، سئل النساء ، فإن قلن : إنه قد يتأخر هكذا . لم يحد ، بخلاف من أقر بولد زوجته ،

وقال : لم أطأها حد ، ولم يتف شيء) .

(٦) النص أعلاه لتهديب المدونة ، للبراذعي : ٣٣٤ / ٢ ، وانظر : المدونة ، لابن القاسم : ١١١ / ٦ .

من يوم تزوجت ، فأقر به الزوج وقال : لم أطأها منذ تزوجتها ، هذا يحد ويلحق به الولد ^(١) .
وقد أشار في " التقييد " لهذا الاستشكال ثم انفصل عنه أحسن الانفصال فقال : جزم
أولاً بجعلها بطين ثم قال : يسأل النساء ، وما ذاك إلا لأجل حدّ الزوج حدّ القذف ؛ لأن
الحدود تدرأ بالشبهات ، ثم قال : واختصرها اللّخمي وإن أقرّ بها جميعاً وقال : لم أجامعها
بعدها ولدت مثل النساء ، فالنزاع إنما هو في الثاني يدلّ عليه النظر ^(٢) إذ كأنه نفاه وأثبتته .
انتهى .

واليه يرجع ما عند ابن عرفة فإنه قال : إنما لم يحدّ إذا قال النساء يتأخر لعدم نفيه إياه
بقوله : لم أطأها بعد وضع الأول ؛ لجواز كونه بالوطء الذي كان عنه الأول عملاً بقولهن
يتأخر وحدّ إذا قلن لا يتأخر لنفيه إياه بقوله : لم أطأها بعد وضع الأول منضماً ^(٣) لقولهن لا
يتأخر ، فامتنع كونه عن الوطء الذي كان عنه الأول مع قوله : لم أطأ ^(٤) بعده ، وإقراره به
مع ذلك فأك أمره لنفيه وإقراره به ، فوجب لحوقه به وحده . انتهى .

وأما ابن عبد السلام فحمله على أنه إنما أقرّ بالثاني بعد أن نفى الأول ولا عن فيه ، وقرر
الاستشكال بأنه إذا كان يتأخر كان كما لو ولدا في وقت واحد أو كان ^(٥) بينهما أقل من ستة
أشهر ، وقد قال في هاتين الصورتين : إن أقرّ بأحدهما ونفى الآخر حدّ ولحقابه ، فكذا
يجب الحكم فيما شاركهما في المعنى ، فقبله في " التوضيح " ، وعبر عن الاستشكال بأن
النساء إذا قلن : يتأخر هكذا ، كان حكم الجميع حكم الحمل الواحد ، فكان ينبغي أن يحدّ
لتكذيبه نفسه في نفى الأول ، وكأنه إنما أسقط الحدّ ؛ لأن قول النساء لا يحصل به القطع
فكان ذلك شبهة تسقط الحدّ ، ويردّ على هذا أنه لو كان كذلك لزم أيضاً سقوط الحدّ إذا

(١) انظر : السابق .

(٢) في الأصل : (نظر) .

(٣) في (ن٣) : (متضمناً) .

(٤) في (ن٣) : (أطأها) .

(٥) في (ن١) ، و(ن٣) : (وكان) .

قلن إنه لا يتأخر؛ لأن قولهن لا يُحصّل^(١) القطع، وقد نصّ في "المدونة" على وجوب الحدّ في ذلك، ولم يقبله ابن عرفة، واعترضه بما يتأمل في كتابه، وجعل قوله بعد أن نفى الأول ولا عن فيه تحريفاً لمسألة "المدونة" بنقيض ما هي عليه مع وضوحها وشهرتها.

قال: وقد يكون موجب ما قاله ابن عبد السلام اعتقاده أن لا موجب لما زعمه من استشكل ابن الحاجب غير ما ذكره، وليس كذلك لإمكان تقرير استشكله بأن يقال: قوله في "المدونة" في وضعها الثاني لسته أشهرهما بطنان إن أقرب بالأول ونفى الثاني وقال: لم أطأها بعد وضع الأول لا عن للثاني، ولم يقل يسأل النساء منافٍ لقوله في الثانية: يُسألن؛ لأن وضع الثاني للسته إن لم يستقل في دلالة مع قوله: لم أطأها بعد وضع الأول على قطعه عن الأول دون سؤالهن كما في الأولى لزم في الثانية فيحدّ، وإلا سُئلن في الأولى، فإن قلن يتأخر حدّ كما لو وضعتهما لأقلّ من ستة [٥٩/ب] أشهر، ويجاب باستقلاله حيث لا يعارض أصلاً، ولا يستقل حيث يعارضه، وهو في الثانية يعارض أصل درء الحدود بالشبهات بخلاف الأولى). انتهى.

وهو راجع لاستشكل صاحب "التقييد" وانفصاله، وقوله: على قطعه متعلّق بدلالته، ثم قال: وقوله في "المدونة": بخلاف الذي يتزوج المرأة فلم يبين بها... إلى آخره، معناه أنه في هذه يحدّ من غير سؤال النساء عن التأخر، ووجهه واضح إذا لم يتقدّم للزوج فيها وطء، بحيث يحتمل كون الولد الذي أقرب به منه، فاتضح منه في الولد نفية وإقراره به، ومسألة الولدين تقدّم فيها من الزوج وطء هو الذي كان عنه الأول فعرض احتمال كون الولد الثاني منه إن صحّ تأخر الوضع ستة أشهر فلم^(٢) يكن قوله: ما وطأتها. بعد وضع الأول نفياً له، فيحدّ بإقراره به، فوجه المخالفة بين الفرعين يبيّن، خلافاً لابن عبد السلام.

(١) في (٣٥): (لا يحصل).

(٢) في (١٥)، (٤٥): (فإن لم).

[باب العدة]

تَعْتَدُ حُرَّةً ، وَإِنْ كُنَّا بَيَّةً أَطَافَتِ الْوُطْءَ بِخُلُوتِهِ وَبَالِغٍ غَيْرِ مَجْبُوبٍ أَمْكَنَ شَغْلَهَا مِنْهُ وَإِنْ نَفْيَاهُ ، وَأَخْذًا بِإِقْرَارِهِمَا لَا يَغْيِرُهَا .

قوله : (وَأَخْذًا بِإِقْرَارِهِمَا) تفريع على ما إذا نفيا الوطء في الخلوة الحاصلة ، فيسقط حقها من النفقة والسكنى وتكميل الصداق لإقرارها بنفي الوطء ، ويسقط حقها من الرجعة لذلك .

إِلَّا أَنْ تَقَرَّ بِهِ أَوْ يَظْهَرَ حَمْلٌ ، وَلَمْ يَنْفَخِ بِثَلَاثَةِ أَقْرَاءٍ أَطْهَارَ ، وَذَاتِ الرَّقِّ قَرَّانٍ وَالْجَمِيعُ لِلِاسْتِبْرَاءِ ، لَا الْأَوَّلُ فَقَطْ عَلَى الْأَرْجَمِ ، وَلَوْ اعْتَادَتْهُ فِي كَالسَّنَةِ أَوْ أَرْضَعَتْ ، أَوْ اسْتُجْبِضَتْ وَمَيِّزَتْ ، وَلِلزَّوْجِ انْتِزَاعُ وَلَدِ الْمَرْضِعِ فِرَارًا مِنْ أَنْ تَرِثَهُ أَوْ لِيَتَزَوَّجَ أُخْتَهَا أَوْ رَابِعَةً ، إِذَا لَمْ يَضُرَّ بِالْوَلَدِ وَإِنْ لَمْ تُمَيِّزْ أَوْ تَأْخُرَ بِسَبَبٍ [١/٤٣] ، أَوْ مَرَضَتْ تَرَبَّصَتْ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ اعْتَدَتْ بِثَلَاثَةٍ . كَعِدَّةٍ مَنْ لَمْ تَرَ الْحَيْضَ وَالْأَيْسَةَ وَلَوْ يَرُقُّ ، وَتَمَّمَ مِنَ الرَّايِمِ فِي الْكُسْرِ ، لَغَا يَوْمُ الطَّلَاقِ ، وَإِنْ حَاضَتْ فِي السَّنَةِ انْتَظَرَتْ الثَّانِيَةَ وَالثَّلَاثَةَ ، ثُمَّ إِنْ احتَاجَتْ لِعِدَّةٍ ، فَالْثَّلَاثَةُ .

قوله : (إِلَّا أَنْ تَقَرَّ بِهِ) ليس بمكرر مع قوله : (وَأَخْذًا بِإِقْرَارِهِمَا) ؛ لأن هذا في غير الخلوة وذلك في الخلوة .

وَوَجِبَ إِنْ وَطِئَتْ بَزْنًا أَوْ شُبْهَةً ، وَلَا يَطَأُ الزَّوْجُ ، وَلَا يَعْقِدُ ، أَوْ غَابَ غَاصِبٌ أَوْ سَايَ أَوْ مُشْتَرٍ وَلَا يُرْجَعُ لَهَا قَدْرُهَا .

قوله : (وَوَجِبَ إِنْ وَطِئَتْ بَزْنًا أَوْ شُبْهَةً ، وَلَا يَطَأُ الزَّوْجُ ، وَلَا يَعْقِدُ ، أَوْ غَابَ غَاصِبٌ أَوْ سَايَ أَوْ مُشْتَرٍ وَلَا يُرْجَعُ لَهَا قَدْرُهَا) أي : ووجب قدر العدة على اختلاف أنواعها على الحرية إن وطئت بزنى ، فالضمير في وطئت للحرية المقدمة في قوله : (تَعْتَدُ حُرَّةً) ، فهو في قوة قول ابن الحاجب : ويجب على الحرية عدة المطلقة ... إلى آخره ^(١) . وأما الأمة فتأتي في فصل الاستبراء .

ويندرج في الشبهة الغلط والنكاح الفاسد ، ويندرج في قوله : لا يعقد العقد على الأجنبية والعقد على الزوجة التي فسخ نكاحه إياها ، إذا استعمل لفظ الزوج في حقيقته

(١) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٣١٨ .

ومجازه ، ويندرج في قوله : (أو مشتق) ، مشتري الحرة جهلاً وفسقاً ، [والضمير^(١)] في (لها) يعود على المرأة^(٢) إن كان مفرداً ، وإن كان مثني فعلى المرأة والذي غاب عليها .

وفي إِمْضَاءِ الْوَلِيِّ أَوْ فَسْخِهِ تَرَدُّدٌ . وَاعْتَدَّتْ يَطْهَرُ الطَّلَاقُ ، وَإِنْ لَحْظَةً فَتَحِلُّ بِأَوَّلِ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ ، إِنْ طَلَّقَتْ لَكَيْبِضٍ . وَهَلْ يَنْبَغِي أَنْ لَا تُعْجَلَ بِرُؤُوسِهِ ؟ تَأْوِيلَانِ . وَرُوحُ النِّسَاءِ فِي قَدْرِ الْحَيْضِ هُنَا هَلْ هُوَ يَوْمٌ أَوْ بَعْضُهُ ؟ وَفِي أَنَّ الْمَقْطُوعَ ذَكَرَهُ أَوْ أَنْثِيَاءَهُ يُؤَلَّدُ لَهُ فَتَعْتَدُ زَوْجَتَهُ . أَوْ لَا ؟ وَمَا تَرَاهُ الْآيِسَةُ ، هَلْ هُوَ حَيْضٌ لِلنِّسَاءِ بِخِلَافِ الصَّغِيرَةِ إِنْ أَمَكْنَ حَيْضُهَا ، وَانْتَقَلَتْ لِلْأَقْرَاءِ وَالطُّهَرِ كَالْعِبَادَةِ ، وَإِنْ أَتَتْ بَعْدَهَا بِوَلَدٍ لِحُيُوتِ أَقْصَى أَمَدِ الْعَمَلِ لِحَقِّ بِهِ ، إِلَّا أَنْ يَنْفِيهِ يِلْعَانٌ ، وَتَرَبَّصَتْ إِنْ ارْتَابَتْ بِهِ ، وَهَلْ خَمْسًا أَوْ أَرْبَعًا ؟ خِلَافٌ . وَفِيهَا لَوْ تَزَوَّجَتْ قَبْلَ الْخَمْسِ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَوَلَدَتْ لِخَمْسَةٍ لَمْ يَلْحَقْ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَحَدَّثَتْ وَاسْتَشْكَتْ ، وَعِدَّةُ الْحَاوِلِ فِي طَلَاقٍ أَوْ وَفَاةٍ وَضَعُ حَمْلَهَا كُلِّهِ ، وَإِنْ دَمًا اجْتَمَعَ ، وَإِلَّا فَكَالْمُطَلَّاقَةِ إِنْ فَسَدَ كَالذَّمِّيَّةِ تَحْتَ ذِمَّتِهِ ، وَإِلَّا فَأَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ ، وَإِنْ رَجَعِيَّةٌ إِنْ تَمَّتْ قَبْلَ زَمَنِ حَيْضَتِهَا ، وَقَالَ النِّسَاءُ لَا رَيْبَ فِيهَا ، وَإِلَّا انْتَظَرْتَهَا إِنْ دَخَلَ فِيهَا وَتَنَصَّفَتْ بِالرَّقِّ ، وَإِنْ لَمْ تَحِضْ فَثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ، إِلَّا أَنْ تَرْتَابَ فَتِسْعَةٌ ، وَلَمَنْ وَضَعَتْ غُسْلَ زَوْجِهَا ، وَلَوْ تَزَوَّجَتْ وَلَا يَنْقُلُ الْعِتْقُ لِعِدَّةِ الْحُرَّةِ وَلَا مَوْتَ زَوْجٍ ذِمِّيٍّ أَسْلَمَتْ ، وَإِنْ أَقَرَّ بِطَلَاقٍ مُتَقَدِّمٍ اسْتَأْنَفَتْ الْعِدَّةَ مِنْ إِفْرَارِهِ وَلَمْ يَرْتَبْهَا إِنْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا عَلَى دَعْوَاهُ وَوَرِثَتُهُ فِيهَا ، إِلَّا أَنْ تَشْهَدَ بَبْنَةِ بِهِ ، وَلَا يَرْجِعُ بِمَا أَنْفَقَتْ الْمُطَلَّاقَةُ ، وَبِغَرَمِ مَا تَسَلَّفَتْ ، بِخِلَافِ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا وَالْوَارِثِ ، وَإِنْ اشْتَرَيْتَ مُعْتَدَّةً طَلَّاقٍ فَارْتَفَعَتْ حَيْضَتُهَا حَلَّتْ إِنْ مَضَتْ سَنَةٌ لِلطَّلَاقِ وَثَلَاثَةٌ لِلشُّرَاءِ أَوْ مُعْتَدَّةٌ مِنْ وَفَاةٍ ، فَأَقْصَى الْأَجَلَيْنِ ، وَتَرَكْتَ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا فَقَطْ ، وَإِنْ صَغُرَتْ وَلَوْ كِتَابِيَّةً وَمَقْقُودًا زَوْجَهَا التَّزْيِينَ بِالْمَصْبُوغِ وَلَوْ أَدْنَى ، إِنْ وَجَدَ غَيْرَهُ ، إِلَّا الْأَسْوَدَ وَالتَّحْلِيَّ ، وَالتَّطْيِبَ ، وَعَمَلَهُ وَالتَّجْرُفِيَّ .

قوله : (وفي إِمْضَاءِ الْوَلِيِّ أَوْ فَسْخِهِ تَرَدُّدٌ) أي إن التردد في إيجاب الاستبراء سواء اختار

الولي الإِمْضَاءَ أَوْ الْفَسْخَ ، [وبهذا]^(٣) شرح في "التوضيح" قول ابن الحاجب : وفي إيجاب

(١) زيادة من (١)، و(٢)، و(٣).

(٢) في (١): (الحرة) .

(٣) في (١)، و(٣): (وهذا) .

ذلك في إمضاء الولي وفسخه قولان ^(١)، وإن كان في "المدونة" إنها قرع ذلك على الفسخ فقط، وعبرة المصنف في غاية الحسن.

وَالدَّهْنُ فَلَا تَمْتَشِطُ بِحِنَاءٍ أَوْ كَتَمَ بِخِلَافِ نَحْوِ الزَّيْتِ وَالسَّدْرُ، وَاسْتَحْدَادُهَا وَلَا تَدْخُلُ الْحَمَامَ [٤٣/ب] وَلَا تَطْلِي جَسَدَهَا وَلَا تَكْتَحِلُ، إِلَّا لِحُضْرَةٍ وَإِنْ يَطْبِيبُ، وَتَمْسَحُهُ نَهَارًا.

قوله: (وَالدَّهْنُ) كذا في النسخ التي وقفنا عليها الدهن، لا التزين؛ فلا تكرار.

[أحكام زوجة المفقود]

وَلِزَوْجَةِ الْمَفْقُودِ الرَّفْعُ لِلْقَاضِي، وَالْوَالِي، وَوَالِي الْمَاءِ، وَإِلَّا فَلِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، فَيُؤَجَّلُ [الْحُرُّ] ^(٢) أَرْبَعَ سِنِينَ، إِنْ دَامَتْ نَفَقَتُهَا، وَالْعَبْدُ نِصْفَهَا مِنَ الْعَجْزِ عَنْ خَبَرِهِ، ثُمَّ اعْتَدَتْ كَالْوَفَاةِ وَسَقَطَتْ بِهَا النِّفَاقَةُ. وَلَا تَحْتَاجُ فِيهَا لِأَذْنٍ، وَلَيْسَ لَهَا الْبَقَاءُ بَعْدَهَا، وَقَدَرُ طَلَاقٍ يَنْتَحِقُ بِدُخُولِ الثَّانِي فَتَحِلُّ لِلأَوَّلِ إِنْ طَلَّقَهَا اثْنَتَيْنِ، فَإِنْ جَاءَ أَوْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ حَيٌّ أَوْ مَاتَ فَكَالْوَالِيَيْنِ، وَوَرِثَتِ الْمَآوِلَ إِنْ قُضِيَ لَهُ بِهَا، وَلَوْ تَزَوَّجَهَا الثَّانِي فِي عِدَّةٍ [وَفَاةٍ] ^(٣) فَكَخَبَرِهِ، وَأَمَّا إِنْ نَعِيَ لَهَا، أَوْ قَالَ عَمْرَةً طَالِقٌ مَدْعِيًا غَائِبَةً فَطَلَّقَ عَلَيْهِ ثُمَّ أَنْبَتَهُ، وَذُو ثَلَاثٍ وَكُلَّ وَكَيْلَيْنِ، وَالْمُطَلَّاقَةُ لِعَدَمِ النِّفَاقَةِ، ثُمَّ ظَهَرَ اسْقَاطُهَا، وَذَاتُ الْمَفْقُودِ تَتَزَوَّجُ فِي عِدَّتِهَا فَيُفْسَخُ أَوْ تَتَزَوَّجُ بِدَعْوَاهَا الْمَوْتِ أَوْ بِشَهَادَةِ غَيْرِ عَدْلَيْنِ فَيُفْسَخُ، ثُمَّ يَظْهَرُ أَنَّهُ كَانَ عَلَى الصِّحَّةِ، فَلَا تَفُوتُ بِدُخُولِ، وَالضَّرْبُ لِوَاحِدَةٍ ضَرْبٍ لِبَقِيَّتِهِمْ. وَإِنْ أَبَيَّنَ، وَبَقِيَتْ أُمُّ وَلَدِهِ، وَمَالُهُ، وَزَوْجَةُ الْأَسِيرِ وَمَفْقُودِ أَرْضِ الشَّرِكِ لِلتَّعْوِيرِ، وَهُوَ سَبْعُونَ، وَاخْتَارَ الشَّيْخَانِ ثَمَانِينَ، وَحُكِمَ بِخَمْسٍ وَسَبْعِينَ، وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الشُّهُودُ فِي سِنِهِ فَلِأَقْلٍ، وَتَجُوزُ شَهَادَتُهُمْ عَلَى التَّقْدِيرِ، وَحَلْفُ الْوَارِثِ حِينَئِذٍ. وَإِنْ تَنَصَّرَ أَسِيرٌ فَعَلَى الطَّوْعِ، وَاعْتَدَتْ فِي مَفْقُودِ الْمُعْتَرِكِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ انْفِصَالِ الصَّفِيِّينَ. وَهَلْ يَتَلَوَّمُ وَيُجْتَهَدُ؟ تَفْسِيرَانِ. وَوَرِثَ مَالُهُ حِينَئِذٍ كَالْمُنْتَجَمِ لِإِلْدِ الطَّاعُونَ، أَوْ فِي زَمَانِهِ.

قوله: (وَهَلْ يَتَلَوَّمُ وَيُجْتَهَدُ؟ تَفْسِيرَانِ) لما ذكر ابن الحاجب أن زوجة المفقود في

(١) انظر: جامع الأمهات، لابن الحاجب، ص: ٣١٩.

(٢) ما بين المعكوفتين زيادة من المطبوعة.

(٣) ما بين المعكوفتين زيادة من المطبوعة.

المعترك بين المسلمين تعتد بعد انفصال الصفتين ، قال : وروي بعد التلوم والاجتهاد^(١) .
قال في " التوضيح " : جعله ابن الحاجب خلافاً للأول ، وجعله غيره تفسيراً له ومثله لابن
عبد السلام ، إلا أنه استقرب التفسير ، فإلى هذين القولين أشار هنا .

**وَفِي الْفَقْدِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَفَّارِ بَعْدَ سَنَةِ بَعْدِ النَّظَرِ ، وَلَمُعْتَدَةِ الْمُطْلَقَةِ
وَالْمَحْبُوسَةِ بِسَبَبِهِ فِي حَيَاتِهِ السُّكْنَى ، وَلِلْمُتَوَقَّيْ عَنْهَا إِنْ دَخَلَ بِهَا ، وَالْمُسْكِنِ
لَهُ أَوْ نَقْدِ كِرَاعَةٍ ، لَا يَلَا نَقْدَ ، وَهَلْ مُطْلَقاً ؟ أَوْ إِلَّا الْوَجِيبَةَ ؟ تَأْوِيلَانِ .**

قوله : (وَفِي الْفَقْدِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَفَّارِ بَعْدَ سَنَةِ بَعْدِ النَّظَرِ) هكذا هو في كثير
من النسخ بظرفين مضافين لما بعدهما وهو الصواب ، فالظرف الأول متعلق بمحذوف ،
والثاني في موضع الصفة لسنة ، والتقدير : تعتد بعد سنة كائنة بعد النظر ، أشار به لقول
المتيطي فيمن فقد في حرب العدو ، وروى أشهب وابن نافع عن مالك : أنه يضرب
لامرأته أجل سنة من وقت النظر لها ، ثم يورث عند انقضائها ، وتنكح زوجته^(٢) بعد العدة .

**وَلَا إِنْ لَمْ يَدْخُلْ ، إِلَّا أَنْ يُسْكِنَهَا ، لَا لِيَكْفَلَهَا ، وَسَكَنْتَ عَلَى مَا كَانَتْ تَسْكُنُ ،
وَرَجَعْتَ لَهُ إِنْ نَقَلَهَا ، وَاتَّهَمَ أَوْ كَانَتْ يَغْيِرُهُ وَإِنْ يَشْرَطُ فِي إِجَارَةٍ رَضَاعٍ ،
وَانْفَسَخَتْ ، وَمَعَ ثَقَّةٍ إِنْ بَقِيَ شَيْءٌ مِنَ الْعِدَّةِ ، إِنْ خَرَجَتْ ضَرْوَةً فَمَاتَ ، أَوْ طَلَّقَهَا فِي
كَالثَلَاثَةِ الْأَيَّامِ ، وَفِي التَّطَوُّعِ أَوْ غَيْرِهِ إِنْ خَرَجَ لِكِرْبَاطٍ لَا لِمَقَامٍ ، إِنْ وَصَلَتْ ،
وَالْأَحْسَنُ ، وَلَوْ لِإِقَامَةٍ نَحْوِ السَّنَةِ أَشْهُرَ ، وَالْمُخْتَارُ خِلَافُهُ وَفِي الْإِنْتِقَالِ تَعْتَدُ
بِأَقْرَبِيهِمَا أَوْ أَبْعَدِهِمَا أَوْ يَمَكَّانَهَا ، وَعَلَيْهِ الْكِرَاءُ رَاجِعاً ، وَمَضَتْ الْمُحْرِمَةُ أَوْ
الْمُعْتَكِفَةُ أَوْ أَحْرَمَتْ وَعَصَتْ ، وَلَا سَكْنَى لِأَمَةٍ لَمْ تَبَوَّأْ ، وَلَهَا حِينَئِذٍ الْإِنْتِقَالُ مَعَ
سَادَتِهَا كَبَدْوِيَّةٍ أَوْ تَحَلَّ [١/٤٤] أَهْلُهَا فَقَطْ ، أَوْ لِعُذْرٍ لَا يُمْكِنُ الْمَقَامُ مَعَهُ
بِمَسْكِنِهَا كَسُقُوطِهِ أَوْ خَوْفِ جَارٍ سَوِيٍّ ، وَلَزِمَتِ الثَّانِي والثَّالِثُ .**

قوله : (لَا لِيَكْفَلَهَا) كذا هو في أصل ابن يونس من باب الكفالة التي هي الحضانة
والترية ، وكذا عبّر عنه ابن عرفة فقال : " ففي^(٣) كون الصغيرة المضمومة أحق ، ثالثها إن

(١) جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٣٢٨ .

(٢) في (١ ن) ، و (٢ ن) ، و (٣ ن) : (زوجه) .

(٣) في (٣ ن) : (في) .

ضمها لا لمجرد كفالتها ، وفي بعض النسخ : (لا ليكفها) من الكف الذي هو المنع ، والصواب ما قدمنا .

وَالْخُرُوجُ فِي حَوَائِجِهَا طَرَفِي النَّهَارِ ، لَا لِضَرَرِ جَوَارِ لِحَاضَرَةٍ ، وَرَفَعَتْ لِلْحَاكِمِ ، وَأَقْرَعَ لِمَنْ يَخْرُجُ ، إِنْ أَشْكَلَ . وَهَلْ لَا سَكْنَى لِمَنْ سَكَنْتَ زَوْجَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا ؟ قَوْلَانِ .

قوله : [٦٠ / أ] (وَالْخُرُوجُ فِي حَوَائِجِهَا طَرَفِي النَّهَارِ) كأنه أطلق طرفي النهار على الطرفين المكتفين له من الليل فهو وفاق للمدونة ^(١) ، ويعد حمله على ما اختار اللّخمي من أن تؤخر الخروج إلى طلوع الشمس وترجع لغروبها . قال : وهذا في بعض الأوقات وعند الحاجة ، وليس لها أن تتخذ عادة ، وقد لوح لهذا بقوله : (فِي حَوَائِجِهَا) .

وَسَقَطَتْ إِنْ أَقَامَتْ بِغَيْرِهِ .

قوله : (وَسَقَطَتْ إِنْ أَقَامَتْ ^(٢) بِغَيْرِهِ) أي وسقطت أجرة السكنى .

كَنْفَقَةٍ وَلَدٍ هَرَبَتْ بِهِ ، وَالْغُرْمَاءُ بَيْعُ الدَّارِ فِي الْمُتَوَفَّى عَنْهَا ؟ فَإِنْ ارْتَابَتْ فِيهِ أَحَقُّ ، وَالْمُسْتَنْزِي الْخِيَارُ ، وَالزَّوْجُ فِي الْأَشْهُرِ ، وَمَعَ تَوَقُّعِ الْحَبِضِ قَوْلَانِ . وَلَوْ بَاعَ إِنْ زَالَتِ الرِّيبَةُ فَسَدَ . وَأُبْدِلَتْ فِي الْمُتَهْدِمِ ، وَالْمَعَارِ ، وَالْمُسْتَأْجِرِ الْمُنْقَضِيِّ الْمُدَّةِ .

قوله : (كَنْفَقَةٍ وَلَدٍ هَرَبَتْ بِهِ) كذا أقام أبو محمد صالح من التي قبلها ، وقد قيّدني تضمين الصناع وجوب النفقة على أبي اللقيط بما إذا تعمّد طرحه ، ولا بن عات عن الاسغناء قال المشاور : إذا خاف الأب أن تخرج به الحاضنة بغير إذنه ، وشرط عليها إن نقلته بغير إذنه فنفقته وكسوته عليها لزمها ذلك ، ونحوه لغيره من المفتين .

وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي مَكَانَيْنِ أُجِيبَتْ ، وَامْرَأَةُ الْأَمِيرِ وَنَحْوُهُ لَا يُخْرِجُهَا الْقَادِمُ ، وَإِنْ ارْتَابَتْ كَالْحُبْسِ حَيَاتِهِ ، بِخِلَافِ حُبْسِ مَسْجِدٍ يَبْدِيهِ ، وَالْأُمُّ وَلَدٍ يَمُوتُ عَنْهَا السُّكْنَى . وَزَيْدٌ مَعَ الْعَتَقِ نَفَقَةُ الْحَمْلِ كَالْمُرْتَدَّةِ وَالْمُشِيْهِةِ إِنْ حَمَلَتْ .

قوله : (وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي مَكَانَيْنِ أُجِيبَتْ) أي : عند الإبدال في المتهدم ونحوه كما في "المدونة" .

(١) قال في تهذيب المدونة : (ولا تبيت معتدة من وفاة أو طلاق بائن أو غير بائن إلا في بيتها ، ولها التصرف نهارها والخروج سحراً قرب الفجر ، وترجع ما بينها وبين العشاء الآخرة) انظر : تهذيب المدونة ، للبراذعي : ٤٣٦ / ٢ .

(٢) في (٢ن) : (قامت) .

وَهَلْ نَفَقَةُ ذَاتِ الزَّوْجِ إِنْ لَمْ تَحْمِلْ عَلَيْهَا أَوْ عَلَى الْوَاطِئِ؟ قَوْلَانِ .

قوله : (وَهَلْ نَفَقَةُ ذَاتِ الزَّوْجِ إِنْ لَمْ تَحْمِلْ عَلَيْهَا أَوْ عَلَى الْوَاطِئِ؟ قَوْلَانِ) . لشرح ابن

الحاجب ^(١) في صفة هذين القولين ثلاث عبارات :

الأولى : هل النفقة في العدة عليها نفسها أو على واطئها ؟ كما هنا ، وهي التي في " التوضيح " ، وفيما وقفنا عليه من نسخ ابن عبد السلام ، ولم أرها لغيرهما ممن قبلهما ، ويعدها أن الخلاف لو كان كذلك لم تختص ^(٢) بذات الزوج .

الثانية : هل النفقة على زوجها أو على واطئها ؟ وهو [الذي] ^(٣) نسبه ابن عرفة لابن عبد السلام ووثقه فيه .

الثالثة : هل النفقة على زوجها أو عليها ؟ وهو الذي عند ابن عرفة اعتماداً على نقل ابن يونس في كتاب النكاح الثاني في مسألة الأخوين ، إذا أدخلت على كل واحد منهما زوجة أخيه ، ونصّه : " ذكر عن أبي عمران أنه قال : لا نفقة لكل واحدة في الاستبراء على زوجها ؛ لأنه لم يدخل بها ولا على الواطئ ؛ لأنها غير زوجته ، إلا أن يظهر حمل فترجع عليه بما أنفقت " .

فأما من وطئ زوجة رجل في ليل يظن أنها زوجته ولم تحمل : فنفتها في استبرائها على زوجها ، كما لو مرضت فإنه ينفق عليها قال : وسواء كان للتي أدخلت على غير زوجها مال أم لا ، لا نفقة لها على واحد منهما ، وذكر في بعض التعليقات : أن نفقة كل واحدة منهما على زوجها الحقيقي ، والأول أصوب " . انتهى ، وقبله في " التقييد " ، وكتب عليه شيخ شيوخنا الفقيه أبو القاسم التازغدي قول أبي عمران : وأما من وطئ زوجة رجل . معناه : إن كانت مدخولاً بها ، وإلا فهي كالأولى .

(١) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص ٣٢٨ ، ونصه : (وفي الغالب بغير العالة ذات زوج قولان) .

(٢) في (١٥) ، و (٢٥) ، و (٣٥) : (يختص) .

(٣) ما من المعرفتين زيادة من (١٥) ، و (٢٥) ، و (٣٥) .

تنبيهات :

الأول : إذا تأملت ما تقدّم علمت أنه كان الصواب أن يقول المصنف : ونفقة ذات الزوج إن لم تحمل ولم يبين بها عليها^(١) لا على زوجها على الأرجح ، وستزيده بياناً .

الثاني : فهم من قوله : (إن لم تحمل) أنها إن حملت من الواطئ تعينت نفقتها عليه ، وكذا السكنى قال ابن عبد السلام : ولا أعلم في هذا خلافاً في المذهب ، وإنما الخلاف إذا لم تحمل وكانت زوجاً لآخر ؟ . قال ابن عرفة : " لا يتم ما نقله ابن عبد السلام إلا في ذات زوج ولم يبين بها ، ولو بنى بها لكانت النفقة والسكنى على زوجها لا على الغالط ، إلا أن يأتي الزوج بما ينفي عنه ذلك الحمل حسبما تقدم في اللعان والنكاح في العدة " . فتأمله . انتهى .

وقد يقال : إن ابن عبد السلام لوح لهذا التحرير ، حيث فرض أن الحمل من الغالط ، ولا يتصور شرعاً أن ينسب حمل ذات الزوج المدخول بها لغير زوجها إلا أن ينفيه بلعان .

الثالث : قال ابن عرفة : سكنى المغلوط بها قبل بناء زوجها بها على الغالط ؛ لقوله في "المدونة" : كل من تحبس له فعليه سكنها^(٢) .

[باب الاستبراء]

فصل : يَجِبُ الاستِبْرَاءُ بِحُصُولِ الْمَلِكِ ، إِنْ لَمْ تُؤَقِّنِ الْبَرَاءَةَ وَلَمْ يَكُنْ وَطْؤُهَا مُبَاحاً ، وَلَمْ تَحْرَمْ فِيهِ الْمُسْتَقْبَلُ ، وَإِنْ صَغِيرَةً أَطَاقَتْ الْوَطْءَ ، أَوْ كَبِيرَةً لَا تَحْمِلَانِ عَادَةً أَوْ وَخْشاً ، أَوْ يَكْرَاً أَوْ رَجَعَتْ مِنْ غَضَبٍ أَوْ سَبَبٍ ، أَوْ غَنِمَتْ ، أَوْ اشْتَرِيَتْ وَلَوْ مَتْرُوجَةً .

قوله : (بِحُصُولِ الْمَلِكِ) ولم يقل بنقل الملك ليشمل ما أخذ بالغنيمة من أيدي الكفار مما [٦٠/ب] أخذوه من أموال المسلمين بالقهر ، فإنهم إنما لهم فيه شبهة الملك على المذهب ، وبهذا وجه هذه العبارة في "التوضيح" إذ نقش له ابن عبد السلام فكتب ولهذا جاء بقوله بعد : (أَوْ غَنِمَتْ) منخرطاً في سلك الإغياء ، وبهذا يتضح لك الفرق بين غنمت وسبيت ، فليس قوله : (أَوْ غَنِمَتْ) بمستغنى عنه كما قيل .

(١) في (٢ن) : (فعليها) .

(٢) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ٤٧٨/٥ .

وطلّقت قبل البناء كالموطوعة إن بيعت أو زوجت وقيل قول سيدها. وجاز
للمشتري من مدعيه تزويجها قبله، واتفاق البائع والمشتري على واحد،
كالموطوعة باشتباه، أو ساء الظن كمن عنده تخرج، أو لكغائب، أو مجبوء أو
مكاتبة عجزت أو أبضع فيها وإن أرسلها مع غيره، ويموت سيده، وإن استبرئت
أو انقضت عدتها وبالعنف، واستأنفت إن استبرئت، أو غاب غيبة علم أنه لم
يقدم أم الولد فقط بحيضة، وإن تأخرت، أو أرضعت، أو مرضت، أو استحيضت ولم
تميز، فثلاثة أشهر كالصغيرة، والبالغة، ونظر النساء فإن ارتبن، فتسعة.

قوله : (كالموطوعة إن بيعت أو زوجت) يعني : أن من وطئ [أمته]^(١) فلا يبيعها ولا

يزوجها حتى يستبرئها .

وبالوضع كالعدة . وحرّم في زمنه الاستمتاع ، ولا استبراء ، إن لم تطق
الوطء ، أو حاضت تحت بده كمودعة .

قوله : (وبالوضع كالعدة) أحال بالتشبيه على قوله في العدة : (وضع حملها كله ، وإن

مما اجتمع) .

ومبيعة بالخيار ، ولم تخرج ولم يلم عليها سيدها ، أو اعتق وتزوج .

قوله : (ولم تخرج ولم يلم عليها سيدها) هذان القيدان راجعان لمن حاضت تحت يده

من مودعه ومبيعه بالخيار ومرهونة ؛ ولذلك لم يثن الضمائر .

أو اشترى زوجته ، وإن^(٢) بعد البناء ، فإن باع المشتراة وقد دخل ، أو اعتق ،
أو مات ، أو عجز المكاتبة قبل وطء الملك ، لم تحل لسيده ولا زوج إلا يقرأين .

قوله : (أو اشترى زوجته ، وإن بعد البناء) قال في "المدونة" : ومن اشترى زوجته

قبل البناء أو بعده لم يستبرئ^(٣) . عياض : وقال ابن كنانة في غير المدخول بها : يستبرئها .

قال ابن القاسم : [لا تكون]^(٤) اليوم حلالاً وغداً حراماً لم يزدها اشتراؤه إلا خيراً قال أبو

(١) في (ن ٣) : (أمة) .

(٢) في أصل المختصر ، والمطبوعة : (ولو) .

(٣) انظر المدونة ، لابن القاسم : ٤٦٤ / ٢ .

(٤) في (ن ٢) : (لتكون) .

الحسن الصغير : وجه قول ابن كنانة أنها كانت من غير استبراء حلالاً بالنكاح الذي هو أوسع من الملك ؛ لأنها تكون مصدقة والملك أضيق لأنها لا تصدق في الحيض .

قال ابن عرفة : مفهوم قول ابن كنانة : أنه لا يستبريء المدخول بها . انتهى . وعلى هذا فلا يحسن قول المصنف : (وإن بعد البناء) [بصيغة الإغناء ، وإنما يحسن علي ما استظهره في التوضيح من أن الاستبراء بعد البناء أخرى عند ابن كنانة] ^(١) ، وإنما نبه بالأخف على الأشد محتجاً بأن فائدته أن ^(٢) يظهر كون الولد [من] ^(٣) وطيء الملك ، فتكون به أم ولد اتفاقاً أو من وطيء النكاح ، فتكون به أم ولد على اختلاف ، ولا شك أن هذا التعليل حكاه ابن عبد السلام عن بعضهم ، فأشار ابن عرفة إلى أنه خلاف نقل عياض عن ابن كنانة .
عِدَّةُ فَسْخِ النَّكَاحِ ، وَبَعْدَهُ يَحْبِضُهُ كَحُصُولِهِ بَعْدَ حَيْضَةٍ أَوْ حَبِضَتَيْنِ ، أَوْ حَصَلَ فِيهِ أَوَّلُ الْحَيْضِ .

قوله : (أو حصل فيه أول الحيض) أي : أو حصل الملك المتقدم في قوله : (بحصول الملك) ، وفي كثير من النسخ : (حصلت) أي : الأمة ، أي وموجبات الاستبراء من الملك ، وما عطف عليه .

وَهَلْ إِلَّا أَنْ تَمْضِيَ حَيْضَةً اسْتَبْرَاءٍ أَوْ أَكْثَرَهَا ؟ تَأْوِيلَانِ ، أَوْ اسْتَبْرَاءُ أَبْ [٢٤/ب] جَارِيَةً ابْنِهِ ثُمَّ وَطِئَهَا .

قوله : (وهل إلا أن تمضي حيضة استبراء أو أكثرها ؟ تأويلان) أما الأول : فقال في " التوضيح " به فسر محمد المسألة فإنه ^(٤) إذا كانت عاداتها اثني عشر يوماً أو نحوها وملكها بعد أربعة أيام صدق عليها أنها في أول الدم ؛ مع أنها لا تستغني ببقية هذا عن الاستبراء ، لكن إنما يأتي هذا على رأي أبي بكر بن عبد الرحمن الذي يراعي أكثر الأيام .

(١) ما بين المعكوفتين مكرر في (ن) .

(٢) في (ن) : (أيضاً) .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) ، و(٢) ، و(٣) .

(٤) في أصل المختصر ، والمطبوعة : (حصلت) .

(٥) في (ن) ، و(٣) : (فإنها) .

وأما الثاني : فأشار به لما لخصّ في " التوضيح " من نقل ابن عبد السلام عن أبي حفص العطار عن أبي موسى بن مناس : " أن معظم الحيضة اليوم الأول والثاني ؛ لأن الدم فيها يكون أكثر اندفاعاً من باقي الحيضة وإن كثرت الأيام والدم القوي هو الذي يدفع ما في الرحم لا الرقيق " . انتهى . فالضمير في قوله : (**أكثرها**) يعود على الحيضة التي اعتادتها الأمة ، من باب عندي درهم ونصفه والمراد : أكثرها دمًا وأقواها اندفاعاً .

فإن قلت : لم حملته على هذا ، ولم تحمله على أكثر الأيام ولا على ما هو أعم ؟ ؛ حتى يبقى الأكثر قابلاً لقول أبي بكر وأبي موسى .

قلت : لو لم يكن الداعي إلى هذا المحمل إلا مطابقة المختصر للتوضيح لكان كافياً . وقال ابن عرفة : قال محمد : إن تأخر عن البيع ما يستقلّ حيضاً كفى ما لم يتقدم أكثر منه ، قال : ولا نصّ إن تساوى ، ومفهوما " المدونة " فيه متعارضان ، والأظهر لغوه ، ونقل أبو حفص العطار عن " المدونة " لفظ أول الحيضة وعظمها قال : واعتبر المعظم أبو موسى بن مناس بكثرة اندفاع الدم وهو دم اليومين أولاً ، لا ما بعدهما ، وإن كثرت أيامها ، واعتبره أبو بكر بن عبد الرحمن بكثرة الأيام ، وليس بصواب .

ابن عرفة : هو ظاهر " المدونة " مع " المَوَازِيَّة " ، ففي " المدونة " قال مالك : ومن ابتاع أمة في أول الدم أجزاء من الاستبراء ، وأما في آخره وقد بقي منه يوم أو يومان فلا ^(١) ، وفي " المَوَازِيَّة " على رواية " النوادر " إن لم يبق من حيضتها إلا يومان لم يحجزه ، وإن بقي أيام [٦١/أ] قدر ما يعرف أنها حيضة أجزاء ^(٢) . وليس في " المدونة " لفظ عظمها ، والأصوب اعتبار الأيام ما لم يقلّ دمها .

وَتَوَوَّلَتْ عَلَى وَجُوبِهِ وَعَلَيْهِ الْأَقْلُ .

قوله : (**وَتَوَوَّلَتْ** ^(٣) **عَلَى وَجُوبِهِ**) إنما لم يقل أيضاً اكتفاءً بمفهوم قوله : (**وعليه الأقل**) .

(١) انظر : تهذيب المدونة ، للبراذعي : ٤٥٩ / ٢ .

(٢) انظر : النوادر والزيادات ، لابن أبي زيد : ١٣ / ٥ .

(٣) (تَوَوَّلَتْ) أي : المدونة ، ونصها : (ومن وطئ جارية ابنته فقامت عليه ، فليستبرئها إن لم يكن الأب قد عزلها عنده فاستبرأها . وقال غيره : لا بد أن يستبرئها لفساد وطئه ، وإن كانت مستبرأة عند الأب) انظر : تهذيب المدونة ، البراذعي : ٤٦٦ / ٢ .

وَيُسْتَحْسَنُ إِذَا غَابَ عَلَيْهَا مُشْتَرٍ بِخَبَارٍ لَهُ . وَتَوَوَّلَتْ عَلَى الْوُجُوبِ أَيْضًا .

قوله : (وَيُسْتَحْسَنُ إِذَا غَابَ عَلَيْهَا مُشْتَرٍ بِخَبَارٍ لَهُ . وَتَوَوَّلَتْ عَلَى الْوُجُوبِ أَيْضًا) أشار به لقوله في "المدونة" : وإن أحب البائع أن يستبريء الذي غاب المشتري عليها وكان الخيار له خاصة فذلك أحسن^(١) . إذ لو وطأها المتابع لكان بذلك مختاراً وإن كان منهيّاً عن ذلك ، كما استحب استبراء التي غاب عليها الغاصب .

وَتَتَوَاضَعُ الْعَلِيَّةُ ، أَوْ وَخَشَ أَقْرَ الْبَائِعِ يَوْطِئُهَا عِنْدَ مَنْ يَوْمَنُ وَالشَّانُ النَّسَاءُ ، وَإِذَا رَضِيًا بِغَيْرِهِمَا فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا الْإِنْتِقَالُ ، وَنَهْيًا عَنْ أَحَدِهِمَا وَهَلْ يَكْتَفَى بِوَاحِدَةٍ قَالَ يَخْرُجُ عَلَى التَّرْجَمَانِ ، وَلَا مَوَاضِعَ فِي مَتَزَوِّجَةٍ ، وَجَامِلٍ ، وَمُعْتَدَةٍ ، وَزَانِيَةٍ كَالْمَرْدُودَةِ بِعَيْبٍ ، أَوْ فُسَادٍ ، أَوْ إِقَالَةٍ ، إِنْ لَمْ يَغِبِ الْمُشْتَرِي . وَفَسَدٌ إِنْ نَقَدَ بِشَرْطٍ لَا تَطَوُّعًا . وَفِي الْجَبْرِ عَلَى إِيقَافِ الثَّمَنِ ، قَوْلَانِ .

قوله : (وَتَتَوَاضَعُ الْعَلِيَّةُ ، أَوْ وَخَشَ أَقْرَ الْبَائِعِ يَوْطِئُهَا) قال عياض في كتاب العيوب من التنيهات : الجارية الرافعة الجيدة ، التي تراد للفراش لا للخدمة ، وكذلك عليّة الجوّاري بسكون اللام^(٢) ، وقيل بكسرها وتشديدها ، والأول أشهر ، والوخش : بسكون الحاء : خسيصة ، وأصله الحقير من كلّ شيء أيضاً ، وقال الجوهري : فلان من عليّة الناس ، وهو جمع [رجل]^(٣) عليّ أي شريف أو رفيع مثل صبي وصبيّة ، وفي مختصر العين أيضاً : فلان من عليّة الناس ، ولا شك أن فعلة بكسر الفاء وإسكان العين مسموع في الجموع كما قال ابن مالك :

و فعله جمعاً بنقل يلدرا

وهو كما قال المرادي محفوظ في ستة أوزان منها : فعيل كهذا ، ويجمع الأمثلة^(٤) الستة للحفظ هذا البيت :

(١) النص أعلاه لتهذيب المدونة ، للبراذعي : ٤٦١ / ٢ ، وانظر المدونة ، لابن القاسم : ١٢٨ / ٦ .

(٢) أي : لام : (عليّة)

(٣) زيادة من (ن) ، و (ن) .

(٤) في الأصل ، و (ن) : (أمثلة) .

فصائية وشيخة وفتية و غلمة وغزلة وثنية^(١)
وَمُصِيبَتُهُ مِمَّنْ قُضِيَ لَهُ بِهِ^(٢).

قوله : (وَمُصِيبَتُهُ مِمَّنْ قُضِيَ لَهُ بِهِ) الضميران في مصيبته وبه عائدان على الثمن ،
والضمير في (له) عائداً على [من]^(٣) الموصولة أي : ومصيبة الثمن إذا هلك ممن كان يقضى
له به لو سلم ، ولا يصح تأنيث الضمير المجزور بالباء ، وعوده على الأمة .

[تداخل العدة والاستبراء]

إِنْ طَرَأَ مُوجِبٌ قَبْلَ تَمَامِ عِدَّةٍ أَوْ اسْتِبْرَاءٍ انْهَدَمَ الْأَوَّلُ وَاتْتَنَفَذَ كَمَنْزُوجٍ
بِائِنَّةٍ^(٤)، ثُمَّ يُطَلَّقُ، بَعْدَ الْبِنَاءِ، أَوْ يَمُوتُ مُطَلَّقاً، وَكَمْسْتَبْرَأَةٍ مِنْ فَاسِدٍ ثُمَّ
يُطَلَّقُ^(٥)، وَكَمْرَنْجِمٍ، وَإِنْ لَمْ يَمَسَّ، طَلَّقَ أَوْ مَاتَ.

قوله : (وَكَمْسْتَبْرَأَةٍ مِنْ فَاسِدٍ ثُمَّ يُطَلَّقُ) هذا خاص بالطلاق ، وأما في الوفاة فأقصى
الأجلين^(٦) كما قال بعد (كَمْسْتَبْرَأَةٍ مِنْ وَطءٍ فَاسِدٍ مَاتَ زَوْجُهَا) .

إِلَّا أَنْ يُفْهَمَ ضَرَرٌ بِالتَّطْوِيلِ فَتَنْبِيهِ الْمُطَلَّقةُ، إِنْ لَمْ تَمَسَّ، وَكَمْعَتْدَةٍ وَطْئاً
الْمُطَلَّقُ، أَوْ غَيْرُهُ فَاسِداً يَكَاشْتَبَاهُ، إِلَّا مِنْ وَفَاةٍ فَأَقْصَى الْأَجَلَيْنِ كَمْسْتَبْرَأَةٍ مِنْ
وَطءٍ فَاسِدٍ مَاتَ زَوْجُهَا.

قوله : (إِلَّا أَنْ يُفْهَمَ ضَرَرٌ بِالتَّطْوِيلِ فَتَنْبِيهِ الْمُطَلَّقةُ، إِنْ لَمْ تَمَسَّ) تبع في هذا كغيره
نقل ابن شاس قال ابن عرفة : وقول ابن شاس عن ابن القصار : إلا أن يريد برجعتة
تطويل عدتها^(٧) فلا ، وقوله [هو]^(٨) والقرافي ، وجعله ابن الحاجب المذهب^(٩) ، وقوله

(١) في (١ن)، و(٣ن) : (تنية) .

(٢) هذه للسألة تأتي قبل سابقتها بعد قوله : (بشرط لا تطوعاً) .

(٣) ما بين المعكوفتين زيادة من : (١ن)، و(٢ن) .

(٤) في المطبوعة : (بائنته) .

(٥) في أصل المختصر : (ثم يموت أو يطلق) .

(٦) في (٢ن) : (الأجل) .

(٧) انظر : عقد الجواهر الثمينة ، لابن شاس : ٥٧٦ / ١ .

(٨) زيادة من (١ن)، و(٢ن)، و(٣ن) .

(٩) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص ٣٢٤ .

ابن عبد السلام وابن هارون لا أعرفه ، بل نصر " الموطأ " السنة هدمها ، وقد ظلم نفسه إن كان ارتجعها ولا حاجة له بها ^(١) ، وقيله شراجه .
وَكَمْشْتَرَاةٍ مُعْتَدَّةٍ ، وَهَدَمَ وَضَعَ حَمْلٍ الْحَقِّ يَنْكَاحُ صَحِيحٍ غَيْرَهُ .

قوله : (وَكَمْشْتَرَاةٍ مُعْتَدَّةٍ) هذا تكرار للتنظير ^(٢) ؛ لأنه قدمه بأشبع من هذا حيث قال في باب العدة : (وَإِنْ اشْتَرِيَتْ مُعْتَدَّةٌ طَلَّاقٍ فَأَرْتَفَعَتْ حَيْضَتُهَا حَلَّتْ إِنْ مَضَتْ سَنَةٌ لِلطَّلَاقِ وَثَلَاثَةٌ لِلشَّرَاءِ أَوْ مُعْتَدَّةٌ مِنْ وَفَاةٍ ، فَأَقْصَى الْأَجَلَيْنِ) .
وَيَفَاسِدُ أَثَرُهُ وَأَثَرُ الطَّلَاقِ لَا الْوَفَاةَ ، وَعَلَى كُلِّ الْأَقْصَى مَعَ الْإِنْتِبَاسِ كَأَمْرَاتَيْنِ إِحْدَاهُمَا يَنْكَاحُ فَاسِدٍ ، أَوْ أَحَدَاهُمَا مُطْلَقَةٌ ثُمَّ مَاتَ الزَّوْجُ .

قوله : (لَا الْوَفَاةَ) هذا كقول ^(٣) ابن الحاجب : ولا يهدم في العدة للوفاة اتفاقاً ، فعليها أقصى الأجلين ^(٤) . فقال ابن عبد السلام : إن أقصى الأجلين فيها غير ممكن ، وخرجه ابن عرفة على قوله في " المدونة " ، والمنعي لها زوجها إذا اعتدت [و تزوجت] ^(٥) ثم قدم زوجها الأول ردت إليه ، وإن ولدت من الثاني ، إذ لا حجة ^(٦) لها باجتهاد إمام أو يقين طلاق ، ولا يقربها القادم إلا بعد العدة من ذلك الماء بثلاث ^(٧) حيض ، أو ثلاثة أشهر ، أو وضع حمل إن كانت حاملاً ، فإن مات القادم قبل وضعها اعتدت منه عدة الوفاة ، ولا تحل بالوضع دون تمامها ، ولا بتتمامها دون الوضع ^(٨) .

ابن عرفة : " فإذا علم أن وفاة الأول كانت وهي في خامس شهر من شهور حملها من الثاني أمكن تأخر انقضاء ^(٩) عدة الوفاة لها عن وضع حمل الثاني " . انتهى .

(١) انظر: الموطأ برقم (١٢٣٢) ، كتاب الطلاق ، باب جَامِعِ عِدَّةِ الطَّلَاقِ ، وانظر: المستنقى ، للباجي : ٥ / ٤٠٠ ، وما بعدها .

(٢) في (٣ ن) : (لا تنظير) .

(٣) في (٣ ن) : (قول) .

(٤) انظر : جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٣٢٤ .

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من (٤ ن) .

(٦) في الأصل ، و (٣ ن) : (حاجة) .

(٧) في (١ ن) : (لثلاث) .

(٨) النص أعلاه لتهذيب المدونة . للبراذعي : ٢ / ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، وانظر : المدونة ، لابن القاسم : ٥ / ٤٤١ .

(٩) في (٣ ن) : (تأخير انقطاع) .

وعلى هذا يحوم جوابه في " التوضيح " و حوله يدندن .

وَكَمْسْتَوْلَدَةٍ مُتَزَوِّجَةٍ مَاتَ السَّيِّدُ وَالزَّوْجُ وَلَمْ يَعْلَمْ السَّائِقُ ، فَإِنْ كَانَ بَيْنَ
مَوْنِهِمَا أَكْثَرُ مِنْ عِدَّةِ الْأَمَةِ أَوْ جُهْلٌ ، فَعِدَّةُ حُرَّةٍ ، وَمَا تُسْتَبْرَأُ بِهِ الْأَمَةُ ، وَفِي الْأَقْلِ
عِدَّةُ حُرَّةٍ ، وَهَلْ قَدَرُهَا كَأَقْلٍ أَوْ أَكْثَرُ ؟ قَوْلَانِ .

قوله : (وَكَمْسْتَوْلَدَةٍ مُتَزَوِّجَةٍ) . معطوف على قوله : (كَامْرَأَتَيْنِ) ، وفيه قلق ؛ لأنه
لا يصدق عليه قوله ^(١) : (وَعَلَوْ كُلُّ) إلا إذا حمل [على] ^(٢) أن معناه على كل من يذكر ، وفيه
بعد .

(١) في (ن٢) (وقوله) ، وهو بعيد عن السياق .

(٢) ما بين المعكوفتين زيادة من : (ن١) ، و(ن٢) .

[باب الرضاع]

حُصُولُ لَبَنِ امْرَأَةٍ وَإِنْ مَبِيتَةً وَصَغِيرَةً ، يَوْجُورٌ ، أَوْ سَعُوطٍ أَوْ حُقْنَةٍ تَكُونُ غِذَاءً .

قوله : (تَكُونُ غِذَاءً) الظاهر أنه راجع للحقنة فقط كقوله في "المدونة" : وإن حقن بلبن فوصل [٦١/ب] إلى جوفه حتى يكون له غذاء حرم ، وإلا لم يحرم^(١) . وقال ابن عبد السلام : شرط في "المدونة" في الحقنة مع كونها واصلة إلى جوفه أن تكون غذاء له ، وإلا لم تحرم .

أَوْ خَلِطَ ، لَا غَلِبَ ، وَلَا كَمَاءٌ أَصْفَرٌ ، وَبَهِيمَةٌ ، وَاكْتِحَالٌ بِهِ مُحَرَّمٌ إِنْ حَصَلَ فِيهِ الْحَوَالِينُ ، أَوْ بِيَادَةِ الشَّهْرَيْنِ ، إِلَّا أَنْ يَسْتَخْنِي ، وَلَوْ فِيهِمَا مَا حَرَّمَهُ النَّسَبُ .

قوله : (لَا غَلِبَ ، وَلَا كَمَاءٌ أَصْفَرٌ ، وَبَهِيمَةٌ ، وَاكْتِحَالٌ بِهِ) معاطيف يفرق متبوعاتها^(٢) ذهن السامع ، ف (غلب) معطوف على (خلط) ، و (لا كماء أصفر) معطوف على (لبن) ، و (بهيمة) معطوف على (امراة) ، و (اكتحال به) معطوف على (وجور) ، والكاف في (كماء أصفر) [مسألة]^(٣) على المعطوفين بعده ، فتقدر مع بهيمة ، واكتحال ففي معنى الماء الأصفر كل ما ليس بلبن وإن خرج من الثدي ، وفي معنى البهيمة : الرجل إذا أدرأ ثديه ، وسلم إن ذلك يكون ، وفي معنى الاكتحال : ما يدخل من الأذن ، ومن مسام الرأس ... ونحو ذلك .

إِلَّا أُمَّ أَخِيكَ ، وَأُمَّ أُخْتِكَ ، وَأُمَّ وَلَدٍ وَلَدِكَ ، وَجَدَّةٍ وَلَدِكَ ، وَأُخْتُكَ وَلَدِكَ ، وَأُمَّ عَمِّكَ وَعَمَّتِكَ ، وَأُمَّ خَالِكَ وَخَالَتِكَ .

قوله : (إِلَّا أُمَّ أَخِيكَ ، وَأُمَّ أُخْتِكَ... إلى آخره) . تبع في هذا تقي الدين بن دقيق العيد ، وقد أنكر ذلك عليه ابن عرفة ؛ فإنها لم تدخل في عموم الحديث فلا يحتاج إلى إخراج ، واستوفينا نقله في : "تكميل التقييد وتحليل التعقيد" ، وقد يستأنس في الجواب عن كلام المصنف بأن الاستثناء منقطع و (إلا) بمعنى لكن .

(١) انظر : المدونة ، لابن القاسم : ٤٠٥ / ٥ .

(٢) في (ن ٣) : (متبوعتها) .

(٣) في الأصل : (مصلحة) .

فَقَدْ لَا يَحْرُمَنَّ مِنَ الرِّضَاعِ ، وَقَدَّرَ الطِّفْلُ خَاصَّةً وَلَدًا لِصَاحِبَةِ اللَّبَنِ ، وَلِصَاحِبِهِ مِنْ
وَطْئِهِ لَا نَقْطًا عَلَيْهِ وَإِنْ بَعْدَ سِنَيْنِ . وَاشْتَرَكَمَ الْقَدِيمُ .
قوله : (فَقَدْ لَا يَحْرُمَنَّ) وقع في بعض الطرر أن (قد) هنا بمعنى قط ، وهو تكلف لغير

حاجة .

وَلَوْ يَحْرَامُ إِلَّا أَنْ لَا يَلْحَقَ الْوَلَدُ بِهِ .
قوله : (وَلَوْ يَحْرَامُ إِلَّا أَنْ لَا يَلْحَقَ الْوَلَدُ بِهِ) ^(١) (يَلْحَقُ الْوَلَدُ بِهِ) صوابه : ولو بحرام لا يلحق به الولد
بإسقاط (إلا أن) وبه يستقيم الكلام ، ويجري مع المشهور على ما في "توضيحه" ^(٢) .

وَحَرُمَتْ عَلَيْهِ إِنْ أَرْضَعَتْ مَنْ كَانَ زَوْجًا لَهَا لِأَنَّهَا زَوْجَةُ ابْنِهِ كَمَرْضِعَةٍ
مُبَآئِنَتِهِ ^(٣) أَوْ مُرْتَضِعٍ مِنْهَا .
قوله : (كَمَرْضِعَةٍ مُبَآئِنَتِهِ) هكذا هو الصواب بإسقاط التنوين للإضافة ، وينون
مفتوحة بعد الألف ثم تاء بائتين من فوق مخفوضة ، ثم هاء الضمير المكسورة العائدة على
الزوج ، وهو اسم مفعول من أبان الرباعي .

وَإِنْ أَرْضَعَتْ زَوْجَتَيْهِ اخْتَارَ ، وَإِنْ الْأَخِيرَةَ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ بَنَى بِهَا حَرَمَ الْجَمِيعِ .
قوله : (وَإِنْ أَرْضَعَتْ زَوْجَتَيْهِ اخْتَارَ ، وَإِنْ الْأَخِيرَةَ) أي : الأخيرة في الرضاع . قال في
"المدونة" : فله أن يختار أولا من رضاعاً أو آخرهن أو ما شاء ، ويفارق البواقي ^(٤) .

وَأُدْبَتِ الْمُتَعَمِّدَةُ لِلْأَفْسَادِ . وَفُسِخَ بِكَامِ الْمُتَصَادِقِينَ عَلَيْهِ كَقِيَامِ بَيِّنَةٍ عَلَى
إِقْرَارٍ [١/٤٥] أَحَدِهِمَا قَبْلَ الْعَقْدِ ، وَلَهَا الْمُسَمَى بِالْمُخُولِ ، إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ فَقَطُ ،
فَكَالْكَفَّارَةِ ، وَإِنْ ادَّعَاهُ فَأَنْكَرَتْ أَخَذَ بِإِقْرَارِهِ وَلَهَا النِّصْفُ ، وَإِنْ ادَّعَتْهُ فَأَنْكَرَ لَمْ
يُنْدَفِعْ وَلَا تَقْدِرْ عَلَى طَلَبِ الْمَهْرِ قَبْلَهُ ، وَإِقْرَارُ الْأَبَوَيْنِ مَقْبُولٌ قَبْلَ النِّكَاحِ ، لَا
بَعْدَهُ كَقَوْلِ أَبِي أَحَدِهِمَا ، وَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ أَنْهُ أَرَادَ الْإِعْتِذَارَ ، بِخِلَافِ أُمِّ أَحَدِهِمَا
فَالنِّزْهُ وَيَنْبَغِي بِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ ، وَامْرَأَتَيْنِ إِنْ فَشَا قَبْلَ الْعَقْدِ ، وَهَلْ تَشْتَرِطُ

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل ، و(ن٣) ، و(ن٤) .

(٢) انظر : أيضا متابعة الخرخشي للمؤلف هنا في شرحه .

(٣) في أصل المختصر : (بائته) .

(٤) النص أعلاه لتَهْيِيبِ المدونة ، للبراذعي : ٢ / ٤٥٠ ، وانظر المدونة ، لابن القاسم : ٥ / ٤١٤ .

الْعَدَالَةُ مَعَ الْفُشُو؟ نَرَدُّدُ ، وَبِرَجَلَيْنِ لَا يَأْمُرُ وَلَا فُشَاوُ نُدِبَ النَّزْهُ مُطْلَقًا .
وَرَضَاعُ الْكُفْرِ مُعْتَبَرٌ وَالْغَيْلَةُ وَطَاءُ الْمَرْضِعِ ، وَتَجُوزُ .

قوله : (وَأُدْبَحَ الْمُتَحَمِّدَةُ لِلْأَفْسَادِ) . يحتمل تعلق المجرور بأدبت وبالمتممعة ، والأول هو المناسب لما في "توضيحه" .

[باب النفقة والحضانة]

يَجِبُ لِمَهْكَنَةِ مُطِيقَةِ الْوُطَاءِ عَلَى الْبَالِغِ ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مُشْرِفًا قَوْتُ ، وَإِدَامٌ
وَكِسْوَةٌ ، وَمَسْكَنٌ بِالْعَادَةِ يَقْدَرُ وَسْعُهُ وَحَالُهَا ، وَالْبَلَدُ وَالسَّعْرُ ، وَإِنْ أَكْوَلَةٌ ،
وَتَزَادُ الْمَرْضِعُ مَا تَقْوَى بِهِ ، إِلَّا الْمَرِيضَةُ وَقَلِيلَةُ الْأَكْلِ ، فَلَا يَلْزَمُهُ إِلَّا مَا تَأْكُلُ عَلَى
الْأَصُوبِ وَلَا يَلْزَمُ الْحَرِيرُ . وَحَوْلَ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَعَلَى الْمَدْنِيَّةِ لِقْنَاءِ عَتَمَاءِ ، فَيَفْرَضُ الْمَاءُ ،
وَالزَّيْتُ ، وَالْحَطْبُ ، وَالْمِلْحُ ، وَاللَّحْمُ الْمَرَّةَ بَعْدَ الْمَرَّةِ ، وَحَصِيرٌ ، وَسَرِيرٌ أَحْتِيجُ لَهُ ،
وَأُجْرَةٌ قَائِلَةٍ ، وَزِينَةٌ تَسْتَضِرُّ بِتَرْكِهَا كَكُلِّ ، وَدَهْنٌ مُعْتَادِينَ ، وَحَنَاءٌ .

قوله : (وَحَنَاءٌ) أي : لرأسها لا لخضابها ، يدل عليه قوله : (تستضر بتروكها) .

وَمِشْطٌ .

قوله : (وَمِشْطٌ) . إن أراد به ما تمشط به من دهن وحناء فهذا متفق عليه ، وعطفه حيثنذ
على عكس : ﴿ فِيهَا فِكْهَةٌ وَخَلٌّ وَزَمَانٌ ﴾ [الرحمن : ٦٨] وإن أراد آلة المشط فقد فرق بينها وبين
آلة الكحل ؛ فإنه قال بعد : (لَا مَكْحَلَةَ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِمَا) فقال اللَّخْمِيُّ عن محمد يفرض لها
ما يزيل الشعث كالمشط والمكحلة ، وفهم الباجي أن الكحل يلزمه لا المكحلة قال : وعليه
يلزمه ما تمشط ^(١) به من الدهن والحناء لا آلة المشط ^(٢) . وقال ابن رشد في سماع عيسى :
اضطرب قول ابن القاسم في المشط . ^(٣) فقال ابن عرفة : ما تقدم للباجي ينفي اضطرابه .

(١) في (١ن) ، و(٢ن) ، و(٣ن) : (تمشط) .

(٢) قال الباجي رحمه الله : (وَمَعْنَى ذَلِكَ عِنْدِي : أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ مِنْ زِينَتِهَا إِلَّا مَا تَسْتَضِرُّ بِتَرْكِهَا إِنَاءٌ كَالْكُحْلِ الَّذِي يَصْرُ تَرْكُهُ
يَصْرُ مَنْ يَتَنَاهَى ، وَالْمِشْطُ الَّذِي بِالْحَنَاءِ ، وَالْدَّهْنُ لِمَنْ اعْتَادَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ تَرَكَ ذَلِكَ لِمَنْ اعْتَادَهُ يَفْسِدُ الشَّعْرَ وَيَمَزُقُهُ
وَالَّذِي نَقَى ابْنُ الْقَاسِمِ إِنَّمَا هُوَ الْمُكْحَلَةُ وَلَمْ يَنْفِ الْكُحْلُ نَفْسَهُ ؛ فَتَضَمَّنَ الْقَوْلَانِ أَنَّ الْكُحْلَ يَلْزَمُهُ دُونَ الْمُكْحَلَةِ ،
وَعَلَى هَذَا يَلْزَمُهُ مَا تَمَشَّطُ بِهِ مِنَ الدَّهْنِ ، وَالْحَنَاءِ دُونَ الْآلَةِ الَّتِي تَمَشَّطُ بِهَا) أ . هـ . انظر : المتقى ، للباجي : ٤٤١ / ٥ .

(٣) فهم ابن رشد اضطراب ابن القاسم من قوله في سماع عيسى : (وأما المشط والمكحلة والصبغ ، فلا أحري ما ذلك ؟ ولا
أراه ، ثم قوله بعد ذلك في نفس السماع : (ويفرض لها من النفقة ما يكون فيها ماؤها وطحنها ، ونضج خبزها ،
ودهانها وحناء رأسها ، ومشطها ، وما أشبه ذلك) انظر البيان والتحصيل ، لابن رشد : ٤٢٤ / ٥ ، وما بعدها ، وانظر
استيفاء ابن رشد للمسألة في الموضع المذكور .

وَإِخْدَامُ أَهْلِهِ .

قوله : (وَإِخْدَامُ أَهْلِهِ) الضمير في أهله لا يعود على الزوج بل على الإخدام ؛ [فكانه قال : وإخدام أهل الإخدام] ^(١) ، وهذا كلام موجه يحتمل إضافة المصدر لفاعله ولمفعوله ^(٢) ، فكانه بحسب شدة الاختصار أشار لاشتراط ^(٣) كون الزوج أهلاً للإخدام لسعته مثلاً ، وكون الزوجة أهلاً للإخدام لشرفها ، وأقرب من هذا أن يكون لاحظ أن شرط الأهلية في أحدهما يتضمن ذلك في الآخر ، فلا يكون أهلاً لإخدامها إلا إذا استحقته عليه وبالعكس .

وَإِنْ يَكْرَاءُ وَلَوْ بِأَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدَةٍ وَقُضِيَ لَهَا بِخَادِمَيْهَا ، إِنْ أَحْبَبَتْ إِلَّا لِرَبِيبَةٍ ، وَإِلَّا فَعَلَيْهَا الْخِدْمَةُ الْبَاطِنَةُ ، مِنْ عَجْنٍ ، وَكَنْسٍ وَفَرْشٍ ، بِخِلَافِ النَّسِجِ وَالْغَزْلِ ، لَا مَكْحَلَةَ ، وَدَوَاءَ وَحِجَامَةٍ ، وَثِيَابَ الْمَخْرَجِ . وَلَهُ التَّمَتُّعُ بِشَوْرَتِهَا ، وَلَا يُلْزَمُهُ بَدَلُهَا ، وَلَهُ مَنَعُهَا مِنْ أَكْلِ كَالْتُومٍ لَا أَبْوِيهَا وَلَكِيهَا مِنْ غَيْرِهِ أَنْ يَدْخُلُوا لَهَا . وَهَنْتُ إِنْ حَلَفَ كَحَلْفِهِ أَنْ لَا تَزُورَ وَالِدَيْهَا ، إِنْ كَانَتْ مَأْمُونَةً ، وَلَوْ شَابَةً ، لَا إِنْ حَلَفَ لَا تَخْرُجَ وَقُضِيَ لِلصَّغَارِ فِي كُلِّ يَوْمٍ ، وَلِلْكِبَارِ فِي الْجُمُعَةِ كَالْوَالِدَيْنِ ، وَمَعَ أُمِينَةٍ ، إِنْ اتَّهَمَهُمَا .

قوله : (وَإِنْ يَكْرَاءُ) ابن عرفة : ومنهن من إخدامها بكراء غضاضة عليها ، ولا سيما إن كان ذلك لموت خادم مهرها .

وَلَهَا الْأَمْتِنَاعُ مِنْ أَنْ تَسْكُنَ مَعَ أَقَارِبِهِ إِلَّا الْوَضِيعَةَ كَوَلَدٍ صَغِيرٍ لِأَحَدِهِمَا ، إِنْ كَانَ لَهُ حَاضِنٌ ، إِلَّا أَنْ يَبْنِيَهُ وَهُوَ مَعَهُ ، وَقُدِّرَتْ بِحَالِهِ مِنْ يَوْمٍ ، أَوْ جُمُعَةٍ ، أَوْ شَهْرٍ ، أَوْ سَنَةٍ ، وَالْكُسُوفَةُ بِالشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ، وَضُمِنَتْ بِالْقَبْضِ مُطْلَقًا كَنَفَقَةِ الْوَلَدِ ، إِلَّا لِبَيْئَةٍ عَلَى الضِّيَاعِ وَيَجُوزُ إعْطَاءُ الثَّمَنِ عَمَّا لَزِمَهُ ، وَالْمَقَاصَةُ يَدِينَهُ إِلَّا لِضَرَرٍ . وَسَقَطَتْ إِنْ أَكَلَتْ مَعَهُ ، وَلَهَا الْأَمْتِنَاعُ ، أَوْ مَنَعَتِ الْوَطْءَ ، أَوْ الْأَسْتِمْنَاعُ ، أَوْ خَرَجَتْ بِهَا إِذْنٌ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهَا إِنْ لَمْ تَحْمِلْ ، وَبَانَتْ .

قوله : (وَلَدٍ صَغِيرٍ لِأَحَدِهِمَا ، إِنْ كَانَ لَهُ حَاضِنٌ ، إِلَّا أَنْ يَبْنِيَهُ وَهُوَ مَعَهُ) أصل هذا لابن

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) .

(٢) في (ن) : (وللمفعول له) .

(٣) في (ن) ، و (ن) : (لاشتراطه) .

زرب ونصّه على اختصار ابن عرفة : " من تزوّج امرأة وله ولد صغير من غيرها فأراد إمساكه بعد البناء ، وأبت ذلك فإن كان له من يدفعه إليه من أهله ليحضنه له ويكفله أجبر على إخراجه ، وإلا أجبرت على إبقائه^(١) ، [٦٢/أ] ولو بنى بها والصبي معه ثم أرادت إخراجه لم يكن لها ذلك ، وكذا الزوجة إن كان لها ولد صغير مع الزوج [حرفاً بحرف]^(٢) .

وَلَهَا نَفَقَةُ الْحَمْلِ .

قوله : (وَلَهَا نَفَقَةُ الْحَمْلِ) إنها تعرّض هنا لوجوب نفقة الحمل للبائن ، وأما ابتداء الإنفاق فإنما ذكره بعد هذا حيث قال : (وَلَا نَفَقَةَ يَدْعُوَهَا ، بَلْ يَظْهَرُ الْعَمَلُ وَحَرَكَتُهُ فَتَجِبُ مِنْ أَوَّلِهِ) .

وَالْكِسْوَةُ فِي أَوَّلِهِ ، وَفِي الْأَشْهُرِ قِيَمَةُ مَنَائِمِهَا .

قوله : (وَالْكِسْوَةُ فِي أَوَّلِهِ ، وَفِي الْأَشْهُرِ قِيَمَةُ مَنَائِمِهَا) هذا التفصيل خاص بالكسوة ، والضمير في (منائها) للأشهر وتصور كلامه ظاهر .

وَاسْتَمَرَ ، إِنْ مَاتَ .

قوله : (وَاسْتَمَرَ ، إِنْ مَاتَ) هكذا في كثير من النسخ (استمر) من غير ألف التثنية^(٣) ، ولا بأس به على أن يكون الفاعل باستمر ضميراً مفرداً يعود على المسكن المتقدم في قوله أول الباب : (قَوْتُ وَإِلَامٌ وَكِسْوَةٌ وَمَسْكَنٌ) .

فإن قلت : وأي قرينة تعين اختصاص الضمير بالمسكن دون ما عطف عليه ، وتنفي المتبادر من رجوع الضمير لأقرب مذكور من نفقة وكسوة ؟

قلت : القرينة الدالة على ذلك قوله بعده : (وَمِمَّا نَفَقَةُ لَا الْكِسْوَةَ بَعْدَ أَشْهُرٍ) فقطع برد النفقة وفصل في الكسوة ، فدل على أن المستمر لهذه البائن الحامل أو الحامل^(٤) .

(١) في (١ن) ، و(٢ن) : (بقاته) .

(٢) في (١ن) : (فانحرف) .

(٣) أشار الخرشي لما عند المؤلف هنا ، وصوّبه . انظر : شرح الخرشي : ٢٠٧/٥ .

(٤) في (١ن) ، و(٢ن) : (الحائل) .

عند موت زوجها إنما هو للإسكان لا النفقة والكسوة ، وهذا هو المساعد للمدونة السالم^(١) من مخالفة النصوص ، ولا ينكر اعتماد المصنف في الاختصار على هذا المقدار . وبالله تعالى التوفيق .

لَا إِنْ مَاتَتْ .

قوله : (لَا إِنْ مَاتَتْ) أي : فلا حق لورثتها في السكنى .

وَرُدَّتِ النَّفَقَةُ كَأَنفِشَاشِ الْحَمْلِ ، لَا الْكِسْوَةَ بَعْدَ أَشْهُرٍ ، بِخِلَافِ مَوْتِ الْوَلَدِ ، فَيَرْجِعُ بِكِسْوَتِهِ ، وَإِنْ [٤٥/ب] خَلَقَتْ . وَإِنْ كَانَتْ مَرْضِعَةً . فَلَهَا نَفَقَةُ الرُّضَاعِ أَيْضًا .

قوله : (وَرُدَّتِ النَّفَقَةُ) . ردت مبني للنائب^(٢) فيتناول موته وموتها ، والبائن الحامل والتي في العصمة^(٣) والرجعية ، على أن كلامه ما زال في البائن الحامل بدليل ما بعده ، والحكم في رد النفقة والتفصيل في الكسوة عام كما في "المدونة"^(٤) وغيرها .

وَلَا نَفَقَةَ يَدْعُوَاهَا ، بَلْ يَظْهَرُ الْحَمْلُ وَحَرَكَتُهُ فَتَجِبُ مِنْ أَوَّلِهِ ، وَلَا نَفَقَةَ لِحَمْلِ مَلَأَنَةٍ وَأَمَةٍ ، وَلَا عَلَى عَبْدٍ إِلَّا الرَّجْعِيَّةُ .

قوله : (بَلْ يَظْهَرُ الْحَمْلُ وَحَرَكَتُهُ) المقري في آخر النكاح من (قواعده) الولد يتحرك لمثل ما يتخلق له ، [ويوضع لمثلي ما يتحرك فيه ، وهو يتخلق]^(٥) في العادة تارة لشهر فيتحرك لشهرين ويوضع لسته ، وتارة لشهر وخمسة أيام فيتحرك لشهرين وثلاث ويوضع لسبعة^(٦) ، وتارة لشهر ونصف فيتحرك لثلاثة ، ويوضع لتسعة ؛ فلذلك لا يعيش ابن ثمانية ، ولا ينقص الحمل عن ستة .

(١) انظر : تهذيب المدونة ، البراذعي : ٢ / ٣٨٤ . ونصها : (وكل حامل بانث من زوجها بيتات أو خلع أو غيره وقد علم بحملها أم لا ، فإن لم يتبرأ من نفقة حملها فلها النفقة بالحمل والسكنى والكسوة) .

(٢) في الأصل ، و(ن) : (للمفعول) .

(٣) في (ن) : (عصته) .

(٤) انظر : تهذيب المدونة ، البراذعي : ٤ / ٤٦٧ ، ونصها : (و من دفع إلى امرأته نفقة سنة أو كسوتها ، بفريضة قاض أو بفريضة ، ثم مات أحدهما بعد يوم أو يومين ، أو شهر أو شهرين ، فلترد من بقية النفقة بقدر ما بقي من السنة . وأستحسن في الكسوة أن لا ترد إذا مات أحدهما بعد أشهر ، ولا تتبع المرأة فيها بشيء) .

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من (ن) .

(٦) في (ن) : (لتسعة) .

وَسَقَطَتْ بِالْعُسْرِ ، لَا إِنْ حُبِسَتْ ، أَوْ حَبَسَتْهُ ، أَوْ حَبَّتِ الْفَرْضَ وَلَهَا نَفَقَةٌ حَضَرُ ،
وَأِنْ رَتْقَاءَ ، وَإِنْ أَعْسَرَ بَعْدَ بُسْرٍ . فَأَلْمَاضِي فِي ذِمَّتِهِ وَإِنْ لَمْ يَفْرِضْهُ حَاكِمٌ وَرَجَعَتْ
بِمَا أَنْفَقَتْ عَلَيْهِ غَيْرَ سَرَفٍ ، وَإِنْ مَعْسِرًا كَمُنْفِقٍ عَلَى أَجْنَبِيٍّ ، إِلَّا لِمِلَّةٍ ، وَعَلَى
الصَّغِيرِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ عَلَيْهِ [الْمُنْفِقُ] ^(١) وَحَلَفَ أَنَّهُ أَنْفَقَ لِيَرْجِعَ . وَلَهَا الْفَسْخُ إِنْ
عَجَزَ عَنْ نَفَقَةِ حَاضِرَةٍ ، لَا مَاضِيَةٍ ، وَإِنْ عَبْدَيْنِ ، لَا إِنْ عَلِمَتْ فَقْرَهُ أَوْ أَنَّهُ مِنَ السُّؤَالِ ،
إِلَّا أَنْ يَتْرُكَهُ أَوْ يَشْتَهِيَ بِالْعَطَاءِ وَيَنْقُطِعَ فَيَأْمُرُهُ الْحَاكِمُ إِنْ لَمْ يَنْتَبِذْ عُسْرَهُ
بِالنَّفَقَةِ وَالْكِسُوفَةِ أَوْ الطَّلَاقِ ، وَإِلَّا تَلَوَّمَ بِالْاجْتِهَادِ . وَزَيْدٌ إِنْ مَرِضَ أَوْ سَجِنَ ثُمَّ طَلَّقَ
وَأِنْ غَائِبًا ، أَوْ وَجَدَ مَا يُمْسِكُ الْحَيَاةَ ، لَا إِنْ قَدَرَ عَلَى الْقَوْتِ ، وَمَا يُوَارِي الْعَوْرَةَ ، وَإِنْ
غَنِيَّةً . وَلَهُ الرَّجْعَةُ ، إِنْ وَجَدَ فِي الْعِدَّةِ يَسَارًا يَقُومُ بِوَأَجِبِ مِثْلَهَا ، وَلَهَا النَّفَقَةُ
فِيهَا وَإِنْ لَمْ يَرْتَجِعْ ، وَطَلَبَهُ عِنْدَ سَفَرِهِ نَفَقَةً مُسْتَقْبِلَ لِبَدْفَعِهَا لَهَا ، أَوْ يَقْبِمَ
بِهَا كَفِيلًا ، وَفَرَضَ فِي مَالِ الْغَائِبِ وَوَدِيعَتِهِ ، وَدِينِهِ .

قوله : (أَوْ حَبَسَتْهُ) فأحرى إذا حبسه غيرها .

وَأَقَامَتِ الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُنْكَرِ بَعْدَ حَلْفِهَا بِاسْتِحْقَاقِهَا ، وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا بِهَا
كَفِيلٍ وَهُوَ عَلَى حُجَّتِهِ إِذَا قَدِمَ ، وَيَبْعَثُ دَارُهُ بَعْدَ ثَبُوتِ وَلَكِهِ ، وَأَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ
عَنْهُ فِي عِلْمِهِمْ .

قوله : (وَأَقَامَتِ الْبَيِّنَةُ) في بعض النسخ هكذا بالفعل الماضي المتصل بعلامة
التأنيث ، ونصب البينة على المفعولية ، وهي خير من النسخ التي فيها : (واقامة البينة)
بالمصدر المضاف المعطوف ؛ لما فيه من الفصل بين المعلوم وهو بعد (طافها) وعامله
[وهو] ^(٢) فرض بأجنبي .

ثُمَّ بَيَّنَّةٌ بِالْحَبَازَةِ قَائِلَةٌ هَذَا الَّذِي حُزِنَاهُ هِيَ الَّتِي شَهِدَ بِمِلْكِهَا لِلْغَائِبِ ، وَإِنْ
تَنَازَعَا فِي عُسْرِهِ فِي غَيْبَتِهِ اعْتَبِرَ حَالُ قُدُومِهِ ، وَفِي إِرْسَالِهَا ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا إِنْ
- رَفَعَتْ مِنْ يَوْمِئِذٍ لِحَاكِمٍ لَا لِعُدُولٍ وَجِبْرَانٍ ، وَإِلَّا فَقَوْلُهُ : كَالْحَاضِرِ وَحَلَفَ لَقَدْ
قَبِضْتُهَا لَا بَعَثْتُهَا ، وَفِيمَا فَرَضَهُ ، فَقَوْلُهُ إِنْ أَشْبَهَ ، وَإِلَّا فَقَوْلُهَا ، إِنْ أَشْبَهَ وَإِلَّا
ابْتَدَأَ الْفَرْضَ ، وَفِي حَلْفِ مَدْعِي الْأَشْبَهَةِ تَأْوِيلَانِ .

قوله : (ثُمَّ بَيِّنَةٌ بِالْحَبَازَةِ قَائِلَةٌ هَذَا الَّذِي حُزِنَاهُ هِيَ الَّتِي شَهِدَ بِمِلْكِهَا لِلْغَائِبِ) ، أي :

(١) ما بين المعكوفتين ، زيادة من المطبوعة .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل ، و(٤) .

ثم لا بد بعد بيعة ثبوت الملك واستمراره من بيعة^(١) بالحيازة، إمّا البيعة الأولى^(٢) وإمّا غيرها تقول للعدلين الموجهين للحوز: هذه الدار التي حزنّاها هي التي شهدنا بملكها للغائب عند القاضي فلان، هذا إن كانت بيعة الحوز هي بيعة الملك، وإن كانت غيرها فإنها تقول: هذه الدار التي حزنّاها هي التي شهدت البيعة الأولى بملكها.. إلى آخره.

ويقع في بعض النسخ: شهدنا وهو قاصر على الوجه الأول، وفي بعضها شهد مبنياً للمفعول، وهو أولى لشموله للوجهين.

فإن قلت: إذا كانت الثانية هي الأولى فكيف عطفها عليها، وهل هذا إلا عطف الشيء على نفسه؟

قلت: لما اختلف المشهود به فكانت شهادتهم أولاً على الملك واستمراره وشهادتهم ثانياً على الحوز حصلت المغايرة، فجاز العطف وإن اتحدت البيعة، فإذا حملنا كلامه على شمول الوجهين كان آيين في حصول المغايرة ورصافة^(٣) العطف، ولا يصح أن يكون^(٤) أطلق البيعة هنا على العدلين الموجهين؛ لأنها لا يقولان لأحد شيئاً بل لهما يقال، وأيضاً فإنهما نائبان عن القاضي، ففي أقضية "المتيطية": إذا ثبتت الحيازة عند القاضي بشهادة [٦٢/ب] الشاهدين الموجهين لحضورها أعذر للمطلوب في مثل هذا الفصل.

واختلف هل يعذر إليه في مثل هذه الحيازة أم لا؟ ويترك الإعذار فيها جرى العمل؛ لأن حيازة الشهود للملك وتعيينهم إياه إنما وجهه أن يكون عند القاضي نفسه حسبما يلزم في كلّ شيء يعينه الشهود من الحيوان والعروض كلها إنما يكون ذلك عند القاضي، فلما تعذر حضوره حيازة الأملاك لشغله عنه وبعد أكثرها منه، ولما في ذلك من المشقة عليه استتاب^(٥) مكان نفسه عدلين ليعين ذلك لهما حسبما كان يعين له، وإن اجتزأ بواحد أجزاءه،

(١) في (٣ن): (بميته).

(٢) في الأصل، و(٣ن): (الأول).

(٣) في (٣ن): (وصفات).

(٤) في (٢ن): (يكون إن)..

(٥) في (٣ن): (استتاب).

والاثنتان أفضل والواحد والاثنتان يقومان مقامه ، فترك الإعذار فيهما أولى كما لا يعذر في نفسه ، وجاء قول المصنف : (هي التي) مطابقاً للخبر دون المفسر ، وذلك جائز ، ففي التزليل العزيز : ﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَارِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي ﴾ [الأنعام: ٧٨] وفيه : ﴿ فَذَانِكَ بُرْهَمَتَانِ مِنْ رَبِّكَ ﴾ [القصص: ٣٢].

إِنَّمَا تَجِبُ نَفَقَةُ رَقِيقِهِ وَدَابَّتِهِ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ مَرْعًى ، وَإِلَّا يَبِيعُ كَتَكْلِيفِهِ مِنَ الْعَمَلِ مَا لَا يَطِيقُ . وَيَجُوزُ مِنْ لَبْنِهَا مَا لَا يَضُرُّ يَنْتَاجِهَا ، وَبِالْقَرَابَةِ عَلَى الْمُوسِرِ نَفَقَةُ الْوَالِدَيْنِ الْمُعْسِرِينَ ، وَأَثْبَتْنَا الْعُدْمَ لَا يَبِيعِينَ ، وَهَلْ الْابْنُ إِذَا طُوبِىَ بِالنَّفَقَةِ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَلَاءِ أَوْ الْعُدْمِ ، قَوْلَانِ ، وَخَادِمُهَا وَخَادِمِ زَوْجَةِ الْأَبِ ، وَإِعْفَافُهُ بِزَوْجَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَلَا تَتَعَدَّدُ إِنْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا أُمَّهُ عَلَى ظَاهِرِهَا لَا زَوْجَ أُمِّهِ ، وَجَدَّ وَوَلَدَ ابْنٍ ^(١) ، وَلَا يُسْقِطُهَا تَزْوِيجُهَا بِفَقِيرٍ ، وَوُزَعَتْ عَلَى الْأَوْلَادِ ، وَهَلْ عَلَى الرَّؤُوسِ أَوْ الْإِرْثِ أَوْ الْبِسَارِ ؟ أَقْوَالٌ وَنَفَقَةُ الْوَلَدِ الذَّكَرِ حَتَّى يَبْلُغَ عَاقِلًا قَادِرًا عَلَى الْكَسْبِ [١/٤٦] ، وَالْأُنْثَى حَتَّى يَدْخُلَ زَوْجُهَا ، وَتُسْقِطَ عَنِ الْمُوسِرِ بِمُضِيِّ الزَّمَنِ ، إِلَّا لِقَضِيَّةٍ أَوْ يَنْفَقَ غَيْرُ مُتَبَرِّعٍ ، وَاسْتَمَرَّتْ ، إِنْ دَخَلَ زِمْنَةٌ ثُمَّ طَلَّقَ ، لَا إِنْ عَادَتْ بِالْغَةِ ، أَوْ عَادَتْ الزَّمَانَةَ . وَعَلَى الْمُكَاتِبَةِ نَفَقَةُ وَلَدِهَا ، إِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَبُ فِي الْكِتَابَةِ . وَلَيْسَ عَجْزُهُ عَنْهَا عَجْزًا عَنِ الْكِتَابَةِ ، وَعَلَى الْأُمِّ الْمُتَزَوِّجَةِ وَالرَّجْعِيَّةِ رِضَاعٌ وَلَدِهَا بِلا أَجْرِ ، إِلَّا لِعَلَّوْ قَدَرٍ كَالْبَائِنِ ، إِلَّا أَنْ لَا يَقْبَلَ غَيْرُهَا أَوْ يُعْذَمَ الْأَبُ أَوْ يَمُوتَ ، وَلَا مَالٌ لِلصَّيِّ ، وَاسْتَأْجَرَتْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا لَبَنٌ .

وَلَهَا إِنْ قِيلَ أَجْرَةُ الْمُثَلِّ ، وَلَوْ وَجَدَ مَنْ تَرْضَعُهُ عِنْدَهَا مَجَانًا عَلَى الْأَرْجَمِ فِي التَّأْوِيلِ .

قوله : (وَلَهَا إِنْ قِيلَ أَجْرَةُ الْمُثَلِّ ، وَلَوْ وَجَدَ مَنْ تَرْضَعُهُ عِنْدَهَا مَجَانًا عَلَى الْأَرْجَمِ فِي

التَّأْوِيلِ) كذا في بعض النسخ (عندها) بضمير المؤنث وهو الصواب ؛ لمساعدته لنقل ابن يونس ونصه قول مالك : " الأم أحق به بما يرضعه غيرها " يريد بأجر ^(٢) مثلها ، وقاله

(١) في أصل المختصر : (وولدين) .

(٢) في الأصل ، و(ن) (٣) : (بأجرة) .

بعض القرويين : وإليه رجع ابن الكاتب ، وهو الصواب ، وسواء وجد من يرضعه عند الأم أم لا ؛ لأنها وإن كانت عند الأم فهي التي تبشره بالرضاع والمبيت ، وذلك تفرقة بينه وبين أمه ؛ فلذلك كانت الأم أحق به بأجر^(١) مثلها ، وهذا أين .

[فصل في الحضانة]

وَحَضَانَةُ الذَّكَرِ لِلْبُلُوغِ ، وَالْأُنْثَى كَالنَّفَقَةِ لِلْأُمِّ ، وَلَوْ أُمَةٌ عَتَقَ وَلَدُهَا وَأُمٌّ وَلَدٍ .

قوله : (وَحَضَانَةُ الذَّكَرِ لِلْبُلُوغِ ، وَالْأُنْثَى كَالنَّفَقَةِ لِلْأُمِّ) للبلوغ متعلق بحضانة وللأم هو الخبر ، ولا يصحّ العكس لما يلزم عليه من الإخبار عن الموصول قبل كمال صلته ، وأحال هنا حضانة الأنثى على نفقتها بخلاف الذكر فإنه قال قبل في نفقته : (حتى يبلغ عاقلاً قادراً على الكسب) ، وقال هنا في حضانته : (للبلوغ) ومثله في " التوضيح " اتباعاً لما حرره ابن عبد السلام إذ قال : المشهور في غاية أمد النفقة أنها البلوغ في الذكر بشرط السلامة المذكورة ، ، والمشهور وفي غاية أمد الحضانة البلوغ في الذكر من غير شرط .

وَالْأَبُ تَعَاهُدُهُ ، وَأَدَبُهُ ، وَبَعْنُهُ لِلْمَكْتَبِ ، ثُمَّ أُمُّهَا ، ثُمَّ جَدَّةُ الْأُمِّ ، إِنْ انْفَرَدَتْ بِالسُّكْنَى عَنْ أُمِّ سَقَطَتْ حَضَانَتُهَا ثُمَّ الْخَالَةُ ثُمَّ خَالَتُهَا ، ثُمَّ جَدَّةُ الْأَبِ ثُمَّ الْأَبُ ثُمَّ الْأُخْتُ ثُمَّ الْعَمَّةُ .

قوله : (ثُمَّ جَدَّةُ الْأَبِ ثُمَّ الْأَبُ) مراده بجدة الأب جدة المحضون من قبل أبيه ، فهو أعم ، وفي بعض النسخ ثم أم الأب .

ثُمَّ هَلْ يَنْتِ الْأَخُ أَوْ الْأُخْتُ أَوْ الْأَكْفَأُ مِنْهُمَا وَهُوَ الْأَظْهَرُ ؟ أَقْوَالٌ ثُمَّ الْوَصِيُّ .

قوله : (أَوْ الْأَكْفَأُ مِنْهُمَا) ذكره على ملاحظة الشخص ، وإلا فقد تقرر في فن^(٢) العربية أن تلو (أل) طبق .

ثُمَّ الْأَخُ ، ثُمَّ ابْنُهُ ، ثُمَّ الْعَمُّ ، ثُمَّ ابْنُهُ ، لَا جَدَّ لَأُمِّ ، وَاخْتَارَ خِلَافَهُ ، ثُمَّ الْمَوْلَى الْأَعْلَى ، ثُمَّ الْأَسْفَلُ .

قوله : (ثُمَّ الْأَخُ ، ثُمَّ ابْنُهُ) يريد وبينهما الجدّ للأب كذا في " الموازية " . قال في

(١) في (٣ن) : (بأجرة) .

(٢) في (٣ن) : (علم) .

"المقدمات" فيحتمل أن يريد الجد وإن علا ويحتمل أن يريد الجد الأدنى^(١). قف على تمامه في محله.

وَقَدَّمَ الشَّقِيقُ، ثُمَّ لِلْأُمِّ، ثُمَّ لِلْأَبِ فِي الْجَمِيعِ وَفِي الْمُتَسَاوِينَ بِالصِّيَانَةِ وَالشَّفَقَةِ. وَشَرَطَ الْحَاضِنَ الْعَقْلُ، وَالْكَفَايَةُ، لَا كَمُسِنَّةٍ. وَجَرَزَ الْمَكَانَ فِي الْبِنْتِ يُخَافُ عَلَيْهَا وَالْأَمَانَةَ وَأَثْبَتَهَا.

قوله: (وَقَدَّمَ الشَّقِيقُ، ثُمَّ لِلْأُمِّ^(٢)، ثُمَّ لِلْأَبِ فِي الْجَمِيعِ) إنها ذكره^(٣) عبد الوهاب وابن رشد في الأخت^(٤)، زاد اللّخمي: الأخ كما ذكرنا في: "تكميل التقييد".

وَعَدَمَ كَجْدَامٍ مُضَرٍّ، وَرُشْدٌ، لَا إِسْلَامَ، وَضُمْنٌ إِنْ خِيفَ لِمُسْلِمِينَ، وَإِنْ مَجُوسِيَّةً أَسْلَمَ زَوْجَهَا، وَلِلذَّكَرِ مَنْ يَحْضُنُ، وَلِلْأُنْثَى الْخُلُوُّ عَنْ زَوْجٍ دَخَلَ، إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ وَيَسْكُتَ الْعَامَ، أَوْ يَكُونَ مَحْرَمًا، وَأَنْ لَا حَضَانَةَ لَهُ كَالْخَالِ، أَوْ وَلِيًّا كَابْنِ الْعَمِّ، أَوْ لَا يَقْبَلُ الْوَلَدُ غَيْرَ أُمِّهِ.

قوله: (وَرُشْدٌ^(٥)) قد عرفت كلام اللّخمي فيه وقال المتّطي: اختلف في السفهية؟ قيل: لها الحضانة. وقيل: لا حضانة لها.

ابن عرفة: نزلت ببلد "باجة" فكتب قاضيها لقاضي الجماعة يومئذ بتونس وهو ابن عبد السلام، فكتب إليه بأن لا حضانة لها، فرفع المحكوم عليه الأمر إلى سلطانها الأمير أبي يحيى ابن الأمير أبي زكريا، فأمر باجتماع فقهاء الوقت مع القاضي المذكور لينظروا في ذلك،

(١) نص ابن رشد: (وأحق الناس بالحضانة من العصبية الأخ ثم الجد، ثم ابن الأخ ثم العم) قال: (كلنا في كتاب ابن المواز، فيحتمل أن يريد أن الجد وإن علا أحق من ابن الأخ ومن العم، ويحتمل أن يريد أن أحق الناس بالحضانة من العصبية الأخ ثم الجد الأدنى ..) انظر: المقدمات المهمات، لابن رشد: ٣٠٠/١.

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، و(ن) (٤).

(٣) في الأصل، و(ن) (٢): (ذكر).

(٤) قال ابن رشد: (فإن اجتمع أخت الأم لأبيها وأما وأختها لأبيها وأختها لأمها فالشقيقة أولى، ثم التي للأم ثم التي للأب؛ لأن الأم أمس رحماً)، وقد علل ابن رشد ترتيب الأولوية في الحضانة بأنها على حسب الختان والرقق، لا يراعى قوة الولاية ... قال فقد يحضن من لا يرث ... وقد يرث من لا يحضن ... فالمقدم منهم في الحضانة أن يعلموا بمستمر العادة أنه أشفق على المحضون وأراف به وأقوى لمنافعه، وهي الأم ..) انظر: المقدمات المهمات، لابن رشد: ٢٩٩/١.

(٥) في (١): (ورشدت).

فاجتمعوا في القصة ، وكان من جملتهم ابن هارون والأججي^(١) ، قاضي الأنكحة حيثنذ بتونس ، فأفتى القاضيان وبعض أهل المجلس بأن لا حضانة لها ، وأفتى ابن هارون وبعض أهل المجلس بأن لها الحضانة ، ورفع ذلك إلى السلطان المذكور ، فخرج الأمر بالعمل بفتوى ابن هارون ، وأمر قاضي الجماعة بأن يكتب بذلك إلى قاضي باجة ، ففعل ، وهو الصواب ، وهو ظاهر عموم الروايات في المدونة وغيرها .

تكميل :

قال ابن عات : [٦٣ / أ] " قال المشاور : وحضانة أولاد السؤال والفقراء ومن لا قرابة له ينظر في ذلك السلطان للأصاغر بالأحوط لهم وما يراه صلاحاً من أحد الأبوين " . انتهى والمشاور هو ابن الفخار .

أَوْ لَمْ تُرَضَّعْهُ الْمَرْضِعَةُ عِنْدَ أُمِّهِ ، أَوْ لَا يَكُونُ لِلْوَلَدِ حَاضِنٌ ، أَوْ غَيْرَ مَأْمُونٍ ، أَوْ عَاجِزاً ، أَوْ كَانَ الْأَبُ عَبْدًا وَهِيَ حُرَّةٌ ، وَفِي الْوَصِيَّةِ رَوَايَتَانِ .

قوله : (أَوْ لَمْ تُرَضَّعْهُ الْمَرْضِعَةُ عِنْدَ أُمِّهِ) صوابه (عند) بدلها فيعود الضمير على الأم المتقدمة ، والمراد بالبدل من انتقلت له الحضانة بعد تزويج الحاضنة الأولى كما فرضها اللّخمي .

وَأَنْ لَا يُسَافِرَ وَلِيُّ حُرٍّ عَنْ وَلَدٍ حُرٍّ وَإِنْ رَضِيَاعاً ، أَوْ تُسَافِرَ فِي سَفَرٍ نُقْلَةٍ لَا تَجَارَةَ ، وَحَلَفَ سِتَّةَ بَرْدٍ ، وَظَاهَرَهَا . بَرِيدَيْنِ إِنْ سَافَرَ لِأَمْنٍ ، وَأَمِنْ فِي الطَّرِيقِ ، وَلَوْ فِيهِ بَحْرٌ ، إِلَّا أَنْ تُسَافِرَ فِي مَعَهُ ، لَا أَقْلَ . وَلَا تَعُودُ بَعْدَ الطَّلَاقِ ، أَوْ فَسَخِ الْقَاسِدِ عَلَى الْأَرْجَمِ ، أَوْ الْإِسْقَاطِ ، إِلَّا لِكَمَرَضٍ ، أَوْ لِمَوْتِ الْجَدَّةِ وَالْأُمِّ خَالِبَةٍ ، أَوْ لِنَتَائِيهَا قَبْلَ عِلْمِهِ .

قوله : (سِتَّةَ بَرْدٍ) راجع لسفرهما معاً كما عند ابن الحاجب إذ قال بعدما ذكر السفر البعيد : وسفره أو سفر الأم به دون ذلك لا يسقط^(٢) فقال ابن عبد السلام : جعل السفرين سواء في القدر ، وهذا هو الفقه ؛ لأن المقصود فيهما واحد ؛ لكن الروايات فيهما مختلفة ، فأشار المؤلف إلى تخريج الخلاف من كل واحد من السفرين في الآخر ، ثم ذكر

(١) في (ن) : (الأججي) .

(٢) جامع الأمهات ، لابن الحاجب ، ص : ٣٣٦ .

روايات وقال : " فانظر كيف اختلفت الروايات مع اتحاد القائل في بعضها ، وكأنه خلاف ما أشار إليه المؤلف من التسوية بين الفصلين " انتهى .

وقال في " التوضيح " : ما ذكره ابن الحاجب من تسوية سفر الولي والحاضنة نصّ عليه اللَّخْمِيّ وغيره ، وهذا يدل أنه قصد هنا رجوعه لهما معاً ، وكذا قوله قبل : (سَفَرٌ بَقْلَةٍ لَا تَجَاوِزُ) وقوله بعد : (لَا أَقْلَ) وأما قوله : (وَهَلْفٌ) ، وقوله : (إِنْ سَافَرُ) ففي كلّ واحد منهما ضمير مفرد مذكر ، وذلك يعين اختصاصهما بالولي دون الحاضنة .

وَالْحَاضِنُ قَبْضُ نَفَقَتِهِ ، وَالسُّكْنَى بِالْاجْتِهَادِ ، وَلَا شَيْءَ لِحَاضِنٍ لِأَجْلِهَا .

قوله : (وَالْحَاضِنُ قَبْضُ نَفَقَتِهِ ، وَالسُّكْنَى بِالْاجْتِهَادِ) أي باجتهاد القاضي في فرض النفقة وتقديرها ، وفي تقسيط كراء السكنى .

وبالله تعالى التوفيق

فهرس محتويات الجزء الأول

فهرس محتويات الجزء الأول

٥ : المقدمة
٩ الفصل الأول: ظاهرة المختصرات في الفقه المالكي
٣٣ الفصل الثاني: نظرة علمية حول كتاب "شفاء الغليل في حل مقفل خليل"
٤٥ الفصل الثالث: في التعريف بالمؤلف
٩٣ الفصل الرابع: وصف الأصول الخطية المعتمدة في التحقيق وعملنا فيه
١٠١ صور المخطوطات
١٠٩ النص المحقق
١١١ كتاب الطهارة
١١١ باب يُرْفَعُ الْحَدَثُ وَحُكْمُ الْخَبَثِ
١٢٩ فصل الأعيان الطاهرة
١٣١ فصل حكم إزالة النجاسة
١٣٦ فصل فرائض الوضوء ، وسنته ، وفضائله
١٤٠ باب الاستنجاء
١٤٢ فَصْلُ نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ
١٤٧ موجبات الغسل
١٥٢ المسح عَلَى الْخَفَيْنِ
١٥٤ فصل في التيمم
١٦٠ باب الصلاة
١٦٥ فصل الأذان والإقامة
١٦٦ شروط صحة الصلاة
١٧٨ فصل قَرَأَتُصُ الصَّلَاةِ
١٨٠ سنن الصلاة ومكروهاتها
١٨٢ فصل القيام وبدله
١٨٧ فصل قضاء الفوائت
١٩٠ فصل في أحكام السهو
٢١٠ سجود التلاوة
٢١٤ فصل في صلاة النافلة

٢١٨	فصل في صلاة الجماعة
٢٣٤	فصل في استخلاف الإمام
٢٣٦	فصل في صلاة المسافر
٢٤٠	فصل في صلاة الجمعة
٢٤٤	فصل في صلاة الخوف
٢٤٥	فصل في صلاة العيد
٢٤٧	فصل في صلاة الكسوف
٢٤٨	فصل في صلاة الاستسقاء
٢٤٩	فصل في أحكام الجنائز
٢٤٩	صلاة الجنازة
٢٥٩	باب في الزكاة
٢٦١	زكاة الحرث
٢٦٩	زكاة النقود
٢٧٤	زكاة الدين
٢٧٦	زكاة العروض
٢٨٣	زكاة المعادن
٢٨٦	فصل في مصارف الزكاة
٢٩٠	فصل زكاة الفطر
٢٩٢	باب الصيام
٣٠٨	باب الاعتكاف
٣١٦	باب الحج
٣٣٦	فصل محظورات الإحرام
٣٥٨	موانع الحج
٣٦٢	باب الذكاة
٣٧٢	باب الأطعمة والأشربة
٣٧٤	باب الضحية والعقيقة
٣٨٨	باب الأيمان والنذور
٣٩٨	فصل في النذر
٤٠٥	باب الجهاد

٤١٨ الجزية
٤٢٢ المسابقة
٤٢٦ باب النكاح
٤٢٦ خصائص النبي صلى الله عليه وسلم
٤٣٠ أحكام النكاح
٤٥٢ فصل في الخيار
٤٦١ الصداق
٤٦٩ نكاح التفويض
٤٨١ التنازع في الزوجية
٤٨٦ الوليمة
٤٨٩ القسم للزوجات
٤٩٠ فصل النشوز
٤٩٣ باب الطلاق
٤٩٦ طلاق السنة
٥٣٠ باب التخيير والتمليك
٥٣٦ باب الرجعة
٥٤٠ باب الإيلاء
٥٤٧ باب الظهار
٥٥٣ باب اللعان
٥٦٤ باب العدة
٥٦٦ أحكام زوجة المفقود
٥٧٠ باب الاستبراء
٥٧٥ تدخل العدة والاستبراء
٥٧٨ باب الرضاع
٥٨٠ باب النفقة والحضانة
٥٨٧ فصل في الحضانة

قصة النبي

قصة النبي

قصة النبي

قصة النبي



